

لواء أ ح م / حسام سويلم

قصة الحرب على غزة

٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٧ يناير ٢٠٠٩



البيئة السياسية قبل الحرب و التمهيد لها - أهداف و إستراتيجيات أطرافها
المباشرين و غير المباشرين - مسار الحرب سياسياً و عسكرياً - نتائجها
و تداعياتها إقليمياً و دولياً - الدروس و الخبرات - ثم ماذا بعد غزة ؟

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قصة الحرب على غزة

٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٧ يناير ٢٠٠٩

البيئة السياسية قبل الحرب والتمهيد لها - أهداف واستراتيجيات أطرافها المباشرين

وغير المباشرين - مسار الحرب سياسيا وعسكريا - نتائجها وتداعياتها إقليميا ودوليا -

الدروس والخبرات - ثم ماذا بعد غزة؟

إعداد: لواء أركان حرب متقاعد
حسام الدين محمد سويلم

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

الفصل الأول

البيئات الجغرافية والسياسية والعسكرية قبل الحرب، والتمهيد لها

أهداف واستراتيجيات أطراف الحرب المباشرين وغير المباشرين

- ٤ - جغرافية مسرح العمليات في غزة..... ٤
- ٤ - ١- الموقع وأقسام القطاع..... ٤
- ٦ - ٢- الخصائص السكانية والاقتصادية..... ٦
- ٦ - ٣- المعابر..... ٦
- ٧ - أ- معبر رفح..... ٧
- ٧ - ب- معبر المنطار (كارني)..... ٧
- ٨ - ج- معبر بيت حانون (إيريز)..... ٨
- ٨ - د- معابر صوفا وكرم أبو سالم وناحال عوز..... ٨
- ٨ - هـ- معبر كيسوفيم..... ٨
- ٩ - البيئة السياسية والأقليمية والدولية السابقة للعدوان على غزة..... ٩
- ١٣ - الخيارات التي كانت متاحة أمام إسرائيل عند التخطيط للعدوان..... ١٣
- ١٥ - إسرائيل وإعدادها السياسي للحرب..... ١٥
- ٢٠ - الأهداف الإسرائيلية من الحرب على المدى القصير..... ٢٠
- ٢٠ - ١- على الصعيد السياسي..... ٢٠
- ٢١ - ٢- على الصعيد العسكري..... ٢١
- ٢١ - ٣- على الصعيد الإقتصادي..... ٢١
- ٢١ - الغايات والأهداف الإسرائيلية على المدى البعيد..... ٢١
- ٢٣ - إحياء المخطط الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية، وتحميل مصر والأردن مسئوليتها..... ٢٣
- ٢٦ - إسرائيل وإعدادها الإعلامي للحرب..... ٢٦

٢٦	١- ركائز الاستراتيجية الإعلامية لإسرائيل في الحرب على غزة
٢٩	٢- إنشاء إدارة إعلامية وطنية
٣٢	٣- الإعلام العسكري أثناء الحرب
٣٦	- إسرائيل وإعدادها العسكري للحرب
٣٨	- حماس وإعدادها السياسي للحرب
٤٢	- <u>أهداف حماس من الحرب:</u>
٤٢	١- على الصعيد السياسي
٤٢	٢- على الصعيد العسكري
٤٣	٣- على الصعيد الاقتصادي
٤٣	- <u>حماس وإعدادها العسكري للحرب:</u>
٤٣	١- الجذور العسكرية للحركة
٤٤	٢- سمات عسكرية بارزة
٤٧	٣- تجهيز مسرح العمليات
٤٨	- <u>هوامش الفصل الأول</u>

الفصل الثاني

مجريات الحرب على الصعيد العسكري

٥١	- لم تشكل الحرب مفاجأة لجميع الأطراف
٥٢	- <u>أولاً: الجانب الإسرائيلي المهاجم</u>
٥٥	- اعتبارات سياسية
٥٧	- اعتبارات أيديولوجية
٥٩	- ملامح عامة للبعد العسكري للحرب
٦٣	- الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية
٦٤	- اعتبارات إستراتيجية
٦٩	- تأثير العوامل الجغرافية والسكانية على العمليات البرية
٧١	- <u>جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية ومراحلها:</u>

٧١	١ - المرحلة الأولى.....
٧٤	٢ - المرحلة الثانية (ومراحلها الفرعية).....
٧٩	٣ - المرحلة الثالثة.....
٨٦	سمات عامة للهجوم الإسرائيلي.....
٩٠	- وقف إطلاق النار وإرتباطه بالاتفاق الأمني بين إسرائيل وأمريكا لمنع التهريب.....
٩١	١ - ما تنص عليه الإتفاقية.....
٩٣	٢ - ماذا تعنى هذه الإتفاقية؟.....
٩٤	٣ - الموقف المصرى من الإتفاقية الأمنية.....
٩٧	٤ - قصة الأنفاق.....
١٠٠	٥ - مغزى وقف النار من جانب إسرائيل فقط؟.....
١٠٢	- <u>أسلحة ومعدات وذخائر جديدة استخدمتها إسرائيل</u>
١٠٢	١ - قنابل الفسفور الأبيض.....
١٠٣	٢ - قنابل (دايم DIME).....
١٠٤	٣ - القنابل الارتجاجية لأسلحة التفجير الحجمى (V.D.W).....
١٠٥	٤ - قنبلة اختراق التحصينات (GBU-٣٩).....
١٠٦	٥ - اسخدام الروبوت (باك بوتس).....
١٠٧	٦ - نظام حماية الدبابة ميركافا - ٤ (تروفي).....
١٠٧	- <u>ثانيا: حركة حماس .. الجانب المدافع فى غزة:</u>
١٠٧	- من هى حماس؟.....
١١٢	- حجم وأنواع وتبعية قوات المقاومة الفلسطينية فى قطاع غزة، وتسليحها.....
١١٣	- تقييم إسرائيل لقوة حماس.....
١١٧	- إدارة حماس لعملياتها العسكرية.....
١٤٢	- الإمكانيات العسكرية لحماس بعد توقف القتال.....
١٢٧	هوامش الفصل الثانى.....

الفصل الثالث

حصار الحرب

النتائج المادية والسياسية، مدى ما تحقق من أهداف الطرفين، والدروس والخبرات المستفادة

- الخسائر البشرية والمادية: ١٣٣
- ١- في الجانب الفلسطيني ١٣٣
- ٢- في الجانب الإسرائيلي ١٣٧
- النتائج السياسية والاستراتيجية: ١٣٩
- ١- المعايير العلمية للانتصار والهزيمة في الحروب "اللامتأثلة" ١٤١
- ٢- معيير تحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية: ١٤٣
- أ- بالنسبة لإسرائيل ١٤٤
- ب- بالنسبة لحماس ١٥٢
- الخبرات والدروس المكتسبة: ١٦٢
- ١- استيعاب إسرائيل لدروس حرب لبنان عام ٢٠٠٦ ١٦٣
- ٢- استفادة إسرائيل من المواقف المحلية والإقليمية والدولية ١٧٠
- الاستخبارات الإسرائيلية والتأمين المعلوماتي: ١٧٣
- ١- تطوير منظومة الاستخبارات والاستطلاع ١٧٤
- ٢- دور عملاء إسرائيل من الفلسطينيين في غزة ١٨١
- ٣- عملية اغتيال سعيد صيام مثال للتأمين المعلوماتي لإسرائيل ١٨٣
- ٤- التصنت على حماس قبل وأثناء الحرب على غزة ١٨٤
- ٥- عملاء إسرائيل أخطر ثغرة في النضال الفلسطيني ١٨٥
- ٦- دور العملاء في الاستخبارات الإسرائيلية ١٨٧
- ٧- أساليب تجنيد العملاء ١٨٨
- ٨- التعامل الفلسطيني تجاه العملاء ١٩١
- الدور البارز للحرب النفسية: ١٩٢
- الدروس الاستراتيجية والتكتيكية: ١٩٤
- هوامش الفصل الثالث: ٢٠٢

الفصل الرابع

تداعيات الحرب وتفاعلاتها فى البيئتين الإقليمية والدولية

- عرض عام للموقفين الدولى والإقليمى: ٢٠٦

١- الانقسام العربى. ٢٠٦

٢- عودة الصراع العربى - الإسرائيلى لموقع الصدارة. ٢٠٨

٣- التحول نحو اليمين المتطرف فى إسرائيل. ٢٠٩

٤- بروز موقف إيران وتركيا. ٢٠٩

٥- دور جديد لحلف الناتو. ٢١٠

٦- موقف الدول الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية. ٢١٠

٧- الدول الغربية تؤيد إسرائيل. ٢١١

٨- الموقف الروسى. ٢١٣

٩- الموقف الأمريكى. ٢١٤

١٠- موقف الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠. ٢١٤

١١- مؤسسات المجتمع المدنى العالمى. ٢١٥

- الموقف العربى: ٢١٥

أولاً: دول الاعتدال العربى: ٢١٦

١- موقف مصر: ٢١٧

أ- المنطلقات الأساسية المصرية تجاه إدارة الأزمة، وثوابتها. ٢١٧

ب- مدركات السياسة المصرية لأبعاد الأزمة. ٢١٩

ج- دور الدبلوماسية المصرية فى إدارة الأزمة. ٢٢٣

د- المبادرة المصرية: ٢٢٧

هـ- خطب وكلمات الرئيس مبارك أثناء الأزمة. ٢٣٦

و- محاولات التشهير والإساءة لمصر. ٢٤٠

ز- كلمة حق من عربى خليجى. ٢٤٩

ح- حصاد الموقف المصرى. ٢٥١

٢- موقف المملكة العربية السعودية. ٢٥٢

٢٥٨	٣- موقف الأردن.....
٢٥٩	٤- موقف لبنان.....
٢٦١	٥- منظمة التحرير الفلسطينية.....
٢٦٢	<u>ثانياً: مجموعة دول الممانعة العربية:</u>
٢٦٣	١- سوريا.....
٢٧٥	٢- قطر.....
٢٨٧	٣- حزب الله.....
٣٠٥	٤- جماعة الإخوان "المحظورة".....
٣١٠	<u>- الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب على غزة:</u>
٣١٢	١- الفكر الإيراني في دعم حماس.....
٣١٦	٢- خطة خامنئي للسيطرة على المشرق العربي.....
٣١٨	٣- "جيوش الحرية" التي تسليحها إيران.....
٣١٩	<u>٤- وسائل وأشكال تصدير الثورة الخومينية:</u>
٣١٩	أ- الجانب العسكري.....
٣١٩	ب- الجانب التعليمي.....
٣٢٠	ج- الجانب السياسي.....
٣٢٠	د- الجانب الإعلامي.....
٣٢٠	هـ- الجانب الإقتصادي.....
٣٢١	٥- مخطط التدخل الإيراني في المنطقة العربية.....
٣٢٦	٦- التقاء المصالح الإيرانية مع الإسرائيلية.....
٣٢٧	٧- الحزام الأمني الإيراني، وإرتباطه بدائرة المجال الحيوي الإيراني.....
٣٢٩	٨- الدعم المالي والعسكري الإيراني لتأسيس إمارة حماس الدينية في غزة.....
٣٣٢	٩- جهود إيران لنشر التشيع في غزة.....
٣٣٣	١٠- مسئول إيراني يعترف بأن حرب غزة في صالح إيران.....
٣٣٦	١١- رؤية تحليلية للموقف الإيراني.....
٣٤٦	<u>- الموقف التركي من حرب غزة:</u>

- هوامش الفصل الرابع..... ٣٥٢

الفصل الخامس

ماذا بعد غزة؟

- عرض عام للموقف بعد توقف القتال..... ٣٦١
- ماذا بقى من أهداف لإسرائيل بعد حرب غزة؟..... ٣٦٢
- الملاحقة القضائية لمجرمى الحرب..... ٣٦٤
- الحرب الديموجرافية (السكانية)..... ٣٦٦
- رد إسرائيل على إستئناف القصف الصاروخى ضدها..... ٣٧٠
- التشدد فى مكافحة تهريب الأسلحة إلى غزة..... ٣٧٢
- التدريب فى إسرائيل على مواجهة حرب صاروخية جديدة..... ٣٧٤
- الخلاف الإسرائيلى الأمريكى حول عملية السلام:..... ٣٧٧
- ١- مبدأ إقامة الدولتين..... ٣٧٨
- ٢- أولوية الملف الإيرانى، ويهودية الدولة الإسرائيلية..... ٣٧٨
- ٣- بواذر حسن نية، أم خداع من جانب ناتنياهو؟..... ٣٧٩
- ٤- أسس حل المشكلة فى النظرة الأمريكية..... ٣٨٠
- ٥- بيريز يكشف الموقف النهائى لإسرائيل..... ٣٨٠
- ٦- ليبرمان وجه غير مقبول فى أمريكا وأوروبا..... ٣٨١
- ٧- خطاب ناتنياهو فى جامعة بارايلان رداً على خطاب أوباما فى القاهرة..... ٣٨٢
- ٨- ناتنياهو يراهن على الوقت..... ٣٨٣
- ٩- محاولات إيهود باراك لحل مشكلة الاستيطان..... ٣٨٤
- ١٠- مشكلة الجولان السورية..... ٣٨٧
- ١١- ناتنياهو خطر على إسرائيل ويهدد الأمن القومى الأمريكى..... ٣٨٩
- الاستعداد الإسرائيلى لضرب إيران وأثره على المنطقة..... ٣٩٠
- تفاقم الخلاف الإسرائيلى - الأمريكى..... ٣٩٧
- الاتقسام الفلسطينى وجهود المصالحة:..... ٣٩٨
- ١- جذور وأسباب الصراع بين فتح وحماس..... ٣٩٩

- ٢- الصراع داخل حماس ٤٠٢
- ٣- تنظيم القاعدة في غزة ٤٠٤
- ٤- استمرار الصراع أثناء العدوان ٤٠٦
- ٥- الصراع بين حماس والجهاد الإسلامى ٤٠٨
- ٦- زنبقية حركة حماس ٤١٠
- ٧- أموال فتح وحماس .. من أين؟ ٤١٤
- ٨- الصراع على أموال إعادة الإعمار ٤١٧
- ٩- دعوة حماس لمرجعية فلسطينية جديدة ٤٢١
- ١٠- جهود مصر لتحقيق المصالحة ٤٢٤
- المبادرة الأمريكية المتوقعة ٤٣٥
- المقاومة بين الحقيقة .. وشعارات المتاجرة ٤٣٩
- رؤية نقدية للإعلام المصرى فى حرب غزة: ٤٥٠
- ١- دور الإعلام فى الأمن القومى ٤٥٠
- أ- الردع الإعلامى ٤٥٠
- ب- تبنى موقف الدولة والدفاع عنها ٤٥٠
- ٢- الإعلام المصرى فى حرب غزة ٤٥٥
- ٣- اعترافات وآراء حول قصور الإعلام المصرى ٤٦٣
- ٤- توصيات مراكز دراسات تخصصية فى الإعلام ٤٧٠
- الخاتمة ٤٧٠
- مراجع الفصل الخامس ٤٧٧

مقدمة

- يعتبر العدوان الإسرائيلي على غزة جولة جديدة في سلسلة الحروب والصراعات المسلحة التي تعكس إستمرارية الصراع العربي - الإسرائيلي، والتي تؤكد أنه صراع مصيرى ممتد أشبه بالصراع العربي - الصليبي الذي دار عبر ١٩٨ سنة في القرنين الحادى عشر والثانى عشر، حيث أسس الصليبيون خلال هذه الفترة خمس ممالك في فلسطين والشام، ولكن حسم العرب هذا الصراع فى النهاية لصالحهم فى معارك حطين والقدس والمنصورة، وخرج الصليبيون من بلاد العرب مدحورين وعادوا إلى بلادهم. كما يؤكد العدوان الإسرائيلي الأخير على حقيقة أخرى مهمة وهى أن الصراع بين العرب وإسرائيل ليس صراعا عسكريا فقط، بل هو فى الأساس صراع حضارى له أبعاد تاريخية وأيديولوجية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية، وهو ما تدرك إسرائيل حقيقته وتخشى نتيجته على مستقبلها أن يلحق بمستقبل الصليبيين فى القرن الثانى عشر، لذلك فهى تتحدى كل المعطيات المنطقية التى تؤكد فشلها فى النهاية فى تحقيق هدفها فى إقامة "مملكة داوود فى الأرض"، وأنه رغم الانتصارات التكتيكية التى حققتها فى جولات هذا الصراع، فإن الحقائق الجيوبوليتيكية فى المنطقة والتى تؤكد أن إسرائيل جسم دخيل عليها، تُنبئ بأن المنطقة ستلفظ فى يوم من الأيام هذا الجسم الدخيل وتظهر منه كما لفظت الصليبيين والتتار من قبل.
- لقد أغرقت إسرائيل غزة فى بحر من الدم والخراب والدمار، حيث تكبدت غزة أكبر خسائر بشرية ومادية فى تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي بعد أن إستمرت الضربات الإسرائيلية توجه لشعبها من الجو والبر والبحر لمدى إثنين وعشرين يوما، لم يستطع العالم أن يوقفها مبكراً رغم إدانته لها ورغم قرار من مجلس الأمن بإيقافها. ولكن إسرائيل أوقفتها فى النهاية بعد أن أدركت أنها لن تحقق شيئا من وراء إستمرارها أكثر مما حقته، وأن الحراك السياسى الإقليمى والدولى، بل والداخلى فى إسرائيل، سيَتجه ضدها، خاصة بعد أن بدأت وتيرة خسائرها البشرية والمادية فى الإرتفاع، وما يمكن أن يكون لذلك من أثر سياسى سلبى على حزب كاديما الحاكم الذى كان يخوض حملة إنتخابات تشريعية مبكرة فى مواجهة أحزاب يمينية ودينية متطرفة تسعى للفوز لتطبيق سياسة متشددة فى التعامل مع الفلسطينيين، ورأى عام إسرائيلي يؤيدها فى ذلك. أراد تحالف كاديما الحاكم أن يزايد على هذا التشدد من خلال عدوانه الشرس على غزة، ويبرز للإسرائيليين أنه ليس أقل عنفا وشراسة فى محاربته الفلسطينيين من الأحزاب المتطرفة الأخرى، خاصة مع حرص كاديما على أن يرفع عن كاهله أعباء هزيمة الجيش الإسرائيلى فى حرب لبنان. هذا إلى جانب ما أراد أن يحققه كاديما من أهداف أخرى ويبعث من رسائل من وراء عدوانه على غزة، أبرزها فرض معطيات جديدة على الأرض أمام القادم الجديد إلى البيت الأبيض فى واشنطن، وأن يكون هذا العدوان رسالة تحذير

لحلفاء حماس في إيران وسوريا، بأن إستراتيجية (الأرض المحروقة) التي إتبعتها إسرائيل في غزة ستكون هي سمة أي حرب قادمة ستخوضها إسرائيل ضد إيران أو سوريا مستقبلاً.

– ولقد حاولت إسرائيل أن تبرر عدوانها على غزة، بأنه رداً على قصف المدن والبلدات والمستعمرات في جنوب إسرائيل بصواريخ حماس، وأن ما قامت به من عمليات عسكرية شاملة كانت دفاعاً عن النفس. ولكن تبين للعالم كله بعد إنقشاع غبار هذا العدوان، أن حرب الإبادة التي مارستها إسرائيل ضد شعب غزة، فضلاً عن الحصار وسياسة التجويع، لا يمكن أن تكون رد فعل على صواريخ حماس البدائية. ففي الماضي كانت إسرائيل تنتقم لمقتل أحد مواطنيها بقتل عشرة فلسطينيين، ولكن في حرب غزة الانتقامية الأخيرة، قامت إسرائيل بقتل أكثر من مائة فلسطيني مقابل واحد إسرائيلي. ولأن أهداف إسرائيل من هذا العدوان لم تكن الإنتقام فحسب، ولا إزالة حماس والقضاء عليها نهائياً، لأن مصلحة إسرائيل تقتضي إبقاء حماس في مواجهة فتح والسلطة الفلسطينية، وبما يرسخ النزاع الفلسطيني - الفلسطيني، ويكرس ما أدى إليه من إنقسام سياسي وجغرافي، ولكن الهدف هو القضاء على قدرات حماس العسكرية وإضعافها سياسياً، وهو ما أوضحه الإسرائيليون في بداية الحرب عندما تحدثوا عن تغيير الواقع على الأرض، ولذلك لم تكتف إسرائيل بالهجوم الجوي، فكانت حرب شاملة، بالإضافة لاستدعائها للاحتياط، رغم عدم الحاجة لذلك، لعدم وجود مقارنة أصلاً في الميزان العسكري بين إسرائيل وحماس، حيث يميل هذا الميزان بشدة لصالح إسرائيل في جميع أبعاده التقليدية والفوق تقليدية. وإذا كان الإسرائيليون يدّعون بأن الهدف من العدوان هو منع إطلاق الصواريخ من غزة، فإن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بالسيطرة الكاملة على غزة، وهو ما لا تملك إسرائيل رفاهية العودة إليه، لذلك سارعت بالخروج قبل أن تقع في المستنقع الذي وقعت فيه في السابق قبل أن تنسحب من القطاع في عام ٢٠٠٥ من جانب واحد. لذلك تأكد أن هدف الحرب الأخيرة هو منع تحول حماس إلى قوة عسكرية فاعلة ومهيمنة على قطاع غزة، بالقضاء أولاً على بنيتها العسكرية، ثم إحكام الحصار عليها من خلال الإتفاقية الأمنية التي أبرمتها إسرائيل مع الولايات المتحدة عشية وقف العمليات العسكرية.

– وإذا كان على الدول العربية أن تدين العدوان الإسرائيلي على غزة، وتقف في وجه الأهداف الإسرائيلية بكافة الوسائل لمنع تحقيقها وهذا حق، فإنه لا ينبغي أن تتجاهل أو تغض الطرف عن مسئولية حماس في إعطاء الذريعة والحافز لإسرائيل في شن عدوانها على شعب غزة، لاسيما وأن الظروف التي كانت سائدة في البيئتين الإقليمية والعالمية لم تكن في صالح حماس والدول العربية. إلى جانب مسئولية حماس عن عدم إعداد شعب غزة لمواجهة عدوان إسرائيلي شامل وعنيف جواً وبراً وبحراً، الأمر الذي نتج عنه هذا الحجم الضخم من القتلى المدنيين (حوالي ١٥٠٠ قتيل، وأكثر

من ٥٠٠٠ مصاب) ناهيك عن التدمير شبه الشامل فى المنازل والممتلكات الخاصة والعامة والبنية الأساسية فى القطاع، خاصة وأن جميع الدلائل والشواهد كانت تؤكد على قرب وقوع هذا العدوان لاسيما بعد أن أعلنت حماس عن نواياها فى إنهاء التهدة. وقد قامت مصر أكثر من مرة بتحذير قادة حماس من مغبة ذلك، إلا أن إرتباطات حماس السياسية والإستراتيجية بسوريا وإيران، وكلاهما يسعيان لاستخدام حماس أداة وذراع لهما فى ضرب إسرائيل لحسابات إقليمية ترتبط بمصالحهما وحساباتهما على الساحة الدولية، كانت وراء الضغط على حماس للتورط فى هذه المغامرة. ولا يعفى حماس ما تدعيه من قلة خسائرها العسكرية، فإن بشاعة وشدة الخسائر التى وقعت فى المدنيين من شعب غزة، يضاعف مسئولية حماس عن شعبها، لأنها هى المفروض أن تدافع عن شعب غزة، وليس شعب غزة هو الذى يدافع عن حماس.

- ويستعرض هذا الكتاب عبر خمسة فصول كل ما يتعلق بالعدوان الإسرائيلى على غزة، على النحو التالى:

الفصل الأول: البيانات الجغرافية والسياسية والعسكرية قبل الحرب، والتمهيد لها، وأهداف واستراتيجيات أطرافها المباشرين وغير المباشرين.

الفصل الثانى: مجريات الحرب على الصعيد العسكرى.

الفصل الثالث: حصاد الحرب: النتائج المادية والسياسية، مدى ما تحقق من أهداف الطرفين، الدروس والخبرات المستفادة.

الفصل الرابع: تداعيات الحرب وتفاعلاتها فى البيئتين الإقليمية والدولية.

الفصل الخامس: ماذا بعد غزة؟

الفصل الأول

البيانات الجغرافية والسياسية والعسكرية قبل الحرب، والتمهيد لها

أهداف واستراتيجيات أطرافها المباشرين وغير المباشرين

جغرافية مسرح العمليات في قطاع غزة: ١١

١- الموقع وأقسام القطاع

يقع قطاع غزة في جنوب فلسطين المحتلة، وهو شريط مستطيل من الأرض يصل طوله إلى ٤٠ كم، وأقصى عرض له في الجنوب قرب الحدود مع مصر، حيث يبلغ العرض عند خان يونس ورفح ١٢ كم، وأضيق عرض عند دير البلح يبلغ ٦ كم فقط، وبذلك تصل إجمالي مساحة القطاع إلى ٣٦٠ كم^٢، وعدد سكانه ١,٥ مليون نسمة منهم مليون من اللاجئين المتواجدين في مخيمات أبرزها من الجنوب مخيم رفح، ومخيم خان يونس، ومخيم دير البلح، ومخيم النصيرات، ومخيم جباليا، ومخيم الشاطئ. أما أبرز مدن القطاع من الجنوب فهي رفح، خان يونس، دير البلح، غزة، وفي الشمال على الحدود مع إسرائيل يوجد في الشمال الشرقي بيت حانون، وفي الشمال الغربي بيت لاهيا، ويبلغ طول ساحل غزة على البحر ٤٧ كم.

ويقسم قطاع غزة إلى منطقة شمالية يتراوح عدد سكانها بين ٨٠٠-٩٠٠ ألف نسمة وتضم مناطق بيت حانون، وبيت لاهيا، وجباليا وهي الأقرب لعمق إسرائيل ومنها تنطلق صواريخ المنظمات الفلسطينية المتواجدة بالقطاع إلى مدن وبلدات ومستعمرات وأهداف حيوية في جنوب إسرائيل. والمنطقة الجغرافية الثانية هي المنطقة الجنوبية ويبلغ عدد سكانها ٤٠٠ ألف نسمة وهي محاذية للحدود المصرية. أما المنطقة الوسطى فمعظمها أراضي زراعية وبساتين وتضم عدة مخيمات للاجئين. ويفتقر قطاع غزة للعمق الاستراتيجي، حيث يعتبر كل القطاع في مدى نيران المدفعية والهاونات الإسرائيلية، وأشبه ما يكون بمدينة محاصرة، ولذلك يمكن سقوطه من خلال اقتحامه عسكريا واحتلال مدنه وتدمير قوى المقاومة المدافعة عنه، إلى جانب سهولة فرض الحصار عليه وقطع مقومات الحياة .. كالغذاء والماء والدواء والطاقة، إلى جانب الضغط عسكريا واستنزاف قواه في الداخل.

أما ممر فلادلفي الملاصق للحدود مع مصر، والذي ثار نقاش طويل حوله على المستويين الإقليمي والدولي بسبب إتهامات إسرائيل لحماس بحفر أنفاق أسفله تستخدم لتهرب الأسلحة والصواريخ والدخائر والأفراد من مصر إلى داخل قطاع غزة، فيبلغ طول هذا الممر ١٤ كم تقريبا وبعمق ١-٣ كم ويشكل جزءا من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب، ويفصل بين مدينتي رفح

الفلسطينية ورفح المصرية. وتعتبر المنطقة التي يمر فيها هذا الممر الحدودى فقيرة بمواردها الطبيعية، حيث يسير هذا الممر فى منطقة شبه مستوية، يتدرج فيها الارتفاع من الشمال إلى الجنوب من مستوى صفر عند البحر حتى تصل إلى ارتفاع ٩٠ مترا عند إلتقاء الحدود بين قطاع غزة ومصر وإسرائيل، وتسود هذه المنطقة تربة رملية إلى مختلطة، وتعانى شح المياه نتيجة استنزاف إسرائيل المستمر للمياه الجوفية. وتقع المنطقة السكنية التى تضم حوالى ٤٠,٠٠٠ فلسطينى فى وسط هذا الشريط الحدودى، وهو ما يمثل مشكل أمنية كبيرة لإسرائيل إذا ما سعت للسيطرة الكاملة على هذا الشريط الحدودى. وتتركز الأنفاق التى تشكو منها إسرائيل فى منطقة مكشوفة للجانب المصرى والفلسطينى ويبلغ طولها ٤ كم، ومخارج هذه الأنفاق ومداخلها من الجانبين مكشوفة للجميع، وإن كان الفلسطينيون يحرصون على تغطيتها فى جانبهم بالخيام ليخفوا نواتج أعمال الحفر. ويتحدد طول النفق وعمقه حسب المكان وطبيعة الأرض وهى تتراوح بين ١ كم، و ٢٠٠ متر طولاً، وما بين ١٥ و ٣٠ متر عمقا، أما سعة النفق من الداخل، فهى لا تزيد عن مترين فى الارتفاع والعرض، ويتم تدعيم بعضها من الداخل بالأخشاب تفاديا لإنهيارها. أما على الجانب المصرى من منطقة الأنفاق، فهى مفتوحة وبها أراضى زراعية فى الغالب، ويوصل إليها ما يقرب من ٧ طرق رئيسية لا يزيد طولها عن ٣٠٠ متراً، وتحكمها نقاط تفتيش. ومن المعروف أن إسرائيل قامت عشية انسحابها من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ بإحداث ١٣ ثغرة فى الشريط الحدودى، مما أدى إلى إندفاع الفلسطينيين إلى الأراضى المصرية، ولكن القوات المشتركة المصرية والفلسطينية قامت بإغلاق ١١ ثغرة من أصل ١٣ تركها الإسرائيليون مفتوحة فى الجدار الحدودى الممتد على طول منطقة الحدود. حيث إنتشر الجنود المصريون بدءاً من النقطة (١) عند الحدود المصرية مع غزة على البحر المتوسط وحتى العلامة الدولية (٧) بمنطقة الدهينية على الحدود مع غزة، وأبقت فقط على مدخلين لعودة الفلسطينيين إلى قطاع غزة. ومن المعروف أيضاً أن الجيش الإسرائيلى - وكجزء من خطة شارون للإنفصال من جانب واحد - قام بتوسيع ممر فلادلفى، وهدم مئات المنازل الفلسطينية فى هذا الشريط الحدودى فى منطقة رفح الفلسطينية فى إطار خطة لتوسيع هذا الممر وضعها الجيش الإسرائيلى، كما حاول هذا الجيش أيضاً حفر خندق بطول هذا الممر أو حرب دهلين بعرض كيلو متر واحد على الأقل بطول الحدود، وحفر قناة تمنع وجود الأنفاق مرة واحدة وأخيرة وتوقف عمليات التهريب.

- ويحد قطاع غزة من الشمال والشرق المنطقة الجنوبية من إسرائيل، وأبرز مدنها فى شمال القطاع أشكلون، أشدود، وبعدهما يافا وتل أبيب، وجميع هذه المدن على البحر المتوسط، وفى شرق القطاع توجد مستوطنتى سديروت ونيئيفوت، وشرقهم مدينة بنر سبع. أما من الجنوب فتوجد مبصر حيث

محافظة شمال سيناء والتي تتصل بقطاع غزة عند مدينة رفح المصرية، أما من الغرب فيطل القطاع على البحر المتوسط. وتعتبر غزة هي أكبر مدن القطاع وتمتد من ساحل البحر إلى قرب الحدود مع إسرائيل، وتبتعد عن حدود إسرائيل في الشمال بحوالي ٧ كم (وهي المنطقة التي تعتقد إسرائيل بوجود مواقع صواريخ حماس فيها). ويقطع قطاع غزة طوليا طريق صلاح الدين الذي يربط شمال القطاع بجنوبه، ومع إسرائيل شمالا ومع مصر جنوبا، وتتقاطع معه طرق عرضية تربط المدن والمخيمات ببعضها، ويُقسّم القطاع عرضيا إلى خمس مناطق يمكن عسكريا عزلها عن بعضها (كما فعلت القوات الإسرائيلية في الحرب الأخيرة).

٢- الخصائص السكانية والاقتصادية

وبجانب ما يتسم به قطاع غزة من ازدحام سكاني وكثافة سكانية عالية، فإنه يتواجد به بين المدن والمخيمات مناطق مفتوحة بها بساتين للفاكهة وأشجار الزيتون والمزارع، حيث تشكل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل لسكان القطاع، بجانب عدد محدود من المصانع البدائية التي تقوم بتصنيع المواد الغذائية أساسا. وبالنظر لارتفاع معدل البطالة (٢٠%) وعدم وجود موارد طبيعية في القطاع، فإن نسبة عالية من السكان يعانون من الفقر، خاصة اللاجئين، الذين يعتمدون على المساعدات الغذائية التي تقدمها منظمة (الأونروا) للإغاثة التابعة للأمم المتحدة. كما يعتمد السكان أيضا في الحصول على موارد رزقهم على التجارة مع مصر وإسرائيل، إلى جانب العمل داخل إسرائيل، هذا بالإضافة لاعتماد قطاع غزة على الوقود والغاز الذي يحصل عليهما من إسرائيل ومصر، إلى جانب شبكة الكهرباء الممتدة من مصر إلى مدن جنوب القطاع. لذلك فإن إغلاق إسرائيل للمعابر التي تربطها بالقطاع يشكل كارثة بالنسبة لسكانه.

وتتمثل الأوضاع البائسة لشعب غزة في وجود ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ يتلقون مساعدات من الأونروا، ٣٩,٠٠٠ شخص يتلقون مساعدات نقدية، ٢٠,٠٠٠ عائلة تحت خط الفقر، هذا إلى جانب بطالة ضخمة، وتعطل ٤٠٠٠ مصنع. لذلك فإن اقتصاد غزة قائم على الخدمات والمساعدات، وقد تسبب الحصار في انقطاع الكهرباء عن القطاع أياما كثيرة، وتأتي المياه إلى المنازل ٣ ساعات فقط كل ٤٨ ساعة، وشبه إنهيار كامل في معظم القطاعات الاقتصادية ببعديها الإنتاجي والخدماتي.

٣- المعابر:

ويربط بين قطاع غزة والعالم الخارجي ٧ معابر، تتحكم بها جميعا إسرائيل، ومن بينها ٣ معابر رئيسية ومهمة، وهي معبر رفح، المخصص لعبور الأفراد مباشرة من وإلى مصر، ومعبر بيت حانون "إيرز"، وهو مخصص لعبور الأفراد من وإلى إسرائيل ثم الضفة الغربية، ومعبر المنطار

"كارني" وهو المعبر التجارى الأساسى ومخصص لحركة البضائع والاستيراد والتصدير من وإلى غزة.

- أما المعابر الأخرى، فهى معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم" وهو على الحدود المصرية، ومعبر صوفا، ومعبر كارني، وجميعها مخصص لنقل البضائع، ومعبر كيسيوفيم وهو عسكرى. وتشهد هذه المعابر شللا شبه تام، بسبب ما قالت إسرائيل انه سيطرة حماس على قطاع غزة، لكن حتى قبل سيطرة حماس كانت الحركة عبر هذه المعابر صعبة، وقد أغلقت إسرائيل معبر رفح فى وجه الفلسطينيين مرات عديدة كما فعلت بمعبر إيرز.

أ- معبر رفح:

- هو المعبر الوحيد بين غزة ومصر الذى يعتبر من الناحية الرسمية خاضعا للسلطات الفلسطينية والمصرية، حيث أن هناك معبرا آخر بين غزة ومصر يخضع لسلطات الاحتلال هو معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم". ومعبر رفح الذى يقع جنوب القطاع مخصص لحركة الأفراد بجانب تجهيزه لنقل البضائع، وقد شهد المعبر قبل سيطرة حماس على قطاع غزة عدة عمليات إغلاق متكررة تجاوزت الأشهر، إلى أنه ومنذ سيطرة حماس على القطاع فى ١٥ يونيو (حزيران) من عام ٢٠٠٧، فإن المعبر مغلق بشكل تام إلا فى حالات إنسانية محددة فقط، وهو ما أدى إلى حصار محكم على القطاع ومنع أهله من حرية الحركة التى عطلت أعمال الكثيرين ومنعت آخرين من العلاج أو إكمال دراستهم أو زيارة أهاليهم أو من العودة إلى غزة أو الخروج منها. إلا أن مصر كانت تفتح هذا المعبر دائما أمام هذه الحالات الإنسانية الخاصة، وقد عمل المعبر بكل طاقته بعد تدمير إسرائيل مطار عرفات الدولى فى نهاية ٢٠٠١، وكان المطار الوحيد الذى يسمح فيه للفلسطينيين بالسفر جوا. لكن إسرائيل عطلت العمل بالمعبر عدة مرات تحت حجج مختلفة حتى تم التوصل إلى اتفاقية المعابر فى ٢٠٠٥، وهى اتفاقية دولية، شاركت فيها بشكل مباشر إسرائيل والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والحكومة المصرية بشكل غير مباشر، ورفضتها حماس آنذاك ومازالت. وكانت إسرائيل قد إتفقت مع السلطة الفلسطينية ضمن إطار اتفاق ٢٠٠٥، الذى يسمح لإسرائيل بمراجعة الداخلين إلى القطاع عبر هذا المعبر من خلال دائرة تليفزيونية وعلى أن تعمل الممرات بشكل مستمر، وعلى أن تسمح إسرائيل أيضا بتصدير المنتجات الزراعية من غزة وتسريع إخراجها مع المحافظة على جودتها وإبقائها طازجة وعلى استمرارية فرص التصدير.

ب- معبر المنطار (كارني):

- يقع شرق مدينة غزة وهو أهم المعابر فى القطاع وأكبرها من حيث عبور السلع التجارية بين القطاع وإسرائيل. وهو أكثرها خضوعا للتفتيش. وتشترب إسرائيل تفتيشا مزدوجا لكل ما يمر عبر معبر

المنطار فيفتشه طرف فلسطينى ثم تقوم شركة إسرائيلية متخصصة بتفتيشه، وكان معدا لتصدير واستيراد البضائع من وإلى غزة، ولهذا يمثل المعبر شريان الحياة للمواطنين الفلسطينيين، والمعبر معد ليستوعب ما حجمه ٢٢٠ شاحنة يوميا، إلا أنه منذ سيطرة حماس على القطاع شهد إغلاقا كاملا بوجه عمليات التصدير، أما فيما يتعلق بعمليات الاستيراد فقد شهد عمليات تشغيل محدودة فقط.

ج- معبر بيت حانون (إيريز)

- تحول المعبر الذى يقع شمال القطاع إلى ما يشبه نقطة حدود بين إسرائيل وغزة، وهو البوابة الوحيدة التى تمكن أهالى القطاع من الوصول إلى إسرائيل أو الضفة الغربية بشكل مباشر من دون المرور عبر مصر ثم الأردن، أو العودة من الضفة وإسرائيل إلى غزة. وقد أغلقته إسرائيل كذلك بشكل شبه تام منذ سيطرة حماس على القطاع، ولا يسمح إلا لموظفى المؤسسات الأجنبية وبعض الشخصيات المهمة، وبعض الحالات الصحية الحرجة بالمرور منه، بعد التنسيق مع الجانب الإسرائيلى والحصول على التصاريح اللازمة وبصعوبة بالغة. ويضطر العابرون منه للمشى مسافة كيلو متر وسط إجراءات أمنية معقدة، بعد تعرضهم لفحص أمنى دقيق، ومنه تدخل الصحف والمطبوعات الأخرى.

د- معابر صوفا وكرم أبو سالم وناحال عوز

- معابر تجارية صغيرة، وتستخدم الآن كبديل ثانوى لمعبر المنطار، وتعمل بشكل جزئى وغير منتظم، وتدخل عن طريقها أغلب حاجات قطاع غزة الإنسانية والطبية. فمن معبر صوفا، شرق رفح، تدخل مواد البناء، وعن طريق ناحال عوز، شرق غزة، يدخل الوقود، أما معبر كرم أبو سالم فهو مخصص للمساعدات الأخرى، وتستخدم أكثر من مرة كبديل عن معبر رفح كونه الوحيد الموجود على الحدود المصرية، وهو يمكن إسرائيل من اعتقال من تريد بشكل مباشر وفورى بعكس معبر رفح. الذى تتدخل فى شأنه إسرائيل فقط عبر دائرة تليفزيونية لمنع من لا تريد دخولهم إلى القطاع من مصر.

هـ- معبر كيسوفيم

- يقع بين منطقة خان يونس ودير البلح. وهو معبر مخصص للتحرك العسكرى الإسرائيلى حيث تدخل منه الدبابات كلما قررت إسرائيل اجتياح القطاع.

- أما فيما يتعلق بمدينة رفح والتى تضم حوالى ١٥٠ ألف نسمة، فإنها مقسمة بين الجانب المصرى - حيث تسمى رفح المصرية وبها ٤٠ ألف مصرى، وبين الجانب الفلسطينى - حيث تسمى رفح الفلسطينية وبها ١١٠ ألف فلسطينى، ولكن توجد صلات عائلية قوية بين الجانبين، هذا إلى جانب

صلات دم بين سكان رفح وقبائل شمال سيناء، حيث يجرى تبادل تجارى بين الجانبين، سواء عبر معبر رفح الرسمى أو بالتهريب عبر الأنفاق.

البيئة السياسية والإقليمية والدولية السابقة للعدوان على غزة: ١٢

- بدأت إسرائيل التمهيد لعدوانها على قطاع غزة قبل وقوعه فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ بعدة شهور، ومنذ سيطرت حركة حماس على القطاع بعد إزاحة السلطة الفلسطينية وحركة فتح عنه فى يونيو ٢٠٠٧. واعتبرت إسرائيل أن هذا العدوان عملاً مشروعاً لكونه من أعمال الدفاع عن النفس، متذرة بما تعرضت له مدنها وبلداتها ومستوطناتها فى الجنوب من صواريخ أطلقت عليها بواسطة حماس وحلفائها من المنظمات الفلسطينية المتشددة من داخل القطاع، هذا إلى جانب قيام حماس بإنهاء التهدة من جانبها بعد أن استمرت ستة أشهر منذ يونيو ٢٠٠٨. وإن كانت إسرائيل خلال فترة التهدة قد مارست صوراً من العدوان ضد الفلسطينيين فى قطاع غزة تسببت فى مقتل نحو ١٠٠ فلسطيني منهم ستة مقاتلين من كتائب القسام فى غزة يوم ٤ نوفمبر ٢٠٠٨، ناهيك عن الحصار البحرى والبرى الذى فرضته إسرائيل على القطاع وأدى إلى خنق سكانه. وكانت حماس قد عرضت فى ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨ تمديد التهدة مقابل فتح المعابر، إلا أن إسرائيل رفضت هذا العرض، لأن حماس لم تلتزم بتعهداتها بعدم إطلاق صواريخ ضد جنوب إسرائيل، حيث أطلقت خلال فترة التهدة نحو ٥٠٠ صاروخ قسام ضد جنوب إسرائيل، وحوالى ٧٠ صاروخاً يوم زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسببى ليفنى للقاهرة عشية العدوان.

- وقد تضافرت عدة عوامل سياسية وأمنية فى البيئتين الإقليمية والدولية تفاعلت مع العوامل العسكرية السابق الإشارة إليها، تمثلت فى رفض الدول الغربية التعامل مع حكومة حماس بعد نجاحها فى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى عام ٢٠٠٦، حيث اعتبرتها الولايات المتحدة وحلفاؤها حركة إرهابية بسبب عدم إعرافها بإسرائيل، وعدم إعرافها أيضاً بالاتفاقيات السابقة التى أبرمتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل بدءاً باتفاقية أوسلو والتى بناء عليها جرت الانتخابات التشريعية التى أوصلت حماس للسلطة فى قطاع غزة. وكانت حماس من جانبها قد أبدت إستعدادها بقبول حل الدولتين كتسوية للنزاع العربى - الإسرائيلى، واعتبار ذلك اعترافاً ضمناً بإسرائيل، ولكنها أجلت إعلانها الصريح بهذا الاعتراف لحين حدوث تقدم فى عملية التسوية، واعتراف إسرائيل بعدم أحقيتها فى الأراضى التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧. ولكن إسرائيل والدول الغربية معها كانوا يسعون للوصول إلى إعراف واضح وصريح وغير مشروط من جانب حماس، بدون أن تعطى إسرائيل أى تنازلات فى المقابل، وحجة حماس فى ذلك أن المفاوضات التى أجرتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل منذ

اعتراف السلطة الفلسطينية بها في فبراير ١٩٩٣ في إطار أوصلو لم تسفر عن أية نتائج تجاه تحقيق الأهداف الفلسطينية حتى في حدها الأدنى.

وقد أدى الحصار السياسى والاقتصادى المضروب على قطاع غزة وحركة حماس منذ فوزها فى إنتخابات عام ٢٠٠٦، ورفض حركة فتح الاشتراك فى حكومة إنتلافية، ووقوع الانقلاب العسكرى والسياسى الذى قادته حماس ضد السلطة الفلسطينية وحركة فتح فى يونيو ٢٠٠٧، والذى واكبته مجازر ارتكبتها حماس ضد فتح وعناصرها الأمنية فى القطاع، ولجونهم إلى الضفة الغربية، إلى تكريس الإنقسام الانفصالى السياسى والجغرافى الفلسطينى بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح فى الضفة من جهة، وحماس والجهاد الإسلامى وغيرهما من الفصائل الفلسطينية المتشددة فى غزة من جهة أخرى، وما جرى بعد ذلك من تبادل الاتهامات بين الفريقين، واعتقال عناصر فتح فى غزة بواسطة حماس، واعتقال عناصر حماس فى الضفة بواسطة فتح، وقيام الرئيس محمود عباس بإقالة حكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية، وتعيين حكومة جديدة برئاسة سلام فياض.

وكان من نتيجة هذا الإنقسام الفلسطينى انسحاب ممثلى السلطة الفلسطينية المشاركين فى الإشراف على معبر رفح بناء على طلب حماس، ورغبة الأخيرة فى الإنفراد بالإشراف على المعبر، مما أدى إلى انسحاب ممثلى الإتحاد الأوروبى أيضا. وإضطرت مصر بالتالى إلى إغلاق المعبر نتيجة تجميد إتفاق عام ٢٠٠٥ لتشغيل هذا المعبر، والذى يقضى بإشراف السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبى عليه بشكل مباشر، ومشاركة إسرائيل عبر دائرة تلفزيونية تراقب الداخلين والخارجين إلى القطاع، ولها حق الاعتراض على من تراهم يشكلون تهديداً لأمنها.

وقد إنعكس الانقسام الفلسطينى على الساحة الإقليمية، بين دول مؤيدة لحركة حماس أطلقت على نفسها دول "الممانعة" وهى سوريا وإيران ومعهما قطر، رفعت شعار المقاومة سبيلا لحل القضية الفلسطينية، لاسيما بعد أن تبنت سوريا الفصائل الفلسطينية المتشددة واستضافتها فى دمشق - خاصة خالد مشعل الذى يمثل القيادة السياسية لحركة حماس، وكانت سوريا وإيران وحزب الله فى لبنان مصادر الدعم التسليحي والمالى لحركة حماس، ودول عربية أخرى أطلق عليها دول "الاعتدال" تضم مصر والسعودية وباقى دول الخليج، وبينهما دول عربية أخرى توزعت مواقفها بين الطرفين مثل الجزائر والسودان وليبيا المؤيدين لحماس، والمغرب وتونس والعراق المؤيدين للسلطة الفلسطينية. وقد أدى إقحام إيران نفسها على ساحة الصراع العربى - الإسرائيلى إلى ترسيخ الاستقطاب العربى والفلسطينى، خاصة عندما تبنت موقفا عدائيا واضحا من مصر بدعوى امتناعها عن فتح معبر رفح ومشاركتها فى الحصار المضروب على قطاع غزة، شاركت مع إيران فى ذلك الموقف بشكل سافر كل من سوريا وقطر.

. أما على الساحة الدولية فقد فشلت إدارة الرئيس الأمريكي بوش في تحقيق ما سبق أن وعدت به من تحقيق تسوية سياسية بنهاية عام ٢٠٠٨. تؤدي إلى قيام الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية. وكان بوش قد وعد بذلك عدة مرات. كما فشلت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط المشكلة من الاتحاد الأوروبي أساسا وكذلك مؤتمر أنابوليس، ومباحثات عباس - أولمرت، فشلت جميعها في تحقيق أى تقدم نحو تسوية سياسية. وخلال الأعوام الماضية قدم بوش لرئيس وزراء إسرائيل الأسبق إرييل شارون - قبل مرضه في عام ٢٠٠٤ - موافقته على استمرار بقاء المستوطنات الإسرائيلية المقاومة في الضفة الغربية، بل وإمكانية توسيعها بإقامة وحدات سكنية جديدة أخرى، كذلك اعتراف الولايات المتحدة بالحقوق الإسرائيلية على الأرض في هذا الجزء من فلسطين.

- وفي ضوء هذه التطورات السياسية واستثماراتها، سعت حماس لاستغلال سيطرتها على القطاع، ولم تخف طموحاتها لتمديد سيطرتها إلى الضفة الغربية، في ذات الوقت الذي سعت فيه إلى تجنب المخاطر المترتبة على الحصار الإسرائيلي والدولي، ومحاصرة ومنع محاولات حركة فتح للصعود إلى السلطة الفلسطينية داخل القطاع. هذا إلى جانب إستغلال التهديد الإسرائيلي باقتحام القطاع إلى عامل قوة يعزز قدرة حماس في إنهاء نفوذ حركة فتح والسيطرة الكاملة على الملف الفلسطيني. أما حركة فتح فقد كانت تسعى من جانبها للاستفادة من فرص الضغوط الدولية والحصار الإسرائيلي باعتبارها العوامل الأكثر فعالية في القضاء على نفوذ حركة حماس في غزة، وإضعاف وجودها في الضفة الغربية. هذا إلى جانب سعيها للاستفادة من فرص الحصول على المعونات من الأطراف الدولية بسبب مواقفها من عملية السلام، مع تجنب مخاطر حدوث أية تطورات تؤدي إلى تعزيز قوة حماس داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها.

- وكان بديها أن تسعى إسرائيل للاستفادة من فرص انقسام الفلسطينيين إلى معسكرين منعزلين عن بعضهما البعض ضمن منطقتين تقع هي بينهما، وفي الوقت نفسه سعت إسرائيل إلى تجنب مخاطر عودة الفلسطينيين وعدم التماهي في دعم محمود عباس في صراعه ضد حماس. وعلى النقيض من الموقف الإسرائيلي، سعت مصر إلى وضع نهاية للانقسام الفلسطيني، ليس فقط بمنع إسرائيل من الاستفادة منه في ضرب الفريقين وتعطيل عملية السلام بزعم أنها لا تجد طرفا فلسطينيا تستطيع أن تتفاوض معه، ولكن - وهو الأخطر في الرؤية المصرية - أن الانقسام الفلسطيني أدى إلى استقطاب عربي وإقليمي شكّل - ولا يزال - تهديداً للأمن العربي في بعده القطري والإقليمي، خاصة بعد أن اقحمت إيران نفسها على ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني - الفلسطيني بدعم حماس في مواجهة فتح.

وقد نتج عن أداء الأطراف الأربعة حدوث تداخل وتقاطع بين أجندات وأوراق هذه القوى، مع أوراق دول أخرى فى الدائرة الإقليمية هى سوريا والسعودية والأردن وإيران، وأوراق دول أخرى هى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فى الدائرة الدولية. وحيث كانت مجريات الصراع فى قطاع غزة تشير إلى أن الوضع الميدانى يتأثر بالوضع السياسى، وفى المقابل يتأثر أيضا الوضع السياسى بالوضع الميدانى. ذلك لأنه ليس من السهولة لأى طرف القيام وحده لا بالحسم العسكرى ولا بالحسم السياسى. وإزاء هذه المشكلة كانت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تحاول توظيف أزمة غزة لخدمة مصالحها فى المنطقة، وتشكيل جبهة عربية معتدلة تقف فى مواجهة الجبهة العربية - الإيرانية المتشددة.

وفى إسرائيل لعبت المعركة الانتخابية التى كانت دائرة قبل العدوان تمهيدا للانتخابات التشريعية التى جرت بعد العدوان فى فبراير ٢٠٠٩ دورا فى الإسراع بوقوعه. فقد كان الائتلاف الحاكم الذى كان يقوده حزب كاديما برئاسة أولمرت راغبا فى تعويض الهزيمة التى منى بها الجيش الإسرائيلى فى حرب لبنان ٢٠٠٦، وأثرت على مكانته داخل إسرائيل، فأراد أن يحسن صورته أمام الناخبين الإسرائيليين بإظهار قدرته على الحفاظ على أمن إسرائيل واستعادة هبة جيشها ومصدقية الردع فى نظرية أمنها، خاصة وأن استطلاعات الرأى قبل العدوان كانت تشير إلى تقدم الأحزاب اليمينية والدينية، لاسيما "الليكود" بزعامة ناتنياهو، و"إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيجدور ليبرمان - ولذلك كان على التحالف الحاكم إظهار أنه ليس أقل عدوانية وشراسة من منافسيه. لذلك استهدف العدوان على غزة - ضمن أهداف أخرى - كسب دعم الرأى العام الإسرائيلى الرافض بشكل متزايد أية تسوية مع الفلسطينيين، وكانت موافقة إيهود باراك وزير الدفاع - وزعيم حزب العمل - على بناء المزيد من المستوطنات فى الضفة قبل أسبوع من إجراء الانتخابات جزءا من هذه السياسة. ولكن بالرغم من شراسة العدوان الإسرائيلى على غزة، فقد فشل حزب كاديما وحده رغم فوزه فى تشكيل الحكومة بسبب زيادة مقاعد الأحزاب اليمينية المتطرفة فى الكنيست، مما أدى إلى تكليف الليكود بمشاركة حزب "إسرائيل بيتنا" وحزب العمل بتشكيل الحكومة.

أما بالنسبة للموقف المصرى، فقد كان الخط العام هو رفض مصر الانقلاب الذى قامت به حماس ضد السلطة الفلسطينية فى يونيو ٢٠٠٧، وأدى إلى سيطرة حماس على القطاع وإنفصاله سياسيا وجغرافيا عن الضفة الغربية، وعدم الاعتراف بشرعية الوضع الذى أسفر عنه هذا الانقلاب فى غزة، لأنه يخدم الأهداف الإسرائيلية فى تصفية القضية الفلسطينية، وعودة إسرائيل لطرح مشروعها القديم الذى يقترح ضم غزة إلى مصر وإشراف الأخيرة على القطاع، وضم الضفة إلى الأردن، وهو ما رفضته كلا من مصر والأردن، كما رفضت مصر أيضا مشروعا إسرائيليا آخر

يقضى بتوسيع قطاع غزة بضم جزء إليه من محافظة سيناء الشمالية، مقابل حصول مصر على مساحة مماثلة من صحراء النقب. وقد تحفظت حماس على مضمون الموقف المصرى خلال محاولات القاهرة تنظيم حوار فلسطينى- فلسطينى، الأمر الذى أصاب العلاقات بين حماس والقاهرة بالفتور والتوتر، خاصة مع جهود مصر لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل إنقلاب يونيو ٢٠٠٧ وإغلاق معبر رفح، وإن كانت مصر دائما تراعى الوضع الإنسانى فى غزة وتفتح المعبر كلما تطلب الموقف ذلك، مع حرص مصر الشديد على استمرار الحوار بين فتح وحماس، وألا تصل العلاقة بينهما إلى نقطة اللاعودة. وكان موقف مصر من معبر رفح قد عرّضها لانتقادات عربية وإيرانية وداخلية. وقد جاءت عملية إقتحام الفلسطينيين لمعبر رفح وهدم أجزاء من الجدار الحدودى فى مطلع عام ٢٠٠٨ بتحريض من حماس وتحت إشراف كوادرها الأمنية والعسكرية، لتجعل مصر أكثر تمسكا وتشدداً وإصراراً على موقفها من معبر رفح، والسيطرة الكاملة على حركة الأفراد والشاحنات من خلاله، لما فى ذلك من تأثير مباشر على الأمن القومى المصرى، خاصة بعد ما ثبت من تهريب أسلحة ومتفجرات ودولارات مزيفة مع الفلسطينيين الذين اقتحموا الحدود فى يناير ٢٠٠٨ إلى داخل العمق المصرى. وقد حثرت مصر حماس كثيراً من مغبة كسر التهدئة، لأن ذلك سيعطى الذريعة لإسرائيل لشن عدوانا ضد حماس فى القطاع، خاصة مع قرب موعد الانتخابات الإسرائيلية، وتصاعد أصوات اليمين المتطرف الذى يزايد على حكومة أولمرت ويتهمها بالتقاعس عن حماية الأمن الإسرائيلى.

الخيارات التى كانت متاحة أمام إسرائيل عند التخطيط للعدوان^{١٣}

- تعددت الخيارات العسكرية أمام صانع القرار الإسرائيلى للتعامل مع حركة حماس فى قطاع غزة، وكان العامل الحاسم فى تبني خيار دون آخر هو مدى الكلفة المصاحبة لكل خيار، خصوصاً على صعيد الخسائر البشرية المتوقعة، لاسيما وأن ما أعلنه الناطق العسكرى باسم حماس حول وقف التهدئة كان يكتنفه الغموض، وهو وضع حافظت عليه حماس كثيراً، الأمر الذى أبقى جميع الخيارات مفتوحة أمام إسرائيل. وبينما كانت حماس تطور مفهوم "الغموض"، كانوا فى إسرائيل يطورون مفهوم "الاحتواء" بمعنى احتواء المواجهة فى قطاع غزة، وعدم السماح لها بالتدهور إلى خارج حدود القطاع. وفى مواجهة استمرار إطلاق الصواريخ من قبل حماس والجهاد الإسلامى على جنوب إسرائيل، وضعت رئاسة الأركان الإسرائيلية درجات من رد الفعل لمستويات التهديد المختلفة التى يمكن لحماس أن تخلقها بعد إنهاؤها التهدئة من جانبها. ومن ردود الفعل هذه قامت طائرتان F-١٦ بقصف مقر قيادى لحماس فى غزة رداً على إطلاق ٢٥ صاروخ قسام يوم ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨، وفى رد فعل آخر قامت المقاتلات الإسرائيلية بتدمير عدد من الأنفاق على الحدود

مع مصر، وفي رد فعل ثالث تم قتل عشرين فلسطينياً كانوا يقتربون من إحدى نقاط الحراسة الإسرائيلية، الأمر الذي جر وراءه نشاطاً اقترامياً للمظليين الإسرائيليين.

ومن الخيارات العسكرية التي عُرضت على مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر إعادة احتلال كل غزة، وخياراً آخر أكثر تحفظاً بعدم التسرع في دخول غزة نفسها، وإنما فقط إحتلال شمال القطاع، مع إحتلال وتوسيع محور فلادلفي على الحدود مع مصر، واستنزاف حماس عن طريق الحصار المتواصل، وكذلك تكثيف الاغتيالات ودفع قوات للقيام بعمليات عسكرية محدودة بشكل متكرر دون البقاء هناك بعد تنفيذ كل عملية، أو عن طريق عرقلة تزويد قطاع غزة بالوقود والكهرباء والمنتجات الغذائية.

وفيما يتعلق بخيار احتلال شمال غزة، فإن مؤيدى هذا الخيار قد طالبوا بسرعة احتلال هذه المنطقة بمواجهة تمتد من البحر وحتى الحدود مع إسرائيل، وتشمل بلدتي بيت حانون وبيت لاهيا وبعمر ٧ كم وبما يقلص مدى صواريخ حماس والجهد الإسلامى بهذه المسافة (٧ كم)، وأن يسيطر الجيش الإسرائيلى بشكل مطلق على كل هذه المنطقة من شمال قطاع غزة وفصلها عن القطاع، لاسيما وأنها قليلة السكان، وينبغي في رأيهم أن تظل هكذا إلى الأبد، وبعد ذلك يتم إعلان خط حدودى جديد، وبناء جدار يشتمل على تركيب وسائل مراقبة إلكترونية وحراسة، وإعلان أن المنطقة شمال هذا الخط الحدودى الجديد ستكون منزوعة السلاح وخالية من أى مدنى، وعلى أن يتم ضم هذه الأراضي مستقبلاً لإسرائيل لدواعى أمنية واستراتيجية، أو يبحث مصيرها مستقبلاً فقط بعد إقرار السلام الكامل بين إسرائيل وغزة، وحينئذ سيكون عودتها إلى غزة بشروط خاصة. ولأن مثل هذا السلام لن يتحقق إلا بعد عدة عقود زمنية، فإن استمرار احتلال إسرائيل لشمال غزة سيولد ضغوطاً شديدة على حكومة حماس، وتنقل زمام الأمور إلى أيدي إسرائيل مرة أخرى. أما خيار احتلال ممر فلادلفي فإنه يتضمن إحتلاله وتوسيعه بنحو ٦٠٠-٨٠٠ م وإخلائه من السكان، وبما يعنى زيادة الضغط على حركة حماس بتجفيف مواردها عن طريق منع دخول السلاح إلى القطاع من مصر، وإحكام الخناق عليها. هذا مع تكثيف سياسة الاغتيالات وأستهداف كبار الشخصيات العسكرية والسياسية فى الحركة، واستنزافها بالحصار المتواصل، وذلك من أجل تقليل الخسائر البشرية فى الجيش الإسرائيلى فى حالة خوضه معارك عسكرية واسعة داخل القطاع. وبديلاً عن ذلك يوجد خيار زيادة معدل العمليات العسكرية المحدودة العمق والأهداف والمحددة الزمن، كما فعل الجيش الإسرائيلى قبل إتفاق التهدئة.

إلا أن جميع الخيارات الإسرائيلية كانت ولا تزال تجمع على أن تقويض حكم حماس يتطلب فى المقام الأول استنزافها بالحصار المتواصل، واستمرار سياسة الاغتيالات الشخصية وتكثيفها وعدم

التردد في إستهداف كبار الشخصيات، مع الاستمرار في سياسة تقييد الإمداد بالمياه والوقود والكهرباء وتوزيعها بشكل غير منتظم للاستمرار في استنزاف حماس حتى آخر قطرة، هذا مع تصعيد العمليات العسكرية الجراحية المحدودة ضد أهداف ومناطق ذات أهمية خاصة داخل غزة وفي عمقها أكثر مما كان جرى قبل إتفاق التهدئة، والامتناع عن التفاوض مع حماس باعتبارها غير أهل للتفاوض لكونها في نظر إسرائيل (منظمة إرهابية)، وقد أكد وزير الدفاع باراك أن استمرار التهدئة مع حماس واتباع سياسة التعقيم على سلوكياتها المناهضة لإسرائيل، سيجعل قوتها تتعاضد في نظرهم ونظر سكان جنوب إسرائيل، أما إظهار الوجه الآخر لإسرائيل والذي ييث الرعب في قلوب حماس، فهو الذي في نظر باراك يردعها عن النيل من أمن المدن والبلدات والمستعمرات في جنوب إسرائيل.

إسرائيل وإعدادها السياسي للحرب^{١٤}

- مما لا شك فيه أن حكومة أولمرت كانت تتحين الفرص لشن عملية عسكرية واسعة ضد أى من حزب الله في لبنان أو حركة حماس في غزة، ولتستعيد من خلالها هيبة الجيش الإسرائيلي الذي إنهزم في حرب لبنان عام ٢٠٠٦، وتستعيد أيضا مصداقية استراتيجية الردع التي اهتزت أثناء هذه الحرب، خاصة مع استمرار حماس في إطلاق صواريخها ضد جنوب إسرائيل، وتحرشها بالمراكز الحدودية الإسرائيلية على حدود القطاع من وقت لآخر، وكذلك في ضوء توافر معلومات استخباراتية بتزايد عمليات تهريب الصواريخ إلى حماس في قطاع غزة، وأن صواريخ جراد المتطورة ذات المدى الذي يصل إلى مدن رئيسية في جنوب إسرائيل مثل أشدود وأشكلون وبئر سبع قد وصلت من إيران إلى غزة.

- ولذلك لم تقصر حكومة أولمرت في سرعة استيعاب دروس حرب لبنان ٢٠٠٦، وما ورد بتقرير لجنة فينوجراد التي كلفت بالتحقيق في نتائج هذه الحرب، وحددت بدقة أوجه القصور والخلل السياسي والعسكري والإعلامي في إعداد إسرائيل لتلك الحرب وأثناء إدارتها، وقدمت هذه اللجنة توصيات كثيرة ومهمة في جميع المجالات، وضعتها القيادات السياسية والعسكرية والإعلامية في إسرائيل موضع الاعتبار والاستيعاب، وهو ما أثمر في إعداد إسرائيل سياسيا وعسكريا وإعلاميا بشكل جيد للحرب على قطاع غزة والتي بدأت في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ واستمرت ٢٢ يوما.

- فطبقا لمصدر أمني إسرائيلي ذكر أن قراراً صدر عن مجلس الوزراء المصغر في حكومة أولمرت يقضى بالتوقف عما أسماه "التحلي بضبط النفس إزاء استمرار إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وأنه سيتم العمل به وفقا لاعتبارات تنفيذية، وأن إسرائيل قدمت شكوى إلى الأمم المتحدة احتجاجا على ممارسات حماس". وبذلك حذّدت إسرائيل الذريعة التي ستبرر بها عدوانها على قطاع غزة،

أما تحديد حجم العملية العسكرية وأبعادها المكانية داخل قطاع غزة، وحجم القوات الإسرائيلية التي ستشارك فيها، وأهدافها الاستراتيجية، وتوقيتها ومدتها والشكل العام لها، فسيتم وفقاً لاعتبارات سياسية وعسكرية فنية، أبرزها ضرورة مفاجأة حماس وحلفائها بقوة الرد الإسرائيلي، وفي رسالة إلى جميع الأطراف المعنيين بالصراع على الساحتين الإقليمية والدولية.

- وكانت أولى وأهم والمهام أمام مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر، والذي ضم رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزيرى الخارجية والدفاع، ورئيس الأركان العامة الجنرال أشكنازى، كانت أولى وأهم المهام أمامهم هو التحديد الدقيق لهدف العملية العسكرية حتى لا تنزلق القوات الإسرائيلية فى حرب بلا هدف محدد، وبما يكفل لها فى النهاية الخروج من الحرب وهى سليمة وبمكاسب سياسية وليس عسكرية فقط، مع منع حماس من تحقيق مكاسب سياسية بالطريقة التى عمل بها حزب الله فى لبنان عندما استغل صموده فى حرب عام ٢٠٠٦ وأطلق عليه "الانتصار الإلهى" واستثمره سياسياً فى بسط هيمنته السياسية على لبنان. وقد أدركت القيادات السياسية والعسكرية فى إسرائيل أن تحقيق هدف إزالة حماس والقضاء عليها ليس وارداً لأن ذلك يعنى العودة لاحتلال كل قطاع غزة مرة أخرى، وهو أمر مرفوض سياسياً واستراتيجياً، كما أنه ليس من مصلحة إسرائيل القضاء نهائياً على حماس لأنها عامل مهم فى استمرار الانقسام الفلسطينى. لذلك تحدّد الهدف من العملية فى إضعاف حماس سياسياً وعسكرياً. كما أن القضاء نهائياً على ترسانة حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية خاصة الجهاد الإسلامى، ليس ممكناً إلا باحتلال كل القطاع أيضاً، وهو أمر مرفوض مبدئياً. لذلك فإن منع إطلاق الصواريخ من جانب حماس يتحقق فقط من خلال الردع بالرد العسكرى القوى المتزامن عقب كل عملية إطلاق صواريخ، وبما يشعر حماس أن الثمن الذى ستدفعه مقابل إطلاق صواريخها أفدح من عائد إطلاق هذه الصواريخ.

- وقد حرص رئيس الوزراء أولمرت - استيعاباً لدروس حرب لبنان ٢٠٠٦ وتقرير فينوجراد بخصوصها - على تشكيل وحدة قرارية داخل مجلس الوزراء المصغر تشمله ومعه وزير الدفاع ووزيرة الخارجية - بحيث ينبغى أن تكون القرارات التى تتخذ أثناء الحرب وتكلف بها رئاسة الأركان العامة، كلها بإجماع الثلاثة أعضاء وموافقة رئيس الأركان ورؤساء الأجهزة الأمنية، حتى وإن ظهرت خلافات داخل المناقشات، فإنه ينبغى تبنى القرار الأكثر توافقاً بين الجميع. وقد حدث فعلاً خلافات أثناء إدارة الحرب عند الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة من الحرب، حيث إعتبرت وزيرة الخارجية أن الهدف الاستراتيجى قد تحقق ولاداعى لبقاء القوات أكثر من ذلك داخل القطاع، فى حين كان رأى أولمرت مخالفاً إذ اعتبر أن كسر إرادة حماس السياسية لن يتحقق إلا بتدمير بنيتها العسكرية بالكامل وهو ما يدعو إلى استمرار الحرب، أما رأى وزير الدفاع ومعه

رئيس الأركان فقد كان وسطا بين الإثنين إذ طالبا أثناء الحرب بتحديد أكثر وضوحا لمهمة القوات المسلحة فى المرحلة الثالثة من الحرب، علما بأن القضاء على البنية العسكرية لحماس بشكل نهائى يعد من المستحيل، وسيطلب ذلك توسيع نطاق عمل القوات البرية وبما يعرضها إلى مزيد من الخسائر. لذلك كان القرار المتخذ هو تقليص المرحلة الثالثة لأدنى حد يسمح بخروج الجيش الإسرائيلى من القطاع منتصرا وبأقل خسائر.

- وفى إطار الإعداد السياسى للحرب شنت وزارة الخارجية الإسرائيلية سلسلة من الحملات السياسية فى الدائرتين الإقليمية والدولية بهدف توسيع "رقعة المشروع" التى ستحتاج إليها إسرائيل قبل قيامها بحملتها العسكرية ضد قطاع غزة. وقد شملت هذه الحملة قيام مندوبة إسرائيل فى الأمم المتحدة (جبرائيل شاليف) بتقديم شكوى لسكرتير عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن تحذر فيها من عملية عسكرية فى غزة. وجاء فى الشكوى أن إسرائيل تعتبر حركة حماس مسئولة بمفردها عن التصعيد فى غزة. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلى أن مندوبة إسرائيل فى الأمم المتحدة أضافت أنه "حتى الآن تتصرف إسرائيل بضبط النفس إزاء إطلاق الصواريخ، ولكن الآن وبعدما أعلنت حماس عن انتهاء التهدة، وإزدياد إطلاق الصواريخ على غرب النقب، لن تتردد إسرائيل فى تنفيذ عملية عسكرية فى حالة الضرورة". وكانت هذه الرسالة من قبل إسرائيل بمثابة تأكيد لنيتها فى شن عملية عسكرية غير محددة المعالم ضد حماس فى قطاع غزة، وهو ما كان يجب أن تنتبه له حماس وتتحسب له مسبقا، وقد حذرت منه مصر آنذاك عدة مرات قبل الحرب، خاصة بعد الزيارة التى قامت بها وزيرة الخارجية الإسرائيلية للقاهرة عشية الحرب، وكشفت خلالها عن هذه النوايا، وطالبتها مصر فى المقابل بضبط النفس، كما قامت ليفنى بزيارة عدد من العواصم الأوروبية والأسبوية لكسب تأييدها لموقف إسرائيل.

- ومن ناحية أخرى أصدرت ليفنى تعليماتها لسفارات إسرائيل فى الخارج، ومكاتب وزارة الخارجية المختلفة ببدء حملة سياسية وإعلامية فى عواصم العالم من أجل توضيح خطورة الوضع فى الجنوب. وقد استهدفت هذه الحملة تحميل حماس المسئولية الشاملة عن الوضع الأمنى والإنسانى فى قطاع غزة، وتأكيد حق إسرائيل فى حماية مواطنيها. وكانت القيادة السياسية فى إسرائيل حريصة على الحصول على ضوء أخضر من إدارة الرئيس الأمريكى بوش لتنفيذ العملية العسكرية، وعدم عرقلتها سياسيا فى دوائر مجلس الأمن والأمم المتحدة، بالامتناع عن استخدام حق الفيتو ضد أى مشروع قرار من مجلس الأمن يستهدف وقف العملية العسكرية قبل تحقيق أهدافها، أو إدانة إسرائيل، وهو ما تعهدت به إدارة بوش، كما لم تغفل إسرائيل إخطار الرئيس الأمريكى المنتخب باراك أوباما بقرارها وتعهداتها بعدم إحراج إدارته الجديدة، وأن تنهى إسرائيل عملياتها العسكرية قبل

توليه منصبه رسمياً، كما تعهدت إسرائيل أيضاً بعدم إبقاء قواتها في غزة أكثر من الوقت اللازم، وألا توسع دائرة العمليات العسكرية خارج قطاع غزة. وبالتوازي مع إخطار واشنطن بالقرار الإسرائيلي تم أيضاً إخطار باقي عواصم الدول الصديقة لإسرائيل في أوروبا وآسيا، خاصة الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، لندن وباريس وبكين وموسكو.

حرصت أيضاً القيادة السياسية الإسرائيلية في إطار الإعداد السياسي للحرب على التمسك بعدة معايير تعتبرها الأساس لتحقيق الهدف السياسي من الحرب، وهي تصريحات أقل بشأن أهداف متعطرة لا يمكن تحقيقها أو يمكن تحقيقها بخسائر كبيرة في الجانب الإسرائيلي، وعرض أشمل لخطة العمليات أمام الحكومة، مع تحديد توقيت بدء العمليات ونهايتها حسب الفكر الإسرائيلي في تحقيق الأهداف وليس إنطلاقاً من حالة فزع أو مواقف يفرضها العدو، هذا مع التحسب الجيد لتدخلات خارجية محتملة من قبل حزب الله وسوريا وإيران، وأن القرارات التي تتخذ ينبغي أن تكون في ضوء معلومات يقينية وليس لتصورات أو احتمالات ظنية، مع الحرص على احتفاظ دائم بالمبادأة في اليد مع استمرار مفاجأة العدو، واستغلال أمثل لسلاح الجو وبما يعفى القوات البرية من تنفيذ أعمال قتالية قدر الإمكان، والتشديد على عدم تسريب معلومات من مجلس الوزراء لذلك حرص أولمرت في خطباته وتصريحاته على عدم صياغة شروط لوقف القتال، أو توزيع "شيكات" لا يمتلك الجيش الإسرائيلي الرصيد الكافي لسدادها، كما أشار مراراً وتكراراً إلى المناقشات الطويلة التي سبقت العملية والجهات المختلفة التي شاركت فيها.

وفي إطار الإعداد السياسي للحرب أيضاً تم إعطاء قدر كبير من الاهتمام لتأمين الجبهة الداخلية في مواجهة صواريخ حماس التي تستهدف مدن وبلدات ومستعمرات جنوب إسرائيل، وأيضاً شمال إسرائيل إذا ما أطلق حزب الله صواريخه من جنوب لبنان. حيث تم توزيع المسؤولية بين قيادة الجبهة الداخلية، والشرطة، ودواوين الحكومة والسلطات المحلية. وتم إعلان حالة الطوارئ قبل أن تبدأ العمليات العسكرية، وتعبئة رجال الاحتياط وتوزيعهم بين السلطات المحلية وأجهزة الدفاع المدني، كما تم نشر جنود في المستعمرات القريبة من الحدود لمساعدة السكان.

هذا إلى جانب ترشيده مسألة المتحدثين باسم الجيش الإسرائيلي، وخلافاً لما حدث في حرب لبنان ٢٠٠٦، قرر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي "آفي بنيهو" إنتهاج أسلوب آخر أكثر ترشيدها تجاه وسائل الإعلام، حيث يكاد المتحدث لا يسمح لضباط بالإدلاء بأحاديث ويعلن بنفسه البيانات الإعلامية، وأوضح بينهو: "هدفنا هو الاحتفاظ بثقة الجمهور في الجيش الإسرائيلي حتى إنتهاء العملية العسكرية والمساعدة على إضفاء شرعيه لأنشطة الجيش خارج البلاد - إننا نحاول

إستخلاص العبر من الحرب السابقة رغم أنني لا أعقد مقارنات، أن الخط الذي ننتهجه أكثر تواضعا وأكثر ضبطاً للنفس".

أما عضو الكنيست ووزير الدفاع السابق إيان حرب لبنان عامير بيرتس، فقد أشاد بالعملية والتوقيت الذي تحدّد لتنفيذها، والذي يتواءم مع مصالح وأهداف إسرائيل وأيضاً مع المتغيرات التي سادت البيئتين الإقليمية والدولية. ولكنه توخى الحذر حيال عقد مقارنات مع حرب لبنان التي أدارها. وعلى حد قوله فإن "الجيش اليوم أكثر تمرساً وتركيزاً، كل وحده تعرف هدفها ومهامها بدقة، وهناك إدارة طوارئ قومية تعتنى بالجبهة الداخلية" .. ثم أضاف: "ربما كنت أنا المبعوث الذي أدى إلى كل هذه التغييرات، سواء على مستوى التدريبات، أو لتحقيق التوازن بين جبهة القتال والجبهة الداخلية، وكذلك على مستوى رصد الميزانيات. لقد كانت حرب لبنان الثانية حرب الصحوة، والدروس المستفادة منها تطبق الآن. إننى أعلم ماذا أخذت، وماذا تركت، والمنظومة الأمنية بعدى كانت فى وضع أفضل".

ومن الأمور الناجحة فى الإعداد السياسى للحرب أيضاً أن الوحدة القرارية التي تولت بمشاركة قادة هيئة الأركان العامة ورؤساء الأجهزة الأمنية تخطيط وإدارة العملية العسكرية، حرصوا منذ بدء التخطيط لها على أن يتم رسم وإعداد سيناريو مسبق لكيفية الخروج من الحرب، بل عدة سيناريوهات لمواجهة احتمالات مختلفة أثناء إدارة دفة الحرب، وبما يؤمن تحقيق الأهداف منها، وبأقل قدر من الخسائر، ولا يعطى حماس الفرصة للإدعاء بأنها إنتصرت فى الحرب، حتى رغم ما ستتكبده من خسائر. وكان هناك رأيان فى هذا الأمر داخل وحدة صنع وإتخاذ القرار: الرأى الأول يقول بأن الجيش الإسرائيلى لا ينبغي أن يُضَيِّع الوقت والجهد فى عمليات عسكرية لا طائل منها دون أن ينجح فى حسم المعركة بتدمير شبه كامل للبنية العسكرية لحماس، ومنعها تماماً من إطلاق الصواريخ، لأن ذلك شبه مستحيل دون احتلال كامل لقطاع غزة، ومن ثم لا يجب باى شكل من الأشكال تعريض الجنود الإسرائيليين للخطر من أجل حسم معركة يصعب جداً حسمها. أما الرأى الآخر فقد خرج أصحابه بدرس آخر مختلف من حرب لبنان، حيث أرجعوا الفشل فيها إلى حقيقة أن الجيش الإسرائيلى لم يحسم الحرب بواسطة شن عملية برية مكثفة تستهدف دحر حزب الله كقوة مقاتلة كبيرة، فى حين كان بإمكان الجيش تحقيق ذلك الحسم برغم الخسائر التي لا يمكن تجنبها، وهو ما يجب مراعاته عند القتال فى غزة ضد قوات حماس، لاسمياً وأن مستوى الكفاءة القتالية لجيش إسرائيل فى نهاية عام ٢٠٠٨ أفضل بكثير عن مستواه فى عام ٢٠٠٦، خاصة وأنه أخذ المبادأة فى يده فى حرب غزة الأخيرة. كما أن "التغيير الجذرى لقواعد اللعبة" الذى أعلنت عنه وزيرة الخارجية ليفنى باعتباره هدف رئيسى للحرب لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حسم الحرب

بتدمير البنية الأساسية العسكرية والسياسية لحماس وإسقاطها، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بتدمير واقتلاع هياكلها السياسية والأمنية والعسكرية في غزة، وإحلالها بكوادر فلسطينية أخرى، وهو أمر مشكوك في إمكانية تحقيقه بواسطة الجيش الإسرائيلي إلا إذا إحتل القطاع بالكامل. ولذلك فإنه إذا حدث في نهاية العمليات البرية أن استمرت حماس في إطلاق الصواريخ، وبقيت على رأس السلطة في القطاع، محتفظة بمعظم قوتها العسكرية فإن ذلك يعنى أن إسرائيل قد خسرت الحرب. وفرصة حدوث ذلك كبيرة خاصة في ضوء حقيقة أن العمليات البرية كانت ستجرى في فترة إنتخابات، ووجود مخاوف من أن يطمع وزير الدفاع باراك في رفع شعبيته، والتطلع إلى إنقاذ نفسه قبل أن تتعدد الأمور أكثر، وبدون أدنى صلة بتحقيق الأهداف التي من أجلها شُنت الحرب.

الأهداف الإسرائيلية من الحرب على المدى القصير^{١٥}

- وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد الغايات والأهداف السياسية والاستراتيجية لإسرائيل من وراء عدوانها على غزة على النحو التالي:

١- على الصعيد السياسي: إضعاف حماس سياسياً بتحجيم قدراتها العسكرية والمنظمات الفلسطينية المتحالفة معها في غزة - بشكل عام عبر فرض الإرادة السياسية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في غزة، وإضعاف الجانب التفاوضي المستقبلي مع حركة حماس عبر الاستيلاء العسكري على أراضى وهيئات حاكمة ومنشآت فلسطينية، وزيادة التأييد الشعبي للحكومة الإسرائيلية باستخدام القوة العسكرية، وكسب تأييد الدول الغربية التي تعتبر حماس حركة إرهابية. هذا إلى جانب تغيير الجانب الجامد في المفاوضات مع الفلسطينيين، وتغيير ما تم الإتفاق عليه سابقاً من تفاهات سياسية بما يتفق والمتغيرات الإقليمية والدولية، وتحقيق مصالح وأهداف إسرائيل، وفرض وضع إستراتيجى جديد في منطقة الشرق الأوسط على الإدارة الأمريكية الجديدة، وبما يؤثر على معالجتها لمشكلة الشرق الأوسط طبقاً للمصلحة الإسرائيلية. هذا إلى جانب دعم موقف حزب كاديما في الانتخابات التشريعية التي كانت على الأبواب في إسرائيل، والحصول على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة لمنع تهريب السلاح إلى حماس، هذا بالإضافة إلى تنفير الشعب الفلسطيني من حماس، باعتبارها مسئولة عما يحدث له بسبب سياستها، وإحداث ثورة شعبية ضدها، مع تكريس الانقسام السياسى والجغرافى الفلسطينى بين حماس والسلطة الفلسطينية، وبما يؤدى إلى تعميق الانقسام العربى بين دول مؤيدة لحماس ودول عربية أخرى مؤيدة للسلطة الفلسطينية، بالإضافة لتغذية الخلاف السياسى بين الدول العربية وإيران المؤيدة لحماس.

٢- على الصعيد العسكري: القضاء على القيادات السياسية والعسكرية لحماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى في غزة، وتدمير البنية العسكرية لحركة حماس وحلفائها في غزة (وتشمل القوة البشرية العسكرية، والقدرات التسلحية خاصة الصاروخية، ومراكز القيادة والسيطرة وشبكة الاتصالات، وشبكة الأنفاق تحت الأرض، المستودعات اللوجيستية، وكافة مظاهر أنشطة حماس العسكرية)، إلى جانب تحييد مصادر التهديد الصاروخي التكتيكي، واستعادة مصداقية استراتيجية الردع وبما يردع حماس عن قصف جنوب إسرائيل بالصواريخ مرة أخرى، واستعادة هيبة الجيش الإسرائيلي التي فقدتها في حرب لبنان ٢٠٠٦ وبما يرفع روحه المعنوية والروح المعنوية للشعب الإسرائيلي، واستعادة ثقته في قياداته السياسية والعسكرية وجيشه، وأيضا استعادة ثقة الجيش في نفسه، والقضاء على مصادر التهريب عبر الأنفاق المتواجدة في ممر فلادلفي على حدود قطاع غزة مع رفح، هذا بالإضافة إلى محاولة استعادة الجندي الإسرائيلي الأسير عند حماس (جلعاد شاليت)، وأسر أكبر عدد ممكن من مقاتلي حماس وقادتها العسكريين لاستخلاص معلومات استخباراتية ومقايضتهم بالأسير الإسرائيلي "شاليت". واستغلال العمليات العسكرية في اختيار الأسلحة والمعدات الجديدة التي طورتها إسرائيل والتي حصلت عليها من الولايات المتحدة، وكذلك أساليب القتال الجديدة التي استحدثتها.

٣- على الصعيد الاقتصادي: بالرغم من الوضع الاقتصادي المتردي لغزة، إلا أن الجانب الإسرائيلي كان يستهدف زيادة هذه المعاناة لتلقى بظلالها على المحورين السياسي والعسكري، وذلك من خلال أحكام الحصار على قطاع غزة، وبما يؤدي إلى تعطيل المجهود العسكري عبر إنشغال حماس بإعادة بناء الاقتصاد في غزة، وتدمير البنية التحتية الاقتصادية والمرافق الحيوية (شبكات الطرق، ومحطات القوى الكهربائية، ومحطات الأمداد بالمياه والصرف الصحي، والمصانع والمزارع والبساتين، ووسائل النقل، والمنشآت الحكومية والتابعة للقطاع الخاص)، مع تدمير الاقتصاد الوطني لقطاع غزة، تعطيل المصادر المالية والمادية لحركة حماس والتي تأتي عبر التهريب.

الغايات والأهداف الإسرائيلية على المدى البعيد^{١٩}

- ولاستيضاح الأهداف الإسرائيلية بعيدة المدى من الحرب على غزة، ينبغي أن نتوقف أمام ما صرح به العقيد هيرتزي أحد القادة العسكريين الذين شاركوا في هذه الحرب، حيث قال بعد توقف القتال: "إن معركة إسرائيل للبقاء لم تنته، وإنني لا أعتقد أن هذه الحرب ستجلب السلام .. فهي جزء من عملية طويلة". ولا يختلف مضمون كلامه عما ذكره إيهود باراك وزير الدفاع، الذي أوضح أن عملية غزة لم تأت فجأة، بل إنهم خططوا لها قبلها بأشهر، وقبل موعد إنتهاء التهدئة مع حماس يوم ١٩ ديسمبر ٢٠٠٨. ولعل هذا يؤكد ما أظهرته الأحداث من أن أهداف الحرب أبعد مدى من كل ما

أعلنته إسرائيل، وهي متعددة ومنها إستهداف مصر على وجه الخصوص بتوريطها في الأزمة-من خلال معبر رفح، وإعادة التركيز مرة أخرى على سيناريو إشراف مصر على قطاع غزة أو استقطاع جزء من شمال سيناء لضمه إلى القطاع، وهو ما يستدعي في المخطط الإسرائيلي إضعاف خط الحدود الفاصل بين الفلسطينيين في قطاع غزة وسيناء، وقد كان ذلك واضحاً في الحرب الأخيرة. هذا بالإضافة لتكريس الإنقسامات الطائفية والعرقية في الدول العربية بتفتيتها إلى دويلات صغيرة على أسس مذهبية وطائفية وعرقية، وذلك في إطار إستراتيجية "الكومنولث العبرى" التي نادى بها الزعيم الصهيوني جابوتنسكى في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي طالب فيها بإقامة إسرائيل كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط سياسياً وأمنياً واقتصادياً، تدور في فلكها دويلات عربية ضعيفة. وهو ما أكدته بعد ذلك وثيقة "إستراتيجية إسرائيل في الثمانينيات" التي وضعها عوريد بنيون مستشار الأمن القومي لمناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، وطالب فيها بإعادة احتلال سيناء وتقسيم مصر إلى ثلاث دويلات: سنية وقبطية إلى جانب دويلة النوبة. كل هذه الأهداف القومية العليا بعيدة المدى لإسرائيل، كان لها أدوات تنفيذها الاستراتيجية، والمدعومة من الولايات المتحدة، وهي الاستراتيجية التي طورت المبدأ التقليدي المعروف بـ"الحرب بالوكالة" إلى مبدأ "الدبلوماسية بالوكالة"، تنفيذاً لخطة سبق أن وردت في مشروع القرن الأمريكي الجديد لجماعة المحافظين الجدد حلفاء إسرائيل والمعلن عام ١٩٩٨، وهو المشروع الذي أقام بوش على أساسه استراتيجية السياسة الخارجية الجديدة التي أعلنها في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ وتتضمن النص على إضعاف أى قوة إقليمية في المنطقة. وهذا المشروع يمثل استمراراً لبرنامجهم الذي وضعوه في عام ١٩٩٦ والذي عرف باسم "أوراق استراتيجية" وسلموه إلى ناتنياهو عندما تولى رئاسة الحكومة عقب فوز الليكود في الانتخابات، ليكون مرشداً له في حكمه، وتتضمن رفض مرجعية "الأرض مقابل السلام"، وعرقلة أى فرصة لقيام دولة فلسطينية، وتمكين إسرائيل من الهيمنة على المنطقة، لكن مصر كأكبر قوة إقليمية كانت ولا تزال هي العقبة أمام مشروعهم هذا، وهو ما جاء التعبير عنه في أكثر من مناسبة منها: التصريحات التحريضية لجيمس وولسى مدير المخابرات المركزية ضد مصر عشية الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، وموقف ريتشارد بيرل مساعد وزير الدفاع الأمريكى عند مناقشة السياسات الدفاعية الأمريكية في أغسطس ٢٠٠٢، ووصف حرب العراق بالمرتكز التكتيكي، والسعودية بالمرتكز الإستراتيجي، ومصر بالجائزة الكبرى في مشوار يبدأ بحرب العراق.

إن خطط إسرائيل للقفز إلى سيناء والتوسع في أى أراضى عربية، تعتمد دائماً على استفزاز بعض الأطراف العربية ودفعها للرد عليها، مما يضع في يد إسرائيل مبرراً لتنفيذ خطط العدوان المبيت من

قبل، وقد سبق أن اعترف بهذا التكتيك موسى دايان وزير دفاع إسرائيل أثناء حربى ١٩٦٧، ١٩٧٣. لذلك عملت إسرائيل منذ إنسحابها من غزة عام ٢٠٠٥ على دفع الموقف إلى نقطة الإلتهاب - لاسيما بعد أن استولت حماس على القطاع عام ٢٠٠٧. حيث توالى تدابير الحصار والتجويع ودفع الفلسطينيين إلى حالة من اليأس يشعرون فيها أن الحياة فى بلدهم لا تطاق، ولدفعهم دفعا إلى الخروج الكبير نحو سيناء. كما لم يكن خافيا أيضا فى الحرب الأخيرة على غزة وجود هدف سياسى آخر لإسرائيل يتمثل فى جعل غزة سببا لتعميق الانقسام السياسى فى الدول العربية بين دول تساند حماس وتتهجم على مصر بأكثر مما تتهجم على إسرائيل، ودول أخرى عربية تساند السلطة الفلسطينية ومصر فى موقفها من الحرب، وهو ما نجحت إسرائيل فى تحقيقه بامتياز من خلال من أطلق عليهم "دول الممانعة"

إحياء المخطط الإسرائيلى لتصفية القضية الفلسطينية، وتحميل مصر والأردن مسئوليتها^{١٧}

- وفى إطار الإعداد السياسى للحرب، أعادت إسرائيل فى سبتمبر ٢٠٠٨ إحياء مشروع "حل الدولتين" وهو مخطط قديم لتصفية القضية الفلسطينية وتحميل مصر مسئولية قطاع غزة والأردن مسئولية الضفة الغربية، وهو مخطط مدروس يعمل على تنفيذ كبار الباحثين الإسرائيليين لدى الدوائر الأمريكية النافذة لدى صناع القرار لترويج موت حل لدولتين فلسطينية وإسرائيلية، واستبداله بحلول أخرى يتم فيها توريث الدول العربية، ومصر والأردن بشكل خاص، لكى تتخلص إسرائيل من المسئولية التاريخية فى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وقد بدأت الحملة فى سبتمبر الماضى بدراسة مطولة للجنرال المتقاعد (جيو آيلاند) الباحث بمعهد دراسات الأمن القومى فى تل أبيب ورئيس مجلس الأمن القومى الإسرائيلى سابقا نشرها فى معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى المعروف بتوجهاته الموالية لإسرائيل باعتباره الذراع البحثى العربى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة. وقدم جيورا ورقة بحثية صدرت فى ديسمبر الماضى ٢٠٠٨ فى شكل توصيات للرئيس الأمريكى باراك أوباما قائلا: "إن فشل عملية السلام حتى الآن يدفعنا للتفكير فى حلول أخرى للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفى مقدمتها الحل الأردنى والحل الإقليمى. أما الحل الأردنى فيقوم على إنشاء دولة كونفدرالية بين الأردن والضفة الغربية تحاكي الوضع الذى كان قائما على الأرض بين أعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧، وذلك لمواجهة صعود حماس التى ستمثل مشكلة كبيرة للأردن فى حالة سيطرتها على الضفة. وأما الحل الإقليمى فيشمل مصر والأردن والسعودية، ويقوم على تبادل الأراضى، وذلك بأن تتنازل مصر وفق هذا السيناريو عن ١% من سيناء لتضم إلى قطاع غزة - أى نحو ٦٠٠ كم^٢ بطول ٣٠ كم من شمال سيناء من البحر جنوبا و ٢٠ كم من الخط الساحلى، وبما يكفى لإنشاء ميناء بحرى حديث ومدينة جديدة تسع حوالى مليون فلسطينى ومطار كبير يتم

بناؤه في الجزء الجنوب الغربي بعيدا عن إسرائيل. أما الأردن فتتخلى عن جزء من أراضيها شرق نهر الأردن بما يقدر بنحو ٥% من مساحة الضفة لكي تنضم إلى غزة وإمتدادها الجغرافي في سيناء حيث ستقام الدولة الفلسطينية الجديدة، على أن يتم تعويضها بأراضي سعودية، وذلك مقابل ضم إسرائيل نحو ١٣% من الضفة لأراضيها. أما مصر فسيتم تعويضها بإعطائها جزءا من صحراء النقب، كما ستسمح بإنشاء طريق برى يربط بين مصر والأردن يكون تحت السيادة المصرية، وسيتم تعديل إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية بحيث تمارس مصر السيادة على ٩٩% الباقية من سيناء.

- أما المخطط الثانى الذى روجت له إسرائيل قبل الحرب، فهو الذى أطلقه (أفرايم أنبار) مدير مركز بيجن - السادات للدراسات الإستراتيجية الذى اقترح على الولايات المتحدة تبني "الحل الإقليمي بمعنى أن تتولى مصر والأردن الإدارة المدنية والسيطرة الأمنية على قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك بدعوى أن مشروع حل الدولتين قد مات، بسبب عدم استعداد أى من الفلسطينيين والإسرائيليين تقديم تنازلات تاريخية في قضايا اللاجئين والحدود والقدس، وبزعم عدم قدرة الفلسطينيين على بناء دولة تعيش في سلام بجانب إسرائيل بسبب إنشقاتهم الداخلية خاصة بين فتح وحماس - وأن من مصلحة مصر أن تتحرك لإحتواء نظام حماس في قطاع غزة حتى لا يمتد أثره إلى الإخوان المسلمين في مصر. أما بالنسبة للضفة الغربية فإن أنبار يقترح أن تندمج مع الأردن في إطار دولة فيدرالية. وفي مواجهة رفض الفلسطينيين لهذا الإقتراح يقول أنبار أن على مصر والأردن تبرير هذا التحرك بالزعم بأن هذا الوضع سيكون مؤقتا لحين يصبح الفلسطينيون مستعدين لإقامة دولتهم المستقلة، ولذلك يطالب أنبار الولايات المتحدة أن يخفت دورها بشدة في عملية السلام، ليتم استبداله بعرض حوافز أمريكية لمصر والأردن إذا ما عملا على تنفيذ هذا السيناريو. هذا إلى جانب حل آخر اقترحه أنبار، وهو أن تنقل السلطة في غزة والضفة لتحالف دولي تتزعمه أمريكا قد يأتي أيضا بقوات عسكرية لحفظ السلام وذلك لبناء الدولة.

- ويجمع المحللون الاستراتيجيون على أن العدوان الإسرائيلي الذي وقع على غزة في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، استهدف في الحقيقة ما هو أبعد من غزة، وما قضية إطلاق حماس لصواريخها على جنوب إسرائيل سوى ذريعة لشن هذا العدوان كما سبق وأوضحنا. وأنه جزء من استراتيجية عامة ومتكاملة لإسرائيل، تضع العالم العربي بكامله في خاتة العدائيات، وذلك من منظورها الاستراتيجي في العقد الحالى وحتى عام ٢٠٢٠. وهذه الاستراتيجية قد خرجت - ولا تزال - الكثير من تفصيلاتها عن مراكز بحوث يهودية خارج وداخل إسرائيل، ومعاهد أكاديمية، وكُتاب متخصصين في إسرائيل، توضح أن المشروع الصهيوني قائم، وإذا كان التوسع في الأرض أول بنوده، فإن من هذه البنود أيضا منع قيام أى قوة كبرى في المنطقة، سواء دولة، أو تجمعاً من دول عربية، حتى لا

يحول ذلك دون بلوغ حلم أن تكون إسرائيل هي القوة الإقليمية الرئيسية في المنطقة. ولقد كان ذلك مسجلا أيضا ضمن برامج وكتابات المحافظين الجدد الذين سعوا لتحقيقه خلال فترة حكم بوش، بوضع مصطلح "تمكين إسرائيل من المنطقة" موضع التطبيق. أما وأن رحيل إدارة بوش قد حمل معه عدم قدرة على تحقيق هذا المشروع، وإضعاف خطة تصفية القضية الفلسطينية، فكان لابد في الرؤية الإسرائيلية من تحرك إستراتيجي عاجل يستبق مجئ الرئيس أوباما إلى البيت الأبيض، ومواجهته بأمر واقع إقليمي جديد، وهو ما تمثل في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ولقد كان من الأهداف بعيدة المدى وغير المباشرة لهذا العدوان، بل وجزءاً أساسياً من المشروع الصهيوني، خلخلة الاستقرار الإقليمي بشكل مستمر، تنفيذاً لسياسة "الفوضى الخلاقة" التي إبتدعتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس، وبما يخلق أسباب صدامات بين الدول العربية وبعضها، وداخلها بين النظم الحاكمة وجماهيرها، وقد تحقق ذلك بدرجة ما أثناء الحرب على غزة وما بعدها. وإذا كان حصار غزة وشن الحرب عليها يرمى إلى استهداف الوضع في غزة، فإنه في إطار الاستراتيجية بعيدة المدى يرمى إلى إحداث إنعكاسات لهزات أرضية في دول الجوار القريب عربياً، وبما يخلق واقعا متغيرا فيها يخدم المصالح والأهداف الإسرائيلية. لذلك فإن تعبير "تغيير الوضع على الأرض" كهدف معلن في إسرائيل عن الهجوم على غزة، وهو ما شاركت فيه كونداليزا رايس، هو رمز لفكر المشروع الصهيوني بعيد المدى. فالأرض في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي لا تعنى قطعة من فلسطين فحسب، وإنما هي الأرض العربية بكاملها، وكلها تحت نظر أي عمل إسرائيلي عدواني مهما كان مكانه. وهو ما يعيد إلى الذاكرة ما سبق أن صرح به بوضوح قائد القوات الجوية الإسرائيلية، عندما اجتاح جيش إسرائيل مدن وقرى الضفة الغربية عام ٢٠٠١، وشن عليها حرباً تدميرية شاملة، يومها قال: "إن ما نفعله هنا لا يقتصر مغزاه على الحدود الجغرافية للمكان، لكنه يعنى ما هو أوسع مدى منه، إلى المنطقة كلها".

- وفي إطار الاستراتيجية الإسرائيلية بعيدة المدى، تبرز عدة تناقضات في السياسة الإسرائيلية، بين ضرورات التظاهر بأنها تريد السلام وتسوية المشكلة الفلسطينية، وبين التخوف من نتائج تحقيق هذه الاحتمالات على إسرائيل في الداخل. لاسيما وأنها اعتادت على أن تكون الحروب والتوترات والمواجهات أسباباً داعمة لدولة إسرائيل باعتبارها عنصراً حيوياً في تماسك مجتمعها المكون من خليط متنافر من هجرات متباينة الأصول العرقية، والمذهبية، والمستويات التعليمية والثقافية والمعيشية، وهو ما يشكل إحدى التصدعات في النظرية الأمنية الإسرائيلية. ناهيك عن أن الحروب تسبب انتعاشاً في إنتاج صناعاتها العسكرية، وزيادة صادراتها منها.

إسرائيل وإعدادها الإعلامي للحرب^{١٨}

- ربما كانت الجبهة الإعلامية في حرب غزة هي أكثر الجبهات التي استعدت لها إسرائيل بشكل كبير في إطار تخطيطها للحرب، ويتضح هذا الاستعداد في ثلاث مسارات:

المسار الأول: إنشاء جهاز إعلامي خاص ينسق الجهود الإعلامية في الداخل والخارج.

المسار الثاني: الاستفادة من الدروس الإعلامية في حرب لبنان ٢٠٠٦.

المسار الثالث: حرمان حماس من فرصة عرض وجهة نظرها بمنع المراسلين الأجانب من دخول قطاع غزة.

- أما المساران الذان فشلت فيهما إسرائيل رغم محاولاتها، فيتمثل الأول في شبكة الإنترنت التي أتاحت للفلسطينيين فرصا للتواصل الإعلامي مكنتهم من إيصال المعاناة الفلسطينية ومدى فظاعة المجازر الوحشية التي ارتكبتها إسرائيل في القطاع إلى الرأي العام العالمي. والمسار الثاني هو الرأي العام العالمي الذي أدان بشدة هذه الحرب.

- وسنتناول الإعداد الإعلامي لإسرائيل في هذه الحرب من خلال ثلاثة أبعاد هي:

١- ركائز الاستراتيجية الإعلامية لإسرائيل في حرب غزة.

٢- إنشاء إدارة إعلامية وطنية.

٣- الإعلام العسكري أثناء الحرب.

١- ركائز الاستراتيجية الإعلامية لإسرائيل في الحرب على غزة:

- تركز إستراتيجية إسرائيل الإعلامية على سبعة قواعد أساسية أرسنها منذ سنوات، وتشكل السياسة الإعلامية الإسرائيلية في تغطية أحداث الشرق الأوسط، وهي تعتمد على الإلحاح وتكرار المعلومات حتى تصبح حقائق مسلما بها، يصعب على العرب نفيها بعد ذلك، ولقد وجدت لها انعكاسا قويا في تغطية الإعلام الإسرائيلي للعدوان على غزة:

الركيزة الأولى: أن من يسبق لتحديد أي مناظرة هو الذي يكسبها. وفي حالة الحرب الأخيرة على غزة

نلاحظ أن إسرائيل سبقت العرب إلى تحديد بداية الحرب أمام الإعلام الغربي على أنها يوم ١٩

ديسمبر ٢٠٠٨ حين قامت حماس بخرق إتفاق وقف إطلاق النار المتفق عليه، متناسين بالطبع ما

قاموا به هم في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ من خرق متكرر لاتفاق التهدئة الذي كان سائدا، ومتجاهلين

عدم وفائهم بالالتزام الوارد في ذلك الاتفاق من فك الحصار على غزة.

الركيزة الثانية: أن الفكرة النمطية هي التي تسود، وهكذا لجأ الإسرائيليون في توجيه الإعلام الغربي إلى

الأفكار النمطية التي أسهموا هم في تأصيلها، والتي تقدم إسرائيل بشكل إيجابي، في حين تقدم

الجانب الفلسطيني بشكل سلبي، وذلك لسنوات طويلة، معتمدين في ذلك على فكرة أن "الإنسانية"

الإسرائيلية تواجه الإرهاب الفلسطيني. وهذا هو ما سمح بتقديم كل هذه الصور للمواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في حالة خوف من الصواريخ الفلسطينية. بينما ما يحدث للفلسطينيين هو القتل والاغتيال وسفك الدماء، لكنهم في هذه الحالة مجرد أرقام وإن تزايدت مع كل نشرة أخبار، وهو تأكيد للنمطية في تجسيد الصورة التي تريد إسرائيل نشرها.

الركيزة الثالثة: استباق الأحداث والاعتماد على أخطاء الجانب الآخر واستغلالها. وهكذا إتمدت إسرائيل على ما توقعته من تزايد أعداد الصواريخ التي ستسقطها حماس على جنوب إسرائيل، وأنها قد تصل مستقبلا إلى تل أبيب. وما يشكله ذلك من خطورة على سكان المدن والبلدات في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية في إسرائيل، وهو ما يفرض استباق حدوثه بشن ضربات استباقية تمنع وقوعه أصلا. كما استغل الإعلام الإسرائيلي أيضا تصريحات قادة حماس التي تحمل لغة التهديد والوعيد ضد إسرائيل، وأيضا من جانب زعماء إيران الذين لا يخفون دعمهم لحماس، وفي نفس الوقت يهددون بإزالة إسرائيل. هذا في ذات الوقت الذي حرصت فيه وسائل الإعلام الإسرائيلية على إظهار أسفها لعدد الأرواح التي زُهِقت في الحرب الأخيرة في غزة، بما في ذلك أرواح الفلسطينيين.

الركيزة الرابعة: الوجود في كل وسائل الإعلام العالمية ومحاولة إقصاء ممثلي الجانب الآخر. وقد حرصت إسرائيل دائما على أن يشارك حروبها جيش من المتحدثين الرسميين الذين يجيدون لغات أجهزة الإعلام في كل بلد عربي، وأن توفر لهم المعلومات والبيانات التي تدعم وجهة النظر الإسرائيلية ومبرراتها في خوض الحرب. ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن عيّنت إسرائيل قنصلا لها من أصل عربي في مدينة أطلنطا الأمريكية. ذلك أن قناة CNN مقرها في أطلنطا. وفي نفس الوقت حظرت إسرائيل دخول الإعلام الدولي إلى غزة أثناء الحرب الأخيرة هناك، وبذلك تحكمت فيما ينقل من الفضائيات التي إرتكبتها القوات الإسرائيلية هناك، ومنعت تداول أية معلومات عنها.

الركيزة الخامسة: النفي السريع لكل ما يمكن أن يتسرب من حقائق لا تريد إسرائيل إظهارها، أو تقديم رواية بديلة تضع اللوم على الجانب الآخر. وهكذا إذا قيل أن إسرائيل قتلت مدنيين أبرياء، كانت الرواية المتداولة أن ذلك خطأ الفلسطينيين، لأن الإرهابيين منهم يستخدمون المدنيين كدروع بشرية يختبئون خلفها، أي أن قتل الفلسطينيين يصبح مسئولية الفلسطينيين أنفسهم.

الركيزة السادسة: التنسيق بين وسائل الإعلام ومراكز التأثير السياسي الأخرى في صنع القرار السياسي في الدول الغربية - خاصة الأمريكية. ففي نفس الوقت الذي تنشط فيه وسائل الإعلام الإسرائيلية لتبرير قيام إسرائيل بشن حربها الأخيرة على غزة، نجد أن وسائل الإعلام الغربية في أمريكا

وأوروبا ينقلون عن وسائل الإعلام فى إسرائيل كل ما يعكس وجهة نظر صانعى القرار فيها، فى ذات الوقت الذى يجد فيه الرأى العام الأمريكى أن وجهة النظر التى يشاهدها فى الإعلام يؤكد لها الكونجرس والبيت الأبيض وصانعى القرار فى الإدارة الأمريكية، وذلك من خلال مؤسسات اللوبى اليهودى النشطة فى دوائر صنع القرار الأمريكى، وكذا فى أوروبا وروسيا من خلال جماعات الضغط اليهودية. وهى إحدى سمات تفعيل الإعلام الإسرائيلى على المستوى السياسى، بعد أن تكون وسائل الإعلام الإسرائيلى والغربية قد طوّقت الرأى العام العالمى بترسيخ المفاهيم الخاطئة التى روجها الإعلام الإسرائيلى ومناصروه فى الإعلام الغربى.

الركيزة السابعة: ويتم اللجوء إليها فى حالات الطوارئ، حين تفشل كل العناصر السابقة فى تحقيق أهداف السياسة الإعلامية الإسرائيلىة، وهى اللجوء إلى تهمة العداء للسامية ضد كل من يقدم وجهة نظر ناقدة لإسرائيل تخالف الرواية التى تسعى إسرائيل لتأصيلها وترويجها وتسويقها للأجهزة الإعلامية والسياسية فى الدول الأخرى. وهنا تعتمد وسائل الإعلام الإسرائيلىة على حالات صارخة من العداء لليهود، وتقوم بتعميمها على كل النقاد، فتضع كل منهم فى حالة دفاع عن النفس، خاصة إذا ما لجأت هذه الوسائل الإسرائيلىة إلى نبش محتويات الملفات الشخصية لهؤلاء النقاد، وكشفت عن أى جوانب سوداء فيها، وفى أحيان كثيرة قد تختلق أو تحرف أحداث معينة فى تاريخهم لا أساس لها من الصحة بهدف التشهير بهم ومنعهم من التعرض لإسرائيل.

- وفى إطار هذه الركائز السبعة للإستراتيجية الإعلامية الإسرائيلىة، وأثناء الحرب الأخيرة على غزة، لاحظ المراقبون لما ينشر فى وسائل الإعلام الغربية نجاح إسرائيل فى تسويق فكرة منطقية ومقنعة إلى الرأى العام الغربى نقلا عن وسائل الإعلام الإسرائيلىة، مفادها أنه لا توجد دولة فى العالم تحتل أن تعيش تحت تهديد القصف الصاروخى. وهو ما فرض على إسرائيل أن تشن حربها لحماية سكانها المدنيين من ذلك الخطر الذى يتهددهم، وبذلك نجحت فى تغييب حقيقة مهمة عن الرأى العام العالمى، وهى أنه لا توجد دولة فى العالم تحتل دولة أخرى فى عصرنا الحالى إلا إسرائيل، وأنه لا يوجد شعب فى العالم يحتل أن يعيش تحت الاحتلال والحصار لأكثر من ٦٠ عاما حتى الآن من دون أن يقاوم المحتل بكل ما لديه من أسلحة ووسائل أخرى، وأن الأراضى التى يقصفها الفلسطينيون وخاصة المستوطنات هى أراضى عربية أصلا إغتصبها الإسرائيليون من أصحابها الذين أجبروا على الرحيل منها، وعاشوا كلاجئين أغلبهم فى غزة، وهو ما فشل الإعلام العربى فى توضيحه للإعلام الغربى، وأنه بدلا من أن نسأل الفلسطينيين لماذا تقصفون تلك الأراضى؟ علينا أن نسأل الإسرائيليين لماذا تحتلون أراضى الغير، ولماذا ترفضون أن تكون لهم دولتهم التى نص عليها قرار إقامة دولتكم إسرائيل؟.

٢- إنشاء إدارة إعلامية وطنية:

- ولقد سعت الآلة الإعلامية الإسرائيلية إلى التأثير في طريقة التعامل مع طرفي الحرب، وذلك برفع معنويات الجيش والشعب الإسرائيلي من جهة، وتثبيطها لدى حماس والفلسطينيين من جهة أخرى، مستغلة في ذلك ما حققته التكنولوجيا وعلم النفس من تقدم، صار معه التأثير في العقول أكثر تعقيدا. ولعل هذه الحقيقة كانت أكثر وضوحا في تحضير إسرائيل وإدارتها لحربها الإعلامية بشأن العدوان على غزة. إتضح ذلك في إنشائها إدارة إعلامية وطنية خاصة National Information Directorate تحت إشراف وزارة الخارجية، وذلك في إطار تحضيرها المسبق للحرب في غزة قبل ستة أشهر من وقوعها طبقا لتوصيات لجنة فينوجراد عن حرب لبنان. وكان الهدف من وراء إنشاء هذه الإدارة هو تنسيق حملات حشد التأييد لإسرائيل وجيشها، ونشر الرسائل الإعلامية بشكل سريع حول العالم، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، وذلك بإطلاع وإقناع السياسيين والإعلاميين في هذه البلاد بالقضايا المرتبطة بالأمن الإسرائيلي، إلى جانب دعم المجهود الحربي، وأن يتفهم العالم مبررات إسرائيل للحرب، وتضخيم ما تشنه حماس من هجمات صاروخية ضد جنوب إسرائيل بلغت منذ عام ٢٠٠١ حوالى ٤١٠٠ صاروخ وقذيفة هاون، لذلك شنت إسرائيل هذه الحرب انطلاقا من حقها في الدفاع عن النفس.

- وقد ضمت هذه الإدارة طاقما إعلاميا كبيرا بينهم ٩٧ متحدثا إنتشروا في جميع أنحاء العالم، وكانت رسالتهم الأساسية هي التأكيد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في مواجهة صواريخ حماس التي تهربها إليها إيران وسوريا وحزب الله. وقد قامت هذه الإدارة بالتنسيق مع سكرتارية رئاسة الوزراء وقيادة الجيش، وأعدت تقارير حول المهام الإعلامية في الخارج، وأوصت بإيفاد وزراء ودبلوماسيين وإعلاميين إلى دول العالم المؤثرة في مهام قصيرة، كان منها زيارة وزيرة الخارجية لعدد من الدول قبل أن تشن إسرائيل حربها بأيام.

- وقد ركزت الإدارة الإعلامية للحرب في إسرائيل جهودها على الصحف والإذاعات وشبكات التلفزيون التي تحظى مواقعها على شبكة الإنترنت بمعدلات قراءة عالية، مثل الجارديان، BBC. واعتبرت صحيفة هآرتس إحدى أدوات الإعلام الخارجي، نظرا لحجم قرائها خاصة في الولايات المتحدة. ولقد مهد الجيش الإسرائيلي لعملياته البرية بهجوم إعلامي جاء في صحيفة الجيروزاليم بوست في ٢٠٠٨/١٢/٣٠، بأنه لا مناص من تنفيذ عمليات برية بعد أن حققت الهجمات الجوية الغرض منها، ولم يبق أهداف عسكرية لحماس في القطاع لم تقصف جويا، ولكن مع استمرار إطلاق الصواريخ من القطاع ضد جنوب إسرائيل، فإنه يصبح حتما تنفيذ عمليات هجومية لتدمير

مواقع هذه الصواريخ واستكمال تدمير البنية الأساسية العسكرية لحركة حماس، وهو ما يعنى أن الحرب الإعلامية كانت فعلا تمهد للعمليات العسكرية وتضعف من الروح المعنوية لحركة حماس. وشمل الاستعداد للحرب الإعلامية إجراء تدريبات للمتحدثين تناولت أسوأ السيناريوهات المحتملة، وتضمنت إجتماعات يومية بين الوكالات المختلفة عبر شبكات الكونفرنس، ومراجعة يومية للخطط الإعلامية والتغطية الإعلامية المحققة حول العالم، وهو الأمر الذى أثمر فى تواجد إسرائيلى فى كل شبكات التلفزيون العالمية، بما فى ذلك القنوات العربية. والدليل على ذلك أنه بعد ٨ ساعات من بدء الحرب قُدّمت قنوات CNN، وسكاى نيوز الأمريكية، وBBC البريطانية، وفرانس ٢٤ الفرنسية، والجزيرة الإنجليزية تغطية للحرب مدتها ٣٣٥ دقيقة، حظى ممثلوا إسرائيل منها بنحو ٥٨ دقيقة مقابل ١٩ دقيقة فقط للجانب الفلسطينى.

وقد ارتبط إنشاء هذه الإدارة الإعلامية بطبيعة الحرب التى شنتها إسرائيل فى لبنان وأخيرا ضد قطاع غزة، باعتبارهما نموذجا لحروب إسرائيل تالية ضد ميليشيات وشعوب، وليس ضد جيوش نظامية، وذلك لأن هذه الحروب تجرى فى مناطق مدنية تؤدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، وهو ما يؤثر سلبا فى موقف الراى العام العالمى، حيث يتم تغطية أخبار هذه الخسائر بالصوت والصورة لحظيا عبر الإنترنت والفيديو، بالإضافة للمتابعة والنقل الحى المباشر لحظة وقوع الهجوم أو الحدث. ولأن طبيعة الإعلام تتعلق بالمعلومات فقد تداخل الإعلام مع أعمال وكالات الاستخبارات، حيث يوفر - بقصد أو بدون قصد - معلومات إستخباراتية غالبيتها تكون محظورة لما يسببه كشفها للقوات المتحاربة من أضرار .. مثل تحديد مواقع الضربات العسكرية، وهى فى حقيقتها أهدافا عسكرية، ومدى تأثير هذه الضربات، وبالتالي إمكان تكرارها بعد تصحيح إحداثيات أماكنها، وتصوير أماكن تحرك القوات نحو أهدافها، وكشف حقيقة مستوى الروح المعنوية للضباط والجنود من الأحاديث التى تجريها معهم وسائل الإعلام، وما يعانونه من مشاكل فى أرض العمليات .. الخ. وهو الدرس الذى استوعبته إسرائيل من حرب لبنان واستفادت به فى الحرب على غزة عبر فرض قيود على تحركات مراسلى وكالات الإعلام العاملين على أرضها، كما سعت إلى حصار قطاع غزة إعلاميا، فقد كان عدد المراسلين الأجانب العاملين فى إسرائيل، بالإضافة لمن حضروا من وكالات الإعلام العالمية لتغطية أخبار الحرب، حوالى ٤٠٠ مراسل، وكان قرار إسرائيل منع دخول كل هؤلاء إلى قطاع غزة، وتحددت لهم مناطق معينة بواسطة قيادة الجيش كانوا يصورون منها عن بعد. كما كانت حركتهم تحت رقابة شديدة من الشرطة العسكرية الإسرائيلية المنتشرة عناصرها بكثافة فى منطقة الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة، خاصة عند المعابر التى دخلت منها القوات الإسرائيلية إلى القطاع. وكان من نتيجة عدم وجود مراسلين على الخطوط

الأممية أن مقتل حوالي ١٥٠٠ فلسطيني مدني في الحرب لم يحظ بالتغطية الإعلامية الواجبة، بينما حظي مقتل عشرة إسرائيليين بتغطية إعلامية واسعة من جانب المراسلين في إسرائيل. أما تغطية الصحف الإسرائيلية للحرب فقد كانت منسجمة تماماً مع توجهات الجيش الإسرائيلي، حيث استخدم الإعلام الإسرائيلي تقنيات التعتيم والتمويه وإخفاء ما يضر بمصلحة إسرائيل، مع ترويج صورتها باعتبارها الضحية. كما قدمت الآلة الإعلامية الإسرائيلية الحرب باعتبارها نزاع بين قوتين متقاربتين، تطلق إحداها - وهي حماس - الصواريخ، والقوة الأخرى تحاول إيقافها. وقد شارك في هذا التصوير الإعلامي وسائل الإعلام الغربية التي أفردت مساحات أكبر لعرض وجهات النظر الإسرائيلية والتركيز على الضحايا الإسرائيليين، حتى تخيل البعض أن الحرب تجري ضد إسرائيل وليس ضد غزة. أما وسائل الإعلام الأمريكية على وجه الخصوص فقط حقلت بالحجج المساندة لوجهة النظر الإسرائيلية التي ألقت باللوم على حماس، مع إضفاء طابع أخلاقي على العدوان الإسرائيلي، من ذلك صحيفة لوس أنجيلوس تايمز والتي أفردت مساحات كبيرة لقصص الضحايا الإسرائيليين ونشر صور مؤثرة لهم، وهاجمت حماس واتهمتها بارتكاب جرائم حرب، وطالبت بمحاسبة قادتها.

ورغم هذا الإنحياز من جانب معظم وسائل الإعلام الغربي لإسرائيل، إلا أن عدداً من هذه الوسائل أدانت العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، منها صحيفة الأوبزرفر البريطانية التي نشرت في ٢٠٠٩/١/١٠ رسالة أعرب فيها عدد من ممثلي اليهود في بريطانيا عن الفرع من جراء العنف والموت والدمار في قطاع غزة. كما نجحت وجهة النظر الفلسطينية في أن تجد نافذة لها ولو محدودة في صحف الإندبندنت والجارديان في بريطانيا، والواشنطن بوست ونيويورك تايمز في الولايات المتحدة، خاصة وأن الأخيرة اعتمدت على مراسلها الذي كان متواجداً أصلاً في قطاع غزة، إلا أن هذا لا ينفي الإنحياز الواضح في تغطية وسائل الإعلام الأمريكية لجانب إسرائيل مع تقديم أخبار وصور أكبر لمعاناة الإسرائيليين. أما قنوات التلفزيون العالمية التي قدمت معاناة الفلسطينيين من خلال ما نقلته وكالات الأنباء المصورة - مثل وكالة راماتان الفلسطينية، فإنها في أغلب المناقشات والتحليلات التي تخللت نشرات الأخبار أو أعقبتها كانت أيضاً منحازة لصالح وجهة النظر الإسرائيلية. وكانت شبكة الإنترنت تكاد تكون الساحة الوحيدة التي تمكنت فيها وجهة النظر الفلسطينية من أن تجد متنفساً لها. وكان المتعاطفون مع وجهة النظر الفلسطينية قد تفوقوا في استخدام الإعلام الحديث عبر المدونات والرسائل SMS وبث الأفلام الملتقطة عبر كاميرات أجهزة المحمول على موقع يوتيوب YouTube، مما أوصل الرسالة المناهضة لإسرائيل على نطاق واسع

إلى جمهور عالمي أكبر، وبذلك أعادت شبكة الإنترنت تأكيد نفسها كساحة رئيسية في إدارة الحروب إعلامياً.

- وقد كشفت صحيفة هآرتس عن أن إسرائيل إتخذت قرار الحرب قبل ستة أشهر كاملة من الهجوم، وقادت عملية سرية واسعة للاستدراج والإعداد والتضليل، وجمع المعلومات وإخفاء النوايا والتحريك بين العواصم المهمة، ونفذت بالتوازي حملة إعلامية باسم Hasbara ومعناها بالعبرية "الشرح" بهدف إقناع العالم بأن إسرائيل تواجه تهديد حياة أو موت. وتحت راية "الهاسبارا" تولت وزارة الخارجية الإسرائيلية تنسيق العمل وتحديد نقاط الكلام التي يطرحها عشرات المتحدثين بلغات العالم الرئيسية وهم يشرحون - بنبرة واحدة - وجهة النظر الإسرائيلية، ومن خلفهم كتائب من المتطوعين يمتطرون بتعليقاتهم المواقع الإلكترونية للصحف وشبكات التلفزيون، وبالذات في حالة أى بادرة للموضوعية في تغطية أى منها لتطورات الحرب في غزة، وذلك بالتزامن مع سلسلة إعلانات في أهم صحف العالم تؤكد الرسالة نفسها وهي: أن إسرائيل مضطرة لأن ترد. وكل هذه الترتيبات تؤكد استنتاج مهم وهو أن إسرائيل كانت ستضرب في غزة في جميع الأحوال، ولكنها كانت تنتظر الذريعة التي أعطتها لها حماس عندما أنهت التهدة واستأنفت قصف جنوب إسرائيل بالصواريخ.

٣- الإعلام العسكري أثناء الحرب

- أما الإعلام العسكري الإسرائيلي باللغة العربية، فقد تولاه ضابط متخصص في هذا الشأن برتبة نقيب هو "أفيحاي أدرعي"، والذي كان مكلفاً بالتعامل مع كل القنوات الفضائية الناطقة باللغة العربية، خاصة الجزيرة، BBC، وروسيا اليوم. وقد وصف عمله بأنه مهم للغاية لأنه يرد على الاتهامات الموجهة لإسرائيل بارتكاب عدوان وحشي ومجازر في غزة، ويفند هذه الاتهامات من خلال إحصاءات تشير إلى أعداد الصواريخ التي أطلقتها حماس على قطاع غزة، وما تسببت فيه من أعداد قتلى ومصابين وتدمير في مدن وبلدات إسرائيل، ثم يطرح سؤالاً مضاداً على المذيع العربي أو الضيف العربي المناظر له في الجهة الأخرى من البرنامج فحواه: ماذا يمكن أن تفعله دولتكم إذا ما تعرضت لمثل هذا القصف الصاروخي والخسائر التي تعرضت لها إسرائيل؟ هل ستصمتون أم ستردون على ذلك بالقوة صيانة لأمن شعوبكم؟ وهذا بالضبط ما فعلته إسرائيل، فلماذا تتهمونا بالعدوان ولا تتهمون حماس بالعدوان على أرض إسرائيل؟ وهكذا كانت تمضي الحوارات مع النقيب الإسرائيلي أفيحاي أدرعي. لذلك فهو يقول: "إن كل دقيقة لي على قناة الجزيرة تنقص دقيقة من تحريضهم ضدنا، لذلك ينبغي أن نكون على الشاشة أكبر وقت ممكن، يجب أن يروننا ويسمعونا ويتلقون رسائلنا." لذلك لم يكن لديه - بصفته المسئول عن الإعلام العربي في الجيش الإسرائيلي - وقت للراحة، فقد كان يتنقل طوال الوقت بين القنوات الفضائية التي تبث باللغة العربية، ويواجه

المذيعين العرب مستخدماً لغة عربية فصيحة وبلاغية تحفل بالأمثلة. ومن خلال صفحته على موقع الفيس بوك الإلكتروني، كان يتلقى يومياً أثناء الحرب عدداً هائلاً من الدعوات من أناس في كافة أنحاء العالم العربي. ويضيف أدرعي قائلاً: "لم أرفض خلال الحرب أى طلب لأى قناة عربية أو غير عربية طالبت ظهوري على شاشتها، إنها مصلحة لهم ولنا، وهم يطلبونني في الأوقات التي يستطيعون فيها إحراجي، وأنا أوافق على الذهاب لإظهار النجاحات التي قمنا بها، ولكني أقول الحقيقة حتى عندما يكون الوضع محرجاً، أنا واجهة الجيش الإسرائيلي أمام الجمهور العربي، ولكني في النهاية لست إلا جزءاً من منظومة متكاملة للمتحدثين باسم الجيش الإسرائيلي تعرف عملها وتقوم به جيداً." ويستطرد أدرعي واصفاً التحديات التي يواجهها من المذيعين والمعلقين العرب قائلاً: "في بداية الحديث أكون هادئاً، ولكن عندما يشرعون في الحديث عن القتل وأكاذيب حماس، لا أتذلل وإنما أرد بقوة مما يجعلهم عصبيين. مهمتي هي إقناع الناس في الجانب الآخر. حتى لو أقنعت شخصاً واحداً في نهاية كل مقابلة، أكون بذلك قد نجحت. أذكرهم دائماً بأنني منذ اليوم الأول للعملية حذرت كل من يخبئ في بيته ناشطين من حماس بأن يغادر البيت فوراً لأنه قد يتعرض للأذى. وأقول أن من رفض المغادرة وظل في بيته، يكون هو المسئول ولا يجب إلقاء المسؤولية علينا". كما واجه أدرعي تحدياً آخر تمثل في اللغة العربية، وفي ذلك يقول: "إنهم يحاولون دائماً تعجيزي بأمثلة عربية فصيحة أو كلمات صعبة، وذلك لتشويشي، ولكنني أتجاهل ذلك وأقول ما أريد أن أبلغه للطرف الآخر، لذلك كنت أتركهم في النهاية وعلامات التعجب على وجوههم، جميعهم هناك لا يصدقون أنني لست عربياً، وأن آبائي ولدوا في إسرائيل".

- وتستعيد مسئولية الإعلام الدولي في إدارة الاعلام بالجيش الاسرائيلي - أفيتال ليبوفتش- وهي برتبة رائد دروس حرب لبنان ٢٠٠٦، عندما تعرضت جميع وحدات الجيش الاسرائيلي لانتقادات لاذعة، وبدورها لم تنجو ادارة الاعلام بالجيش من النقد. حيث كان هناك من اتهم الناطقين بلسان الجيش بالمسئولية عن كشف معلومات حيوية لحزب الله من خلال وسائل الاعلام، فالمراسلون الإسرائيليون والأجانب كشفوا المواقع الدقيقة للوحدات العسكرية الاسرائيلية ومواقع سقوط الصواريخ، فيما استضافت نشرات الأخبار آنذاك لواءات من الجيش الاسرائيلي شرحوا بالتفصيل تحركات الجيش أثناء المعارك، بل ان رئيس الاركان آنذاك الجنرال دان حالوتس ظهر في نشرات الأخبار الرئيسية بالتلفزيون الاسرائيلي بينما كانت الصواريخ تتساقط على البلدات الاسرائيلية، الامر الذي كشف قدراً كبيراً من المعلومات المفروض فيها السرية، استفاد بها حزب الله في قتاله ضد وحدات الجيش الاسرائيلي. وهو الدرس الذي استفاد منه الجيش الاسرائيلي في حرب غزة، حيث كان المتحدث الرسمي للجيش يكتفي بالقاء بيان عن العمليات العسكرية في نهاية كل يوم قتال، ودون اجراء

مقابلات صحفية، وهو التخيير الذي تم تحت شعار "قليل من الكلام، كثير من العمل". ولذلك منعوا المراسلين الاجانب والاسرائيليين من مرافقة وحدات الجيش في تحركها ومعاركها، وعدم السماح للعسكريين باعطاء تصريحات للصحفيين، وهو ما أثار غضبهم، خاصة مع حظر دخولهم قطاع غزة والمستعمرات القريبة من القطاع والتي كانت بها قوات اسرائيلية. أما تعليقات الخبراء العسكريين على العمليات العسكرية في وسائل الاعلام الاسرائيلية، فقد كُلف بها لواءات متقاعدين بدلاً من الضباط العاملين، وكانت ادارة الاعلام العسكرى فى الجيش الاسرائيلى توجههم برسائل محددة فى كل يوم قتال ليتم الحديث فى نطاقها فقط. كما حرص المسئولون فى هذه الادارة على اعطاء اهتمام لشبكات التلفزيون الأمريكية، وتوفير تغطية كافية لوجهة النظر الاسرائيلية فيها، خاصة CNN، وسكاى نيوز .. وغيرهما، الى جانب تخصيص وقت وجهد كافيين للاعلام الاوروبى. وكان الجيش الاسرائيلى قد أنشأ قناة على موقع يوتيوب الالكترونى (You Tube) عرض فيه - على سبيل المثال - لقطات لهجمات جوية تمت ضد شاحنات محملة بصواريخ جراد، وهو ما جذب أعدادا كبيرة من المشاهدين لهذه القناة، الأمر الذى شجع إسرائيل على عرض ملخصات يومية للأنشطة الرئيسية للقوات الاسرائيلية فى القطاع.

- ولا شك أن المجتمع الاسرائيلى تصرف كما المجتمعات الاخرى خلال الحرب، فوقف إلى جانب قيادته السياسة والعسكرية. إنعكس ذلك فى تعاطى الاعلام العسكرى مع الحرب على غزة بتعاطف وتأييد واضحين، بل يمكن القول أن ما كتبه الصحف المكتوبة والإليكترونية وبيثته الإذاعات وقنوات التلفزيون الاسرائيلية قبيل الحرب، يثبت أنها كانت شريكة فى صنع قرار الحرب ورافداً من روافد الدفع باتجاهه، وذلك بما نشرته وأذاعته وبيثته من مواد إعلامية تحريضية ضد حماس نتيجة ما أطلقته من صواريخ، وقامت به من عمليات هجومية وانتحارية ضد أهداف مدنية وعسكرية فى جنوب اسرائيل انطلاقاً من قطاع غزة.

- ورغم أن الجيش حظر دخول قطاع غزة على المراسلين العسكريين الأجانب والاسرائيليين على السواء حتى اليوم الثانى عشر من الحرب، ثم سمح بدخولهم شريطة أن يكونوا فقط مع قوات الجيش، ولم يتح لهم التجول بحرية وذلك حتى اليوم الثامن عشر، فلم يغير الجيش سياسته. وفى هذه الاثناء كان الصحفيون يشاهدون ما تبثه القنوات الفضائية العربية والأجنبية من صور مريعة لآثار القصف الإسرائيلى على غزة من هدم وقتل وتمزيق جنث أطفال ونساء، فلبجوا الى أناس من قطاع غزة نفسه .. صحافيين وأطباء من مستشفى الشفاء أو معارف سابقين للصحفيين الإسرائيليين أو مسئولين سابقين فى السلطة الفلسطينية ورجال فتح الذين بقوا فى القطاع، ونشطاء هيئات حقوق الانسان والعاملين فى وكالات غوث الاجئين، للحصول على معلومات تم نشرها عن الوضع فى

غزة رغم الرقابة الصارمة على الصحف، حيث كانت هذه الصحف الأجنبية تنشر زاوية يومية عن الاوضاع في غزة يكتبها أناس من غزة نفسها.

- ولكي نعرف حدود وسائل الاعلام في إسرائيل، ينبغي التعريف أولاً بهذه الوسائل والتي تشمل ثلاث قنوات تلفزيونية هي: "القناة الاولى" وهي القناة الرسمية للدولة، وفسحة الحرية فيها أوسع. كما أن هناك اذاعة رسمية واذاعة للجيش وهما مثل القناة الاولى الرسمية، إلى جانب مجموعات إذاعات اقليمية محلية، تابعة لشركة أخبار خاصة لكنها خاضعة للرقابة الجماهيرية. أما الصحف الكبرى فهي ثلاث: "يديعوت أحرونوت" و"معاريف" و"هآرتس". والاولى تعتبر الاوسع انتشاراً وهي مفتوحة تضم مراسلين متنوعين من مختلف التيارات السياسية. وكذلك الصحيفة الثانية التي كانت تعتبر يمينية ولكنها في الأشهر الأخيرة شهدت تغييرات في رئاسة التحرير أكثر انفتاحاً. والصحيفة الثالثة ورغم أنها أقل انتشاراً إلا أنها أكثر تأثيراً، حيث تعتبر الصحيفة الرصينة التي تقرأها النخبة السياسية والاقتصادية.

- وكما هو معروف فإن حيز الحرية في هذه الصحف والقنوات واسع جداً، وهي صحافة ناقدة ومقاتلة، لا تتردد في محاربة الفساد حتى وإن تعلق برئيس الدولة أو رئيس الحكومة، وقد تسببت في إقالة حكومة أولمرت، كما تسببت في الإطاحة برئيس الأركان في حرب لبنان ٢٠٠٦ (دان حالوتس) وأيضاً وزير الدفاع (عمير بيرتس)، وحبس وزير داخلته (أريه درعي) ووزير مالية (إبراهيم هيشنزون) ووزير صحة (شالومو بن عزري).

- لكن نقطة الضعف الخطيرة التي تفقد الصحافة الاسرائيلية مهنيتها، وكانت سبباً في انتقادات شديدة وجهت لها من وسائل اعلام عالمية، هي الضعف تجاه الجيش وموالاته، وفي بعض الأحيان بشكل أعمى. فعلى مر السنين وقفت الصحافة الاسرائيلية بغالبيتها الساحقة إلى جانب الحكومة والجيش في الحروب. أما نقطة الضعف الأخرى فهي التعامل مع العرب بشكل سلبي وبمواقف عدائية مسبقة، لا تخلو من العنصرية. حيث تلتقي هاتان النقطتان في كل حرب، ومعهما يتم شن حملات تحريض دامية على كل من يقف ضد الحرب، وحملات ترهيب للصحافيين كي لا يجرؤوا على ازعاج قادة الجيش، ولو بالتلميح. إلا أن هذا لم يمنع بعض الصحف من طرح أسئلة التشكيك في الحرب على غزة ودوافعها وأهدافها الحقيقية، وما تحقق وما لم يتحقق منها، بل والتحذير من خطر قيام بعض الجنرالات والسياسيين بعملية خداع للرأي العام، كما حدث في حرب لبنان الاولى، عندما قال شارون وكان وزيراً للدفاع عام ١٩٨٢ أن تلك الحرب عبارة عن عملية عسكرية صغيرة لن تستغرق سوى أيام، بينما استغرقت ١٨ سنة عندما انتهت بالانسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ في عهد باراك. كما أخذت بعض الصحف الاسرائيلية في التفتيش عن الدوافع والمصالح الشخصية

لبعض القادة في حرب غزة الأخيرة، وأبرزت عناوين ضخمة "أوقفوا الحرب عند هذا الحد". وهو الأمر الذي أثر في قرار حكومة أولمرت بإنهاء الأعمال القتالية في ١٧ / ١ / ٢٠٠٩. وبدأ بالفعل بعض الصحفيين والكتاب في الإعداد لإصدار كتب عن هذه الحرب وفضائحتها.

إسرائيل وإعدادها العسكري للحرب^{١٩}

- إرتبط الإعداد العسكري الإسرائيلي للحرب بالدروس التي حصّلتها وأستوعبتها القوات المسلحة الإسرائيلية من حرب لبنان ٢٠٠٦، وانعكست بوضوح في تقرير لجنة فينوجراد التي حققت في أحداث هذه الحرب. وإذا كان هناك تماثلا في طبيعة الخصم الذي واجهته إسرائيل في الحربين - وهما حزب الله في لبنان وحركة حماس في حرب غزة - باعتبارهما ميليشيات غير نظامية يمارسان أساليب حرب العصابات التي تختلف في تكتيكاتها وأساليبها عن حروب الجيوش النظامية من هجوم ودفاع ومعارك تصادمية ومطاردة .. الخ، وهو ما يفرض على جيش إسرائيل - خاصة القوات البرية- أساليب أخرى مختلفة في التعامل مع هذه الميليشيات، فإن قطاع غزة كان يتسم بطبيعة جغرافية وسكانية خاصة تختلف عن جنوب لبنان، من حيث ضيق مساحة القطاع (فقط ٣٦٠ كم^٢) وإزدحامه بالمدن والمخيمات والمناطق المبنية، وقلة المناطق المفتوحة التي تسمح بالمناورة، الأمر الذي يفرض على القوات البرية الإسرائيلية التعامل بشكل مختلف، وبقوات ذات طبيعة مختلفة لا تعتمد كثيرا على المدرعات لصعوبة المناورة بها، ولكن الاعتماد بشكل أكثر على القوات الخاصة والمظلات والمهندسين العسكريين في التعامل مع المناطق المبنية المفخخة، وشق الطرق وسط المدن والمخيمات تفاديا للطرق المعروفة والملغمة بالألغام والعبوات المتفجرة وبالكمان على أجنابها. كما فرضت حرب الصواريخ التي يجريها كل من حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي على إسرائيل إتباع أساليب متعددة لمواجهتها وتقليص تأثيرها.

- لذلك أجرت إسرائيل مناورتين كبيرتين لتدريب قواتها على عملية إجتياح قطاع غزة - في يونيو ٢٠٠٧ ومارس ٢٠٠٨ - في منطقة مشابهة بجغرافيتها لقطاع غزة، وحضرها وزير الدفاع باراك، وكان الموضوع الرئيسي للتدريب في المناورة هو القتال في المدن والمناطق المبنية والشوارع. وشاركت فيها القوات التي حاربت فعلا في قطاع غزة بعد ذلك، وكانت أوضاع العدو (وهو حماس) في هذه المناورات طبقا لأحدث معلومات وفرتها أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فعلا عن حماس. وقد شملت موضوعات التدريب الآتي: التحرك إلى مناطق الحشد بالقرب من الحدود وتأمينها، تأمين التحرك بواسطة عناصر المهندسين إلى مواقع الهجوم القريبة من الأهداف المعادية المخطط الهجوم عليها، شق طرق جديدة لتحرك الوحدات البرية بعيدا عن الطرق المفخخة، تحديد الأهداف للقوات الجوية والطائرات بدون طيار واستغلال نتائج الهجمات الجوية في شن الهجمات البرية قبل أن يفوق

العدو من صدمتها، تجنب الإصابة بالنيران الصديقة سواء الجوية أو البرية، الهجوم في المناطق المبنية وتأمين الشوارع والتعامل مع المباني المفخخة، خداع العدو وإجباره على كشف مواقعه، حماية القادة والضباط من نيران القناصة، التنسيق والتعامل مع العملاء الفلسطينيين، التعامل عند الاصطدام بالكمائن، تأمين الوحدات في مناطق تمركزها المتقدمة ضد الإغارات المعادية ليلاً، قطع الطرق الطولية والعرضية وتجزئة قطاع غزة إلى مناطق فرعية محاصرة، ومنع تحرك الفلسطينيين بينها، اكتشاف مواقع الصواريخ أرض/أرض والتعامل معها لتدميرها، اكتشاف الأنفاق تحت الأرض سواء في منطقة الحدود مع مصر أو بين أنحاء القطاع وكيفية تدميرها، كيفية التأمين اللوجيستي للقوات داخل قطاع غزة خاصة فيما يتعلق بالإمداد بالاحتياجات الإدارية والإسعاف والإخلاء الطبي، الهجوم ليلاً ضد أهداف ذات أهمية خاصة، التصرف عند التعرض لأعمال الخطف من جانب العدو ومنعه من تحقيق أهدافه، حصار المناطق السكانية والمخيمات وعزلها، كيفية اعتقال شخصيات مهمة وإخلائها بسرعة إلى خارج القطاع أو قتلها، تغطية انسحاب القوات إلى خارج القطاع بعد توقف القتال وإنهاء الحرب، إزالة آثار الهجمات الصاروخية في جنوب إسرائيل وحماية وتأمين مدنها ومستعمراتها، الإبرار الجوي لقوات خاصة ضد أهداف ذات أهمية خاصة في العمق والتعامل معها بالقتل والخطف والتدمير ثم سرعة الانسحاب من مسرح العملية.

- وعند التخطيط للعملية العسكرية ضد غزة، حرصت رئاسة الأركان الإسرائيلية على تخصيص الحجم المناسب من القوات الجوية والبرية اللازمة لتحقيق أهداف الحرب، سواء العاملة أو الاحتياط إذا تطلب الموقف استدعاءه، ومن جميع أفرعها (المشاة، المظلات، القوات الخاصة، المدرعات، المدفعية، المهندسين)، وحشدها في مناطق التمرکز القريبة من معابر إختراقها للحدود من شمال قطاع غزة وشرقه وجنوبه. مع التأمين المعلوماتي المستمر والفوري للقوات عن أوضاع العدو وتحركاته ونواياه، اعتماداً في الأساس على شبكة العملاء الفلسطينيين التابعين للشاباك والمنتشرين في القطاع والتنسيق المستمر معهم (رش مسحوق كيميائي وأجهزة إلكترونية في أماكن الأهداف المهمة لإمكان ضربها بالطيران)

- تطوير وسائل الدفاع الصاروخي اللازمة لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى التي تملكها حماس وتخلق على ارتفاعات منخفضة (قسام، كاتيوشا، فجر، رعد، خيبر) وذلك بواسطة نظام (حيثس/أرو المطور)، ونظام (ثاد) الأمريكي، ونظام (إيجيس) الراداري الأمريكي، ونظام القبة الحديدية (لم يختبر بعد بنجاح)، نظام (سكاي جارد) الأمريكي، نظام (فلانكس) الأمريكي.

- تطوير المدرعات الإسرائيلية - خاصة الدبابة ميركافا - للتغلب على الصواريخ المضادة للدبابات التي تملكها حماس - خاصة القاذف الصاروخي (P2)، و(ساجر)، (كورنيت)، وذلك بتزويد الدبابات

الإسرائيلية بنظام (تروفي) لإعاقة الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات وتدميرها قبل إصطدامها بالدبابة أو المركبة المدرعة بواسطة قذائف ذات شظايا.

- تطوير أساليب القيادة والسيطرة وأنظمة التعارف في إطار آلية القيادة والسيطرة بين قيادات الفرق ولوائها وكتائبها وحتى مستوى الفصيلة والجماعة، مع توافر قاعدة بيانات متكاملة للقوات، وبما يؤمن الربط بين المعلومات الاستخباراتية، والمعاونة النيرانية، والعمليات الميدانية، والشئون الإدارية. وقد وفرت شركة تاديران منظومة كاملة للقيادة والسيطرة الآلية الرقمية.

- تطوير أساليب استدعاء وتدريب قوات الاحتياط ونقلهم إلى وحداتهم وإندماجهم في التشكيلات الميدانية المكلفة بمهام قتالية.

- تطوير نظام الدفاع عن الجبهة الداخلية ضد نيران الصواريخ المعادية، بدءاً بالإذار بها وقت إطلاقها من مواقعها في أرض العدو، وذلك بواسطة أقمار التجسس والإذار، ثم اعتراضها خارج أرض إسرائيل، وأثناء إقترابها من أهدافها وقبل وصولها إلى الأرض بوسائل الاعتراض المختلفة، ودور القوات الجوية في تدميرها في مواقع إطلاقها داخل أرض العدو، ثم بالصواريخ المضادة (باتريوت، هوك، حيتس) خلال إقترابها. وإذار السكان بها ولجوتهم إلى الملاجئ المحصنة والمعدة مسبقاً لذلك، وإزالة آثار الهجمات الصاروخية، وتنفيذ إجراءات الدفاع المدني من حيث تطهير الأفراد والأرض والمركبات والمباني من احتمال إصابتهم بغازات الحرب الكيماوية أو مواد الحرب البيولوجية. التي قد تحملها الصواريخ المعادية في رؤوسها، وإخلاء المصابين إلى المستشفيات .. الخ.

حماس وإعدادها السياسي للحرب ١١٠

- عندما قامت حماس بإقلابها ضد السلطة الفلسطينية وحركة فتح في يونيو ٢٠٠٧، الأمر الذي أدى إلى زحيل قيادات السلطة الفلسطينية وكوادر فتح السياسية والأمنية والعسكرية إلى الضفة الغربية، وما ترتب على ذلك من انفصال جغرافي وسياسي وأمني في الجسد الفلسطيني بين منظمات فلسطينية معتدلة على رأسها السلطة التي يمثلها محمود عباس وحركة فتح في الضفة، وتحظى بمساندة الدول العربية (المعتدلة) خاصة مصر والسعودية، وبين منظمات فلسطينية متشددة تضم حماس والجهاد الإسلامي والجهتين الشعبية والديموقراطية في قطاع غزة، وتحظى بدعم الدول العربية (المانعة) خاصة سوريا وقطر وبدعم من إيران، وكانت الأخيرة المصدر الرئيسي لتمويل وتسليح حركة حماس وشركائها في غزة، حيث أنزلت حماس العلم الفلسطيني من فوق المباني في غزة ورفعت بدلاً منه علمها الأخضر، واعتبرت إنقلابها آنذاك على السلطة الفلسطينية أشبه بـ "فتح مكة"، تبلور عند ذلك في أذهان المراقبين الهدف الذي كانت تسعى إليه حماس من وراء إنقلابها،

وهو الأفراد بحكم غزة وإقامة دويلة إسلامية هناك تكون نواة لدولة إسلامية على كل أرض فلسطين، بعد أن تزحف بكواررها بعد ذلك إلى الضفة الغربية وتطيح بالسلطة الفلسطينية وتمد سيطرتها إليها، وتعلن نفسها حاكمة على كل دولة فلسطين الإسلامية. ولم يكن هذا الهدف لحماس غائبا عن أذهان الدول المتواجدة في البيئتين الإقليمية والدولية، لاسيما مع عدم إخفاء حماس لهويتها الأيديولوجية في كونها أحد أفرع التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين، وبعد أن أعلنت قيادة هذه الجماعة من مصر تأييدها ومساندتها لكل الإجراءات التي تقوم بها حماس، بما في ذلك ما يهدد الأمن القومي المصري، على النحو الذي مارسته حماس عندما اقتحمت كواررها بوابة الحدود المصرية في رفح، وهدمت السور الأمني المقام واندفعت بالآلاف نحو مدن شمال سيناء. كما لم يكن خافيا على أحد ما تتمتع به حماس من دعم سياسي ومالي وتسليحي من قبل إيران وسوريا وحزب الله، وأنها أصبحت أحد التوابع التي تدور في فلك طهران، وتأتمر بأمرها، وبذلك اتضح أن كل قرارات حماس وإجراءاتها على الأصعدة المختلفة سياسياً وعسكرياً وأمنياً. إنما تعكس حقيقة الأهداف والمصالح الإيرانية والسورية، والتي لا تريد للصراع العربي-الإسرائيلي أن يهدأ إلا من خلال تحقيق مصالح إيران وسوريا. ولأن حماس إعتبرت إقليمياً ودولياً أحد أذرع إيران الممتدة في المشرق العربي بجانب حزب الله لبسط الهيمنة الإيرانية على المنطقة، وبالتالي استمرار تسخين نور التوتر في المنطقة حتى تحقق إيران وسوريا أهدافهما في جميع الملفات المفتوحة في المنطقة (النووي الإيراني، والوضع في العراق، الاحتلال الإسرائيلي للجولان، النفوذ السوري في لبنان، تعاون إيران مع تنظيم القاعدة، الدور الإيراني المساند لطالبان في أفغانستان وباكستان... إلى غير ذلك من الملفات التي تحوي مصالح إيرانية وسورية) لذلك لم يكن غريباً أن توظف طهران ودمشق كل من حماس وحزب الله لخدمتهما، خاصة عندما يحين موعد عقد الصفقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة أوباما. من هنا يمكننا أن نفهم الدوافع وراء إطلاق حماس صواريخها على جنوب إسرائيل لاستفزازها للقيام بعمل عسكري، وقرار حماس بإنهاء التهدة التي كانت قائمة بينها وبين إسرائيل، وعرقلة جهود مصر لإستمرار هذه التهدة ولتحقيق مصالحة بين فتح وحماس، ومن قبل إفساد حماس لإتفاقية مكة التي رعتها السعودية لأن دمشق وطهران لم يوافقا عليها. ويمكننا أن نفهم أيضاً السبب وراء عدم اعتراف حماس بسلطة الرئيس الفلسطيني عباس بعد يناير الماضي، ومطالبة مشعل بإلغاء مرجعية المنظمة الفلسطينية وإقامة مرجعية فلسطينية جديدة بديلة عنها، لأن كل ذلك يعكس ببساطة حقيقة تبعية حماس لطهران ودمشق.

وفي إطار حقيقة هذه التبعية كان قرار حماس بإنهاء التهدة مع إسرائيل، والإندفاع نحو تكثيف القصف الصاروخي على مدن وبلدات ومستعمرات جنوب إسرائيل وبمعدل ٦٠-١٠٠ صاروخ

وقذيفة هاون يومياً لإستفزازها للقيام بعملية عسكرية ضد غزة تشعل الشارع العربى والإسلامى، الذى سيدفع للضغط على مصر لكى تفتح معبر رفح ليندفع من خلاله الفلسطينيون التابعون لحماس نحو مدن شمال سيناء لاحتلالها وجعلها امتداداً لقطاع غزة - وهو مشروع إسرائيلى قديم ومعروف وكان يحظى بتأييد الإدارات الأمريكية منذ إدارة أيزنهاور فى خمسينات القرن الماضى. ولكى تنطلق حماس بعد ذلك من شمال سيناء لتقصف وتضرب إسرائيل، وتعود إلى شمال سيناء لتكون بعيدة عن رد الفعل الإسرائيلى مستغلة فى ذلك اتفاقية السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل. ومع استمرار حماس فى شن هجماتها من القواعد التى ستخذيها فى شمال سيناء، ستضطر إسرائيل للرد على ذلك بإعادة احتلال سيناء بدعوى القضاء على قواعد (الإرهاب) فيها، وهذا هو أقصى ما تطمح فيه إيران وسوريا من أهداف تكون حماس أداة تحقيقها، أى توريط مصر فى حرب أخرى مع إسرائيل. وتحويل شمال سيناء إلى أفغانستان أخرى لذلك اختزلت إيران وسوريا وحلفائهما فى المنطقة الحرب على غزة كلها فى معبر رفح، واعتبرت فتحه أمام الفلسطينيين دون ضوابط هو ما يجب على مصر أن تنفذه. وتم لتحقيق هذا الهدف تكريس كل وسائل الإعلام العربية المساندة لإيران وسوريا، حيث شنت هجماتها الإعلامية ضد مصر بأكثر مما شنته على إسرائيل التى ارتكبت عدوانها على غزة.

- ولذلك عندما قررت حماس - بإيعاز من طهران ودمشق - إنهاء التهدة واستئناف قصف جنوب إسرائيل بالصواريخ، كانت مدركة لضرورة وجود رد فعل إسرائيلى، ولكنها لم تكن تتوقع أن يكون بالحجم والقوة والاتساع والمدة التى وقع بها العدوان يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ واستمر ٢٢ يوماً - على حد ما صرح به خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحماس، وأن كل ما كانوا يتوقعونه من جانب إسرائيل أن تشن عملية عسكرية محدودة تتمثل فى قصف جوى لعدة أهداف فى القطاع فقط، وبما يثير الشارع العربى ضد مصر ويدفعها إلى فتح معبر رفح، وبذلك تكون حماس قد حققت هدفاً سياسياً واستراتيجياً كبيراً لها. ويخدم فى ذات الوقت أهداف من هم وراء حماس فى دمشق وطهران على النحو السابق شرحه. وبالطبع كان هذا قصوراً وخطأ سياسياً فادحاً فى حسابات حماس عند اتخاذها قرار إنهاء التهدة مع إسرائيل، لاسيما وأن هذا القرار لم يتحسب جيداً لردود الأفعال على الساحتين الإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بمصر والتى رفضت الإستجابة للضغوط السياسية والإعلامية التى مارستها حماس والدول العربية المساندة لها وإيران، وأصرت على قرارها باستمرار إخضاع معبر رفح لقواعد اتفاقية عام ٢٠٠٥، وإن كانت قد سمحت بفتحه قبل وأثناء وبعد الحرب على غزة أمام الحالات الإنسانية ولتعزيز المساعدات الطبية والغذائية داخله، وبما لا يهدد الأمن القومى المصرى. كما لم تتحسب حماس أيضاً لردود الفعل الدولية التى نددت بقيامها بقصف

جنوب إسرائيل بالصواريخ، واعتبرت العدوان الإسرائيلي على غزة بمثابة عمل مشروع دفاعاً عن النفس، وبذلك فقدت حماس دعم ومساندة شريحة كبيرة من الدول في الدائرتين الإقليمية والدولية؛ الأمر الذي انعكس بوضوح في رفض مجلس الأمن في بداية العدوان اتخاذ قرار بوقف إطلاق النار، حتى توجه وفد وزراء خارجية الدول العربية إلى نيويورك، وضغطت مصر والسعودية من أجل استصدار قرار بذلك ونجحوا في ذلك، ومنعوا الولايات المتحدة من استخدام حق الفيتو لإيقافه وهو القرار رقم ١٨٦٠. ومن ثم يتضح لنا أن حماس لم تعد نفسها جيداً سياسياً لمواجهة الحرب التي فرضتها إسرائيل عليها نتيجة قرار حماس بإنهاء التهدة وإستئناف القصف الصاروخي، كما ثبت فشل رهان حماس على مواقف دول غير فاعلة دولياً مثل إيران وسوريا وقطر في مساندتها أثناء الحرب.

- ومن التناقضات التي وقعت فيها حماس أنها كانت خلال فترة التهدة تتهم كل من يطلق صاروخاً من غزة بالخيانة، ولكن عندما أعلنت رفضها لتجديد التهدة، وأطلقت صواريخها عدة أيام، بينما كانت إسرائيل ترسل تهديداتها بالرد مالم توقف حماس إطلاق الصواريخ، لم تتراجع حماس عن إطلاق الصواريخ؛ فشنت إسرائيل حربها المدمرة ضد غزة. ثم بعد توقف القتال توقفت حماس عن إطلاق الصواريخ، خاصة بعد أن عاودت إسرائيل قصف غزة مع كل صاروخ ينطلق منها، بل وعادت حماس واتهمت حلفاءها في تنظيم الجهاد الإسلامي بالخيانة إذا ما أطلقوا صواريخ مرة أخرى ضد إسرائيل، ففيم إذن كان إطلاق الصواريخ من البداية؟ وهل كان لابد أن يقع أكثر من ١٥٠٠ قتيل و ٥٠٠٠ مصاب من أبناء غزة، ويحدث فيها كل هذا الدمار والخراب والدماء لكي تعود حماس إلى نقطة البداية وتوقف إطلاق الصواريخ مرة أخرى؟ وما الذي كانت تنتظره وتتوقعه حماس من آلة إسرائيل العسكرية الضخمة؟ كان على حماس أن تتعظ من سوريا، الدولة التي تمتلك ترسانة من الطائرات الحربية والصواريخ ولديها جيش محترف، وأرضها في الجولان محتلة منذ ٤١ سنة، ولكنها تمتنع عن خوض حرب غير محسوبة النتائج مع إسرائيل، لذلك لم تطلق طلقة واحدة على الجولان المحتل منذ عام ١٩٦٧ هذا ما حذرت مصر منه حماس.

- وقد ضاعف من نفور العالم من حماس وتوجسه من هويتها الدينية المتطرفة، قيام حكومتها التي يرأسها إسماعيل هنية بتقديم "مشروع قانون العقوبات" إلى المجلس التشريعي الفلسطيني المسيطر عليه حماس - باعتباره القانون الإسلامي للعقوبات - بهدف تطبيق الحدود، يتضمن قطع الأيدي والصلب والجلد والإعدام لكل من لا يلتزم بتطبيق الشريعة الإسلامية. وقد تصدرت مشروع القانون مادة تعرف فلسطين بأنها "كل مساحة جغرافية يمتد إليها نظام الحكم في السلطة الفلسطينية"، وهو ما يمثل تراجعاً عن تمسك حماس بالحدود التاريخية لفلسطين "من النهر إلى البحر". وهو ما أعطى

انطباع عالمي بأنه لافرق بين حماس في غزة وحركتي طالبان في أفغانستان وباكستان من حيث التطرف والتشدد الديني والانغلاق وممارسة العنف والإرهاب باسم الدين للتحكم في حياة الناس ومقدراتهم. كما أكد هذا المشروع الذي قدمته حماس للمجلس التشريعي حقيقة تبعية حماس لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر.

- وخلاصة القول في القصور الذي شاب إعداد حماس السياسي للحرب، أنه في الوقت الذي حرصت فيه إسرائيل على إقناع قطاع واسع من الدول والرأي العام العالمي أنها كانت في حالة دفاع عن النفس عندما قررت شن هجومها الواسع النطاق على غزة، ساعدها على ذلك سهولة استدراج حماس إلى فخ إنهاء فترة التهدة وإطلاق صواريخ على مدن جنوب إسرائيل، فشلت حماس في أن تغلف فعلها حين أنهت التهدة واستأنفت إطلاق الصواريخ بغطاء دفاعي مقنع.

أهداف حماس في الحرب: [١١]

- تبنت حماس عدة أهداف سياسية واستراتيجية وعسكرية واقتصادية من وراء قبولها التحدي الإسرائيلي بالحرب الشاملة على غزة، وذلك على النحو التالي.

١- على الصعيد السياسي: إبراز حركة حماس كقيادة سياسية قادرة على التفاوض المتكافئ مع إسرائيل، وكسب اعتراف الدول التي لا تتعامل معها في الدائرتين الإقليمية والدولية، مع عرض نفسها كممثل للشعب الفلسطيني في غزة على الخريطة السياسية العربية والخريطة الإسلامية، وكسب الدعم الشعبي والاقليمي والدولي عبر آلية التفاوض، إلى جانب تصوير حماس باعتبارها حركة جهادية مناضلة تعمل على جميع المحاور السياسية والعسكرية والإعلامية، هذا بالإضافة إلى إجبار مصر على فتح معبر رفح عبر ممارسة الضغوط عليها سياسياً وإعلامياً وشعبياً، وبما يتيح لحماس الامتداد غرباً في شمال سيناء، وفرض وجود فلسطيني على أراضيها، مع فرض نفسها كممثل للشعب الفلسطيني كله (في غزة والضفة) عبر المطالبة بتغيير المرجعية الفلسطينية التي تمثلها السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وإحلال حماس محل سلطته، وبما يؤدي أيضاً إلى دعم مراكز جماعة الإخوان المسلمين التي تنتمي لها حماس في الدول العربية.

٢- على الصعيد العسكري: إبراز قدرة حماس على امتلاك سلاح ردع مضاد لإسرائيل - وهو الصواريخ أرض/أرض - قادر على تكبيد إسرائيل خسائر بشرية ومادية جسيمة في مدنها وبلداتها ومستعمراتها في منطقتها الجنوبية، وبما يمنع إسرائيل عن شن هجمات عسكرية على غزة، ويبعث في ذات الوقت الخوف والرعب في الشعب الفلسطيني من خلال ما تطلق عليه حماس "ميزان الرعب" في مواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي. مع تكبيد القوات الإسرائيلية البرية المهاجمة

خسائر بشرية ومادية جسيمة وبما يضعف موقف الحكومة والجيش الإسرائيليين داخل إسرائيل. إلى جانب السعى لخطف أكبر عدد من الجنود الإسرائيليين لإستخدامهم مستقبلاً للمقايسة عليهم عند التفاوض لتبادل الأسرى. هذا بالإضافة لكسر الحصار المفروض على غزة بواسطة القوة العسكرية. واستغلال شعار المقاومة المسلحة لتحقيق مكاسب سياسية وإعلامية واقتصادية داخليا وعربياً ودولياً أثناء وبعد توقف القتال، خاصة مع تصوير نفسها كحركة جهادية دينية تنتهج المواجهة العسكرية غير المتكافئة مع إسرائيل. ومن الأهداف العسكرية أيضاً لحماس اختبار أسلحة ومعدات وأساليب قتالية جديدة في مواجهة القوات الإسرائيلية، مع إجبار إسرائيل على مراجعة نظريتها الأمنية والاستراتيجية بعد إثبات وجود عناصر ضعف فيها، خاصة فيما يتعلق بجدار الأمن الذي أقامته حولها، وقدرة الصواريخ أرض/أرض على تخطيه وقصف الأهداف الإسرائيلية خلفه.

٣- على الصعيد الاقتصادي: تتمثل أهداف حماس على هذا الصعيد في إظهار قدرتها على تعطيل وإحداث أضرار باقتصاد إسرائيل بضرب وتدمير المنشآت الاقتصادية لإسرائيل في منطقتها الجنوبية، واستنزاف الجهد الاقتصادي الإسرائيلي عبر توجيهه نحو المجهود العسكري، خصوصاً مع قرب الانتخابات الإسرائيلية وبما يخرج حكومة أولمرت أمام شعبها. هذا بالإضافة إلى فك الحصار المضروب على قطاع غزة، وفتح جميع المعابر مع إسرائيل ومصر أمام حركة البضائع والأفراد، واستغلال العدوان الإسرائيلي في الحصول على أكبر قدر من المساعدات المالية والعينية من الدول الأخرى لاسيما العربية والإسلامية، خاصة في إطار مخططات إعادة إعمار قطاع غزة.

حماس وإعدادها العسكري للحرب^{١٢١}:

١- الجذور العسكرية للحركة

- تشكل كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وتتسم بتماسك بنيانها التنظيمي، وإعلاء الاعتبارات الأيديولوجية الإسلامية، باعتبار حماس أحد أفرع التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، إلى جانب قوة وثقل فعاليتها العسكرية على الأرض، مقارنة بباقي فصائل المقاومة الفلسطينية، وهو ما أعطى لها مساحة بارزة في خريطة فصائل المقاومة الفلسطينية. وقد أعلنت كتائب القسام انطلاقها رسمياً بنهاية عام ١٩٩١ عبر سلسلة من العمليات المسلحة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين. وإن كانت لها مشاركات ملموسة في الانتفاضة الشعبية الأولى عام ١٩٨٧ تمثلت في عمليات إطلاق النار وإلقاء القنابل اليدوية، إلا أنها حققت نقلة نوعية في عملياتها العسكرية في عام ١٩٨٩ عندما تمكنت من اختطاف الجنديين الإسرائيليين (آفي ساسبورنس، إيلان سعدون)، وهي العملية التي أثارت انتباه أجهزة الاستخبارات

والأمن الإسرائيلية لخطورة هذه الحركة، الأمر الذي ترتب عليه اعتقال قيادات ونشطاء سياسيين وعسكريين بين صفوف حركة حماس، كان على رأسهم رئيس حماس الشيخ أحمد ياسين الذي أصدرت السلطات الإسرائيلية عليه في عام ١٩٩١ حكماً بالسجن مدى الحياة. وما لبثت كتائب القسام أن طورت أعمالها القتالية لتشمل إلى جانب إطلاق النار تفجير العبوات الناسفة وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، وصولاً إلى اقتحام المستوطنات وتنفيذ عمليات استشهادية في عمق إسرائيل.

٢- سمات عسكرية بارزة

- تتسم كتائب القسام بعدة سمات تتمثل في الآتي:
 - أ- يشكل التصنيع العسكري للأسلحة الصغيرة والخفيفة والمتوسطة والصواريخ ميزة تتفرد بها، وقد شملت صواريخ القسام، وقاذفات: البناء، البتار، الياسين، إلى جانب العبوات المتفجرة الجانبية والأرضية مختلفة الأحجام والأغراض، منها المضاد للمدرعات وأخرى لتفجير المباني وثلاثة لقتل الأفراد، والقنابل اليدوية، وهو ما يعتبر نقلة نوعية في أداء وتكتيكات المقاومة.
 - ب- يمثل التماسك البيوي والتنظيمي موقعا مهما في أطرها وهيكلها، انعكس ذلك في توافر رؤية واحدة وموقف واحد وخطاب واحد وبيانات واحدة، مما قلص احتمالات التفكك والأنشقاق الداخلي في صفوفها، ومنحها بالتالي قوة دافعة للتفرغ لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، مستندة إلى صلابة بنيانها وجبهتها الداخلية.
 - ج- الإستناد إلى أيديولوجية دينية متطرفة تنتمي لفكر جماعة الإخوان المسلمين الذي يجمع بين الدين والسياسة والجهاد بمفهومه العسكري.
 - د- التنسيق المشترك مع باقي فصائل المقاومة الفلسطينية عند شن العمليات العسكرية، مع احتكار النجاح ونسبته لها.
 - هـ- انتهاج أساليب مقاومة تعظم المكاسب وتقلل الخسائر، وتتجنب الانتقادات والاعتراضات السياسية إقليمياً ودولياً، لذلك امتنعت عن تنفيذ عمليات استشهادية داخل العمق الإسرائيلي.
 - و- تعدد أشكال المقاومة المسلحة والتي شملت: عمليات استشهادية، إطلاق النار، الكمائن، الإغارات على مواقع عسكرية، تفخيخ المنازل، إقتحام المستوطنات، خطف جنود ومستوطنين إسرائيليين، إطلاق الصواريخ أرض/أرض والهاونات والقذائف مضادة للمدرعات والشديدة الانفجار، وذلك في عدة أماكن في توقيت واحد وبما يشنت جهود العدو.
 - ز- المراهنة على تلاحم جماهير الفلسطينيين مع المقاومة، وتحرك الشارع الفلسطيني والعربي لمساندتها، وما تحققة لها وسائل الإعلام العربية والإسلامية من مساندة لها في إثارة الجماهير العربية

الإسلامية، إلى جانب ما يتيح تحالفها مع إيران وحزب الله من إمكانية أن يفتح الأخير الجبهة الشمالية في إسرائيل لتخفيف الضغط على حماس في حالة تعرضها لعمليات قتالية واسعة من جانب إسرائيل (وهو الرهان الذي ثبت فشله في الحرب الأخيرة، حيث لم تفتح أى من حزب الله أو سوريا أو إيران النيران على إسرائيل). كذلك المراهنة على ضعف الجبهة الداخلية في إسرائيل (وهو أيضاً ما ثبت فشله حيث اتحدت الجبهة الداخلية في إسرائيل خلف قياداتها السياسية والعسكرية، وأفرزت الحرب اختيار الشعب الإسرائيلي لقيادات متطرفة أكثر تشدداً في التعامل مع القضية الفلسطينية).

ح- قدرة عالية على تحمل الخسائر والصعوبات واستيعاب الضربات الجوية والبرية، مع عدم الاكتراث بالخسائر البشرية (وقد أثبتت الحرب الأخيرة أن حماس تعنى بذلك تحمل الشعب الفلسطيني للخسائر البشرية والمادية، وليس خسائر في كوادرها العسكرية، حيث حرصت حماس على أن تتجنب هذه الكوادر التورط في معارك ساخنة حتى تخرج سليمة من الحرب، وقادرة على الاستمرار في الإمساك بالسلطة في قطاع غزة).

ط- الحرص على تطبيق مبدأ (الحشد) من مبادئ الحرب وفي الاتجاهات الرئيسية للعمليات العسكرية، باستخدام أعداد ضخمة من مقاتلي كتائب القسام (١٥ ألف مقاتل) مسلحين بنوعيات متعددة من الأسلحة، إلى جانب وحدات الهندسة العسكرية والإمداد اللوجيستي، مع تطبيق مبدأ (الحشد) أيضاً في استخدام الوسائل الاستخباراتية والإعلامية.

ي- اعتماد أساليب حرب العصابات، والكر والفر، ونقل المعركة إلى أرض العدو بواسطة الصواريخ أرض/أرض.

ك- التحديد الدقيق لأهداف العدو في الحرب، والحرص على عدم تمكينه من تحقيقها (عدم تمكين الإسرائيليين من تدمير البنية العسكرية لحركة حماس، وذلك بتجنب المواجهة المباشرة المفتوحة معهم قدر الإمكان بحيث تنتهي الحرب وحماس متماسكة سياسياً وعسكرياً).

ل- تبني مفهوم استراتيجي يقول بأن "ميزان الرعب وميزان الدم" ينبغي أن ينهض في مواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي، وأن "العمق بالعمق"، بمعنى إحداث أكبر عدد من القتلى في صفوف العسكريين والمدنيين الإسرائيليين، وتقليص الفجوة بين قتلى الإسرائيليين والفلسطينيين.

م- السرية والتمويه والخداع لتضليل العدو واستخدام وسائل متعددة لإختراق خطوط الإسرائيليين، مع عدم النزوع للعمل الدعائي، (لذلك تجنب مقاتلوا القسام إظهار وجوههم في الصور أو في استعراضات عامة).

ن- المركزية فى التخطيط واللامركزية فى التنفيذ (لذلك تم أثناء التخطيط للحرب تقسيم قطاع غزة إلى عدة قطاعات فرعية للقيادة والسيطرة، لكل قيادة قرعية الإمكانيات العسكرية واللوجيستية التى تمكنها من القتال والصمود أطول فترة ممكنة، معتمدة على ذاتها ودون حاجة لمساندة ودعم من قطاعات أخرى أو من القيادة الأعلى، وذلك فى مواجهة استراتيجية القوات الإسرائيلية التى تستهدف تقطيع أوصال القطاع.

س- تبنى أساليب الدفاع المتحرك، وشن الهجمات المفاجئة بمجموعات صغيرة، والانسحاب المخطط لجذب قوات العدو نحو جيوب قتال معدة من قبل، مع تجنب الخسائر قدر الإمكان، وبما يجعل العدو فى حالة استنفار شبه دائم، ويدفعه بالتالى لتخصيص جزء من قواته وجهوده لمراقبة ومواقعه وحمايتها. هذا مع استغلال مواطن الضعف عند العدو فى توجيه الضربات ضدها، ومما يحقق كسب إعلامى فى إطار الحرب النفسية التى تسعى إلى تجسيم خسائر العدو بواسطة ما تطلق عليه "إعلام المقاومة" (قامت حماس بتصوير مباشر لمعظم عملياتها التعرضية ضد القوات الإسرائيلية، ونشرها عبر جميع وسائل الإعلام المتاحة لها، خاصة عمليات القناصة فى إصطياد قادة وضباط العدو).

ع- إعطاء اهتمام خاص للعمل الاستخباراتى بتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن العدو من جميع مصادر المعلومات العلنية وغير العلنية، والتصنّف على شبكات اتصالاته، مع الاعتماد بقدر كبير على عناصر المخابرات البشرية داخل إسرائيل ممن يطلق عليهم (عرب ٤٨).

ف- الاعتماد بدرجة كبيرة على القناصة فى إصطياد أفراد العدو، وبما يجبرهم على الاحتماء داخل الدبابات و العربات المدرعة لفترات طويلة، وبالتالى إجهادهم وانخفاض روحهم المعنوية.

ص- تعويض قيود الحركة فوق الأرض بحرية الحركة عبر شبكة انفاق تحت الأرض تربط معظم الشوارع بالمنازل بطول القطاع وعرضه، ومما يساهم فى شن هجمات مفاجئة برية وبالصواريخ تؤدى إلى عرقلة تقدم قوات العدو وتكبيده مزيداً من الخسائر.

ق- الاستفادة من دروس ونتائج حرب لبنان ٢٠٠٦، وأخطاء الجيش الإسرائيلى، واستخلاص العبر الميدانية وتطبيقها بصورة سريعة.

ر- استخدام الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) لبث أخبار عمليات المقاومة لأنحاء العالم كافة، وتتضمن نصوصاً حول عملياتها، ومقارعة الجيش الإسرائيلى فى ذلك (فى مواجهة ما أطلق الجيش الإسرائيلى على عملياته فى الحرب الأخيرة "الرصاص المصبوب" أطلقت حماس على عملياتها "بقعة الزيت"، كما تداخلت على موجه إذاعة الجيش الإسرائيلى، وبثت بعض مواصفات عملياتها العسكرية باللغة العبرية).

ش- استخدام العمليات الانتحارية ضد الأهداف التي تحدث أكبر خسائر بشرية في العدو.

٣- تجهيز مسرح العمليات^{١٣}

- أشار تقرير لجهاز الشاباك أنه رغم عدم قيام حماس بتنفيذ عمليات عدائية ضد إسرائيل خلال فترة التهدئة التي دامت ستة أشهر وانتهت عشية اندلاع الحرب، إلا أن حماس في المقابل استغلت هذه الفترة في الأعداد للحرب التي كانت متوقعة بعد انتهاء التهدئة، وذلك بتطوير وتحديث قدراتها القتالية في جميع المجالات التنظيمية والتسليحية والتدريبية والعملياتية واللوجيستية، وتجهيز مسرح العمليات هندسياً، خاصة في مجال بناء شبكة من الإنفاق امتدت بطول القطاع وعرضه، وربطت بين مدنه ومخيماته ومناطق المعارك المتوقعة في المناطق المفتوحة والبساتين والحقول. كما ضاعفت حماس من حجم مخزوناتهما من الأسلحة والذخائر والصواريخ والمعدات الفنية، ورفع مستوى دقة الصواريخ ومداهما، وتجهيز مواقع إطلاقها، على غرار نموذج حزب الله في حرب لبنان ٢٠٠٦، إلى جانب تجهيز غرف عمليات ومراكز قيادة وسيطرة رئيسية وفرعية وتجهيزها بوسائل الاتصالات التبادلية. كما أقامت عدة معسكرات تدريب، بالإضافة لإرسال متدربين إلى البقاع اللبناني لتدريبهم بواسطة عناصر حزب الله.

- وفي إطار الإعداد للحرب تم انتخاب مواقع للقناصة المزودين ببنادق قنص خاصة في الأماكن المرتفعة كالأبراج والمنازل المشرفة على طرق تقدم مركبات العدو، مع التركيز على اصطیاد قادة وضباط الجيش الإسرائيلي، وعربات القيادة بواسطة الصواريخ المضادة للدبابات، مع استغلال المناطق السكانية في دمج المقاتلين وسط السكان باعتبارهم مناطق داعمة لهم تمكن "السماك من الغوص في مياهها". وارتداء نشطاء حماس ملابس الأطباء وتنقلهم في عربات الإسعاف، وتواجد مركز القيادة الرئيسي في ملجأ محصن أسفل مستشفى الشفاء كان به رئيس الوزراء اسماعيل هنية، وهو ما أدى إلى إستنزاف الآلة الحربية الإسرائيلية. وكان الهدف من اصطیاد قادة وضباط جيش إسرائيل بواسطة القناصة، كسر كبرياء هذا الجيش على المستوى الداخلي في إسرائيل وعلى المستوى الدولي بعد نشر صور عمليات اصطیادهم.

- جهزت حماس عدة مبانى للنسف بواسطة تفخيخها بعبوات متفجرة إذا ما أقدم الإسرائيليون على احتلالها، وقد استخدمت نوعيات متطورة من العبوات المتفجرة وبأحجام بلغت في بعض الأحيان ١٠٠ كجم، إلى جانب تلغيم الطرق المتوقع تحرك المركبات المدرعة الإسرائيلية عليها لتفجيرها.

هوامش الفصل الأول:

- (١) يوسف العاصي الطويل - محور فيلادلفي .. بداية التدويل والتوطين - السياسة الدولية إبريل ٢٠٠٩ - ص ١٥٨ وأنظر أيضا أحمد رحيم - معابر رفح - الحياة في ٢٠٠٩/١/١.
- (٢) د. محمد السيد سليم - رؤية إستراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة - السياسة الدولية إبريل ٢٠٠٩ - ص ٧٢.
- وأنظر أيضا: - Israels War on Gaza and the U.S Role - by Jermy R Hammaond - Foreign policy Jornal - January ٧, ٢٠٠٩.
- (٣) ميخائيل أزولاي - ماذا ينبغي أن نفعل إذا صدر قرار القيام بعملية عسكرية في غزة؟ - مختارات إسرائيلية يناير ٢٠٠٩ - ص ٥٩.
- (٤) موقع Walla - حركة حماس ستفاجأ بقوة الرد الإسرائيلي - مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩ - ص ٤٦ هيئة تحرير الموقع.
- وأنظر أيضا: موشى جولد بلت - لا مناص من احتلال القطاع - مختارات إسرائيلية - فبراير ٢٠٠٩ - ص ٤٨ وأنظر أيضا: نيرحسون - من لبنان إلى غزة استخلصنا العبر - هآرتس ٢٠٠٨/١٢/٢٩ - مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩.
- (٥) تمام البرازي - ماذا تريد حماس، وماذا تريد إسرائيل - الوطن العربي - عدد ١٦٦٣ - ٢٠٠٩/١/١٤ وأنظر أيضا: رأفت ناصيف - ما هي حقيقة أسباب الحرب على غزة - الشرق الأوسط - ٢٠٠٩/١/١٣.
- وأنظر أيضا: عقيد ركن متقاعد/ فهد الشليمي - العدوان الإسرائيلي على غزة .. الخسائر والأرباح - الأنباء الكويتية ٢٠٠٩/٢/٧.
- وأنظر أيضا: - The Key to Understanding the War in Gaza - by Karl Trautwein - American Chronicle - Jan. ٥, ٢٠٠٩.
- (٦) لواء حسام سويلم - إسرائيل ونظرية جديدة للحرب - توزيع الأهرام - ص ٨٠.
- (٧) - The Two-State Solution. The Rise and Demise of the Tow - State Paradigme, Washington Institute or Near East Policy - Sept. ٢٠٠٨, Jan. ٢٠٠٩.
- (٨) تقرير فينوجراد - متاح على <http://www.mfa.gov.il/mfa/government/communiques/٢٠٠٧> وأنظر أيضا موقع www.youtube.com
- وأنظر أيضا: محمد سلماوى - إستراتيجية إسرائيل الإعلامية - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢١

وأنظر أيضا: داني سبكتور -حوار مع "أفيحاي أدرعي" المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي- يديعوت
أحرونوت ٢٠٠٩/١٢/٣١ -مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: حرية الإعلام الإسرائيلي تحت المجهر -الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٥
(٩) تقرير فينوجراد - مصدر سابق.

وأنظر أيضا: حسام سويلم - مغزى المناورات الجوية الإسرائيلية - مجلة الحرس الوطني السعودي -
العدد ٣١٧ ص ٥١.

وأنظر أيضا: حسام سويلم - إنضمام إسرائيل إلى برنامج الدرع الصاورخي الأمريكي - مجلة الحرس
الوطني السعودي - العدد ٣١٤ - ص ٤٦

(١٠) فالج عد الجبار - على هامش الحرب في غزة .. الأسئلة الصعبة - الحياة ٢٠٠٩/١/٤.

وأنظر أيضا: عبد ربه من رام الله - حماس تطبق مؤامرة إقليمية لتأسيس إمارة ظلامية في غزة بمساعدة
إيران - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٣.

وأنظر أيضا: شمس الواعظين - حماس ستكون مثل حزب الله بعد حرب الصيف - شرق الأوسط
٢٠٠٩/١/٧.

وأنظر أيضا: فتحي صباح - أعضاء حماس في المجلس التشريعي يقرون عقوبات الجاد وقطع الأيدي
والصلب - الحياة ٢٠٠٩/٢/٢٤.

وأنظر أيضا: د. جمال عبد الجواد - بعد أن سكنت المدافع - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣١

وأنظر أيضا: داود الشربان - حبل حماس القصير - الحياة - ٢٠٠٩/١/٢.

وأنظر أيضا: مشاري الزايدى - تجار خلف خط النار - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٣.

وأنظر أيضا حسام سعداوى - عندما تختزل القضية الفلسطينية في بوابة - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/١.

وأنظر أيضا على سالم - عن المقاومة وثقافة السلام - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٢/٢

وأنظر أيضا: عبد الله اسكندر - منظمة التحرير المرجعية والبرنامج - الحياة ٢٠٠٩/٢/١.

وأنظر أيضا - حنان سليمان - مخطط إسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢.

وأنظر أيضا - الإسرائيليون يواصلون محاولاتهم لتوريط مصر والأردن في حل القضية الفلسطينية -
روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٩.

وأنظر أيضا: د. محمد عبد السلام - خطورة إمارة إسلامية في غزة - الأهرام ٢٠٠٩/٢/١٣.

وأنظر أيضا مجدى نجيب وهبة - حماس تحولت إلى شوكة في ظهر الفلسطينيين - روز اليوسف
٢٠٠٩/٢/٢٥.

(١١) عقيد ركن متقاعد /فهمى الشليمى - العدوان الإسرائيلى على غزة .. الخسائر والأرباح - مصدر

سابق فى هامش (٥)

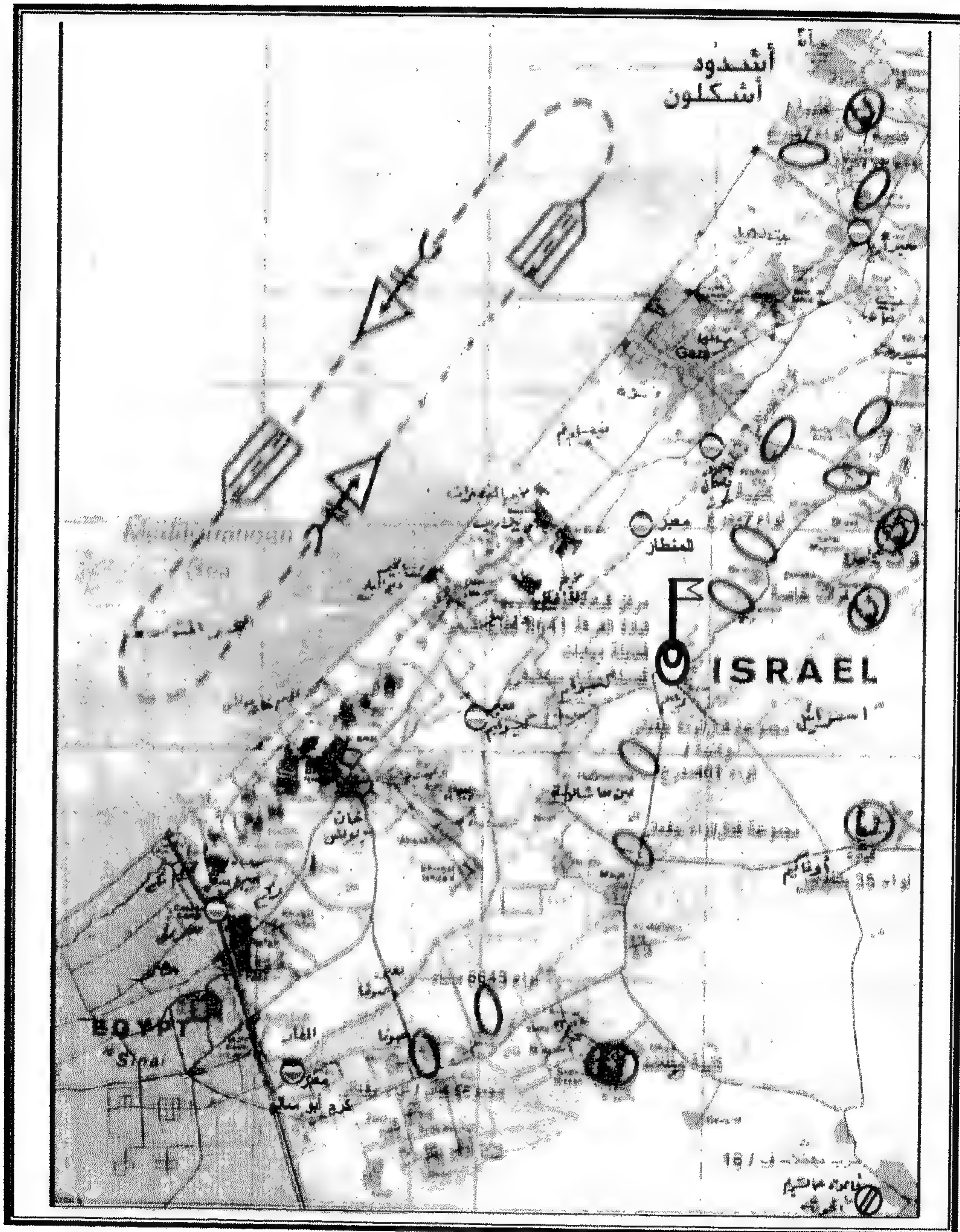
(١٢) عادل أبو عامر - ماذا تبقى من قدرات حماس العسكرية - السياسة الدولية - أبريل ٢٠٠٩ - ص

١٣٢

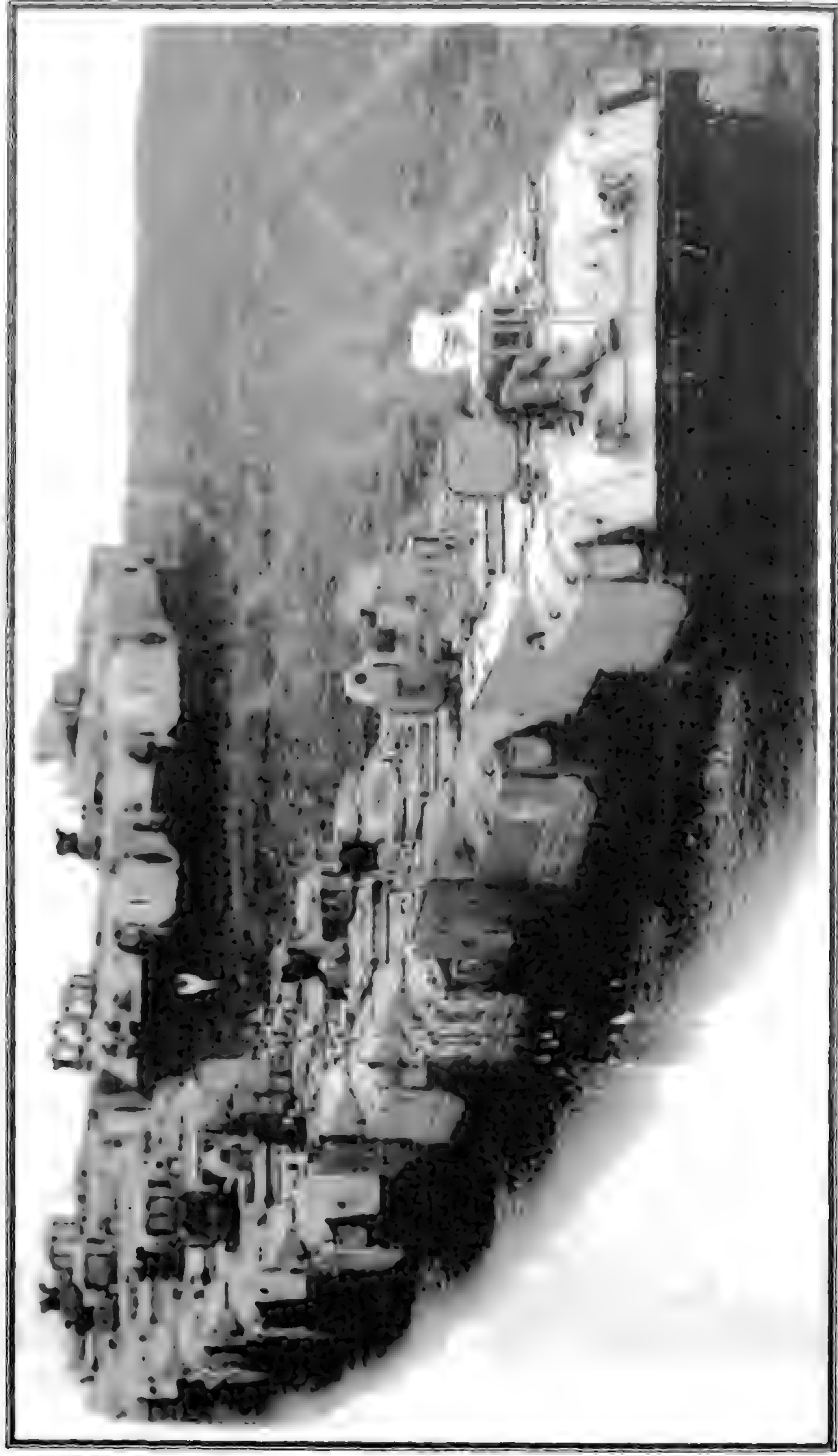
وأنظر أيضا: جيش حماس - نشرة جينز ديفنس ويكلى - ٢٠٠٩/١/٧.

(١٣) International Online Defese Magazine

مناطق إنتشار وتجميع القوات الإسرائيلية
قبل الهجوم



طواير المدرعات الإسرائيلية في مناطق الحشد قبل الهجوم



إعداد إسرائيل السياسي للحرب



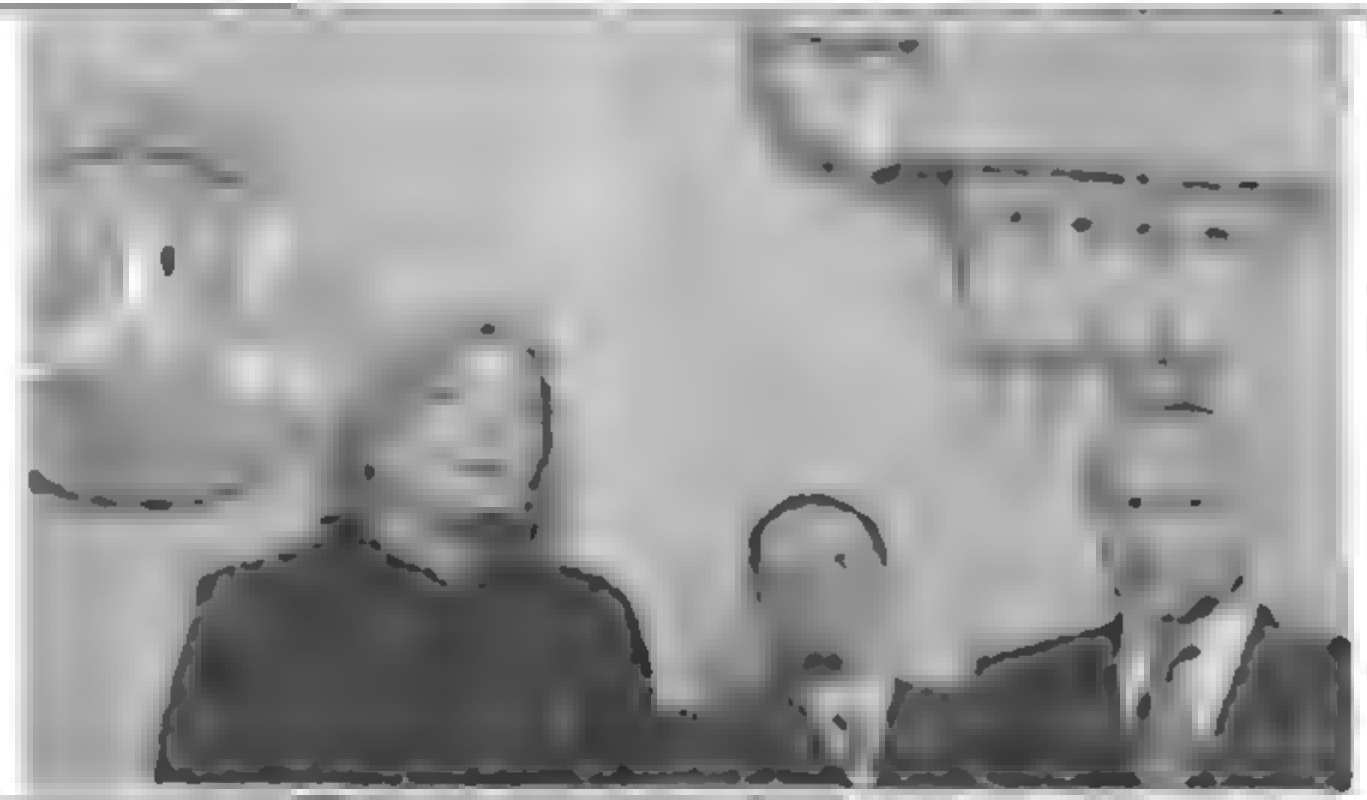
الرئيس الأمريكي جورج بوش أعطى الضوء الأخضر لإسرائيل.



اجتماع أولمرت وكونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في واشنطن.



اجتماع أولمرت مع الرئيس الروسي ميخائيل في موسكو.



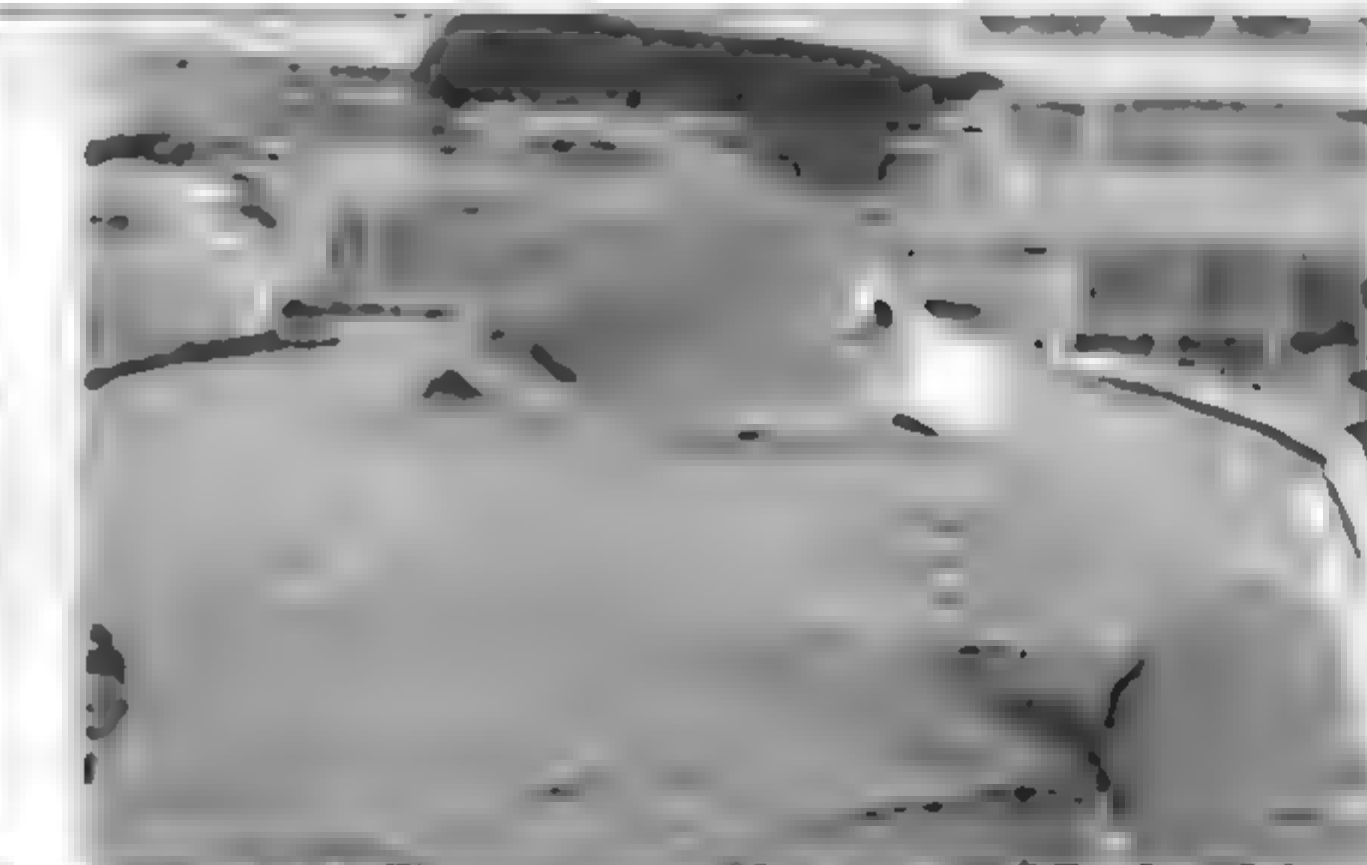
زيارة تسيبي ليفني للقاهرة واجتماعها مع وزير الخارجية أبو الخيط.



اجتماع يهود باراك مع وزير خارجية فرنسا برنار كوشنير.



اجتماع أولمرت مع رئيس الوزراء التركي اردوغان في أنقرة.



رئيس الأركان الإسرائيلي جنرال تشكينزو أثناء زيارته للبتاجون في واشنطن.



زيارة تسيبي ليفني للرئيس الفرنسي ساركوزي في باريس.

قيادات سياسية وعسكرية وأمنية إسرائيلية

شاركوا في إدارة أزمة الحرب على غزة

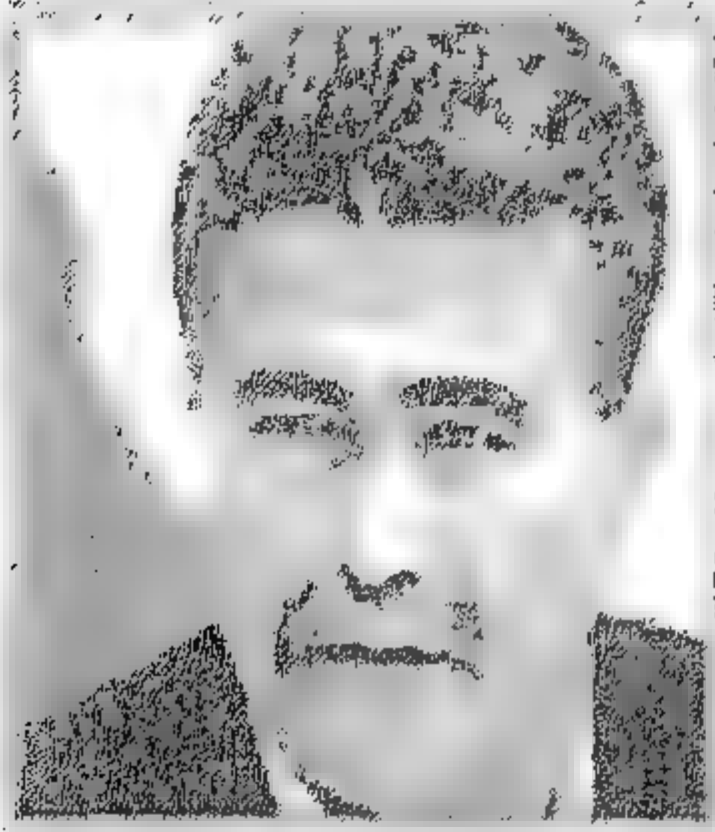
أولاً : مجلس الوزراء المصغر (المطبخ)

رئيس الوزراء إيهود أولمرت يتوسط من اليمين وزير الدفاع

إيهود باراك ومن اليسار وزيرة الخارجية تسيبي ليفني .



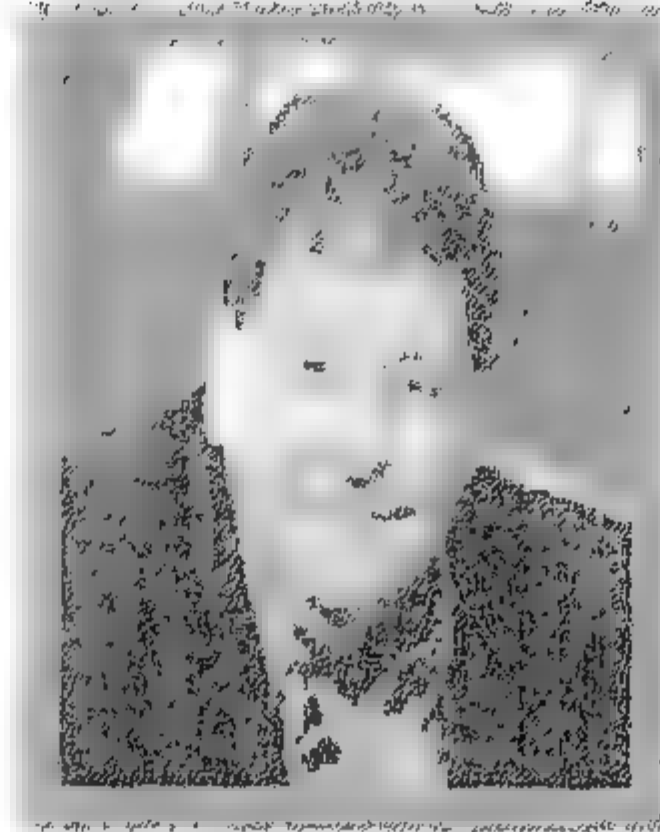
ثانياً : وزراء فاعلون في إدارة الأزمة



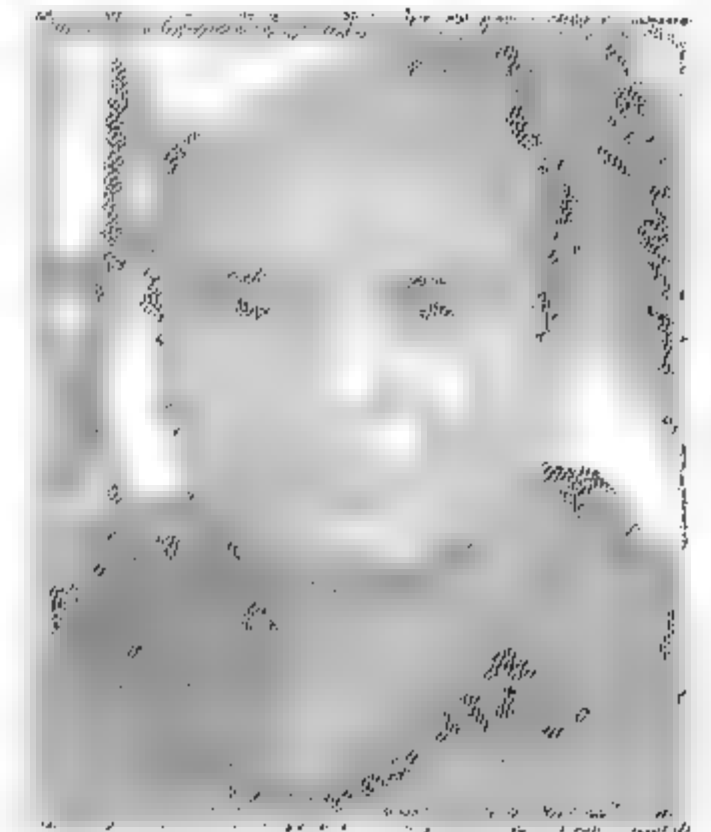
عامير بيريتس
وزير الدفاع الأسبق



أفي ديختر
وزير الأمن الداخلي

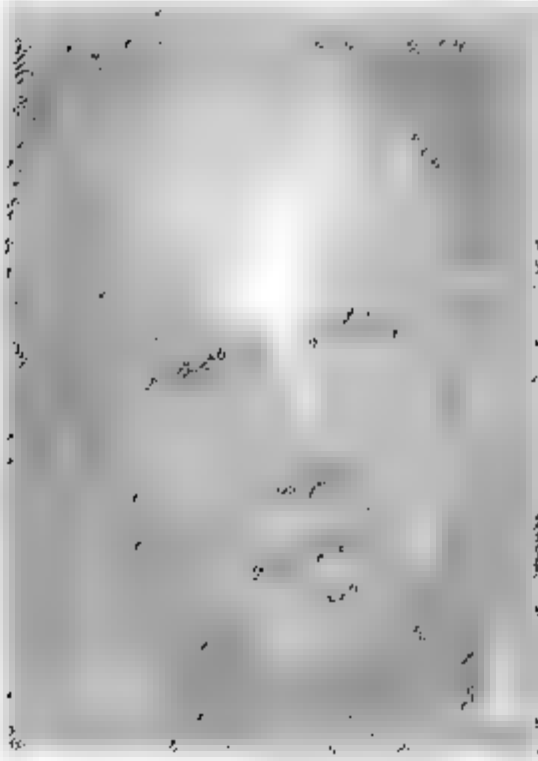


بنيامين بن (إيلعازر)
وزير الصناعة والتجارة

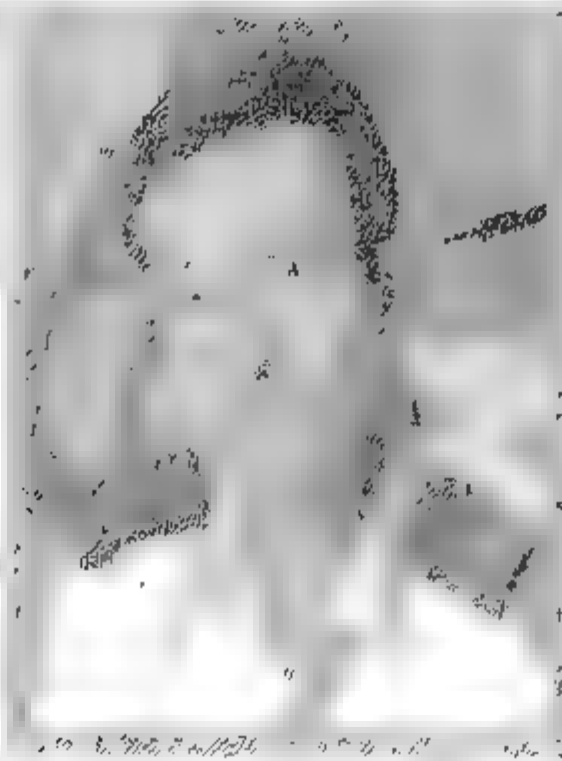


شاول موفاز وزير النقل
ووزير الدفاع السابق

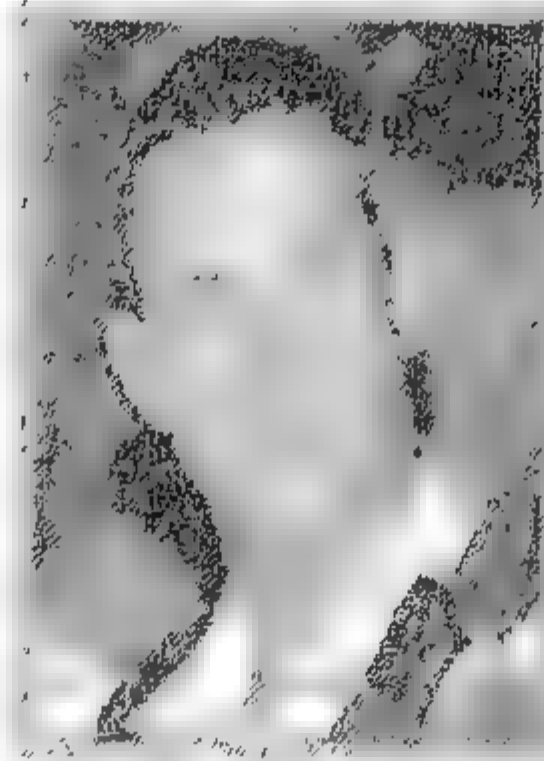
ثالثاً : قيادات عسكرية شاركت في الحرب في غزة



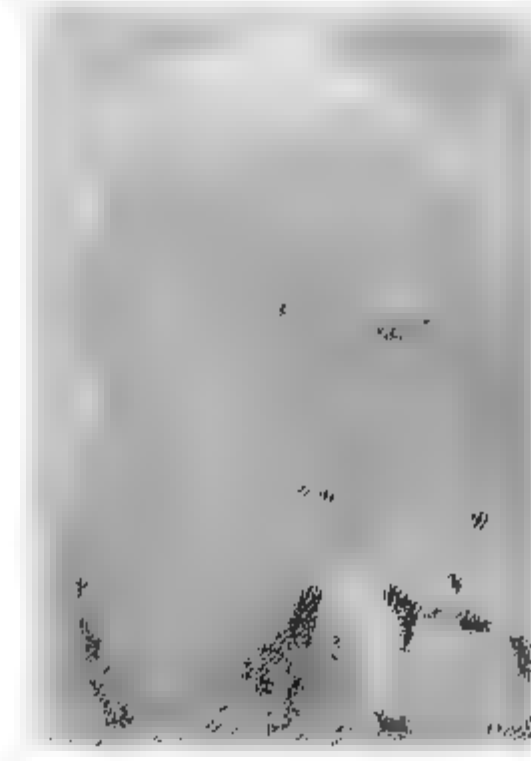
يؤاب جالانت
قائد المنطقة الجنوبية



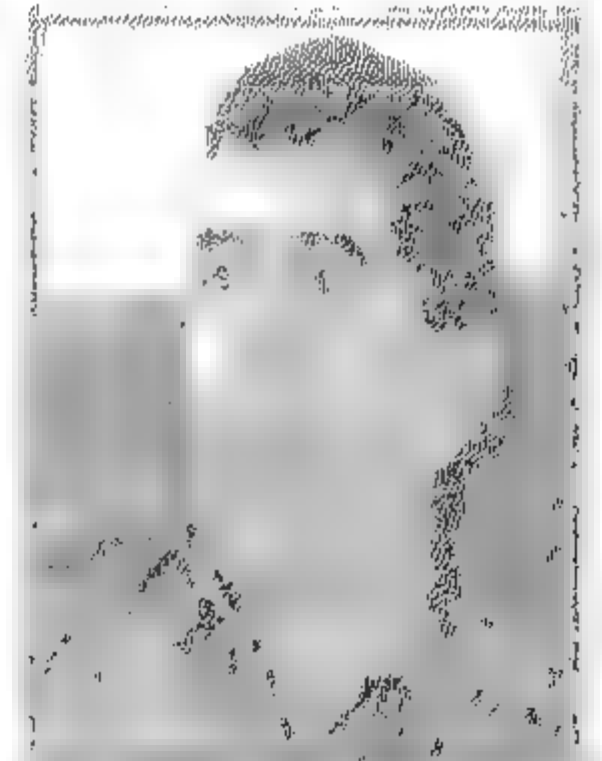
عيدو نيهوشتان
قائد سلاح الجو



بني جانتس نائب رئيس
هيئة الأركان

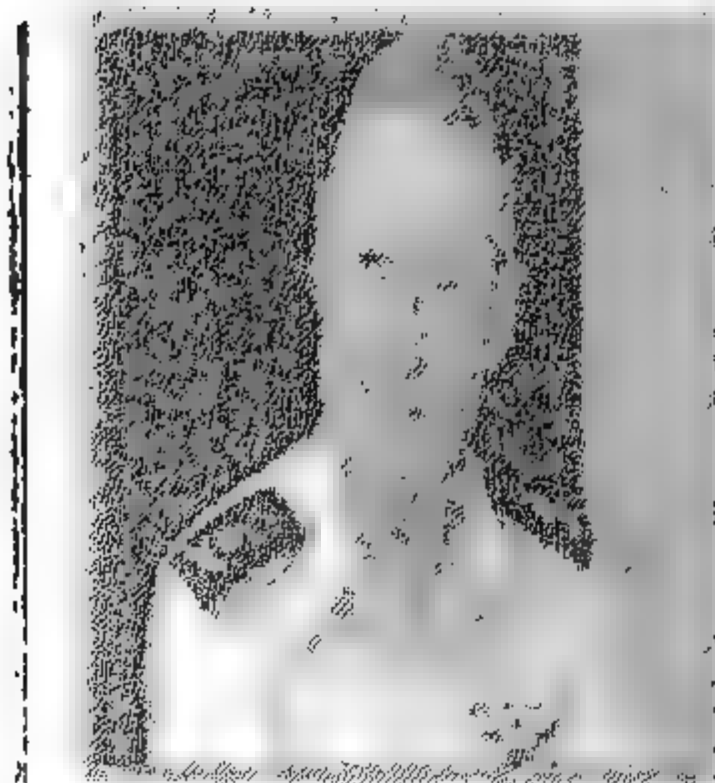


ماتان فلنكلي
نائب وزير الدفاع

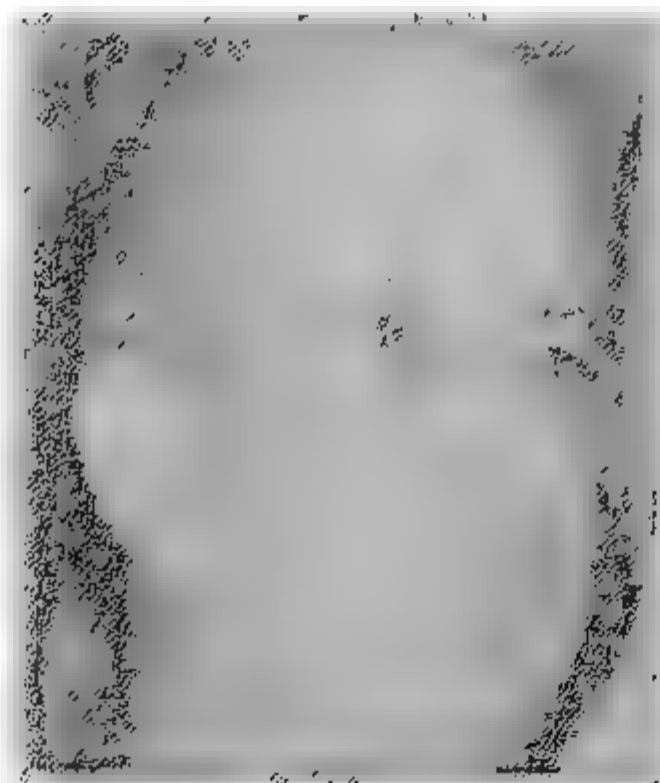


جابي أشكينازي
رئيس هيئة الأركان

رابعاً : قيادات أمنية



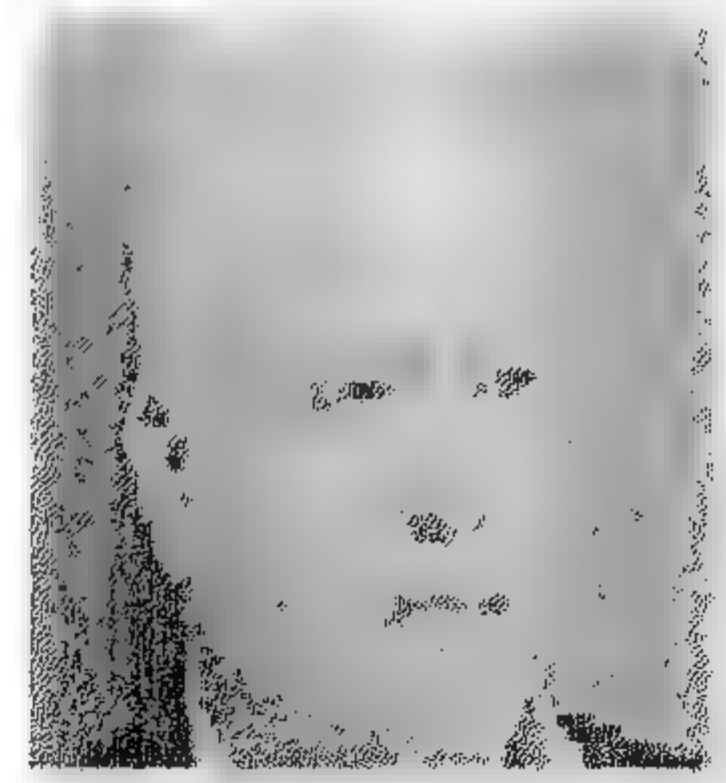
عموس يادلين رئيس أمان
المخابرات العسكرية



يوفال ديسكين
رئيس الشاباك



مئير داجان
رئيس الموساد



الجنرال إحتياط عاموس جلعاد
مستشار أولمرت للأمن القومي

قادة ووزراء ومسئولي مجموعة دول " الاعتدال " العربية

شاركوا في إدارة أزمة الحرب على غزة



عاهل الأردن
الملك عبد الله الثاني



العاهل السعودي
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود



الرئيس المصري
محمد حسني مبارك



ملك دولة البحرين
الملك حمد بن عيسى آل خليفة



سمو أمير الكويت
الشيخ صباح الجابر الصباح



رئيس دولة الإمارات
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان



أمين عام جامعة الدول العربية
صرو موسى



وزير الخارجية السعودي
الأمير سعود الفيصل



رئيس المنظمة الفلسطينية
محمود عباس



رئيس جمهورية لبنان
العاص ميشيل سليمان

قادة ووزراء ومسؤولي مجموعة دول ومنظمات وأحزاب " الممانعة العربية " وإيران
شاركوا في إدارة أزمة الحرب على غزة



رئيس جمهورية السودان
المشير / عمر حسن أحمد البشير



أمير دولة قطر الشيخ
حمد بن خليفة آل ثاني



الرئيس السوري
بشار الأسد



وزير خارجية حماس
محمود الزهار



وزير داخلية حماس (أغتيل أثناء الحرب)
سعيد صيام



أمين عام حركة حماس خالد مشعل
ومعه موسى، أبو مرزوقة،



رئيس حركة الجهاد الإسلامي
أيمن شلح



أحد قادة حماس العسكريين



رئيس وزراء حماس
إسماعيل هنية



الثلاثي السياسي الحاكم في إيران : المرشد
علي خامنئي ورئيس الجمهورية أحمدى
نجاد ورئيس مجلس تشخيص مصلحة
النظام هاشمي رافسنجاني



أمين عام حزب الله اللبناني
حسن نصر الله



رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها
الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

الفصل الثانى

مجريات الحرب على الصعيد العسكرى

لم تشكل الحرب مفاجأة لجميع الأطراف^{١٤}

- لم تكن العملية العسكرية التى شنتها إسرائيل فى بداية عام ٢٠٠٩ واستمرت ثلاثة أسابيع ضد قطاع غزة بمفاجأة لمن كانوا يتابعون تطور الأحداث وتصريحات قادة حماس وإسرائيل فى الآونة الأخيرة، إضافة لتصريحات مسئولين وإعلاميين فى إيران وسوريا، وإلى جانب الظروف التى تمر بها البيئتين الإقليمية والدولية، وهى على النحو التالى:

- ١- استمرار تبادل القصف الصاروخى من جانب حماس ضد مستوطنات وبلدات فى جنوب إسرائيل، مقابل قصف جوى ومدفعى من جانب إسرائيل خرقاً للتهدئة التى توصلت إليها مصر مع الطرفين.
- ٢- إعلان حماس لإنهاء التهدة التى استمرت ستة أشهر من جانبها وكذلك الجهاد الإسلامى، استتبع ذلك قصف المستوطنات الإسرائيلية بحوالى ٦٠ صاروخ ليلة وصول تسيبى ليفنى إلى القاهرة قبل العملية العسكرية بأيام، بهدف إفساد الزيارة التى سعت إليها القاهرة لحض إسرائيل على ضبط النفس، بعد أن تزايدت المعلومات حول نواياها لشن عملية عسكرية ضد حماس فى قطاع غزة.
- ٣- استمرار إغلاق المعابر بين إسرائيل وغزة، إلا فى أوقات محددة لإرسال بعض مواد الإغاثة من غذاء ووقود.
- ٤- تصريحات قادة إسرائيل بأنهم لن يصبروا طويلاً على قصف حماس للمستوطنات والبلدات فى جنوب إسرائيل.
- ٥- الضغوط التى كانت تمارسها الأحزاب اليمينية المتشددة على حكومة أولمرت، ومن داخل الوزارة الإسرائيلية لشن عملية عسكرية واسعة ضد حماس فى قطاع غزة.
- ٦- قرب الانتخابات الإسرائيلية فى فبراير ٢٠٠٩، والرهان بين المعسكرين المتشددين (الليكود برئاسة ناتينياهو من جهة، وباراك ومعه كاديما من جهة أخرى) على إنهاء سيطرة حماس على قطاع غزة.
- ٧- حصول الاستخبارات الإسرائيلية على معلومات تفيد بوصول أسلحة جديدة لـ حماس من إيران وسوريا وحزب الله، أخطرها الصاروخ (جراد) الذى يتعدى مداه الـ ٤٠ كم.
- ٨- رغبة إسرائيل فى فرض واقع جديد على الأرض فى غزة، يمكنها أن تفرضه على إدارة الرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما عند وصوله إلى البيت الأبيض، وبما يشكل أساساً لسياسته الجديدة حيال مشكلة الشرق الأوسط.

٩- استغلال إسرائيل فرصة أجازة أعياد رأس السنة والتي تستمر حوالى أسبوع فى تنفيذ عملياتها العسكرية دون تدخل من قبل الدول الكبرى ولا مجلس الأمن، وبعد إنتهاء موسم الأمطار التى تعرقل العمليات البرية.

١٠- أجرت إسرائيل مناورتين كبيرتين لتدريب قواتها على عملية اجتياح قطاع غزة، تمت الأولى فى يوليو ٢٠٠٧ والأخرى فى مارس ٢٠٠٨، فى منطقة من جنوب إسرائيل مشابهة لقطاع غزة، حضرهما وزير الدفاع باراك وكان الموضوع الرئيسى فى المناورة، التدريب على القتال فى المدن والمناطق المبنية والشوارع.

- والغريب فى أمر مرحلة ما قبل العدوان الإسرائيلى على غزة، أن تصاعدت لهجة التشدد بين حكومة أولمرت وبين أحزاب المعارضة اليمينية المتشددة وعلى رأسها الليكود. فبينما كانت وزيرة الخارجية ورئيسة حزب كاديما (تسيبي ليفنى) تدعو إلى إبعاد فلسطينى ١٩٤٨ من إسرائيل (يُعرفون باسم عرب إسرائيل)، كان زعيم الليكود بنيامين ناتانياهو يرفض تقديم أى تنازل فى خصوص مسألة المستوطنات المقامة فى الضفة الغربية، أو التنازل عن الأحياء العربية المقامة فى محيط القدس، أو أى سعى يتناقض مع أمن إسرائيل. وإذا كان مثل هذا التسابق فى التشدد من جانب الأحزاب الإسرائيلية يمكن فهم دوافعه فى إطار الحملة الانتخابية التى جرت فى فبراير ٢٠٠٩، فإنه ليس من المفهوم أن تجارى حماس هذا التصعيد الانتخابى الإسرائيلى بإعلانها إنهاء التهدة، وجعل الوضع فى غزة مفتوحا لكل الاحتمالات، وكأنها بذلك تقترح لصالح اليمين المتطرف الذى يدعو أيضا إلى إلغاء التهدة، ويحض على شن عمل عسكرى واسع النطاق فى غزة لوقف إطلاق الصواريخ. ولكن كانت حماس ومعها الجهاد الإسلامى يريدون "خلق وضع جديد" وواقع مختلف ينتج عنه مناخ جديد بظروف مواتية تشكل عامل ضغط على المجتمع الدولى، وبما يسفر عن إبرام إتفاق تهدئة جديد يحقق لحماس الاعتراف بها إقليميا ودوليا، وحتى لا يقتصر التعامل الدولى فقط مع رئاسة المنظمة الفلسطينية فى رام الله.

أولا: الجانب الإسرائيلى المهاجم:

عقيدة عسكرية قديمة وجديدة^{١٥}

- ولقد خططت إسرائيل حربها على غزة ونفذتها فى إطار عقيدتها القتالية التى لم تتخل عنها طوال حروبها السابقة مع العرب، وتطلق عليها عقيدة دفاعية فى مستواها السياسى والإعلامى، فى حين أنها فى حقيقتها عقيدة هجومية فى مستوياتها الإستراتيجية والتعبوية والتكتيكية. فقد حرصت إسرائيل على أن تظهر نفسها أمام الرأى العام العالمى وإقناعه بأنها فى حالة دفاع عن النفس، ساعدها على ذلك سهولة إستدراج حماس إلى فخ إنهاء التهدة، وإطلاق صواريخها على جنوب

إسرائيل، وبدون أن تغلف حماس فعلها هذا بأى غطاء دفاعى مقنع كما فعلت إسرائيل. لذلك ركزت إسرائيل فى خطابها الإعلامى والسياسى ما يظهرها فى صورة دولة صغيرة محاطة بالأعداء من كل جانب، وبالتالي فإنها لا تملك رفاهية إستمرار الصبر على تعرض سكانها فى الجنوب لهجمات صواريخ حماس والجهاد الإسلامى التى تكبدهم خسائر بشرية ومادية جسيمة، ومن ثم فمن حقها أن تشن ضرباتها الوقائية والاستباقية والعقابية ضد مصادر التهديد قبل أن تصل إليها، وفى هذا الإطار يمكن أن نفهم عمليات إسرائيل الهجومية ضد غزة، وتدمير ما يقال عن منشأة نووية سورية كانت تحت الإنشاء فى دير الزور فى سبتمبر ٢٠٠٧ بواسطة هجمة جوية مركزة، واغتيال عماد مغنية مسئول الاستخبارات والعمليات فى حزب الله فى ١٤ فبراير ٢٠٠٧ فى سوريا، واغتيال اللواء محمد سليمان مستشار الرئيس بشار الأسد فى اللاذقية فى نفس العام، والتهديد الإسرائيلى بضربة جوية ضد منشآت إيران النووية. وقد اعتبرت إسرائيل أن مقياس النصر فى حربها على غزة هو وقف إطلاق الصواريخ عليها من هناك. ووسيلتها فى ذلك ضرب غزة بشدة إلى الدرجة التى لا تستطيع بعدها حماس أن تقبل خسائر أخرى، فتطلب علانية وقف إطلاق النار وتتوقف عن إطلاق الصواريخ. وبما أن الحرب فى غزة كانت تدور وسط مدنيين، ولأن حماس لا تعبأ كثيراً بحجم الخسائر البشرية والمادية فى البنية الأساسية المدنية، طالما أن بنيتها العسكرية والأمنية متماسكة، فقد كان من المتوقع أن يودى ذلك إلى دمار واسع، وسقوط أعداد كبيرة من القتلى فى الجانب الفلسطينى قبل وقف إطلاق النار. ورغم ذلك لم تتمكن إسرائيل من تحقيق تدمير كامل فى ترسانة حماس الصاروخية رغم كل الهجمات الجوية والبرية التى شنتها ضد كل ما توافرت عنه معلومات وله علاقة بصواريخ حماس .. سواء فى ذلك مناطق تخزينها أو مواقع إطلاقها، رغم استخدام القنابل المخصصة لضرب الأهداف المتواجدة على عمق تحت الأرض، وتمكن إسرائيل من قتل مسئول الصواريخ جراد فى حماس، إلا أن إسرائيل وجدت صعوبة فى تحقيق هذا الهدف - إن لم يكن إستحالة تحقيقه، وذلك لصغر حجم قوافل الصواريخ والصواريخ نفسها، وسهولة حملها وإخفائها فى مستودعات فى أنفاق تحت الأرض، وأيضاً سهولة التنقل بها من موقع لآخر، إذا ما تعرض موقع للقصف والتدمير، وسهولة إخراجها من الأنفاق عبر فتحات برميلية وسرعة توجيهها نحو المدن والبلدات والمستعمرات الإسرائيلية وقصفها ثم إعادة القوافل وأطقمها إلى الأنفاق تحت الأرض مرة أخرى، حيث لا يتطلب قصف هذه الأهداف دقة عالية لأنها مساحية وأى إصابة فيها تحقق الهدف من القصف. لذلك فإن تدمير كل ما يتعلق بالبنية الأساسية لهذه الصواريخ يتطلب توفير معلومات دقيقة وموقوتة وكاملة عنها، وإلى قوات خاصة برية مدربة على كيفية التعامل مع منشآت البنية الأساسية الصاروخية ومعظمها - إن لم يكن كلها - متواجد فى أنفاق تحت الأرض. وهو ما جعل

حماس والجهاد الإسلامى يستمران بعد وقف إطلاق النار فى قصف جنوب إسرائيل بأعداد قليلة من الصواريخ، حتى إمتنعوا نهائيا عن ذلك بعد أن مارست إسرائيل استراتيجية الردع بضرب أهداف حيوية داخل قطاع غزة عقب إطلاق كل صاروخ.

وتعبيرا عن هذه الاستراتيجية استهدفت العملية الجوية التى افتتحت بها إسرائيل حربها على غزة، ضرب مراكز الثقل العسكرى لحركة حماس والتى تشمل مراكز القيادة والسيطرة، ووسائل الإتصال والشبكات، والقيادات السياسية والعسكرية، ومستوطنات ومخازن الإمدادات اللوجيستية ومناطق تمرکز وحدات القسام، وذلك بهدف إحداث شلل إستراتيجى على صعيد القيادة والكوادر العسكرية فى حماس. ولأن إسرائيل -كما ذكرنا آنفا- لم تكن تستهدف استئصال حركة حماس بالكامل، لذلك أرادت أن تضرب بنيتها العسكرية حتى الحد الأقصى بحيث تواجه واقعا جديدا هى الأضعف فيه، فتكون فى الحد الأقصى حركة سياسية دون أنياب عسكرية، وتثبت الإنقسام الفلسطينى بين حماس والسلطة الفلسطينية، بحيث تكون هناك حركتان منفصلتان سياسيا وأيدولوجيا وجغرافيا دون وزن يذكر. وكان موشى يعلون - رئيس الأركان الإسرائيلى الأسبق، ووزير المسائل الاستراتيجية فى وزارة ناتنياهو الحالية - قد عبر عن هذا التوجه الاستئصالى فى التعامل مع الفلسطينيين أثناء معركة جنين عام ٢٠٠٢، عندما تكلم عن نظريته التى أطلق عليها "كى الوعى"، أى استخدام العنف المهول بأقصى درجاته وبما لا يجعل الفلسطينيين يعون حقيقة وأبعاد وتأثير ما يتعرضون له من ضربات عنيفة، وبما ينسيهم أهدافهم وآمالهم المستقبلية، ويسلبهم إرادتهم، ويدفعهم تلقائيا إلى الاستسلام وهو تعبير قادم من معسكرات اعتقال النازية ضد اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية.

ويشير المعلق العسكرى الإسرائيلى "عوفر شيلح" إلى أن "عملية الرصاص المسبوك" تدرج فى إطار "عقيدة دفاعية جديدة" فى إسرائيل، تبلورت فعلا فى الآونة الأخيرة. وفحوى هذه العقيدة الجديدة أن تتصرف إسرائيل باعتبارها "دولة هوجاء" فى مواجهة أعداء يتبنون استراتيجية الاستنزاف وإطلاق النار من بعد". وبمعنى آخر أن ترد إسرائيل على مصادر إطلاق النار بعملية عسكرية كبيرة تتصف بوحشية منقطعة النظير بغض النظر عن عدد الضحايا فى صفوفها [معاريف ٢٠٠٨/١٢/٢٨]. وقد أكد أكثر من معلق سياسى وعسكرى إسرائيلى أن جانبا من التطبيقات المفرطة فى وحشيتها لهذه العدوانية الإسرائيلية الهوجاء فى غزة مستوحى قلبا وقالبا من "مقاربة الحرب الروسية فى جورجيا" خلال الصيف الماضى، والتى تقف فى صلبها عقيدة "كل شئ فى الحرب متاح".

لكن من الصعوبة بمكان التسليم بأن تلك العقيدة الجديدة تبلورت من دون تفكير إسرائيلى مدروس، فهى مأخوذة من ما اصطلح على تسميته بـ "استراتيجية الضاحية" أو "عقيدة الضاحية"، والتى كان

قائد المنطقة العسكرية الشمالية في إسرائيل "الجنرال" جادى إيزنكوت" أول من تحدث بشأنها في مقابله له مع صحيفة يديعوت آحرونوت في ٢٠٠٨/١٠/٣ حين قال: "أنا أسمى ذلك عقيدة الضاحية، وفحواها أن ما حدث في منطقة الضاحية الجنوبية في بيروت خلال حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، هو ما سيحدث أيضا في أى قرية لبنانية أو فلسطينية يطلقون النار منها على إسرائيل، فسنوجه ضدها قوة نيرانية غير متناظرة، ونتسبب في ضرر ودمار بالغين (كما حدث في الضاحية الجنوبية لبيروت حيث معقل قيادة حزب الله عندما تعرضت لما يشبه الدمار الشامل) وسيغدو الحديث من ناحيتنا يدور على قواعد عسكرية، لا على قرى مدنية". ورداً على سؤال عما إذا كان هذا يعنى أن يوصى هيئة الأركان العامة والمؤسسة السياسية في إسرائيل بإنزال أقصى العقوبة بأى قرية لبنانية أو فلسطينية تطلق منها النار؟ أجاب إيزنكوت: "هذه ليست توصية، أنها خطة، وقد أقرت".

- أما النتيجة التى تم التوصل إليها على صعيد المؤسسة العسكرية في إسرائيل فهي "يجب أن يتم حسم الحرب المقبلة في حالة اندلاعها بسرعة وقوة من دون أى اعتبار للرأى العام العالمى .. فلدى إسرائيل القدرة على القيام بذلك، بل لديها الآن قوة كبيرة مقارنة بما كان لديها فى السابق، وليست لدى الجيش الإسرائيلى أعذار لعدم تحقيق الأهداف التى سيكلف بإنجازها". وهذا ما يفسر إصرار وتصميم الجيش الإسرائيلى فى حربه الأخيرة على غزة على ممارسة المزيد من العدوانية الوحشية الهوجاء فى التعامل مع شعب غزة، ومستقبلا مع أى شعب عربى تدخل بلده فى مواجهة عسكرية مع إسرائيل.

إعتبارات سياسية^{١٦}

- رغم إنسحاب إسرائيل من غزة فى سبتمبر ٢٠٠٥ استمرت غزة تشكل شوكة فى ظهر إسرائيل، خاصة بعد سيطرة حماس عليها بالكامل فى يونيو ٢٠٠٧ وطرد مؤسسات السلطة الفلسطينية منها، وتحول غزة إلى مستودع للذخيرة والسلاح والصواريخ، سواء التى استولت عليها من عناصر السلطة الفلسطينية وحركة فتح بعد فرارهم من القطاع، أو التى يتم تهريبها إلى حماس من إيران وسوريا وحزب الله عبر السودان تم عبر الأنفاق على الحدود من مصر أو عن طريق البحر المتوسط. وبرغم محدودية التأثير المادى والبشرى لصواريخ حماس إلا أنها نشرت حالة من الذعر بين سكان جنوب إسرائيل، وشكلت نوعا من التحدى الفلسطينى لاستراتيجية الردع الإسرائيلى، ولهيبه الجيش الإسرائيلى والتى سبق أن إهتز فى حرب لبنان ٢٠٠٦. وقد أثرت عدة عوامل جغرافية وسياسية واستراتيجية فضلا عن البعد الإيديولوجى العنصرى فى تخطيط العمليات العسكرية الإسرائيلية وإدارتها فى قطاع غزة وتمثلت فى الخبرة الإسرائيلية السابقة للقتال فى القطاع عندما كان تحت الاحتلال، وضرورة تقطيعه إلى أقسام عرضية منفصلة وغير مترابطة، يتم التعامل

مع كل منها على حدة، مع حصار المدن والبلدات والمخيمات وعزلها عن بعضها، والحرص على عدم التورط فى قتال برى داخلها، والاعتماد على الهجمات الجوية فى التعامل مع مراكز المقاومة داخلها بتدميرها ودون التدخل برى ضدها، هذا إلى جانب خبرة القوات الإسرائيلية التى تم إكتسابها فى حرب لبنان، وأبرزها صعوبة - أو استحالة - تنفيذ هدف القضاء نهائيا على قدرات أى من ميليشيات المقاومة اللبنانية (حزب الله) أو الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامى) فى الزمن المتاح سياسيا ودوليا، إلى جانب صعوبات الحرب البرية الممتدة فى عملية غير محددة الهدف والنتائج، خاصة مع التطوير الذى أدخلته حماس على بنيتها العسكرية فى القطاع بعد إستيلائها على السلطة، وتواصل حصولها على إمدادات تسليحية من إيران، وإرتفاع مستوى كفاءة جناحها العسكرى (كتائب القسام) نتيجة الإرتقاء بمستوى تدريبهم الذى كان يتم جانبا رئيسيا منه فى إيران والبقاع اللبنانية على أيدي خبراء إيرانيين ومن حزب الله، إلى جانب إعادة تنظيمهم وتسليحهم وتطوير بنيتهم الأساسية فى أنفاق تحت الأرض، وهو ما كانت تتابعة بدقة أجهزة استخبارات إسرائيل. كما كان لموقف مصر فى جنوب قطاع غزة الراض سيطرة حماس على القطاع، وإصرارها على عدم الرضوخ للضغوط السياسية والإعلامية - بل والميدانية أيضا - التى مورست عليها لفتح معبر رفح دون قيود، وإصرار مصر على إخضاع هذا المعبر لإتفاقية ٢٠٠٥ أثره السلبى على حركة حماس العسكرية التى تفتقد إلى أى عمق إستراتيجى لها. فى ذات الوقت الذى وقفت فيه مصر بقوة فى مواجهة العدوان الإسرائيلى، وهو الموقف الذى دعمته السعودية والأردن ودول عربية أخرى فى الخليج والمغرب العربى. وكما كان متوقعا، فقد رفضت إسرائيل طوال أيام القتال أن تستجيب لأى من المبادرات المصرية أو الأوروبية التى قدمت لوقف إطلاق النار، وحتى قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ القاضى بذلك - حتى تحقق أهدافها السياسية والاستراتيجية من الحرب، ولو فى حدها الأدنى الذى تمثل فى إضعاف حماس سياسيا وعسكريا، والحصول على ضمانات أمريكية بمنع تهريب الأسلحة مستقبلا إلى حماس، وهو ما تحقق بالاتفاق الأمنى الذى أبرم بين وزيرتى إسرائيل وأمريكا عشية وقف إطلاق النار.

وفىما يتعلق بتوقيت شن إسرائيل عملياتها العسكرية التى بدأت بالضربات الجوية يوم ٢٧/١٢/٢٠٠٨ - أى قبل ٢٤ يوما من مغادرة الرئيس الأمريكى بوش لمنصبه - وبحيث تحصل على أقصى دعم سياسى ومادى من إدارته أثناء الحرب، إضافة إلى عدم وثوق المسؤولين الإسرائيليين من تقديم الرئيس الجديد باراك أوباما نفس الدعم غير المشروط لها، بالرغم من البيان الذى أصدره ويدعم فيه حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها، ولم يرد هؤلاء المسؤولون الإسرائيليون فى بدء علاقتهم بأوباما أن يجبروه على الموافقة على عملهم العسكرى. وكان فى تقديرهم أن فترة الثلاثة وعشرون يوما التى

ستسبق دخوله البيت الأبيض كافية لتنفيذ العملية العسكرية وتحقيق كافة أهدافها السياسية والاستراتيجية بما في ذلك الضمانات الأمنية الأمريكية، ثم تنسحب من غزة بعد ذلك حتى لا تفرض عليه وضعا في المنطقة يشكل له إحراجا عند بدء تعامله مع دولها، وبما قد لا يتوافق مع مصالح إسرائيل.

إعتبارات أيديولوجية^{١٧}

- عكست المجازر الوحشية التي إرتكبتها القوات الإسرائيلية في قطاع غزة أثناء هجومها الأخير، والتي استخدمت فيه جميع أنواع الأسلحة بما فيها المحرمة دوليا، ما تتسم به العقيدة العسكرية الإسرائيلية من بعد أيديولوجى عنصري وعدوانى، تمثل في عمليات القتل والتدمير والحصار والتجويع والتجهير الجماعى للفلسطينيين. ولم تكن هذه الجرائم وليدة الظروف التي نشبت فيها الحرب الأخيرة على غزة، أو قاصرة عليها فقط، بل تعد من الأمور العنصرية التي يؤمن بها الإسرائيليون. خاصة العسكريين منهم، والسارية في دمائهم ويعملون بمقتضاها، حيث أنها تلقن لأطفالهم في المدارس، وترسخ في عقولهم من خلال الفتاوى والتعاليم التي يرددونها حاخاماتهم ويطالبون بتنفيذها.
- وما ننقله هنا من نصوص في كتبهم الدينية التي يعملون بموجبها، هي أمثلة مما يستند إليها الحاخامات المتطرفين لتبرير عدوان إسرائيل على الشعب الفلسطيني، والتحريض على البطش به. وهو أمر يرفضه حاخامات آخرون ويهود عديدون في باقى أنحاء العالم، ويرون في هذا التبرير والتحريض إساءة للدين اليهودى وتشويها له من قبل حاخامات إسرائيل المتطرفين.
- فلقد ورد في سفر التثنية: "حين تقترب من مدينة لكى تحاربها، إستدعها للصلح، فإن أجابتك للصلح وفُتحت لك، فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير ويُستعبد لك. وأن لم تسألك بل عملت معك حربا، فحاصرها، وإذا دفعها الرب الهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، وأما النساء والأطفال والبهائم وكل من فى المدينة فتغنمها لنفسك، وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب الهك" (التثنية ٢٠: ١٠-١٦)
- وورد فى سفر العدد: "اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة عرفت رجلا بمضاجعة ذكر، اقتلوا" (العدد ٢٠: ١٧-٢٠)
- وورد فى سفر صموئيل الأول: "فالآن اذهب واضرب عماليق وحرموا كل ماله، ولا تعف عنهم، بل اقتل رجلا وامرأة وطفلا ورضيعا، بقرا وغنما، جملا وحمارا" (صموئيل ١٥: ٢٣).
- كما ورد فى سفر يشوع: "وحرموا كل ما فى المدينة من رجل وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير، بحد السيف" (يشوع ٦: ٢١)

وهناك العديد من النصوص التوراتية التي يستند إليها حاخامات إسرائيل في فتاويهم لتبرير كل أنواع القتل والبطش والتدمير ضد أعدائهم. منها الرسالة التي بعث بها الحاخام مردخاي الياهو - الذي يعد أكبر مرجعية دينية للتيار الدينى القومى فى إسرائيل - إلى رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت، وجميع القادة السياسيين والعسكريين، ذكر فيها قصة المجزرة التي تعرض لها شكيم بن حمور والتي وردت فى سفر التثنية الأصحاح ٣٤: ٩-١٤ كدليل على النصوص التوراتية التي تتيح لليهود إنزال العقاب الجماعى على أعدائهم وفقا لآخلاقيات الحرب، قال فيها: "طبقا لما ورد فى التوراة فإن مدينة كاملة تحملت المسؤولية الجماعية عن السلوك غير الأخلاقى لواحد من أفرادها". وأضاف: "وهذا المعيار نفسه يمكن تطبيقه على ما حدث فى غزة، حيث يتحمل جميع سكانها المسؤولية لأنهم لم يفعلوا شيئا لوقف إطلاق الصواريخ القسام". وقال الحاخام أيضا فى رسالته لرئيس الوزراء أولمرت: "إن المس بالمواطنين الفلسطينيين الأبرياء أمر شرعى".

أما الحاخام الأكبر لمدينة صفد شلومو إياهو فقد قال: "إذا قتلنا مائة فلسطينى دون أن نتوقف صواريخ القسام، فلا بد أن نقتل منهم ألفا، وإذا لم يتوقفوا فلنقتل منهم عشرة آلاف، وعلينا أن نستمر فى قتلهم حتى لو بلغ عدد قتلاهم مليون قتيل، وأن نستمر فى القتل مهما استغرق من وقت".

وكان الحاخام يسرائيل روزين - رئيس معهد تسوميت وأحد كبار مراجع الإفتاء فى إسرائيل - قد أصدر فتوى فى مارس ٢٠٠٨ تبيح تطبيق "حكم عملاق" على كل من تعتمل فى قلبه كراهية إسرائيل، وقال "إن حكم التوراة ينص على قتل الرجال والأطفال وحتى الرضع والنساء والعجائز، وسحق البهائم". وأضاف روزين فى فتواه قائلا: "إن عملاق هذا العصر هم الفلسطينيون". وشدد روزين فى فتواه قائلا: "إن تطبيق حكم عملاق يجب أن يقوم به اليهود فى كل وقت وزمان لأنه تكليف إلهى". كما أفتى حاخامات آخرون منهم دوف بيثور، وأورى ليبانسكرى بمثل هذه الفتاوى. وفى فتوى أخرى دعت مؤسسة حاخامات إسرائيل فى الجيش الإسرائيلى إلى قصف المناطق السكنية فى غزة، ومن بين المصدقين على هذه الفتوى الحاخام عوفيد يوسف - الزعيم الأكبر لحزب شاس المتطرف - كما أفتى الحاخام أفي روتنسكرى بأن أحكام التوراة تبيح قصف البيوت الفلسطينية بمن فيها من الجو.

يتضح من ذلك أن الروح العنصرية التي تعتلج فى صدور الإسرائيليين مصدرها نظرة إستعلانية تحتقر كل الشعوب الأخرى غير اليهود، وتستهيئ بكل الأرواح وتستتهتر بكل القوانين والمواثيق، ومصدق هذا كله ما ورد فى سفر المكابيين: "قال موسى: يارب، لماذا خلقت شعبا سوى شعبك المختار؟ فقال الرب: لتركبوا ظهورهم، وتمتصوا دماءهم، وتحرقوا أخضرهم، وتلوثوا طاهرهم، وتهدموا عامرهم" (سفر المكابيين الثانى ١٥: ٣٤).

- هذا هو البعد الأيديولوجي الذي يطبقه الجيش الإسرائيلي في عقيدته العسكرية حين يشن حروبه العدوانية والتوسعية ضد جيران إسرائيل من العرب، خاصة الفلسطينيين. وهي كما نرى في نصوصهم الدينية وفتاوى حاخاماتهم، عقيدة عنصرية عدوانية دموية وحشية، ينفذونها بكل دقة سواء في ضرباتهم الجوية أو ضرباتهم البرية والبحرية، لا يفرقون بين عسكريين ومدنيين، ولا بين ساحات معارك وأهداف عسكرية، وبين مناطق سكنية وأهداف هندية. ويبدو أن استسلام قادة الدول الغربية لهيمنة إسرائيل وتجاوزهم عن خطاياها وجرائمها، سيستمران وقت طويلا لأنه جعلوا من معاناة اليهود على أيدي النازيين الألمان في أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية في القرن الماضي، صك غفران يسمح بموجبه للإسرائيليين بارتكاب ما يشاءون من الجرائم والمجازر في فلسطين المحتلة.

ملاح عامة للبعد العسكري للحرب^{١٨}:

- إتسمت الحرب على غزة في بعدها العسكري بعدة ملامح عامة، يرجع بعضها للطبيعة الجغرافية الضيقة لقطاع غزة، والبعض الآخر لمجمل الأهداف السياسية والاستراتيجية لطرفي الحرب (إسرائيل وحماس)، والتأثر الواضح بنتائج ودروس حرب لبنان عام ٢٠٠٦، وما حواه تقرير فينوجراد من توصيات للاستعداد لحرب قادمة توقع حتمية وقوعها، هذا إلى جانب تداخل أهداف ومصالح أطراف إقليمية فرضت نفسها بدرجة كبيرة على سير أعمال القتال، لاسيما في إطلاتها لمدة ٢٣ يوما.

- أما أبرز هذه الملامح فتتمثل في الآتي:

١- في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل مستعدة جيدا لهذه الحرب، وحددت أهدافها ورسمت أبعادها بدقة، بل وتدربت قواتها أكثر من مرة عليها، إلا أن حركة حماس والتي أيضا كانت على علم بقرب وقوعها، فوجئت بقوة حجمها واتساع أبعادها الجغرافية والزمنية، وهو ما اعترف به رئيسها خالد مشعل عندما صرح بأن "حماس خطت لتلك العملية على أساس أنها لن تأخذ أكثر من يومين أو ثلاثة، ثم تحدث تظاهرات في العالم العربي والإسلامي، وتخرج الناس للشوارع في مصر وباقي البلدان، وتنظم تظاهرات أمام البعثات الدبلوماسية المصرية، وكل هذا بهدف الضغط على مصر لتفتح معبر رفح بدون شروط". ثم أضاف مشعل: "هذا كان رهاننا على الشارع العربي، ولم تكن لدينا توقعات بهذه الجرائم التي سترتكب ضد شعبنا ومواطنينا في غزة". هذا كان رهان حماس، ولذلك لم تقم بإعداد الجبهة الداخلية في قطاع غزة بالأسلوب الواجب لمواجهة حرب تستمر ٢٣ يوما، خاصة من جهة تحصين المدنيين من شعب غزة ضد الهجمات الجوية الإسرائيلية التي لم يختلف إثنان في أنها ستكون رأس الحربة في العملية العسكرية، ثم طوال العملية البرية لمساندتها.

لذلك لم يتم تجهيز ملاجئ إيواء ٠ للمدنيين، وللمستشفيات تحت الأرض مجهزة لاستقبال المصابين، حيث تم الإعتماد فقط على مستشفى الشفاء التي استهدفتها الطائرات الإسرائيلية لوجود معلومات مؤكدة لدى الاستخبارات الإسرائيلية بوجود قيادات حماس السياسية والعسكرية في ملجأ محصن أسفل المستشفى. إلى جانب النقص في الاحتياجات المعيشية من غذاء ووقود .. الخ، وهو ما أدى إلى وقوع هذا العدد الضخم من الخسائر البشرية حوالى ١٥٠٠ قتلى وحوالى ٥٠٠٠ مصاب ٧٠% منهم من المدنيين.

٢- ومع إدراك الجميع بأنه لا يوجد وجه للمقارنة في القوة العسكرية بين حماس وإسرائيل، فإن حماس اعتمدت على ما لديها من صواريخ أرض/أرض لردع إسرائيل عن الاستمرار في الحرب. وأن وصول صواريخ جراد إلى مدن رئيسية في جنوب إسرائيل - أشدود واشكلون وبئر سبع- سيجبر إسرائيل على وقف الحرب، كما فعل حزب الله في جنوب لبنان عام ٢٠٠٦. ولم تدرك حماس الفارق الكبير بين حربى ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، وأن إسرائيل استوعبت تماما درس صواريخ حزب الله، ولن تسمح بتكراره، وذلك بقصف مواقع ومستودعات الصواريخ شمال غزة بصواريخ وقنابل جديدة سلّحت بها مقاتلاتها، إضافة لوجود شبكة ضخمة من عملاء إسرائيل داخل غزة جعلوا مواقع حماس السياسية والعسكرية واللوجيستية أشبه بكتاب مفتوح أمام الاستخبارات الإسرائيلية. كما أن سلاح الصواريخ الذى بيد حماس لا يمكن أن يكون له مفعولا إلا إذا استخدم بأسلوب (الإغراق الصاروخى) أى قصف الأهداف الإسرائيلية بمئات الصواريخ، وهو ما لم يكن متاحا لحماس، حيث كانت تقصف الأهداف الإسرائيلية بحوالى ٥٠ - ٦٠ صاروخ فى اليوم ومثلها من قذائف الهاون ١٢٠مم فى أقصى الحالات، معظمهم من طراز القسام ضد المستوطنات القريبة من الحدود، وهى غير مهمة، وبعدد محدود من صواريخ جراد ضد المدن والأهداف الكثيرة والمهمة، وقد تقلص هذا العدد فى الأيام الأخيرة من الحرب إلى ٤ - ٥ صاروخ فى اليوم، لذلك فقد سلاح الصواريخ قيمته الاستراتيجية التى عوّلت عليها حماس باعتباره يشكل ما أسمته (الردع بالرعب).

٣- راهنت حماس أيضا على توريث القوات الإسرائيلية فى قتال مدن وشوارع ومبانى، وهو بالطبع من أصعب أنواع القتال التى تواجهها الجيوش التقليدية، حيث تفقد المدرعات قيمتها، بل تصبح أهدافا سهلة للكمائن المضادة للدبابات والعبوات المتفجرة التى يزرعها المدافعون داخل المدن على نواصى الشوارع وداخل المباني المفخخة وفوق أسطح المنازل .. الخ، وبما يمكن المقاومين من تكبيد القوات الإسرائيلية خسائر فادحة فى الأفراد والمعدات، تجبرها على وقف القتال والانسحاب. فى حين أن القوات الإسرائيلية تجنبت تماما التورط فى قتال داخل مدن قطاع غزة، واكتفت فقط بحصارها وقصفها جوا وبالمدفعية والتوقف عند ضواحيها الخارجية، والضغط على الموجودين

داخلها بالنيران، ذلك لأن تورطها في قتال داخل المدن سيفقدها دعم المعاونة الجوية القريبة التي تعتمد عليها القوات البرية في قتالها، كما أن القوات الإسرائيلية البرية لا تريد الوقوع في الفخاخ المنصوبة لها داخل المدن لاختطاف جنودها بواسطة المقاومين، ثم المساومة عليهم كما يحدث حاليا مع الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حماس (شاليت)، حتى أن تعليمات القادة الإسرائيليين لجنودهم بأن يتجنبوا الوقوع في الأسر حتى ولو اضطروا إلى الانتحار، وفي حالتين أثناء القتال شمال غزة طلب قائد وحدة إسرائيلية خاصة من المروحيات الأباتشي تدمير منزل على كل من فيه - سواء من حماس أو إسرائيليين - لأن رجال المقاومة أسروا أحد جنوده داخله.

٤- وفي المقابل كانت خيارات إسرائيل للتعامل مع صواريخ حماس متنوعة، فقد اعتمدت أولا على ما لديها من معلومات عن مواقع ومستودعات هذه الصواريخ، فشنت هجماتها الجوية ضدها لتدميرها، وما لم تستطع تدميره تكفلت القوات الخاصة أثناء الهجمات البرية بتدميره، وبذلك دمرت ٧٠% تقريبا من القوة الصاروخية لحماس، ولم يبق لديها بعد توقف القتال سوى ١٢٠٠ صاروخ معظمهم من طراز القسام والكاتيوشا محدودة المدى. أما الأسلوب الثانى الذى تعاملت به إسرائيل، وهو بجميع المقاييس أسلوب وحشى وإجرامى، فهو ضرب جميع الأهداف والمنشآت العسكرية والمدنية بقسوة إلى الدرجة التى لا تستطيع بعدها حماس أن تقبل مزيدا من الخسائر نتيجة الضغط الشعبى المضاد لها فى الداخل، فتطلب وقف إطلاق النار، ولكن لأن حماس لا تعبأ كثيرا بحجم الخسائر البشرية والمادية طالما أن الهيكل الرئيسى للقيادات السياسية والعسكرية وكتائب القسام سليما، فقد استمر القتال والتدمير والمجازر ٢٣ يوما. وقد أثبتت معركة الصواريخ التى دارت فى غزة فشل جميع وسائل الدفاع الصاروخى التى حاولت إسرائيل تطويرها - مثل نظام "القبة الحديدية" ونظام "حيثس" - أو التى حصلت عليها من الولايات المتحدة أخيرا - مثل نظام "سكاى جارد" و"باتريوت باك-٣" فى التصدى للصواريخ قصيرة المدى والتى تطلق على ارتفاعات منخفضة.

٥- وكما خسرت إسرائيل معركة الصواريخ، فقد خسرت أيضا معركة تدمير الأنفاق. فرغم إعلانها أنها دمرت حوالى ٧٠% من الأنفاق المتواجدة فى منطقة الحدود بين مصر ورفح، وقد استخدمت فى ذلك القنابل الارتجاجية والقنابل المضادة للتحصينات تحت الأرض (GBU-٣٩)، وهجمات القوات الخاصة، إلا أن الفلسطينيين فى رفح استأنفوا بناء الأنفاق مرة أخرى، سواء بإصلاح ما تهدم منها أو ببناء أنفاق جديدة. ذلك لأن الأنفاق كانت مكون أساسى فى الخطة الدفاعية التى أعدتها كتائب القسام، ليس فقط بهدف التهريب، ولكن أيضا لمفاجأة القوات الإسرائيلية بخروج مقاتلى المقاومة كالأشباح من هذه الأنفاق لمقاتلتهم ومحاولة أسر بعضهم، وهو ما دفع إسرائيل بعد

توقف القتال إلى الاستمرار في قصف الأنفاق مع كل إطلاق صاروخ من جانب حماس ضد مدن جنوب إسرائيل.

٦- ولقد فشل الطرفان في تحقيق أي حسم في هذه الحرب، فعلى الجانب الفلسطيني تلقت حماس ضربة عسكرية ونفسية كبيرة بسبب حجم الخسائر في المدنيين والعسكريين، وإن إدعت أنها خرجت منتصرة في هذه الحرب لاستمرار سيطرتها السياسية والأمنية على القطاع، كما أن التهينة التي تم التوصل إليها عبر الوساطة المصرية دون إتفاق مكتوب ستفرض عليها عدم إطلاق أي صاروخ على إسرائيل، وإلا فإن الرد الإسرائيلي معروف طبيعته، وهذا في حد ذاته نجاح للردع الإسرائيلي، وستحتاج حماس لوقت طويل وجهد كبير لاستعادة ثقة الشعب الفلسطيني فيها، وجدارتها بأن تحكمه. أما الأخطر من كل ذلك، فهو ما أصاب روح المقاومة من إنكسار في هذه الحرب، حيث لن يستطيع أحد في غزة أن يتفوه بلفظ المقاومة، ربما لسنوات طويلة قادمة بعد الثمن الذي دفعة شعب غزة دافعا عن المقاومة والتي لم تستطع أن تدافع عنه بل دافعت عن نفسها. أما على الجانب الإسرائيلي، وإن استعادة إسرائيل جزءاً من مصداقية إستراتيجية الردع، فإنها فشلت في القضاء نهائياً على مواقع الصواريخ، كما فشلت كذلك في منع التهريب عبر الأنفاق، وفشلت ثالثاً في استعادة أسيرها جلعاد شاليت حتى الآن، وسيكون ذلك في المستقبل بثمن غال. ولقد وصلت إسرائيل في حربها الجوية والبرية إلى حدها الأقصى، خاصة وأن (بنك الأهداف) لهذه الحرب كان محدوداً منذ البداية، وبعد تدميرها لم يعد هناك أهدافاً أخرى تستحق المقاتلات التعامل معها. وتحولت الحرب في أيامها الأخيرة إلى حرب استنزاف للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على السواء. لذلك كان الجنرال حابي أشكنازي صادقاً مع نفسه عندما صرح في مؤتمر صحفي يوم ١٣ يناير بأن حماس مازالت تحافظ على قدرات هجومية ودفاعية، ولا يجب الاستهتار بها رغم الضربات التي وجهت لها.

- ويبقى السؤال: على ماذا راهنت إسرائيل في هذه الحرب؟ لقد راهنت إسرائيل على سيناريو أقرب إلى ما حققته في حرب صيف لبنان ٢٠٠٦، وهو أن تستمر في توجيه الضربات التي تؤدي إلى سقوط المزيد والمزيد من الضحايا والخسائر المادية، ولا يجد العرب أمامهم سوى سبيل مجلس الأمن يلجأون إليه، وهو الطريق الذي مهدت له إسرائيل جيداً عندما أخطرت الأمم المتحدة والدول الكبرى قبل عدوانها بأنها وصلت إلى طريق مسدود في مواجهة صواريخ حماس التي تهدد شعبها في الجنوب، ومن ثم لم يعد أمامها سوى استخدام القوة باعتبارها حقاً مشروعاً لها للدفاع عن النفس، أما إذا أراد العرب والعالم أن يوقفوا المجزرة فأمامهم مجلس الأمن، والذي عليه أن يصدر قراراً، ولكي تقبله إسرائيل لابد أن يوفر ضمانات تقضى على احتمال عودة الصواريخ لإزعاج سكان جنوب

إسرائيل، وبما يوفر مناطق محظور فيها السلاح والمسلحون، تحميها قوات وضمانات دولية - وقد تحتلها إسرائيل نفسها عند اللزوم - وبموافقة الجميع بما فيهم حماس على هذا القرار باعتباره قراراً للشرعية الدولية. وهكذا تتغير قواعد اللعبة في غزة والضفة - وهو ما أشارت إليه وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني باعتباره أبرز أهداف العملية العسكرية - وبعد ذلك تتفرغ حماس في غزة للحديث عن "الانتصار الرباني" وللمناكفات مع باقي القوى الفلسطينية، وينشغل الجميع بالبحث عن حلول توافقية بين الفصائل الفلسطينية باعتبار ذلك أبرز الأهداف الملحة أمام العرب، وفي المقابل تتفرغ إسرائيل لاستكمال مشروعاتها الاستيطانية في القدس والضفة، وعندما يتوصل الفلسطينيون إلى الحل التوافقي لن يجدوا شيئا يتفقون عليه.

الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية: ١٩١

- وضعت إسرائيل لنفسها عدة أهداف إستراتيجية من وراء عملياتها العسكرية في قطاع غزة، ولأول مرة لم تعلن عن هدفها السياسي من وراء هذه العملية. وقد تمثلت تلك الأهداف الاستراتيجية في الآتي:

- ١- إضعاف حركة حماس وليس إزالتها أو تغييرها، لأن إزالتها ليس في مصلحة إسرائيل لكون استمرار حماس في حكم قطاع غزة يكرس الانقسام الفلسطيني جغرافياً وسياسياً، أما إضعافها فيأتي من خلال تحطيم بنيتها العسكرية وكسر أنيائها ومخالبها، وإفقادها التأييد الشعبي نتيجة ما تتسبب فيه من كوارث وخسائر في الشعب الفلسطيني في غزة. وتلقينها درساً عسكرياً قاسياً يجعلها تفكر كثيراً قبل أن تستفز إسرائيل بعمليات مقاومة جادة.
- ٢- منع حماس من إطلاق الصواريخ ضد مدن وبلدات ومستوطنات جنوب إسرائيل، وذلك بتدمير أكبر قدر من مستودعات ومواقع إطلاق الصواريخ، خاصة شمال وشرق غزة.
- ٣- تدمير شبكة أنفاق التهريب المتواجدة في منطقة الحدود بين مصر وقطاع غزة، والتي من خلالها يحصل الغزافيون على احتياجاتهم المعيشية، وبما يفسد على إسرائيل خططها في حصار القطاع وإغلاق المعابر، خاصة فيما يتعلق بتهريب الأفراد والأسلحة الصغيرة والذخائر والمفرقات.
- ٤- فرض نظام أمنى إقليمي ودولي يعطي ضمانات لإسرائيل بمنع تهريب الأسلحة والصواريخ إلى حماس في قطاع غزة، ويفضل أن يكون ذلك بإنشاء مناطق منزوعة السلاح شمال وجنوب إسرائيل، وبإشراف قوات دولية مثل التي فرضها قرار مجلس الأمن ١٧٠١ في جنوب لبنان عقب حرب صيف ٢٠٠٦ هناك، وتوقيع اتفاقية ضمانات أمنية مع الإدارة الأمريكية لبوش قبل رحيلها، وهو ما تحقق فعلاً.

٥- استمرار فرض السيطرة على المعابر حول القطاع، وربط فتحها بالإفراج عن الجندي الإسرائيلي شاليت الذي تحتجزه حماس والسعى لاستعادته بكافة الطرق العسكرية والاستخباراتية التحتية والدبلوماسية أيضا، وتوقيع اتفاقية تهدئة طويلة الأمد.

٦- استعادة مصداقية استراتيجية الردع التي خسرتها إسرائيل في حرب لبنان ٢٠٠٦، وتبليغ رسائل إلى كل من طهران ودمشق وحزب الله، بأن ما سيشاهدونه في غزة من عمليات عسكرية جوية وبرية من قبل القوات الإسرائيلية، قابل للتكرار ضدهم وبصورة أكبر إذا ما تعرضت إسرائيل لهجمات صاروخية من جانبهم مستقبلا.

اعتبارات استراتيجية: ٢٠١

- بجانب الاعتبارات السياسية والايديولوجية السابق الإشارة إليها، والأهداف الاستراتيجية التي وضعتها إسرائيل لتنفيذ عملياتها العسكرية في قطاع غزة، كانت هناك عدة اعتبارات إستراتيجية حكمت سلوكها أثناء إدارة هذه العملية، وهي على النحو التالي:

١- الاعتماد بشكل رئيسي على القوات الجوية في تحقيق القدر الأكبر من الأهداف العسكرية من العملية، والمتمثلة في تدمير البنية العسكرية لحماس خاصة ما يتعلق منها بالصواريخ أرض/أرض، ومستودعات الأسلحة والذخائر، والمنشآت والمقار الأمنية والحكومية، ومراكز القيادة والسيطرة السياسية والعسكرية.

٢- الاستفادة القصوى من شبكة العملاء الفلسطينيين التابعين لإسرائيل، في تحديد أماكن الأهداف الحمساوية، خاصة القادة السياسيين والعسكريين بقتلهم أو خطفهم، ويقدر عدد هؤلاء العملاء بعدة آلاف كانوا يزرعون شرائح معدنية (بيكون) ووسائل إلكترونية أخرى في مكان الهدف وبما يوجه الصاروخ من الطائرة نحوه مباشرة، إضافة للرسائل الهاتفية الفورية التي كان يبلغها العملاء عن أماكن تواجد وتحركات قيادات حماس، وهو ما أدى إلى مقتل عدد كبير من قيادات وعناصر الأمن في حفل تخرج معهد الشرطة في الهجمة الافتتاحية للحرب، والتي شكلت مفاجأة لحماس لأنها وقعت يوم السبت المفترض أنه أجازة عند اليهود. ثم كانت الضربة الثانية بمقتل القيادي نزار الريان في منزله ووسط أهله، تلى ذلك مقتل أمير منسى مسئول الصواريخ جراد في منطقة العطاطرة جنوب بيت لاهيا، ثم كانت الضربة القاسمة في مقتل سعيد صيام وزير الداخلية ومعاونيه لحظة دخوله منزل شقيقه، الأمر الذي يؤكد دقة المعلومات التي كانت متوافرة لدى جهاز الشاباك ورئيسه ديكستين، الذي قال أنه يعلم كل ثقب في قطاع غزة، كما يعلم مكان تواجد رئيس حكومة حماس إسماعيل هنية في ملجأ محصن أسفل مستشفى الشفاء، وعلم لحظة خروجه منه في

نهاية الحرب، ولكن أولمرت لم يعط موافقته على قتله لأنه في نظر أولمرت بلا قيمة سياسية، وينبغي أن يبقى ضعيفا في إطار حماس الضعيفة..

٣- التصور الإسرائيلي لاستراتيجية الخروج من الحرب، وعدم السماح لحماس بأن تدعى في نهاية الحرب أنها حققت نصراً سياسياً كما فعل حزب الله عقب حرب لبنان عام ٢٠٠٦. ومن ثم ينبغي أن يكون ظاهراً للرأي العام العالمي والإقليمي والداخلي في إسرائيل أن إسرائيل حققت في نهاية الحرب إنجازات إستراتيجية لا جدال حولها، وبما لا يسمح ب بروز إنتقادات داخل إسرائيل تؤدي إلى تشكيل لجنة تحقيق أخرى أشبه بلجنة فينوجراد عقب حرب لبنان.

٤- وضع معادلة "النتائج مقابل الثمن" موضع الاعتبار بمعنى ضرورة الإجابة على السؤال المهم: ما هو الثمن في حده الأقصى الذي يمكن أن تتحمله إسرائيل خاصة من حيث الخسائر البشرية، مقابل ما يمكن أن تحققه من نتائج في إطار أهدافها المعلنة؟ وقد كشفت الصحف الإسرائيلية أن وزير الدفاع باراك ورئاسة الأركان العامة أعلنوا مسبقاً عن استعداد إسرائيل لتقبل خسائر بشرية تقدر بـ ٢٠٠ قتيل في مقابل تحقيق الأهداف الاستراتيجية لل عملية، وقد نجحت بالفعل إسرائيل في تقليص خسائرها البشرية إلى أدنى حد.

٥- يرتبط بهذا الاعتبار قدرة ورثة حكومة أولمرت في حزبي كاديما (تسيبي ليفني) والعمل (إيهود باراك) على تحمل خسائر العملية أمام الرأي العام الإسرائيلي، وإنعكاس ذلك على الإنتخابات التي جرت في مواجهة حزب الليكود الذي يرأسه المتشدد اليميني بنيامين ناتانياهو، والذي أمكنه فعلاً تشكيل الوزارة الإسرائيلية بعد الحرب.

٦- أن الضربات الجوية - رغم فعاليتها وقوتها - لن يكون بإمكانها وحدها حسم الموقف عسكرياً على الأرض، بدون أن ترافقها أو تتبعها عمليات هجوم برية تفرض واقعاً جديداً على الأرض يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المعلنة، خاصة وأن بنك الأهداف المخصصة للقصف الجوي لا يحوى الكثير منها على عكس الوضع الذي كان في لبنان عام ٢٠٠٦، ولذلك لابد من عمليات هجوم برية تستكمل ما حققته الهجمات الجوية من إنجازات. وهنا تصطدم إسرائيل بمعادلة "النتائج مقابل الثمن" - حيث تدرك القيادات العسكرية الإسرائيلية خطورة القيام بعمليات هجومية داخل المدن والمناطق المبنية وقتال الشوارع التي يتحصن داخلها مقاتلوا حماس، وأن هذا النوع من العمليات الهجومية يعتبر من أصعب ما تواجهه الجيوش التقليدية في الحروب، شأنها في ذلك شأن عمليات القتال في الأدغال (مثل حرب فيتنام)، وعمليات الإنزال الجوي والبحري. وقد واجهت القوات الأمريكية مصاعب كبيرة في قتالها داخل المدن العراقية وتكبدت معظم خسائرها البشرية في هذه العمليات، وهو بالضبط ما كانت تستهدفه حماس التي كانت تسعى لتوريط القوات

البرية الإسرائيلية في قتال مدن وشوارع تتكبد فيها خسائر بشرية جسيمة بواسطة الكمائن المعدة لها مسبقاً، والمنازل المفخخة، وأطقم اصطبياد الدبابات، ساعية إلى خطف أكبر عدد من الجنود الإسرائيليين للمقايضة عليهم بعد توقف القتال لذلك بنت إسرائيل استراتيجيتها العسكرية للقتال داخل غزة على تفويت هذا الهدف على حماس، وذلك بعدم التورط في قتال داخل مدن قطاع غزة ومخيماته.

٧- قدرت القيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل أن الزمن لا يعمل في صالحها، وأن على القوات الإسرائيلية أن تحقق أهدافها الاستراتيجية في أقل زمن ممكن. ذلك لأن مزيداً من الزمن الذي تستغرقه العمليات العسكرية يعنى ضمناً وقوع المزيد من الخسائر البشرية والمادية، وقد تتورط إسرائيل في حرب استنزاف أشبه بالحرب المتورطة فيها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، كما يعنى مزيداً من الزمن مزيداً من الضغوط السياسية الخارجية والداخلية التي تتعرض لها إسرائيل لوقف القتال، خاصة في ظل صدور قرار من مجلس الأمن رقم (١٨٦٠) بوقف إطلاق النار، وهو ما سعت الدول العربية للحصول عليه منذ بدء القتال، ونجحت فيه. كما أن استمرار القتال مع وصول الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما إلى البيت الأبيض وتولييه مسئولياته سيسبب له إحراجاً شديداً قد يدفعه لاتخاذ موقف مبكر غير مساند لإسرائيل، والتي يهملها أن تكسبه إلى جوارها عند معالجته لمشكلة الشرق الأوسط التي أعلن فور توليه إهتمامه بها. هذا بالإضافة إلى أنه لن يكون متاحاً باستمرار لإسرائيل مستقبلاً أن تعبىء وتحشد احتياطياتها مرة أخرى لشن عملية عسكرية كبيرة على النحو الذي جرى، ومن ثم ينبغي أن تستغل هذه العملية لجنى أكبر قدر من الثمار قبل أن تنتهى، ولا يمكن تكرارها إلا بعد بضع سنوات إذا ما تطلب الموقف ذلك، خاصة وأن إسرائيل تستعد لمواجهة محتملة في خريف ٢٠٠٩ أو ٢٠١٠ مع إيران بسبب برنامجها النووي الذي سيصل في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى نقطة اللاعودة في إمتلاك الكمية اللازمة من اليورانيوم عالي التخصيب لصنع سلاح نووى، ولا بد لها قبل ذلك من كسر ذراع إيران في غزة، وهى حماس، وردع الشريك الإستراتيجى لإيران فى سوريا، وذراع إيران الأخرى الممتدة فى لبنان حيث حزب الله.

٨- لا ينبغي أن تسمح إسرائيل بأن تصل نتيجة الحرب في نهايتها إلى "الغالب ولا مغلوب"، وهو ما تسعى إليه حماس، وتترجمه باعتباره إنتصاراً سياسياً تفوز بموجبه باعتراف إقليمى ودولى بها، كما لا ينبغي لإسرائيل أن تسمح لحماس بإعادة بناء إقتصاد قوى فى غزة لأنه يشكل دعماً لحكمها هناك، ويمكنها من إعادة بناءها، بينما تحقق إسرائيل بمنعها مرور السلع التجارية عبر المعابر المغلقة إبقاء ١,٥ مليون فلسطينى فى قطاع غزة تحت الحصار واليأس والإحباط، وبما يشكل ضغطاً

داخليا على حماس ويوصل في النهاية إلى تهدئة كاملة وطويلة، وربما اسقاط نظام حكمها في النهاية.

٩- يجب على إسرائيل أن تستغل الدعم السياسي والمعنوي الذي تحظى به من جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبية، التي تشارك إسرائيل شعورها بأنها تتعرض لتهديدات أمنية من قبل صواريخ حماس تشكل مخاطر على سكان جنوب إسرائيل، وأن يكون التفهم الدولي لموقف إسرائيل سبيلا لمنع إدانة أعمالها العسكرية في قطاع غزة، مهما كانت شرارتها باعتبارها دفاعا عن النفس.

١٠- وإذا كانت إسرائيل قد حصلت على الضوء الأخضر لعملياتها العسكرية من الولايات المتحدة، فإنها يجب أن تعجل بتحقيق أهدافها قبل أن تفقد أبرز حلفائها - وهو الرئيس الأمريكي بوش - ولذلك عجلت بعملياتها العسكرية قبل مغادرته البيت الأبيض بـ ٢٤ يوما.

١١- ضرورة أن يشعر الرأي العام الداخلي في إسرائيل، وكذلك الرأي العام العربي والإيراني - خاصة في الأراضي الفلسطينية ولبنان وسوريا - بالفارق الشديد بين ما وقع في حرب لبنان ٢٠٠٦، وحرب غزة ٢٠٠٩. وأن إيهود باراك وزير دفاع إسرائيل في عام ٢٠٠٦ يختلف تماما عن عامير بيرتيس وزير دفاع إسرائيل في عام ٢٠٠٦. وإذا كان حزب الله قد أحرز المبادرة في حرب لبنان في عام ٢٠٠٦، فإن ذلك لن يتكرر فيما بعد، حيث ستحرز إسرائيل المبادرة دائما وتحافظ بها، ولن تسمح لأعدائها بمفاجأتها بعد ذلك. وأن لا قوة صواريخ حماس ولا حزب الله ولا سوريا ولا إيران يمكنها أن تكسر إرادة إسرائيل وتصميمها على تعقب أعدائها داخل حصونهم. كما استفادت إسرائيل كثيرا من دروس حرب لبنان، بل وأيضا دروس حرب أمريكا مع أفغانستان والعراق، وأنها لن تقع في الفخاخ التي وقعت فيها القوات الأمريكية في هذين البلدين. كما لن تسمح إسرائيل لنفسها بأن تعيش بين إمارتين إسلاميتين إحداهما شيعية في جنوب لبنان يحكمها حزب الله شمال إسرائيل، وإمارة أخرى سنية في غزة تحكمها حماس جنوب إسرائيل، كما ترفض أيضا بناء قاعدة عسكرية متقدمة لإيران في غزة على نمط قاعدة إيران العسكرية المتقدمة في جنوب لبنان. لذلك إعتبر باراك أن من يطالب إسرائيل بوقف القتال قبل أن تحقق العملية العسكرية أهدافها، كمن يطالب الولايات المتحدة بإيقاف عملياتها لمطاردة أسامة بن لادن وغيره من زعماء القاعدة.

١٢- راهنت إسرائيل في عملياتها ضد حماس على تكريس الانقسام والتناحر الفلسطيني، لذلك لم تخش الانسحاب من غزة بعد أن حققت أهدافها الاستراتيجية في إضعاف حماس سياسيا وعسكريا، واضحة في الاعتبار مقولة شارون عندما قرر الانسحاب منفردا من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، وقامت مظاهرات المتشددین الإسرائیلیین ضده، حينها قال: "إنتبهوا جيدا لما سأقوله، فبعد

إنسحابنا ولو بقرار من طرف واحد، سيحدث العديد من المواجهات بين مختلف الفصائل الفلسطينية والتي يعصف بين أجنحتها العديد من التناقضات والاختلاف في نظرة كل فصيل حيال أسلوب التعاطي مع إسرائيل، وتحديدًا بين حركتي (فتح) و(حماس). ولا أستبعد تحول السجلات القائمة فيما بينهم إلى إشتباكات دموية، والعديد من عمليات للتصفية الجسدية في صراع مرير على تولى السلطة .. وعندها سيتأكد للعالم وبصورة خاصة الولايات المتحدة أن الفلسطينيين لا يستحقون التمتع بالاستقلال الذاتي، وبالتالي الدولة الفلسطينية من حيث عدم قدرتهم على حكم أنفسهم بأنفسهم". وختم بالقول "لا تحزنوا على إنسحابنا من غزة، وستدركون فيما بعد جدوى وصوابية قرارى". ولقد صدقت للأسف نبوءة أرييل شارون، وكأنه يقرأ في كتاب، فلقد شاهدنا ذروة الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني بين حماس وفتح عندما قامت حماس بإنقلابها العسكى ضد السلطة الفلسطينية في صيف ٢٠٠٧ وقتلت كوادر فتح وذبحتهم بدم بارد وألقت بهم أحياء من أعلى الأبراج والمباني، وزجت بآلاف منهم في السجون حتى اليوم، ولا يزال التناحر الفلسطيني قائما سواء أثناء غزو إسرائيل لغزة أو بعد إنسحاب قواتها من هناك، وحيث يجرى تبادل الاتهامات بينهما التي تراوحت بين الخيانة والعمالة والمتاجرة بدماء الشعب الفلسطيني في غزة، وإنهاء الفساد والرغبة في سرقة أموال إعادة إعمار غزة.

١٣- كما راهنت إسرائيل أيضا على أن عملياتها العسكرية ضد غزة لن تحقق فقط تكريس الانقسام الفلسطيني، بل ستؤدي إلى تكريس الانقسام العربى بين دول ممانعة تقودها سوريا وقطر، ودول عربية أخرى معتدلة على رأسها مصر والسعودية والأردن، وبين الفريقين تتوزع باقى الدول العربية، وهو ما سيؤدي إلى إضعاف الموقف العربى بشكل عام أمام الراى العام العالمى، وبالتالي عدم أخذ المواقف العربية - سواء من جانب هذا الفريق أو ذاك - موقف الجدية والتأثير على مستقبل مشكلة الشرق الأوسط، وبما يعنى ضمنا إسقاط المبادرة العربية القائمة على الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة مقابل الاعتراف بها والتعامل معها. وبالتالي يفرض التصور الإسرائيلى - الأمريكى القديم لحل المشكلة، والقائم على نبذ فكرة دولتين إسرائيلية وفلسطينية متجاورتين، بل إعادة مقترح وضع غزة فى تبعية مصر ووضع الضفة الغربية فى تبعية الأردن، وبما يترتب عليه تصفية القضية الفلسطينية نهائيا. وقد نجحت إسرائيل إلى حد ما فى تكريس الانقسام العربى الذى كانت تسعى إليه، وهو ما تمثل فى دعوة قطر إلى قمة عربية إستثنائية فى ذات الوقت الذى كانت فيه قمة الكويت الاقتصادية على مسافة أيام من قمة قطر، إلى جانب الحرب الإعلامية الشرسة التى فتحتها دول الممانعة وإيران ضد مصر بإعتبارها مسؤولة عن

إغلاق معبر رفح، وبعد أن اعتبرت دول الممانعة أن هذا المعبر هو محور الأزمة، وأن الحرب الإسرائيلية على غزة ستتوقف بمجرد فتح هذا المعبر.

- وقد استبقت القيادتان السياسية والعسكرية في إسرائيل تنفيذ عملياتها في قطاع غزة، بحرب نفسية استخدمت فيها على نطاق واسع وسائلها الدعائية والإعلامية على المستويات الثلاث المحلية والإقليمية والدولية، أظهرت فيها حماس كقوة إقليمية عظمى تساوى بقدراتها قوة "حزب الله" وفي نفس درجة خطورته على أمن إسرائيل، كما تعمدت إسرائيل في حملتها النفسية أن تضخم من مخاطر صواريخ حماس وتبالغ في أعداد ما أطلق منها وتأثيراتها، وأنها تحظى بدعم مستمر من إيران وسوريا وحزب الله، بالإضافة إلى التحذير من خطر أن تتحول غزة إلى إمارة إسلامية تدور في فلك إيران، وبما يجعل إسرائيل محصورة بين إمارة حزب الله الشيعية في الشمال، وإمارة حماس السنية في الجنوب. وعلى مدار أشهر طويلة سبقت الحرب على غزة، قارن عسكريون وسياسيون إسرائيليون وضعية غزة بجنوب لبنان، سواء في الفترة الممتدة بين الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠ من جنوب لبنان وحتى حرب يوليو ٢٠٠٦، ثم الفترة التي تلت قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١. وقد حاولت القيادات الإسرائيلية إقناع الإسرائيليين بأنه في حال تقرر محاربة حماس فإن المعارك ستكون صعبة وخطيرة، وأن الجيش الإسرائيلي - خاصة وحدات الاحتياط - يستعد لمثل هذه المواجهات، ويتدرب عليها على مدار السنة، مستخلصا في ذلك العبر من حرب لبنان الثانية. وبذلك ترسخت في أذهان الإسرائيليين فكرة الدخول إلى غزة كمن في إنتظاره كارثة، كما ترسخت أيضا في أذهان الرأي العام الغربي - في الولايات المتحدة وأوروبا - والحكومات الغربية، خطورة السماح لحماس بالاستمرار في قصف مدن وبلدات جنوب إسرائيل بالصواريخ، وبذلك أعطت الدول الغربية لإسرائيل مشروعية شن حرب ضد حماس، باعتبار ذلك عملا دفاعيا من جانب إسرائيل، وفي إطار الحرب النفسية أجرت الاستخبارات الإسرائيلية أكثر من ١٠٠,٠٠٠ اتصال تليفوني خلال عشرة (١٠) دقائق قبل بدء الغارات الجوية مع أبناء غزة تحضهم على التعاون مع القوات الإسرائيلية.

تأثير العوامل الجغرافية والسكانية على العمليات البرية

- عندما شرع الجيش الإسرائيلي في تنفيذ عملياته البرية إستهدف شمال مدينة غزة وشمال القطاع، وكان اختياره لهذه المنطقة لتكون الهدف الأول له في العمل البري إنطلاقا من قناعة بأنها المنطقة التي تشكل نقطة إنطلاق لتنفيذ عمليات إطلاق صواريخ حماس ضد جنوب إسرائيل، لاسيما في المنطقة الممتدة بين مدينة غزة وجنوب بلدة بيت حانون أقصى شمال القطاع، لذلك فإن تطهير هذه المنطقة من شمال غزة من مواقع الصواريخ - طبقا للمفهوم الإسرائيلي - يدخل في صميم تحقيق أحد

الأهداف الاستراتيجية من الحرب وهو منع إطلاق الصواريخ على إسرائيل من هذه المناطق. وتعتبر تضاريس قطاع غزة الجغرافية هي نقطة ضعف بالنسبة للمقاومة الفلسطينية لأنها أراضي سهلة منبسطة ومستوية، لا توجد فيها مناطق جبلية وعرة مثل جنوب لبنان. فهذه الجغرافية تجعل رجال المقاومة مكشوفين تماماً أمام الجيش الإسرائيلي، لكن ما يغطي على عيبها الجغرافي هو قوتها الديموجرافية (السكانية). فهذه المناطق ذات كثافة سكانية عالية جداً. وإن كان قطاع غزة هو المنطقة الأكثر كثافة سكانية في العالم، فإن المنطقة الممتدة بين مدينة غزة وشمال القطاع هي الأكثر كثافة في القطاع. فبين حي الزيتون الذي يقع أقصى جنوب مدينة غزة وحتى حي العطاطرة الذي يقع شمال غرب بلدة بيت لاهيا - أقصى شمال القطاع - منطقة ذات تواصل سكاني كثيف، وبالتالي فإن وقف إطلاق الصواريخ يعني السيطرة على مناطق ذات كثافة سكانية عالية، وهو ما يعني ضمناً أن الجيش الإسرائيلي لابد أن يقتل آلاف الناس حتى ينجح في السيطرة على هذه المنطقة أو ترحيلهم منها وحشرهم في مدينة غزة. وفي نفس الوقت فإن القتال في هذه المناطق يمثل ميزة استراتيجية كبيرة لرجال المقاومة الذين بإمكانهم استهداف القوات الإسرائيلية المتقدمة من بين أزقة المخيمات والشوارع الضيقة في المدن، وهي المناطق التي تفقد فيها التكنولوجيا الحربية الإسرائيلية تفوقها النوعي، وهو ما يفرض بالتالي على القوات الإسرائيلية التحرك ببطء شديد بين الخط الفاصل بين إسرائيل والأحياء الشرقية من مدينة غزة والمناطق الريفية التي تقع شرق مخيم جباليا وشمال بلدة بيت لاهيا، ومع تطور مدى الصواريخ التي تستخدمها المقاومة فقد أصبح بإمكانها إصابة مدن وبلدات ومستعمرات رئيسية في جنوب إسرائيل، حتى عندما تطلق من أماكن وسط التجمعات السكانية الفلسطينية في غزة وشمال القطاع. وبالتالي فإنه حتى لو سيطر الجيش الإسرائيلي على المناطق الريفية والأحياء الشرقية ذات الكثافة السكانية القليلة نسبياً، فإن هذا لا يعني توقف إطلاق الصواريخ ويؤدي بالتالي إلى بقاء تقدم القوات البرية الإسرائيلية، خاصة مع إعداد كتائب القسام طرق ملغمة ومنازل وأنفاق مفخخة وغيرها من أساليب حرب العصابات التي بإمكانها إلحاق خسائر بالقوات البرية التي تقاتل بأساليب تقليدية. ومن هنا تعين على الوحدات البرية الإسرائيلية التمرکز في المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة جداً التي ليس بوسع المقاومة أن توجد فيها موطئ قدم دائم بفعل عمليات التمشيط والقصف التي يقوم بها سلاح الجو الإسرائيلي مثل منطقة (الغراقة) والأراضي التي كانت مقامة عليها مستوطنة نيتساريم جنوب غربي مدينة غزة التي تقدم الجيش الإسرائيلي إليها من الحدود مباشرة في مسار تجاوز أي تجمع سكاني فلسطيني، وسيطر عليها واتخذ منها منطقة تمرکز متقدمة لوحداته المدرعة، وكان بها حوالي ١٥٠ دبابة تنطلق منها لتنفيذ مهام هجومية شمالاً باتجاه حي الزيتون، وجنوباً باتجاه المنطقة الوسطى من القطاع. أما بقية مناطق

قطاع غزة، وإن كانت ذات كثافة سكانية عالية جداً، فإنها أقل إثارة للاهتمام بالنسبة للجيش الإسرائيلي حيث لا يمكن منها إطلاق صواريخ قادرة على السقوط في مناطق مهمة. لكن منطقة رفح تشكل تحدياً خطيراً للأمن الإسرائيلي كونها تستخدم في إقامة الأنفاق التي تستخدم في تهريب الأسلحة ووسائل القتال.

جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية ومراحلها

- بُنيت الإستراتيجية الإسرائيلية في هذه الحرب على أساس نظرية أمنية خاصة تعرف بـ"الردع المتراكم"، والذي يمكن أن يتحقق إذا انتصرت إسرائيل في كل جولة (معركة) على أعدائها بصورة لا تقبل التأويل، وهو ما يفسر ميدانيا بالحسم العسكري، ذلك أن من شأن الحسم في كل جولة قتالية بين إسرائيل وجيرانها أن يتحول في تراكمه إلى ردع يشكل في المفهوم الأمني الإسرائيلي جداراً حديدياً حول إسرائيل يمنع جيرانها من الاعتداء عليها.
- لذلك وضعت خطة العملية العسكرية الإسرائيلية ضد حماس في غزة بأسلوب "الخطة المتدرجة" أو "المتدرجة"، بمعنى أنها تتكون من مراحل يتوقف شكل كل مرحلة تالية على ما يتحقق في المرحلة التي تسبقها من إنجازات، وقد اشتملت على ثلاث مراحل رئيسية على النحو التالي:

١- المرحلة الأولى^(١): القصف الجوي ضد أهداف البنية الأساسية السياسية والعسكرية لحركة حماس

وتدمير الجسور والطرق الطولية والعرضية لمنع التواصل بين أجزاء القطاع، وبما يؤدي إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وتدمير البنية الأساسية، وإرباك قيادات وكوادر حركة حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى وتشتييت جهودهم، بعد مفاجأتهم بالحجم الضخم من الهجمات الجوية غير المتوقعة وبما أدى إلى تدمير شبه كامل في كل ما هو في القطاع، كما استهدف القصف الجوي عائلات غزوية بأكملها وإبادة كاملة لعائلات ناشطة في المقاومة، ولم تُستثنى مجالس العزاء، ومخيمات اللاجئين في جباليا والنصيرات والشاطئ ورفح وخان يونس ودير البلح والجامعة الإسلامية، وقبل نهاية المرحلة الثانية، أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي أنه تم تنفيذ ٢٣١٠ غارة جوية ضد ١١١٤ هدف دمرت خلالها ٢٦ مبنى تابع لسلطة حماس منهم ٢١ مبنى تابع للأمن الوطني. وكانت الضربة الجوية الافتتاحية يوم ٢٧/١٢/٢٠٠٨ بواسطة ٥٠ مقاتلة ف-١٦ خلال ٣ دقائق في الموجة الأولى.

- وقد تمت هذه الضربة الأولى ضد مركز تدريب ضباط الشرطة أثناء حفل تخرجهم في الساعة ١٠٠٠ صباحاً بهدف إحداث أكبر خسائر بشرية في عناصر الأمن، الأمر الذي تسبب في قتل أكثر من ١٧٠ ضابط وجندي في الغارة الأولى، وهي أكبر خسارة تحدث نتيجة ضربة واحدة. وقد عكست صور القتلى من عناصر حماس الأمنيين وهم بالزي العسكري انطباعاً لدى الرأي العام

الخارجى بأن الحرب تجرى بين جيش وجيش آخر. ثم توالى موجات الهجمات الجوية التالية ضد الأهداف الأمنية بواسطة ٦٠ مقاتلة بعد حوالى ٣٠ دقيقة فى الموجة الثانية، ثم استمر القصف الجوى بعد ذلك وحتى بدء المرحلة الثانية بمعدل ١٣٠ - ١٤٠ طلعة خلال ٢٥-٣٠ غارة جوية يوميا، إلى جانب ٨-١٠ طلعة/يوم من المروحيات الهجومية. وقد استمرت هذه المرحلة ٧ أيام من ٢٧/١٢/٢٠٠٨ إلى ٢/١/٢٠٠٩، وقد استمر القصف الجوى مع إكتشاف كل هدف جديد أو التبليغ عنه، وهو الأمر الذى تطلب عمليات استطلاع جوى واستخبارات بشرية مستمرة ودقيقة وفورية. وكان تقويم قيادة الجيش الإسرائيلى لهذه المرحلة أنها ناجحة جدا، حيث قتل حسب تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية ٢٠٠ عنصر مقاتل من حماس، واضطرت قياداتها السياسية والعسكرية إلى الاختباء تحت الأرض، وانقطعت صلاتهم بقواعدهم، وغابوا تماما عن الشارع الغزوى، مما أدى إلى إنهيار الروح المعنوية لدى جماهير الشعب فى غزة، وتحميل قادة حماس مسؤولية ما حاق بهم من قتل ودمار وضياع وجوع وجروح. وقد إقترن بهذه المرحلة تعبئة الاحتياط وحشد القوات البرية اللازمة للهجوم البرى، وشملت: اللواء ٣٥ مظلات، لواء النخبة (جولانى) ميكانيكى، ولواء النخبة (جفعاتى) ميكانيكى، اللواء ٦٦٤٣ ميكانيكى، واللواء ٧٦٤٣ ميكانيكى فى النسق الأول للعملية وبإجمالى ٥ لواءات. أما النسق الثانى فقد تكون من اللواء ٧ مدرع، واللواء ٤٠١ مدرع عدا كتيبة بإجمالى عام ٧ لواءات عدا كتيبة مدرعة، بالإضافة لقوات خاصة تابعة لرئاسة الأركان، حيث شاركت عناصر من وحدة استطلاع رئاسة الأركان (سيرت ماتكال)، ومجموعة ضفادع بشرية تابعة للقوات البحرية (تم إنزالها بالقرب من مخيم الشاطئ ومنطقة السودانية، واشتبكت مع عناصر من كتائب القسام)، والكتيبة (شاكيد) التابعة للواء جفعاتى، والكتيبة (أيجوز) التابعة للواء جولانى. وذلك تحت قيادة الفرقة ٦٤٣ دفاع إقليمى فى منطقة (رعيم) شمال كرم أبو سالم. وبذلك تم حشد حوالى ٤٠,٠٠٠ جندي مسلحين بحوالى ٢٠٠ دبابة و ٨٠ مدفع و راجمة صواريخ، تم نشرهم شرق وشمال قطاع غزة وعلى محاور المعابر الرئيسية (معبر أرينز فى الشمال شمال بيت لاهيا، ومعبر ناحال عوز شرق مخيم جباليا، ومعبر المنطار شرق مدينة غزة، ومعبر كيسوفيم شرق دير البلح، ومعبر كرم أبو سالم شرق رفح) بالإضافة لحشد عدد من الفرقاطات فى البحر المتوسط غرب مخيم الشاطئ. هذا بالإضافة لتخصيص ٣ سرب مقاتلات ف-١٦، وحوالى ١٠٠ طائرة بدون طيار مقاتلة (سيرشر)، و ٢٠ مروحية هجومية (أباتشى). وقد تم تسليح المقاتلات ف - ١٦ بقنابل وصواريخ ذكية موجهة ذاتيا وقادرة على اختراق التحصينات تحت الأرض حتى عمق ٢٠ مترا تحت الأرض (طراز GBU-٣٩)، وقنابل إرتجاجية، وقنابل الفوسفور الأبيض، والقنابل العنقودية. أما المروحيات أباتشى فهى مسلحة بالصواريخ (هيل فاير)، وكذلك الطائرات بدون طيار. كما

استخدمت المدفعية عيار ١٥٥ مم مقذوفات الفسفور الأبيض. وخلال هذه المرحلة الأولى تم تنشيط العملاء لتجميع المعلومات عن أماكن القيادات السياسية والعسكرية البارزة في حماس وتتبع تحركاتهم، وكذلك مواقع الصواريخ، وقطع الاتصالات الهاتفية والإلكترونية بين قيادات وكوادر حماس، والقيام بعمليات إنزال لقوات خاصة قرب أهداف ذات أهمية خاصة لتدميرها قبل شن الهجمات البرية، وتدمير محطات الإرسال الفضائية والإذاعية لحماس (الأقصى، وصوت الأقصى)، حيث كانت تخترقهما إسرائيل وتبث مواد دعائية ضد حماس، وتوجيه اتهامات لقاداتها، وحث السكان على عدم التعاون معها، والتبليغ عن أماكن قادة ونشطاء حماس عبر هواتف أذاعت أرقامها، ناهيك عن المنشورات التي أسقطتها الطائرات وتحمل نفس المعنى.

- وقد خرج سلاح الجو الإسرائيلي بحملة إعلامية غير مسبقة خاض فيها بتفاصيل ترسانته من الطائرات التي شاركت في الحرب فقد تحدث الجنرال "عيدونحوشتان" قائد السلاح الجوي عن نجاح العمليات المركبة بين سلاحى الجو والبر، وما رافق ذلك من دقة في التنفيذ وإصابة الهدف. وأن أسراب الطائرات تدربت لأشهر طويلة على هذه العمليات المركبة، واستخدمت في غزة نوعيات مختلفة من الطائرات وكانت طلعات سلاح الجو على النحو الآتى: المروحيات نفذت أكثر من ألف طلعة وقصفت أكثر من ألف هدف، الطائرات الحربية نفذت أكثر من ٥٠٠ طلعة وضربت أكثر من ٢٠٠٠ هدف واستخدمت أكثر من ٣٠٠٠ قنبلة. وكانت (كلمة السر) هو الاصطلاح الذى أطلق على مروحيات الأباتشى والكوبرا التي كان لها الدور الأكبر في الغارات التدميرية خلال الأسبوع الأول من الحرب، وحددت لها مهمة تدمير البنى التحتية لحركة حماس ومخازن الأسلحة وأطقم الصواريخ، وفي مرحلة متأخرة قدمت هذه المروحيات معاونة نيرانية قريبة للوحدات البرية التي توغلت في غزة، وكل مروحية رافقت وحدة برية صغرى (مستوى سرية مظلات أو مدرعة) أثناء الهجوم البري، وفي أحيان كثيرة استخدمت المروحيات في قصف مقاومين من حماس دخلوا في مواجهات مع الجنود. أما المقاتلات F١٥I فقد استخدمت اصطلاح "عندما يدوى الضجيج" لمساندة باقى الطائرات الحربية عند تنفيذ مهامها القتالية، واستخدمت كعامل مفاجئ لضرب أهداف ذات أهمية خاصة، وقد شاركت حوالى ١٥ مقاتلة من هذا النوع وأطلقت عشرات القنابل والصواريخ. ومن الأهداف التي قصفتها مباني مفخخة، ومخازن أسلحة وأنفاق، كما شاركت أيضا في عمليات مشتركة مع القوات البرية، وكان هديرها عند اقترابها السريع من الهدف وقصفه ذا تأثير نفسى مدمر عند مقاتلى حماس. وقد تم تجربة تركيب أجهزة جديدة في المقاتلات F١٥ (عين الصقر)، بحيث أصبحت قادرة على إطلاق قنابل عدة باتجاه أكثر من هدف في وقت واحد. وقد حقق الدمج بين القنابل المحمولة وبين قدرة الطائرة على حمل كمية كبيرة من الذخائر الجوية

مساهمة فعالة في العملية. أما المقاتلات F16، "أفيرى هتسافون" فقد أحضرت خصيصاً من قواعدها الجوية في شمال إسرائيل لتشارك في الحرب على غزة، وكلفت بمهمة تدمير الأنفاق في ممر فلادلفي. كما شاركت المقاتلات سكاي هوك - التي يصفها سلاح الجو الإسرائيلي بـ "النمر المعلق" بعشرات الطلعات في الحرب، وكانت تحمل قنابل تحوي منشورات تحذيرية للسكان بمغادرة منازلهم، وكان يتم إطلاقها من ارتفاع منخفض جداً (٢٠ قدم) من سطح الأرض، وقد تبين أن ٨% فقط من المنشورات التي أطلقت وصلت إلى المناطق السكانية المستهدفة. كما ساهمت طائرات النقل "ساعر" - التي أطلق عليها صفة "المنفذ" - في نقل الأطباء إلى أرض المعركة وإنقاذ الجنود المصابين. وبجانب الطائرات بدون طيار التي استخدمت في مهام الاستطلاع والقصف الفوري للأهداف فور اكتشافها طرازات "سيرشر" و"هارفر ١٥٠٠"، وكانت تحلق على ارتفاعات ٢٠٠م على مدار الساعة لكشف مواقع الصواريخ لحظة ظهورها ثم تدميرها بالصواريخ التي تحملها هذه الطائرات، فقد استخدمت أيضاً الطائرة بدون طيار (إيتان) لأول مرة في إطار التجربة، وهي الأكبر من نوعها في العالم بين أنواع الطائرات بدون طيار، ولذلك فهي قادرة على التحليق لمسافات طويلة مع البقاء في الجو لمدة ٢٤ ساعة متواصلة وتبلغ سرعتها ٢٣٤ كم/ساعة، بالإضافة لنقل حمولة كبيرة وتصل زنتها طن، لذلك فهي تكلف بتنفيذ مهام بعيدة المدى. وتتميز بنقل معلومات استخباراتية مصورة بشكل فوري إلى قاعدة التحكم في إدارتها، وكانت هذه القاعدة تقع في محيط مستعمرة سديروت المتواجدة على مسافة ٧ كم شمال شرق غزة، وكان طاقم التحكم يوجه الطائرات بدون طيار فوق منطقة تقول الاستخبارات العسكرية أنها كانت تستخدم في إطلاق الصواريخ، وأيضاً نحو مناطق تنتشر فيها مواقع مقاتلي حماس، أو يتواجد بها شخصيات سياسية وعسكرية بارزة تابعين لها ومطلوب تصفيتهم، حيث كانت تظهر صور الأهداف - خاصة الشخصيات المستهدفة على شاشات بلازما ضخمة في قاعدة التحكم، ثم تصدر التعليمات للطائرة بإطلاق صاروخ أو إثنين صوب الهدف. ومن أجل تحقيق المعاونة المباشرة للوحدات البرية كان يتم تخصيص طائرة بدون طيار لكل كتيبة مشاة أو مدرعة أو خاصة، بإجمالي ٣-٥ طائرة بدون طيار لكل لواء، وحيث كان هذا النوع من الطائرات بدون طيار يشكل رأس حربة لوحدات الجيش الإسرائيلي في قتالها ضد حماس.

٢- المرحلة الثانية: ٢٠٢١ وقد استهدفت توسيع رقعة العمليات العسكرية والضغط على قيادة حماس لكي ترضخ للشروط الإسرائيلية في وقف إطلاق النار، وتشمل الاجتياح البري المحدود والمسنود من السلاح الجوي ونيران المدفعية عبر خمس محاور كل محور بقوة لواء ميكانيكي أو مدعم تسبقه عمليات إبرار تكتيكي بقوات خاصة أو مظلية في تقاطعات الطرق الرئيسية. وقد استهدفت تقطيع

أوصال قطاع غزة إلى ثلاث قطاعات منفصلة عرضيا، وبما يحرم قوات حماس من حرية الحركة والمناورة والانتقال وتقديم الدعم اللوجيستي للمناطق التي تم عزلها. هذا بالإضافة لاحتلال مناطق استراتيجية ذات أهمية خاصة حول مدن القطاع .. مثل التلال والأبراج والعمارات العالية في ضواحي المدن ومداخلها، وقد شمل ذلك جبل الكاشف شرق مخيم جباليا، وحي الشجاعية، وجبل الرئيس وحي التفاح، وحي الزيتون، وقرية المغرقة، شرق مدينة غزة وجنوبها، وتل الهوى غرب غزة، وحي الزهراء والشيخ عجلين شرق مخيم النصيرات ، وممر فلادلفي شرق رفح، وقد دارت معارك واشتباكات واسعة في جميع هذه المناطق حتى تم للقوات الإسرائيلية السيطرة عليها. وقد تركز المجهود الرئيسي في هذه المرحلة في المنطقة شمال مدينة غزة حيث تم محاصرة كل من بيت لاهيا وبيت حانون، وتدمير المنازل وطرد السكان وتجريف الأراضي بهدف تطهير المنطقة حولهما وجنوبهما من مواقع الصواريخ التي كانت تقصف مدن أشدود وأشكول والمجدل، وهي بعمق ٧ كم وعرض ٦ كم. وصرح المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي يوم ٢٠٠٩/١/٦ أنه تمكن حتى هذا التاريخ من السيطرة على ٧٥ موقع تستخدم لإطلاق الصواريخ في اتجاه أشكول وبنر سبع. كما حوّلت القوات الإسرائيلية مستوطنة نيتساريم القديمة شمال مخيم النصيرات إلى منطقة تمركز دبابات (١٥٠ دبابة) بعد أن طردت سكانها الفلسطينيين منها، واتخذت منها قاعدة لانطلاق المدرعات شمالا في اتجاه بيت لاهيا، وجنوبا في اتجاه مخيم النصيرات ودير البلح، وشرقا في اتجاه مدينة غزة. وخلال هذه المرحلة سعت القوات الإسرائيلية إلى إستدراج قوات حماس للخروج من تحصيناتهم، وذلك بالاقتراب من الأماكن التي يختبئون فيها وإستفزازهم للخروج لمقاتلتهم ثم مطاردتهم خارج مناطق المباني بواسطة المروحيات والدبابات التي كانت تصطادهم فيما عرف بـ(صيد الأغبياء) ودون التورط في قتال داخلها، مع تجنب الدخول في مباني مفخخة. ومع الاستيلاء على أى مبنى أو تل أو حي يتم فوراً تطهيره من سكانه وتفتيشه من العبوات المتفجرة المفخخ بها واحتلاله، ثم استمرار الضغط بالنيران على المباني المجاورة له، والانطلاق نحوها بنفس أسلوب الاقتراب البطئ والحذر لمهاجمة استحكامات حماس وإنزال ضربات متتالية بهم، مع إستخدام المروحيات أباتشي لقصف المباني التي يتحصن بها مقاتلوا حماس حتى يتم تدميرها بالكامل قبل إقتحامها، وذلك بأقل قدر من الخسائر في القوات الإسرائيلية، هذا مع تعزيز الوجود الإسرائيلي عقب كل نجاح تكتيكي يتحقق في منطقة ما، وتأمين ممرات لتزويد القوات الإسرائيلية باحتياجاتها من إمدادات لوجيستية. وقد ترافق مع هذه المرحلة، بل سبقها تنفيذ تمهيد نيرانى بالطيران والمدفعية استهدف تحقيق نسبة إسكات تصل إلى ٢٠٠% (بمعنى خسائر بشرية ومادية فعلية تصل إلى ٥٠%) في المواقع التي تحتلها عناصر حماس،

وذلك في اتجاهات هجوم المحاور الرئيسية للقوات البرية الإسرائيلية، وقد استخدمت في هذا التمهييد النيرانى قنابل الأعماق GBU-39، والقنابل الارتجاجية وقنابل بزنة ١٠٠٠، ٢٠٠٠ رطل، وقنابل الفوسفور الأبيض، والقنابل الحرارية (دايم)، وأيضا بهدف تدمير حقول الألغام التي زرعها حماس على طرق التحرك وفتح ثغرات واسعة فيها بسرعة. كما شملت هذه المرحلة تنفيذ عمليات خداعية من جانب القوات الإسرائيلية - مثل إغارات بواسطة الضفادع البشرية ضد أهداف ساحلية على شاطئ غزة - بهدف تشتيت جهود عناصر حماس، إلى جانب استخدام الكلاب في تفتيش المنازل والمباني قبل اقتحامها، حيث كان يدفع بثلاثة كلاب في وقت واحد داخل المنزل متعدد الأدوار بحيث يقوم كل كلب بتفتيش دور ويثبت في أحد ساقى الكلب كاميرا تنقل صورة الأدوار والغرف التي يصعد إليها، وفي الساق الأخرى للكلب مثبت جهاز اتصال ينقل صورة ما هو موجود داخل المبنى حيث يتجول الكلب إلى قائد الوحدة المكلفة بمهاجمة المبنى أو المنزل، وفي ضوء هذه المعلومات يتم التعامل مع المبنى ومن فيه، إما بقصفه بالمدفعية أو بالذخائر أو الدبابات، أو باحتلاله إذا كان خاليا بواسطة المشاة أو تدميره إذا كان مفخخا، ولكن لم يكن مسموحا للقوات الإسرائيلية باقتحام واحتلال مبنى أو منزل دون تفتيشه والتأكد من خلوه من عناصر المقاومة. وكانت وزارة الدفاع الإسرائيلية قد تمكنت في إحدى عمليات التفتيش من الحصول على خريطة تم إعدادها بواسطة إحدى قيادات حماس العسكرية تتضمن رسما لميدان القتال في منطقة بعينها شمال غزة، والأماكن التي سيتم فيها زرع المتفجرات توطئة لنسفها، والمنازل التي سيتم تفخيخها داخل مناطق الكثافة السكانية، إلى جانب أماكن إخفاء الأسلحة والذخائر والمقاتلين في المساجد والمستشفيات والمنازل. لذلك أصدرت قيادة الجيش الإسرائيلي تعليماتها إلى وحداتها الجوية والبرية القائمة بالهجوم في قطاع غزة بأنه لا خطوط حمراء ولا محرمات في قصف وضرب الأهداف المدنية، بما في ذلك المساجد والمستشفيات والمدارس، بل أيضا مقر المؤسسات التابعة للأمم المتحدة مثل مدرسة الفاخورة التابعة لوكالة غوث اللاجئين في مخيم جباليا يوم ٢٠٠٩/١/٦، مما أسفر عن ٤٦ قتيلا معظمهم أطفالا ونساء وإصابة أكثر من ٦٠ شخص آخرين بعد أن لجأوا إليها هربا من الغارات الجوية على منازلهم. كما اعتمدت قيادات الوحدات الإسرائيلية أسلوب (العمليات الجراحية) بتكليف القوات الخاصة بقتل وخطف شخصيات معينة من فصائل المقاومة، وتدمير أهداف ذات أهمية خاصة لم تنجح الهجمات الجوية في تدميرها. ورصد خلال هذه المرحلة استخدام الجنود الإسرائيليين السكان الفلسطينيين دروعا بشرية أثناء محاولتهم إقتحام منطقة الأبراج في حي تل الهوا في جنوب غزة وتمشيطة، حيث كانوا يرغمون الأفراد المستخدمين كدروع بشرية على مطالبة جيرانهم القاطنين في الأبراج السكنية بالخروج من

منازلهم. كما كان الإسرائيليون أيضا يقتحمون الشقق المغلقة بتفجير أبوابها، ثم إطلاق النار عشوائيا على كل ما هو داخل الغرف والمطابخ لإحداث أكبر خسائر مادية لأصحابها. أما التعامل مع السكان فقد كان الإسرائيليون يأمرّون النساء والأطفال بالتوجه إلى مستشفى القدس التابع للهلال الأحمر الفلسطيني، في حين يحتجزون الرجال ويجبرونهم على رفع ملابسهم للتأكد من عدم إرتدائهم أحزمة ناسفة، ويبقونهم مقيدى الأرجل ومعصوبى الأعين لفترات طويلة.

- وقد كشفت منظمة حقوقية فلسطينية النقاب عن أنها عثرت على وثيقة عسكرية تؤكد أن قيادة الجيش الإسرائيلي أصدرت تعليماتها لإطلاق النار على فرق الإسعاف والإنقاذ خلال الحرب بقصد القتل، وقد وجدت هذه الوثيقة في منزل أحد المواطنين الفلسطينيين في منطقة جبل الريس شرق مخيم جباليا شمال غزة، والذي حولته وحدات الجيش الإسرائيلي إلى واحدة من نقاط إرتكازهم. وقد جاء في الوثيقة التي صدرت في ٢٠٠٩/١/١٦ - قبل ٦ أيام من إنتهاء الحرب - على وجوب إطلاق النار على كل من يتجاوز شارع صلاح الدين الذي يصل جنوب القطاع بشماله ويتجه شرقا صوب المناطق المتواجد بها القوات الإسرائيلية. وهو ما يدل على أن الجيش الإسرائيلي لم يقل الحقيقة عندما إدعى أنه لا يستهدف فرق الإنقاذ وطواقم الإسعاف. ويذكر أن الجيش الإسرائيلي خلال الحرب على قطاع غزة قتل ١٧ عنصرا من طواقم الإسعاف والإنقاذ، وجرح العشرات من الأطباء والمرضى وسائقى سيارات الإسعاف، الأمر الذى أدى إلى وفاة عشرات الجرحى الذين أصيبوا لعدم تمكن طواقم الإسعاف من الوصول إليهم، هذا إلى جانب وفاة مئات الجرحى الذى لم تتمكن عربات الإسعاف من الوصول إليهم.

- وقد بدأت هذه المرحلة يوم ٢٠٠٩/١/٣ واستمرت حتى يوم ٢٠٠٩/١/١٠ وتم إدارتها من خلال ثلاث مراحل فرعية:

أ- المرحلة الفرعية الأولى: استهدفت عبور المناطق الدفاعية لعناصر حماس، وإعادة الانتشار داخل قطاع غزة بعمق ٢-٣ كم على إمتداد حدود القطاع.

ب- المرحلة الفرعية الثانية: استهدفت السيطرة على الهيئات الحيوية المشرفة على المدن الرئيسية وتقسيم القطاع ومحاصرة المدن الرئيسية، مع فتح محاور الإمداد الإدارى والطبى.

ج- المرحلة الفرعية الثالثة: الإعداد لمهاجمة المدن الرئيسية وتمشيطها والقضاء على مراكز المقاومة بها، وإعتقال أو إغتيال القيادات الفلسطينية الرئيسية.

- وخلال هذه المرحلة تم تقسيم قطاع غزة إلى ثلاث إتجاهات رئيسية على النحو التالى:

(١) الإتجاه الشمالى: من معبر (إريز) بواسطة اللواء (جولانى) الميكانيكى، مدعم بكتيبة دبابات من اللواء ٧ مدرع بمهمة حصار مدينة غزة، وبين حانون، وبيت لاهيا، وتطهير المنطقة شمال

غزة وحتى الحدود مع إسرائيل من مواقع الصواريخ. ومن معبر (ناحال عوز) بواسطة اللواء ٧٦٤٣ الميكانيكي، مدعم بكتيبة دبابات من اللواء ٤٠١ مدرع، بالإضافة لكتيبة مظلات من اللواء ٣٥ مظلي. وذلك تحت سيطرة مركز قيادة ميداني متقدم في الزيتونة. وتشكلت في منطقة نيتساريم قوة مدرعات إحتياطية ومنطقة إدارية.

(٢) الاتجاه الأوسط: من معبر (كارني) في اتجاه نيتساريم، ومعبر (كيسوفيم) في اتجاه دير البلح، بواسطة اللواء جفعاتي الميكانيكي، وكتيبة دبابات/لواء ٤٠١ مدرع، وذلك بمهمة حصار والسيطرة على المدن والمخيمات في وسط القطاع وهي دير البلح، البريج، النصيرات، العجين. وذلك تحت سيطرة مركز قيادة ميداني متقدم في منطقة كيسوفيم.

(٣) الاتجاه الجنوبي: وتم التحرك من خلال محورين: الأول - في اتجاه عيسان / خان يونس بقوة مجموعة قتال من اللواء جفعاتي، والمحور الثاني - في اتجاه رفح / محور فيلادلفيا بقوة اللواء ٦٦٤٣ ميكانيكي مدعم بسرية مظلات، وسرية دبابات، وذلك تحت سيطرة من مركز قيادة ميداني في كرم أبو سالم.

وتم تدعيم كل اتجاه بسرية مهندسين عسكريين وكتيبة مدفعية وسط ١٥٥م ذاتية الحركة، وكانت عملية القيادة والسيطرة تمارس على جميع القوات من مركز قيادة المنطقة الجنوبية في بئر سبع، والتي دفعت بمركز قيادة متقدم في منطقة (رعيم) شمال كرم أبو سالم.

وطبقا لما ذكره المعلق العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت" - أليكس فيشمان - فإن الجيش الإسرائيلي اعتبر أعماله القتالية في هذه المرحلة ناجحة جداً، خصوصا مع تقلص خسائره البشرية فيها. حيث لم يخسر حتى يوم ٢٠٠٩/١/٨ سوى ٨ قتلى من الضباط والجنود مقابل ما يزيد عن ٧٠٠ فلسطيني، واعتبر حتى هذا التاريخ أن المرحلة الثانية مستمرة ولم تنته، وطلب من الحكومة إبلاغه بموقفها من استمرار الحرب، وأضاف فيشمان: "إن أردت الحكومة توسيع هذه العملية والانتقال بها إلى المرحلة الثالثة، فعليها أن تتخذ قراراً سياسياً بذلك، ذلك لأن المرحلة الثالثة تعني التقدم في الاحتلال إلى مواقع جديدة والدخول إلى قلب المدن وتصفية أكبر قدر من قادة حماس أو إعتقالهم، وبالتالي القضاء على حكم حماس في قطاع غزة". وأوضح فيشمان أن الانتقال إلى المرحلة الثالثة سيقود بالضرورة إلى المرحلة الرابعة، التي تعني إعادة احتلال القطاع برمته وتصفية البنية التحتية لحماس وتشكيلاتها القتالية وأيضا التابعة لمنظمات أخرى.

وخلال المرحلة الثانية أشار مراقبون إسرائيليون إلى أن القيادات الميدانية في الجيش ومعها رئيس الحكومة أولمرت وثلاثة وزراء آخرين هم: مائير شطريت (الداخلية) ورافاي إيثان (المسنين) وداننيل فريدمان (القضاء) يؤيدون ضرورة الاستمرار في العمليات الحربية حتى تحقق أهدافها

الأساسية وأبرزها "إمتناع حماس عن الرغبة فى إطلاق الصواريخ، وسد الحدود المصرية فى قطاع غزة أمام تهريب الأسلحة". وفى هذا الصدد قال أولمرت "إن استمرار الحرب هو أهم عنصر ضغط على حماس فى المفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى إتفاق تهدئة جديد طويل الأمد". ولكن وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس الأركان الجنرال أشكنازى ومعهما العديد من السياسيين والعسكريين قالوا ان الحرب حققت أهم هدف لها، وهو "إستعادة ما فقدناه من قوة الردع للجيش الإسرائيلى، وبقي البند الثانى المتعلق بمنع تهريب الأسلحة، وهذه ستحل بالمفاوضات مع مصر. أما مسألة إسقاط حكم حماس فى قطاع غزة فهى مسألة فلسطينية لا ينبغى لإسرائيل أن تخوض فيها وتدخل جيشها فى حرب دامية من أجلها. أما وزيرة الخارجية ليفنى فقد رأت عدم إجراء أى تفاهم جديد مع حماس، لأن مثل هذا التفاهم سيعيد هذه الحركة إلى موقع الصدارة فى أية تسوية سياسية، وهو الأمر الذى يتناقض مع مواقف الدول الغربية بأسرها، وهى التى فرضت حصاراً على حكومة حماس حتى قبل أن تنقلب على الرئيس الشرعى محمود عباس.

٣- المرحلة الثالثة^{٢٢١}: وقد بدأت يوم ٢٠٠٩/١/١١ وانتهت مع توقف إطلاق النار يوم ٢٠٠٩/١/١٧، بعد أن أبلغ رئيس الأركان جنرال أشكنازى وزير الدفاع ورئيس الوزراء أن المرحلة الثانية حققت أهدافها، وأنه يطلب منهم تحديد الأهداف الاستراتيجية للمرحلة الثالثة ليتمكن ترجمتها إلى مهام قتالية للقوات. وقد رفض أشكنازى التصريحات التى كان يطلقها مسئولون إسرائيليون يستخفون فيها بحركة حماس ويتحدثون عن إقترابها من الإنهيار، وقال أنه رغم ما وجهه الجيش الإسرائيلى من ضربات قاسية وموجعة جداً لهذه الحركة وقوتها العسكرية إلا أنها ما تزال تتمتع بالقوة وتسيطر على مقاتليها. وكشف أشكنازى أمام لجنة الخارجية والأمن البرلمانية أن القوات الإسرائيلية تواصل عملياتها الحربية ضد حماس جواً وبراً وبحراً وستواصلها طبقاً لخطة الحرب، وأن المرحلة الثالثة تستهدف "إحداث إنهيار تام لحماس وقيادتها المسلحة، وأن عملية كهذه ستستغرق وقتاً وتحتاج إلى تجنيد قوات إضافية من جيش الاحتياط، كما تستدعى صبراً وتحملاً من الجمهور الإسرائيلى وقيادته، لأنها تتطلب على ثمن غالى فى الأرواح أيضاً". ورسم أشكنازى صورة لحالة القتال ونتائجه فى القطاع، مشيداً بما حققه من إنجازات كبيرة، لاسيما فى مجال استعادة مصداقية الردع، موضحاً: "واليوم تعرف حماس وغيرها أن من يجرؤ على إطلاق الصواريخ سيدفع ثمناً هائلاً لم يتصوره فى أسوأ أحلامه". ودلل أشكنازى على قوة الضربات التى وجهها الجيش بإنخفاض عدد الصواريخ التى تطلق على البلدات الإسرائيلية، والتى لو إنخفض معدلها اليومى إلى ٢٠-٣٠ صاروخ معظمها يسقط فى مناطق مفتوحة، وأن عشرات الكمائن التى أعدتها حماس لخطف جنود إسرائيليين قد فشلت فى تحقيق أى من أهدافها، كما فشلت

أيضا جميع محاولات حماس لشن عمليات انتحارية ضد القوات الإسرائيلية رغم إعدادهم لعشرات الانتحاريين الذين ارتدوا زى الجيش الإسرائيلى لخداع قواته، وتمت تصفية معظم هؤلاء الانتحاريين أو أسرهم. ولكن أشكنازى حذر فى ذات الوقت من الاستهتار بقوة حماس قائلا: "إنها حركة تعمل بدعم من دولة أجنبية قوية (يقصد إيران)، ومساندة من عدة قوى وحتى دول عربية تمنحها مالا وفيرا وأسلحة كثيرة". ثم أوضح "وَمَعَ أن حماس تلقت ضربات قاسية من الجيش الإسرائيلى إلا أنها مازالت تحافظ على قدرات هجومية ودفاعية، والقيادات العليا لهذه الحركة تختبئ تحت الأرض ولكنها تنجح فى الحفاظ على مستوى معقول من السيطرة على قواتها وتدير الحرب من الخنادق والأنفاق الحصينة تحت الأرض، والتي تنتشر فى كل أنحاء غزة، ورغم أنها تلقت ضربات كبيرة جدا فى مصانع السلاح والمخازن وبطاريات إطلاق الصواريخ، فإن الجيش الإسرائيلى لم ينجح بعد فى القضاء نهائيا على قدرات إطلاق الصواريخ". وردا على أسئلة النواب بشأن الاتهامات الموجهة للجيش بقتل النساء والأطفال وانتشار الجوع والأمراض وإلقاء قنابل فوسفورية حارقة على المواطنين، وعن تدمير المساجد، أجاب أشكنازى أن التعليمات المعطاه للجيش توضح وجوب الإمتناع بقدر الإمكان عن المساس بالمدنيين، ولكن هذا المبدأ لا يجد تجاوبا مع حماس التى تستخدم - حسب قوله - المدنيين دروعا واقية لها ولقاداتها ورجالها، حتى أنها تمنع المواطنين من الهروب من بيوتهم نزولا عند تعليمات الجيش الإسرائيلى، ولذلك لم يستطع كثيرون ترك منازلهم بسبب تهديدات حماس لهم. وادعى أشكنازى أن الكثير من الفلسطينيين قتلوا من جراء انفجار البيوت والمدارس المفخخة التى زرعها رجال حماس بالألغام والعبوات المتفجرة ومنعوا الناس من تركها، كما إدعى أن المساجد التى هدمت كانت تحتوى على مواد متفجرة بكميات كبيرة وكانت حماس تستخدمها مقاراً لها مثلما تستخدم المستشفيات وعربات الإسعاف.

- وقد شملت المرحلة الثالثة استمرار توسيع الثغرات فى تسعة إتجاهات (إيلى سيناي)، بيت لاهيا، بيت حانون، ناحال عوز، كارنى، كيسوفيم، عيسان، صوفاء، الشوكة)، مع فصل شمال القطاع تماما عن وسطه، واحتلال شريط أمنى جنوب القطاع، ومحاولة السيطرة على جنوب خان يونس، مع استمرار حصار مدينة غزة من جميع الإتجاهات. حيث تقدمت القوات المدرعة الإسرائيلية التى تشكل النسق الثانى للعملية (اللواء ٧ مدرع، اللواء ٤٠١ مدرع) مع لواءات النسق الأول وبالتعاون مع القوات الخاصة وتحت ستر نيران المدفعية والمعاونة الجوية فى مداخل المدن الرئيسية (غزة، دير البلح، خان يونس، رفح). وقامت بهدم المنازل فى أحياء الضواحي وشق طرق فوق أنقاضها بعيدا عن الطرق والشوارع المعروفة تجنباً للكائن والأفخاخ المتفجرة المجهزة ضد القوات البرية

الإسرائيلية في هذه الطرق والشوارع وعلى أجنابها، واستكمال وإحكام الحصار حول المدن الرئيسية والمخيمات (بيت حانون، بيت لاهيا، مخيم جباليا، حي الشجاعية، حي الزيتون، مخيم البريج، مخيم المغازي، قرية المغرارة، تل الهوى والشيخ عجلين، دير البلح، ومخيم دير البلح، خان يونس، ومخيم خان يونس، رفح ومخيم رفح). وعزل هذه المدن والمخيمات عن بعضها تماما، وتحويلها إلى معازل (أشبه بنظام معازل السود في جنوب إفريقيا إبان الحكم العنصرى هناك)، مع استمرار الضغط على السكان لحشرهم في وسط المدن والمخيمات، وترك ممرات مسيطر عليها لإدخال مواد الإغاثة. وبذلك تم تحويل المناطق المفتوحة بين المدن والمخيمات إلى مناطق قتل لكل من يتحرك فيها من أبناء قطاع غزة، سواء كانوا من مقاتلي حماس أو من المدنيين، حيث كان مقاتلوا حماس يرتدون الملابس المدنية. هذا إلى جانب استكمال تدمير أهداف البنية الأساسية لحركة حماس مع بروز معلومات جديدة حول أنشطة لها فيها، ولذلك تكرر ضرب بعض الأهداف أكثر من مرة. وقد تلاحظ خلال هذه المرحلة الحرص الشديد من جانب القوات الإسرائيلية على عدم إقحام المنازل من مداخلها ولا الشقق والغرف من أبوابها خوفا من الكمائن والأفخاخ المتفجرة، لذلك كانوا ينسفون الجدران والحوائط للتحرك عبرها بعيدا عن الأبواب والمداخل. وخلال هذه المرحلة قامت القوات البحرية بعملية إنزال بحري يوم ٢٠٠٩/١/١٣ في منطقة السودانية للمشاركة في حصار غزة، إلى جانب مهامها المستمرة في إحكام الحصار البحري على سواحل القطاع كلها، وقصف الأهداف الساحلية. كما تم أيضا خلال هذه المرحلة إنزال قوات خاصة في جنوبي شرق رفح، إقترن بتقديم وحدة مدرعة من معبر العوجة (صوفا) بهدف استكمال تدمير الأنفاق في ممر فلادلفي والتي لم تنجح الطائرات في تدميرها، وكانت الطائرات الإسرائيلية قد ألقت منشورات تطالب السكان بإخلاء منازلهم المتواجدة في هذه المنطقة.

- وحتى تثبت القيادة الإسرائيلية كذب إدعاءات حماس بنجاحها في منع القوات الإسرائيلية من الوصول إلى قلب المدن والمخيمات في قطاع غزة، فقد حرصت على دفع قوة خاصة إلى منزل محمود الزهار - القيادي الحمساوي المعروف - ورفع العلم الإسرائيلي فوقه، وتصوير ذلك، وهو ما شاهده أهالي غزة ولكن لا أحد منهم يستطيع التحدث عن ذلك صراحة، لأن حماس تلاحق كل من ينتقدها ولا تتورع عن إطلاق النار عليه.

- وقد أجرى الجيش الإسرائيلي تحقيقا داخليا حول الفروق في شكل وأسلوب قتال الوحدات البرية بين المناطق المختلفة داخل قطاع غزة، وهو ما انعكس في فروق في أعداد الأسرى الفلسطينيين الذي اعتقلتهم الوحدات الإسرائيلية. ففي الوقت الذي اتضح فيه أن اللواء المظلي النظامي رقم ٣٥ تمكن خلال عملياته القتالية في شمال غزة أن يأسر ١٢٨ فلسطينيا، تبين أن لواء جولاني الذي عمل في

شمال شرق مدينة غزة، وحي الشجاعية ومخيم جباليا، قد أسر ١٥ فلسطينيا فقط طوال فترة العملية، كما انه تم إطلاق سراح عدد منهم بعد فترة وجيزة - وذلك على عكس ما كان متوقعا عند التخطيط للعملية الهجومية وقبل تنفيذها، حيث استعد الجيش الإسرائيلي لاعتقال آلاف الفلسطينيين خلال المعارك، وقد أقيمت لهذا الغرض معسكرات أسرى على حدود قطاع غزة، وسجن جديد في إحدى قواعد القيادة الجنوبية، إلا أن وحدات الجيش تمكنت من اعتقال أقل من ٢٠٠ فلسطيني فقط، أطلق سراح معظمهم بعد التحقيقات المبدئية في أرض الميدان، في حين تم نقل أقل من ٣٠ من مقاتلي حماس إلى معتقل في إسرائيل، وأحيلوا للتحقيق بمعرفة جهاز الشاباك (الأمن العام). وقد اتضح من التحقيق الذي أجراه الجيش الإسرائيلي أن السبب وراء إنخفاض عدد الأسرى ينبع من أسلوب القتال الذي اتبعته حماس، حيث فضل جزء كبير من رجال حماس الإنسحاب أمام اجتياح الجيش الإسرائيلي للقطاع، والاختباء في أحياء وسط غزة. أما الذين دخلوا في مواجهة مع الوحدات الإسرائيلية فمعظمهم قتل أو أصيب أو أسر. هذا مع تفسير آخر لما حدث يتعلق بالأسلوب الذي اتبعه الجيش الإسرائيلي في القتال، حيث استخدم إطلاق النار بشكل مفرط للغاية. كما أرجع ضابط إسرائيلي كبير في القيادة الجنوبية الفوارق في عدد الأسرى إلى الاختلاف في المناطق التي دار فيها القتال. فقد شن المظليون سلسلة من المعارك الهجومية قاموا خلالها بالتقدم بضعة كيلومترات، وطوقوا قوات حماس وفاجأوهم، ومن الطبيعي أن يكون في مثل هذه الحالة الإمساك بعدد أكبر من الأسرى. أما في حالة اللواء جولاني فقد قام أفراد هذا اللواء بالهجوم ثم تحولوا بعد ذلك إلى تمشيط إحدى المناطق والدفاع عنها ضد قوات التعزيزات التابعة لحركة حماس التي حاولت مهاجمتهم. وفي مثل هذه الحالة، فإن المدافع يصيب ويقتل كل من يهاجمه، وبالتالي تكون فرصة الإيقاع بالأسرى أقل بكثير. فإذا أضفنا لذلك أن أفراد لواء جولاني قد عملوا في منطقة اكتشف فيها خمسين نفقا، وتم رصد عشرات المنازل المفخخة، الأمر الذي أوقع إصابات كثيرة في صفوف هذا اللواء، أمكن لنا تفسير قلة عدد الأسرى الذين إعتقلهم لواء جولاني. وفي المقابل فإن روح الإنضباط وأسلوب الهجوم الذي إتبعه مقاتلي لواء المظلات بشكل أفضل من باقي الوحدات الإسرائيلية، وهو ما تجلى في هدمهم عدد أقل من المنازل، وتمسكهم بإجراءات أمن القتال - مثل إرتداء خوذة الرأس باستمرار والحرص على احتلال مواقع للاحتماء بها - كل ذلك أدى إلى إنخفاض عدد الإصابات بينهم.

وقد واكب هذه المرحلة وفي نهايتها استمرار الخلاف داخل القيادة السياسية التي أدارت دفة الحرب، وبينها وبين القيادة العسكرية حول إنهاء الحرب أو استمرارها، ومدى ما حققته من أهداف، بل رصد المراقبون أيضا ترددا في إطلاق المرحلة الثالثة أصلا ثم في استمرارها. فرغم إعلان رئيس

الحكومة أولمرت أن "ثمة حاجة إلى مزيد من الصبر والجهد والعزيمة لبلوغ هذه الأهداف" رأى آخرون داخل الحكومة والجيش أن الأيام المتاحة لمواصلة الحرب محدودة، الأمر الذى سيفرض على الجيش تكثيف نيرانه وأعماله القتالية بانتظار مخرج سياسى مع القاهرة تحديداً. وذلك رغم أن رؤساء الأجهزة الامنية المختلفة، وفى مقدمتهم رئيس "شاباك" يوفال ديكسين، ورئيس "موساد" مائير داجان، ورئيس المخابرات العسكرية (أمان) "عاموس يدلين"، إلى جانب قائد المنطقة الجنوبية الجنرال يوأف جالنت. كانوا جميعهم متحمسون لمواصلة الحرب لاعتقادهم بأن الفرصة مواتية للقضاء على حماس. وقد لاحظ معلقون بارزون أن إسرائيل كانت مترددة فى إطلاق المرحلة الثالثة أصلاً، لأنها تعنى توغلاً أعمق فى مناطق مأهولة بالسكان، وما يكتنف ذلك من مخاطر على الجنود الإسرائيليين. هذا رغم تأييد غالبية أعضاء الحكومة لها وتوصية الجنرال جالنت بتنفيذها بدعوى أنها ستضمن وقف تهريب السلاح لسنوات كثيرة قادمة. لكن القرار النهائى كان بيد مجموعة من اطلق عليهم (المطبخ السياسى) المشكل من أولمرت وباراك وليفى والجنرال أشكنازى. وفى مستهل جلسة الحكومة الإسبوعية ٢٠٠٩/١/١١ قال أولمرت أن الهجوم "يقرب من بلوغ الأهداف التى حددت له، ولكن ثمة حاجة لجهد إضافى وعزيمة من أجل تغيير الوضع الأمنى فى الجنوب وتحقيق الأمن للسكان". وأضاف "إن العملية العسكرية ستتواصل، ولا يجب فى اللحظة الأخيرة تفويت الفرصة وتبديد كل ما تحقق من جهد قومى غير مسبوق، ولدى الجمهور والحكومة الاستعداد والصبر لذلك". وتطرق أولمرت إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ القاضى بوقف إطلاق النار مؤكداً على موقفه الرافض له بدعوى أنه "يصادر حق إسرائيل فى الدفاع عن مواطنيها". أما وزير الدفاع باراك فقد أبرز سعى الجيش لتحقيق الهدوء فى جنوب إسرائيل، إلى جانب مواصلة عملياته بنجاح فى البر والبحر والجو، مع دراسة مقترحات سياسية للتسوية فى غزة، مؤكداً على عدم وجود تناقض بين المسارين". ولكن نائبه ماتئى فلنائى توقع قرب إنهاء الحرب البرية فى غزة، مذكراً بأن "مسألة تهريب السلاح لم تكن ضمن أهداف العملية العسكرية، مع وجوب إيجاد حل لها". أما وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى فقد ذكرت فى مؤتمر صحفى مع نظيرها الألمانى فالتر شتاينماير أنها "تعارض أى إتفاق لوقف إطلاق النار مع حماس" وأضافت "لقد نجحنا فى تغيير المعادلة فى قطاع غزة، وحماس نادمة على اللحظة التى أطلقت فيها الصواريخ على إسرائيل.. ونحن الآن فى وضع مغاير تماماً، لاسيما وأن الجيش يحقق الانتصار فى القطاع". وشددت على أنه "لن يكون هناك خروج سياسى من القطاع إذا كان ثمنه التهاور مع حماس". وأطلق وزراء آخرون دعوات لمواصلة الحرب لتقويض سلطة حماس تماماً، بينهم نائب رئيس الحكومة وزعيم حركة شاس الدينية المتطرفة إيلى بشاى، ووزيرة الصحة زئيف بويم. وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت قد نقلت فى

عدها بتاريخ ٢٠٠٩/١/١١ ان قائد المنطقة الجنوبية الجنرال يوآف جالنت قد طالب رئيس الحكومة ووزير الدفاع بإقرار الانتقال إلى المرحلة الثالثة من العملية البرية التي تشمل زج قوات احتياط كبيرة في المنطقة المأهولة من القطاع واحتلال أجزاء كبيرة منه، لقناعته بإمكان التوصل إلى "وضع حاسم" مقابل حماس من دون احتلال كل القطاع، مؤكدا أن توسيع العملية العسكرية سيؤدي إلى "حل مشكلة الأمن في جنوب إسرائيل لسنوات طويلة"، واعتبر عدم تنفيذ ذلك "تفويتاً لفرصة تاريخية، أما وقفها الآن فسيؤدي إلى هدوء في الجبهة مع غزة لسنوات معدودة". وحذر من أن حماس ستستأنف تسليحها، "وعندما يتجدد إطلاق النار فإن مدى الصواريخ التي ستكون بحوزة حماس سيصل إلى تل أبيب". وزاد أنه لا يجدر بإسرائيل الاعتماد على مصر فيما يتعلق بمنع تهريب الأسلحة إلى القطاع، "وبإمكان إسرائيل الاعتماد على جيشها فقط". وقد وجد موقف قائد المنطقة الجنوبية تأييدا في أوساط ضباط كبار في القيادة العسكرية، الذين طالبوا الحكومة بأن تحسم وبسرعة أمرها بشأن توسيع العملية، وأنه لتحقيق نتائج مهمة أخرى للعملية فإنه يتعين على الجيش توسيعها لعشرين يوما أخرى على الأقل.

- وكان رؤساء الأجهزة الأمنية قد قدموا تقريرا استخباراتيا إلى مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٨ تناول الضربات الشديدة التي تلقتها حماس في الحرب الدائرة، وأن الحركة تستغيث لوقف النار. وبحسب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يادلين فإن قيادة حماس السياسية في دمشق منقطعة عن الواقع، فيما الحكومة القائمة برئاسة اسماعيل هنية في القطاع مشلولة تماما، موضحا: "بينما تدعو قيادة الحركة في دمشق إلى مواصلة القتال، تبحث القيادة المحلية عن تسوية، فيما عناصر الذراع العسكرية تتهرب لتفادي الاحتكاك بالجنود الإسرائيليين". أما رئيس الاستخبارات العامة (شاباك) يوفال ديكسين فقد ذكر أمام اجتماع الحكومة أنه "منذ بدء الحرب وحتى ٢٠٠٩/١/١١ أطلقت حماس ٥٦٥ صاروخ و ٢٠٠ قذيفة هاون على جنوب إسرائيل، علما أن تقديرات أجهزة المخابرات قبل الحرب توقعت إطلاق ١٠٠ - ٢٠٠ قذيفة يوميا". وأن ٥٣٠ صاروخ منهم سقطت في الـ ١٦ يوما الأولى من الحرب، فيما سقط ٣٥ صاروخ في الأيام التالية من الحرب، مما يدل على نجاح القصف الجوي والعمليات البرية الإسرائيلية في تدمير حجم كبير من مخزون صواريخ حماس ومواقع إطلاقها، وأن نسبة ١٠% من الصواريخ التي أطلقت صُنفت أنها من نوع (جراد) وأن نحو ٥٧٠٠ صاروخ وقذيفة هاون أطلقت على إسرائيل منذ بداية عام ٢٠٠٥، وأن أكثر من ٢٠٠٠ صاروخ سقطت على البلدات الإسرائيلية في عام ٢٠٠٨. وأضاف "أن قدرات حماس على الحكم تضررت بشكل بالغ، وسكان غزة ينتقدون حماس على الكارثة التي أنزلتها بهم". وتابع: "ضربنا قدرات التهريب وتسببنا بأضرار بالغة لمشغليها، ولكن رغم ما أصاب قدرات حماس

من أضرار، فإننا لن نوهم أنفسنا بشأن قدرتها على تجديد نشاطها". ثم ختم قائلاً: "إن حماس تشعر الآن بخطر حقيقي على وجودها .. لكن عليها أن تدرك أن إسرائيل لن تقبل بذراع سرطاني في ساحتها الخلفية. وجدير بالذكر أن ديسكين ويدلين رسماً لوزراء الحكومة صورة وردية عن نتائج الحرب في قطاع غزة جعلتهم يخرجون من جلسة الحكومة مزهوين. فقد قالوا أن الضربات التي وجهت إلى الأجهزة العسكرية في حركة حماس كانت أكبر بكثير مما يظهر على السطح، وأن قادة حماس أنفسهم سيفاجأون من هول الضربات التي تلقوها "فعندما يخرجون من مخابئهم تحت الأرض ويشاهدون ما جرى بسببهم في قطاع غزة بشكل عام ولدى نشطانهم بشكل خاص، سيغطي السواد عيونهم، وفقط عندها يدركون ما هو حجم الضربة التي تلقوها". وقال يدلين إن استمرار حماس في إطلاق الصواريخ على إسرائيل حتى اللحظة الأخيرة، يدل على أنها لم تخسر كل قوتها الحقيقية، ولكنها في الوقت نفسه لا تنفي أن أضرارها كبيرة. فيما ادعى ديكسين أن بوادر تملل بدأت تظهر في غزة ضد قيادة حماس، حتى في صفوف المقاتلين وأن البلبلة بدأت تظهر على هذه القيادة. ولكنهما - يلدين وديسكين - قد حذراً في نفس الوقت خلال هذه الجلسة لمجلس الوزراء من أن ما يسمى "محور الشر والإرهاب من طهران إلى بيروت ودمشق وغزة" لن يتقبل بسهولة نتائج الحرب على غزة، خصوصاً عندما يتضح أن الجمهور العربي لا يقبل إدعاءاتهم بالنصر في غزة، ولذلك فعلى إسرائيل أن تظل على أهبة الاستعداد لمحاولات هذه القوى إحداث موازنات في عمليات عسكرية أخرى مثل تنفيذ عمليات إرهابية داخل إسرائيل أو ضد أهداف إسرائيلية ويهودية في الخارج.

- وفي نهاية المرحلة الثالثة تبلور الخلاف داخل حكومة المطبخ يوم ٢٠٠٩/١/١٢ على النحو التالي: رئيس الحكومة أولمرت يرى الاستمرار في العمليات البرية حتى تحقق أهدافها، ووزير الدفاع باراك رأى أن الحرب حققت أهدافها ولذلك ينبغي إيقافها، ووزيرة الخارجية ليفني رأت بدورها أنه يجب إيقاف الحرب لأسباب أخرى تتعلق بالولايات المتحدة والحلفاء الغربيين، إلا أن ذلك يجب أن يتم من جانب إسرائيل فقط - أي من طرف واحد ودون أية مشاركة أو إتفاق مع حماس. وذلك حتى تبقى أيدي إسرائيل طليقة للمستقبل، فتعاقب حماس مرة ثانية وثالثة في حالة إصرارها على مواصلة إطلاق الصواريخ. وعللت موقفها بأن "إسرائيل عندما خرجت للحرب أعلنت أن هدفها توجيه ضربة قاسية لحماس وبنيتها التحتية، بحيث تصبح مثل حزب الله فاقدة للرغبة في إطلاق صواريخ تجاه إسرائيل، مع فرض نظام جديد على الحدود مع مصر يمنع بموجبه تهريب الأسلحة لحماس عبر سيناء. ولذلك لم تحدد خطة العمليات موعداً زمنياً لإنهائها، كما لم تحدد هدفاً سياسياً للعملية حتى لا تقاس نتائج الحرب بمدى تحقيقها لهذا الهدف، لذلك لم يكن من الأهداف المخططة القضاء

على حماس ولا احتلال القطاع. ومن ثم ينبغي أن تبقى إسرائيل حرة وغير مقيدة بفرض وقف لإطلاق النار في توقيت محدد، ولكن يمكن ذلك طبقا لما تقتضيه المصالح الإسرائيلية في ظل ظروف ومتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية.

- وقد أظهرت تحليلات الخبراء العسكريين الإسرائيليين لمسار العمليات في المرحلة الثالثة أن المعركة تسير خلال هذه المرحلة بوتيرة بطيئة، وأن القوات البرية أصيبت خلالها بأضرار، حيث تتضمن أنماطا حربية حضرية لم تعهدها الوحدات العسكرية الإسرائيلية من قبل، وفي المقابل بات مواطنوا غزة - الذين لا يستطيعون النزوح، مثل "اللحم في ساندويتش" على حد وصف أحد موظفي الأمم المتحدة. وكان من الواضح أيضا خلال هذه المرحلة أن كل من الطرفين طور تكتيكات تناسب مسرح العمليات في غزة، وأن هذه التكتيكات تُجرى تغييرها بسرعة، وبما يناسب التغيرات التي تجرى في ميدان المعركة وما يتم استخلاصه من دروس. لذلك حرصت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على حث الوحدات المقاتلة في الميدان على اعتقال أكبر عدد ممكن من مقاتلي حماس لاستجوابهم، لاسيما حول تكتيكات حماس الدفاعية والتعرضية، وأماكن الشراك والألغام والأماكن المفخخة، ومواقع الصواريخ، ومراكز القيادة والسيطرة تحت الأرض، وأماكن اختفاء القيادات السياسية والعسكرية لحماس، وأماكن القنصية.. الخ.

سمات عامة للهجوم الإسرائيلي:^{١٢٤}

- إتسمت الهجمات البرية الإسرائيلية بأسلوب العمليات "الجراحية"، والتي كانت تبدأ بقصف المنطقة/الهدف المستهدف احتلالها، وذلك بالمقاتلات والمروحيات أباتشي، ثم دفع المروحيات الإقتحامية الحاملة للقوات الخاصة لإنزالها بالقرب من الهدف، ومهاجمته من أكثر من جهة لتشتيت جهود المدافعين عنه، ثم دفع القوات المدرعة فيما لا يزيد عن ٤٠-٦٠ دقيقة للحاق بالقوات الخاصة ومساعدتها في معركتها للسيطرة على الهدف واستكمال احتلاله، هذا مع قطع الإتصالات الإليكترونية بين فصائل حماس، وإصطياد قياداتها العسكرية والمدنية فور خروجهم من تحصيناتهم والتبليغ عنهم بواسطة العملاء.

- كما حرصت القيادة العسكرية الإسرائيلية في إدارتها للعملية الهجومية ذات المراحل المتدرجة، على عدم التسرع في الانتقال من مرحلة إلى المرحلة التالية قبل أن تحقق المرحلة السابقة أهدافها، وحتى لا يتم إحياء خلايا فلسطينية نائمة داخل الأراضي المحتلة في إسرائيل ذاتها (عرب ١٩٤٨)، نتيجة استفزازها، وفي ذات الوقت الحرص على عدم التلکؤ في تتابع ضرب حماس حتى لا ترفع رأسها من جديد، وحتى لا تخرج إسرائيل من هذه الحرب كما خرجت من حرب لبنان ٢٠٠٦ بلا مكاسب سياسية ولا إستراتيجية. لذلك لم تعلن حكومة أولمرت عن الهدف السياسي لعملياتها العسكرية حتى

لا يحاسبها الشعب الإسرائيلي بعد الحرب عن مدى إنجازها لهذا الهدف، بل حددت فقط أهدافها الإستراتيجية.

- وقد سبقت العملية العسكرية الإسرائيلية عملية خداع سياسى ناجحة، تمثلت فى إعلان رئيس الحكومة أولمرت أنه سيعقد إجتماع لرئاسة الوزراء يوم الأحد ٤ يناير (بعدما بدأت العملية العسكرية بيوم) للبحث فى إطلاق عملية عسكرية، وهل ستكون شاملة أو محدودة، فى حين أن العملية بدأت يوم السبت ٣ يناير، وهو يوم أجازة عند اليهود لم تتوقع حماس شن إسرائيل عملية عسكرية خلاله. كما ساهم وزير الدفاع باراك فى خطة الخداع بإتاحته يوم الجمعة ٢ يناير دخول عشرات الشاحنات عبر المعابر إلى مدن القطاع، الأمر الذى استبعدت معه حماس وقوع الحرب فى اليوم التالى مباشرة.

- أما على مستوى الخداع التكتيكى، فقد لجأت حماس إلى استخدام الدمى المفخخة فى شكل مقاومين لجذب نيران الإسرائيليين فى حى الزيتون لتحديد أماكنهم وشغلهم بعيدا عن عناصر المقاومة، فضلا عن استخدام هذه الدمى لتفجير المباني بعد إقتحامها بواسطة الإسرائيليين. كما ارتدى المقاومون ملابس الجنود الإسرائيليين للتوغل داخل وحداتهم والقيام بعمليات تخريبية وإنتحارية. هذا إلى جانب منع المدنيين من مغادرة منازلهم ودعوتهم للوقوف على أسطح المنازل لمنع الطائرات الإسرائيلية من إطلاق صواريخها على المنازل. كما كانت عناصر حماس تضع العبوات المفخخة أسفل منصات الصواريخ فى المناطق المفتوحة وفوق أسطح المنازل لتفجيرها فى حالة رفعها. وفى مواجهة هذه الأساليب الخداعية من جانب حماس، كانت القوات الإسرائيلية تطلق نيران دباباتها ومدفعتها المباشرة عن بعد ضد كل من تشك أنه من عناصر المقاومة، سواء كان حقيقيا أو هيكليا، كما كانت فى إقتحامها للمنازل لا تستخدم الأبواب ولكن تنسف الحوائط وتعمل فجوات تدخل منها. وللتعامل مع المدنيين المتواجدين على أسطح المنازل، كانت الطائرات الإسرائيلية تطلق أولا صواريخ صامئة لا تنفجر، فيسارع المدنيون للنزول من أسطح المنازل ومغادرتها، ثم تقوم الطائرات بعد ذلك بقصف المنزل، وهو تكتيك أطلق عليه الإسرائيليون اصطلاح "طريقة على السقف".

- وفى إطار عمليات الخداع الذى مارسته إسرائيل أثناء الحرب على قطاع غزة، ومن أجل جمع المعلومات عن نتائج العمليات الإسرائيلية يوما بيوم، بل فى بعض الأحيان ساعة بساعة، كانت عناصر فى الاستخبارات الإسرائيلية تقوم بالاتصال بمواطنين فلسطينيين فى غزة، ويتحدثون معهم بلغة عربية سليمة، ويتظاهرون بأنهم متعاطفون عرب - مصريون وسعوديون وأردنيون وليبيون - بعد التعبير عن فزعهم من الحرب الإسرائيلية والسؤال عن أحوال الأسرة، يسأل المتصلون عن

الأوضاع المحلية، وما إذا كانت العائلة تدعم حماس، وإذا كان ثمة مقاتلون في المبنى أو في المنطقة، فإذا ما أفاد الرد على مثل هذه الأسئلة بوجود عناصر لحماس في مكان المتصل به، يتم توجيه الطائرات الإسرائيلية الحربية على الفور إلى هذا المكان لقصفه.

- وخلال المرحلة الثالثة من العملية أجرت القوات الإسرائيلية التي كانت تحاصر غزة يوم ١٢ يناير بروفة لاقتحام مدينة غزة، وذلك بعد أن أعلنت إسرائيل عن تعبئة ثلاث من لواءاتها الاحتياطى دفعت بهم إلى قطاع غزة. وفي إطار هذه البروفة التي استهدفت حشر سكان مدينة غزة في وسطها، بعد تطهير محيطها منهم ومن عناصر المقاومة. حيث تمت مهاجمة المدينة من ثلاث اتجاهات هي: الجبهة الشمالية من محور (التوأم) ومن غرب المدينة عبر حي (الشيخ عجلين) ثم من حي (التفاح) في شرق المدينة، وأيضا من منطقة (عزبة عبد ربه) شرق مخيم جباليا، حيث دارت اشتباكات عنيفة على جميع هذه المحاور قبل أن تنسحب منها قوات الاحتلال مع شروق شمس اليوم التالي. وكانت الطائرات الإسرائيلية قد ألقت آلاف المنشورات التي تحض سكان غزة على ترك أطراف المدينة إلى وسطها، وكان من أهداف هذه البروفة، أن تكشف فصائل المقاومة عن أماكنها عندما تحاول إعادة توزيع نفسها عبر ثلاث محاور هجوم القوات الإسرائيلية.

- وقد حرصت قيادة الجبهة الجنوبية التي أدارت الحرب أن تدفع بوحدات القوات الخاصة ولواء المظلات المدعمة بعناصر استخباراتية على رأس الوحدات الأخرى المدرعة والميكانيكية في عملياتها الهجومية، وليكونوا بمثابة رأس حربة لهم. خاصة في العمليات الهجومية للمباني والمنازل. وكان اللواء ٣٥ مظلات أول من دخل من القوات البرية قطاع غزة آخر من خرج من هناك مع نهاية الحرب. فمع بداية الحرب كان هذا اللواء منتشرا على طول خط الحدود الشمالية للقطاع، عند منطقة العطاطرة، والتي تشكل اتجاه المجهود الرئيسى للعملية الهجومية لوجود صواريخ حماس في شمال القطاع، حيث قام بعمليات تفتيش واسعة لمواقع الصواريخ ومستودعاتها المتواجدة في أنفاق وتمكن من قتل حوالي ١٧٠ من مقاتلى حماس، ونتيجة اندفاع وحدات هذا اللواء (٢٥٠٠ جندي) على رأس الوحدات الاسرائيلية فقد تعرض لنيران من الدبابات الاسرائيلية الصديقة أطلقت بالخطأ، مما كبده خسائر في الضباط الاصاغر والصف ضباط بلغت ٨ أفراد. وهي خسائر ضئيلة مقارنة بالعمليات التعرضية التي شنها لواء المظلات بكتائبه التي انتشرت بطول وعرض قطاع غزة من العطاطرة شمالا وحتى ممر فلادلفي مع الحدود المصرية جنوبا. وترجع قلة الخسائر لعدة اجراءات تكتيكية مارستها قيادات كتائب هذا اللواء، أبرزها التمهيد النيرانى بالطائرات الذي كان يسبق عمليات الاقتحام وأيضا بالمروحيات والمدفعية، أيضا اقتحام مواقع حماس من اتجاهات غير متوقعة مما أفشل مهمة الكمائن التي كانت مجهزة في اتجاهات التقدم التقليدية، وبالتالي أمكن لوحدة المظلات

الالتفاف حول مواقع حماس ومهاجمتها من أماكن لم تتوقعها، الأمر الذي فاجأها وتسبب في تكبيد مقاتلي حماس خسائر بشرية واعتقال أعداد منهم. لاسيما وأن أماكن تواجد مواقع مقاتلي حماس كانت معروفة مسبقا لدى كتائب الوحدات الخاصة بما لديها من معلومات استخباراتية مستقاة من عملاء فلسطينيين في داخل القطاع. لذلك كانت القوات الخاصة الإسرائيلية تحاصر مناطق مواقع حماس، ثم يجرى قصفها جواً، وبعد ذلك تقوم القوات الخاصة باقتحامها من أماكن واتجاهات غير متوقعة وبأساليب غير مألوفة، منها الإنزال الجوي على أسطح المنازل والمباني ثم الهجوم من الأدوار العليا في اتجاه الأدوار السفلى على عكس المفترض، مما كان يفاجئ ويربك عناصر حماس ويسهل بعد ذلك اعتقالهم. وعندما كانت تسيطر حماس على منزل أو مبنى بكامله وتطلق منه نيران كثيفة، مما يصعب اقتحامه، فيتم استدعاء إحدى الدبابات لتدمير المبنى كله، مثلما حدث في حي السلاطين حيث استمرت المعركة من الساعة الرابعة فجراً حتى العاشرة صباحاً، وحاول فيها أحد الانتحاريين تفجير نفسه في قوة المظلات الإسرائيلية فألقت عليه قنبلة يدوية فجرته بعيداً، وكذلك في معركة حي العطاطرة عندما شكت قوة المظلات في امرأة كانت متقدمة من بيت لاهيا، وكانت تتواجد معلومات بأنها تحمل حزاما ناسفاً، فتم تحذيرها بأن تقف بعيداً، ولما لم تقف تم إطلاق النار عليها عن بعد وقتلها، وتبين أنها لم تكن ترتدي حزاما ناسفاً. وكان العامل الرئيسي الذي كان يحكم أعمال القوات الخاصة الإسرائيلية، هو الخوف من الوقوع في كمائن أعدتها حماس لاختطاف أحد الجنود أو الضباط، لذلك كان التعاون والتنسيق قويا مع طياري السلاح الجوي قبل الدخول في أية عملية اقتحام، بحيث تكون الطائرة جاهزة للتدخل الفوري لقصف أي مبنى تنجح حماس في خطف جندي إسرائيلي به، وتدمير المبنى على كل من فيه، بما فيهم الفرد المختطف إذا فشلت القوة الخاصة الإسرائيلية في إستنقاذه، أما العامل الثاني الذي حكم أعمال القوات الخاصة فهو التخوف من الاصطدام بالانتحاريين حاملي الأحزمة الناسفة، أو الوقوع في كمائن المباني المفخخة. لذلك كانت عناصر القوات الخاصة في عمليات اقتحامها تحرص على عدم الاقتراب من تخوم المدن والبلدات بأقل من عشرات الأمتار حتى يتم قصف وتدمير المباني المحتمل تواجد كمائن بها، مع إبقاء مسافة أيضا مع كل فلسطيني يتم التعامل أو التحدث معه.

- ولأن أحد الأهداف الاستراتيجية من العملية الهجومية الإسرائيلية على غزة كان تدمير شبكة الأنفاق التي أقامتها حماس تحت الأرض، سواء الممتدة داخل قطاع غزة، أو في منطقة الحدود مع مصر - حيث يمر فلادلفي - والتي يتم تهريب الأسلحة والذخائر والبضائع والأفراد من خلالها، لذلك تم تكليف أكثر من عنصر في القوات الإسرائيلية للتعامل مع هذه الأنفاق وتدميرها. فقد كلفت بذلك المقاتلات التي كانت تلقى قنابل متخصصة لتدمير الأهداف المتواجدة على عمق تحت الأرض - مثل

GBU-٣٩ - وأيضا عناصر المهندسين التي كانت ترافق الوحدات الخاصة المكلفة بتدمير الأنفاق داخل غزة، والتي كانت توفر ملاجئ للقيادات والكوادر القتالية التابعة لحماس، وبهدف قتل كل من يحتوى بهذه الملاجئ، وتجبرهم على الخروج منها ثم اصطيادهم بعد ذلك في الأماكن المكشوفة والمباني فوق الأرض. وهو ما يعنى فى المحصلة النهائية أن الإسرائيليين كانوا ينتظرون اللحظة التي تنهار فيها قوى المقاومة، وتنهك من تأثيرات القصف المتواصل للأنفاق، والهجمات والمطاردات الجوية والبرية فوق سطح الأرض، وحتى تستسلم نهائيا.

- وبعد صدور قرار وقف إطلاق النار أعرب عدد من الضباط الإسرائيليين عن استيائهم من عدم السماح لهم باستكمال إنجاز المهمة، ومن هؤلاء العميد احتياط عاموس الذى ذكر أنهم كانوا قريبين جدا من المكان الذى كان يعرفون أن قيادة حماس تختبئ فيه تحت مستشفى الشفاء، وأنهم كانوا على مسافة أقل من شارعين من الملجأ المحصن الكبير الذى كان يتواجد به اسماعيل هنية ووزرائه وعدد من قادة حماس العسكريين. وأنهم كانوا يستخدمون هذا المستشفى لأن به مدنيين ويعرفون أن الطائرات لن تقصفه. وأضاف أن الصواريخ كانت تنطلق فى أحيان كثيرة من روضات الأطفال والمدارس وأبنية تابعة للأمم المتحدة. وأن الوحدات الإسرائيلية حاصرت معظم هذه المواقع ولو أنها أعطيت يومين أو ثلاثة إضافية لأمكن لهم القضاء عليهم، حيث فقدت حماس فى الأسبوع الثانى من يناير قدراتها العملياتية. وكشف العميد عاموس أنهم عندما كانوا يصلون إلى منزل مفخخ ويستدعون طائرة أو دبابة لقصفه، كانت النتيجة انهيار حوالى أربعة منازل أخرى مجاورة. أما عن مهمة استعادة الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليت، فذكر أن هذه المهمة لم يكن من الممكن تحقيقها لشبه استحالتها، وحيث يعتقد كثير من المسؤولين الإسرائيليين أنه تم تهريبه إلى إيران فى صندوق مغلق عبر أنفاق سيناء.

وقف إطلاق النار وارتباطه بالاتفاقية الأمنية الإسرائيلية الأمريكية لمنع التهريب: ١٢٥

- عندما أدركت القيادتان السياسية والعسكرية الإسرائيلية أن العملية العسكرية قد حققت أهدافها، ولم يعد هناك معنى لاستمرارها، خاصة بعد استنفاد بنك الأهداف سواء بالنسبة للقوات الجوية أو البرية، وأن مزيدا من الاستمرار فيها يعنى تكبد مزيدا من الخسائر فى قواتها، فضلا عن زيادة سخط الرأى العام العالمى ضدها نتيجة ما تكشف من مجازر ارتكبتها القوات الإسرائيلية ضد المدنيين من سكان قطاع غزة، إلى جانب ما حل بالبنية الأساسية للقطاع والمنازل من خراب ودمار، كما بدأت الأحاديث تزداد حول ضرورة محاكمة المسؤولين عن ذلك أمام المحاكم الدولية باعتبارها جرائم حرب. لذلك وقبل أن تقرر إسرائيل وقف إطلاق النار من جانبها، قررت أن تحصل على ضمانات مهمة من إدارة بوش قبل رحيلها يمكن بها أن تغطى قرارها هذا، كما تستطيع أن تفرضه على إدارة

الرئيس الأمريكى الجديد أوباما عندما يتولى مهام منصبه فى ٢٠ يناير. لذلك بعثت إسرائيل بوكيل الخارجية الإسرائيلية (أهارون أبراموفيتش) إلى واشنطن ليمهد لزيارة وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى، التى وقّعت فى ١٨ يناير ٢٠٠٩ مع نظيرتها الأمريكية كونداليزا رايس ما عرف بـ "مذكرة ضمانات" - بمعنى توفير ضمانات أمريكية لمراقبة دخول الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية إلى قطاع غزة، وفى المحاور التى تمر فيها هذه الأسلحة ومصادرهما، على أن يتم تشديد الرقابة فى البحر لمنع وصول صواريخ وأسلحة من دول أفريقية وصواريخ بعيدة المدى من إيران إلى سيناء، ومنها إلى قطاع غزة عبر الأنفاق، كما طالبت إسرائيل بأن تشارك دول أوروبية وحلف الناتو فى عمليات المراقبة.

١- ما تنص عليه الإتفاقية:

- تنص الإتفاقية على أنه بناء على إلزام الولايات المتحدة الدائم تجاه أمن إسرائيل، بما فى ذلك التأمين والدفاع عن الحدود، وحفظ وتقوية قدرة إسرائيل على الردع والدفاع عن نفسها بنفسها ضد أى تهديد أو إمكانية تهديد، وتأكيدا على أن هذا الالتزام ينعكس على التعاون الأمنى والعسكرى والاستخباراتى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتخطيط الاستراتيجى المشترك، والدعم الكمى والنوعى الذى تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، فإن هذه الإتفاقية تأتى تأكيداً لكل هذه الإلتزامات.
- وبينما أشادت الإتفاقية بجهود الرئيس مبارك، خاصة إقراره بأن تأمين حدود غزة هو أمر ضرورى لإنهاء الصراع فى غزة بشكل نهائى، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل يدينان بقوة كل أفعال وأنماط الإرهاب وتعتبرها غير مبررة، بصرف النظر عن إرتكبها وأين وماهى دوافعه، خاصة الصواريخ التى تم إطلاقها مؤخراً والهجمات والأفعال العدوانية التى وجهتها منظمة (إرهابية) لإسرائيل من غزة. هذا مع التأكيد على أن قمع كل أشكال الإرهاب العالمى، بما فى ذلك عدم السماح (للمنظمات الإرهابية) بإمتلاك سلاح وكل المواد المتصلة بتصنيعه، هو أمر ضرورى لحفظ السلام والأمن الدولى. وأن حيازة (الإرهابيين) للسلاح هو السبب المباشر للأعمال العدائية التى حدثت مؤخراً. وأن الأعمال العدائية والإرهابية - بما فى ذلك تهريب السلاح - وتنمية قدرات الإرهابيين من تسليح وبنية تحتية، قد شكل تهديداً لإسرائيل، وأن إسرائيل مثل كل الأمم، لها حقها الكامل فى الدفاع عن النفس، بما فى ذلك الدفاع عن النفس ضد الإرهاب من خلال التحرك المناسب.
- ورغبة من الولايات المتحدة وإسرائيل فى تحسين الجهود الثنائية والجماعية لمنع المنظمات الإرهابية من حيازة السلاح، خاصة تلك التى تدير غزة، مثل حماس، تؤكد الدولتان على أن وقف إطلاق النار النهائى والدائم يعتمد على منع تهريب أو إمداد حماس فى غزة بالسلاح، وهى منظمة (إرهابية)، وكل المنظمات الإرهابية الأخرى، وأن غزة يجب ألا تكون قاعدة تُهاجم منها إسرائيل

أبدا. وإيماننا من الدولتين بالحاجة الملحة لتقديم المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومُيسر لقطاع غزة، ورغبة منهما في العمل مع شركائهم الدوليين لتفعيل قرار مجلس الأمن لمحاربة الإرهاب فيما يخص النشاط الإرهابي في غزة، فقد توصلنا إلى الاتفاق التالي:

- يعمل الشريكان مع الدول المجاورة وبشكل متواز مع المجتمع الدولي لمنع إمداد السلاح للمنظمات الإرهابية التي تهدد أيا من الشريكين، خاصة السلاح والمتفجرات التي تهرب داخل غزة لصالح حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى.

- تعمل الولايات المتحدة مع شركائها الإقليميين وحلف شمال الأطلسي (الناتو) لمواجهة مشكلة تهريب السلاح ونقله وشحنه لحماس والمنظمات الإرهابية الأخرى في غزة، بما في ذلك البحر المتوسط، وخليج عدن، والبحر الأحمر، وشرق أفريقيا، وذلك من خلال تطوير الإمكانيات الموجودة بالفعل أو إرسال الإمدادات لضمان الفاعلية في منع تهريب السلاح لغزة، ومن الوسائل المتبعة:

أ- رفع مستوى التعاون الأمني والاستخباراتي مع الحكومات الإقليمية لمنع تدفق السلاح والمتفجرات لغزة، والتي يتم تصنيعها في قطاع غزة أو نقله إليها، بما في ذلك تدخل بعض عناصر الحكومة الأمريكية، مثل القيادة المركزية الأمريكية، والقيادة الأمريكية الأوروبية، والقيادة الأمريكية الأفريقية (أفريكوم)، وقيادة العمليات الخاصة الأمريكية.

ب- رفع مستوى التعاون مع القوات البحرية الدولية الإئتلافية وبعض الكيانات الهامة لمواجهة إمداد غزة بالسلاح.

ج- رفع مستوى العقوبات المفروضة بالفعل ضد من يمد حماس والمنظمات الإرهابية بالسلاح، بما في ذلك الرد المناسب على دول مثل إيران التي تصر على إمداد غزة بالسلاح والمتفجرات.

د- سوف تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل في هذه الجهود من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وبما سيساعد على معرفة المنبع والطريق الذي يسلكه السلاح ليذهب إلى المنظمات الإرهابية في غزة.

هـ- سوف تعمل الولايات المتحدة على تكثيف جهودها لإمداد القوات الأمنية التي تواجه تهريب السلاح بالمعونات التقنية واللوجيستية وزيادة برامجها المساعدة الموجودة بالفعل.

و- سوف تقوم الولايات المتحدة بالاستشارة والعمل مع شركائها الإقليميين لتوفير الدخل والتوظيف لأولئك الذين كانوا يعملون في تهريب السلاح لتعويضهم.

ز- سيعمل الموقعون على تأسيس آلية لتفعيل التعاون العسكري والاستخباراتي لتبادل المعلومات ومراقبة تطبيق الخطوات المذكورة في هذا التفاهم، والقيام على توصيات إضافية لتفعيل

الأهداف المذكورة في التفاهم. وفيما يخص التعاون العسكري، فستكون الآلية المعتمدة هي الرابطة الأمريكية الإسرائيلية ضد الإرهاب، والاجتماع السنوي للتعاون العسكري، والرابطة السياسية العسكرية.

ح- يخضع هذا التفاهم والالتزام السياسي بين الطرفين لقوانين ونظم الطرفين بما يستوجب التطبيق، بما في ذلك تلك القوانين التي تحكم الدعم المالي وتبادل المعلومات والاستخبارات.

٢- ماذا تعني هذه الإتفاقية؟

- مما لا شك فيه أن إبرام هذه الإتفاقية الأمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة يشكل غطاءً سياسياً أمريكياً لقرار إسرائيل بإيقاف إطلاق النار من جانب واحد عقب إبرامه بيوم واحد، ومبرراً أمام أحزاب المعارضة اليمينية المتشددة في إسرائيل - وعلى رأسها الليكود - بأن إسرائيل بما حققت من أهداف ومهام عسكرية ناجحة على الأرض في غزة أثناء هجومها، قد استكملته بهذا الإتفاق السياسي الأمني الذي يؤطر ويؤمن إنتصارها في عملياتها العسكرية في غزة، ويسمح لها بعد وقف النار بسحب قواتها من غزة إحتراماً للقادم الجديد للبيت الأبيض.

- يعنى هذا الاتفاق أيضاً إلزاماً من الولايات المتحدة بالعمل على منع تهريب السلاح والذخائر والصواريخ والمتفجرات إلى حركة حماس في قطاع غزة من البر والبحر والجو في المنطقة الممتدة من جبل طارق غرب البحر المتوسط وحتى مضيق هرمز بالخليج العربي، مروراً بمنطقة خليجي السويس والعقبة وقناة السويس (سيناء)، وحتى شرق المتوسط. وأن الوسائل التي ستشارك في عمليات المراقبة ستشمل قدرات الأسطول السادس الأمريكي في المتوسط، والأسطول الخامس الأمريكي في الخليج، وقوة الواجب البحرية الجوية الأمريكية المتواجدة في جيبوتي بالقرن الإفريقي، وقيادة القيادة المركزية في السيلية وقاعدتها الجوية في العديد بقطر، هذا إلى جانب إشترك القوة البحرية للناتو المتواجدة في نابولي بجنوب إيطاليا. وقد إنعكس ذلك في طلب إسرائيل من الأمم المتحدة أن يُسمح لها بتفتيش سفن يشتبه بأنها تحمل سلاح لحركة حماس وحزب الله عبر البحر، وأن ذلك المطلوب يأتي في إطار تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الذي يحظر نقل الأسلحة إلى حماس. ولذلك جاء ضبط السفينة القبرصية التي تبين أنها تحمل أسلحة وذخائر إيرانية قيل أنها متوجهة إلى سوريا في الأسبوع الأخير من يناير الماضي؛ كما طالبت إسرائيل دول الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو ببذل جهد خاص من أجل تفتيش السفن الناقلة للأسلحة في البحار، ومنعها من الوصول إلى أهدافها، وهو ما سيكثف الحصار المضروب على حماس لمنعها من الحصول على أسلحة وذخائر.

كما يعنى هذا الإتفاق كذلك تكثيف أعمال الاستخبارات الفضائية والجوية والبحرية والبشرية لكل من الولايات المتحدة ودول الناتو وأصدقائهم فى المنطقة، من أجل إحكام الحصار والمراقبة المعلوماتية حول حماس فى قطاع غزة براً وبحراً وجواً، بدءاً من مصادر إمدادها البعيدة فى إيران عبر الخليج وخليج عدن والبحر الأحمر مروراً بالسودان وسيناء إلى غزة، وكذلك من مصدر إمدادها فى سوريا عبر شرق المتوسط إلى ساحل غزة.

فإذا أضفنا إلى ذلك استخدام وسائل ذات تقنيات متقدمة (أجهزة رصد موجات فوق صوتية) يكون بإمكانها تحديد أماكن الأنفاق وتصويرها ثم تدميرها بعد ذلك، فإن ذلك يعنى تضيق الخناق على حماس فى الحصول مستقبلاً على إمدادات من السلاح والذخائر، وبما يشل قدراتها العسكرية إلى حد كبير.

ويشير هذا الإتفاق ضمناً إلى أن العمليات الأمريكية - الإسرائيلية - الأوروبية المشتركة لن تقتصر فقط على أعمال المراقبة والاستخبارات وتفتيش السفن فى البحار ومراقبة الأجواء والحدود، والإمساك بوسائل نقل الأسلحة والذخائر والمتفجرات إلى حماس فى غزة، بل قد يتطلب الأمر القيام بعمليات عسكرية جوية أو بحرية أو بقوات خاصة ضد هذه الوسائل قبل وصولها إلى مقصدها النهائى فى غزة، بمعنى توجيه ضربات إجهاضية لمنابع إرسال هذه الأسلحة إلى حماس.

ومع دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ذكر راديو إسرائيل يوم الإثنين ١٩ يناير أنه تم كشف النقاب عن أن مذكرة التفاهم التى وقعتها إسرائيل والولايات المتحدة حول مكافحة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة تتضمن ملحقاً سرياً حول زيادة التعاون الاستخباراتى والعملى بين البلدين. وقد بدأت إسرائيل بالفعل فى إجراء إتصالات مع عدد من الدول الغربية الأوروبية بهدف توقيع اتفاقيات مماثلة مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. وقد طرحت ألمانيا خطة من خمس نقاط لإزالة آثار الحرب على غزة ومنع تهريب الأسلحة إلى القطاع تساهم فيها بتقديم الدعم التقنى واللوجيستى لمصر والقوى الأخرى التى ستشارك فى مكافحة التهريب. كما أعربت الدول الأوروبية المساهمة فى مراقبة معبر رفح عن استعدادها لزيادة حجم عناصرها المتواجدة فى هذه المنطقة لتساهم فى ضبط الحدود ومنع تهريب الأسلحة عبرها إلى قطاع غزة.

٣- الموقف المصرى من الإتفاقية الأمنية:

أعلن وزير الخارجية المصرى محمد أبو الغيط بوضوح أن هذا الإتفاق لا يعنى مصر من قريب ولا من بعيد، لأنه مبرم بين دولتين هما إسرائيل والولايات المتحدة، ولا يشكل أى إلزاماً على مصر. أما الرئيس المصرى حسنى مبارك فقط أعلن موقف مصر صريحاً واضحاً بأنها ترفض وجود مراقبين أو قوات أجنبية على أراضيها وحدودها، وأن ذلك خط أحمر لا يمكن تجاوزه بينها وبين

قطاع غزة وإسرائيل، ولكن قد تقبل بدعم تكنولوجيا ولوجيستي لزيادة قدراتها في هذا المجال، وأن ذلك تأسيسا على مسئوليته عن أمن مصر القومي الذي جدد التأكيد عليه في الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى في إفتتاح الدورة البرلمانية الحالية في نوفمبر الماضي، وأن مصر تقوم بواجبها في ضبط الحدود وليس لديها مانع من تقبل مساعدات تكنولوجية ولوجيستية فقط دون أفراد من أجل تعزيز قدرات مصر في هذا المجال.

وكانت مصر وإسرائيل قد توصلتا إلى إتفاق خطى في شأن الإجراءات الأمنية لمكافحة تهريب الأسلحة على طول الحدود بين قطاع غزة ومصر، وداخل سيناء. وأوضح مسئول إسرائيلي أن الإتفاق، وهو أحد شروط وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنته إسرائيل، تم التوصل إليه خلال المحادثات التي جرت بين المفاوض الإسرائيلي عاموس جلعاد ومستشار وزير الدفاع إيهود باراك، ورئيس المخابرات العامة المصرية الوزير عمر سليمان، حيث وافقت مصر على إجراءات محددة لمكافحة تهريب الأسلحة.

ولم تخف مصادر مصرية أن أطرافا أوروبية تحدثت مع مصر قبيل القمة التشاورية حول إمكانية وضع قوات دولية على حدودها من قطاع غزة، الذي تهيمن عليه حماس، وأن مصر شددت مجددا على رفض هذا التوجه، مشيرة إلى أن الدول الأوروبية لم تتوصل بعد لتصور محدد لمنع وصول الأسلحة إلى حماس، وأن هناك أطروحات فيما بينها من المزمع عرضها على إسرائيل تتعلق بتولى قوات بحرية أوروبية في المنطقة هذه المهمة، وتقديم تقنيات حديثة للجانب المصري لمراقبة الحدود مع القطاع لمنع التهريب أو حفر الأنفاق.

وقد أثار هذا الإتفاق الأمنى بين إسرائيل والولايات المتحدة غضب مصر لأسباب عدة على رأسها أنه يبعث برسالة خبيثة تحاول بعض الأطراف الإقليمية وفي مقدمتها إسرائيل، وهى أن مصر ليست لها سيادة كاملة على أرض سيناء ومياهاها الإقليمية ومجالها الجوى، مما يسهل تهريب السلاح إلى حماس. وهو أمر ترفضه مصر جملة وتفصيلا وتدحضه الجهود المصرية لمنع جميع أشكال التهريب التي أشادت بها تقارير لجان الكونجرس التي تفقدت منطقة الحدود في الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨، وقدمتها إلى إدارة الرئيس بوش، بل وتحديث هذه التقارير عن تجاوزات إسرائيلية تتمثل في الاستخدام العشوائى لإطلاق النار.

واعتبرت مصر أن الإتفاق الأمنى المبرم أخيرا بين إسرائيل والولايات المتحدة يخالف البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الامن الملحق بمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩ خاصة أحكام الفقرة (٩٠) من المادة الثانية التي تنص على أن تتولى مصر مسئولياتها في هذا الشأن، وعلى أن تؤدى القوات متعددة الجنسيات والمراقبين وظائفها المحددة في حفظ السلام في

إطار السيادة المصرية. كما يثير الإتفاق الشبهات أيضا حول مخالفة إسرائيل الفقرة (د) من المادة نفسها التي تنص على أن تتواجد في المنطقة (د) داخل إسرائيل التي يحدّها الخط الأزرق شرقا والحدود الدولية مع مصر غربا قوة إسرائيلية محددة ومراقبي الأمم المتحدة، وعلى ألا تتضمن هذه القوة الإسرائيلية في هذه المنطقة أى دبابات أو مدفعية أو صواريخ بخلاف صواريخ أرض/جو فردية.

- كما يثير الإتفاق الأمنى الأمريكى - الإسرائيلى الشبهات حول مخالفة البند رقم (٥) من الفقرة (د) بالمادة نفسها الذى لا يسمح باجتياز الحدود الدولية سوى من خلال نقاط المراقبة فقط والمحددة من جانب كل طرف وتحت سيطرته، ووفقا للقوانين والنظم المعمول بها من جانب كل دولة. وأيضا يأتى الإتفاق بالمخالفة لرسالة وزير الخارجية الأمريكية الأسبق الكسندر هيج إلى نظيره المصرى كمال حسن على فى ٢ أغسطس ١٩٨١ بشأن تشكيل القوات متعددة الجنسيات فى سيناء وإسرائيل وعملها وعمل المراقبين، والتي شددت على أهمية التشاور الثلاثى فى شأن الترتيبات الأمنية فى المنطقة، وقد أصبحت هذه الرسالة جزءاً من المعاهدة والملحق. هذا إلى جانب إنتهاك الإتفاق الأخير بين أمريكا وإسرائيل أحكام المادة الرابعة من المعاهدة التي تنص على أنه لا يجرى أى تعديل فى ترتيبات الأمن إلا بإتفاق الطرفين المصرى والإسرائيلى.

- وقد تجاهلت الولايات المتحدة وإسرائيل التصريحات المصرية بأن عمليات تهريب السلاح تتم من البحر، ومن ثم فإن الأمر يتطلب تعزيز القوة البحرية فى المياه الإقليمية شمال المنطقة (ج) والتي ينبغى أن تكون قوة بحرية مصرية خالصة دون مشاركة دولية، كما تتطلب زيادة حجم وعدد القوات المصرية (الشرطة) المسنولة عن مراقبة وحماية الحدود فى المنطقة (ج) والتي حددت اتفاقية السلام عددها بـ ٧٥٠ جندي، وهى غير كافية لمراقبة ممر صلاح الدين (فيلاذلفى) الذى يتم عبره التهريب إلى غزة، وهو بطول ١٤ كم لاتكفى هذه القوة الصغيرة لمراقبته، وهو ما رفضته إسرائيل والولايات المتحدة.

- وقد أثارت إسرائيل الدعاوى بتهريب السلاح عبر الأراضى المصرية فى سيناء لأول مرة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى إطار محاولاتها ربط عملياتها العسكرية ضد المقاومة المشروعة للاحتلال بالحرب ضد الإرهاب التي أعلنها بوش، وشنت حملة فى هذا الصدد عقب حادث طابا الإرهابى والمشبوه فى أكتوبر ٢٠٠٤، وزادت حدة الحملة والترويج لعدم سيادة مصر الكاملة على سيناء قبيل انسحابها من قطاع غزة فى أغسطس ٢٠٠٥، بعد أن رفضت مصر اقتراحها بإنشاء جدار عازل على الحدود مع مصر من رفح الفلسطينية حتى ميناء إيلات. وكان وزير الخارجية

المصري أحمد أبو الغيط قد أبلغ الإدارة الأمريكية خلال زيارته واشنطن في فبراير ٢٠٠٥ استعداد مصر لمنع جميع أعمال التهريب والأنشطة غير القانونية، ولكن في إطار السيادة المصرية.

- ويثير الدهشة أن الإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها لم تتجاوب في حينه مع الحملة الإسرائيلية، بل على العكس حين أعلن وزير الدفاع الأمريكى السابق دونالد رامسفيلد أنه يبحث وسيلة لخفض عدد الجنود الأمريكيين العاملين في قوة حفظ السلام بسيناء (٩٠٠ جندي). وقد وقعت مصر مع إسرائيل في أول سبتمبر ٢٠٠٥ بروتوكولا لنشر ٧٥٠ جندي من قوات حرس الحدود المصرية مع قطاع غزة (طوله ٤١ كم) من أجل توفير كل عناصر النجاح للانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة بما في ذلك محور صلاح الدين (فيلاذلفي)، ولم تتجاوب إسرائيل مع مطالب مصرية أخرى لسد الذرائع أمام الدعاوى الإسرائيلية، واستمرت في الشكوى من تهريب السلاح، ووقعت مع الولايات المتحدة الاتفاق الأخير الذي ترفض مصر التعامل معه كونها ليست طرفا فيه ويمس سيادتها.

٤- قصة الأنفاق:

- ترتبط مشكلة الأنفاق دائما بالحروب وما تفرضه هذه الحروب من أعمال حصار على بعض أطرافها، ولذلك فإن حفر الأنفاق يعتبر شيئا طبيعيا جدا يجرى القيام به داخل البلد المحتل، أو في أراضي الدول المجاورة. وهو أسلوب تستخدمه المقاومة من أجل تمرير احتياجاتها من الإمدادات اللوجيستية ودعم كفاحها. وقد تستغله جهات أخرى من أجل التهريب، وتحقيق مكاسب سريعة. فقد حدث ذلك بين سوريا ولبنان، وفي عدد من الدول المستعمرة التي لم تتل استقلالها آنذاك. وخير مثال على ذلك، حين حفرت بيونج يانج في كوريا الشمالية نفقا شهيرا باتجاه عاصمة كوريا الجنوبية سيول، لاستخدامه في نقل الأسلحة والمؤن والذخيرة، وقد بدأت بالحفر في منطقة منزوعة السلاح. ومنذ قيام إسرائيل، إمتهن عرب سيناء ورفح ونوبيع والمناطق المتاخمة لمصر، هذا النوع من التجارة.

- وعن الأنفاق التي تمر أسفل الحدود المصرية مع قطاع غزة، فإنه يتم حفرها بواسطة شركات متخصصة داخل قطاع غزة، ويعمل في هذه المهنة آلاف الفلسطينيين. وقد طورت لتلبى احتياجات تهريب متنوعة، فمنها ما هو مجهز لتهريب أسلحة وذخائر وبضائع، وأنفاق أخرى جهزت بخراطيم ومضخات لتهريب المحروقات، وثالثة لتهريب الغاز الطبيعي وهي أعلى كلفة، لأنها تتطلب مد مواسير من نوع خاص لضمان تسييل الغاز أثناء تهريبه وعدم تجمده أو تبخره، فضلا عن أن أنفاق أخرى سميت بأنفاق السياحة لتهريب من يريد العمل داخل إسرائيل من الجنسيات المختلفة، مثل السودانيين والروسيات، إلى جانب تسهيل هروب كبار الشخصيات في القطاع في حال استهدافها بواسطة إسرائيل. ولذلك تختلف تكاليف حفر وتجهيز النفق حسب نوعه والغرض منه وطوله، ولكن

فى المتوسط تبلغ تكلفته مائة ألف جنيه، ويتم تأجير ه بالساعة، ويتطلب إنشاء النفق الحصول على تصريح من حكومة حماس مقابل ١٠,٠٠٠ شيكل رسوم بالإضافة إلى ٣٠,٠٠٠ دولار رسوم تأمين. والتهريب عبر الأنفاق أصبح له أصوله بعد أن أصبح يحقق مكاسب كبيرة للقائمين عليها، ووصل عددها إلى حوالى ٢٠٠٠ نفق، وصارت التجارة داخل مدن قطاع غزة تعتمد على الأنفاق بنسبة ١٠%، وحيث تباع البضائع المهربة بأسعار عالية حتى وصل سعر أسطوانة الغاز إلى ١٠٠ دولار. ويبلغ طول النفق من ١ - ٣ كم ويصل عمقه إلى حوالى ٢٠ متر، ويبدأ حفرة من داخل الاراضى الفلسطينية، ويسير فى خط متعرج حتى لا تعرف بدايته إذا تم كشفه من الجانب المصرى، وعندما يقترب النفق من نهايته عند الاراضى المصرية، يكون هناك وسيط مصرى فى إنتظار القائمين بالحفر ليؤكد لهم أن مكان الوصول صحيح أو مطلوب تعديله، وعادة ما يجهز النفق الواحد بعدد ٢-٣ مخرج داخل الأراضى المصرية حتى إذا اكتشف إحداها ودمرت استمر النفق يعمل عبر فتحتين أخريين. وخلال حفر الأنفاق يتهايل بعضها، لذلك لقى ٦٠ شخصا حتفهم خلال عام ٢٠٠٨ فقط أثناء أعمال الحفر. وبعض الأنفاق يمر أسفل منازل لا يدري ساكنيها فى مدينة رفح ما يجرى تحتها من أعمال حفر وتهريب حتى تم قصفها فى الحرب الأخيرة بواسطة الطائرات الإسرائيلية.

ولا يمكن عمليا للقوات المصرية المحدودة العدد فى منطقة الحدود مع إسرائيل (٧٥٠ جندي شرطة فقط) أن تسيطر على منطقة الحدود التى تبلغ مساحتها ٢٥٠٠ كم^٢، ورغم ذلك فقد تمكنت فى عام ٢٠٠٧ من كشف وتدمير ١٣٠ نفق، وفى عام ٢٠٠٨ تم تدمير ٢٠٠ نفق، وقد طالبت مصر كثيرا بزيادة أعداد جنودها فى هذه المنطقة، وتعديل اتفاقية السلام بما يسمح بوصول هذا العدد إلى ٢٠٠٠-٢٥٠٠ جندي، وكانت إسرائيل تعترض دائما إلى أن وافقت أخيرا بعد الحرب على غزة، ونجاح طائراتها فى تدمير حوالى ١٠٠ نفق، إلا أنه من المتوقع إعادة ترميمهم أو استعواضهم ببناء أنفاق أخرى خلال ٣-٤ شهور. وقد استهدفت الطائرات الإسرائيلية هذه الأنفاق بعد أن حددت أماكنها الأقمار الصناعية المزودة بأجهزة استشعار تعمل بالأشعة تحت الحمراء أمكنها رصد الأشياء المعدنية التى تمر داخلها.

ولهذه الأسباب صارت الأنفاق ذات أهمية قصوى بالنسبة لسكان قطاع غزة، بالنسبة لاحتياجاتهم المعيشية أكثر من حاجتهم للسلاح. فمنذ أغلقت إسرائيل المعابر عام ٢٠٠٧ مع استيلاء حماس على السلطة، باتت الأنفاق تشكل خط الحياة التجارى الحيوى للغذاء والدواء. كما يعتبر التهريب عبر الأنفاق المصدر الوحيد لموارد قبائل البدو فى سيناء الذين يقومون بتهريب المواد الغذائية والوقود إلى غزة.

- وقد قال يوسى بيليد - الجنرال الاحتياط بالجيش الإسرائيلي والرئيس السابق للقيادة الشمالية في الجيش الإسرائيلي - خلال برنامج إذاعي أثناء الحرب: "يجب أن نصل في نهاية هذه الحرب إلى وقف تهريب هذه الأسلحة، وإذا لم يتحقق هذا الهدف فقد يتساعل البعض، ما الداعي وراء بدء هذه الحرب؟". أما يوفال ديكسين رئيس جهاز المخابرات العامة (الشاباك) فقد ذكر في اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعي أن رغم نجاح الضربات الجوية الإسرائيلية في تدمير ٦٠% من الأنفاق، فإن تلك الأضرار يمكن التغلب عليها بسهولة، وأن حركة حماس بإمكانها خلال بضعة شهور أن تعيد حفر أنفاق التهريب مرة أخرى. وحسب ديسكين فإن العمليات العسكرية الجوية والبرية التي استمرت ٢٢ يوما "لم تسدد ضربة قاضية للأنفاق رغم الضربات القاسية التي تلقتها البنى التحتية لحماس. فلم تدمر كل أنفاق التهريب". ورأى أن حماس عانت مما أسماه بـ"صدمة استراتيجية"، وأنها "لم تكن تتوقع أن تطلق إسرائيل عملية عسكرية بهذا الحجم والاتساع في فترة إنتخابية، وأن ترسل قواتها إلى داخل قطاع غزة". أما الجيش الإسرائيلي فقد أعلن أنه دمر نصف الأنفاق التي حفرها الفلسطينيون بين مصر وقطاع غزة لتهريب الأسلحة والصواريخ والمنتجات، والمقدر عددها بين ٣٠٠ - ٥٠٠ نفق بحسب تقدير العسكريين. وقد طالبت مصر إسرائيل بإغلاق الأنفاق من جانبها.

- ويشير الخبراء إلى أن إغلاق تلك الأنفاق بالقوة سيكون أمراً صعباً، ففرص نجاح إسرائيل في ذلك ضئيلة، حتى وإن أعادت سيطرتها على قطاع غزة، حيث أصبحت الأنفاق في شكل بنائها الأخير أكثر تعقيداً خلال السنوات الثلاث التي تلت انسحاب إسرائيل من غزة. وأوضحت دراسة حكومية أمريكية نشرت العام الماضي، أن المسؤولين المصريين اعترفوا بصورة سرية بوجود ما بين ١٠ إلى ٣٠ نفقا رئيسياً تعمل تحت الحدود بين مصر وإسرائيل.

- وعن استخدام الأنفاق في تهريب الصواريخ إلى غزة، تؤكد المصادر المصرية أن الصواريخ "كاتيوشا" و"جراد" التي يتم إرسالها من إيران وسوريا وحزب الله إلى حماس في غزة يتم نقلها بالسفن عبر البحر، حيث تلقى في عبوات خاصة وفي توقيتات خاصة وأماكن محددة وبما يسمح للمد بتوصيلها إلى ساحل غزة، وقد سحب التيار في بعض الأحيان بعض هذه العبوات الحاملة للصواريخ إلى الشواطئ المصرية، ومن ثم فإن مسؤولية ضبط مثل هذه الحالات من التهريب تقع على كاهل البحرية الإسرائيلية المسيطرة على سواحل غزة. أما نقل الصواريخ جراد (عيار ١٢٢مم) وقوادفها، والتي تعد كبيرة الحجم، فإنها تحتاج إلى أنفاق من نوع خاص، وأوضح بعض الذين اطلعوا على التقارير الاستخباراتية الإسرائيلية من قبل المسؤولين، على الرغم من عدم توضيح ما إذا كانت هناك عربات لنقل مثل هذه الصواريخ عبر الأنفاق تستخدم أم لا، إلا أن بعض مصادر

المعلومات تؤكد أن بعض الأنفاق من الضخامة بحيث يمكن تسيير عربة سكة حديد فيها، وإن كان الأغلب أنه يتم نقلها مفككة إلى أجزاء عبر الأنفاق العادية.

وتقوم العائلات الثرية في رفح بالسماح باستخدام منازلها أو أراضيها المستأجرة في استخدامها كفتحات أنفاق وتؤجر بعد ذلك لمقاتلي غزة. ويشير تقرير أعدته إدارة الأبحاث التابعة للكونجرس في عام ٢٠٠٨ إلى أنه "عندما ينتهي العمل بالنفق يتم منح المستثمر الأساسي وأقاربه نسبة من كل شحنة تمر عبره، كما يتم سحب شحنات الأسلحة والذخائر عبر النفق التي تصل أعماقها إلى ما بين ٥٠ - ٦٠ قدما (٢٥ مترا)، بالأسلاك والمحركات الكهربائية لتجنب كشفها".

كما يعتقد الخبراء العسكريون أنه رغم نجاح الضربات الجوية الإسرائيلية في تدمير ٦٠% من الأنفاق، وأيضا بواسطة الجرافات وعمليات القوات الخاصة، إلا أنه من المعروف أن قدرة القنابل الجوية الحديثة المخصصة لتدمير الأهداف المحصنة تحت الأرض - مثل GBU-٣٩ - لا تستطيع أن تتخطى عمق الـ ٢٤ مترا، إلا أن كثيرا من الأنفاق يتواجد على عمق ٣٠ مترا. ونتيجة لذلك يشير خبراء إسرائيليون وأمريكيون إلى أن محاولة إغلاق الأنفاق بصورة دائمة يجب أن يمر عبر إتفاق دبلوماسي مع مصر، والتي تولت عبء مراقبة الحدود بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، غير أن اتساع رقعة شبكة الأنفاق دفع البعض إلى التشكيك في قدرة أي من مصر أو إسرائيل في القضاء على ظاهرة الأنفاق نهائيا، وأكدوا على ضرورة وأهمية المراقبة الاستخباراتية بجميع أنواعها الفضائية والجوية والبحرية والبشرية في كشف عمليات تهريب الصواريخ والأسلحة من بلدة المنبع وعلى طرق تحركها وقبل وصولها إلى أراضي غزة.

٥- مغزى وقف النار من جانب إسرائيل فقط؟

ولذلك جاء القرار الإسرائيلي لوقف إطلاق النار من طرف واحد تعبيرا عن رغبة حقيقية في غالبية مؤسسات صنع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل بوقف الحرب. وقد كان الإسرائيليون يفضلون أن يأتي طلب وقف النار بناء على طلب من حماس، فقد كانوا يودون أن يروا قادتها يصيرون من الألم طالبين وقف إطلاق النار، ولكنهم يشعرون أن حماس بضغط من إيران وسوريا تريد أن تظهر بأنها ليست متعجلة في ذلك. ولذلك رفضت في بداية الحرب وأثناءها المبادرة المصرية. وقد فسّر الإسرائيليون موقف حماس بأنه ليس تعبيرا عن القوة أو النصر، ولكنها تريد إنهاء الحرب بطريقتها، لذلك أخذت تماطل لكي تتحين فرصة القيام بعملية تحقق لها مكسبا عسكريا ميدانيا، خاصة وأن نجاح إسرائيل في اغتيال وزير داخلية حماس سعيد صيام - قبل ثلاثة أيام - أعطى إسرائيل "صورة النصر" التي تبحث عنها لإنهاء القتال، لذلك تريد حماس "صورة نصر مضادة" تستطيع الخروج بها من الحرب مدعية الانتصار، كأن تنجح في قتل مجموعة كبيرة

من الجنود الإسرائيليين أو إجراء عملية تفجير نوعية داخل إسرائيل أو تسقط طائرة أو تدمر دبابة، أو تخطف ضابط أو جندي. وحماس كانت واثقة من أنها تستطيع - رغم أنها كرها - تنفيذ عملية كهذه في حالة بقاء الجيش الإسرائيلي في مواقعه داخل غزة عدة أيام أخرى. وفي الوقت نفسه، تدرك حماس أن الوقت يعمل لغير صالح إسرائيل لتعرضها لضغط شديد من المجتمع الدولي، لاسيما مع اقتراب دخول أوباما البيت الأبيض، كما لا تريد أن تواصل القتال، الذي يتميز بالأساس في قتل المدنيين وتدمير القطاع وتشريد المواطنين واللاجئين، وما قد يترتب على ذلك من كارثة إنسانية يضطر معها أوباما أن يهاجم إسرائيل في أول تصريح له بعد توليه السلطة، لاسيما بعد أن وصفت إسرائيل بأنها دولة إرهابية خلال لقاء وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني ونظيرتها الأمريكية كونداليزا رايس في قلب العاصمة الأمريكية واشنطن، وقد تفاجأ إسرائيل في ظل هذا المناخ الدولي بقرار من مجلس الأمن يدينها ويجبرها على وقف النار. ولأن القيادة الإسرائيلية اتخذت قرار وقف النار من جانب واحد لهذه الأسباب، وحتى لا تستغل حماس كل لحظة من أجل الفوز بصورة النصر تلك، قامت قواتها في الأيام والساعات الأخيرة قبل إعلان القرار بتشديد الغارات الجوية والقصف المدفعي البري والبحري في تصعيد خطير في ضوء تعليمات قائد الجبهة الجنوبية الجنرال يواف جالانت التي قال فيها "لا تتركوا لهم مجالا للتنفس". ولذلك كان المبرر الذي طرحت به قرارها بوقف النار من جانب واحد هو أنها حققت أهدافها من الحرب، وأبرزها استعادة قوة الردع وضمان مكافحة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة. فإذا لم تتجاوب حماس وواصلت القتال، فإن باستطاعة إسرائيل أن ترد وتستأنف حربها وهي تقول: "لقد بذلنا كل جهد ممكن لوقف النار، ولكن حماس هي التي تريد الاستمرار"، وإسرائيل بالفعل هددت بالرد على استئناف القتال وبصورة أشرس في حالة خرق حماس لوقف النار، وكل ما تريده أن تبدو حماس مذنبية في ذلك.

- ومن جانبها هاجمت أحزاب اليمين الإسرائيلية المعارضة قرار وقف إطلاق النار، وأتهمت الحكومة بإضاعة فرصة للقضاء على حماس. بل حاولت التقليل من حجم الإنجاز الذي حققه الجيش الإسرائيلي - من وجهة نظر الحكومة - وسعت إلى إظهار الحكومة عاجزة وفاشلة ومقيدة لأيدي الجيش في تصفية حماس. وفي هذا الصدد قال زعيم حزب الليكود بنيامين ناتنياهو - الذي رأس الحكومة الجديدة التي أسفرت عنها الانتخابات التي أجريت في ٢٠٠٩/٢/١٠ بعد وقف القتال بثلاث أسابيع - "إن الجيش الإسرائيلي وجه ضربة قاصمة لحركة حماس، وكان بإمكانه أن يقضي على قدرات هذه الحركة عسكريا ويسقط حكمها، لكن الحكومة أوقفت الحرب قبل أوانها وتركت حماس في الحكم"، ثم أضاف محذرا: "في غضون بضعة شهور ستستعيد حماس سيطرتها على الشريط الحدودي بين غزة وسيناء المصرية، وترمم الأنفاق وتعود إلى تهريب الأسلحة". ثم عبّر عن نواياه

المستقبلية تجاه حماس بقوله: "هي ذراع طويلة تابعة لإيران، وقد سيطرت على القطاع بدعم من إيران، ولا قيمة للاتفاقات معها، ولن يكون هناك نصر أمام إسرائيل إلا أن تدخل في مواجهة مع هذه الحركة، وينبغي أن تتم المواجهة الآن، في الوقت الذي نرى فيه أن إيران وأتباعها في سوريا وفي حزب الله لا يجرون على فتح جبهة ضد إسرائيل ونحن نقص أذرعهم في غزة".

أسلحة ومعدات وذخائر جديدة استخدمتها إسرائيل: ١٢٦

١- قنابل الفسفور الأبيض: استخدمت على نطاق واسع بواسطة الطائرات (M٨٢٥-A١) وهي أمريكية الصنع، كما استخدم الفسفور الأبيض أيضا بواسطة المدافع ١٥٥ مم والهاونات ١٢٠ مم. وهو عبارة عن مادة شمعية شفافة بيضاء لها رائحة تشبه رائحة الثوم. وعندما تنفجر القنبلة في الجو بواسطة طابة زمنية يشتعل الفسفور عند تعرضه للهواء ويتأكسد بشكل سريع جدا ويتحول إلى خامس أكسيد الفسفور. ويولد هذا التفاعل الكيميائي حرارة ولهبا أبيض، وذخانا كثيفا أبيض ويصبح الفسفور الأبيض مضيئا في الظلام، ويستمر هذا التفاعل الكيميائي حتى إستهلاك كامل المادة أو حرمانها من الأوكسجين، ويبقى ١٥% من الفسفور الأبيض في القسم المحترق من الجسم المصاب على هيئة بقع بيضاء، وتعود تلك البقايا للاشتعال مجددا إذا تعرضت للهواء. لذلك تستخدم قنابل الفسفور الأبيض لأغراض عدة منها إنتاج ستائر دخان تحجب رؤية تحركات القوات، إلى جانب قدرته على إبادة أفراد العدو وتدمير معداته خاصة مركباته ومستودعات النفط ومشتقاته. وإستنشاقه لفترة قصيرة يسبب السعال والحرقنة والنزيف الداخلي، أما إستنشاقه لفترة طويلة فيسبب جروحا في الفم وكسر عظمة الفك، وقد يخترق العظام ويصيبها، هذا بالإضافة لاختراق الجلد وحدث إختناق شديد، وإنهمار الدموع من العين، وحرقان في الأنف والأغشية المخاطية، وإصابة الرئة والقصبه الهوائية، كما يفسد الكبد والقلب والكلى وبما يؤدي إلى الموت، وذلك لما ينتج عنه من غازات حارقة وسامة تتسبب في إتلاف معظم أجهزة الجسم. ومما يزيد من خطورته قدرته العالية على الذوبان في الدهون والنفاذ السريع إلى داخل جسم المصاب وإكمال تفاعله وإحتراقه مما يعتبر محفزا عاليا للإصابة بالسرطان. والفسفور الأبيض له أضرار شديدة على البيئة، ففي حال تلوث منطقة ما فإنه يترسب في التربة وفي أعماق الأنهار والبحار وعلى الكائنات البحرية مثل الأسماك، لذا فهو يهدد سلامة البيئة وصحة الإنسان. كما أن ترسب نواتج الفسفور الأبيض على التربة الزراعية يفقدها خصوبتها لفترات طويلة بسبب قتل البكتيريا المسؤولة عن تحليل المواد العضوية الموجودة بالتربة وتثبيت عنصر النيتروجين بها بجانب أن هذا التلوث ينتقل للإنسان عن طريق النباتات والمزروعات ووصوله إلى المياه الجوفية عن طريق الأمطار ومياه الري. وقد أطلقت إسرائيل أكثر من ٥٠٠ قنبلة وقذيفة مدفعية وهاون من الفسفور

الأبيض ضد مدن قطاع غزة ومخيماته، خاصة مدينة غزة وبيت لاهيا وبيت حانون ومخيم جباليا ومنطقة الشجاعية وحي الزيتون الذي دُمّر بالكامل تقريبا. وقد سبق أن استخدم الجيش الإسرائيلي هذا النوع من القنابل في حروب لبنان ١٩٨٢، ٢٠٠٦. ويحظر البروتوكول الثالث من إتفاقية جنيف استخدام هذا السلاح ضد المدنيين والقوات العسكرية المتمركزة بين المدنيين. وقد إتهمت منظمة العفو الدولية - التي قام فريق منها بزيارة قطاع غزة - إسرائيل باستخدامها قنابل الفسفور الأبيض ضد المدنيين على عكس ما تنص عليه إتفاقية جنيف، وهو ما يعنى إرتكاب جريمة حرب، وقد رد الجيش الإسرائيلي على ذلك بأنه استخدم هذا النوع من القنابل باعتبارها قنابل دخان، ووعد بالتحقيق فى الأمر، خاصة بعد أن طلبت ثمانى منظمات حقوقية إسرائيلية من المستشار القضائى للحكومة (مناحم مزوز) بطلب تشكيل هيئة مستقلة للتحقيق فى حوادث قتل مدنيين فى غزة، وإنتهاكات من جانب الجيش.

٢- قنابل (دايم) Dense Inert Metal Explosives (DIME): يندرج هذا النوع من القنابل فيما

يعرف بالأسلحة غير التقليدية، الأقرب إلى أسلحة الدمار الشامل، كما يطلق عليها: "السلاح اللغز" وهو لا يزال تحت التجارب، ويسمى (دايم) إختصاراً لعبارة "متفجرات المعدن الخامل ذات الكثافة العالية". ويصل وزن القنبلة إلى حوالى ٢٥٠ رطل وتطلق من حاويات AGM-١٥٤ أو AGM - ٣٩ من المقاتلات (ف-١٦)، حيث يتواجد داخل القنبلة متفجرات تتكون من معادن خاملة غير تقليدية يحتويها غطاء مصنع من ألياف الكربون، وداخل هذا الغلاف مسحوق ذو كثافة عالية يتألف من خليط متجانس من معادن التنجستين الثقيل ومعه كوبالات ونيكل وحديد. وعند الانفجار يحدث تفاعل كيميائى ويزداد تأثيره بامتصاص جزءاً من الطاقة الناجمة ليزيد من قدرة الشظايا الناتجة فتخترق الأجسام وتحدث قطعاً فى الأنسجة والعظام. حيث يتحول المخلوط المعدنى إلى شظايا مجهرية ذات تأثير قاتل على الأفراد حتى ٤ متر من مكان الانفجار، والذي غالبا ما يكون على إرتفاع من ١/٢ إلى واحد متر فوق سطح الأرض، الأمر الذى تسبب فى حدوث حالات بتر لأطراف الأفراد الذين كانوا قريبين من مكان الانفجار. ويعتمد تأثير القنابل على زيادة قدرة الشظايا على النفاذ لزيادة فعاليتها. حيث يقوم التنجستين الثقيل الخامل بامتصاص جزء من الطاقة الناجمة عن الانفجار ليزيد من قدرة الشظايا على النفاذ لزيادة فعاليتها. وذلك على عكس الشظايا من العناصر الفلزية المستخدمة فى الأسلحة التقليدية التى تصيب الجسم والتى يمكن إزالتها بسهولة بالجراحة. ولأن الغطاء الخارجى مصنع من ألياف الكربون - وهو مادة سامة - والذي يفتت عند الانفجار إلى أجزاء صغيرة جدا تنتشر على هيئة غبار سام يؤدى إستنشاقه إلى الموت. وتصنع قنبلة (دايم) من خليط متجانس من مواد شديدة الانفجار ومسحوق عالى الكثافة

من المعادن الخاملة بنسبة ٩١ - ٩٣% تانجستين، ٣ - ٥% نيكل، ٢ - ٤% كوباللات أو حديد، ومن هنا فإن هذه الأسلحة لا علاج لها، وبالتالي يتأكد مخالفتها لقوانين الحرب. ولا تزال تجرى تجارب على هذا النوع من الأسلحة في معامل القوات الجوية الأمريكية، كما أجريت دراسات عديدة على تأثيرات هذا الخليط بمعهد بحوث الإشعاع البيولوجي بولاية ميريلاند الأمريكية، وتوصلت إلى أنه عالي السمية (لوجود الكوبالت الإشعاعي بالإضافة للكربون) وله تأثير خطير على المادة الوراثية للخلايا البشرية، كما يساعد على ارتفاع نسب الإصابة بسرطان اللوكيميا، هذا بخلاف أن غاز ثلاثي فلورايد النتروجين الناتج عن انفجار قنابل الـ(دايم) يعتبر أكثر فعالية ١٧ ألف مرة في تدفئة الغلاف الجوي مما يعظم من مشكلة الاحتباس الحراري في المنطقة. وقد أثبتت التجارب على الفئران أن التنجستين يسبب سرطان الأنسجة كما يحرق ويدمر الأجهزة الداخلية في الجسم وهي الكبد والكلية والطحال والقلب والرئة، بالإضافة لهجمات من الحمض النووي مما يجعل إنقاذ الجرحى شبه مستحيلاً - أما تأثير الانفجار القاتل فيكون في حدود دائرة نصف قطرها ٤-٥ متر من مركز الانفجار، وأبعد من ذلك تكون إصابات تؤدي إلى بتر أطراف وعروق وسرطان أنسجة وأجهزة داخلية في الجسم

٣- القنابل الارتجاجية لأسلحة التفجير الحجمي (VDW) Volume Detonating Weapons:

تصنف هذه القنابل باعتبارها أحد أسلحة الدمار الشامل، ويطلق عليها "أسلحة موجات الضغط" أو "متفجرات الوقود الغازي". حيث تنفجر سحابة الغاز فور ملامستها للهواء. وتعتمد فكرة هذا السلاح على إطلاق سحابة من ذرات الوقود بعد تحويله إلى غاز، أو تكوين سحابة من ذرات مواد معينة عالية الطاقة - مثل غاز أكسيد الأثيلين أو أكسيد البروبيلين وخلطها بالهواء الجوي. وعندما تصبح نسبة الغاز إلى الأكسجين ملائمة يتم إشعال الخليط بواسطة صاعق، وبما يؤدي إلى حدوث انفجار يولد موجات من الضغط تنتشر من مركز الاشتعال في دوائر إلى أقصى أطراف السحابة في بضع أجزاء من المليون جزءاً من الثانية، مولداً موجات من الضغط العالي تدمر وتبيد كل شيء أسفل موجة الانفجار المتولدة، محدثة قدرأ كبيراً من الدمار، سواءً لما هو فوق الأرض أو تحت الأرض من أفراد ومركبات ومنشآت وأسلحة ومعدات. ويشمل ذلك حقول الألغام، وتحصينات مراكز القيادة والسيطرة، وحظائر الطائرات ووسائل الدفاع الجوي المحصنة، والدبابات والمركبات الأخرى، وأية عوائق تمنع عمليات الإنزال الجوي أو البحري التي تجرى بعد ذلك فضلاً عن إبادة البشر، هذا بالإضافة إلى تولد كتلة حرارية تصل إلى ١٠٠٠ درجة مئوية. ويعتبر زيادة الضغط إلى ٣,٢ كجم كاف لتدمير حقول الألغام والدبابات والسفن وحظائر الطائرات، فضلاً بالطبع عن إبادة البشر، حيث تفوق القوة الانفجارية الناتجة عن حجم معين من

هذه النوعيات من الغازات مثيلتها من وزن مادة TNT بحوالى خمس مرات. وقد طورت الولايات المتحدة منذ حرب فيتنام فى سبعينيات القرن الماضى أجيالا من القنابل الارتجاجية CBU-558، CBU-72، التى تعتمد على غبار الإثيلين ومزوده بمظلة فرملية تسقط من الطائرات، ثم القنابل 95 - CBU حيث زادت من كمية الوقود إلى 300 رطل من أكسيد البروبيلين بنسبة 60% من وزن القنبلة 500 رطل، ثم القنبلة 96 - BLU حيث إرتفع وزن الوقود الغازى فيها إلى 400 رطل من أكسيد البروبيلين بنسبة 70 من وزن القنبلة 2000 رطل. كما تم تطوير وسائل توجيه هذه القنابل باستخدام الأشعة تحت الحمراء، والليزر، ووسائل توجيه تليفزيونى، بعد أن تم تزويد القنبلة بطابة اقترابية وبما يسمح بإنفجارها عند الإرتفاع المطلوب من سطح الأرض، ثم سرعة إنتشار وتفجير السحابة. وقد أنتجت الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة - وسلمتها لإسرائيل - قنبلة الوقود المتفجر FAE-2 وزنتها 227 كجم، وبها 137 كجم من غاز أكسيد البروبيلين، وتصل قوة الضغط المؤكد فى مركز إنفجارها إلى 32 ضغط جوى، وبما يقارب الضغط الناتج عن إنفجار نووى. وقد استخدم هذا النوع من القنابل فى حرب عاصفة الصحراء عام 1991 - حرب تحرير الكويت - لفتح ثغرات كبيرة فى حقول الألغام العراقية، ولتطهير ممرات هجوم قوات التحالف من القوات العراقية. وعند استخدام القنابل زنة 1000 رطل BLU-96 تصل مساحة التدمير 550م×600م، ويمكن إطلاقها من المقاتلات والمروحيات والصواريخ الباليستية، وقد ظهرت نتائج استخدام إسرائيل لهذا النوع من القنابل فوق مدن قطاع غزة فى مشاهدة المباني وقد إنهارت طوابقها فوق بعضها، كما لو أن مطرقة ضخمة وجهت لأعلى طابق فيها. وقد تركز إستخدام إسرائيل لهذه القنابل فى المنطقة بين شمال غزة وحتى الحدود مع إسرائيل، والتى بها بيت لاهيا وبيت حانون، حيث توقعت إسرائيل أن تتواجد فى هذه المنطقة التى يصل عمقها إلى 7كم وعرضها إلى 4-5كم معظم مواقع الصواريخ جراد التى تطلقها فصائل المقاومة ضد مدن أشدود وأشكلون والمجدل وما حولهم من أهداف إستراتيجية مثل قاعدة حتسور الجوية، حيث تتواجد مواقع إطلاق الصواريخ إما تحت الأرض حيث تختبئ ثم تظهر عند الإطلاق وتعود لتختبئ مرة أخرى، وفى أحيان أخرى كانت تطلق من فوق أسطح المنازل.

٤ - قنبلة اختراق التحصينات GBU-39 Bunker - Buster: حصلت إسرائيل على حوالى 1000 قنبلة من هذا النوع من الولايات المتحدة قبل عدة أشهر من العدوان الأخير على غزة. زنتها 250 رطل، وهى مخصصة لاختراق التحصينات المتواجدة تحت الأرض، حيث بإمكانها اختراق تحصينات أسمنتية مسلحة بسمك 3 متر، ثم مواصلة الاختراق لتنفجر على عمق 20 متر. ويبلغ

طولها ١,٨م، وقطرها ٠,٢متر، وزنها ١١٣ كجم، وحمولة المواد المتفجرة ٩٥ كجم، ويتم توجيهها بواسطة نظام ملاحى ذاتى فى مرحلة الإطلاق الأولى، ثم بمعاونة نظام ملاحه فضائى وبما يحقق لها دقة إصابة أقل من واحد متر، ويمكن إطلاقها من المقاتلات ف-١٥، ف-١٦، حيث تحمل الطائرة حوالى ١٥ قنبلة من هذا النوع، أما مدى الإطلاق فيصل إلى ١٠٠ كم.

٥- استخدام الروبوت (باك بوتس)

- كشفت وكالة نوفوستى الروسية للأنباء أن الجيش الإسرائيلى استنجد بـ"مقاتلين آليين" فى حرب المدن التى شنها أثر اجتياحه لقطاع غزة ضد مقاتلى حماس. وقد أرجعت الوكالة الروسية محدودية خسائر إسرائيل فى الحرب على غزة، والتى استقرت فى آخر يوم من المواجهات عند ١٣ قتيلًا، إلى تركيز إسرائيل على تزويد جيشها بالعتاد التقنى المتطور، وخصوصا أجهزة "الروبوت" الإنسان الآلى. وهو نظام أمريكى يعرف بـ(باك بوتس) تستخدمه القوات التى تهاجم مدن ومناطق مبنية لأغراض المراقبة واكتشاف أهداف العدو قبل التورط فى عمليات قتالية، وهو مسلح بمجسات وأسلحة يمكنها أن تتحرك فى شوارع المدن الضيقة والمناطق التى تشكل خطرا على الجنود، وبعض هذه الروبوتات مجهزة بكاميرا صغيرة تنقل صورة الأهداف المعادية المختبئة داخل المباني إلى القوات المهاجمة فيتم قصفها قبل مهاجمتها، وبعض الروبوتات مجهزة لإطلاق نيران تستهدف جذب نيران المدافعين داخل المباني وبالتالي التعرف على أماكنهم ثم قصفها بالأسلحة التقليدية قبل مهاجمتها مع التحسب لذلك مقدما. ويعتقد أن القوات الإسرائيلية التى اقتحمت الضواحي المحيطة بمدينة غزة -مثل حى الزيتون - قد استخدمت هذه الروبوتات لكشف المباني المفخخة والمتحصن داخلها مقاتلوا حماس.

٦- قذائف مسمارية فى المدفعية الإسرائيلية:

- تحدثت تقارير عسكرية عن أن إسرائيل زودت مدفيعيتها ودباباتها بقذائف مسمارية يؤدى انفجار الواحدة منها لتطير حوالى ٥٠٠٠ شاذية مدببة الرأس، تنتشر بشكل مخروطى على مسافة ١٠٠ متر طولًا، ويعادل حجم الشاذية المسمارية الواحدة حجم مسمار بطول ٣سم وقطرها ٢مم. وتكمن خطورة هذه القذائف فى كونها عشوائية وتفتقر للدقة، وهو ما يشكل استهدافا للمدنيين.

٧- المدرعة "نامير"

- أعلن الجيش الإسرائيلى أثناء الحرب على غزة أنه حقق إنجازا كبيرا فى استخدام المدرعة الجديدة المتطورة (نامير)، وذلك للتغلب على عناصر الضعف فى الدبابة (ميركافا) التى سبق ان دمر منها حزب الله عدة دبابات فى حرب لبنان صيف ٢٠٠٦ بسبب ضعف التدريب خاصة فى بطن الدبابة. وفى المدرعة (نامير) تم إزالة برج الميركافا مع الإبقاء على الشاسيه، وبذلك خف وزنها وبما زاد

من خفة حركتها، مع تسليحها برشاش نصف بوصة لتكون بمثابة مركبة قتال مدرعة خفيفة تحمل داخلها عشرة جنود مشاة قادرين عند اللزوم على النزول من المركبة واقتحام المواقع المعادية، خاصة كمائن الصواريخ المضادة للدبابات، إلى جانب ما يوفره الدرع من حماية لهؤلاء الجنود حتى يصلوا إلى الهدف.

٨- الرادار "هامر":

ولمواجهة مشكلة التصنت التي قام بها حزب الله في حرب لبنان صيف ٢٠٠٦ على إتصالات القيادة الشمالية الإسرائيلية ووحداتها، وبالتالي نجاح حزب الله في كشف تفاصيل تحركات الوحدات الإسرائيلية وعمل كمائن لها كبدت الإسرائيليين خسائر جسيمة، فقط تحسب الجيش الإسرائيلي عند إعداده للحرب على غزة لتكرار هذا السيناريو من جانب حماس، وذلك بتطوير رادار أطلق عليه (هامر) يمكنه عبر الاتصال بالأقمار الصناعية أن يشوش ويحقق إعاقة على وسائل إتصالات حماس. وبذلك نجح في التشويش على حديث لرئيس حماس (خالد مشعل)، أعلن خلاله بوجود تشويش عليه ووجود مشكلة أدت إلى قطع مكالمته. كما نجح هذا الرادار أيضا في التشويش على الإذاعة الفلسطينية لحماس وجعل جميع البرامج متشابكة، هذا إلى جانب الإعاقة على الإتصالات بين مركز القيادة الرئيسي لحماس ومراكز قياداتها الفرعية التي تم تقسيم القطاع عليها.

٩- نظام حماية الدبابات ميركافا - ٤ (تروفي)

انطلاقا من استيعاب دروس حرب لبنان ٢٠٠٦، وما تكبدته الوحدات المدرعة الإسرائيلية من خسائر في الدبابات الميركافا نتيجة استخدام مقاتلي حزب الله صواريخ موجهة مضادة للدبابات - مثل كورنيت ذو الحشوة المزدوجة - فقد اهتمت الصناعة الحربية الإسرائيلية بتطوير منظومة أطلقت عليها (تروفي TROPHY) تم تركيبها على الدبابات الميركافا لتوفير حماية ذاتية لها من الصواريخ المضادة للدبابات. وتتكون هذه المنظومة من رادار كشف يوفر تغطية للدبابات من جميع الجهات وينذر باقتراب أى صاروخ مضاد معادي، ويرتبط آليا بقواذف متواجدة على جانبي الدبابات تطلق مقذوفات ذات شظايا تعترض الصواريخ المضادة للدبابات وتدمرها قبل أن تصل إلى درع الدبابة.

ثانيا: حركة حماس .. الجانب المدافع في غزة:

من هي حماس؟^[٢٧]

- "حماس" هو الاسم المختصر لـ "حركة المقاومة الإسلامية" التي تعرف نفسها على أنها حركة مقاومة شعبية وطنية تعمل على تحرير الشعب الفلسطيني وخلصه من الظلم وتحرير أرضه من

الاحتلال. وتقول أنها حركة جهادية بالمعنى الواسع لمفهوم الجهاد، وجزء من حركة النهضة الإسلامية التي تعتبر المدخل الأساسي لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، ولا تخفى تبعيتها الأيديولوجية لفكر جماعة الإخوان المسلمين، وجزء من تنظيمها العالمي.

وفي تاريخ نشأة حماس تشير عدة دراسات إلى وجود دور أمريكي وإسرائيلي في إقامة حركة حماس لكي تواجه وتنافس حركة فتح عندما أسسها ياسر عرفات، ووصل من خلالها إلى زعامة منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما اعترف به يوما رئيس وزراء إسرائيل السابق إسحق رابين للرئيس مبارك واعتبره خطأ سياسيا ضخما وقعت فيه إسرائيل، وذلك قبل أن تقوم جماعة الإخوان المسلمين بخطف الحركة واعتبارها فرعا منها في فلسطين المحتلة. ففي دراسة أعدها ستيفن زونس استاذ العلوم السياسية ورئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة سان فرانسيسكو، ونشرها أخيرا في موقع مركز أبحاث العولمة الكندي في بداية يناير ٢٠٠٩، حمل فيه إدارة بوش مسؤولية تنامي نفوذ حماس، خاصة مع فشل هذه الإدارة في تبني سياسة ناجحة تجاه الداخل الفلسطيني، وبمسار المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما ساعد على تعزيز نفوذ المقاومة الإسلامية المتمثلة في حماس، وأن مسار عملية السلام أصيبت في عهد بوش بالجمود والشلل منذ فشل مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ برعاية الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون. كما كان موقف إدارة بوش بمساعدة حركة فتح بالأموال والسلاح بعد ذلك رغم ما يسودها من فساد - على حد ما تقول به الدراسة - سببا في لجوء الفلسطينيين إلى إعتقاد خيار آخر هو انتخاب حماس والإتيان بها إلى الحكم في عام ٢٠٠٦. وغير ذاك واصلت إدارة بوش أخطاءها بإحكام الحصار والعزلة على حماس، وبما يعجزها عن أداء وظائفها، وهو الوضع الذي استغلته إيران بتقديم مساعداتها المالية والتسليحية لحماس، لملء الفراغ ولتقوى علاقاتها بالمقاومة الإسلامية المتمثلة في حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية المتشددة التي تتخذ من دمشق مقراً لها.

لم تغير حماس من أفكارها الأيديولوجية والسياسية أبداً، لكنها بعد حوالي ٢٢ عاما من انطلاقها في عام ١٩٨٧، أصبحت قوة لا يمكن تجاوزها فلسطينيا، بل قويت وتوسعت جماهيرها، وهزمت حركة فتح - كبرى فصائل العمل الوطني الفلسطيني منذ أكثر من ٤٠ عاما - ثلاث مرات: مرة في الانتخابات البلدية، وأخرى في الانتخابات التشريعية، ومرة بقوة السلاح في يونيو ٢٠٠٧.

أظهرت حماس قدرة كبيرة في فن التنظيم والانتشار والتوسع والتسلح، تربطها علاقات وثيقة بإيران وقطر وسوريا، ولها مواقف من دول عربية أخرى. إلا أن حماس تراجعت عن مقاطعة الانتخابات، كما فعلت في المرة الأولى في انتخابات ١٩٩٦ واعتبرت ذلك خطأ، فخاضتها في عام ٢٠٠٦، وسيطرت على المجلس التشريعي، وهي تسعى الآن للسيطرة على كرسي الرئاسة في السلطة

الفلسطينية. وقد بدلت حماس من موقفها حول مهادنة الإسرائيليين، طالما لم يعطوا الفلسطينيين دولتهم، وأخذت أكثر من قرار بالتهدئة مع الإسرائيليين، وقاّلت السلطة الفلسطينية في غزة وطردها وأقامت "دولتها" هناك، ولديها شروط مسبقة من أجل أن تعقد مصالحة فلسطينية.

ويتخذ القرار السياسى والاستراتيجى فى حماس بواسطة المكتب السياسى للحركة الذى يرأسه خالد مشعل المتواجد فى دمشق، ويعتبر المكتب السياسى أعلى هيئة قيادية فى حماس، وذلك بعد مشاورات مع مجلس شورى عام للحركة. أما فيما يتعلق بالعمل الميدانى فيمكن للقادة الميدانيين فى حماس اتخاذ القرارات المتعلقة بعملهم الميدانى مباشرة، فيما لا يخالف الخط العام لتعليمات هذا المكتب. يوضح هذا الأمر رأفت ناصيف عضو القيادة السياسية لـحماس فيقول: "إن القرار الاستراتيجى فى الحركة يصدر بناء على مشورة عامة فى مواقع الحركة فى أربع مناطق أو قطاعات وهى: الخارج (خارج فلسطين)، وقطاع غزة، والضفة الغربية، وداخل السجون الإسرائيلية. وتأخذ كل منطقة قرارها بشكل مستقل دون الرجوع إلى المناطق الأخرى، أما من يأخذ القرار فى كل منطقة، فهو مجلس شورى مصغر، وهو جزء من مجلس الشورى العام، فعلى سبيل المثال يتشاور المجلس الشورى فى الضفة الغربية مع كل مناطق الضفة، ثم يرفع الرأى بشكل مباشر وملخص للمكتب السياسى لـحماس.

وبحسب النظام فى حماس، فإن كل آراء المناطق الأربع يتم تجميعها عند المكتب السياسى فى دمشق، وبناء على هذه الآراء الشورية، يقرر المكتب السياسى القرار الأخير، وقد يعيدها إلى المناطق إذا كانت فى حاجة إلى مزيد من التشاور والنقاش. أما إذا كان الموضوع رئيسى ومتعلق بقضية إستراتيجية ومستجدة، فهنا يحتاج الأمر إلى تصويت، مثلما حدث عندما إتخذت حماس قرار المشاركة فى الانتخابات عام ٢٠٠٦، حيث صوت كل من ينتمى لـحماس فى موقعه أينما كان وحتى داخل السجون، أما موضوع التهدة مع إسرائيل والذى يتم بحثه مع مصر، إلى جانب المصالحة الفلسطينية، فإن هناك خطوطا عامة متفق عليها سلفا، والمكتب السياسى يخول المفاوضين التفاوض حولها، وهذا ما يفسر الوقت الطويل الذى تحتاجه حماس لاتخاذ قراراتها، فضلا عن المؤثرات الخارجية التى تمارس عليها فيما يشبه الضغوط، وأبرزها الضغوط الإيرانية والسورية لما يتفق ومصالح إيران وسوريا. وهذه الشورى فى إتخاذ القرارات لم تمنع بروز خلافات بين حماس الداخل فى غزة وحماس الخارج فى دمشق، وبين حماس غزة وحماس الضفة، حيث تشكو الأخيرة من عدم وضع آرائها وموقفها فى الاعتبار، وترد قيادة حماس على ذلك بأن الآراء تتخذ بأغلبية الأفراد، فلا يمكن مساواة موقع يضم ألف شخص بموقع يضم عشرة أفراد. إلا أن مصادر حماس نفسها أوضحت أن هناك حالة من عدم الرضا لدى بعض مسئولى وناشطى الحركة فى الداخل الفلسطينى

عن آراء الخارج، وتحديدًا خالد مشعل، حيث اختلف كثيرون معه مراراً حول تبنيه لمواقف إيرانية وسورية تضر باستقلالية القرار الفلسطيني ومصلحة القضية الفلسطينية، وكانت آخر هذه المواقف طرحه قضية تشكيل مرجعية جديدة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بديلة عن منظمة التحرير، وذلك طبقاً لمطالب دمشق وطهران.

ويقول أحد مسئولى حماس أن خالد مشعل كان مسيطراً على الحركة منذ أيام الشيخ أحمد ياسين وحتى أثناء وجوده الأخير باعتباره زعيم الحركة وقائدها. وبعد اغتيال الشيخ يسن وتولى عبد العزيز الرنتيسي القيادة، وقبل اغتياله عام ٢٠٠٤ قال أنه وجميع إخوانه يدينون بالطاعة والولاء لمشعل. وطبقاً لما ذكره مهيب نواتي في كتابه "حماس من الداخل" أن مشعل حاول السيطرة على حماس من خلال رئاسته للمكتب السياسي، وعلاقته المباشرة مع قادة كتائب القسام، وتحكمه بالمال من خلال رضا قيادة الإخوان العالمية عنه، وكذا حكام إيران وسوريا الذين يمدون حماس بالمال والسلاح. ولا تزال الخلافات قائمة بين قادة حماس، وأن من يقف لمشعل أحياناً هو محمود الزهار القيادي البارز في حماس. كما يتهمون مشعل بأنه خطف قيادة المكتب السياسي من موسى أبو مرزوق أول من أعاد تنظيم صفوف الحركة بعد اعتقال معظم أبنائها في عام ١٩٨٩، وأول من أسس المكتب السياسي من أجل أن يقود الحركة من الخارج بعدما تعرضت لضربة في الداخل، ولذلك انتخب رئيساً لأول مكتب سياسي لحركة حماس عام ١٩٩٢، لكن حادثة اعتقال أبو مرزوق في أمريكا عام ١٩٩٥ أعطت الفرصة لمشعل لإعادة تشكيل المكتب السياسي، وأجرى إنتخابات شكلية في عمان، وعُيّن رئيساً للمكتب عام ١٩٩٦. لذلك تقول مصادر فلسطينية أن بعض قيادات حماس قد تدفع في إنتخابات قادمة لعودة أبو مرزوق لرئاسة المكتب السياسي.

- وقد أظهرت مناسبات وأحداث عدة وجود خلافات جوهرية بين حماس الداخل وحماس الخارج، أبرزها التعامل مع السلطة الفلسطينية، فقد كانت قيادة الداخل في غزة تميل إلى المشاركة والتعاون، في حين كانت قيادة الخارج تقف على العكس من ذلك بتحريض من دمشق وطهران. كما تشكل عملية تجديد دماء القيادات نقطة خلاف أخرى، حيث لا يفترض أن يبقى أعضاء الهيئات، سواء في قيادات المناطق أو مجلس الشورى أو المكتب السياسي في مواقعهم طويلاً، وأن تجري إنتخابات دورية كل عامين أو أربعة أعوام بحد أقصى، ولكن يلاحظ أن أبرز أعضاء المكتب السياسي في الخارج، وهم مشعل وأبو مرزوق ومحمد نزال لم يتغيروا منذ عام ١٩٩٦. ولا يوجد عدد دقيق لأعضاء مجلس الشورى، إلا أن النواتي صاحب كتاب "حماس من الداخل" يقول أن هذا المجلس يمثل حالة رمزية أكثر منها قيادية، وأعضاؤه لا يتحركون إلا عندما يراد لهم ذلك من المكتب السياسي لتبرير قرار ما يريده المكتب السياسي.

- وقد أجرت حماس فى نهاية عام ٢٠٠٨ أول انتخابات لهيئاتها القيادية فى قطاع غزة، وعلى كل المستويات منذ فازت فى الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦، وانتخب عشرات الآلاف من عناصر الحركة فى غزة الهيئات الإدارية، ومجلس الشورى العام والمكتب السياسى. وقد أفرزت انتخابات غزة قيادات جديدة شابة فى القيادات السياسية، مع انتخاب رموز فى الحركة من أمثال اسماعيل هنية لعضوية المكتب السياسى لأول مرة، ومحمود الزهار، وسعيد صيام الذى أعتيل فى الحرب الأخيرة، و خليل الحية، ولميس النشار.
- لكن الأهم على الإطلاق أن هذه الانتخابات فى غزة، جاءت ولأول مرة بقيادات من الجهاز العسكرى ل حماس (كتائب القسم) إلى المكتب السياسى، منهم أحمد الجعبرى القائد الفعلى على الأرض، وأحمد الغندور، ومروان لميس. وعلى الرغم من أن كتائب القسم تجرى انتخابات مستقلة هى الأخرى، إلا أنها بالطبع ترتبط بسياسات حماس ومواقفها، لأنها تتلقى التمويل والتسليح من الحركة.
- وقد بدأ العمل العسكرى ل حماس متواضعا غير منظم حتى أواخر عام ١٩٩١، ثم شهد العمل تطورا كبيرا بدءا بعام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٤. ثم بدأ العمل العسكرى يتراجع نوعيا وعدديا حتى عام ١٩٩٧ بسبب سيطرة السلطة الفلسطينية، وتوقف تقريبا منذ بداية عام ١٩٩٨ حتى قيام إنتفاضة الأقصى فى أواخر عام ٢٠٠٠، فانطلق العمل العسكرى مرة أخرى وشهد توسعا جغرافيا. أما فيما يتعلق بالرأس العسكرى، فتشير كل المصادر إلى أن قطاع غزة يخضع عسكريا لإمرة أحمد الجعبرى الذى تعرفه حماس على أنه نائب القائد العام لكتائب القسم محمد الضيف، ويفضل أبناء الحركة والاستخبارات الإسرائيلية أن يطلقوا عليه لقب "رئيس أركان حماس"، وهو القائد الفعلى لكتائب القسم بسبب الحالة الصحية والأمنية التى يعيشها محمد الضيف، بعد إصابته أكثر من مرة فى محاولات إغتيال فاشلة قد تكون آخرها بحسب مصادر فلسطينية أدت إلى شلله.
- وتربط الجعبرى علاقات وطيدة بـمشعل؛ حتى أن الاستخبارات الإسرائيلية تقول أنه لا يتلقى أوامره إلا من مشعل مباشرة، وتقول مصادر فلسطينية فى غزة أن الجعبرى الذى يحكم قبضته على غزة تربطه علاقات أخرى وطيدة مع الزهار. أما فى الضفة الغربية، فيصل تحديد مسئول كتائب القسم نظرا للاعتبارات الأمنية. ومن غير المعروف ما إذا كانت كتائب القسم فى الضفة تتلقى أوامرها مباشرة من غزة أو من المكتب السياسى فى دمشق.
- وعلى أية حال فإن هذه الخلافات ومثلها لم تؤثر كثيرا على تماسك الحركة، التى مازالت تدرك أنها تعيش فى عين العاصفة، وأن أى إنشقاق داخلى سيؤدى إلى نهايتها، وقد ساعد على تماسك حركة حماس أنها تربي أبناءها على المبادئ الأيديولوجية لجماعة الإخوان المسلمين، وأبرزها الولاء

والسمع والطاعة لأولياء الأمر، حتى أن قادة المناطق والمواقع التنظيميين، وفي الجناح العسكري لحماس يُعرفون القادة بالأمراء، ولا خروج على طاعة الأمير.

- إلا أنه من المؤكد أن الحرب الأخيرة على غزة، أفقدت حماس الكثير من شعبيتها سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، وكذلك في الخارج، حيث شعر كل من أعطى صوته لحماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ أنه قد أخطأ في ذلك، فقد أدى القتل والدمار الذي لحق بشعب غزة في هذه الحرب إلى فقدانه الثقة في قيادات حماس السياسية والعسكرية التي لم تتحمل مسئولياتها في إعداد الشعب والأرض لمثل هذه المواجهة العسكرية الصعبة، وأثناء الحرب اختفى قادة حماس في ملاجئهم تحت الأرض وتركوا الناس يواجهون آلة الحرب الإسرائيلية بصدور عارية، ناهيك عن أن قرار هؤلاء القادة - سواء في الداخل أو في الخارج بإنهاء التهدة والمغامرة في الدخول في حرب غير متوازنة على الإطلاق مع إسرائيل، كان قراراً غير رشيد وغير حكيم تسبب في ما يعانيه شعب غزة اليوم من ويلات لا تشعر بها قيادات حماس، حتى أن الكثيرين من شعب غزة كفر بكلمة "المقاومة" التي يتشدد بها قادة حماس في الداخل والخارج، ولا يريدون سماعها بعدما حل بهم من قتل وخراب ودمار نتيجة المتاجرة بهذا الشعار، خاصة بعد أن اعترف خالد مشعل لصحفي فرنسي أن هدف حماس من إنهاء التهدة مع إسرائيل كان إشعار العالم بأهمية حماس، وذلك بإشعال الموقف مع إسرائيل والاقتراب به إلى حافة الهاوية، ولكنه لم يكن يتوقع أن يكون حجم رد الفعل الإسرائيلي بهذا القدر من القوة والعنف والزمن. أضف إلى هذا ما اعترف به بعض رموز حماس - مثل فوزي برهوم الناطق باسم الحركة - من أنهم أثناء الحرب كانوا يختبئون في بيوت أصدقاء لهم ينتمون لحركة فتح، وكانوا يعملون في الأجهزة الأمنية السابقة في القطاع والتي نكلت بها حماس أثناء إنقلابها في يونيو ٢٠٠٧، ولكنهم أثناء الحرب لم يشوا لإسرائيل بمن لجأ إليهم من رموز حماس.

حجم وأنواع وتبعية قوات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وتسليحها: ١٢٨

- شاركت في أعمال المقاومة الفلسطينية داخل قطاع غزة الفصائل الآتية:

١- كتائب عز الدين القسام (الجناح العسكري لحركة حماس): تتكون من ٦ لواءات كل من ١٨٠٠ فرد، ويتكون اللواء من ٤-٥ كتائب كل منها ٣٦٠ فرد، وتتكون الكتيبة من ٤-٥ سرايا كل منها ٧٢ فرد، وتتكون السرية من ٣ فصائل كل منها ٢٤ فرد، وتتكون الفصيلة من ٣ جماعات كل جماعة ٨ أفراد. بإجمالي عام حوالي ١١٠٠٠ مقاتل.

٢- سرايا القدس (الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي): حوالي ٣٠٠٠ مقاتل.

٣- شهداء الأقصى (الجناح العسكري لحركة فتح): حوالي ٢٠٠٠ مقاتل.

٤- هذا بالإضافة إلى ٦٠٠٠ مقاتل من القوة التنفيذية (الشرطة)، وحوالي ٥٠٠ فرد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأيضا ٥٠٠ فرد من لجان المقاومة الشعبية، والوية الناصر صلاح الدين - الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية ١٠٠٠ مقاتل، ومجموعات "أيمن جودة" التابعة لكتائب شهداء الأقصى، وكتائب "أبو علي مصطفى" الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكتائب "المقاومة الوطنية" الجناح العسكري للجبهة الديموقراطية، والمجموعات الثلاث الأخيرة قوام كل منها بضع مئات.

- إجمالي حجم قوات المقاومة في قطاع غزة يقدر بـ ٢٣٠٠٠ مقاتل.

٥- التسليح: أسلحة خفيفة ومتوسطة أبرزها الصواريخ المضادة للدبابات [ر.ب.ح-٧ مداه حوالي ٣٠٠ متر، ساجر موجه بالسلك مدى ٣كم، ب-٢٩ ذو الرأس تاندم مزود الحشوة المزدوجة ٦٠٠م]، رشاشات متوسطة (كلاشنكوف) وخفيفة، قنابل يدوية، ألغام مضادة للدبابات ومضادة للأفراد، عبوات متفجرة، وعدد محدود من الرشاشات المتوسطة المضادة للطائرات ١٢,٧م، ١٤,٥م حصلت عليها حماس من فتح قبل أن تترك قطاع غزة، (نجحت في إصابة مروحية إسرائيلية)، هاونات ٨٢م، ١٢٠م، مركبات جيب ونصف نقل، أجهزة اتصال متقدمة بعضها عبر الأقمار الصناعية.

٦- الصواريخ أرض/أرض: حوالي ٣٠٠٠ صاروخ كاتيوشا والقسام بأنواعه: (القسام-١) عيار ٩٠م و مدى ٤كم و(القسام-٢) عيار ١١٥م و مدى ١٠كم، و(القسام-٣) عيار ١٧٥م و مدى ١٥كم. أما الصواريخ (جراد) فهي عيار ١٢٢م و مدى حتى ٤٠كم، ويعتقد بحصول حماس على حوالي ٢٠٠ صاروخ من هذا النوع. وكان معدل إطلاق الصواريخ في بداية العملية ٣٠-٤٠ صاروخ في اليوم، إنخفضت في الأيام الأخيرة إلى ٥-١٠ صاروخ في اليوم، وقد استهدفت مناطق: بنر سبع (٤٠كم)، نتيفوت (١٢كم)، أشكلون (١٢كم)، سديروت (٣كم)، شعر هنيجف (٤كم)، ناحال عوز (٣كم)، كيسوفيم (٣كم)، اشكول (٥كم)، أوفاكيم (١٨كم)، كريات جات (١٦كم)، زكيم (٢كم)، أشدود (٢٦كم).

٧- إستشهاديين: حوالي ٢٠٠ فرد داخل إسرائيل يشكلون خلايا نائمة، مستعدين لتنفيذ مهام إنتحارية داخل المدن الإسرائيلية الرئيسية بأوامر من حماس.

تقييم إسرائيل لقوة حماس^{١٢٩}

- اجتهدت مختلف أجهزة الأبحاث التابعة للاستخبارات الإسرائيلية لنشر تقارير تم فيها تقييم قوة حماس العسكرية، فبعد أن وصفتها سياسيا بأنها "ولاية إيرانية" و"كيان معاد" و"عنصر فعال في محور الشر" و"حزب الله - فرع فلسطين" .. وغيرها من التسميات التي تحمل نفس معنى وطابع

التبعية لإيران وحزب الله أظهرت هذه التقارير أن حركة حماس باتت جيشاً منظماً يهدد أمن إسرائيل، كما صارت عنصراً أساسياً فيما يطلق عليه "محور الشر". وفي ذلك مهدت إسرائيل لتجديد الرأي العام الدولي دعماً لحملاتها العسكرية التي نفذتها في يناير ٢٠٠٩، وتوابعها من هجمات جوية وبرية لا تزال تشنها حتى اليوم بدعوى الرد على القصف الصاروخي الذي تمارسه حماس ضد مدن وبلدات جنوب إسرائيل، وتهدد حكومة ناتنياهو باستئنافها على نطاق واسع وبهدف القضاء نهائياً على حماس وغيرها من التنظيمات الفلسطينية "الإرهابية".

- وفي قراءة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لوضع حزب الله، ومقارنة حماس به، ترى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أن ست سنوات من الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني كانت فترة استغلها الحزب لتعزيز قدراته العسكرية وانتشاره في منطقة الجنوب، وإقامة المحميات الطبيعية وشبكة الخنادق والأنفاق، بما يضمن استعداده لمواجهة مع إسرائيل حتى وقعت حرب يوليو ٢٠٠٦. ومع انتهاء الحرب خرج قياديون وجنود إسرائيليون شاركوا في المعركة معلنين أنهم لم يواجهوا مقاومة مسلحة تضم عناصر متدربة على السلاح، بل جيشاً بكل ما تعنيه الكلمة، وهو ما ينبغي منع حماس من تكراره مستقبلاً بتعزيز قدراتها العسكرية بعد توقف الحرب على غزة.

- واليوم تتكرر الشهادات، ولكن هذه المرة من الحدود الجنوبية لإسرائيل مع قطاع غزة من جنود شاركوا في العملية العسكرية الأخيرة في قطاع غزة "الرصاص المصبوب". فلقد ظهر بعضهم على شاشات التلفزيون الإسرائيلي ليتحدثوا بكل صراحة أن رجال المقاومة في غزة أظهروا في الحرب الأخيرة قدرات جيش مدرب ومنظم ويعمل وفق خطط مدروسة. وهذه الأحداث ساندتها أبحاث ودراسات بعضها من مراكز تابعة لأجهزة الاستخبارات، تؤكد تعزيز قدرات حماس، ويرى هؤلاء أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ساعد الحركة على تحسين قدراتها العسكرية. حيث بدأت عقب سيطرتها على القطاع في تنفيذ خطة تعزيز بدعم من سوريا وإيران وحزب الله، وقد قطعت فيها شوطاً كبيراً - على حد قول رؤوفين إيرلينج مدير مركز دراسات الإرهاب والاستخبارات، والذي أضاف أن هذه الخطة تمكن حماس من مواجهة مختلف السيناريوهات الإسرائيلية التي وضعت للقضاء على مطلق الصواريخ والبنى التحتية العسكرية.

- ويرى إيرلينج - الذي أعد بحثاً حول مراحل تعزيز القدرات العسكرية لحماس - أن الاستراتيجية التي رسمتها الحركة بالتعاون مع الأطراف الخارجية تهدف إلى جعل الصواريخ وسيلة لعرقلة أية خطوات في عملية السلام. كما يرى أن إسرائيل لا تتحمل وحدها مسؤولية مواجهة هذا الوضع، وإنما مصر أيضاً، ويضيف: "على مصر أن تفحص مدى الأضرار التي ستلحق بها، ونحن نتحدث عن وجود ولاية إسلامية إيرانية إلى جانبها. إن الوضع في غاية الخطورة، ويكفي وجود بعثة

إيرانية واحدة في قطاع غزة، فهذا يشكل خطراً كبيراً على إسرائيل ومصر على حد سواء. وإذا لم يواجه الوضع بما يضمن حسمه، فإن الخطر سيمتد ليشمل المنطقة أيضاً".

- وإنطلاقاً من الدراسة التي أعدها إيرلنج نجده يؤكد بأن الوضع الحالي غير مطمئن، إذ أن حماس ما تزال تستغل الخنادق والحدود مع مصر لتواصل تنفيذ خططها مع "أطراف محور الشر". ثم يتابع "إن مواصلة تعزيز قدرات حماس العسكرية تجعل الحركة قادرة على تنفيذ عمليات ذات نوعية خاصة داخل إسرائيل، فيما تتواصل عملية إمدادها بالأسلحة المتطورة التي تشمل أسلحة مضادة للدبابات ومضادة للطائرات، وهنا تكمن ذروة الخطورة في مواجهة الحركة".

- ورغم ما تتحدث عنه الدراسة من خطورة ناتجة عن تطور قدرات حماس العسكرية، إلا أن رؤوفين إيرلنج يختلف مع آخرين من عسكريين وخبراء بأن ما تمتلكه حركة حماس بات شبيهاً جداً بوضع حزب الله، وبرأيه أن مسيرة حماس لم تنته بعد، وهي تحتاج وقتاً من الزمن فيما حزب الله استكمل استعداداته وضاعف قدراته العسكرية التي كان يتمتع بها قبل حرب يوليو ٢٠٠٦، كما يرى أن معظم الصواريخ التي تستخدمها حماس ليست من الصناعة الإيرانية - السورية، إنما محلية الصنع. ويعتبر أن الحديث عن تهدة أو سلام في المنطقة منوط بقرار حماس. إذ أن وقف إطلاق الصواريخ سيمنع العمليات العسكرية في قطاع غزة، لكنه يضيف: "حماس لا تريد ذلك، إنما تسعى إلى جر إسرائيل إلى قطاع غزة، وهذا خطير على جميع الأطراف".

- وتنعكس الخطورة التي تحدث عنها إيرلنج في معطيات الدراسة في وجود حوالي ٢٠,٠٠٠ فلسطيني تدربوا على القتال في إطار حركة حماس، وأنهم مستعدون للدخول في مواجهة مع الجيش الإسرائيلي. وأنهم تلقوا دورات تاهيلية متطورة في مختلف المجالات العسكرية. وتتجسد المساعدة الإيرانية في نقل المهارات التكنولوجية والتي تستخدم في إنتاج الوسائل القتالية، بما في ذلك العبوات الناسفة والصواريخ، وتضيف الدراسة: "إن الأداة الرئيسية التي تنقل عن طريقها المساعدة للمنظمات الإرهابية المختلفة هي "قوة القدس" التابعة للحرس الثوري الإيراني، والتي تركز نشاطها على الساحات الفلسطينية واللبنانية والعراقية أيضاً". ثم يضيف معدوا الدراسة: "تقدم المساعدة من خلال نقل مبالغ طائلة إلى حكومة حماس في قطاع غزة وباقي هياكل الحركة، وأيضاً من خلال تدريب نشطاء في إيران على مختلف المهارات القتالية، وتهريب الوسائل القتالية إلى قطاع غزة، بما في ذلك صواريخ جراد عيار ١٢٢ مم التي تم إطلاقها في الحرب الأخيرة باتجاه مدينة أشكيلون بالإضافة إلى تقديم المهارات التكنولوجية من أجل استخدامها في إنتاج وتطوير الوسائل القتالية، بما في ذلك توسيع الطاقة التفجيرية التي تحتوى عليها العبوات الناسفة التي توضع في أجناب الطرقات،

وزيادة قدرة الصواريخ (مدى، وقوة نيران، ودقة إصابة) التي يتم إطلاقها باتجاه المناطق الإسرائيلية".

- أما فيما يخص التدريبات، فقد أفادت الدراسة أن المئات من نشطاء حماس قد تدربوا ولا يزالون يتدربون في إيران، حيث قام الحرس الثوري بتدريب هؤلاء في طهران على مدى ما يزيد عن سنتين، منذ انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ (أي منذ تنفيذ خطة شارون للانفصال الأحادي) حيث أنهى ١٥٠ ناشطا تدريبهم في إيران، وحل محلهم ١٥٠ ناشطون آخرون تلقوا التدريبات هناك، والتي تركز على المهارات القتالية في استخدام الأسلحة والعبوات المتفجرة، وأساليب القتال التكتيكية في الدفاع وشن الإغارات وعمل الكمائن وخداع وتضليل العدو، والبعض الآخر يتدرب على أعمال الاتصالات وفك الشفرات، إلى جانب من يتدرب على العمل في "وحدة البحث" التابعة لحماس، والمتخصصة في أعمال الاستخبارات.

- وتكشف الدراسة الطريق التي يسلكها المقاتلون للوصول إلى غزة، ويقول معدوا الدراسة: "إن نقطة الإنطلاق تكون بشكل عام عبر الأنفاق، حيث يغادر نشطاء حماس قطاع غزة في الطريق إلى مصر، ومن هناك يسافرون عن طريق الجو إلى سوريا، ومن ثم إلى طهران. كما يسمح لهم عند دخولهم وخروجهم من طهران بعدم التوقيع على جوازات السفر لأسباب أمنية". وفي هذا الجزء سعى معدوا الدراسة إلى إبراز أوجه الشبه بين تدريب مقاتلي حماس ومقاتلي حزب الله، من خلال التطرق إلى اعتراف أسير حزب الله لدى إسرائيل - حسين سليمان - الذي شرح بإسهاب كيف يصل المقاتلون إلى إيران، وكيف تعمل إيران وسوريا على عدم كشف هوياتهم لأسباب أمنية.

- وتتابع الدراسة شرحها فتقول "لقد مارس نشطاء حماس التدريبات في إيران على مدار فترات راوحت مدتها ما بين ٥٤ يوما وستة أشهر، وتمارس هذه التدريبات في قاعدة عسكرية مغلقة في ظروف قاسية تحت إشراف الحرس الثوري، ويسمح للنشطاء بالذهاب إلى العطلة مرة واحدة أسبوعيا، وحتى هذا لا يتم إلا ضمن مجموعة وبمرافقة أفراد الأمن الإيرانيين. أما الموضوعات التي تتضمنها التدريبات فتركز على مجال التكتيكات التي يتميز بها القتال الميداني بأساليب حرب العصابات، وفي كيفية تفعيل الوسائل القتالية، حيث يعود هؤلاء النشطاء إلى قطاع غزة وقد اكتسبوا المهارات في المجالات التكنولوجية المتطورة، وفي تشغيل وإطلاق الصواريخ بمختلف أنواعها، وفي تفعيل العبوات الناسفة، وفي أعمال القنص، وتكتيكات أخرى شبيهة بالتكتيكات التي استخدمها حزب الله في جنوب لبنان". وتؤكد الدراسة أنه حتى وقت إعدادها أرسلت حماس سبع بعثات من النشطاء إلى إيران لتلقى الدورات، ويظل النشطاء المتفوقين في كل دورة في إيران لفترة إضافية من الزمن، يتلقون خلالها دورات متطورة، ثم يعودون إلى قطاع غزة لكي يعملوا كمدربين.

- وتلحظ الدراسة أن جانباً من التدريبات يتم في سوريا، حيث تم تدريب ٦٠٠ ناشط من حماس هناك قام بتدريبهم مدربون سوريون كانوا اكتسبوا في إيران التقنيات القتالية التي يمتلكونها، وأنه يوجد حالياً ست بعثات من حماس يجرى تدريبهم في سوريا.
- وتركز الدراسة على الدور الذي تلعبه إيران في تعزيز قدرات حماس العسكرية، فتشير إلى التزود بالوسائل القتالية المتطورة التي تهرب إلى قطاع غزة، إلى جانب تحسين وسائل القتال التي تصنعها حماس محلياً. وأبرز هذه الوسائل القتالية صواريخ جراد ١٢٢ مم مثل التي أطلقت على أشكيلون، والذي يتكون محركه من أربعة أجزاء، ويختلف عن الصواريخ التي أطلقت من القطاع في السابق، وترجح الدراسة أنه تم تصنيعها في إيران خصيصاً لتسهيل تهريبها عبر الأنفاق، كما تم تهريبها إلى غزة عندما تم اجتياح السياج الحدودي الفاصل بين قطاع غزة ومصر، وكان قد سبق لإيران وسوريا أن وفرتا صواريخ جراد من أنواع مختلفة إنتاج روسيا والصين لحزب الله في لبنان التي أطلق منها أعداداً كبيرة على شمال إسرائيل أثناء حرب يوليو ٢٠٠٦. كما يلحظ التقرير أيضاً أن قذائف هاون عيار ١٢٠ مم متطورة من صنع إيران أطلقتها حماس على البلدات والمواقع الإسرائيلية القريبة من الحدود مع غزة، وتحليل إحدى القذائف تبين أنها تحتوي على محرك مساعد صاروخي يساهم في زيادة مداها من ٦ كم إلى ١٠ كم، كما تتميز الرأس الحربي لهذه القذيفة بمستوى أعلى في القدرة التفجيرية عن القذيفة المشابهة السابقة.

إدارة حماس لعملياتها العسكرية ٢٠١٣

- كانت أوضاع قوات حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى قبل بدء الحرب في أوضاعها العادية طبقاً لنوع ومهام القوات، وطبقاً لإعداد مسرح القتال، سواء كان ذلك تحت سطح الأرض أو في المناطق السكانية أو في مناطق الانتشار فوق سطح الأرض في المزارع والبساتين والحقول.. ومن البداية كان على فصائل المقاومة خاصة حماس - أن تنشر قواتها على امتداد جبهة القطاع، وتشمل جبهة بحرية بطول ٤٠ كم (تحتسب لعمليات إنزال بحري معادي)، وجبهة برية بطول ٥١ كم، بإجمالي دفاع على مواجهة طولها ٩١ كم. وقد حرصت حماس على تطبيق مبدأ الاقتصاد في الجهد والقوة الحربية لتفادي التعرض لخسائر كبيرة، مع تركيز الجهود في الاتجاهات الرئيسية ومراقبة الاتجاهات الثانوية، وعدم الاندفاع وراء محاولات الاستدراج.
- وخلال المرحلة الافتتاحية للحرب والتي بدأت بهجمات جوية إسرائيلية واستمرت ستة أيام، لم يكن أمام قوات حماس إلا إتخاذ إجراءات الدفاع السلبي والوقائية، مع إطلاق الصواريخ أرض/أرض ضد المدن والبلدات والمستعمرات الإسرائيلية من وقت لآخر، خاصة ليلاً. وعندما بدأت العمليات البرية لجأت حماس إلى تكتيك الإنكماش ضمن مناطق الكتل السكانية داخل القطاع، وترك القوات

الإسرائيلية تتقدم وبما يؤدي إلى استدراجها إلى مسرح حرب العصابات داخل المناطق السكانية، حيث الشوارع والأزقة والمباني المجهزة بالكمائن، وبما يتيح لحماس إيقاع خسائر كبيرة في القوات الإسرائيلية، وتفشيل خطة الجيش الإسرائيلي في الفصل بين الكتل السكانية وتقطيعها، مستفيدة حماس في ذلك من شبكة الأنفاق المتواجدة تحت الأرض والتي تربط بين الكتل السكانية.

- وخلال المرحلتين الثانية والثالثة من الحرب، حيث نشطت القوات البرية الإسرائيلية في تقطيع أوصال القطاع وعزل مدنه ومخيماته عن بعضها البعض، استهدفت العمليات البرية لحماس استنزاف قدرات القوات الإسرائيلية في الكمائن التي أعدتها لها في المزارع والبساتين والكروم، إلى جانب شن الإغارات وأعمال القناصة وتلغيم طرق تحرك مركبات القتال الإسرائيلية، إلى جانب ضرب محاور تموين القوات الإسرائيلية بالوقود والاحتياجات اللوجيستية الأخرى بدءاً من تحركها من خلف الحدود وحتى مواقع القوات الإسرائيلية داخل القطاع. وقد خصصت حماس الهاونات ١٢٠ مم لضرب أرتال هذه المركبات، في حين خصصت الصواريخ أرض/أرض لقصف المدن والبلدات والمستعمرات في جنوب إسرائيل. وقد راهنت حماس في هاتين المرحلتين على أن نجاح مقاتليها في إصطياد الجنود الإسرائيليين على الأرض في الشوارع والحواري وداخل المباني، سواء بالأسلحة الصغيرة والمتوسطة التي في أيديهم، أو بواسطة العمليات الانتحارية والعبوات المفخخة والألغام في الشوارع والمباني المفخخة، وبما يحدث خسائر بشرية موجهة في الجيش الإسرائيلي، يمكن أن تهزمه نفسياً وتجبر قياداته على الانسحاب من المستنقع الغزوي قبل أن يغوص فيه. أو يمكن لهذا التكتيك من جانب حماس أن يطيل أمد المعركة الذي يمكن أن يصيب الإسرائيليين بالإحباط، فيما ينعش آمال مقاتلي حماس في تحقيق هدفهم في الصمود والبقاء بعد توقف القتال. وكان مقاتلوا حماس قد تدربوا على هذه الأساليب القتالية طوال الأعوام الماضية تحسباً للحظة المواجهة، وهو ما رصدته جيداً أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وتحسبت له جيداً بتكتيكات مضادة.
- كما لجأت حماس إلى استخدام ما أطلقت عليهم (الأشباح الاستشهاديين) الذين تدربوا تدريباً خاصاً لتنفيذ عمليات انتحارية بأحزمة ناسفة أو عربات مفخخة يندفعون بها بسرعة في وسط تجمعات القوات الإسرائيلية، وكانوا يربطون لعدة أيام مختبئين في الأماكن المفتوحة التي كان من المتوقع توغل القوات البرية الإسرائيلية فيها، وذلك بهدف مباغتة الخطوط الخلفية للقوات الإسرائيلية بهجماتها الانتحارية، وبما يربك صفوفها.

- وفي إطار أعمال الخداع التكتيكي التي مارستها حماس أثناء الحرب، كانت تنفرد إحدى مجموعات حماس القتالية بالاشتباك مع مجموعة مستهدفة ذات أهمية من وحدة إسرائيلية، بينما تُشغل باقي الوحدة الإسرائيلية بقصف مكثف بالهاونات، مع إشغال الطائرات الإسرائيلية بإطلاق نيران

الرشاشات المتوسطة المضادة للطائرات ١٤,٥مم، ١٢,٧مم، ثم تحت تغطية كثيفة من النيران تخترق المجموعة الاستشهادية المجموعة الإسرائيلية المستهدفة وتفجر نفسها فيها، أو تزرع العبوات المتفجرة بين مركبات الأرتال الإسرائيلية وتفجرها عن بعد، وهو ما كان يؤدي إلى إرباك الإسرائيليين. كما زرعت حماس مكائد بها دمي على شكل مقاتليها خلفاً شحنة متفجرة وفتحة نفق من أجل اختطاف الجنود. وقد فوجئت الوحدات الإسرائيلية بحجم الشحنات المتفجرة التي كانت تنتظرها، فقد كانت هناك شوارع كاملة محاطة بالأسلاك الشائكة ومتصلة بالشحنات المتفجرة مغطاه بالنيران من قبل مقاتلي حماس المختبئين داخل المنازل والمباني العامة.

وقد أجبرت الخطة الإسرائيلية التي نشرت قواتها على مواجهات واسعة شمال وشرق وجنوب القطاع، أجبرت مقاتلي حماس على القتال في مجموعات منفصلة، أكبر حجم منها كان يضم ٥٠-٦٠ فرد عند معسكر الشاطئ. ولكن رغم ذلك اعترف الإسرائيليون أن مقاتلي حماس كانوا يخوضون قتالاً بقيادة منظمة ومسيطرة في إطار هيكل عسكري تم إرساله مسبقاً، كما زرعو متفجراتهم في كل الأماكن المتوقعة وغير المتوقعة، وحتى داخل أطباق الدش. وفي بعض المنازل التي اتخذها مقاتلوا حماس مواقع لهم، كانت تتواجد مخازن الأسلحة والذخيرة والمتفجرات في الأدوار الأرضية، بينما يحتل الدور الأول والثاني مقاتلون من حماس وقادتهم، في حين تتواجد أسرة مدنية في الدور الثالث، مما كان يعرض مثل هذه الأسر لمخاطر هجمات الوحدات البرية الإسرائيلية التي كانت توجه نيرانها ضد كل موقع يشتبه وجود مقاتلين أو أسلحة لـحماس فيه، وفي أحيان أخرى كان يتم تفجير المنزل على كل من فيه.

وقد لعبت شبكة الأنفاق التي أنشأتها حماس ونشرتها تحت الأرض أسفل قطاع غزة وبطوله وعرضه، دوراً كبيراً وكجزءاً رئيسياً في الخطة الدفاعية التي نفذتها كتائب القسام، سواء فيما يتعلق بمهاجمة أرتال المركبات الإسرائيلية في مؤخرتها أثناء تقدمها بعد عبورها فوق الأنفاق، أو في إطلاق الصواريخ أرض/أرض التي كانت تخرج قوافلها وصواريخها من الأنفاق عبر فتحات برميلية مجهزة من أعلى كمواقع إطلاق، ثم توجه القوافل نحو الأهداف، وكلها أهداف مساحية مثل المدن والمستعمرات – والتي لا يحتاج قصفها إلى درجة دقة عالية – لأن أية إصابة في الهدف ستحقق الغاية المطلوبة بإحداث خسائر بشرية ومادية فيه، ثم يتم إعادة القاذف داخل النفق عقب إنتهاء كل عملية قصف لاختفائه. وقد تم توزيع الصواريخ أرض/أرض على مواقع متعددة شمال وشرق القطاع بحيث توفر ثلاث أرباع المدى خارج حدود القطاع وداخل الأراضي الإسرائيلية، وبما يوفر عمليات إطلاق مستمرة للصواريخ في حرب قد تمتد لثلاث شهور، أو حرب استنزاف طويلة إذا ما قررت إسرائيل احتلال القطاع، مع تخزين مخزون استراتيجي من الصواريخ لمواجهة

مرحلة الحصار المتوقعة على القطاع بعد توقف الحرب وحتى يتم استعواض المستهلك من الصواريخ عبر عمليات التهريب أو التصنيع المحلي.

كما استخدمت الأنفاق أيضا بواسطة مقاتلي كتائب القسام في شن هجمات مفاجئة داخل المباني والمنازل ضد الجنود الإسرائيليين الذين كانوا يهاجمون هذه المنشآت. وقد وصف قائد إحدى سرايا المدرعات الإسرائيلية مثل هذه العمليات حين قال: "إنها حرب أشباح، لم نكن نرى مقاتلين بالعين المجردة، فقد كانوا سرعان ما يندفعون نحونا من باطن الأرض، إنهم يخرجون لنا من أعماق الأرض، لقد كنا نشعر بوجود مدينة كاملة تحت الأرض التي نقف عليها". وفي مواجهة التوغل الإسرائيلي داخل أحياء وشوارع مدن قطاع غزة، كان مقاتلوا القسام يندفعون من الأنفاق عبر فتحات مجهزة من قبل داخل الغرف، بل وداخل الدواليب في بعض الأحيان، محاولين خطف أحد الجنود الإسرائيليين وقتلهم إذا لم يتمكنوا من الخطف واقتياد الأسرى والعودة بهم إلى داخل الأنفاق. وكان الإسرائيليون يواجهون مثل هذه المواقف باستدعاء المروحيات الأباتشي لقصف المنزل أو المبنى. إلا أن تحرك المقاتلين داخل الأنفاق، واستخدامهم لها في التنقل عبر أحياء المدن والمخيمات، قلص كثيرا من تأثير نيران الأباتشي أثناء المواجهات. وقد تبين أن مجموعات مقاتلي حماس الذين كانوا يكفون بمثل هذه الأعمال القتالية، وأطلقت عليهم حماس "الاستشهاديين الأحباش"، قد تلقوا تدريباً خاصاً على ذلك لعدة أشهر، وكانت أعداد منهم ترابط لمدة أيام إما داخل الأنفاق بالقرب من الفتحات التي تؤدي إلى داخل المنازل المتوقع هجوم الإسرائيليين عليها، أو في الأماكن المفتوحة التي كان من المتوقع أن تتوغل فيها القوات الإسرائيلية، أو تتخذها مناطق تركز لمدرعاتها لتباغتتها بهجمات مفاجئة وتربك صفوفها.

لذلك احتاط الجيش الإسرائيلي بشكل مكثف للأنفاق، حيث خصص عناصر من المهندسين العسكريين المعروفة باسم (بهلوم) ترافق كل وحدات الجيش التي تتوغل في قطاع غزة، لتقوم بفحص المنطقة قبل دخول القوات فيها، والتأكد من خلوها من الأنفاق المفخخة وتفجيرها في حال وجودها. وكانت هذه الوحدات الهندسية قد أجرت تدريبات واسعة على كيفية التعامل مع الأنفاق في منطقة "تسنيليم" في النقب جنوب إسرائيل. وكشف التلفزيون الإسرائيلي النقيب عن أن هذه التدريبات التي قامت بها وحدة "بهلوم" استمرت ١٦ شهراً، مشيراً إلى أن الجيش افترض قيام كتائب القسام بخفر ٦٠٠ نفق الكثير منها مفخخ، بهدف إلحاق الضرر بالجنود الإسرائيليين عند اقتحام القطاع. وافترض الجيش الإسرائيلي أن حماس ستعتمد على الأنفاق بشكل أساسي في ضرب القوات الإسرائيلية المتوغلة عبر تفخيخها وتفجيرها، فضلاً عن استخدامها في اختطاف الجنود وتمكين جهازها العسكري من التحرك خلال المواجهات.

- وعن عمليات اختطاف جنود إسرائيليين، تقول مصادر حماس أن مقاتلي كتائب القسام تمكنت من تنفيذ عمليتين إختطاف وأسر لجنديين إسرائيليين أثناء الحرب: الأولى كانت في شرق حي التفاح في اليوم الثالث من الحرب البرية، حيث تدخلت المروحيات الإسرائيلية وقامت بقصف الموقع مما أدى إلى مقتل الجندى الأسير والمجموعة الأسيرة معا. أما العملية الثانية فكانت يوم ٥ يناير في شرق جباليا، حيث تم أسر جندى إسرائيلى بواسطة كمين أعدته له عناصر من كتائب القسام، وتم الاحتفاظ به لمدة يومين في أحد المباني بأرض المعركة، وأرسل الجيش الإسرائيلى أحد المواطنين الذين اختطفهم كدروع بشرية لمساومة مقاتلي القسام لتسليم الجندى الأسير، إلا أنهم رفضوا، عند ذلك تدخلت مقاتلة (ف-١٦) قامت بقصف المكان وقتل الجندى وثلاثة من مقاتلي القسام كانوا يأسرون الجندى.

- وقد اعترف أحد أسرى كتائب القسام الذين إعتقلهم الجيش الإسرائيلى أثناء الحرب الأخيرة - ويدعى محمد العماصى - أن حماس فوجئت من بداية الحرب ولم تكن قد أنهت استعداداتها بعد، وأنه عمل مع مجموعة متخصصة في تصنيع عبوات متفجرة مضادة للدبابات تسمى "شواظ-١"، ولكنهم اكتشفوا أنها لم تكن كافية لاختراق الدبابات، لذلك طوروا نوعاً أشد قوة هو "شواظ-٣"، ولكن بسبب الحرب لم تنته عمليات الإنتاج. وكشف العماصى أن أهم خطط حماس كانت أسر أحد الجنود الإسرائيليين، لذلك إرتدى ومعه خلية "الإنتحاريين" زيا عسكريا إسرائيليا تم إنتاجه في أحد مخايط غزة ويشبه الزى الذى يرتديه جنود لواء "جفعاتى" في الجيش الإسرائيلى، وكذلك إرتدوا خوذا عسكرية تشبه تلك التى يرتديها الجنود الإسرائيليين بهدف تضليل الجنود وإرباكهم، ومنعهم من التمييز بين أعضاء المجموعة والجنود الإسرائيليين، وهو ما سيمكن عناصر الخلية من الاقتراب من الجنود الإسرائيليين (حسب خطة حماس)، وتنفيذ عمليات تفجيرية ضدهم أو أسرهم. وأضاف "هذه هى الخطة، لقد كنا قريبيين من خطف بعض الجنود، ولكن وقع تشوش ما فى اللحظة الأخيرة حرمانا من ذلك". وهو الأمر الذى أيده الجنرال جابى اشكنازى رئيس أركان الجيش الإسرائيلى عندما ذكر أن الجيش أحبط عدة محاولات لحماس لأسر جنود إسرائيليين عبر استخدامهم زيا يشبه زى الجيش الإسرائيلى. وأكد العماصى أيضا أنه أرسل مئات الرسائل القصيرة لقيادتهم ليطلعهم على تطورات الموقف، ولكن التعليمات كانت تأتية من قائده - ويدعى أحمد البطش - بأن يصمدوا ويكونوا حذرين ويعملوا كل ما هو ممكن لخطف جندى، لأن هذا الأمر مهم جدا لوقف الحرب، مضيفا "لقد خشى القادة أن نهرب من أماكننا، ولم يريدوا منا أن نترك المنزل، وأرادوا أن نقاتل حتى نقطة الدم الأخيرة، والحقيقة لم يكن أمامنا فرصة".

- كما لم تستجب قوات حماس لتكتيكات الخداع التي كانت وحدات الدبابات الإسرائيلية تمارسها أثناء الحرب، حيث كانت تقوم بإظهار عمليات انسحاب من الأماكن التي تصل إليها بعد أن تصطدم بنيران مقاتلي حماس، وذلك بهدف إستدراج هؤلاء المقاتلين خارج مواقعهم المتحصنين فيها، ثم يتم إقتناصهم بنيران المروحيات والطائرات بدون طيار ومدركات أخرى، وكان هذا الأسلوب قد نجح في السنوات الماضية في تصفية مئات المقاومين الفلسطينيين.

- وخلال فترة الحرب التي دامت ٢٢ يوما أطلقت حماس ٩٨٠ صاروخ وقذيفة منها ٣٤٠ صاروخ القسام، ٢١٣ صاروخ جراد، ٤٢٢ قذيفة هاون ١٢٠مم، وتصدت بالأسلحة المضادة للدبابات بإطلاق ٩٨ قذيفة وصاروخ مضاد للدبابات، وقامت بتفجير ٧٩ عبوة ناسفة، وتنفيذ ٥٣ عملية قنص أفراد، وتنفيذ ٢٢ كمين، و ١١ إشتباك مسلح وجهها لوجه مع القوات الإسرائيلية، وتنفيذ عملية إستشهادية واحدة، وكان حصاد هذه العمليات طبقا لبيانات قيادة حماس تدمير وإصابة حوالي ٤٧ مركبة قتالية بين دبابة وعربة مدرعة وجرافة، وإصابة ٤ طائرة مروحية، وإسقاط طائرة بدون طيار، ومقتل ١٣ جندي إسرائيلي وإصابة حوالي ١٠٠ عسكريين آخرين داخل القطاع، إلى جانب إصابة ١٢٧٢ إسرائيلي بجروح جراء سقوط الصواريخ. وقد أفادت التقارير الصحفية الإسرائيلية أن التجمعات السكنية الإسرائيلية التي تقع شرق الحدود مع قطاع غزة تحولت إلى (مدن أشباح)، حيث يعم الهدوء الرهيب بها، خاصة مستعمرة سديروت التي أغلقت ٩٩% من مصانعها بطلب من القيادة الجنوبية، وصارت الشوارع خالية من المارة بعد أن لزم السكان ملأجئهم المحصنة، كما ترك كثير من السكان المستعمرة وتوجهوا إلى مدن شمال إسرائيل للحماية. وقد ذكرت صحيفة (التايمز) أن هناك مخاوف متزايدة من احتمال أن يبلغ مدى الصواريخ التي تطلقها حماس موقع المفاعل النووي في ديمونة ومدينة تل أبيب الأمر الذي دفع مسئولى المدينة إلى إتخاذ إجراءات الطوارئ بتجهيز الملاجئ في المباني والمنازل تحسبا لأسوأ الاحتمالات.

- وقد كشفت مصادر فلسطينية أنه بعد ساعات قليلة من وقف إطلاق النار بدأت الخلافات في الظهور بين حماس وحركة الجهاد الإسلامى، الذى أعطى تعليمات لعناصره بعدم المشاركة فى المقاومة بحجة أن حماس تدعى أنها هى من يقاوم لوحدها، وهو ما احتجت عليه حركة الجهاد الإسلامى، خاصة وأن قيادة حماس أثناء الحرب أمرت عناصرها بالانسحاب أمام أى هجوم إسرائيلى، خاصة بعد اجتياح القوات الإسرائيلية لأحياء تل الهوى والشيخ عجلين والزيتون والصبرة وشمال المدينة، حيث بقى مقاتلوا حركة الجهاد الإسلامى بمفردهم فى المواقع المشتركة لحماس والجهاد، وهو السلوك من جانب حماس الذى استهجنته الجهاد الإسلامى، خاصة مع إدعائها بأنها تقاوم بمفردها منكرا على الآخرين من جميع الفصائل المشاركة فى القتال. كما أفادت المعلومات القادمة من غزة

أن حماس التي سحبت جميع مقاتليها أمام أى إجتياح، قد أصدرت أوامرها لعناصرها وكوادرها بضرورة الحفاظ على أنفسهم وسلاحهم الفردى لمواجهة أية محاولة من الداخل لتهديد سلطتها، وقتل كل من يفكر بالتمرد عليها وإنهاء سيطرتها على القطاع. كما حولت جامعة الأقصى فى خان يونس إلى معتقل لاعتقال عناصر فتح الذين خطفتهم كوادر حماس، ومنهم مازن شاهين عضو قيادة فتح فى خان يونس، كما اعتدت على منازل وعائلات المنتمين لحركة فتح .. مثل عائلات شقورة وأبو عودة وعنابة.

- وكان المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان، قد أصدر تقريراً فى ٢٧/١٢/٢٠٠٨ - مع بداية الحرب - بناء على أقوال شهود عيان عن التجاوزات الذى إرتكبها جهاز الأمن الفلسطينى التابع لحركة حماس فى حقوق الإنسان، أشار إلى أن ٣٢ فلسطينياً على الأقل قُتلوا على يد أعضاء هذا الجهاز الأمنى ورجاله المسلحين ومسلحين مجهولى الهوية، بالإضافة للعديد من الإصابات خاصة فى الأسابيع الخمسة الأخيرة من عام ٢٠٠٨. من ذلك قيام هذا الجهاز الأمنى فى ٢٨/١٢/٢٠٠٨ - فى اليوم التالى للحرب - بقتل ١٧ سجيناً هربوا من السجن المركزى بوسط غزة بعد أن قصفته الطائرات الإسرائيلية، وقد برّر موسى أبو مرزوق - نائب رئيس حركة حماس - هذا الإجراء بأنه كان ضد عدد من الجواسيس فى قطاع غزة كانوا يعملون لصالح إسرائيل أثناء الحرب. كما أشار التقرير أنه فى نفس اليوم - ٢٨/١٢/٢٠٠٨، قامت عناصر من حماس بقتل تسعة من عناصر فتح. وأشار التقرير إلى أن مجموعة من القتلى قد أخذوا من بيوتهم، وتم تعذيبهم وإطلاق النار على أقدامهم، وتركوا ينزفون حتى الموت. كما رصد المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان مئات الحالات من الاحتجاز القسرى فى المنازل من جانب حكومة حماس بجميع أنحاء القطاع لناشطي حركة فتح من المدنيين.

- وقد صعدت الأمم المتحدة من حدة إجراءاتها مع حماس، فبعد أن أكدت منظمة الأونروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) فى بداية فبراير ٢٠٠٩ ما كشفت عنه إسرائيل بأن حماس تنهب معظم المساعدات الإنسانية التى تدخل لقطاع غزة، مما دفع المنظمة إلى إرجاء توزيع المساعدات الإنسانية، أعلن مسئولوا وكالة غوث للاجئين الفلسطينيين يوم ٧/٢/٢٠٠٩ أن مسلحي حماس داهموا مجدداً مخازن الأغذية والمعدات الطارئة التابعة للوكالة فى غزة، وسرقوا خلال الأسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٩ أجهزة ومعدات إنسانية كانت مخصصة للمدنيين فى القطاع، وقال المتحدث باسم الأونروا أن المنظمة ستمتنع عن توزيع المساعدات الغذائية حتى تعيد حماس الأغذية المسروقة، وتحصل الأونروا على ضمانات من حماس بعدم تكرار عمليات السرقة بالقوة مرة أخرى. وكان بيان قد صدر من الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون يوم ٦/٢/٢٠٠٩ طالب فيه

حماس بالتوقف عن التدخل في توزيع الأغذية، واحترام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ الذي يدعو إلى الامتناع عن التدخل في توزيع المساعدات الإنسانية وكان مسلحوا حماس قد استولوا للمرة الثانية خلال أسبوع واحد على عشر حاويات تحمل ٢٠٠ طن أرز و ١٠٠ طن قمح من الجانب الفلسطيني عند معبر كرم أبو سالم كانت قد دخلت من مصر وكان مقرراً تجميعها وتوزيعها بواسطة الأونروا. كما صادرت كوادر حماس قبل ذلك ٣٥٠٠ عبوة وأكثر من ٤٠٠ عبوة غذائية من نقاط التوزيع، بهدف السيطرة على عملية توزيع الأغذية، وربط أهالي القطاع بكوادر الحركة، مما يؤدي إلى حدوث إنتقاء يتسبب في عدم عدالة في توزيع الغذاء. كما وجّه رؤساء الجهاز الصحي في السلطة الفلسطينية إتهامات صارخة لكوادر حماس بأن شرطة حماس حولت المراكز الطبية والعيادات في قطاع غزة إلى معتقلات وسجون زج فيها أشخاص من أتباع حركة فتح بتهمة أنهم متعاونين مع إسرائيل.

الإمكانات العسكرية لحماس بعد توقف القتال: ١٣١

- استهلكت حماس قدراً كبيراً من ترسانتها العسكرية في الحرب الأخيرة مع غزة، وهو الأمر الذي أثر سلباً على قدراتها التسليحية وإمكاناتها اللوجيستية، ويضع علامة استفهام كبيرة حول قدرتها على استعواض ما فقدته من أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية في ظل احكام الحصار عليها نتيجة الاتفاقية الأمنية التي أبرمتها حكومة أولمرت السابقة مع إدارة بوش السابقة عشية توقف القتال، لاسيما مع مجئ حكومة ناتنياهو الأكثر عنفاً وتشدداً في إحكام الحصار على غزة، وتوقع قيامها بشن عملية عسكرية أخرى شاملة تستهدف تدمير حماس نهائياً على حد قول ناتنياهو شخصياً.
- أما ما تصرّح به مصادر حماس عن عدم تأثر قدراتها العسكرية كثيراً بسبب الحرب، فهذا على سبيل الدعاية ورفع الروح المعنوية لعناصرها، ولا ينفي الحقيقة الاستراتيجية السابق إيضاها حول تقلص قدراتها العسكرية بسبب الحرب. فقد أعلنت هذه المصادر الحمساوية أنها لم تخسر سوى ١٠% من مقاتليها، وأن قدراتها التسليحية لا تزال جيدة وبوسعها مواصلة إطلاق الصواريخ وبما يكدر حياة سكان جنوب إسرائيل، إلى جانب أن كتائب القسام لم تكن بحاجة إلى استدعاء احتياطياتها من المقاتلين، فلا تزال بواسطة مقاتلي الصف الأول قادرة على خوض معركة أخرى.
- ولاستعواض ما استهلكته وخسرته حماس من أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية أثناء الحرب، وفي مواجهة الحصار المحكم المفروض عليها، شرعت حماس في إتخاذ عدة إجراءات على النحو التالي:
- ١- شرعت كتائب القسام في الاستفادة من القنابل والصواريخ والقذائف التي ألقتها الطائرات والمدفعية الإسرائيلية أثناء الحرب ولم تنفجر، وذلك بإعادة تصنيعها بعد نزع الصاعق المفجر منها وتفكيكها، ثم إعادة تدوير ما بها من مواد متفجرة واستخدامها مرة ثانية في صناعة عبوات أرضية

وجانبية ومضادة للدبابات. حيث تعتبر نوعيات المفجرات الإسرائيلية - وهي أمريكية الأصل - من أجود وأقوى النوعيات في إحداث الانفجارات والاختراقات للمباني ومركبات القتال، وتقوم بكثير ما تقوم حماس بتصنيعه محليا. وقد حاولت القوات الإسرائيلية تفجير هذه القذائف بواسطة خبراء أمريكيين في مناطق مفتوحة، إلى أن كتائب القسام كانت أسبق في الوصول إليها والاستفادة منها.

٢- أعلنت إسرائيل أنه رغم تدمير نسبة كبيرة من الصواريخ أرض/أرض التي لدى حماس من طرازات القسام .. وغيرها، إلا أنها - أي حماس - لا تزال تملك أعدادا كبيرة من صواريخ (فجر) والتي حصلت عليها من إيران ويتراوح مداها من ٧٠-٧٥ كم، وليس لدى الاستخبارات الإسرائيلية معلومات عن إمتلاك حماس للنوع المتطور من هذه الصواريخ (فجر-٣) أو (فجر-٥) والتي يقول الخبراء أن بإمكانها الوصول إلى تل أبيب. كما أشارت التقارير الإسرائيلية إلى أنه رغم نجاح إسرائيل في تدمير ثلث (٣/١) قوة صواريخ حركة حماس، إلا أن هذه الأخيرة قد حافظت على قوة جناحها العسكري من الناحية العددية، ويمكن لحماس أن تعيد ترميم قدراتها العسكرية اعتماداً على المصادر الأساسية التالية:

أ- التصنيع المحلي للأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة، وهو ما سبق الإشارة إليه، بل وتطويرها رغم إغلاق جميع منافذ التهريب، وإبتكار وسائل بديلة. وهو ما إنعكس في ظهور صواريخ القسام ١، ٢، ٣، والبنا ١، ٢، والبتار، وعوزي حماس، وغيرها من الأسماء الكثيرة وجميعها أدوات قتال مكتوب عليها "صنع في فلسطين"؛ حتى أن إسرائيل منعت دخول المواد الكيماوية ذات الاستخدامات المنزلية حتى لا تستخدم في الصناعات العسكرية، وذلك ضمن قائمة طويلة من البضائع والمواد التموينية خلال مباحثات التهدئة الأخيرة التي جرت في القاهرة عقب توقف القتال وأفشلتها المماطلات الإسرائيلية.

ب- تشير التقارير الأمنية الإسرائيلية إلى قيام حماس بإنشاء جهاز فني مسئول عن تطوير وسائل القتال وتخزينها ونقلها إلى المقاتلين، ويضم هذا الجهاز عشرات المهندسين والفنيين المنتظمين في مجموعات عمل مهنية متخصصة. بعضها يتعامل مع الأسلحة الصغيرة، وبعض آخر يتعامل مع الأسلحة المتوسطة، وبعض ثالث يتعامل فقط مع الصواريخ، وبعض رابع يتعامل مع المواد المتفجرة، وخامس يتعامل مع الإلكترونيات ووسائل الاتصالات .. الخ. ولذلك يضم قطاع غزة - وفقا لهذه التقارير - بضع عشرات من مواقع الإنتاج التسليحية المتواجد معظمها تحت الأرض، ويتم داخلها تطوير وتصنيع وسائل القتال والاحتياجات الدفاعية. ومن أبرز وسائل القتال التي يتم تصنيعها بعد تطويرها

محليا المقذوفات المضادة للدبابات P-2، ومواسير الهاون ١٢٠ مم وقذائفه، والصواريخ أرض/أرض التي يصل مداها إلى ٢٩ كم وبحوزة حماس منها بضع مئات، والعبوات المتفجرة شديدة القوة والحساسية طراز (شواظ) والتي حصلت على تقنياتها من حزب الله، ولها قدرة عالية على اختراق المدرعات والجدران.

ج- وتعتبر شبكة الأنفاق التي أقامتها حماس عبر الحدود مع مصر مصدر رئيسى لتهريب الأسلحة التي تأتيها من إيران بواسطة قوافل تأتي من السودان، ثم عبر الحدود في الصحراء الشرقية المصرية إلى سيناء ومنها عبر الأنفاق إلى قطاع غزة، وتطلق حماس على هذه الأنفاق (أنبوب الأكسجين الأرضي)، وتعيد حماس بناء ما يتهدم ويغلق من أنفاق بفعل الهجمات الجوية الإسرائيلية، وبناء أنفاق أخرى تشرف عليها شركات فلسطينية تتعامل مع تجار أسلحة من وراء الحدود نوى صلة مع عدد من أعراب قبائل سيناء ينتفعون من وراء تجارة التهريب.

د- كما يتم تهريب الأسلحة والصواريخ المرسله من إيران وسوريا وحزب الله إلى حماس عبر البحر المتوسط بأن تلقيها السفن المؤجرة لهذا الغرض خارج المياه الإقليمية لغزة بعيدا عن مراقبة زوارق الدورية البحرية الإسرائيلية، وذلك في اسطوانات وأنايب حاوية مخصصة لذلك وفي أماكن وتوقيات معينة بحيث تخرج لإلتقاطها سفن الصيد التابعة لحركة حماس وتسحبها إلى الساحل، وقد تصل حاويات الأسلحة إلى ساحل غزة بفعل عوامل المد.

هـ- كما تبذل القيادات العسكرية لحماس جهوداً كبيرة في مجال إعادة بناء البنية العسكرية التحتية للقطاع، وإعداد مسرح غزة كله لحرب أخرى قادمة يُعتقد أن حكومة ناتنياهو تستعد لها بهدف القضاء على حركة حماس نهائياً، وذلك في ضوء إستيعاب الدروس التي أسفرت عنها الحرب الأخيرة، مع التركيز على التدريبات الميدانية للمقاتلين العاملين والاحتياط، بما في ذلك الرماية والمهارات القتالية والفنية التخصصية، واللياقة البدنية، وأعمال الاستخبارات، ويتلقى المتدربون تدريبات داخل القطاع وخارجه في إيران على أيدي مدربين من الحرس الثوري الإيراني، وفي البقاع اللبناني على أيدي مدربين من حزب الله، خاصة في مجال استخدام الصواريخ، وتطعيم المعركة، وإستخدام المتفجرات.

ثانيا: هوامش الفصل الثاني:

- (١٤) سكوت شان - إسرائيل عجلت ضربتها قبل أن تفقد حلفاءها - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٦.
وأنظر أيضا: رافت ناصيف - ما هي أسباب الحرب على غزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١١.
- (١٥) لواء متقاعد/ حسام سويلم - إسرائيل ونظرية جديدة للحرب - توزيع الأهرام.
وأنظر أيضا: أنطوان سلحت - عقيدة الضاحية - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١١.
وأنظر أيضا: ياسين الحاج صالح - ما وراء "كي الوعي" - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٥.
وأنظر أيضا: د. قدرى سعيد - الدفاع والهجوم والنصر في معركة غزة - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٩.
- (١٦) د. قدرى سعيد - إسرائيل وإستراتيجية الحرب على غزة - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣.
(١٧) د. عادل سليمان - الحرب على غزة والسيناريو اللبناني - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣.
وأنظر أيضا: أحمد موسى - مشعل: خططنا أن تكون العملية لمدة ٢-٣ يوما وليس ٢٠ يوما- الأهرام ٢٠٠٩/١/١٩.
- (١٨) آمال شحادة - غزة وثمان إعادة هيكلة الجيش الإسرائيلي - الحياة ٢٠٠٩/١/٣٠.
- (١٩) - The War in Gaza: Can Israel Have Military Success?. - by Hampton Stephnes, World Politics Review - January ٢, ٢٠٠٩.
وأنظر أيضا: العدوان الإسرائيلي على غزة .. الأرباح والخسائر - مصدر سابق.
وأنظر أيضا: عضو في لجنة فينو جراد: على الحكومة إستخلاص الدروس من حرب لبنان - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٠.
- وأنظر أيضا: ستيفن ارلانجر - الجيش الإسرائيلي والاستفادة من دروس حرب لبنان - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٠.
- Israeli Offensive Seeks New Security Reality in Gaza - Jainz Defense Weekly, Jan. ٩, ٢٠٠٩
وأنظر أيضا: موشى جولدبلت - لا مناص من احتلال القطاع - www.news.co.il في ٢٠٠٩/١/٧.
وأنظر أيضا: ران بورات - الخيارات المتاحة: إسقاط حماس أو قوة دولية
www.omidi.co.il, ٧ Jan ٢٠٠٩
- (٢٠) لواء حسام سويلم - قراءة إستراتيجية في الموقف الإسرائيلي - مختارات إسرائيلية مارس ٢٠٠٩ - ص ١٤٦.
- وأنظر أيضا: نظير مجلى - المراحل الثلاثة للحرب - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٩.
- (٢١) آمال شحادة - إسرائيل إستخدمت أسلحتها كلها في الحرب - الحياة ٢٠٠٩/٣/٦.

وأنظر أيضا: صالح النعامي - صواريخ طائرات الاستطلاع رأس حربة في غزة - الشرق الأوسط ٢٥/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: محمد صلاح - الزنانة الإسرائيلية - الحياة ١٢/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: البنتاجون يكشف عن صفقة سرية لبيع آلاف القنابل الذكية والصواريخ لإسرائيل - روز اليوسف ٢/٩/٢٠٠٨.

(٢٢) قراءة إستراتيجية في الموقف الإسرائيلي - مصدر سابق - هامش ٢٠.

وأنظر أيضا: د. أشرف الشرقاوي - قراءة في أوراق حرب غزة - مختارات إسرائيلية - فبراير ٢٠٠٩ ص ١٠٦.

وأنظر أيضا: حوار مع قائد لواء المظليين في حرب غزة العقيد "مارتس هاليفي" - ידיعوت أحرونوت ٢٣/١/٢٠٠٩ - مختارات إسرائيلية، مارس ٢٠٠٩ ص ١٢٥.

وأنظر أيضا: مجزرة مدرسة الأونروا - الشرق الأوسط ٧/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: شاهيناز عزام - إسرائيل تبدأ المرحلة الثانية من الهجوم البري، وحماس في مازق - روز اليوسف ٦/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: فتحي صباح - فلسطينيون دروعا بشرية للجيش الإسرائيلي في غزة - الحياة ٢٤/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: أسعد تلحمي - إسرائيل تمدد عدوانها على غزة - الحياة ١٢/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: صالح النعامي - وثيقة عسكرية تتضمن تعليمات للجنود باستهداف عربات الإسعاف - الشرق الأوسط ٢٣/٣/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: محمود شعبان - إسرائيل لن تدخل المدن - الأهرام ٥/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: إسلام كامل - السيناريوهات الإسرائيلية للعمليات البرية - روز اليوسف ٣/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: حسين فتح الله - هل تحقق الحملة البرية الإسرائيلية أهدافها؟ - الأهرام ٦/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: معاريف ٢٨/٢/٢٠٠٩، ידיعوت أحرونوت ٣/١/٢٠٠٩، "الغد الأردنية" ١/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: نظير مجلى - المراحل الثلاثة للحرب - الشرق الأوسط ٩/١/٢٠٠٩.

(٢٣) قراءة إستراتيجية في الموقف الإسرائيلي - مصدر سابق هامش (٢٠) /.

وأنظر أيضا: حسين فتح الله - في المرحلة الثالثة من الحرب من يستغل نقاط ضعف الآخر لتحقيق أهدافه - الأهرام ١٢/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: عاموس هرئيل - عدد قليل من أسرى حماس - هآرتس ٣/٣/٢٠٠٩ - مختارات إسرائيلية - إبريل ٢٠٠٩ ص ٧٧.

وأنظر أيضا: أشرف أبو الهول - مجزرة حي الزيتون - الأهرام ٢٦/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: فتحى صباح - الفلسطينيون دروعا بشرية للجيش الإسرائيلى فى غزة - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٤.

وأنظر أيضا: نظير مجلى - خلاقات فى القيادة الإسرائيلىة حول أهداف الحرب - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٨، ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: نظير مجلى - أشكنازى: حماس ما زالت تحافظ على قدرات هجومية ودفاعية ولا يجب الاستهتار بها - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٤.

وأنظر أيضا أسعد تلحمى - إسرائيل تمدد عدوانها على غزة - الحياة ٢٠٠٩/١/١٢.
(٢٤) حسام سويلم - قراءة إستراتيجية فى الموقف الإسرائيلى - مختارات إسرائيلة مارس ٢٠٠٩ - ص ١٤٦.

وأنظر أيضا: حوار مع قائد لواء المظليين فى حرب غزة - يديعوت أحرونوت فى ٢٣/١/٢٠٠٩ - مختارات إسرائيلية مارس ٢٠٠٩ ص ١٢٥.

وأنظر أيضا: ضابط إسرائيلى مستاء من عدم إنجاز المهمة - الحياة ٢٣/١/٢٠٠٩.
(٢٥) كامل مراد - نص الإتفاقية الأمريكية - الإسرائيلية لإنهاء تهريب السلاح لغزة - شبكة البصرة ٢٠٠٩/١/١٨ <http://www.albasrar.net/anarticles>

وأنظر أيضا: كفاح زيون - إسرائيل تقر خطأ مع مصر ودول غربية لمنع التهريب - الشرق الأوسط - ٢٠٠٩/١/٢٤.

وأنظر أيضا: نظير مجلى - بعد وقف النار إسرائيل تبقى حالة التأهب مستمرة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: أحمد فرغلى - لحظات الموت والحياة على الشريط الحدودى - الأهرام ٢٠٠٩/١/٤.
وأنظر أيضا: جريس كرم - مؤتمر كوبنهاجن سيضع آلية تمنع وصول الأسلحة إلى حماس - الحياة ٢٠٠٩/١/٣٠.

وأنظر أيضا: موشى آرينز - لا لوقف إطلاق النار - هآرتس ٢٠٠٩/١/٧ - مختارات إسرائيلية - فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: أحمد رحيم - مصر مستعدة لمناقشة تأمين الحدود - الأهرام ٢٠٠٩/١/٨.
وأنظر أيضا: جيهان الحسينى - تعاون استخباراتى لمكافحة تهريب الأسلحة إلى غزة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٣.

وأنظر أيضا: إسرائيل مستعدة لقبول طلب مصر زيادة القوات على الحدود - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٤.
وأنظر أيضا: مهربون يعدون باستئناف العمل بعد شهر - الحياة ٢٢/٢/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: نظير مجلى - لماذا تريد إسرائيل وقف النار من جانب واحد؟ - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٨
وأنظر أيضا: كفاح زيون - إتفاق تسع دول غربية على التعاون لإحباط وصول الأسلحة إلى غزة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٣/١٥.

وأنظر أيضا: د. أشرف الشرقاوى - قراءة فى أوراق حرب غزة - مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩، ص ١٠٦.

وأنظر أيضا: الأسطول الأمريكى سيواجه تهريب الأسلحة من إيران - ידיעות أحرونوت ٢٠٠٩/١/٢٥
- مختارات إسرائيلية مارس ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: موسى ميلمان - توثيق العلاقات بين إسرائيل والناتو - هآرتس ٢٠٠٨/١١/٢٧ - مختارات إسرائيلية يناير ٢٠٠٩.

(٢٦) صالح النعامى - إسرائيل تستخدم مواد مسرطنة فى قصف المدنيين - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٢.
وأنظر أيضا: فريق منظمة العفو الدولية يجد أدلة على استخدام إسرائيل الفسفور الأبيض فى غزة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٠

وأنظر أيضا: فوزى عبد العظيم - قنابل دايم أكثر فعالية ١٧ ألف مرة فى رفع درجة حرارة الأرض - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٥.

وأنظر أيضا: فريق منظمة العفو الدولية يجد أدلة على استخدام إسرائيل الفسفور الأبيض فى غزة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٠.

وأنظر أيضا: الجيش الإسرائيلى يستكمل انسحابه ويحقق فى استخدام قنابل فسفورية - الحياة ٢٠٠٩/٢/٢٢.

وأنظر أيضا: أحمد مغربى - نقاش حول استخدام إسرائيل الفسفور الأبيض فى غزة - الحياة ٢٠٠٩/١/١٨.

وأنظر أيضا: الإنتاجون يكشف عن صفقة سرية لبيع آلاف القنابل الذكية والصواريخ لإسرائيل - روز اليوسف ٢٠٠٨/٩/٢.

وأنظر أيضا: صالح النعامى - منظمات إنسانية تندد بإسرائيل لاستخدامها أسلحة محظورة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٠.

وأنظر أيضا: محمود القنواوى - الجحيم فى غزة - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: مى الشافعى - إسرائيل استخدمت قنابل "دايم" المعدنية وحولت غزة حقل تجارب أسلحة محرمة - الحياة ٢٠٠٩/١/٣٠.

وأنظر أيضا: آمال شحادة - مدرعة "نامير" بديلا من الميركافا - الحياة ٢٠٠٩/٢/٢٤.

وأنظر أيضا: عاطف الحملى - غزة .. هيروشيما جديدة بقتابل سرطانية - الوطن العربى العدد ١٦٦٤ .
وأنظر أيضا: ماهر أبو طير - إسرائيل تستخدم غازات منومة وسامة - الوطن العربى العدد ١٦٦٤ .
وأنظر أيضا: خالد الأصمعى - جريمة إرتكبتها قوات الإحتلال فى غزة - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣٠ .
(٢٧) كفاح زيون - من يتخذ القرار فى حماس؟ - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/١٣ .

وأنظر أيضا: د. رؤوف أبو عايد - حماس وقواعد اللعبة السياسية - مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩ .
وأنظر أيضا: محمد التهامى - مأزق حماس بين الداخل والخارج - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/١٣ .
وأنظر أيضا: السيد يسن - دوائر صنع القرار المعقدة - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٢ .
وأنظر أيضا: د. فاطمة سيد أحمد - خالد مشعل .. مناضل لحساب من يدفع؟ - روز اليوسف

٢٠٠٩/١/٢٣

وأنظر أيضا: [http://www.globalresearch.ca/index.php?american hidden role in hamas's rise to power, center for research on globalization, Jan ٢٠٠٩](http://www.globalresearch.ca/index.php?american+hidden+role+in+hamas's+rise+to+power,+center+for+research+on+globalization,+Jan+2009)

(٢٨) قوات حماس - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٧ .

وأنظر أيضا: Jeains Defense Weekly .

(٢٩) آمال شحادة - حماس تتحول جيشا لم يصل إلى قوة حزب الله - الحياة ٢٠٠٩/٤/٢٠ .
(٣٠) ضابط إسرائيلى: مقاتلون أشباح يتدفقون صوبنا من باطن الأرض، الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٤ .
وأنظر أيضا: كفاح زيون - اعترافات أجد أسرى القسم - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٢٢ .
وأنظر أيضا: تيار فى الجهاد الإسلامى: حماس تركتنا بمفردنا أمام الدبابات الإسرائيلية - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢٣ .

وأنظر أيضا: هاشم عبد الحميد: حماس قتلت العشرات وتحتجز وتعذب المنات من فتح - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢٤ .

وأنظر أيضا: ميشيل أبو نجم - كاتب فرنسى يهودى: مشعل المح لى بإمكانية الاعتراف بإسرائيل - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١ .

وأنظر أيضا عبد الرحمن الراشد - من فصل غزة إلى تكسير العظمة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/١ .
وأنظر أيضا: عميرا هسى - العمليات الجراحية فى غزة تجرى بدون تحذير - هآرتس ٢٠٠٨/١٢/٣٠ - مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩ .

وأنظر أيضا: جاكى حوجى - مشعل يقر "فوجتنا بقوة الرد العسكرى الإسرائيلى" معاريف ٢٠٠٩/١/٢٠ - مختارات إسرائيلية مارس ٢٠٠٩ .

وأنظر أيضا: يوعاز بيسموط - الأمم المتحدة: "حماس تسرق المساعدات الإنسانية" - بسرانييل هاليوم

٢٠٠٩/٢/٨ - مختارات إسرائيلية مارس ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: عدنان أبو عامر - ماذا تبقى من قدرات حماس العسكرية؟ - السياسة الدولية إبريل ٢٠٠٩

ص١٣٣.

(٣١) ماذا تبقى من قدرات حماس العسكرية - المصدر السابق.

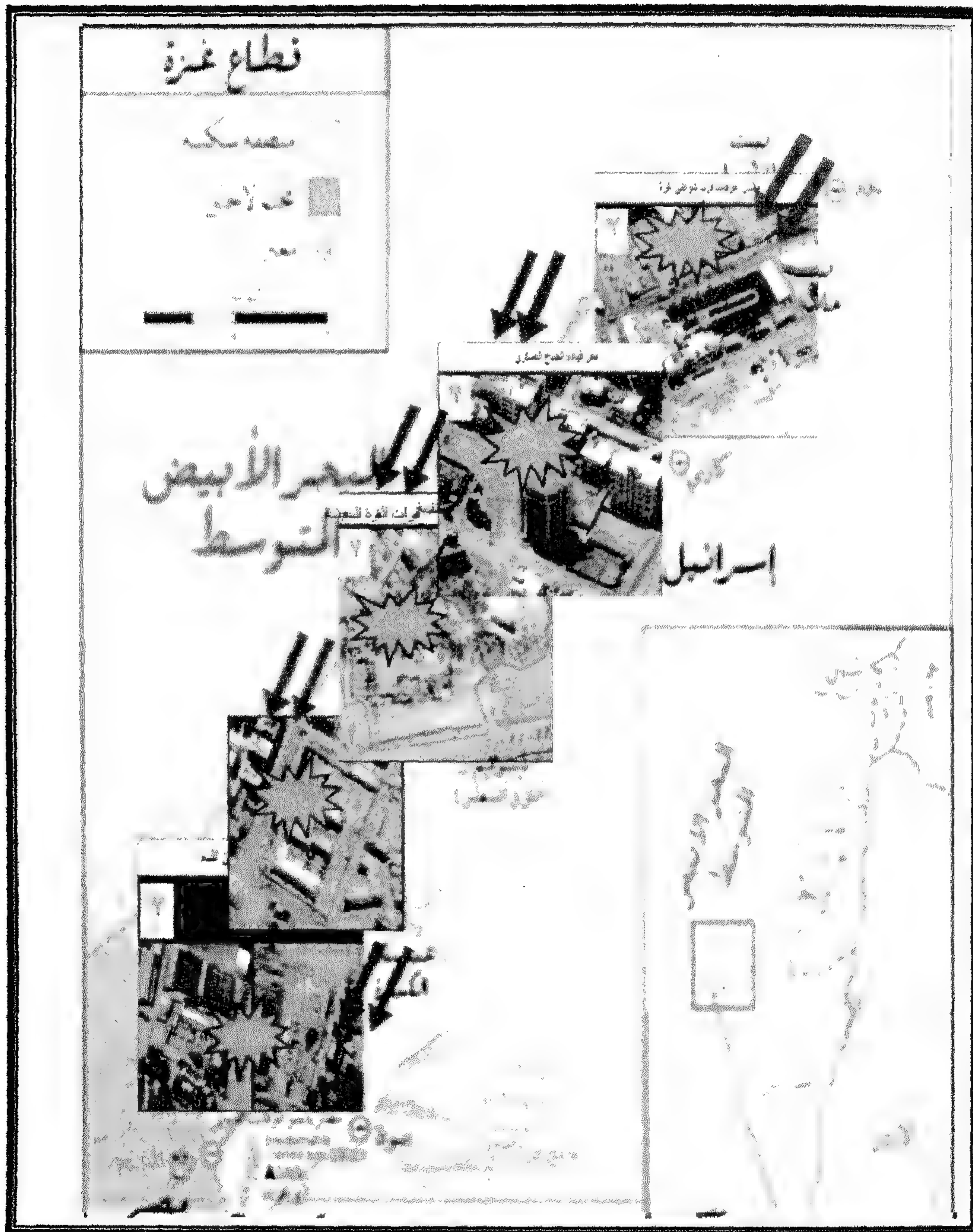
وأنظر أيضا: مهريون يعدون باستئناف العمل بعد شهر في الأنفاق - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٣.

وأنظر أيضا: حازم الأمين - أطراف مثلث أنفاق رفح يعيدون إنتاج المعادلة نفسها - الحياة ٢٠٠٩/٢/٢.

وأنظر أيضا: بشير عبد الفتاح - أبعاد تركيز إسرائيل على قضية تهريب السلاح إلى غزة - الحياة

٢٠٠٩/٢/١٢.

المرحلة الأولى للهجوم
الضربة الجوية الإسرائيلية
ضد أهداف البنية الأساسية والأمنية لحركة حماس
من ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٨ إلى ٣ / ١ / ٢٠٠٩



الفصل الثالث

حصار الحرب

النتائج المادية والسياسية، مدى ما تحقق من أهداف الطرفين، والدروس والخبرات المستفادة

الخسائر البشرية والمادية^{١٣١}

- كان حصار الحرب على غزة على صعيد الخسائر البشرية والمادية بالنسبة لكل من إسرائيل وحماس، متناسبا مع الفارق الضخم في القوة العسكرية بينهما. فكما لا يوجد وجه للمقارنة في القوة العسكرية بين الطرفين، لا يوجد أيضاً وجه للمقارنة في الخسائر بينهما. وهذا أمر طبيعي ناتج عن استخدام إسرائيل المفرط في قوتها العسكرية ضد شعب غزة الأعزل، والذي بلا قوة عسكرية تحميه، خاصة بعد أن نزلت قيادات حماس السياسية والعسكرية وكوادرها العسكرية بأسلحتها تحت الأرض، وتركت الشعب الغزاوي بلا دفاع ولا حماية ولاوقاية يواجه الآلة العسكرية الإسرائيلية الأضخم على مستوى الشرق الأوسط وحده.
- ينعكس ذلك بوضوح في مقارنة حجم الخسائر البشرية والمادية التي وقعت في الجانبين - حيث وصل عدد القتلى الفلسطينيين حوالى ٤٠٠ قتيل، بينما كان عدد القتلى الإسرائيليين من المدنيين والجنود لا يتجاوز ١٣ إسرائيلياً - وهو ما يعنى أن مقابل كل إسرائيلي قتل في هذه الحرب قتل أكثر من مائة فلسطينى. أما حجم الدمار الذى لحق بقطاع غزة، فقد تهدمت آلاف المنازل ومنشآت البنية الأساسية من محطات قوى ومياه وصرف صحى ومصانع وجسور ومستودعات وطرق ومدارس وجامعات ومستشفيات ومقار الحكومة ومؤسساتها، وكل ما تم بناءه عبر ١٥ عاماً منذ دخل عرفات غزة عام ١٩٩٤ عقب توقيع اتفاقية أوسلو، وبما تقدر قيمته بمليارات الدولارات. أما ما تهدم في مدن ومستوطنات وبلدات جنوب إسرائيل بفعل حوالى ٥٠٠ صاروخ أطلقته حماس من قبل الحرب وأثنائها، فلا يكاد يذكر.

١- في الجانب الفلسطينى

- لقد كان الدمار الذى لحق بغزة نتيجة العدوان الإسرائيلى شاملاً وساحقاً، ولم يسلم منه أى هدف، مدنياً كان أو عسكرياً، فلسطينياً أو كان تابعاً للأمم المتحدة، نتيجة استخدام إسرائيل كل مألديها في ترسانتها المسلحة، ربما باستثناء الأسلحة النووية. وكان من الواضح أنها أرادت أن تستعرض قوتها العسكرية أمام كل القوى الإقليمية بهدف ردعها عن التفكير بالمساس بإسرائيل، وكانت غزة هى أرض هذا الاستعراض.

- وبحسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد نشر في منتصف مارس ٢٠٠٩ قائمة تضم ١٤١٧ من سكان غزة الذين قتلوا أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، وتضمنت هذه القائمة بيانات تفصيلية بأسماء وعناوين ومهن وأعمار كل الفلسطينيين الذين قتلوا في هذا العدوان، واليوم الذين قتلوا فيه، ووفقاً للقائمة الفلسطينية فإن أغلبية القتلى كانوا من المدنيين الذكور إلى جانب كثير من الأطفال، وهو ما يشكل ٠,١% من إجمالي سكان القطاع منهم ٨٩٠ من المدنيين بينهم ٤٢٥ من الأطفال، ١١٠ من النساء، ١٢٠ من العجزة وكبار السن، ٤ من رجال الإسعاف والباقي ٢٣١ من الرجال، أى أن نحو ٦٣% من القتلى الفلسطينيين كانوا من المدنيين خاصة الأطفال والنساء وكبار السن. أما العسكريين ورجال الشرطة فيقدر عدد الضحايا منهم بـ ٥٢٧ قتيلاً منهم ١٦٧ من رجال الشرطة، و ٣٦٠ من مقاتلي حماس والمنظمات الأخرى المتحالفة معها - أما المصابين فيقدر عددهم بـ ٤٣٣٦ فلسطينياً. وأعلنت منظمة الصحة العالمية أن العدوان الإسرائيلي قد تسبب في قتل وإصابة نحو ٣٨ من العاملين في الخدمات الطبية، كما أسفر قصف مبنى منظمة الاونروا يوم ٢٠٠٩/١/١٥ عن مقتل خمسة من عامليها وإصابة ١١ آخرين.
- أما الجيش الإسرائيلي فقد نشر يوم ٢٠٠٩/٣/٢٦ آخر بيانات له عن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا أثناء عملية "الرصاص المنصر" في قطاع غزة. حيث قُتل فيها ١٦٦ فلسطينياً من بينهم ٧٠٩ مسلحين من حماس ومنظمات أخرى، و ١٦٢ رجلاً تتراوح أعمارهم بين ١٦ إلى ٥٠ عاماً لم يتحدد بعد إنتمائهم لمنظمة ما، كما وردت بيانات عن ٢٩٥ قتيلاً من المدنيين من بينهم ٨٩ قتيلاً تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً و ٤٩ امرأة. وأن وحدة البحث في شعبة الاستخبارات العسكرية هي التي قامت بجمع هذه المعلومات. وبرر بيان الجيش الإسرائيلي الخسائر بين المدنيين بأن الهدف من العملية كان حماس وليس مدنيوا غزة، إلا أن القتال نشب في ساحة معقدة ومتشابكة مليئة بالسكان المدنيين فرضتها حماس على الجيش الإسرائيلي، حيث نصبت الشراك في البيوت السكنية وأطلقت النار من داخل المدارس وحولت مواطني غزة إلى دروع بشرية، وأضاف المتحدث باسم الجيش في بيانه أن حماس نفسها لم تنشر حتى الآن أسماء قتلى الحركة أثناء العملية.
- أما على الصعيد الإقتصادي، وطبقاً لبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتصريحات مسئولين فلسطينيين، فقد دُمّر ما بين ٣٥% و ٦٠% من زراعات قطاع غزة، وأصيبت موارد المياه والصّوب والأراضي الزراعية بدمار كبير. وهناك تقارير أشارت إلى أن ٦٠% من الأراضي الزراعية في شمال غزة لم تعد صالحة للزراعة على الإطلاق، كما فقد نحو ٥٠,٨٠٠ من أهالي غزة منازلهم.

- ويشير تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن الخسائر الاقتصادية المباشرة في الجانب الفلسطيني تشمل:

أ- تدمير نحو ٢٨٠٠ منزل دمرت تدميراً كلياً، ونحو ١٢٠,٠٠٠ منزل دمرت تدميراً جزئياً، بالإضافة لـ ٢٥ مدرسة، ونحو ٩٢ مسجداً منها ٤٠ دمرت بشكل كامل، ونحو ٥١ مسجداً بشكل جزئي، إلى جانب نحو ١٢٠ مبنى حكومي في غزة.

ب- تدمير بعض المستشفيات والمصحات تدميراً جزئياً.

ج- تدمير البنية التحتية للقطاع تدميراً شبه كاملاً، منها ٢ جسر، ١٠ خطوط مياه وصرف صحي، ١٠ محطات توليد كهرباء، ٥٠ كم من الطرق وشبكات الكهرباء، منها ١٠ خطوط مياه ومجارى، ٥ مقرات بلدية وهيئات محلية وملاعب و٤ محطات وقود و ١٠ محلات صرافة.

د- تجريف الأراضي الزراعية، ومن ثم تدمير المحصول الزراعي لهذا الموسم.

هـ- توقف أنشطة الصيادين القرويين توفقاً كاملاً.

و- توقف نشاط الورش الحرفية والمصانع المحدودة، وبالتالي إصابة النشاط التجاري بالشلل (١٥٠٠ مصنع).

- وبالتالي فإن حجم هذه الخسائر تقدر بنحو ٢١٠٠ مليون دولار، موزعة كالتالي: تكاليف إعادة تأهيل البنية التحتية والطرق، محطات المياه، محطات الصرف الصحي، الإنارة، المدارس، المستشفيات، نحو ٥٠٠ مليون دولار، إعادة ترميم المباني المدمرة جزئياً نحو ٢٠٠ مليون دولار، إعادة بناء المباني المدمرة تدميراً شاملاً نحو ٤٠٠ مليون دولار، إعادة إصلاح الأراضي الزراعية المجرفة نحو ٢٠٠ مليون دولار، إعادة بناء وتأهيل المباني الحكومية المدمرة نحو ٣٠٠ مليون دولار، تعويض العائلات وذوي الشهداء نحو ٤٠٠ مليون دولار، إعادة تأهيل الورش والمصانع نحو ٥٠ مليون دولار، وإعادة تأهيل الجرحى وإعانتهم بما يقرب من ٣١,٥ مليون دولار.

- أما د. أحمد جويلي في الجامعة العربية فقد أعرب عن قلقه الشديد من التردى البالغ في الوضع الإقتصادي في غزة الناتج عن الخسائر المباشرة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي، والتي تقدر بـ ١,٩ مليار دولار وفق التقرير الذي تلقاه من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي أكد أن قطاع غزة أصبح منطقة منكوبة من النواحي الإنسانية والإقتصادية والصحية والاجتماعية جراء العدوان الإسرائيلي الغاشم عليه، فقد كشف هذا التقرير عن تدمير ما يقرب من ٨٥% من الأراضي الزراعية والمحاصيل في قطاع غزة، وأن التدمير طال ١٤% من عدد المباني والمنشآت في القطاع، كما أكد التقرير أن العدوان أدى إلى توقف شامل في الحركة الاقتصادية في قطاع غزة، حيث ألحق خسائر يومية بقطاع الزراعة وصيد الأسماك تقدر بـ ٣١١ ألف دولار، وفي قطاع

التصدير والصناعات التحويلية والمياه والكهرباء تقدر بـ ٤٣٨ ألف دولار، وفي قطاع الانشاءات تقدر بحوالي ٣٣٥,٦ ألف دولار، وبتجارة الجملة والتجزئة تقدر بـ ٣٠٦,٥ ألف دولار، وبقطاع النقل والتخزين تقدر بـ ٧٢٥ ألف دولار، وفي الوساطة المالية تقدر بـ ٧٢,٥ ألف دولار، وفي قطاع الخدمات ١,٨ مليون دولار، وفي قطاع الإدارة العامة والدفاع ٨٥٣,٥ ألف دولار، وفي قطاع الشركات المملوكة للقطاع العام ٢٧٠ ألف دولار. كما لفت التقرير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني خسر ما يقرب من ٨٠٤ مليون دولار طوال أيام العدوان، بالإضافة إلى تبعات العدوان المستقبلية التي تقدر بعام كامل، وحتى يسترد النشاط الإقتصادي الفلسطيني في القطاع عافيته. هذا مع الوضع في الاعتبار وجود عشرات الآلاف من المشردين الذين دمرت إسرائيل بيوتهم، وبعضهم لجأوا لأقاربهم والبعض الآخر استأجر بيوتاً، وجزء ثالث مازال في موقعين للإيواء يتبعان وكالة الأونروا، بينما يفتش آخرون محل بيوتهم المدمرة في خيام وأكواخ أقاموها. وتعتبر منطقة شمال غزة ومنطقة بين لاهيا وشرق مدينة غزة هي أكثر المناطق تضرراً. ومما يزيد الأمر صعوبة أنه رغم وجود أموال إعادة الأعمار إلا أن إسرائيل لا تسمح بإدخال مواد البناء إلى غزة.

- أما أخطر ما تعرضت له غزة فهو التأثير النفسي للسكان وبالذات الأطفال، حيث أن ٥٨% من سكان القطاع من الأطفال. وهؤلاء تعرضوا لضربات نفسية خلال العمليات العسكرية. وهو ما يتطلب أعداد مناهج نفسية خاصة بإشراف منات المختصين النفسيين والاجتماعيين لإزالة التوترات الداخلية لدى الأطفال، وتخليصهم من العواقب النفسية الهائلة التي تعرضوا لها، ومحاولة إعادتهم إلى طبيعتهم، بعد أن تولدت لديهم نزعات من الخوف والعنف الداخلي جراء الطاقة السلبية التي تولدت داخلهم.

- وتتمثل الخسائر الاقتصادية غير المباشرة في الآتي:

أ- قطع أية إمكانية حقيقية لإخراج الاقتصاد الفلسطيني عموماً، واقتصاد غزة خصوصاً من حالة الاندماج القسري في الاقتصاد الإسرائيلي، سواء من حيث العمالة أو التشغيل، أو مسلتزمات الإنتاج، أو بوابات الاستيراد والتصدير، أو في تطوير قطاع الورش والمصانع بصورة شبه مستقلة، أو ربطها باقتصاديات دول عربية مجاورة مثل مصر والأردن وغيرهما.

ب- استمرار بقاء الاقتصاد الفلسطيني رهينة للمساعدات الأجنبية والعربية، وعدم قدرته على تطوير مقومات اقتصادية مستقلة أو قائمة على الاعتماد الذاتي.

ج- وقف حركة الانتقالات من القطاع إلى الخارج وبالعكس، مما أحال القطاع وسكانه إلى أكبر سجن في التاريخ الإنساني، وشل الحياة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل القطاع.

د- تفاقم مشكلة البطالة مع استمرار هذا الوضع لعدة سنوات، والتي زاد معدلها إلى أكثر من ٧٠% من القوى العاملة في القطاع.

هـ- خلق القطاع المالى والمصرفى فى غزة، جراء الحظر المصرفى الذى تفرضه إسرائيل، ودول أخرى أجنبية، الأمر الذى يترتب عليه مشاكل إجتماعية وإقتصادية، وتكرار حالات التوتر والاضطرابات الداخلية بسبب وقف صرف مرتبات العاملين فى القطاع عدة مرات، ويجعل حماس تحت رحمة إيران التى تمدّها بالأموال من حين لآخر.

و- انتشار أنشطة التهريب على جانبى الحدود المصرية-ال فلسطينية، مما يؤدى إلى عدة مشكلات أمنية ومستقبلية، سواء للطرف الفلسطينى أو الطرف المصرى. فهو من ناحية خلق قطاعاً تجارياً قائماً على التهريب يورد السلع والاحتياجات بضعف أو ثلاثة أضعاف أسعارها الحقيقية فى الأسواق، مما يعوق الحياة الإجتماعية والاقتصادية، وهو من ناحية أخرى، خلق مرتكزات قطاع نشاط خارج نطاق سلطة الدولة المصرية، مما يشكل تهديداً فى المستقبل.

ز- بث الفوضى الإدارية والأقتصادية نتيجة التدمير الذى لحق بالمؤسسات الاقتصادية والإدارية والمالية فى قطاع غزة، بحيث أصبحت حركة حماس عاجزة عن تلبية احتياجات مواطنى غزة بالسرعة وبالشكل المطلوبين.

ح- تسبب تحكّم إسرائيل فى المعابر فى الحد من سرعة تدفق المساعدات إلى داخل القطاع، وجعلها تحت المراقبة الإسرائيلية، وقد أثبتت التقارير أن ٨٩% من سكان غزة لم تصلهم المساعدات بعد أسبوع من توقف الحرب، مما فرض عبء إضافياً على كاهل الدور المصرى الذى أصبح الخيار الوحيد أمام حماس لبدء المفاوضات والقيام بدور الوسيط بينها وبين إسرائيل.

وَمَا لاشك فيه أن حجم القتل والدمار الذى ألحقته آلة الحرب الإسرائيلية بقطاع غزة كانت له انعكاسات سياسية سلبية على حماس، فسوف يتطلب أموالاً طائلة ووقتاً طويلاً لإعادة البناء مما سيضعف حركة حماس فى العملية التفاوضية، وجعلها رهينة لأراء الداعمين والمناحين والمتبرعين سواء من الدول العربية أو الأوروبية أو من خلال المنظمات الدولية، وبالتالي سيقود إلى إضعاف حركة حماس كحركة مستقلة سياسياً لاتحتاج إلى دعم إقتصادى. ذلك لأن التبرعات ستكون مقيدة بقيود وشروط سياسية من قبل المناحين، وقد تظهر السلطة الفلسطينية على هذا الخط بشأن التصرف فى هذه المساعدات كسلطة لديها اعتراف دولى وشرعى وعربى كممثل للشعب الفلسطينى، وهذا ما حدث بالفعل بعد ذلك تعقياً على المؤتمرات التى عقدت لهذا الغرض. ناهيك أن التمتع الأوروبى والأمريكى عن التعامل مع حماس مباشرة سيزيد من الأعباء السياسية والاقتصادية عليها. كما

خسرت حماس خطوط الإمداد الخلفية والتي تأتي عن طريق تهريب الأسلحة والمعدات والدعم الإدارى البسيط من خلال شبكة تهريب الانفاق بينها وبين رفح المصرية.

٢- فى الجانب الإسرائيلى

أ- بلغ إجمالى الخسائر البشرية فى الجانب الإسرائيلى ١٣ قتيلاً منهم ١٠ جنود و ٣ مدنيين و ٥٥ جريحاً بين مدنى وعسكرى.

ب- أما على الجانب الاقتصادى، فقد بلغ إجمالى الخسائر الإقتصادية المباشرة ٢٦٠٠ مليون دولار، تتمثل فى تكاليف إدارة الحرب لمدة ٢٣ يوماً بمتوسط يومى ١٣٠ مليون دولار، وهو ما شكل عبئاً مالياً فى ظل الظروف الاقتصادية الحرجة.

ج- وتقدر خسائر الموسم السياحى بنحو ٥٠٠ مليون دولار.

د- كما يقدر حجم الخسائر المادية نتيجة أضرار القصف الفلسطينى بالصواريخ بنحو ١٥٠٠ مليون دولار.

هـ- خسائر تعبئة جزئية لقوات الاحتياط بنحو ٥٠٠ مليون دولار.

و- خسائر قطاع التصدير تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار.

- ولقد تأثرت المشروعات الصناعية فى بنر سبع وما يجاورها سلباً بقصف صواريخ حماس. ووفقاً لتقديرات اتحاد المكاتب التجارية الذى يمثل نحو ٧٠٠٠ من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة فى هذه المنطقة من جنوب إسرائيل، والتي يشتغل فيها أكثر من ٤٠ ألف عامل، قد توقف معظمهم عن العمل منذ نهاية عام ٢٠٠٨ بسبب القصف الضاروخى الذى تتعرض له مصانعهم، كما توقف نشاط هذه المصانع نهائياً، والتي تقدر خسائرها بنحو ٣٨٤,٠٠٠ دولار يومياً، أما المصانع المتواجدة فى باقى منطقة جنوب إسرائيل، فقد بلغت ٢٥٦,٤١٠ دولار يومياً. وقد ترتب على ذلك أن قامت وزارة الصناعة والتجارة والعمل بتحويل ١٥,٨ مليون دولار لحساب المشروعات الصغيرة المتضررة.

- ورغم حرص الحكومة الإسرائيلية على عدم نشر أرقام، إلا أن تقديرات قياسية للخبراء كشفت أن الجيش أنفق أكثر من ٢٥٦ مليون دولار على القتال، وأن مصلحة الضرائب مضطرة لدفع أكثر من ٨ مليون دولار لأصحاب البيوت والمصانع التى استهدفتها صواريخ حماس. وأن تكلفة القصف الجوى بمفرده بلغت ٥٠ مليون دولار يومياً، وأن هذا الرقم تم حسابه على أساس عدد الطلعات الجوية، وعدد ساعات الطيران، وعدد الطائرات وأنواعها فى كل طلعة جوية، وكمية الوقود المستهلك.

ولقد كان حجم العنف الذي مارسه آلة الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، وما سببته من خسائر بشرية ومادية فادحة في الجانب الفلسطيني، أثره السياسى فى كسب تعاطف الشارع الإسرائيلى الجانح نحو اليمين الدينى المتطرف، والذي يرى أن استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين خاصة والعرب عامة، هو السبيل لإثبات التفوق النوعى للإسرائيليين وتحقيق وضمانة أمنهم، خصوصاً بعد أن اهتزت نظرية التفوق الإسرائيلى فى حرب لبنان ٢٠٠٦. وتحت ذريعة الدفاع عن النفس كمبرر لشن العدوان الإسرائيلى على غزة، استطاعت الدبلوماسية الإسرائيلية تحييد مواقف الدول العربية بشكل عام. بل إن الصمت المطبق لمدة ٢٢ يوماً عن الاعتداءات الإسرائيلية كان بمنزلة دعم وتأييد من جانب معظم الدول الأوروبية لإسرائيل.

كما تعرضت إسرائيل لانتقادات سياسية شديدة بعد أن عجزت عن حسم الحرب مع حماس لمدة ٢٢ يوماً رغم عنف هجماتها. خصوصاً من معظم الدول العربية ومنظمات المجتمع المدنى الدولى والمنظمات الدولية، خصوصاً بعد قيامها بشن هجمات جوية متعمدة على بعض المؤسسات التابعة للأمم المتحدة. هذا بالإضافة للتحركات الشعبية فى دول أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى مناهضة الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى الأعزل، خاصة بعد أن قامت وسائل الإعلام العالمية بنقل صور القتل والدمار الذى لحق بالقطاع، مما كان له أثر كبير فى زيادة التعاطف والتأييد لحركة حماس.

وفيما يتعلق بالقصف الصاروخى لحماس ضد مدن وبلدات ومستعمرات جنوب إسرائيل، فقد نجحت صواريخ حماس فى نشر الرعب والخوف داخل سكان جنوب إسرائيل. كما أدى هذا القصف الصاروخى إلى كسر حاجز الأمن الإسرائيلى وهز صورة الحكومة الإسرائيلية فى حماية مواطنيها من صواريخ حماس رغم بدائيتها.

النتائج السياسية والاستراتيجية^{١٣٢}

من الطبيعى أن يكون هناك تبايناً فى الآراء عند تحليل نتائج الحرب على غزة. فهناك من اتخذ الطريق العاطفى الذى دمت له القلوب من جراء العديد من القتلى والجرحى والخراب والدمار الذى لحق بالقطاع وسكانه، وهناك من اتخذ الطريق الأيديولوجى من أصحاب تيار الإسلام السياسى منهجاً لتحليل النتائج. وقليلون فى العالم العربى أولئك الذين إتبعوا المنهج العلمى وسلكوا طريق الموضوعية فى تحليل نتائج هذه الحرب المؤلمة. وينبغى أن نعترف فى هذا الصدد بأن كثيراً من المحللين السياسيين والغربيين كانوا من الفئة الأخيرة التى اتخذت المنهج العلمى والموضوعية سبيلاً فى تقييمهم لأداء أطراف الحرب وما أسفرت عنه من نتائج، حتى أن بعض المحللين الإسرائيليين كالوا الانتقادات لحكومتهم على تقصيرها فى عدم تحقيق كامل أهداف الحرب. أما قادة حماس، فقد

سلوكاً مشابهاً لسلوك حزب الله إبان حرب لبنان ٢٠٠٦ عندما وضع حسن نصر الله أمين عام الحزب معايير جديدة لقياس النصر والهزيمة في الحروب لها دلالات تختلف عن المعايير العلمية المعروفة، فقد اعتبر أن صمود حزبه في تلك الحرب - رغم مالحق بلبنان من خسائر بشرية ومادية بلغت ١١٨٤ قتيلًا و ٤٥٠٠ مصابًا وخسائر مادية قدرت حوالى ١٠ مليار دولار، إلى جانب تهجير أكثر من نصف مليون لبناني - يعد نصراً في حد ذاته، بل أطلق عليه "نصراً إلهياً". وكذلك حماس اعتبرت صمود مقاتليها في حرب غزة هو "نصراً ربانياً".

- ومن المؤسف أن عالمنا العربى لم يعد قادراً على تحديد معايير النصر والهزيمة التي تداخلت خيوطها وتشابكت. فما لاشك فيه أن النصر حالة تتجلى إذا استطاعت الأمة تحرير أرضها من الاحتلال، أو إذا استطاعت أن تصد محاولات لغزو أرض الوطن. وفي الواقع فإن الانتصار الحقيقي هو أن توفر الحماية للمدنيين، وألا تعرضهم لضربات العدو التي لا ترحم طفلاً ولا ترحم امرأة أو مسناً. وإذا طبقنا هذه المعايير على مواجهتنا مع الاحتلال الإسرائيلي خلال الستين سنة الماضية فعندئذ سنستطيع أن نفرق بين فترات النصر وفترات الهزيمة. فلقد خاضت الأمة العربية عدة حروب مع إسرائيل تأرجحت نتائجها بين النصر والهزيمة. ففي ١٩٦٧ خاضت ثلاث جبهات عربية "المصرية والسورية والأردنية" حرباً لم تدم سوى ستة أيام وانتهت الحرب بعد أن خسروا أرض سيناء وقطاع غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية ومرتفعات الجولان. ولكن للأسف لعب الإعلام العربى دوراً في تحويل هذه الهزيمة الساحقة إلى نصر، ثم عندما تكشفت الحقائق أطلق عليها "نكسة". ثم خضنا حرب ٦ أكتوبر حيث نجح الجيش المصرى في تحطيم خط بارليف ووقف جنودنا على أرض سيناء التي تم تحريرها جزئياً بالوسائل العسكرية، ثم تحريرها بعد ذلك بالكامل وحتى آخر حبة رمل في طابا بالوسائل الدبلوماسية التي استثمرت الانتصار العسكرى الذى تحقق في حرب أكتوبر. لذلك وكما نعترف بأن حرب ١٩٦٧ كانت "هزيمة" لأنها تسببت في احتلال الأرض، يمكننا أيضاً أن نفخر بأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت "انتصاراً" لأنها نجحت في تحرير الأرض واستعادتها بالكامل.

- وإذا طبقنا هذه المعايير البسيطة المعروفة للنصر والهزيمة على حرب غزة الأخيرة، فسنجد أنه حتى قبل أن يتوقف إطلاق النار خرج متحدثان باسم حماس وأعلنوا عن انتصار الحركة في دحر العدوان الإسرائيلى، ثم أكد خالد مشعل في خطاب له يوم ٢٠٠٩/١/٢١ بأن حرب غزة هي أول حرب تنتصر فيها غزة!!! فإذا ما توقفنا لدراسة النتائج السياسية لهذه الحرب، فسيتبين لنا أن فلسطين لم تنل استقلالها، وما زالت أراضيها تحت الاحتلال. أما على الصعيد العسكرى فالفرق واضح في الخسائر البشرية والمادية على النحو الذى أوضحناه آنفاً، وهو ما يفرض سؤالاً حول السبب في هذا الفارق

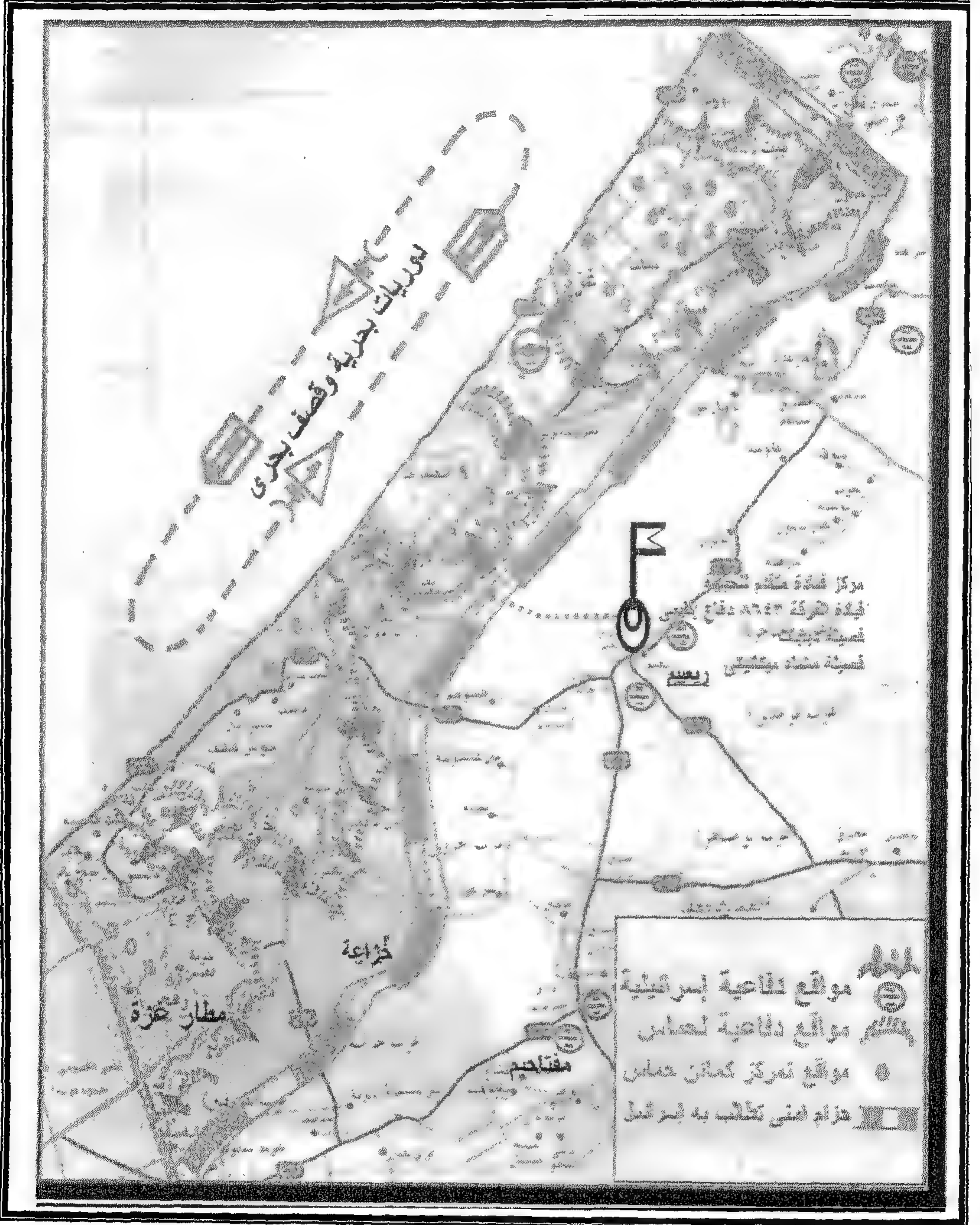
المرحلة الثانية للهجوم البري

في ٣ / ١ / ٢٠٠٩ إلى ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٩

مناطق تغلغل القوات الإسرائيلية وتقسيم القطاع إلى قطاعات فرعية وعزلها



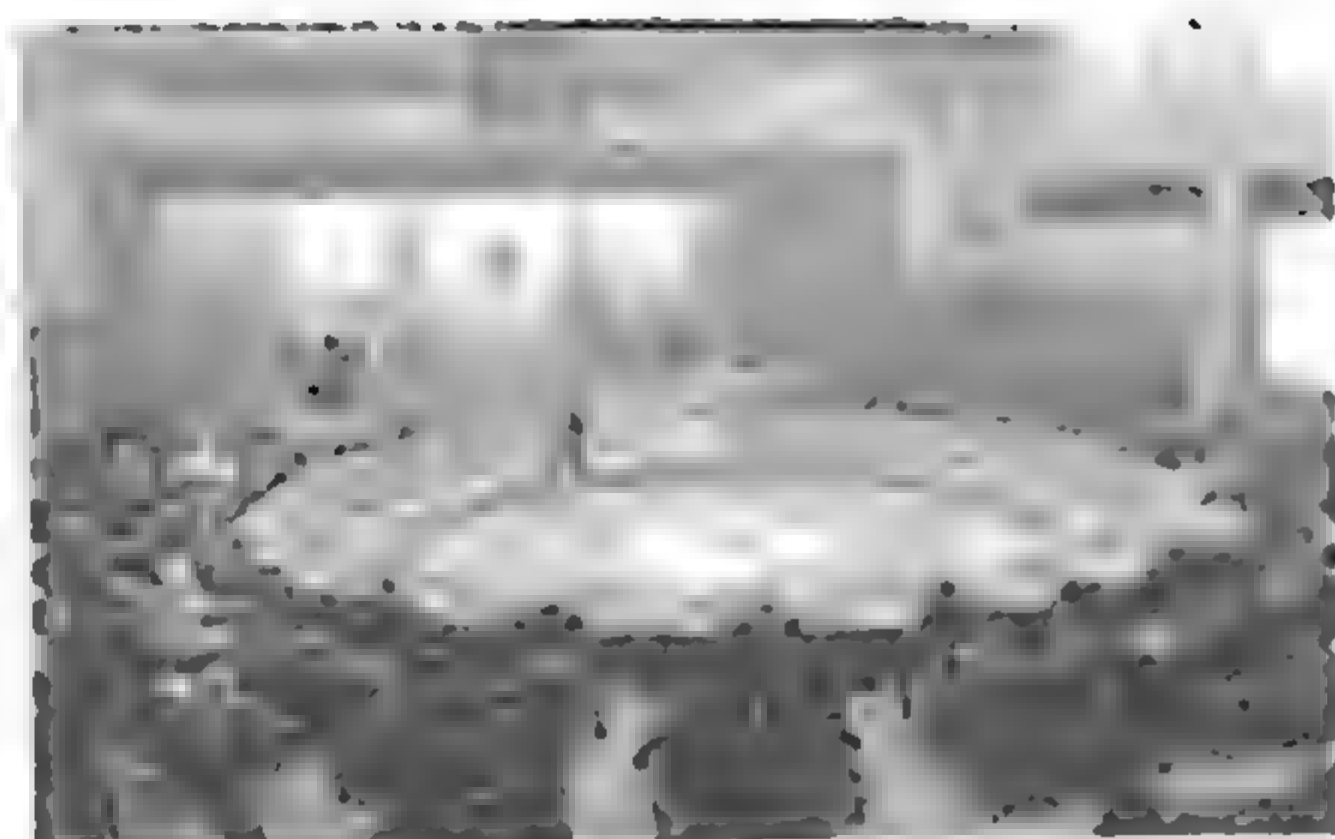
المرحلة الثالثة للهجوم البري
في ٢٠٠٩ / ١ / ١١ إلى ٢٠٠٩ / ١ / ١٧ زيادة الضغط
والحصار على الفلسطينيين " وحشرهم " في وسط المدن والمخيمات
وإنشاء نطاق أمني بحذاء الحدود



التحركات السياسية لإحتواء الأزمة عند بدايتها



اجتماع مجلس الأمن الدولي لإصدار القرار رقم ١٨٦٠ بوقف النار .



اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب عمادة العدوان الاسرائيلي .



وزير الخارجية المصري أبو الغيط في نيويورك لمتابعة مجلس الأمن .



مناقشة أماني بن مصر والسعودية (مناشاة المحادثات العامة المصرية ووزراء الداخلية السعودية) .



المظاهرات لمنسدة بالعدوان الاسرائيلي تحتاج لعالم .



الوزير عمر سليمان مع مستشار الأمن القومي الإسرائيلي الجنرال عاموس جلعاد وحذر باراك من دخول غزة .



أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى في حالة إحباط وغضب لما أصاب الوضع العربي من إهراء .



الأسى والإستياء على وجه الرئيس مبارك لما وصل إليه الحال العربي من تمزق وإفساد .

القوات الجوية الإسرائيلية .. سلاح الردع الرئيسي لإسرائيل وذراعها الطولى



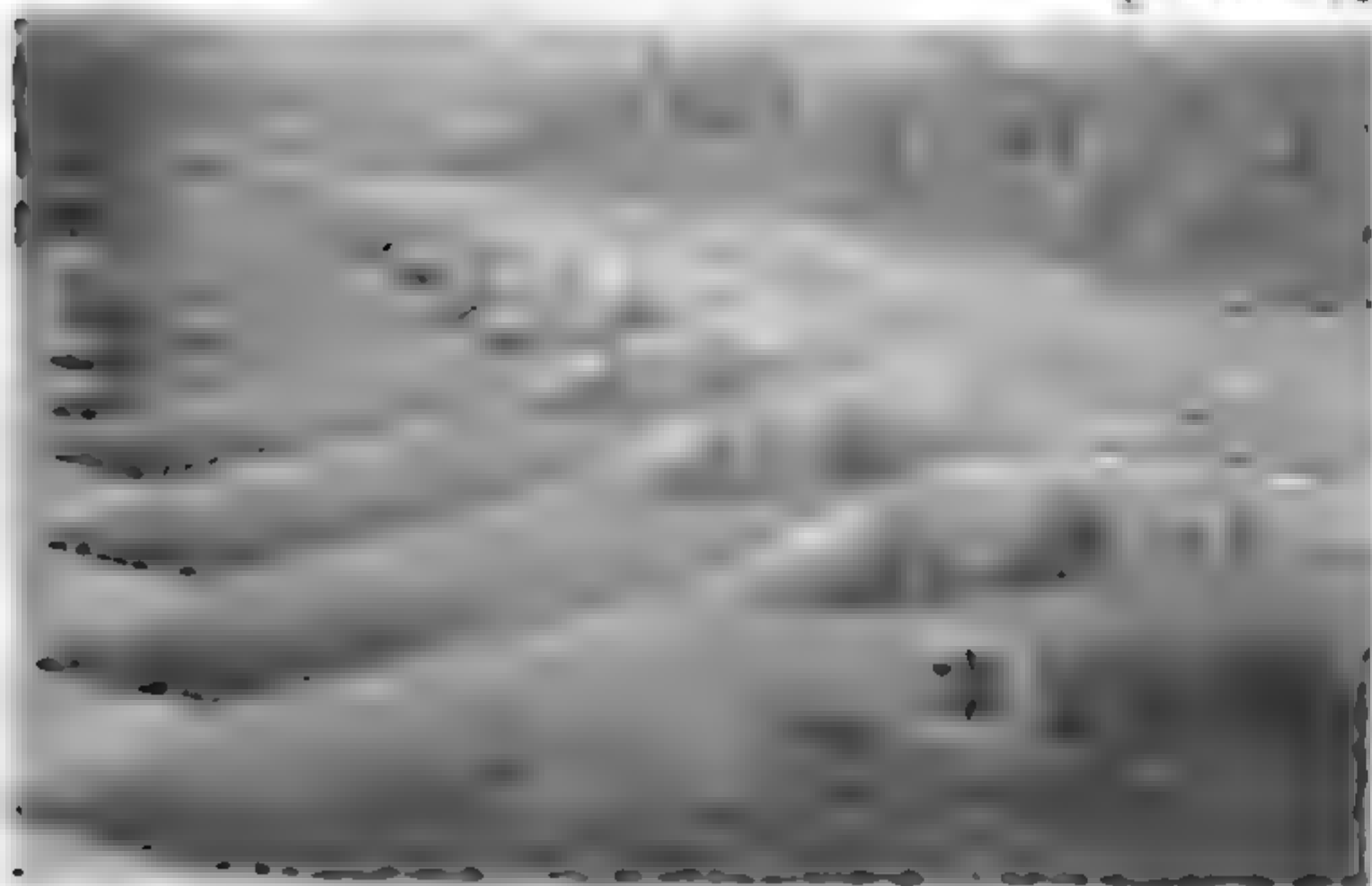
وزير الدفاع باراك يستعرض أحدث المقاتلات F-١٦ التي وصلت إسرائيل



مروحية الإسرائيلية من طراز UH-٦٠ في الحرب الأخيرة (قصف أرضي ، نقل قوات خاصة ، إنقاذ ، إسقاط والمهمات)



طائرة بدون طيار طراز (هرمز ٩٠٠)



مركبة في المطارات الجوية الإسرائيلية في الحرب الأخيرة من ١٠٠ مقاتلة F-١٦ - F-١٥



حصن إسرائيل قبل الحرب من أمريكا على أنها سلاح الردع .. ثم بها تسليح مقاتلاتها F-١٦ - F-١٥

الأسلحة والذخائر الرئيسية للقوات الجوية الإسرائيلية



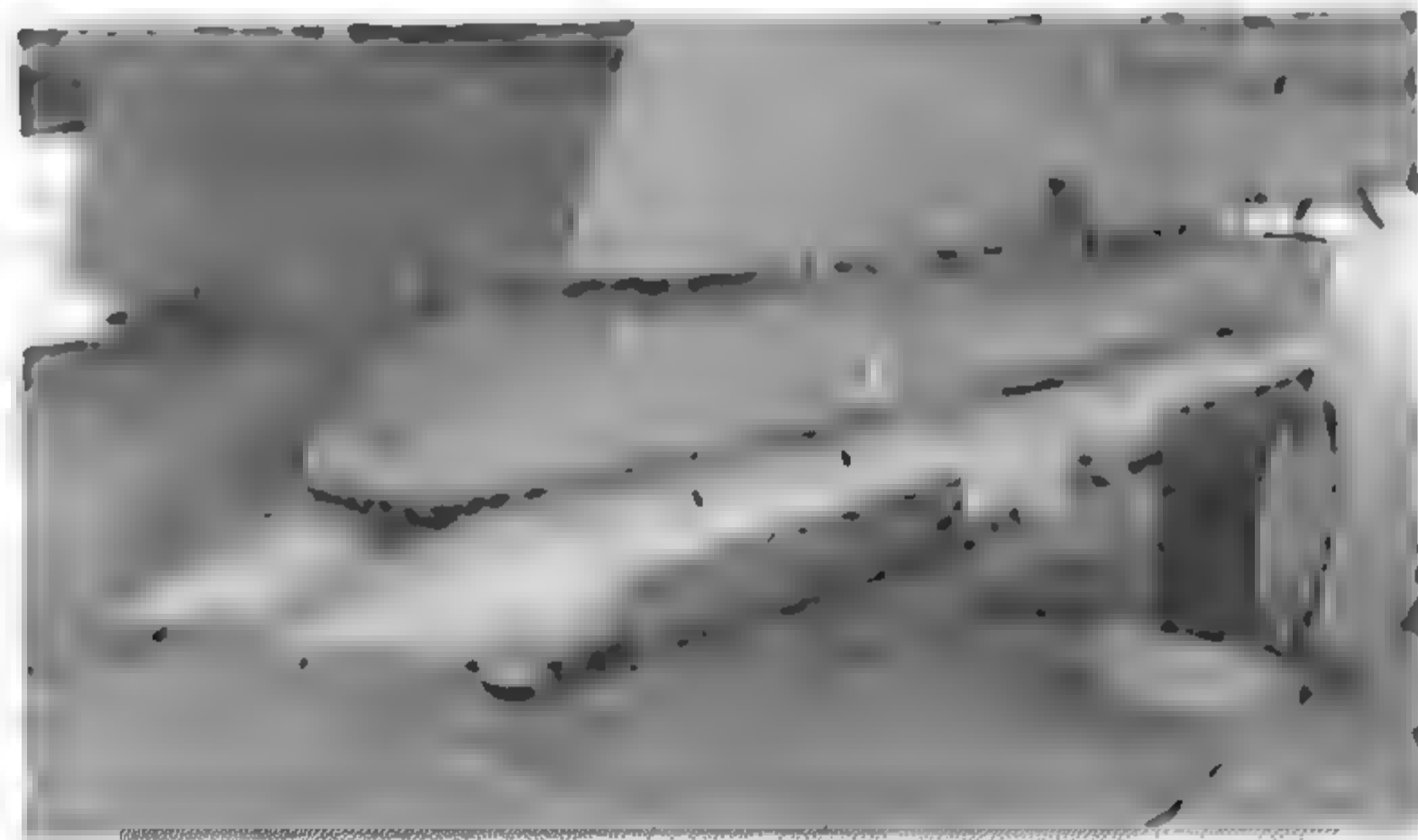
قنابل الفسفور الأبيض ، وفلابل (دايم) تفتت سماء غزة .



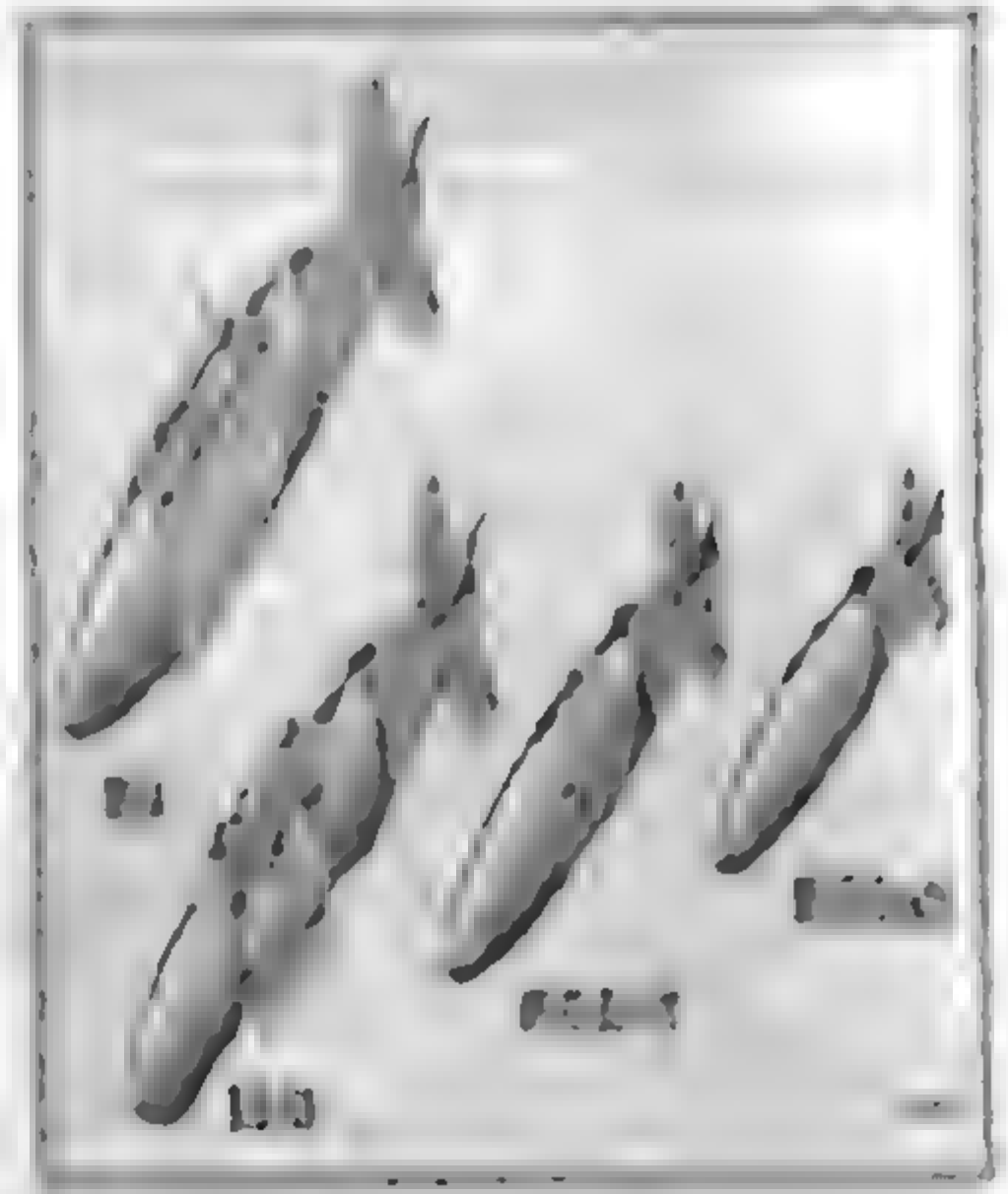
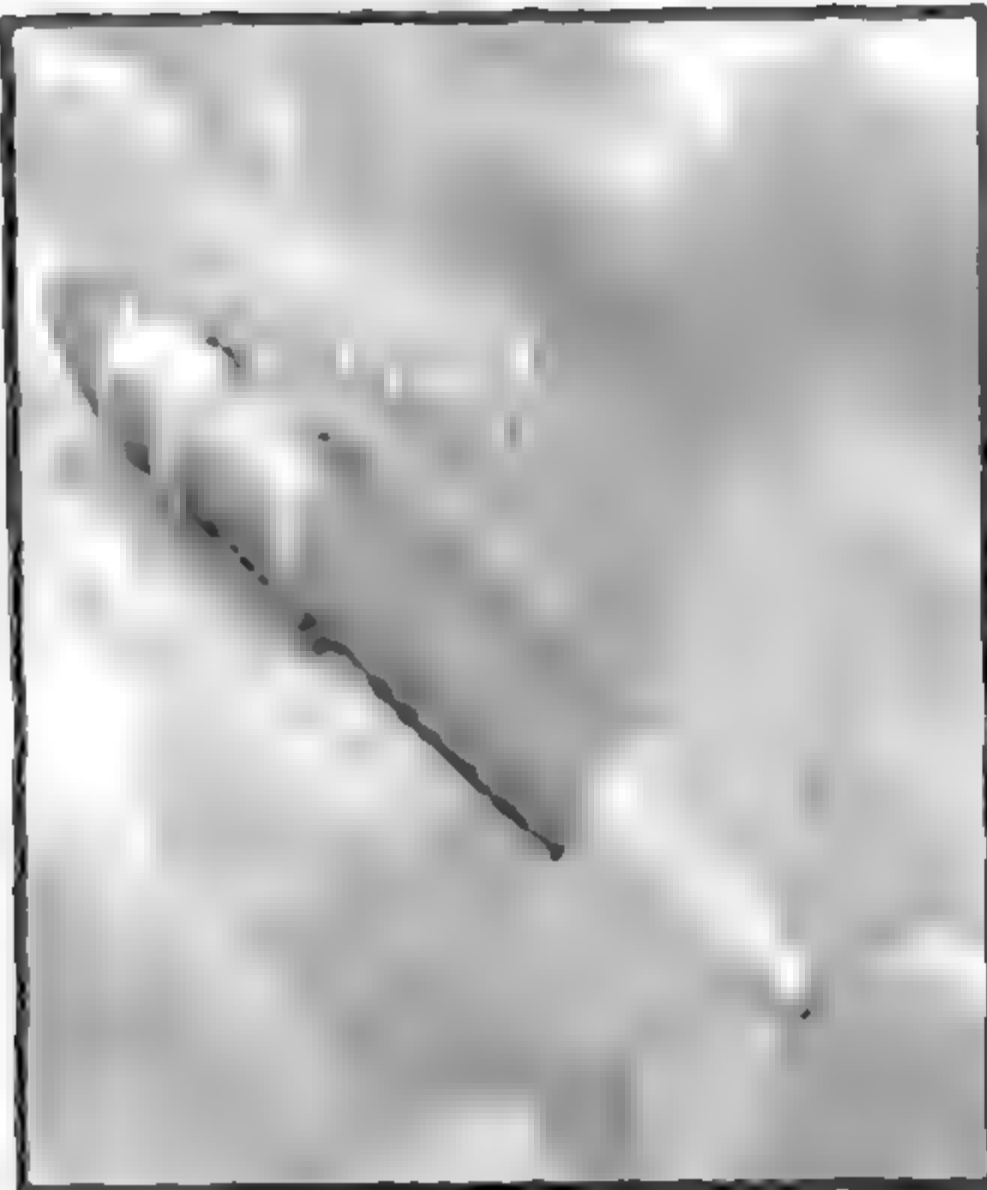
القنبلة GBU - ٢٨B المضادة للتحصينات الخرسانية



القنبلة GBU - ٣٩ موجهة بنظام ملاحي ذاتي

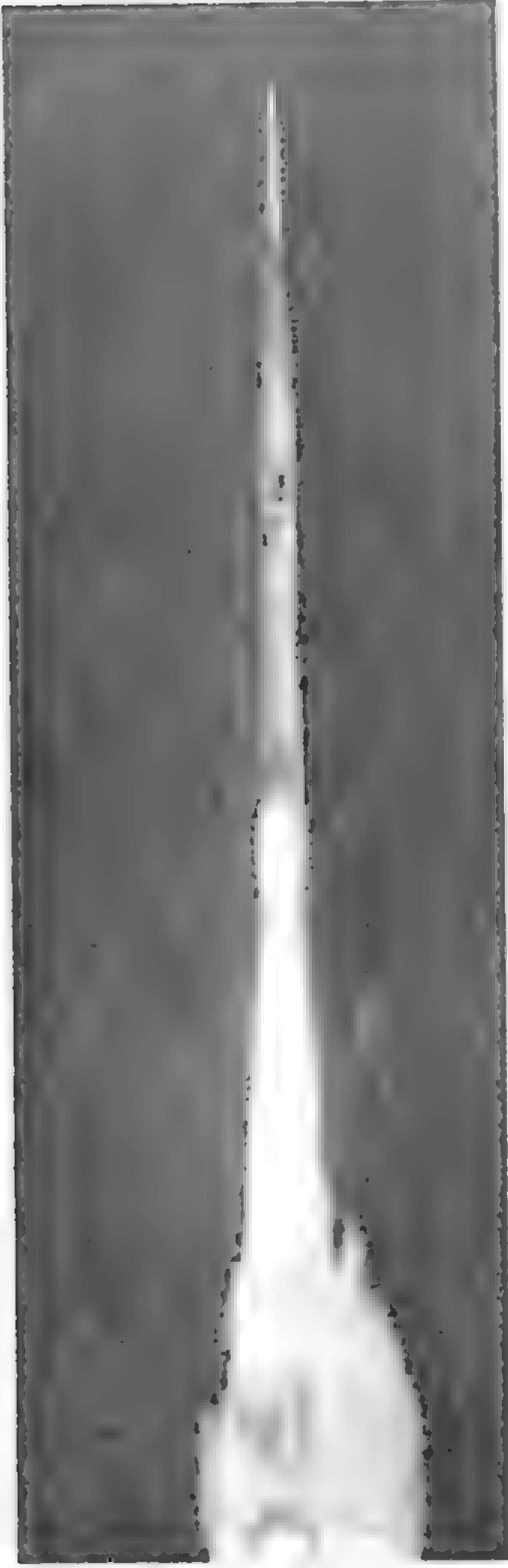


القنبلة GBU - ٣٩ موجهة بالليزر ضد التحصينات

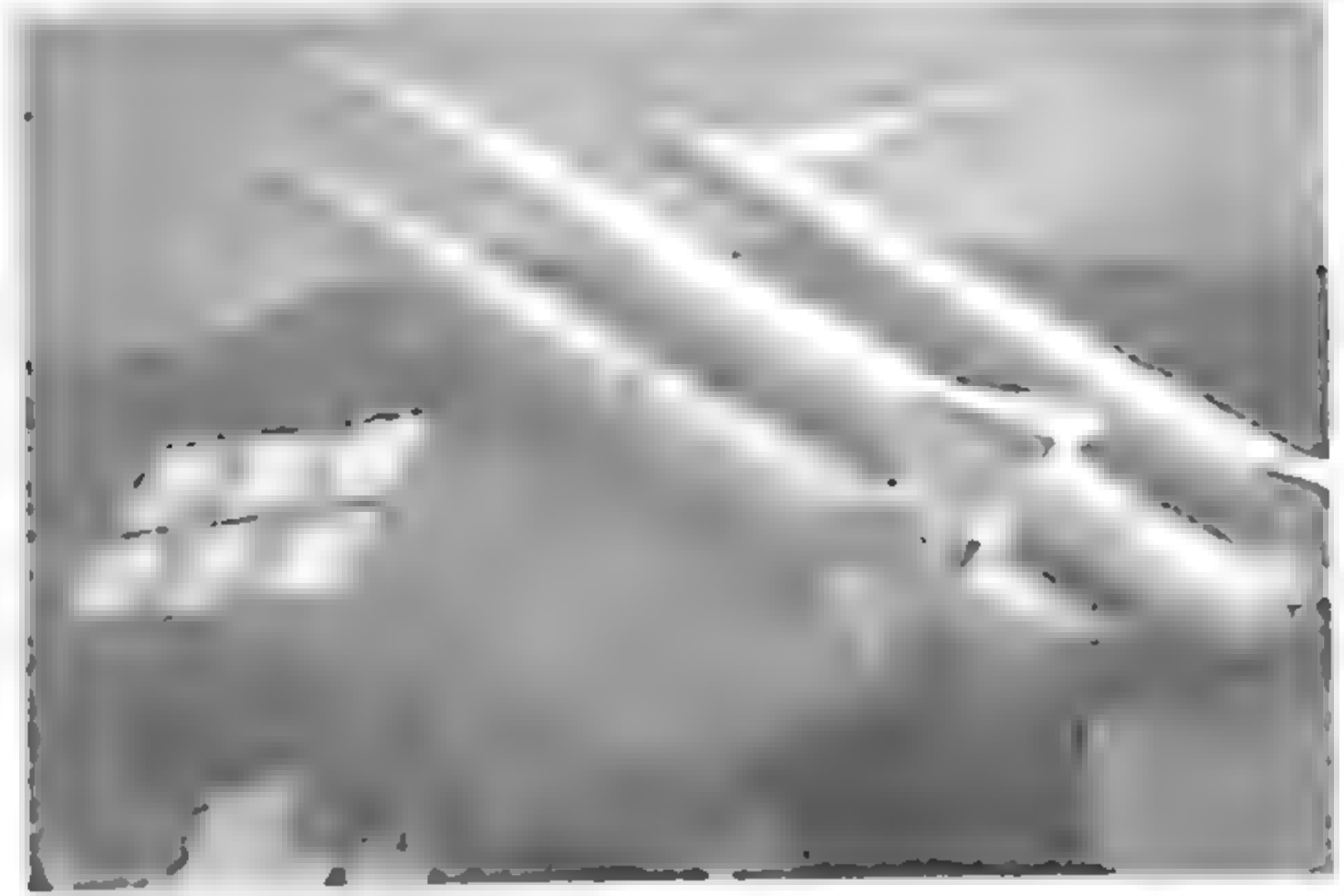


منظومة التوجيه (جدام) تربط القنبلة العادية بالهدف من خلال لمر صناعي ، وبذلك تحولها إلى ذكية

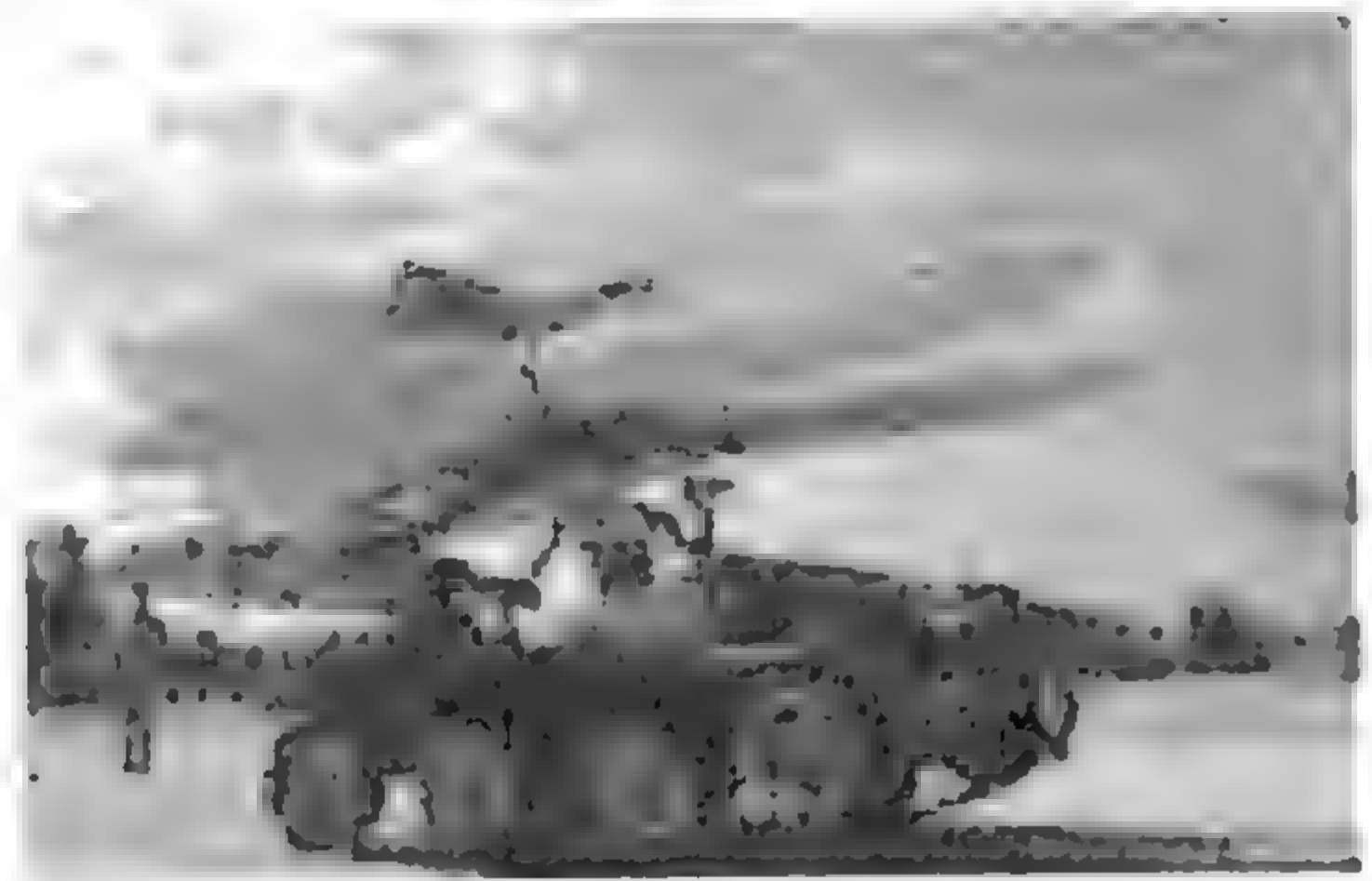
أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية الرئيسية



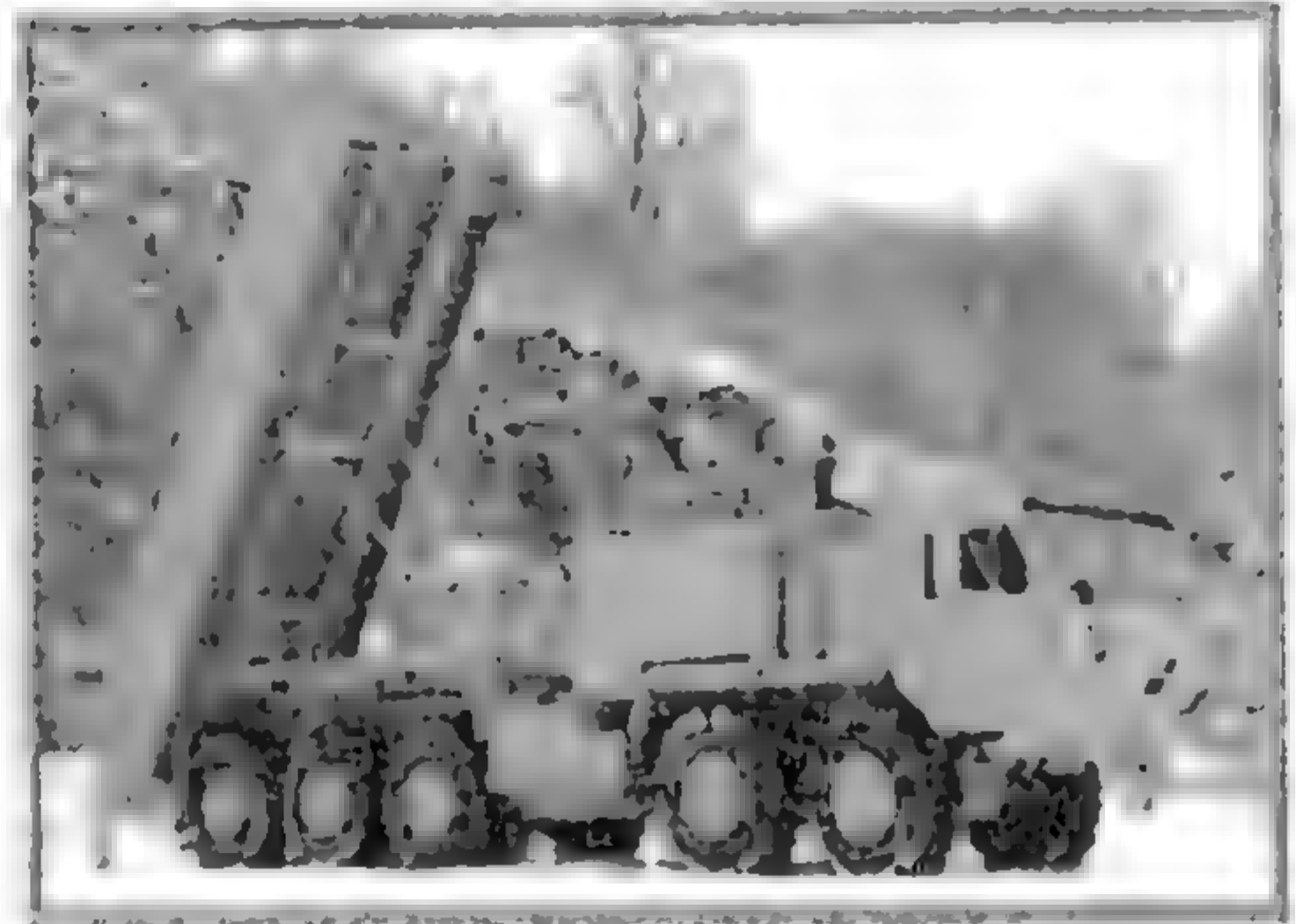
تطور إسرائيل للصواريخ (أرو) لإعتراض الصواريخ الباليستية
نظام حيتس (أرو)



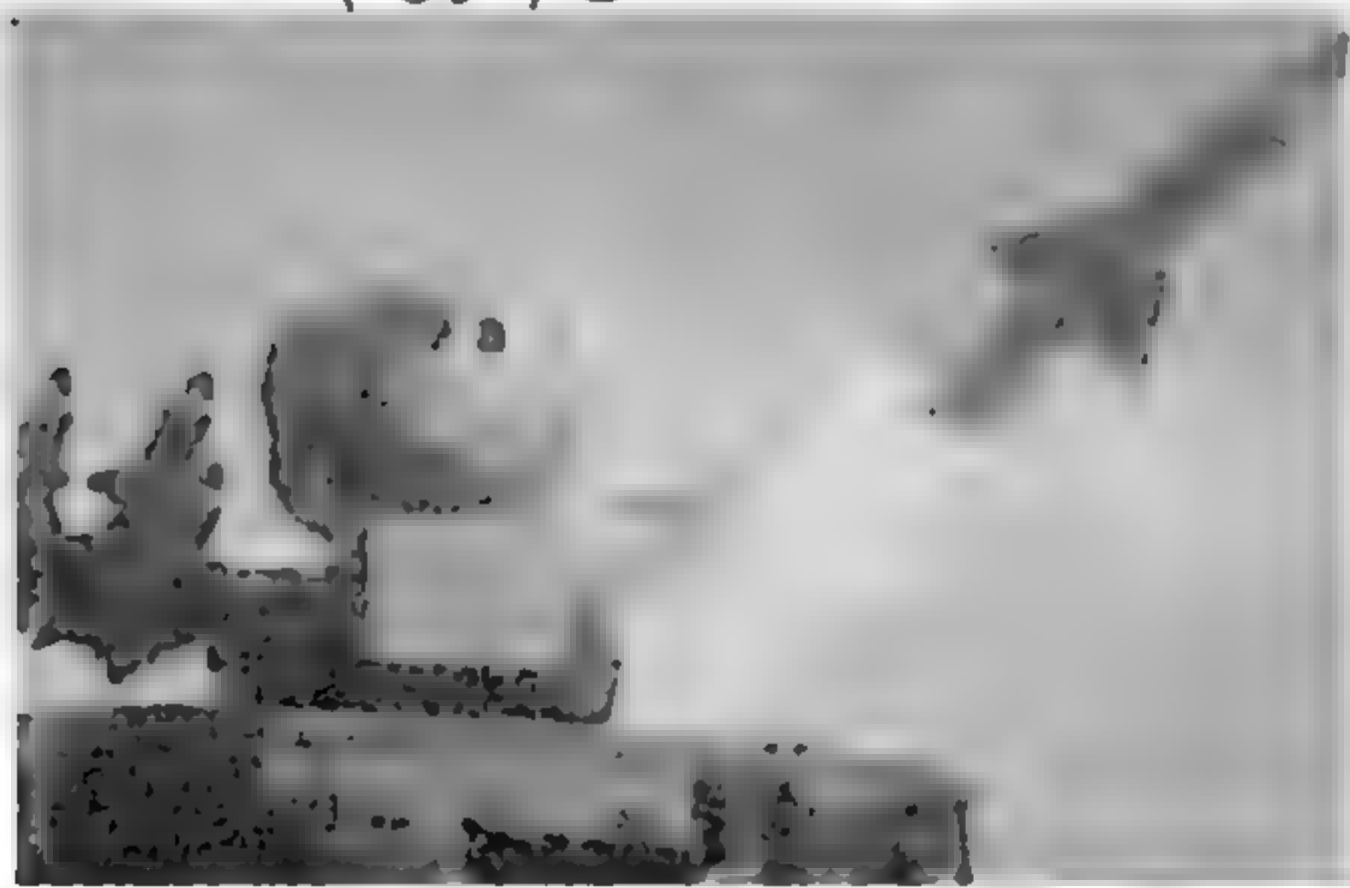
نظام باتريوت



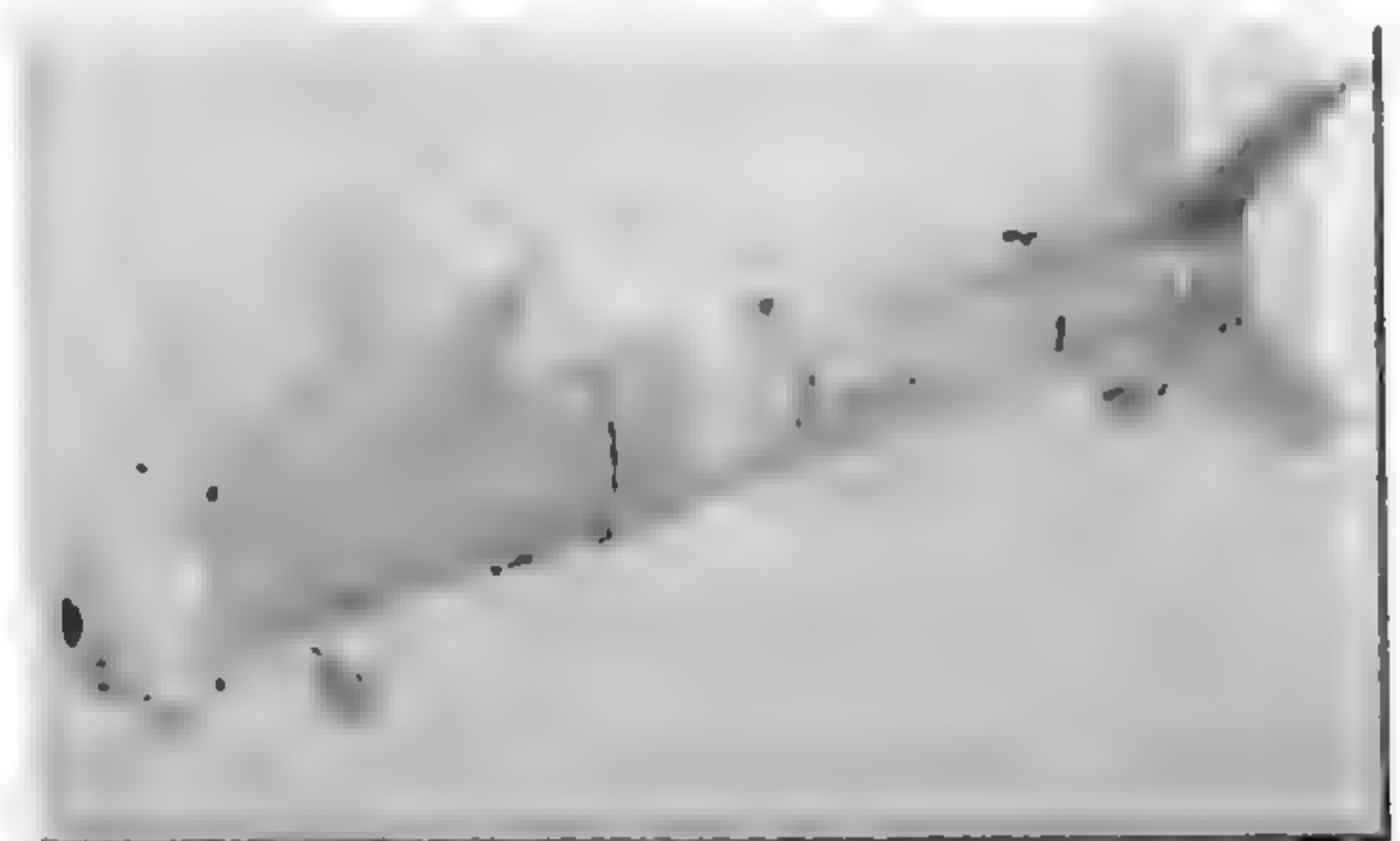
نظام هوك



نظام (ثاد)



نظام القبة الحديدية

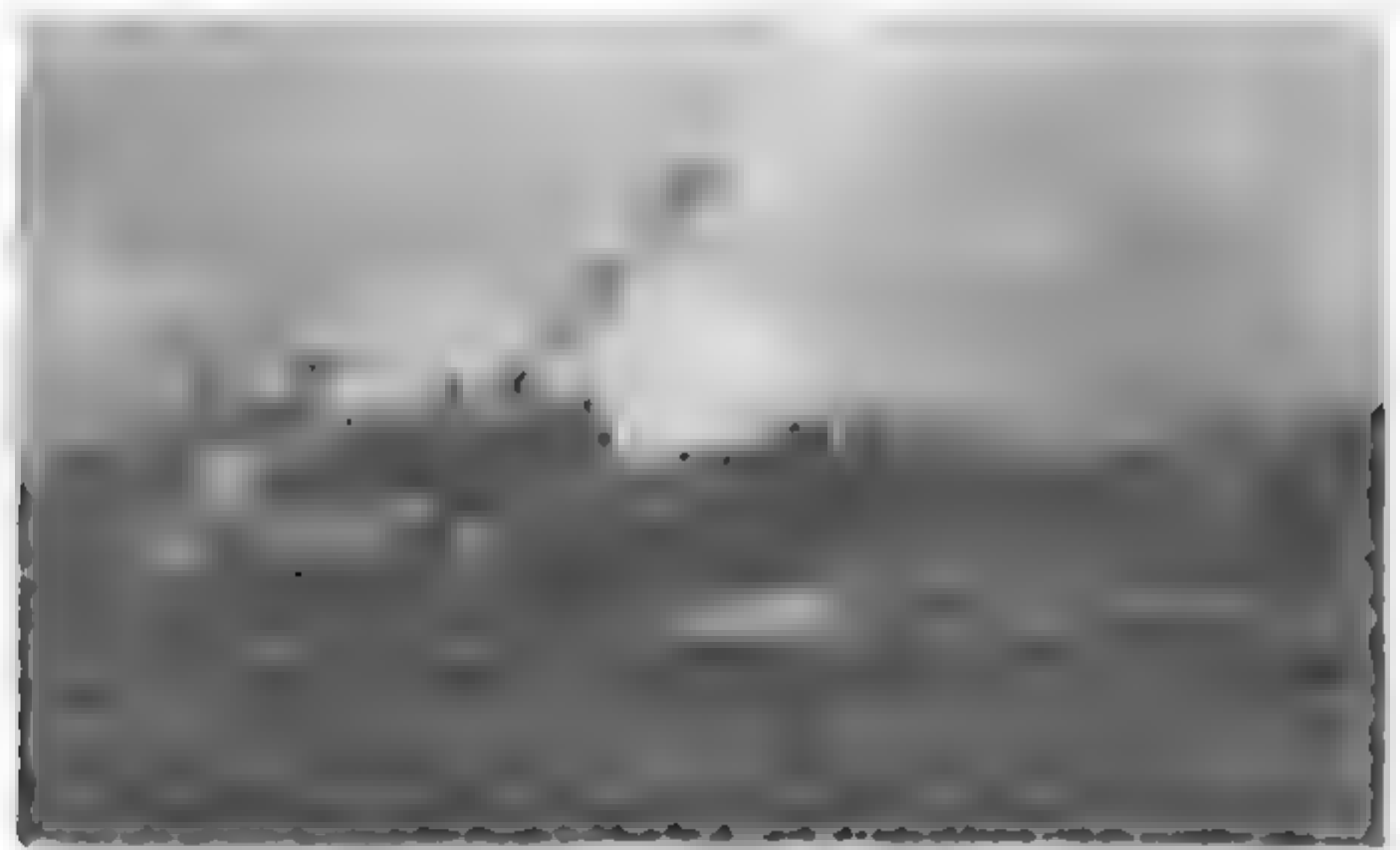


صواريخ جو/جو بايثون جرى تحويله لصواريخ
مضاد للصواريخ

الأسلحة والذخائر الرئيسية للقوات البرية الإسرائيلية



دبابة القتال الرئيسية (ميركافا - ١)



المدافع ١٥٥ ملم ذات أكتاف المنحنية التي تستخدم للهجوم



الدبابة - نميرا (ونضم ٢ كمبرا على الجيتين و٦ أجهزة إطلاق قنابل دخان في المؤخرة .



جهاز (تروفي) لوقاية الدبابة ميركافا من الصواريخ المضادة للدبابات



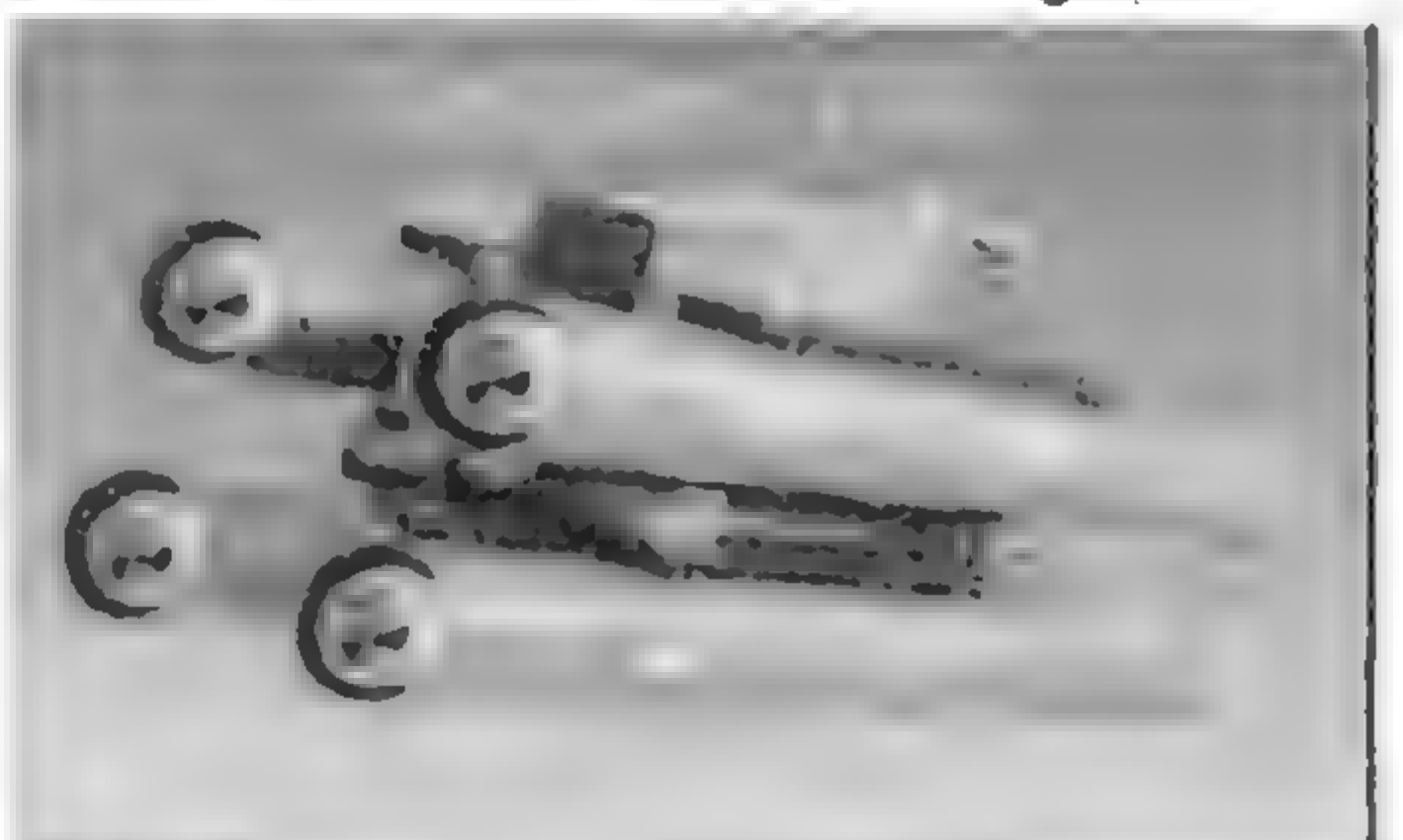
الهيلوكوبتر الإحتياطية تقوم بتزول القوات الخاصة



صورة أخرى للجهاز (تروفي) لوقاية الدبابة ميركافا من الصواريخ المضادة للدبابات



مركبة نقل الجنود المدرعة ١١٣ - ٨١



نظام الدفاع الصاروخي المضاد للدبابات (سبارك) مسلح به الهيلوكوبتر .

أعمال قتال القوات الإسرائيلية



انتشار القوات الخاصة في المناطق الخالية بين مدن ومخيمات قطاع غزة



الإحتواء في المدرعات من نيران قناصة
المفنونة



إعتقال عناصر من مقاتلي حماس ونقلهم إلى
داخل إسرائيل



الجندي الإسرائيلي الأسير (جلعاد شاليت)
" كان الأمل في استعادته أحد أهداف العدوان
الأمريكي "

أعمال قتال القوات الإسرائيلية



الربوت (بات بونس)

فرقاطة سر - ٥ أمام ساحل غزة

لاكتشاف مواقع كمائن المقاومة والمنازل المفخخة
وجذب تيران الأسلحة المعادية

السرعة : (٦٠) كم / ساعة .

* مدى العمل : يزيد عن (١٥٠) كم .

* عدد (٣) قناة اتصالات صوتية ونقل بيانات .

* عدد (٣) مستشعر كهرومغناطيسي (كاسيرات) .

* مجال المراقبة : (٣٦٠) درجة .

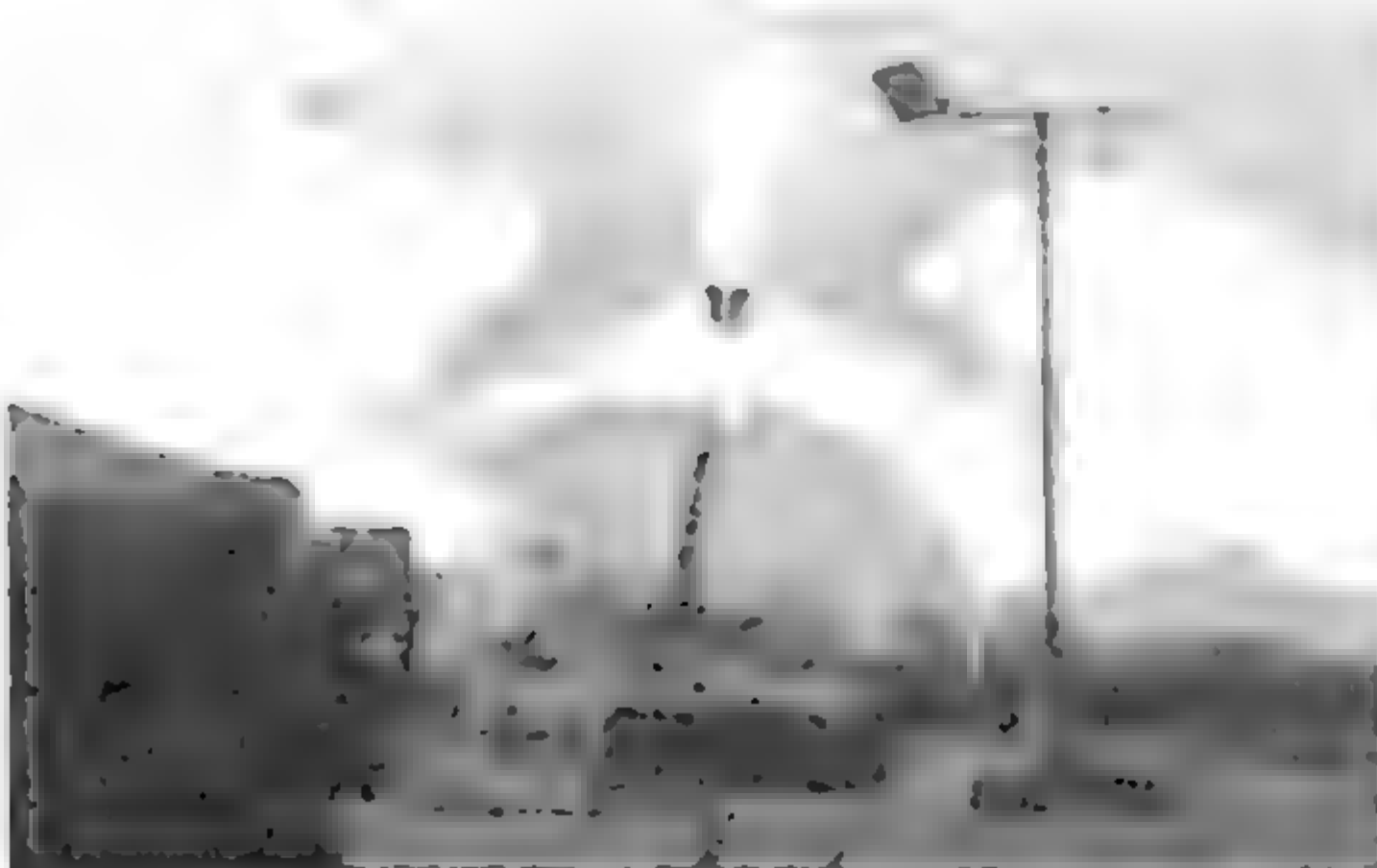
* الحمولة : تصل إلى (٣٠٠) كجم .

* مزودة بوحدة ملاحة بالأقمار الصناعية (GPS) مدمجة بنظام
قيادة كامل الآلية

{Fully autonomous driving and navigation}



ثلاثة زوارق إسرائيلية تطلق قذائفها ضد مخيم
أنشاسين



المدافع ٥٥ مم / ذح تطلق قذائف المسطور الأبيض



انتشار قوات المشاة خلف المدرعات



الجرافات ودقاقات الألغام تتقدم المدرعات
تظهر الطرق من الألغام وتجهز مواقع دفاعية سائرة



الدوريات النيلية بواسطة لواءات النخبة

لواء حماس

يواجه الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة حوالي 20000 مقاتل - يمين قديم مقاتلون من كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحماس (10000) عنصر، و(6000) من القوة التنفيذية (الشرطة)، ونحو 3000 مسلح من حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ولجان المقاومة الشعبية



أحد مقاتلي كتائب (شهداء الأقصى) الجناح العسكري لحركة فتح
التي شاركت في المقاومة .



عملية إطلاق للصواريخ القسام



الضخم فى الخسائر بين الطرفين. فمع التسليم بوجود فرق كبير فى حجم القوة العسكرية بين حماس وإسرائيل لصالح الأخيرة كان من أسباب هذا الحجم الضخم فى الخسائر الفلسطينية، إلا أن هذا الفارق كان أيضاً موجوداً فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وإن كان بدرجة أقل، ولكن مصر تحسبت جيداً لتقليل تأثيراته السلبية على عملها العسكرى عندما قررت خوض حرب أكتوبر، وذلك بأن استمرت ست سنوات فى الإعداد الجيد والدائب لهذه الحرب على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، خاصة فى مجال إعداد الدولة والشعب والأرض للحرب، حتى تكون الدولة قادرة على امتصاص التأثيرات السلبية لها. لذلك كانت الخسائر فى الجانب المصرى محدودة. أما فى حرب غزه الأخيرة، فبجانب إعطاء حماس لإسرائيل الذريعة لشن عدوانها على غزه، فإنها لم تبذل الجهد اللازم للاستعداد لهذه الحرب. فلم تكن هناك اسعافات أولية، كما لم تكن هناك حاملات نقل الجرحى والموتى، ولم تكن هناك ملاجئ محصنة تحت الأرض ليحتمى بها المدنيين، بل إقتصرت الأنفاق التى تم إقامتها تحت الأرض على حماية القيادات والكوادر السياسية والعسكرية لحماس وكتائب القسام، وترك المدنيين فى العراء لا يجدون ملجأ تحت الأرض يلوذون به من النيران التى كانت تنهمر فوق رؤوسهم، لذلك كانت الخسائر جسيمة فيهم. وفى المقابل سعت سلطات الأمن والدفاع المدنى فى إسرائيل لتقليل الأضرار الناجمة من إطلاق صواريخ القسام وجراد من خلال توفير أجهزة الإنذار والملاجئ ووسائل الإسعاف والعلاج ونقل الجرحى والموتى، وهذا ما يفسر التباين الحاصل فى الخسائر المادية والبشرية بين غزة والمدن الإسرائيلية. لذلك فإن النصر الحقيقى يكمن أيضاً فى درجة الإستعداد التى تخوضها، ويتحقق بالحماية التى توفرها للمواطنين العزل، خاصة إذا كانت الحرب التى تخوضها مع عدو لا يرحم مثل إسرائيل، ولا يمكن استجداء هذا النصر ولن يتأتى من خلال الخطب الرنانة التى يطلقها السياسيون ورجال الإعلام يحاولون بها خداع الناس، ولا بالأنشيد والأغاني الحماسية التى تنطلق من هنا وهناك كاطبل الأجوف وليس لها معنى فى الواقع الذى يحياه الناس.

١- المعايير العلمية للإنتصار والهزيمة فى الحروب "اللامتأثلة" (١٣٤١)

لا يقاس النصر أو الهزيمة فى الحروب بمقدار ما يسفك من دماء ويسقط من قتلى وجرحى، وما يدمر من سلاح وعتاد، وما يحدث للمدنيين من عمليات تهجير قسرى لمدنهم وبلداتهم وقراهم، إلا إذا كانت الإبادة فى حد ذاتها هدفاً للحرب. فأحياناً يكون المنتصر هو الأكثر قتلى وجرحى ودماراً، وهذه حال أغلب حروب التحرير فى العالم، مثلما فعل الجزائريين مع الفرنسيين، والهنود مع الإنجليز، والأفغان مع السوفييت. كما لا يقاس النصر أو الهزيمة بمقدار ما يهدم من المباني والمنشآت الحيوية فى بلد ما، كالمطارات والجسور والطرق والموانئ، إلا إذا كان التدمير وإلحاق

الخسائر المادية وإضعاف الاقتصاد في حد ذاته هدفاً للحرب، هذه حال المنتصرين حينما تكون الحرب على أراضيهم ويكون النصر فيها بدحر الغزاة والمحتلين، وأقرب مثال على ذلك حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١.

- وما دامت القوة المسلحة تستخدم لتنفيذ أهداف ومهام عسكرية يتم بواسطتها تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، فإن معايير الانتصار والهزيمة يمكن أن تقاس أيضاً بما حققه كل طرف من أطراف الحرب من أهداف سياسية واستراتيجية أعلنها قبل الحرب أو أثناءها، وتقييم الإنجازات السياسية والعسكرية على صعيد المعارك، ومقارنة الخسائر المادية والمعنوية بين أطراف الحرب.

- ولأن حرب غزة الأخيرة - شأنها شأن حروب الموجة الأخيرة التي اندلعت في العقود الأخيرة ويطلق عليها (الحروب اللامتماثلة Asymmetrical Wars) والتي تقع بين جيوش نظامية ومليشيات مسلحة، يستخدم فيها كل طرف عناصر تفوقه في ظل قواعد اشتباك مختلفة، فإنه في هذه الحالة يصعب التقدير لتعدد أساليب إدارة الحرب، وبالتالي تسيطر حالة من عدم اليقين في تقييم نتائج الحرب، لاسيما إذا ما حدثت مفاجآت عسكرية قد لا يكون لها نتائج حاسمة بقدر ما تحدثه من فرقة إعلامية يترتب عليها نتائج سياسية. لذلك كان مفهوماً من البداية أن المعايير التقليدية المعروفة للنصر والهزيمة لا تنطبق على مثل تلك الحروب غير المتماثلة، وأن الحرب تنتهي بمساحة رمادية يمكن أن يعتبر كل طرف في ظلها أنه حقق نصراً إستراتيجياً، وربما "تاريخياً" أو حتى "إلهياً" كما قال حسن نصر الله، أو "ربانياً" كما قال إسماعيل هنية.

- وتتمثل الإحتمالات النظرية الخاصة بالنتيجة النهائية لأية حرب في ثلاث إحتمالات على النحو التالي:

أ- هزيمة أحد الأطراف: رغم أن مثل تلك الحروب "اللامتماثلة" لا تشهد نصراً ساحقاً أو هزيمة مدوية، إلا أن شدة القوة المستخدمة من جانب أحد الأطراف قد يجبر الطرف الآخر على قبول وقف إطلاق النار بشروط الطرف الآخر، مع أو بدون مخرج يحفظ ماء الوجه، وهو ما فعله صدام حسين رئيس العراق عام ١٩٩١ عندما أنهزم جيشه في حرب تحرير الكويت، وفعله أيضاً ياسر عرفات في حرب لبنان ١٩٨٢ بعد قيام القوات الإسرائيلية بتدمير واحتلال بيروت، واضطرت قوات المنظمة الفلسطينية إلى الخروج من لبنان إلى بلدان عربية أخرى. ذلك أنه لا يوجد حد معين للقدرة على احتمال مزيد من الخسائر قبل أن يقرر طرف ما أن يخرج من المعركة. وبتطبيق هذا الاحتمال على الحرب الأخيرة في غزة، نجد أن فكرة هزيمة إسرائيل بصورة تضطرها إلى قبول شروط حماس بالانسحاب من القطاع وفتح جميع المعابر وإعادة الأسرى، كانت مستحيلة، خاصة وأن خسائر إسرائيل البشرية والمادية في هذه الحرب لا تكاد تذكر. كما أن

فكرة هزيمة حماس بشكل حاسم يقضى على وجودها العسكرى والسياسى فى قطاع غزة نهائياً، كانت مستبعدة مهما إستمر عنف الضربات الجوية والبرية الإسرائيلية، حيث كانت عناصر حماس المسلحة تمارس تكتيكات حرب العصابات من الأنفاق تحت الأرض، ومن المباني والمنازل، متحصنة بها، وفريداً من الضربات تعنى مزيداً من سقوط المدنيين غير المحصنين ومزيداً من الدمار فى البنية المدنية للقطاع، وهو ما لا يؤثر كثيراً فى البنية الأساسية العسكرية لـحماس.

ب- إرهاب الطرفين عسكرياً: والأساس فى هذا الاحتمال هو أن الحرب اللامتناهية عادة ما تنتهى بدون منتصر أو مهزوم، وبالتالي يصعب إيجاد معيار محدد أصلاً للإنتصار فيها. ذلك أنه يمكن لعملياتها العسكرية أن تستمر فترة طويلة حتى يصاب أطرافها بالإرهاب العسكرى نتيجة الخسائر الجسيمة التى يتكبدونها، وعجز القوة العسكرية والأساليب الدبلوماسية عن وضع حلول لها، وما يترتب على ذلك من ضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية ومعنوية قد يكون تأثيرها على الشعوب بأقوى من الجيوش، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تجميد القتال كإمر واقع دون توافق بين الطرفين، أو بتوافق على طريقة الخومينى مرشد الثورة الإيرانية عندما قبل وقف إطلاق النار فى عام ١٩٨٨ بعد ثمانى سنوات من الحرب مع العراق، كان فيها الشعب الإيرانى يتعرض لقصف ما لا يقل عن خمسين صاروخ عراقى يومياً مما كبده خسائر مادية وبشرية جسيمة، لذلك قبل بقرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار قائلاً: "لقد قبلت تجرع السم". وفى ضوء هذا الاعتبار كانت حرب غزة الأخيرة أشبه بلعبة (عض الأصابع)، بمعنى أن الذى سيبدأ فى التاوه سيكون هو الخاسر، لذلك حرصت حماس على عدم طلب وقف إطلاق النار رغم ما عاناه الشعب الغزاوى من خسائر بشرية مادية جسيمة. وفى المقابل حرصت إسرائيل ألا تستمر الحرب أكثر مما استمرت حتى لا تتكبد خسائر أكثر إذا ما تورطت أعمق فى حرب عصابات قد تشكل استنزافاً لها. لذلك لجأت إلى قرار وقف إطلاق النار من جانبها فقط، مستندة إلى ما حققته من ردع لـحماس، والإتفاق الأمنى الذى أبرمته مع أمريكا ويضمن لها عدم استمرار تهريب السلاح إلى حماس.

ج- اللجوء إلى الحل السياسى: وينهض هذا الاحتمال على أساس أنه ما دامت إسرائيل غير قادرة على هزيمة حماس هزيمة حاسمة فى ظل اتباع الأخيرة إستراتيجية "الصمود"، وبما أدى إلى استمرار المعارك العسكرية وإرهاب الطرفين وشعبيهما، فى الوقت الذى تعتبر القيادات السياسية والعسكرية فى كل جانب أنها حققت لنفسها قدراً من المكاسب، إذ إعتبرت حماس أن مجرد نجاحها فى عدم تمكين إسرائيل من تحقيق أهدافها من الحرب، يعد إنتصاراً لـحماس، لذلك من المفترض أن يقبل الطرفان بالحلول السياسية المطروحة، خصوصاً وأن صياغتها - كما جاء فى قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ - قد حفظت قدراً من ماء الوجه والكرامة والمصداقية لكل طرف، وإن كان قبولهما

بذلك لم يجعلهما منتصرين في نظر شعوبهما، خاصة وأن قبول إسرائيل بهذا القرار جاء مشفوعاً بإبرام إسرائيل الإتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، وهو ماسبق الإشارة إليه.

٢- معيار تحقيق الأهداف السياسية والإستراتيجية:

- باعتبار أن إنتصار أو هزيمة أى من أطراف الحرب يرتبط بقدرته على تحقيق ما أعلنه قبل الحرب من أهداف سياسية وإستراتيجية، وهو المعيار الرئيسى والحقيقى فى الحرب، خاصة إذا كانت من النوع (اللامتماثلة)، ويمكن تبين ذلك على النحو التالى:

أ- بالنسبة لإسرائيل^{١٣٥}:

- لقد أرادت حكومة أولمرت من وراء عدوانها على قطاع غزة أن تحقق نصراً عسكرياً سريعاً وحاسماً ضد حماس لأن عامل الوقت لم يكن يعمل لصالحها، وبما يمكن أن تحوله أمام شعبها إلى نصراً سياسياً يعزز مصداقية إستراتيجية الردع التى تآكلت أثناء حرب لبنان عام ٢٠٠٦. ومما لا شك فيه أن إسرائيل إستعادت بقدر لا بأس به جزءاً كبيراً من مصداقية الردع، خاصة نتيجة إستخدامها المكثف لقواتها الجوية، وما كشفت عنه من أسلحة ومعدات وذخائر حديثة، يمكن تصنيف بعضها فى إطار أسلحة الدمار الشامل - مثل قنابل (دايم والفسفور الأبيض) - وبعثت من خلال عتف ضرباتها الجوية والبرية برسائل إلى كل من سوريا وإيران وحزب الله، عن نوع الرد الإسرائيلى الذى عليهم أن يتوقعونه فى حال تفكير أى منهم فى التحرش بإسرائيل، خصوصاً فى حالة إطلاق صواريخ على أراضيها - ولم تكتف إسرائيل بما حدث أثناء الحرب، بل تابعت أيضاً بعد توقف القتال بأن كانت ولا تزال ترد على كل صاروخ يطلق عليها من قطاع غزة بغارة جوية فورية على أحد الأهداف ذات الأهمية الخاصة فى قطاع غزة بغارة جوية فورية على أحد الأهداف ذات الأهمية الخاصة فى القطاع، وذلك تأكيداً لإصرارها على منع وصول أى صواريخ إلى أراضيها، وأن ردها فى هذه الحالة سيكون عنيفاً ومؤلماً وفورياً، مما أدى إلى إمتناع حماس عن إطلاق الصواريخ، ومنعت المنظمات الأخرى خاصة الجهاد الإسلامى من إطلاق الصواريخ أيضاً، بل إعتبرت من يطلق الصواريخ على إسرائيل خائناً.

- وكما نجحت إسرائيل فى إضعاف حماس عسكرياً بما نجحت فى تدميره من بنيتها العسكرية وتدمير ٦٠ - ٧٠% من قوتها الصاروخية، وعدداً كبيراً من الأنفاق، وولدت ضغطاً نفسياً ومادياً ومعنوياً على حماس بعد أن قتلت حوالى ٧٠٩ من كوادرها العسكرية، واعتقلت عشرات منهم يوفرون لها منجماً من المعلومات، فقد أضعفتها أيضاً سياسياً بكشف حقيقة موقفها السلبى أمام الشعب الفلسطينى، وأنها لم تدافع عن الفلسطينيين بل طالبتهم حماس بالدفاع عنها، إلى جانب عمليات القتل التى أحدثتها الغارات الجوية الإسرائيلية فى قيادات حماسوية مهمة .. مثل الريان، وصيام.

- أما فيما يتعلق بالهدف الإسرائيلي المعلن حول منع استخدام الأنفاق في تهريب الصواريخ والأسلحة إلى قطاع غزة، فبجانب ما حققته الحرب من تدمير في شبكة الأنفاق المتواجدة على الحدود مع مصر، فإن إتفاقية الضمانات الأمنية التي وقعتها إسرائيل مع الولايات المتحدة عشية وقف إطلاق النار، ستساهم كثيرا في الحد من حصول حماس على احتياجاتها التسليحية من الخارج، حيث لن يكون للحصار المضروب عليها بحرا من قبل البحرية الإسرائيلية فقط، بل ستساهم القوات البحرية الأمريكية والأوروبية أيضا في إحكام الحصار البحري على سواحل قطاع غزة ومن البحر الأحمر وعبر قناة السويس، هذا إلى جانب استخدام الأقمار الصناعية ومعدات كشف حديثة، ومضاغة حجم القوات المصرية العاملة في منطقة الحدود، في كشف وتدمير كل ما هو موجود، وما يستجد من أنفاق فور إكتشافها، ناهيك عما تمارسه إسرائيل حاليا من هجمات جوية ضد ما تكتشفه من أنفاق في إطار الرد الفوري على أي صاروخ يطلق على أراضيها، وهو أسلوب سيمنع الشركات الفلسطينية العاملة في بناء الأنفاق من الاستمرار في هذا العمل لما ستتكبده من خسائر بشرية ومادية.

- كما نجحت إسرائيل أيضا من خلال حربها على غزة في تكريس الانقسام الفلسطيني، بل نجحت أيضا في تكريس الانقسام العربي بين دول معتدلة ودول ممانعة، وذلك في إطار إستراتيجيتها المعروفة بـ(بلقنة المنطقة العربية) وتفتيت دولها على أسس عرقية وطائفية، وتساعد إسرائيل في تنفيذ هذه الاستراتيجية إيران بما تحاول إحداثه من استقطاب عربي في اتجاهها. وقد صادفت هذه الاستراتيجية الإسرائيلية حتى الآن نجاحا إلى حد ما في السودان والعراق ولبنان، والمغرب العربي، بالنسبة لمشروع إقامة دولتي البوليزاريو والبربر هناك على حساب دولتي الجزائر والمغرب. أما في فلسطين فإن إسرائيل تسعى إلى تقسيم الضفة الغربية إلى كتونات .. الخليل وجنين ونابلس وأريحا والقدس ورام الله، وقد بدأ تنفيذ هذه الإستراتيجية عندما أقامت إسرائيل أولا الجدار العازل في الضفة الغربية، بعد إستقطاع أراضي من الضفة الغربية في غور الأردن وبحذاء الخط الأخضر وداخل القدس وحولها، وضمتها إليها داخل الجدار العازل، ثم بتكثيف الاستيطان وفرضه أمرا واقعا على الفلسطينيين عند التفاوض معهم، ثم وصل المخطط إلى فصل قطاع غزة عن الضفة، وتكريس الانفصال سياسيا وجغرافيا وبلورة تكوين جديد في غزة، وآخر في الضفة، وتوطين الفلسطينيين في أوروبا وغيرها من الدول، وبذلك ساهمت حماس بانقلابها على السلطة الفلسطينية في غزة في تنفيذ المخطط الإسرائيلي. وقد أدركت مصر خطورة هذه الاستراتيجية الإسرائيلية، فتصدت لها بكل قوة بدءا بالإصرار على وحدة الصف الفلسطيني سياسيا وجغرافيا، والعمل على تفشيل المخطط الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية الرامي إلى إلحاق قطاع غزة بمصر وتحميلها مسئوليته، وإلحاق الضفة الغربية بالأردن.

- ويعد إصرار مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر برئاسة أولمرت على عدم إبرام اتفاق تهدئة طويلة مع حماس - من خلال الوساطة المصرية - إلا بعد الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير شاليت، وذلك بعد فوز قوى اليمين المتطرف في الانتخابات، بمثابة إنجاز سياسي لحكومة أولمرت تريد أن تلزم به الحكومة القادمة أمام الشعب الإسرائيلي، وهو بالفعل ما التزم به ناتنياهو بعد تشكيله الحكومة مع حزب "إسرائيل بيتنا" وحزب العمل.

- كما لا يمكن تجاهل نجاح إسرائيل - نتيجة إعداد سياسي وإعلامي مسبق ومنهجي - في كسب تأييد الولايات المتحدة والدول الأوروبية على الصعيد الحكومي الرسمي للموقف الإسرائيلي من الحرب، وتسويقه باعتباره أن أصل المشكلة ليس الاحتلال الإسرائيلي وضعف مردود المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، ولكن الرد على منظمات إرهابية تطلق الصواريخ على أراضيها ومواطنيها وتضر بأمنها، وهو أمر غير مقبول ولا يمكن السكوت عليه ويبرر عملياتها العسكرية ضد هذه المنظمات باعتباره دفاعاً عن الذات. ولأن القوى الكبرى تميل مسبقاً لتصديق كل ما يصدر عن إسرائيل، سارعت دول أوروبية عديدة على رأسها فرنسا وألمانيا لتقديم ما تراه مساعدة بحرية وبرية لوقف تهريب السلاح إلى القطاع وفقاً للمنظور الإسرائيلي، وكنوع من تطبيق ما جاء في الإتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل التي أبرمت في ١٧ يناير الماضي في واشنطن. كما نجحت إسرائيل أيضاً في تسويق فكرة أنه لا يجب إعادة تقوية حماس وحكمها المنفرد في القطاع، لذلك لا يجب السماح لها أن تسيطر أو تتحكم في عمليات إعادة الإعمار وما سيجلبه ذلك من أموال ضخمة يمكن أن تعيد بها حماس إعادة تسليح نفسها مرة أخرى، وقد كان لذلك صدى في تصريحات توني بلير مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للفضيحة الفلسطينية، حين ربط إعادة الإعمار بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، ومن ثم إنهاء حكم حماس المنفرد لقطاع غزة. هذا إلى جانب نجاح إسرائيل في الحصول على ضمانات من بعض الدول الأوروبية بعدم التعامل مع القضايا التي قد يرفعها متضررون فلسطينيون، أو جماعات حقوقية أيّاً كانت جنسيتها من أجل محاكمة قادة إسرائيل وضباطها لما ارتكبوه من جرائم حرب ضد الإنسانية إبان عدوانها على القطاع. بالإضافة لنجاح إسرائيل أيضاً في استمرار ترقية علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكان من ثمار ذلك أن ربط الرئيس الأمريكي أوباما التعامل مع حماس مستقبلاً بقبولها شروط الرباعية الدولية، بما فيها من إعراف بإسرائيل والإتفاقات الموقعة معها وعدم استخدام العنف ضدها.

وقد نجحت إسرائيل كذلك في فرض أجواء نفسية بين الفلسطينيين تكفر بالمقاومة، وهو الشعار الذي رفعته حماس ومعها حزب الله وسوريا ووراءهم إيران طوال السنوات الماضية، وكان مبرراً لحزب الله ثم حماس للدخول في مغامرات عسكرية غير محمودة العواقب، أدت إلى كوارث على الشعبين

اللبناني والفلسطيني. وهو ما عبّر عنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس عندما قال "إذا كانت المقاومة تؤدي إلى إفناء الشعب فلا نريدها".

- وكل هذه النجاحات التي حققتها إسرائيل على الصعيدين السياسي والإستراتيجي تعني في المحصلة إعادة تشكيل البيئة الإقليمية والدولية مستقبلاً لتحكم الحصار السياسي والإقتصادي والعسكري على قطاع غزة، ليس بواسطة إسرائيل فقط كما كان الحال قبل العدوان، ولكن الآن بمشاركة دولية، وبما يؤثر سلبياً على قدرات حماس الإستراتيجية، وهي إحدى الأهداف الرئيسية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

- ورداً على ما أعلنه قادة حماس عن إنتصارها في الحرب صرح العميد إحتياط يجنال كرمون قائلاً: "الفرق بين ما نقوله نحن وما تقوله قيادة حماس .. هو أننا نتحدث عن نصر حقيقي ونحن نتألم ونحزن، وهم يتكلمون عن نصر وهمي وهم فرحون"، ثم أضاف: "إننا خرجنا إلى هذه الحرب بهدف واضح ومحدد ونجحنا في تحقيقه، وحماس هي أكثر من يعرف ذلك حتى لو لم تعترف به. وهذا الهدف هو: وقف الصواريخ التي تطلق على البلدات الإسرائيلية، وقطع الطريق على تهريب المزيد من الأسلحة". ثم نفى أن يكون من أهداف إسرائيل إسقاط حكم حماس، وهو ما تسبب في إنتقاد المعارضة لحكومة أولمرت، كما نفى أيضاً أن يكون من أهداف إسرائيل تصفية الصواريخ تماماً، حيث قال: "نحن لا يهمنا في هذه المرحلة أن يظل رجال حماس يلعبون بالصواريخ، طالما أنها لا تسقط على إسرائيل". ثم أكد العميد كرمون أن "الحرب خلقت وضعاً جديداً، بعد أن تلقت حماس ضربات موجعة، والضربات هي أولاً قتل مئات الناشطين الذين حاربوا باسمها وغيرها من التنظيمات .. وتم تدمير مؤسساتهم وهذا ما سيكلفهم ثمناً باهظاً". ثم أنتقد العميد كرمون ما قاله خالد مشعل من أنه يزف بشرى للفلسطينيين والعالم بأن خسائر حماس أقل من خسائر إسرائيل، لأن معنى ذلك "أنه لا يحسب أولئك الذين قتلوا في هذه الحرب من خارج صفوف حماس من الفلسطينيين، فهم بالنسبة له غير محسوبين". ووصف كرمون هذا الموقف من جانب مشعل بأنه "عيب ينتقده عليه أهالي الضحايا". ثم أرفف موضحاً نجاح إسرائيل في كشف حقيقة حماس، فقال: "لقد أثبتنا للشعب الفلسطيني أن قيادة حماس غير صادقة ولا تتمتع بالصفات القيادية السليمة، وكل حساباتها في هذه الحرب كانت خاطئة". ثم انتقد إختفاء قادة حماس مع بدء الحرب تحت الأرض، وأن كل من تجرأ منهم على الخروج أطلقت القوات الإسرائيلية عليه النار مثل نزار الريان وسعيد صيام وأبو شرخ.. وغيرهم. وأن طريقة مقاتلي حماس في الحرب من حيث إقامة المواقع العسكرية داخل البيوت وتفخيخ المئات من البيوت وحفر الأنفاق تحتها، فقد تسبب كل ذلك في إصابات كثيرة للمدنيين، وجلب الدمار على غزة. ثم كشف كرمون عن أكبر حسابات حماس الخاطئة من وجهة نظره، وهي

أن حماس لم تتوقع أن يتركها أصدقاؤها في الميدان وحدها، متسائلاً: "أين إيران التي دفعتهم إلى هذه الحرب، وأين حزب الله ونصر الله والخطابات الملتهبة في المنار وفي الجزيرة، وأين سوريا، فهؤلاء جميعاً لم يفعلوا شيئاً لها". ثم تابع كرمون القول بأن "حماس صُدمت خلال الحرب من قدرات إسرائيل العالية في كشف أدق أسرارها وتحركاتها، نتيجة تمتع إسرائيل بقدرات تكنولوجية عالية، ومصادر معلومات دقيقة". ثم خُصص في النهاية إلى أن "كل هذه نقاط ضعف فاضحة تمس في المدى الإستراتيجي بقدرات حماس ومكانتها، وما كان ممكناً أن تحصل من دون هذه الضربات الإسرائيلية لها. والأهم من كل شيء هو أن حماس وافقت على إطلاق النار الذي أعلنته إسرائيل من طرف واحد، ولم تعد تطلق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية، ليس لأنها لا تستطيع، بل لأنها لم تعد تجرؤ على ذلك، بعد أن علمتها إسرائيل بأن العودة لإطلاق الصواريخ يكلفها ثمناً باهظاً".

- وفي ندوة نظمها معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب في أواخر يناير ٢٠٠٩ عن الحرب في قطاع غزة، قال عاموس جلعاد رئيس قسم الأمن السياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلي أن حرب غزة كانت مرهونة بالأساس بوجود مخطط لحماس يقضى بجعل سنة ٢٠٠٩ سنة منعطف إستراتيجي تتحقق فيه السيطرة على السلطة الفلسطينية، ومن ثم على منظمة التحرير الفلسطينية، وتعمق أواصر العلاقة مع الإخوان المسلمين في مصر والأردن. وأضاف أن التاريخ الذي قرره حماس لتنفيذ هذا المخطط كان التاسع من يناير الماضي لتزامنه على المستوى الفلسطيني مع انتهاء ولاية الرئيس محمود عباس. إلا أن الحرب الإسرائيلية جعلت تنفيذ هذا المخطط صعباً، كما أنها أدت إلى تراجع نفوذ حماس إلى حد كبير. وأشار إلى أن حماس الآن وبعد الحرب باتت منهكة أكثر في ترميم نفسها، وبالتالي هي غير قادرة على مهاجمة إسرائيل، موضحاً أن الحرب أثبتت لحماس خطأ فرضيتها الأساسية من أن إسرائيل لن تبادر إلى أي عمل عسكري يخرق التهدة قبل الإنتخابات العامة. وأكد فشل حماس في فتح معبر رفح وهو هدف إستراتيجي طالما عملت على تحقيقه، إلا أن المشكلة الآن بالنسبة لإسرائيل تظل في عمليات التهريب إلى قطاع غزة. ومن جانبه استبعد شلومو بروم رئيس برنامج علاقات إسرائيل والفلسطينيين في المعهد أن يثمر الحوار بين فتح وحماس في الأشهر القليلة القادمة نجاحاً، بإعتبار أن حماس لن تكون في موقع قوة. أما البروفيسير أشير ساسير الباحث في مركز موشى دايان بجامعة تل أبيب، فقد اعتبر أن أوضاع العرب تستحق الرثاء، مشيراً إلى أبرز ما حققته إسرائيل في الحرب الأخيرة تقويض الإجماع العربي من خلال مبادرة السلام العربية.

- ولكن رغم الإنجازات الإستراتيجية والسياسية التي حققتها إسرائيل في هذه الحرب، إلا أنها فشلت في تحويل هذه الإنجازات إلى مكاسب سياسية حقيقية، سواء بالنسبة لحكومة أولمرت، أو حكومة

ناتنها هو اليمينية المتشددة التي جاءت بعدها. فلا زالت حماس قابضة بشدة على زمام الموقف في قطاع غزة رغم ما أصيبت به من خسائر مادية وبشرية، ولا زالت تحالفاتها مع قوى التشدد في المنطقة قائمة وعلى رأسها إيران وسوريا. كما لا يعد هزيمة حماس عسكرياً في غزة مقياساً لإمكانية تحقيق هزيمة مماثلة لحزب الله في جنوب لبنان إذا ما وقعت حرب جديدة مستقبلاً هناك، خصوصاً في ظل عملية عسكرية إسرائيلية - أمريكية مشتركة، أو إسرائيلية منفردة ضد إيران، صارت غير مستبعدة في خلال ٢٠١٠، وذلك لاختلاف حجم ونوعية قوة حماس عن حزب الله، واختلاف مسرح العمليات في غزة عن مسرح العمليات في جنوب لبنان. لذلك حذر كثير من المراقبين في إسرائيل من استخلاص استنتاجات مغلوطة من الانتصار الإسرائيلي السهل في غزة وتطبيقه على جنوب لبنان. خاصة وأن التهديد الذي وقع على الجبهة الداخلية في إسرائيل أثناء الحرب على غزة كان صغيراً مقارنة بما تعرضت له الجبهة الداخلية الإسرائيلية في حرب لبنان ٢٠٠٦، وما يتوقع أن تتعرض له إذا ما نشبت حرب جديدة هناك في ضوء ما حصل عليه حزب الله من أسلحة متطورة شملت صواريخ زلزال ذات المدى الأبعد الذي يصل إلى تل أبيب، وما أعلن عنه حسن نصر الله أخيراً أن "من حق المقاومة اللبنانية إمتلاك أسلحة دفاع جوى متقدمة"، وإرتباط هذا التصريح بما قيل عن حصول حزب الله على صواريخ دفاع جوى طراز (سام - ٨)، وهو ما سيحد كثيراً من السيادة الجوية التي تحرص إسرائيل على تحقيقها في جميع حروبها. كما حذر المراقبون الإسرائيليون كثيراً من خطورة ترسيخ فكرة صمود حماس، وهو ما ترجمته إلى "إنتصار رباني".

- ومن مظاهر فشل إسرائيل أيضاً على المستوى التكتيكي أنها لم تتجح في تحديد بعض المواقع الرئيسية والتبادلية التي تنقلت بينها قيادات حماس السياسية والعسكرية أثناء الحرب، ورغم ما لدى إسرائيل من إمكانيات إستخباراتية بشرية وفضائية وجوية وإلكترونية متفوقة، مما يدل على محدودية قدرات هذه الإمكانيات في التسلل إلى المراكز الحساسة من مفاصل حماس العليا، وفشل في جر حماس إلى قتال خارج الإنفاق وأعماق المدن وفق ظروف تهيؤها هي. إلى جانب فشل إسرائيل في منع حماس وحلفائها من إطلاق الصواريخ بشكل نهائي، خصوصاً خلال ساعات النهار رغم السيادة الجوية المطلقة لإسرائيل، وإستخدامها كل وسائل الإستطلاع الأرضي والجوى بشكل مستمر. ولأن خيارات إسرائيل في المرحلة النهائية من الحرب كانت محدودة، لاسيما بعد أن نفذ رصيد بنك الأهداف التي كانت تقصفها الطائرات الإسرائيلية، وتم حصار جميع مدن القطاع ومخيماته، ولم يبق سوى اقتحامها واحتلال القطاع، وهو ما لم يكن وارداً في الخطة الإسرائيلية أصلاً، وحتى لا تتحول الحرب إلى حرب إستنزاف لإسرائيل، قررت من جانبها إنهاء القتال بشكل منفرد، وحتى لا تزيد

إسرائيل من المشاكل التي تواجهها وتنتظرها من جراء ثورة الرأي العام العالمي ضدها بسبب إستخدامها المفرط للقوة العسكرية التي تسببت في سقوط حجم ضخم من الضحايا المدنيين.

وقد عبّر عضو لجنة (فينوجراد) المفكر الإستراتيجي يحزقيل درور عن عدم إقتناعه بما نشر عن إنجازات العملية العسكرية الإسرائيلية على غزة، ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى استخلاص الدروس من هذه الحرب، معتبرا أن الحديث عن إنجازات قد يخفي مشاكل في أداء القيادة السياسية التي تحتاج إلى إصلاح، أبرزها عدم الدمج الكامل والإبداعى بين التفكير السياسى وعمليات الجيش الإسرائيلى والجهود الإعلامية. وضمت هذه الدروس خطورة المس بالمدنيين، وما يتسبب فيه ذلك من إثارة الرأي العام العالمي ضد إسرائيل، حتى داخل الولايات المتحدة، مع عدم قيام إسرائيل بالتجهيز المسبق لساحة الأمم المتحدة حتى يمكن مواجهة وضع قد يتخذ فيه مجلس الأمن قرارات إشكالية، لاستخدم فيها الولايات المتحدة حق الفيتو. كما انتقد درور عدم إحساس القيادة السياسية - العسكرية التي أدارت الحرب بأهمية عامل الزمن الذي كان متاحا أمام إسرائيل لتنفيذ عملياتها العسكرية بنجاح وبما يحقق أهدافها السياسية والاستراتيجية، في ظل قبود زمنية فرضها إنتقال السلطة في واشنطن إلى إدارة أوباما، والتدخلات الأوروبية، والانتخابات الإسرائيلية، وربما لو كانت هذه القيادات السياسية والعسكرية التي أدارت الحرب وضعت عامل الزمن في حسابها، لربما دفعت بقوات برية أكثر إلى ساحة العمليات لتحقيق إنتصارات حاسمة وسريعة وواضحة تؤدي إلى فرض واقع على الأرض أفضل مما تركته الحرب فعلا. كما حذر درور من خطر أن تتحول خلافات الرأي بين رئيس الوزراء ووزيرى الدفاع والخارجية إلى مراوحات حادة لا تسمح باتخاذ قرارات واضحة وحاسمة، وهو ما ينطبق أيضا على حكومة ناتنياهو التي تشكلت من أحزاب متعددة بعضها يمينى وبعضها معتدل (مثل حزب العمل) واحتمالات حدوث خلافات سياسية عميقة بينهم في حالة نشوب حرب جديدة في المنطقة تكون إسرائيل طرفا فيها، أمر وارد جدا.

وحول تقييم إسرائيل لنتائج الحرب، نشر عدد من المحللين السياسيين والعسكريين تقييمهم لما تحقق من أهداف إسرائيل من وراء دخولها هذه الحرب. حيث أجمع معظمهم على أن "لا مصلحة لإسرائيل في تحطيم حكم حماس أو في إعادة الملحمة الوطنية الفلسطينية". وأوضحوا أن "مصلحة إسرائيل هي في ضرب رأس حماس وإيقانها حاكمة في القطاع"، على حد قول المحلل العسكرى رون فرحى. أما آفي سخاروف المحلل السياسى والعسكرى في صحيفة هاآرتس فقد قال: "الهدف الوحيد لهذه الحرب، وتم تحقيقه، هو توفير قوة ردع إسرائيلية ضخمة تجعل حماس تتردد ألف مرة قبل أن تهدد بإطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل". ثم أوضح رؤيته قائلا: الحقيقة أن هذا الهدف قد تحقق في الأسبوع الأول من الحرب، وتعزز في الأسبوع الثانى مع الاجتياح البرى، ولكن يبدو أن

شهية الجيش زادت فراحوا يواصلون الحرب ولا أدري لماذا؟". ورد على سؤاله هذا "بأنه في المرحلة الأخيرة قبل نهاية الحرب، وحيث يريد كلا الطرفين وقف الحرب، إلا أن كل منهما يريد تحسين صورته في اللحظات الأخيرة وكسب أوراق ميدانية تحقق له مكاسب سياسية. وقد نجحت إسرائيل في توصيل رسالة ردعية مهمة إلى حماس، وإن كانت النية الإسرائيلية هي توجيه إهانة إلى حماس لتخرجها في وضع ذليل من الحرب، وإظهار ضعفها بأنها في الوقت الذي وضعت لها هدفا هو إزالة إسرائيل، ها هي تتفق على وقف إطلاق النار وترضخ للإرادة الدولية في وضع نظام يمنع تهريب الأسلحة. وأن حماس التي قطعت الحوار مع فتح ورفضت التوجه إلى القاهرة، ها هي تجد وسيلة للعودة إليه. وأن حماس التي هاجمت مصر وأظهرتها وكأنها "خائنة" تعود الآن وتسلم أمرها لمصر. وفوق كل ذلك ستواجه حماس بعد الحرب أسئلة كثيرة من الشارع الفلسطيني حول أسباب هذه المغامرة التي أدت إلى دمار غزة".

- ومن جانبه قال المحلل الإستراتيجي في معهد الدراسات المتعددة في هرتزليا د. إيتار: "هدف الحرب من البداية كان توجيه ضربة قاسية إلى حماس في عملية متدرجة كل ما يمكن تحقيقه منها جيد. فقد استهدفت الضربة أولا البنى التحتية للقدرات العسكرية للحركة والقضاء على أكبر عدد من قادتها الكبار، خصوصا العسكريين منهم، ولكننا للأسف أضعنا الفرصة لتحقيق ذلك. فالغالبية الساحقة من المسؤولين الكبار في حماس نزلوا تحت الأرض، وقسم منهم نجح في الهرب إلى مصر.. والمسؤولين الذين بقوا ليسوا مهمين". ثم أضاف: "لقد وجهنا فعلا ضربة قوية لحركة حماس، وقوة الردع الإسرائيلية باتت واضحة، وهو أمر مختلف عما جرى في حرب لبنان. رسالتنا وصلت بقوة إلى حماس، وإلى السكان الذين إنتخبوها. كما أن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ هو أفضل لنا من قرار ١٧٠١ الذي صدر أثر حرب لبنان، لأن الأول يتحدث بوضوح عن نظام لمنع تهريب السلاح".

- أما المحلل العسكري رون فرحي فقد اعتبر "أنه من الأفضل لإسرائيل أن تنسحب، لأن عدم الانسحاب يعني أن تسود الفوضى في قطاع غزة، وتعود إسرائيل دولة احتلال تتحمل مسؤولية ١,٥ مليون نسمة، ولماذا نحن وليس أبو مازن الذي لن يقبل دخول غزة فوق الدبابات الإسرائيلية؟.. أما إذا انسحبنا فينبغي أن تبقى حماس في الحكم، فقد علمناها درسا قويا ووفرنا لها ميزان رعب جديد، وعندئذ تكون قد عرفت ثمن الحرب معنا، وستكون مشغولة عنا في إعادة البناء وإطعام أهل غزة". وحول موقف إسرائيل من معبر رفح قال فرحي: "نحن لا نعترض في إسرائيل على فتح معبر رفح حتى لو كان بإدارة حماس ومصر تحت المراقبة الدولية، لأنه في هذه الحالة ستصبح وجهة أهل غزة نحو مصر ولا تعود مهمة وجهتها بالاتجاه الإسرائيلي". ثم يكشف فرحي عن حقيقة موقف إسرائيل من جهود مصر لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، ويؤكد أنها ليست في مصلحة إسرائيل، فيقول:

"إن الأمر الذي يجب أن نحذر منه الآن هو أن لا تعود السلطة الفلسطينية إلى معبر رفح باتفاق مع حماس، لأن هذا يعنى أن حماس وفتح ستعودان إلى الاتفاق". ثم يشدد على أن "اتفاق الفريقين مضر بإسرائيل، إن مصلحتنا هي أن تبقى غزة لوحدها والضفة الغربية لوحدها، فإذا عادا إلى الاتحاد ستصبح إسرائيل أسيرة الانقسام، حيث أن المعبر بين القطاع والضفة يقسم إسرائيل إلى قسمين، ويتسبب لنا في متاعب أمنية جديدة، وإذا إتحدنا سيصبح موقف الفلسطينيين محليا وإقليميا ودوليا أقوى، بينما تصبح قوة الموقف الإسرائيلي أضعف، وسيطالبنّا العالم بدفع الثمن بواسطة الانسحاب من الضفة الغربية، وقد نخوض حربا جديدة".

أما المحلل السياسي د.تشيلو روزنبرج فقد قال: "ثبت أن الجيش الإسرائيلي استفاد من تجربة حرب لبنان على جميع الأصعدة، فهاهو رئيس أركان الجيش يدير الحرب بهدوء وبلا ضجيج ولا تصريحات عريضة، والجنود يعملون بقوة وبأس وبمعنويات عالية، لا شكاوى ولا نقائص ولا قوضى" ولكنه إنتقد موقف حكومة أولمرت التي لم تستثمر النجاح العسكري سياسيا، واعتبر قرار مجلس الامن ١٨٦٠ بوقف إطلاق النار بمثابة هزيمة سياسية لإسرائيل، لأن الحكومة لم تنجح في إقناع الرأي العام العالمي بأن إسرائيل تحملت إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على مدنها وبلداتها في الجنوب ثمانى سنوات، "وكانت إسرائيل تصرخ طيلة الوقت، ولم نر العالم يصرخ من أجلنا". وقد أدى هذا الفشل السياسى فى أن أصبحت إسرائيل فى حالة دفاع عن النفس بدلا من أن تكون فى موقف هجومى. ثم أضاف موضحاً: "لم نتعلم الدرس من إدارة الحروب. ففى الحرب يبدأ الجيش العمليات، وعندها يبدأ السياسيون قطف ثمار العمل العسكرى، وأنا لا أرى أننا نُقطف شيئا. فالمبادرة السياسية بأيدي مصر، وليس بأيدي إسرائيل. فنحن نقصف غزة بقوة هائلة، فلماذا لا نرفق القصف بشروط سياسية، فنقول مثلاً: لن نوقف الحرب إلا إذا وصلت قوات دولية تعمل على منع تهريب الأسلحة من سيناء المصرية إلى قطاع غزة؟ لماذا نسير وراء الأوهام الأوروبية؟ لماذا لا نخاطب الشعب الفلسطينى مباشرة، ونحكي له القصة من أولها، فما جرى هو أن حماس جرّت شعبها إلى مغامرة خطيرة ليس فيها من مصلحة للفلسطينيين شئ، وكل ما فيها هو خدمة مصالحها الفئوية ورغبتها فى الحفاظ على السلطة. لقد جلبت حماس لهم الكارثة، ونحن نبدوا كمجرمين".

ب- بالنسبة لحماس: ١٣٦

لم يكن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من حيث النوايا والتوقيت مفاجئا لحماس، فقد كانت جميع المؤشرات والدلائل تؤكد قرب وقوعه فور إنهاء حماس من جانبها للتهديده، واستئنافها إطلاق الصواريخ على بلدات ومستعمرات جنوب إسرائيل، ولكن المفاجأة بالنسبة لحماس كانت من حيث ضخامة وإتساع العدوان واستمراره أكثر من ثلاث أسابيع. وهنا يبرز سؤال مهم وهو: إذا ما كانت

حماس مدركة لقرب وقوع عدوان على قطاع غزة، فعلى ماذا راهنت على تحدى إسرائيل؟ وماهى أهدافها السياسية والاستراتيجية من وراء ذلك؟

- استهدفت حماس وحلفائها فى المنظمات الفلسطينية المتشددة خلق أزمة يمكن أن تجذب جهداً إقليمياً ودولياً، يحقق هدنة مع إسرائيل بشروط جديدة أفضل، وذلك من خلال إتفاق جديد للمعابر تكون حماس طرفاً فيه، وهو ما يعنى فى حقيقة الأمر استكمال الإنقلاب الذى شنته ضد السلطة الفلسطينية فى عام ٢٠٠٧، وإبراز نفسها - أى حماس - كطرف مستقل عن السلطة، كما يعنى أيضاً فرض إزدواجية السلطة كأمر واقع لا عودة عنه، ودفع العالم للقبول به، والإفشال المسبق لأى حوار يستهدف استعادة الوحدة الفلسطينية. وهو ما يفسر الحملة السياسية والإعلامية العنيفة ضد مصر من جانب حماس والمنظمات المتشددة الأخرى وسوريا وإيران وحزب الله وباقى أطراف من أطلقوا على أنفسهم (جبهة الممانعة) - حيث تشدد مصر على وجود سلطة فلسطينية شرعية واحدة، هى السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس (أبومازن)، ويمكن لحماس أن تشارك فى هذه السلطة، ولكن ليس من حقها أن تستقل عنها وتزعم أنها تمثل الشعب الفلسطينى وحدها، لأن هذا يضعف الجانب الفلسطينى.

- ومنذ إسقاط إتفاق مكة بين السلطة وحماس بواسطة الأخيرة، وبدفع من إيران وسوريا، وحتى إنهاء التهدة وشن العدوان، اتضح أن كل ما تريده حماس فى المدى البعيد أن تفرض نفسها وحدها ممثلاً للشعب الفلسطينى، وبديلاً عن المنظمة الفلسطينية، وفرض ذلك على الدول العربية وباقى دول العالم. لذلك أرادت قطر وسوريا وإيران من وراء الدعوة لقمة عربية فى الدوحة أن يفرضوا خالد مشعل رئيساً لحماس فرضاً على الفلسطينيين وعلى الدول العربية، ولاحقاً على المجتمع الدولى، واستغلال مأساة غزة للسيطرة على القضية الفلسطينية لاستخدامها بواسطة إيران وسوريا فى معادلة ما بعد وصول الرئيس الأمريكى الجديد للسلطة، وبما يؤدى إلى تسليم المنطقة إلى إيران. لذلك لم يكن غريباً أن يدعو مشعل من طهران بعد الحرب إلى تشكيل مرجعية سياسية جديدة للفلسطينيين بدلاً من المنظمة الفلسطينية. ثم يستتبع ذلك تحرك حماس عسكرياً فى الضفة الغربية للسيطرة عليها بنفس الأسلوب الإنقلابى الذى إتبعته فى السيطرة على قطاع غزة.

- لقد راهنت حماس - ومعها حزب الله وسوريا وقطر - على حالة الاحتقان القابضة على جماهير الشارع العربى، وقد اعترف خالد مشعل بأنه توقع رداً عسكرياً إسرائيلياً عقب إعلان حماس إنهاء التهدة، ولكنه لم يكن يتوقع أن تكون العملية العسكرية الإسرائيلية بهذا الحجم الضخم والاتساع والفترة الزمنية. حيث كان يتوقع أنه بمجرد بدأ العدوان الإسرائيلى سيتحرك الشارع العربى والإسلامى فى مظاهرات صاخبة تستهدف فى الأساس الضغط على الحكومة المصرية لفتح معبر

رفح، فإذا ما تحقق ذلك فستعتبره حماس إنتصاراً لها فى الحرب يمكن أن تستند إليه فى القبول بالتفاوض مع إسرائيل على تهدئة أخرى. لذلك لم يكن غريباً أن يصرح مشعل أنه "ينتظر مفاجآت من الشعب المصرى"، كما لم يكن غريباً أيضاً أن يدعو حسن نصر الله زعيم حزب الله فى لبنان إلى إحداث إنقلاب فى مصر، عندما طالب قادة وضباط الجيش المصرى بخلع رتبهم وقيادة مسيرة من ٢ مليون مصرى ليفتحوا بصدورهم معبر رفح. كما كان الهدف من وراء دعوة قطر إلى قمة عربية فى الدوحة استصدار قرار من هذه القمة يطالب مصر بفتح المعبر، وبذلك اختزلت الأزمة من مواجهة عدوان إسرائيلى على غزة إلى قضية فتح معبر رفح دون قيود أمام الفلسطينيين، وضرورة سيطرة حماس - وليس السلطة الفلسطينية على الجانب الفلسطينى من المعبر. لذلك ومع تواصل القصف الجوى الإسرائيلى على غزة، تواصل القصف الإعلامى والسياسى من جانب حماس ومؤيدوها فى الفضائيات والصحف ضد مصر، حتى وصل الأمر إلى إتهامها بالخيانة وتبنى أهداف العدوان الإسرائيلى وإنحيازها للسلطة الفلسطينية، كما صرح خالد مشعل أن كل ما يريده هو أن يبارز ويقارع الزعماء العرب على الهواء مباشرة، خاصة على قناة الجزيرة، وهكذا تحولت الحرب فى نظر قيادة حماس من مواجهة مع إسرائيل إلى مواجهة مع الدول العربية التى تصنفهم حماس ومن وراءها بـ "الدول المعتدلة".

أدركت مصر حجم المؤامرة التى كانت وراء قرار حماس بإنهاء التهدة، وأن هذه المؤامرة أكبر من حماس، حيث تقف وراءها إيران وسوريا وقطر. ومع تكشف أبعادها تبين لمصر مدى خطورتها، خاصة وأن أهدافها بعيدة المدى تخدم أهداف إسرائيل من وراء عدوانها، سواء من حيث تكريس الانقسام الفلسطينى أو زيادة الانقسام العربى، والأخطر من ذلك هو ما تشكله من تهديد للأمن القومى المصرى، خاصة بعد أن كشف فوزى برهوم - أحد أقطاب حماس - أن المطلوب هو فتح معبر رفح أمام ١,٥ مليون فلسطينى، وليس فقط دخول الجرحى والمصابين ومواد الإغاثة. وكانت مصر قد استوعبت نتائج السماح للفلسطينيين بدخول مدن شمال سيناء فى يناير ٢٠٠٨، بعد أن اقتحم مقاتلوا حماس المعبر بالقوة وفتحوا عدة ثغرات فى الحائط الأمنى وبما سمح لحوالى ٧٥٠ ألف فلسطينى بالدخول لمدن سيناء بدعوى الحصول على احتياجاتهم المعيشية، وكانت النتيجة تسلل إرهابيين إلى داخل سيناء ومعهم عربات بها مواد متفجرة وأسلحة وذخائر وأحزمة ناسفة، ناهيك عن اقتحامهم المنازل فى رفح المصرية والعريش والشيخ زويد على سكانها، وشراء بضائع بحوالى ٢ مليون دولار مزيفة، مما أدى إلى إفلاس التجار وخراب بيوتهم. لذلك كانت مصر واضحة فى تحذير حماس بأن مثل هذه الأعمال الإرهابية الاستفزازية لن تسمح بها ولن تتكرر مهما كانت الأسباب، وأن الأمن القومى المصرى خط أحمر ولن يكون أبدا عرضة للتهديد، وأن مصر لن تسمح لحماس

ولا لإسرائيل بالعبث بأمنها، كما أنها تحرص في ذات الوقت على عدم الدخول في مواجهة مسلحة مع حماس، كما يستهدف أطراف المؤامرة أى يظهروا مصر بمظهر المتواطئ مع إسرائيل في عدوانها على غزة، كذلك حذرت مصر حماس من الرهان على تأييد الرأي العام العالمي لها، مهما حرصت على أن تظهر نفسها بمظهر الضحية، لأن حماس أظهرت نفسها بمظهر المعتدى على أمن إسرائيل عندما قصفت مدنها بالصواريخ، وبذلك تحولت في نظر الرأي العام العالمي إلى منظمة إرهابية.

- وكما أدركت مصر الأهداف القريبة لحماس والدول والمنظمات التي تدعمها من وراء تضخيم قضية معبر رفح، والذي كان من حيث الواقع مفتوحا طوال فترة العدوان أمام الجرحى والمصابين والمساعدات الغذائية والدوائية، وإن كانت حماس في الأيام الأولى من العدوان رفضت إرسال الجرحى والمصابين والمساعدات الغذائية والدوائية، لأنها تريد أن تفتح المعبر بدون قيود، وهو ما فشلت فيه، ولذلك تراجعت وأرسلت الجرحى والمصابين بعد أن تعرت أهدافها، فقد أدركت مصر أيضا الأهداف البعيدة لحماس ومن وراءها لأجل إثارة هذا الموضوع وتضخيمه بهذا الحجم، وهي للأسف تتفق مع أهداف إسرائيل بعيدة المدى. حيث تسعى حماس إلى مد سيطرتها إلى شمال سيناء وبعثق حوالي ٢٠ كم لتكون هذه المساحة امتدادا لقطاع غزة، وبما يمكن من نقل الفلسطينيين إلى شمال سيناء والإقامة في المدن المصرية (رفح والعريش والشيخ زويد) وإقامة مخيمات للاجئين في شمال سيناء أشبه بمخيمات اللاجئين في لبنان والأردن، وتتحول شمال سيناء بذلك إلى قاعدة إنطلاق لعمليات هجوم يشنها مقاتلوا حماس ضد إسرائيل ثم العودة إلى شمال سيناء، بعد أن تتحول إلى أفغانستان أخرى. وبالتالي تُجبر مصر على الدخول في صراع مسلح مرة أخرى مع إسرائيل. وقد ترفض إسرائيل إعادة الفلسطينيين إلى غزة مرة أخرى بدعوى الدفاع عن أمنها، وتجدد مطالبها القديمة بضم شمال سيناء إلى غزة، وخلق وضع جديد يفرغ القضية الفلسطينية من فحواها، وسلب الفلسطينيين حقهم في إقامة دولتهم، بعد أن تكون إسرائيل قد صدرت مشكلتها في قطاع غزة إلى مصر، ومشكلتها مع الضفة الغربية إلى الأردن، وبذلك يتحول الصراع إلى عربيا - عربيا، ومصريا - فلسطينيا، بدلا من أن يكون عربيا - إسرائيليا. ومن هنا جاء تمسك مصر بموقفها المبدئي القائم على ارتباط فتح معبر رفح باتفاقية عام ٢٠٠٥ الخاصة بتشغيل هذا المعبر، والتي أبرمتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل والاتحاد الأوروبي، والتي تنص على أن تكون السلطة الفلسطينية هي المسيطرة على الجانب الفلسطيني من المعبر. ولكن حماس بعد إنقلابها على السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٧ سيطرت على المعبر، الأمر الذي أدى إلى انسحاب المراقبين الدوليين، وعدم موافقة إسرائيل على فتح المعبر على الإطلاق كما كان في السابق.

يرتبط بأهداف حماس هذه تصورها لنهاية الحرب، وكيفية الاستفادة منها سياسيا مهما كانت النتائج المادية على الأرض كارثية بالنسبة للشعب الفلسطيني على النحو الذى أسفرت عنه الحرب. ومنذ بداية الحرب ظهرت بوادر استثمار حماس لنتائج الحرب لصالحها، حيث ظهر إسماعيل هنية رئيس وزراءها على شاشات التلفزيون يصرح قائلا "النصر والعزة يعد الحرب، والصمود حتى ولو دُمّرت غزة عن بكرة أبيها". وقد أكد هذا المفهوم خالد مشعل عندما صرح أثناء الحرب رغم أن قتلى شعب غزة تعدوا آنذاك ٥٠٠ قتيل وضعفهم من الجرحى، فقد صرح قائلا: "أبشركم بأن المقاومة لم تخسر سوى القليل والقليل جدا". وبعد الحرب، ورغم ما كشفت عنه من اشتداد الخسائر البشرية في شعب غزة والتي تعدت ١٤٠٠ قتيل وحوالي ٤٣٣٦ مصاب، ناهيك عن الدمار والخراب الشامل الذى حل بمدن ومخيمات قطاع غزة واقتصاده، فقد خرج قادة حماس جميعهم وبلا استثناء، ومن ورائهم قيادة وأجهزة إعلام سوريا وقطر وحزب الله وحماس وإيران، يعلنون إنتصار حماس في الحرب وهزيمة إسرائيل، وذلك على أساس أن عدم دخول القوات الإسرائيلية مدن القطاع بعد بمثابة هزيمة لها، وأن ما أعلنته إسرائيل عن تغيير المعادلة على الأرض بإزاحة حماس عن السلطة لم يتحقق لأن حماس استمرت في السلطة حتى بعد الحرب. هذا في حين أن دخول القوات الإسرائيلية لمدن القطاع لم يكن واردا أبدا في الخطة الإسرائيلية، كما أن إزاحة حماس من السلطة أيضا لم يكن واردا في أهداف إسرائيل، لأن من مصلحتها بقاء حماس لتكريس الانقسام الفلسطيني والعربي. وبدأ قادة حماس يستثمرون هذا الزعم سياسيا في المطالبة بتغيير المرجعية الفلسطينية، وعدم أحقية الرئيس الفلسطيني في الاستمرار في الحكم، بل وأحقية حماس وحدها في تمثيل الشعب الفلسطيني، وأن المبادرة العربية للسلام التي أطلقتها السعودية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ قد ماتت، ولا خيار سوى خيار المقاومة. واتضح بذلك أن مفهوم الانتصار عند حماس هو بقاءها واستمرارها في السلطة حتى وإن وصل الشعب الفلسطيني إلى مرحلة ما قبل الفناء. وهو تكرار لنفس المفهوم الذى نشره حزب الله بعد حرب لبنان ٢٠٠٦، حيث اعتبر حصيلة الحرب التي أسفرت عن مقتل ١١٨٧ وجرح ٤٥٠٠ شخص معظمهم من المدنيين، وتدمير معظم أهداف البنية الأساسية في لبنان بما قيمته ٣ مليار دولار خسائر، ناهيك عن هجرة مئات الآلاف إلى الخارج، إعتبر حزب الله أن هذه النتائج المدمرة على لبنان "نصراً إلهياً" استثمره سياسيا بإيعاز من سوريا وإيران في إحكام سيطرته ليس فقط على جنوب لبنان والضاحية الجنوبية من بيروت، ولكن على كل لبنان، خاصة بعد أن إقتحمت ميليشيات حزب الله يوم ٧ مايو ٢٠٠٨ مدينة بيروت وأشاعت القتل والتخريب والحرق في أفراد ومؤسسات أحزاب الأكثرية وعلى رأسها تيار المستقبل، في حملة همجية أشبه بحروب العصابات، وكان من نتيجة ذلك أن عطل حزب الله انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية أكثر من سنة،

احتلت خلالها ميليشيات حزب الله وسط بيروت مما تسبب في تعطيل الحياة الاقتصادية في المدينة لفترة أكثر من عام، واشترط حزب الله للموافقة على انتخاب العماد ميشيل سليمان رئيساً للجمهورية أن يكون من حق المعارضة استخدام الثلث المعطل في مجلس النواب اللبناني وفي مجلس الوزراء وبما يقيد حركة الحكومة في استصدار القوانين. وإن كان حزب الله قد أطلق على ما اعتبره إنتصاراً "نصراً إلهياً"، فقد أطلقت حماس أيضاً على ما اعتبرته إنتصاراً "نصراً ربانياً". كذلك لم يكن غريباً أن يطالب رئيس سوريا قادة حماس بأن يسارعوا باستثمار ما حققوه من "إنتصار" على الساحة السياسية، وهو ما يؤكد وحدة الأهداف، بل وحدة القائمين على المؤامرة وراء كل من حزب الله وحماس، وهو القفز إلى السلطة واحتكارها لأنفسهم متاجرين بشعارات المقاومة، وما يزعمون أنها حققت من إنتصار ولو على حساب دماء وأرواح الشعبين اللبناني والفلسطيني، وهو ما يخدم في المقام الأول أهداف إيران ثم سوريا.

- ولم يقتصر الأمر على تغيير حماس لمعايير الانتصار في الحرب، بل أطلقت مفاهيم ومعايير أخرى من عندها تخدم أهدافها، وتخالف كل ما اصطلح عليه العالم من مفاهيم. من ذلك أنها اعتبرت أن خدش أي مدينة إسرائيلية بصواريخ حماس "توازناً للربع"، رغم إدراك الجميع أن الصواريخ التي تطلق على مدن غزة لم تحقق في إسرائيل سوى خسائر محدودة للغاية. كما اعتبرت أن ارتفاع عدد القتلى والجرحى في الشعب الفلسطيني "دليلاً على الصمود"، وعندما اتهم كثيرون في العالم حماس بالتقصير في حق الشعب الفلسطيني بعدم استعدادها لحمايته أثناء الحرب وتقصيرها في ذلك، ردت على ذلك بأنها "أخذت غدراً"، كما اعتبرت العاقل (عدواً) والوسيط (مخادعاً)، وهي نفس المفاهيم والمعايير التي يتبناها حزب الله لخدمة أهدافه وأهداف إيران وسوريا. ومن ثم يتأكد أن هدف حماس منذ بداية إعلانها إنهاء الانتفاضة، وقبولها بتحدى إسرائيل في صراع مسلح تعلم جيداً عدم وجود توازن مع القوة العسكرية بينها وبين إسرائيل، أن هدف حماس هو البقاء في السلطة وتعزيزها واتساع نطاقها ليشمل باقي فلسطين، ولو على حساب دماء شعب غزة، والحصول على اعتراف إقليمي ودولي بها باعتبارها تمثل وحدها الشعب الفلسطيني، إنطلاقاً من رفعها شعار المقاومة التي ثبت أنها تتاجر به خدمة لأهدافها وأهداف ومصالح من هم وراءها. إن مشكلة حماس أنها أرادت أن تفاوض وأن تقاوم في نفس الوقت، فلم تفاوض ولم تقاوم، وكل مانجحت فيه هو احتفاظها بالسلطة، وكان الثمن هو دماء الآلاف من الشعب الفلسطيني.

- ومما يدل على عدم قدرة حماس على ممارسة مقاومة فعلية ضد القوات الإسرائيلية، ليس فقط ضالة الخسائر الإسرائيلية، ولكن أيضاً ممارسات مقاتلي حماس أثناء الهجوم الإسرائيلي، فقد تعمدت قيادات حماس السياسية وكوادرها العسكرية البقاء في الأنفاق تحت الأرض نهائياً وقليلاً ما كانوا

يظهرون ليلاً لمهاجمة القوات الإسرائيلية، وفرضوا على أنفسهم قيوداً في استخدام الهواتف النقالة حتى لا يتم تتبعهم، وبذلك عزل قادة حماس أنفسهم تماماً عن شعب غزة وعن العملية العسكرية الدائرة على أرضها. يعكس هذا الوضع حديث أحد قادة حماس لصحيفة هآرتس الإسرائيلية قال فيه: "لقد كنا كالأطباء المكشوفة على صينية القطاع .. كنا نشاهد طائرات حديثة لم نراها من قبل تقتلنا، ونشعر بوسائل تكنولوجية متطورة ترصدنا طيلة الليل في بيوتنا ثم يقصفوننا بالنهار". كما كان مقاتلوا حماس يختبئون في المستشفيات وفي عربات الإسعاف يرتدون ملابس الأطباء، وأيضاً في المساجد التي تحولت إلى مخازن أسلحة وذخائر، لذلك ضربت إسرائيل مستشفى الشفاء ومسجد أبو حنيفة النعمان، وصوّرت ما فيه من أسلحة وذخائر، كما ضربت أيضاً مستودعات منظمة (الأونروا) ومقار الصليب الأحمر، وذلك لاشعار الغزائين أنه ليس هناك مكان آمن في غزة بعيداً عن أعين ونيران الاستخبارات والطائرات الإسرائيلية. ولقد وصف أحد المسؤولين العسكريين في حماس أساليبهم في صد الهجوم الإسرائيلي قائلاً: "لقد كنا نتوقع تقسيم القطاع إلى عدة أقسام عرضية بواسطة القوات البرية الإسرائيلية كما كان يحدث في هجماتها في الماضي، لذلك تم تشكيل خمس (٥) مراكز قيادة سياسية وعسكرية فرعية مستقلة في خمس مناطق عسكرية عرضية بطول القطاع، كل منها لديها إمكانياتها العسكرية واللوجيستية التي تحقق لها الإكتفاء الذاتي في القتال دون الاعتماد على مساعدات جانبية، سواء من قطاعات أخرى أو من القيادة العامة لحركة حماس"، ثم اعترف قائلاً: "نحن لا نطاردهم كما كان يحدث في الماضي، بمائة مقاتل، بل نواجههم اليوم بما لايزيد عن عشرة (١٠) مقاتلين في كل عملية في مكان واحد اقتصاداً في القوة". لذلك لم يكن دوفيل ديسكين - رئيس الشاباك (المخابرات العامة) - بعيداً عن الحقيقة عندما أبلغ مجلس الوزراء المصغر عشية قرار وقف القتال، أن حماس أقرب ما يكون من نقطة الإنكسار، وأنها خسرت كثيراً ولكن قيادتها المختبئة تحت الأرض لا تعرف حقيقة ما جرى، وستبصم بعد توقف القتال بحجم الخسائر التي وقعت، لذلك فهي تبحث لها عن مخرج من ورطتها عبر الوساطة المصرية لتفادي الإزلال".

ولقد كشفت الحرب على غزة عن الخلافات بين فصائل المقاومة، فقد أعطى تياراً في حركة الجهاد الإسلامي تعليمات لعناصره بعدم المشاركة في المقاومة بحجة أن حماس تدعى أنها هي وحدها التي تقاوم، متجاهلة أعمال قتال الفصائل الأخرى. كما احتجت حركة الجهاد أيضاً على قيادة حماس بسبب ما أصدرته الأخيرة من أوامر لعناصر تابعة لها بالانسحاب أمام أي هجوم إسرائيلي، خاصة بعد اجتياح إسرائيل لأحياء تل الهوى والشيخ عجلين والزيتون والصبرة وشمال مدينة غزة، حيث بقي مقاتلوا حركة الجهاد الإسلامي بمفردهم في المواقع المشتركة للفصيلتين. وكانت أوامر حماس شبه المستديمة لعناصرها وكوادرها بضرورة الحفاظ على أنفسهم وأسلحتهم لمواجهة أي محاولة من

الداخل تهدد سلطتها، ولذلك قامت باعتقال كل من انتقد سلوك حماس وقياداتها أثناء الحرب في جامعة الأقصى في خان يونس، خاصة من عناصر فتح مثل عائلة شقوره، وأبو عودة، وعنابة.

- ومن مظاهر فشل حماس في تحقيق أهدافها على الصعيد العسكري، فشلها أيضاً في إختطاف أى جندي إسرائيلي لتساوم عليه بعد الحرب من أجل الإفراج عن أسراها عند إسرائيل. ولتحقيق هذا الهدف شكلت حماس وحدة خاصة ضمن كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس، أطلقوا عليها (الكمان المتقدمة) ضمن وحدة الانتحاريين، وذلك بهدف خطف جنود إسرائيليين فور دخولهم أرض القطاع، وقد ضمت هذه الوحدة في صفوفها ٢٠ مقاتلاً من حماس، خضعوا لتدريبات عسكرية مكثفة لتنفيذ هذه المهمة لمدة شهر بكثافة ست ساعات يومياً، وكان المدربون من كبار نشطاء حماس الذين تدربوا في سوريا وإيران.

- وكما فشلت حماس في إختطاف أحد الجنود الإسرائيليين، فشلت أيضاً في تنفيذ أى عمليات انتحارية أو تفجيرية داخل المدن في العمق الإسرائيلي. وكانت المعلومات تفيد بأن حماس جندت حوالي ٢٠٠ من شباب عرب إسرائيل لتنفيذ عمليات انتحارية وتخريرية ضد أهداف إستراتيجية داخل إسرائيل. إلا أن إجراءات الأمن المشددة التي فرضتها أجهزة الأمن الإسرائيلية على المناطق المتواجد فيها عرب إسرائيل، حالت دون تنفيذ مثل هذه العمليات.

- وتعكس المفاجأة التي أصابت حماس عندما تعرضت للضربة الجوية الإسرائيلية الأولى، خلافاً في تقييم جهاز استخباراتها وقدرته على التحليل المسبق للأحداث، وما ترتب على ذلك من مواقف تغيب عنها المرونة. ومن علامات الفشل أيضاً في جانب حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى التي قاتلت معها، فشلها في جر القوات البرية الإسرائيلية إلى معارك برية يجرى القتال فيها متلاحماً وجهاً لوجه داخل المدن والشوارع والمباني، وفي ظل معطيات تفرض من قبل حماس مخطط لها مسبقاً. كذلك فشلها في شن هجمات وإغارات على مواقع تركز وانتشار القوات الإسرائيلية لجعل المبادأة متقابلة، وليس بيد القوات الإسرائيلية فقط، بدلاً من الخضوع لمبادئ وظروف الدفاع المستكن الثابت، الذي غالباً ما تكون نتائجه سلبية على المدافعين. وبذلك تحولت الحرب إلى عمليات إستنزاف إسرائيلية للموارد القتالية للفصائل الفلسطينية، التي تعاني أصلاً من محدودية الإمكانيات وعدم توافر قدرة على استعواض الخسائر فيها والمستهلك منها، لاسيما في ظل ظروف الحصار المضروب على قطاع غزة. ولذلك إستهدفت الخطة الهجومية الإسرائيلية - ضمن ما استهدفت - إستنزاف مخزون حماس من الأسلحة والذخائر والمعدات بتكبيدها أكبر خسائر فيها، لأن شح العتاد في معركة كهذه أكثر خطورة من الخسائر البشرية بين المقاتلين، والمبدأ القائل بأن الجيوش تزحف على بطونها، يعتبر العامل الأكثر حسماً وتقيداً بالنسبة لحماس.

- وقد اعتبرت حماس نفسها منتصرة في الحرب، ونظمت مسيرات في جميع أنحاء القطاع إحتفالاً بهذا النصر، على أساس إعتبارين: الأول: أنها منعت إسرائيل من إحتلال القطاع، وهو إعتبار لم يصدقه أحد لأنه لم يكن وارداً في المخطط الإسرائيلي، ولا ضمن أهدافه الإستراتيجية. أما الإعتبار الثاني فهو فشل إسرائيل في تحقيق الأهداف التي أعلنت عنها عند الشروع في الحرب، وأبرزها تغيير البيئة الأمنية في البلدات الإسرائيلية التي تقع بجوار غزة، ووقف إطلاق الصواريخ، وهو أيضاً إعتبار لم يصدقه أحد لأن حماس امتنعت فعلاً عن إطلاق الصواريخ على مدن وبلدات جنوب إسرائيل، بل أدانت المنظمات الفلسطينية الأخرى - خاصة الجهاد الإسلامي - عندما أطلقت بضع صواريخ متفرقة، كانت نتيجتها أن شنت إسرائيل غارات جوية مدمرة على أهداف منتقاه داخل قطاع غزة. ومن مظاهر النصر الذي أدعته حماس أيضاً الإلتفاف الجماهيري العربي والإسلامي الواسع حول المقاومة، فضلاً عن طرح القضية الفلسطينية على السطح. ورغم التسليم بدعم الجماهير العربية والإسلامية للمقاومة الفلسطينية في غزة أثناء الحرب، وهو موقف بديهي وتلقائي ومبدئي كانت دائماً الجماهير العربية والإسلامية تتخذه عندما كانت تتعرض إحدى البلدان العربية والإسلامية - ومنها قطاع غزة والضفة الغربية - لأي عدوان من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة أو أية دولة أجنبية أخرى، إلا أن هذه المساندة وهذا الدعم الجماهيري في حقيقة الأمر ليس له مردود إيجابي على الموقف الإستراتيجي الفلسطيني أو العربي. فالمظاهرات الشعبية المؤيدة للمقاومة، وقرارات وبيانات الإدانة والشجب والإستنكار التي كثيراً ما صدرت عقب كل عدوان إسرائيلي طوال النصف قرن الماضي، بما فيها ما صدر عن مجلس الأمن الدولي، لم تردع أو تمنع إسرائيل عن المضي في تحقيق أهدافها القومية ذات الصلة العدوانية على النحو الذي جرى مؤخراً في قطاع غزة. أما ما يقوله مسئولوا حماس عن نجاحها في طرح القضية الفلسطينية على السطح، فهو تحصيل حاصل. ذلك لأن القضية الفلسطينية كانت مطروحة على السطح دائماً منذ عهد إدارة بوش في مؤتمر أنابوليس ٢٠٠٧، وعبر اللجنة الرباعية، كما تعهد الرئيس أوباما من قبل إنتخابه رئيساً للولايات المتحدة بسعيه لحل القضية الفلسطينية على أساس قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، بل على العكس مما تقوله حماس، فإن الحرب الأخيرة دفعت الشعب الإسرائيلي إلى الإتيان بحكومة يمينية متشددة يرأسها ناتنياهو، ويكون أفيجدور ليبرمان المتطرف وزيراً لخارجيتها، ترفض مبدأ إقامة دولة فلسطينية، كما ترفض العودة إلى حدود عام ١٩٦٧. ومن هنا برزت تساؤلات مهمة طرحها كثير من المراقبين هي: إذا كانت حماس تدرك فعلاً كل هذه الحقائق، ففيم كان إطلاق الصواريخ العشوائية على مدن جنوب إسرائيل، وهو لا يعدو كونه عملاً عبثياً لا طائل من ورائه، ولا يخلق من وجهة النظر الإستراتيجية واقعاً جديداً على الأرض، ولا يغير الوضع القائم؟ وفيم إذن

إصرار حماس على ممارسة هذا العمل الذي أعطى إسرائيل المبرر لشن عدوانها؟ ولماذا تجبر الأبرياء من النساء والأطفال والرجال الغزاويين على تحمل هذا الثمن الباهظ من الأرواح؟ وهل كان من الضروري أن تخوض حماس كل هذه الحرب، وتقع كل هذه الخسائر لتعود مرة أخرى إلى نقطة البداية التي كانت عندها حماس ممتنعة عن إطلاق الصواريخ خلال فترة التهدئة مع إسرائيل، وقبل أن تنهيها حماس من جانبها بإيعاز من إيران وسوريا؟ إن الإجابة البديهية على كل هذه التساؤلات يمكن حصرها في أمر واحد هو: سعى حماس والدول التي تدعمها - وهي إيران وسوريا - إلى خلق واقع جديد يمكن حماس من مد سيطرتها على معبر رفح وشمال سيناء لتكون نواة الإمارة الإسلامية في غزة، والتي فيما بعد تمد سيطرتها على الضفة الغربية لإقامة دولة فلسطين الإسلامية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ليس لدى حماس مانع في أن تضحي بأرواح آلاف الفلسطينيين، كما سبق أن ضحي حزب الله بأرواح آلاف اللبنانيين من أجل دولة حزب الله في لبنان، لتكون امتداداً لدولة الولي الفقيه في إيران.

- من هنا يمكننا أن نفهم مغزى ما أعلنه وزير خارجية إيران منوشهر منتقى من أنه "مع إنتصار حماس في غزة، بدأت ولادة الشرق الأوسط الجديد المقاوم والشاب، وتحطم مشروع الشرق الأوسط الأمريكي" واصفاً انتصار غزة بأنه "أعظم من انتصار تموز في لبنان". أما ممثل المرشد الأعلى للثورة في مجلس الأمن القومي الإيراني حسن روحاني، فقد أكد أن "حرب غزة وحرب لبنان عام ٢٠٠٦ غيرتا معادلات الشرق الأوسط، وتعدان حدثاً فريداً من نوعه في تاريخ المنطقة"، مشيراً إلى أن "موقع حماس اليوم قد إرتقى إلى المستوى العالمي والمعادلات الدولية". كذلك إعتبر رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني أن "إنتصار غزة رغم الضغوط الكبيرة والفتن، بداية مرحلة جديدة في تحولات المنطقة وتطوراتها". وبالطبع يحق لقادة إيران الزعم بكل ذلك، بعد أن نجحوا في خلق ذراع أخرى ممتدة لإيران في فلسطين - هي حماس - إلى جانب الذراع الأخرى الممتدة في لبنان ويمثلها حزب الله، ولتكون إيران متحكمة ومسيطر على القرارين اللبناني والفلسطيني، بل ولها وجوداً عسكرياً وبحرياً في شرق البحر المتوسط مع سوريا، وهو ما صرح به علانية رئيس مجلس الشورى الإيراني السابق على أكبرنوري.

- ولأنه لا يمكن أن يختلف إثنان على معنى الإنتصار، ولا يوجد بين العرب والمسلمين من منكر إنتصار دولة أو منظمة عربية أو إسلامية إذا ما تحقق فعلاً هذا النصر وكان يقينياً، كما لا يوجد في التاريخ معركة أو حرباً لم يتحدد فيها بشكل قطعي من المنتصر ومن الخاسر فيها. لذلك كان غريباً أن تحاول حركة حماس أن تفرض على الدول العربية قسراً مفهومها للإنتصار، رغم وجود حوالى ١٤٠٠ قتيل فلسطيني كلهم من الأطفال والنساء والعزل، وحوالى ٤٠٠٠ جريح لم تجف دماؤهم

بعد، بل تدين وتتهجم على كل من لا يعترف ولا يقر بأنها انتصرت، حتى وصل الأمر إلى إتهام هؤلاء بالخيانة والعمالة لإسرائيل، بل واستباحة دماء البعض منهم ممن حمل حماس جزءاً من المسؤولية لما حل بالأبرياء من قتل وخراب ودمار. ويرجع السبب في سلوك حماس هذا المسلك، ومن قبلها حزب الله في حرب لبنان ٢٠٠٦، أنها نسبت ما زعمته نصراً إلى المولى عز وجل، وأطلقت عليه "نصراً ربانياً"، كما سبق وأن أطلق حزب الله على الخراب والقتل الذي حل بلبنان "نصراً ألهياً"، وذلك بعد أن فرضت الثورة الخومينية في إيران مصطلح "النصر الإلهي" على الثقافة العربية مترجماً من مصطلحات الثقافة الخومينية التي تعتمد الغيبيات أسلوباً لترويج نظرية "الولي الفقيه" في الحكم، بإعتباره معصوماً من أي ذلل أو خطأ في إتخاذ قراراته، وأن قراراته وأقواله أشبه - والعياذ بالله - بوحى السماء!! إن أحداً ممن روجوا لهذا الإنتصار لم يكلف نفسه عناء الإجابة على عدة أسئلة بديهية طرحها الكثيرون وهي: ماقيمة سقوط ١٣ جندي ومدني إسرائيلي أمام هذا النزف البشري الهائل في غزه؟ وما هي تلك النتيجة الهائلة التي حققها الشعب الفلسطيني من المذبحة البشرية التي جرت للمدنيين والأبرياء؟ وهل تم استفتاء الشعب الفلسطيني أصلاً على القرار الذي اتخذته حماس بإنهاء التهدة، وكانت تعلم يقيناً نتيجة ذلك على الجانب الإسرائيلي، وبالتالي الثمن الباهظ الذي سيتعين عليها وعلى الشعب الفلسطيني تحمله نتيجة هذا القرار؟ وأن رد إسرائيل سيكون بربرياً ودموياً وأن الذي سيتحمل عباه في الأساس هو الشعب الفلسطيني؟ وهل ضحت حماس بكل الأرواح التي زهقت والدماء التي أريقَت فقط من أجل فرض واقع جديد والقفز إلى مقعد السلطة الفلسطينية؟ وهل تستطيع حماس إدعاء الجهل بطبيعة الرد الإسرائيلي؟ وأنها أصبحت مثل حزب الله يخوضون حروبهم من أجل تعزيز نفوذهم من جهة، ولخدمة أهداف ومصالح نظام حكم الولي الفقيه في إيران من جهة أخرى؟ وأي نوع من عمليات المقاومة ينبغي أن يستمر بمقياس النصر الذي تزعمه حماس والخسائر التي وقعت في الشعب الفلسطيني حتى يتحقق نصر حقيقي للشعب الفلسطيني على الأرض؟ إن حربين آخرين بمفهوم المقاومة الذي تتبناه حماس والخسائر التي وقعت، ونجد الشعب الفلسطيني قد تلاشى. وأليس من العيب والعار أن يصرح أبو مرزوق - وهو مسئول كبير في حماس - بأن ما أنجبته نساء غزه من أبناء أثناء شهر الحرب سيعوض الخسائر البشرية التي وقعت أثناء الحرب؟ بأي مقياس يقيس قادة حماس أرواح البشر الفلسطيني، إنه نفس المقياس الذي يقيس به أصحاب مزارع الدجاج خسائرهم من الدجاج وإستعواضها بما يتم فقسه من فراخ صغيرة في مزارعهم؟ إن أشخاصاً مثل أبو مرزوق - وهم كثيرون بين قادة حماس - لا يقدرون قيمة البشر، فالمقارنة بين عدد الشهداء وعدد المواليد في الإطار الذي وضعه يشير إلى لامبالاة كبيرة لقيمة البشر. إذ لم يخطر ببال هذا القيادي البارز في حماس، كم من السنين يحتاج

هؤلاء المواليد ليصلوا إلى أعمار من إستشهدوا، ولم يفكر لحظة في أن من فقد ابنه في هذه الحرب لا يقبل بأولاد الدنيا بديلاً عنه، ولكنها حقيقة ما يعتنقه قادة حماس من أيديولوجية فاسدة لا تعطى قيمة لحياة الآخرين ما دام الثمن هو بقاء حماس ممسكة بمقاليد السلطة والحكم، وتحقيق من خلاله مكاسب سياسية ومادية.

الخبرات والدروس المكتسبة:

- لقد استفادت إسرائيل من دروس وخبرات كثيرة قبل أن تشن حربها على غزة، أبرزها إستيعاب دروس حرب لبنان عام ٢٠٠٦، وقتال الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان ضد منظمات غير نظامية في إطار ما يسمى "الحرب اللامتناهية" وسمتها تكتيكات حرب العصابات، وكيف يمكن للجيش النظامي - مثل الإسرائيلي أو الأمريكي - أن يأقلم نفسه ليتعامل مع مثل هذه الحروب، وكيف يمكن لإسرائيل أيضاً أن تستفيد من المواقف المحلية والأقليمية والدولية التي واكبت مرحلة ما قبل نشوب الحرب على غزة في ديسمبر ٢٠٠٨. هذا إلى جانب درس آخر مهم برز في هذه الحرب يتعلق بالحرب النفسية، وكيف يمكن التخطيط لها وإدارتها بما يساهم في تحقيق الغايات والأهداف الإستراتيجية من الحرب، هذا إلى جانب درس آخر مهم حول التأمين المعلوماتي في الحرب.

استيعاب إسرائيل لدروس حرب لبنان عام ٢٠٠٦

- مما لا شك فيه أن القيادات والقوات الإسرائيلية قد استفادت من الدروس والخبرات السياسية والاستراتيجية والعسكرية التي أسفرت عنها حرب جنوب لبنان في صيف ٢٠٠٦، وحوادثها تقرير لجنة فينوجراد التي حققت في أسباب ومسار ونتائج تلك الحرب، وكانت أبرز توصياتها أهمية سرعة الاستعداد لمواجهة الحرب القادمة والقريبة، والتي وقعت بالفعل في غزة بعد حوالي عام واحد من صدور تقرير فينوجراد بقسميه العلني والسري.

- وتمثل استيعاب إسرائيل لدروس وخبرات حرب لبنان ٢٠٠٦ في المناورات الكثيرة التي تدربت عليها القوات الإسرائيلية، سواء العاملة أو الاحتياط طوال السنتين (٢٠٠٧، ٢٠٠٨)، شارك في بعضها قوات أمريكية، خاصة على صعيد تأمين الدفاع الجوي عن إسرائيل في مواجهة الصواريخ المعادية، بالإضافة لتأمين الجبهة الداخلية.

- ورغم أن حرب غزة ٢٠٠٨ إعتبرها البعض النسخة الفلسطينية من حرب لبنان ٢٠٠٦، من حيث الأهداف الإسرائيلية الموضوعة للعملية العسكرية (والمتمثلة أساساً في إخضاع حماس ومن قبل حزب الله)، ومن حيث الطريقة التدميرية المنهجية المتبعة في عمليات القصف الجوي) لكن ثمة فوارق جوهرية بين النسختين اللبنانية والفلسطينية، وهذه الفوارق هي التي جعلت حماس أثناء الحرب تواجه وضعاً صعباً وإمتحاناً قاسياً. وأبرز هذه الفوارق هو أن حزب الله إمتلك في حربه

ضد إسرائيل عام ٢٠٠٦ المبادرة وفاجأ إسرائيل بعملية خطف الجنديين الإسرائيليين، وهي غير مستعدة لذلك مما أربكها سياسياً وعسكرياً، في حين اختلف الوضع تماماً أثناء الحرب على غزة. حيث كانت المبادرة كاملة في أيدي إسرائيل، وكان لديها استعداداً كاملاً للحرب مع تصور متكامل لكيفية بدءها ومسارها ومراحلها ثم كيفية إنهائها. وخلال فترة الإعداد لهذه العملية، قامت إسرائيل بتحسين جبهتها الداخلية على أساس مواجهة أسوأ الاحتمالات وهو تدخل إيران وسوريا عسكرياً إلى جانب حماس، كما استفادت إسرائيل من فترة التهدة مع حماس في وضع خطط هجومها على حماس في غزة، وقد بنت إسرائيل هذه الخطط على أساس معلومات يقينية عن كل شئ سياسياً وعسكرياً ولوجيستياً يخص حماس في غزة، وبذلك أقامت إسرائيل (بنك أهداف) لمواقع ومراكز تفصيلية لأوضاع حماس، وقرتها شبكة العملاء الضخمة المتواجدة داخل غزة، وكانت تشكل طابوراً خامساً استمر يعمل لصالح القوات الإسرائيلية طوال فترة ما قبل الحرب وأثناءها وبعدها، وبما أثمر في تدمير ٨٠% من أهداف البنية السياسية والعسكرية الأساسية لحماس. كما عملت إسرائيل على توفير غطاء دولي لحربها ضد حماس، وحشدت وشنت حملة دبلوماسية وإعلامية واسعة ضخمت خلالها خسائرها البشرية والمادية نتيجة قصف صواريخ حماس للمدن والمستوطنات جنوب إسرائيل، وقد ظهرت وانعكست نتائج هذه الحملة في موقف اللجنة الرباعية الدولية المتفق مع الموقف الأمريكي في تبرير العملية العسكرية الإسرائيلية وتفهم أسبابها ودوافعها.

أما الفارق الثاني فيتعلق بوضعية حماس والظروف الصعبة التي قاتلت فيها، وهي تختلف كثيراً عن وضعية حزب الله وظروفه في حرب ٢٠٠٦، خاصة وأن حماس تقف في كثير من سياساتها وسلوكياتها، بل وتكتيكاتها العسكرية، بحزب الله، وفي اعتماد المقاومة المسلحة خياراً ومنهجاً استراتيجياً، وفي إمتلاك القدرات الصاروخية والتقنيات العسكرية والقتالية الخاصة بحرب العصابات، باعتبارها الوسيلة العسكرية لتحقيق أهدافها، وهو خطأ آخر وقعت فيه حماس يضاف إلى أخطائها السابقة. ذلك أن ظروف غزة الجغرافية (محدودية المساحة ٣٦٠ كم^٢) مع تكديس هذه المساحة بالمدن والمخيمات، تختلف كثيراً عن الوضع الجغرافي في جنوب لبنان، حيث اتساع المساحة واختلاف التضاريس وتأثير المدن والبلدات وعدم تكديسها، مما أعطى حرية حركة أفضل لعناصر حزب الله، لاسيما وأنه كان يتمتع ببنية أساسية متكاملة تمثلت في شبكة أنفاق كانت تربط عدة مدن عسكرية صغيرة مقامة على عمق تحت الأرض إتخذ منها مقاراً لمراكز قياداته السياسية والعسكرية، ومستودعاً لأسلحته وصواريخه وذخائره واحتياجاته اللوجيستية، ومن داخلها أقيمت مواقع إطلاق الصواريخ التي كانت تخرج عبر فتحات مخصصة لذلك، وعبر أنفاقها تمكنت عناصر حزب الله من الحركة بين أجزاء جنوب لبنان شمال وجنوب نهر الليطاني وفي البقاع. كما استند

حزب الله إلى عمق استراتيجي حيوي متواجد في سوريا وطرق إمدادها عبر البقاع إلى جنوب لبنان، وهي متواصلة جواً وبحراً مع إيران، لذلك لم يواجه حزب الله مشاكل في إمداده باحتياجاته طوال فترة الحرب وما بعدها، على عكس وضع حماس المحاصرة بالكامل في قطاع غزة.

فارق آخر مهم تمثل في استفادة حزب الله من الطبيعة الجغرافية لجنوب لبنان (جبال وأودية) في تطبيق تكتيكات حرب العصابات التي تعتمد على توجيه ضربات مفاجئة في أجناب ومؤخرة العدو في أماكن وتوقيتات لا يتوقعها، وذلك من خلال ما كان يشنه مقاتلوا حزب الله من كمائن وإغارات ضد القوات البرية الإسرائيلية، وهو ما كان صعباً بالنسبة لمقاتلي حماس في غزة، حيث أن ضيق المساحة الجغرافية لم يسمح لهم بذلك، واعتمدوا في المقابل على جذب القوات الإسرائيلية إلى كمائن ومباني مفخخة وقتال داخل المدن والشوارع، وهو ما تجنّبه القوات الإسرائيلية من البداية، مما أدى إلى شل حركة مقاتلي حماس داخل المباني والمنازل إنتظاراً لقدم الإسرائيليين الذين لم يجبنوا أبداً إلى الفخاخ المنصوبة لهم، بل تركزت حركة المدرعات الإسرائيلية في المناطق المفتوحة والمنبسطة حول المدن والمخيمات لقطعها ومنع مقاتلي حماس من التنقل بينها. وهو ما يفسر البطء الشديد في حركة الوحدات الإسرائيلية - المدرعات والمشاة على السواء، مع الحرص على التحرك تحت ستر المروحيات الهجومية التي كانت تقوم بتمشيط مناطق تقدم المدرعات قبل دخولها فيها، وذلك بقصفها وحتى يتأكد عدم وجود عناصر للمقاومة فيها - تحسباً لهجمات مفاجئة من قبل مقاتلي حماس. لذلك فضّلت الوحدات الإسرائيلية التمرّك في المناطق البعيدة عن المباني ذات الكثافة السكانية العالية، وفضّلت الأراضي الفضاء والمزارع والبساتين، مع إتخاذ أقصى درجات التأمين والحماية، حتى أن كل منطقة تمرّك لوحدة إسرائيلية كان يتم تحزيمها بغللات ثابتة من نيران المدفعية، تستعد وحدات المدفعية لقصفها إذا ما هوجمت مناطق تمرّك الوحدات الإسرائيلية.

كما لا يمكن مقارنة قوة ترسانة صواريخ حزب الله أثناء حرب لبنان (٢٠,٠٠٠ صاروخ متعددة المدى والعيار) مع قوة ترسانة صواريخ حماس (حوالي ٥٠٠٠ صاروخ معظمها كاتيوشا وقسام ذات مدى محدود ١٠ - ١٥ كم)، وكان عدد الصواريخ (جراد) الذي يفوقها في المدى والقدرة محدوداً ولا يزيد عن ٢٠٠ صاروخ، وهو ما لا يشكل إزعاجاً كبيراً لإسرائيل مقارنة بصواريخ حزب الله. ناهيك عن أن حزب الله كان يستند إلى جبهة داخلية صلبة وبني تحتية تؤمن له مقومات الصمود والاستمرار في القتال، إلى جانب بنية دولة لبنان - من حيث المستشفيات المتطورة وأماكن الإيواء، بالإضافة للعمق الداخلي في لبنان الذي أتاح للنازحين المدنيين من جنوب لبنان فرصة اللجوء إلى الشمال بعيداً عن نيران الحرب، وهو ما ليس متاحاً لحماس، حيث لا عمق إستراتيجي لها، ولا أيضاً عمق داخلي لوقاية سكان غزة، الأمر الذي وضع حماس في موضع حرج أمام شعبها في غزة،

ولذلك اتبعت سياسة الحد من الخسائر قدر الإمكان باعتبار ذلك أفضل ما يمكن أن تفعله، وأن هدف "البقاء على الحياة" هو أقصى ما تطمح فيه.

- ومن أبرز الدروس التي استوعبتها إسرائيل من حرب لبنان ٢٠٠٦، خطورة تطبيق حماس لأساليب حزب الله في إقامة مدن عسكرية صغيرة تحت الأرض تربطها شبكة من الأنفاق، ولها فتحات على الخارج تمكن المقاتلين المدافعين من الانقضاض فجأة على القوات الإسرائيلية المهاجمة، خاصة من الخلف بهدف خطف جنود وتدمير مركبات مدرعة، وأيضاً لإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية وإعادتها بسرعة إلى ملاجئها تحت الأرض. وكانت الاستخبارات الإسرائيلية قد اكتشفت وصول مسئول عسكري إيراني إلى غزة أشرف على تخطيط وتنفيذ شبكة أنفاق مماثلة لما هو موجود في جنوب لبنان، وإن كان على نطاق أضيق في قطاع غزة، بحيث تربط هذه الأنفاق بين قطاعاته الفرعية الخمسة، وبطول الطريق المحوري (صلاح الدين) وتوفر الوقاية والتحصين لمقاتلي حماس وقياداتهم ومستودعات صواريخهم وأسلحتهم وذخائرهم، وبما يؤمن لهم أيضاً حرية الحركة والمناورة ونقل الإمدادات اللوجيستية بين أجزاء القطاع، بعيداً عن عيون الاستخبارات الإسرائيلية وعملائها، وبما يوفر لهم كذلك الحماية من نيران المقاتلات والمروحيات والمدركات الإسرائيلية التي تطلق نيرانها على كل من يتحرك فوق سطح الأرض بين المدن والمخيمات في قطاع غزة. وتحسباً من جانب إسرائيل لخطورة من أطلقت عليهم (الانتحاريون الاشباح) المتخصصين في خطف الجنود الإسرائيليين، والمختبئون داخل الأنفاق، كلف الجيش الإسرائيلي وحدات من سلاح الهندسة الميدانية (بلهوم) بتولى مهمة اكتشاف وتدمير هذه الأنفاق، والتأكد من خلو المناطق التي تتقدم فيها القوات الإسرائيلية من الأنفاق وتفجيرها عند اكتشافها. وتعتقد الاستخبارات الإسرائيلية أن حماس جهزت حوالي ٦٠٠ نفق بطول وعرض قطاع غزة، منها ما هو مفخخ بهدف إلحاق الضرر بالجنود الإسرائيليين في حالة إكتشافهم للأنفاق.

- ومن الدروس المهمة أيضاً التي استوعبتها حكومة أولمرت من حرب لبنان وطبقته في حرب غزة ٢٠٠٩، أنها لم تحدد لعملياتها أهدافاً سياسية، حتى لا يحاسبها الشعب الإسرائيلي فيما بعد توقف القتال عما حققته وما لم تحققه من هذه الأهداف. ولكن حدثت بشكل مطاطي أهدافاً استراتيجية تمثلت في "وقف إطلاق الصواريخ"، وهو ما تحقق فعلاً حيث أوقفت حماس إطلاق الصواريخ مع بدء سريان وقف إطلاق النار، كما وضعت هدفاً آخر مطاطياً تمثل في "تغيير قواعد اللعبة وشروط التهدة"، ولم تنص في أهدافها على إنهاء حكم حماس في غزة باعتباره من الأهداف القصوى التي قد لا تتمكن العملية العسكرية من تحقيقها. وحرصت القيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل على أن تصف عملياتها العسكرية بأنها "متدرجة ومتدرجة" في مجرياتها. ولكن كان واضحاً للمراقبين

وجود أهدافا غير مباشرة للعملية العسكرية، حرصت إسرائيل بشكل غير معلن على تحقيقها، وأبرزها استعادة مصداقية قوة الردع، وإحداث تغيير جذري على الأرض وفرض واقع جديد في قطاع غزة قبل تسلم الإدارة الأمريكية الجديدة للسلطة في واشنطن، لتؤسس بالتالي واقعا جديدا للسياسة الأمريكية المقبلة سواء من جهة التعامل مع إسرائيل أو حماس، ولأى مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية مقبلة تحت رعاية إدارة أوباما، وبما يعزز ويقوى الموقف التفاوضي لإسرائيل مستقبلا، هذا بالطبع إلى جانب هدف آخر داخلي وهو تعزيز فرص فوز حزب كاديما والعمل في الانتخابات القادمة.

- لهذه الأسباب تصرفت إسرائيل في معركة غزة من خلفية ضرورة الخروج من هذه المعركة بانتصار واضح لا لبس فيه، رافضة تكرار السيناريو اللبناني الذي فرض عليها وقف الحرب قبل أن تحقق إسرائيل أهدافها، وهو ما جعل حزب الله يخرج من الحرب متباهيا بنصر "إلهي" حققه لمجرد أن إسرائيل لم تحقق أهدافها المعلنة من حربها في جنوب لبنان. لذلك كان الثأر من هزيمتها في لبنان عام ٢٠٠٦، ورد الاعتبار لجيشها، واستعادة مصداقية الردع، ومحو كل آثار حرب ٢٠٠٦ السياسية والنفسية والمعنوية والعسكرية، من ضمن الأهداف الأساسية وغير المرئية لحرب إسرائيل في غزة. يضاف إلى ذلك العامل الانتخابي الذي سبق أن أشرنا إليه، والذي كان يضغط على رئيسة حزب كاديما ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني، ورئيس حزب العمل ووزير الدفاع إيهود باراك، ولا يسمح لهما بأدنى خسارة في هذه المرحلة، لذلك كان قادة إسرائيل يتصرفون في أثناء حرب غزة من خلفية أنه لا يمكن لإسرائيل أن تتحمل خسارة حربين في خلال سنتين (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)، فكيف إذا كانت الحرب الثانية تجري جغرافيا في عمق إسرائيل - حيث بئر سبع وأشدود - وليس على حدودها، وتقع سياسيا عشية انتخابات فاصلة وفي ظل أزمة قيادية سياسية تعانيها؟!

- كذلك من دروس حرب لبنان التي أشار إليها تقرير فينو جراد، وطبقتها إسرائيل في حرب غزة ٢٠٠٩ أنها منعت القادة العسكريين من إعطاء تصريحات صحفية، بل ومنعت الصحفيين الإسرائيليين والأجانب من دخول القطاع، كما سحبت الهواتف الجواله من الضباط حتى لا يرسلوا من خلالها مكالمات ورسائل تكشف ما يدور في أرض المعركة ويؤثر سلبا على الجانب الإسرائيلي فيها. كما منعت تصوير القوات الإسرائيلية أثناء تحركاتها وهجماتها. وقد حرص وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك - وكذلك رئيس الأركان الجنرال أشكنازي في مؤتمره الصحفي الوحيد الذي عقده - على إعطاء الانطباع داخليا وخارجيا بأن الحرب ستكون طويلة وضارية، وأن العملية البرية عندما شنت أعلن باراك بعد بدءها بأيام أنها لا تزال في بدايتها، ومن الصعب صدور قرار بوقفها رغم الخسائر الجسيمة التي وقعت بين المدنيين في غزة. كما أنه لا يمكن لإسرائيل أن تستدعي

وتحشد كل هذا الحجم من القوات وتحركها وتدفعها فى عمليات هجومية ناجحة، معلنة أهدافها مسبقاً فى منع حماس من إطلاق الصواريخ، وأن تحقيق هذه الأهداف يستغرق ليس أقل من أسبوع من العمليات البرية والجوية، ثم تعلن بعد ذلك وقف هجماتها البرية. لأن ما خططته إسرائيل من عمليات برية يستغرق تحقيقه ما لا يقل عن أسبوع، وأن ذلك تم بالتنسيق مع الدول الكبرى وبالحصول على ضوء أخضر من الولايات المتحدة، وأن الأخيرة ستترك لإسرائيل الفرصة الزمنية الكافية لتحقيق أهدافها. ولذلك هددت واشنطن أولاً باستخدام الفيتو لمنع صدور قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، طبقاً للمشروع الذى قدمه الجانب العربى، ثم بعد يومين من أعمال القتال الناجحة بالنسبة لإسرائيل. ولكن فى مواجهة الضغوط العربية والدولية المتزايدة وافقت واشنطن على تمرير قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ - وامتنعت عن التصويت عليه - وهو لم يلزم إسرائيل بإجراء انسحاب فوري، لذلك رفضته إسرائيل واستمرت فى استكمال عملياتها العسكرية. وفى تصريحات باراك القليلة التى أطلقها أثناء الحرب حرص على تقليص آمال الرأى العام الإسرائيلى من وراء تحقيق إنجازات ضخمة لهذه العملية، حيث قال: "إن الحرب صعبة وقد تستغرق أسابيع، والتوقعات بأن نقتل يومياً مئات من الإرهابيين لن يتحقق، وأن صبر المجتمع الدولى قليل، كما أن قدرات حماس القتالية لا يستهان بها، وعليه تحتاج إسرائيل لكثير من الصبر والقدرة على الصمود، وهذه العوامل هى التى ستقرر فى نهاية الأمر قدرتنا على إتمام المهام التى حددناها .. لن تكون العملية قصيرة، لقد حققنا نتائج طيبة، وعلينا أن نواجه ما ينتظرنا، وحتى الآن لم تختبر بعد قدرة الآلة العسكرية الإسرائيلية المخصصة للعملية بكامل طاقتها".

وحقيقة الأمر أنه بينما كان رئيس الحكومة أولمرت يريد استمرار القتال - كما ذكرنا من قبل فى الفصل الثانى - حتى تحقق العملية العسكرية أبرز أهدافها فى تحطيم قدرات حماس السياسية والعسكرية وكسر إرادتها، خاصة وأنه لا حساب على أولمرت مستقبلاً لأنه سيترك الساحة السياسية لمن خلفه بحكم استقالته، فإن باراك ومعه رئيس الأركان الجنرال أشكنازى وكبار الضباط كانوا يرون فى الأيام الأخيرة من الحرب أنها حققت أهدافها، وأنه حان الوقت لإيقافها بعد أن نفذت قائمة الأهداف المطلوب تدميرها، وأن أبرز الأهداف التى تحققت هو استعادة مصداقية الردع، أما البند المتعلق بمنع تهريب السلاح، فبالإمكان حله من خلال المفاوضات مع مصر، وبالاتفاقية الأمنية التى وقعتها إسرائيل مع الولايات المتحدة. أما إسقاط حكومة حماس فهو مسألة فلسطينية لا ينبغى لإسرائيل التورط فيها لأن ذلك يعنى إقحام الجيش الإسرائيلى فى حرب دامية، وقد اقترح باراك أثناء إدارة الأزمة داخل مجلس الوزراء المصغر فرض هدنة لمدة ٤٨ ساعة لاختبار نوايا حماس وإدخال مساعدات إنسانية، ولكن رفض باقى أعضاء مجلس الوزراء هذا الاقتراح لأنه سيفسر

باعتباره تراجعاً من جانب إسرائيل وإنتصاراً لحماس. أما وزيرة الخارجية تسبيبي ليفني فقد رأت أنه يجب وقف الحرب لأسباب أخرى تتعلق بالموقف الدولي، على أن تبقى أيدي إسرائيل طليقة في المستقبل، بحيث تكون قادرة على معاقبة حماس مرات أخرى في حالة إصرارها على تحدى إسرائيل. كما رفضت ليفني إجراء أى تفاهم مع حماس لأن ذلك يعنى إعطاءها الشرعية التى تريدها وتسعى إليها، وسيضع حماس فى موقع الصدارة فى أى تسوية سياسية مقبلة، وهو ما ينبغى أن تصر إسرائيل على رفضه، كما ترفضه الدول الغربية التى تفرض حصاراً على حكومة حماس، حتى من قبل أن تنقلب على حكومة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وذلك باعتبار حماس حركة إرهابية، ولذلك ينبغى فى رأى تسبيبي ليفني الحرص على إبقاء صفة الإرهاب لصيقة مع حماس. أما يوفال ديكسين مدير الشاباك (الاستخبارات العامة) فقد أبلغ مجلس الوزراء المصغر أن حماس تلقت ضربة موجعة، وأنها تكبدت خسائر جسيمة بشرية ومادية فى كوادرها العسكرية ومخزوناتهما من الصواريخ والأسلحة والذخائر، ربما لا تدرى قيادة حماس عنها إلا القليل نظراً لانقطاع إتصالات هذه القيادة عن كوادرها التى تشكل قيادات فرعية موزعة فى أنحاء القطاع، وأن حماس ستفاجأ بعد الحرب بحجم هذه الخسائر، ليس فقط على الصعيد المدنى المعروف والمكشوف من قتلى ودمار، ولكن أيضاً على صعيد كوادرها العسكرية. لذلك ضغطت قيادة حماس فى الداخل على قيادة الحركة المتواجدة فى دمشق لتبحث لها عن مخرج يوقف إطلاق النار، ويتفادى الاعتراف بالهزيمة، سواء من خلال سوريا أو روسيا وأيضاً من خلال مصر. ولقد كان واضحاً منذ بدء الهجمات البرية فى المرحلة الثانية، والمصحوبة بهجمات جوية وتفاعلاتها، أنها ستكشف وبسرعة عمن يصرخ أولاً ويطلب التدخل الدولى لوقف إطلاق النار، وهو ما ألحت عليه قيادة حماس من خلال قبولها المبادرة المصرية بعد رفضها فى بداية الحرب.

وفيما يتعلق بالتخطيط السياسى لأهداف الحرب وإدارتها - استفادت إسرائيل من تجربة حرب لبنان ٢٠٠٦ - بأن جعلت سلطة تحديد الأهداف السياسية والاستراتيجية، وما يترتب على ذلك من إتخاذ قرارات سياسية وعسكرية أثناء إدارة دفة الحرب، أن جعلت ذلك منوطاً بوحدة قرارات مصغرة ذات صبغة سياسية ودفاعية وأمنية مشتركة ضمت رئيس الوزراء أولمرت، ووزير الدفاع باراك، ووزيرة الخارجية ليفني، ورئيس الأركان الجنرال أشكنازى، ورئيس المخابرات العامة (شاباك) يوفال ديكسين، والجنرال جالانت قائد المنطقة الجنوبية، ورئيس الموساد (مائير داجان). وقد أجمعت هذه الوحدة القرارية - التى أطلق عليها البعض "وزارة المطبخ" - التى تركزت إدارة الحرب فى يدها وحدها - فى أثناء المرحلة الثانية من الحرب، ومع توالى الضغوط الدولية على إسرائيل لوقف إطلاق النار، والاستجابة لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠، أجمعت على أن الهجوم البرى

القائم يقترب من بلوغ الأهداف التي حددت له، وأنه يجب عدم تفويت الفرصة في اللحظة الأخيرة، كما لا يجب تبديد كل ما تحقق حتى الآن من جهد قومي يعتبرونه في إسرائيل غير مسبوق، وأن لدى الحكومة والشعب والجيش في إسرائيل الصبر على ذلك، وتحمل خسائر بشرية حتى ٢٠٠ قتيل وضعفهم من المصابين في مقابل تأمين دائم لمدن ومستوطنات جنوب إسرائيل من صواريخ حماس. ومن ثم فإن استجابة إسرائيل للضغوط الدولية بوقف العملية العسكرية وعدم توسيعها طبقا لما هو مخطط لها، ستفوت فرصة تاريخية قد لا تتكرر. كما يجب على إسرائيل ألا تعطي حماس الفرصة للزعم بعد الحرب بأنها حققت إنتصاراً سياسياً، وحتى لا تعطي إسرائيل الفرصة لحماس مستقبلاً لكي تعيد تسليح نفسها مرة أخرى بصواريخ أكثر تقدماً وأبعد مدى، قد تطول تل أبيب، خصوصاً وأن عامل الزمن لا يعمل في صالح إسرائيل، ولا بد من حسم الحرب قبل يوم ٢٠ يناير موعد تولي الرئيس الأمريكي الجديد السلطة، وما يعنيه الحسم العسكري من كسر إرادة حماس وإضعافها عسكرياً وسياسياً، ورفض الاعتراف بها والتعامل معها حتى لا تحصل على الشرعية التي تريدها لنفسها إقليمياً ودولياً، لكونها أحد أذرع إيران في المنطقة إلى جانب حزب الله، هذا مع استغلال ما تعتقده الاستخبارات الإسرائيلية من وجود انفصال في المدركات بين قيادة حماس في الداخل وقيادة حماس في الخارج.

- إلا أن الصحف الإسرائيلية في المقابل حذرت من خطر استدراج إسرائيل إلى ورطة في غزة شبيهة بالورطة التي علق بها الجيش الإسرائيلي في لبنان عام ١٩٨٢، حيث قدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية التي كان يرأسها شارون آنذاك أن هذه العملية لن تتجاوز ٤٨ ساعة وبعمق ٤٥ كم، ولكن ما وقع بعد ذلك أن تدرجت العملية العسكرية حتى وصلت إلى بيروت التي اقتحمتها القوات الإسرائيلية، وبسبب المقاومة لم تستطع البقاء فيها طويلاً فانسحبت إلى الجنوب، واستغرق بقاء القوات الإسرائيلية في لبنان ١٨ سنة حتى انسحبت نهائياً في إبريل عام ٢٠٠٠.

٢- استفادة إسرائيل من المواقف المحلية والإقليمية والدولية: [٣٨]

- استفادت إسرائيل في حربها على غزة من عدة عوامل سياسية وجغرافية، إلى جانب الاستفادة من أخطاء حماس، وبذلك على النحو التالي:

- اعتبرت إسرائيل أن المرحلة الأمريكية الانتقالية بين عهدين (عهد بوش وعهد أوباما) مفيدة جداً بالنسبة لها، حيث تنعدم فيها إمكانية الضغط على إسرائيل، وبالتالي قدرة التأثير عليها. وفي هذا الصدد أرادت إسرائيل اختبار قدرة الرئيس الجديد أوباما على التعامل مع الواقع الجديد الذي ستفرضه على الأرض في غزة، وذلك عند معالجته لعملية السلام في الشرق الأوسط.

- استفادت إسرائيل أيضا من الموقف العربى المنقسم بين دول ممانعة ودول معتدلة، وخشية الدول المعتدلة من التحالف الإستراتيجى الذى يضم سوريا وإيران وحماس وحزب الله، وما يشكله هذا التحالف من تهديد للأمن العربى فى بعده القومى والقطرى للدول العربية.
- استفادت إسرائيل كذلك من الوضع الفلسطينى المنقسم على نفسه جغرافيا وسياسيا بين غزة التى تحكمها حماس، والضفة الغربية التى تحكمها السلطة الفلسطينية، وهو ما كان له تأثير سلبى على الجبهة الداخلية الفلسطينية التى ظهرت غير متراصة وغير متماسكة فى مواجهة العدوان الإسرائيلى.
- وعلى العكس من الوضع الفلسطينى المتشردم والوضع العربى المنقسم، استفادت إسرائيل من الوضع الداخلى الموحد داخلها، حيث أجمعت جميع الأحزاب والقوى السياسية هناك على ضرورة توجيه ضربة ضد حماس ومعاقبتها على التحرش بصواريخها ضد سكان مدن ومستوطنات جنوب إسرائيل، وبما يخلق واقع جديد على أرض غزة يمنع إطلاق الصواريخ مرة أخرى، وتستعيد بموجبه إسرائيل مصداقية قوة الردع لديها.
- كما استفادت إسرائيل أيضا من الانهماك الدولى فى الأزمة المالية العالمية، وما أدت إليه هذه الأزمة من حالة إنعدام وزن فى السياسات الدولية، وتقلص حجم الرقابة والمتابعة الدولية للأوضاع فى المنطقة. هذا إلى جانب تحميل المجتمع الدولى حماس مسئولية تصعيد التوتر، ولذلك إعتبر المجتمع الدولى حرب إسرائيل ضد حماس تندرج فى سياق الحرب الدولية المناهضة للإرهاب، كما ستساعد حرب إسرائيل ضد حماس على تفكيك السلسلة التى تربط حماس بسوريا وإيران وحزب الله، باعتبار أن حماس هى الحلقة الأضعف فى هذه السلسلة، وأن ضربها سيساعد على تفكيك باقى حلقات هذه السلسلة وإفقادها تماسكها، وهو البديل الممكن حاليا عن ضرب إيران، باعتبار أن حماس هى إحدى أذرع إيران الممتدة فى منطقة الشرق الأوسط، وضرب حماس وإضعافها يشكل إضعافا لإيران ورسالة سياسية وردعية واضحة لها إذا ما واصلت تحديدها النووى لإسرائيل. ومن المعروف أن إسرائيل غير قادرة حاليا بمفردها على ضرب إيران دون مساعدة أمريكا التى رفضت التورط حاليا ضد إيران لأن نتائج حرب ضدها غير مضمونة النتائج، هذا فضلا عن التورط الأمريكى القائم فى أفغانستان والعراق، وبالتالي فإن عملية عسكرية ضد إيران ستكون غير محمودة العواقب وستكون انعكاساتها سلبية بشكل كبير على أمن واستقرار منطقة الخليج والمصالح الأمريكية فيه. وبالتالي فإن سياسة إسرائيل فى المرحلة الحالية أن تعطى إدارة أوباما فرصة زمنية مدتها سنة حتى نهاية العام الحالى ٢٠٠٩ حتى يتمكن من حل مشكلة البرنامج النووى سياسيا من خلال التفاوض المباشر مع إيران، وبضغط العقوبات الاقتصادية، وبما يجبر إيران على إيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم،

والإفان إسرائيل سيكون من حقها أن تتعامل عسكرياً مع البرنامج النووي الإيراني بمفردها بهدف تدميره أو تأخير، لأنه طبقاً لتقديرات الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية سيصل هذا البرنامج في نهاية صيف ٢٠٠٩ إلى نقطة اللاعودة من حيث القدرة على إنتاج كمية اليورانيوم عالية التخصيب اللازمة لصنع سلاح نووي، والذي تملك إيران تصميم رأس نووي لصاروخها الباليستي شهاب. وتضع إسرائيل في اعتبارها أنه رغم عدم قدرة قواتها الجوية على تنفيذ جميع المهام القتالية اللازمة لتحقيق تدمير كامل للبرنامج النووي الإيراني وما يحميه ويتعلق به من وحدات دفاع جوي وقواعد جوية ومراكز قيادة وسيطرة إيرانية، فضلاً عن وحدات الصواريخ الباليستية شهاب ومصانع إنتاجها ومواقع إطلاقها.. الخ، وهو ما يتطلب مشاركة القوات الجوية والصاروخية الأمريكية لها في هذه الحملة. وإذا كانت الولايات المتحدة ترفض التورط مع إسرائيل في مثل هذه العملية ضد إيران مع بدايتها، إلا أن إسرائيل تراهن على أن الولايات المتحدة ستكون مجبرة في مرحلة تالية من بدء حرب إسرائيل ضد إيران، على التدخل في الحرب إلى جانب إسرائيل عندما تتعرض الأخيرة إلى صواريخ شهاب الإيرانية، وذلك بحكم الضمانة الأمريكية لأمن إسرائيل. أما فيما يتعلق بموقف إسرائيل تجاه سوريا، فإن إسرائيل لا تريد حالياً إسقاط نظام الحكم السوري، لأن البديل عنه سيكون أسوأ ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين، خاصة وأنه تم تحييد الموقف السوري تجاه إسرائيل بعد أن أعلن الرئيس السوري بشار الأسد استعداداً للدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لحل المشاكل العالقة بينهما بشأن هضبة الجولان المحتلة منذ ٤١ سنة، ومن ثم فليس من المتوقع أن تقوم أي من إيران أو سوريا وبالتالي حزب الله بالتدخل إلى جانب حماس عندما توجه إسرائيل ضدها ضربتها التأديبية، وهو ما يؤكد مصداقية الردع الإسرائيلي. وبالفعل لم يحدث أن أطلقت أي من هذه الأطراف الثلاث أي صواريخ ضد إسرائيل أثناء فترة حربها في غزة، بل أن حزب الله سارع بنفي مسؤوليته عن إطلاق عدد محدود من الصواريخ الكاتيوشا القديمة من جنوب لبنان أثناء الحرب على غزة بواسطة الجبهة الشعبية - القيادة العامة، وبذلك برزت حماس باعتبارها الحلقة الأضعف والأسهل في سلسلة التحالف الاستراتيجي الذي يضمها مع إيران وسوريا وحزب الله، وبالتالي سهل على إسرائيل ضربها.

كما استفادت إسرائيل أيضاً من أخطاء حماس السياسية والتكتيكية، حيث وقعت حماس في أخطاء التقدير السياسي، وهي من نوع الأخطاء التكتيكية التي يترتب عليها نتائج ومفاعيل استراتيجية. حيث ساهمت حماس في تضيق الخناق على نفسها، وفي جعل وضعها مكشوفاً أمام الضربات الجوية والبرية الإسرائيلية بدلاً من أن تغطي وضعها. تمثل ذلك بوضوح في إعطاء إسرائيل ذرائع لشن الحرب بدلاً من أن تمارس نزع هذه الذرائع. كما أن مقاطعة حماس للحوار الفلسطيني برعاية

القاهرة أساء إلى موقفها وأفقدتها دعم السلطة الفلسطينية في رام الله، في حين كان بإمكانها الاستمرار في الحوار الفلسطيني حتى موعد نهاية ولاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس، حيث كان من الممكن أن يجرى الحوار على أسس جديدة وواقع جديد. ذلك أن تفشيل هذا الحوار الفلسطيني - الفلسطيني بتحريض من سوريا وإيران أغضب مصر، كما أثار السلطة الفلسطينية في رام الله، حيث حل محل مشروع الحوار مواجهة سياسة شرسة بين حركتي فتح وحماس، تعتبر استكمالاً للمواجهة العسكرية التي شهدتها غزة على أيدي القوات الإسرائيلية. كما أن من أخطاء حماس مبالغتها في الرهان على عدم قيام إسرائيل بعملية عسكرية واسعة في غزة تهيئها حكومة أولمرت لكونها مكلفة في خسائرها البشرية وغير مضمونة النتائج. ناهيك عن فشل رهان حماس على تدخل أى من إيران وسوريا وحزب الله عسكرياً إلى جانبها، حيث إقتصرت تدخلهم لصالح حماس في شن الحملات الإعلامية ضد إسرائيل ومصر، وإثارة المظاهرات المؤيدة لحماس في المدن العربية والإسلامية، وهو ما لا يمكن أن يكون له تأثيراً على سير العمليات العسكرية الإسرائيلية، والتي تم تنفيذها طبقاً لمراحلها المخططة من جانب إسرائيل. كما استفادت إسرائيل أيضاً من خطأ حماس في مبالغة الأخيرة في قوة صواريخها التي تطلقها على المستوطنات والمدن والبلدات في جنوب إسرائيل، وأن بإمكان هذه الصواريخ أن تحرك الرأي العام الإسرائيلي ضد حكومة أولمرت وتجبرها على إيقاف إطلاق النار. فعلى العكس من ذلك، كان تأثير صواريخ حماس على الجبهة الداخلية الإسرائيلية محدوداً جداً، بل إستغلت إسرائيل استمرار إطلاق الصواريخ الحمساوية في تعبئة الرأي العام الداخلى في إسرائيل، وأيضاً الرأي العام الدولى ضد حماس باعتبارها معتدية على إسرائيل، وبحق الأخيرة في الدفاع عن نفسها.

الاستخبارات الإسرائيلية، والتأمين المعلوماتي^[٣٩]

- في فن الاستخبارات، يحتل تحليل المعلومات جانباً مهماً من عملية الاستخبارات، وهو ما يتطلب توفير المعلومة من أكثر من مصدر وفي أكثر من توقيت حتى يتم تأكيدها، وبالتالي إجراء أكثر من تقدير وتقييم موقف لأكثر من جهاز استخبارات، وهو الدور الذى يتعين أن يلعبه جهاز الاستخبارات الوطنى الذى يسيطر على أعمال كافة أجهزة الاستخبارات. ذلك لأن من مسئولية الاستخبارات الإجابة عن إستفسارات القيادة السياسية، ولذلك فهي ملزمة بتحليل جميع تفاصيل المعلومات ومقارنتها ببعضها، وصولاً إلى استنتاجات تشكل حقائق مستجدة. لأن الإجابات المتكررة بعدم توفر معلومات، أو أن المعلومات المتوافرة غير مؤكدة، أو غير دقيقة أو جاءت متأخرة، تعكس صورة كالحة من فشل أجهزة الاستخبارات. لذلك لا يحق للقادة السياسيين والعسكريين الاجتهاد طبقاً لحسن

النية، أو تماشياً مع المشاعر والأمنيات، فالخطأ الذي يقود إلى التقليل من درجة خطر مرجح، يعطى فرصة مثالية للطرف الآخر لتحقيق أهدافه.

- ولقد أفرز العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة دروساً عديدة على الأصعدة السياسية والاستراتيجية والتكتيكية، وكان أهم هذه الدروس ما يتعلق بأمن قتال القوات المهاجمة، وخصوصاً التأمين المعلوماتي، والذي تنهض به أجهزة الاستخبارات وأفرع الاستطلاع وأقسام المعلومات، سواء على المستوى الإستراتيجي (موساد، شاباك)، أو مستوى هيئة الأركان العامة (المخابرات العسكرية- أمان)، وأيضاً الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة (البرية، والجوية، والبحرية، والقوات الخاصة)، وكذلك على مستوى قيادات المناطق العسكرية والفرق الميدانية (المشاة والميكانيكية والمدربة) التي شاركت في الحرب وكذلك أقسام الاستطلاع التخصصي (الهندسي، والمدفعية، والكيمياوي).

- وكان التأمين المعلوماتي للقوات الإسرائيلية هو أحد التوصيات المهمة لتقرير لجنة فينوجراد التي كلفت بالتحقيق في أحداث حرب جنوب لبنان عام ٢٠٠٦، وكشفت أن القوات البرية الإسرائيلية التي هاجمت في جنوب لبنان آنذاك لم تتوفر لها المعلومات الكافية عن مسرح العمليات التي قاتلت فيه، لا من حيث طبيعة الأرض والتحصينات التي أقامها حزب الله تحت الأرض في شبكة من الأنفاق والمدن العسكرية الصغيرة، ولا من حيث طبيعة حجم وتكوين وتسليح ميليشيات حزب الله، والاستعداد لمواجهة أساليبه في القتال النابعة من أساليب حرب العصابات، حتى خرائط المنطقة التي أعطيت لقادة الوحدات كانت قديمة لم تظهر عليها التغيرات الطبوغرافية الحديثة.

- ولأن أساليب حركة حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى التي قاتلت معها في غزة لا تختلف كثيراً عن أساليب قتال حزب الله في جنوب لبنان، رغم اختلاف الطبيعة الجغرافية لمسرح العمليات في غزة عن جنوب لبنان، لذلك إهتمت رئاسة الأركان الإسرائيلية بتوفير معلومات دقيقة وكاملة وموقوته عن حركة حماس ومقاتليها ومقاتلي الفصائل الفلسطينية الأخرى، خاصة من حيث الأماكن التي يتردد عليها القادة السياسيين والعسكريين والناشطين في هذه الحركات والفصائل، سواء في مراكز قياداتهم الرئيسية والفرعية المتواجدة تحت الأرض، أو في منازلهم ومنازل ذويهم التي يترددون عليها. إلى جانب أماكن وطبيعة مستودعات الصواريخ والأسلحة والذخائر والمعدات، خاصة بعد أن حصلت الاستخبارات الإسرائيلية على معلومات تفيد بوصول أحد الجنرالات الإيرانيين إلى القطاع قام بتخطيط والإشراف على بناء شبكة من الأنفاق تحت الأرض تربط بين أنحاء قطاع غزة ومدنها، وإقامة ما يشبه مدن عسكرية صغيرة تتواجد بها مراكز القيادة ومستودعات ومواقع إطلاق الصواريخ. كما حصلت الاستخبارات الإسرائيلية أيضاً على معلومات

عن المجموعات الفلسطينية التي تم تدريبها في إيران وفي البقاع اللبنانية تحت إشراف حزب الله، وطبيعة التدريبات التي أجريت لهم.

- وكان أن جُدت الاستخبارات الإسرائيلية كل إمكانياتها وقدراتها، خاصة ما يتعلق منها بالمخابرات البشرية التي تعتمد على شبكة واسعة من العملاء الفلسطينيين في الحصول على كل ما تحتاجه من معلومات في قطاع غزة، حتى وصل الأمر برئيس الشاباك (المخابرات العامة) يوفال ديكسين أن صرح بأن جهازه على علم بكل ثقب في غزة. هذا إلى جانب استخدام وسائل الاستطلاع الفضائية والجوية، خاصة الطائرات بدون طيار والمسلحة بصواريخ (هيل فاير) والتي كانت تحلق فوق القطاع على مدار الساعة.

أ- تطوير منظومة الاستخبارات والاستطلاع:

- أدركت إسرائيل من دروس حرب لبنان ٢٠٠٦ أهمية تطوير منظومة الاستخبارات والاستطلاع، وبما يؤدي أساساً إلى اختراق حركة حماس والمنظمات الفلسطينية المتشددة المتحالفة فيها، وتتخذ من دمشق قاعدة لها. وبما يعنى تسهيل مهمة القوات الإسرائيلية المهاجمة، خاصة القوات الجوية، في قصف أماكن الشخصيات السياسية والعسكرية البارزة في حركة حماس، وخدمة القوات الخاصة التي تكلف بمهام قتالية ذات طبيعة جراحية خاصة.. مثل اغتيال كوادر معينة في حماس أو خطفها، وتدمير أهداف ذات أهمية خاصة أبرزها مستودعات ومواقع الصواريخ ومراكز القيادة والسيطرة، وأنفاق تهريب الأسلحة والذخائر التي لم تنجح القوات الجوية في تدميرها، هذا بالإضافة للاكتشاف المبكر للخلايا النائمة التابعة لحماس داخل أرض إسرائيل، خاصة بين عرب إسرائيل، والذين تكلفهم حماس بتنفيذ مهام انتحارية في العمق الإسرائيلي.

- ووضعت إسرائيل عدة مبادئ في إطار خطة تطوير منظومتها للاستخبارات والاستطلاع، تستهدف أن تخدم مهام الإنذار المبكر، وتعزيز استراتيجية الردع ومصادقيتها، وتحقيق الحسم السريع في العمليات الهجومية والدفاعية. وفي هذا الإطار، وهو ما يفرض أن تفصل أجهزة الاستخبارات على المستوى الاستراتيجي بين مهامها لخدمة الأمن الجارى المتعلق بمجريات الأحداث اليومية على الساحتين الداخلية والإقليمية، وبين مهامها لخدمة الأمن الاساسى المتعلق بتحقيق الغايات والأهداف القومية العليا لإسرائيل، واستراتيجية تنفيذها. هذا بالإضافة إلى الاستمرار في تحديث ما لدى أجهزة الاستخبارات من معلومات من خلال تصميم آلية في كل جهاز إستخباراتى تؤمن له استمرار التحديث من مصادر معلومات مختلفة وفي توقيتات متعددة، وبما يؤمن أيضاً توصيل المعلومات في التوقيتات المناسبة للجهات المعنية، سواء كانت جهات إصدار قرارات أو وحدات عسكرية تقوم بتنفيذ مهام قتالية، هذا بالإضافة لإعطاء جهد مناسب لتأمين مصادر المعلومات وسريتها حتى تتمكن

من الاستمرار في أداء مهامها في وقت السلم ووقت الحرب على السواء، مع إعطاء إهتمام للإنداز بعملیات معادية ضد إسرائيل في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات الدفاعية للأزمة. والإنداز ينقسم إلى قسمين: إنذار بالنوايا المعادية يسبق تنفيذها بسبعة أيام، وإنذار آخر يقرب تنفيذ عمليات معادية، ويسبق تنفيذها بثلاثة أيام. وبما يفيد القوات الإسرائيلية في توجيه ضربات استباقية في الوقت المناسب ضد مصادر التهديد، وفي هذا الصدد لا ينبغي الاعتماد فقط على وسائل الاستخبارات الإسرائيلية، بل أيضا التعاون مع أجهزة استخبارات دول صديقة لإسرائيل - خاصة الولايات المتحدة - وهو ما يتطلب تنظيم تعاون وتنسيق جيد ومستمر مع هذه الأجهزة الاستخباراتية، كما يتطلب في ذات الوقت أن يكون رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن الأربعة الرئيسية في إسرائيل (الموساد، الشاباك، الشين بيت، المخابرات العسكرية) ممثلين في وحدة صنع القرار السياسي - العسكري، ويستمع مجلس الوزراء المصغر لتقاريرهم قبل إتخاذ قراراته السياسية، خاصة فيما يتعلق بوضع خطط وتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، مع تكليف عناصر داخل أجهزة الاستخبارات بمن يقوم بدور "محامي الشيطان Devil's Advocate" لنقد تقارير الاستخبارات ومشروعات القرارات ذات الصبغة السياسية - العسكرية، وكشف الثغرات فيها وبما قد يؤدي إلى نفاذ العدائيات منها، وبالتالي إقتراح خيارات أخرى أفضل.

- وفي إطار خطة تطوير أجهزة الاستخبارات والاستطلاع تم إعطاء أهمية خاصة لتطوير منظومة الاستخبارات الفضائية بأبعادها التجسسية (أوفيك، ايروس) والرادارية، والاتصالية (عاموس)، والأحوال الجوية (تخسات) هذا إلى جانب إنشاء وتطوير وحدات استخبارات واستطلاع على المستويات المختلفة في القوات المسلحة.

أ- على مستوى رئاسة الأركان: تطوير وحدات (ماتكال)، وهي عبارة عن وحدات فرعية بمستوى كتائب، من اليهود العرب، كل كتيبة تمثل دولة عربية بعينها، ترتدى ملابس قواتها المسلحة وتتحدث بلهجتهم، وتستخدم اسلحتهم، ويمكنها أن تندس وسط القوات العربية لتقوم بمهام الخداع والتضليل على المستوى التكتيكي في المناطق التي يتم دفعهم إليها، (من ذلك تغير علامات الطرق، وتوجيه القوات المعادية لإسرائيل في تحركاتها إلى إتجاهات خاطئة توقعها في كمائن، وقد ثبت في الحروب السابقة أن كانت عناصر من هذه الكتائب ترتدى زي الشرطة العسكرية لجيوش عربية، وتؤدي مهامها ولكن بأسلوب يخدم إسرائيل). هذا إلى جانب تنفيذ عمليات اغتيال وتخريب، وترويج مخدرات، وبت شائعات وإدارة حرب نفسية، إلى جانب تنفيذ مهام جمع معلومات عن أهداف إستراتيجية في العمق، وقد لعبت دوراً مهماً في حرب غزة الأخيرة، سواء فيما يتعلق بجمع المعلومات أو تنفيذ عمليات تخريب، لاسيما في منطقة الـلاكم المتواجدة بين شمال غزة وخط

الحدود مع إسرائيل، والتي كانت تتمركز فيها مواقع الصواريخ (جراد) التي كان منها يتم قصف مدن جنوب إسرائيل، والتي لم تتمكن طائرات القتال من تدميرها.

ب- على مستوى القوات البحرية: تشكيل وحدة إستطلاع تتبع قيادة القوات البحرية تقوم بمهام جمع معلومات وتنفيذ عمليات تخريب في القواعد البحرية والموانئ وضد طرق الإتصال البحرية، ويتبعها عناصر من الضفادع البشرية وقد قامت في حرب غزة الأخيرة بعملية إنزال قرب مخيم الشاطئ، إستهدفت تشييت جهود حماس بجذب جزء من عناصرها العسكرية إلى إتجاه ثانوى بعيدا عن إتجاهات الهجوم الرئيسية التي شنتها خمس لواءات ميكانيكية ومدرعة ومشاة ومظلية من الشمال والشرق والجنوب الشرقى. وقد اصطدمت بالفعل عناصر الضفادع البشرية الإسرائيلية التي أنزلت بجوار مخيم الشاطئ بعناصر من مقاتلى حماس، وقتلت أعدادا منهم عدة مرات، وقد جرت هذه العمليات تحت ستر غطاء جوى ونيران من مدفعية فرقاطات بحرية تواجدت في مياه غزة الإقليمية لستر عمليات الضفادع البشرية.

ج- على مستوى القوات الجوية: توجد أيضا وحدة إستطلاع تتبع قيادة القوات الجوية، وتُدفع إلى عمق أرض العدو بمهمة تعليم الأهداف ذات القيمة الاستراتيجية الحيوية، وأماكن تواجد الشخصيات المهمة لدى العدو، وذلك بهدف قصفها بدقة بواسطة صواريخ وقنابل الطائرات الموجهة. ويجرى تعليم الأهداف بواسطة أجهزة بيكون وليزر، إلى جانب تنفيذ عمليات تخريبية في القواعد الجوية والمطارات ومواقع الرادارات وكتائب صواريخ الدفاع الجوى. ويجرى تنفيذ هذه العمليات بالتعاون والتنسيق مع عناصر العملاء العاملة في العمق، سواء من أجل استكمال وتدقيق المعلومات، أو لتوفير الإخفاء والحماية للعناصر الإسرائيلية العاملة في العمق، وأيضا بما يخدم عمليات الإنزال والإسقاط الجوى للوحدات الخاصة والمظلات الإسرائيلية، وإنقاذ الطيارين في حالة سقوطهم. وخلال حرب غزة الأخيرة أمكن لعناصر من وحدة إستطلاع القوات الجوية (شيلداج) أن ترصد أماكن تواجد ثلاثة من أبرز قادة حماس ونشطاءها وتقتلهم. وهم القيادى فى كتائب عز الدين القسام نزار الريان فى منزله ووسط أهله، ثم مقتل أمير منسى مسئول الصواريخ جراد فى منطقة العطاطرة جنوب بيت لاهيا، ثم كانت الضربة القاسمة بمقتل سعيد صيام وزير الداخلية ومعاونيه لحظة دخول منزل شقيقه، حيث تم توجيه صواريخ الطائرات الإسرائيلية فى أوقات وأماكن مؤكدة لتواجدهم فيها.

د- على مستوى المناطق العسكرية: تتواجد كتيبة إستطلاع على مستوى كل من القيادة الشمالية والقيادة الوسطى والقيادة الجنوبية، ومهمة هذه الكتائب توفير المعلومات عن العدو والأرض فى قطاع عمل ومسئولية كل منطقة، وبما يخدم أعمال تخطيط وإدارة أعمال قتال الواحدات العسكرية

العاملة في نطاق مسئولية المنطقة، وذلك بالتعاون مع وسائل استطلاع رئاسة الأركان وطائرات الاستطلاع بدون طيار المخصصة لدعم أعمال قتال وحدات المنطقة.

هـ على مستوى قيادات اللواءات الخاصة (جولاني، وجفعاتي): حيث يتمركز اللواء جولاني بالمنطقة الشمالية ويعمل لحسابها، أما اللواء جفعاتي فيتمركز في المنطقة الجنوبية ويعمل لحسابها. ولكل منهما وحدة استطلاع تقوم بتنفيذ مهام الاستطلاع والاستخبارات في عمق العدو، من حيث جمع المعلومات عن الأهداف المطلوب قصفها جواً أو مهاجمتها براً، وتأكيد أماكن تواجدها وطبيعة نشاطها، وتوجيه المقاتلات والطائرات بدون طيار والمروحيات ونيران المدفعية ضدها، أو قتالها بعناصرها الذاتية إذا ما تطلب الأمر ذلك، هذا إلى جانب قطع الطرق على وحدات العدو المتحركة على طرق التحرك الرئيسية، وتأمين تقدم القوات الإسرائيلية على الطريق بالاكتشاف المبكر للكمانث المعدة لها بواسطة عناصر العدو وإزالتها. وقد تعمل هذه الوحدات تحت غطاءات مدنية بالتعاون مع وحدات المستعربين للقضاء على عناصر المقاومة الفلسطينية، والتصنت على إتصالاتها والتدخل عليها بقطعها عند اللزوم، وعادة ما تدعم كتائب استطلاع اللواءات الخاصة بعناصر مهندسين عسكريين للتعامل مع المواقع الهندسية للعدو، وتنفيذ عمليات تفجير معقدة. وفي حرب غزة الأخيرة عمل اللواءين جفعاتي، وجولاني ضد قطاع غزة، وكان للعناصر الهندسية التي عملت معهما دور في التعرف على المنازل والمباني المفخخة، وتدميرها مبكراً، وشق طرق جديدة على أطلال المباني التي تتم تدميرها بعيداً عن الطرق الرئيسية التي زرعت المقاومة العبوات المتفجرة على أجنابها.

د- على مستوى الفرق واللواءات: تتواجد كتيبة استطلاع على مستوى كل فرقة مدرعة أو ميكانيكية أو مشاة، وأيضاً سيرية استطلاع على مستوى كل لواء، ومهمة هذه العناصر جمع المعلومات التي تخدم تخطيط وإدارة أعمال القتال على مستوى الفرقة واللواء، فيما يتعلق بالعدو والأرض. وأساليب عملها تتمثل في نقاط الملاحظة، والداوريات، ومجموعات العمل في مؤخرة العدو وتنفيذ عمليات الاستطلاع بقوة. وقد قامت هذه العناصر أثناء حرب غزة الأخيرة بعمليات استطلاع بقوة في مناطق بيت لاهيا وبيت حانون شمال غزة، وحي الزيتون، والشجاعية، وزراعية الشعف، وحي التفاح شرق غزة، وقرية الغراقة، والشيخ عجلين، وتل الهوى جنوب وجنوب غرب غزة، وخان يونس، وذلك بهدف جذب نيران عناصر المقاومة وتحديد محلاتها توطئة لضربها. وكانت تلجأ تلك العناصر إلى أسلوب استفزاز عناصر المقاومة وذلك بالاقتراب قدر الإمكان من مواقعها وإطلاق النار عليها، ثم الانسحاب سريعاً بهدف دفع عناصر المقاومة إلى الخروج من مواقعها ومطاردة القوات الإسرائيلية، عندئذ توقف القوات الإسرائيلية انسحابها وتعاود فتح النيران على

عناصر المقاومة، والتي تكون محصورة بين نيران القوات الإسرائيلية من جهة ونيران المروحيات والطائرات بدون طيار الإسرائيلية من الجهة الأخرى.

ز- وحدات استطلاع تخصصية: وذلك على مستوى أسلحة المدفعية والمهندسين والحرب الكيماوية:

(١) على مستوى سلاح المدفعية: يوجد عناصر لرصد مواقع مدفعية العدو وصواريخه وهاوناته

وغيرها من الأهداف التي تتعامل معها المدفعية، وذلك بواسطة عناصر الرصد البصرية -
المجهزة بآلات رصد دقيقة لاتجاهات ومسافات مدفعية العدو؛ وأيضاً بواسطة عناصر التحديد بالصوت، وتقوم أيضاً بتصحيح نيران المدفعية الإسرائيلية عليها. هذا بالإضافة لعناصر رادارات أرضية لرصد قولات مركبات العدو المتحركة وتصحيح نيران المدفعية عليها. كما تتبع وحدات استطلاع المدفعية عناصر مضادة للدبابات مسلحة بصواريخ مضادة للدبابات تعمل مع القوات الخاصة التي تقاتل في عمق العدو. وقد نفذت وحدات استطلاع المدفعية عدة مهام لخدمة المدفعية الإسرائيلية التي كانت تعاون هجوماً الوحدات الميكانيكية والمدرعة التي تقدمت من معبر أريز في اتجاه بيت إلهيا وبيت حانون.

(٢) على مستوى سلاح المهندسين: يوجد وحدة بها وحدات فرعية صغرى متخصصة في فتح

الثغرات في حقول الألغام المعادية، وفتح وتأمين طرق مستخدمة من قبل، وإنشاء وتمهيد طرق جديدة، واكتشاف وإزالة العبوات المتفجرة والقنابل والأماكن المفخخة أو تفجيرها. وقد قامت هذه الوحدات بدور بارز في حرب غزة الأخيرة من حيث تفجير المنازل المفخخة، وتجنب الطرق المعتادة والمزروع عبوات متفجرة على أجنابها، وفتح طرق جديدة بعيدة عنها على أنقاض المنازل التي تهدمت، كما كانت الجرافات تتقدم الدبابات الإسرائيلية أثناء تقدمها لتزيل من أمامها أى الغام وتحفر لها مرائب نيران في الأماكن التي تمكنت منها وقتاً طويلاً نسبياً لتسترها عن نيران الصواريخ المضادة للدبابات المسلح بها عناصر حماس والجهاد الإسلامى. كما تعاونت مع وحدة كلاب الحرب التي استخدمت في اقتحام المنازل المفخخة أو التي كانت محتلة بواسطة عناصر المقاومة.

(٣) على مستوى الحرب الكيماوية: اهتمت إسرائيل بتعزيز قيادة الجبهة الداخلية، كما هو الحال في

وحدات الجيش، لمواجهة احتمالات قيام الجيوش العربية، وإيران؛ بقصف العمق الإسرائيلى بصواريخ بالستية مزودة برؤوس كيميائية وبيولوجية، مما يعرض سكان إسرائيل لخسائر بشرية ومادية جسيمة، لا تقل عن الخسائر فيما لو تعرضت لقصف نووى. لذلك أنشئت وحدات استطلاع كيماوى مجهزة بمعدات خاصة تمكنها من اكتشاف تعرض المدن الإسرائيلية لهجمات كيماوية وإشعاعية، وإعطاء الإنذار بذلك في الوقت المناسب لتقوم

وحدات أخرى متخصصة بإزالة آثار الهجمات الكيماوية وتطهير الأفراد والأرض والمعدات منها، إلى جانب نقل المصابين وعلاجهم في المستشفيات المخصصة لذلك. وقد يكون الهجوم من قبل نشطاء تابعين لمنظمات فلسطينية أو جيوش عربية أو إيران لتلويث مصادر المياه والهواء والإغذية بمواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية سامة.

(٤) الدعوة لقيادة مركزية لأجهزة المخابرات الإسرائيلية: وخلافاً لما يعتقد الكثيرون حول قدرات

الموساد الإسرائيلي باعتباره واحداً من أقوى وأنشط أجهزة المخابرات في العالم، فقد خلصت دراسة صدرت حديثاً عن معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب إلى أن البنية التنظيمية لأجهزة المخابرات الإسرائيلية ليست ملائمة لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة بسبب عدم وجود قيادة مركزية تتولى التنسيق بين هذه الأجهزة المختلفة والمتشعبة. حيث تلقى هذه الدراسة التي صدرت في مارس ٢٠٠٩ تحت عنوان "أجهزة المخابرات الإسرائيلية إلى أين؟" وأعدادها "د.شمونيلا إفيان، د.عاموس جرانيت" الضوء على الهياكل التنظيمية لأجهزة المخابرات الإسرائيلية المختلفة وهي: الشاباك (جهاز الأمن الداخلي أو ما يعرف بالمخابرات العامة)، وشعبة أمان (جهاز المخابرات العسكرية)، والموساد (جهاز الأمن والاستخبارات الخارجية)، بالإضافة إلى أجهزة مخابراتية أخرى مثل مركز الدراسات السياسية التابع لوزارة الخارجية، حيث يشارك مندوبوه في مداوالات التقييم المخابراتي القومي في الحكومة الإسرائيلية، ومباحث شرطة إسرائيل .. ووجهت الدراسة، إنتقادات لنظام عمل هذه الأجهزة، وكانت هذه الإنتقادات خلاصة توصيات رؤساء سابقين للأجهزة الأمنية الإسرائيلية .. منهم رئيسا الشاباك "يعقوب بيرى، وكرمى جيلون"، ورئيسا هيئة أركان الجيش "أمنون شاحاك، وموشى يعلون"، ورئيسا الموساد "داني ياتوم، وأفرايم هاليفى"، ورئيسا أمان "عاموس مالكا، وشلومو جازيت"، حيث يأمل القائمون على هذه الدراسة أن تدفع ملاحظاتهم باتجاه إجراء تغيير حقيقى فى الوضع القائم.

- وتتركز التوصيات فى ضرورة إنشاء قيادة موحدة تدير عملية التنسيق بين الأجهزة المخابراتية المختلفة، وتضع خطة عمل مشتركة غير لجنة رؤساء الأجهزة التى تعتبر هيئة تطوعية لا تملك صلاحيات ونظاماً للحسم، وبما يعيد للأذهان فكرة القيادة المركزية للمخابرات "المخابرات الوطنية National Intelligence" التى أنشأتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لتكون الجهة الملمة بكافة المعلومات التى تجمعها أجهزة المخابرات المختلفة والتى يصل عددها فى أمريكا إلى ستة عشر جهازاً، وهى التى تخصص المهام الإستخباراتية فى ضوء احتياجات المعلومات التى يطلبها صناع القرار على الأصعدة السياسية والعسكرية والإقتصادية والتكنولوجية، وهى التى تدرس التقارير والتقديرات التى تقدمها جميع أجهزة الإستخبارات

وتلخصها بعد تقييمها وتقديم التوصيات بشأنها إلى صانعي القرار. هذا بالإضافة إلى موضوع آخر مهم يتعين على القيادة المخبرائية الموحدة أن تحمسه، وهو ذلك المتعلق بميزانيات أجهزة الاستخبارات، ذلك أن كل جهاز يخضع للجهة التي يتبع لها فنياً وإدارياً، فشعبة أمان على سبيل المثال تخضع ميزانياتها وفقاً لميزانية وزارة الدفاع ورئاسة الأركان، بينما يخضع الشاباك والموساد لمكتب رئيس الحكومة.

- وأضافت الدراسة أن أمان هي الجهاز المخبراتي الأكبر من حيث الموارد البشرية، وقدراته على اعتراض المحدثات الهاتفية والرسائل الإلكترونية، والمراقبة والتقاط الصور الجوية والفضائية عبر الأقمار الصناعية، فيما تبرز إمكانيات الشاباك والموساد في مجال الاستخبارات البشرية من حيث تجنيد العملاء، وجمع المعلومات في دائرة المجال الحيوي الإسرائيلي، وإحباط عمليات هجومية من قبل دول، وعمليات إرهابية من قبل منظمات إرهابية، وإغتيال شخصيات معادية، وتخطيط وتنفيذ عمليات تخريبية بواسطة عمليات خاصة داخل وخارج البلاد كل حسب نطاق عمله.

٢- دور عملاء إسرائيل من الفلسطينيين في حرب غزة

- أعلن عدد من المسؤولين في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في عدد من التقارير التي نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية أن العملاء الفلسطينيين شكلوا أساساً لـ "النصر" الذي حققته إسرائيل في غزة، وقدموا مساعدة فاقت توقعاتهم منهم". وأوضحت هذه التقارير أن هؤلاء العملاء خلال الحرب حولوا المناطق الواسعة التي زرعتها مقاتلوا حماس بالمتفجرات إلى كمائن لهم، كما منع هؤلاء العملاء بتعاونهم مع إسرائيل مقتل العشرات وربما المئات من الجنود الإسرائيليين خلال الحرب الأخيرة على غزة.

- وقد حاول الإسرائيليون في هذه الحرب إظهار أن ما افتقدوه في حرب لبنان صيف ٢٠٠٦ من مساعدة العملاء، وتوفير المعلومات الاستخباراتية، والدخول إلى أرض المعركة من دون تنسيق أو دراسة دقيقة للعملية وأبعادها، ومن دون خرائط مدروسة ودقيقة، وجدوه في حرب غزة جاهزا بامتياز، وأن العملاء "جيشاً مخلصاً" لعب دوراً كبيراً في تحقيق "النصر".

- وفي هذا الشأن تحدث العقيد (هارتس هاليفي) قائد وحدة مظلات ونائبه للقناتين الثانية والعاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، وذلك بإعجاب شديد عن هؤلاء العملاء، باعتبارهم كانوا "إحدى الضمانات لنجاح الجيش في ضرب البنية التحتية لحماس، والقضاء على الكمية الأكبر من معدات العسكرية وصواريخها وقتل عدد من مقاتليها". وأضاف هاليفي موضحاً: "منذ انسحابنا من غزة عام ٢٠٠٥ بذلنا جهوداً كبيرة لتجنيد العملاء ونجحنا خلال السنوات الثلاث الأخيرة في تجنيد عدد كبير منهم، وبالتركيز على وجود عملاء لنا قريبيين من حماس والتنظيمات الأخرى". ثم استطرد قائلاً: "ومع

وصول التقارير حول تعزيز القدرات العسكرية لحماس، والمساهمة الكبيرة لإيران وحزب الله في ذلك، ومن ثم تصريحات مسئولين في الجناح العسكري للحركة عن قدراتهم لمواجهة جيشنا وبالتحديد في حال توغلنا إلى عمق غزة، بدأنا بالإعداد لخطة تضمن مواجهة هذا الوضع، وكان العنصر الاساسى فيها الاعتماد على العملاء. وعلى مدار فترة طويلة نشط هؤلاء في جمع المعلومات بالتركيز على نشاط حماس، وأماكن وجود مقاتلى الحركة وتنقل قياداتها، وشمل نشاطهم أيضا المساجد والأبنية التى يمكن لحماس استخدامها"

- وطبقا لما ذكره مركز نشاط العملاء، فإن التقارير التى وصلت منهم إلى أجهزة الاستخبارات كانت مزودة بخرائط مفصلة عن عدد كبير من المساجد، وأيضا عن مناطق عامة في غزة قريبة من المراكز التى ينشط فيها رجال حماس. وإحدى هذه الخرائط كانت تحمل رسما عن مناطق عامة في غزة قريبة من المراكز التى ينشط فيها رجال حماس. وإحداها كانت تحمل رسما عن منطقة تتميز بوجود شجرة توت كبيرة ومداخل متميزة، ومنطقة أخرى تميزت بوجود عمود كهرباء كبير الحجم وقد تصدع طرفه، وهذه - بحسب أقوال المسئول الإسرائيلى - "جعلتنا نشاهد غزة ونحن في تل أبيب تماما كالفلسطينى الذى ينظر من نافذة بيته، ويشاهد المنطقة المحاذية لمنطقة سكنه".

- وعن المكاسب التى حققتها إسرائيل من وراء حصولها على معلومات العملاء، قال قائد وحدة المظلات هاليفى: "إن التفاصيل التى حصل عليها العملاء كانت دقيقة جدا، ومنعت تحويل غزة إلى مقبرة لجنودنا". وأضاف: "بصراحة فإن دخولنا إلى غزة كان بمثابة الدخول إلى أرض كلها ألغام ومتفجرات، وما واجهناه هناك لا أذكر أننا واجهناه في لبنان حيث الألغام منتشرة في مساحة واسعة، وقد جهزت بواسطة كمية كبيرة من المعدات".

- وفى حديثه عن سير العمليات في أرض المعركة في غزة قال هاليفى: "عندما كنا نتلقى المعلومات عن وجود ألغام بالقرب من شجرة توت أو بناية لها بعض ميزاتها، كانت الأوامر التى تنقل من العميل إلى مركز جمع المعلومات الاستخباراتية تصلنا على الفور، وبما يؤدي إلى تراجع جنودنا وعدم اقتحام الموقع المغموم، وإلا ما كان شئ سيمنع قتل العشرات وربما المئات من جنودنا". ويشير هاليفى إلى أن العديد من العمليات كان يمكن للقناصة في حماس تنفيذها وبدقة "لولا المعلومات التى كنا نتلقاها من العملاء، فعلى الفور كان يختفى الجنود داخل الدبابة ويتراجعون عن المكان".

- وفى سياق المعلومات التى تعتبرها إسرائيل الأهم وحققت لها أكبر الإنجازات ما يتعلق باغتيال القائد العسكرى في حماس (نزار ريان)، ذلك أن المعلومات التى أوصلها العملاء كانت دقيقة، وساعدت على تنفيذ العملية. كما يشير هاليفى إلى أن المعلومات التى وصلت إلى مركز

الاستخبارات حول وجود القيادة السياسية لحماس في ملجأ محصن أسفل مستشفى الشفاء في غزة كانت في غاية الدقة، وجعلتهم يدركون الوضعية الأقرب للحقيقة عن مكان وجود قيادة حماس وكيفية إختفائها في أسفل المستشفى. وهذا ما أكده رئيس الشاباك عندما أعلن عشية توقف القتال: "لقد كنت أعلم جيداً أين يختبئ إسماعيل هنية، كما علمت أيضاً وقت خروجه من ملجئه، ولكننا لم نقرر قتله".

- وقد جاء حديث هاليفي رداً على إتهامات من أجهزة الاستخبارات لوحدة الجيش الإسرائيلي بأن عدداً من العمليات التي نفذها الجيش كشفت تفاصيل العملاء الذين أوصلوا معلومات بشأنها. ومع إدراك جهاز (الشاباك) والمسؤولين في الجيش الذين تلقوا المعلومات بما تشكله عملياتهم من خطورة على حياة العملاء، إلا أنهم قرروا تنفيذها ضاربين بعرض الحائط سلامة هؤلاء العملاء. وبرأى هاليفي "أن يعود الجيش من العملية بأقل ما يمكن من خسائر كان الهدف المركزي، فيما تعاملنا ومازلنا نتعامل على اعتبار أن سلامة الجنود أهم بكثير من أمن وسلامة العميل".

٣- عملية إغتيال سعيد صيام مثال للتأمين المعلوماتي لإسرائيل

- تعتبر عملية اغتيال سعيد صيام وزير داخلية حماس مثلاً واضحاً للتأمين المعلوماتي التي حرصت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على تحقيقه قبل وأثناء وبعد حربها على غزة، من خلال شبكة عملائها الفلسطينيين. ومن المؤكد أن من حق قادة إسرائيل أن يشعروا بأنهم حققوا إنجازاً كبيراً عندما اغتالوا هذا الرجل، لأنهم يدركون تماماً أن صيدهم هذه المرة كان ثمينا لأنه بلا جدال يمثل رأس حركة حماس حتى ولم يكن الرجل يشغل المنصب الأرفع في الحركة، ولكنه حقق لها خدمات جليلة ينذر أن يقدمها وزير داخلية.

- وسعيد صيام - أو الأستاذ أبو مصعب - كما يعرفه أهل غزة - هو الرجل الذي تحمل العبء الأكبر في تدعيم سيطرة حماس على قطاع غزة منذ توليها الحكم عقب إنتخابات يناير ٢٠٠٦، وهو صاحب فكرة تشكيل القوة التنفيذية (١٥ ألف عنصر حمساوي) لتكون بديلاً عن جهاز الشرطة الذي أسسته السلطة الفلسطينية. كما يمثل صيام أحد أبرز مسؤولي الجناح المتشدد في حماس، لذلك يعدّ اغتياله ضربة شديدة ضد حماس، ربما تشبه ضربة إغتيال عماد مغنية مسئول الاستخبارات والعمليات في حزب الله.

- وقد أشرف صيام على تنظيم وتسليح وتدريب القوة التنفيذية، والتي تم اختيار كوادرها من العناصر المتشددة دينياً، وتم تدريبهم في معسكرات حزب الله في لبنان والحرس الثوري (فيلق القدس) في إيران. وهذه القوة كانت وراء الإطاحة بكافة أشكال سلطة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في غزة، ومحاوله اغتياله بعبوة أسفل مكتبه، كما نفذت اغتالات لنحو ٧٠٠ من كوادر حركة فتح وكافة المعارضين لحماس في غزة منذ استيلاء حماس على السلطة هناك. كما أسس الفراغ الأمني

لحماس والذي كان منافسا للحرس الرئاسي للرئيس محمود عباس. وتربط صيام المعروف بهدوء وإنخفاض صوته وقدرته على التحكم في أعصابه في أصعب المواقف، علاقات قوية مع إيران وسوريا وحزب الله، وبسبب هذه العلاقات استطاعت حماس أن تطور ترسانتها العسكرية، وأن تبرع في بناء شبكة الأنفاق.

- لذلك إحتل صيام الرقم (٥) في قائمة إسرائيلية صدرت لاغتيال ٢٠ من قيادات حماس سواء سياسيين أو عسكريين ممن في داخل فلسطين أو خارجها. وقد شكلت لجنة من "الموساد"، و"الشاباك"، وجهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) للقيام بجمع المعلومات واغتيال هذه القيادات ومنهم خالد مشعل، وإسماعيل هنية، وسعيد صيام، ومحمود الزهار وزير الخارجية، وعماد العلمي عضو المكتب السياسي والمسئول العسكري للحركة والمقيم في دمشق، ومحمد تراك عضو المكتب السياسي، وأسامة المزيني عضو القيادة السياسية داخل غزة، ومشير المصري عضو المجلس التشريعي، ومحمد الضيف القائد العام لكتائب القسام ونائبه احمد الجعبري. كذلك وفي ظل المخاوف التي تنتاب قيادات حماس - خاصة المقيمة في دمشق لاسيما بعد اغتيال عماد مغنية في أحد شوارعها رغم وجود مكتب مخابرات سوري قرب مكان الاغتيال - حصلت قطر على تعهد من إسرائيل بعدم المساس بالمشاركين من قادة الفصائل في اجتماع الدوحة أثناء الحرب، وهم خالد مشعل، ورمضان شلح الأمين العام للجهاد الإسلامي، وأحمد جبريل الأمين العام للجهبة الشعبية.

- وقد اغتيل صيام أثناء قيامه بزيارة عائلية لمنزل شقيقه، وكان معه نجله محمد (٢١ عاما)، وقائد الأمن الداخلي صلاح أبو شريح، وشقيقه أياد وعائلة الأخير، وذلك عندما قصفت طائرتين ف-١٦ الشقة المتواجدين بها في منطقة اليرموك بقلب مدينة غزة بواسطة صاروخين فور دخول صيام ومرافقه لها. وقد سبقه اغتيال القيادي نزار الريان بنفس الأسلوب فور دخوله منزله، وهو ما يعني وجود عيون للاستخبارات الإسرائيلية تراقب أماكن تواجد وتحركات قيادات حماس على مدار الساعة بواسطة عملاء إسرائيل من الفلسطينيين في داخل غزة.

- ولكن كيف وصلت الاستخبارات الإسرائيلية إلى قيادي حماس بهذا الوزن والحجم، وفشلت إجراءات الحماية لأهم شخصية أمنية في حركة حماس بغزة؟ تشير المعلومات أن إسرائيل اعتقلت في الأيام الأولى من الحرب مجموعة من كوادر كتائب القسام، وخلال استجوابهم بمعرفة جهاز الأمن الداخلي (شاباك)، أرشدوا عن المكان الذي يستخدمه سعيد صيام في إدارة العمليات الدفاعية أثناء الحرب، وأنه في أحيان كثيرة يلجأ إلى منزل شقيقه أياد بعد أن ترك منزله وكافة المقاربات الأمنية التي استهدفتها إسرائيل منذ بداية حربها على غزة. وبناء على هذه المعلومات تم تكليف عدد من عملاء إسرائيل بمراقبة منزل أياد شقيق صيام وذلك على مدار الساعة، وحين وصل صيام إلى

المنزل ظهر يوم ٢٠٠٩/١/١٥ وبرفقته صالح أبو شريح ومجموعة من الحراس كانوا مسئولين عن عملية تأمين صيام وأبو شريح، قام العميل المكلف بمراقبة المنزل على الفور بتبليغ مسئول الشاباك هاتفيا بذلك، وتعليم الشقة التي دخلوها بجهاًم إليكترونى (بيكون) سهل على المقاتلتان ف-١٦ توجيه صواريخها إلى الهدف بدقة وسرعة قبل أن يغادر صيام ومرافقوه المكان.

٤- التصنت على حماس قبل وأثناء الحرب على غزة

- ولم يكن درس الحصول على معلومات يقينية عن العدائيات هو الوحيد الذى استخلصته أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية من تقرير فينوجراد عن الحرب فى جنوب لبنان عام ٢٠٠٦، بل استوعبت أيضا درس آخر يرتبط بالحصول على المعلومات، وهو التداخل على إتصالات العدائيات بهدفين: الأول الحصول على المعلومات من خلالها، أما الهدف الثانى فهو دس معلومات مفبركة بما يتمشى وتحقيق الأهداف والمهام الاستراتيجية للقوات الإسرائيلية أثناء عملياتها العسكرية - ومن المعروف أن إسرائيل بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ اعترفت بنجاح حزب الله فى معرفة تفاصيل تحركات جيشها ونجاح عمليات استهدفته، وهو ما أرادت حماس تكراره قبل وأثناء الحرب الأخيرة.
- وقد أفادت معلومات لدى الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن حركة حماس - قبل الحرب الأخيرة - قد حصلت على أجهزة تصنت متطورة من إيران، وبعضها أكثر تطوراً مما كان يملكه حزب الله فى حرب لبنان. ولمواجهة هذا الوضع فقد استخدمت إسرائيل راداراً يطلق عليه اسم "هامر" - السابق الإشارة إليه - تمكن عبر الأقمار الصناعية من التشويش على وسائل اتصالات حماس.

٥- عملاء إسرائيل أخطر ثغرة فى النضال الفلسطينى

- تبرز خطورة عملاء إسرائيل من الفلسطينيين من كونهم الوسيلة الرئيسية التى تعتمد عليها الاستخبارات الإسرائيلية فى إغتيال قادة المنظمات الفلسطينية. فغنى عن القول أن سياسة الاغتيالات تقع فى صلب العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلى، والتى يراها قادة الجيش موازية لنظريات الحرب الوقائية أو الاستباقية التى دأبت إسرائيل على إتباعها فى التعامل مع الدول العربية والمنظمات الفلسطينية منذ بداية الصراع العربى - الإسرائيلى فى المنطقة.
- ولقد بدأت عمليات إغتيال قادة الفلسطينيين منذ ما قبل قيام الدولة العبرية ١٩٤٨، وذلك على أيدى عصابات (شتيرن)، (هاجانا) الصهيونيتين، وكانت تستهدف تحقيق مكاسب سياسية وميدانية، سواء ضد الفلسطينيين أو ضد من اعتقد مؤسسوا إسرائيل أنهم يشكلون عقبة أمام قيامها من غير العرب .. مثل (اللورد أوين) الحاكم البريطانى على فلسطين أثناء فترة الانتداب، و(الكونت فولك برنادوت) الوسيط الدولى عام ١٩٤٨. واستمر مسلسل اغتيالات القادة الفلسطينيين حتى بعد قيام دولة إسرائيل وعبر تاريخها وحتى اليوم.

ومن أبرز عمليات الاغتيال التي قامت بها أجهزة استخبارات إسرائيل وقواتها الخاصة ضد الفلسطينيين اغتيال ثلاثة من قادة منظمة التحرير في بيروت في فبراير ١٩٧٣ بواسطة مجموعة خاصة بقيادة إيهود باراك - وزير الدفاع الحالي وزعيم حزب العمل - وكان متخفيا في زى امرأة. وفي يناير ١٩٧٩ تم اغتيال (حسن سلامة) مسئول التخطيط العسكرى بواسطة قنبلة ألقتها عليه أحد العملاء. وفي إبريل ١٩٨٨ تم اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) أيضا على أيدي عملاء إسرائيل في تونس. وفي فبراير ١٩٩٢ هاجمت هيلوكبتر عباس الموسوى رئيس حزب الله بجنوب لبنان وقتلته، وفي أكتوبر ١٩٩٥ نجح عملاء إسرائيل في مالمطة في اغتيال فتحي الشقاقي القيادي في تنظيم الجهاد الإسلامي. وفي يناير ١٩٩٦ تم اغتيال يحيى عمّاش خبير القنابل بواسطة هاتف مفخخ دسّ عليه بواسطة خاله كمال حماد. وفي سبتمبر ١٩٩٧ تم اعتقال إثنين من عملاء الموساد بعد محاولة فاشلة لاغتيال خالد مشعل بواسطة حقنه بمادة سامة في عمان. ثم توالى الاغتيالات بعد ذلك بفعل تعاون العملاء مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، منها عملية اغتيال (إبراهيم بن عودة) قائد كتائب عز الدين القسام عندما انفجرت به سيارته التي فخّخها ابن عمه، وفجّر ها رجال الموساد عن بعد. وفي ٢٠٠١/٨/١٠ ألقت أجهزة الأمن الفلسطينية القبض على أحد العملاء بتهمة التورط في محاولة اغتيال مروان البرغوثي - أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية والمسجون حاليا في إسرائيل - وقد اعترف العميل الذي تم إلقاء القبض عليه أنه أعطى الموساد معلومات كاملة عن البرغوثي، مما سهل على الإسرائيليين تمييز سيارته وإطلاق صاروخين مضادين للدبابات عليها، ولكن السيارة التي تم تدميرها لم يكن بها البرغوثي بل مساعده (مهند أبو حلاوة). وفي يناير ٢٠٠٢ استشهد رائد كرامى القيادي في كتائب شهداء الأقصى بواسطة عميل إسرائيلي، وفي يوليو ٢٠٠٢ ألقت طائرة قنبلة تزن طناً على منزل صلاح شحاتة أدت إلى إستشهاده ومعه ١٤ آخرين من نشطاء حماس. وفي سبتمبر ٢٠٠٢ تم اغتيال محمد ضيف أحد قيادي حماس في غارة جوية، وفي مارس ٢٠٠٣ جرى اغتيال إبراهيم المقاومة أيضا في غارة جوية بجنوب غزة. وفي يونيو ٢٠٠٣ أصيب عبد العزيز الرنتيسي نائب رئيس حركة حماس بجروح في غارة جوية على غزة، وفي ٢١ أغسطس استشهد ثلاثة من قادة حماس أبرزهم إسماعيل أبو شنب في هجوم صاروخي من مروحية. وفي غارات جوية متتالية أيام ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٣ استشهد تسعة من نشطاء حماس وأصيب آخرون. وفي أول سبتمبر ٢٠٠٣ استشهد أحد أعضاء حماس في غارة جوية. وفي ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ استشهد ١٤ من نشطاء حماس في غارة جوية على معسكرات النصيرات في غزة. وفي ٢٥ ديسمبر من نفس العام استشهد سبعة من نشطاء الجهاد في غارة جوية على غزة. وفي ٧ فبراير ٢٠٠٤ استشهد إثنين من الجهاد الإسلامي في هجوم جوي بالصواريخ على غزة. وفي ٢٨

- فبراير ٢٠٠٤ استشهد ثلاثة من تنظيم الجهاد فى غارة جوية على غزة. وفى ٣ مارس ٢٠٠٤ استشهد ثلاثة من نشطاء حماس فى هجوم بالصواريخ من مروحية على سيارتهم فى غزة.
- وقد وصف إيريل شارون رئيس وزراء إسرائيل الأسبق الهجوم الجوى الذى شنته مروحية إسرائيلية ضد مقر مركز أبحاث حركة حماس بأنه "انجح هجوم يشنه الجيش الإسرائيلى". ذلك أن الصاروخ الذى انفجر فى الغرفة التى كان مجتمعاً فيها عناصر مهمة من حماس، ودخل الطابق المحدد ومن النافذة المحددة، تم توجيهه عبر شعاع ليزر، وكان الهدف مضاعفاً بشعاع ليزرى غير مرئى من عميل موجود على الأرض. ذلك أن إضاءة الهدف عبر حزمة ضوئية من الليزر لا ترى بالعين المجردة، تمكن جهاز رصد وتوجيه الصاروخ المسلح به المروحية بحمله الشعاع الليزرى إلى هدفه.
- كما يرجح نجاح الطائرات الإسرائيلية فى إصطياد سيارات قيادات ونشطاء المنظمات الفلسطينية إلى قيام العملاء برش هذه السيارات بمادة كيميائية عديمة اللون والرائحة تعطى إشعاعات تلتقطها الطائرة فى الجو، وبذلك يتم التعرف على خط سير السيارة المستهدفة، ثم تتولى الصواريخ المهمة بعد ذلك.
- وفى ٢٢ مارس ٢٠٠٤ نجحت الموساد فى اغتيال الشيخ أحمد يسر رئيس حماس بواسطة صاروخ من طائرة إسرائيلية أطلقت عليه أثناء عودته من صلاة الفجر إلى منزله. وفى ٧ إبريل ٢٠٠٤ استشهد د. الرنتيسى خليفة الشيخ أحمد يسر فى رئاسة حماس. أما الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات فقد تعرض لـ ١٣ محاولة اغتيال، وكان ينجو منها جميعاً فى اللحظات الأخيرة، حتى وفاته فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٤ فى باريس، ويومها قال مصدر مقرب منه أن أحد مساعديه قام بتسميمه إشعاعياً بالإتفاق مع الموساد. أما خالد مشعل رئيس حماس فقد أفاد أن إسرائيل وصلت إلى طعام ودواء عرفات من خلال عملاء فلسطينيين فى مقر المقاطعة برام الله قبل أن ينتقل للعلاج فى باريس، ولهذا السبب رفض الفرنسيون تشريح الجثة وصرّحوا بالدفن دون إصدار شهادة وفاة.
- وغنى عن القول أن الاستخبارات الإسرائيلية لم تكن لتنجح فى تحقيق أهدافها باغتيال هذه الأعداد من قادة ونشطاء وكوادر منظمات المقاومة الفلسطينية، وبلغ عددها ١٦٠ قيادة فلسطينية منذ إنتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ وحتى بدء الحرب على غزة دون أن تكون أبدى العملاء الفلسطينيون وراء ذلك بإمداد الاستخبارات الإسرائيلية بالمعلومات الدقيقة والكاملة والموقوتة عن أماكن وتحركات ونظام عمل هذه الشخصيات الفلسطينية.

٦- دور العملاء في الاستخبارات الإسرائيلية

- اعترف الجنرال ديفيد تسور القائد السابق لسلح الحدود الإسرائيلي في مقابلة مع موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" على الإنترنت أن عملاء لإسرائيل اخترقوا حماس قد سهلوا اغتيال هذه القيادات الفلسطينية السابق الإشارة إليها. وفي رده على سؤال عن دقة المعلومات التي أتاح اغتيال كل من الشيخ ياسين ود. الرنتيسي أجاب "إننا بارعون في استخدام الاستخبارات البشرية لجمع المعلومات .. إننا نستثمر الكثير من الجهود ليكون لنا عملاء، ونجحنا في تحقيق نتائج مذهلة في هذا المجال".
- وكما اعترف الإسرائيليون بتجنيدهم العملاء واعتمادهم عليهم، واعترف أيضا مسئولون فلسطينيون بوجودهم. فقد صرح توفيق طرباوي رئيس المخابرات الفلسطينية في الضفة الغربية: "أن من باعوا أنفسهم للشيطان لن يجدوا مكانا يدفنون فيه". وأوضح أنه تم اعتقال عدة مئات مشتبه فيهم بالعمالة لإسرائيل، أحيل عدة عشرات منهم للمحاكمة، وأعدم عشرة منهم.
- ويرجع اعتماد الاستخبارات الإسرائيلية على العملاء في تلبية احتياجاتها المعلوماتية، رغم ما تتمتع به من تفوق تكنولوجي، إلى حقيقة مهمة أثبتتها الحروب الإقليمية الأخيرة التي خاضتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، حيث لم تقلح وسائل المخابرات والاستطلاع الفضائية والجوية والإلكترونية وحدها في الحصول على ما تحتاجه من معلومات يقينية عن الشخصيات التي تستهدف قتلها أو إعتقالها، حيث احتاجت إلى جهود عناصر المخابرات البشرية في استكمال أنشطة الاستطلاع الفضائي والجوي والأليكتروني. وأبرز مثال ذلك عملية اعتقال صدام حسين، والتي نجحت المخابرات البشرية وحدها في الإمساك به في ديسمبر ٢٠٠٣. وقد أكد هذه الحقيقة "مناحم لاندאו" مدير القسم العربي بجهاز الأمن الإسرائيلي (شاباك) حين قال: "بدون هؤلاء العملاء لا يمكننا أن ننجز شيئا في حربنا ضد الإرهاب الفلسطيني". وهو ما يؤكد على حقيقة خطيرة، وهي أنه بدون هؤلاء العملاء لم يكن لعمليات الاغتيال التي تمت أن يكتب لها النجاح.

٧- أساليب تجنيد العملاء

- لقد جعلت فترة الاحتلال الإسرائيلي الطويلة للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، لأجهزة الأمن الإسرائيلي يدا طولى في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ التي نقلت أجزاء من الأراضي المحتلة إلى السلطة الفلسطينية، أصبح تجنيد العملاء مهمة أساسية لأجهزة الأمن الإسرائيلية التي استمرت عناصرها تعمل في الضفة والقطاع حتى بعد أن تسلمتها السلطة.
- ولقد دأبت هذه الأجهزة الأمنية على إتباع أسلوب واحد، وإن كان متعدد الأنماط في اصطيد العملاء المتوقعين هو أسلوب (الإسقاط)، وذلك عبر المال أو النساء أو توريط أحد أفراد عائلة العميل في

فضيحة أخلاقية والتهديد بكشفها، فيما تتم بعد ذلك عملية إستدراجه. ولقد كانت المسائل الأخلاقية في كثير من الحالات هي التي أدت إلى تصفية كبار قادة فصائل المقاومة الفلسطينية، مثل الشهيد صلاح شحاته القائد العسكري الميداني لحركة حماس، حيث تم الإيقاع بالعميل "أكرم الزمطة" من خلال توريطه جنسياً وتصويره في مشاهد لا أخلاقية، وفي كل مرة كان يجري تهديده بفضح أمره إذا لم يحافظ على علاقته مع الاستخبارات الإسرائيلية، وبعد ذلك أوكلت له مهمة متابعة وتعقب الفلسطينيين الذين يطلقون النار على الإسرائيليين، وأن يتعقب عدة خطباء مساجد، وبعد أن وصل إلى مرحلة لا يمكنه فيها التراجع، أصبح يبادر بنفسه بالاتصال من أجل الإبلاغ عن نشاط الانتفاضة دون أن يطلب منه ذلك.

- والعملاء على عدة أنواع منهم على الثقة ومنهم متوسط الثقة، وذلك بحسب الكفاءة والنشاط الذي يتحرك من خلاله العميل، وتأسيساً على ذلك يوزع هؤلاء على الأعمال. فمنهم من يستخدم لجمع المعلومات، ومنهم من يستخدم في المراقبة والمتابعة، إلا أن القليل منهم من يستخدم في التنفيذ، وهي الحالة التي تم التعامل معها عبر اغتيال الشهيد يحيى عماش عندما تم رصد الشهيد وتمرير هاتف محمول له عبر أحد الأقارب، ومن ثم متابعته وتم تفجير الجهاز أثناء استخدامه.

- وكما سقط بعض العملاء بفعل التهديد، وآخرون بفعل الوعيد، سقط كثيرون آخرون بفعل الوعود بامتيازات خاصة، ولعل أشهر أسلوب متعارف عليه في التجنيد، يبدأ بزيارة يقوم بها أحد ضباط (الشاباك) أو (الشين بيت) لمنزل أحد الذين تتوسم فيه الاستخبارات الإسرائيلية إمكانية التعاون، وبمجرد الزيارة التي غالباً ما تتم بصورة علنية، تبدأ التساؤلات من الجيران، وتبدأ عملية المساومات والمفاوضات في الداخل فإذا رفض العمل، فالعقاب الأسهل هو تشويه السمعة - أو ما يعرف "باغتيال الشخصية" - والذي يتمثل بتكرار زيارات العناصر الأمنية الإسرائيلية، وعقوبات بالسجن له ولأفراد أسرته والتهديد باعتداءات جنسية على نساء الأسرة .. وغيرها من العقوبات الشنيعة الأخرى مثل احتجاز النساء وهدم المنازل. أما إذا استجاب العميل، فيبدأ سيناريو يتم فيه صناعة "بطل من ورق"، حيث يتم القبض عليه لإبعاد الشبهة عنه، ولا مانع من تعذيبه داخل السجن، مع تسريب معلومات وحكايات عن قوة التعذيب، وقدرته على الصمود، ويظل في السجن أسابيع يتم بعدها الإفراج عنه لعدم وجود تهمة محددة يحاكم بسببها ليخرج "بطلاً" في أوساط الفلسطينيين، ولا مانع من القبول بتشدده الظاهري، وبعدها يبدأ عمله دون أن يلفت نظر أحد، أو يشكك في وطنيته أحد. وتتم بعد ذلك المقابلات بينه وبين العنصر الأمني المسئول عنه في سرية تامة لتسليمه التكاليفات، وتقديم المعلومات المطلوبة منه. ولذلك تعتبر السجون والمعتقلات الإسرائيلية أكبر "مخزن" لصنع العملاء.

- وقد أكدت الاعترافات التي أدلى بها العميل أحمد محمود أبو عيشه أنه كان يتعامل مع الموساد منذ عام ١٩٨٢، حيث إلتقى بضابط المخابرات الإسرائيلي أكثر من أربعين مرة مقابل حصوله على ألف شيكل في كل مرة. كما اعترف بأنه كان يقدم معلومات دقيقة عن حماس والجهاد والجبهة الشعبية وفتح وتحركات رجال الأمن الوقائي. أما عن دوره في اغتيال الشهيد صلاح الدين درزوة في نابلس، فقد قال "لقد تابعته ثلاثين يوما قبل اغتياله كظله، أصلى معه في مسجد القسام، وأستفسر منه عن فتاوى دينية تقربا منه"، أما في اليوم الذي قررت فيه الموساد اغتياله، فقد زود العميل أبو عيشه الموساد بمعلومات كاملة عن كل تحركاته ولون سيارته، وهو ما مكّن الإسرائيليين من تدمير سيارته بصاروخين قضيّا عليه في الحال.

- وكشف حسن أبو شعيرة عن بعض تفاصيل التجنيد، عندما عرض عليه العمل لصالح إسرائيل، فأبلغ الأجهزة الفلسطينية المسئولة التي طلبت منه مجارة الضابط الإسرائيلي الذي تولى تجنيده، وهو العقيد يهودا أوري عن طريق عميل قديم يدعى أيوب دعورة معروف بتعامله مع سلطات الاحتلال، وعندما اقترب أبو شعيرة من الضابط الإسرائيلي أطلق عليه النار من مسدسه فأرداه قتيلا وأصاب أحد مرافقيه، وكان الحادث خسارة كبيرة للمخابرات الإسرائيلية، فقد كان هذا الضابط مسئولاً عن قتل نشطاء الانتفاضة، وأبرزهم حسن عبيدات في بيت لحم.

- وتتفاوت التقديرات في عدد العملاء الفلسطينيين، فبينما تشير تقديرات إسرائيل إلى أن عددهم يصل إلى ٤٥ ألف عميل، تشير تقديرات فلسطينية إلى أن عددهم لا يزيد عن ٣٠٠٠ فلسطيني، وإن كان هناك عدد أقل داخل إسرائيل كانوا يقيمون في قرية "الدهنية" قرب مطار غزة، ومعظم قاطنيها من الغجر، وقد رحّلهم إسرائيل إلى داخل الخط الأخضر بعد اتفاقية أوسلو، وحاولت إسكانهم في مناطق تمرکز عرب إسرائيل، إلا أنهم لفظوهم ورفضوا وجودهم، فأنشأت إسرائيل لهم قرية خاصة أسمتها "فحمة" بالقرب من جنين.

- ومع إنغماس العملاء أكثر فأكثر في عملهم، أصبح مطلوباً منهم التسلل إلى قيادات الفصائل الفلسطينية على أعلى المستويات واختراق هياكلها السياسية والأمنية والعسكرية، بل وفي مختلف هيئات ومؤسسات المجتمع الفلسطيني في المدن والقرى والمخيمات والمساجد والأديرة، لمتابعة كل حركة وسكنة معارضة لإسرائيل. ويتسائل موشي "كوبربرج" أحد ضباط "شين بيت" المتقاعدین "متى كانت إسرائيل بدون متعاونين فلسطينيين؟". ويصف أساليبه في تجنيد العملاء بأنها شديدة البراعة، وتتركز على خلق شعور باليأس والخيبة بين الناشطين الشباب في منظماتهم الفلسطينية، وذلك بتسليط الضوء على التذبذب في خطاباتهما، أو في فشلها في تحقيق الدولة الفلسطينية التي تزعم أنها تقاتل من أجلها. وقد استطاع كوبربرج أن يقنع بعض الفلسطينيين بأنهم سيخدمون أهلهم بشكل

أفضل، إن هم تعاونوا مع إسرائيل بسبب ما سيحصلون عليه من ضمانات للتحرك بحرية داخل الضفة الغربية. ويضيف كوبر برج: "إن التجنيد الناجح للمتعاونين يستند إلى بناء الثقة، وعليهم أن يفهموا جيدا أسباب العمل معنا. نحن أصحاب حرفة، وهم يتعاونون لأننا نخبرهم بالحقيقة، فإذا أردت أن أجند شايًا في سن الثامنة عشرة، فعليه أن يؤمن بوجود قناعة مشتركة بيننا، فأنا أقول له أنني أيضا أريد منع سفك الدماء، ومع مرور الوقت سيجد أنني صادق"، وإذا فشلت هذه الأساليب، فهناك المال .. وفي ذلك يقول كوبر برج: "على أن أجعلهم يعرفون أننا كرماء". ثم يوضح أسلوب الاقتراب من المرشح لأن يكون عميلا، فيقول: "بالنسبة للطالب الجيد والمعتدل، فنحن لا نقرب منه، ولكن إذا كان متطرفا، نستطيع أن نقول له أنه يعيش في حلم، وأحيانا، حتى إذا لم يصبح متعاونًا، فإن الحديث معه يمكن أن يبعده عن القيام بهجوم مستقبلي ضدنا". وقد يستغرق كسب المتعاون أحيانا ساعة واحدة، وأحيانا يستغرق أشهرا كثيرة. وبعد كسب العميل يتم تدريبه أولا على كيفية تجنب سبل اكتشافه، وأن عليه أن يحذر الجميع حتى أمه، إضافة إلى تجنب البذخ لإبعاد الشكوك عنه، كما يعده كوبر برج بأن توفر له إسرائيل الحماية في حالة إكتشافه. ويؤكد كوبر برج أن "شين بيت" تدير شبكة واسعة من العملاء السابقين، الذين منحوا بطاقات هوية بأسماء أخرى، وتم إرسال بعضهم إلى الخارج، لكن هذا النوع من الحماية يمنح بشكل خاص للعملاء المنتمين إلى أعلى المراتب وظيفيا، وهذا ما يجعل العملاء الصغار يطالبون إسرائيل ببذل جهد أكبر لحمايتهم، وبعضهم قام برفع دعاوى قضائية ضد إسرائيل.

- وبجانب التواجد المكثف للعملاء ومسئولي الاستخبارات والأمن الإسرائيليين داخل جميع المدن والقرى والبلدات والمخيمات الفلسطينية، فقد تم استحداث قيادتين إسرائيليتين متقدمتين للعمل مباشرة، الأولى تقع في منطقة (إيريز) ومهمتها العمل داخل مدن قطاع غزة، والثانية في "بيت إيل" ومهمتها العمل في الضفة الغربية، حيث يباشر الضباط الإسرائيليون عملهم من هاتين النقطتين التي يتردد عليهما معظم الخارجين والداخلين إلى الضفة والقطاع.

٨- التعامل الفلسطيني تجاه العملاء

- استفاد الإسرائيليون من بند في الملحق الأمني لاتفاقية أوسلو ينص على أن العميل الإسرائيلي عندما يتم ضبطه من قبل السلطة الفلسطينية ويكون حاملا للهوية الإسرائيلية يجب تسليمه للجانب الإسرائيلي، وهو البند ذاته الذي سهل للعملاء سهولة وحرية العمل والحركة وعدم الخشية من إلقاء القبض عليهم. وهذا ما تم بالفعل عندما سلمت السلطة الفلسطينية عددا من العملاء لإسرائيل بعد مطالبة الأخيرة بهم. وعندما كان يتم كشف عملاء جدد (مثل رسمي عبيد، وأبوخوصة)، وكانا من كوادرات حركة فتح في غزة، ولهما نشاط بارز في مؤسساتها، ولكن عندما تم اكتشاف أمرهما وسجنا

لدى الاسختبارات الفلسطينية، سارع الإسرائيليون بتقديم ما يفيد حملهم للهوية الإسرائيلية، وتم تسليمهم فعلا لإسرائيل. وهذا الأمر دفع السلطة الفلسطينية إلى الإسراع بإعدام كل عميل فور اكتشافه، أو بعد إجراء محاكمة سريعة له، وهو ما دفع منظمات حقوق الإنسان لتقديم احتجاجات على ذلك.

- ولكن المشكلة لا تقتصر فقط على المحاكمات الصورية، فطبقا للبحث الذي قام به المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، هناك ما يقرب من ألف شخص قتلوا على أيدي أبناء جلدتهم بسبب الاشتباه في تعاونهم مع إسرائيل، في حين ثبت بعد ذلك أن نسبة من ثبتت العمالة ضدهم من هؤلاء لم تزد عن ٤٥% فقط. حيث تم إطلاق الرصاص عليهم في الشوارع من مجموعات أمن أهلية، ولم تستطع السلطة الفلسطينية أن تمنعهم من ذلك، خاصة وأن هذه الطريقة استخدمت أحيانا لتصفية الحسابات حول علاقات شخصية لا تمت بصلة لموضوع العمالة لإسرائيل. لذلك أصدرت السلطة الفلسطينية بياناً شددت فيه على أنها الجهة الوحيدة المسؤولة عن التعامل مع العملاء، وأنها ستتخذ إجراءات مشددة ضد أي جهة أو فرد ينفذ القانون بيده، كما قامت بحملة اعتقالات واسعة ضد جميع المشبوهين كإجراء وقائي للحد من أعمال الاغتيالات والملاحقة الإسرائيلية لنشطاء المقاومة.

الدور البارز للحرب النفسية^{١٠١}

- كانت الحرب النفسية وسيلة وأداة مهمة في حملة إسرائيل على حماس، فلقد قام الجيش الإسرائيلي بإختراق تردد فضائية (الأقصى) التابعة لحماس، وبت مواد دعائية ضد الحركة. وكانت إحدى هذه المواد الدعائية تهاجم قادة حماس خاصة د.محمود الزهار، حيث خلعت عليه الكثير من الصفات السلبية، واتهمته بالجبن والاختفاء عن الأنظار في الوقت الذي كانت فيه غزه تتعرض للقصف. وفي محاولة لكسر الروح المعنوية لمشاهدي الفضائية التي تفترض إسرائيل أنهم من أنصار حماس، عرضت إحدى المواد الدعائية صورة كرتونية لمقاتل من كتائب القسام – الجناح العسكري لحماس – وهو يرتجف خوفاً ويفر من ساحة المعركة، كما حرصت وسائل الإعلام الإسرائيلية على تضخيم قدرات الاستخبارات والقوات الإسرائيلية في إصطياد وقتل قيادات بارزة في حماس مثل الريان وصيام .. وغيرها، وأنها قادرة على الوصول إلى كافة القيادات السياسية والعسكرية في حماس، وذلك بهدف خفض الروح المعنوية لدى كوادر حماس، وإفقاد الشعب الفلسطيني الثقة في قدرة هذه الحركة على قيادته ومواجهة إسرائيل، إلى جانب إبراز فشل حماس المتكرر في أسرجندی واحد خلال هذه الحرب.

- وفي الوقت نفسه قام الجيش الإسرائيلي، مستغلاً تفوقه التقني بإختراق بث إذاعة "صوت الأقصى" التابعة لحماس، وبت فيها مواد دعائية أخرى تُصِف فيها حركة حماس بالإرهابية، وأنها حركة لا

تعنيها مصلحة الشعب الفلسطيني، وأنها أداة في يد إيران وعدوة السلام .. إلى غير ذلك من الإتهامات. وإلى جانب إختراق بث فضائية "الأقصى" وإذاعة "صوت الأقصى" قام الجيش الإسرائيلي بإسقاط عشرات الآلاف من المنشورات والبيانات باللغة العربية على التجمعات السكانية الفلسطينية خاصة تلك المناطق التي تشهد مواجهات، وتحديداً بلدتي ميت لاهيا وبيت حانون، ومخيم جباليا شمال غزة، والضواحي الشرقية والجنوبية من مدينة غزة وقرية المغرقة، ومدينة رفح، تدعو فيها الجماهير لعدم التعاون مع حماس، وعدم تقديم المساعدة لمقاتليها وعدم إيوانهم، هذا إلى جانب إتهام قادة حماس السياسيين والعسكريين بالجبن والهروب من المعركة، وعدم تحملهم لمسئولياتهم السياسية والأمنية تجاه شعب غزة بعد التسبب في تعريضه للهلاك، هذا إلى جانب إتهام حماس بالعمالة لكل من إيران وسوريا، وأنها تنفذ الأوامر التي تملئها عليها كل من طهران ودمشق، وبما يتفق مع مصالحهما بغض النظر عن مصلحة الشعب الفلسطيني، وأن حماس تحولت إلى ذراع لإيران في غزة إلى جانب ذراعها الأخرى المتمثلة في حزب الله الممتدة في لبنان. هذا بالإضافة لاتهام حماس بأنها الطرف الذي يمنع الفلسطينيين في قطاع غزة من العيش في سلام وإزدهار إقتصادي.

- كما إستخدمت إسرائيل في نفس الوقت وسائل إعلامها الرسمية الناطقة باللغة العربية التي يتم إلتقاطها في الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض الدول العربية في محاولة تشويه حماس. حيث منح التلفزيون والإذاعة الإسرائيليان الناطقان باللغة العربية، معلقين يهود يتحدثون العربية بطلاقة مساحة كبيرة لمهاجمة حماس، وإتهام قيادتها بأنها تتخذ من ملجأ تحت مستشفى دار الشفاء في غزة ملجأ لها، وأن بعض قادة حماس هربوا إلى مصر، وبعض منهم يختبئ في مقر بعثات دبلوماسية، ومن الإشاعات المروجة أيضاً أن حماس تدفع رواتب العاملين فيها في مستشفى الشفاء الذي تستخدمه أيضاً كمكان للإجتماعات. وأن مقاتلي الحركة يرتدون زي العاملين في القطاع الطبي، وأن كثيراً من الوحدات في كتائب القسام إنهارت، وأن العسكريين خلعوا زيهم العسكري ولبتوا يختبئون وسط الناس بثياب مدنية.

- ولقد أستبقت القيادتان السياسية والعسكرية في إسرائيل تنفيذ العملية العسكرية في غزة بحرب داخلية نفسية أدخلت فيها الإسرائيليين إلى وضع أظهرت فيه حماس كقوة عظمى تساوى بقدراتها قوة "حزب الله" وإيران وسوريا، بالإضافة إلى التحذير من خطر أن تتحول غزة إلى ولاية إيرانية محايدة للحدود الإسرائيلية. وعلى مدار أشهر طويلة، قارن عسكريون وسياسيون إسرائيليون وضعية غزة بجنوب لبنان، سواء في الفترة الممتدة بين الإنسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠ وحتى حرب يوليو ٢٠٠٦، ثم الفترة التي تلت قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١. وبحسب تقارير كثيرة

حاولت القيادة الإسرائيلية إقناع الإسرائيليين بأنه في حال تقررّت محاربة "حماس"، فإن المعارك ستكون صعبة وخطيرة. كما نشرت تلميحات إلى أن الجيش الإسرائيلي - خاصة الاحتياط - يستعد لمثل هذه المواجهات، وأنه على مدار السنة يتدرب مستخلصاً في ذلك العبر من حرب لبنان الثانية. وكما قال الكاتب عاموس جلبوع: "ترسخت في أذهان الإسرائيليين فكرة الدخول إلى غزة كمن في إنتظاره كارثة .. حتى أصبحت إيماناً دينياً، إذ شملت التقارير:

* "حماس قدرة عسكرية نوعية".

* "مقاتلوها الذين تدربوا في إيران ينتظرون الجيش الإسرائيلي بعيون مليئة بالقتل".

* "حماس لها منظومات دفاعية متينة، وستالينجراد هي لعبة أطفال بالقياس إليهم".

* "الجيش الإسرائيلي سيتكبد خسائر فادحة للغاية لمئات القتلى وآلاف الجرحى، الدبابات ستحترق والجهة الداخلية ستصبح جحيماً".

- وقالوا في حربهم النفسية هذه: "إذا دخلنا القطاع فلن نعرف كيف نخرج، سنسقط في وحل غزة كما سقطنا في الوحل اللبناني، وستندلع إنتفاضة ثالثة وحشية، وسيسقط رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس". وفي هذا الصدد قالوا الكثير، وفي الملخص هناك صعوبة "الإنتصار في غزة".

- ولم تكن هذه التقارير بعيدة زمنياً عن موعد إنطلاق العملية العسكرية "الرصاص المصبوب"، والتي تميزت بعنصر المفاجأة النوعية في بدايتها من حيث أنها بدأت يوم السبت العطلة الدينية التي لا يقاتل فيه الإسرائيليين، ولكن كما رأها البعض فإن إثارة هذه التقارير جاءت لتكون الفرصة ممكنة للحديث عن "جبروت الجيش الإسرائيلي". فأمام ما أثاره من قوة وقدرات لـ "حماس" لا تقل عن قدرة "حزب الله"، كان يتعين على الجيش الإسرائيلي أن يستخدم أقصى درجات العنف وبطش القوة عند التعامل مع حماس، حيث أعطت هذه التقارير التي ضخمت من قوة حماس على غير الحقيقة المبرر للجيش الإسرائيلي أمام الرأي العام المحلي والعالمي ليستخدم آلية الحربية بأقصى طاقاتها ضد حماس، وليعلن "لم نعد ذلك الجيش الذي فقد هيئته في حرب لبنان لتكتمل صورة النصر ونشوتها". وهنا يحذر جلبوع من خطر الثمالي من النصر، فيستطرد قائلاً: "محظور أن نبدأ بالإعتقاد أن ما كان صحيحاً وحيداً في ساحة غزة سيكون صحيحاً لساحات قتالية أخرى".

- وفي جانب آخر من المقارنة، يقول الكاتب عاموس هرنيل: "من دون شك فإن رئيس أركان الجيش جابي أشكنازي، وقائد المنطقة الجنوبية يوآف جلانت، أدارا المعركة على مستوى جيد ولا يقاس بالطريقة التي أديرت بها حرب يوليو في لبنان". ولكن لفت هرنيل: علينا الإنتباه إلى أن الحديث لا يدور عن ذات الخصم، وعلينا الحذر من إستخلاص إستنتاجات مغلوطة بالنسبة لشكل المواجهة التالية في لبنان إذا اندلعت. ذلك أن الجيش الإسرائيلي إستخدم في غزة خمسة ألوية فقط في منطقة

صغيرة لا توجد صعوبة في التوفير لمثل هذه القوة تغطية كبيرة من سلاح الجو، كذا الإستخبارات ووسائل النقل، كما أن التهديد على الجبهة الداخلية كان صغيراً نسبياً. ثم يصل هرنيل في تحذيره إلى أبعد من ذلك حيث إيران فيقول: "صحيح أن إسرائيل قدمت في غزة عرضاً جوهرياً، نأمل في أن يردع حماس عن هجمات أخرى على أراضيها، وإستخدام جيشنا الكثير من القوة والقليل من الحيرة، وهنا ينبغي علينا أن نطرح إذا لم تكن إسرائيل مدّدت الحرب لزمان أطول مما ينبغي، فرسخت بذلك فكرة صمود حماس، هنا علينا الحذر من نسيان وجود مشاكل أكبر، فعلى مدى الزمن الذي قصفنا فيه غزة، لابد من أن أجهزة الطرد المركزي في ناتانز (في إيران) كانت تواصل عملها (في تخصيص اليورانيوم)".

الدروس الإستراتيجية والتكتيكية^{١٤١}

- لقد رأى كل من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني أنه حقق أهدافه السياسية والإستراتيجية من الحرب طبقاً لرؤيته الخاصة، ومن المتوقع - كما هو الحال عقب كل حرب أو صراع مسلح أو معركة - أن يقوم كل طرف بإعادة دراسة وتحليل الحرب التي دارت على غزة من جميع جوانبها، تمهيداً للإستفادة منها وتلافيها في الصراع المباشر والقادم بينهما، بل ستكون الحرب على غزة أيضاً موضع دراسة وتحليل من جانب أطراف إقليمية أخرى لا تستبعد دخولها في المستقبل القريب في صراع مسلح مع إسرائيل مثل إيران وسوريا وحزب الله، اكتشفت في حرب غزة وسائل قتال جديدة إستخدمتها إسرائيل وأساليب قتالية جديدة لم تستخدمها في حروبها السابقة، وستستخدمها بالقطع في حروبها القادمة.

- ومن أبرز الدروس الإستراتيجية التي كشفت عنها الحرب على غزة، أنها رغم محدودية رقعتها الجغرافية، إلا أنها تدخل في إطار حروب الصراع العربي-الإسرائيلي الممتد، والتي تشكل الجولة السابعة فيه بعد الجولة السادسة في لبنان ٢٠٠٦، وسيتلوها بالقطع جولات صراع مسلح أخرى، طالما أن كل طرف من أطراف الصراع ممسك بأهدافه القومية والإستراتيجية. فهي من جانب إسرائيل أهداف توسعية على حساب الأراضي والشعوب العربية، ومن جانب العرب أهداف دفاعية قائمة على دفع العدوان والتمسك بالإستقلال ووحدة الأراضي، كما أن كل طرف يسعى لإملاك قدرات ردعية تمنع الطرف الآخر من اللجوء إلى الخيار العسكري لتحقيق أهدافه. لذلك يصر كل طرف على تحقيق نجاحات له - ولو تكتيكية - في كل حرب أو معركة تخوضها مع الطرف الآخر، مع عدم اليأس أو الإنصراف عن القتال، والإستفادة من دروس آخر المعارك لكي تكون ركيزه للتخطيط وإدارة المعركة التالية بينهما، هذا مع إدراك الطرفين أنه لا جدوى من اللجوء إلى المجتمع

الدولى ومؤسسات الأمم المتحدة للدفاع عن الحقوق وإستعادتها، أو حتى كف العدوان وإزاحتها، لاسيما بالنسبة للجانب الأضعف.

- ومن الدروس التى برزت فى مجال التخطيط للعمليات الهجومية الإسرائيلية والدفاعية بالنسبة لحماس، برز درس أهمية التخطيط طبقاً للإمكانات المتاحة لكل طرف، وتحقيق أكبر إستفادة منها، وفى إطار الظروف المحيطة بكل طرف. إلى جانب دراسة عناصر القوة والضعف للطرف الآخر، والعمل على إضعاف عناصر القوة وإستغلال وإستثمار نقاط الضعف فيه. فقد إستغلت إسرائيل سيادتها الجوية فى توجيه ضربات قاصمة لكل مكان فى قطاع غزة يشتبه فى وجود عناصر قيادية أو عسكرية لحماس فيه، ولم تفرق إسرائيل فى ذلك بين أهداف عسكرية وأخرى مدنية، مستغلة فى ذلك عدم توافر أسلحة مضادة للطائرات لدى حماس. وهو فى المقابل الدرس التى أستوعبته حماس، حيث ستسعى بكل الطرق لإمتلاك أسلحة وصواريخ كتف مضادة للطائرات لتُحيد بها فى الحرب القادمة السيادة الجوية الإسرائيلية إلى حد ما، خاصة وأن مثل هذه الأسلحة - كالرشاشات ١٢,٧ مم و١٤,٥ مم - وأيضاً صواريخ الكتف المضادة للطائرات - مثل سام ٧، ٩ - سيكون من الصعب على المقاتلات الإسرائيلية إكتشافها وتدميرها بالنظر لصغر حجمها وسهولة إخفاءها ونقلها من مكان لآخر، وهو الأمر الذى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضرورة إعادة النظر فى إعداد الشعب والأرض - خاصة المناطق السكنية - للدفاع، لاسيما فى مجال الدفاع المدنى من حيث إقامة الملاجئ المناسبة للمدنيين لحمايتهم من القصف الجوى والبرى، والمستشفيات ووسائل النقل إليها من عربات إسعاف وسيارات، ووسائل العلاج والعمليات الجراحية تحت الأرض، وبما تستلزمه من أطقم جراحه ومعدات وأدوية.. إلخ.

- وفى إطار حرب الصواريخ برز فى الجانب الإسرائيلى نقطة ضعف خطيرة، وهى إستمرار عدم قدرة وسائل الدفاع الصاروخى لديها فى التصدى للصواريخ قصيرة المدى والتى تحلق على إرتفاع منخفضة خارج تغطية رادارات أنظمة الدفاع الصاروخى مثل (حيثس) و (باتريوت) التى تتعامل مع صواريخ بالستية متوسطة المدى، مثل (سكود) و(شهاب)، وأن ما أعلنت عنه إسرائيل من أسلحة دفاع صاروخى لمواجهة الصواريخ قصيرة المدى - مثل منظومة (القبة الحديدية) والمنظومات الأمريكية (ثاد) و (سكاى جارد)، لم تدخل بعد نطاق الخدمة الميدانية، بل إن معظمها لا يزال قيد التجارب الميدانية، وهو ما سيفرض على إسرائيل اللجوء بسرعة لإستيراد منظومات دفاع صاروخية أمريكية تكون فى الخدمة فعلاً، مثل منظومة (فالنكس) وهى عبارة عن مدفعين رشاشات متوسطة عيار ٢٠ مم قادرين على إطلاق ٦٠٠٠ قذيفة فى الدقيقة، ويتم توجيهها بواسطة رادار يتعقب الصاروخ المعادى فور إكتشافه وإطلاق نيران كثيفة عليه بهدف إسقاطه وتدميره فى الجو فى

دائرة قطرها ١٢٠٠ متر، ويتوقع أن تحصل إسرائيل على هذه المنظومة وتدخلها الخدمة على الفور للدفاع عن المدن الحدودية في شمال وجنوب إسرائيل، حتى يتم إستكمال تطوير المنظومات الأخرى المشار إليها آنفاً. كما تقوم إسرائيل بتطوير منظومة أخرى جديدة بالتعاون مع شركة (ديتاون) الأمريكية - يطلق عليها "شريط كسميم - الصولجان السحري" يعتمد على فكرة تحويل الصاروخ جو/جو (بايثون) إلى صاروخ مضاد للصواريخ يطلق من قاعدة أرضية وموجه بالرادار ضد الصواريخ المعادية منخفضة الارتفاع. هذا إلى جانب إهتمام إسرائيل بدعم وحماية الجبهة الداخلية ضد هجمات صاروخية متوقعة من أربعة إتجاهات إستراتيجية غزه، وجنوب لبنان، وسوريا، وإيران - في وقت واحد، وتستخدم فيها صواريخ شهاب مسلحة برؤوس كيميائية وبيولوجية، وبعدد ١٠٠ صاروخ كل قادر على تلويث ٥٠ هكتار بإجمالي ٥٠٠٠ هكتار في المنطقتين الوسطى والساحلية، المزدحمتين بالمناطق السكانية والأهداف الإستراتيجية، وبما يحدث كارثة تلوث في إسرائيل يروح ضحيتها حوالي ٢٠٠٠-٣٠٠٠ قتيل، وهو ما هددت إسرائيل إذا ما حدث هذا السيناريو أن تضرب إيران بقنابل وصواريخ كروز نووية من غواصاتها الثلاث طراز دولفين التي ستنتشرها في خليج عمان. لذلك حرصت إسرائيل على إجراء عدة مناورات تحت اسم (نقطة تحول) آخرها (نقطة تحول-٣) التي استمرت خمسة أيام من ٢٠٠٩/٥/٣١ إلى ٢٠٠٩/٦/٤، برزت فيها دروس التصدي بوسائل الدفاع الصاروخي المتاحة لهجمات صاروخية معادية من أربعة إتجاهات إستراتيجية في وقت واحد، وكيفية التصدي لها أيضاً بوسائل الدفاع المدني السلبية، وإدارة الحرب في الجبهة الداخلية التي يتوقع أن تكون الهدف الرئيسي لهذه الهجمات الصاروخية، وقياس مدى قدرتها على الصمود أمام مثل هذه الهجمات، إلى جانب تدريب آخر سبق هذه المناورات بعدة أيام واستمر ثلاثة أيام قامت به عدة أسراب جوية مقاتلة طرازات (ف-١٥) و(ف-١٦) وقطعت فيه مسافات طويلة تعدت ١٠٠٠ كم، حيث وصلت إلى جبل طارق في غرب البحر المتوسط، والساحل اليوناني وبحر إيجه في شمال البحر المتوسط، وإعادة الإمداد بالوقود في الجو، وقصف أهداف مشابهة للمنشآت النووية الإيرانية ووسائل الدفاع الجوي المدافعة عنها، ومراكز القيادة والسيطرة التي تديرها، إلى جانب المطارات الإيرانية ومواقع تركز وإطلاق الصواريخ شهاب، بإعتبار القوات الجوية الإسرائيلية هي المستوى الأول من الردع الإستراتيجي، بما تحمله من قنابل وصواريخ تقليدية، ثم يأتي المستوى الثاني للردع بالقنابل والصواريخ النووية التي تحملها المقاتلات والصواريخ (أريحا) والصواريخ كروز من الغواصات دولفين.

- أما في جانب حماس، فإن أبرز الدروس التي استخلصتها من حرب الصواريخ أنها لا تحقق هدف الردع الذي تتوخاه وتستهدفه حماس، طالما أن الصواريخ تطلق بأعداد فردية لا تحقق التدمير

والخسائر البشرية التي تسعى لتحقيقها حماس. ولذلك ينبغي أن يتم إطلاق الصواريخ بأعداد كبيرة بإتباع إستراتيجية (الإغراق الصاروخي) ضد الأهداف الإستراتيجية والسكانية ذات الأهمية الخاصة، مثل مدن بنر سيع وميناء أشدود، وقد تحصل حماس مستقبلاً على صواريخ أبعد من (جراد) تطول تل أبيب مثل الصاروخ الإيراني (زلزال ١، ٢). ومن ثم فإن سعى حماس في المستقبل سيكون في هذا المجال بهدف بناء ترسانة ضخمة من الصواريخ أرض/أرض - سواء بالتصنيع المحلي أو بالتهريب من الخارج - لتطول هذه الأهداف الإسرائيلية، ولتقصها بأعداد كبيرة، مع تجهيز مستودعات التخزين ومواقع الإطلاق اللازمه لذلك بطول الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة، وبحيث تكون محصنة بدرجة كافية تحت الأرض. ولن تكون حماس في حاجة لتوجيه دقيق لهذه الصواريخ، لأن أية إصابات في المدن الإسرائيلية المذكورة آنفاً سيحقق الهدف الذي تشده حماس. مع ضرورة التحسب لردود الفعل الإنتقامية الإسرائيلية بواسطة هجماتها الجوية والبرية ضد أهداف سكانية وعسكرية في القطاع، وبما قد يؤدي إلى شبه تدمير شامل.

- وقد برز درس آخر مهم أثناء سير العمليات الجوية والبرية، وهو إختصار الزمن إلى أدنى حد بين إكتشاف الأهداف والتعامل معها، سواء بالمقاتلات أو المروحيات أو الطائرات بدون طيار. ويرجع ذلك إلى دقة وسائل الإستخبارات البشرية والتصوير الجوي بالطائرات بدون طيار المسلحة بصواريخ يتم إطلاقها ضد الهدف الذي يتم تصويره ونقل صورته إلكترونياً في نفس لحظة إكتشافه إلى مركز إدارة الطائرات بدون طيار التي تصدر أوامرها فوراً بإطلاق الصواريخ عليه، ولذلك سيتعظم دور هذه الطائرات بدون طيار في الحرب القادمة سواء من حيث مدة بقاءها في الجو وسرعتها للتغلب على الأسلحة المضادة للطائرات، وأيضاً من حيث قدرتها التسلحية وتخصيصها حتى المستوى التكتيكي لكل كتيبة مشاة أو مدرعة. ساعد أيضاً في إختصار الزمن بروز دور الهواتف النقالة (التليفون المحمول) في التبليغ عن المواقف القتالية - سواء للقوات الصديقة أو المعادية - وبالتالي سرعة رد الفعل الدفاعي أو الهجومي من جانب أحد الطرفين تجاه الطرف الآخر. هذا إلى جانب سهولة الدخول على منظومات الإتصالات الإلكترونية للأطراف المتصارعة، سواء بهدف الإستطلاع والحصول على معلومات، أو بهدف التداخل عليها وإعاقتها وُدس معلومات عليها، إلى جانب سهولة عمليات القيادة والسيطرة الميدانية.

ورغم أن إسرائيل عوّلت كثيراً على ضرباتها الجوية كسلاح ردع لمنع حماس من إطلاق صواريخها، كما عوّلت أيضاً على المناطق العازلة والمنزوعة السلاح والحواجز الأمنية لحماية أراضي إسرائيل الحدودية من هجمات الصواريخ والميليشيات والإنتحاريين، إلا أن كل ذلك فشل في ردع حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية عن تبني عمليات تعرضية ضد إسرائيل. وساد

إنطباع لدى المسؤولين فيها - عسكريين ومدنيين - أن أساليب حرب العصابات التي تتبعها منظمات مثل حماس وحزب الله - في إطار الحروب اللامتماثلة - صارت مفيدة جداً لاعداء إسرائيل حتى على مستوى الدول المعادية لها - مثل إيران وسوريا - والتي قد تتجنب توريط جيوشها في حروب تقليدية، ولكن تدفع المنظمات التابعة لها - مثل حماس وحزب الله - إلى توريط إسرائيل في حروب لامتماثلة. وهو الأمر الذي سيدفع القوات المسلحة الإسرائيلية إلى ضرورة إعادة النظر في تسليح وتنظيم وتدريب بعض تشكيلاتها الميدانية - خصوصاً وحدات القوات الخاصة - لتكون قادرة على خوض مثل هذا النوع من الحروب، لاسيما ما يتعلق منها بحرب المدن والشوارع والمناطق المبنية، وكيفية التعامل مع الأهداف المعفخة والإنتحاريين.. إلى غير ذلك من الأساليب غير التقليدية التي تلجأ إليها منظمات مثل حماس وحزب الله. وقد تلجأ إسرائيل لتلافي التورط في هذا النوع من الحروب الصعبة إلى إخلاء مناطق كاملة من السكان العرب، وإحتلالها بصفة مستمرة، وسد المخرج والمداخل إليها، وإن كانت هذه الإستراتيجية القائمة على ثلاثية: الإخلاء، والإستيلاء، ثم الإحتلال، ستكون شبه مستحيلة سواء مع حزب الله الذي يشكل مقاتلوه جزءاً من النسيج السكاني لمدن وبلدات جنوب لبنان، أو بالنسبة لحماس التي تذيب مقاتليها في خضم الإزدحام السكاني لقطاع غزة، والذي لا يمكن إخلاءه من السكان، لذلك سيستمر سكان هذا القطاع يشكلون سيقاً مسلطاً على رقاب سكان ومدن وبلدات جنوب إسرائيل. كما لن تكون إسرائيل في حالة تنفيذ هذه الإستراتيجية ثلاثية الأبعاد بعيدة عن إستنكار وإدانة المجتمع الدولي لها، خاصة وأنه لا يوجد تناسب مع فعل القصف الصاروخي لحماس ضد جنوب إسرائيل، مع رد الفعل الإسرائيلي الوحشي المتمثل في الهجمات الجوية الإسرائيلية بذخائر تقليدية وغير تقليدية - مثل قنابل الفوسفور الأبيض، والدايم DIME.

- ومع بروز درس صعوبة قتال القوات البرية في المدن والشوارع والمناطق البرية، وهو ما انعكس في أداء القوات البرية في المرحلة الثالثة من الحرب، حيث أحكمت القوات البرية حصارها حول المدن والمخيمات، وضغطت بتواجدها في ضواحي هذه المدن والبلدات لحشر المدنيين داخلها ومنعهم من الخروج منها، وبجعل المناطق المفتوحة والطرق الطولية والعرضية حول المدن والبلدات وفيما بينها، كلها مناطق محظور التحرك فيها وبالتالي تحولت إلى مناطق قتل لكل من يتحرك فيها بخلاف القوات الإسرائيلية. وبذلك حوّلت المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية إلى معازل أشبه بمعازل السود إبان فترة الحكم العنصري في جنوب أفريقيا. وبهذا الأسلوب القتالي أمكن للوحدات البرية الإسرائيلية أن تحقق ثلاثة أهداف هي: حصار المدنيين والضغط عليهم وبما يزيد من معاناتهم ليولدوا بدورهم في المقابل ضغطاً مضاداً على حكومة حماس بإعتبارها المسؤولة

أصلاً عن معاناتهم حتى تستسلم لشروط إسرائيل. والهدف الثانى رصد عناصر المقاومة داخل هذه المدن وإصطيادها فى حالة إطلاق نيرانها أو محاولة خروجها من الحصار وذلك بواسطة المروحيات والطائرات بدون طيار وقوات الحصار، أما الهدف الثالث فهو إبادة وتدمير أى عنصر للمقاومة تظهر فى المناطق المحظور التحرك فيها، لاسيما على الطرق والمدقات وفى المناطق المفتوحة فى البساتين والحقول فى حالة خروجها من الأنفاق المقامة تحت الأرض، خاصة بعد أن استكملت الوحدات البرية تقطيع أوصال القطاع عرضياً وطولياً إلى خمس مناطق معزولة عن بعضها البعض. وبذلك وقرت القوات البرية الإسرائيلية على نفسها مشقة وعناء إقتحام المدن والبلدات والمخيمات، وما يمكن أن يتسبب لها ذلك فى خسائر بشرية ومادية. فى ذات الوقت الذى حققت فيه هدف إضعاف حماس سياسياً وعسكرياً، وبذلك طبقت القوات الإسرائيلية مبادئها فى الحرب وهو "لا تقاتل العدو طبقاً لشروطه، بل طبقاً لشروطك أنت وظروفك" فقد أرادت حماس أن تورط القوات البرية الإسرائيلية فى قتال مدن لتستنزفها فيها، وهو ما حرصت هذه القوات على تجنبه، وفضلت الاعتماد أكثر على عنصر تفوقها الجوى فى إستنزاف حماس.

كما برز فى هذه الحرب جنوح إسرائيل لإستخدام نوعيات جديدة من الذخائر التى يمكن تصنيفها بإعتبارها ذات دمار شامل - مثل الفوسفور الأبيض والدايم - ضد العسكريين والمدنيين على السواء، هذا إلى جانب إستخدام نوعيات أخرى من الذخائر الأمريكية الخاصة مثل قنابل الطائرات GBU- ٣٩ المضادة للتحصينات تحت الأرض والقادرة على إختراقها، والقنابل الارتجاجية التى تعتمد على توليد موجات عالية من الضغط الجوى تصل إلى ٣٥ ضغط جوى تبيد وتدمر ما تحتها من أفراد ومعدات وأسلحة ومباني ومركبات وتحصينات تحت الأرض. وهو ما يعنى أن إسرائيل ستتجه فى حروبها إلى إستخدام نوعيات من الذخائر ذات دقة عالية فى الإصابة بما تعتمد عليه من وسائل توجيه ذاتى (ليزرى وحرارى وتلفزيونى)، وذات قوة تدميرية عالية وعلى مسافات بعيدة من وسائل إطلاق جوية وبرية يمكن أن تنشر التأثير التدميرى لهذه الذخائر على مساحات شاسعة فوق وتحت الأرض. وليس من المستبعد أن تلجأ إسرائيل فى هذا المجال إلى إستخدام ذخائر كيماوية محدودة التأثير زمنياً، وأسلحة وذخائر شل القدرة غير المميّنة -مثل أسلحة الليزر منخفضة القدرة، وأنظمة الموجات تحت صوتية، وسوائل تقصيف المعادن، والمواد الكاوية شديدة القلوية، ومحفزات الخداع البصرى.. وغيرها من وسائل الإعاقة غير المميّنة.

وقد برز وتأكد درس مهم فى هذه الحرب بالنسبة لإسرائيل استوعبته من حرب لبنان ٢٠٠٦، وهو أن وضعت إسرائيل لنفسها تصوراً متكاملاً لكيفية الخروج من هذه الحرب فى إطار أسوأ السيناريوهات. لذلك قدرت القيادة السياسية الثلاثية فى إسرائيل والتى أدارت الحرب - بإشتراك

رئيس الأركان ورؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن - ان الحرب يجب أن تنتهي في التوقيت المخطط لها والذي لا ينبغي أن يتعدى يوم ٢٠ يناير، وسواء استسلمت حماس أم لم تستسلم ينبغي ألا تؤدي الحرب إلى احتلال قطاع غزة، بل سرعة سحب القوات الإسرائيلية ولو من جانب واحد، مع تأمين مكاسب الحرب من خلال عدة أساليب، أبرزها إقامة منطقة منزوعة السلاح بطول الحدود مع إسرائيل بعمق ٦ كم، وتواجد قوات دولية على أرض غزة تفصل بينها وبين إسرائيل (مثل القوات الدولية يونوفيل المتواجده في جنوب لبنان طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠١)، أو بعد إبرام إتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة تتكفل بموجبها الأخيرة بمنع عمليات تهريب السلاح إلى حماس في القطاع، وهو السيناريو الذي تحقق في هذه الحرب، وحافظ على ماء وجه القوات الإسرائيلية عندما قررت الانسحاب من جانب واحد، في ذات الوقت الذي اعتبرته حماس إنتصاراً لها. فقد كانت إسرائيل مستعدة لمواجهة احتمال أن تتدخل كل من إيران وسوريا وحزب الله إلى جانب حماس، وذلك بشن ضربات جوية ضدهم، وبعملیات برية في جنوب لبنان شمال وجنوب نهر الليطاني ضد قوات حزب الله في حالة تدخلها بقصف شمال إسرائيل. هذا مع تواجد الخطة (ب) والإستعداد لتنفيذها إذا ما فرضت الظروف ذلك، وهي المتعلقة بإعادة احتلال غزة إذا ما تسبب استمرار القصف الصاروخي لحماس في إحداث خسائر جسيمة في مدن وبلدات جنوب إسرائيل.

أما فيما يتعلق بدرس الخداع وإرتباطه بتحقيق مبدأ المفاجأة، ونظراً لضيق مساحة قطاع غزة، وصعوبة إجراء مناورات حقيقية وخداعية للقوات الإسرائيلية، حيث فرضت الطبيعة الجغرافية للقطاع خطة واحدة على القوات الإسرائيلية تعتمد على تقطيع أوصال القطاع وعزلها عن بعضها، ثم التعامل مع كل قطاع فرعي على حدة، وبذلك لم تتمكن القوات البرية الإسرائيلية من تنفيذ عمليات خداعية واسعة، باستثناء عمليات إنزال بحري في مواجهة مخيم الشاطئ بهدف جذب وتشيت جزء من قوات حماس، وإجبارهم على الخروج من الأنفاق وتدميرهم في العراء وهو ما تحقق فعلاً. أما عمليات الخداع الأخرى فقد جرت على المستوى التكتيكي الضيق، بإستخدام حماس دمي مفخخة على شكل مقاتلي حماس، وأغراض أخرى مدنية وعسكرية مفخخة، والخروج المفاجئ لمقاتلي حماس من الأنفاق عبر فتحات مخفاه غير متوقع أماكنها، بعضها داخل دواليب في غرف شقق، وبعضها في البساتين والمزارع. كما اتبعت القوات الإسرائيلية أسلوب إظهار الانسحاب لإستدراج عناصر حماس خلفها ثم إصطيادهم بالمروحيات بعد ذلك. وقد كشفت حماس هذا الأسلوب في الخداع وامتنعت عن الإستجابة له.

ثالثاً: هوامش الفصل الثالث:

(٣٢) الجيش الإسرائيلي يعترف "ربع قتلى عملية غزة من المدنيين" www.walla.co.il هيئة تحرير الموقع ٢٦/٣/٢٠٠٩ - مختارات إسرائيلية مايو ٢٠٠٩.

وانظر أيضاً: د. السيد سليم - رؤية استراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة - السياسة الدولية أبريل ٢٠٠٩ - ص ٧٤.

وانظر أيضاً: عبد الخالق فاروق - الحرب على غزة - مفاهيم الربح والخسارة - السياسة الدولية أبريل ٢٠٠٩ - ص ١٢٣.

وانظر أيضاً: رسالة من منظمات المجتمع المدني الأردني إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول الجرائم في غزة - مركز الجزيرة للدراسات ٨/١/٢٠٠٩.

وانظر أيضاً: تاني جولدشتاين - كم يكلفنا أسبوع من القتال في الجنوب؟ - ידיعوت أحرونوت ٢/١/٢٠٠٩ - مختارات إسرائيلية ٢٠٠٩.

وانظر أيضاً: نعمان سيكولار - المشروعات في الجنوب تخسر ٦,٥ مليون شيكل يوميا - ידיعوت أحرونوت ١/١/٢٠٠٩ - مختارات إسرائيلية - فبراير ٢٠٠٩.

وانظر أيضاً: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية

<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=٣٠٠٨٩>

وانظر أيضاً:

<http://www.kulifi.com/v/t.٢١٧٣٥.html>

وانظر أيضاً: المتحدث باسم "الأونروا" يرسم صورة مأساوية للوضع في غزة قبل مؤتمر إعادة الإعمار. وانظر أيضاً: د. أحمد جويلى: ١,٩ مليار دولار تكلفة إعمار غزة و ٨٠٤ ملايين دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال العدوان - روز اليوسف - ١٥/٢/٢٠٠٩.

وانظر أيضاً: صالح النعامي - الخسائر الفلسطينية تبلغ مليار دولار - شرق أوسط ٦/١/٢٠٠٩، وشرق أوسط ٢/٢/٢٠٠٩.

وانظر أيضاً: صالح النعامي - الجيش الإسرائيلي يدمر ٣٥٠ منشأة اقتصادية - الشرق أوسط ٢/٢/٢٠٠٩ وانظر أيضاً: عقيد ركن متقاعد فهد الشليمي - العدوان الإسرائيلي على غزة .. الخسائر والأرباح - الأنباء الكويتية ٧/٢/٢٠٠٩.

وانظر أيضاً: وزارة الأوقاف في الحكومة المقالة: إسرائيل دمرت ٩٢ مسجداً خلال عدوانها - الشرق أوسط ٢٤/١/٢٠٠٩.

(٣٣) حسام سويلم - كتاب لبنان بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الإيراني - ص ٩٨ - توزيع الأهرام.

وأنظر أيضا: د. أحمد سوكاربو - حرب غزة ومقاييس النصر والهزيمة - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢.
(٣٤) عاموس جلعاد - حرب غزة أفشلت مخطط حماس للسيطرة على السلطة - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٩.

وأنظر أيضا: حسام سويلم - كتاب لبنان بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الإيراني - المصدر السابق.
وأنظر أيضا: عميد في جيش الاحتياط الإسرائيلي: انتصار إسرائيل واضح وحماس أكثر من يعلم - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٢/٢.

وأنظر أيضا: وفيق السامرائي - حرب غزة .. فشل على الطرفين .. أين الحسم؟ - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: د. حسن أبو طالب - أي إنتصار لإسرائيل - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٨.
وأنظر أيضا: عقيد ركن فهد الشليمي - العدوان الإسرائيلي على غزة .. الخسائر والأرباح - الأنباء الكويتية ٢٠٠٩/٢/٧.

وأنظر أيضا: عضو في لجنة فينو جراد - على الحكومة استخلاص الدروس - الحياة ٢٠٠٩/١/٣٠.
(٣٥) حماس: انتصرنا بفشل إسرائيل في تحقيق أهداف الحرب - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٢/٢.
وأنظر أيضا: وفيق السامرائي - حرب غزة .. فشل على الطرفين أين الحسم؟ المصدر السابق.
(٣٦) وفيق السامرائي - أين حققت الإمدادات الغيبية النصر الإلهي - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٧.
وأنظر أيضا: مصطفى عبد العزيز البطل - هل حققت حماس أهدافها بعد عدوان غزة؟ - الأهرام ٢٠٠٩/٢/٣.

وأنظر أيضا: سلوى السعيد - هل تتنحي حماس كما تنحي عبد الناصر - الشرق الأوسط.
وأنظر أيضا: سعد بن طفلة - الانتصار قسراً!! - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٤.
وأنظر أيضا: طهران: انتصار غزة أعظم من حرب تموز - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٢.
وأنظر أيضا: عميد آهس - العمليات الجراحية تجرى في غزة بدون تخدير - هآرتس ٢٠٠٩/١٢/٣٠ - مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: د. رؤوف أبو عابد - حماس وقواعد اللعبة السياسية - مختارات إسرائيلية - فبراير ٢٠٠٩ ص ١٠٣.

وأنظر أيضا: د. حسن أبو طالب - أي إنتصار لـ حماس؟ - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢١.
وأنظر أيضا: معتقلون إسرائيليون يقيمون نتائج حرب غزة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٦.
(٣٧) حسام سويلم - كتاب لبنان بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الإيراني - توزيع الأهرام - ص ٢٣١.
وأنظر أيضا: د. عادل سليمان - الحرب على غزة والسيناريو اللبناني - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣.

- وأنظر أيضا: وليد شقير - ملاحقة السلاح في غزة وعلى حدود لبنان - الحياة ٢٠٠٩/١/٣٠
- وأنظر أيضا: أكاذيب نصر الله ورهائاته الخاسرة - الأهرام ٢٠٠٩/٢/١
- وأنظر أيضا: عيسى جاد الكريم - حماس تنتصر على الشعب الفلسطيني - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٨
- وأنظر أيضا: نيرحسون - من لبنان إلى غزة استخلصنا العبر - هآرتس ٢٠٠٨/١٢/٢٩ - مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩
- (٣٨) سكوت شان - إسرائيل عجلت ضربتها قبل أن تفقد حلفاءها - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٦
- وأنظر أيضا: عبد الله اسكندر - تصدير الثورة عبر فلسطين - الحياة ٢٠٠٩/٢/٤
- وأنظر أيضا: محمود التهامي - مأزق حماس بين الداخل والخارج - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/١٣
- وأنظر أيضا: محمود الهباشي - ماذا تريد إسرائيل - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٣
- وأنظر أيضا: غسان الإمام - اللعبة الدولية: تحييد الجهاديات الحربية - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٣
- وأنظر أيضا: دحلان: ما حدث في غزة نكبة جديدة .. وحماس ورقة صغيرة في اللعبة الإيرانية السورية مع أوباما - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٢
- (٣٩) نظير محلي - مخابرات إسرائيل تتهم الجيش بالتسبب في تصفية عدد من عملائها الفلسطينيين - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٣٠
- وأنظر أيضا: ستيفن ارلانجر - الجيش الإسرائيلي استفاد في غزة من دروس حربه في لبنان - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٠
- وأنظر أيضا: حوار مع قائد لواء المظليين في حرب غزة "هآرتس هاليقي" - ידיעות أحروتوت ٢٠٠٩/١/٢٣ - مختارات إسرائيلية - مارس ٢٠٠٩
- وأنظر أيضا: اغتيال خالد شعلان قائد منظومة الصواريخ في الجهاد الإسلامي - إسرائيل هايوم ٢٠٠٩/٣/٥ - مختارات إسرائيلية يناير ٢٠٠٩
- وأنظر أيضا: حسام سويلم - التأمين المعلومات أبرز دروس الحرب على غزة - مجلة القدس - مايو ٢٠٠٩ - ص ٨٩
- وأنظر أيضا: حسام سويلم - كتاب إسرائيل ونظرية جديدة للحرب - توزيع الأهرام - ص ٢٦١
- وأنظر أيضا - أحمد بهاء الدين شعبان - كتاب الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠
- وأنظر أيضا: يوسى ميلمان - أمراء الموساد - دار الكتاب العربي - دمشق ١٩٩١
- وأنظر أيضا: المخابرات الإسرائيلية - الوثائق السرية للمخابرات المركزية - ترجمة وإعداد مجدى نصيف - الوطن العربي - بيروت
- وأنظر أيضا: أحمد موسى: كيف اغتالت إسرائيل وزير داخلية حماس - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٧

وأنظر أيضا: نظير مجلى - إغتيال وزير داخلية حماس - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٦
وأنظر أيضا: المخابرات الإسرائيلية في حالة عجز - دراسة عن معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل
أبيب - مارس ٢٠٠٩.

- The Israeli intelligence community - where to?, institute for national security studies, Mar. ٢٠٠٩,
[http://www.ins.org.il/upload\(file\)١٢٣٧٣٦٢٢٠٧.pdf](http://www.ins.org.il/upload(file)١٢٣٧٣٦٢٢٠٧.pdf)

(٤٠) صالح النعمى - الحرب النفسية مركب مهم في حملة إسرائيل على حماس - الشرق الأوسط
٢٠٠٨/٩/١٣.

وأنظر أيضا: آمال شحادة - غزة دفعت ثمن إعادة الهبة إلى الجيش الإسرائيلي - الحياة ٢٠٠٩/١/٣٠.

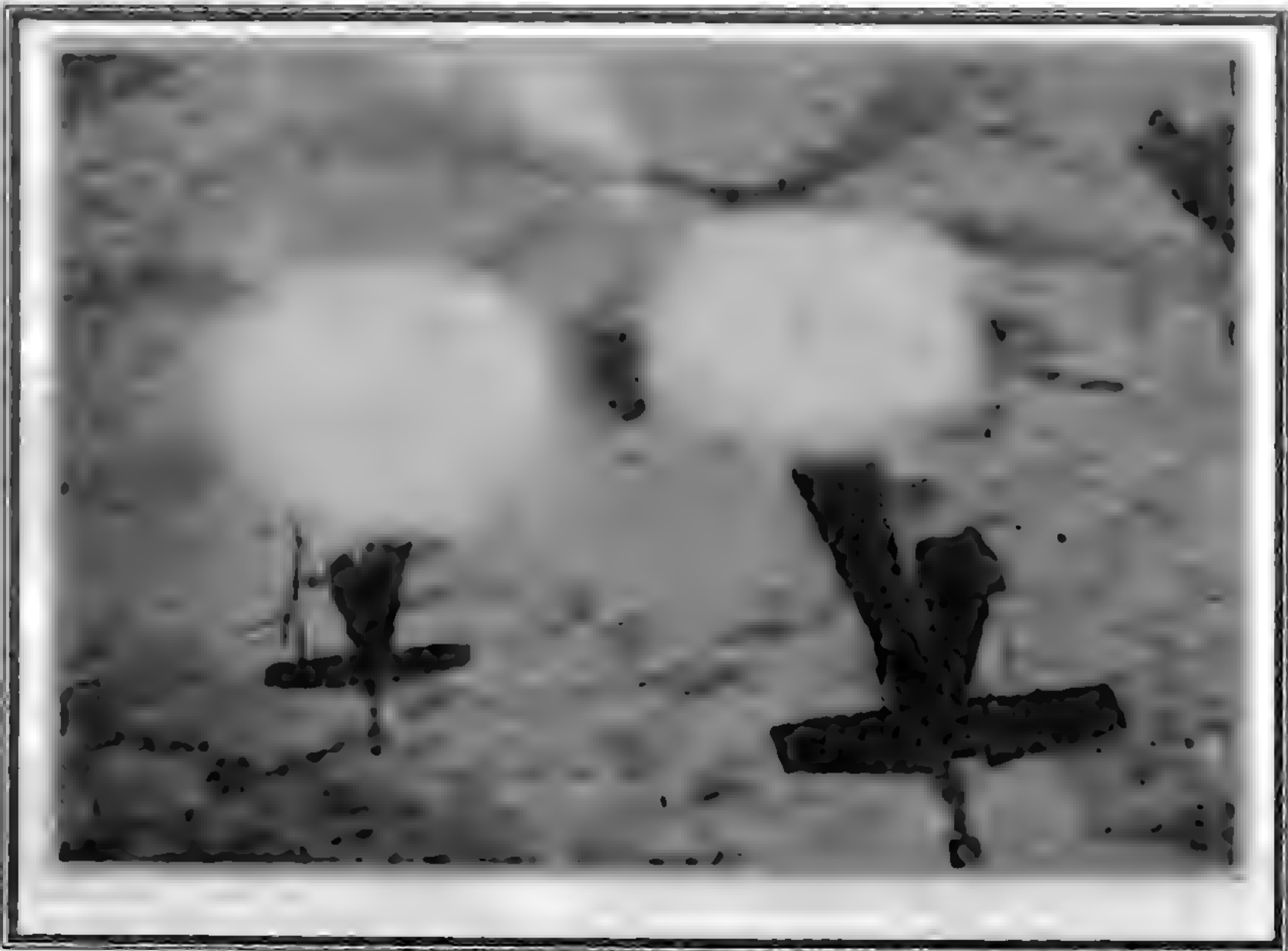
(٤١) حسام سويلم - كتاب لبنان بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الإيراني - مصدر سابق هامش ٣٥.

- The War in Gaza: Can Israel Have Military Success? By Hampton Stephens - World Potitics Review - January ٢, ٢٠٠٩

ضحايا الضربة الجوية الإسرائيلية
على معهد تخريج ضباط الأمن لحركة حماس

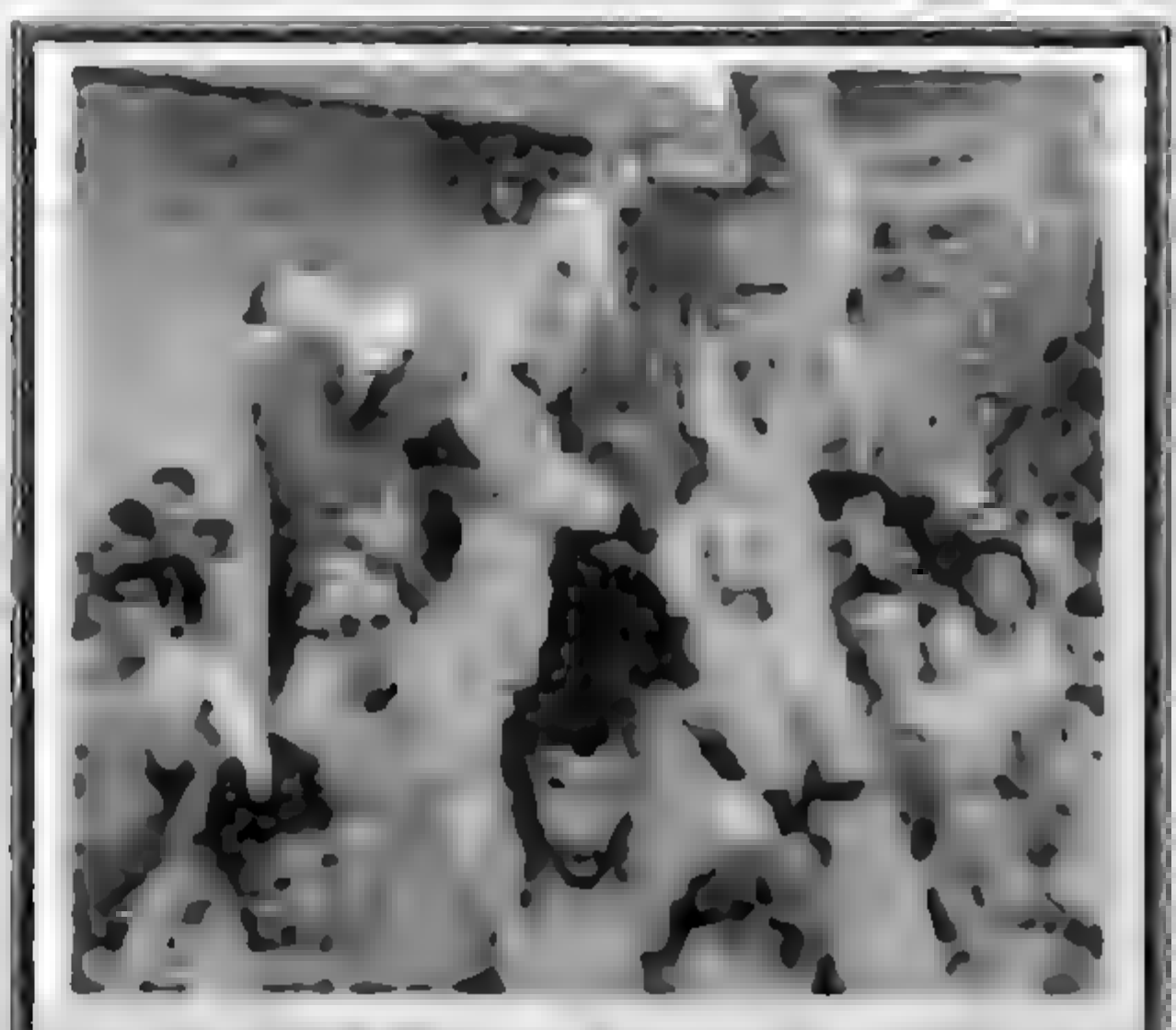
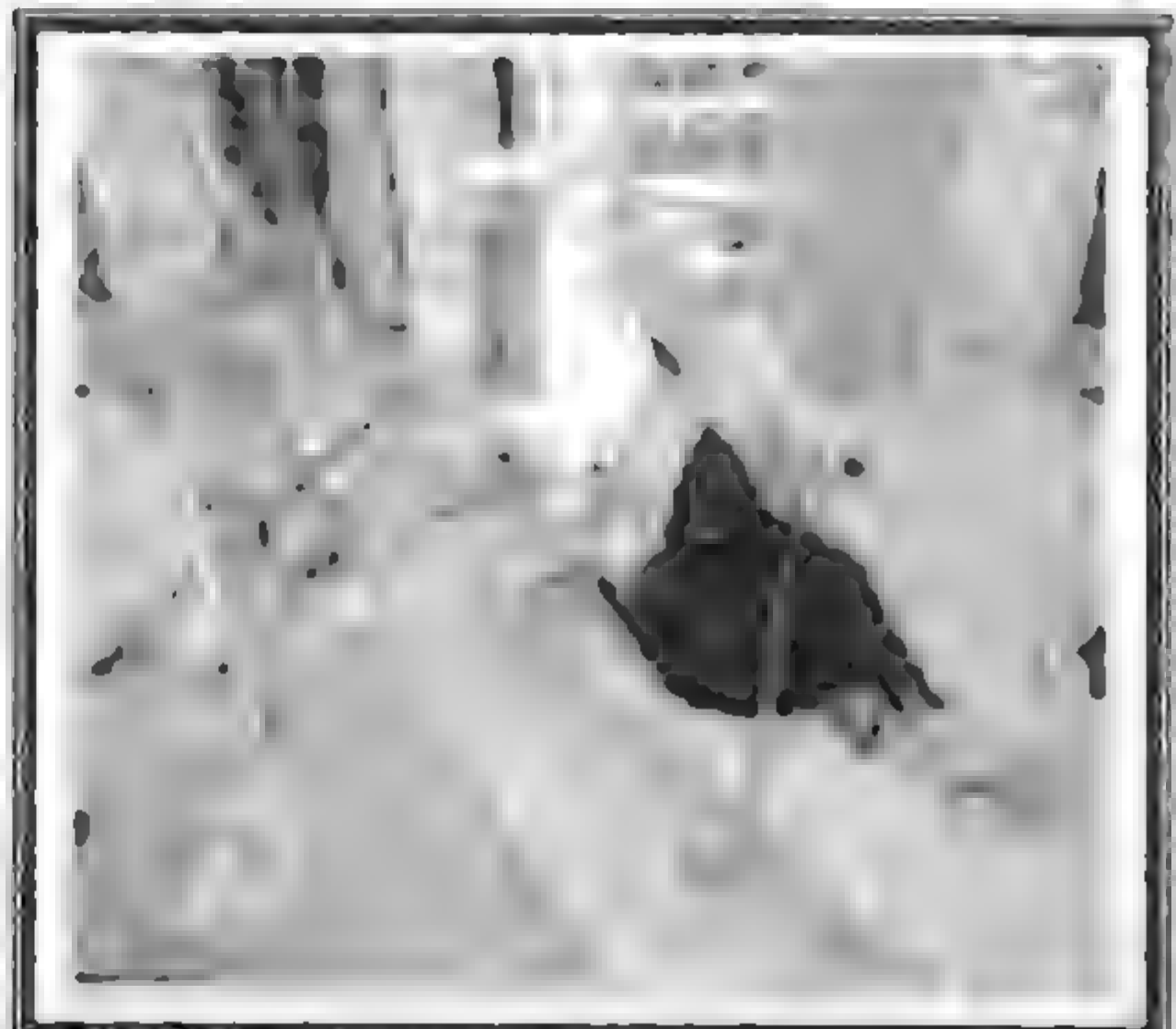
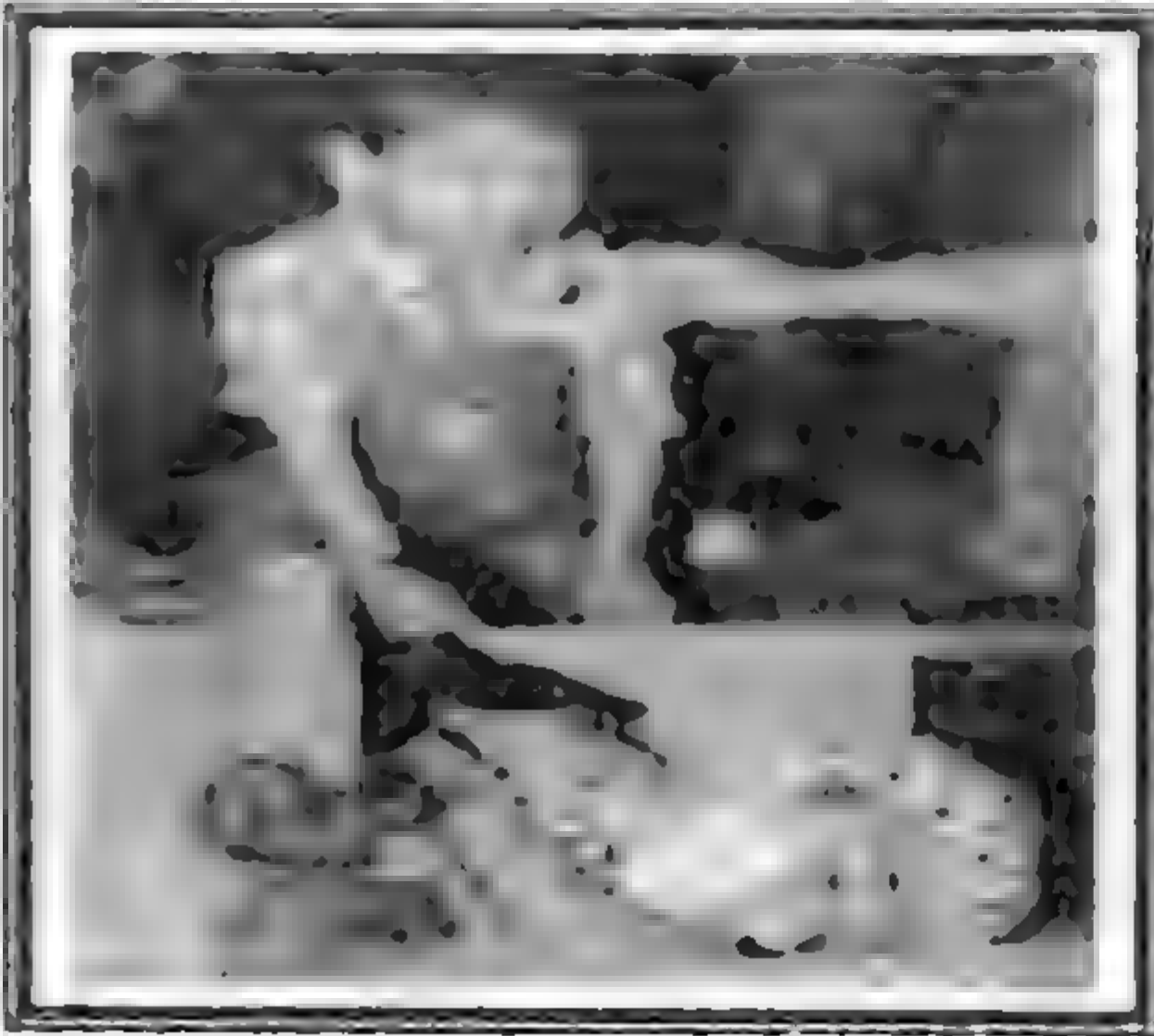
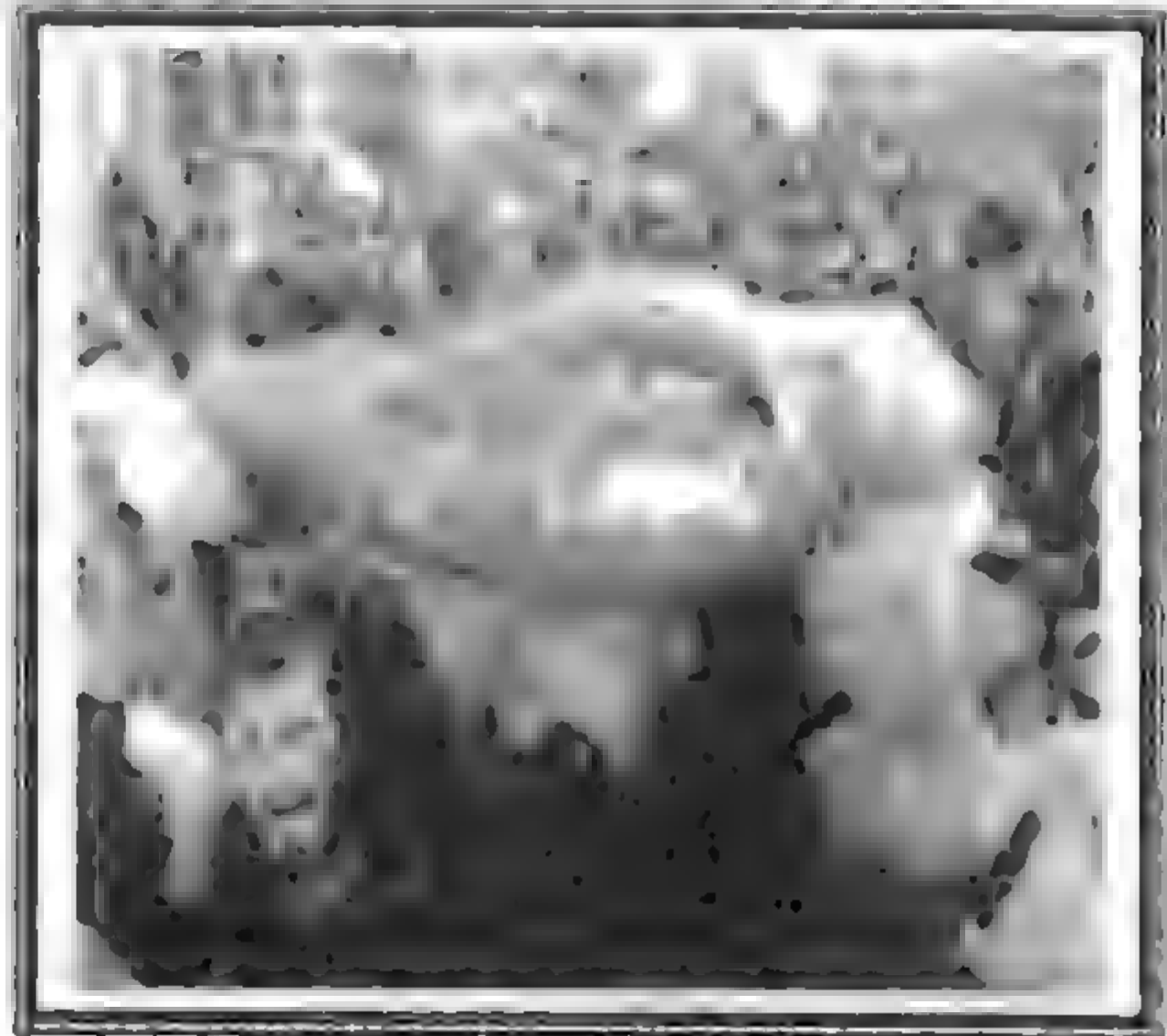
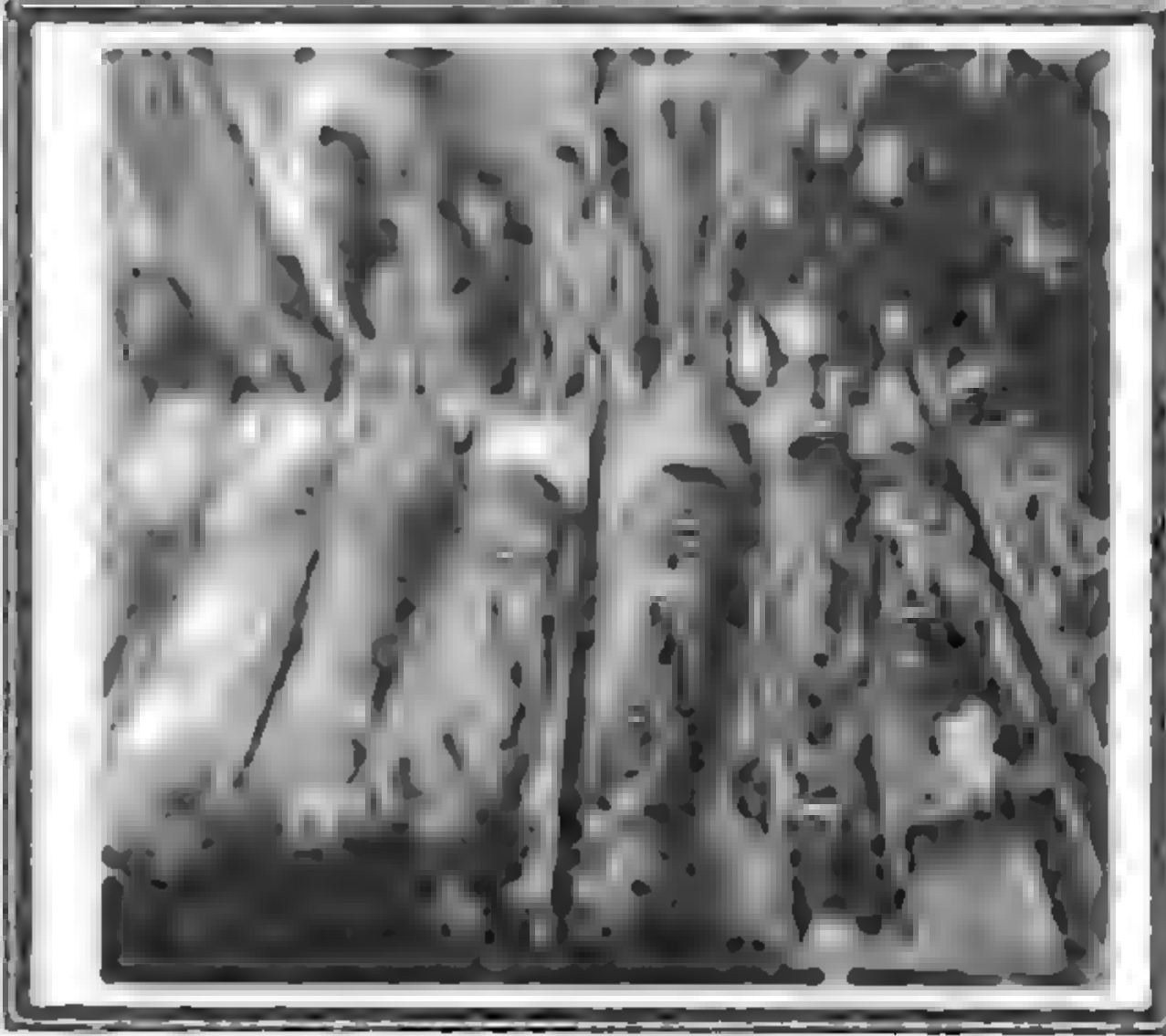
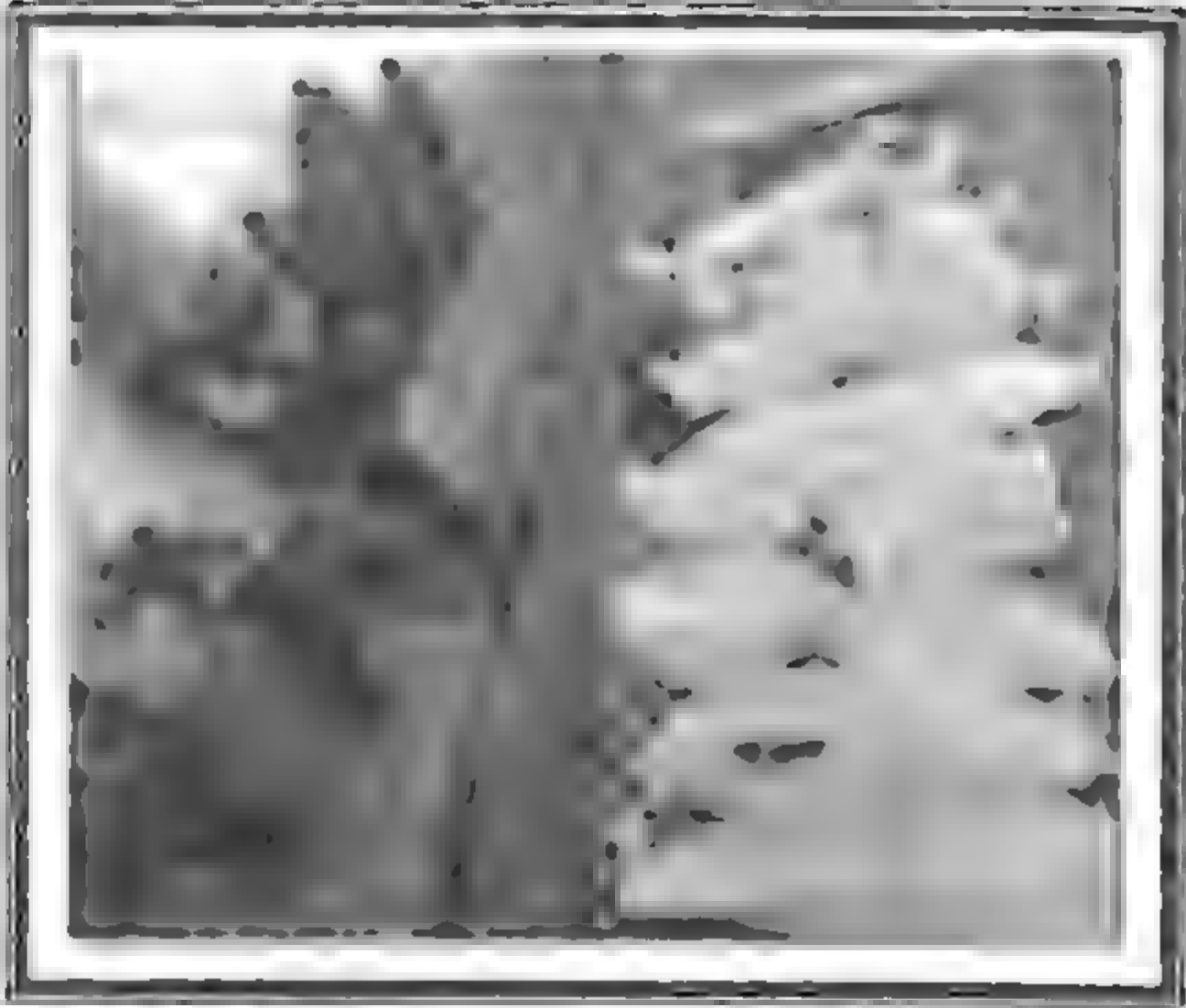
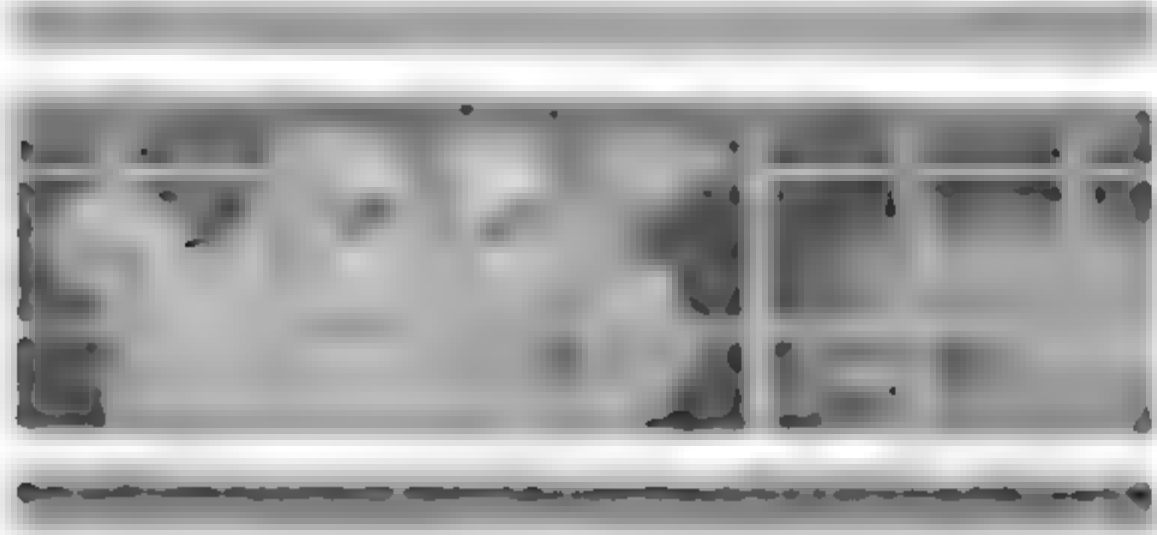


قصف جوي يقابل ارتحاجية



ضحايا العدوان الإسرائيلي البربري على شعب غزة

قتلى وجرى ومعتقلين وخراب وتدمير .. هيروشينا
جديدة في غزة يقابل سرطانية فمن يتحمل
المسئولية



خسائر إسرائيل نتيجة القصف الصاروخي للمقاومة الفلسطينية



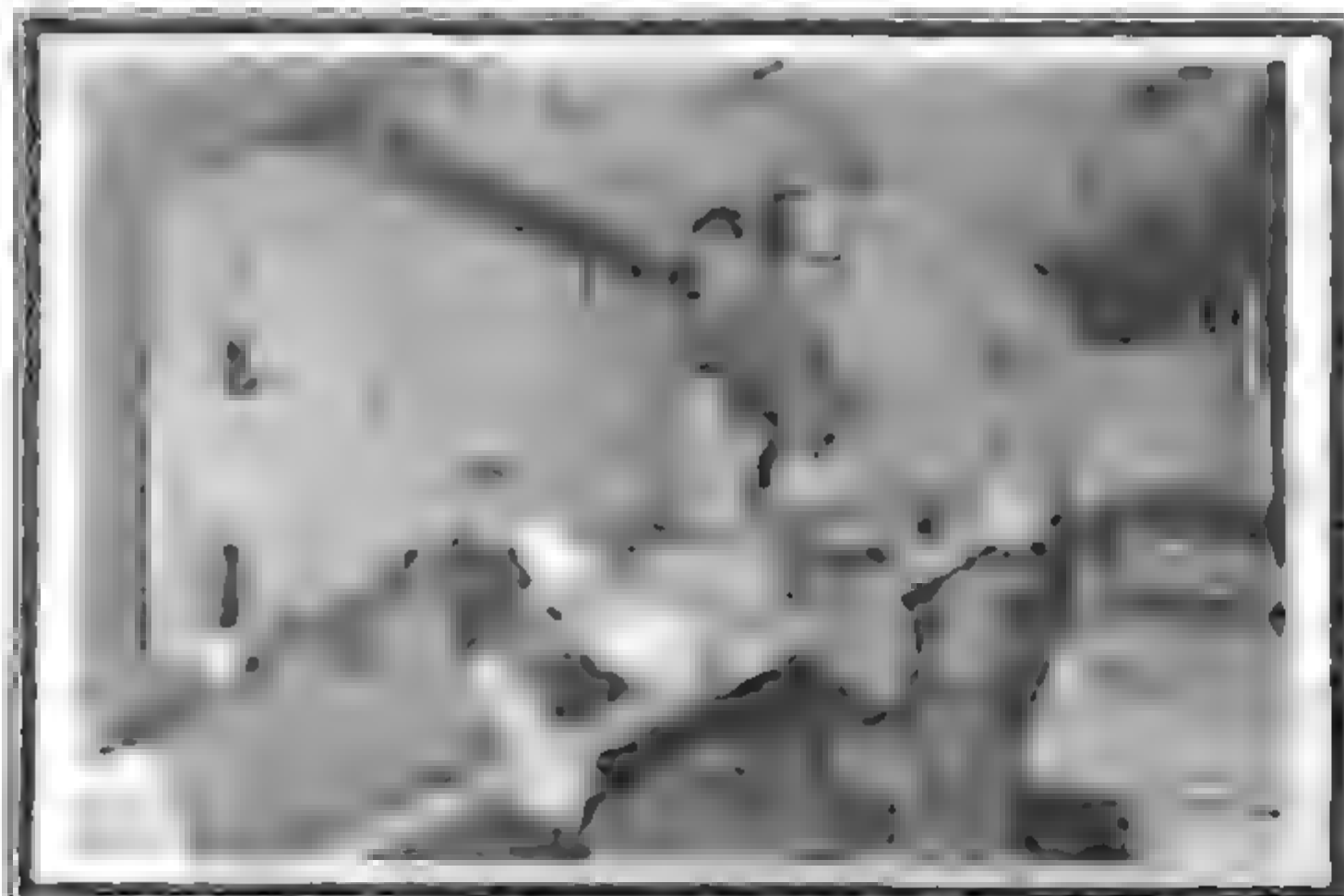
تسحق القصف الصاروخي للمقاومة صوب إسرائيل

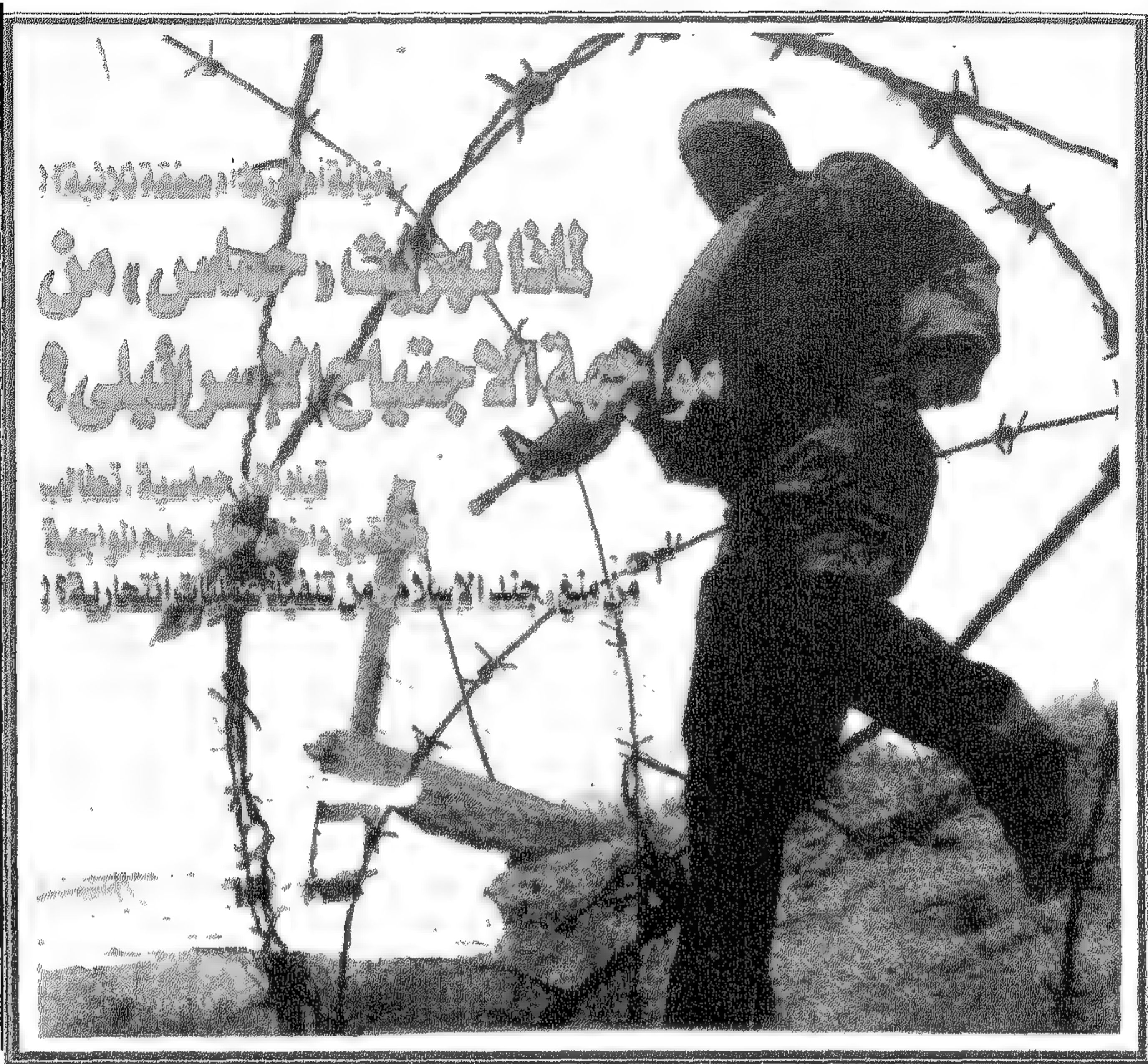


بكاله صواريخ القسام وهما من صاروخات صوب إسرائيل



الاشتباك عبر الحدود مع مصر... وإصابة الجبهة الجنوبية الإسرائيلية
وتدمير دويشيل الإحتلال





أين إختفى مقاتلو القسام ولماذا لم تستخدم
حماس الصواريخ المتطورة والعمليات
الانتحارية؟!

تقرير سرى من قادة حماس لجماعة الإخوان
المسلمين بمصر يعترف بالوقوع فى أخطاء
تهدد مستقبل الحركة السياسى

" أبو مازن " إلتقى مشعل عدة مرات .. ولم
يكن صادقا . إعلان " حماس " أنها أجبرت
إسرائيل على التهئة خداع للنفس

كل الفصائل الفلسطينية قاتلت فى غزة ..
وليس حماس وحدها .

داخل " حماس " ولع بالسلطة .. لذلك مارسوا
الإعتداء على الكل .

من يدفع ثمن أخطاء الحركة القاتلة ؟

هل فقدت حماس البوصلة ونسبت طريقها الذى مهنته دماء الشهداء .

الفصل الرابع

تداعيات الحرب وتفاعلاتها في البيئتين الإقليمية والدولية

عرض عام للموقفين الدولى والإقليمى^{٢١}

- كان للعدوان الإسرائيلي على غزة تداعياته على جميع الدول والتنظيمات المتواجدة في البيئة الإقليمية بالشرق الأوسط، كما كانت له تفاعلاته وآثاره العميقة في العلاقات فيما بينها. فقد بدأ الانقسام العربى - الإقليمى، أثناء وبعد الحرب على قطاع غزة، أشد حدة وربما أوسع نطاقا، من ذلك الذى إقترن بالحرب على لبنان فى صيف ٢٠٠٦. ويرجع ذلك إلى موقع قضية فلسطين ومكانتها بالنسبة للنظام العربى، وللعالم الإسلامى الأوسع نطاقا، هذا إلى جانب استخدام كثير من دول المنطقة لهذه القضية وسيلة لتحقيق أهدافها ومصالحها على المستوى القطرى، بغض النظر عن المصلحة القومية العربية، بل وعلى حساب مصلحة الشعب الفلسطينى ذاته. هذا إلى جانب تراكم عوامل أخرى ليس لها علاقة بالقضية الفلسطينية، أدت إلى تعميق هذا الانقسام، والذى وجد فى العدوان على غزة فرصة ليعكس نفسه بصورة أزعجت العرب والمسلمين فى كل مكان.

١- الانقسام العربى:

- ولقد كان لهذا الانقسام العربى جذوره وأسبابه القديمة والحديثة، بدءاً بالانقسام الذى وقع عقب توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨، حين تشكلت ما أطلق عليه آنذاك "جبهة الرفض"، وقاطعت معظم الدول العربية مصر حوالى عشر سنوات، كان من نتائجها وقوع الحرب العراقية الإيرانية فى عام ١٩٨٠ واستمرت ثمانى سنوات، وخلالها أيضا إنقسمت الدول العربية إلى دول مؤيدة لإيران وأخرى مؤيدة للعراق. وبعد إنتهاء هذه الحرب بستتين وقع العدوان العراقى على الكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ وانقسمت الدول العربية أيضا بين دول مؤيدة للعراق فى غزوه واحتلاله وضمه للكويت ودول عربية أخرى رافضة للعدوان العراقى وساهمت عسكريا فى إزالته. واستمر هذا الانقسام حتى قامت الولايات المتحدة بغزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، وتفاوتت مواقف الدول العربية حول هذا الأمر، حتى جاءت حرب صيف لبنان ٢٠٠٦، والتي تباينت مواقف الدول العربية حيالها، خاصة بعد أن دخلت إيران بعمق على ساحة الصراع العربى - الإسرائيلى، واستثماره لصالحها من خلال إنشائها ودعمها لحزب الله فى لبنان، ثم إنعكس تأثير إيران بشدة على القضية الفلسطينية فى استقطابها حركة حماس لتكون بمثابة ذراع أخرى ممتدة لطهران فى المشرق العربى وغزة على وجه الخصوص إلى جانب ذراع حزب الله فى لبنان، ليعملان معا لخدمة أهداف ومصالح إيران؛ وبذلك دخلت إيران بعمق أكبر على ساحة الصراع العربى - الإسرائيلى، حيث

استقطبت إيران دولا عربية ساهمت مع حماس في تعميق الانقسام العربي - بين دول وصفت "بالاعتدال" ضمت مصر والسعودية والأردن، ودول عربية أخرى أطلق عليها "دول الممانعة" شملت سوريا وقطر في الأساس ربطت نفسها مع حماس بإيران، أما باقي الدول العربية فقد توزعت مواقفها أثناء حرب غزة بين الطرفين طبقا لمصالح كل دولة وما تمليه عليها من إقتراب أو إبتعاد عن إيران، خاصة بعد أن ثبت وجود مشروع إيراني في المنطقة يستهدف بسط نفوذ إيران على المنطقة بدءاً بمنطقة الخليج، وبدأت ملامحه تظهر بوضوح في لبنان من خلال حزب الله، وفي فلسطين من خلال حماس، وفي العراق من خلال النفوذ الإيراني على الحكومة والأحزاب والمليشيات الشيعية هناك، وفي دول الخليج من خلال أحزاب الله الخليجية، ناهيك عن دور البرنامج النووي الإيراني في تعميق النفوذ الإيراني في المنطقة. وللأسف بدأت بعض الدول العربية خاصة سوريا وقطر إلى جانب حماس وحزب الله تستغل بهذا المشروع الإيراني، وترى فيه ما يخدم أهدافها ومصالحها، وهو ما رأت فيه مصر والسعودية والأردن ودول عربية أخرى تهديداً خطيراً للأمن العربي، سواء في بعده القطري الخاص بكل دولة عربية على حده، أو في بعده القومي الأوسع والأشمل، وكانت محصلة كل ذلك على الصعيد العربي تفاقم أزمة عدم الثقة بين الفريقين، وما يقترن بها من هواجس متبادلة خلقت حالة إستنفار من وقت إلى آخر، وتضخم الخلافات في شأن الموقف تجاه إسرائيل وكيفية التعامل معها، وكان العامل الإيراني في قلب هذا الانقسام وما ارتبط به من مواجهات كلامية، ساعدت الفضائيات وغيرها من وسائل الإعلام العربية والإيرانية على توسيعها وزيادة حدتها.

ولقد أظهر العدوان الإسرائيلي في غزة أن الانقسام بين الفريقين العربيين - الممانعة والاعتدال - ليس بالعمق الذي أظهرته وضخمته وسائل الإعلام العربية خلال الحرب، وأن المسافة بين موقفيهما تجاه إسرائيل ليست بعيدة للغاية، فكلاهما لم يدع إلى تدخل عسكري عربي سافر في الحرب إلى جانب حماس، وكلاهما طالب بسرعة وقف إطلاق النار، وكلاهما أدانا إسرائيل، وكلاهما أيضا قدما الدعم والمساندة السياسية والمادية لحماس وشعب غزة، ولكن أثبتت الحرب في المقابل أن المسافة بين الفريقين العربيين تجاه إيران كبيرة وعميقة جدا، نتيجة دخول العامل الإيراني على الخط وبسبب أزمة عدم الثقة المتبادلة. فالانقسام بين مصر وسوريا مثلا، تجاه إيران أعمق منه إزاء إسرائيل. فالمسافة بين الموقفين المصري والسوري إزاء إسرائيل تبدو أقرب بكثير مما بدا للوهلة الأولى خلال احتدام المعارك الإعلامية التي بلغت من التهاافت مبلغا لا سابق له في تاريخ الخلافات العربية - العربية. فسوريا التي يريد أركان نظام الحكم فيها أن يسموها دول ممانعة أو مقاومة، رحبت بالتفاوض مع إسرائيل بشكل غير مباشر عبر الوسيط التركي، وتطلعت إلى مفاوضات مباشرة ولكن

برعاية أمريكية على نحو يمد لها جسورا إلى واشنطن. لكن فيما يتعلق بالموقف من إيران يبدو التناقض كبيرا بين الموقفين السوري والمصري، حيث ترى دمشق أن الشراكة الاستراتيجية السورية - الإيرانية تحقق لسوريا عمقا استراتيجيا في المنطقة نتيجة ما تشعر به من عزلة عربية ودولية، في حين ترى مصر في هذه الشراكة أنها إختراق للأمن القومي العربي، يخدم مصالح إيران وليس مصالح سوريا ولا المصالح العربية، وأن تهجم إيران السياسي والإعلامي على إسرائيل ليس دفاعا عن الأهداف والمصالح الفلسطينية والعربية والإسلامية كما تدعى طهران، حيث لم تطلق إيران لا قبل العدوان على غزة ولا أثناءه - طلقة واحدة على إسرائيل، لاسيما وأنها تخشى جدا رد الفعل الإسرائيلي ضد إيران إذا ما تحرشت الأخيرة بها، ناهيك عن المصالح الإقتصادية التي تربط إسرائيل وإيران من خلال أساليب تحتية، حيث تستورد إسرائيل النفط الإيراني عبر ميناء أمستردام في هولندا، إلى جانب بضائع إيرانية أخرى تستوردها إسرائيل، ولكن يأتي التهجم السياسي والإعلامي الإيراني على إسرائيل تعبيرا عن توظيف إيران الصراع العربي - الإسرائيلي ليقدم أهداف إيران في توسيع رقعة نفوذها في المنطقة العربية، وهو ما تعترض عليه مصر بشدة، بل وتقاومه، لأنه يفسح المجال لتعميق الانقسام الفلسطيني، وتعميق الانقسام العربي، وهو هدف إيراني رئيسي آخر.

٢- عودة الصراع العربي - الإسرائيلي لموقع الصدارة:

- ولقد ساهم العدوان الإسرائيلي في إعادة الصراع العربي - الإسرائيلي إلى مركز الصدارة في الاهتمامات الإقليمية على حساب قضايا أخرى، مثل البرنامج النووي الإيراني، والموقف الأمني في العراق، والحرب الأهلية في الصومال، وإرتباطها بأعمال القرصنة في خليج عدن وأمام الساحل الصومالي، والمصالحة الفلسطينية، وتصاعد نشاط تنظيم القاعدة الإرهابي في عدد من دول الخليج والمغرب العربي، والتحول الديموقراطي. حيث من المتوقع أن يدخل الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة جديدة مع وصول إدارة أوباما للسلطة في الولايات المتحدة، والتي تعتبر أقل ميلا لمساندة إسرائيل في أهدافها التوسعية عن إدارة بوش السابقة، والتي عبّرت عن انحيازها المطلق لجانب إسرائيل أثناء عدوان الأخيرة على غزة، حين رفضت في البداية استصدار قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار حتى تحقق القوات الإسرائيلية أهدافها ومهامها في الحرب، وهددت باستخدام حق الفيتو لمنع صدور مثل هذا القرار، ولولا ضغط سياسي شديد من جانب مصر والسعودية لما صدر قرار المجلس ١٨٦٠ بامتناع الولايات المتحدة عن التصويت. أما إدارة أوباما فقد أظهرت تفهما أعمق للموقف العربي، وأدركت أنه بدون حل القضية الفلسطينية بشكل جذري على أساس إقامة

دولتين فلسطينية وإسرائيلية، سيستمر التوتر والعنف والإرهاب يسود المنطقة، وسيكون له انعكاسات سلبية على المصالح الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم تخوض فيها الولايات المتحدة صراعات مسلحة - مثل العراق وأفغانستان - ضد أطراف تتخذ من الاحتلال الإسرائيلي الفلسطيني والجولان، والدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل، مبرراً لها في تعريض المصالح الأمريكية للخطر.

٣- التحول نحو اليمين المتطرف في إسرائيل.

- وداخل إسرائيل عبّر ٩٢% من الشعب الإسرائيلي أثناء العدوان على غزة، عن مساندتهم القوية لاستمراره، وقد بدا الرأي العام الإسرائيلي متأثراً بشكل كبير بموقف الصقور والأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة والمعادية للفلسطينيين، وهو ما انعكس في نتائج الانتخابات التشريعية التي حققت فيها هذه الأحزاب المتطرفة مكاسب أدت إلى تشكيل حكومة برئاسة ناتنياهو زعيم حزب الليكود اليميني الذي حصل على ٢٧ مقعد، وحزب "إسرائيل بيتنا" المتطرف بزعامة أفيجدور ليبرمان الذي تولى وزارة الخارجية بعد أن حصل على ١٥ مقعد. أما حزب العمل الذي يوصف بالاعتدال فقد تراجع بشكل غير مسبوق حيث فقد سبعة مقاعد (من ١٩ مقعد إلى ١٢ مقعد). ورغم أن حزب كاديما برئاسة تسيبي ليفني قد حصل على أكبر عدد من المقاعد ٢٨ مقعد، إلا أنها فشلت في بناء تحالف يمكنها من تشكيل الحكومة بسبب رفض الأحزاب اليمينية والدينية المبدأ الذي أصرت عليه ليفني في سياستها الخارجية بشأن إقامة دولة فلسطينية بجوار دولة إسرائيل. وهو ما يفسر أيضاً تعنت ناتنياهو أثناء زيارته لواشنطن في أواخر مايو الماضي في رفض الاعتراف بقيام دولة فلسطينية، رغم إصرار الرئيس الأمريكي أوباما على أن ذلك هو الحل الوحيد والأمثل للمشكلة الفلسطينية. كما رفض أيضاً إيقاف التوسع الاستيطاني في القدس، وكان قد سبق أن قال عقب توقف إطلاق النار "إن المهمة في غزة لم تستكمل بعد، وسوف تستكملها حكومته الجديدة". مضيفاً: "لقد بدأوا في إطلاق النار من جديد ولا بد من الرد الفوري". وقد تحقق ذلك فعلاً عندما شنت المقاتلات الإسرائيلية عدة هجمات جوية ضد أهداف منتقاة في غزة تابعة لكتائب القسام عقب كل صاروخ كان يطلق من القطاع. وهكذا زادت الحرب من عنصرية الشارع الإسرائيلي، ورسخت مكانة اليمين المتطرف، كما لو أن كل صاروخ أطلق من قطاع غزة كان يضيف مقعداً في الكنيست لليمين المتطرف.

٤- بروز موقف إيران وتركيا:

- ولقد أدى العدوان على غزة إلى بروز نفوذ كل من إيران وتركيا في المنطقة، وزيادة مساحة الدور الذي تلعبانه في المنطقة بشكل ملحوظ، وهو ما تمثل أثناء الحرب في قيام عدد من وزراء الخارجية العرب بزيارة أنقرة، وقيام مسئولين أترك بزيارة عدة عواصم عربية، وأيضاً في زيارة مسئولين

إيرانيين لدمشق واجتماعهم بالرئيس بشار الأسد وخالد مشعل رئيس حماس وقادة المنظمات الفلسطينية الأخرى المتشددة التي تتخذ من دمشق مأوى لها. كما لا يمكن تجاهل مغزى دعوة قطر للرئيس الإيراني أحمدى نجاد لحضور اجتماع قمة الدوحة، وقد سبق ذلك دعوته لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة أيضا. كما زاد من حضور تركيا أثناء الأزمة عندما دعته مصر للتدخل لإقناع إسرائيل بوقف إطلاق النار، وذلك على خلفية وساطتها بين سوريا وإسرائيل. كما كان للمواجهة اللفظية بين رئيس الوزراء التركي رجب أردوغان، والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في منتدى دافوس، أثر أيضا في تعزيز صورة تركيا في العالم العربي. أما إيران فإنها لم تخف الدور الرئيسي الذي لعبته في مساعدة حماس ماليا وعسكريا، وبما أن حماس لا تزال قابضة على السلطة في غزة، فإن الدعم الإيراني لها سيستمر في تصاعد، وبالتالي سيتصاعد أيضا النفوذ الإيراني عليها وفي المنطقة.

٥- دور جديد لحلف الناتو:

كما فتح العدوان الباب لأن يكون لحلف الناتو أيضا دور أمني يلعبه في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عن طريق الاشتراك في الجهود الرامية لمنع تهريب السلاح إلى غزة. ولأن هذا الحلف يتبع بصورة أو بأخرى الولايات المتحدة - لاسيما في ضوء الاتفاق الأمني الذي وقعته الأخيرة مع إسرائيل عشية وقف إطلاق النار - فإنه لا يتمتع بسمعة طيبة في المنطقة، لذلك اعتبر العرب أن هذا الدور الذي سيلعبه الناتو سيكون بمثابة غطاء أمني لإسرائيل، وسيسهم في تعزيز هذه الصورة السلبية للناتو بين شعوب المنطقة، خاصة وأن العالم لا يفرض أية قيود على وصول أسلحة وذخائر تقليدية وفوق تقليدية تحصل عليها إسرائيل من الولايات المتحدة، ارتكبت بها عدوانها الوحشي على شعب غزة.

٦- الدول الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية:

وعلى الصعيد الدولي كشف العدوان الإسرائيلي عن أن الدعم الدولي للقضية الفلسطينية لم يتضائل، حيث إكتسبت القضية الفلسطينية دعما سياسيا لم تحصل عليه سابقا من الدول الآسيوية الإسلامية، ومن بعض دول أمريكا اللاتينية، وأيضا من مؤسسات المجتمع المدني العالمي. فقد أدانت معظم الدول الإفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية العدوان الإسرائيلي، وكان أقوى تلك الإدانات من جانب بوليفيا وفنزويلا اللتين قطعتا علاقتهما الدبلوماسية مع إسرائيل، وطالبت بوليفيا بسحب جائزة نوبل للسلام من شيمون بيريز. كما وصف شافيز، رئيس فنزويلا، العدوان الإسرائيلي بأنه "إرهاب الدولة". كما أشار بيان الخارجية الكويتية إلى "الأعمال الإسرائيلية الإجرامية في غزة". وكانت من أقوى الإدانات ضد إسرائيل إدانة الرئيس الأفغاني حامد قرضاى الذى أصدر بيانا أدان فيه الهجوم

البربرى للقوات الإسرائيلية على المدنيين فى قطاع غزة. وكذلك رئيس جامبيا الذى وصف العدوان الإسرائيلى بأنه بمثابة "هولوكوست" ضد الشعب الفلسطينى الأعزل. وكذلك بيان رئيس نيكاراغوا - دانييل أورتيجا - الذى أشار إلى "الأعمال الإجرامية الإسرائيلية" فى غزة داعيا إلى وقفها، وأيضا بيان كوريا الشمالية الذى أدان إسرائيل بشدة، ووصف ما قامت به بأنه "جريمة ضد الإنسانية". وكذلك بيان عبد الله بدوى، رئيس ماليزيا، حيث طالب بفرض عقوبات دولية على إسرائيل. أما بيان رئيس الوزراء التركى - رجب أردوغان - فقد أشار إلى "أن القصف الإسرائيلى لغزة أظهر عدم إحترام للجمهورية التركية، لأننا كنا بصدد ترتيب لمفاوضات سلام بين سوريا وإسرائيل"، كما أدان رئيس الجمهورية جول أيضا الهجوم الإسرائيلى. وفى البوسنة قام سيلاديتش - عضو مجلس الرئاسة البوسنى - بزيارة سفارة فلسطين فى سيرايفو معربا عن تضامن بلاده مع شعب غزة. نفس الأمر جرى فى برونائى، ودار السلام، وإريتريا. كذلك اندونيسيا التى عبر رئيسها، يودهينو، عن دعم بلاده الثابت للنضال الفلسطينى. وبالمثل فقد أدانت باكستان على لسان الرئيس زردارى "الهجوم الإسرائيلى على غزة وخرق إسرائيل للقانون الدولى". كما طالب الرئيس السنغالى عبد الله والد بانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة دون شروط، مؤكدا أن بلاده "تنضم إلى صوت العالم بأسره الذى يدين العنف". وطالبت فيتنام إسرائيل بوقف الهجوم وسحب قواتها فورا من غزة. هذا بينما تبنى قسم من تلك الدول الحياد المشوب باستنكار الاستخدام الإسرائيلى المفرط للقوة - من هذه الدول البرازيل، شيلى، كولومبيا، إكوادور، تانزانيا، بينما تبنى قسم الحياد واكتفى بالمطالبة بوقف القتال، مثل الأرجنتين، باراجواى، بيرو، الفلبين، المكسيك، أرمينيا، بوركينا فاسو، الجابون، كازاخستان، طاجيكستان، أوزباكستان، كينيا، سنغافورة، تايلاند، كوريا الجنوبية، سيريلانكا. بينما أيد قسم منها إسرائيل مثل بنما التى أصدرت بيانا تعلن فيه صراحة إدانة حماس وتأييد "حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها".

أما الصين، فقد التزمت الحياد الصارم، وأعلنت خارجيتها عن قلقها العميق من تصاعد الموقف المتوتر فى غزة، وأدانتها للأعمال التى تسبب الإصابات والقتل بين الناس العاديين، وناشدت الأطراف ضبط النفس، ولم يشر البيان إلى أى مسئولية لإسرائيل عما يحدث فى غزة. وسار بيان الخارجية اليابانية على المنوال ذاته. أما الموقف الهندى فقد كان أكثر تحديدا، حيث طالبت نيودلهى إسرائيل بوقف العمليات العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين، وأعربت عن وعيها "بانتهاك الحدود"، فى إشارة إلى إطلاق الصواريخ، ثم أصدرت الحكومة الهندية بيانا ثانيا أدان الاستعمال المفرط للقوة من جانب إسرائيل.

٧- الدول الغربية تؤيد إسرائيل:

- وعلى نقيض الموقف الدولي العام الرافض للعداوان الإسرائيلية، جاء موقف الدول الغربية على مختلف توجهاتها مؤيدا لإسرائيل، ولكن التأييد تراوح ما بين الإشارة إلى توجيه الاتهام إلى حماس بالاسم ووصمها بالإرهاب، كما فعلت أستونيا وجورجيا، إلى تأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ومناشدتها الرفق بالمدنيين الفلسطينيين، كما جاء في بيان كيفين رود - وزير خارجية استراليا، إلى اعتبار أن مسئولية بدء "القتال" تقع على عاتق من أطلق الصواريخ على إسرائيل، وتأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، كما جاء في بيان الخارجية النمساوية، الذي أشار إلى سقوط عدد من الضحايا المدنيين دون أن يوضح هويتهم أو من المسؤول عن قتلهم، كما تمثل في تصريحات ميركل - مستشارة ألمانيا - التي حملت حماس وحدها المسئولية. ثم قدمت ألمانيا في ٢١ يناير خطة من خمس نقاط عرضها وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير على اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسيل. والتي تدعو إلى تنسيق إرسال المساعدات الإنسانية الأوروبية وتأمين التمويل اللازم لها، وتعزيز مكافحة تهريب السلاح بين القطاع ومصر، مع استعداد ألمانيا لمساعدة مصر تقنيا في هذا المجال، وتقرح النقطة الثالثة إعادة المفتشين الأوروبيين إلى معبر رفح لتشغيله طبقا لإتفاق عام ٢٠٠٥ إضافة لفتح معابر إسرائيل مع القطاع، كما تدعو النقطة الرابعة إلى إعادة إعمار قطاع غزة من خلال دعوة الدول المانحة لعقد مؤتمر دولي. أما النقطة الخامسة والأخيرة فتدعو إلى استعادة مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بإقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل. وبالمثل جاء بيان الخارجية الكندية ليركز فقط على إطلاق الصواريخ على إسرائيل باعتباره وحده هو مصدر المشكلة. وأيد بيان التشيك حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، وحمل حماس المسئولية. وهو ما فعله أيضا رئيس وزراء الدانمرك، راسموسين، قائلا أن حماس هي التي انتهكت الهدنة. كذلك عبر بيان الخارجية الإيطالية عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولكنه ناشدها أن تترفق بالمدنيين الفلسطينيين. وفي المسار نفسه مشّت هولندا، حيث عبّر رئيس وزرائها عن تفهمه "للتحركات" الإسرائيلية ورفض إدانتها. وكان الموقف الأسباني مماثلا للموقف الإيطالي، حيث أعرب وزير الخارجية موراتينوس عن "الإدانة الحازمة للاستفزاز غير المسئول من جانب حماس بشن هجمات الصواريخ، واستعمال القوات الإسرائيلية المفرط للأعمال الانتقامية". أما فرنسا فإنها أدانت "الأعمال الاستفزازية غير المسئولة التي أدت إلى هذا الموقف (حماس) والاستعمال غير المتكافئ للقوة (إسرائيل)"، ولكنها أدانت الهجوم البري الإسرائيلي في ٢٠٠٩/١/٧. وجاء بيان خارجية مالطة معبرا عن التوجه ذاته، أي إدانة إطلاق الصواريخ، ومناشدة الرأفة مع الفلسطينيين.

- وقد خرجت بلجيكا عن هذا النمط، وعبر بيان خارجيتها عن الإنزعاج لارتفاع عدد ضحايا الهجوم الإسرائيلي على غزة، كما خرجت بلغاريا وكرواتيا عن هذا النمط، وإكتفتا بمطالبة الطرفين تفادي إستعمال العنف. هذا بالإضافة إلى اليونان وأيرلندا اللتين أدانتا حماس وإسرائيل في آن واحد. كما سارت المجر في طريق الإشارة إلى مسئولية الطرفين على قدم المساواة. كما طالبت نيوزلندا حماس وإسرائيل بوقف القتال، وكذلك جاء البيان النرويجي أكثر توازنا من الموقف الأوروبي العام، حيث رفض إستعمال الطائرات لضرب غزة، ورفض الهجوم البري في ٧ يناير ٢٠٠٩، ودعا إسرائيل إلى سحب قواتها من غزة فوراً، ولكنه أدان حماس لإطلاق الصواريخ. هذا بينما تبني قسم من الدول الأوروبية الحياد المشوب باستتكار الاستعمال الإسرائيلي المفرط للقوة ضد شعب غزة - مثل فنلندا، وصربيا، وسلوفاكيا، أو الاكتفاء بمطالبته بوقف القتال، مثل لاتفيا، وبيلاروسيا، وأوكرانيا. أما أقوى السياسات الأوروبية خروجاً على النمط الأوروبي المؤيد لإسرائيل، فجاء من السويد التي أدانت الهجوم الإسرائيلي على غزة، وأشارت إلى خرق إسرائيل للقانون الدولي. أما بريطانيا فقد إلترمت موقف الحياد المشوب بالتفهم للعدوان الإسرائيلي، فقد أدانت إطلاق الصواريخ الفلسطينية، ولكنها عبّرت عن القلق لارتفاع الضحايا المدنيين الفلسطينيين، دون أن تعبر عن إدانة مماثلة لإسرائيل على تلك الأعمال، باستثناء إدانة إسرائيل لتدميرها منشآت الأمم المتحدة في القطاع.
- وقد حاولت دول الإتحاد الأوروبي في اللحظات الأخيرة من الحرب، بعد أن قررت إسرائيل وقف العدوان من جانب واحد، أن تعيد التوازن إلى مواقفها السابقة التي إتسمت بالتخاذل، فلم تتدخل بالضغط على إسرائيل إلا بعد ٢٢ يوماً، ثم تسارعت إلى مؤتمر في شرم الشيخ للعمل على تحقيق هدف واحد هو: عدم تهريب السلاح إلى حماس. أما المشاركة في إعمار غزة فقد وافقوا في المؤتمر على تقديم المنح والمساعدات للسلطة الفلسطينية مع الحرص على عدم حصول حماس عليها، مع محاولة إقناع الدول العربية بأن الإتحاد الأوروبي قادر على القيام بدور إيجابي في نزاع الشرق الأوسط، وهو ما إنعكس في مسارعة فرنسا إلى تبني وتنفيذ فكرة الإتحاد من أجل المتوسط، على أساس أنها تسهم في إقرار السلام بين شعوب الشرق الأوسط المطلة على البحر المتوسط.

٨- الموقف الروسي:

- أقتصّر الموقف الروسي على الجانب الإنساني للعدوان، حيث طالب وزير الخارجية لافروف بوقف أعمال القوة وإسعة النطاق ضد قطاع غزة، والتي تسببت بسقوط ضحايا عديدين بين السكان الفلسطينيين، كما طلب من حماس وقف "قصف أقاليم إسرائيل". ومن المعروف أن روسيا كانت من قبل الحرب قد دعت إلى عقد مؤتمر في موسكو لبحث المشكلة الفلسطينية، وذلك رداً على مؤتمر أنابوليس الذي دعت إليه الولايات المتحدة وعقدته في يناير ٢٠٠٨، ولم يسفر عن نتائج ذات قيمة.

- كما دعت روسيا على لسان وزير خارجيتها سيرجي لافروف كلا من إيران وسوريا إلى إقناع حركة حماس في غزة بقبول المبادرة المصرية لإنهاء القتال في غزة، ومؤكدا على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ودعم المبادرة المصرية، وأن روسيا لا ترى حاجة إلى طرح أية مبادرات جديدة بخصوص الأوضاع في غزة، وأن هذه المبادرة تتفق مع الرؤية الروسية التي تطالب بسرعة وقف إراقة الدماء وبلوغ التهدئة التي يجب أن تكون على أساس دائم. كما أكد أن السلطة الفلسطينية ستكون ممثلة في شخص الرئيس الفلسطيني محمود عباس، باعتباره الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في مؤتمر السلام الذي دعت إليه موسكو.

٩- الموقف الأمريكي:

- من نافلة القول أن الدعم الدولي الأكبر لإسرائيل جاء من الولايات المتحدة على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس. حيث حمّلا حركة حماس المسؤولية، ودافعا عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولكنهما طالباها بمراعاة الجانب الإنساني. وفي مجلس الأمن حالت الولايات المتحدة بين المجلس وصدر قرار بوقف إطلاق النار، حتى تأخذ إسرائيل الفرصة لتحقيق أهدافها. ومن خلال الحرب نقلت الطائرات الأمريكية إلى إسرائيل نوعيات من الذخائر الجوية كان السلاح الجوي الإسرائيلي في حاجة إليها للتعامل مع أهداف لحماس محصنة في أنفاق تحت الأرض.

١٠- موقف الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠:

- كان للجهود التي بذلتها مجموعة وزراء الخارجية العرب - ومعهم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس - في دوائر مجلس الأمن من أجل استصدار قرار يجبر إسرائيل على وقف إطلاق النار، ثمرتها في صدور قرار المجلس رقم ١٨٦٠ في ٢٠٠٩/١/٩، وذلك بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، عقب مفاوضات طويلة وشاقة استغرقت ثلاثة أيام قادها كل من وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ووزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، وبمشاركة وزراء خارجية كل من الأردن وليبيا والمغرب وقطر ولبنان وفلسطين وأمين الجامعة العربية عمرو موسى. ورغم أن القرار لم يستجب إلى كل مطالب اللجنة الوزارية العربية، إلا أنه يحقق الحد الأدنى من هذه المطالب، حيث دعا القرار إلى وقف فوري لجميع أعمال القتال، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى شعب غزة، كما رحّب بالمبادرات الرامية إلى توصيل المعونات الإنسانية على نحو مستمر. كما أدان القرار جميع أشكال العنف والأعمال الحربية الموجهة ضد المدنيين وجميع أعمال الإرهاب. ورغم أن القرار لم يدع إلى وضع آلية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، إلا أنه دعا الدول الأعضاء إلى تكثيف الجهود الرامية لتوفير الترتيبات والضمانات اللازمة من أجل

الحفاظ على وقف دائم لإطلاق النار، والمحافظة على الهدوء ومنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر، وضمنان إعادة فتح المعابر بصفة مستمرة على أساس إتفاق التنقل والعبور المبرم فى عام ٢٠٠٥ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كما رحّب القرار بالمبادرة المصرية وبالجهود الإقليمية والدولية الأخرى الجارية. وشجع مجلس الأمن فى قراره على إتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين.

- وقد شدد رئيس الوزراء البريطانى غوردون براون - الذى قدمت بلاده مشروع القرار - على ضرورة سرعة إتخاذ إجراءات على الأرض بعد هذا القرار، وبما يوفر الأمن الضرورى لوضع حد نهائى للعنف، سواء من جانب العمليات العسكرية الإسرائيلية، أو من جانب الهجمات الصاروخية الحمساوية. هذا إلى جانب أمران يتعين القيام بهما فوراً، هما ضرورة إتخاذ ترتيبات لمنع تهريب الأسلحة إلى داخل القطاع، إلى جانب سرعة فتح الحدود، وهو ما يفرض وجود مراقبة دولية تضمن أمن الأشخاص الذين يشعرون بأنهم فى خطر.

- وقد وصف بعض المراقبين هذا القرار بالضعف لأنه لم يصدر وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي لن يلزم الأطراف المعنية بتنفيذه، ولن ينذر بالتالى بعقوبات لكل من يرفضه. وهو ما حصل فعلاً عندما رفضت كلا إسرائيل وحماس تنفيذه، لأن القرار لم يعط لأى منهما ما يريد تماماً، وأبقى بعض الأمور غامضة.. مثل ما يعنيه بتحقيق الهدوء الشامل وكيفية تنفيذ ذلك، كما لم يوضح كيف سيتم الانسحاب الإسرائيلى ومتى، ومتى ستفتح المعابر، وطبيعة الترتيبات التى ستتخذ لوقف التهريب. وهذا الغموض كان مقصوداً لأنه وقر لكل طرف مساحة من الأخذ والعطاء فى حالة قبول مبدأ وقف القتال وتسوية الملفات العالقة بينهما، وبناء هدنة دائمة.

١١ - مؤسسات المجتمع المدنى العالمى:

- جاءت أكبر أشكال الإدانة للعدوان الإسرائيلى من مؤسسات المجتمع المدنى العالمى. فقد عمت المظاهرات مختلف المدن حول العالم منددة بالعدوان. وقد أشار موقع ويكيبيديا عن "ردود الأفعال الدولية لصراع غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩" تسجيلاً كاملاً لتلك المظاهرات. وقد شملت تلك الاحتجاجات تدمير المواقع الإسرائيلىة على الإنترنت، والهجوم على المعابر والرموز اليهودية. وقد قدر "المنتدى العالمى ضد اللاسامية" أن حوادث الهجوم تلك بلغت ٣٠٠% مثل الحوادث التى تمت فى الفترة نفسها من العام الماضى، حيث وقع ٢٥٠ هجوماً مقابل ٨٠ هجوماً فى الفترة السابقة.

الموقف العربى:

- كما ذكرنا أنفاً كان الإنقسام العربى تجاه هذه الحرب واضحاً وبارزاً أمام الرأى العام العربى والإسلامى، بل أيضاً الرأى العام العالمى. حيث تمايزت مواقف الدول العربية بين مجموعتين

أحدهما أطلق عليها "مجموعة دول الاعتدال" التي تضم مصر والسعودية والأردن ومعظم دول الخليج والمغرب وتونس والمنظمة الفلسطينية، ومجموعة أخرى أطلق عليها "مجموعة دول الممانعة" وتضم سوريا وقطر وحماس. وقد توزعت باقي الدول بدرجات مختلفة طبقاً لمصالحها بين المجموعتين. فمثلاً وجدنا السودان قد انحاز نسبياً تجاه دول الممانعة بالنظر للموقف الصعب للرئيس السوداني البشير الذي يطالبه المدعى العام الدولي بتسليم نفسه ليحاكم أمام محكمة الجنايات الدولية على جرائم حرب إتهم بمسئوليته عنها في دارفور، وبالتالي كان في حاجة إلى غطاء عربي لموقفه وجده في اجتماع قمة الدوحة الذي دعت إليه قطر لمساندة حماس في الحرب. وكذلك الحاكم العسكري لموريتانيا الجنرال محمد ولد عبد العزيز الذي قام بانقلاب عسكري ضد رئيس الجمهورية المنتخب الشيخ محمد ولد الشيخ عبد الله وأطاح به، مما عرضه لعزلة دولية، وبالتالي وجد أيضاً في اجتماع قمة الدوحة خروجاً له من عزلته الإقليمية والدولية. أما الجزائر واليمن، وكلاهما يعانيان من مشاكل داخلية بسبب تصاعد قوة التنظيمات الدينية المتطرفة فيهما، وعلى رأسها تنظيم القاعدة، فقد ركبا أيضاً موجة الانحياز لموقف حماس ودول الممانعة حتى لا يزيда الموقف الداخلي عندهما توتراً.

- وقد تجاوزت حدة الانقسام بين المجموعتين العربيتين مساحة الخلاف الحقيقي بينهما، ويرجع ذلك إلى غياب الثقة بينهما بأكثر مما فصلهما تناقض المواقف، فكانت المحصلة ضعفاً وإرتباكاً وصلاً إلى حد العجز عن التوافق، سواء على عقد قمة طارئة في الدوحة دعت لها قطر، أو الاتفاق على تقديم موعد القمة الاقتصادية في الكويت والتي كان مقرراً عقدها في ١٩ يناير ٢٠٠٩، وإدراج العدوان الإسرائيلي بنداً رئيسياً وأولاً على جدول أعمالها. فكان أن أحبطت عقد قمة عربية طارئة في الدوحة، وأختلفت الدول العربية في قمة الكويت على البيان النهائي لهذه القمة. كما أدى التدخل السوري والإيراني إلى تفشيل جهود مصر في تحقيق مصالحة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، فاستمر الصراع بينهما حتى ما بعد توقف الحرب، بل وانتقل إلى صراع مسلح بينهما ومحاولة كل فريق تصفية كوادر الفريق الآخر المتواجد على أرضه، سواء في غزة أو في الضفة.

أولاً: دول الاعتدال العربي:

- برز في موقف هذه المجموعة العربية التنسيق السياسي الكامل بين مصر والسعودية والأردن والسلطة الفلسطينية، والذي انعكس في الجهود التي بذلتها هذه الدول لسرعة إيقاف الحرب واستصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، ونجاحها في ذلك بفضل جهود وزيرى خارجية مصر والسعودية في نيويورك، وما مارسوه من ضغوط على كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية ووزير خارجية فرنسا الذي كان يرأس دورة مجلس الأمن. كذلك رفض

استغلال العدوان الإسرائيلي في تحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية لصالح إيران وحلفائها في المنطقة العربية، وأيضا رفض الاعتراف بحماس بديلا عن السلطة الفلسطينية، وكذلك رفض إختزال العدوان الإسرائيلي على غزة وحصره في معبر رفح والضغط على مصر لفتح المعبر، وتأييد موقف مصر في هذه القضية المستند لإتفاقية عام ٢٠٠٥ بشأن تشغيل المعبر.

١- موقف مصر:

أ- المنطلقات الأساسية المصرية تجاه إدارة الأزمة، وثوابتها^{١٤٣}

(١) امتلاك مصر جميع المقومات اللازمة للإضطلاع بواجباتها تجاه القضية الفلسطينية، وفي نفس الوقت واجباتها تجاه الأمن القومي المصري في بعده الداخلي والخارجي، وهو ما ينبغي إعطائه الأولوية المطلقة، مع الوضع في الاعتبار أن لاتناقض ولا تعارض بين الواجبين. ذلك أن لدى مصر المقومات الأمنية والسياسية والمعنوية التي تمكنها من ذلك، وفي إطار فكر سياسي نابع من ثوابت الجغرافيا والتاريخ، أكثر من التطورات والأحداث السياسية.

(٢) إن مصر لها رصيد يضاف إليها، نظرا لاعتدال سياستها وإتزانها في وجه الأزمات، فهي لا تزال حجر الزاوية لاستقرار المنطقة، والدولة الأكثر كفاءة في إدارة علاقاتها الدولية مع أطراف متعددة. وهو ما إنعكس في نجاح مصر في إقامة علاقات دقيقة ومتوازنة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، مع عدم المساس بمبادئها والتزاماتها العربية والإسلامية رغم الأزمات التي مرت بها المنطقة.

(٣) وجود تأثير متبادل بين تفاعلات القضية الفلسطينية والوضع الداخلي في مصر. يدخل في هذا الإطار وجود قوى معارضة في الداخل - أبرزها جماعة الإخوان المحظورة - تسعى لتقويض النظام السياسي في مصر وإقامة نظام حكم ديني (ثيوقراطي) أشبه بنظام حكم طالبان السابق في أفغانستان، وتستغل في ذلك المواقف المصرية المعتدلة في معالجة القضية الفلسطينية، وتطالب بإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، وتقديم كل صور الدعم العسكري والسياسي لحماس في قطاع غزة، والتي هي في حقيقتها فرع من هذه الجماعة المحظورة. وهو ما يعنى عمليا دخول مصر في مواجهة عسكرية مع إسرائيل تقضي على كل ما بنته مصر خلال الثلاثين عاما الماضية من إنجازات اقتصادية وعسكرية واجتماعية. إلى جانب تأثير الوضع السياسي الداخلي، فإن الوضع الإقتصادي المصري لا يسمح بالانزلاق إلى مواجهات عسكرية غير محسوبة مع إسرائيل، وأن تحقيق التنمية الشاملة في مصر يتطلب استقطاب وتعبئة كل الموارد المتاحة وعدم إهدارها أو تخصيصها لحروب أو مواجهات مسلحة، خاصة إذا كانت تلك المواجهات غير مرتبطة بأمن مصر أو المصالح المصرية العليا.

(٤) وجود تقاطع وتداخل أيضا بين اعتبارات الأمن الوطنى المصرى، والأمن القومى العربى، والذي فى قلبه القضية الفلسطينية، والصراع العربى - الإسرائيلى. وحيث يفرض ذلك خيارات صعبة على صانع القرار المصرى، إذ لا تملك مصر رفاهية الإنعزال عن هذا الصراع والنأى بسياستها ومواقفها عنه، كما أنها محكومة فى ذات الوقت بمقتضيات ومتطلبات التنمية الذاتية فى بعدها الاقتصادى والاجتماعى، والتماسك سياسيا واقتصاديا.

(٥) التمسك بخيار التفاوض تحت مظلة إستعادة الحقوق العربية تجاه قضية الصراع العربى - الإسرائيلى. ويندرج داخل هذا الخيار المراحل التكتيكية والوسائل والأساليب والطرق المختلفة التى توصل فى النهاية إلى تحقيق هذا الهدف وتلك الغاية.

(٦) رفض مصر لسلوك حماس الذى فرضت به إنقلابا فى غزة على السلطة الفلسطينية فى يونيو ٢٠٠٧، مما أدى إلى سيطرتها المنفردة على قطاع غزة، وحدث إنقسام سياسى وجغرافى فى الموقف الفلسطينى المفروض أن يكون موحداً ومتماسكا فى وجه إسرائيل. كذلك رفض مصر تبعية حماس لسوريا وإيران، وتسليم إرادتها الكاملة لهما حتى أصبحت أداة وذراع لطهران ممتدة فى فلسطين تدافع عن مصالح إيران وتحقق أهدافها على حساب المصالح والأهداف العربية، خصوصا إذا ما كان التعاون بين حماس وإيران على حساب الأمن الوطنى المصرى وتهديدا له، وهو ما ينعكس على سبيل المثال فى تهريب السلاح الإيرانى من السودان إلى غزة عبر الأراضي المصرية، وتسليح إرهابيين تابعين لحزب الله لتنفيذ مهام تخريبية داخل الأراضي المصرية بتكليف من إيران. إلا أن هذا الرفض لسياسة وسلوكيات حماس لم يمنع مصر من استقبال ممثلى حماس وإدارة حوارات سياسية وأمنية معها باعتبارها إحدى الفصائل الفلسطينية، مع حرص مصرى على ألا تصل الخلافات مع حماس إلى قطيعة أو نقطة اللاعودة، اقتناعا من مصر بأن الحوار والأسلوب السلمى هو أفضل السبل لتحقيق هدف إعادة الأوضاع إلى ما قبل يونيو ٢٠٠٧. وبالتوازي مع ذلك كان الموقف المصرى يراعى البعد الإنسانى لفلسطينى غزة، وهو ما تمثل فى فتح معبر رفح عند الضروريات الإنسانية، وعندما جاءت عملية قيام فلسطينيين تابعين لحماس باقتحام معبر رفح بتحريض إیرانى سورى فى مطلع عام ٢٠٠٨، جعلت هذه العملية مصر أكثر تمسكا وتشددا فى السيطرة على هذا المعبر ومنع فتحه إلا عند الضرورة الإنسانية القصوى.

(٧) رفض الربط بين العدوان على غزة والعلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، بل على العكس، فقد حرصت مصر على إبقاء مستوى العلاقات الدبلوماسية دون تأثير، على أساس أن هذه العلاقة

توفر أرضية للاتصال مع الجانب الإسرائيلي، وتتيح قنوات للضغط عليه باستمرار. وهذا الموقف من جانب مصر ليس جديداً، فقد سبق أثناء أزمات سابقة وعدوانات من قبل إسرائيل على الفلسطينيين أن طالب المتشددون في العالم العربي مصر بأن تقطع علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل، ولكن كان الموقف المصري الثابت هو رفض ذلك التوجه. إلا أن هذا الموقف الثابت من جانب مصر لم يمنعها أثناء الأزمات - ومنها الأخيرة - من استدعاء السفير الإسرائيلي إلى وزارة الخارجية المصرية عدة مرات وإبلاغه بإدانة مصر للعدوان واستيائها الشديد، ومطالبة إسرائيل بالامتنال لقرار مجلس الأمن، والاستجابة للمبادرة المصرية، والوقف الفوري لإطلاق النار.

ب- مدركات السياسة المصرية لأبعاد الأزمة^{١٤٤}

- أثار العدوان الإسرائيلي على غزة إدراكاً لدى الدوائر الرسمية والشعبية في مصر ببروز تهديدات وتحديات أمنية قديمة وجديدة يواجهها الأمن القومي المصري سواء من الاتجاه الاستراتيجي الشرفي حيث تتواجد إسرائيل وحماس، أو من الجنوب حيث تتدفق من السودان المساعدات العسكرية الإيرانية التي يتم تهريبها عبر الصحراء الشرقية ومياه البحر الأحمر إلى حماس في غزة، وما تشكله هذه المساعدات الإيرانية أثناء عبورها الأراضي المصرية وتواجدها في سيناء من تهديد خطير للأمن القومي المصري في بعده الداخلي، من حيث احتمالات وصولها إلى أيدي تنظيمات وجماعات متطرفة وإرهابية داخل مصر. ناهيك عن تأثير النشاط الإيراني في استقطاب جماعات سياسية في مصر على رأسها الإخوان المسلمين المحظورة، توحدت أهدافها وأساليبها مع أهداف وأساليب حكام طهران في مناهضة نظام الحكم في مصر والسعي إلى إسقاطه واستبداله بنظام حكم ديني متحالف مع حماس في غزة، وبما يسمح للأخيرة بالتمدد في محافظة شمال سيناء، حيث تعتقد هذه التنظيمات الدينية المتطرفة بعدم وجوب وجود حدود دولية بين البلدان الإسلامية. وكان هذا الهدف هو المحرك لكل التحركات السياسية والإعلامية والمظاهرات التي نجحت إيران وحلفاؤها في تحريكها ضد مصر، والتي تمحورت جميعها حول الضغط على القيادة السياسية المصرية لتفتح معبر رفح أمام جميع الحشود الفلسطينية التابعة لحماس لدخول مدن محافظة شمال سيناء بدعوى أنهم لاجئين هاربين من نيران العدوان الإسرائيلي، ثم بعد ذلك الاستيطان الدائم في شمال سيناء وتحقيق الهدف الإسرائيلي - الإيراني - الحمساوي المشترك من إثارة هذه الحرب أصلاً. لذلك أرادوا أن يكون معبر رفح هو القشة التي تقصم ظهر مصر، كما أن حماس لم تكن تريد فتح المعبر من أجل صالح شعب غزة أو مرور المساعدات إليهم، ولكن لتحصل حماس على الشرعية الدولية من خلال سيطرتها على الجانب الفلسطيني من هذا المعبر، وتوظيف هذه الشرعية لخدمة إيران

وأهدافها التوسعية فى المنطقة. وعلى أن تكون الخطوة القادمة بعد المعبر هى المطالبة بتجميد العلاقات مع إسرائيل توطئة لإلغاء معاهدة السلام معها، وما يستتبع ذلك من عودة المواجهة العسكرية بين مصر وإسرائيل من جديد. لقد أدركت مصر بوعى تام أن هذه هى المعركة الحقيقية التى تسعى إليها إيران ووظفت لها حماس، والتى كانت على استعداد للتضحية بأرواح آلاف الفلسطينيين من أجل أن يعترف بها العالم باعتبارها الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى.

- وفى المدركات المصرية أيضا أن تضخم المعاناة الفلسطينية تشكل ورقة رابحة فى يد إيران، وهى تسوق مبررات ملفها النووى، وبقدر ما تصل المعاناة الفلسطينية إلى مقادير أكثر حدة من التوتر والغليان .. بقدر ما تتسع مساحة المساومة الإيرانية فترتفع قيمة الجائزة الأمريكية. كما أن تضخم المعاناة الفلسطينية تشكل فى ذات الوقت ورقة رابحة فى يد حماس التى تتلقى التمويل الشهرى من إيران لكى تبقى على قيد الحياة، بعد أن فشلت حماس فى الإيفاء بجميع إستحقاقاتها كحكومة.. سواء فى حماية أمن الفلسطينيين وسلامتهم الشخصية بالدخول فى مفاوضات سلام تضمن الحقوق الفلسطينية، أو فى سياق توفير المتطلبات الضرورية للحياة اليومية، لاسيما وأن حماس كانت ولا تزال تراهن على مشروعها القائم على الإنفراد بالسلطة فى قطاع غزة، وتحويله إلى إمارة إسلامية حمساوية تقتات على الأموال الإيرانية، وذلك منذ قيام حماس بالإنقلاب على السلطة الفلسطينية فى يونيو ٢٠٠٧ وحتى اليوم. لذلك تعتقد مصر - كما صرح بذلك وزير خارجيتها - أن الحرب فى غزة لم تبدأ فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، ولكن قبل ذلك بعامين ونصف فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦، عندما بدأ النزاع حول الإقليم ومستقبله وتوجهاته ليصب فى المصلحة الإيرانية بإشعال حرب جنوب لبنان آنذاك. من هنا جاء الموقف المصرى المبدئى الرافض أن تصل إيران إلى قطاع غزة عبر حماس كما وصلت إلى جنوب لبنان عبر حزب الله، وحتى لا يكون للحرس الثورى الإيرانى مواقع على حدود مصر الشرقية ينطلق منها لتصدير الثورة الخمينية إلى مصر من خلال حماس، والتى يهملها أن تظهر أنها ضحية، وأن تستثمر أرواح الشهداء الفلسطينيين لإثارة الغضب فى النفوس، ولتستدر عطف عامة الناس.

- كان هذا الهدف من جانب هذا المحور المعادى لمصر واضحا تماما أمام أعين القيادات السياسية والأمنية فى مصر منذ ما قبل وقوع العدوان وأثناءه وبعده، وأنه وراء حملات الهجوم الإعلامى الشديد الذى تعرضت لها مصر أثناء الحرب من قبل دول الممانعة العربية. بل كان الهدف الحقيقى وراء دفع قطر للدعوة لقمة عربية طارئة، بأمل استصدار قرار قمة يطالب مصر بفتح معبر رفح دون قيود أمام الفلسطينيين. لذلك أحبطت مصر محاولات عقد هذه القمة، وأصررت على موقفها من المعبر المرتبط باتفاقية عام ٢٠٠٥، بل أعربت عن استعدادها لفتح المعبر إذا شاركت حماس مع

السلطة الفلسطينية في الإشراف على المعبر من الجهة الفلسطينية، ولكن حماس بتحريض من سوريا رفضت هذا العرض الذي قدمه وزير الخارجية المصري في اجتماع وزراء الخارجية العرب، حيث أصر وزير الخارجية السوري أن تكون حماس حصرياً هي الجهة الفلسطينية المسؤولة عن الجانب الفلسطيني من المعبر. ورغم أن مصر فتحت معبر رفح فعلاً لإدخال المساعدات الإنسانية (وقود وغذاء ودواء وعلاج وأطقم جراحة .. الخ) إلى قطاع غزة، وأبدت استعدادها لاستقبال الفلسطينيين المصابين، إلا أن قادة حماس رفضوا ذلك في البداية وأصروا على أن يكون دخول الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية دون قيود، حتى أنهم في البداية رفضوا إرسال جرحاهم رغم وجود الإستعدادات الطبية على الجانب المصري من المعبر، وتحت إشراف شخصي من وزير الصحة المصري، ولكن بعد إنكشاف نواياهم الحقيقية سمحوا بإدخال جرحاهم إلى مصر للعلاج.

- وقد أظهرت بيانات حركة البضائع والأفراد عبر معبر رفح خلال فترة الحرب أنه كان مفتوحاً باستمرار، حيث عبر خلال هذه الفترة كم من المساعدات الإنسانية للفلسطينيين كان لمصر حكومة وشعباً الدور المركزي فيها. فمن بين ٣٤٩٤ طناً من المساعدات الطبية التي دخلت عبر معبر رفح كان لمصر ١٥٦٨ طناً من تلك المساعدات، ومن بين ٧٠ سيارة إسعاف مقدمة من جهات عربية ودولية قدمت مصر ٣٦ سيارة، كما قدمت مصر ١٦٢٣,٥ طناً من المواد الغذائية من إجمالي ٤٢٧٥,٥ طن من جميع الدول العربية والأوروبية، وسمحت مصر أيضاً بدخول ٣٠٩ من الأطباء منهم ٨٩ طبيباً مصرياً و٨١ عربياً، ١٣٩ من الجنسيات الأخرى. كما استقبل معبر رفح ٥٥٨ جريحاً فلسطينياً يرافقهم ٥٤٥ شخصاً يوجد منهم ٤٤١ جريحاً و٤٣٦ مرافقاً تم علاجهم في المستشفيات المصرية. وقد فتحت مصر معبر رفح ليس فقط لتدفق ما يلبي الحاجات الإنسانية للفلسطينيين قبل وأثناء وبعد الحرب، بل فتحته أيضاً لقادة حماس وما حملوه من أموال قادمة من إيران وجماعة الإخوان، إعترف ببعضها قادة حماس مثل إسماعيل هنية والزهار، والبعض الآخر كان مهرباً مع الوفد الذي كان يتفاوض مع المسؤولين المصرية وكشفت عنه الجمارك المصرية وألزمت وفد حماس بإيداعه أحد البنوك المصرية.

وكما كانت القيادة المصرية منتبهة لحقيقة أهداف واستراتيجيات دول المحور العربي المناوئ لمصر تحت مظلة إيران، فقد كانت منتبهة وواعية أيضاً لحقيقة أهداف إسرائيل ضد مصر من وراء عدوانها على قطاع غزة، وأن الحصار الإسرائيلي على سكان هذا القطاع كان يستهدف دفعهم للضغط على مصر لفك الحصار عنهم، وليجدوا على أرض شمال سيناء متنفساً لهم بدلاً من حشرهم في مدن ومخيمات قطاع غزة وهو ما يصب في النهاية في الهدف الإسرائيلي بعيد المدى من وراء هذه الحرب والسابق الإشارة إليه آنفاً.

- وقد ظهر هذا الهدف الإسرائيلي واضحاً على لسان مسئولين وكتاب إسرائيليين في الآونة الأخيرة، منهم مائتان فيلنای - نائب وزير الدفاع الإسرائيلي الذي قال: "إن إسرائيل تريد أن تقطع صلتها تماماً مع غزة، من خلال تسليم مسئولية إمدادات الكهرباء والماء والدواء لجهات أخرى. كما عبّر عن نفس هذا التوجه الإسرائيلي الصحفي اليهودي مارتن كرامر في مقال كتبه في دورية (ميدل إيست استراتيجي) التي تصدرها جامعة هارفارد الأمريكية، إذ علّق كرامر على تدفق مئات من الفلسطينيين على سيناء، قائلاً: "إن المسئولين الإسرائيليين في وزارتي الخارجية والدفاع كانوا سعداء بالوضع على الحدود المصرية مع قطاع غزة، إن خطة فك إرتباطهم بقطاع غزة بدأب في العمل بالفعل". كما تجوز في هذا الصدد الإشارة إلى دراسة أعدها الجغرافي الأمريكي اليهودي صموئيل كوهين في تسعينات القرن الماضي عن إمكانية خلق كيان إقتصادي متطور في غزة وتوسيعها بضم مزيد من الأراضي لها، معظمها من مصر، بالإضافة إلى إمكانية توفير المياه العذبة عن طريق مياه النيل من خلال العريش، وقد علّق كوهين بأن أرييل شارون - رئيس وزراء إسرائيل الأسبق - وصف تلك الخطة بأنها لم تتضح بعد، ولكنه لم يعترض عليها ورأى أنها ستكون فكرة رائعة فيما بعد. وقد عبّر عن ذلك الخطر منذ الدجاني سفير فلسطين في القاهرة الذي قال في مؤتمر صحفي: "إن القيادتين الفلسطينية والمصرية ستتخذان موقفاً حازماً تجاه المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تهجير الفلسطينيين إلى سيناء لتكون وطناً بديلاً للشعب الفلسطيني".

- ولقد أدركت مصر أيضاً خطورة إستراتيجية تصدير الأزمات التي تتبعها إسرائيل، حيث تمارس الأخيرة أساليب الضغط والقهر على سكان قطاع غزة، وبما يؤدي إلى تفجير أزمة داخلية تؤدي إلى نزوح سكان القطاع إلى مصر، وخلق موقف متفجر على حدود مصر الشرقية يوفر مناخاً خصباً للقوى المتربصة في الداخل والخارج للتدخل في شئون مصر الداخلية والإيقاع بها وتوريطها وبما يعرضها لضغوط خارجية، وذلك في ضوء الاتهامات المستمرة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة بأن الحدود بين غزة ومصر ليست مغلقة، مما يساعد على تهريب الأسلحة والصواريخ والألغام عبر الحدود. وقد تعرضت مصر فعلاً لضغوط أمريكية وأوروبية وإسرائيلية، بزعم عدم سيطرتها على حدودها مع غزة، والتي زاد تهريب السلاح عبرها إلى حماس منذ سيطرتها على القطاع، وقد أدت هذه الضغوط إلى تقليص المساعدات الأمريكية لمصر. وقد أدركت مصر خطورة هذه المزاعم الإسرائيلية التي تسعى إلى تحميلها مسئولية السيطرة على المعابر، وما يعنيه ذلك ضمناً بأن تتحول مصر إلى حارس لأمن إسرائيل وفي موضع مساءلة عند حدوث عمليات عسكرية ضد إسرائيل، مما يضع مصر في مواجهات مع الفصائل الفلسطينية. وقد ردت مصر على ذلك بتحميل إسرائيل مسئولية السيطرة على الجهة الأخرى من الأنفاق في الناحية الفلسطينية والإسرائيلية من الحدود، كما

إتهمت مصر إسرائيل برفض الأخيرة الطلب المصرى بمضاعفة عدد الجنود المصريين العاملين فى هذه المنطقة (٧٥٠ جندي فقط) حتى يمكنهم إحكام السيطرة على الجانب المصرى من الحدود، وهو ما استجابت إليه إسرائيل أخيراً، وبذلك أحكمت مصر فعلاً سيطرتها على منطقة الحدود فى رفح المصرية، مع إصرار مصر على رفض وجود قوات أجنبية داخل أراضيها بذريعة مراقبة الحدود ومنع تهريب الأسلحة، حتى وإن كان ذلك ضمن اتفاقية أمنية بين أمريكا وإسرائيل كما رفضت مصر طلباً إسرائيلياً لإنشاء منطقة عازلة بعمق ٥٠٠ متر فى شمال وشرق غزة بحجة منع إطلاق الصواريخ من فصائل المقاومة فى اتجاهها.

- لذلك جاء الموقف المصرى من الأزمة تجسيدا لكل هذه المدركات وإستجابة لمتطلبات الأمن القومى المصرى فى المقام الأول، وإلتزاماً مصرياً بحماية حدودها. وأن مصر لا تقبل أى ضغوط تدفعها نحو التسليم بقبول تقسيم الدولة بين غزة والضفة. ذلك ان الممثل الشرعى للسلطة الفلسطينية هو محمود عباس المعترف به عربياً ودولياً، والأراضى الفلسطينية جزء من دولة واقعة تحت الاحتلال، وليس كما تتعامل حماس على أنها أرض محررة، وهو خطأ قانونى فادح وقعت فيه حماس وأرادته إسرائيل، والفارق كبير من الناحية القانونية، ذلك أن الحالة الأخيرة تعنى تحلل إسرائيل تماماً من جميع إلتزاماتها تجاه القطاع. أما ما تدعيه حماس من أنها هى الحكومة المنتخبة، ومن ثم فهى صاحبة الحق فى السيطرة على القطاع، فإن ذلك ليس صحيحاً لأن حماس عندما انتخبها الشعب الفلسطينى فى عام ٢٠٠٥ لم ينتخبها لى تدير القطاع، وإنما انتخب ممثليه فى البرلمان بوصفه ضمن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وليس من خارج المنظمة. لذلك جاء الموقف المصرى ليشدد على أن هناك سلطة فلسطينية شرعية وحيدة هى المنظمة، يمكن لحماس أن تشارك فيها، لكن ليس أن تستقل عنها، لأن هذا يضعف الجانب الفلسطينى والعربى فى أى حل، حيث تجد إسرائيل فى الإنقسام الفلسطينى الذى تشجع عليه ذريعة للتهرب من الإلتزامات والتوصل من الإتفاقات والقرارات الدولية، بدعوى أنها لا تجد من تتفاوض معه من الجانب الفلسطينى، حيث لا يعترف أى من السلطة الفلسطينية أو حماس بالآخر.

جـ دور الدبلوماسية المصرية فى إدارة الأزمة^{١٤٥}

- برؤية تاريخية عميقة تفصح عن إلتزامها القومى الأصيل بقضايا أمتها العربية، تصدت مصر منذ بداية الأزمة، بل وقبلها، باقتدار وحكمة للعدوان الإسرائيلى على غزة. فتحركت فوراً من باب مسئولية الدور التاريخى الذى تضطلع به نحو أمتها العربية والإسلامية بشكل عام، ونحو الشعب الفلسطينى والحفاظ على حقوقه ومطالبه المشروعة على وجه الخصوص، واضعة فى اعتبارها تقديم الأفعال على الأقوال، وترك الواقع يتحدث بحيث تكون العبرة بالنتائج وليست بالخطاب الفارغ

من المعنى. لذلك كان العمل السياسى والدبلوماسى التى قامت به مصر منذ ما قبل نشوب الأزمة وأثناءها وبعدها قائم على فهم دقيق لمعطيات الموقف وإحاطة كاملة بأبعاده الدولية، وتعقيداته الإقليمية، وظروف القضية الفلسطينية الخاصة، سعيا إلى مخرج يعطى الأولوية المطلقة لإنقاذ الشعب الفلسطينى من الجحيم الذى يتعرض له بفعل نيران الحرب الإسرائيلية التى فرضت عليه، وفى الوقت نفسه حماية القضية الفلسطينية، وحماية مقاومتها ومناعتها طويلة الأمد، وقيام الدولة الفلسطينية المرتقبة التى يتطلع لها كل العرب المخلصين، وكل محب للشعب والقضية الفلسطينية.

- فمن قبل وقوع العدوان أرسلت مصر تحذيراً واضحاً إلى إسرائيل من شن عملية عسكرية فى قطاع غزة لن يكون مقبولا أو مغفورة نتائجها تحت أى ذريعة أو مبرر أو أى مسمى كان. فى الوقت الذى استقبل فيه الرئيس مبارك رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لبحث الجهود المصرية من أجل لم الشمل الفلسطينى وإعادة التهدئة، كما حذرت مصر فى ذات الوقت قيادة حماس عبر عدة قنوات وبشكل مباشر من مغبة إنهاء التهدئة من جانبها واستئناف إطلاق الصواريخ على مدن وبلدات جنوب إسرائيل، لأن ذلك سيعطى الأخيرة الذريعة لتنفيذ مخطط عدوانى خططت له إسرائيل منذ فترة.

- ومع أول يوم للعدوان الإسرائيلى. على غزة، تحركت مصر على كافة الأصعدة والساحات والمستويات الإقليمية والدولية، وجاءت أولى الخطوات فى المبادرة التى أطلقتها مصر لوقف إطلاق النار، ثم فى الخطاب الذى ألقاه الرئيس مبارك يوم ٢٠٠٨/١٢/٣١ ووجهه إلى الأمة المصرية والعربية بمناسبة رأس السنة الميلادية ورأس السنة الهجرية، ومثلت تعهداً من قبل الرئيس بمجمل الأهداف التى قرر أن يعاهد بها الشعب المصرى بخصوص إدارته للأزمة، وكانت أيضاً تعبيراً عن الموقف المصرى، والأجندة التى سوف يلتزم بها فى علاج الموقف. وقد ركزت على الموضوعات الرئيسية الآتية: مصالح مصر وقضاياها فوق أى اعتبار، سنحمى أمن مصر وسيادتها ولن ننحرف إلى ما يهدد أمننا القومى، لن نفرط فى التزاماتنا تجاه شعب فلسطينى وإعلاء مصالح الشعب الفلسطينى فوق مصالح الفصائل الفلسطينية، الهدف الأبعد هو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ضرورة سرعة وقف العدوان الإسرائيلى والعودة للتهدئة، وإعادة فتح المعابر كلها، استمرار فتح معبر رفح للأغراض الإنسانية وفى إطار استمرار التزام مصر باتفاقية عام ٢٠٠٥ الذى ينص على إدارة المعبر من قبل ممثلى الاحتلال والسلطة الفلسطينية ومراقبى الاتحاد الأوروبى، عدم القبول بخطة الفخ الإسرائيلى الهادفة إلى فصل الضفة عن القطاع، لن تقبل مصر باستغلال معاناة الشعب الفلسطينى والاستخفاف بأرواحه من أجل بسط النفوذ، وأخيراً ثرّع مصر عن الصغائر، وأنها لن ترد على حملات التشهير التى توجه ضدها.

- ولم تكن التعهدات التي أوضحها الرئيس مبارك في بداية الأزمة لتتفى أن هناك مجموعة من الأهداف تتصوى تحت كل منها، كما لا تتفى أن هناك مجموعة من التحديات الأقل وطأة قد فرضت نفسها على إدارة مصر للأزمة، تم إخضاعها وتسييرها في إتجاه تحقيق ذات الأهداف والتعهدات الرئاسية. من ذلك على سبيل المثال رغبة دول إقليمية في أن تجد من خلال الأزمة لنفسها دوراً في المنطقة، ومن ذلك أيضاً العراقيل التي وضعها مجلس الأمن أمام المسعى العربى إلى وقف إطلاق النار، وكذلك أيضاً الإطاحة بفكرة عقد قمة عربية طارئة، تلك التي دُفعت من أجلها قطر لتدعو لها بعد خمس ساعات فقط من اندلاع الأزمة. فقد اختارت مصر أن تدير الأزمة من خلال أدواتها وعبر دورها، طالما أنها تمثل تحدياً لمكانتها وقدراتها الإقليمية، وطالما أن الهدف الأول لمن كانوا وراء إثارة الأزمة أصلاً هو إقصاء ذلك الدور المصرى. والأهم حتى لا يؤدي توسيع الإدارة الإقليمية للأزمة إلى إنشطارات تعوق تحقيق أهداف مصر ومصالح الشعب الفلسطينى .. غير أن هذا لم ينف لجوء مصر إلى الآلية العربية الأقل في المستوى من مستوى القمة - وهى مجلس وزراء الخارجية العرب - بعد أربعة أيام من اندلاع الأزمة.

- وإدراكاً من مصر لحقيقة أهداف من هم وراء إثارة الأزمة، وما واکبها من تصعيد إعلامى ضد مصر شمل وسائل إعلام محور طهران - دمشق - قطر - حزب الله - حماس، لذلك سعت مصر منذ اللحظة الأولى إلى إجهاض مقترح القمة الطارئة فى الدوحة، خاصة وأن القمة الإقتصادية العربية كان مقرراً عقدها فى الكويت بعد الموعد الذى حددته قطر لقمتها المقترحة بيومين فقط. وكانت حسابات مصر فى هذا الشأن قائمة على الاعتبار الآتية:

(١) تأجيل ترسيخ الإنقسام العربى، وإعلانه بصراحة فى مرحلة أخرى لأنه قادم لا محالة، لأن إعلانه فى بداية الأزمة يؤدي إلى تأثير شديد السلبية على مسار إدارة الموقف فى غزة.

(٢) تفويت الفرصة على المحور الذى تقوده طهران، الراغب فى تحقيق مجموعة من الأهداف المعلومة مسبقاً من دعوة قطر للقمة، ومنها دعوة إيران لحضورها، وأيضاً دعوة حركة حماس إلى نفس القمة، وبما يفجر موضوع شرعية السلطة ومن له الحق فى تمثيل الفلسطينيين.

(٣) حفظ ما تبقى من مصداقية القمة، إذ أن عقدها سوف يؤدي إلى إصدار قرارات غالباً لن تنفذ، وبما يؤدي إلى مزيد من الإحباط العربى.

(٤) منع مزيد من المزايدات على دور مصر فى إطار عربى رسمى، والتعاطى مع تلك المزايدات على المستوى الإعلامى والسياسى فقط، لأن المزايدة فى محفل رسمى عربى قد يدفع مصر لاتخاذ إجراءات لا تريد أن تتخذها.

- وقد أجرى الرئيس مبارك عدة إتصالات مع عدد من القادة العرب أبرزهم عاهل السعودية الملك عبد الله، وعاهل الأردن الملك عبد الله الثانى، والعقيد القذافى، والرئيس الفلسطينى أبو مازن، إلى جانب الإتصال بالرئيس الأمريكى السابق جورج بوش والرئيس الفرنسى ساركوزى وغيره من قادة أوروبا والسكرتير العام للأمم المتحدة بان كى مون، والملاحظ فى هذا السياق أن الرئيس مبارك لم يغادر مصر طيلة أيام الأزمة إلا لبضع ساعات سافر فيها إلى السعودية لضرورات لها علاقه بإدارة الأزمة فى ١٣/١/٢٠٠٩، بعد أن تم تفجير دعوة جديدة لقمة عربية طارئة من قبل قطر، بقصد تفجير الموقف العربى مجدداً قبل إنعقاد قمة الكويت الاقتصادية، وقد دفعت كل هذه الإتصالات فى نفس الإتجاه. وكان هذا الإفشال لخطه إعلان الإنقسام العربى والدفع بإيران إلى القمة العربية، قد أدى إلى تصاعد الحملة الإعلامية والسياسية ضد مصر لإثارة الجماهير العربية ضدها. وفى مواجهة هذه الحملة الإعلامية تحدى المتحدث باسم الرئاسة المصرية وسكرتير الرئيس للمعلومات - سليمان عواد - الأصوات التى صدرت من حماس حول ما روجته من أكاذيب عن أن مصر طمأنت حماس بعدم وقوع هجوم إسرائيلى، ونفى ذلك قطعياً وطالب حماس بأن تعلن إسم المسئول المصرى الذى أبلغها بذلك، مما أدى إلى إفشال تلك المحاولة. أما وزير الخارجية - أحمد أبو الغيط - فقد تحرك على الصعيدين الإقليمى والدولى، وفى مختلف المنابر بطرق متنوعة ملتزماً بالشفافية، وكانت رسالته الأولى أن حماس تمنع وصول الجرحى إلى مصر، وهو ما اعترف به أحد مسئولى حماس عندما قال: "أن حماس لا تريد بالفعل إرسال جرحاها إلى مصر إلا بعد أن يفتح المعبر على مصراعيه". كما أعلن أبو الغيط أثناء زيارته لتركيا أن الحرب فى غزة هى فى الأصل والأساس حرب على مصر. كما بدأ رئيس جهاز المخابرات العامة - الوزير عمر سليمان - عبر فريق متكامل من جهاز المخابرات بذل جهود مضنية، اعترضها كثير من العراقيين لإقناع قادة حماس بالقبول بمعطيات تؤدى إلى وقف إطلاق النار، وصون دماء الشعب الفلسطينى. وهى الجهود التى بدأت من اليوم التالى لإنفجار الأزمة، لكن حماس لم تبدأ التعامل معها إلا بعد وصول عدد الشهداء المدنيين إلى ٥٠٠ فرد، وبعد نحو خمسة أيام من بدء الإتصال، ولم تقترب حماس إلى صيغة لوقف النار إلا بعد أن كان عدد الشهداء قد بلغ ما يزيد عن ١٢٠٠ شهيد، وضعفهم من الجرحى.
- وبينما كانت القاهرة التى أريد إقصاؤها من الساحة قد تحولت إلى قبلة الجهود الدولية الهادفة إلى لملمة الموقف المتفجر، فإنها توجت مجموعة الجهود البناءة والرصينة والبعيدة عن الطنطنة، بإعلان المبادرة المصرية لوقف النار، وتأكيدا ذلك فى لقاء كان ضيفا فيه الرئيس الفرنسى ساركوزى يوم ٦/١/٢٠٠٩.

- طرح الرئيس مبارك مبادرته ذات الثلاثة أبعاد لحل الأزمة في وقت كانت باقى الأطراف تسعى إلى التعامل مع الأزمة إما بمزيد من التراخى كما جرى دوليا من خلال مجلس الأمن، أو بمزيد من المزايادات والخطب الفارغة، كما جرى فى محور دول الممانعة العربية - إيران. حيث لم تكن أى من دمشق وطهران وقطر ومعهم إسرائيل بالطبع تريد الوصول إلى وقف إطلاق النار. واكتفت بعض الدول العربية بجهود إنسانية، إذ لم يكن بمقدورها أن تقوم بأى جهد إضافى بناء، وبحسب لها أنها لم تقم بأية مزاحمة لا طائل منها. وقد شملت المبادرة البنود الثلاثة الرئيسية الآتية:

(١) قبول إسرائيل والفصائل الفلسطينية جميعا بوقف فوري لإطلاق النار لمدة محدودة لإتاحة الفرصة لإيصال مواد الإغاثة إلى سكان غزة عبر ممرات آمنة.

(٢) تدعو مصر إسرائيل والفلسطينيين إضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الأوروبي وبقية أعضاء اللجنة الرباعية الدولية للاجتماع لمناقشة سبل ضمان عدم تكرار الوضع الراهن ومعالجة جذوره، وتتضمن هذه السبل تأمين حدود غزة، مما يضمن فتح المعابر البرية.

(٣) تستضيف مصر حواراً للمصالحة الفلسطينية يهدف إلى إنهاء الصراع بين حركتى فتح وحماس، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولي.

- ولقد وضعت مصر فى اعتبارها عندما طرح الرئيس مبارك هذه المبادرة فى وجود الرئيس الفرنسى ساركوزى، أن تتضمن صفقة شاملة للسلام تحقق مصالح كل الأطراف، وتمهد الطريق نحو التسوية العادلة، وتختصر التقاطعات والطرق الجانبية التى تصعب الوصول إلى الهدف. كما لاحظت مصر أيضا وهى تطرح هذه المبادرة أن الوقت لا يعمل لصالح الفلسطينيين، وإذا استمرت حماس فى المناورة والمراوغة والخضوع للقوى الخارجية، فسوف تعود الأمور إلى نقطة الصفر، وتضيع أرواح الشهداء بلا ثمن، لاسيما وأن منطقة الشرق الأوسط قادمة فى ظل الإدارة الأمريكية الجديدة التى يرأسها أوباما على تحركات ومبادرات كثيرة تستهدف جميعها تسوية النزاعات والمشاكل القائمة، مع سعى جدى نحو السلام والاستقرار، ولذلك تبذل مصر قصارى جهدها حتى يستفيد الفلسطينيون من هذا المناخ الجديد القادم، ويحققوا ولو الحد الأدنى من مطالبهم المشروعة كخطوة أولى نحو تحقيق باقى المطالب.

- ولقد جاءت المبادرة المصرية فى وقت وقف فيه الجميع مترددين، يبيعون فيه الكلام ولا يقدرّون على العمل. وكان نتاجا لبلورة عقلية ترى كل الأطراف وتخدم مصلحة الفلسطينيين. لذلك شهد لها الجميع بأنها مبادرة متوازنة وخرجت فى لحظة تاريخية تشهد على ماطلة الآخرين، بل إن مجلس الأمن بكل قواه وقف عاجزا ومماطلا لإعطاء المعتدى الإسرائيلى فرصة من الوقت لكى يحقق

أهدافه، ويجهز على ما تبقى من القضية الفلسطينية. كما لم تأت المبادرة المصرية من فراغ، فقد مهدت الدبلوماسية المصرية لها باتصالات عريضة وعميقة مع الإتحاد الأوروبي، ومع فرنسا بصفة خاصة، وأيضاً تركيا، وهذا هو مغزى زيارة الرئيس ساركوزى مرتين لمصر أحدهما عند قدومه للمنطقة والأخرى عند مغادرته لها، وكان تأييده - وكذلك وزير الخارجية التركي الذى قام بزيارة مصر - لهذه المبادرة مطلقاً، باعتبارها عملية وواقعية وتستند إلى رؤية واضحة ووعى عميق بطبيعة الأزمة المترتبة على العدوان الإسرائيلى، وما يرتبط بها من تعقيدات، كما تحفظ القضية الفلسطينية لأبنائها وشعبها حية ومتجددة. وقد راعت المبادرة المصرية طبيعة اللحظة الحرجة التى تحاول فيها دول وتنظيمات متطرفة أن تربط بين الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى وبين صراعات أخرى متداخلة فى المنطقة (مثل البرنامج النووى الإيرانى، والوضع المتأزم فى العراق، ومحاولات حزب الله للهيمنة على الوضع فى لبنان)، وسعى طهران لاستخدام أوراق عربية لا تستحقها - منها العدوان الإسرائيلى على غزة - لدعم مركزها فى مواجهة الولايات المتحدة.

- كما جاءت المبادرة المصرية بمنهج مختلف يقوم على التمييز بين وقف العدوان فوراً وبين حل القضايا المتعلقة بأزمة غزة. لذلك يستهدف البند الأول فيها حماية الأرواح البرينة التى كانت تزهق يومياً بلا وجه حق، وحماية الحياة فى قطاع غزة من التدمير والسحق على أيدي الإسرائيليين، وهو ما يقتضى بطبيعة الحال وقف العدوان مؤقتاً أو لمدة محدودة يتم خلالها تكثيف التحرك للتوصل إلى حل للقضايا الصعبة أو الخلافية، توطئة لوقف نهائى لإطلاق النار. وهو الذى يمهد للبند الثانى المتعلق بالسعى إلى حل القضايا والتعقيدات المختلف حولها، ومنها أمن الحدود ورفع الحصار عن قطاع غزة بفتح كامل للمعابر، وفى الوقت نفسه تنتهى مشكلة تأمين جنوب إسرائيل، وهو ما يعنى العودة إلى التصور القديم للتهدة، ولكن على نطاق واسع ودائم. ومن المفترض أن يتوازن التحرك فى هذا البند الثانى ويتوازى مع الجهد المصرى المبذول لتحقيق المصالحة الفلسطينية، والذى يؤدى إلى تنفيذ البند الثالث المتعلق بالوفاق الفلسطينى وإنهاء الإنقسام السياسى بين السلطة فى الضفة وحماس فى غزة. ذلك على أساس أن إنهاء الإنقسام الفلسطينى وتحقيق الوفاق هو الركيزة الأساسية لإمكان الحفاظ على القضية الفلسطينية، ومنع المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تعميق الإنقسام، وصولاً إلى تحقيق فصل غزة نهائياً عن الضفة الغربية. لذلك اعتبرت مصر أن تحقيق الوفاق الفلسطينى يعد مطلباً عاجلاً وملحاً. ويرتبط بتحقيق هذا الهدف، امكان بدء إعادة تعمير غزة، لأن استمرار الإنقسام الفلسطينى من شأنه عرقلة تنفيذ مشروع إعادة الإعمار. وجدير بالذكر فى هذا الشأن أن قضية المصالحة الفلسطينية قد لعبت فيها مصر دوراً شبه منفرداً مقارنة بالكثير من الدول

العربية، والتي حرصت بعضها فيمن يعرف بفريق (الممانعة) على تعميق الإنقسام الفلسطيني وعرقلة الجهود المصرية لتحقيق المصالحة.

- ولم تكن المبادرة المصرية هدفاً في حد ذاتها .. بل كانت تعبيراً عن رؤية وآلية وسياق للوصول إلى مناخ يساعد على توفير أجواء للتفاوض، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني حتى لا يكون هناك طعن في الشرعية الفلسطينية أو في مصداقية الشريك الفلسطيني، وأيضاً حتى لا يكون المفاوضات الفلسطينية تحت ضغط الإقتتال الداخلي، وحتى لا يمر الراغبون في بسط النفوذ - سواء من داخل الأمة العربية أو من خارجها - من بين ثغرات الصف الفلسطيني، ومن ثم يفرض ممثلوا الفلسطينين تحديهم على أى مفاوض إسرائيلي. وحتى هذا الهدف على نبلة وأهميته وضرورته ليس هو الهدف الأخير في التصور المصري لحل القضية الفلسطينية، بل الهدف الأهم "حل الدولتين" دولة للفلسطينيين عاصمتها القدس، ودولة لإسرائيل .. دولتان على أسس من العدالة، وحل على قواعد تضمن إستقراره أبداً. لذلك التزمت مصر الصمت إزاء مجريات و تطور السياسة الداخلية الإسرائيلية، فلا قالت أن ناتنياهو سوف يعطل، ولا قالت أنها لن تتفاوض إلا مع ليفنى، ولا تمتنت فوز حزب العمل في الإنتخابات، بل تعاملت مع الجميع في إسرائيل على قدم المساواة، وعلى إستعداد للتعامل مع أى حكومة تفرزها الإنتخابات الإسرائيلية أياً كان مستوى تشدها.

- و قد إستجاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس للمبادرة المصرية على الفور، داعياً حركة حماس إلى الموافقة عليها بلا أى تردد حتى يمكن إنهاء العدوان الإسرائيلي على غزة، محذراً من ضياع الوقت. وأعتبر أن الطرف الذى يرفضها عليه أن يتحمل المسؤولية عن شلال الدم فى القطاع، وأشار إلى أن هذه المبادرة هى آلية تنفيذ لقرار مجلس الأمن الداعى إلى وقف النار، و مؤكداً أن الجميع يعولون عليها. وأعرب عن ثقته فى أن مصر تلعب دوراً كبيراً لتذليل العقبات التى يمكن أن تحول دون تنفيذ هذه المبادرة، وأكد أن جميع الفلسطينيين يريدون السلام، وأن المقاومة ليست هدفاً بذاتها، موضحاً: "لا نريد مقاومة من أجل أن تدمر شعبنا، وإذا كانت المفاوضات من أجل تدمير الشعب فلا نريدها". وأضاف أن قرار مجلس الأمن تضمن إشارة واضحة إلى المبادرة المصرية لتكون آلية تنفيذ القرار. كما رد عباس على رفض حماس قبول وجود قوة دولية على الأراضي الفلسطينية موضحاً أن هذا الوجود الدولى "ضرورى فى قطاع غزة وليس على حدود مصر ورفع .. وهذا الطلب ليس جديداً بل عمره ثلاثين عاماً، ومازلنا نطالب به لحماية الشعب الفلسطينى"، مشدداً على أن مصر ليست لها علاقة بهذه المسألة، وأن مطلب الوجود الدولى ليس محصوراً فى قطاع غزة، بل هو مطلوب أيضاً فى الضفة الغربية.

- ولقد حاول الكثيرون تغيير صفة المبادرة المصرية .. بالقول مرة أنها "مصرية - فرنسية"، ومرة أخرى بالإدعاء أنها "مصرية - تركية"، ولكن المهم أنها بقيت كما ولدت مصرية، وظلت هي المبادرة الوحيدة الحقيقية والصالحة للتطبيق. وللحصول على دعم دولي للمبادرة المصرية دعا الرئيس لعقد قمة في شرم الشيخ يوم ٢٠٠٩/١/١٨ دعا لها رؤساء دول الإتحاد الأوروبي وتركيا وملك الأردن والرئيس الفلسطيني، والأمين العام للأمم المتحدة، وأمين الجامعة العربية، حصل من خلالها على دعم هؤلاء القادة للمبادرة، وأستتبع ذلك زيارة قام بها الرئيس في الفترة من ٩-١٣ فبراير ٢٠٠٩ إلى ثلاث دول أوروبية - فرنسا وإيطاليا وتركيا، إستثمر خلالها قوة الدفع التي جاءت بعد قمة شرم الشيخ للحفاظ على الحماس الدولي - خصوصاً لدى الأوروبيين - حتى لا تدخل القضية التلاجة من جديد، وتعود المنطقة لحالة الحرب الباردة. وكانت الجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلتها القيادة المصرية قد نجحت في تحقيق البند الأول من المبادرة، وهو دفع إسرائيل للإعلان في ٢٠٠٩/١/١٧ عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، لذلك انتقلت الجهود المصرية الى تحقيق البند الثاني من المبادرة، وهو تثبيت وقف إطلاق النار والوصول الى تهدئة جديدة أطول مدى وأكثر إستقراراً، وصولاً الى جمع الفلسطينيين معا على مائدة المفاوضات في حوار يسمح ببناء توافق وطني يدعم الموقف الفلسطيني أولاً، ويعزز جهود التسوية العربية ثانياً، وهي المهمة الشاقة التي اضطلع بها رئيس جهاز المخابرات العامة الوزير محمد سليمان.

- وخلال زيارة الرئيس مبارك للثلاث دول اوروبية، استكمل الحوار والتفاوض مع رؤسائها حول تطورات الأوضاع في المنطقة، خصوصاً وأن الاجواء كانت مليئة بالمناورات والتحركات الغامضة، وشرح موقف مصر من الاتفاق الأمني الإسرائيلي - الأمريكي، وأن مصر ليس لها ادنى علاقة بهذا الاتفاق، ولهذا السبب لم تحضر مؤتمر كوبنهاجن بحضور إسرائيل ودول اوروبية لبحث مسألة الأنفاق وتهريب الاسلحة. وطالب الرئيس قادة اوروبا بالمساعدة على دفع إسرائيل لرفع الحصار عن غزة، لأن هذا هو السبيل الوحيد لوقف عمليات التهريب وانفراج الأزمة تدريجياً، وأكد على أن سيادة مصر على اراضيها خط أحمر وقضية غير قابلة للمناقشة، ولا يعنيها أية اجراءات اسرائيلية ودولية لمنع التهريب مادام ذلك بعيداً عن أرضها وسماءها ومياهها الاقليمية، كما اوضح الرئيس أن مصر لايهمها قضية الجندي الاسرائيلي الأسير شاليت، ولا يجب اختزال الموضوع في شاليت، وإن كان الإفراج عنه يؤدي الى تخفيف الضغوط، وينزع فتيلاً أدى الى التوتر في الفترة الماضية، كما أن مصر لايعنيها في هذا الصدد أن تقوم بعض الدول بدفع اموال لحماس مقابل الافراج عن هذا الجندي، وكانت بعض الأنباء قد اشارت الى أن قطر ستدفع ٥٠٠ مليون دولار مقابل الإفراج عنه. ثم كانت قضية اعادة اعمار غزة من القضايا الرئيسية التي ناقشها الرئيس

مبارك مع الزعماء الاوروبيين الثلاث. وكانت هذه القضية ضمن ما ناقشته قمة شرم الشيخ، حيث تم التفاهم فيها على الخطوط العريضة لعملية إعادة الاعمار، لذلك دعت مصر الى مؤتمر دولي في الثاني من مارس يعقد في شرم الشيخ، يُفتح فيه المجال للجميع لمساعدة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وأكد الرئيس على موقف مصر في هذا الشأن، وهو ضرورة أن تذهب الاموال لحكومة توافقية ليست من فتح أو من حماس، ليضمن الجميع على أن الأموال تذهب للشعب الفلسطيني. وأن ما يتم اعلانه عن تبرعات لإعمار غزة شيء، والأموال التي يتم التبرع بها بالفعل شيء آخر، وأن المهم من وجهه النظر المصرية أن يوافق المجتمع الدولي على الصيغة التي اقترحتها مصر في هذا الشأن، وقد لاقت بالفعل ترحيبا كبيرا لأنها تتوافق مع رغبة الجميع في عدم استخدام الاموال في إعادة التسليح. وإذا كانت قطر وإيران تتسابقان لعقد مؤتمرات للإعمار، فهذا يجعل الدول المتبرعة تتردد كثيرا وتعيد حساباتها. وكانت قطر قد أعلنت عن مؤتمر لإعادة إعمار غزة، وكذلك ايران، بعد أن أعلنت مصر دعوتها في هذا الشأن في ٢ مارس لنفس الغرض. وكان واضحا أن هدفهما - إيران وقطر - من ذلك هو التشويش على الجهود المصرية المبذولة في هذا السبيل، واستمرار للخط الذي انتهجته الدولتان منذ ما قبل الأزمة وأثناءها لعرقلة الجهود المصرية لحل الأزمة وتشويهها بما يتفق وأهداف محور دول الممانعة وإيران.

ورغم التأييد الذي حظيت به المبادرة المصرية من معظم دول العالم - خاصة الدول العظمى والكبرى- إلى جانب معظم الدول العربية والإسلامية والسلطة الفلسطينية، حتى أن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ جاء فيه ذكر مصر مرتين، أحدهما بشأن المصالحة الفلسطينية، والمرة الأخرى في مبادرة السلام التي أطلقها الرئيس مبارك للسيطرة على الموقف، كما صدر أكثر من قرار عربي أشاد بالمبادرة المصرية، وبأنها الوسيلة الوحيدة التي يجب البناء عليها، وهو ما يؤكد القدرة المصرية على الإمساك بكل خيوط الأزمة. ورغم ذلك فإنه للأسف لم تلق هذه المبادرة إستجابة من مجموعة دول الممانعة العربية، ولامن جانب حماس والمنظمات الأخرى المتشددة، حيث ربطوا في بيان لهم صدر في دمشق بين وقف إطلاق النار وإنسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ورفع الحصار وفتح جميع المعابر وفي مقدمتها معبر رفح، مع رفض وجود أية قوات أو مراقبين دوليين في القطاع، وأن حماس ستتعامل معهم في حال وجودهم باعتبارهم قوات إحتلال. كما رفضوا أيضا أي ترتيبات أمنية تمس المقاومة، واعتبروا أن قرار مجلس الأمن لا يلبي مطالب الشعب الفلسطيني ومصلحه ويلحق الضرر بالمقاومة وإستمرارها، رافضين أي مبادرات أو مقترحات تسعى إلى تحقيق الاهداف التي عجزت إسرائيل عن تحقيقها من خلال عدوانها، ثم طالبوا في نهاية بيانهم بالإسراع بعقد قمة عربية، وهو المطلب الذي دعت اليه قطر بدفع من إيران وسوريا بعد خمس

ساعات فقط من بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، وهو ما يؤكد ما توصلت اليه مصر من أن كل الترتيبات كانت معدة من جانب دول الممانعة العربية وإيران وحماس لتنفيذ هذا السيناريو من قبل العدوان، ومنذ دفعت هذه الدول حماس لإنهاء الهدنة مع إسرائيل، كما زعمت حماس أن مصر تريد أن تنفي حقها في إدارة قطاع غزة لكي تعيده للسلطة الفلسطينية التي تتحاز اليها مصر. وهو إتهام باطل ردت عليه مصر بشدة، موضحة أن المبادرة المصرية لحل تداعيات الحرب على غزة، تستند في النهاية إلى مبدأ الإبقاء على حركة حماس كطرف فلسطيني مهم في المعادلة السياسية، وإستمرار دورها على الساحة الفلسطينية، بل وإقترحت مصر أيضا تشكيل حكومة وحدة وطنية من التكنوقراط تتولى الحكم حتى يتم إجراء إنتخابات فلسطينية، وتطوير إتفاق أمني يلزم إسرائيل بفتح المعابر الستة التي تشرف عليها أمام مرور البضائع، وتشغيل معبر رفح بشروط اتفاق ٢٠٠٥ مع تعديلات تسمح بوجود عناصر تتبع حماس ضمن قوات السلطة الفلسطينية، هذا مع توضيح أمر هام حرصت مصر على إبلاغه للجميع، وهو أنه من منطلق حق مصر في المحافظة على أمنها، فإنها في إدارتها لهذه الأزمة لا تلعب دور الوسيط بقدر كونها صاحبة علاقة مباشرة في الأوضاع التي تجري على حدودها الشرقية. والمتأمل للمبادرة المصرية سيجد أن مصر لم تقاوض حماس على موقفها خلال الحرب، على رغم سلبيتها بالنسبة للأمن المصري، ولكن تصرف حماس على طريقة المنتصر - وهو ما ليس صحيحا بالنظر للخسائر الجسيمة التي وقعت في المدنيين الفلسطينيين ومنشآت البنية التحتية للقطاع - وتمسكها بالسيطرة الكاملة على المعابر في الجانب الفلسطيني، والإحتفاظ بحق مراجعة كل التعيينات، والإصرار على أن يأتي أفراد هذه القوات من قطاع غزة التابعين لحماس، يعنى في النهاية السماح للأطراف التي أشعلت حرب غزة أن تعود لتكرارها، ومن حق مصر أن تضمن العكس.

- ولم يكن خافيا على مصر أن رفض حماس للمبادرة المصرية، والذي أعلنته قيادتها السياسية المقيمة في دمشق، قد جاء عقب دعوة عشرة فصائل فلسطينية لعقد اجتماع في دمشق، حضره من الجانب السوري وزير الخارجية وليد المعلم ومن الجانب الإيراني كل من علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى وسعيد جليلي أمين المجلس الأعلى الإيراني للأمن القومي. ولم تقتصر نتائج هذا الاجتماع فقط على رفض المبادرة المصرية، بل شمل أيضا طلب سحب مبادرة السلام العربية من التداول في المحافل الدولية، بحجة أن هناك إستغلالا لها من قبل القوى المعادية بشطب حق العودة والنيل من الحقوق الوطنية الفلسطينية، وهو ما إنعكس بعد ذلك بوضوح في تصريحات الرئيس السوري بشار الأسد في إجتماع قمة الدوحة عندما أعلن أن "المبادرة العربية ماتت"، وكرر نفس القول في القمة العربية بالكويت. واتضح للجميع أن هذا الموقف من المبادرة العربية للسلام هو وجه آخر لانقلاب

حماس بدفع من طهران، بعد ما أخذت المبادرة العربية تشق طريقها بثبات وتلقى مزيداً من التأييد الدولي، ودعماً ومساندة من الإدارة الأمريكية الجديدة، وهو بالطبع ما لا يتفق مع أهداف ومخططات حكام إيران، التي تريد أن تبلغ حاكم البيت الأبيض الجديد في واشنطن أن مستقبل المنطقة في أيدي طهران، وأن عملية التفاوض معها، وليس مع آخرين. وبذلك إتضح للجميع أنه بينما تنظر مصر للقضية من منطلق قومي عروبي، كانت حماس وباقي المحور الإيراني يريدون صبغ القضية بصبغة دينية سياسية ذات بعد أيديولوجي يخدم المصالح الإيرانية وحدها، مدعين أنهم وحدهم أصحاب الحقيقة المطلقة رافضين أي قول أو وجهة نظر أخرى.

وفي المقابل دعت مصر حماس إلى التخلي عن حسابات إقليمية أضرت بالقضية الفلسطينية، وأن إرتواء حماس في أحضان إيران وسوريا تسبب في خسائر جسيمة للشعب الفلسطيني، لاسيما وأن إسرائيل تسعى إلى تحقيق مكاسب على الأرض في وقت تعاني فيه حماس من مواقف متباينة بين قادتها الموجودين خارج القطاع الذين صاروا رهائن لإدارة طهران ودمشق، وبين قادتها في الداخل الذين يديرون المقاومة، حتى فيما يتعلق بالأمور الأساسية والمبدئية مثل سرعة العمل على وقف النار والتعامل مع شروطه. كما حذرت مصر حماس من المبالغة كثيراً في الحديث عن قدراتها العسكرية، وتصديق ما ترده أصوات في دمشق وطهران تساوى بين قوة حماس وقوة حزب الله التي أمضت سوريا وإيران عقدين ونصف العقد في تسليحه وتدريب عناصره. واعتبرت مصر أن محور الممانعة الذي تقوده إيران خطط بعد العدوان الإسرائيلي على غزة لانتصار إعلامي، وليس ميداني، وذلك من خلال نظرية مفادها أن حماس لم تتأثر بالعدوان لتمكينها بعد إنتهائه من أن تكون لاعبا رئيسيا في رسم مستقبل التسوية السياسية، وأن مجرد الإبقاء على قادة حماس أحياء هو في حد ذاته إنتصار لها حتى لو دمر القطاع بالكامل. وأن اعتقاد حماس في هذه النظرية التي تتبناها كل من طهران ودمشق سيضر بمكانتها وسمعتها بين الشعب الفلسطيني الذي سيتساءل عن الفائدة من وجود آلاف المقاتلين تحت قيادة حماس إذا لم ينجحوا في التصدي للعدوان الإسرائيلي؟ خاصة وأن الأوضاع على الأرض في غزة وضعت محور الممانعة في مأزق شديد، إذ صار على أعضائه تأكيد أن حماس متماسكة، وأن إنتصارات تحققت، في حين يرى الفلسطينيون بأم أعينهم أن القطاع يتم تدميره بشكل منهجي، وأرقام القتلى والجرحى من المدنيين الفلسطينيين في تصاعد، كما ظهر للفلسطينيين بوضوح أن أطرافاً إقليمية ورطت حماس في معركة غير متكافئة مع إسرائيل من دون أن تقدم لها أي عون، سوى الهجوم على مصر في زخم إعلامي، وتحريك الجماهير في تظاهرات، وهي أمور لا تؤثر كثيراً في مصير معركة عسكرية. إلا أن المبادرة المصرية فاجأت محور الممانعة بعد ما إعتقد أعضاؤه أن ضغوط الإعلام والهجوم الذي تعرضت له القيادة المصرية

ستجعل مصر تنسحب من الساحة وتتركها لأطراف أخرى. كما أن زيارة وزير الخارجية المصري - أحمد أبو الغيط - لتركيا في اليوم الثاني لبدء العدوان أربكت حسابات ذلك المحور الذي كان يسعى إلى إستقطاب أنقرة لتلعب دوراً بديلاً عن مصر. كما كشفت مصر أن حماس سعت بعد أيام من بدء الحرب إلى محاولة الذهاب بعيداً عن الدور المصري، وتوصيل رسائل إلى إسرائيل عبر أطراف أخرى، إلا أن الإسرائيليين أبلغوا القاهرة بأنهم ردوا على تلك الرسائل بالتأكيد على أن وقف النار لن يتم قبل أن تحقق العملية العسكرية أهدافها، وأن الجانب الإسرائيلي مهتم باستمرار الحوار مع المسؤولين المصريين بشأن الأوضاع في المستقبل. كما كشفت مصر أيضاً عن حقيقة سياسة محور الممانعة التي سعت إلى إطالة أمد الحرب إلى حين تتسلم الإدارة الأمريكية الجديدة مهمتها، حتى تكون عناصر هذا المحور فاعلة في التعامل مع هذه الإدارة لحل قضايا المنطقة، وهو ما يضعهم في شراكة مع الإسرائيليين في الجريمة التي ترتكب ضد الفلسطينيين في غزة. لذلك لم يكن غريباً أن تكتشف مصر أن قادة حماس الذين يفدون إلى القاهرة للتفاوض ليسوا سوى حاملوا رسائل تعكس رؤى طهران ودمشق، وأنهم ليسوا مخولين إتخاذ أى قرار، بل يحملون فقط استفسارات وإيضاحات من قيادة حماس في دمشق إلى المسؤولين المصريين والعكس. لذلك حرصت مصر على دعوة حماس إلى وضع مصلحة الشعب الفلسطيني فوق كل الاعتبارات الإقليمية والحسابات الأخرى، كما حذرت مصر أيضاً حماس من استمرار الإرتواء في أحضان محور الممانعة، لما لذلك من عواقب وخيمة في المستقبل. وأن الفلسطينيين - طبقاً لخبرة التاريخ - لن يجدوا في النهاية غير مصر لتدافع عن مصالحهم دون أن تريد منهم شيئاً، ولكن المطلوب من الفلسطينيين في المقابل أن يساعدوا أنفسهم حتى تستطيع مصر أن تساعدكم، فلا تهدئة ولا سلام إلا بالمصالحة الفلسطينية أولاً.

- وبجانب التحركات السياسية والدبلوماسية التي أجراها كل من الرئيس مبارك ووزير الخارجية أبو الغيط في إطار المبادرة المصرية وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠، بذل رئيس المخابرات العامة المصرية الوزير عمر سليمان جهوداً مضنية في القاهرة من أجل التوصل إلى هدنة دائمة أو محدودة توقف نزيف الدم في غزة؛ حيث ألتقى عدة مرات مع كل من مستشار وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد؛ وممثلي حماس. حيث شملت بجانب موضوع الهدنة ومدتها - والتي أرادتها حماس لمدة عام بينما كانت تريد إسرائيل عام ونصف، موضوعات أخرى تشكل كل منها معضلة في حد ذاتها، منها طلب إسرائيل إنشاء منطقة عازلة شمال وشرق غزة بعمق ٥٠٠ متر، وهو ما عارضته مصر بالنظر لضيق عمق القطاع. كما أرادت إسرائيل تعهداً من حماس ألا تطلق الصواريخ، إلا أن حماس لا تتمتع بصيغة حكومية معترف بها لكي تعلن تعهداً أو توقع عليه، غير أن إسرائيل تريد ذلك لكي تجد تبريراً فيما بعد لتكرار شن هجمات عنيفة على قطاع غزة إذا ما أطلقت منه صواريخ

عليها. أما فيما يتعلق بإيقاف عمليات التهريب، فهي ذات أبعاد مختلفة وترتبط برفع الحصار وفتح المعابر، حيث أرادت إسرائيل أن تكون المعابر مفتوحة من أجل المساعدات الإنسانية فقط، وأصررت على منع جزئي لمواد البناء ووسائل الصناعة - مثل حديد التسليح والأسمدة - حتى لا تستخدم في بناء تحصينات وأنفاق جديدة تحت الأرض. أما معضلة الإفراج عن الجندي الإسرائيلي المختطف جلعاد شاليت، والتي كانت حكومة أولمرت تريد إنجازها قبل الانتخابات لتستفيد بها كإنجاز لحكومة حزب كاديما، فقد اصطدمت هي الأخرى بطلب من حماس بالإفراج عن ٤٥٠ شخصاً في سجون إسرائيل، وكانت القائمة تتضمن عدداً هائلاً من الأسماء التي أعترضت عليهم أجهزة الأمن الإسرائيلية. وقد نبهت مصر الطرفين - إسرائيل وحماس - إلى خطورة اختزال القضية في الإفراج عن شاليت، لدرجة أن إسرائيل دخلت في مفاوضات مباشرة مع حماس، في نفس الوقت الذي كانت تهدد فيه بتوسيع عملياتها العسكرية لتمتد لعدة شهور. وفي شأن المصالحة الداخلية، فقد تقرر تشكيل خمس لجان لإتمامها وهي: لجنة خاصة بتشكيل حكومة تكنوقراط وطنية توزع المقاعد الوزارية بين الفصائل، ولجنة للإعداد للانتخابات الفلسطينية، ولجنة لمناقشة أوضاع الأجهزة الأمنية، ولجنة لتحقيق المصالحة الداخلية، ولجنة لتطوير منظمة التحرير الفلسطينية. وعندما صوتت الحكومة الإسرائيلية في ١٧ يناير لمصلحة قرار لوقف إطلاق النار من جانب واحد في قطاع غزة، بدلاً من الدخول في إتفاق رسمي لوقف إطلاق النار، كانت تستهدف بذلك حرمان حماس من تحقيق مكاسب سياسية عبر إتفاق تهدئة يتضمن تخفيف الحصار الإسرائيلي عن القطاع، وأيضاً حتى لا تعطى إسرائيل لـ حماس شرعية لا تستحقها.

وبمبادرة من مصر وتنفيذاً لما تعهد به رئيسها من قبل، تم عقد المؤتمر الدولي لدعم الإقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار قطاع غزة في شرم الشيخ يوم ٢ مارس ٢٠٠٩ برئاسة مصر، وقد شكل هذا المؤتمر أكبر تظاهرة عربية ودولية لإعادة إعمار غزة ودعم السلطة الفلسطينية، حيث شارك في فعالياته ٧١ دولة ونحو ١٦ منظمة دولية. وقد تجاوزت الوعود المالية التي قدمتها مختلف الدول المانحة ما طلبته السلطة الفلسطينية نفسها، بل ما تم توقعه قبل انعقاد المؤتمر. فقد تعهد المشاركون بتقديم ٤,٤٨١ مليار دولار للفلسطينيين خلال العامين المقبلين، إضافة إلى تعهدات سابقة أعلنتها دول عربية خلال قمة الكويت للتنمية الإقتصادية والإجتماعية التي عقدت في ١٩/١/٢٠٠٩، وبذلك بلغ إجمالي التعهدات ٥ مليار و ٢٠٠ مليون دولار. وجدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية كانت قد طرحت خلال المؤتمر خطة مفصلة للإعمار بقيمة ٢,٨ مليار دولار، شملت مشاريع لإعادة إعمار غزة وسد عجز موازنة ٢٠٠٩. وقد اتفق المشاركون في هذا المؤتمر على أن يتم تقديم المساعدات من خلال حساب الخزانة الموحدة، أي "المالية الفلسطينية" والآليات والصناديق الإقليمية القائمة

بالفعل، ومن هذه الآليات تلك التي استحدثها البنك الدولي، وبنك التنمية الإسلامي، والآلية الموحدة التي وضعتها الأمم المتحدة، وتلك التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية (بيجاس) لإنعاش الإقتصاد الخاص وتنمية الإستثمار ووضعت تحت تصرف المانحين الدوليين. وقد جاء أكثر الدعم من دول الخليج العربية (السعودية مليار دولار، الكويت ٢٥٠ مليون دولار، قطر ٢٥٠ مليون دولار) تليها الولايات المتحدة (٩٠٠ مليون دولار، يخصص منها ٣٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار غزة، أما الباقي، فيخصص لدعم السلطة الفلسطينية في إصلاحاتها الإقتصادية وسد عجز موازنتها)، ويلي الولايات المتحدة المفوضية الأوروبية (٥٥٢ مليون دولار تخصص لإعادة إعمار غزة ودعم خطة التنمية والإصلاح في السلطة الفلسطينية)، كما تعهدت أيضاً دول أخرى بتقديم مساهمات .. مثل بريطانيا (٤٣ مليون دولار) وإيطاليا (١٠٠ مليون دولار) والجزائر (١٠٠ مليون دولار). وقد شدّد البيان الختامي الصادر عن المؤتمر على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وتثبيت التهدئة، باعتبارهما مطلبين ضروريين لإنتاج جهود إعادة الإعمار.

- وقد ثبت للجميع أن مصر خلال إدارتها للأزمة لم تكن تبحث لها عن دور ولا تستجديه، ولكنه القدر الذي وضع على عاتقها المسؤولية التاريخية والجغرافية، لذلك كان الدور هو الذي يسعى لمصر لتحمله رغم ما يكتنفه من صعوبات ومعوقات. فقد كانت مصر تتحرك بوضوح ودون أن تكون لها أجندات خاصة أو إقليمية تحاول إخفاءها، في الوقت الذي كان فيه الغموض يكتنف تحركات دول أخرى لها مصالح وملفات وأهداف، خصوصاً محور طهران - دمشق - الدوحة.

هـ - خطب وكلمات الرئيس مبارك^(٤٧)

- تعتبر خطب رئيس أي دولة وتصريحاته الرسمية أكبر عاكس للرؤية السياسية والثوابت التي تنطلق منها سياسيات هذه الدولة، وبخاصة في مواقف الأزمات المتشابكة محلياً وإقليمياً ودولياً. لذلك كانت خطب الرئيس مبارك ومنذ إشعال العدوان الإسرائيلي على غزة تمثل نقاط إرتكاز للسياسة المصرية وثوابتها، وفي الوقت نفسه أكدت وزن مصر الحقيقي على المستويين الإقليمي والدولي.

- وكان لافتاً للنظر أن الرئيس مبارك طوال فترة الأزمة قد حافظ على رباطة جأش هائلة رغم كل ما تعرض له من ضغوط داخلية وإقليمية ودولية، فقد استطاع أن يحافظ على مكانة الدولة، وفي نفس الوقت تحقيق الأهداف المصرية من إدارتها، وصولاً ليس فقط إلى الإبقاء على السفينة المصرية طافية، وكان كثير من المتأمرين على مصر في الداخل والخارج يسعون إلى إغراقها، وإنما أيضاً المضى قدماً في مسيرته نحو تحقيق إنجازات إضافية، وتعزيز أكيد للدور المصري إقليمياً ودولياً.

- ورغم أن الرئيس مبارك كان يعمل طوال الوقت ويوجه فريق إدارة الأزمة بحنكة بالغة تحكمها فطرة سليمة وخبرة عريضة ورؤية واضحة تعرف تماماً أين المصلحة المصرية وكيف يتم تأمينها،

وأين المصلحة العربية والفلسطينية وكيف يتم تحقيقها، عمد إلى الظهور أمام الرأي العام فى توقيات محددة وواجبة فى ست مناسبات، ويلاحظ عليها ما يلى:

- الخطاب الأول: سبق الإشارة إليه وكان فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ وكان موجهاً للأمة المصرية والعربية، والذى أدان فيه العدوان الإسرائيلى، وطالب بسرعة وقف إطلاق النار محملاً قادة إسرائيل مسؤولية عدوانهم الوحشى، مؤكداً على أن الإحتلال مصيره الزوال، متعهداً بالدفاع عن أمن مصر وحدودها، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطينى بصدق وتجرد، مع إعلاء مصالح الشعب الفلسطينى فوق مصالح الفصائل، مطالباً الفلسطينيين بتوحيد صفوفهم.

- الخطاب الثانى: سبق أيضاً الإشارة إليه وكان فى ٢٠٠٩/١/٦ والذى شرح فيه المبادرة المصرية ثلاثية الأبعاد بحضور الرئيس الفرنسى ساركوزى.

- الخطاب الثالث: ألقاه فى ٢٠٠٩/١/١٥ حين لاحت نهاية الأزمة فى الأفق، ورداً على الإتفاقية الأمنية بين أمريكا وإسرائيل، مقدماً كشف حساب لما بذلته مصر من جهود لحل الأزمة ولخدمة القضية الفلسطينية، مؤكداً على عدم قبول مصر لأى تواجد أجنبى على أرضها، وأن ذلك خط أحمر لن يسمح بتجاوزه.

- الخطاب الرابع: ألقاه فى شرم الشيخ فى ٢٠٠٩/١/١٨ والذى دعا فيه قادة أوروبين/ لتثبيت وقف النار والتهدة وإنسحاب إسرائيل، وتأمين دخول المساعدات من خلال المعابر لضحايا العدوان.

- الخطاب الخامس: ألقاه الرئيس فى القمة العربية الإقتصادية التى عقدت فى الكويت فى ٢٠٠٩/١/١٩، وكان خطاباً صريحاً حول الأزمة برمتها وتقييماً للموقف العربى والدخلاء عليه.

- الخطاب السادس: ألقاه الرئيس فى ٢٠٠٩/٢/٤ بمناسبة عيد الشرطة، وكان فيه كاشفاً لحقيقة الأحداث التى مرت وتمر بها مصر والمنطقة والعالم، وأنها استهدفت فى المقام الأول مصر وشعبها، وحاولت النيل من أمنها الداخلى ومواقفها ودورها الإقليمى والدولى.

- وقد تلاحظ خلال جميع هذه الخطب أن الرئيس مبارك لم يستخدم أية شعارات فارغة أو كلمات رنانة، ولم ينحرف إلى الرد المتبادل على الصغائر، بل ترفع عنها بشموخ عال جدير بمقام رئاسة دولة بحجم ومكانة وتاريخ مصر، وهو ما شهد به الأعداء قبل الأصدقاء. وحين كان يقتضى الأمر شرحاً فإنه كان يفعل، وحين كان يقتضى الأمر موقفاً فإنه كان يتخذه. ولقد لقيت تلك المواقف والكلمات كل تفاعل من قبل الرأي العام المصرى الذى قدر فى رئيسه أنه لم ينحرف نحو تيار مضلل يطنطن بشعارات قومية ودينية براقية، هى فى حقيقتها كلمات حق يراد بها باطل، يراد بها توريط مصر فى حرب جديدة مع إسرائيل، تقاثل فيها مصر حتى آخر جندي مصرى نيابة عن الآخرين المطنطنين بهذه الشعارات، بينما يجلسون بعيداً لا يفعلون شيئاً سوى التهمج على مصر

والشماته فيها إذا ألت بها ملمة لا قدر الله. أدرك الشعب المصرى بفطرتة حقيقة أهداف هؤلاء المعادين لمصر ولمصالحها ولأمنها، وأن الإستجابة لتحريضهم كان يمكن أن يعيد مصر خمسين سنة إلى الوراء، وهو ما حالت القيادة السياسية الرشيدة لمصر ممثلة فى الرئيس مبارك دون التورط فيه. لذلك لقيت خطب الرئيس وتصريحاته ليس فقط صدى مصرى داخليا وعربيا وإقليميا، وإنما أعادت أيضا إلى المصريين فى الخارج الثقة التى يجب أن يتمتعوا بها فى مواقف بلادهم وسياستها، فى الوقت الذى كانوا يتعرضون فيه لضغوط هائلة تمثلت فى المظاهرات والإعلام المعادى لمصر، والذى كانت تحركه دول محور الممانعة العربية وإيران.

- وإذا عدنا إلى كلمة الرئيس فى قمة الكويت، فسنجد أنها جاءت مباشرة وصريحة وواضحة وقوية، تسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية، ألغىها بكل صرامة، مذكرا الجميع بأن مصر لا تخضع للإبتزاز ولا تدخل فى مهاترات، ولا تقبل المساس بها تحت أية ظروف، وإن ترفعت عن الصغائر، ولا تساق إلى طريق غير الطريق الذى يحقق مصلحة شعبها وأمنها القومى، وأن من يدعى أن مصر ترتعش أو تستسلم لأية معاهدات دولية هو مزاييد وغير مدرك لأستقلالية القرار المصرى، وفى الوقت ذاته لا تنازل عن حقوق الشعب الفلسطينى. كما ترفض مصر أيضا وبشدة ما تشهده الساحة العربية من تشردم ومزايدات ومحاور ومتاجرة بالآلام الشعب الفلسطينى، مؤكدا على أن البطل الحقيقى هو الشعب الفلسطينى، محذرا من إختزال القضية الفلسطينية فى غزه لأنها قضية شعب محتل فى الضفة والقطاع معا. وأن إختزال غزه فى المعابر، وإختزال المعابر فى معبر رفح فقط إنما هو للتشهير الكاذب بمصر، مذكرا لقادة العرب بحقيقة مهمة تعتمد البعض التشويش عليها، وهى أن معبر رفح ظل مفتوحا طوال أيام الأزمة. كما رفض الرئيس مبارك فى كلمته أيضا تقسيم العالم العربى إلى معتدلين ومتشددين، لأن ذلك يعيد العالم العربى ثلاثين عاما إلى الوراء، مذكرا بالمصير المتعس لجبهة الرفض، مستنكرا أساليب التخويف والإبتزاز وسوء القول والفعل، مؤكدا رفضه لإبتزاز مصر باسم المقاومة، لأن مصر على امتداد تاريخها تقف إلى جوار حق الشعوب فى مقاومة الإحتلال، لكن المقاومة كقرار حرب لا بد أن تخضع لحساب الأرباح والخسائر، وأن تكون مسئولة أمام شعبها. كما أكد الرئيس على الموقف المصرى المبدئى بأنها لن تسمح بإختراق العالم العربى بقوى من خارجه (فى إشارة لإيران)، منتقدا أدوار الدول العربية التى تسمح بإستغلال مأساة غزه لإختراق عالما العربى بقوى من خارجه تتطلع للهيمنة ببسط النفوذ وتناجر بأرواح الفلسطينيين ودمائهم (فى إشارة لدور سوريا وقطر). وأشار الرئيس أيضا إلى أهمية المصالحة الفلسطينية لأنها أساس الاستقرار فى غزه، وأن الوفاق الفلسطينى مطلب أساسى للمضى قدما فى جهود التسوية. وأن المبادرة العربية للسلام هى خيار إستراتيجى بالإجماع، ولا يمكن العودة إلى الوراء، ولا بد أن

تؤخذ من جانب إسرائيل والدول الكبرى على محمل الجد. أما عن الخلافات العربية، فقد تضمنت كلمة الرئيس محددات واضحة بخصوص القاعدة التي ينبغي أن تكون عليها المصالحة العربية، معتبرا إياها ضرورة قصوى سوف تبذل مصر من أجلها كل جهد، ولكنه وضع أساساً للمصالحة يتمثل في أن تقوم أساساً على المصارحة، والإنحياز إلى الهوية العربية، وإغلاق الباب أمام أي إختراق، والإنحياز إلى الأهداف الواحدة والمصالح المشتركة، والتوقف عن المتاجرة بدماء الشعب الفلسطيني وعدم الإستخفاف بأرواحه، وتطابق الأفعال مع الأقوال، والوضوح والمصارحة بين الأشقاء، وأن لا مجال للتخوين وسوء القول والتصرف، والترفع عن الصغائر والحسابات الضيقة. وقد أستنتج المتابعون لكلمة الرئيس في قمة الكويت خلاصة مهمة أراد أن يوصلها الرئيس للجميع بشكل غير مباشر، وهي إستحالة منازعة مصر في دورها بخصوص قضية فلسطين، فهو دور يرتبط بأمن مصر القومي، فضلاً عن كونه يسعى إليها ولا تسعى إليه لعوامل مهمة لها علاقة بالمكانة والقدر والقدرة، وهو ما يفتقده الآخرون.

ولقد ألقى خطاب الرئيس مبارك في قمة الكويت بظلاله على قمة الدوحة التي عقدت في ٣١ مارس ٢٠٠٩، حيث رفض الرئيس مبارك حضورها إحتجاجاً على موقف قطر من مصر أثناء الأزمة، وأتاب عنه في رئاسة وفد مصر وزير شئون مجلس الشعب د. مفيد شهاب، والذي أكد في كلمة مصر على ما قاله الرئيس مبارك في قمة الكويت حول شروط المصالحة العربية، وأنها يجب أن تنهض أولاً على المصارحة وعدم استخدام وسائل الإعلام في التشهير بمواقف الدول العربية لخدمة مصالح غير عربية. وقد كان لغياب الرئيس مبارك عن تلك القمة أن وصفت بأنها من أضعف القمم العربية التي عقدت في الإعوام الأخيرة، وحيث ثبت صواب الرؤية التي تبنتها مصر حين رفضت الدعوة التي وجهتها قطر لقمة طارئة، على أساس أن القمم تحيطها آمال عريضة من المواطنين العرب، ولكن عندما يشاهدون ما يحدث فيها من خلافات عربية يصيبهم الإحباط، وبما يفقد القمم مصداقيتها.

أما خطاب الرئيس مبارك في عيد الشرطة، فقط. كان خطاب الحقيقة وكشف الأوراق. حيث كشف الرئيس حقائق الأحداث التي مرت وتمربها مصر والمنطقة والعالم، لأن تلك الأحداث استهدفت مصر وشعبها في المقام الأول، وحاولت النيل من أمنها القومي والتزاماتها الدولية. وأوضح أن العدوان بما حمله من أيام عصيبة لشعب فلسطين كشف للجميع حقائق مؤسفة للوضع العربي الراهن والإنقسام الحادث على الساحة الفلسطينية، ولماذا رفضت حماس محاولات مصر لتمديد التهدئة، ومن كان وراء دفعها لذلك؟ ولماذا لم يحسب البعض بمسئولية وطنية حسابات المكسب والخسارة؟ وكيف حاول البعض إستغلال العدوان الإسرائيلي لفرض واقع جديد على الوضع الفلسطيني

والعربي، واقع يُغيّر من معادلات الموقف الراهن ليعيد ترتيب أوراقه لصالح قوى إقليمية (إيران وسوريا) تصطدم أجندتها ومصالحها مع مصالح الأمن القومي العربي، وترهن القضية الفلسطينية وتستخدمها كورقة سياسية في صراعها الدولي، بعد أن ساهمت في إحداث إنقسام في الساحة الفلسطينية، سياسياً وجغرافياً، ثم حاولت إستغلال حرب غزة في تمرير فكرة "المرجعية الجديدة" للشعب الفلسطيني. وكيف تستهدف هذه القوى الإقليمية أيضاً مشروع السلام العربي، واستبداله بمشروع حرب لا يخوضها سوى الجندى المصرى، وكان البعض كالعادة يحاولون خوض حروبهم حتى آخر جندى مصرى. ولقد كان هذا الحديث هو حديث المزايدة على الموقف المصرى، والغريب أن كل ذلك يتم من هؤلاء الذين يرتبطون بعلاقات وثيقة بإسرائيل، لكن من خلف الأبواب، وآخرون يسعون عبر وسطاء للجلوس على مائدة المفاوضات. ولكن مصر لم تخضع للإبتزاز، ولم تسمح بإستدراجها لخطوات غير محسوبة العواقب، ولم تتساق وراء مخططات تلك القوى التى تهدف فى النهاية إلى إعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط وفقاً لمصالحها القومية. وفى هذا الخطاب أراد الرئيس مبارك التأكيد على ثوابت السياسة المصرية عندما أكد إلزام مصر باتفاقياتها الدولية، وإصرارها على التمسك بسيادتها وبقرارها الوطنى المستقل، والبعد عن أى ترتيبات إسرائيلية ودولية تمس أرض مصر وسماءها ومياهها الإقليمية. وأعاد الرئيس مبارك تأكيد سعى مصر لتحقيق التضامن العربى، ولكنه أشار بوضوح إلى أن المصالحة العربية ستظل رهنا لسلامة القصد وتطابق الأقوال والأفعال من جانب الذين تناولوا عليها، وأن التاريخ العربى حافل بأمثلة عديدة لمن علا صوتهم وتضاءلت أفعالهم، وأن مصر - كما أكد الرئيس مبارك - ستبقى صاحبة الدور الأول والمسئولية التاريخية لاعتبارات التاريخ والجغرافيا والحجم والمكانة. وحتى لا يفهم البعض بأن تمسك مصر بقيادتها بخيار السلام، والحرص على أمن البلاد، والدقة فى تقدير المواقف، بأنه ضعف، وأعلن الرئيس مبارك وشدد على أن لمصر جيشاً قوياً قادراً، وأنه كقائد أعلى للقوات المسلحة المصرية، لن ينحرف لما يقامر بأرواح أبنائه، إلا دفاعاً عن أرض مصر وسيادتها ومصالحها العليا، مؤكداً مواصلة تعزيز قدرات جيش مصر، ومؤمنين بأن السلام تحميه القوة، مؤكداً إلزامنا بالسلام وحرصنا عليه، طالما بادلتنا إسرائيل حرصاً بحرص وإلتزاماً بإلتزام، ويبقى أبناء قواتنا المسلحة مستعدين لرد الصاع صاعين ضد كل من يفكر فى المساس بأمن مصر وسيادتها ومصالحها العليا.

و- محاولات التشهير والإساءة لمصر^{١٤٨}

- ربما لم يدر يوماً بخلد أى من المصريين أن تشهد مصر فى يوم من الأيام مثل تلك الحملة المسعورة والشرسة والمغرضة التى تعرضت لها إبان أزمة العدوان على غزة. ذلك لأن الحملة شارك فيها

عدد من الدول العربية سواء من جانب الحكومات أو من جانب قطاعات من شعوب تلك الدول في اعتداء سافر على السفارات المصرية، لم تتحرك تلك الحكومات لمنع أو التصدي له طبقاً للأعراف الدولية، بل أن بعض الحكام العرب سعى جهرة لتخريب وإفشال الجهود المصرية لحماية الشعب الفلسطيني المحاصر. وللأسف فقد شارك في هذه الحملة بعض التيارات والحركات المصرية المعارضة لنظام الحكم - وعلى رأسها جماعة الإخوان المحظورة - الذين استغلّتهم وسائل الإعلام في دول محور طهران - دمشق - قطر - حماس - حزب الله لمحاولة تشويه وجه مصر، وكان المطلوب من النظام المصري ليس فقط حماية مصر وحدها وأمنها، ولكن تنفيذ تطلعات حماس ومؤيديها، ودفع ثمن أخطاء واختيارات أطراف أخرى.

- ولأن الحملة تتعلق بالدور المصري في نصرة القضية الفلسطينية، فقد كان من المتصور مصرياً أن تاريخ التضحيات والجهود المصرية بشأن تلك القضية أكثر وأوضح من أن تحتاج إلى سياسية إعلانية بكل ما تقتضيه من إعادة التذكير وتكرار الحديث عنها، وإذا بأزمة غزة تكشف أنه في عالم الحروب الإعلامية - خاصة عبر الشاشات الفضائية لابد من تبنى النظرية الإعلانية وتوجيهها للمشاهدين في معظم الدول العربية والإسلامية، وبما يستدعي لذاكرتهم الدور المصري الذي لعبته عبر ٦٠ عاماً عسكرياً وسياسياً للدفاع عن الفلسطينيين وقضيتهم، خاضت خلال هذه السنوات أربعة حروب وقع ضحيتها أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شهيد من خيرة أبناء مصر، إلى جانب خسائرها الإقتصادية التي تعدت مليارات الدولارات، والتي لولاها لكانت مصر اليوم في عداد الدول العظمى في العالم. ولكن مصر أبت أن تعيد تذكير العرب بكل هذه التضحيات باعتبارها واجب قومي وديني أدته تجاه أمتها العربية والإسلامية، كما سبق أن أدت واجبات قومية ودينية مماثلة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر ضد الصليبيين، وفي القرن الثالث عشر ضد التتار، دفاعاً عن حرمة المسلمين ومقدساتهم، لا تبغى من وراء ذلك جزاء ولا شكوراً. ولكن نسيان أو تناسي هذه الملاحم المصرية دفاعاً عن الإسلام والعروبة يبدو أنها أصبحت ديدنة وسمة سلوك عدد من الدول والتنظيمات العربية والإسلامية في هذه الأيام، حقداً وحسداً من نفوسهم المريضة على مصر حتى، وضل الأمر بممثلي حماس في دمشق وبيروت أن ينكروا تضحيات مصر من أجل الفلسطينيين، زاعمين في تبجح أن مصر في حروبها التي خاضتها كانت تدافع عن نفسها وليس عن الفلسطينيين، هذا في الوقت الذي يعلم فيه العالم كله حجم ما قدمته مصر من تضحيات من أجل القضية الفلسطينية، ويدرك أيضاً وفي الأساس مكانة مصر وثقلها، ويقدر تاريخها الحضاري عبر الزمان، ويعاملها على هذا الأساس.

- وفي هذه الحملة التشهيرية ضد مصر برزت ايران كقائدة لهذه الحملة، يعلم القاصي والداني مدى سعى هذه الدولة لازاحة مصر عن ريادتها، ومحاولتها ملء فراغ يساهم عدد من الدول العربية للأسف في محاولة خلقه في المنطقة اذا ما نجحوا في اقضاء مصر عن الموقع الريادي الذي تحتله في قلب العالمين الاسلامي والعربي. لذلك مارست ايران ومعها حلفاؤها من العرب في سوريا ولبنان وفلسطين محاولات تخريبية، تم خلالها خلط الأوراق وإشعال الصراعات في المنطقة، وتوجيه الاتهامات ضد مصر والتي وصلت إلى حد إتهامها بالخيانة والعمالة لإسرائيل والولايات المتحدة. وقد أثار إنتباه ودهشة المراقبين أن حملات التشهير ضد مصر كان من المفترض أن توجه ضد المعتدى الإسرائيلي، فإذا بها توجه ضد مصر بدلاً من إسرائيل، وكأن مصر هي المعتدى على غزه وليست إسرائيل، حتى ظن كثيرون في العالم ذلك من شدة الحملة العدائية - سياسياً وإعلامياً - التي وجهتها دول محور طهران - عرب الممانعة ضد مصر. فقد تمادوا في هذه الحملة، في حين كان المفترض أن يصطف كل هؤلاء صفاً واحداً في مواجهة إسرائيل، والبحث في كيفية الخروج من تلك الأزمة. وهو الأمر الذي يؤكد أن ثمة ترصداً وإصراراً من جانب أعضاء هذا المحور على إدانة مصر والهجوم عليها، فيما لايمكن وصفه بأقل من أنها متاجرة عربية-إيرانية بالقضية الفلسطينية من أجل خدش كبرياء مصر لصالح إيران، وأن هذه الحملة الإعلامية ضد مصر كانت مخططة ومعداً لها سلفاً، وكانت إشارة البدء بها هو إنفجار الوضع في غزه، ومطالبة حماس بفتح معبر رفح، عند ذلك تنطلق المظاهرات وأبواق الفضائيات لتكيل الاتهامات لمصر.

- وكان الهدف من وراء ذلك واضحاً، وهو تغيير سلوك السياسة الخارجية لمصر وتوجهاتها، من خلال الضغط على القيادة السياسية في مصر بالإجراج السياسي والإبتزاز الإعلامي لكي تقبل مصر بالأفكار التي تدعو لها دول محور إيران - عرب الممانعة، والتي تحقق المصالح الإيرانية في المنطقة على حساب المصالح العربية، ناهيك عن إجراج مضر وخلق بيئة مناسبة لتوريطها وحدها في حرب مع إسرائيل من خلال الحملات السياسية والإعلامية، وأيضاً من خلال العمل السري المنظم، مستغلين في ذلك المناخ الديموقراطي الداخلي، وتوظيف المواقف السياسية لبعض الأحزاب والقوى المعارضة بما يدعم وجهة نظر هذا المحور المعادي لمصر. ويكفي أن نتابع استخدام وسائل الإعلام الإيرانية للآراء المنتقدة للسياسة المصرية، والتي يتم التعبير عنها تحت قبة البرلمان أو في الصحافة وأبرازها ليس كجزء من ممارسة ديموقراطية، ولكن باعتبارها عناصر تمرد واحتجاج وخروج عن النظام ومظهراً لأزمته، وكان ولا يزال هذا السلوك من قبل وسائل الإعلام الإيرانية والسورية والقطرية والتابعة لحزب الله قائماً بهدف إجراج وإبتزاز نظام الحكم في مصر، وتوريطه والتشهير به حتى يغير نهجه السياسي الوطني، ويستجيب لمطالب دول هذا المحور. ليس ذلك فقط

بل كان الهدف الأخطر هو إثارة الشارع المصرى وتهيج به بفعل التحريض والإثارة والشحن الإعلامى ومشاهد القتل الإجرامى التى يرتكبها العدو الإسرائيلى فى أبناء غزه، وتحميل مصر مسئولية ذلك، وبما يؤدى فى النهاية إلى إشاعة الفوضى التى كانوا يخططون لها منذ فترة طويلة، وما تعنيه الفوضى من قتل وتخريب وتدمير وفتنة طائفية لاتبقى ولا تذر. لقد أرادوا أن يكون معبر رفح هو القشة التى يمكن أن تقسم ظهر مصر، أما التالية فى المخطط بعد فتح المعبر فهى المطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل وإبعاد سفيرها فى مصر وإيقاف تصدير النفط والغاز، ثم بعد ذلك فتح حدود مصر الشرقية والجنوبية والغربية لإستقبال المتطوعين المسلمين والعرب والأسلحة ودفعها إلى قطاع غزه وعبر الحدود المصرية مع إسرائيل لمحاربتها، وبما يعطى المبرر للأخيرة لتوسيع حربها ليشمل مصر بجانب قطاع غزه، لكى تحترق مصر كما احترقت لبنان عام ٢٠٠٦ بفعل الهجمات الإسرائيلية التى أشعلها حزب الله فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ عندما خطف جنديين إسرائيليين، وهو غير متحسب لعواقب تهوره ومغامرته هذه، وقد اعترف بذلك لاحقاً.

والغريب فى هذا الأمر أن أحداً من الذين تهاجموا على مصر فى وسائل الإعلام وطالبوها بقطع العلاقات مع إسرائيل، لم يطلبوا ذلك من الأردن ولا من قطر ولا من موريتانيا ولا من دول عربية أخرى تحتفظ بعلاقات تجارية وأمنية تحتية مع إسرائيل، ولكنهم طلبوا ذلك فقط من مصر، لأنهم يريدون الرجوع بالزمن ثلاثين عاماً للوراء، لتشتعل المواجهة العسكرية مرة أخرى بين مصر وإسرائيل، وهى المعركة الحقيقية التى تسعى إليها إيران وتوظف لها حماس. فى حين أنهم يدركون جيداً أن لا طرد السفير الإسرائيلى سيجبر إسرائيل على إيقاف الحرب، ولا منع تصدير الغاز لإسرائيل سيرغمها على وقف العدوان، ولا فتح معبر رفح سيؤدى إلى حل المشكلة وإنهاء الأزمة.

وبالنسبة لحماس تحديداً، فقد كان موقفها الإعلامى متناقضاً مع موقفها السياسى، فبينما كان خالد مشعل على قناة الجزيرة يتحدى قادة الدول العربية - ويقصد مصر أساساً - بدعوتهم إلى مناظرة على الهواء عبر الفضائيات، ويتحدى أيضاً إسرائيل مطالباً إياها أن تشن هجومها البرى المخطط، ويطالب مصر بسحب سفيرها فى إسرائيل، معلناً إنتصار حركته من قبل أن يتوقف القتال، كان ممثلوا حماس الذين بعث بهم مشعل إلى القاهرة يلحون على القيادة المصرية لتسرع فى العمل على وقف إطلاق النار بالنظر لضخامة الخسائر فى غزه وتزايدها ساعة بعد ساعة. لذلك كان يتعين على مصر أن تتعامل فى وقت واحد مع قيادة إسرائيلية أعمتها حماقة القوة والرغبة الشديدة فى الإنتقام والتأديب وإستعادة الردع، وتتعامل أيضاً مع قيادة فلسطينية لا تعرف شيئاً عن العالم الذى تعيش فيه، ولديها صورة رومانسية عن المعارك العسكرية وتصورات ضخمة عن ذكائها الذى تستطيع به أن

تضحك على العالم، غير مستوعبة لحقائق العصر الذي تعيشه، ولا الدروس السياسية العديدة التي أفرزها التاريخ الطويل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ولم تتعلم منه شيئاً.

- لم يكن إستهداف مصر والعمل على إخضاع قرارها هدفاً لحماس وحدها، بل كان جزءاً من إستراتيجية واسعة بدأت من قبل إشعال العدوان، عندما سارت المظاهرات تهاجم السفارات المصرية وتصيح بشعارات واحدة متفق على ترديدها في كل من طهران ودمشق وبيروت وصنعاء ومسقط والجزائر والخرطوم .. وغيرها. وكانت قناة الجزيرة القطرية قد استعدت لهذا السيناريو بحشد كل أعداء مصر من الصحفيين والإعلاميين والكتاب من كل انحاء العالم، واستضافتهم في قطر وأغدقت عليهم الأموال ووظفتهم لغرض واحد هو التهجم على مصر بشكل غير مسبوق.

- لقد لعبت قناة الجزيرة الأدوار في تأليب الرأي العام العربي والإسلامي ضد مصر، واستغلت بشكل تامر مشاعر الغضب المتأججة بسبب العدوان على غزة في الهجوم على مصر وتخوينها واتهامها بالتآمر مع إسرائيل. ومن أمثلة التهيج التي مارستها هذه القناة الفضائية ضد مصر أنه عندما أرسلت قطر طائرة إلى مطار العريش وأخرى إلى إسرائيل كمعونات لأهالي غزة، وقبل أن تهبط الطائرة مطار العريش كانت قناة الجزيرة تهيج الدنيا بأن مصر منعت نزولها، وعندما نزلت اتضح أن نصف حمولتها ملح طعام.

- ولم تكتف قناة الجزيرة القطرية بذلك، بل جعلت من نفسها بوقاً لكل من خالد مشعل وحسن نصر الله ليشنوا من خلالها هجومهم على مصر. فسمعنا خالد مشعل يقول من قناة الجزيرة أنه "ينتظر من شعب مصر المفاجآت"، وتساءل الناس في مصر: ماهي المفاجآت التي ينتظرها زعيم حماس من شعب مصر؟ لقد كان ينتظر ما تسفر عنه المظاهرات من أعمال عنف وشغب وفوضى تؤدي إلى صراعات مع السلطات وأجهزة الأمن يسقط فيها الآلاف من أبناء مصر، ويهتز بسببها النظام الحاكم وهيبته، وهو ما تنتظره وتستغله جماعة الإخوان المحظورة لتقفز للسلطة والحكم وتشكل عمقاً لفرعها (حماس) في غزة.

- أما عن نصر الله زعيم حزب الله فقد ظهر عدة مرات على شاشة الجزيرة، وكأنه قد أصابته لومة عقلية ضد مصر وشعبها وقيادتها وجيشها، فصب جام غضبه على مصر وتهجم عليها كما لم يتهجم على إسرائيل صاحبة العدوان على غزة. فوجه نداءً غريباً إلى شعب مصر وجيشها طالباً منهم التمرد على النظام الحاكم في مصر، داعياً قادة وضباط الجيش المصري أن يخلعوا رتبهم ويقودوا حشداً من ٢ مليون مصري ليفتحوا معبر رفح بصدورهم، اعتراضاً على قيادات الدولة في مصر، وفي حساباته الخاطئة أن قد يؤدي ذلك إلى حدوث إنقلاب سياسي وعسكري في مصر يؤدي إلى قفز قوى معارضة للنظام إلى السلطة، أو إلى تصادم بين وحدات عسكرية وأمنية مصرية مؤيدة له

وأخرى معارضه له، أو أن تفتح قوات الأمن المصرية النار على الفلسطينيين الذين يريدون فتح معبر رفح بالقوة - كما حدث في يناير ٢٠٠٨ - وهو رد فعل طبيعي تفعله أية دولة محترمة في العالم عندما تتعرض حدودها للإحتحام - فيسقط فلسطينيون بنيران رجال الأمن المصرية، وهنا تقوم الدنيا ولا تقعد. وعندما سقط الشهيد الرائد ياسر عيسوى على الحدود المصرية برصاص حركة حماس وبدماء باردة من رجالها، كانت النتيجة على عكس ما تمنى وسعى خالد مشعل وحسن نصر الله، كانت تصويتاً مصرياً شاملاً على رفض المؤامرات وحملات التحريض والتشهير والإبتزاز التى تتعرض لها مصر، حيث تحولت جنازة الشهيد العسكرية إلى مظاهرة ضد حماس تدينها وتستنكر فعلتها. وكان ذلك رسالة واضحة الدلالة لحقيقة توجهات ومدرجات الغالبية العظمى من الشعب المصرى الذين لم تلوث عقولهم بفعل حملات الدعاية المغرضة ضد بلدهم.

ولقد ذهب حسن نصر الله بعيداً في تهجمه وحقدته وكراهيته لمصر عندما قال في خطبة أخرى له أثناء الأزمة أنه وحزبه يعتبرون أن كل من يساهم في حصار شعب غزة - ويقصد بالطبع مصر وقياداتها- عدواً لهم. ومن المعروف طبعاً ما هو المقصود بذلك، لأن العدو في عرف هؤلاء المتطرفين حلال الدم والمال والعرض: وهو ما يشكل تحريضاً سافراً ضد كل من ينتمى إلى أو يمثل نظام الحكم فى مصر. وهو ما انعكس فى محاولات الإعتداء على أعضاء السفارة المصرية فى بيروت ومحاولة حرقها بفعل ميليشيات حزب الله الشيعية الذين تحركوا ضدها من الضاحية الجنوبية فى بيروت تلبية لنداء زعيمهم. وانعكس أيضاً فيما نشر فى صحف إيران عن جماعة مشبوهة أعلنت عن جائزة مليون ونصف مليون دولار لمن يعتدى على حياة رئيس مصر.

وبجانب خالد مشعل وحسن نصر الله، حشدت قناة الجزيرة الكثير من آيات وملالى إيران للهجوم على مصر، زاعمين أن إيران هى التى تدافع وحدها عن غزة وشعبها، وأن إيران وحدها هى التى تدافع عن القضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية فى فلسطين، وأن باقى الدول العربية وعلى رأسها مصر تخلت عن هذه القضية وعن المقدسات، وطبّعوا علاقاتهم مع إسرائيل حرصاً على علاقاتهم بأمريكا واتقاء من غضبها، هذا رغم علم الجميع أن إيران لم تطلق طلقة واحدة أو صاروخاً واحداً على إسرائيل، لأنها تعرف جيداً الثمن الذى سيتعين عليها أن تدفعه مقابل ذلك، سواء بواسطة القاذفات والصواريخ أريحا والغواصات الإسرائيلية دولفين المسلحة بصواريخ كروز النووية والمستعدة للتحرك إلى خليج عمان لضرب إيران عند اللزوم، أو بواسطة الصواريخ الأمريكية المسلح بها مدمرات وغواصات الأسطول الخامس المتواجده فى مياه الخليج فضلاً عن القاذفات والمقاتلات الأمريكية.

- وفي تحليل الدور الذي لعبته قطر في الأزمة، فإنه فضلاً عن كونها دولة صغيرة وأن النظام الذي يحكمها يريد أن يبحث لنفسه عن دور على الساحتين الإقليمية والدولية، هو بطبيعته غير مؤهل له، ناهيك عن ضعف القدرات الجيوبوليتيكية للبلد الذي يرأسه، فإنها استخدمت قناة الجزيرة التي تنفق عليها ملايين الدولارات لتكون وسيطاً لإظهار قطر إعلامياً بأكثر من حجمها، وبقدرتها من خلال هذه القناة الإعلامية على تبني مواقف قوى المعارضة لأنظمة الحكم في الدول العربية، والتأثير عليها، وهو ما يعتبر نوعاً من الإبتزاز السياسي، فإن قطر تسعى لإرضاء القوى الرئيسية المتنافسة في منطقة الخليج واللعاب على كل الحبال بين كل من الولايات المتحدة وإيران. فقررت إرضاء الولايات المتحدة بإقامة أكبر قاعدة جوية لها في المنطقة على أرض قطر وهي قاعدة العديد وبها سرب المقاتلات الشبح F-117، إلى جانب قيادة المنطقة العسكرية الأمريكية الوسطى في السيلية. في ذات الوقت الذي تُرضى فيه إيران من خلال تبني قطر للمواقف السياسية الإيرانية في المنطقة والدفاع عنها، وتقديم الدعم والمساندة السياسية لذرأعيها الممتدتين في لبنان (حزب الله) وفي فلسطين (حركة حماس)، والتوافق السياسي والإستراتيجي مع سوريا، ومعارضة المواقف المصرية والتهجم عليها نظراً لرفض مصر لسياسة إيران التي تريد بسط هيمنتها على المنطقة العربية. ومن هنا يمكن تفسير سرعة توجيه قطر الدعوة لقمة عربية طارئة فور بدء العدوان الإسرائيلي على غزة. ولذلك كان واضحاً لكل متابع لسلوكيات دولة قطر أثناء الأزمة، أنها ركزت سهامها نحو مصر وحدها، في محاولة منها لتحقيق حلمها بأن تحتل مكانة مصر ودورها وزعامتها، بل وتعزلها عن محيطها العربي والإسلامي، ومتصورة أن بإمكانها أن تشعل في مصر حريقاً أشبه بحريق القاهرة التاريخي الشهير في ١٩٥٢.

- ولم تقف حملات التشهير من جانب القوى الإقليمية والدولية المعادية لمصر في الخارج، بل وللأسف الشديد التقطت الخيط قوى سياسية مصرية معارضة في الداخل خرجت على الإجماع الوطني بالمزايدة على القيادة السياسية للدولة، حتى بدا الأمر كما لو كان أن مد الخطوط إلى حماس أكثر أهمية بكثير من رفع الضغوط عن الشعب الفلسطيني. وبعد أن إنتقلت الحملة السياسية والدعائية ضد مصر من وسائل الإعلام إلى المظاهرات والمنتديات والفضائيات، إلى مهاجمة السفارات المصرية في الخارج، لم تجد هذه القوى السياسية المعارضة في الداخل في ذلك ما يهز مشاعرها الوطنية، بل على العكس دخلت هي الأخرى في نوبات من الهجوم على القيادة المصرية، مرة بدعوى أنها تفرط في دور مصر الإقليمي، ومرة بزعم أنها لا تقيم علاقات مع طهران، ومرة ثالثة لأنها رفضت أن تصبح لعبة في يد حماس وتعرض المصالح الوطنية المصرية للخطر. وهو ما انعكس في المظاهرات التي نظمتها جماعة الإخوان المحظورة وشرائح حركات الاحتجاج السياسي

- مثل حركة كفاية وغيرها - سارت في الميادين الكبيرة وأمام مقر نقابة الصحفيين، رافعة لافتات ومرددة هتافات كانت تصدر في نفس الوقت في وسائل إعلام طهران ودمشق وقطر وحزب الله. وبذلك بدا المشهد واضحا أمام الجميع، حيث تشكلت شبكة من تحالف الأصوليات السنية الممثلة في جماعة الإخوان المحظورة في مصر وفرعها (حماس) في غزة، مع الأصوليات الشيعية في إيران ولبنان (حزب الله)، انضم إليهم بالوعى أو باللاوعى جماعات يسارية وناصرية، استهدفوا جميعا الدولة المصرية الحديثة في صميم وجودها، وتريد إخضاع قراراتها السياسية العليا الخاصة بالأمن القومى المصرى لحسابات جماعات فلسطينية ولبنانية تحركها طهران ودمشق عن بعد، وذلك في لحظات عصيبة كانت مصر تواجه فيها تهديدات أمنية خطيرة من الشرق ومن الجنوب وفى الداخل. ولقد أفرزت أزمة غزة وأكدت على حقائق مهمة، أبرزها أن الأرواح والدماء عند الميليشيات المسلحة مثل حماس وحزب الله وجماعة الإخوان .. وغيرها لا تساوى شيئا فى سبيل الاحتفاظ بالسلطة والنفوذ، وأن الخطاب الإعلامى لهذه التنظيمات والذي يركز على الاستشهاد وصمود المقاومة، هو فى حقيقته خطاب مضلل ومزيف ويضفى قداسة دينية غير صحيحة ولا سليمة على حروب وصراعات سياسية تستهدف كما ذكرنا أنفا السلطة والقوة والنفوذ والأطماع البعيدة تماما عن جوهر الأديان. وأن التضليل بالخطاب الدينى واستخدامه فى تهيج الجماهير ودفعها إلى الشوارع كان السمة البارزة فى الحروب الإعلامية التى أدارتها وسائل إعلام دول محور طهران ودول الممانعة العربية، والتى إنجرفت بمسارها من محاربة إسرائيل إلى محاربة مصر. وهنا ظهر الدور المخرب لجماعة الإخوان المحظورة فى أسوأ صورة، حيث ركبت موجة عاتية من الإنتهازية لا تختلف عما فعله حزب الله وحركة حماس وقادة طهران ودمشق وقطر، مستغلة فى ذلك المشاعر الإنسانية الغاضبة لتأليب الشارع المصرى ضد الدولة، وظهر قاداتها فى كل مشهد تحريضى ضد وطنهم، سواء فى وسائل الإعلام المعادية لمصر، أو فى الأندساس وسط الجماهير صاحبة الغضب المشروع لتحويله إلى غضب غير مشروع. وبذلك أثبتت هذه الجماعة المحظورة أنها - كما ذكرنا أنفا - صورة طبق الأصل من حزب الله وحماس، ولن تكون أبدا فى صف القضايا الوطنية المصرية، لأنها جزء من مشروع دينى سياسى أوسع يحاول بسط هيمنته على كل المنطقة، وأنها أقرب إلى جماعة دينية مسلحة فى المنطقة من أن تكون من ثوابت ومنطلقات الدولة المصرية، والاختلاف الوحيد هو أن نظام الحكم فى مصر لا يسمح بأن يكون لهذه الجماعة - ولا لغيرها - ميليشيا عسكرية مسلحة، لذلك فإنها تحاول التغلب على ذلك بتشكيل الميليشيات الطلابية، وهو ما إنعكس فى الاستعراض التدرىبى الذى مارسه أتباعها من طلاب جامعة الأزهر فى عام ٢٠٠٨. والدروس المستفادة من كل ذلك أن جماعة الإخوان المحظورة ستكون دائما مع أى عنف أو

تحريض أو فوضى في الشارع المصري، تشعلها وتجعل الناس وقودها، ثم تكمن ثم تعود، وتتغير مخططاتها حسب الظروف وقوة الطرف الذي يواجهها، ساعية لتقويض دعائم الدولة المصرية لتقيم على أنقاضها - لا قدر الله - الدولة الدينية التي سترأسها.

وكان أمرا عجيبا وغريبا أن يتحول غضب جزء من الشارع العربي والإسلامي تحت ضغط الدعاية المخططة جيدا ضد مصر، يحملونها المسؤولية ويطالبونها بقرارات ومواقف لم يجروا محرکوا الحملة ضد مصر في طهران ودمشق وقطر على إتخاذها، أو مجرد التفوه اللفظي بها، وبرع هؤلاء في توظيف كل التطورات في محاولة لإثبات أن دور مصر قد ذهب أدراج الرياح، وأن هناك لاعبين إقليميين آخرين هم الأقدر على القيادة وتوجيه دفة الإقليم (إيران وتركيا)، مصورين مصر بأنها باتت (جثة هامدة). ومن تأمل أبعاد الموقف جيدا وجد في مثل هذه المواقف تناقضا عجيبا. فبينما نجد هؤلاء يدينون مصر ويحكمون عليها بالجمود وفقدان الفاعلية، نجدهم في الوقت نفسه يطالبونها بالتحرك، ولكن صوب وجهه معينة ترضى غضبهم، في حين يدرك الجميع جيدا وبكل الوعي حقيقة مهمة - وإن أخفاها البعض عن عمد وغرض في أنفسهم - أن مصير الإقليم وتوجهاته الكبرى لا يستطيع أن يحددها سوى بلد كبير وقائد وهو مصر.

وكان موقف مصر تجاه حملات التشهير هذه هو إتباع مبدئها القائم على التعالي فوق الصغائر وعدم الرد على الاستفزازات، وتجاوز إساءات المسيئين، إيمانا منها بأن مصر أكبر بكثير من ذلك، وأن موقع المسؤولية الذي اختارته لنفسها في المنطقة عامة وفي القضية الفلسطينية خاصة، يفرض عليها التعامل بحكمة وتريث مع الموقف، وعدم السماح لأحد بجرها إلى شعاب فرعية، فالمهمة الأساسية التي عليها أن تنهض بتنفيذها ليس الموقف من مصر ولكن كيفية حماية الفلسطينيين، وأن الوقت سيأتي بعد ذلك لتثبت النتائج صحة وسلامة الموقف المصري، وأن الشعوب العربية والإسلامية ستدرك حقيقة الدور الذي لعبته مصر لتحقيق هذه المهمة، وكيف أدته بأمانة وإخلاص وحين ذلك سيقنرون دورها، ويحاسبون من أساء إليها.

اعذرهم يا سيادة الرئيس .. الجهل أعمى بصيرتهم
كلمة حق من عربى خليجى

أحمد الجار الله

رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية

- اغفر لهم أيها الرئيس مبارك إنهم لا يدرون ماذا يفعلون، اغفر لهم واعذرهم على جهلهم، واعذرنا نحن عن صمتنا عليهم، اعذرنا ولا تستمع أو تلتفت الى كلام السفهاء منا، وإذا سمعت أو قرأت كلام أولئك الغاوين فلا ترد عليهم، فالسكوت فى مواقع الصغائر خير من الاجابة.
- كثيرون هم السفهاء فى عالمنا العربى، وقد دمروا بعض بلادنا، دمروا تلاحمنا وثقتنا ببعضنا، دمروا حياتنا الاجتماعية واقتصادنا، دمروا كل عوامل قوتنا، ولم يكتفوا بما فعلوا، فهم ماضون فى غيهم، حتى بات خطرهم كبيرا بعدما استطاعوا غسل أدمغة الناس بطروحاتهم الهدامة، حتى وان كان هذا الغسل مؤقتا، اذ سرعان ما يكتشف الناس أنهم ضحايا أوغاد ساسة باعوا أوطانهم وشعوبهم لمصالح خارجية لا تهزها الدماء المسفوحة فى حروبهم العنيفة.
- اعذرهم أيها الرئيس مبارك وانظر الى غزة، لترى كيف ضحى هؤلاء الاوغاد بأرضهم وبشعبهم ليستندروا بعض عطف العالم العربى من خلال الدمار وشهداء تلك الارض الطيبة.
- اعذرهم، ولا تؤاخذنا على غيهم، فنحن ندرك تماما ان الذين اختاروا الجحور وحروب الفتادق - لا الخنادق - يدارون من ايران وينفذون سياستها، ويجترونها فكرها وعقيدتها، وهم ظنوا ان صلاح الدين الايوبى الذى حرر بيت المقدس أصله من فارس، وان قطز الذى هزم التتار وحمى مصر وبلاد الشام فى معركة عين جالوت أصله من طهران، وان قياداتنا على مر التاريخ كانوا يدينون بالولاء والطاعة لابناء فارس!
- اعذر خطيئتهم أيها الرئيس مبارك، فوالله اننا نحن الصامتون، ونحن كثر بل نحن اغلبية، على قناعة تامة انك تجسد النقاء العربى بكل تجلياته، وانك تعيش الصبر على المكاره وعلى إفك المغرضين لعل قومك يدركون.
- يحمل المغرضون على مصر ورئيسها، ولا ندري ماذا يريد أغرار السياسة هؤلاء من وراء حملتهم تلك التى يتجاهلون خلالها ان لحلفائهم حدودا مع فلسطين صدأت افعالها منذ عقود، ولم ينتصر أولئك الحلفاء للشعب الفلسطينى الذى يدفع وحيدا ضريبة الدم والدمار.

- هل يريد أولئك المتحاملون على القاهرة ان تحارب بدلا منهم فى وقت سارع فيه هؤلاء الى نفى مسؤوليتهم عن اطلاق الصواريخ العبيثة من جنوب لبنان على اسرائيل؟ بل سارعوا الى لعن الذين اطلقوا الصواريخ واتهموهم بأنهم ارادوا من ورائها ان تضرب اسرائيل لبنان وتدمره.
- ماذا يريد هؤلاء؟ هل يريدون اعادة خلط الاوراق فى العالم العربى على امل ان يفوزوا بورقة ضغط ممهورة بدماء الابرياء والدمار المريع؟
- اعذرهم أيها الرئيس مبارك، فالسماح من شيم الكبار، وانت الكبير فى مواقفك رغم خطورة ما يريد أولئك الحاقدون، هم يريدون ان تكون أنت، بطل العبور والسلام، دمية فى أيديهم، لا بل لعبة فى أيدى ملالى ايران، تفتح لهم عاصمة بلادك بدراهم من "المال الطاهر والنظيف"، يريدون ان تتحول مصر وشعبها الى أداة فى يد المتعاونين معهم، وهو تعاون يهدفون من ورائه ان تتحول مصر ولاية إيرانية كما تحول جنوب لبنان، وكما تحولت سورية قلب العروبة النابض محطة انذار مبكر لملالى طهران.
- تريد طهران ان تكمل زحفها الى شواطئ البحر الابيض المتوسط وشواطئ البحر الاحمر، وان تبسط نفوذها على بلادنا العربية كلها، وتستعين علينا بحفنة من ابنائنا الذين يسعون الى ترويح مخططات الملالى بالكلام المعسول حينا وبالاغراءات المالية احيانا، لكن الزبد يذهب جفاء، والواقع المرير يبقى هو الحقيقة المرة الماثلة بالضحايا والدمار. ومازلنا نتذكر كيف أتحفنا زعيم العبيثة الايرانية فى لبنان حسن نصرالله بمقولات النصر الالهى الذى تحقق على اسرائيل فى حرب تموز "يوليو" ٢٠٠٦، لكن هذا الهراء ما لبث ان تبدد مع واقع الدمار الذى ألحقه العدو الصهيونى بلبنان، ليقول نصرالله فى اعتراف قد يتكرر مع "حماس" غدا، "لو كنت اعرف ان اسرائيل ستدمر لبنان بهذا الشكل لما قمت بأسر اثنين من جنودها".
- لقد ظن بطل النصر الالهى المزعوم ان أسر اثنين من جنود العدو هو لعبة اعلامية يمكن ان يضحك بها على ذقون الناس ويتاجر بها لكسب المزيد من المؤيدين خصوصا فى صفوف البسطاء، لكن الثمن كان غاليا، ومن دماء الناس وممتلكاتهم، ولم تستفد "حماس" من الدرس نفسه بل وقعت فى الفخ عينه، ووفرت بصواريخها العبيثة التى لم تتجاوز مفاعيلها الصدمات النفسية فى صفوف الاسرائيليين المبرر الذى منح اسرائيل شن هجومها المدمر على قطاع غزة، كما منحها "صك براءة" من مسؤوليتها عن إراقة الدماء الفلسطينية بذريعة ان ما يحصل هو دفاع عن النفس أقرته كل المواثيق والاعراف الدولية.
- عذرا يا سيادة الرئيس، فنحن نعيش تحت وطأة ارهاب فكرى يريد من خلاله الممسكون بسيوف الحرب استثمار الدماء الزكية المهدورة فى غزة لمصالح بائت مكشوفة، وعزاؤنا نقتنا بالله وبالحكمة

القائلة "ان الزبد يذهب جفاء"، وان زبد هؤلاء المغرضين سيرتد عليهم، وسيعرف آباء الشهداء وعائلاتهم انه قد عُرِّرَ بهم، وسيقوا إلى حرب دفعوا فيها دماءهم ثمنا لمصالح بعض القوى الاقليمية التى تضمّر الشر لدولنا العربية، فزراها تهديد ولا تنفذ، تشعل الحروب وتتركنا وحدنا ندفع الثمن، بعد ان تحولنا الى دروع بشرية لافكارها ولتصدير ثورتها الى بلداننا والعالم. لقد دخل التتار بغداد عندما خان أحد أعوان السلطان العباسى بلاده، والآن يدخل التتار الإيرانيون بعض بلداننا بعون من بعض ابنائنا الذين خانوا العهد وأعمى الجهل بصيرتهم. اغفر لهم يا سيادة الرئيس، وادع الله ان يهديهم حتى يدركوا هول ما يفعلون ويكتب بدعائك لهم الرشاد، ولنا الفرحة بعودة الابن الضال.

ز- حصاد الموقف المصرى^[٤٩]

- وفى الحصاد النهائى للجهد المصرى أثناء إدارة الأزمة ومابعدھا، يمكن رصد النتائج الإيجابية الآتية:

- (١) تحقّق مسعى مصر إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة فى أسرع وقت ممكن.
- (٢) حافظت مصر على سلامة حدودها، ورفضت كل الاقتراحات الخاصة بفرض وجود مراقبين أجانب على أراضيها، كما منعت أى اختراق للحدود من قبل حركة حماس.
- (٣) لم تخضع مصر لكل الضغوط التى كانت تطالبها بفتح معبر رفح، وأصرت على التمسك باتفاق عام ٢٠٠٥.
- (٤) منعت مصر كل الجهود القاصدة دفعها إلى التورط فى صراع عسكرى من أى نوع، وعبرت هذه الفخاخ بكل حنكة.
- (٥) برز الالتزام المصرى بالقضية الفلسطينية، وأن هذا الالتزام لم يهتز .. بل تواصل وترسخ، والأهم أن مصر نجحت فى أن تعيد إلى الساحة بكل قوة طرح حل الدولتين، وهو ما أكدته قمة شرم الشيخ، وتبنته إدارة الرئيس الأمريكى أوباما.
- (٦) لم تقف الجهود المصرية عند حد وقف إطلاق النار، بل عقدت مؤتمرا ثانيا فى شرم الشيخ للدول المانحة لإعادة إعمار غزة.
- (٧) لم تمكن مصر الأطراف الساعية إلى بسط النفوذ من أن تمارس ما تريده، بل أن المواقف المصرية المتتالية خلال الأزمة هى التى أدت إلى تعرية الدخلاء على الساحة العربية، والمحور التابعين له، والمتاجرين بشعار المقاومة، وقد اضطروا إلى عقد اجتماع فى الدوحة فى ١٦ يناير ٢٠٠٩ لم يرتق إلى مستوى قمة عربية كما أراد المخططون له، بعد أن امتنعت دول عربية رئيسية على رأسها مصر والسعودية والأردن والمغرب والمنظمة الفلسطينية عن حضوره، احتجاجا على

حضور الرئيس الإيراني أحمدى نجاد ورئيس حماس خالد مشعل، وقد كشف هذا الاجتماع إلى أى مدى هناك رغبة فى تذويب الهوية العربية للمنطقة واخضاعها لإيران.

٢ - موقف المملكة العربية السعودية ١٩٠١

- كان الموقف السعودى من الأزمة واضحاً منذ بداية الأزمة، حيث اتفقت مع مصر فى مدرَكاتها لأبعاد هذه الأزمة، والأهداف الخفية لمن أشعلوها ومن كانوا وراءهم، وخطورة الدور الذى تلعبه من أطلقوا على أنفسهم دول الممانعة وعلى رأسهم إيران، لذلك جاء التنسيق بين القيادتين المصرية والسعودية منذ اللحظات الأولى لاشتعال الأزمة، بل ومن قبلها عندما بدأت إرهاباتها تلوح فى الأفق مع إعلان حماس إنهاء التهدة مع إسرائيل.
- ومع عقد الاجتماع العاجل لوزراء الخارجية العرب الذى كان يرأسه الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية، واتخاذ قرار بالاجتماع بإرسال وفد وزارى إلى نيويورك لطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن، لاتخاذ قرار دولى يوقف العدوان على غزة، كان الوفد يدرك الاحتمال القوى أن تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو لعرقله اتخاذ مثل هذا القرار، وبما يتيح الوقت الكافى للقوات الإسرائيلية لتستكمل تنفيذ مهامها وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لحملتها على غزة. لذلك وأمام المماطلة التى بدت من جانب الدول الغربية دائمة العضوية فى مجلس الأمن، استنكر الأمير الفيصل تخلى المجلس عن مسؤولياته فى وقف العدوان الإسرائيلى، وهدد بـ "إدارة ظهورنا للسلام إذا استمر التسويف والمماطلة، ولم يعالج المجلس القضية بالجدية والمسئولية". واعتبر فى كلمته أمام المجلس "أن مصداقية هذا المجلس ونظام الأمن والسلم الدوليين أمام علامة استفهام". وطالب المجلس بالموافقة دون تعطيل على مشروع القرار العربى المقدم له لحل الأزمة والمطالب بوقف فورى لإطلاق النار وفتح المعابر ورفع الحصار عن قطاع غزة وإنهاء سياسة العقوبات الجماعية المفروضة على الفلسطينيين فى غزة، وأكد فى نهاية كلمته فى شكل قاطع أن الدول العربية لن ترضى بأى صيغة تستند إلى فرض الأمر الواقع لتكريس الانقسام. وكان واضحاً من كلمة الأمير الفيصل أنها تحمل تهديداً ضمنيّاً للدول الغربية - خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا - بأن مصالحها الاقتصادية الحيوية فى المنطقة - وأبرزها صادرات النفط وصفقات السلاح وهى بمليارات الدولارات، والقاعدة البحرية الفرنسية فى الإمارات - كلها مهددة بالتجميد، وهو ما عبّر عنه بعد ذلك الأمير تركى الفيصل سفير السعودية السابق فى واشنطن عندما صرح قائلاً من "أن الفشل فى إحداث تغيير بارز فى نهج الولايات المتحدة حيال الصراع العربى الإسرائيلى، سيهدد العلاقة الخاصة بين بلاده وواشنطن، ويجبرها على التخلي عن دعمها لإيجاد حل سلمى فى الشرق الأوسط".

وفى إطار التنسيق المصرى السعودى قام الرئيس مبارك فى ٢٠٠٩/١/١٣ بزيارة سريعة للرياض استغرقت عدة ساعات عقد خلالها لقاء قمة مع العاهل السعودى تناولت سبل وقف العدوان الإسرائيلى على غزة بشكل فوري، ومواجهة التحرك الإيراني - السورى - القطرى الذى تمثل فى دعوة أمير قطر لعقد قمة عربية طارئة فى الدوحة لبحث العدوان الإسرائيلى على غزة، واتفقا على أن مثل هذه القمة لا تخدم الموقف الفلسطينى وستكرس الانقسام الفلسطينى والعربى، لاسيما وأن بواكر ظهرت لدعوة رئيس إيران ورئيس حماس لحضور هذه القمة، هذا إلى جانب ما ستسببه قمة الدوحة المقترحة من تخريب لقمة الكويت التى وافقت جميع الدول العربية على حضورها، لذلك قرر الزعيمان المصرى والسعودى العمل من أجل اقناع قطر بإلغاء دعوتها، وتكريس الجهود العربية لتنفيذ المبادرة المصرية التى أطلقها الرئيس مبارك لوقف العدوان - لذلك بادر العاهل السعودى بدعوة قادة مجلس التعاون الخليجى لقمة طارئة تعقد فى الرياض يوم ٢٠٠٩/١/١٥، والتى بحثت العدوان الإسرائيلى على غزة، وضرورة العمل على إنجاح قمة الكويت الاقتصادية فى ٢٠٠٩/١/١٩ - أى بعد موعد قمة الدوحة المقترحة بيومين فقط - والتى ستكون أزمة غزة على رأس جدول أعمالها، وأنه لا ينبغي تشتيت جهود القادة والوزراء العرب فى اجتماع آخر يعقد فى الدوحة قبل ذلك بيومين. وأعلن الأمير سعود الفيصل بعد اختتام قمة الرياض أنها كانت مهمة لإعادة اللحمة للصف الخليجى، وفى إجابته على سؤال عن القمة التى دعت إليها قطر أجاب الفيصل بأنه لم يكن هناك نصاب لانعقادها، وأضاف: "إن المهم ليس أين ستعقد القمة، ولكن المهم ماذا ستكون نتائجها، فليس هناك أرض أصلح من أرض"، ثم أكد على أن جميع دول مجلس التعاون أيدت المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار فى غزة. وعقب قمة الرياض كان من المفترض أن تعدل قطر عن دعوتها للقمة الطارئة، إلا أن القادة الخليجيين فوجئوا بتأكيد رئيس وزراء قطر على أن القمة المقترحة فى الدوحة ستعقد بمن سيحضر، وهو نفس التعبير الذى استخدمه الرئيس السورى بشار الأسد فى إجابة له عن نفس السؤال فى دمشق، مما يدل على تنسيق كامل للمواقف بين قطر ودمشق وباقى دول الممانعة. وفى إجابة الأمير الفيصل على سؤال حول مطالبات سورية وقطرية بمراجعة مبادرة السلام العربية، رفض ذلك متسائلا عن الحكمة من سحبها، مؤكدا على صلاحيتها، وشرح أن إسرائيل تريد كسب الأراضى، وأن أكثر شئ يفرحها هو أن تسقط مبادرة السلام العربية، معتبرا أن المبادرة مكنت الدول العربية من أن تخترق صفوف مؤيدى إسرائيل فى كل أوروبا والعالم العربى، وتشكل عامل ضغط على إسرائيل. وكان واضحا عقب كل هذه الاجتماعات إتفاق السعودية مع مصر على عدم حضور قمة الدوحة المقترحة، أيا كان عدد

الحاضرين لها، وفي المقابل مشاركة الدولتان في مؤتمر القمة العربية في الكويت في ٢٠٠٩/١/١٩، وأن العمل العربي المشترك ينبغي أن يُحشد ويركز لدعم وتنفيذ المبادرة المصرية.

- وفي اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم ٢٠٠٩/١/١٦ في الكويت للإعداد للقمة العربية، جذر الأمير سعود الفيصل من أن العالم العربي مقدم على مرحلة خطيرة من الانهيار والتمزق والفوضى والاضطراب، بسبب الانقسام الحادث على الساحة العربية والصراع الفلسطيني - الفلسطيني والعدوان والاحتلال الإسرائيليين، وأضاف الفيصل بعداً رابعاً، وهو الأصابع الخارجية التي تعبت في المنطقة العربية في إشارة واضحة لإيران. وفي رده على سؤال حول تقييمه لاجتماع الدوحة الذي عقد في اليوم السابق ٢٠٠٩/١/١٥ بحضور رئيس إيران ورئيس حماس وغياب معظم الدول العربية ورئيس المنظمة الفلسطينية، قال الفيصل: "إننا سعيينا وأطلقنا الكثير من النداءات لإعادة اللحمة العربية دون جدوى.. وأنه كان يكفينا الانشقاق الفلسطيني بدلا من الانشقاق العربي الذي يمر بمرحلة مراهقة، وهذه ليست أول مرة يحدث فيها هذا"، معتبرا أن قمة الكويت تشكل فرصة أمام الجميع لإنهاء حالة الفوضى الراهنة. أما عمرو موسى أمين الجامعة العربية فقد عقب على قمة الدوحة بأنه لم يعقد تحت علم الجامعة العربية، وأنها قمة مختلطة ما بين عربي وإسلامي، أما قمة الكويت فهي قمة عربية شاملة تحت مظلة الجامعة العربية. ووصف موسى الوضع العربي كله بأنه "غير صحي، ويشير إلى تدهور كبير في العالم العربي خلال هذا العام الذي شهد توترا واضطرابا". وكان أمين الجامعة العربية فور وصوله إلى الكويت قد عبّر عن استيائه قائلا: "إنني غاضب أشد الغضب، وإنني محبط أشد الاحباط، وعندما تنتهي من هذه المتاهات سيكون لي كلام رسمي حول ما يجري في الأجواء العربية".

- وبانعقاد القمة العربية في الكويت يوم ٢٠٠٩/١/١٩ ألقى العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز كلمة شكّلت مفاجأة غير متوقعة حتى لكبار المسؤولين في الخارجية السعودية، عندما فاجأ القمة بقرار إسقاط الخلافات العربية، معلنا أنه يرفض السير في ركاب المعارك العربية، وطالب الزعماء جميعا أن يفعلوا الشيء نفسه وموجها نداء حارا للفلسطينيين أن يتحدوا لأن الانشقاق الفلسطيني أخطر على مستقبل الشعب الفلسطيني من العدوان الإسرائيلي، ونداء آخر عاليا للضمير العربي يناشد العرب جميعا باسم الدم الفلسطيني المراق الحفاظ على وحدة الموقف العربي، ولم تكن المفاجأة في أن الملك عبد الله رفض الخلافات فقط، بل لأنه أيضا وقف أمام الجميع وقال: "نحن على خطأ"، وليس كما جرت العادة في الخطاب العربي (أنتم على خطأ ونحن على صواب) وهو اعتراف ليس سهلا على أحد من الزعماء أن يقف ويقر به، ولكنه بذلك وضع القادة العرب أمام مسؤولياتهم وأمام ملايين من مواطنيهم ليمتحنوا شجاعتهم أمام شجاعته، وصار عليهم إما أن يقتدوا

بالعاهل السعودي، والذي رفض التقاتل وطالب بالتواجد العربى، أو أن يواجهوا شعوبهم. ولقد جاء الرد بمستوى المبادرة السعودية، حيث إنعقد فى مقر العاهل السعودى فى قصر بيان بالكويت مؤتمراً المصالحة ضمت أمير الكويت وملك الأردن ورئيس مصر وسوريا وأمير قطر، الأمر الذى غير مناخ القمة وضخت تفاؤلاً فى العروق العربية التى أنهكتها أمواج الانحدار ورياح الخصام والطلاق. لقد كان الخيار واضحاً أمام قمة الكويت .. فإما يضيع دم غزوة، ومعه آخر ما تبقى من ثقل للعرب أو دور، أو يرتفع صوت مخاطباً تلهف الأمة إلى لملمة جراحها وكرامتها ومصالحتها ووقف التلاعب بدمها على ما يفترض أنه ملعبها. فلم يكن القرار سهلاً لأن الجروح كانت غائرة والشكوك عميقة، ولكن لابد للقرار الصعب من إرادة إستثنائية، وهو ما حمل مسئوليته العاهل السعودى دون تردد. فلقد فتح موقف الملك عبد الله بن عبد العزيز الباب لمناخ يمكن اختصاره بأنه قرار عربى بوقف الانهيار، وهو قرار يشكل رسالة واضحة لإسرائيل، خصوصاً عندما ركز الملك فى كلمته أيضاً على القول أن مبادرة السلام العربية - وهى مبادرته فى القمة العربية ببيروت عام ٢٠٠٢ - لن تبقى على الطاولة إلى الأبد، واعتبر المراقبون أن هذا التهديد يمثل أيضاً رسالة سياسية للدول المعنية بموضوع السلام وفى مقدمتها الولايات المتحدة، كأنه يعطى الفرصة الأخيرة للإدارة الأمريكية الجديدة، كما حملت كلمة العاهل السعودى أيضاً رسالة إلى دول غير عربية فى المنطقة - إيران وتركيا - بأن إصراره على ترميم البيت العربى سيؤدى فى حال استكمالهِ إلى إعادة رسم حدود الأدوار غير العربية فى الإقليم، ومن دون العداء للدولتين.

لقد كانت تقديرات إيران - التى حضر رئيسها أحمدى نجاد قمة الدوحة رافعاً إشارة النصر - قد تيقنت فى ضوء ما جرى فى هذه القمة، وفى ضوء الأوضاع العربية المتردية، أن الرقم العربى فى معادلة الشرق الأوسط الجديدة قد شُطب نهائياً، وأن الانقسام العربى سوف يتعزز ويتعمق فى قمة الكويت. لكن كل هذه التقديرات والحسابات الإيرانية قد تبددت فى اللحظة التى أعلن فيها الملك عبد الله بن عبد العزيز فى قمة الكويت أنه عفا الله عما سلف، وأنه لا خلافات عربية بعد اليوم، وأنه لا يجوز أن يبقى العرب منقسمين وممزقين فى هذه المرحلة الصعبة والخطيرة بينما القضية الفلسطينية تقف على مفترق الطرق. كانت إيران قبل هذه الخطوة المفاجئة من جانب العاهل السعودى متيقنة من أنها قد استكملت تهيئة المسرح الشرق أوسطى لاستقبال الإدارة الأمريكية الجديدة، ومتأكدة من أن كل شئ بعد قمة الدوحة الإنقسامية سيجرى على ما يرام فى صالحها، وأنه لن يكون للعرب أى مكان على هذا المسرح، وأن اللاعبين سيكونون ثلاثة فقط، إيران وإسرائيل والولايات المتحدة. ولم يكن الإيرانيون يتوقعون أن العاهل السعودى سيتحرك لإنقاذ الوضع العربى فى اللحظة المناسبة، وأنه سيتسامى فوق الجراحات والإساءات وسيبادر إلى لملمة الحالة العربية المتردية، وهو ما أربك

حساباتهم، خاصة بعد أن تبنت الإدارة الأمريكية الجديدة المبادرة العربية للسلام، واعترفت بمكانة كل من السعودية ومصر ودورهما في تعزيز الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة.

- ويُشهد للملك عبد الله بن عبد العزيز أنه قال للقطريين: إذهبوا لمصر أولا كشرط للمصالحة مع السعودية، ويشهد به أيضا أنه خاطب الرئيس حسنى مبارك بعد المصالحة التي تمت في القاهرة بين الفصائل الفلسطينية برعاية مصرية، خاطبه مهنئا وقائلا: "لاشك أن ما قام به فخامتكم من جهود، يدل دلالة قاطعة على أن مصر الشعب الحر الأبى، مصر العروبة والإسلام، وبقيادتكم الحكيمة تصدت لدورها التاريخي المؤمل منها حكومة وشعبا" ثم يضيف العاهل السعودي عن مصر: "أثبتت كما هي عاداتها، عن عزمها المستمر على إيجاد الحل للخلاف الفلسطيني - الفلسطيني، ولم يعرف الملل ولا الكلل، ولا الضعف، دربه إلى عقل القاهرة المتيقظ". بل إن الملك عبد الله يقول في خطابه التاريخي الموجه للرئيس المصري: "هنيئا لنا بكم - بعد الله - عونا ونصيرا لقضايا أمتكم العربية والإسلامية"، وهنا يظهر التكامل الواضح بين السعودية ومصر، وحيث لا ينسى للسعودية دورها تجاه الفلسطينيين إبان إتفاق مكة، والذي أفسدته إيران وسوريا، وحدث بعدها ما حدث، فجاءت مصر اليوم لتكمل هذا الدور التاريخي تجاه فلسطين، وهو معنى ما قاله العاهل السعودي أن نجاحكم هو نجاح لنا. ولقد شعر جميع العرب المخلصون لأمتهم، وهم يرون. العاهل السعودي يخاطب الرئيس المصري بهذه الروح العالية، يلمسون دلالة مثل هذا التحرك وأهميته نظرا لموقع الطرفين السعودي والمصري ومكانتهما العربية والدولية، تشيع روح الطمأنينة والثقة في نفوسهم ويدركون في ذات الوقت أن لقاء وإتفاق البلدين من الأهمية بحيث لا يستطيع أى طرف عربى أو غير عربى تعويضه واستبداله وكل من حاول ذلك فشل، فالبلدان يتمتعان بالحكمة وبعد النظر اللذين مكناهما من إخراج العرب من العديد من الأزمات وحرب لبنان والحرب على غزة شاهد ثان على هذا الدور الكبير وعلى حكمة البلدين وواقعيتهما السياسية.

- كما يذكر للملك عبد الله بن عبد العزيز أنه سعى إلى استقطاب الموقف التركى إلى الصف العربى المعتدل، ليكون عمق الأمة العربية عمقا إسلاميا داعما ومنساندا، وليس عمقا كالعراق الإيراني المستند إلى أطماع قديمة وتطلعات توسعية باتت تستند إلى رؤوس جسور نفوذ عسكرية مذهبية على غرار ما هو عليه الوضع فى العراق، وفى سوريا أيضا ثم فى لبنان وغزة.

- وفى إطار حرص العاهل السعودي على تصفية الخلافات العربية، وتحقيق مصالحة حقيقية وليس مظهرية، دعا إلى قمة عربية مصغرة فى الرياض فى منتصف شهر مارس ٢٠٠٩ قبل انعقاد القمة العربية التى كانت مقررة فى قطر يوم ٣١ مارس، وقد حضر هذه القمة المصغرة زعماء مصر والسعودية وسوريا والكويت، حيث حرصت الدول الكبرى الثلاث: مصر والسعودية وسوريا على

تخفيف الحروب الإعلامية العدائية، وإتخاذ مواقف إيجابية لتهدئة الأجواء وتمهيد الطريق نحو المصالحة. وقد تلاحظ عدم دعوة قطر لهذا الاجتماع، ذلك أنه رغم أنها خففت من حربها ضد مصر والسعودية، إلا أنها أستمريت في إتخاذ مواقف تلقى بظلالها على أجواء المصالحة العربية، من ذلك إصرار قطر على المشاركة في قمة (ابكو) الاقتصادية التي عقدت بإيران وتزامن انعقادها مع القمة العربية المصغرة، مما خلق شكوكاً لدى الدول المشاركة في قمة الرياض حول مدى جدية قطر في التوصل إلى مصالحة عربية حقيقية على أسس ثابتة وقوية. كما لم تلتزم قطر بشروط المصالحة التي دعا إليها العاهل السعودي في قمة الكويت، ولم تتخذ من المواقف ما يؤكد صدق نواياها تجاه مصر. وقد ذهب الرئيس مبارك إلى الرياض متطلعا إلى مصالحة حقيقية وليست شكلية، مصالحة تفتح الجراح وتطهرها على أسس سليمة حتى لا تعود الأورام من جديد، وتفتح الأبواب على مصراعيها لمصالحة عربية شاملة تحتوي جميع المشاكل والأزمات وتقود العرب إلى مرحلة جديدة.

- ومن أجل تدعيم مجموعة "دول الإعتدال" العربية، وفي إطار التنسيق فيما بينها، تبنى عاهل السعودية دعوة وزراء خارجية ثمانى دول عربية رئيسية تمثل الإعتدال بالإضافة لممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى اجتماع في أبوظبى في ٢٠٠٩/٢/٩، لبلورة إتفاق يحمى التضامن العربى الذى صار مستهدفاً من قبل مجموعة "دول الممانعة" وإيران، والذي واجه في شهر الأزمة وما بعدها إمتحانات صعبة وقاسية أدت إلى شرذمة غير مسبوقة في الموقف العربى، وجاءت تلك الدعوة ضمن سلسلة المبادرات الشجاعة التى أقدم عليها الملك عبد الله بن عبد العزيز إبان الأزمة وما تلاها من تداعيات عندما سعت طهران وحلفاؤها في دمشق وقطروغزه ولبنان إلى إفساد مبادرة المصالحة التى طرحها العاهل السعودي في قمة الكويت، فبدأت الإرتدادات عن أجواء المصالحة بعد ساعات فقط من إختتام هذه القمة. واتضح أن دول محور الممانعة ماضون في المخطط الإيراني حتى النهاية، بل ومضرون على استغلال مأساة غزه لتنفيذ هذا المخطط الذى اتضح أنه لا يستهدف منظمة التحرير الفلسطينية فقط، بل يستهدف أيضاً مصر والتضامن العربى والإستقرار في المنطقة العربية كلها. ومن ثم وفي المقابل كان لابد من إيجاد رافعة لوضع العرب، وكانت السعودية مع مصر تمثلان هذه الرافعة لتحفظ للوضع العربى تماسكه وتوازنه وتحمه من التدخلات الخارجية وتصون تضامن العرب وتحافظ على وحدة موقفهم وتتصدى لكل محاولات شطيهم من معادلة الشرق الأوسط المستقبلية. لذلك تواكب مع اجتماع وزراء الخارجية هذه الدول اجتماع مماثل لرؤساء أجهزة المخابرات العامة في هذه الدول، ليتواكب التنسيق الأمنى والمعلوماتى مع التنسيق السياسى.

- وعلى الصعيد المادى كان تبرع الملك عبد الله بن عبد العزيز بمليار دولار لإعادة إعمار غزة، ومساعدة المنكوبين الفلسطينيين فى غزة على إستعادة حياتهم الطبيعية. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل سجلت التبرعات النقدية للحملة التى دعا لها العاهل السعودى شعبه أكثر من ٣٠٠ مليون ريال، إضافة إلى التبرعات العينية من مواد غذائية وطبية وأدوية وملابس وخيام وبطانيات وأغطية، بل ومجوهرات أيضا. كما حملت طائرة الإخلاء الطبى السعودى المصابين والجرحى الفلسطينيين مع ذويهم إلى المستشفيات السعودية فى مدينة الرياض.

٣- موقف الأردن ٢٠١١

- تبنى العاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى نفس الموقف المصرى والسعودى، حيث دعا المجتمع الدولى فور وقوع العدوان الإسرائيلى للعمل من أجل الضغط على إسرائيل كى توقف عدوانها على غزة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠، وشدّد على ضرورة أن يتبع وقف العدوان جهد دولى فاعل لحل الصراع على أساس حل الدولتين الذى يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

- ورغم المعارضة الإسلامية الشديدة فى الأردن، والتى تقودها جماعة الإخوان هناك وتبنت موقف دول الممانعة العربية، فقد كان الموقف الأردنى الرسمى حاسماً فى الإمتناع عن تلبية دعوة قطر للقمّة العربية فى الدوحة، وفى المقابل حضور قمّة الكويت، وهو ما أحدث توتراً فى علاقة الحكومة الأردنية مع أصحاب التيار الإسلامى فى الأردن والذين كان خطابهم فيما يتعلق بالأزمة فى غزة بمثابة إستقواء على الدولة، ومحاولة تغيير قواعد التعايش التاريخى من "المشاركة" إلى "المغالبة" بعد فوز حماس فى الإنتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦. وفى الوقت نفسه كانت خطوة الإنفتاح الأردنى على حماس حليف التيار الإسلامى الأردنى بمثابة إستطلاع لإمكان فتح قنوات مع محور الممانعة. وكان تنويع التحالفات يستهدف تعزيز موقف المملكة الأردنية التى نصف سكانها من أصول فلسطينية غالبيتهم لم تحسم بعد شكل الهوية الوطنية بانتظار قيام دولة مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك كانت عيون صناع القرار فى عمان على احتمالات تمدد حماس لتسيطر على الضفة الغربية أو تحولها إلى شريك فلسطينى مع إنتهاء ولاية الرئيس الفلسطينى محمود عباس.

- وقد استفاد الإسلاميون من أجواء الانفتاح هذه، إذ نزلوا إلى الشوارع خلال العدوان على غزة وقادوه وأظهروا قوتهم فيه، إلا أنهم حرصوا على عدم إثارة مشاغبات مع عناصر الأمن والشرطة التى كانت تراقب تحركاتهم، لاسيما بعد أن استخدمت السلطات الأردنية القانون خلال السنوات الماضية للحد من نفوذ الإخوان السياسى عبر منعهم من الخطابة وإصدار فتاوى، كما وضعت الحكومة يدها على ذراعهم المالية والاستثمارية، وجاءت الضربة الأخيرة لهم فى الانتخابات البلدية والتشريعية عام ٢٠٠٧ والتى هزموا فيها.

- وقد أبدت المعارضة الأردنية تفهما نادراً للموقف الرسمي الذي كان يمشى على حبل سياسى مشدود منذ بداية الأزمة، يعكس موقفه خلال الحرب الإسرائيلية على جنوب لبنان صيف ٢٠٠٦، حيث حملت الحكومة ضمنياً حزب الله اللبناني مسؤولية افتعال الأزمة. ففي العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة استخدم الملك عبد الله الثانى لغة حادة فى التعبير عن معارضة لهذا العدوان، لكنه لم يوجه إدانة لحماس، فى ذات الوقت الذى وقف فيه إلى جانب الشرعية الفلسطينية التى يمثلها الرئيس محمود عباس، وطالب بصورة مستمرة بوضع حد فوري للعدوان، مراعيًا الشارع الأردني المنقسم على نفسه، ويظهر إعلامه الرسمي والخاص إنحيازاً واضحاً لخيار المقاومة المسلحة.

- وقد زاد من ضبابية المشهد الأردني رحيل الفريق محمد الذهبي - مدير عام دائرة الاستخبارات العامة- والذي كان يعتبر مهندس مشروع انفتاح سياسى تدريجى مع قوى المعارضة بهدف تعزيز الجبهة الداخلية واحتواء نقمة الشارع الأردني المحيط بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإنحسار فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل. كما كان لتفاقم مشكلة نقص المياه في الأردن تأثير أيضاً على الموقف الرسمي الأردني، حيث لجأت الأردن إلى سوريا أكثر من مرة لتزيد من حصة المياه الذاهبة إلى الأردن. وبعد تغيير الذهبي، جمدت دائرة الاستخبارات الاتصال مع المكتب السياسى لـ "حماس" والذي يرأسه خالد مشعل، وذلك مع تنامي هذه الاحتجاجات الرسمية الإسرائيلية والفلسطينية والمصرية على سياسة الانفتاح على حماس، والتي أدت إلى "حمسة" الشارع الأردني، وإلى وقوع تطورات غير معهودة .. مثل حرق العلم الإسرائيلي تحت قبة مجلس الأمة الأردني، والسماح للمتظاهرين بالوصول إلى السفارة المصرية وتوجيه هتافات معادية لمصر وقيادتها.

- ورداً على مطالب التيار الإسلامى فى الأردن بقطع العلاقات مع إسرائيل، أوضح مسئولون وإعلاميون أن مثل هذه الخطوة سيدفع ثمنها الشعب الفلسطينى المحاصر فى غزة والتي وصلها منذ حصارها عبر منفذ الملك حسين على نهر الأردن ثم الضفة الغربية المحتلة ٢٥٢ قافلة تضم كل منها عشرين شاحنة على الأقل.

٤- موقف لبنان ٢٠١١

- تعرضت لبنان لضغوط شديدة خارجية وداخلية لكى تتبنى موقف دول الممانعة، ضغوط خارجية من قبل سوريا، وداخلية من قبل حزب الله - ذراع إيران فى لبنان، والفلسطينيين فى المخيمات اللبنانية. ورغم ذلك كان الموقف الرسمي والشعبى اللبناني أقرب ما يكون لموقف دول الاعتدال العربى، رغم المظاهرات التى قادتها عناصر حزب الله ضد السفارة المصرية فى بيروت. وهو ما انعكس فى

نتائج الانتخابات التشريعية اللبنانية والتي أسفرت عن فوز تحالف ١٤ مارس المؤيد لدول الاعتدال العربي.

- فمن المعروف أن لبنان يتقاطع معسكران: الأول هو معسكر ١٤ مارس (الحريري - جنبلاط - جعجع - الجميل) والذي يرتبط عمليا بتوجهات مجموعة دول الاعتدال العربية (السعودية ومصر) والثاني هو معسكر ٨ مارس ويضم (نصر الله - عون - بري) التابع لإيران وسوريا. وحين تفجرت أزمة غزه، وتصاعدت الدعوات لعقد قمة طارئة في الدوحة: وجد لبنان - من خلال رئيسه - أن عليه أن يشارك حتى لا يبدو لبنان منحازاً إلى محور عربي على حساب آخر، وعلى الرغم من أن معسكر ١٤ آذار طلب ألا يشارك لبنان في هذه القمة، كان على العكس من ذلك معسكر ٨ مارس الذي تظاهر أنصاره مطالبين بمشاركة لبنان، بل ووصل الأمر بعناصر هذا المعسكر إلى إطلاق الهتافات ضد رئيس الجمهورية العماد ميشيل سليمان أمام السفارة الأمريكية في عوكر. وكان الرئيس اللبناني بعد تقويم عام للموقف، قد اتخذ قراره بعدم الزج بلبنان في الصراعات العربية، خصوصاً في صراع المحاور، وتوجه إلى الدوحة لأنه يحاول الاحتفاظ بالموقف التوافقي وسط الانقسامات العربية.

- وفي الدوحة ألقى الرئيس اللبناني خطاباً يشبه تماماً الأسلوب الهادئ والمتوازن الذي يقود به لبنان في هذه المرحلة، متمنياً استعادة الوفاق العربي، وشاكراً قطر على دورها في إتفاق الدوحة الذي أنهى الموقف السياسي الذي كان مجمداً في لبنان لمدة عامين ومنع إنتخاب رئيساً للجمهورية خلال تلك الفترة. إلا أن محوردول الممانعة إعتبر الرئيس اللبناني قد أرتكب خطئين في الكلمة التي ألقاها في اجتماع الدوحة: الأولى- عندما وصف ما يجري في الدوحة بأنه "اجتماع تضامني مع غزه" وليس قمة عربية طارئة كما كانت تريد سوريا وقطر، وفي مضمون نص كلمة العماد سليمان قال: "اجتماعنا التضامني اليوم لا يجب أن يظهر كأنه تكريس للإنقسام العربي ولسياسة المحاور). أما ما اعتبرته مجموعة الممانعة خطيئة ثانية: فقد تمثلت في رفض رئيس لبنان التوقيع على بيان يقول أن المبادرة العربية ماتت (وهي العبارة التي استخدمها الرئيس السوري بشار الأسد في كلمته). وقد صدر إعلان الدوحة الناتج عن هذا الاجتماع وتسجل فيه أن دولة لبنان قد تحفظت على البند الخاص بمبادرة السلام العربية، من هنا كان غضب الرئيس السوري على الرئيس اللبناني لرفضه الموقف السوري.

- وقد بدا خطاب الرئيس اللبناني كما لو كان سائراً على الحبل، فقد أدان إسرائيل، وشكر قطر على مساعدتها لبنان، ودعا لوحدة العرب، قائلاً "أن عدم الوحدة يفتح الباب لإسرائيل لكي تحقق أهدافها"، وذكر الجميع بمعاناة بلده من أكثر من عدوان سابق لإسرائيل خصوصاً في حرب صيف

عام ٢٠٠٦، ولكنه لم يتوقف لتحية نضال سوريا، ولم يذكر حرفاً عن المقاومة، وهو موقف لا يسعد بالطبع الرئيس السوري كما أنه لا يسعد المعسكر الموالي له في لبنان، لذلك غضبوا من الرئيس سليمان ووجهوا له تهديدات تحية، ولم يقابل الرئيس الأسد في الدوحة.

٥- منظمة التحرير الفلسطينية (٥٣)

- أدانت منظمة التحرير الفلسطينية العدوان الإسرائيلي على غزة، وطالبت حماس بالتجاوب معها في وقف الحملات الإعلامية بينهما، والعمل على توحيد مواقف جميع المنظمات الفلسطينية ليواجهوا جميعاً العدوان الإسرائيلي بموقف فلسطيني موحد يدعو العالم للعمل على وقف العدوان وتقديم المساعدات العاجلة لشعب غزة، كما أيدت السلطة الفلسطينية المبادرة المصرية داعية حماس للتجاوب معها باعتبارها آلية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠. وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد رافق وفد وزراء الخارجية العرب إلى نيويورك لحضور مناقشات مجلس الأمن بشأن العدوان، وألقى كلمة فلسطين أمام المجلس شرح فيها مدى المعاناة التي يلقاها الشعب الفلسطيني في غزة بسبب عدوان إسرائيل والحصار الذي تضربه على سكان القطاع، وطالب المجتمع الدولي بالتصدي لهذا العدوان وإيقافه ومساعدة شعب غزة على إعادة بناء ما ضربته إسرائيل.

- ولكن - وكما هو متوقع - لم تستجب حماس لنداء الرئيس الفلسطيني عباس، لكونها لاتعترف به رئيساً للفلسطينيين، وطالبت في المقابل بأن يسمح للمقاومين في الضفة الغربية بالانتقال لقتال الإسرائيليين داخل أرضهم وفي مدنها. وقد بدا واضحاً للمراقبين أن الحرب على غزة كرست الإنقسام بين الضفة وغزة وظهر الشرخ واضحاً بين "حركة فتح" التي لم تشارك عملياً في الحرب، حيث لم تنس ما فعلته بها حماس في غزة قبل سنتين، وبين حماس التي رفضت إعطاء أي دور للسلطة الوطنية التي تسيطر عليها فتح في المفاوضات لأجل إيقاف العدوان، وتعامل أهالي الضفة مع أهالي غزة وكأنهم ينتمون إلى شعب آخر، وأن قضيتهم هي قضية أخرى باستثناء بعض المظاهرات.

وقد بدأ الإستقطاب الفلسطيني واضحاً في اجتماع الدوحة حين دعت قطر خالد مشعل رئيس حماس لحضور هذا الاجتماع، الأمر الذي أدى لإمتناع الرئيس عباس عن الحضور، ولكنه حضر قمة الكويت بإعتباره الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، إلا أن حضوره قمة الكويت واجه موقفاً صعباً أكد حدة هذا الإستقطاب عندما أعرب ٢١ نائباً في مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) معظمهم من الإسلاميين المنتمين لجماعة الإخوان، عن رفضهم لزيارة الرئيس الفلسطيني للكويت، معتبرين أنها زيارة "غير مرغوب بها وغير مرحب بها" بسبب ما يرون أنها "مواقف سلبية ومتخاذلة" اتخذها عباس إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة، ولكون ولايته الرئاسية "منتهية الصلاحية". وهو

الموقف الذى رد عليه الرئيس عباس فى قمة الكويت عندما قال: "لن نسامح من قتل اتفاقية مكة بعد أشهر قليلة من التوقيع عليها، ولو لم يكن الإنقلاب عليها ما كان حصل ما حصل". فى إشارة إلى اتفاقية مكة التى رعتها السعودية عقب الإنقسام الذى وقع بين السلطة وحماس عام ٢٠٠٧، ثم أهدرته حماس بتعليمات من طهران ودمشق.

وعندما استجاب خالد مشعل لطلب الرئيس السورى بشار الأسد بسرعة استثمار حماس لما أطلق عليه نصراً عسكرياً، وذلك سياسياً بالدعوة إلى إنشاء مرجعية فلسطينية جديدة، بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، شن عليه الرئيس عباس وأركان السلطة الفلسطينية هجوماً مضاداً شديداً. حيث اعتبره عباس أن مشعل "يلعب فى الوقت الضائع" بمحاولته إنشاء مرجعية جديدة بديلاً عن المنظمة، وأنه عندما يتحدث عن ذلك إنما يريد تدمير صرح عمره ٤٤ عاماً ومعتز به من قبل العرب والمسلمين والعالم، و١٢٠ دولة معترفة بالمنظمة، وإذا أراد أن يهدم هذا المعبد فلن يستطيع، لأن أحداً لن يكون معه، لا من شعبنا ولا من غيره".

وقد اعتبرت السلطة الفلسطينية أن ما دعا إليه مشعل هو "مؤامرة إيرانية بمشاركة سورية"، وأكد عباس أن "الانقلاب الذى حصل فى غزة لن يتكرر فى الضفة الغربية". كما اتهمت السلطة الفلسطينية مشعل بأنه بهذه الدعوة "يريد أن يقطع بذلك الطريق على المحاولات الجادة التى تبذلها مصر لاستئناف الحوار الفلسطينى".

ثانياً: مجموعة دول الممانعة العربية:

عندما بدأ العدوان الإسرائيلى على غزة، كان توقيته معلوماً، بل ومحددًا سلفاً لأطراف عديدة هى ثلاث دول، وثلاث منظمات وبوق إعلامى معروف ببث الفتنة ودوره التأمري. أما الدول فهى إيران وسوريا وقطر، والمنظمات فهى: حزب الله وحماس وجماعة الإخوان المحظورة فى مصر، أما البوق الإعلامى فهى قناة الجزيرة القطرية. فقد شهدت الفترة السابقة على بدء العدوان العسكرى الإسرائيلى على غزة، والذى حددته على سبيل القطع حركة حماس بإعلانها المفاجئ عدم إلزامها باتفاق التهدئة وإنهائه، وأطلقت صواريخها على جنوب إسرائيل بشكل لم يكن مفهوماً إلا لأطراف المؤامرة، وهو ما عكس أيضاً وجود خطة مؤامرة كبرى متفق عليها بين قيادة جماعة الإخوان المحظورة فى مصر وأجنحتها بالدول العربية والأوروبية وجناحها العسكرى المتمثل فى حماس. وأيضاً تنظيم حزب الله وكل من إيران وسوريا وقطر. وذلك وفق أدوار ومهام تحدت معالمها وأبعادها بكل دقة مسبقاً لكل طرف طبقاً لطبيعة إمكاناته وظروفه للتحرك على ثلاثة محاور سياسية وعسكرية وإعلامية، وكلها فى المحصلة النهائية استهدفت ليس إنقاذ غزة وشعبها من براثن العدوان الإسرائيلى، بل على العكس إطالة زمن هذا العدوان وتكريسه بما يخدم الهدف الرئيسى الذى تجمعت

حول الثلاث دول والثلاث منظمات والبوق الإعلامي، وهو التهجيم على مصر وتشويه صورتها والنيل من دورها وتقليصه، وبما يشيع الفتنة والفوضى والاضطراب في ربوعها.

- وإذا كان هناك من فائدة لأزمة غزة فإنها أدت إلى سقوط الأقنعة من كثير من الدول والقوى والتيارات السياسية والدينية والأشخاص المعادية لمصر وشعبها وقيادتها في الخارج، وأيضاً في الداخل، الذين لعبوا دوراً هداماً ضد أمن مصر واستقرارها باستغلال العدوان الإسرائيلي على غزة، خصوصاً من بعض المعارضين الذين جعلوا أنفسهم أدوات لتنفيذ خطة الهجوم على مصر، كما وضعتها دول ومنظمات محور الممانعة، ونفذتها قناة الجزيرة. وإذا كانت السلطات المصرية قد التزمت من بداية الأزمة أقصى درجات ضبط النفس ضد المهيجين في الداخل والخارج، فإنما ذلك لتقنتها الكبيرة في سلامة الموقف المصري منذ اللحظة الأولى، وأن مصر هي الدولة الوحيدة التي كانت ولا تزال تعمل من أجل إنقاذ غزة في صمت ودون ضجة، بينما احترفت الدول الأخرى والمنظمات الدائرة في فلكها التهييج والتحريض والهجوم على مصر.

١- سوريا^(١٥٤)

- منذ إحتلت إسرائيل هضبة الجولان السورية عام ١٩٦٧ فقدت سوريا عمقا استراتيجيا كبيرا لها، حيث أصبحت دمشق على مدى ٦٠ كم فقط من مواقع القوات الإسرائيلية في الجولان، وهي مسافة تقطعها الدبابات الإسرائيلية في أقل من ساعة تدق بعدها أبواب دمشق. ولأن سوريا لا تملك أوراقا استراتيجية يمكن أن تستند إليها في أية مفاوضات مع إسرائيل أو الولايات المتحدة، لذلك نجدها تهرب من ذاتها الوطنية إلى الذوبان في الآخرين، وتسعى دائما إلى اللعب بأوراقهم، سواء كانت هذه الأوراق مصرية أو عراقية أو لبنانية أو حزب الله أو إيرانية. وهو ما انعكس في سياسة نظام الحكم البعثي في سوريا عبر النصف قرن الماضي. فقد شاركت سوريا مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بهدف تحرير الجولان ولكنها لم تتمكن من ذلك، بل زادت إسرائيل في هذه الحرب من مساحة الأراضي السورية التي احتلتها، ولكونها لا تستطيع أن تمضي وحدها في إدارة الصراع سياسيا مع إسرائيل، فقد اعتمدت سوريا على مصر في إنجاز إتفاق فصل القوات الأول بينها وبين إسرائيل في عام ١٩٧٤، وكان هذا الاتفاق يتضمن وقفا دائما للقتال، والالتزام بحل المشكلة عبر التفاوض، ولكن دمشق اختارت أن تتوقف بعد تلك الخطوة؛ ذلك أن دمشق مارست سياسة تمنح الأولوية لما يعتبره النظام البعثي الحاكم هناك مصلحة سورية. بمعنى أن سوريا عندما تقرر أن تخوض معركة "قومية" فإنها تخوض من موقع المصلحة السورية، وإيجاد دروع "قومية" في الجوار تحتمي بها، أو تحسن بها شروطها للتفاوض، وحين تكون الكلفة "القومية" أكبر من منافع "القطرية" تفضل دمشق الاكتفاء بإعلان الغضب والابتعاد عن التورط في مشاكل قومية. وحين اختلفت دمشق مع

القاهرة حول طبيعة سلوك طريق التفاوض مع إسرائيل، وانفصل المسار السوري عن المسار المصري بعد إبرام مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، سارعت سوريا في عام ١٩٨٠ إلى الالتحاق بما أطلق عليه آنذاك جبهة الرفض التي تكونت من مجموعة الدول العربية التي رفضت عملية السلام بين مصر وإسرائيل وقاطعت مصر قرابة عشر سنوات بسببها، وخلال تلك الفترة عاودت سوريا تحالفها مع نظام البعث الحاكم في العراق بقيادة صدام حسين. وحين اختلفت معه بسبب الصراع بينهما على القيادة القومية لحزب البعث، ووقعت الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠، انحازت سوريا إلى جانب إيران على خلاف مواقف باقي الدول العربية التي انحازت إلى العراق من منطلق قومي، واستمر هذا الموقف السوري حتى نهاية الحرب عام ١٩٨٨، حيث بنت سوريا شراكة استراتيجية مع إيران لازالت مستمرة حتى اليوم. وعندما نشبت الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ والتي استغلتها إسرائيل بإقحام قواتها في لبنان عالم ١٩٨٢، دخلت سوريا على الأزمة اللبنانية بدعوى قدرتها على فرض الاستقرار هناك، وطلبت موافقة أمريكا وإسرائيل على دخول القوات السورية بيروت، وهو ما سمحت به كل من واشنطن وتل أبيب. وبدخول القوات السورية لبنان حرصت على الابتعاد تماما عن التورط في اشتباكات مع القوات الإسرائيلية التي كانت تحتل لبنان حتى عام ٢٠٠٠، وبعد أن انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان في إبريل ٢٠٠٠، وبرزت قوة حزب الله على الساحة اللبنانية بدعم من إيران، سارعت سوريا إلى تدعيم شراكتها السياسية والاستراتيجية مع كل من حزب الله وإيران، وهي الشراكة التي فرضت على دمشق أن تتبنى كل الأهداف السياسية والاستراتيجية الإيرانية ولا تخرج عنها، خاصة في ظل ما تقدمه إيران لسوريا من مساعدات مالية وعسكرية واقتصادية، بغض النظر عن كون هذه الأهداف والاستراتيجيات الإيرانية معارضة تماما للمصالح والأهداف والسياسات والاستراتيجيات العربية، بل ومهددة للأمن العربي سواء في بعده القومي العام، أو في بعده القطري الخاص بكل دولة عربية على حدة، ومنها مصر بسبب موقفها المناهض للأطماع الإيرانية في العالم العربي، ومعارضة مصر ومحاربتها محاولات بسط الهيمنة الفارسية والشيوعية على الدول العربية، بدءاً بلبنان من خلال حزب الله، والعراق من خلال الأحزاب الشيعية المسيطرة على الحكومة العراقية، ثم فلسطين من خلال سيطرة حماس، بل ودعمت سوريا سعى تنظيم القاعدة الإرهابي لإرسال عناصره إلى العراق ولبنان ودول الخليج عبر الأراضي السورية، لإثارة الاضطرابات في هذه الدول، وعندما تورطت سوريا في عملية اغتيال الرئيس اللبناني رفيق الحريري بسبب رفضه التجديد للرئيس اللبناني السابق إميل لحود، ومعارضته تزايد النفوذ السوري في لبنان، أصبحت سوريا في نظر المجتمع الدولي الدولة الراديكالية الرئيسية في العالم العربي، ولكنها لاعب من الدرجة الثانية تابع للاعب الأول والرئيسي

فى المنطقة وهو إيران، صدر قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ القاضى بإخراج القوات السورية من لبنان، وأجبرت فعلا القوات السورية على الخروج من لبنان، واضطرت فعلا القوات السورية للخروج من لبنان، وقامت بتسليم أسلحتها إلى حزب الله، حين ذاك أعلن الرئيس السورى بشار الأسد أن سوريا ستثبت للعالم أنه لا يمكن الاستغناء عنها سواء عند معالجة القضية اللبنانية أو القضية العراقية. وهو ما انعكس فى تتابع عمليات الاغتيال لشخصيات سياسية وإعلامية لبنانية فى بيروت، وتكثيف عمليات تسليح عناصر القاعدة وتهريب السلاح إلى العراق والدول الأخرى فى الخليج عبر الأراضي السورية، إلى جانب استمرار إرسال الأسلحة الإيرانية عبر الأراضي السورية إلى حزب الله فى جنوب لبنان، وذلك بغرض الضغط على الولايات المتحدة لتدخل فى مفاوضات معها - أى مع سوريا - تفتح فيها جميع الملفات السورية، وأبرزها إنهاء العزلة والعقوبات المفروضة على سوريا، واستعادة النفوذ السورى فى لبنان، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للجولان، وإلغاء المحكمة الدولية المكلفة بالتحقيق فى مقتل الحريري .. لذلك لم يكن غريبا أن يسعى التحالف الإيرانى - السورى لمطالبة حزب الله بأن يستغل سياسيا ما أسموه "صموداً" فى حرب لبنان ٢٠٠٦، ثم حوّلوه إلى "نصراً إلهياً"، ويفرض سيطرته السياسية على لبنان، وهو ما تحقق فى الأزمة اللبنانية الداخلية التى استمرت عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حالت سوريا خلال هذه الفترة بواسطة حلفاءها فى لبنان دون انتخاب رئيس للجمهورية، بل وتعطلت وشلت الحياة السياسية والاقتصادية فى لبنان تماماً بسبب النفوذ السورى - الإيرانى المشترك على الأحزاب اللبنانية الموالية لدمشق، وعلى رأسها حزب الله، والتيار الحر الذى يرأسه العماد ميشيل عون، إلى أن انتهت هذه الأزمة باتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨ وبموجبه تم انتخاب العماد ميشيل سليمان رئيساً للجمهورية اللبنانية. وخلال هذه الفترة - ولتعزيز الأوراق فى أيدي سوريا - استضافت دمشق الفصائل الفلسطينية المتشددة وعلى رأسها حركة حماس والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والجهاد، لتقحمهم فى مواجهة سياسية مع منظمة التحرير الفلسطينية التى يرأسها الرئيس محمود عباس، فى محاولة من دمشق لفرض قيادة جديدة تابعة لها من هذه الفصائل على رأس السلطة الفلسطينية التى يرأسها الرئيس محمود عباس، من هنا يمكننا أن نفهم دعوة خالد مشعل عقب إنتهاء حرب غزة إلى تغيير المرجعية الفلسطينية، وما واكب ذلك من تحركات سياسية سورية استهدفت تقويض السلطة الفلسطينية التى يمثلها الرئيس عباس.

- ولقد عانت سوريا خلال السنوات العشر الأخيرة من عزلة عربية ودولية شبه كاملة، ترجع إلى انحيازها الشديد لإيران والمنظمات الراديكالية .. مثل حزب الله وحماس والجهاد .. وغيرهم، وذلك على حساب المصالح والأهداف العربية، كما كان تطاول الرئيس السورى على الزعماء العرب المعتدلين عقب حرب لبنان ٢٠٠٦، واتهامهم باتهامات باطلة سببا فى إحكام القطيعة بينه وبينهم،

حتى أن الرئيس مبارك والملك عبد الله عاهل السعودية رفضا حضور القمة العربية التي عقدت في دمشق عام ٢٠٠٧، الأمر الذي زادها اندفاعا نحو أحضان إيران. لذلك كان التعامل العربي مع سوريا باعتبارها شقيق يبحث عن عناصر قوة لا يجدها في الداخل، ويتطلع إلى عظمة هو ليس مؤهلا لها، ووراء هذا القلق وهذا الطموح غير المشروع، تناقضات لن تحل إلا على المستوى السوري الداخلي. ولقد زادت من أزمة النظام السوري مع نفسه ومع الآخرين، أنها وجدت مصر قد أكملت مشوار تحرير أرضها واستعادتها كاملة، في الوقت الذي لا يزال الجولان على حاله محتلا منذ أكثر من أربعين عاما، ولا تستطيع سوريا أن تطلق فيه طلقة واحدة خوفا من رد فعل إسرائيلي مدمر على دمشق نفسها. لذلك لجأت سوريا إلى اختراع سياسة "المقاومة بواسطة الآخرين"، بمعنى أن تقاوم سوريا إسرائيل بواسطة حزب الله في جنوب لبنان، وبواسطة حماس في غزة ولكن مع عدم المساس بالجولان. لذلك كان المسئولون والإعلاميون السوريون يتجنبون الحديث عندما يفتحهم آخرون في مسألة الجولان، ويسألونهم: لماذا لا تمارس سوريا المقاومة بنفسها وعلى أرضها لتحرير الجولان المحتمل، بينما هي تدعو ليل نهار إلى تبني خيار المقاومة، وأن دمشق هي عاصمة المقاومة، وتقيم فيها مهرجانات المقاومة، باعتبارها الحل الوحيد لتحرير الأراضي المحتلة واستعادة الحقوق، وبعد أن حكم الرئيس السوري بشار الأسد على المبادرة العربية للسلام بأنها "ماتت" على حد تعبيره في قمة الدوحة، متماشيا في ذلك مع تعبيرات حكام طهران؟

- وانطلاقا من هذه السياسة السورية - الإيرانية المشتركة تم تحفيز حماس على إنهاء التهدة والاستعداد للدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل، توهمت سوريا أنها ستكون محدودة الحجم والزمن والتأثير، ولكنها ستتيح إثارة الشارع العربي لضغوط على مصر لكي تفتح معبر رفح، وهو ما سيعيد في نظرهم انتصاراً سيعوض ما قد تتعرض له غزة من خسائر بشرية ومادية، وسيستغل سياسيا للإطاحة بقيادة السلطة الفلسطينية، بحيث تتربع حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى التي تأويها دمشق على رأسها بديلا عن رئاسة محمود عباس، وتمكن حماس من تمديد نفوذها إلى الضفة الغربية وأن حماس ستجد في ذلك دعما ومساندة عربية ستتلقاها من قمة عربية طارئة ستدعو لعقدها قطر في الدوحة فور بدء الحرب، وبما يمنح سوريا في النهاية نفوذا أوسع وأوراقا أكثر عندما تتعامل مستقبلا مع إدارة أوباما في مرحلة ما بعد غزة. تلك كانت رهانات سوريا في دفع حماس نحو إشعال الحرب في غزة، ولكنها للأسف كانت جميعا رهانات خاسرة لم تتحقق شيئا. حيث استمر العدوان الإسرائيلي على غزة قرابة شهر تكبد خلاله الفلسطينيون خسائر بشرية ومادية جسيمة لم تكن في حسابان دمشق ولا توقعات خالد مشعل باعترافه، ولم تفتح مصر معبر رفح رغم الضغوط التي مورست عليها إلا للأحوال الإنسانية، ولم تتمكن قطر من عقد قمة عربية في الدوحة

- يوفر المساندة لحماس رغم حضور خالد مشعل وأحمدى نجاد فيه. كما لم تستطع حماس أن تمتد نفوذها إلى الضفة الغربية، بل على العكس واجهت حماس نفوراً ورفضاً داخل قطاع غزة بسبب عدم قدرتها على حماية شعب غزة والدفاع عنه، الأمر الذي أدى إلى تقلص نفوذها بين سكان هذا القطاع. بل زاد من عزلة سوريا هجومها على وفد وزراء الخارجية العربية الذي نجح في استصدار قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، حتى أن بعض المسؤولين السوريين تجرأ على القول بأن "أحدا لم يكلفهم بذلك"، من دون اعتبار لحياة أهالي غزة. وهو الموقف الذي زاد من عزلة سوريا عربياً، لأنها تبنت ذات الموقف الإيراني من الأزمة المناهض للموقف العربي والمصالح العربية والفلسطينية، لاسيما بعد أن قام كل من علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني، وسعيد جليلي أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بزيارة دمشق مرتين اجتمع خلالهما مع القادة السوريين وقادة المنظمات الفلسطينية المتواجدين هناك، لتنسيق المواقف ورفض جهود وقف إطلاق النار. حيث رأت طهران ومعها دمشق أنه عبر حماس والمزيد من الضحايا في غزة، سيتمكن إجبار مصر على الانصياع وفتح معبر رفح من دون شروط والتزامات، لأن كلا إيران وسوريا يعرفان جيداً أن هزيمة حماس في غزة سيضعف موقفهما في المستقبل مع الإدارة الأمريكية الجديدة وفي المنطقة بشكل عام، كما تدرك قيادة حماس المتواجدة في دمشق أن إقامتها هناك ليست مجانية وأن عليهم أن يدفعوا ثمن فاتورة الإقامة بما يرضى صاحب الفندق السوري، كما تدرك قيادة حماس أيضاً أن التمويل الإيراني لها ليس من دون مقابل، فقد سبق لإسماعيل هنية أن قال: "أن إيران تمثل العمق الإستراتيجي للفلسطينيين"، وقول مشعل: "إن دور إيران في مستقبل فلسطين يجب أن يستمر ويتضاعف"، لذلك جاء الوقت عندما وقع العدوان لدفع الأثمان وتلبية المستحقات وتحقيق الشعارات، ولو كلف ذلك التضحية بآلاف الغزاويين.

- وقد ظهر التناقض في المواقف والازدواجية السورية واضحة تماماً أمام العالم خلال أزمة العدوان الإسرائيلي على غزة، فبينما الجولان السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تعد أهدأ مناطق الاحتلال الإسرائيلي، حيث يجد فيها السائح الإسرائيلي أكبر قدر من الأمان، وعلى أرضها تتحرك القوات الإسرائيلية بثقة، ويجري استقبال المستوطنين الجدد في المستوطنات المقامة هناك بانتظام. وبينما تهاجم المقاتلات الإسرائيلية موقعا نووياً سوريا في دير الزور في سبتمبر ٢٠٠٧، وتتركها القيادة السورية طوال فترة الهجوم دون أن تفكر في التصدي لها أو حتى عرقلة مهمتها. وبينما تقوم القوات الخاصة الإسرائيلية باصطياد وقتل العميد محمد سليمان مسئول الأمن القومي في مكتب الرئيس السوري، ولارد من قبل سوريا، حيث التزمت القيادة السورية حكمة الصمت في كل هذه المواقف كما التزمت الصمت سابقاً أثناء العملية الإسرائيلية في لبنان في يوليو ٢٠٠٦، ثم في العدوان

الإسرائيلي الأخير على غزة. إلا أن القيادة السورية لم تكتف بذلك أبداً، فنجدتها على النقيض تماماً من هذه المواقف تطلق حملة من المظاهرات المعادية لمصر، وتقود حملة إعلامية شرسة ضد القيادة المصرية، ولم تخل القيادة السورية وأدواتها أن يطلبوا من مصر بشن الحرب على إسرائيل، وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، وإلغاء معاهدة السلام. هذا في الوقت التي كانت القيادة السورية تعمل بلا كلل وبكل قواها من أجل مفاوضات مباشرة مع إسرائيل بحثاً عن اتفاقية سلام. فقبل أيام قليلة من العدوان الإسرائيلي على غزة خرج الرئيس السوري عن الصمت المطبق الذي تحلى به لعدة أشهر تخللتها أربع جلسات من المباحثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل برعاية تركية، ليعلن أنه آن الأوان للانتقال إلى مفاوضات مباشرة تمهيداً للتوصل إلى اتفاقية سلام كاملة بين إسرائيل وسوريا. وبعد أيام قليلة ظهر الأسد في اجتماع الدوحة ليؤكد أن المبادرة العربية للسلام قد ماتت وما بقي علينا كعرب هو أن ننقل سجل هذه المبادرة من سجل الأحياء إلى سجل الأموات. ولأن الرئيس السوري عُرف عنه أنه يحمل أكثر من وجه، ويخاطب الشعوب العربية بلغة تحريضية بينما يقدم نفسه للغرب باعتباره راغباً في السلام، فقد قال في حديث لمجلة ديرشبيجل الألمانية نشر في ٢٠٠٩/١/١٩ أنه بطرح خطة سلام سورية يمكن أن تقبلها حماس وترتكز على انسحاب قوات الاحتلال من قطاع غزة خلال أربعة أيام من رفع الحصار، وبعدها يتم إعطاء ضمانات لإسرائيل بوقف إطلاق الصواريخ. بل واستمرراً للتناقض في الموقف السوري، نجد القيادة السورية تطالب بإجراء مفاوضات للسلام مع إسرائيل تحت إشراف أمريكي ودور أمريكي فاعل، بل ويؤكد الرئيس الأسد في حديثه مع مجلة ديرشبيجل استعداد بلاده لجميع أشكال التعاون مع الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة الرئيس أوباما، مطالبا الإدارة الأمريكية الجديدة بالتعامل بجدية مع عملية السلام في الشرق الأوسط، مبدياً في الوقت نفسه، استعداد بلاده للمساهمة في استقرار المنطقة. هذا في ذات الوقت الذي تهاجم فيه سوريا الولايات المتحدة وتطالبها بالتتحى عن التدخل في أزمة غزة. ثم جاءت قمة التناقض في الموقف السوري عندما قال الرئيس السوري في اجتماع الدوحة - بعد إعلانه موت مبادرة السلام - أن لاسبيل لاستعادة الحقوق سوى المقاومة، وأن إسرائيل لا تفهم سوى لغة القوة. أما منتهى الهزل في الموقف السوري فقد جاء في قمة الكويت العربية عندما كرر الرئيس السوري بشار الأسد في كلمته شعار عبد الناصر القديم "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" الأمر الذي أثار سخرية الحاضرين وتهكمهم، ودفع كُثُبا عرباً ومصريين إلى مناشدة الرئيس السوري في وسائل الإعلام قائلين: "تفضل يا سيدي لتقود المقاومة ضد إسرائيل، وسنقف جميعاً خلفك نحييك ونهتف باسمك وبأسماء المقاومين في صفوفك المتراسة، تفضل يا سيدي من فضلك .. لترفع الحرج عن الجميع .. وبعد أن يكون الحرج قد ارتفع عن الجولان .. تفضل بالمقاومة وكلنا وراءك".

والمؤسف في الأمر، أنه على رغم قيام الجامعة العربية بدعم جهود مصر المكثفة لرأب الصراع الفلسطيني - الفلسطيني، فإن سوريا نظمت عقد مؤتمر لمنظمات المعارضة الفلسطينية على أراضيها، حيث منحت حماس مساحة كبيرة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وبديل عن السلطة الفلسطينية الشرعية المعترف بها دوليا. وهو ما زاد من صلافة حماس وتمسك قياداتها بوهم الزعامة المتخيلة، والتي أكدتها قيادة جماعة الإخوان المحظورة في مصر بهدف تعظيم دور جماعة الإخوان في مصر، ودعم حركة حماس في الوسط الفلسطيني، وهي في هذا تحاول الهروب من مشكلتها الأساسية، وتصديرها إلى المجتمع الدولي كمشكلة إنسانية، لطمس مشكلتها الحقيقية في عدم قدرتها على إمتلاك رؤية سياسية لقيادة الشعب الفلسطيني من جانب، وللتشويش على مواقفها التي تسببت بشكل مباشر في فرض حصار على الشعب الفلسطيني من جانب آخر.

وقد بدا أثناء إدارة الأزمة أن سوريا التي تشكل مع قطر وحدهما تقريبا "محور الممانعة" العربي، وتتقاسم مع طهران الإمساك بورقتي حماس وحزب الله، بدت خلال حرب غزة وبعدها أضعف من السابق ومرشحة لمزيد من العزلة، لاسيما بعد أن قررت تجميد المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل التي شكلت في وقت ما سببا لكسر المقاطعة الأوروبية لها، وخصوصا الفرنسية. ذلك أن التحالف مع إيران لم يمكن سوريا من لعب ورقة حماس بنجاح كاف، وظهر التباين جليا بين مواقف الحليفين. ففي حين كان السوريون راغبين في أن يفتح حزب الله جبهة جنوب لبنان ولو بشكل محدود لتخفيف الضغط الإسرائيلي على حماس في غزة، إعتبر الإيرانيون أن الداخل اللبناني أهم لأن المعركة الانتخابية التي كان من المقرر أن تخوضها المعارضة اللبنانية بقيادة تحالف حزب الله - ميشيل عون بعد شهور قليلة (٧ يونيو) وقد تربحها المعارضة اللبنانية، تحتل الأولوية في نظر إيران ولكنها خسرتها بالفعل أمام تحالف ١٤ مارس الذي يمثل الأكثرية اللبنانية. ورأى الموفد الإيراني إلى دمشق وبيروت - على لاريجاني - أن فتح جبهة جنوب لبنان سينعكس سلبا بشكل أكيد على الاختراق الذي حققه حزب الله للصف المسيحي ويبعد عنه جمهور ميشيل عون، وهو ما فسره تصريح مرشد الجمهورية الإيرانية خامنئي عن عدم حاجة حماس إلى دعم عسكري، عندما نهى متحمسين إيرانيين للقتال عن التوجه إلى غزة قائلا: "إننا لا نستطيع فعل شيء في هذا المجال". أما نقطة الضعف السورية الثانية، فظهرت في فشل تأمين النصاب لعقد قمة الدوحة الطارئة، واستبدالها بـ "اجتماع غزة" بمن يحضر، ثم في موقف لبنان خلال هذا الاجتماع - والسابق الإشارة إليه - فعلى رغم أن الرئيس اللبناني ميشيل سليمان كان بين أول من وافقوا على القمة، إلا أنه ربط مشاركته باكتمال النصاب وإلا فالإكتفاء بالمشاورات. ولم يعجب هذا الموقف دمشق، فهتف حلفاؤها ضده في تظاهرات التضامن مع غزة وحملة صحف المعارضة ضده. ولكن ذلك لم يغير تصميم الرئيس

اللبناني على اتخاذ موقف مغاير تماما لموقف دمشق عندما تحفظ على بند اسقاط المبادرة العربية، ومنع إنزلاق بلده إلى أحد المحورين العربيين. كما برزت نقطة ضعف ثالثة في جانب سوريا، والتي تمثلت في اقتراب موعد بدء عمل المحكمة الدولية في قضية اغتيال الرئيس اللبناني الراحل رفيق الحريري، وتأكيد الأمين العام للأمم المتحدة خلال زيارته لبيروت أثناء الحرب أن هذه الآلية انطلقت ولا يمكن وقفها بعد الآن، وهو ما شكل مصدر قلق لسوريا.

- أما بالنسبة إلى حرب غزة نفسها، ورغم أن العدوان الإسرائيلي كان مبيتاً ومخططاً له، ولا ينتظر سوى الذريعة التي قدمتها حماس بدفع من سوريا وإيران، فمن الواضح أن حماس ومن ورائها دمشق، أخطأنا في الحسابات، وكشف عن ذلك رئيس حماس خالد مشعل عندما صرح أنه كان يتوقع نصراً سريعاً على إسرائيل في غضون أيام قليلة، أما دمشق فكانت تتوقع "نصراً سريعاً" على مصر، وهو ما لم يتحقق رغم دعوات حزب الله للشعب والجيش المصريين بـ"الانتفاض"، بل على العكس خرجت القاهرة أقوى بعد الحملة عليها، واستطاعت أن تجمع في شرم الشيخ قادة أوروبا الذين سبق أن بدّلوا مواقفهم من سوريا، بعد أن اكتشفوا حقيقة الأهداف السورية المعادية لمصر، حتى أن الرئيس الفرنسي ساركوزي نفسه صرح دبلوماسياً بأنه عندما إتصل بدمشق لدفعها إلى الضغط على حماس لقبول وقف إطلاق النار، استنتج بأن همها الأساسي كان "إضعاف مصر". أكد هذا الموقف السوري دبلوماسياً مصري رفيع المستوى صرح لصحيفة الشرق الأوسط "إن دمشق لم تساعدنا كثيراً في أزمة غزة، وأن عينيها كانتا مركّزتين على إضعاف مصر أكثر مما هي للمساعدة على وقف النار". وأضاف هذا الدبلوماسي الفرنسي أن ثمة "ضبابية تحيط بالعلاقة المثلثة بين سوريا وإيران وحماس" لكن الخلاصة الواضحة بالنسبة لباريس، من خلال اتصالاتها مع كافة الأطراف - باستثناء حماس التي لا تقيم فرنسا معها تواصلاً مباشراً - أن اختلافاً يوجد في المقاربة بين قيادة حماس في داخل غزة، وقيادتها في الخارج الموجودة في دمشق، حيث لا تشعر قيادة الخارج - خالد مشعل - بعمق المأساة التي يعيشها الفلسطينيون في غزة، ومدى الحرج الذي تلاقيه قيادات حماس في غزة من جراء عجزها عن حماية شعبها، وضرورة الإسراع بوقف النار حتى لا يتدهور الموقف داخل غزة إلى ما هو أسوأ من ثورة شعبها على حماس، وهو ما لا تشعر به قيادة حماس في دمشق الواقعة تحت ضغط حكام سوريا وإيران الذين يدفعون باتجاه استمرار القتال لحسابات خاصة بمصالحهم على حساب أرواح ومصالح شعب غزة والذي تتزايد خسائره مع كل دقيقة يستمر فيها القتال. وأكد الدبلوماسي الفرنسي أن لسوريا تأثير كبير على قيادات حماس في الخارج، وتستطيع أن تلعب دوراً إيجابياً كبيراً في إزالة الخلافات بين الفصائل الفلسطينية التي تجتمع من حين لآخر، إذا ما قررت مساندة الجهود المصرية في هذا السبيل، ولكن حقيقة الأمر أن

سوريا لا تريد أن تلعب هذا الدور، بل تلعب عكسه تماما عنادا في مصر، ومحاولة لتحطيم جهودها لرأب الصدع في الصفيين الفلسطينيين والعربي. هذا في حين كان على سوريا أن تستوعب الدرس الذي أفرزته أخطاء الرئيس العراقي السابق صدام حسين، والتي تسببت فيما وقع بالعراق من مآسى، عندما تخلى صدام عن أهم دولتين عربيتين، وهما السعودية ومصر، فخسر بلاده وخسر قضيته وخسر نفسه. حيث أثبتت جميع الأحداث التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط في الثلاثين عاما الأخيرة أن مصر والسعودية هما صمام أمان للقضايا العربية، ومن يسعى لتهميش دورهما سيكون خاسرا بكل تأكيد. وهو ما يؤكد أيضا على حقيقة هامة، وهي أنه يجب على كل دولة عربية أن تعرف قدرها وحجمها جيدا، وأنه لا يمكن لأي دولة أن تلعب دورا أكبر من دورها.

- وكانت دمشق قد بدأت هجومها السياسى والإعلامى ضد مصر بإطلاق تصريحات "المسافة الواحدة" عندما صرح وزير الخارجية السوري وليد المعلم بأن مصر لا تقف على مسافة واحدة بين فتح وحماس، محاولا دق "إسفين" الانقسام بين الفصائل الفلسطينية. وأصدرت دمشق أوامرها لقادة حماس بعدم الذهاب إلى القاهرة لإتمام المصالحة مع فتح التي كانت قاب قوسين أو أدنى، ثم صعدت دمشق الهجوم على القاهرة في وسائل إعلامها. وعندما إستشعرت مصر قبل الحرب خطر إقترابها، وجهت الدعوة قبل الحرب بخمسة أيام لجميع الفصائل الفلسطينية لاستئناف الحوار حتى لا تعطى إسرائيل ذريعة العدوان، وحضر الرئيس محمود عباس بالفعل إلى القاهرة، في حين امتنعت حماس عن الحضور أو حتى الرد على الدعوة المصرية وذلك بأوامر من دمشق، بل وأغلقت حماس قنوات الإتصال مع مصر، ولم تفتحها إلا بعد تفاقم الوضع في غزة، وتبين لحماس عن يقين سلبية الموقف السوري - مثله مثل الموقف الإيراني والقطري - وأنهم جميعا لم يقدموا لها أثناء الحرب ما يمكن به أن يواجهوا العدوان الإسرائيلي باستثناء الخطب الفضفاضة والكلمات الضخمة التي كان يزعق بها السوريون في وسائل الإعلام واجتماعات الجامعة العربية، وعندما أدركت حماس عجز دول محور الممانعة عن تقديم أى شئ لها، عاودت فتح محاورها مع القاهرة طالبة المساعدة والنجدة لوقف العدوان.

- وعندما اقترب موعد عقد قمة الكويت الاقتصادية في ٢٠٠٩/١/١٩، كان الرئيس السوري قد قرر عدم حضورها مكتفيا باجتماع قطر، ولكن إيران طلبت منه الحضور حتى يفوت الفرصة على مصر والسعودية. وقد لاحظ المراقبون للكلمة التي ألقاها في هذه القمة أنها كانت مركزة، حيث تحدث عن ضعف الإرادة العربية السياسية، وطالب ألا تنعكس تعقيدات العلاقات السياسية على العلاقات الاقتصادية. ولم يأت في خطابه على ذكر المبادرة العربية التي أعلن في الدوحة أنها "ماتت" لكنه شدد على أن تكون القمة قمة قرارات لا قمة تسويات إنطلاقا من أن "المقاومة أساس لاستمرارنا"

إنما لم يأت على ذكر الجولان، وكان أعضاء الوفد السوري خلال اللقاءات المفتوحة في قاعات قصر بيان الذي عقدت به القمة ينسحبون من أي نقاش عندما يُسألون عن "جبهة الجولان". وقد لاحظ المتابعون للقمة عمق الانقسام في الشخصية السياسية السورية، فبينما الجولان هادئ، والمفاوضات مع إسرائيل معلقة مؤقتاً، كانت كلمات السياسيين والإعلاميين السوريين تطالب بالمقاومة وفتح معبر رفح وإلغاء مبادرة السلام العربية. وفي حديثه إلى فضائية المنار التابعة لحزب الله سئل الرئيس السوري عما إذا كان تحسن العلاقات العربية - العربية مرهونا بافتراق سوريا وإيران، أجاب "البديهي أكثر أن نقول أن العلاقات العربية - العربية مرهونة بإيقاف العلاقة مع إسرائيل وليس مع إيران". وهو ما يتناقض تماماً ماسبق أن أعلنه شخصياً قبل الحرب على غزة، من أنه أن الأوان لانتقال سوريا من المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل إلى المفاوضات المباشرة.

وعندما ألقى الرئيس مبارك كلمته والتي كشف بها الأبعاد الحقيقية للموقف المصري من الأزمة، والأدوار المشبوهة التي لعبتها أطراف الممانعة وإيران لتشويه الدور المصري، وثم جاءت كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس كاشفة لمزيد من حقائق الموقف الفلسطيني، ومؤيدة لما جاء في كلمة الرئيس مبارك، بدأ التوتر والغضب واضحاً على وجوه الرئيس السوري وأمير قطر وباقي أعضاء وفودهما. وعندما ألقى العاهل السعودي كلمته (المفاجأة) داعياً فيها إلى المصالحة، ومال أمير الكويت باتجاه الرئيس السوري وبدأ مشجعاً له للتجاوب. ولكن لكونه لم يكن يعلم بهذه المبادرة السعودية، فإنه لم ينسق موقفه تجاهها مع حليفه الإيراني، وبالتالي لا يعرف الموقف الإيراني منها، لذلك بدا عليه الارتباك فلم ينطق وسادت ملامحه الصدمة لأنه لم يحصل على الموافقة من إيران. كما أصابت الصدمة والتخبط أيضاً وسائل الإعلام السورية، فامتنعت عن الهجوم على مصر والسعودية لمدة ٤٨ ساعة، ثم صدرت لها الأوامر بمعاودة الهجوم على مصر فقط ثم بعد ذلك شمل الهجوم السعودية أيضاً، وذلك في نفس التوقيت الذي هاجم فيه أحمدى نجاد مصر في تظاهره بطهران، وبدأت وسائل الإعلام الإيرانية بدورها تهاجم السعودية وتطالبها بأن تحدد موقفها بوضوح من غزة. وفي تعليق الرئيس الأسد على المصالحة العربية التي جرت في الكويت بين سوريا والسعودية ومصر وقطر، وصفها بأنها مجرد "كسر الجليد" موضحاً أن العلاقات مع مصر باردة وقبل أن ينتهي مفعول القبله التي طبعها بشار الأسد على رأس الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في قمة الكويت، فتحت وسائل الإعلام السورية النار على السعودية وملكها، وقاد هذا الهجوم معظم الصحف السورية ومعها وكالة "شام برس" والتي حاولت أن تحدث وقية بين العاهل السعودي وكل من الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية والأمير مقرن رئيس المخابرات السعودية،

زاعمة أن الأمير الفصيل لم يكن على علم بمبادرة المصالحة السعودية التي دبرها الأمير مقرن. ثم خلصت وكالة "شام برس" في نهاية تعليقها على المبادرة السعودية إلى طرح تساؤل على لسان السوريين هو: كيف تقبلون المصالحة بعد كل الذي جرى من السعودية من نفاق وتآمر وتخريب متعمد للعمل العربي المشترك؟

- ولم يقتصر الهجوم الإعلامي السوري على السعودية فقط، شمل مصر أيضا. حين زعمت أن مصر تمنع الوفود العربية والإسلامية من دخول غزة .. مثل منع المهندسين العرب والبرلمانيين الجزائريين والأطباء العرب وسفينة "إيران شاهد" الإيرانية وغيرها من الافتراءات وهو ما يكشف ويؤكد الدور المشبوه الذي تلعبه وسائل الإعلام السورية بتوجيهات من صناع القرار في سوريا، وبتنسيق مع صناع القرار في إيران. وهكذا .. جاءت سوريا إلى قمة الكويت وهي مثخنة بالمشاكل، فمُنحَتها السعودية فرصة ثانية كانت سانحة للعودة إلى صف التضامن العربي، ولكنها أضاعتها بسبب أن قرارها السياسي أصبح مغلولا ولا يستطيع الفكك من أسر إيران، والتي رغم عدم وجود ممثل لها في قمة الكويت، إلا أن حبالها كانت تضغط وتؤكد على استمرار تفعيل دور محورها العربي الممانع لأي مصالحة عربية، والممثل في سوريا وقطر وحماس، والمدافع عن المصالح الإيرانية، والراعي لتحقيق الأهداف الإيرانية. وهو الأمر الذي أعطى إنطبعا للمراقبين بأن هناك حربا باردة عربية - إيرانية وحربا باردة أخرى عربية - عربية، وأننا دخلنا في صراع إقليمي محاورى، وأن مصر أصبحت تشعر بتهديد مباشر ومحاولة إنقلاب عليها من قبل محور طهران - سوريا - قطر - حماس، ولو نجحت المحاولة مع مصر، فقد تنجح أيضا في الأردن، ومن هنا كانت مشاركة ملك الأردن عبد الله الثاني في قمة شرم الشيخ وفي لقاء المصالحة السداسي الذي دعا إليه أمير الكويت أثناء القمة الاقتصادية.

- واستمرارا للنهج السوري والقطري في عرقلة أعمال قمة الكويت وحتى آخر لحظة، امتنع وزراء خارجية الدولتين عن الموافقة على البيان الختامي للقمة، حيث أصرا على أن يحوى هذا البيان مقررات اجتماع الدوحة، وذلك في محاولة لخلط الأوراق تهدف إلى تهميش قمة الكويت، بعد أن فشلت سوريا وقطر في تحقيق نصاب عقد قمة بالدوحة والذي تحول بالتالي إلى مجرد اجتماع. وعندما إعترض باقي وزراء الخارجية العرب على مطالب سوريا وقطر، غادر المسئولون السوريون والقطريون الكويت مسجلين اعتراضهم على بيان قمة الكويت. ويبدو أن الذين استبشروا خيرا بأجواء المصالحة لم يدركوا أن هناك ارتباطات أوثق لمحور عرب الممانعة - طهران تفرض على سوريا وقطر وحماس ألا ينصاعوا للاجماع العربي، وهو ما انعكس فيما نشرته وكالة الأنباء السورية. عن خبر لقاء القادة العرب للمصالحة بأنه مجرد لقاء على مائدة غداء لبحث القضايا

العربية، ولم تصفه بأنه لقاء مصالحة كما فعلت أغلب وسائل إعلام الدول الأخرى. وبينما كان العرب يختلفون في الكويت، فإن أحمدى نجاد في طهران كان يتعامل مع الحدث الجارى كما لو أنه انتصار شخصى له ولإيران، كما بعث برسائل لكل من أمير قطر ورئيس سوريا وخالد مشعل ورمضان شلح رئيس حركة الجهاد الإسلامى مهنئاً بما اعتبره انتصاراً للمقاومة فى غزة، وخرجت أصوات من برلمان إيران تؤكد أن ما جرى فى غزة يمثل إنتصاراً لإيران ومنهجها فى دعم المقاومة.

وعندما اقترب موعد عقد القمة العربية السنوية المعتادة فى قطر فى ٢٠٠٩/٣/٣١، وحرصاً من العاهل السعودى على إنجاحها وتصفية الأجواء العربية قبل انعقادها، دعا إلى عقد قمة عربية مصغرة فى الرياض فى ٢٠٠٩/٣/١٥ حضرته إلى جانب السعودية مصر وسوريا والكويت. ذلك أن مصافحة الزعماء فى قمة الكويت لم تكن كافية لإزاحة السحب الداكنة فى سماء العلاقات العربية، خصوصاً الموقف العدائى الرهيب الذى مارسه وسائل الإعلام القطرية، لذلك تحفظت مصر بإصرار شديد على مشاركة قطر. وقد ذهب الرئيس مبارك إلى هذه القمة فى الرياض متطلعاً إلى مصالحة حقيقية وليست شكلية، مصالحة تفتح الجراح وتطهرها، وتضمدها على أسس سليمة حتى لا تعود الأورام من جديد، مصالحة تمهد الأجواء لقمة عربية ناجحة فى الدوحة، وتفتح الأبواب على مصراعيها لمصالحة عربية شاملة تحتوى جميع المشاكل والأزمات وتقود العرب إلى مرحلة جديدة، خاصة مع استشعار مصر للمخاطر والتحديات الكبيرة التى تحيط بالقضايا العربية، ومحاولات توريث المنطقة فى نزاعات وصراعات مستمرة تستهدف الجهود والطاقات العربية، وتجعلها ساحة لحروب لا تنتهى. خاصة مع إدراك القيادة المصرية لإمكانية أن تؤثر سوريا فى تصحيح مسار العمل العربى بما لها من علاقات قوية مع حماس وحزب الله والمنظمات الفلسطينية الأخرى.. وقد جرت إتصالات وتفاعلات كثيرة فى هذه القمة أدارتها السعودية، تفاعلت معها مصر بكل عقل مفتوح وفق اشتراطات محددة، على الرغم من اللغة المتحفظة التى أصر عليها البيان الختامى للقمة الرباعية، والذى اتضح من خلاله أن المشاركين فى هذه القمة لا يريدون أن يذهبوا بعيداً فى التعامل المتفائل مع النتائج، معتبرين أن ما جرى يمثل خطوة فى الطريق إلى المصالحة، لاسيما وأن الرئيس الأسد كرّر مراراً الحديث عن (إدارة الخلافات) وليس عن (إنهاء الخلافات) وهو ما يعنى رغبته فى أن يصر على التمسك بالمواقف التى فجرت الخلافات من الأصل.

ولم يكن خافياً عن المراقبين أن وراء الموقف السورى - كان يقف "شبح" المشاكل الداخلية فى سوريا، حيث يعانى نظام حكم البعث السورى من التآكل والتحلل، مما أدى إلى زيادة أعداد المعتقلين ليصلوا إلى عشرات الآلاف، وأن الوضع الأمنى أوشك على الانفلات رغم قسوة الإجراءات الأمنية.

وأن الوضع داخل القوات المسلحة السورية والأجهزة الأمنية يزداد سوءاً بسبب حالة السخط بين الضباط والجنود نتيجة تزايد النفوذ الإيراني في أوساطها بطريقة أصبحت تهدد استقلالية القرار السياسي السوري. وهو الأمر الذي جعل بشار الأسد يحاول أن يحتّمى من ضعفه بشراسته الإعلامية، ويلقى بكل الكروت في أيدي إيران وحزب الله أملاً في إنقاذ نظام حكمه من الانهيار.

- أما اليوم، وفي ظل التقارب السوري الأمريكي بعد تحسن العلاقات بين البلدين، فيبدو أن دمشق على استعداد لإحداث تغيير جذري في سياستها إذا ما نجحت واشنطن في التوصل إلى إتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل تستعيد بموجبه الأولى الجولان. وفي ذلك قال مؤخراً - في ٢٠٠٩/٨/٤ - رئيس قسم البحوث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية يوسي بايدنس "إن سوريا ستكون على استعداد لتبريد علاقاتها مع إيران وحزب الله والفصائل الفلسطينية إذا ما توصلت إلى إتفاق سلام مع إسرائيل"، وأضاف "وسيكون لذلك أبعاد استراتيجية بعيدة المدى على المحيط الاستراتيجي لإسرائيل".

٢- قطر [١٥]

- كما ذكرنا آنفاً فإن قطر في أزمة غرة بدا لها موقف مختلف، فقد أرادت أن تلعب دوراً إقليمياً في تسوية هذه الأزمة، شجعها على ذلك نجاحها في تسوية أزمة انتخابات الرئاسة اللبنانية والوصول إلى ما أطلق عليه إتفاق الدوحة الذي ألغى إتفاق الطائف السابق، وبذلك نجحت قطر في وضع اسمها بدلاً من السعودية على هذا الإتفاق، فظنت أنها احتلت مساحة من الحركة والتأثير أكبر من غيرها من الدول العربية الكبرى، إلا أن كل ذلك في حقيقته كان ولا يزال نوع من الوهم. وهكذا تصدر الشعور العام لدى القيادات السياسية في قطر بأنه رغم كونها دولة صغيرة، فإن بإمكانها أن تلعب دوراً قيادياً في تحقيق السلم والأمن العام العربي، على حساب دول مهمة في المنطقة مثل مصر والسعودية. ولكنه في الحقيقة دور ليست قطر مؤهلة له، ولا تملك مفاتيحه لتعقد أبعاده، ولذلك فهو دور أكبر من حجمها مهما حاولت أن تظهره من قدرة على تنظيم المؤتمرات وعقد اللقاءات والتحدث مع الأطراف المختلفة بما فيهم الطرف الإسرائيلي.

- وإذا كان المراقب للمشهد في قطر يرى فيه تجمع عدد من التناقضات .. ففيها قناة الجزيرة التي تدعى الليبرالية، وفيها أيضاً أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة وهي قاعدة العديد الجوية ومركز قيادة القوات الوسطى في السيلية، وعلى أرض قطر أيضاً يتواجد مكتب تجاري لإسرائيل وهو في حقيقته سفارة إسرائيلية كاملة ذات مهام سياسية وأمنية عديدة تعكس علاقات مميزة بين البلدين، وفي حكومة قطر من أقام علاقات وثيقة مع إسرائيل في ذات الوقت الذي تدافع فيه عن حماس وحزب الله أعداء إسرائيل اللدودين، وتحرص على تعزيز علاقاتها مع إيران على المستويات

السياسية والأمنية والتجارية، هذا إلى جانب مكتب للناشط الإخواني يوسف القرضاوى. وقطر بذلك تتمتع بقدرة كبيرة على إرضاء فرقاء كثيرين مختلفين فيما بينهم. وهى فى هذا السلوك تحاول قدر إمكانها تجنب غضب إيران منها بسبب تواجد قاعدة العديد الأمريكية على أرضها، فى ذات الوقت تجنب غضب أمريكا بسبب علاقات قطر المتجذرة مع إيران، فى وقت تتحسب فيه دول كثيرة فى العالم لاحتمالات تعرض إيران لضربة عسكرية قوية ضد منشأتها النووية، سواء من جانب إسرائيل وحدها أو بمشاركة أمريكية، عند ذلك سيكون الرد الانتقامى الإيرانى شاملا لجميع القواعد الأمريكية فى المنطقة وأولها قاعدة العديد فى قطر، وهنا لن ينفع قطر لعبها على جميع الحبال. هذا إلى جانب طموح قيادات قطر فى أن يكون لها تأثير فى سياسات الدول العربية وذلك من خلال قناة الجزيرة التى تستثمر الخلافات العربية - العربية، وأنشطة قوى وأحزاب المعارضة فى الدول العربية فى محاولة لضرب الأنظمة العربية الحاكمة، وهو نوع من الابتزاز السياسى كانت أداة قطر فيه ومازالت قناة الجزيرة التى إحترفت ودأبت على إشعال نيران الفتنة فى جنبات المجتمعات العربية.

- ومن ثم تشكل سياسة قطر تطبيقا للتصور الأمريكى لإمكانية الاستفادة من تنشيط الدور الإقليمى لبعض الدول الصغرى الصاخبة، أو سرعة الدعوة لقمع عربية لا تؤدى إلى نتائج حقيقية أو قرارات فاعلة، أو محاولة القيام بدور الوسيط لحل مشاكل وخلافات بين الدول فى الدائرة الإقليمية - مثل المفاوضات التى تحاول قطر إجراؤها حول أزمة دارفور بين الحكومة السودانية وتنظيم "العدل والمساواة" المعارض فى دارفور، وقد أعلن تجميدها المفاوضات بعد أن وصلت إلى طريق مسدود، كما تحتضن قطر الحوارات الثلاثية المسيحية، والإسلامية، واليهودية.

- وليس عيبا أن تحاول أى دولة أن تعظم من دورها، وتبالغ فى تطلعاتها للعب دور قيادى، ولكن يظل السؤال هو حول طبيعة هذا الدور، وحدوده، وأهدافه الحقيقية ومساحة الحركة فيه. فالدولة القائدة فى المنطقة العربية - أو فى أى منطقة - ينبغى أن تكون صاحبة موقف ورسالة وتوجه، فلا يصح أن تكون مجرد دولة "ترانزيت" تخدم كل الأطراف، وتصبح السياسة فيها بلا لون أو طعم ولا رائحة، وهذه هى المشكلة التى تواجه كل من يتأمل فى السياسة القطرية، حيث لا يصب الدور الذى تلعبه فى تحقيق أى مصلحة أو أهداف عربية، لأن الدور ينبغى أن يرتبط بالبنية الأساسية للعالم العربى، فى حين أن الدور القطرى تشوبه الكثير من الملامح الإيرانية والأمريكية بل والإسرائيلية أيضا. والدليل على ذلك أن القنابل الذكية والفسفورية والارتجاجية التى كانت تطلقها الطائرات الإسرائيلية على سكان غزة كانت تخرج من قاعدة العديد الأمريكية فى قطر، ومنها ذخائر حديثة لم يستخدمها الجيش الأمريكى نفسه، ولكن أعطاها لإسرائيل لتجربها على الشعب الفلسطينى فى غزة، وكما سبق أن إنطلقت حرب تدمير العراق من قاعدة العديد فى قطر، فإن الحرب المتوقعة ضد إيران ستنتطلق

أيضا من نفس القاعدة في قطر، وعند ذلك ستدرك قطر عندما تصلها الصواريخ الإيرانية شهاب، حجم فداحة الحسابات الخطأ التي بنت عليها سياستها الخارجية.

- فعندما دعت قطر بعد ساعات من بدء الحرب على غزة إلى قمة عربية طارئة، حددت هدفها في استصدار قرار من هذه القمة المقترحة يطالب مصر بفتح معبر رفح بدون قيود أمام الفلسطينيين، غير عابئة بما يشكله ذلك من تهديد للأمن القومي المصري على النحو الذي سبق تناوله، وأن ذلك هو عين ما تريده إسرائيل، ناهيك عن أن الدعوة لقمة عربية طارئة قبل قمة الكويت الاقتصادية بأيام، يعنى أن قطر أرادت أن تخطف قمة الكويت، وتفسد جهدا عربيا كبيرا يجرى التجهيز له منذ أكثر من عامين. لذلك رفضت مصر وبشدة عقد القمة الطارئة بعد أن أدركت وكشفت أهدافها، ولذلك لم يكتمل لها النصاب المطلوب لانعقادها، فشنت قطر حملتها الإعلامية الضارية ضد مصر الأمر الذي رفضت معه القيادة السياسية في مصر حضور ليس فقط اجتماع قطر، ولكن أيضا رفضت حضور قطر القمة الرباعية المصغرة في الرياض، كذلك القمة العربية السنوية في الدوحة ٢٠٠٩/٣/٣١ وأنابت د. مفيد شهاب وزير شئون مجلس الشعب لحضورها، وذلك تعبيراً عن غضب مصر واستياءها من سياسة قطر تجاهها. ويشهد لعاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز أنه قال للقطريين "إذهبوا لمصر أولاً، كشرط للمصالحة مع السعودية".

- ولقد اعترف رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها بأنه أبلغ حماس بأنه لانية لدى إسرائيل لمهاجمة غزة أو المساس بالمقاومة، وأن إسرائيل خدعته في ذلك. ففي مقابلة له مع قناة "فوكس" الأمريكية في الأسبوع الأول من يناير ٢٠٠٩ أثناء الحرب، ألقى الشيخ حمد بن جاسم بمفاجأة مثيرة عندما اعترف بإرادته بأن وفدا إسرائيليا التقاه قبل الحرب مع وفد قطري رفيع المستوى في واشنطن، وكانت الإدارة الأمريكية حاضرة هذا الاجتماع، وجاء فيه: "أنه لانية جدية لدى إسرائيل لمهاجمة غزة أو المساس بالمقاومة، مما دعانا إلى إبلاغ ذلك لحماس بهدف طمأننتها، وبالتالي الحفاظ على هدونها الذي أبدته قبل الهجوم. هذا بينما كتبت صحيفة جيروزاليم بوست في ٢٢/١٢/٢٠٠٨ - قبل الحرب بخمسة أيام - "أتم الجيش الإسرائيلي استعداداته لغزو غزة وتنفيذ سيناريوهات واسعة النطاق، والقيام بمداهمات دقيقة ضد المجموعات التي تطلق الصواريخ" فلم تكن أنباء الغزو الإسرائيلي لغزة سراً، بل نشرت الصحف الإسرائيلية تفاصيله بالكامل، ونقلت عنها الفضائيات العربية. ومن ثم يعد إبلاغ الوزير القطري حماس بعدم وجود نوايا إسرائيلية لغزو غزة، هو نوع من الخداع والتضليل قام به هذا الوزير القطري خدمة لإسرائيل. لذلك لم يكن غريباً أن يستجيب قادة حماس لهذا الخداع، وهو ما عبّر عنه فوزى برهوم - المتحدث الرسمي باسم حماس - عندما قال: "إن تهديدات إسرائيل تأتي في إطار الحرب النفسية". ثم هدد الوزير القطري بأن قطر قد

تسحب قواتها المكلفة بحراسة القاعدة العسكرية في العديد. وهذا الاعتراف القطري يضع المسؤولين القطريين على المحك في دورهم الخطير في التورط مع إسرائيل في الهجوم على غزة، سواء بالتواطؤ في خديعة وتضليل حماس، بعد استخدام قطر من جانب إسرائيل وإبلاغها بذلك الموقف العكسي قبل ساعات من الهجوم على غزة. كما أن الاعتراف القطري من رئيس الوزراء ووزير الخارجية حول احتضان بلاده أكبر قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط يؤكد الدور الذي تلعبه تلك القاعدة في تهديد الدول في الدائرة الإقليمية، فمنها انطلقت المقاتلات الأمريكية لضرب العراق عام ٢٠٠٣ بعكس السعودية التي رفضت ذلك أو حتى استخدام الأجواء السعودية - كما جرى أيضا من قاعدتي العديد ووسيلة الحارثية نقل الذخائر الأمريكية التي استخدمت في ضرب غزة. والغريب في الأمر أن قناة الجزيرة لم تقترب أبدا من اعترافات الشيخ حمد بن جاسم هذه، كما لم تقترب كذلك من هذه القاعدة الأمريكية الجاثمة على الأراضي القطرية، كذلك لم تتناول حديثه الذي كشف فيه وفضح حقيقة الموقف القطري من مصر؛ وكانت محاولة للتغطية على اعترافات الوزير القطري أو سقطته التي أفقدت هذه القناة ومصداقيتها، وفضحت دورها في الانقسام العربي. وربما كانت الصدمة نفسها التي تعرض لها موظفوا الجزيرة عندما أصدر الشيخ حمد بن جاسم قرارا بتعيين ضابط بقوات المارينز - هو النقيب جوش راشنج - ليلتحق بالعمل في الجزيرة كضابط اتصال بين القوات الأمريكية وقناة الجزيرة، ونشر هذا الخبر في مختلف الصحف الأمريكية ومنها "نيويورك تايمز" وحمل عنوانها "من قوات المارينز الأمريكية إلى قناة الجزيرة القطرية". وكانت مهمة الضابط الأمريكي مراجعة جميع المعلومات والصور التي تخص قواته قبل أن تعرضها قناة الجزيرة. ورغم جميع هذه الأعمال المشبوهة التي مارسها قطر ضد المصالح العربية، فإنها استمرت في شن حملاتها الإعلامية الضارية ضد مصر، والتي وصلت إلى حد إتهام مصر بخيانة القضية الفلسطينية، والتواطؤ مع إسرائيل في عدوانها على غزة.

- وكان قادة دول مجلس التعاون الخليجي في قمته الطارئة في ٢١/١/٢٠٠٩ قد وجهوا لكمة لقطر عندما أشادوا في بيانهم بالمبادرة المصرية لحل أزمة غزة، وأوضحوا أن مصر هي الدولة العربية القادرة على إنقاذ شعب غزة من المذبحة، وتحقيق التهدئة من جديد، كما رفضوا دعوة قطر لعقد قمة عربية طارئة في الدوحة، وأوضحوا لأمير قطر أن قمة الكويت لها الأولوية وستكون أزمة غزة على رأس أجندتها. ولكن أمير قطر أصر على عقد قمته التي دعا لها كل من رئيس إيران أحمدى نجاد ورئيس حماس خالد مشعل ورؤساء المنظمات الفلسطينية التي تستضيفها دمشق وهي الجهاد الإسلامي والجهة الشعبية والجهة الديمقراطية، رغم عدم اكتمال النصاب لعقد القمة.

- أما الدور الذى لعبته قناة الجزيرة القطرية ضد مصر، فقد تمثل فى حرب إعلامية عليها تخدم المحور الإيرانى - السورى وبتسيق مع وسائل الإعلام الإيرانية والسورية والتابعة لكل من حزب الله وحماس، وقد تمثلت أبعاد هذا الدور فى الآتى:

(١) استثمار اقتحام القوات الإسرائيلية لقطاع غزة فى الهجوم على مصر وتحميلها مسؤولية ذلك، واتهامها بالخيانة والعمالة لإسرائيل وأمريكا، بل وصل إلى حد تكفير المصريين بدعوى أنهم امتنعوا عن توصيل إمدادات الإغاثة عبر معبر رفح، بينما كان المعبر مفتوحا طوال أيام الحرب على مصر اعيه تعبر منه أرتال المساعدات الإنسانية، وينقل عبره أيضا الجرحى الفلسطينين للعلاج فى مصر، ودعوة الجماهير المصرية إلى التظاهر ضد النظام، واقتحام السفارات وحرق الأعلام المصرية جنبا إلى جنب مع الأعلام الإسرائيلية.

(٢) إعداد قائمة بخصوم مصر والمعارضين لسياستها من مختلف الدول العربية وأيضا من داخل مصر، واستضافتهم بشكل دائم ليظهروا على شاشتها ليهاجموا مصر بعد أن تغدق قناة الجزيرة الأموال عليهم.

(٣) القيام بعملية تحريض واسعة داخل مصر، ودعوة المصريين إلى التظاهر والعصيان والاستعانة بالجماعات المحظورة وعلى رأسها جماعة الإخوان فى تنفيذ ذلك، واستضافة قياداتهم والتكثيف الإعلامى لتغطية أى حدث يقع فى مصر.

- وقد تأكد لجميع المراقبين أن قناة الجزيرة تعيش على تأجيج الخلافات العربية كلما ظهرت بوادر الاقتراب والعقلانية، بل وصناعة وفبركة وتأويل الأحداث بما يخدم إدامة الفرقة والانقسام بين العرب سياسيا واجتماعيا وطائفيا وعرقيا، وترسيخهما وتجزيرهما فى العقل والنفسية العربية، وهو ما أثار تساؤل الكثيرين: لمصلحة من تعمل قناة الجزيرة؟ ومن وراءها؟ وقد جاء العدوان الإسرائيلى على غزة ليكون الفصل الذى كشف الكثير من المستور والشعارات التى جرى التلاعب بها خلال السنوات الماضية بواسطة هذه القناة الفضائية. ففى الوقت الذى تحتاج فيه الأمة العربية والشعب الفلسطينى إلى وحدة الجبهة الداخلية ورص الصفوف والجهود فى مواجهة ذاك العدوان، بدأت فيه قناة الجزيرة مع قنوات أخرى فضائية مثل "العالم" الإيرانية، و"السورية"، و"المنار" التابعة لحزب الله .. وغيرهم، شن حملة إعلامية منظمة ومتراطة ضد العرب بشكل عام، وضد مصر بشكل خاص. ولم يكن مصادفة أن توقيت ومحتوى وأهداف الهجوم كان واحداً، وهو ما أثار سؤالاً بديها: هل هذه الأطراف كانت تعرف مقدما بالعدوان، وبالتالي كان التناغم معه سريعا ومنظما وفق خطة معدة سلفا؟ لقد جاءت إجابة معظم المراقبين على هذا السؤال بما يؤكد حقيقة مهمة، وهى أن تغطية قناة الجزيرة القطرية للعدوان على غزة تم إعدادها حسب الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية، وأن الدور

الذى تلعبه هذه الفضائية منذ نشأتها هو دور تخريبي، فبينما تزعم أنها رائدة فى الإعلام الديموقراطى الحر، فإنها فى الواقع تدس السم وتبثه فى العسل المحروم منه المواطن العربى فى عدة بلدان. وأن قناة الجزيرة ما هى إلى منفذ جيد لسياسات دولة قطر التى تنطلق منها، وهى سياسات مجبرة على تنفيذها بأوامر أمريكية - إسرائيلية، حيث تقود الجزيرة عملية "الفوضى الخلاقة" التى تنبأت بها كونداليزا رايس وزيرة الخارجية فى إدارة بوش السابقة بحدوثها فى المنطقة. وقد قالها عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية صراحة حين أعلن أن قطر تساعد إسرائيل دون أن تقصد فى شغل القادة العرب بالانقسامات، ذلك أن الانقسام العربى هو مكسب إسرائيل الرئيسى من عدوانها على غزة.

- ورغم حرص العاهل السعودى على عقد قمة طارئة لقادة دول مجلس التعاون الخليجى فى الرياض يوم ٢٠٠٩/١/١٥ لحث قطر على سحب دعوتها للقمة الطارئة، إكتفاءً بقمة الكويت، وحتى لا ينقسم العرب على أنفسهم مرة أخرى بسبب هذه القمة، أصرت قطر على موقفها بشأن عقد هذه القمة بمن يحضرها يوم ٢٠٠٩/١/١٦ حيث لم يكتمل نصابها لتكون قمة عربية بالمفهوم المعروف، لذلك تحولت إلى اجتماع حضره بعض القادة العرب، فى ذات الوقت الذى كان فيه وزراء الخارجية العرب فى الكويت يعدون فيه للقمة الاقتصادية المقرر عقدها هناك بعد ذلك بيومين فى ٢٠٠٩/١/١٩ أما أسوأ ما وقعت فيه قيادة قطر فى ذلك الاجتماع الذى تم على أرضها هو دعوتها لرئيس إيران أحمدى نجاد، وخالد مشعل رئيس حماس، ورمضان شلاح رئيس تنظيم الجهاد، وأحمد جبريل رئيس الجبهة الشعبية (القيادة العامة). وهو الأمر الذى استنكره معظم القادة العرب، ودفع معظمهم لعدم الحضور، خاصة رئيس المنظمة الفلسطينية محمود عباس الذى ظل مقعده شاغرا احتجاجا على دعوة حماس والمنظمات الأخرى المعارضة للسلطة الفلسطينية، مما دفع قطر عبر قناة الجزيرة إلى شن هجوم عنيف على الرئيس الفلسطينى محمود عباس، قوبل بهجوم مضاد آخر أشد عنفا من السلطة الفلسطينية وحركة فتح، واندلاع حرب إعلامية غير مسبقة بين الطرفين. فبينما برّر أمير قطر عدم حضور الرئيس الفلسطينى الاجتماع بسبب تعرضه لضغوط خارجية لكى لا يذهب إلى الدوحة، ردت عليه السلطة الفلسطينية نافية ذلك، موضحة أن سبب عدم حضورها يرجع إلى عدم استكمال نصاب عقد القمة، وأنه يوجد لديها تسجيلات للتشاور، ولكن السلطة الفلسطينية لم تكن تلقى من قطر أى رد، حيث أوصدت الأبواب دائما فى وجه السلطة الفلسطينية فى ذات الوقت الذى كانت فيه تفتحها لمن قاموا بالإنقلاب وتقسيم وحدة الوطن (المقصود حماس)، وكان كل الدعم تقدمه لهم قطر أكثر من أى وقت مضى، ولم يكن هذا الدعم يصل إلى شعب غزة، وذلك لإطالة عمر الإنقلاب وتعميق الإنقسام الفلسطينى، وأن دعوة خالد مشعل تعنى مشاركة قطر فى

التأمر والحرب على التمثيل الفلسطيني، وهي حرب ليست جديدة وليست مفاجئة. وأن عدم حضور الرئيس عباس لإجتماع الدوحة لأن هذا الإجتماع فقد صبغته الشرعية بدعوة قطر خالد مشعل له، في حين أنه لا يمثل كل الشعب الفلسطيني، وأن قطر ليست مخولة بتقرير من يمثل الشعب الفلسطيني، وأن أمير قطر بدعوته قادة حماس قد تجاوز الخطوط الحمراء.

أما ما جرى في إجتماع الدوحة، فقد أطلق عليه الكثير من المراقبين "مسرحية الدوحة". ذلك أن الرئيس الإيراني أحمدى نجاد قد حاضر في كلمته المجتمعين حول ضرورة قطع العلاقات بكل أنواعها مع إسرائيل. فقد جاء الرئيس الإيراني إلى الدوحة في مهمة لا تتجاوز إلقاء العبارات "الشعاراتية"، ودغدغة المشاعر، وإلقاء اللوم والسخط على دول عربية بعينها. أما الرئيس السوري بشار الأسد فقط انطلق من منطلق أن العين بالعين، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وأعلن وفاة المبادرة العربية. أما مشعل فقد قال في كلمته ما لايجرؤ الإسرائيليون على قوله، عندما قال: أن الألم والأذى في غزة عابر!! في وقت بلغ عدد قتلى الفلسطينيين هناك أكثر من ألف قتيل وخمسة آلاف جريح، وهو ما استنكره معظم العرب، لأنه يعبر عن استخفاف واسترخاض حماس للدم الفلسطيني، كما أجاب هذا القول من جانب قائد حماس على سؤال مهم برز أمام المحللين للحرب على غزة، وهو: لماذا قُتل من قُتل من قيادات حماس بواسطة القوات الإسرائيلية في غزة داخل المنازل وليس في وسط ميدان المعارك بين الناس ودفاعاتهم؟ لقد أرادت قطر في إطار تحالفها مع كل من إيران وسوريا وحزب الله من وراء هذا الإجتماع أن تفرض زعامة حماس على كل الشعب الفلسطيني بديلاً للسلطة الفلسطينية التي يرأسها الرئيس محمود عباس، وأن تمهد الأرضية لإعلان إنتصار المحور الإيراني-السوري-القطري مع حماس مع قرب وقف العدوان، وأن هذا النصر ليس في نجدة غزة، وأو إلحاق الهزيمة بالعدو الإسرائيلي، بل هو في ضمان إلغاء الدور العربي الفاعل والصادق من قبل كل من مصر والسعودية، واستبداله بدور إيراني-سوري-قطري-حزب الله. لقد انتهى إجتماع غزة في الدوحة ومحصلة "صفراً"، ذلك أن أعلى سقف خرج به هو تجميد علاقات قطر وموريتانيا مع إسرائيل "مؤقتاً". وقد كان بمقدور البلدين - قطر وموريتانيا - الإعلان عن ذلك في إجتماع وزراء خارجية العرب في الكويت المتزامن مع إجتماع الدوحة. وهو الأمر الذي أكدته إسرائيل عندما أعلنت تفهمها لموقف البلدين الذي فرض عليهما ذلك، وأن العلاقات ستعود بعد فترة قصيرة لما كانت عليه وأقوى، وهذا ما حدث بالفعل بعد ذلك.

ولقد أفرز إجتماع الدوحة تساؤلات مهمة أبرزها:

(١) على أى شئ كانت تتشاجر قطر، وما الغنيمة التى توقعت أن تفوز بها من وراء إنعقاد القمة فى الدوحة، وهل المقصود أن تتباهى وتتفاخر بأنها عقدت قمة فوق أرضها على جثة قمة ثانية ستعقد بالكويت؟

(٢) ما مصير القرارات التى يمكن أن تصدر عن قمة الدوحة، وكل القرارات التى اتخذتها القمم العربية منذ نشأتها كانت حبراً على ورق، ومجرد بيانات إنشائية وخطابية لا تقدم ولا تؤخر، وهل توقعت الدوحة مثلاً أن تبادر إسرائيل وتعلن خضوعها وقبولها لقرارات القمة الطارئة؟

(٣) ولماذا إصرار قطر على دعوة ثلاث منظمات فلسطينية رافضة للسلطة الفلسطينية التى يمثلها محمود عباس، بإعتراف عربي ودولي، وهو تكريس للإنقسام الفلسطيني جغرافياً وسياسياً، وألا يصب ذلك في مصلحة إسرائيل؟

(٤) ولماذا تريد قطر مع سوريا ترسيخ النفوذ الإيراني، وإدخاله إلى صلب القرار العربي، وكأنها تسعى إلى ضم طهران إلى جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي؟

- ولقد ثبت من إجتماع الدوحة أن أطراف المحور: إيران - سوريا - قطر يريدون إظهار أنفسهم أمام العالم بأنهم يشكلون القوة الفاعلة والقادرة على التأثير فى العالم العربي، ومن ثم فهم الأجدر بالمخاطبة والتعامل، والأحق بالسيطرة والهيمنة على المنطقة العربية وقضاياها. ولكن ما يثير الإستغراب أيضاً والكثير من علامات الإستفهام هو أن الرئيس الإيراني نجاد نفسه حدد لإيران دوراً فى مواجهة العدوان على غزة، أقل بكثير مما تقوم به الدول العربية المؤثرة فعلاً فى المنطقة - وهى مصر والسعودية. فقد قال نجاد عشية إجتماع الدوحة فى مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية أن "إيران تدعم الفلسطينيين بكل الوسائل المتاحة، وأن المتاح لدينا الآن هو الدعم السياسى والمعنوى والثقافى، وأن الشعب الإيراني يتظاهر يومياً دعماً للفلسطينيين". لذلك فإن السؤال الواجب هنا: إذا كانت إيران تفعل هذا فقط ولا تقدر على سواء، فبأى حق تركز أغلب جهودها على مهاجمة الدول العربية التى تضطلع بالدور الرئيسى لإنقاذ الفلسطينيين من براثن العدوان، وتبذل الجهد وتوظف مكانة دولها من أجل تحقيق مكاسب سياسية للقضية الفلسطينية، وإفشال أهداف العدوان؟ وما هى حقيقة الأهداف الإيرانية من وراء هذا السلوك؟ أما قمة المخادعة والتضليل فقد جاءت فى السؤال الذى وجهته قناة الجزيرة لنجاد حول ما يتردد عن تقديم إيران أسلحة لحماس والجهاد، فرض قرحاً: لدينا معلومات عن أن المؤسسة العسكرية الأمريكية هى المصدر الأساسى لتجارة السلاح غير القانونية!! وهو ما يعنى تبعية حماس والجهاد لأمريكا، بل وتتعاظم خطورة هذا الكلام عندما يتم ربطه بجوانب التحالف الأمريكى-الإسرائيلى ومقتضياته فى تزويد قاعدة العديد بقطر لإسرائيل بالأسلحة والذخائر الذكية التى تفتك بالفلسطينيين.

- لقد ظهر الأمر واضحاً عندما دعت قطر إلى قمّتها أنها تريد أن تفرض إرادتها قسراً على الجميع تحت ضغوط الغضب المتزايد في الشارع العربي. وما زاد من غرابة الدعوة القطرية أنها لم تنتظر نتائج الجهد الضخم الذي تبذله القاهرة من أجل ضمان التنفيذ الفعلي لقرار وقف إطلاق النار كي يكون لعقد القمة مبرراته وأسبابه، لأن جدول أعمال القمة حال نجاح القاهرة إلزام الأطراف المعنية بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار، يختلف تماماً عن جدول أعمالها حال فشل هذه الجهود وإستمرار العدوان الإسرائيلي على المدنيين في غزة، الأمر الذي يتطلب بالضرورة موقفاً عربياً مختلفاً. وبذلك تكون قطر قد وضعت العربية أمام الحصان عندما أصرت على عقد القمة قبل أن تظهر نتائج جهود القاهرة التي كانت تسعى من خلال مبادراتها التي حظيت بمساندة دولية واسعة، وتكسب كل يوم المزيد من الدعم، إلى إيجاد آلية عملية تلزم الطرفين إسرائيل وحماس، بوقف إطلاق النار على نحو متزامن، وتفتح الطريق أمام رفع الحصار عن القطاع وفتح المعابر، وتضمن إستئناف الحوار الفلسطيني-الفلسطيني، لأنه في غيبة موقف فلسطيني موحد يحقق المصالحة بين فتح وحماس سوف يزداد الموقف الفلسطيني ضعفاً، وتظل الفرصة متاحة أمام إسرائيل كي تتحلل من إلتزاماتها، وبالتالي يظل الباب مفتوحاً لمعاودة العدوان على الشعب الفلسطيني.

- لقد اتخذت قطر موقفاً ديماجوجياً يزايد على الجميع بمن في ذلك حماس، لأنه في الوقت الذي كانت تلح فيه قطر على الدعوة لعقد قمّتها في الدوحة، كان ممثلوا حماس يعلنون في القاهرة موافقتهم على الخطوط العريضة التي إلتزمت بها المبادرة المصرية، وحرصهم على نجاحها، وأملهم بأن تتمكن مصر من إقناع إسرائيل بأهمية التجاوب مع بعض ملاحظات حماس، وكان المبعوثون الدوليون بمن فيهم السكرتير العام للأمم المتحدة يتقاطرون على القاهرة في رحلات مكوكية بين مصر وإسرائيل للإسراع بإنجاز الترتيبات العملية لوقف إطلاق النار. إلا أن قطر بتعجلها لعقد قمّتها بدت كما لو كانت تريد أن تقطع الطريق على نجاح المبادرة المصرية بوابل من تصريحات المسؤولين في قطر التي فرضت على إجتماع الدوحة قبل عقده جدول أعمال محدد على رأسه وقف التطبيع مع إسرائيل، وسحب مبادرة السلام العربية، ومطالبة مصر بفتح معبر رفح بلا قيود أمام الفلسطينيين. لذلك لم يكن غريباً أن تمتنع مصر والسعودية عن حضور إجتماع الدوحة لأن كل منهما رأى فيه ما يزيد من إنشقاق الصفيين العربي والفلسطيني. وكان عدم حضور أكبر دولتين عربيتين لإجتماع الدوحة سبباً في عدم إكمال النصاب القانوني لكي يعتبر قمة عربية، وهو الأمر الذي شكل إزعاجاً كبيراً لأمير قطر وإحباطاً نفسياً عبّر عنه في كلمته الافتتاحية في ذاك الإجتماع، عندما قال فيها "حسبنا الله ونعم الوكيل".

- وعندما اقترب موعد انعقاد القمة العربية السنوية المقرر لها مسبقاً أن تكون في قطر في ٢٠٠٩/٣/٣١، خففت الدوحة حملاتها الإعلامية ضد مصر، ليس من أجل المصالحة، ولكن من أجل الحرص على حضور مصر، وهي تعلم جيداً أن القمة بدون مصر سيكون مصيرها مثل إجتماع الدوحة السابق. وحرصاً من العاهل السعودي على استكمال الدور الذي قام به في قمة الكويت لتحقيق المصالحة العربية، دعا إلى قمة مصغرة في الرياض في منتصف مارس ٢٠٠٩ ضمت زعماء مصر والسعودية وسوريا والكويت. وتحفظت مصر بإصرار شديد على عدم حضور قطر هذا الاجتماع رغم إلحاح أميرها في ذلك. ويرجع الرفض المصري لحضور قطر هذا الاجتماع لأن كثيراً من النقاط لم توضع فوق الحروف فيما يخص السلوك القطري نحو مصر، وكان أن فقد أمير قطر الأمل، وذهب في نفس اليوم ليحضر قمة (أيكو) في طهران، حيث عقد لقاءً مع أحمدى نجاد. ولم يكن موقف مصر من قطر ليس فقط بسبب موقفها المعادى من مصر في اجتماع الدوحة السابق، ولكن أيضاً بسبب اتخاذ قطر مواقف مشبوهة من جهود المصالحة العربية التي يتبناها عاهل السعودية، وعدم التزامها بشروط المصالحة التي دعا إليها في قمة الكويت، لاسيما وأن قطر لم تقدم تفسيراً حول إصرارها على حشد كل خصوم مصر ودعوتهم للدوحة لقيادة الحروب الإعلامية ضد مصر، والتي وصلت إلى حد التدخل السافر في الشئون الداخلية المصرية، وتحريض المصريين ضد حكومتهم ورئيسهم، وإصرارها على اتهام مصر بالتآمر على الشعب الفلسطيني، بل وترويج الأكاذيب المفضوكة حول موقف مصر، حتى أنها أعلنت في الجزيرة أن السلطات المصرية منعت إحدى الطائرات القطرية من الهبوط في العريش، في حين أن تلك الطائرة لم تكن قد أقلعت بعد من مطار الدوحة، إصراراً من قطر على المضى قدماً في سياسة تخوين مصر والتشكيك في مواقفها. كما لم تقدم قطر تفسيراً حول ترويجها لكل ما هو معاد للسياسة المصرية، ومنها الخطاب التي ألقاها زعيم حزب الله حسن نصر الله وكانت تقطر سموماً ضد مصر. فلقد ظلت تقتفى آثار التحركات المصرية والعربية، وتحاول إجهاضها أولاً بأول، حيث حاولت إجهاض قمة الكويت الاقتصادية، وسعت إلى عقد مؤتمر لإعادة إعمار غزة بعد أن أعلنت عنه مصر، وهي الدعوة التي فشلت في تحقيقها، كما حاولت قطر وسعت أيضاً إلى تفشيل جهود مصر لتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية.. وغير ذلك كثير في ملفات أخرى بعضها يرتبط بالأمن القومي المصري مثل ملف السودان. وكان غريباً أنه كلما أقدمت مصر على خطوة حاولت قطر إفسادها من وراء الستار، حتى أن رئيس وزراء قطر عندما ذهب إلى باريس ودعا الرئيس الفرنسي ساركوزي محاولاً تأليباً على مصر والهجوم عليها، رده الرئيس الفرنسي إلى صوابه مؤكداً أنه لن يسمح بالهجوم على مصر، ولن يحضر سوى مؤتمر إعمار غزة في شرم الشيخ، وعندما ذهب أيضاً رئيس وزراء قطر إلى

تركيا لدعوتها إلى مؤتمر للإعمار يعقد في الدوحة، أعلنت أنقرة أنها ستحضر مؤتمر شرم الشيخ ولن تحضر غيره.

- أما أخطر ما كشفت عنه مصر في موقف قطر أثناء أزمة غزة أن القمة التي دعت لها قطر كان مقرراً توسيعها لتشمل دولا مثل أندونيسيا وتركيا والسنغال .. للتغطية على حضور إيراني كبير، ذلك بهدف توسيع إطار القمة العربية تمهيدا فيما بعد لطرح منظومة أوسع تجعل إيران عضواً في إطار إقليمي، تفيد بعض التقارير أن اسمه سيكون (منتدى الشرق)، وهو ما يضعف دور الجامعة العربية وبالتالي الدور الرئيسي الذي تلعبه الدول العربية الكبرى - مصر والسعودية - في التعامل مع قضايا منطقة الشرق الأوسط. وهو المخطط الذي رفضته مصر بشدة وحاربتة لأنه يؤسس لدور إيراني فاعل في العالم العربي يخدم المصالح والاهداف الإيرانية على حساب المصالح والاهداف العربية ويقسم العالم العربي بين دول مؤيدة لإيران ودول عربية أخرى معارضة، لذلك امتنعت مصر عن تلبية دعوة قطرية لحضور قمة الخليج قبل عامين عندما أدركت نية قطر أن تكون بوابة لمروور إيران إلى حضور القمم العربية. وأمام هذا التراكم من المناطحات القطرية ضد مصر التي لم تستطع التجاوز عنها، لاسيما وأنها مست ملفات تتعلق مباشرة بالأمن القومي المصري، رفضت مصر أي حوار مع قطر أو وساطة لإنهاء التوتر بين البلدين، بالنظر لتمسك قطر بخطها السياسي والاستراتيجي في تفضيل التعامل مع المحور الإيراني على حساب المصالح العربية، وما تلعبه الدوحة من دور مشبوه في إثارة الفتن بين الدول العربية. لذلك كله رفض الرئيس مبارك الحضور إلى القمة العربية السنوية في الدوحة وأتاب عنه الوزير مفيد شهاب في رئاسة الوفد المصري.

- وقد استوقفت كثيرين العبارة التي استخدمها رئيس وزراء خارجيتها حمد بين جاسم في المؤتمر الصحفي مع أمين الجامعة العربية عقب اجتماع وزراء الخارجية العرب للإعداد للقمة العربية السنوية في قطر ٢٠٠٩/٣/٣١ عندما أعلن عدم استضافة أحمدى نجاد وحركة حماس في القمة، قائلا: "ثبنا .. توبة .. توبة .. لن ندعو حماس ولا أحمدى نجاد ولا حركة حماس". وهي عبارة لا تختلف كثيرا عن العبارة التي استخدمها أمير قطر في كلمته باجتماع الدوحة في ٢٠٠٩/٢/١٩ عندما قال "حسبنا الله ونعم الوكيل" معبرا عن استيائه من عدم حضور كثير من القادة العرب. فكل من التعبيرين يتضمن اعترافا بعدم القدرة، ورضوخا لعوامل ومقومات لا يمكن لدولة قطر الصغيرة أن تواجهها، وإقرارا من قادتها بالوقوع في الخطيئة وهم يعلنون عدم العودة إليها. وتتمثل هذه الخطيئة في أن دعوة رئيس إيران لاجتماع الدوحة ليس مجرد استضافة لرئيس دولة مجاورة في اجتماع إقليمي، ولكنه عمل رمزي له ما بعده، ودلالاته أعمق من مظهره، خاصة بعد أن تحولت قطر إلى منبر يتم من خلاله تسويق رؤية إيران وتوجهاتها، وهي ليست مجرد منبر إعلامي، وإنما مسوق

سياسى ومروج أجندة على المستوى الإقليمى، هدفه الأبعد إصطناع منظومة سياسية جديدة، إما أنها ستجاور الجامعة العربية أو تنفيها أو تغير طبيعتها.

- ولقد سبق أن أقحمت قطر أحمدى نجاد على قمة الدول الخليجية فى الدوحة قبل عامين، وقتها جاء نجاد وأملى شروطا. وهى أيضا - قطر - التى تتبنى كل الخطوات التى تريد إيران تحقيقها فى جميع الملفات، فقد ثبت أن جميع التدخلات القطرية فى الملفات العربية كانت لها علاقة بتوجيهات إيرانية، حتى قيل أن قطر هى وكيل طهران فى العالم العربى. ومن ثم فإن قطر حين تقول أن من حقها أن تقيم علاقات مع من تشاء فى إطار أنها دولة ذات سيادة، وهذا أمر طبيعى .. فلها أن تتحالف مع إيران، وأن تستضيف قواعد أمريكية على أرضها، وأن تفتح مكتبا تجاريا لإسرائيل، إلا أنه ليس من حقها أن تسوق تحالفاتها عند الآخرين، وتحول هذه التحالفات الثنائية إلى تحالفات جماعية، وليس من حقها أيضا أن تفرض أجندتها وأجندة حلفائها على الدول العربية الأخرى، كما أنه ليس من حقها أن تتخذ من دعوة خالد مشعل رئيس حماس إلى اجتماع قطر وسيلة لفتح الباب للطعن فى شرعية السلطة الفلسطينية، وأن تذهب بعيدا فى اتجاه شق الصف الفلسطينى وترسيخ النزاع على شرعيته، وهو أيضا أحد بنود الأجندة الإيرانية وخطاب طهران السياسى.

- ولأن القمة فى حد ذاتها - طبقا للمفهوم المصرى - ليست سوى محصلة لما جرى قبلها، بمعنى أنه إذا لم تكن الجهود التى سبقتها قد أدت إلى بلورة مواقف بعينها، فإن القمة فى حد ذاتها تكون مبتسرة. ولذلك لا ينبغى استخدام اجتماع القمة على أنه حفل تصوير، وتبارى وتباهى بين الدول على إظهار قدرتها فى أن تستضيف أكبر عدد من الزعماء والقادة، فهذا فى المفهوم المصرى تغافل عن أهم قيم القمة، وهو أنها تعبير عن موقف متكامل للإرادات. لذلك كان الرئيس مبارك مخلصا تماما لضمير القومى والوطنى حين لم يذهب لقمة فى قطر حاولت فقط أن تخادع رأى العام العربى بالقول أن كل شئ على مايرام، وهو مالىس كذلك على الإطلاق. وإذا كان بعض المسئولون فى قطر يزعمون أنها ربما تريد فقط تقديم المساعدة حين تتدخل فى بعض الملفات، منها ما يخص الأمن الوطنى المصرى، فهذا كلام حق يراد به باطل، ذلك أن تقديم المساعدة ينبغى أن يجرى فى إطار قانونى لا يخالف الشرعية كما فعلت قطر حين وضعت خالد مشعل ممثلا للشعب الفلسطينى فى اجتماع الدوحة. بدلا من الرئيس محمود عباس. لذلك - فإن قطر بمثل هذه الممارسات - إنما تشكل أداة هدم وليس أداة مساعدة، وتقحم نفسها فيما لاتعرف ولا تقوى على القيام به لمجرد أنها تريد أن تقول أنها دولة موجودة ولها دور وتأثير. نعم هى دولة لها صوت حين تحين لحظة الإقتراع، ولكن الدول لا تتساوى فى الفعل وفى المقومات وفى القدرة والتأثير وفى ترويج السياسة والدور. إن ما مارسته

قطر في أزمة العدوان على غزة لم يكن منذ اللحظة الأولى للأزمة سوى عبث متتالي أدى إلى كوارث إقليمية وإلى خدمة الأجندة الإيرانية.

- أما حقيقة العلاقات السرية القائمة بين قطر وإسرائيل، فقد تم الكشف عن أبعادها مؤخراً في منتصف يوليو ٢٠٠٩ عندما نشرت مواقع إلكترونية ووكالات أنباء تقريراً حول دخول قطر على الخط في قضية الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حماس "جلعاد شاليت"، حيث تقدمت قطر بعرض مالي سخى (٥٠٠ مليون دولار) لشراؤه من حركة حماس مقابل تسليمه للقطريين، والذين يسلمونه بدورهم إلى إسرائيل. وهو ما رفضته حماس لأنها تريد تحرير السجناء الفلسطينيين مقابل الجندي الأسير، وهو الهدف من وراء عملية أسره منذ ثلاث سنوات. وقد أبلغت حماس قطر بأن هذا الأسير ليس للبيع وأن الثمن الوحيد هو تبادل الأسرى نظير الإفراج عنه، وأن هذا الملف بالكامل في أيدي الدولة المصرية التي تواصل جهودها مع إسرائيل وحماس لحسمه. وفي بداية يوليو ٢٠٠٩ جرت مباحثات جديدة بشأنه بين مصر وإسرائيل، وحيث تركز مصر جهودها للإفراج عن أكبر عدد من المعتقلين الفلسطينيين. وهذا النوع من الاتصالات السرية التي قام بها ضابط مخابرات إسرائيلي مع قطر، يكشف بوضوح كيف يلعب حكام قطر على الساحة، حيث يقدمون خدمات جليلة إلى إسرائيل بدون مقابل، كما يبرز حقيقة الأدوار التي كانت مغيبة عن الرأي العام، وأن مصلحة الفلسطينيين لم تكن أبداً واردة في أفكار وسياسات وممارسات قطر، ذلك أن العرض القطري لشراء شاليت دون التمرق لمبادلاته بالأسرى الفلسطينيين، يصب فقط في خدمة إسرائيل، وليس الفلسطينيين الذين يريدون تحرير أسراهم من السجون. هذا في حين أن تعثر المفاوضات بين مصر وإسرائيل بشأن هذه القضية يرجع إلى تشدد إسرائيل في ضرورة أبعاد نحو ١٥٠ أسيراً فلسطينياً من الذين سيفرج عنهم إلى الخارج وعدم عودتهم إلى وطنهم، ولكن مصر رفضت بشكل قاطع أن يتم إبعاد هؤلاء، وأن تلتزم إسرائيل بالإفراج الكامل عن العدد المحدد ويضم قيادات فلسطينية من كافة الفصائل، وتدل هذه الواقعة أيضاً على ما تعتقده قطر من أن بإمكانها - نتيجة ما تملكه من أموال - أن تشتري أي شيء في العالم مقابل أن يبرز لها دور - أي دور - على الساحة العالمية.

٣- حزب الله^{١٥٦}

- لم يكن خافياً على أحد في جميع الدول العربية والإسلامية، ولا في باقي دول العالم المعنية بمنطقة الشرق الأوسط، أن حزب الله في لبنان هو ذراع إيران الممتدة في الشرق العربي حيث لبنان وسوريا، إلى جانب ذراعها الأخرى الممتدة في غزة واسمها حماس. وأن حزب الله برئاسة حسن نصر الله - كما اعترف هو شخصياً - يأتمر بأوامر الولي الفقيه في إيران، وأن هذا مما يشرفه. وكانت أهداف إيران وسياساتها وأيضاً سوريا تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة مشابهة تماماً

لأهدافهما وسياستهما تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦، من حيث إختلاق الذريعة والمبرر لدفع إسرائيل لشن العدوان، ثم تحويل نتائج الحرب في الحالتين - وهي كارثة على كل من لبنان وغزه - إلى "إنتصار إلهي" أو "رباني" يمكن إستثماره سياسياً بواسطة حزب الله لفرض سيطرته على لبنان، وأيضاً بواسطة حماس في غزه لتغيير المرجعية السياسية الفلسطينية الممثلة في السلطة الفلسطينية بزعامة محمود عباس، وإحلالها بزعامة حماس، وما يترتب على ذلك من تغيير معادلات سياسية كثيرة في المنطقة تكون محصلتها مناهضة لمصر وعلى حساب دورها ومصالحها وأمنها القومي.

- وأثناء العدوان الإسرائيلي على غزه، لم يتورع حزب الله عن التدخل السافر في هذه الحرب بالخطابات التي ألقاها زعيمه حسن نصر الله أثناء الأزمة، واستهدفت جميعها تأجيج الصراع وحشد العرب والمسلمين وأتباعه ضد مصر في حرب إعلامية خطيرة كشفت مصر في حينها عن أبعادها الحقيقية، وأنها تخدم الأجندة والمصالح والأهداف الإيرانية في المنطقة بشكل أساسي على حساب المصالح العربية واللبنانية بشكل عام، وتهدد الأمن القومي المصري على وجه الخصوص بل وعلى حساب إسلامنا الصحيح، وفي خطبه الثلاث التي ألقاها مخاطباً طائفته الموهوسة به، والتي سلبت عقولها أفكاراً قديمة عفا عليها الزمن عن ولاية الفقيه العادل المنتظر الذي يملأ الدنيا عدلاً ونوراً، متوهماً أنه قادر على التأثير في الشارع المصري مستخدماً القضية الفلسطينية، ومستغلاً العدوان الإسرائيلي على غزه، فكان رد الفعل الطبيعي المنتظر لدعوته هو صدى صوته، بل أنها أحدثت تطوراً إيجابياً في الشارعين العربي والمصري كشف خديعة حسن نصر الله ولعبته ضد أمته وشعوبها لحساب إيران التي أعلن نصر الله في أكثر من كلمة له أنه خادم مخلص ومطيع وأمين لمرشد الثورة الخومينية آية الله على خامنئي، وأنه يحظى بدعم إيران السياسي والمادي، وأن هذا مما يشرفه ويفخر به وليس فيه ما يخجل منه، بل وعرف حزب الله نفسه صراحة بأنه يتلقى تعليماته من إيران، ويشهد التاريخ المعاصر لحزب الله على أنه مخلص إيران في المنطقة العربية وهذا ليس بغريب طالما أن إيران هي التي زرعت في لبنان ليكون أدواتها للسيطرة على هذا البلد، وطالما أن إيران هي التي تقوم بتسليح وتدريب وتمويل هذا الحزب بحوالي ١٥٠ مليون دولار سنوياً، ناهيك عن دعمه سياسياً. وهو ما سبق أن اعترف به الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي حينما أكد للسفير الأمريكي فرانك ويزني أن "تسليح وتمويل حزب الله في لبنان يأتي في إطار بناء دفاعات إيران والتخطيط لها في الساحة الخارجية، حتى لاتضع أمريكا يدها على حلق إيران".

- ومع إدراك حقيقة تبعية حزب الله لإيران، فإن مبررات وجوده على الأراضي اللبنانية تكمن حالياً في تسهيل إختراق المشروع الفارسي للدول العربية وفرض النفوذ الإيراني ببعديه الشيعي والفارسي

عليها، وإضعافها وتمزيقها، وذلك من خلال ثلاث محاور: الأول - أن من الصعب على إيران تحقيق قبول شعبي في المجتمعات العربية بسبب حساسيتها من العنصر الفارسي المناهض أصلاً للقومية العربية، ومن ثم فإن وجود حزب يحمل الهوية العربية ويدين بالولاء لطهران يسهل المهمة حيث يكون أكثر قبولا، والمحور الثاني - رفض جماهير السنة لإيران الشيعية، فتم تصدير حزب الله اللبناني في صورة المناهض والمقاوم لإسرائيل العدو المشترك للعرب والمسلمين. أما المحور الثالث - فهو تقديم الحزب إعلامياً كفصيل شعبي مقاوم، وهذا أقرب أيضاً إلى القبول الشعبي لاسيما وأنه يفصل بين الشعوب وقرارات حكوماتها السياسية، بل ويؤلب الشعوب على حكوماتها. وكان هذا واضحاً في حرب ٢٠٠٦ التي أشعل شرارتها حزب الله دون تنسيق مع الحكومة اللبنانية، وما اكتسبه الحزب من شعبيته بالشارع العربي تضامناً مع الشعب اللبناني الذي تعرض لخسائر بشرية ومادية جسيمة بسبب مغامرة حزب الله عندما خطف جنديين إسرائيليين في ١٢ يوليو ٢٠٠٦، فكان رد الفعل الإسرائيلي تدمير معظم لبنان في غارات جوية وحشية وهجمات برية لأكثر من شهر، اعترف نصر الله نفسه في ٢٧/٧/٢٠٠٦ لقناة New TV اللبنانية أنه لو علم أن عملية أسر هذين الجنديين الإسرائيليين ستقود إلى الدمار الذي لحق بلبنان لما أمر بهاء، وأوضح أن قيادة حزب الله لم تتوقع ولو ١% من أن هذه العملية ستؤدي إلى هجوم عسكري بهذه السعة، مؤكداً أن حزب الله لا ينوي شن جولة ثانية مع إسرائيل، وهنا برز سؤال مهم هو: هل كان نصر الله ينوي التفرغ لتحريك جبهات أخرى مثل جبهة غزه بواسطة حماس ضد مصر، تحقيقاً للحلم الإيراني بعودة الدولة الفاطمية إلى مصر، والتسلل إلى الشارع المصري من خلال إثارة مشاعر المصريين المحبين بفطرتهم لأهل البيت. فقد أعلن حزب الله بعد حرب يوليو ٢٠٠٦ أنه سوف يستثمر هذا النصر لحساب نشر الفكر الشيعي في العالم العربي، لاسيما بعد أن شلت أيديه في جنوب لبنان بواسطة قرار مجلس الأمن ١٧٠١ بما فرضه من وجود عسكري دولي قلص قدرة حزب الله على إطلاق طلقة واحدة ضد إسرائيل من جنوب لبنان. لذلك إتجهت ميليشيات هذا الحزب نحو الجبهة الداخلية في لبنان، حيث اجتاحت بيروت ومنطقة الجبل في ٩ مايو ٢٠٠٨، لتقتل عناصر السنة التابعين لتيار المستقبل وقوى الأكثرية الحاكمة، وتدمر وتحرق مكاتبهم ومنازلهم ومقار وسائل إعلامهم من تلفزيون وإذاعة وصحف، مخلفة ٦٥ قتيلًا من السنة، ودماراً وخراباً لا يمكن أن ينساه أهل بيروت، وذلك رداً على قرار الحكومة اللبنانية بفرض سيطرة الدولة على نظم الاتصالات والأمن في مطار بيروت، وحتى لا يضع حزب الله وحده يده عليها مشكلاً إختراقاً للأمن اللبناني، وبما يسمح لممثل الحزب في المطار بتهريب أسلحة وذخائر ومعدات حربية قادمة من طهران إلى داخل لبنان، وبهذه

الأسلحة وما تشكّله من ضغط سياسى على حكومة لبنان، يمكن فى تصور حزب الله - ومن ورائه إيران - أن يفرض أجندته الطائفية على الحكومة اللبنانية.

- لقد بدأ حسن نصر الله حملته ضدّ مصر قبل العدوان الإسرائيلى على غزة، عندما بدأ فى إرسال متسللين من عناصر مخابرات حزبه إلى مصر بجوازات سفر مزورة إلى مصر فى وقت مبكر مع نهاية عام ٢٠٠٥، وبداية ٢٠٠٦، وفق ما كشفت عنه التحقيقات بعد ذلك. وكانت هذه الفترة هى بداية نسج خيوط المؤامرة، وفى وقت لم تكن هناك مشكلة لمعبر رفح، ولم تكن حماس فى مواجهة مع إسرائيل، كما لم تكن قد استأثرت بغزه، حيث كانت جميع الأمور مستقرة. ولكن التمهيد لها بدأ بواسطة هؤلاء المتسللين فى محاولات إستقطاب بعض من بدو سيناء بالأموال التى كانت توزع عليهم ببذخ لتسليحهم وإثارة أجواء من الإضطراب والفوضى فى سيناء، وإثارة الشارع المصرى ضد النظام الحاكم، وهو ما انعكس فى التظاهرات وحالات العصيان المدنى التى نظمها بدو سيناء عامى ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بشكل لم يسبق له مثيل فى تلك المنطقة. بل إن ما هو أخطر من ذلك، ويدل على عمق المخطط العدائى ضد مصر، أنه فى الوقت الذى تحسنت فيه علاقة مصر نسبياً مع إيران فى عهد خاتمي، نشطت شبكات الإختراق ووصلت فى عام ٢٠٠٥ إلى التخطيط مجدداً لإغتيال الرئيس مبارك، بمراقبة تنقلاته فى القاهرة وشرم الشيخ، وأدين فيها ضابط بالحرس الثورى الإيرانى - محمد رضا دوست - وحكم عليه بالسجن غيابياً، ولكن عميله المصرى محمد عيد دبوس - والمسجون حالياً - اعترف بأن المخابرات الإيرانية كلفته بجمع معلومات والقيام بعمليات تؤدى إلى إفساد العلاقة بين السعودية ومصر، من ذلك تدمير منشآت نفطية وصناعية سعودية، كما أثبتت التحقيقات أنه منذ منتصف الثمانينات راحت المخابرات الإيرانية تتصل بتنظيمات متطرفة ومعارضة فى مصر، تم تشييع بعضهم، شكلت خلايا مخصصة للعمل فى مصر شارك فيها حزب الله، وقام بتمويل بعضها أثرياء شيعة خليجيون، وتم تدريبهم فى إيران ولبنان والسودان وقبرص وسوريا.

- ومع أول ظهور لحسن نصر الله على شاشة فضائية المنار بعد بدء العدوان الإسرائيلى على غزة، كشف عن حقيقة الدور المكلف به فى تلك الأزمة، مستغلاً مناسبة الإحتفال بيوم عاشوراء قائلاً "أن ما سكت حزب الله عنه، وتسامح بشأنه بعد خرب يوليو ٢٠٠٦ بشأن التواطؤ مع المحتل والتيسير لشأنه فى تلك الحرب على لبنان، لن يسكت عنه، ولن يبدي أى تسامح تجاهه فى غزة اليوم". وكان بالطبع يقصد بذلك مصر والسعودية تخصيصاً. فبعد أن إختلق على مصر زوراً وبهتاناً أنها تأمرت على لبنان فى حرب ٢٠٠٦، طرح سؤالاً خبيثاً حاول به التحريض على القيادة المصرية عندما قال "هل يحتاج حاكم مصر إلى أكثر من ٦٥٠ شهيداً لكى يفتح معبر رفح؟"، ثم إنتقل من الإيحاء إلى

التحريض المباشر عندما طالب قادة وضباط الجيش المصرى "أن يخلعوا رتبهم ويتقدموا مسيرة شعبية من ٢ مليون مصرى ليفتحوا بصدورهم معبر رفح"، مضيفاً أن الشرطة لن تستطيع أن تقتل أو تتصدى لمسيرة من ٢ مليون مصرى، وحتى يفض عن نفسه تهمة التحريض قال: أنا لا أدعو لإنتقال على السلطة فى مصر فهذا ليس من شأنى". وهو أمر غريب لم يحدث قط من قبل فى عالم الخلافات العربية، حين يشن زعيم حزب المفترض فيه أنه حزب لبنانى عربى، وليس إيرانى الهوى والهوية - حملة إعلامية شنعاء يوجه فيها معظم اللوم والهجوم ليس ضد إسرائيل المعتدية، ولا ضد الدول المحسوبة على حماس ولم تفعل شيئاً لمساندتها، بل ضد المصريين الذين يعلم الجميع حجم التضحيات التى قدموها من أجل القضية الفلسطينية، حيث صور نصر الله المصريين كخونة وعملاء وعديمى الرحمة. بل إمعاناً منه فى العداء ضد مصر يدعو إلى الإنتقال على النظام المصرى عسكرياً وشعبياً، وهو الأمر الذى أثار غضب المصريين وثائرتهم، حيث أدت مفردات لغة خطاب نصر الله إلى حفز إدراك معاد لمصر لدى بعض المخدوعين فيه عند بعض الجماهير العربية، على نحو بدت معه القاهرة عنواناً للأزمة وليس تل أبيب، وطمس معه الدافع الحقيقى للعدوان وهو تنازع أصحاب القضية، ورعونة حماس السياسية بعد أن باعت إرادتها ومصير شعب غزة لدول محور الممانعة.

- وفى خطاب آخر لحسن نصر الله، بلغ فيه التطاول على النظام المصرى مبلغه عندما وصفه بأنه "نظام مدان، وكاذب وشريك فى حصار شعب عربى ووسيط قهرى غير نزيه يرتكب جريمة تاريخية". ثم وصل فى تهديده وابتزازة الشعب المصرى عندما قال: "إن لم تفتحوا معبر رفح فأنتم شركاء فى الجريمة وفى القتل وفى الحصار وفى صنع المأساة الفلسطينية". وبهذه الأقوال بلغ حسن نصر الله مستوى الحضيض فى الإسفاف السياسى. وقد علق مصدر مصرى مسئول على هذه التصريحات تثبت مرة أخرى وبما لا يدع مجالاً للشك عمالته الواضحة للنظام الإيرانى، وأن هذا التطاول على مصر من جانب هذا الرجل لا يمكن فهمه إلا من خلال الإطار الأكبر الذى يأتى فى سياقه، والذى تكشف إبعاده على مدى الفترة السابقة، ومن خلال مطالبات بعض الفصائل الفلسطينية لمصر بإسقاط معاهدة السلام المبرمة مع إسرائيل وتوريط مصر فى مواجهة عسكرية مع إسرائيل. كما أن المخطط الذى رعى إليه نصر الله بشأن فتح معبر رفح للأفراد والسلاح ودعم ما يطلق عليه "خيار المقاومة" كان أمراً مكشوفاً لدى مصر منذ البداية، ولم يكن من الوارد للحظة أن تتساق مصر وراء حفنة من المغامرين السذج الذين لا يتمتعون بأى خبرات سياسية ودولية، والذين يتاجرون بدماء المدنيين الأبرياء لمصلحة أطراف إقليمية محددة تعبث بمصائرهم وتستخدمهم مثل عرائس المريونيت يتخفون وراءها للمناورات السياسية مع قوى كبرى وليكونوا وقوداً فى مواجهات مع

إسرائيل لمصلحة قضايا بعيدة كل البعد عن القضية الفلسطينية الأساسية. وأوضح المسئول المصري أن ما رددته نصر الله بشأن الدور "القهرى" للوساطة المصرية بين إسرائيل والفلسطينيين إنما يكشف عن مرارة دفينه لدى كل الموتورين الذين لم تفلح تجاوزاتهم في حق مصر على مدار العدوان الإسرائيلي على غزة في تحقيق أمانهم البائسة باستبدال الدور المصري المحورى في القضية الفلسطينية الذى يمليه التاريخ وتعززه الجغرافيا، مشيراً إلى أن نصر الله مازال يطلق التصريحات البالونية، ويسعى من مخبئه ومن خلال الحنجرة عالية النبرة لتقديم ما يعتقد أنه دعم للفلسطينيين متوهماً أنه يستطيع أن يخدع الجماهير وإقناعها بأن هذا هو الدعم الحقيقى للفلسطينيين، وحيث تقرر له ألا يقوم بأى دور فى تلك المأساة إلى فى هذا الإطار، ودون أن يتجاوزه بشعرة حتى لا يربك حسابات الأطراف التى تحركه. وقال المسئول المصري أن الصراع الذى أشار إليه نصر الله بين تيارين فى المنطقة هو حقيقى، ولكن بين تيارين أحدهما أدمن ثقافة اللهو بالدماء وبحياة الأبرياء على غير هدى تأسيساً على حسابات مملأه من الخارج. والآخر يهدف إلى البناء والسلام والإستقرار وحقن الدماء دونما تفريط فى الحقوق كما يدعى أشاوس المقاومة. وأضاف أن مصر سوف تظل على سياستها ولن تلتفت للحظة لتجاوزات هؤلاء، وستبقى على عهدها دعماً لإخوانها الفلسطينيين وسنداً لقضيتهم العادلة وحفظاً لحياتهم وحقهم فى غد أفضل.

- ومن الدلائل البارزة على التخطيط المشترك بين حزب الله وسوريا وإيران وحماس وقطر، أن حسن نصر الله طالب فى خطابه الرئيس اللبنانى ميشيل سليمان بأن يذهب فوراً إلى قمة الدوحة ملتباً دعوة أميرها، ومذكراً الرئيس سليمان بأنه رئيس توافقى، بمعنى أن حزب الله ضمن من ساهم فى إنتخابه. وعندما فشلت قطر فى جمع النصاب اللازم لقمتها المقترحة، وعقد بدلاً منها إجتماعاً بمن حضر، ثم انعقدت القمة العربية الإقتصادية فى الكويت، عاود نصر الله الهجوم على مصر وتخوينها بلغة لا تصدر عن رجل يؤمن بوحدة الصف العربى، ومن هنا كان لافتاً حديث نصر الله عن بيان قمة الكويت الختامى، حيث انتقد البيان بالقول أنه دون سقف الدوحة، أو مبادرة المصالحة السعودية. وبالطبع لا غرابة فى أن يبدى نصر الله رأيه فى قمة الدوحة على إعتبار أن الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد كان من بين الحضور فيها، لكن السؤال الذى فرض نفسه وطرحه المراقبون هو ما علاقة زعيم حزب الله بالقمة العربية أو الجامعة العربية، خصوصاً أن نصر الله سبق له أن تفاخر بكونه فرداً فى حزب الولى الفقيه فى إيران، كما سبق له أن بشرنا فى أحد خطاباته أثناء العدوان على غزة بفشل الأنظمة العربية وجيوشها النظامية. ويومها قال نصر الله أن المقاومة هى الخيار، وبالطبع كان يقصد "جيوش الحرية" التى أعلنت عنها إيران، والحقيقة الثابتة أن "جيوش الحرية" الإيرانية لم نشاهدها إلا عندما ارتدت على أوطاننا العربية فى إنقلاب غزة فى يونيو ٢٠٠٧، وفى إنقلاب

بيروت في ٩ مايو ٢٠٠٨. ومن التناقضات العجيبة التي ارتسمت بها سياسة حزب الله، أنه بينما يرفع شعار المقاومة ويتاجر به، ويهاجم مصر بدعوى أنها تعرقل أعمال المقاومة، نجده يعترف قائلاً بالحرف الواحد: "لا حل للقضية بدون تفاوض مع إسرائيل"، وأنه "سيلتزم بضبط النفس ضد استفزازات إسرائيل". وهو ما يعنى ضبط النفس عنده في جنوب لبنان، وتهيج النفوس عندنا في مصر وهو نفس التناقض الذي وقع فيه نصر الله عندما تحدث في خطابه يوم ٢٠٠٩/١/٧ قائلاً أن المشروع الأمريكي - الإسرائيلي يهدف إلى تقسيم فلسطين بأن تذهب غزه لتديرها مصر، والضفة لتديرها الأردن، نطق نصر الله بهذا بعد أسبوع من خطاب الرئيس مبارك والذي تحدث فيه عن هذا التقسيم والهدف الإستراتيجي لتلك الحرب، وأسباب عدم فتح معبر رفح، فجاء حسن نصر الله ليعترف بنفسه بالمشروع المستهدف تحقيقه، ويدرك من يسمعون له ولأمثاله ممن يدعون البطولات أن مصر التي لا تبحث عن بطولة، بل تهدف في تحركها مصالح الفلسطينيين وحدهم، ليتهم يستمعون إلى صوت الحق، ويدركون حقيقة نصر الله بأن ولاءه الأول والأخير ليس للبنان، أو لأية دولة عربية بل لإيران.

- لقد أثبت نصر الله خلال حرب غزه أنه ميكيا فيللي من الدرجة الأولى، وأبرز معالم الميكيا فيللية أن الغاية تبرر الوسيلة، لذلك فهو يفعل عكس ما يقول. ومن أبرز شواهد هذه السياسة أثناء حرب غزه أنه بينما أكثر في خطبه من الدعوة إلى المقاومة وفتح المعابر أمام المقاومين الفلسطينيين لإمدادهم بالسلاح والعتاد لقتال الإسرائيليين، نجده يحجم عن إطلاق طلقة واحدة عبر الحدود الجنوبية للبنان ضد شمال إسرائيل، وعندما انطلقت أربعة صواريخ مجهولة المصدر ضد المستعمرات الإسرائيلية من جنوب لبنان، انتفض مذعوراً متنبهاً بصلابة من المسؤولية، متهما أطرافاً أخرى يريدون توريط حربه في مواجهة عسكرية مع إسرائيل، متعهداً بالبحث عن المسؤولين عن ذلك ومحاسبتهم. وعندما سارعت إسرائيل إلى طمأنة حزب الله بأنه متهم أقرب إلى البراءة، وأن لدى إسرائيل قناعة شبه أكيدة أن حزب الله ليس مسئولاً عن إطلاق الصواريخ، وجدت هذه التبرئة استحساناً وارتياحاً وهدوءاً وسلاماً لدى ميليشيات حزب الله في لبنان. ومن مظاهر الميكيا فيللية التي يمارسها حزب الله أيضاً بوعى كامل، أنه في إطار معالجته بشعار المقاومة التي يتعشش منها، ولكي يدعم نفوذه داخل لبنان وخارجها في العالم العربي، وبعد أن أغلقت جبهة جنوب لبنان في وجهه بفعل قرار مجلس الأمن ١٧٠١ وتواجد قوات اليونانوقيل الدولية، حدث انفصال جغرافي بين مواقع حزب الله في جنوب لبنان وبين شمال إسرائيل، وكان على هذا الحزب أن يبحث عن عدو آخر في الداخل وفي الخارج يشارك إسرائيل في تحملها عداء الحزب. ذلك أن حزب الله بوضيعة بعد حرب لبنان لا يمكنه الاستمرار بما هو عليه دون وجود عدو أو على الأقل خطر أو مهمة قومية يسعى لإنجازها تبرر

تميزه في الساحة اللبنانية، فوجد في البداية ضالته في الساحة اللبنانية الداخلية التي أشعلها ضمن جبهة المعارضة (٨ مارس) وفي جماهير السنة الذين هاجمته ميليشيات حزب الله يوم ٩ مايو وأفرغت فيهم كل ما نفوسهم من كراهية وحقد طائفي دفين، أفصحت عنه في عمليات القتال والحرق والتدمير التي مارستها هذه الميليشيات ضد جماهير السنة ومنازلهم ومنشآتهم. إلا أن انفراج الأمور في تلك الساحة قد أعاد الحزب إلى البحث مرة أخرى عن عدو. وهنا انفجرت الحرب الهمجية الإسرائيلية على قطاع غزة، فوجد فيها الحزب المهمة القومية التي يمكنه من خلالها الإدعاء بأن الحرب مستمرة مع إسرائيل، فكان أن استدعى معاداة مصر محاولاً في البداية تأليب الشعب المصري على قيادته السياسية بدواعي نصرة الشعب الفلسطيني عن طريق الخطابات التلفزيونية، دون التجرد لإشغال جبهة جنوب لبنان مع إسرائيل تخفيفاً عن الشعب الفلسطيني، وكما هو معروف فقد فشلت هذه المحاولة التي قوبلت ليس بالاستنكار ولكن أيضاً بالتهكم من جانب المصريين ومعظم العرب.

- واستمراراً للنهج الميكيا فيللي لحزب الله في البحث عن عدو واستغلاله لتحقيق أهدافه، وأهداف أسياده في طهران، وتنفيذاً لتوجيهاتهم لم يتورع نصر الله عن تشكيل خلية تابعة له من مخربين يبعث بهم ليتسللوا عبر الحدود المصرية ليكونوا أدواته في تنفيذ مخططاته ضد مصر. وهو ما كشفت عنه أجهزة الأمن المصرية في العاشر من إبريل ٢٠٠٩، وجاء في بيان للنائب العام اتهم فيه ٤٩ شخصاً يقودهم اللبناني سامي شهاب، هم ٣٥ مصرياً و ٧ فلسطينيين بينهم إثنان من غرب الداخل وسودانيان يعملان في تجارة السلاح وسورياً ولبنانيان، دخلوا القاهرة بجوازات سفر مزورة بالانضمام إلى حزب الله، ونشر الفكر الشيعي، والشروع في القيام بأعمال عدائية في مصر. واتضح من التحقيقات واعتراقات المتهمين أن العملية المكلفين بها في مصر تأتي في إطار خطة حزب الله للانتقام من اغتيال مسئول الاستخبارات والعمليات في الحزب (عماد مغنية) الذي اغتيل في دمشق في ١٤ مارس ٢٠٠٧ على أيدي عملاء للموساد الإسرائيلي؛ وأن قيادة حزب الله قررت أن يكون ميدان الانتقام من إسرائيل في مصر، وذلك باغتيال سياح إسرائيليين في سيناء، وضرب بواخر شحن إسرائيلية أثناء مرورها في قناة السويس، وإثارة عمليات تخريب داخل العمق المصري، وأن تنفيذ العمليات سيتم بتفجيرات انتحارية، وعمليات اغتيال، وسيارات ملغومة، وزرع عبوات ناسفة في الفنادق والمنشآت العامة المهمة، وأن تنفيذ هذه العمليات مخطط لها أن تتم في عدة أماكن في وقت واحد، يستتبعها صدور بيان من قيادة حزب الله تؤكد فيه مسئوليتها عن هذه العمليات رداً على مقتل قائدها العسكري (عماد مغنية)، وأن الذي تولى المسئولية بعده هو طلال حمية. واتضح أيضاً أن سامي شهاب هذا تابع لفرع الاستخبارات في حزب الله، ويعمل تحت قيادة محمد قبلان مسئول دول

الطوق في هذا الفرع، وأنه تردد على مصر عدة مرات للإشراف على تكوين الخلية وتسليحها واستعدادها لتنفيذ المهمة المكلفة بها، وأن هذا العمل بدأ في عام ٢٠٠٥ واستمر حتى إلقاء القبض على شهاب في ٢٥ نوفمبر الماضي، وقبل اندلاع أحداث غزة بشهر تقريبا، وهو ما ينفي ارتباط تلك القضية بأي توتر نشب بين السلطات المصرية وحزب الله إبان العدوان الإسرائيلي على غزة، ويؤكد من جهة أخرى أن التآمر على مصر من قبل حزب الله قديم وحديث في آن واحد، ومخططاته موضوعة من قبل هذا الحزب وأسياده في إيران منذ سنوات.

وإزاء إنكشاف هذا المخطط التآمري على مصر لم يملك حسن نصر الله سوى المسارعة بالاعتراف بمسئولية حربه عن هذه الخلية، وأن سامي شهاب هو عضو في حزب الله، أرسله الحزب في مهمة لوجيستية لتقديم مساعدات عسكرية للمقاومين التابعين لحماس في قطاع غزة، وهو ما لا يستحي الحزب من الاعتراف به، وأن عدد أعضاء الخلية هم عشرة فقط، محاولا بذلك نفي الاتهامات التي وجهها النائب العام لـ ٤٩ شخصا في الخلية التي يتزعمها شهاب. وزعم نصر الله في اعترافه أن ما قام به المتهم شهاب هو مفخرة له وإدانة للنظام المصري الذي كان - في رأى نصر الله - أن يقوم بهذه المهمة، واعتبر نصر الله أن كل التهم التي وردت في بيان النائب العام المصري محض إفتراء ولا شئ منها صحيح وهدفها إثارة الشعب المصري ضد حزب الله، وأرجع نصر الله إثارة مصر لهذه القضية إلى موقف حزب الله لجهة ضرورة فتح معبر رفح وعدم تجاوب النظام المصري مع هذا الأمر، مما استوجب إدانته لمشاركته في حصار غزة، ثم نفى أن يكون للحزب أى توجهات أو نوايا لتهديد الأمن المصري، داعيا إلى معالجة الموضوع بهدوء، ولم ينس نصر الله في كلمته أن يهاجم رؤساء تحرير الصحف المصرية وكذلك الإعلام في دول خليجية ويتهمم بالعمالة. وفي موضع نشر الفكر الشيوعي نفى أن يكون لحزب الله أتباع ينشرون الفكر الشيوعي في أى من البلدان العربية، أو تدريب عناصر معارضة مثل الحوثيين في اليمن أو الشيعة في البحرين.

وقد رد مصدر مصري مسئول على حديث أمين عام حزب الله بأن اعترافاته واللغة التي تحدث بها تعنى أن حزب الله يريد أن يدخل مصر والمنطقة في إطار سياسة حربه، التي قد تدفع لتلاحم المقاومة اللبنانية مع الفلسطينيين لتحقيق مصالح إيران التي تريد شغل العالم للتفرغ لبرنامجها النووي، وأضاف أن نصر الله يريد جر مصر لهذا الوضع والدخول في مثل هذه التداعيات الكارثية، وهذا لن يحدث، مشيرا إلى أن أمين حزب الله "إستهان واستهزا في حديثه بالشباب اللبناني الذي دفع به ليقدم مساعدات للفلسطينيين في غزة. وأنه بزعم مساعدة المقاومة أدخل عناصر من حربه لمصر لاستخدام أراضيها لأغراض غير بريئة، وأن مصر (ليست وكالة من غير بواب)، كان نصر الله يتمنى أن يجعل مصر ساحة صراع سياسى وطائفى مثل لبنان، لكنه تبين أن الدولة المصرية ليست

ساحة يلعب عليها آخرون". واعتبر مراقبون سياسيون في مصر أن اعتراف نصر الله بأن المتهم الرئيسي في هذه القضية ينتمي لحزبه يعد "وقاحة وصفاقة سياسية من الدرجة الأولى لا ينبغي السكوت عليها، وعلى حسن نصر الله أن يدفع ثمن ما يقوله وما يدفعه، فهو ليس مسنولا عن شعب فلسطين ولا عن غزة أكثر من مصر". وتساءل الكثيرون كيف يمكن لنصر الله أن يسمى استهداف قناة السويس والسفن التي تعبرها نضالا وليس تدخلا في شئون مصر؟، وأن يقتل أجنبى على أرض مصر ويطلق على ذلك نضالا ولا يعتبره تدخلا في شئون مصر؟ ولقد بلغ نصر الله حد الصفاقة حين تساءل "بعد هذه الحملة هل اطمأن النظام المصرى على أن عملية قلب النظام قد انتهت" وهو سؤال تحريضي استفزازى ساذج وسخيف ولا يليق به ولا بغيره أن يطرحه، بل يكشف عن مكنون نفسه الحاقدة على مصر. ثم لم يلبث نصر الله فى كلمته أن ارتدى ثوب المسكنة حين تساءل: "هل استطاعت الحملة المصرية أن تشوه صورة حزب الله؟! ثم أجاب بالنفى. كما لم ينس نصر الله فى كلمته التى اعترف فيها بجرمه أن يستمر فى تطاوله على مصر عندما زعم كذبا أن حملة الهجوم التى شنتها وسائل الإعلام المصرية عليه لم تُعد لمصر مكانتها ودورها، زاعما أن الهجوم عليه لم ينقذ النظام المصرى من "كربته"، وهى نفس النغمة التى يلوكها المحرضون فى الداخل والخارج. وقد رد كثير من الكتاب والمعلقين والإعلاميين على كلام نصر الله متسائلين بدورهم: من الذى نصب نصر الله "ولى أمر" المنطقة ليرسل عملاءه هنا وهناك، وهل بلغ الاستخفاف بالعقول إلى درجة أنه يحاول أن يلبس جريمة غير شرعية ثوب الشرعية والمقاومة؟ وأن النظام المصرى ليس "مكروبا" على حد وصف نصر الله له، بل على العكس فإن حسن نصر الله هو المكروب الذى يشعر بالورطة والأزمة بعد أن كشفت مصر جريمته حين استباح أوطان الآخرين. وأن مصر دولة مؤسسات يحكمها دستور وقانون، وليست أرضا يقطعها أحد بعيدا عن سلطة الدولة مثلما يفعل هو فى جنوب لبنان والضاحية الجنوبية من بيروت. وأن مصر ليست مهمومة به ولا بحزبه، فهو الذى شوه صورته وصورة حزبه بعد انكشاف الجرائم التى ارتكبها فى حق الكثير من الدول العربية، وخاصة فى لبنان، فصورة نصر الله وحزبه مشوهة أصلا وبدرجة كافية وليست بحاجة إلى مزيد من التشويه، وأنه هو الذى يشوه نفسه بنفسه، أما مصر والمصريين فلا يعنيه إلا سلامة وأمن وطنهم وعلاقات حسن الجوار مع اشقائهم وجيرانهم، والاحترام المتبادل بين الدول والشعوب، وكلها مبادئ وقيم رفيعة لا يفهمها ولا يتعامل بها حزب الله العميل للولى الفقيه فى إيران. وأن مكانة الدول لا تكتسب بالفتونة والبلطجة واغتصاب الشرعية وإرسال العملاء والمخربين إلى الدول الأخرى، بل تكتسب مكانتها بالدور الذى تلعبه على المسرح العربى والإقليمى والدولى، وأن مصر لا تنتظر شهادة من أحد بأهمية دورها فى المنطقة، فهو دور يسعى إليها ولا تسعى هى إليه، وهو أيضا مفهوم

لا يفهمه نصر الله ومن هم وراءه. أما ما ذكره نصر الله عن الوساطة والتهديئة لحل هذه الأزمة، فإنه يكون مخططاً إذ تصور أن مصر يمكن أن تتفاوض أصلاً معاً أو مع أمثاله، فمصر لا تتفاوض إلا مع دول وحكومات وليس مع أحزاب أو حركات وتنظيمات مسلحة تغتصب السلطة في بلادها. كما أن مصر لا تتسامح في أمنها واستقرارها، وأن جريمة نصر الله لا تغتفر ولا يمكن التسامح فيها لأن الأمن القومي المصري ليس لعبة يلهو بها الآخرون ثم يطلبون الصلح والتسامح. أن هذه القضية برمتها في أيدي القضاء المصري العادل والنزيه ليقول كلمته فيها.

ولقد اتضح جلياً بعد انكشاف هذه المؤامرة أن حسن نصر الله ومن هم وراءه لا يريدون فتح معبر رفح فقط، بل فتح الحدود كلها بين غزة وسيناء، وبما يسمح بدخول وخروج الأسلحة والأموال والمتفجرات والمخدرات، وبما يسمح للأصابع الإيرانية أن تعبت بالأمن القومي المصري، وحتى تظل مصر مثخنة بالجراح والمشاكل، ومشغولة عن قضاياها الداخلية والخارجية. فلا توجد علاقة بين المقاومة في غزة وما كشفت عنه التحقيقات عن امتداد نشاط خلية حزب الله في مصر إلى القاهرة ومدن في الصعيد ومحاولة استقطاب عناصر من عدة مناطق في مصر، ولا توجد علاقة بين المقاومة وعمليات شراء عمارة سكنية كاملة في القاهرة وعدة محلات تجارية وفيلات في مناطق ذهب ونوبيع ورفح والسويس، منها فيلا على المجري الملاحي للقناة.

لقد أصبح جلياً أن حسن نصر الله يؤدي وظيفة بعيدة تماماً عن مصالح لبنان، حيث يخترق الدول وحدودها ويستبيحهما لخدمة مشروع إيران. وهو ما يفسر حالة العداء التي هو فيها ضد مصر والبحرين واليمن والمغرب، وهو ما يؤكد أن المقاومة التي يزعمها انتقلت من محاربة إسرائيل وتحرير الأرض إلى محاولات التخريب وهز استقرار الدول العربية تنفيذا للأجندة الإيرانية التي تقضي بالتدخل في شئون البلدان العربية من خلال وكيلها بالمنطقة (حزب الله). كما برز التناقض واضحاً في كلام حسن نصر الله عندما يزعم بأنه لا يتدخل في مشاكل الدول العربية سياسياً وعسكرياً وأمنياً، وهي كذبة كبرى بدليل تحريضه السافر للقوات المسلحة المصرية وللشعب المصري، ونفس الشيء فعله في البحرين، كما ساند الحوثيين في اليمن، ونشر أفكاره الشيعية في المغرب: ناهيك عن أفرع حزب الله الخليجية التي أنشأها ودربها في العراق تعيثُ خراباً وفساداً في دول الخليج العربية، والتي تمثلت في كتائب حزب الله الكويتية، والبحرينية، والإماراتية، والسعودية، و...إلخ. وهو ما ظهر فيما أذاعته قناة المنار من نعي حزب الله الكويتي لعماد مغنية عقب اغتياله في دمشق، وتؤكد أيضاً في اعترافات أحد قياداته في العراق (على موسى دقدوق) من أنه موفد من قبل الحزب في لبنان لتدريب كوادر فرع الحزب في العراق، كما سبق وأن وجّه الرئيس اليمني عبد الله صالح اتهاماً صريحاً ضد حزب الله بأنه يدعم الحوثيين الشيعة في اليمن.

وكان وزير داخلية البحرين قد سبق وأن وجه إتهاما صريحا لحزب الله بتدريب وتسليح ونقل خلية شيعية من سوريا لتنفيذ عمليات تخريبية في المنامة.

لذلك لم تكن محاولات اختراق حزب الله لمصر هي الأولى في تاريخ هذا الحزب، فقد شهدت العديد من الدول العربية محاولات وعمليات إرهابية مماثلة، منها في السعودية باستغلال شيعة القطيف الذين ثاروا عقب ثورة الخوميني ١٩٧٩ رافعين شعارات مناهضة للحكومة السعودية ومؤيدة للثورة الإيرانية، ومالبثوا أن شكلوا منظمة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية في نفس العام، ثم عدل اسم المنظمة في عام ١٩٩٠ إلى "الحركة الإصلاحية الشيعية في الجزيرة العربية" انطلاقا من مبدأ التقية وبحثا عن قبول شعبي، ثم أنشأ "حزب الله الحجازي" دوراً للطباعة والنشر اغلقت عام ١٩٩٣ فيما لا تزال قيادات التنظيم تعمل في الخارج، حيث أصدر بيانا في ٢٠٠٩/٢/٧ استهجن فيه ممارسات السلطات السعودية ضد الشيعة على حد تعبير البيان. ناهيك عن العمليات الإرهابية التي قام بها حزب الله وكالة عن إيران وبالتنسيق مع الخرس الثوري الإيراني؛ منها محاولة إثارة الفتنة بالمظاهرات في موسم الحج عام ١٩٨٧، وتفجير مجمع سكني وصهريج ضخم في مدينة الخبر في ١٩٩٦/٦/٢٥ وقتل فيه ١٩ أمريكيا وجرح ٢٧٢ من جنسيات مختلفة. ولم تكن الكويت أيضا بعيدة عن الاستهداف، فقد ذكر على الصادق في كتابه (ماذا تعرف عن "حزب الله") أن تنظيم حزب الله بدأ في الكويت في أوائل الثمانينات تحت مسميات مختلفة منها "طلانغ تغيير نظام الجمهورية الكويتية" و"تنظيم الجهاد الإسلامي" و"صوت الشعب الكويتي الحر" معتمدا على عناصر شيعية كويتية تم تجنيدها خلال دراستهم في الحوزة العلمية في قم بإيران. وفي النصف الأول من عام ١٩٨٣ قام حزب الله الكويتي باختطاف طائرة ركاب كويتية على متنها ٥٠٠ راكب وتوجه الخاطفون بها إلى مطار مشهد الإيراني، وكان قائد هذه العملية هو عماد مغنية نفسه، وقتل فيها ٤ من الركاب وألقى بهم من باب الطائرة، كما كان عماد مغنية نفسه وراء محاولة اغتيال أمير الكويت وتفجيرات وقعت في مدينة الكويت عام ١٩٨٦ رداً على معونة الكويت للعراق في حربه ضد إيران. وفي عام ١٩٩٦ اكتشفت قوات الأمن الكويتية قيام حزب الله الكويتي بشراء وتجميع أسلحة خلفتها القوات العراقية بالكويت وتهريبها إلى حزب الله البحرين في إطار خطة طويلة الأمد لإحداث انقلاب موالى لإيران في البحرين. ولم يكن حزب الله البحرينى بعيدا عن قبضة السلطات البحرينية عندما اعترف على أحمد كاظم التقوى أحد قيادات التنظيم البحرينى بأن اجتماعا مع ضابط المخابرات الإيراني أحمد شريعى تم فيه عرض خطة تهريب الأسلحة إلى البحرين عن طريق البحر بهدف قلب نظام الحكم في البحرين بالقوة العسكرية وإقامة حكومة شيعية موالية لإيران. وكانت محاولات إثارة الفتنة في البحرين وقد صاحبتهما حملة تحريض إعلامي إيراني تدعو شعب البحرين

إلى التمرد على الدولة والطعن في شرعيتها وقراراتها، ومن مظاهر هذه الفتنة إعلان إذاعة طهران في ١٣/٢/١٩٩٦ عن وقف الحركة التجارية لمدة يومين. وفي ١٥/٢/١٩٩٦ دعت نفس الإذاعة الشعب البحريني لعدم الاحتفال بعيد الفطر، ثم تطورت الدعوة إلى مطالبات وتحريض على العصيان المدني والأضراب عن الاحتفال بعيد الأضحى، وفي ٢٢/٣/١٩٩٦ قالت إذاعة طهران أن الحكومة البحرينية لن تستطيع أن تقاوم أمام مطالب الشيعة في البحرين، قاصدة مطالب الشيعة بقلب نظام الحكم. فهل يختلف هذا التحريض ضد نظام الحكم في البحرين عن التحريض الذي شنّه حسن نصر الله ضد نظام الحكم في مصر خلال العدوان على غزة، والذي بلغ حد مطالبة الشعب المصري بالعصيان والجيش بالتمرد؟ وكانت مجلة الوطن العربي قد نشرت في عددها ١١/١٠/٢٠٠٦ تصريحات لوزير الإعلام البحريني قال فيها أن حزب الله في البحرين قام بتدريبات عسكرية في معسكر الحرس الثوري بـ"كرج شمال طهران"، وأن المجموعة التي تم تدريبها نقلت إلى لبنان. أما فيما يتعلق بالشأن اللبناني، وبجانب ما سبق الحديث عنه من محاولات حزب الله تحقيق السيطرة الكاملة على لبنان سياسيا وأمنيا وعسكريا واقتصاديا وإعلاميا، فقد أثبتت التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية في مصر في شأن مؤامرة حزب الله الأخيرة، أن أجهزة رسمية في وزارة الخارجية اللبنانية قد تواطأت مع حزب الله في جريمته هذه، حيث تم استخدام أختام رسمية لبنانية سليمة للتصديق على أوراق مزورة قدمها عملاء حزب الله ليتمكنوا بها من الحصول على جوازات سفر رسمية، رغم أن الأوراق التي قدمت إلى الأجهزة اللبنانية المختصة كانت غير سليمة، والبيانات التي تحويها كلها خطأ باستثناء الجنسية اللبنانية فقط، ولولا تورط محمد يوسف منصور - واسمه الحركي سامي شهاب - في خلية حزب الله لما أمكن للسلطات المصرية أو أي أجهزة أمنية تابعة لدولة أخرى اكتشاف أن جواز السفر السليم صدر باسم مزيف. كما أن التوكيل الصادر عن شقيق سامي شهاب لمحامي مصري للدفاع عنه في القضية صدر بالطريقة نفسها، فقد كان معتمدا من الجهات الرسمية في لبنان في حين أقر المتهم سامي شهاب بأنه ليس له أشقاء باسم وليد الصادر باسمه التوكيل؛ وعلى ذلك فإن التوكيل صدر من شخص وهمي، ومع ذلك تمت المصادقة عليه رسميا من قبل وزارتي الخارجية والعدل اللبنانيتين، الأمر الذي يؤكد اختراق حزب الله لهاتين الوزارتين؟

وفي شأن علاقة حزب الله بالدولة اللبنانية، يقول المفكر الشيعي اللبناني هاني فحص أنه منذ أصبح حزب الله حزبا، وأصبحت المقاومة شعار الذي يتخذه ليغطي به على جناحه العسكري، إبتدأ يجاهر في خطابه بخلفياته وأهدافه البعيدة. فظهر في حديثه الموقف السلبي من الدولة اللبنانية، بل إنه كان يعد نفسه بديلا عنها، كما ظهرت أيضا تأثيرات النموذج الإيراني. وقد استمرت هذه الحالة حتى أواخر الثمانينات عندما دخل الحزب في معركة مسلحة مع حركة أمل أثبت فيها أنه القوة الشيعية

الأقوى، ثم جاء إتفاق الطائف ١٩٨٩ ليبدأ الحزب فى الدخول فى عملية بناء الدولة وليخفف من حدة خطابه الأيديولوجى، ودخل الحزب بعد ذلك معركته المصيرية مع إسرائيل ليحظى باحتضان شعبى لبنانى، وليقترب من أجهزة الدولة إلى أن أصبح فى السنوات الأخيرة ضمن تركيبة الحكومات المتعاقبة. إلا أن هذه التطورات لم تلغ طموحات الحزب الذى ركز على شيعيته أكثر من إسلاميته مما جعل الآخرين يعتقدون أن اتجاهه نحو تحقيق غلبة شيعية فى الدولة اللبنانية من دون تقويضها هو نوع من السعى للدولة البديلة أو الدولة الموازية. والمؤشرات عديدة على هذا السعى للدولة البديلة أو الدولة الموازية، فمؤسسات الحزب مستقلة عن الدولة ليس فقط العسكرية بل الاقتصادية والإعلامية والاجتماعية، كما أن الحزب برغم تأكيدات المستمرة أنه لن يوجه سلاحه نحو الداخل، فإنه سيطر بالقوة على بيروت فى أقل من ٦ ساعات فى ٩ مايو ٢٠٠٨ لمجرد أنه شعر بأن نظام الاتصالات التابع له مهدد، ورغم ما ارتكبه ميليشيات الحزب من جرائم قتل وتخريب ضد مقارات الأحزاب التى تمثل الأكثرية فى البرلمان، وفى تصريح أخير له اعتبر نصر الله أن هذا اليوم - ٩ مايو - "يوما مجيدا من أيام لبنان"، وأضاف "أن العقول والنفوس والإرادات التى هزمت أقوى جيش فى هذه المنطقة (يقصد حرب صيف ٢٠٠٦) يدعمها أقوى جيش فى العالم، قادرة على إدارة بلد أكبر مرة من لبنان".

- ومن أجل دعم مركزه داخل الدولة اللبنانية فيما بعد انتخابات يونيو ٢٠٠٩ والتى هزم فيها هو وحلفائه، دخل حزب الله فى تحالف مع واحد من أكبر الأحزاب المسيحية فى لبنان، وهو التيار الحر الذى يقوده ميشيل عون. وكان حزب الله بذلك قد قطع شوطا طويلا فى سيطرته - بل سرقة - للدولة اللبنانية. وكانت البداية والانطلاق شعار المقاومة التى احتكرها لنفسه فى جنوب لبنان، ومنع فصائل المقاومة الأخرى السنية والفلسطينية بالقوة من ممارسة العمل ضد إسرائيل إنطلاقا من جنوب لبنان، بحيث بات حزب الله هو صاحب الحق الوحيد فى الحديث عن المقاومة. ولم يمض وقت طويل حتى أصبح هذا الحزب القوة المسلحة الوحيدة فى لبنان متفوقا فى ذلك على الجيش اللبنانى فى ذاته. ومع السلاح جاءت السيطرة على أجهزة المخابرات وأنظمة الاتصالات والمطار والجوازات والجنسية ووزارة الخارجية والداخلية والعدل حتى يحصل على جوازات السفر والتأشيرات الشرعية والتوكيلات التى يريد فى عملياته، واكب ذلك هيمنة كاملة على الأرض فى جنوب لبنان والضاحية الجنوبية من بيروت، حيث لا يستطيع أحد دخولهما بدون تصريح من حزب الله. ولم يكتف بذلك بل ومن خلال تحالفاته مع أحزاب المعارضة أحدث شللا كاملا فى أعمال مجلس الوزراء من خلال سحب وزرائه من الحكومة واستخدام الفيتو على قرارات الأغلبية فيما عرف بـ(الثلاث المعطل). كما نجح أيضا فى تعطيل أعمال مجلس النواب، حتى أنه نجح فى تعطيل

انتخابات رئيس للبنان مدة عامين، بل واحتل بميليشياته وسط بيروت لأكثر من عام معطلا الحياة الاقتصادية في وسط العاصمة. وخلال جلسات الحوار التي جرت عبر أكثر من عامين بين القوى السياسية في لبنان، رفض حزب الله تسليم سلاحه للجيش، كما ماطل حول رسم إستراتيجية دفاعية مشتركة مع كل الشركاء اللبنانيين يكون الجيش اللبناني هو محور تنفيذها.

لذلك عندما تحرك حزب الله وزرع خليته في مصر لم يكن يعتقد أنه يفعل شيئاً شاذاً عن تقاليده، هو يرى نفسه حركة مقاومة يحق لها مالا يحق لغيرها من إنتهاك لسيادة الدول وخرق لقوانينها. فهو يرى نفسه فوق الجميع ومتعالياً عنهم بما يظنه في نفسه بالنقاء الإلهي وبالشرف الاستثنائي مستغلاً لاسم الله تعالى ومدعياً انتصارات إلهية، متكناً في هذا الاستثناء على سلاحه وجنوده العقائديين، ومساندة إيران له ممثلة بحرسها الثوري - وفيلق القدس المسئول عن العمليات الخارجية للحرس الثوري - والولي الفقيه الذي يسبح به نصر الله ليل نهار متطلعا لرضائه. وعليها - وطبقا لمفهوم نصر الله - لا يجوز تطبيق المعايير الأرضية العادية على هذا الحزب لأنه قدم سابقة في التاريخ في جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ تشفع له كل شيء يعمل.

وإذا كان حزب الله قد عرف نفسه بصراحة وعلى لسان أمينه حسن نصر الله بأنه يتلقى تعليماته من إيران، ويشهد تاريخه المعاصر على أنه مخلص لإيران على النحو الذي ذكرناه آنفاً، وبالتالي فإنه لا تثريب عليه فيما أقدم عليه من تأمر على مصر، حيث لا يمكن أن تنكر على خصمك أن يتآمر عليك، لاسيما بعد أن صنف نصر الله في إحدى خطبه أثناء الأزمة نظام الحكم في مصر في خانة الأعداء بزعم مشاركته في حصار غزة، ومن المعروف في عرف حزب الله وغيره من الأحزاب الدينية المتطرفة أن العدو حلال الدم والمال والعرض، فهم يستحلون حرمان كل من يصنفونهم أعداء لهم. وليس الاتهام الذي وجهته صحيفة ديرشبيجل الألمانية في ٢٤/٥/٢٠٠٩ لحزب الله حول مسؤوليته عن اغتيال الشهيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق، ببعيد عن هذا السياق، وذلك بناءً على معلومات حصل عليها المحققون في هذه القضية. ذلك أن الرئيس اللبناني الراحل الحريري كرس حياته في السنوات الأخيرة لدعم كيان الدولة اللبنانية ومؤسساتها، وهو ما يتعارض مع أهداف وسياسات حزب الله ومن هم وراءه. فما بالك إذا كان الحزب ليس إلا ذراعاً عسكرية لطهران. لذلك لم يكن غريباً أن ترصد إحدى التنظيمات الإيرانية المشبوهة والتابعة لأجهزة الاستخبارات الإيرانية جائزة مليون دولار لمن يقتل الرئيس مبارك، وتعلن عن ذلك في الصحف الإيرانية والعربية التابعة لطهران لذلك فإن إيران تريد في المرحلة الحالية - ومن خلال حزب الله وجماعة الإخوان في مصر - الوصول بمصر إلى إحدى النتائج التالية: إما إسقاط النظام المصري، وهذا أمر مستحيل، أو زعزعة الوضع الداخلي وإشعاله، وهو أمر ممكن ولكنه مكلف وخطير النتائج، أو

إضعاف النظام السياسى سياسيا من خلال تخويله وزيادة الضغوط عليه حتى يكف عن مواجهة إيران فى المنطقة، بالنظر للدور الأساسى الذى تلعبه مصر فى مواجهة إيران فى الخليج والسودان وفلسطين والأردن.

- وقد جاءت عملية الهجوم الإسرائيلى الجوى والبحرى ضد قافلة وسفينة سودانية داخل أراضى السودان ومياهه الإقليمية فى البحر الأحمر فى مارس ٢٠٠٩، كانت تحمل أسلحة إيرانية مهربة بواسطة سودانيين إلى حماس، لتمر عبر صحراء مصر الشرقية ثم سيناء ومنها عبر الأنفاق إلى حماس فى قطاع غزة لتكشف وتؤكد على الدور الذى تلعبه إيران وحلفاؤها - خاصة حزب الله - فى تهريب السلاح إلى الأراضى المصرية إلى حماس فى غزة، وما يشكله ذلك من تهديد للأمن القومى المصرى، لأن هذه الأسلحة لابد وأن تخزن أولا فى الأراضى المصرية قبل أن تنقل إلى غزة، وعندما تخزن فى مصر لا يمكن لأحد أن يتنبأ أين ستتجه بعد ذلك، فقد يكون هدف استخدامها داخل مصر نفسها وضد نظامها الحاكم، وهو هدف أهم فى نظر إيران وحزب الله من أن ترسل إلى حماس بزعم دعم المقاومة واستهداف إسرائيل. ذلك أن حزب الله يسيطر على مناطق كاملة محاذية لإسرائيل، وأنه رغم مزاعمه بأنه يريد استهداف إسرائيل، لا يجرؤ على أن يهرب بندقية واحدة من الأراضى اللبنانية أو السورية إلى الجولان وفلسطين المحتلة المغلقة حدودها منذ عام ١٩٦٧. وبالتالي لا يمكن أن ينخدع أحد بحسن النية التى يبديها حزب الله عندما يحاول اختراق الأراضى المصرية وتشكيل خلايا مسلحة سرية إلا فى إطار الصراع الإيرانى فى المنطقة. وهنا يبرز سؤال آخر هو: ما هو دور حماس ومسئوليتها وهى تتعامل بشكل ساذج أو متواطئ مع محور إيران - حزب الله - سوريا؟ فإنكار علاقتها بخلية حزب الله لا يكفى، فهى تظل متورطة سياسيا وأمنيا فى استهداف مصر، بعد أن تجاوزت حماس كل الأصول، وصارت تُستخدم من قبل أطراف لديها أجندة سياسية عدائية ضد كثير من الدول العربية الرئيسية. فالهدف هنا أصبح واضحا وهو مصر وليس تحرير غزة، استهداف مصر بتوريطها فى حرب مع إسرائيل، وهى حرب تتحاشها سوريا رغم أن أرضها محتلة منذ ٤١ سنة، وكذلك يتحاشها حزب الله رغم احتلال إسرائيل لأراضى لبنانية فى مزارع شبعا.

- والغريب فى أمر حزب الله أنه اعتاد على ارتكاب الأخطاء على مدى السنوات الثلاث الماضية ولم يستفد من دروسها، منذ تورطه باختطاف الجنديين الإسرائيليين وما ترتب على ذلك من حرب مدمرة على لبنان فى صيف ٢٠٠٦. فاحتلاله فى ٩ مايو ٢٠٠٩ مناطق السنة فى بيروت الغربية، ثم استهدافه مصر بعد ذلك .. ثلاث حسابات خاطئة تماما. فمعركته مع إسرائيل كلفته عمليا كل ما جمعه من تأييد عربى ولبنانى فى سنوات سابقة، حيث يحظر على قواته اليوم دخول الأراضى

اللبنانية المحاذية لإسرائيل، أى نحو عشرين بالمائة من أراضى بلاده، كما فرض عليه حظر بحرى مع رقابة دولية أرضية وإسرائيلية جوية، فكان ما زعمه من انتصار إلهى هو فى حقيقته إنتصارا دعائيا ضخمة الأجهزة الإعلامية. وبعدها بعام هاجمت ميليشيات الحزب مناطق السنة فى بيروت فى أول صدام طائفى صريح، وبذلك فقد جماهير السنة فى لبنان وانقلبوا ضده تماما، حتى أن سنة لبنان رفضوا تأييد حماس فى حرب غزة نظرا لأن حماس صارت اسما مقرونا بحزب الله. ولم يكتف نصر الله بهذين الخطأين فهاجم مصر، أكبر الدول السنية فى العالم العربى. وبذلك هدم نصر الله بنفسه شرعية المقاومة، لاسيما بعد أن اعترف بأنها تقوم بعمل من خارج أراضىها وعبر دولة ثالثة، وإذا كان حزب الله فقد نصف احترام العالم العربى وجماهير السنة فى مايو ٢٠٠٨ عندما اجتاح معاقلمهم فى غرب بيروت، فقد نصر الله أيضا شرعيته باكتشاف خليته الإرهابية فى مصر فى إبريل ٢٠٠٩، وبعد أن انكشف قناعه الحقيقى، بل فقد كذلك مقومات الزعامة، خاصة عندما تحلى بفظ القول والفعل. لذلك لم يكن غريبا أن يخسر هو وحلفاؤه فى الانتخابات اللبنانية الأخيرة (يونيو ٢٠٠٩)، والتي بذل جهوداً خارقة هو وحلفاؤه فى لبنان وسوريا وإيران للفوز بها، فقد كانت هزيمته الساحقة ثمرة أخطائه العديدة التي وقع فيها ولم يستفد منها فى تحسين سياسته وسلوكياته.

- والسؤال المهم هنا هو: لماذا يستمر نصر الله فى ارتكاب هذه الأخطاء، بينما يسعى جاهدا للخروج من حيز الطائفة الضيق إلى زعامة إسلامية؟ الحقيقة أنه يكذب على نفسه ويصدقها فى نفس الوقت، فهو يعيش فى قبو تحت الأرض، ولا يصله فقط إلا أقوال رفاقه الذين صوروا له أنه زعيم العالم الإسلامى وبطل الصمود، وأن كلمة منه يمكن أن تهز مصر أو السعودية أو الأردن أو حتى أندونيسيا. هذا إلى جانب سبب آخر، وهو أنه لا يملك أن يغفل عن إتباع سياسة إيران، وما تفرضه عليه من أوامر وتعليمات ملزم بتنفيذها. ومن ثم فهو مُسيّر تماما فيما يقوله ويسلكه، ولا خيار له فى مناقشة ما يمليه عليه الولى الفقيه فى طهران.

- وقد أشارت تقارير أمنية دولية إلى أن قراءة أجهزة الاستخبارات لقضية خلية حزب الله فى مصر أكبر فى حقيقتها من حزب الله وأبعد من مصر، وتتجاوز بكثير ذريعة دعم حماس. حيث كشفت عن خطة طهران لاختراق العالمين العربى والإسلامى، وتوسيع الخلايا والشبكات العاملة لحسابها على مستوى العالم وتحت اسم جديد هو "التنظيم الدولى لحزب الله"، والتابع مباشرة لمخابرات الحرس الثورى الإيرانى، والمنضوى تحت سلطة "فيلق القدس" الذى يقوده الجنرال قاسم سليمانى المسئول عن العمليات الخارجية للحرس الثورى. وهدف هذا التنظيم الدولى هو تنفيذ المشروع الإيرانى ومساعدة طهران على فرض معادلة جديدة على الأرض استعدادا للمفاوضات الأمريكية - الإيرانية، وما يمكن أن تسفر عنه من صفقة كبرى أو مواجهة عسكرية حاسمة تكون فيها إسرائيل رأس

الحربة. لذلك أكدت التقارير على أن هدف حزب الله من وراء دفع عناصر إلى داخل مصر هو تنفيذ عمليات لزراعة استقرار مصر وإنشاء خلايا سرية لحساب المخابرات الإيرانية تنفيذًا لقرار إيراني اتخذ على أعلى المستويات، ولخطة إيرانية تشكل مصر جزءًا منها. لذلك دعت المخابرات الإيرانية في فبراير ٢٠٠٩ عقب إنتها حرب غزة إلى عقد اجتماعات سرية في طهران ضمت عشرات التنظيمات الفلسطينية والعربية والمعارضة للأنظمة الحاكمة كان بينها جماعة الإخوان، حضر بعض هذه الاجتماعات المرشد على خامنئي ورئيس الجمهورية أحمدى نجاد واستمرت لأكثر من أسبوعين أشرف عليها الجنرال سليمانى الذى أبلغ المدعويين أن إيران قررت تخصيص ميزانية مليار دولار للدفاع عن فلسطين وتحريرها، وذلك عبر إنشاء ما يسمى قيادة "دول الطوق" التى ستعمل تحت مسمى حزب الله، وذلك لاستغلال الرصيد الشعبى الذى حصده حزب الله اللبنانى فى حرب لبنان ٢٠٠٦، وذلك فى مسعى لإبعاد أصابع المخابرات الإيرانية عن نشاطات وعمليات تستهدف دولا عربية فى الدرجة الأولى، ولتسهيل خطط التنسيق والتعاون مع تنظيمات سياسية وإسلامية معارضة أبرزها جماعة الإخوان، نجحت طهران فى إقناعها بالانضمام إلى المشروع الإيراني بمساعدة بعض الدول العربية مثل سوريا وقطر.

- أما المشروع الإيراني الذى حمل فى ظاهره صفة "تحرير فلسطين"، فقد كان يخفى مخططا أوسع لزراعة الدول العربية واختراقها من الداخل بواسطة خلايا وشبكات لحزب الله يتم زرعها فى كل دولة عربية. أما حزب الله اللبنانى فقد تحول منذ مقتل قائده العسكرى عماد مغنية فى دمشق العام الماضى إلى حزب إيراني وفرع من فيلق القدس، وحيث جرى حديث عن دمج الحزب عمليا فى المخابرات الإيرانية، وذلك بعد أن أصبحت تتحكم بصورة مباشرة فى نشاطات الحزب وقراراته. وعلى الرغم من تعيين طلال حمية خلفا لمغنية، إلا أن الإشراف الكلى على عمليات الحزب بات فى أيدي ضباط الحرس الثورى الذين أرسلت العشرات منهم إلى لبنان لهذه المهمة، مما أثار تحفظات حسن نصر الله والمحيطين به من تخوفا من عملية تحجيمه، ورغبة بهيمنة الإيرانيين المباشرة على الحزب وقراراته. وتزامنت عملية دمج حزب الله بالحرس الثورى مع تكثيف دورات تدريب عناصر حزب الله فى معسكرات فيلق القدس فى طهران شهريا، حيث يقوم الإيرانيون بتدريب وتخريج وتجنيد عناصر الحزب اللبنانيين الذين أوكلت إليهم مهمة إعادة إحياء خلايا وشبكات حزب الله فى الدول العربية، وأن سامى شهاب الذى تم القبض عليه فى مصر كان من خريجي هذه الدورات، وأنه أرسل مباشرة من طهران إلى القاهرة عبر عاصمة عربية بمهمة إنشاء شبكة "حزب الله المصرى"، وهو واحد من عشرات اللبنانيين الذين أوكلت إليهم مهمات مماثلة، على غرار مهمة على موسى دقدوق الذى سبق أن أرسل من طهران إلى بغداد بمهمة اختراق التيار الصدرى

والتحضير "لحزب الله العراقى". لذلك تشمل الخطة الإيرانية أيضا أحزاب الله فى الأردن والبحرين والكويت واليمن، وحتى سوريا وسائر الدول العربية وصولا إلى دول المغرب العربى (الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا)، وأن أنشطة هذه الخلايا تجرى فى تنسيق مع تنظيمات سياسية وإسلامية معارضة داخل هذه الدول، وهو ما تمثل فى مسارعة الرئيس اليمنى على عبد الله صالح باتهام خبراء من حزب الله بتدريب وتسليح جماعات الحوثيين، ونشر التشيع فى بعض المدن اليمنية أبرزها الحديدة. كما رصدت المخابرات المصرية أنشطة لمعسكرات تدريب تابعة لحزب الله فى بورسودان يجرى فيها تدريب عناصر من الإخوان المسلمين. كذلك تسلل شبكات إيرانية إلى منطقة القرن الإفريقى، خاصة الصومال وأريتريا وجيبوتى، وذلك فى إطار اتفاقيات تعاون عسكرى تم إبرامها بين إيران وكل من السودان وأريتريا لتسهيل سيطرة إيران على مضيق باب المندب المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ومراقبة قناة السويس، خاصة بعد أن أقام إيران قاعدة بحرية فى ميناء عصب الأريتري.

وتشير تقارير الاستخبارات الأمريكية إلى وجود أنشطة لحزب الله تتعدى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، تم رصدتها فى عدة دول من أمريكا اللاتينية القريبة من الحدود الأمريكية، أبرزها المثلث الحدودى بين البرازيل والأرجنتين وبراغواى، إلى جانب أنشطة أخرى متزايدة لحزب الله وإيران فى فنزويلا وكوبا وبوليفيا وكولومبيا، وتعاون مع مافيا المخدرات المكسيكية وتهريب المهاجرين والمخدرات إلى داخل الولايات المتحدة.

٤- جماعة الإخوان "المحظورة" ١٩٧١

اتخذت جماعة الإخوان "المحظورة" فى مصر موقفا من أزمة غزة، معاكسا ومناقضا للموقف الرسمى المصرى، ومتفقا مع مواقف قوى محور الممانعة - سوريا وإيران وقطر وحزب الله وحماس - فطالبت بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين ليدخلوا إلى الأراضى المصرية دون قيود، وبتقديم الدعم العسكرى والمادى لحركة حماس، فضلا عن المطالبة بإلغاء معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وقطع كافة العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل حركت جماعة الإخوان أتباعها فى أنحاء مصر للقيام بالمظاهرات التى تهجمت على موقف الحكومة المصرية من الأزمة، كما شارك ناشطوا هذه الجماعة فى الحملات الإعلامية المسعورة التى شنتها وسائل الإعلام فى قوى محور الممانعة ضد مصر، لاسيما فى قناة الجزيرة القطرية وقناة العالم الإيرانية وقناة المنار التابعة لحزب الله معلنين فيها على لسان مرشدهم استعداد الجماعة لإرسال ١٠,٠٠٠ مجاهد للقتال إلى جانب حماس فى غزة. وفى هذا السياق بدا واضحا التنسيق

المسبق والمعد سلفا بين جماعة الإخوان وأحزاب وحركات المعارضة فى مصر، وقوى محور الممانعة فى الخارج.

- ولم يكن هذا الموقف المعادى لمصر من جانب جماعة الإخوان مفاجئا للمتابعين لسياسة هذه الجماعة منذ نشأتها عام ١٩١٨ وحتى اليوم، خاصة إبان الأزمات، وذلك فى سعيها المتواصل لتحقيق هدفها السياسى، بعيد المدى فى إسقاط نظام الحكم القائم فى مصر، والاستيلاء على السلطة لإقامة نظام حكم دينى ثيوقراطى شمولى فى مصر، يكون نواة لينتشر منها ليحكم باقى الدول العربية والإسلامية. وحيث تنص عقيدة الإخوان التى عبّر عنها كتاب "معالم فى الطريق" لمؤلفه سيد قطب - والذى يعتبر مُنظر هذه الجماعة وواضع أساسها الأيديولوجى - على إسقاط فكرة الوطنية والولاء والانتماء الوطنى، وفى المقابل إعلاء فكرة الأممية الإسلامية، وأن ولاء وانتماء المسلم ينبغى أن يكون فقط للعقيدة الإسلامية أينما أقيمت، وليس للوطن ولا للأرض ولا للأهل أو العشيرة، باعتبار أن ذلك فى شرع سيد قطب "وشائج ننتة". لذلك فإن ما ذكره مرشد الجماعة الحالى - مهدي عاكف منذ عامين لإحدى الصحف قائلا: "نظ في مصر واللى جابوا مصر، أنا أقيل بحاكم من ماليزيا يحكمنى" تأكيدا لهذا المفهوم الفاسد، وتفسيرا لسلوك هذه الجماعة أثناء الأزمات المختلفة وآخرها أزمة العدوان الإسرائيلى على غزة.

- ولقد ساعد على انتشار هذه المفاهيم الفاسدة والمتطرفة توافر الأموال لدى قيادة الجماعة من مصادر الدعم الخارجى والداخلى، واستثماراتها فى كافة أفرع التجارة، وما نهبتة شركات توظيف الأموال الإسلامية من أموال المضربين فى السبعينات والثمانينات وقُدّر بمليارات الجنيهات والدولارات. واستغلالها فى تقديم المساعدات للمحتاجين لاستقطابهم إلى صفوفها فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة. ولقد أدى انتشار هذه الجماعة التى تفرعها لتنظيمات دينية متطرفة أخرى متنافسة، تتبنى نفس مفاهيمها ومعتقداتها، بل وتشدد أكثر منها طمعا أيضا فى الوصول إلى السلطة والحكم .. مثل "التكفير والهجرة" و"الجماعة الإسلامية" و"الجهاد الإسلامى" و"حركة حماس" و"تنظيم القاعدة" بأفرعه المختلفة فى البلاد العربية والإسلامية، وحركتى "طالبان" الأفغانية والباكستانية، نجح بعضها - أو كاد أن ينجح - فى الوصول إلى السلطة فى بلاده، ناهيك عن سيطرة حزب الله السياسية والأمنية على لبنان، فضلا عن نظام الحكم الدينى فى إيران، وسيطرة حماس على غزة وهى إحدى أفرع التنظيم الدولى لجماعة الإخوان، وهو ما شجع قيادة جماعة الإخوان فى مصر حيث لاحت لها الفرصة لمحاصرة النظام الحاكم فى مصر بين إمارة إسلامية فى غزة شرق مصر، ومشروع دولة إسلامية للإخوان داخلها، باعتبار ذلك إحدى ملامح المخطط الاستراتيجى لهذه الجماعة لزيادة الضغوط على النظام الحاكم فى مصر. إلى جانب خط استراتيجى آخر ورئيسى

يتمثل في السعى نحو "تفريخ" أجيال جديدة متواصلة من الشباب المتطرف المخدوع في الشعارات الدينية البراقة التي ترفعها كواذر هذه الجماعة - مثل تطبيق الحدود، والشريعة الإسلامية، والجهاد، وتغيير المنكر .. الخ - وهي كلمات حق يراد بها باطل، وذلك في غيبة وعى ديني سليم يظهر ويكشف كيف تتاجر هذه الجماعة بهذه الشعارات الدينية لأغراض سياسية وسلطوية أبعد ما تكون عن الدين وهدفه وهو هداية المسلم إلى الله تعالى، وهو نفس السلوك الذي اتبعته الجماعة الإسلامية في باكستان عندما سيطرت على المسجد الأحمر والمدارس الإسلامية، والتي تم فيها تفريخ وتدريب وتسليح الشباب المتطرف خلال فترة الثمانينات والتسعينات، حتى أصبحوا اليوم قوة عسكرية خطيرة تطلق على نفسها "طالبان باكستان" والتي سيطرت على وادي سوات وأصبحت على مسافة ١٥٠ كم من إسلام آباد بدعوى تطبيق الشريعة، وعندما استفحل خطرهما وشعر به العالم كله - خاصة عندما هدد زعماءها بالسيطرة على الترسانة النووية الباكستانية واستخدامها ضد الدول المعادية لهم - قام الجيش الباكستاني بعملياته العسكرية الأخيرة للحد من انتشارها وخطرهما.

لذلك لم يكن غريبا إبان أزمة العدوان على غزة أن يبرز بوضوح التحالف السياسي والاستراتيجي بين جماعة الإخوان وإيران وحزب الله وحماس، رغم ما بينهم من اختلافات مذهبية، وهو ما انعكس في اللقاءات العديدة التي تمت في القاهرة وخارجها بين "مسؤولين في جماعة الإخوان ونشطاء من حماس وعناصر تابعة لفيلق القدس الإيراني، قبل العدوان على غزة وأثناءه وبعده، بل وفي تقبل بعض عناصر الإخوان للمذهب الشيعي وتأثرهم به، في ظل الأموال المتدفقة من إيران، وكانت ثمرته تأييد جماعة الإخوان لسياسات إيران وحزب الله المعادية لمصر. ولم يكن هذا الموقف المعادي لمصر أثناء أزمة غزة هو الأول في سلوك هذه الجماعة إبان الأزمات السياسية التي برزت في السنوات الأخيرة، فقد اتخذت موقف معارضة أخرى حين احتل نظام صدام حسين في العراق ١٩٩٠ الكويت، حيث تحالفت معه الجماعة وعارضت إرسال قوات مصرية لتشارك في تحرير الكويت على النحو الذي تحقق في يناير ١٩٩١. كما ساندوا نظام الحكم في السودان عندما كان متحالفا مع الترابي - ممثل جماعة الإخوان في السودان - وكان يشن المؤامرات ضد مصر من تهريب أسلحة ومحاولات لضم منطقة حلايب وشلاتين المصرية في الجنوب للسودان، وحتى وصل الأمر إلى محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا. كما ساندت جماعة الإخوان موقف حزب الله المعادي لمصر، وكانت آخر مظاهر هذا العداء تشكيل خلية للحزب داخل مصر تعيث داخلها القتل والخراب والدمار على النحو الذي كشفت التحقيقات الأخيرة، ورغم اعتراف حسن نصر الله بذلك، صدر تصريح لمرشد الجماعة يقول فيه "أن ما ينشر في الإعلام المصري عن هذه القضية تهريج إعلامي لا لزوم له، وأن كلام نصر الله مضبوط ١٠٠%" ضاربا بعرض الحائط ما تشكله

جريمة حزب الله من انتهاك للسيادة المصرية والأمن القومي المصري، وهو ما لا تهتم به جماعة الإخوان أبداً، بل على العكس تسعى لتقويضه إما بأيديها أو بأيدي الآخرين، والحجة دائماً جاهزة وهي دعم الفلسطينيين في غزة. ناهيك عن تأييد الجماعة للموقف الإيراني السافر في عدائه لمصر، وحيث تعلم جيداً هذه الجماعة مدى تورط إيران في تدريب وتسليح مجموعات اغتيال ومخربين بداخل مصر بأسلحتهم لزرع ونشر الإرهاب في ربوعها.

- وإذا كان بعض قادة جماعة الإخوان قد أدركوا الخطأ الفادح الذي وقع فيه مرشد الجماعة ومن حوله عندما دافعوا عن خلية حزب الله في مصر، فسارعوا لإعلان التراجع من كل منبر معلنين: "مصر أولاً"، إلا أن منهم من كتب يوضح، ومنهم من خطب يبرر، ولم يكتفوا بذلك بل انقسموا إلى مجموعات، فرقة تولت الطعن والتخوين بحق من دافعوا عن سيادة مصر، وفرقة أخرى تولت مهمة "ترقيع" خطاب نصر الله الذي اعترف فيه بجريمة حزبه، وكذلك تلميع صورة هذا الحزب الإيراني أمام الرأي العام، على اعتبار أنه الوكيل الحصري والشرعي للمقاومة، وفريق آخر تفرغ للكتابة والتعليق في وسائل الإعلام العربية للقيام بعملية تشويش منظمة على رجل الشارع غير المدرك لحقيقة وأبعاد وخفايا ما يحدث، ولكنه يؤمن بالحق الفلسطيني، وبالمقاومة الحقيقية، ولكنه لا يقبل بتدخل إيران في المنطقة العربية. أما السبب في تراجع بعض قيادات الإخوان، فهو إدراكهم لما سببته تصريحات مرشدهم من استياء ورفض في أوساط عامة المصريين الذين طرحوا سؤالاً بديهيًا هو: "هل أنت مع مصر أو ضدها؟"، لذلك استشعر الإخوان خطورة الاصطدام بالرأي العام الذي كانوا يراهنون عليه، وعلى الشارع العربي والمصري، معتقدين أنهم سيدعمون نصر الله ويرددون مقولة عاكف "طرز في مصر" لكنهم فوجئوا بأن العرب، قبل المصريين، قالوا "إلا مصر". لذلك يعتبر تراجع الإخوان تراجع تكتيكي من باب استيعاب الرأي العام وللتغريب بالأغلبية الصامتة في مصر وتضليلها، إما إستراتيجياً فهم على مبدئهم في التحالف مع قوى الممانعة، وأبلغ دليل على ذلك أنهم تصدوا لواحد من رموزهم - هو شيخهم القرضاوى - عندما طالب إيران بالكف عن اللعب بالمذهب في الدول ذات الأغلبية السنية. كما يعتبر هذا التراجع من جانب الإخوان نوع من "التقية" السياسية، ذلك أن مصر بالنسبة لهم، مجرد قطر من أقطار الخلافة الإسلامية التي يخططون لها لتمتد من أفغانستان إلى المغرب على ساحل الأطلنطي، بل وتشمل أيضاً دولاً في أوروبا وأفريقيا وآسيا، وأن يكون مرشدهم هو الخليفة الحاكم لهذه الإمبراطورية. أما حماس - فرع جماعة الإخوان في غزة - فقد أطل رئيس حكومتها المقال إسماعيل هنية من فضائية الأقصى مطالباً مصر بمعالجة الخلاف القائم مع حزب الله بالطرق السياسية والدبلوماسية، وأن يكون اهتمام مصر بما يدور في المسجد الأقصى والقدس؛ وهو الموقف الذي انتقده كثير من المصريين قائلين أنه كان الأجدى بهنية

أن يلتفت إلى معاناة الناس في قطاع غزة، ويعمل على إيواء الذين تضرروا بفعل فقدان حماس بوصلة النجاة التي كانت ستجنب الفلسطينيين في القطاع ويلات الحرب والدمار، بدلا من إسداء النصيح في غير محله. وهل يعقل أن يطالب هنية مصر بأن تنهى الخلاف على حساب أمنها القومي؟ قد يجوز ذلك في إطار خدمة مصالح حماس وحلفائها لا مصالح مصر، والتي كشفت الأجنحة الحقيقية لجماعة الإخوان وحلفائها في طهران ودمشق والضاحية الجنوبية من بيروت، وغزة، وهي لا تمت إلى المصلحة المصرية بصلة.

ولقد اتضح لجميع المراقبين مدى التوافق والتناغم في مواقف حزب الله وحماس وجماعة الإخوان إبان أزمة غزة، وأن المطلوب منهم هو استخدام مصر بالضغط عليها لخدمة مشروع إيران في المنطقة. لم يكن المطلوب قمة عربية طارئة في الدوحة، ولا طرد السفير الإسرائيلي، ولا فتح معبر رفح.. الخ هذه المبررات، ولكن المطلوب هو أن تسلم مصر مقاديرها لإيران وحزب الله وحماس حربا وسلمًا. والدليل على هذا التناغم والتناسق في مواقف هذه القوى المناوئة لمصر، خروج حزب الله ببيان يقول فيه: "إن لغة الإدانة من قبل الدول العربية وجامعتها لم تعد قادرة على تغطية موقفها المخزي، لأن السماح بحصار الشعب الفلسطيني هو شراكة في الحصار بدلا من أن تقف هذه الدول (في إشارة لمصر) داعمة هذا الشعب في توسيع الميادين المدنية والعسكرية بما يجعله قادراً على صد العدوان". وهو بيان يتناغم تماما مع بيان حماس الذي قالت فيه: "على الأطراف الإقليمية تحمل مسؤوليتها تجاه ما يجري لوقف العدوان الإسرائيلي، وهناك بعض الأطراف (أيضا في إشارة لمصر) ليست بريئة من دماء شعبنا"، ثم جاء مرشد جماعة الإخوان في مصر ليقول: "إن مصر متواطئة فيما يحدث في غزة!!" وهكذا اختلط الأمر في نظر عامة الناس ممن لا يدركون حقيقة الأمور، فلم يعوبوا يعرفون الفرق بين التحرير والتوريث، وهل المفروض أن تتبع مصر وتخضع سياستها ومستقبل شعبها لأي مشروع للمقاومة ينشأ في عقول أصحابه؟ وهل من المفترض أن تكون مصر نسخة من حماس وحزب الله، وتخضع إرادتها لإيران كما فعل هؤلاء؟

وخلاصة القول في موقف الإخوان من أزمة غزة، أنهم كانوا ولا يزالون المستثمر الجديد في بورصة الدم الفلسطيني. بدأوا بمحاولة الركوب على موجة الدم الغزاوي من أجل أن تحملهم هذه الموجه الدموية إلى شواطئ أحلامهم السياسية في إقامة دولة الإخوان. ولو حصل هذا - لا قدر الله - فستجد أن لغة الثورة والجهاد والممانعة الراهنة، ستتحول إلى لغة عملية وبراجماتية مع الغرب، لأن الهدف تحقق وهو الوصول إلى السلطة. ولقد لعبها الإخوان في هذه الأزمة على المكشوف، وصرخوا بقسم من أهدافهم، وهو هز وضرب الدول القائمة لبناء دولة الإخوان على أنقاضها، وكما قلنا أنفا فإن الحجة دوما جاهزة: فلسطين الجريحة. ولذلك فليس من صالح الإخوان الآن وجود أي

مسعى فى إتجاه السلام. فربما يهادنوا ويتساهلوا، كما ينصح بذلك عصام العريان - المسئول السياسى فى مكتب إرشاد الجماعة - قادة حماس بقبول التهدئة مؤقتًا والحديث مرحلياً عن حدود ١٩٦٧، ولكن فى الجوهر تعتبر قضية فلسطين بشكلها التعجيزى عبر حديث الاخوان وحماس عن تحرير فلسطين من النهر إلى البحر"، وأن فلسطين هى "وقف إسلامى"، يعتبر هذا النوع من الحديث التعجيزى، منجم ذهب سياسى وأيديولوجى للخطاب الإخوانى، يدجلون به ويتاجرون به على عامة العرب والمسلمين، وعندئذ قد تتكرر مأساة غزة مرات ومرات أخرى، وستخرج لنا المظاهرات والمزايدات والانقلابات والأكاذيب العقائدية مرات أخرى، وستكون إسرائيل وإيران أول المستفيدين من الدم الفلسطينى المراق، والفتنة التى - لا قدر الله - ستضرب فى أعماق وجنابات البلدان العربية والإسلامية بفعل المتاجرة بالشعارات الدينية والقومية التى تحسن جماعة الاخوان وفروعها فى العالم العربى والإسلامى إستغلالها.

الدور والمصلحة الإيرانية فى الحرب على غزة^{١٥٨}

- من الصعب على أى مراقب للأحداث التى جرت وتجرى وستجرى مستقبلاً فى منطقة الشرق الأوسط، وأبرزها فى بداية هذا العام (٢٠٠٩) العدوان الإسرائيلى الغاشم على قطاع غزة، أن يتجاهل الدور الإيرانى فى تحريك وسير هذه الأحداث وصولاً إلى نتائجها، والتى ينبغى فى الرؤية الإيرانية أن تتوافق مع الغايات والأهداف القومية والاستراتيجية لإيران، وإنعكاساً للسياسة والاستراتيجية التى رسمتها إيران لتحقيق هذه الأهداف، وبما يتفق بداهة مع المصالح الإيرانية الآنية والمستقبلية.

- وإذا كانت الغاية والهدف القومى الأعلى لإيران يتمثل فى بسط هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، وبعض بلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا والتى بها تجمعات شيعية ضخمة، خصوصاً المتاخمة لها مثل العراق وعدد من بلدان الخليج وباكستان وأفغانستان، فإن هذه الهيمنة الإيرانية المنشودة من قبل النظام الدينى الحاكم فى طهران، ليست ذات بعد أيديولوجى فقط، ولكن وهو الأهم ذات أبعاد سياسية وأمنية وعسكرية وإقتصادية أخطر وأعمق فى تأثيراتها بكثير من البعد الأيديولوجى الدينى، وذلك إستناداً على مفهوم إيرانى بأنها دولة إقليمية عظمى، مؤهلة بحكم حضارتها الفارسية القديمة، وما تملكه من قدرات جيوبوليتيكية ضخمة (سكان ٧٥ مليون نسمة، مساحة ١,٦ مليون كم^٢، وثروة نفطية تدر عائدات تصل إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً)، وأن إيران بحكم هذه القدرات مؤهلة فى نظر قادتها لقيادة بلدان المنطقة، وبالتالي فرض رؤيتها ومصالحها وأهدافها على المجتمع الدولى.

- وإذا كان هذا الهدف القومى وتلك الغاية العليا لم تتحقق فى سنوات الثورة الإيرانية الأولى، بسبب المشاكل التى تعرضت لها هذه الثورة، وأخطرها حرب الثمانى سنوات بين إيران والعراق، وتصدى

المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة ووقوفه في وجه الطموحات الإيرانية، فإن ظروف هزيمة العراق في حربه مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، والتورط الأمريكي في كل من المستنقع الأفغاني والعراقي، وما ترتب على ذلك من ضعف النظام العربي، أتاح لإيران الفرصة لاستئناف مسيرة تحقيق أهدافها بقوة دفع أقوى وأسرع، متبينة في ذلك سياسة تنهض على دعم وتقوية نفوذ جماهير الشيعة في البلدان العربية والإسلامية، ومساعدتهم في الوصول إلى الحكم، بدءاً ببلدان الخليج العربية ولبنان، مع تبني القضية الفلسطينية من خلال دعم حركة حماس في غزة باعتبارها نواة الدولة الإسلامية في فلسطين، وبناء شراكة إستراتيجية قوية مع سوريا في المشرق العربي، باعتبار تقارب المذهب الشيعي مع المذهب العلوي الحاكم هناك، وما تعانيه الدولتان من عزلة إقليمية ودولية، وتهديد إسرائيلي لكليهما. واعتبرت إيران أن تشكيل حزب الله في لبنان، وحماس في غزة، وأحزاب الله الخليجية في دول الخليج، والمليشيات والأحزاب الشيعية في العراق .. كلها بمثابة أدوات وأذرع إيران الممتدة في هذه الأنحاء لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية والاستراتيجية، ومن ثم قدمت طهران لكل هذه الأحزاب والحركات والمنظمات الدعم المالي والسياسي والعسكري بأبعاده المختلفة، لكي تنفذ سياسات إيران في هذه البلدان، ولا تحيد عنها. ومن هنا برز الدور الإيراني المساند لحماس في حرب غزة، وهو دور لا تنكره إيران، بل تعترف به وتصر على الاستمرار في أدائه، متذرة بغياب الدور العربي في نصرة القضية الفلسطينية والحفاظ على المقدسات الإسلامية في القدس، بعد أن تبنت الدول العربية مبادرة (الأرض مقابل السلام) في تعاملها مع إسرائيل، وهو ما تعارضه إيران وحلفاؤها في المنطقة، لأن هذه المبادرة تتعارض مع الغايات والأهداف القومية والاستراتيجية الإيرانية التي سبق الإشارة إليها، والتي ترى أن استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي سaxonاً يخدم إيران في تحقيق أهدافها. لذلك سعت إيران إلى بناء (جبهة الممانعة) داخل الدول العربية - والمكون أساساً من سوريا وحماس وحزب الله وقطر - إلى جانب دول أخرى عربية تستفيد من إعلان مساندتها لهذا الحلف، لتتصدى هذه الجبهة لمن تطلق عليهم إيران (جبهة الاعتدال) التي تتزعمها مصر والسعودية، ولا تزال تتمسك بالمبادرة العربية التي أعلنتها السعودية في قمة لبنان عام ٢٠٠٢، والقائمة على مبدأ انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة مقابل الاعتراف العربي بها. حيث تريد إيران قتل هذه المبادرة بدعوى أنها فشلت حتى الآن في دفع إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وحتى تستمر الدول العربية متورطة في صراعات مسلحة وحروب مع إسرائيل، تستنزف القدرات والإمكانات والجهود العربية، وبما يضعف الدول العربية، وهو ما يصب في المحصلة النهائية في صالح إيران، ودون أن تطلق رصاصة واحدة على إسرائيل.

- لذلك ورغم الحملة الإعلامية الشرسة التي أدارتها إيران ضد مجموعة دول الاعتدال العربية - خاصة مصر - أثناء العدوان على غزة، إلا أنه كان واضحاً عدم قدرة إيران على تقديم مساندة فعلية لحماس في قطاع غزة أثناء الحرب، وتحلى حليفها الرئيسى فى لبنان - حزب الله - بضبط النفس - استجابة لرغبة الولى الفقيه فى طهران. ولذلك لم تكن هناك إمكانية لأن تحصد إيران مكسباً مماثلاً لما جنته إبان الحرب على لبنان فى عام ٢٠٠٦، حيث كان الجميع يعلمون أن لها دور كبير فى الصمود الذى حققه حزب الله. وعندما رفض مرشد الثورة على خامنئى تلبية مطالب متطوعين إيرانيين التوجه لقطاع غزة لمساندة المقاومة، بدا أن حسابات ومصالح الدولة الإيرانية تغلبت على الالتزامات الأيديولوجية الإيرانية التى يروجها القادة الإيرانيين بزعم دعم المقاومة. وكان هذا طبيعياً فى وقت تتأهب فيه إيران لاحتمال بدء مرحلة جديدة فى اتجاه إدارة باراك أوباما إلى الحوار معها - ولذلك كان خيار عدم توسيع نطاق الحرب من جانب إيران وحلفائها يمثل نهجاً براجماتياً.

١- الفكر الإيراني فى دعم حماس^{١٥٩}

- بعد توقف حرب الثمانية أعوام فى ٨ أغسطس ٢٠٠٨ بين العراق وإيران، بدأت إيران تنظر إلى الخارج مجدداً، خاصة فى البيئة الإقليمية المحيطة بها، واستأنفت عملية تصدير ثورتها إلى الدول العربية القريبة والبعيدة، وأوجدت لها مواطنى أقدام فى لبنان وفى العراق وفى فلسطين، بعد إنطلاقة حركة حماس التى كانت ولا تزال إمتداداً لجماعة الإخوان المسلمين، والتى لم يتعزز ارتباطها بطهران إلا فى عام ١٩٩٥، بعد أن وجد الإيرانيون أنهم باتوا بحاجة إلى إيجاد رأس جسر لهم داخل حركة التحرير الفلسطينية فى أعقاب عدم دعوتهم إلى مؤتمر مدريد الشهير والمعروف عام ١٩٩٢.
- وبالرغم من عدم تقبل حركة حماس للتقويم الإيرانى (الشيعى) للدين، فإنها - أى حماس - إنغمست بالمشاركة الإيرانية لجهة "أموال الصمود"، والتسلح، والتدريب .. ومواضيع أخرى، الأمر الذى يشير إلى أن الفريق المتشدد فى نظام الملالي بطهران يسعى للتوصل فى فلسطين إلى مستوى يشبه مستواه فى لبنان، ليكون فى موقع أكثر تقدماً نحو الصراع العربى - الإسرائيلى، الذى يشكل ورقة مهمة فى خدمة الأهداف الاستراتيجية الإيرانية.
- ولم يكن من مصلحة إيران أبداً أن تتوحد الفصائل الفلسطينية فى جبهة واحدة تواجه إسرائيل فى معركة المفاوضات من أجل إقامة الدولة الفلسطينية الموحدة والتى تضم الضفة وغزة، أو أن تندرج هذه الفصائل فى المبادرة العربية للسلام مع باقى الدول العربية، وذلك فى إطار الجهود التى تبذلها مصر لتوحيد الصف الفلسطينى وإزالة الإنقسام الجغرافى والسياسى الذى وقع فى يناير ٢٠٠٧ بين فتح والسلطة الفلسطينية من جهة وحركة حماس من جهة أخرى. لذلك سعت إيران إلى تفشيل الجهد

المصري، وترسيخ الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني، بل وتوسيعه ليصبح إنقساماً عربياً - عربياً بين ما يسمى "بدول مماتعة" و "دول معتدلة".

وقد كان واضحاً منذ سنوات أن هناك إتفاقاً إيرانياً سورياً لإشعال بؤر توتر في المنطقة، تمثل ذلك في دعم الميليشيات الشيعية والتابعة للقاعدة في العراق لمنع الاستقرار في هذا البلد، وفي إشعال حرب جنوب لبنان عام ٢٠٠٦، وفي إنقلاب حماس على السلطة الفلسطينية في غزة والاستئثار وحدها بالحكم فيها، وذلك من أجل خلط الأوراق وفرض واقع جديد أمام الإدارة الأمريكية الجديدة تثبت به كلا إيران وسوريا أن بيدهما أوراقاً إقليمية يمكن بها إثارة المشاكل أمام الولايات المتحدة، إذا لم تعقد واشنطن مع طهران صفقة تعترف فيها الأولى بمصالح إيران في المنطقة ودور رئيسي لها في المنظومة الأمنية الشرق أوسطية، خاصة في الخليج، وحققها في رعاية جماهير الشيعة على كل الساحة العالمية، ودور متميز لها في إقرار الأوضاع النهائية لنظام الحكم في العراق خاصة بعد إن تنسحب القوات الأمريكية من هناك، وتطبيع علاقات كاملة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة مع إيران، ناهيك عن رفع العقوبات وسحب الملف النووي الإيراني من مجلس الأمن. أما سوريا فإنها تسعى بدورها لمشاركة وغطاء أمريكي لمفاوضات شاملة مع إسرائيل يتم بموجبها الانسحاب من الجولان، وفك العزلة المضروبة دولياً على سوريا، والاعتراف بمصالحها في لبنان، وسحب قضية اغتيال الرئيس اللبناني الراحل رفيق الحريري من المحكمة الدولية. لذلك لم يكن غريباً أن يصرح رئيس مجلس الشورى الإيراني السابق بأن إيران دور في صنع القرارين اللبناني والفلسطيني، بل وزاد على ذلك بأن إيران وجوداً عسكرياً في شرق البحر المتوسط، في إشارة للمناورات البحرية المشتركة التي تجرى بين الأسطولين الإيراني والسوري في مواجهة المناورات البحرية المشتركة التي تجرى دورياً في البحر المتوسط بين الأسطول السادس الأمريكي والبحرية الإسرائيلية. كذلك لم يكن غريباً أن يهدد الرئيس السوري بشار الأسد بـ "إشعال المنطقة من البحر المتوسط إلى بحر قزوين" في حالة إقرار إنشاء المحكمة الدولية.

كما لم يكن خافياً أن عملية اختطاف الجنديين الإسرائيليين في شمال إسرائيل بواسطة عناصر من حزب الله في ١٢ يوليو ٢٠٠٦ كان بموجب قرار إيراني غداة فشل مفاوضات على لاريجاني - رئيس مجلس الشورى الإيراني حالياً وسكرتير مجلس الأمن القومي الإيراني سابقاً - مع خافيير سولانا مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي حول الملف النووي الإيراني. كما كانت أيضاً عملية خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت بواسطة عناصر من حماس والجهاد الإسلامي من مستعمرة سديروت شمال غزة قبل ذلك بشهر بموجب قرار إيراني، وكان الهدف الإيراني من وراء العمليتين هو إشعال جبهتين ضد إسرائيل - في شمالها وجنوبها - في وقت واحد، وتوريطها في

حرب استنزاف طويلة تستقطب إيران من خلالها دعم الشارعين العربي والإسلامي الرافضين للعردة الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة، وإثارة شعوبها ضد المصالح الأمريكية داخلها، وبما يفسد المبادرة العربية التي تتبناها السعودية ومصر، وتستغل إيران في ذلك العاطفة العربية تجاه القضية الفلسطينية، والكراهية العربية لإسرائيل والولايات المتحدة والداعمة لها، وإيران ضامنة في ذات الوقت أنه لن يجرؤ مسئول عربي على الوقوف في وجه المقاومة العربية ضد إسرائيل، حتى وإن كان ذلك على حساب تدمير لبنان وغزة، كما حدث بالفعل. أما الهدف النهائي الذي تسعى إليه إيران فهو ما سبق الإشارة إليه، وهو إجبار الولايات المتحدة على الجلوس معها، ومع سوريا لبحث جميع الملفات في مقابل تهدئة الأوضاع في المنطقة في صفقة شاملة.

- ولأن المبادرة العربية لحل القضية الفلسطينية تسلب إيران ورقة تفاوضية مهمة تتاجر بها سياسيا وأيديولوجيا، فقد كرست إيران جهودها لإيقاع أكبر قدر من الإضطراب في المنطقة. فراهنّت على حركة حماس بدعمها سياسيا وماديا بعد أن رفضت اتفاقية أوسلو والمبادرة العربية، رغم أن مشاركة حماس في الانتخابات الفلسطينية كان منبثقا أصلا عن اتفاقية أوسلو، فهي التي جعلت حماس تحصل على فوز يتيح لها بعد ذلك نفس هذه الإتفاقية وما نتج عنها من اتفاقيات أخرى من داخل السلطة الفلسطينية، حيث حافظت حماس على موقف ملتبس من جميع الإتفاقيات التي أبرمتها السلطة الفلسطينية، وشاركت في إتفاق مكة من أجل تعزيز موقفها العربي والسيطرة على الوضع الفلسطيني كله، وهو ما يتطلب من وجهة النظر الإيرانية والسورية المشتركة القضاء على سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المستندة إلى شرعية منظمة التحرير. لذلك نجد حماس - ومنذ نجاح إنقلابها في غزة - كانت ولا تزال دائمة السعي لوضع السلطة الفلسطينية موضع الإتهام بالفساد والتفريط في القضية الفلسطينية من أجل مصلحتها الحزبية، مستغلة صعوبة الأحوال المعيشية في مدن قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي المضروب عليها.

- ولقد جاء قرار إيران وسوريا بتكليف حماس بحسم الموقف عسكريا في غزة لصالحها في الصراع الدائر بينها وبين السلطة الفلسطينية وحركة فتح، واستبعاد الأخيرة نهائيا من قطاع غزة. وهو ما تمثل أولا في إنقلاب حماس على سلطة الرئيس محمود عباس في يونيو ٢٠٠٧، ثم إنهاء التهدة التي توصلت لها مصر بين حماس وإسرائيل في بداية عام ٢٠٠٩، وكانت مدتها ستة أشهر، باستئناف إطلاق الصواريخ على المدن والمستوطنات في جنوب إسرائيل. وكانت السعودية ومصر قد أدركتا مسبقا أن الطريق أصبح شبه مسدودا أمام حل المشكلة الداخلية الفلسطينية بفعل الضغوط الإيرانية والسورية على حماس، وأن القرار لم يعد بيد حماس ولكن بيد طهران ودمشق، وكلاهما

يسعى إلى استخدام حماس لتسخين الجبهة الجنوبية ضد إسرائيل، بعد أن أغلق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ جبهتها الشمالية مع حزب الله.

ولقد أدركت إسرائيل مبكراً - كما يقول خبراءها الاستراتيجيون - خطورة الذراع العسكرية الإيرانية الممتدة إلى حدودها الجنوبية من خلال حماس، إلى جانب ذراع إيران الممتدة إلى حدودها الشمالية من خلال حزب الله، لذلك كان تعيين إيهود باراك مبكراً وزيرا للدفاع بعد فوزه برئاسة حزب العمل، ليواجه هذه التهديدات الإيرانية، ويستعد للرد عليها. ولم يتوان باراك في تنفيذ هذه المهمة والتي أدرك أنها ينبغي ألا تقتصر فقط على الهجمات الجوية ضد معقل حماس وكتائب القسام والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية في قطاع غزة، ولكن ينبغي أيضاً أن تشمل عمليات هجوم برى تستهدف في الأساس تدمير البنية الأساسية السياسية والعسكرية لحماس وباقي التنظيمات المتحالفة معها في القطاع، وبما يضعفها، ويجبرها على الامتناع عن إطلاق الصواريخ ضد مدن وبلدات ومستوطنات جنوب إسرائيل، وبما يعيد أيضاً لاستراتيجية الردع الإسرائيلي مصداقيتها وهيبتها التي فقدتها في حرب لبنان ٢٠٠٦، خاصة بعد أن برزت منظمات وحركات وجماعات فلسطينية أخرى داخل قطاع غزة، لا تقل في تشددتها وتطرفها عن حماس - بعضها يضم عناصر من القاعدة قدموا من العراق بعد أن وجهت القوات الأمريكية والعراقية ضربات شديدة لما يسمى بدولة العراق الإسلامية وتنظيم القاعدة في محافظة الأنبار، والتي كانت قاعدة تعبئة وحشد وتدريب المقاتلين الذين ترسلهم القاعدة إلى فلسطين، وهو ما انعكس في معسكرات التدريب ومستودعات الأسلحة والذخائر في هذه المحافظة، الأمر الذي أدى بزعيم "قاعدة بلاد الرافدين" - أبو عمر اليعقوبي - إلى إرسال هؤلاء المقاتلين إلى ملاجئ آمنة في لبنان وغزة والمخيمات الفلسطينية، خاصة مخيم "عين الحلوة" في جنوب لبنان والذي برز فيه تنظيم "جند الشام" ذو العلاقة القوية بسوريا، أما غزة فقد ظهرت فيها تنظيمات أخرى قاعدية من العائدين من العراق، أبرزها "الجيش الإسلامي"، و"كتائب التوحيد والجهاد في فلسطين، وأرض الرباط"، و"سيوف الحق" - والتي خطفت الصحفي البريطاني جونستون وطالبت بمبادلته بمفتي القاعدة (أبو قتادة) الفاسيطني المسجون في لندن ثم قتله مؤخراً، والعراقية "ساجدة الرشادي" المتهمه بتفجير الفنادق في عمان، كما قامت جماعة (سيوف الحق) في غزة بإحراق ٤٨ محل إنترنت، وهاجمت بالقنابل مدرسة مختلطة، وهددت مذيوعات التليفزيون الفلسطيني بالقتل والتشويه إذا لم يلتزم بارتداء الحجاب.

لذلك حرص إيهود باراك فور توليه وزارة الدفاع الإسرائيلية على أن يشكل قوة برية من القوات الخاصة قوامها ٢٠,٠٠٠ جندي، بعضها يتبع مباشرة رئاسة الأركان العامة، والبعض الآخر يتبع الأفرع الرئيسية الأخرى في القوات المسلحة الإسرائيلية (البحرية، والجوية، والتشكيلات البرية).

واهتم باراك بتسليحها وتدريبها بما يؤهلها لخوض معارك داخل المدن والمناطق المبنية والشوارع في مدن قطاع غزة تحسباً ليوم لاشك في قدومه بالفعل في بداية عام ٢٠٠٩ ولأكثر من ثلاثة أسابيع.

٢- خطة خامنئي للسيطرة على المشرق العربي^{١٦١}

- كشفت دراسة أعدتها مؤسسة كارينجي للسلام الدولي في واشنطن وضعها الباحث الإيراني كريم سادجادبور أن على خامنئي مرشد الثورة الإيرانية هو المسيطر فعلاً على القرار السياسي في إيران، وأنه لا يعتقد في استمرار انقطاع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، لأن من مصلحة أمريكا أن تتعامل مع إيران عندما تجد أن نفوذ الأخيرة يهدد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما ينبغي أن تجسده السياسة والاستراتيجية الإيرانية، وأن ليس من مهمة إيران ولا أهدافها رمى اليهود في البحر، ولا إحراق الأرض الفلسطينية تحت أقدام الإسرائيليين، لأن مصير فلسطين والفلسطينيين يقرره الشعب الفلسطيني، ولكن مهمة إيران وهدفها هو استثمار هذه القضية العربية والإسلامية لتبقى حية دائماً وبما يخدم الأهداف والمصالح الإيرانية.
- وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية لا تلقى صدى قوياً في الشارع الإيراني، لأن إيران ليست عربية وليس لها خلافات حدودية مع إسرائيل، كما لا تعاني من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن أن إيران تضم أكبر طائفة يهودية في الشرق الأوسط خارج إسرائيل، فإن كثيراً من المراقبين في إيران يرون أن عدائية إيران للدولة الإسرائيلية ليست ناجمة عن صراع أيديولوجي بقدر كونها وسيلة مهمة للمناورة التكتيكية، يمكن لإيران باستخدامها أن تصبح الدولة الأكثر هيمنة في المشرق العربي السني.
- ويعترف خامنئي أن الاتهامات "المضحكة" التي توجهها الدول الغربية لإيران حول انتهاك حقوق الإنسان أو السعي لامتلاك أسلحة دمار شامل، هي ليست سوى مزاعم فارغة ترمى إلى ممارسة الضغط على إيران لتوقف دعمها للشعبين اللبناني والفلسطيني، فإذا ما تحقق ذلك فإن الولايات المتحدة ستغير موقفها العدائي من إيران، وأضاف خامنئي بأن "هدف إيران ليس التدمير العسكري للدولة اليهودية ولا الشعب اليهودي، بل إلحاق الهزيمة بالصهيونية في بعديها السياسي والأيديولوجي".
- أما إستراتيجية خامنئي لتدعيم الهيمنة الإقليمية لإيران في منطقة الشرق الأوسط، فإنها تتمثل في فرض مزيج من النفوذ السياسي والثقافي عبر الدعم المالي للدول والمنظمات الدائرة في فلك طهران، والمصحوب بوسائل عسكرية غير تقليدية - مثل الميليشيات المسلحة بمعدات تمكنها من شن حرب عصابات ضد إسرائيل والأنظمة الحاكمة في الدول العربية التي توصف بالمعتدلة - وذلك بهدف منح إيران دوراً في عدد من الساحات السياسية والأمنية المهمة في المنطقة. ومن وجهة نظر

خامنئي أنه لا يمكن معالجة أى من القضايا الحساسة التى تواجه الشرق الأوسط والعالم الإسلامى - على غرار مشاكل العراق ولبنان وفلسطين وأمن الخليج الفارسى - لا يمكن حلها من دون وضع رأى إيران فى الاعتبار، حتى وإن كانت القوة العسكرية الأمريكية وقوة حلفائها أكبر بكثير من قوة إيران العسكرية فى كل هذه الأماكن. وفى هذا الصدد يقول خامنئي: "إن الأمة الإيرانية بلغت اليوم مكانة رفيعة أصبح دورها فى المعادلة الإقليمية حاسما للغاية، وهذا أمر تعترف به قوى الاستكبار العالمى نفسها، وبدأت تدرك أنه لا يمكن حل القضايا المهمة فى منطقة الشرق الأوسط من دون تعاون إيران ومساهماتها، وأنه لا بد من الاستماع إلى الآراء حول تلك القضايا وأخذها بعين الاعتبار".

- وترجمة لهذا التوجه الإيراني الإقليمى والعالمى، أصبح الموقع الرسمى لخامنئي يشار إليه ليس باعتباره القائد الأعلى لإيران، ومرشد ثورتها، ولكن باعتباره "القائد الأعلى للمسلمين" وذلك اعتماداً ونتيجة لما تضخه إيران من أموال طائلة فى الدول والمناطق التى تسعى إيران إلى تعزيز نفوذها فيها - مثل لبنان وغزة والعراق ودول الخليج والسودان واليمن وأفغانستان وباكستان - ومن خلال التنظيمات والحركات التابعة لطهران مثل حزب الله فى لبنان وحماس فى غزة وأحزاب الله الخليجية، بل والجماعات السلفية فى المشرق والمغرب العربيين، وفى المؤسسات الدينية الخيرية المتواجدة فى هذه البلدان - خاصة الحسينيات والحوزات الدينية الشيعية التى تتمتع فيها إيران بنفوذ واسع.

- فرغم الأزمة الاقتصادية الصعبة التى تتعرض لها إيران، تؤكد مصادر المعلومات أنه خلال عام ٢٠٠٨ قدمت إيران المبالغ الآتية للمنظمات العربية التابعة لها: ٤٥٠ مليون دولار إلى حزب الله فى لبنان، ١٤٠ مليون دولار إلى كل من خالد مشعل رئيس حركة حماس وقيادة هذه الحركة فى دمشق، وكانت حماس قد حصلت من إيران على ٥٠ مليون دولار لتمويل حملتها الإنتخابية فى عام ٢٠٠٦، وبعد الانتخابات منحتها إيران ٣٠ مليون دولار، كما منحتها مبلغا إضافيا بعد الحرب الأخيرة على غزة. أما تنظيم الجهاد الإسلامى وزعيمه رمضان شلح، فقد حصل من إيران فى عام ٢٠٠٨ على ٢ مليون دولار، بإجمالى مبلغ يقدر بـ ٦٥٠ مليون دولار. والسؤال الذى يفرض نفسه فى هذا الصدد، هو: هل فى ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تمر بها إيران، حيث يبلغ عجز الموازنة الإيرانية ٥٢ مليار دولار وانخفاض احتياطي النقد الأجنبى فى البنك المركزى الإيراني من ٧٤ مليار دولار قبل تولى نجاد الرئاسة إلى ١٧ مليار دولار فقط فى عام ٢٠٠٨ بسبب إسرافه فى الإنفاق على المشاريع النووية والعسكرية والإنفاق على عملاء إيران فى الخارج، وإرتفاع معدلات التضخم إلى ٣٠%، وتعثر صناعة تكرير النفط حيث تستورد إيران ما لا يقل عن ٤٠% من البنزين من الخارج

بحوالى ٨ مليار دولار سنوياً، وما واكب ذلك من إرتفاع معدلات البطالة إلى ٢٠%، وفى ظل إنخفاض أسعار النفط عالمياً وكساد إقتصادى عالمى أثر سلباً على صادرات إيران من النفط والسجاد .. وخلافه، مما اضطر الحكومة الإيرانية إلى زيادة الضرائب وطبع مزيد من العملة وتمويل العجز من الديون الداخلية، وتدهور صناعة النفط بسبب عدم تطوير حقول ومصافي النفط .. هل يمكن فى ظل هذا التدهور الإقتصادى أن تقدم إيران تلك الأموال من أجل إحساسها الإنسانى والاسمى بالقضايا العربية كما تزعم طهران؟ أم أنها تستخدم هذه الأموال فى تأليب الأوضاع العربية وشراء التبعية، وتفجير الملفات وتوسيع النفوذ، لصالح خدمة الأهداف الفارسية على المستوى الإقليمى، وبهدف أساسى هو إحداث شق فى الصف العربى، وتعظيم الخلافات العربية وبما يمنع نشوء جبهة عربية موحدة تتصدى لمحاولات العبث الإقليمى التى تقوم بها إيران.

- ويشير تقرير إستخباراتى إسرائيلى إلى أن إيران درّبت ٩٠٠ عنصر من حماس على قتال حرب العصابات فى إطار الحرس الثورى، كما زودت إيران حماس بحوالى ٢٠٠ صاروخ جراد ١٢٢مم، وعدة آلاف من قذائف الهاون ١٢٠مم وذلك قبل العدوان على غزة.

٣- "جيوش الحرية" التى تسليحها إيران^(١١)

- رصد المراقبون للشأن الإيرانى فى السنوات الأربع الماضية تغيراً كبيراً فى السلوك الإيرانى، خاصة تجاه باقى دول المنطقة، عكس عودة العصبية الفارسية والاستعلاء على الآخرين، وإن كان قد تدثر بالرداء المذهبى الشيعى فى مخاطبة البلدان ذات الأغلبية الشيعية، ودينى إسلامى عام فى مخاطبة البلدان ذات الأغلبية السنية، حيث الحذر والترقب من أصحاب المذاهب الأخرى. وإن كان الهدف القومى الإيرانى أصبح واضحاً لكل المراقبين، وهو المتمثل فى إقامة الحكومة الإسلامية العالمية.

- وفى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر ٢٠٠٨ أعلن حسين حمدانى نائب قائد ميليشيا الباسيج الإيرانية أن إيران تسليح ما أسماه "جيوش الحرية" فى الشرق الأوسط، وأن هذه الجيوش تحصل على جزء من أسلحتها من إيران. وبعد ذلك بأيام أعلن قائد البحرية الإيرانية "حبيب الله سيارى" أن إيران أقامت قاعدة بحرية جديدة شرق مضيق هرمز الاستراتيجية لتعزيز مراقبتها العسكرية على مياه الخليج، ونقلت وكالة فارس الرسمية عن الأدميرال سيارى قوله: "إنه مع فتح هذه القاعدة البحرية الجديدة، سيتم تدشين خط دفاعى جديد شرق مضيق هرمز"، مؤكداً أن القاعدة تقع فى ميناء جسك فى بحر عمان.

- وتعنى مثل هذه التصريحات للمسئولين الإيرانيين، أن إيران ماضية فى توسيع دائرة نفوذها تحقيقاً للحلم الفارسى الذى يسعى إلى تولى القيادة، لكن من بوابة المذهب الشيعى، وتصدير الثورة الإيرانية

إلى باقى البلدان الإسلامية لإقامة ما يسمى بـ "الحكومات الإسلامية". وهو الأمر الذى أثار احتجاجات كبيرة فى الدول العربية والإسلامية أخرىها حكومة المغرب التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، بل وكان من أسباب نشوب حرب الثمانى سنوات بين العراق وإيران. ذلك أن معنى تصدير الثورة يقصد به فى الأساس إثارة ودعم الإضطرابات السياسية والأمنية لإقامة أنظمة سياسية ثيوقراطية (دينية) على أنقاض أنظمة الحكم القائمة حالياً، على غرار نظام الحكم الدينى فى إيران، والذى قام على أنقاض حكم الشاه عام ١٩٧٩. وبحيث تكون الأمة الفارسية الإيرانية هى لب العالم الإسلامى وقائده، وبنفس المذهب الدموى الذى يعتنقه الفرس الإيرانيون.

٤- وسائل وأشكال تصدير الثورة الخمينية

- أما وسائل وأشكال تصدير الثورة - ومنها إلى الفلسطينيين فى غزة والضفة - فقد إتخذت أشكالاً متعددة يمكن إجمالها فى الأمور التالية:

أ- الجانب العسكرى: ويتمثل فى طريقين، أحدهما التدخل العسكرى المباشر، بمعنى الاعتداء على الدول المجاورة واحتلال المناطق الشيعية فى الخليج، وبما فيها المنطقة الشرقية من السعودية والجنوبية من العراق، والبحرين كاملة، وجزءاً من الكويت. وقد أصيب هذا الشكل بنكسة كبيرة فى الحرب العراقية الإيرانية، وبعد الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق، وما إستتبعه من تكثيف التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج دفاعاً عن الدول العربية الخليجية الصديقة لأمريكا. أما الشكل الثانى فهو الدعم العسكرى بالسلاح والمال والتدريب للأحزاب والحركات والمنظمات الموالية لإيران فى البلدان العربية والإسلامية، برز ذلك واضحاً فى الدعم العسكرى الذى قدمته إيران لفيلق بدر وجيش المهدي فى العراق، وحزب الله فى لبنان، وحركة حماس والجهاد الإسلامى فى غزة على النحو الذى أبرزنا تفصيله آنفاً. وقد كشفت صحيفة "يديوعات أحرونوت" فى ٢٠٠٩/٨/٢ نقلاً عن صحيفة "كوريرا دى لاسيرا" الإيطالية أن سبب تحطم طائرة الركاب الإيرانية فى منتصف يوليو ٢٠٠٩ يعود إلى انفجار ذخائر كان من المفترض تهريبها إلى حزب الله. وقد أدى الانفجار الذى وقع فى شمال غرب إيران إلى مقتل ١٦٨ شخصاً فيما يعد أسوأ حادث طيران فى إيران. وأن هذه الطائرة كانت تحمل ذخائر من أنواع مختلفة منها قنابل ذكية وصواعق كان من المقرر إرسالها إلى حزب الله فى جنوب لبنان، وأن خلافاً فى أحد الصواعق أدى إلى وقوع الانفجار. وأوضحت مصادر من أجهزة المخابرات الإسرائيلية أن مسار تهريب السلاح المعد لحزب الله يمر من إيران إلى أرمينيا جواً ومنها إلى تركيا برا ثم إلى سوريا ولبنان.

ب- الجانب التعليمى: حيث تعطى الحكومة الإيرانية فى كل سنة آلاف المنح الجامعية التعليمية للدول الأخرى، وتحاول من خلالها استقطاب بعض الطلبة المتفوقين للدراسة فى إيران وعلى حساب

حكومتها، حيث يتعلمون مع التخصصات العلمية المذهب الشيعي الأثني عشرى، ويستقطب فيهم الذين يلمسون منهم قريبا وقناعة بهم، فتعطى لهم منحا أطول للدراسات العليا وغيرها، ليعودوا إلى بلادهم دعاة لهذا المذهب الساعى لسيطرة الأمة الفارسية باعتبارها رافعة رايته فى العالم.

جـ- الجانب السياسى: ويعنى به أن تصدر الثورة الإيرانية الفارسية مفاهيمها ومبادئها للآخرين عن طريق تجميل صورتها سياسيا، ومحاولة إطلاق الخطابات الرنانة حول تحدى "الشيطان الأكبر" - أمريكا، و"الشيطان الأصغر" - إسرائيل، وأن الأمة الفارسية الإيرانية هى المتصدى الوحيد لهما. وافتعال بطولات وهمية حول إنتصارات تحققها الأحزاب والحركات والمنظمات التى ترعاها إيران، مثل "الانتصار الإلهى" الذى حققه حزب الله فى لبنان، وأمكن لحزب الله من خلال رفع هذا الشعار أن يغزو الجبهة الداخلية فى لبنان ويفرض نفسه على المعادلة اللبنانية، وأخيرا "الانتصار الربانى" الذى تدعيه حماس فى غزة ضد إسرائيل، هذا بالإضافة للسعى الإيرانى لاختراق أحزاب وحركات المعارضة فى الدول العربية - مثل الإخوان المسلمين فى مصر، وتنظيم القاعدة فى بلاد المغرب، وحركة الجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية وفتح الإنتفاضة فى الضفة الغربية والحيثيين فى اليمن، وقد نجحت إيران بالفعل فى إختراق بعض الأحزاب العربية بطرق متعددة.

د- الجانب الإعلامى: حيث تقوم الملحقيات الثقافية والإعلامية الإيرانية، بإقامة علاقات وثيقة مع بعض الصحف والمجلات ومراكز البحوث والدراسات ودعمها ماليا واستضافتها وزيارتها، مع دعم بعض الصحفيين والإعلاميين بالمال وبالذورات الخارجية المجانية من أجل كسبهم فى الصف الإيرانى والترويج فى صحفهم ووسائل الإعلام الأخرى الفضائية والتليفزيونية والإذاعية التى يعملون فيها لما تريد إيران أن تدعو وتروج له من مواد إعلامية، سواء لتلميع صورتها والدعاية لأهدافها وسياستها واستراتيجيتها الخارجية، وإعطائها المشروعية السياسية والدينية، أولمهاجمة الأنظمة الحاكمة العربية الإسلامية الحاكمة التى تتصدى للمخططات الإيرانية. وهو ما يبدو واضحا فى وسائل الإعلام السورية الرسمية، وقناة الجزيرة القطرية، وقناة الأقصى، وصوت الأقصى التابعين لحركة حماس فى غزة، وقناة وإذاعة المنار التابعة لحزب الله فى لبنان. كما يفسر الحملة على صحابة سيدنا رسول الله الكرام فى بعض الصحف الكبرى العربية مؤخرا، طبقا لما يتبناه المذهب الشيعى من مفاهيم أيديولوجية قديمة.

هـ- الجانب الإقتصادى: وهو يهدف إلى توفير الدعم المالى اللازم لاستمرار تشغيل الآليات السياسية والعسكرية والإعلامية للأحزاب والحركات والتنظيمات العربية والإسلامية الدائرة فى فلك إيران. ولهذا الجانب وسائل متعددة منها الدعم المباشر بالمال بإرساله إلى المسئولين عن هذه الأحزاب

والحركات، فى شكل ميزانيات شهرية (تقدر بالنسبة لحزب الله بـ ١٥٠ مليون دولار شهريا، وبالنسبة لحركة حماس بـ ٢٠ مليون دولار شهريا). ومن الوسائل الأخرى دعم المؤسسات والشركات الإقتصادية التى تنشئها هذه التنظيمات فى داخل وخارج بلدانها، وفى أحيان أخرى تقوم إيران بإنشاء مؤسسات اقتصادية تابعة لها مباشرة داخل البلدان العربية والإسلامية يديرها أتباع إيران فى الداخل، وهم فى ذلك يؤسسون لتجارة تقوم على هدف خدمة نشر المذهب الشيعى، وتوفير الأموال للمنضمين لهذا المذهب من أبناء البلد المستهدف. هذا إلى جانب وسيلة أخرى تتمثل فيما يطلق عليه السياحة الدينية الشيعية - والتى اخترقت البلدان العربية مؤخرا - وتحاول إختراق دول أخرى بحجة زيارة الآثار والمقابر الشيعية، والتبرك بمقامات أهل البيت، ويصرف الإيرانيون فى زياراتهم لهذه الأماكن ملايين الدولارات يكسبون من خلالها صداقات ومعارف الكثيرين من أبناء البلد المستهدف.

٥- مخطط التدخل الإيرانى فى المنطقة العربية:

- ويرجع تاريخ التدخل الإيرانى العسكرى غير المباشر فى المنطقة العربية إلى عام ١٩٨٨، عندما وضع هاشمى رافسنجاني خطة أطلق عليها "جنك جنك تابيروزي" ومعناها بالعربية "حرب حرب حتى النصر" وكان آنذاك رئيسا لمجلس الشورى. ولتكون بديلا عن خطة تصدير الثورة الإيرانية التى بدأ بها الخوميني حكمه لإيران، ولاقت مواجهة ورفض شديدين فى العالم العربى، خاصة من جانب مصر التى مارست وقادت مواجهة دبلوماسية وسياسية طويلة وصعبة مع إيران. وقد دخلت هذه الخطة حيز التنفيذ عام ١٩٨٩ حينما تولى رافسنجاني رئاسة الجمهورية الإيرانية، لذلك ظل بعدها فى السلطة حيث تولى رئاسة مصلحة تشخيص النظام بعد خروجه من الرئاسة عام ١٩٩٧ وحتى الآن. وتقضى الخطة الإيرانية بالتغلغل فى البلدان العربية والإسلامية، وإحياء وإقامة الإمبراطورية الإيرانية - فارسية العرق شيعية المذهب - ومد نفوذها فى العالمين العربى والإسلامى عبر التخريب الممنهج للنسيج الاجتماعى والمذهبى فى تلك البلدان، ومن ثم السيطرة عليها ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

- وقد تم تنفيذ هذه الخطة على مراحل: الأولى: داخليا ببناء البنية الدفاعية والهجومية للحرس الثورى ليكون الإداة القوية لتنفيذ المشروع، وهو ما أدى إلى سيطرة الحرس الثورى وإملاكه لمؤسسات وشركات كبرى تعمل فى تجارة النفط والغاز والبتروكيماويات والسلاح والتكنولوجيا والالكترونيات. أما المرحلة الثانية فقد استهدفت التغلغل فى المنطقة العربية باستغلال موجة العداء الشعبى لأمريكا وإسرائيل، وبناء قواعد شعبية، وكسب مناصرة قوية. ولتنفيذ الحلم الإمبراطورى الإيرانى ابتعدت إيران عن دعم وتأييد الحركات الإسلامية فى الشيشان وكشمير والفلبين والصين،

وعملت على بناء علاقات قوية مع الصين وروسيا، ومساندة أمريكا حربيها على أفغانستان والعراق للتخلص من أعدائها هناك (طالبان وصادق حسين) بأيدي أمريكية ومساندة إيرانية غير مباشرة، لعدم مواجهة الولايات المتحدة من ناحية واستغلال حالة الفراغ الناجمة عن الحرب للتغلغل في البلدين. كما شملت الخطة الإيرانية أيضا تأسيس ودعم أحزاب شيعية - مثل حزب الوحدة الشيعي في أفغانستان، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة وحزب العمل الإسلامي في العراق، وحزب الله في لبنان، والجهاد وحماش في فلسطين، وذلك بهدف القضاء على الهوية العربية، وإذابة الدول العربية فيما تطلق عليه إيران "الهوية الإسلامية"، هذا إلى جانب عزل كل دولة عربية عن الأخرى، وإثارة النزعات القبلية وتقسيم الدول عرقيا ومذهبيا كما حدث بعد ذلك في العراق والسودان. أما في سوريا فقد تولى محمد حسن اختری - السفير الإيراني في سوريا - قيادة التوسع الصفوي الإيراني لمدة ١٢ عاما عبر العمل على تشييع أكبر عدد ممكن من قادة حزب البعث السوري، وإقامة أكبر عدد من الحسينات في كل المحافظات السورية يديرها المناء من رجال الدين والمخابرات الإيرانية، وإنشاء أكبر مركز ثقافي إيراني بالخارج يعرف باسم "المستشارية"، وتجنيب أكبر عدد ممكن من الإيرانيين بالجنسية السورية، والسيطرة على الاقتصاد السوري. وفي إطار هذه الخطة وتطبيقا لها دعا آية الله سيد محمد باقر خرازي عضو مجلس صيانة الدستور في مارس ٢٠٠٩ إلى العمل على تصدير "الثورة الإسلامية" إلى جميع أنحاء العالم، مؤكدا أن بلاده لن تقيم علاقات مع الولايات المتحدة قبل حصولها على القنبلة النووية، رافضا تطبيع العلاقات بين البلدين قبل ذلك. كما كشف محمد العوفي - القائد الميداني السابق في تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" - في اعترافات بثتها قناة "العربية في ٢٧/٣/٢٠٠٩ أن المخابرات الإيرانية والمتعربين الحويثيين في اليمن على علاقة وثيقة بتنظيم "القاعدة في جزيرة العرب"، مضيفا أن إيران على استعداد لمدهم بالمال والأسلحة اللازمة لتنفيذ العمليات الإرهابية.

- وبتحليل هذا المخطط الإيراني نجد أن أخطر عقبة تصطدم بها مساعي نشر الثقافة الإيرانية فتتمثل في صعوبة تسويقها لدى مسلمي الأقطار العربية الذين ينتمون للمذهب السني، إذ تباعد بين الفرس والعرب قرون من عدم الثقة، كما تفضل هوة سحيقة بين ثقافتی الامتين. والأكثر أهمية أن مستوى عدم الثقة عال جدا لدى زعماء البلدان العربية تجاه النظام الإيراني، إذ أن غالبية هؤلاء عاصروا الثورة الخمينية التي بادرت فور تمكثها إلى تطبيق سياسة تصدير الثورة، وما تبع ذلك من محاولات لزعة الاستقرار في عدد من الدول العربية، فإذا كان ذلك يجري وإيران لم تمتلك بعد سلاحا نوويا، فكيف سيكون سلوكها بعد امتلاكها هذا السلاح والذي لن تشهره في وجه إسرائيل ولا الولايات المتحدة، لأنها تدرك حجم العقاب الذي سيوجه ضدها في هذه الحالة، ولكن ستشهر إيران

سلاحها النووي فقط في وجه الدول العربية لابتزازها وردعها وتهديدها إذا ما تصدت لمحاولات الهيمنة الإيرانية عليها؟

- وتأتى منساعى الهيمنة الإيرانية في وقت خلص مخطوطها الاستراتيجيون إلى أن هذه المرحلة تعد مناسبة لبسط النفوذ الإيراني على الشرق الأوسط بأسره. فالعالم العربي يمر بأضعف حالاته، تمزقا وتفككا وترديا في العلاقات العربية - العربية، وما لم تتمكن إيران من تحقيقه بعضا التحالفات والتسليح وتوحيد الرؤى الاستراتيجية بواسطة حلفائها (سوريا، حزب الله، حماس)، تسعى إلى بلوغه من خلال سياسة "الهيمنة الناعمة" عبر توسيع خدمات المراكز الثقافية والدينية التابعة لسفاراتها في العواصم العربية.

- وإذا تقاطعت مواقف دولة عربية مع المخططات الإيرانية، فإن طهران مستعدة للتسلح بسياسة النفس الطويل لتنفيذ دبلوماسية ناجعة تبقى معدلات تؤثر مرتفعة في العلاقات الثنائية، لكنها لا تسمح ببلوغ حد الصدام والحرب، وتلك تماما هي حال العلاقات الإيرانية مع مصر، وإلى حد ما مع السعودية. والثابت أن إيران حاولت الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وشاركت قطر في تهيئة ظروف تهئ لطهران الحصول على مبتغاها، غير أن زعماء دول المجلس وقفوا بصلافة ضد أي هيمنة إيرانية على المجلس، لذلك لم تظفر إيران بما تريد، ولكن نجاحها في استمالة بعض الأطراف - مثل قطر وإلى حد ما عمان - خلف صدوعا لا تخفى في جدران التحالف الخليجي، ولكن إيران صابرة صبر صانع السجاد الإيراني في غزل سجاده سنوات حتى ينجزها، حتى تنهيا الأرضية الداخلية في دول مجلس التعاون لتحقيق هدفها.

- ولا يمكن تجاهل حقيقة أن إيران غدت بظموحها الإقليمي انقساماً عربياً ساهمت هي أصلا في تأسيسه، واستغلت فيه ثلاث عوامل تمثلت في الآتي:

١- انكماش الدول الرئيسية في فريق الاعتدال العربي - مصر والسعودية أساسا - وعدم طرحها مشروعا واضحا لمستقبل المنطقة، وانغماسها في محاولة المحافظة على الوضع القائم في المنطقة. وهو الأمر الى خلق فراغا إقليميا أتاح لإيران فرصة تاريخية لكي تتمدد وتزيد نفوذها عبر الإمساك بأوراق عربية مهمة من العراق إلى فلسطين، مرورا بلبنان والسودان والصومال.

٢- الأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها إدارتا جورج بوش في المنطقة على نحو شجع إيران على استثمار هذه الأخطاء، فكان الفشل الأمريكي في العراق نجاحا من الناحية الفعلية لإيران التي بدا أنها الفائزة الأولى من جراء إسقاط نظام صدام حسين الذي كان حاجزا أمام نفوذها الإقليمي بالرغم من كل مساوئه. ولذلك تحول ما كان حاجزا أمامها إلى معبر لنفوذها الإقليمي. كما أن فشل المشروع الأمريكي لتغيير المنطقة فتح الباب أمام مشروع إيران الذي يستهدف تغيير بعض المعادلات

الإقليمية عبر مد نفوذها وتوسيعه واستخدام برنامجها النووي كوسيلة لمساومات الولايات المتحدة والغرب، سعيا إلى صيغة لاقتسام النفوذ في الشرق الأوسط تحصل إيران عبرها على اعتراف ضمنى ذى ملامح صريحة بأنها الدولة الإقليمية الأكبر.

٣- ان الانقسام الذى بدا عربيا دفع سوريا، حين اشتد الضغط الأمريكى عليها عقب غزو العراق، وفى ظل عزلة عربية ودولية عانت منها سوريا سنوات، حولت سوريا إلى مزيد من الارتباط بإيران، فتحوّلت العلاقة الوثيقة التى قامت بين الدولتين منذ بداية الثورة الإيرانية، إلى علاقة خاصة جدا، غادرت سوريا فى ظلها موقعها فى منطقة قلب النظام العربى، وكرست التباعد الذى فصلها عن شريكها فى المنطقة العربية (مصر والسعودية).

- وكان غريبا أن يصير رئيس إيران أحمدى نجاد على حضور القمة العربية فى الدوحة، ويدس أنفه فيما لا يعنيه رغم إدراكه أن معظم القادة العرب يرفضون حضوره. لقد زعم نجاد أنه يريد حضور القمة بحجة فتح حوار مع الدول العربية مجتمعة حول علاقاتهم المتردية مع إيران. وحقيقة الأمر أنه كان يريد بذلك أن يفسد أعمال القمة العربية التى ستشغل وتتصارع بشأن إيران، ويفرضها بذلك موضوعا خلافيا على الدول العربية وتهمل فى مقابله قضايا جوهرية أساسية خاصة بفلسطين ولبنان والعراق والسودان، ومحاولة إصلاح مجمل الوضع العربى المتردى الذى لا تريد إيران إصلاحه، بل جعله يزداد ترديا. هذا فى الوقت الذى لم تبادر إيران من جانبها بإعلان نوايا توضح فيه موقفها من هذه القضايا العربية التى تعبت بملفاتها لخدمة مصالحها، بدلا من محاولات الاختراق والمناورة والتسويق.

- ومن مظاهر هذا السلوك الإيرانى أثناء أزمة غزة محاولتها إفساد قمة الرياض الرباعية للمصالحة العربية، حيث عقدت فى نفس التوقيت مؤتمرا برلمانيا عربيا مشتركا، وضغطت أيضا لحضور مؤتمر اتحادات البرلمانات العربية الذى انعقد فى مسقط، ورفضت الدول العربية مشاركة على لارىجانى رئيس مجلس الشورى الإيرانى فيه .. كما عقدت إيران أيضا مؤتمرا لبعض التنظيمات الفلسطينية الموالية لها ودول الممانعة العربية، فى نفس اليوم الذى انعقد فيه مؤتمر إعمار غزة فى شرم الشيخ، وهو ما يعنى أنها تضرب العمل العربى المشترك بالمؤتمرات الموازية.

- ولقد كشف وزير الخارجية أحمد أبو الغيط النقاب عن تصرفات إيرانية أخرى وقعت أثناء أزمة غزة، استهدفت إيران من ورائها استفزاز مصر، منها فرض الحصار على البعثة الدبلوماسية المصرية، فى طهران، ومنعهم من مغادرة مقر السفارة إلى منازلهم لعدة أيام أثناء الأزمة، ولكن مصر تصرفت من واقع مسئوليتها وقررت عدم الرد على هذه الاستفزازات الإيرانية.

وإذا كان هدف إيران من وراء حضور رئيسها القمم العربية هو تحويلها إلى قمم إقليمية لتحقيق الحلم الإيراني في السيطرة والزعامة على العالم العربي مستغلة في ذلك القضية الفلسطينية والقدس ومسجدها الأقصى، بزعم الدفاع عنها باعتبارها مشكلة كل المسلمين وليس العرب فقط، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو أن عمر هذه القضية صار لها أكثر من نصف قرن ويعالجها العرب بما في أيديهم من أدوات إستراتيجية مختلفة، فأين كانت إيران طوال هذه المدة؟ إنها لم تظهر فقط على مسرح القضية الفلسطينية إلا بعد ظهور نفوذ حزب الله في المنطقة، وبعدها قويت شوكتها ببرنامجهما النووي. ناهيك عن أن علاقة إيران بالعالم العربي علاقة مشوشة، وما زالت تتدخل بشكل سافر في الشؤون العربية الداخلية، وذلك بإصرارها على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، وأدخلت العراق في حرب عقيمة دامت ثماني سنوات، ثم سهلت غزوه بالقوات الأمريكية ولعبت دوراً تخريبياً فيه، كما كانت وراء عدم الاستقرار في لبنان واليمن والبحرين والمغرب، ودخلت في عداوة مستمرة مع السعودية ومصر. هذا في الوقت الذي لم تطرح فيه إيران أي مشروع يساهم في تنمية العالم العربي، ودعم مشروعات السلام والاستقرار في فلسطين، وهو ما يؤكد على أن سبب إصرار الرئيس الإيراني على حضور القمم العربية هو نفسها من داخلها، لأنه يعلم أن حضوره سيعنى ضمناً رفض دول عربية كبيرة وكثيره حضور مثل هذه القمم.

ومن الأدلة أيضاً على الدور المشبوه والتخريبى الذى تلعبه إيران فى المنطقة العربية، هو موقفها من الاتهامات المصرية لحزب الله اللبناني حول الخلية التخريبية التى حاول إقامتها فى مصر، حيث رفض وزير الخارجية الإيرانية منوشهر متقى هذه الاتهامات معتبراً أنها "توصيفات جاهزة قديمة وبالية ولن تأتى بنتيجة"، وأن الاتهامات المصرية "تستهدف التأثير على الانتخابات التشريعية المقبلة فى لبنان". وكان وزير الخارجية المصرى أحمد ابو الغيط قد صرح بأن "إيران استخدمت حزب الله فى المؤامرة التى كشفت أخيراً كى توجد على الأرض المصرية، وتقول للمصريين: نحن هنا". وأضاف أن "وجود إيران فى صورة حزب الله على شاطئ البحر المتوسط رسالة واضحة للعالم الغربى وإسرائيل ولمصر ولكل العرب مفادها نحن هنا وسنؤثر فى مصالحكم".

ولقد كانت إيران تعتبر نفسها محاصرة لإسرائيل بعد أن أحكمت سيطرتها على سوريا وحركة حماس فى غزة وبواسطة حزب الله فى جنوب لبنان - مع اعتبار أن هذا الحزب هو أحد فرق الحرس الثورى الإيرانى. وبعد أن أحكمت سيطرتها على سوريا ولبنان وغزة، أصبحت إيران على حدود مصر، وانتقلت للهجوم على الساحة المصرية بمشاركتها فى تسليح وتمويل وتخطيط عمليات ميليشيات حماس التى إفتحمت الحدود المصرية بالقوة فى يناير ٢٠٠٨ لإرباك مصر وإحراجها، والتهديد مرة أخرى باقتحام حدودها تحت زعم فك الحصار عن غزة. حتى أنها أوعزت إلى أحد

مشايخ حماس (الكلاب) بأن يفتى بقتل الجنود المصريين الذين يدافعون عن حدودهم وليس الإسرائيليين.

٦- التقاء المصالح الإيرانية مع الإسرائيلية^{١٢١}

- ولا تجد إسرائيل غضاظة في تصعيد المشروع الإيراني في الوطن العربي، فلا تحل مشكلة شيعة في لبنان كي يستمر حزب الله على سلاحه، ولا تحل مشكلة الأسرى الفلسطينيين حتى يظل لدى حماس حجة لانقلابها على السلطة الفلسطينية، ولا تتجاوب مع المساعي المصرية لحل مشكلة الأسرى المعذبين في سجونها، حتى يظل في أيدي حماس ورقة تتاجر بها في إطلاق سراح ١٠,٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية. كما تلتقي إيران مع إسرائيل في تفتيت دولة العراق، وتتسابق الاثنان في قضم العراق من الشمال بواسطة إسرائيل، ومن الجنوب بواسطة إيران، وفي قتل نخبته وضباطه وعلمائه. كما تلتقي إسرائيل أيضا مع إيران في دعم النظام السوري عندما يرسل عناصر القاعدة عبر حدوده إلى العراق ليقوموا ما يسمى بدولة العراق الإسلامية، وأيضا إرسال الجماعات الأصولية إلى لبنان (مخيم نهر البارد) لإعلان إمارة إسلامية في شماله. كما تلتقي إسرائيل أيضا مع إيران في دعم النظام السوري عندما يرسل عناصر القاعدة عبر حدوده إلى العراق ليقوموا ما يسمى بدولة العراق الإسلامية، وأيضا إرسال الجماعات الأصولية إلى لبنان (مخيم نهر البارد) لإعلان إمارة إسلامية في شماله. كما تلتقي أيضا إيران مع إسرائيل كي لا يبقى في الوطن العربي قوة عربية قادرة على مواجهة مشروعها - وهو حلم صهيوني قديم - تساعد طهران في إخراج كل عقد التاريخ الإسلامي منذ ١٤ قرنا كي تقول وتثبت أن الشيعة ليسوا عربا بل فرسا، لذلك تضرب إيران كل من يدافع عن عروبة العراق ووحدته بواسطة ميليشياتها: "حزب الله العراقي"، "فيلق بدر"، "جيش المهدي"، "حزب الدعوى"، بالإضافة لمخابرات وعناصر الحرس الثوري التي سيطرت فعليا على البصرة ومعظم مدن الجنوب العراقي. كما أفشلت إيران وسوريا عبر حماس كل جهود مصر والسعودية لرأب الصدع بين الفلسطينيين، وهو بالطبع ما يصب في مصلحة إسرائيل.

- وتلتقي أيضا المصالح والأهداف الإيرانية مع نظيرتها الإسرائيلية في إفساد وحدة دول مجلس التعاون الخليجي، وحتى لا تكون قوة عربية معتدلة تقف بجانب مصر في تصديها للمشروعين الصهيوني والإيراني. وهو ما تمثل في محاولات إيران المتعددة لإحداث انقلاب في البحرين والزعم بأنها إحدى محافظات إيران (مقالة شريعة مداري في صحيفة كيهان الإيرانية)، وفي الكويت بواسطة الإيرانيين الذين حصلوا على الجنسية الكويتية وأصبحوا يتحكمون بمقدرات مالية مهمة جدا داخل الكويت، كما صار لهم وزراء ونواب وتجمعات وديوانيات، وبرزت أنيابهم التي يهددون بها

وحدة ومصير الكويت. فإذا ما استعرضنا حجم الصراعات الداخلية السياسية والعرقية والطائفية، وليس فقط بين الدول العربية بعضها البعض، بل وهو الأخطر داخل كل دولة عربية، فس نجد أيدي إيران وإسرائيل تغذيها بأساليب وأدوات مباشرة وغير مباشرة، لتهدد الاستقرار والأمن في هذه الدول، وبما يصب في النهاية في صالح إسرائيل وإيران.

- ويعتقد تريت بارسي - مؤلف كتاب "التحالف الخائن: الصفقات السرية بين إسرائيل وإيران" - أن العوامل الجيوسياسية وليس الأيديولوجية تحكم العلاقات بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة. ويشدد على أن التنافس بين إيران وإسرائيل ينصب على الهيمنة على العالم العربي، ويؤكد أن التنافس لم يبدأ غداة الثورة الإيرانية في ١٩٧٩، بل هو استمرار لعهد الشاه. لذلك تشعر إيران بأن مصيرها العزلة إذا هيأت الظروف لإسرائيل صلحا مع خصومها العرب، وهو ما يفسر معارضة طهران الدائمة لأي تسوية بين العرب وإسرائيل. ويرى بارسي أن إسرائيل تخشى الورقة الإسلامية التي تلوح بها إيران وتحاول نشرها في العالم العربي ليتسنى لها توسيع نفوذها. وأنه لهذا السبب حين تكون العلاقات العربية - الإسرائيلية في أسوأ حالاتها من التدهور والتوتر، يشهد التنافس بين إيران وإسرائيل استرخاء ملحوظا. ثم يكشف الكتاب أن إسرائيل سعت بعد الثورة الإيرانية إلى تحسين علاقاتها مع إيران، على أمل أن يتيح ذلك تهدئة طفيفة في النزاع العربي - الإسرائيلي. ولكن المثير أنه حين رفعت إيران صوتها بتأييد القضية الفلسطينية في ثمانينيات القرن العشرين، طلبت جماعات اللوبي اليهودي في واشنطن عدم الاكتراث بالتهديدات الإيرانية باعتبار أن إيران لن تقدم على تنفيذ أي منها. إلا أن الصورة تغيرت بعد عام ١٩٩١ حين سعت الولايات المتحدة إلى سلام بين العرب وإسرائيل، حينها عمدت إيران إلى تخريب هذه العملية بتنشيط خلاياها النائمة في فلسطين لإطلاق سلسلة من العمليات الانتحارية داخل إسرائيل بهدف عرقلة عملية السلام. ثم يصل مؤلف الكتاب إلى خلاصة مفادها أن عملية السلام بين العرب وإسرائيل تضر بالمصالح الجيوسياسية لإيران، إذ يعنى نجاحها إزاحة الأطراف العربية المتحالفة مع إيران بعيدا عنها، خاصة سوريا، مما سيؤدي إلى عزل طهران استراتيجيا في المنطقة، كما أن من شأن التسوية أن تتيح شروطا أكثر مرونة لوجود عسكري أمريكي في الشرق الأوسط.

٧- الحزام الأمني الإيراني، وإرتباطه بدائرة المجال الحيوي الإيراني^{١٣١}

- يدرك جيدا المتتبع لتحركات السياسية والعسكرية والإعلامية الإيرانية على الساحتين الإقليمية والدولية، منذ بداية الأزمة العراقية أن إيران تسعى لإقامة حزام أمني جديد لها، يرتبط بدائرة مجالها الحيوي التي تمتد من أفغانستان وباكستان والهند شرقا إلى المغرب العربي على الأطلنطي غربا، ومن حدود روسيا ودول القوقاز شمالا إلى المحيط الهندي ووسط أفريقيا جنوبا. حيث ثبت أن

موقف الحياد الفعال الذي اتبعته خلال الأزمة الأفغانية ثم بداية الأزمة العراقية قد استنفذ أغراضه، وأصبحت إيران في حاجة إلى موقف جديد أكثر فعالية تستثمر فيه عدداً من الإيجابيات التي تحققت من خلال موقفها الأول. فضلاً عن رصيد باتت تنميه خلال تلك الفترة لها عند بعض دول المنطقة العربية وخارجها، وحتى تختبر قدرتها على المبادأة، بعد أن تخلت عنها مؤقتاً إنتظاراً لظروف أكثر مناسبة، وتشير الأحداث إلى نجاحها في ذلك.

- ولاشك أن إيران تزرع لها جذوراً في كل أرض تنبت فيها بذور التشيع، وهي تتعهدا على الدوام، وفي كل الظروف، وتحت أي مسمى، ولدى أي نوع من الحكومات، منتظرة يوم الحصاد. وفي هذا الصدد يقول هاشمي رافسنجاني في حديثه لمجلة (الطريق - راهبرد): "إننا باعتبارنا دولة شيعية، نساعد الشيعة في كل مكان، حتى لو كانوا حزباً أو أقلية برلمانية، ولقد أصبح للشيعة مركزية الآن في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية وإقرار نظام ولاية الفقيه في الحكم، وإن الشيعة قوة إسلامية كبيرة، وهم أكثر الفرق الإسلامية اعتدالاً، لذلك سوف تجد لها مكاناً بين المناضلين في المستقبل".

- وقد اعتمد النظام الإيراني في تقاربه مع الدول الأخرى المتواجدة في دائرة المجال الحيوي الإيراني أسلوب المبادأة، وهو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات، بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وهذا التقارب ليس على حساب المكاسب التي حققتها إيران في المنطقة العربية أو في غيرها. ذلك أن نظرية الأمن الإيرانية نفسها تقوم على نفس فكرة المبادأة، باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تصنع نظرية أمن تحقق مصالحها وطموحاتها، وأن تكون قابلة للتطبيق من خلال إتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، وتتدرج نظرية الأمن الإيرانية إلى بعدين أساسيين، أحدهما بعداً عقائدياً يتمثل في تغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه القيم الشيعية التي تنهض على تقديس أهل البيت ومكانتهم، للالتفاف حولها وتنفيذ وصاياها، ودمج الدين بالسياسة. والآخر بعداً نضالياً يتمثل في إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، تحول دون وجود قوى أجنبية معادية لإيران. وبذلك تدفع إيران خطوطها الدفاعية إلى أماكن بعيدة عن حدودها، حيث تتواجد بلدان دائرة المجال الحيوي، والذي تعمل فيها المنظمات التابعة لإيران مُشكلة خط دفاعها الأمامي والخارجي، ضد أية تهديدات وبما يصدها مبكراً قبل أن تصل إلى حدود إيران، وتُشغل أعداء إيران لأطول فترة زمنية ممكنة عن الوصول إلى قلب إيران وتهديده.

- وفي ذلك يقول أيضاً آية الله هاشمي رافسنجاني مخطط السياسات العامة في إيران "مبادئنا في السياسة الخارجية ليست على مستوى واحد، فلنا أولويات وأشياء مقدمة على أخرى، سواء تجاه دول أو شعوب معينة، أو تجاه أحداث أو ظروف معينة. ومن الصعب إيجاد إتفاق جماعي حول المسائل

المهمة في السياسة الخارجية تجاه أية دولة. لذلك عندما يحتدم الخلاف بين الأجهزة المختلفة يتدخل "مجمع تحديد مصلحة النظام" لحسم الأمور. فعلى سبيل المثال هناك إختلاف حول العلاقات مع الولايات المتحدة، وكذلك حول العلاقات مع مصر، فإن تحول هذا الخلاف إلى معضلة فإننا نتدخل، وإذا لم نجد حلا إلا الرجوع للشعب فسنقترح عمل استفتاء شعبي، ولكن بشرط موافقة مجلس الشورى، وتأييد الزعيم المرشد للثورة". وفي مواجهة هذه النظرية الأمنية الإيرانية طرح المراقبون سؤالا مهما: هل يتوقف الحزام الأمني الإيراني الجديد عند مواجهة التهديد الأمريكي والإسرائيلي لإيران، أو تخفيف أثره في المنطقة؟ أم يمتد لنشاطات أخرى على حساب الدول العربية والإسلامية ذات الأغلبية السنية إذا ما أدخلتهم إيران في إطار العدائيات التي تهدد أمنها؟

٨- الدعم المالي والعسكري الإيراني لتأسيس إمارة حماس الدينية في غزة^{١٦٤}

- كشف القيادي في حركة حماس "محمود الزهار" وزير الخارجية السابق في حكومة إسماعيل هنية في حديث له لمجلة (ديرشبيجيل) الألمانية، نشرته صحيفة الأنباء الكويتية في ٢٤/٦/٢٠٠٧ عن نية حركة حماس في تأسيس دولة إسلامية في غزة، وذلك حين أجاب على سؤال حول مدى صحة الإدعاءات الغربية حول هذا الموضوع، فرد قائلا: "بالطبع نريد أن نفعل ذلك ولكن بدعم كامل من الشعب"، ثم أوضح قائلا: "لن نستطيع تأسيس دولة إسلامية حاليا، لأننا نحن الفلسطينيون لا نملك دولة، وطالما لا نملك دولة فسنحاول تشكيل مجتمع إسلامي".

- وردا على سؤال حول احتمالات قطع الأموال عن حكومة إسماعيل هنية في غزة، أجاب الزهار "إن حماس تملك بدائل، وإذا أردنا يمكننا أن نحصل على خمسة ملايين دولار شهريا على شكل تبرعات من مصر". ثم اعترف بنقله شخصيا مساعدات مالية من إيران إلى غزة قائلا: "حماس تلقت في الماضي أموالا من بلدان عدة، منها ليبيا التي دعمتنا بخمسين مليون دولار، وأنا شخصيا جلبت مرتين أموالا من إيران .. مرة ٢٠ مليون في حقيبة من إيران إلى قطاع غزة، وفي المرة الثانية ٢٢ مليوناً". وكان ذلك بالطبع عبر معبر رفح، وقد تكرر نفس الأمر مع إسماعيل هنية الذي حمل معه حقائب بها ٤٠ مليون دولار حصل عليها من إيران وتوجه بها عبر معبر رفح إلى غزة، وفي أعقاب الأزمة الأخيرة كشف رجال الجمارك في مصر عن ٩ مليون دولار كان يخفيها وفد التفاوض الرسمي الممثل لحركة حماس مع مصر، أثناء عودته إلى القطاع ولم يعلن عنها، واتضح أن هذه الأموال حصل عليها من إيران عن طريق سوريا، ويريد إدخالها القطاع، وهو ما رفضت السلطات المصرية السماح به، وتم إيداع هذا المبلغ في بنك مصري بالعريش، وقد طرح هذا الوضع عدة تساؤلات في مصر حول مدى صحة هذا الأسلوب لنقل الأموال، ولماذا لا يتم عبر البنوك المصرية؟!

- وعن التكتيك الجديد الذي ستتبعه حماس تجاه إسرائيل وحركة فتح، قال الزهّار: "أن التكتيك الجديد يقضى بعدم مهاجمة الإسرائيليين"، ثم ألمح إلى أن كتائب القسام - الذراع العسكري لـ حماس - ستستخدم في الضفة الغربية ضد فتح نفس أساليب التفجير والهجمات التي تعتمد عليها ضد قوات الاحتلال، وعلل ذلك بقوله "في هذه اللحظة لا يمكننا أن نتعامل مع عدوين في الوقت نفسه"، وذلك في إشارة إلى إسرائيل وحركة فتح. ثم أشار الزهّار إلى أن الأسلحة والذخائر متوافرة في الأراضي المحتلة، موضحاً: "قبل سنتين كانت كلفة الرصاصة الواحدة في غزة تبلغ ٣,٥ يورو، أما الآن فإنها تساوي ٣٥ سنتاً فقط، ذلك أن أموال المساعدات الأمريكية حوّلت إلى السلاح، فشكراً لأمريكا!!" أما إسلام شهبان - أحد مسئولي كتائب عز الدين القسام، فقد صرّح عقب سيطرة حماس على غزة في ١٤ يونيو الماضي قائلاً: لقد حل عهد العدالة والحكم الإسلامي"، وكان تقرير أوروبي نشر في بداية مايو ٢٠٠٧ قد حدّر من تنامي قوة حماس العسكرية بعد أن تلقت كتائب القسام ثلاثة ملايين يورو جاءت مباشرة من طهران، خلاف ما تعطيه طهران لحكومة هنية من مساعدات شهرية لتسيير أمور القطاع، تراوحت ما بين ٢٠ - ٤٠ مليون دولار شهرياً. لذلك لم يكن غريباً أن يشيد قادة حماس بإيران وجهودها في دعم حماس مالياً وتسليحياً.
- أما مدير الاستخبارات في السلطة الفلسطينية - توفيق الطبراوي - فقد إتهم إيران بلعب "دور كبير" في سيطرة حماس على غزة، قائلاً: "لقد كان لإيران دور كبير فيما جرى في غزة سواء من جهة التمويل أو التنفيذ"، مضيفاً: "نعرف أن المئات من حماس خرجوا وتدربوا في إيران ومعسكرات حزب الله في لبنان .. وأن كل البرنامج والحركة الانقلابية التي قامت في فلسطين هو برنامج مشترك بين حماس وإيران التي كانت على اطلاع على كل التفاصيل"، ثم زاد قائلاً: "إن قادة حماس العسكريين التقوا قادة سياسيين في سوريا، وتمت خلال الاجتماع مناقشة جوانب العملية كافة"، ولم يستبعد الطبراوي أن تقوم حماس بعمل مشابه في الضفة الغربية.
- ويشارك الرئيس الفلسطيني محمود عباس في هذا الرأي، فبعد أن اتهم حماس بتدبير محاولة لاغتياله بلغم أسفل مقر إقامته زنته ٢٥٠ كجم متفجرات، وأكد على أن ما جرى "مخطط لسلخ غزة عن الضفة، وإقامة إمارة من لون واحد يسيطر عليها تياراً واحداً من سماته التعصب". ودلّ على ذلك بإنزال العلم الفلسطيني من مقارته واستبداله بعلم حماس الأخضر مضيفاً "المخطط المعد سلفاً، والذي توافقت عليه قيادة حماس في الداخل والخارج كان بمشاركة أطراف إقليمية" في إشارة واضحة للدور الإيراني.
- أما تسليح إيران لحركة حماس فقد تمثل في تهريب كميات كبيرة من الصواريخ أرض/أرض (كاتيوشا) ويقدر عدد ما لدى حماس منها بحوالي ١٥٠٠٠ ألف صاروخ مداها يتراوح ما بين ١٠ -

١٥ كم، وبضع مئات من الصواريخ جراد ٢٢ أم ذات مدى مطور يصل إلى ٤٥ كم (يقدر عددهم بحوالي ٢٠٠-٢٥٠ صاروخ)، بالإضافة إلى حوالي ٥٠٠-٨٠٠ صاروخ مضاد للدبابات نوعيات (ساجر، ب-ج-٢ المزود برأس تاندم) - وهذه مخصصة للتعامل مع الدبابة الإسرائيلية ميركافا-٤ بعد أن تم تطوير تدريبها بتزويدها بدرع إضافي، ذلك أن الصاروخ ب-٢ مكون من حشوتين متفجرتين، تعمل الأولى على إختراق الدرع الخارجى للدبابة، ثم تفتح الطريق للحشوة الرئيسية الأخرى المتواجدة خلفها لتخترق الدرع الرئيسى الآخر للدبابة وبما يؤدي إلى نفاذ القوة التفجيرية إلى الغرفة الداخلية للدبابة وتفجيرها بما فيها من ذخائر وأفراد طاقم. هذا إلى جانب كميات من الهاونات ١٢٠ مم و ٨٢ مم، ورشاشات كلاشنكوف، والذخائر اللازمة لها، إضافة إلى نوعيات متقدمة من العبوات المتفجرة التى سبق استخدامها بفاعلية ضد المركبات الأمريكية المدرعة فى العراق بواسطة الميليشيات التابعة لإيران هناك. وقد تم تهريب معظم هذه الأسلحة - خاصة الصواريخ - إما بواسطة سوريا وحزب الله عبر البحر المتوسط، وتوقفت خارج المياه الإقليمية المصرية وبعيدا عن مراقبة السفن الحربية الإسرائيلية، وكانت تلقى حمولتها من الأسلحة فى عبوات تستقبلها قوارب صيد تابعة لحماس قادمة من شاطئ غزة، فتربطها وتحملها معها إلى الساحل. وفى أحيان أخرى كانت السفن تلقى حمولتها فى توقيتات وأماكن محددة محسوب فيها جيدا اتجاه حركة التيارات المائية لتحملها إلى ساحل غزة، وبعض هذه العبوات ضلت طريقها ووصلت إلى السواحل المصرية، وألنقطةا حرس السواحل فى شمال العريش، والبعض الآخر وصل إلى ساحل بورسعيد، أو عبر تهريبها من السودان إلى صحراء مصر الشرقية، ومنها إلى سيناء ثم غزة عبر الأنفاق المتواجدة فى منطقة الحدود بين مصر وقطاع غزة.

- وقد ذكرت تقارير أمنية إسرائيلية نشرت فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ - قبل الحرب على غزة - أن القدرات الصاروخية لدى المسلحين الفلسطينيين فى قطاع غزة، يمكنها أن تصيب عددا كبيرا من البلدات الواقعة فى جنوب إسرائيل، مما يضع نحو ٨٠٠ ألف إسرائيلي فى مرمى صواريخ القسام التابعة للجناح العسكرى لحركة حماس (كتائب عز الدين القسام). وأضافت تلك التقارير أن حماس استغلت فترة الستة أشهر الأخيرة التى شهدت تهدة بقطاع غزة فى تطوير قدراتها الصاروخية، وتعزيز تلك الصواريخ بحيث يمكنها إصابة أهداف داخل العمق الإسرائيلى. ونقل عن رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلى (الشاباك) - يوفال ديكسين - قوله أن حماس حصلت من إيران على صواريخ (جراد) ١٢٢ مم المطورة القادرة على الوصول إلى مشارف مدينة بئر سبع التى تبعد حوالى ٤٥ كم عن قطاع غزة، وأن واحدا من بين كل ثمانية إسرائيليين - أى ٨٠٠ ألف إسرائيلي - أصبحوا فى مدى صواريخ القسام والكاتيوشا وجراد.

- ونشرت يديعوت أحرونوت قائمة بالمدن والبلدات التي باتت في مدى صواريخ حماس - بحسب ديكسين - الذي أكد أن منشآت استراتيجية أصبحت في مدى تلك الصواريخ مثل "مركز الأبحاث النووية" في ناحال سوريك، والقاعدة الجوية في حتسور، وميناء أشدود، وحتى إلى مشارف بنر سبع. وقد أثبتت الحرب الأخيرة في غزة أن القدرة الصاروخية لحماس قد أصابت أهدافا في جميع هذه المناطق، وإن كانت بأعداد محدودة من صواريخ جراد، إلا أن صواريخ القسام والكاتيوشا أمطرت المستوطنات والبلدات الإسرائيلية شمال وشرق قطاع غزة بمعدل ٥٠ - ٦٠ صاروخ يوميا، تقلصت في الأيام الأخيرة من الحرب إلى ٤-٥ صاروخ يوميا بعد أن نجحت القوات الجوية والبرية الإسرائيلية في تدمير مستودعات كاملة منها.

٩- جهود إيران لنشر التشيع في غزة^{١٦٥}

- كشفت مصادر فلسطينية النقاب عن أن إيران استطاعت عبر حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية القيام بنشاطات عديدة لنشر الفكر الشيعي في قطاع غزة، ودعم عدد من الجمعيات والمؤسسات لهذا الغرض. وحددت هذه المصادر الأسباب التي تساعد إيران على نشر أفكارها في قطاع غزة في الآتي:

١- استغلال الفقر والحصار المر على الشعب الفلسطيني وفي ظل الأوضاع الراهنة من أجل تجنيد أكبر عدد من الشباب.

٢- استغلال قضية حرب لبنان الأخيرة وتضخيم إنجازات حزب الله فيها باعتبارها "نصراً إلهياً"، وتصوير حسن نصر الله باعتباره المنقذ للعرب من الكيان الصهيوني للقيام بنفس نموجه في فلسطين.

٣- عدم مشاركة حركة الجهاد الإسلامي في العملية السياسية والاقتتال الداخلي بين حماس وفتح.

٤- ضعف الخطاب السنّي بشكل عام، وعدم وجود برنامج واضح للقوى السياسية في قطاع غزة.

- وبحسب هذه المصادر فإن هناك العديد من الشخصيات التي تتبنى الفكر الشيعي، وتقوم على نشره في قطاع غزة عبر عدد من المؤسسات والمساجد التابعة لهم، ومن هذه الشخصيات عبد الله الشامي أحد قادة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة ومسئول جمعية (أرض الرباط)، وهشام سالم مسئول جمعية (غدير)، وعمر شلح شقيق رمضان شلح أمين عام حركة الجهاد الإسلامي، ود. عبد العزيز عودة الأستاذ بكلية التربية الإسلامية بقطاع غزة، وناقد عزام الناطق الرسمي باسم حركة الجهاد، وهو من المؤيدين علنا لنموذج الثورة الإيرانية، ومحمد بيومي الذي يتبنى الفكر الشيعي ويروج له بين سكان القطاع، ويتنقل دوريا بين غزة وإيران.

في حديث لمدير مركز الدراسات الاستراتيجية الإيرانية والمحلل السياسي الاستراتيجي - شمس الواعظين - والذي يعتبر جزءاً من النظام الإيراني، لأن لا شيء يحدث أو يقال في إيران إلا بموافقة النظام الحاكم هناك - نشرته صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٧ يناير ٢٠٠٩ بعد بدء الحرب على غزة بحوالي عشرة أيام، قال: "عندما تنتهي هذه الحرب لن يكون توازن القوى في المنطقة كما كان قبلها، أتوقع خلط الأوراق الإسرائيلية، وستتغير الخريطة السياسية في المستقبل، واللاعب الرئيسي الآن ومستقبلاً هو المقاومة ممثلة في حماس، أما إيران فإنها ستدخل في الوقت المناسب ولن تستعجل التسوية، لأنها تعرف أن المتنافسين سوف يلجأون إليها عندما تنتصر المقاومة، لكي تقوم بدور أكثر فعالية لإقناع المقاومة بقبول بعض التسويات التي سيكون لها حظ أكبر من الامتيازات التي ستكسبها المقاومة من أي تسويات أخرى".

وعندما سُئل "هل لسوريا وإيران من المنظور الإقليمي والاستراتيجي مصلحة في أن تواجه إسرائيل المقاومة الفلسطينية في المجال الحيوي لإسرائيل - أي دول الطوق المحيطة بإسرائيل (فلسطين ولبنان والأردن ومصر)؟ أجاب شمس الواعظين: نعم، هناك مصلحة طبيعية لإيران، وأريد أنؤكد أن مصلحة إيران في أن تقوم إسرائيل باستنزاف قواها في مجالها الحيوي بدلاً من أن تقوم بالانتقال إلى خارج حدودها، ونقل الصراع بعيداً إلى إيران، وهذه مصلحة طبيعية لإيران".

وعن مفهومه للانتصار الذي يتوقعه لحماس في هذه الحرب، قال: "إن عدم كسر ظهر حماس يعني انتصاراً لها، ولم تصل حماس بعد إلى النقطة التي تحدد الآن من هو المنتصر النهائي". ثم أضاف متوقفاً شكل مستقبل حماس بعد إنتهاء الحرب: "إن حماس بعد الاجتياح الإسرائيلي لغزة ستكون غير حماس التي قبل الاجتياح، وسيكون ذلك في الجوهر والآداء والموقع، وسيحدث هذا تغييراً في كثير من المعادلات مستقبلاً بعد خروج حماس منتصرة. بل وسُحدثت الحرب تغييراً أيضاً داخل البيت الفلسطيني، وفي إستراتيجية الكفاح الوطني، وفي السلطة في رام الله. وأعتقد أن حماس ستصبح على غرار حزب الله بعد حرب لبنان، وسيكون لحماس اليد العليا في التفاعلات الداخلية الفلسطينية". ثم أضاف مؤكداً: "إن هذه الحرب ستغير الكثير من المعادلات وستصبح حماس القوة الكبرى على الساحة الفلسطينية، وهي التي ستقرر ما إذا كانت ستستمر في التسوية على الشكل الذي تطلبه حماس أم ستستمر في نهجها المقابل، وهذا ما سيقبل الكثير من الموازين في الشرق الأوسط. لذلك سيتعين على إيران أن تجهز نفسها لمواجهة هذه المعادلة الجديدة، وعند ذلك ستلعب إيران دوراً رئيسياً في المستقبل عندما يتضح أن هناك تغييراً جيواستراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط بعد نجاح

حماس في دحر العدوان الإسرائيلي على غزة، كما سترتب عليه تغيير مفهوم الأمن الإسرائيلي، ومفهوم عملية التسوية السلمية مع إسرائيل في إطار ما تقوم به السلطة في رام الله".

- وغنى عن القول ما تعكسه تصريحات هذا المسئول الإيراني من استغلال الحرب التي وقعت على غزة - بايعاز وتخطيط من إيران وسوريا - لتحقيق الأهداف والمصالح الإيرانية القومية العليا التي سبق الإشارة إليها في مقدمة هذا المقال. وأن حماس هي إحدى أذرع إيران الممتدة في المشرق العربي إلى جانب حزب الله في لبنان والشراكة الإستراتيجية بين إيران وسوريا. ومن هنا يمكننا أن نفهم مواقف إيرانية وسورية كثيرة برزت بوضوح أثناء هذه الحرب، منها على سبيل المثال دفع حماس لإطلاق أكثر من ٦٠ صاروخ ضد أهداف في جنوب إسرائيل عشية بدء الحرب، وذلك لإعطاء إسرائيل الذريعة للرد بالعملية العسكرية التي خططتها مسبقا ضد حماس في غزة بهدف رئيسي هو إضعافها - وليس إزالتها لأن من مصلحة إسرائيل إبقاء حماس لتكرس الانقسام الفلسطيني سياسيا وجغرافيا، ولاستعادة مصداقية الردع الإسرائيلي وهيبة جيشها التي إنكسرت في حرب لبنان ٢٠٠٦. كما يمكننا أن نفهم أيضا من تصريحات شمس الواعظين رفض حماس في بداية الحرب وحتى منتصفها عندما توالى وتضاعفت خسائر المدنيين للمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، لأن إيران لم تكن تريد ذلك حتى تستمر المجزرة الدائرة في غزة وتستنزف فيها قدرات إسرائيل سياسيا وعسكريا، وتنشغل عن موضوع الملف النووي الإيراني والضربة العسكرية الإسرائيلية المخططة مسبقا ضد المنشآت النووية الإيرانية، وموعدها المتوقع في خريف ٢٠٠٩ بعد أن أعطت إسرائيل إدارة أوباما مهلة ستة أشهر ليحاول بجهوده السياسية إجبار إيران على وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وبعد هذه المهلة سيكون من حق إسرائيل التعامل مع هذه القضية عسكريا، تأمينا للاحتكار النووي الإسرائيلي في المنطقة. ولذلك عارضت إيران وسوريا الجهود المصرية والعربية في مجلس الأمن لاستصدار القرار ١٨٦٠ لوقف إطلاق النار، كما سعت إيران وسوريا وقطر لعقد قمة الدوحة لإعلان موت المبادرة العربية (على حد تعبير الرئيس السوري بشار الأسد)، وأن لا حل لمشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي إلا من خلال المقاومة والتي على جميع الدول العربية تبنيها، لأن توريط كل العالم العربي في هذه المشكلة، سيبعد أنظار العالم عن إيران وملفها النووي لعام قادم على الأقل، تكون فيه قد خطت خطوات كبيرة في برنامجها النووي التسليحي، وعبرت نقطة اللاعودة فيه؛ وفرضت على إدارة أوباما في واشنطن واقعا نوويا تملكه على الأرض، إلى جانب واقع سياسى وعسكرى مؤيد لها في غزة ولبنان. ومن هنا يمكننا أيضا أن نفهم لماذا هاجم النائب الإيراني على مطهرى حزب الله، وإتهمه بالوقوف موقف المتفرج والاكتفاء بالدعوة للتمرد، وبأنه تحول إلى آلة دعاية بدلا من حمل السلاح وتعبئته الشعوب العربية في

مظاهرات للضغط على حكوماتها، خاصة مصر، لكي يخرج محور تحالف حزب الله - حماس - إيران - سوريا من هذه الحرب أكثر قوة. كما يمكننا أن نفهم كذلك من تصريحات شمس الواعظين لماذا كانت ولا تزال الهجمة الإيرانية - السورية - الحمساوية شرسة على مصر إعلاميا بسبب موقفها من معبر رفح، رغم أنه كان مفتوحا طوال فترة الأزمة، وكان الحرب التي شنتها إسرائيل على حماس كانت بسبب هذا المعبر، في حين أنه يوجد ست معابر أخرى للقطاع مع إسرائيل لا يختلف وضعها عن وضع معبر رفح. كما يمكننا أن نفهم أيضا الأهداف الإيرانية البعيدة من وراء الترويج المبكر لانتصار حماس - رغم الخسائر الفادحة التي تكبدتها عسكريا ومدنيا وسياسيا - لتسويق ما تسميه انتصارا في الضفة الغربية لإسقاط السلطة الفلسطينية التي يرأسها محمود عباس هناك، وتوسيع ومد حكم حماس ليشمل أيضا الضفة إلى جانب غزة، لأن الانتصار في مفهوم حماس وحزب الله وإيران هو في بقاء هذه التنظيمات مسيطرة على السلطة حتى ولو وصلت الشعوب في غزة ولبنان وإيران وسوريا إلى مرحلة ما قبل الفناء، كما يمكننا أن نفهم مغزى مطالبة الرئيس السوري بشار الأسد لرئيس حماس خالد مشعل بسرعة استثمار ما أسماه انتصارا عسكريا لحماس سياسيا، وبحيث تحقق حماس على الساحة الفلسطينية سياسيا ما حققه حزب الله في لبنان من سيطرة وتوسيع نفوذ بعد حرب لبنان عام ٢٠٠٦. وهو ما تمثل في مطالبة خالد مشعل بإنشاء مرجعية فلسطينية جديدة بديلة عن المنظمة الفلسطينية، وهو مطلب إيراني - سوري ملح.

وكان غريبا جدا أن يوجه مرشد الثورة على خامينئي الانتقادات الحادة إلى الحكومات العربية والإسلامية في المنطقة، ويتهمها بالتقاعس عن الوقوف في وجه الهجمات الإسرائيلية على غزة، وذلك في ذات الوقت الذي منع فيه سفر آلاف المتطوعين الإيرانيين لشن هجمات انتحارية ضد إسرائيل، وقد نقل التلفزيون الرسمي عن خامينئي قوله: "إن إيران لا يمكن أن تسمح بعبور متطوعين خارجها والقيام بهجمات ضد إسرائيل". بل إن قائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال جعفرى عندما رأى تلك الرغبة بين شباب إيران، وقبل أن يسأله أحد ماذا سيفعل الحرس الثوري؟ كان أن وجه كلامه إلى كل الإيرانيين قائلا: "إن أهل غزة يعرفون كيف يدافعون عنها، ولديهم شجاعة تجعلهم قادرين على صد الهجوم البري الإسرائيلي". أما رئيس الجمهورية أحمدى نجاد عندما سئل عن وقف تصدير النفط عن الدول التي تدعم إسرائيل، أجاب قائلا: "سوف تكون فكرة جيدة، خاصة إذا انضمت الدول العربية لتلك المقاطعة"، وأضاف: "إن خطوة كهذه ليست في جدول الأعمال حاليا".

ولقد تساءل كثيرون: لقد كان بإمكان طهران لو أن هم القضية الفلسطينية هو همها فعلا، أن تساند غزة المحاصرة بإطلاق ولو أعدادا قليلة من صواريخها شهاب-٣ على إسرائيل، أو أن تأمر حزب

الله بأن يطلق بعض صواريخه ضد المدن الإسرائيلية في شمال إسرائيل، خاصة بعد أن أعلن حسن نصر الله أن جميع الخيارات مفتوحة أمام حزب الله، ولكن للأسف لم تطلق إيران صاروخا واحداً ضد إسرائيل، لأنها تدرك تماماً أن الرد سيأتيها سريعاً من الطائرات والصواريخ كروز الأمريكية الرابضة بجوار حدودها في مياه الخليج، كما أن الطائرات الإسرائيلية ستسارع إلى دك حصون حزب الله، وستكون فرصة إسرائيل للانتقام من حرب ٢٠٠٦، لذلك سارع حزب الله إلى نفي مسؤوليته عن إطلاق الأربعة صواريخ كاتيوشا التي أطلقت من جنوب لبنان أثناء الحرب، وكانت بفعل الجبهة الشعبية - القيادة العامة - ولم يكن لها أدنى تأثير يذكر.

- كما كان غريباً أيضاً أنه في الوقت الذي كان يطالب فيه المسؤولون الإيرانيون وأجهزة دعائهم الشعوب العربية بالتظاهر ضد حكوماتهم التي إتهمتها طهران بالتقاعس عن مناصرة الفلسطينيين في غزة، أن نجد السلطات الإيرانية تعترض المظاهرات التي قام بها عرب محافظة الأحواز لمناصرة الفلسطينيين، فقد إنتقدت منظمة حقوقية قيام السلطات الإيرانية بتفريق مظاهرات بالقوة نظمها عرب في منطقة الأحواز التي تحتلها إيران، للتعبير عن تضامنهم مع غزة. وقالت المنظمة أن السلطات الإيرانية اعتقلت أربعين شخصاً بعد اشتباكات أدت إلى جرح العديد من المتظاهرين، وكان المئات من جماهير الشعب العربي الأحوازي قد خرجوا إلى الشوارع وسط مدينة الأحواز - حي علوى رافعين أعلام فلسطين ولافتات تدين الحرب الوحشية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، معلنين غضبهم من استمرار عملية الإبادة التي تمارس بحق هذا الشعب. وأدان المتظاهرون في شعاراتهم التدخل الإيراني في الشئون الداخلية الإسلامية والعربية، واعتبروا أن السياسات الخاطئة لنظام الجمهورية الإسلامية كانت السبب في الفجائع التي يشهدها قطاع غزة، واصفين إيران بأنها "شريك لإسرائيل في إبادة الفلسطينيين العزل". وللحيلولة دون استغلال إيران للدماء الفلسطينية في تحقيق أهدافها الخاصة، وطالب المتظاهرون أنصار حركتي حماس وفتح بقطع الطريق على تدخل إيران في شئونهم الداخلية قبل فوات الإوان.

١١ - رؤية تحليلية للموقف الإيراني^{١٧}

- منذ الأسبوع الأول للحرب الإسرائيلية على غزة، سادت قناعة لدى الخبراء الاستراتيجيين في العالم بأن هذه العملية أكبر من حماس ومن غزة، وأنها تخص "لعبة أمم" ذات أهداف وأبعاد خطيرة جداً، وسارعت تقارير استخباراتية مطلعة على ما يدور من وراء الكواليس إلى وضع حرب غزة في إطار أبعد من ساحتها. وفيما اعتبرها البعض محاولة إسرائيلية للانتقام من هزيمة حرب يوليو ٢٠٠٦ ضد حزب الله في لبنان، إعتبرها آخرون على أنها تتمة لحرب لبنان، والمرحلة الثانية من حرب استباقية بين إيران وإسرائيل، وفصل جديد من فصول الصراع الدولي حول البرنامج النووي

الإيراني. ولم يستغرب الخبراء امتداد حرب غزة إلى إيران في مرحلة لاحقة، خاصة وأن إيران كانت تتعامل معها على أنها حرب إيرانية وليست فلسطينية. وأن إيران استخدمت فيها حماس كما سبق أن استخدمت حزب الله لحسابات ترتبط إرتباطاً مباشراً باستراتيجيتها الجديدة للتعامل مع إدارة باراك أوباما لفرض معادلة جديدة على الأرض استعداداً للمرحلة المقبلة.

إن المتتبع لسياسة إيران العدوانية في المنطقة منذ حرب الخليج الأولى، لا يستطيع أن ينسى دورها في إشعال فتن الحرب، واحتلالها للجزر العربية الإماراتية الثلاث، ومن ثم انتقالها إلى لبنان والعراق واليمن والبحرين، وتأثيرها على السياسة السورية، وأخيراً دورها الجديد في مصر، والذي يدل على أن العدو الأول لها هم العرب وليس إسرائيل. فمنذ الثورة الخومينية لم تقدم إيران دعماً حقيقياً للفلسطيني، ولم تخض حروباً مع إسرائيل، وحتى الحروب التي تُخاض بالنيابة عنها في لبنان واليمن، هي لخدمة مخططاتها التوسعية لا لخدمة من يخوضونها بالنيابة. ومع التسليم بأن إسرائيل دولة عنصرية، إلا أن إيران لا تقل عنها عنصرية. فهي على سبيل المثال لا تسمح باقامة مسجد للسنة في عاصمتها طهران، بينما يعاني سكان الأحواز ذوى الأصول العربية من عنصرية شديدة وتمييز طائفي يمارس ضدهم. وبالرغم من تماثل معظمهم في المذهب الديني مع الأغلبية الإيرانية، فإن النظام الإيراني يعمل على توطين أقليات أخرى في الأحواز، ولا يتردد في تهجير سكان المنطقة الأصليين من العرب، ولا تتردد إيران أيضاً في إشاعة روح الكراهية في مناطق عربية، من خلال انصارها وخلاياها النائمة. وعلى المستوى السياسى تحاول طهران أن تظهر بمظهر الدولة التي تكافح من أجل حقوق الآخرين ومساندتهم في تحررهم واستعادة حقوقهم، متغاضية تماماً عن كونها دولة تحتل ثلاث جزر عربية.

ولكن السؤال الذى برز اثناء حرب غزة هو. لماذا تستهدف إيران دولاً عربية مثل مصر والسعودية والأردن والإمارات والكويت، وغيرها، وتهاجمهم بدعوى هي نفسها وخليفتها سوريا لم تقولوا أكثر منه، وهو الشجب والادانة؟ والاجابة على ذلك تتعدى الخلاف السياسى وتصفية الحسابات القديمة وزعزعة الانظمة العربية المعادية لها، وكل ذلك فى إطار- الأهداف والخطط الإيرانية، ولكن يضاف لذلك انه كانت هناك معركة كبيرة تنتظرها إيران مع الادارة الأمريكية الجديدة برئاسة أوباما، حيث ارادت إيران ان تبلغهم من هي القوة الحقيقية فى المنطقة. وفحوى الرسالة انه على باراك ان يتعامل مع إيران على انها شرير المنطقة وشرطيها معاً. وان يقبل بمشاريعها بدءاً من السلاح النووى وحتى الهيمنة على العراق ولبنان، وهو ما تمثل فى اشعالها حربين فى المنطقة خلال عامين فى لبنان عام ٢٠٠٦ و فى غزة ٢٠٠٨. وفى هذا تتحد أهداف إسرائيل مع إيران، حيث ارادت إسرائيل معركة فى غزة تستعيد بها هيبتها التى اخذت فى حرب لبنان، بينما سعدت إيران بهذه الحرب لما تحققة لها من

اهداف، ومن المؤسف ان العديد من المعلقين المخدوعين في الموقف الايراني لا يرون حقيقة ونتيجة الشراكة الايرانية الاسرائيلية في غزة.

- ولقد كانت إيران تخشى - ولا تزال - لجوء إسرائيل بضوء أخضر أمريكي أو بتعاون عسكري أيضا إلى خلق معادلة جديدة أمام إدارة أوباما عبر تنفيذ خططها العسكرية لضرب البرنامج النووي الإيراني. ولهذا سارع حكام طهران إلى إعداد خطة مضادة اعتمدت هذه المرة على حماس، مستغلين إنتهاء الهدنة مع إسرائيل عبر إشعال جبهة غزة، في الوقت نفسه أعدوا خطة للعب دور (الإطفائي) تحسبا لمنع تطور هذه الحرب التي استهدفت أصلا إبعاد خطر الحرب الإسرائيلية عن إيران - كما اعترف بذلك شمس الواعظين - وبهدف آخر هو فرض إيران كجزء من الحل ومن العملية السلمية في إطار صفقة متكاملة تشمل جميع الملفات.

- وقد كشفت إيران عن مخاوفها ومشاريعها هذه عندما سارعت إلى إرسال شخصيتين مهمتين في النظام الإيراني إلى كل من لبنان وسوريا، هما الأمين العام لمجلس الأمن القومي سعيد جليلي، ورئيس مجلس الشورى على لاريجاني، يحملان ثلاث رسائل هي: الأولى - أن إيران معنية مباشرة بما يجري، والثانية - أنها تلتزم بلجم حزب الله، وبعدم فتح جبهة لبنان، أما الثالثة - فهي ينبغي رفض المبادرة المصرية لوقف القتال وعرقلتها حتى تحقق الحرب أهدافها من وجهة النظر الإيرانية. وبكلام آخر كانت الرسالة الإيرانية أن طهران هي جزء من المشكلة، وفي الوقت نفسه جزء من الحل، كما كانت حرب غزة - من وجهة النظر الإيرانية - اختباراً لحسن النيات السورية قبل إنتقال المفاوضات مع إسرائيل إلى المسار المباشر.

- ولقد كشفت طهران في حرب غزة عن تحول في استراتيجيتها، وذلك بتوجيه رسالة إلى واشنطن تشير إلى استعدادها لنقل الصراع معها حول الملف النووي إلى صراع حول طموحاتها الإقليمية، وأطماعها لتوسيع نفوذها في المنطقة حتى غزة وفلسطين، وهي بذلك تبعد خطر الحرب عنها عبر فتح جبهة بعيدة بكشف طموحاتها الإقليمية، وفي الوقت نفسه توجه رسالة إيجابية تعبر فيها عن استعدادها للتخلي عن حماس وحزب الله بعد قبض الثمن المتمثل في الاعتراف بنفوذها الإقليمي، بل والاستعداد لمقايضة النووي بالدور الإقليمي، خصوصا بعدما تأكد لها إصرار أوباما والعالم على رفض برنامجها النووي واعتباره "غير مقبول".

- كما أن لجوء إيران إلى التصعيد في غزة والدخول مباشرة على خط الصراع العربي - الإسرائيلي، والفلسطيني - الإسرائيلي، يعتبر جزءاً من خطة إيرانية مدروسة للاستمرار في كسب الوقت، وإبعاد الأنظار عن البرنامج النووي، حيث يمكنها الاستمرار في تخصيص اليورانيوم والعمل على إنتاج

السلاح النووي، عبر تحويل القضية الفلسطينية - لالمسألة النووية الإيرانية - إلى القضية الدولية الأولى والأكثر إلحاحاً.

أما فيما يتعلق بالمخطط الإيراني في هذه الأزمة تجاه مصر، فقد كان واضحاً في تصعيد الاتهامات ضد مصر باعتبارها مشاركة لإسرائيل في حصار غزة، وإتهامها بالخيانة، بل وتحريض الشعب والجيش المصري على التمرد على الحكومة المصرية، وهو ما انعكس بوضوح في الخطاب التي ألقاها حسن نصر الله أثناء الأزمة. ولكن على ماذا كانت تراهن إيران من وراء هذا التصعيد ضد مصر؟ كانت حسابات إيران وسوريا وقطر ترمى إلى إجبار الحكومة المصرية على فتح معبر رفح بلا قيود أمام الفلسطينيين وعلى رأسهم كوادر حماس ليتدفقوا بدعوى أنهم لاجئين هروبا من ويلات الهجمات الإسرائيلية، ويقيموا في شمال سيناء، ولكن ليس بصفة مؤقتة هذه المرة، ولكن بصفة دائمة، وبما يسمح لهم بإقامة مخيمات أشبه بمخيمات اللاجئين في لبنان والأردن، ولتكون شمال سيناء بمثابة قاعدة إنطلاق لما يطلقون عليها المقاومة الفلسطينية ضد أهداف في جنوب إسرائيل، وبما يعطى إسرائيل الذريعة لمهاجمة شمال سيناء واحتلالها بدعوى مطاردة الإرهابيين وتدمير قواعدهم في سيناء. ويتصدير المشكلة الفلسطينية إلى مصر على هذا النحو، تتحول شمال سيناء إلى أفغانستان أخرى تشغل مصر بحلها بعيداً عن الاهتمام بمهامها القومية والإقليمية، وبذلك تنفرد إيران بالساحة الإقليمية تشكلها كما تريد وبما يحقق أهدافها، ناهيك عن التحالف القائم بين حماس - التي هي فرع من التنظيم الدولي للإخوان المسلمين - وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وما يعنيه ذلك من محاصرة مصر بين متطرفين في شرقها، ومتطرفين آخرين في داخلها، بل وعدم استبعاد وصول الحرس الثوري الإيراني إلى حدود مصر الشرقية دعماً لحركة حماس. وقد أرادت إيران ومعها سوريا وقطر أن تفرض فتح معبر رفح أمام حماس بموجب قرار من قمة عربية طارئة خطط لعقدها في الدوحة، وهو المخطط الذي كشفته مصر وأجهضته مبكراً بتفصيل دعوة قطر للقمة، وبالإصرار على تشغيل معبر رفح طبقاً لإتفاقية عام ٢٠٠٥، وعدم السماح بانتهاك حدودها بأي شكل من الأشكال، بل ورفضت حتى مجرد وجود مراقبين أجانب على حدودها بدعوى منع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة.

وهنا يفرض سؤال مهم نفسه، وهو: لماذا كان الهجوم الإيراني السياسي والإعلامي ولا يزال - على مصر بهذه الشراسة والحدة؟ وإجابة هذا السؤال تتمثل في أن حكام إيران يدركون جيداً حقيقة قوة مصر الجيوبوليتيكية في منطقة الشرق الأوسط، وقدرتها على التأثير السياسي والأيدولوجي في المحيطين الإقليمي والمحلي، وأن ذلك ليس جديداً على مصر، بل له بعداً تاريخياً عميقاً وتجارب أثبتت فيها مصر عملياً أنها المدافعة عن الإسلام والمسلمين وحرمتهم، عندما تعرض العالم العربي

والإسلامى فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر لأشرس هجمتين فى تاريخه، وهى الهجمة الصليبية والهجمة التتارية، فكان الجيش المصرى هو الذى تصدى للصليبيين وهزمهم فى حطين ثم فى القدس، كما تصدى للتتار وهزمهم فى عين جالوت شمال غزة، بعد أن اكتسحوا بلدان آسيا الوسطى وإيران وحرقوا بغداد وعلقوا قادة سوريا على المشانق فى بوابة دمشق، فخرج لهم الجيش المصرى ولاقاهم وهزمهم فى عين جالوت، ولم ينتظر وصولهم إلى مصر. وبنفس القوة تصدت مصر أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ للهجمة الصهيونية على العالم العربى فى فلسطين، وكان إنتصار مصر على إسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣ تأكيداً لسجلها الناصع فى الدفاع عن الإسلام والعروبة. يدرك حكام طهران ذلك جيداً، كما يدركون جيداً مدى تفهم العالم العربى والإسلامى لحقيقة الدور المصرى فى الدفاع عملياً عن القضية الفلسطينية والوحدة الفلسطينية والشرعية الفلسطينية، مهما حاولت وسائل الإعلام الإيرانية ومن يدور فى فلكها من وسائل إعلام عربية أن تزيف أو تشوه هذا الدور المصرى، وأن مصر والمملكة العربية السعودية - أكبر دولتان عربيتان - هما اللذان يدعمان استقلال لبنان واحترام سلطة الدولة فيها، وأن مصر والسعودية أيضاً هما اللذان يقفان فى وجه أى عبث إيرانى بأمن الخليج، ويكشفان حقيقة الأهداف الإيرانية فى المنطقة، وأبعاد التآمر الإيرانى ضد القضايا العربية المصيرية ولبسط الهيمنة الإيرانية على العالم العربى، وهى الأهداف والمخططات التآمرية التى تتصدى لها مصر والسعودية. ناهيك عن كشف مصر لحقيقة تبعية حماس للتنظيم العالمى للإخوان المسلمين الذى يهدد كل الدول العربية من داخلها، كما أدركت إيران حقيقة تاريخية هامة، وهى أنه مهما بذلت إيران من جهود وأموال لفرض المذهب الشيعى على شعب مصر، فإن هذه الجهود والأموال لن تؤدى إلى شئ مما تستهدفه إيران، لأن شعب مصر لن يبيع مذهبه السنى الذى يعتنقه بأموال الأرض جميعاً، وقد سبق أن حكمه الفاطميين المتبعين للمذهب الشيعى فى القرن الرابع عشر، وفشلوا فشلاً ذريعاً فى أن يجبروا المصريين على تغيير مذهبهم. ومن هنا يمكننا أن نفهم لماذا إيران شرسة فى عداوتها لمصر وقيادتها وشعبها، ولماذا هى أكبر محرض ضد مصر، حتى وصل الأمر إلى رصد مكافأة مليون دولار لمن يغتال رئيسها، ولماذا نظمت السلطات الإيرانية المظاهرات حول السفارة المصرية فى طهران، والاعتداء عليها وعلى الدبلوماسيين المصريين، ولماذا دعا خامينئى المصريين إلى التطوع للموت إستشهاداً فى غزة واعداء إياهم بالجنة، ولم يدع الحرس الثورى والجيش الإيرانيين إلى ذلك. إن كل ذلك إنما يعبر عن عداً أصيل ضد مصر ورغبة فى إرضاخها وإبعادها عن الساحة العربية والإسلامية بأى ثمن، إننا فعلاً بصدد ما وصفه أحد الزعماء العرب "إنها المنازلة الإيرانية - العربية"، ومصر والسعودية هما اللذان يقودان العالم العربى فى هذه المنازلة. ويمكننا أن نفهم أيضاً لماذا تحرص إيران على إشغال

بؤر توتر في العالم العربي وآخرها البحرين والمغرب والسودان واليمن إلى جانب غزة والضفة، بل وتحرص على سكب مزيد من الزيت على النيران المشتعلة، وهي التي لم تطلق طلقة واحدة عبر تاريخها على إسرائيل، رغم تحريضها العرب على الإلقاء بأنفسهم في أتون حروب ضد إسرائيل، بينما تقف إيران متفرجة وفرحة بما يتكبده العرب من خسائر في هذه الحروب.

الا أن المفاجأة الكبرى التي أصابت الجميع بالدهشة، واربكت جميع حسابات الاطراف المعنية بما يجري في المنطقة سواء داخلها او خارجها، الاضطرابات الغنيمة التي وقعت في ايران خلال شهر يونيو ٢٠٠٩ عقب اعلان فوز أحمدى نجاد في انتخابات الرئاسة في ايران، حين اتهم الاصلاحيون النظام الحاكم في طهران بتزوير هذه الانتخابات بشكل سافر، وأن هذه النتيجة لا تعبر عن رأى الشعب الايراني. فاشتعلت الثورة في انحاء ايران بواسطة مئات الآلاف من جماهير الشعب الايراني الذين انفجروا غاضبين، معبرين ليس فقط عن اعتراضهم على نتيجة الانتخابات ولكن اعتراضهم ورفضهم للنظام السياسى الدينى الذى يحكمهم، ولكى يدافع هذا النظام عن نفسه دفع بالآلاف الحرس الثورى ومتطوعى الباسيدج ليتصدوا بمنتهى العنف والقسوة للمتظاهرين، مما أدى الى وقوع مئات الضحايا. ورغم نجاح نظام حكم الملالي في اخماد هذه الثورة، الا أنها أسفرت عن بروز شروخ عميقة في جسد وهياكل هذا النظام ليس فقط بينه وبين جماهير الشعب والاحزاب المعارضة، ولكن ايضاً داخل المؤسسة الدينية الحاكمة فى قم وطهران، أظهرت بوضوح مدى ضعف واهتراء هذا النظام فى داخله الذى فقد مصداقيته شعبياً وخارجياً. ومن ثم إتضح جلياً لحلفاء ايران فى العالم العربى أنهم يعتمدون على نظام هش فى طهران قابل للسقوط فى أى وقت، وأن ايران بعد هذه الانتفاضة الشعبية لن تكون مثل ايران قبلها، بعد أن فقد النظام ثقته فى نفسه، وأن هذا النظام القائم فى ايران لن يختلف مصيره عن مصير العملاق السوفيتى الذى هوى وتفكك فى بداية تسعينات القرن الماضى بسبب عوامل تفسخ من داخله، بعد أن كان قوة عالمية عظمى منافسة للولايات المتحدة. فلقد بات نظام حكم الملالي مثله فارغاً من الداخل، ولم يعد مقنعاً حتى لشعبه. وحتى لو حكم نجاد لاربعة سنوات أخرى، فانه لن يستطيع استعادة قوته لأنه نظام مطعون فى شرعيته، فقد انطلقت شرارة التغيير فى ايران ولن يخمدها سوى التغيير نفسه، حين ذاك سيدرك حلفائه وشركاؤه فى سوريا ولبنان وغزة أن رهانهم على ايران فى دعم نفوذهم فى بلدانهم وخارجها، كان رهانا خاسراً، وستكشف حينئذ أحجامهم الحقيقية بعد أن تتوقف عنهم إمدادات الدينارات الإيرانية.

ومن الواضح أن القيادة الإيرانية لم تقرأ جيداً أحداث التاريخ القريب، وبالتالي لم تستفد من دروسه الغالية. وأبرز أحداث هذا التاريخ ما يتعلق بسقوط ألمانيا النازية بزعامة هتلر فى نهاية الحرب العالمية الثانية، وأسباب هذا السقوط. وترجع فى جوهرها إلى أن هتلر بعد أن نجح فى اجتياح بلدان

أوروبا الغربية بما فيها فرنسا فيما لا يزيد عن عام من بدء الحرب العالمية عام ١٩٣٩، أغراه هذا النجاح على فتح جبهة ثانية ضخمة في الشرق هي الاتحاد السوفيتي، ناهيك عن جبهة شمال أفريقيا التي كان يقود قوات النازي فيها (الفيلق الإفريقي) الجنرال روميل. وبذلك تبعثرت جهود ألمانيا النازية وتشتت بين ثلاث جبهات، ولم يستطع هتلر أن يركز جهوده الرئيسية على أي منها، خاصة تعزيز نجاحه الذي حققه في أوروبا الغربية، فكانت الهزيمة من نصيبه والتي بدأت في ستالينجراد في روسيا وفي العلمين بشمال أفريقيا. واليوم يكرر نظام الحكم الديني في إيران نفس الخطأ الذي وقع فيه نظام الحكم النازي بزعامة هتلر في أربعينيات القرن الماضي وأدى إلى إنهياره. حيث أوحى غرور القوة الزائفة وأوهام الزعامة الدينية إلى حكام إيران أنهم قادرون على فتح عدة جبهات في منطقة الشرق الأوسط لتشمل العراق ودول الخليج ولبنان وإسرائيل وغزة والصومال والمغرب العربي، وتفتعل مواجهة سياسية وأمنية في مصر، وتتدخل في مواجهة أمنية في أفغانستان مع الولايات المتحدة وقوات الناتو هناك، هذا إلى جانب تورطها في مواجهة سياسية عنيفة مع الولايات المتحدة وأروبا ومجلس الأمن بسبب برنامجها النووي، والتي من المفروض أن تستقطب مجهودها الرئيسي. ويتضاعف حجم المشكلة والخطأ الذي وقع فيه حكام إيران، عندما فتحوا بأنفسهم على أنفسهم جبهة أخرى هي الأكثر خطورة - وأعنى بها الجبهة الداخلية وما اعتراها من اضطرابات وفوضى ومواجهات دموية بين مؤيدي حكم الملالي ومعارضيه، بل وأيضا صراعات داخلية بين أركان النظام الحاكم وفي داخل المؤسسة الدينية ذاتها. وهو الأمر الذي أضعف هذا النظام وأفقده ثقة الشعب الإيراني، وأربك حساباته على جميع هذه الجبهات، خاصة بعد أن إهتزت صورة النظام الإيراني في أعين حلفائه ومؤيديه وأنرعتة التي أمدتها داخل جميع هذه الجبهات، وفقد ثقتهم في قوته وصلابته وقدرته على الصمود في وجه معارضيه في الداخل بعد أن ازداد الرفض والسخط الشعبي ضده.

- وتبدو مشكلة النظام الإيراني حاليا في أنه يقود إيران إلى مصير مجهول بعد أن فقد البوصلة، فما كان يسوقه أركان هذا النظام عبر اتباعهم لبلوغ هدفهم النووي، من أن العرب خائفون من حصول ضربات عسكرية أمريكية أو إسرائيلية تؤدي إلى رد فعل إيراني، ومن تفجير براكين غضب شعبي موالية لإيران، ثبت أنه ليس إلا هراء بعد أن أصيب اتباعهم (حزب الله وحماس) بالاحباط من حجم التداعيات داخل النظام الإيراني نفسه، وما يقال عن أن ضربه عسكرية أمريكية أو إسرائيلية أو مشتركة ضد المنشآت النووية الإيرانية ستؤدي إلى تدمير المنطقة بات موضع سخرية تامة، ذلك لأن على أركان النظام الإيراني أولا أن يكسبوا رضاء شعوبهم بعد أن أصبح استعادة هذا الرضاء هدفا بعيد المنال ولا مجال لبلوغه، إلا في الخضوع لإرادة تحول ديموقراطي حقيقي، إذا ما تحقق

فعلا فلن يبقى شيئا مما هم عليه سائرون. ودلائل فقدانهم البوصلة ليس فيما يقع من إضرابات وصراعات في داخل إيران فقط، بل لقد فقدوا البوصلة أيضا في لبنان عندما غرّهم إستيلاء ميليشيات حزب الله على بيروت في ٩ مايو ٢٠٠٨، ذلك الاستيلاء الذي إرتد عليهم في الانتخابات اللبنانية الأخيرة، والتي سقطت فيها المعارضة اللبنانية التي يقودها حزب الله، وكان من أسباب سقوطها ما أعلنه حسن نصر الله زعيم هذا الحزب عن ثقته باستعداد إيران لتسليح الجيش اللبناني، فارتد عليه تصريحه. ولم ينحصر فقدان بوصلة حكام طهران في لبنان فقط، بل أيضا في البحرين بعد أن أدرك كثير ممن غرّر بهم هناك حقيقة نظام إيران نُخر من داخله وعادوا إلى رشدهم. كما فقد حكام طهران أيضا البوصلة في إقليم بالوشستان الإيراني، حيث تسببت الإعدامات التي ارتكبتها السلطة الإيرانية هناك ضد المعارضين من البلوش السنّة في زيادة غضب ونقمة قبائل البلوش وإلى مزيد من التوتر. نفس الأمر في أقاليم أذربيجان وكردستان وخوزستان الإيرانية، حيث لم تفلح سياسة القهر وقصف الطيران والمدفعية الإيرانية ضد مواقع المعارضين المسلحين في هذه الأقاليم إلا في زيادة غضب وسخط شعوبها ضد نظام حكم الملالي في إيران، فقد خرجت شعوب هذه الأقاليم من التعتيم الذي فرض عليهم، ليعربوا عن خصوصياتهم العرقية والمذهبية وهوياتهم الثقافية التي لا يمكن أن تذوب في حوض الهيمنة الفارسية الشيعية.

- ولم يقتصر الصراع الداخلي في إيران بين المحافظين والإصلاحيين فقط، بل داخل جماعة المحافظين أنفسهم بسبب سوء إدارة حكومة أحمدى نجاد للاقتصاد الإيراني، خاصة فيما يتعلق بالطاقة والمال، إضافة إلى إعانات مالية عامة غير خاضعة للرقابة تسببت بتضخم فاق ١٠٪، وبمعدل بطالة أخذ في الارتفاع، وبانقطاع للتيار الكهربائي وارتفاع أسعار البنزين والجازولين، هذا في حين أن أسعار النفط خلال فترة ولايته كانت الأعلى منذ عقود عندما تعدى سعر برميل النفط ١٥٠ دولار، بل وأصبحت إيران بلدا مستوردا كليا للغاز على الرغم من غناها بالموارد الطبيعية. لذلك كان الاقتصاد المتردى مسألة أساسية في الانتخابات الأخيرة. لكن المشاكل تعود إلى ما قبل ذلك، ففي شهر يناير ٢٠٠٩ أعلن المرشد الأعلى خامنئي أنه اعتباراً من العام المقبل (٢٠١٠) ستضخ الدولة ٢٠٪ من عوائدها من النفط والغاز في صندوق تنمية جديد منفصل عن صندوق استقرار النفط الذي يقال أن أحمدى نجاد نهبه لتسديد مبالغ إبتزازية لأصدقائه في الحرس الثوري، ولشركات أسسها مسئولون سابقون في هذا الحرس. وفي هذا الشأن تقول شركة (راند) للأبحاث والتطوير أن شركات من هذا النوع، وهي في أغلب الأحيان فاسدة وعديمة الفعالية، تعتبر اليوم من أبرز اللاعبين الاقتصاديين في إيران، وتتمتع بنفوذ بعيد الأثر داخل قطاعات مثل الصناعة، والأعمار، والبنوك. الأمر الذي سيزيد من بروز التصدعات السياسية أكثر وأكثر في هذا البلد،

ويترجم اقتصاديا بتراجع الاستثمارات الأجنبية، واهتزاز الاستقرار الاقتصادي أكثر وأكثر، وما لذلك كله من مردودات سلبية على الصعيد الاجتماعي.

- لذلك يخطئ من يعتقد أو يظن بأن ثورة الشعب الإيراني اليوم ضد نظام حكم الملالي هي فقط نتيجة التزوير في انتخابات الرئاسة التي جددت لأحمدي نجاد الحكم لأربع سنوات أخرى قادمة، بل هي ثورة وغضب شعبي أشبه بالثورة التي قام بها نفس الشعب الإيراني ضد نظام حكم الشاه، وواجه آنذاك دباباته ورجال مخابراته (السافاك) بصدور عارية وسقط فيه آلاف الضحايا آنذاك. وكان يظن أن خلاصه سيكون على أيدي الخوميني ومن سيخلفه من أصحاب العمام السوداء، ولكنه يشعر اليوم بأن تضحياته ذهبت سدى وأدراج الرياح، حيث إبتلى بحكم رجال دين وحرس ثوري باسيج أشد قسوة ودموية وفضاظة في التحكم في رقاب الشعب من رجال الشاه. لذلك فمن المؤكد أن يضطر الشعب الإيراني للنزول مرة أخرى إلى الشارع في القريب العاجل لكي يواجه هذه المرة أيضا وبصدور عارية عناصر الحرس الثوري ومتطوعي الباسيج المدافعين عن نظام حكم الملالي. لذلك فإن المسألة كما أوضحنا أنفا ليست مشكلة تزوير في إنتخابات الرئاسة، ولكنها في الجوهر والأساس تخص مشروعية نظام حكم الولي الفقيه على خامنئي الذي يفرض نفسه كشخص معصوم يحكم بالحق الإلهي كما يدعون، حيث أصبحت مشروعية هذا النظام على المحك بعد أن طعن الشعب في شرعية رئيس الجمهورية نجاد الذي جاء به خامنئي إلى الحكم وجدّد له للمرة الثانية، لذلك فإن ثورة الشعب الإيراني اليوم وغدا لا تستهدف فقط الإطاحة بأحمدي نجاد، ولكن أيضا والأهم الإطاحة بنظام الولي الفقيه نفسه الذي أعاد الشعب الإيراني إلى العصور الوسطى المظلمة، بعد أن ذاق مرارة نظام الحكم الديني واكتوى بنارها وأدرك مدى خطورته على واقعه ومستقبل أجياله القادمة، وبعد أن فقد هذا النظام هيئته في أعين الجماهير الإيرانية، وفقد أيضا مصداقيته نتيجة ما ارتكبه من أخطاء فادحة، دفعت هذه الجماهير ثمنها باهظاً من أرواحها ودمائها وحريتها. لذلك فإن وقت التخلص من أركان هذا النظام الديني الظالم صار قريباً، وما سيحدث من إنهيار في هذا النظام سيكون له انعكاسات إيجابية على العالمين العربي والإسلامي، حيث سيؤدي ذلك إلى انحسار موجة ما يسمى بالأصولية الإسلامية التي تتشوق وتتاجر بها أحزاب وحركات وتنظيمات دينية في دول عربية وإسلامية أخرى تريد أيضا أن تحكم وتتحكم في رقاب الناس باسم الدين، والدين منها براء.

- أما إذا أدى الصراع الداخلي على الحكم في إيران إلى قفز رجال الحرس الثوري والباسيج إلى الحكم بعد أن يطيحوا برجال الدين المتقاتلين على الحكم، وفي غفلة منهم بعد أن أصبح قادة هذا الحرس يشكلون مركز قوة بلا منافس في إيران، أو دخلوا في صراع آخر مع رجال القوات المسلحة النظامية، فإن ذلك يعني عمليا نهاية الجمهورية الإسلامية، لتصبح إيران مثل أي نظام حكم عسكري

آخر في العالم بلا غطاء ديني. وعند ذلك لن تكون الطريق سهله أمامه. فبجانب الصراع المسلح الذي سيدخل فيه الحرس الثوري ضد قوات الجيش النظامي، فإنه لن يستطيع أن يقنع الشعب الإيراني أنه يملك الحق في الحكم، إلا إذا سالت الدماء في الشارع سواء بينه وبين رجال الدين، أو بينه وبين رجال الجيش النظامي، وفي كلتا الحالتين لن يقبل الشعب الإيراني أن يحكم مرة ثالثة بديكتاتورية الحرس الثوري، بعد أن جرب ديكاتورية الشاه، وديكتاتورية رجال الدين. وتتمثل خطورة هذا السيناريو غير المستبعد في أن الحرس الثوري - الذي أنشأه رجال الدين الحاكمين للدفاع عنهم وعن نظام حكمهم، وكجيش بديل للقوات العسكرية النظامية المشكوك في ولائها أصلا للنظام، قد بلغ من النفوذ درجة تجعله يظن أنه الأحق برئاسة النظام وليس حراسته فقط، خاصة وأنه مشارك في وضع السياسة الداخلية والخارجية وتنفيذها، وبعد أن نما نفوذه في السنوات القليلة الماضية داخليا وخارجيا، وأصبح له مؤسسات أمنية واقتصادية وتجارية ضخمة داخل وخارج إيران وعلى إمتداد الساحات الداخلية والإقليمية والدولية، تؤمن وتضمن له استقلاليته وقدرته على مد نفوذه.

- أما انعكاسات الاضطرابات والصراعات الداخلية في إيران على الوضع الإقليمي، فإنه من المفيد أيضا استرجاع دروس التاريخ في هذا الشأن. حيث عملت دولة فارس منذ القدم على تأمين حدودها من خلال فرض نفوذها على من يجاورها من الدول، إما بالضم أو بتتصيب عملاتها حكاما عليها، فاستولت على العراق لتحمي نفسها من الروم، واستولت على الحيرة للسيطرة على الأعراب، وعلى اليمن لقمع أهل نجد والحجاز، والبحرين لتأمين تجارتها .. وهكذا أمّنت البلاد بأبعاد شبح أي اعتداء عليها بدائرة شبه مغلقة. ومن الملاحظ أن إيران الحالية تسلحت بثقافة دولة فارس القديمة، وبنمطية فعل الأكاسرة السابقين نفسها، حيث سيطرت على بعض دول المنطقة مثل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، وعملت على تقوية شوكة عملاتها في هذه الدول حتى غدت الأراضي العربية ساحة معارك لإيران بالوكالة من دون إراقة دم ابنائها. ويشبه ذلك إلى حد كبير طريقة كسرى في المعارك، فهو كما يقال: "لا يقاتل إلا بأوباش الناس ومن المحكوم عليهم بالقتل، ليبعد الخطر عن جنده المخلصين إذا ما وقعت الهزيمة". ومن خلال النظرة على مايجري في إيران يبدو أن مشاهد هذا الفيلم المتكرر قد قاربت على الانتهاء، ذلك أن إيران كما نعرفها تاريخيا من أيام كسرى حتى رضا بهلوي لا تضعف أو تهزم إلا من الداخل، وما يحدث حاليا من اضطرابات وصراعات داخلية هناك قد تكون نهاية هذا الفيلم. وبالتالي سيتعين على هؤلاء الذين يوالون إيران في الدائرة الإقليمية العربية أن يعيدوا ترتيب أوراقهم وحساباتهم، فالظروف والمعطيات قد تغيرت، ولن تعود إيران

حصنهم المنيع ولا ملاذهم الأمانى. بل فى الأغلب ستتبقى على نفسها سنوات عديدة قادمة لتعيد بناء وإصلاح ما خربه وأفسده حكم الملالي عبر الثلاثين عاما الماضية.

الموقف التركى من حرب غزة^{١٨}

- وفى ظل ضعف الموقف الايرانى تجاه الحرب على قطاع غزة، بدا أن تركيا الراح سياسيا على المستوى الإقليمى. فقد أدارت تركيا أزمة الحرب إدارة جيدة، وأظهرت أداءً مميزاً. فمع بداية الأزمة برزت تركيا كواحدة من الدول التى تقف بقوة رسمياً وشعبياً واعلامياً الى جانب الشعب الفلسطينى، وهو ما عكسته المواقف الرسمية والشعبية وتعليقات الصحف، وكان موقف رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان واحداً من أقوى المواقف المعبرة والمؤثرة احتجاجاً على العدوان الاسرائيلى، خصوصاً عندما وصف العمليات الاسرائيلية هناك بأنها اهانة لتركيا. ويرجع هذا الموقف التركى إلى أن رئيس وزراء اسرائيل إيهود أولمرت - كان قد قام بريارة لأنقرة فى ٢٢/١٢/٢٠٠٨- أى قبل فترة قصيرة من العدوان على غزة، حاملاً لأردوغان عرضاً بضرورة الانتقال من المحادثات غير المباشرة التى كانت ترعاها تركيا بين اسرائيل وسوريا الى المباحثات المباشرة مع سوريا؛ وطلب منه أردوغان أن يجدد الهدنة مع حماس. وهكذا اكتشف أردوغان أن هذا العرض الإسرائيلى لم يكن أكثر من خدعة لتطمين سوريا وحزب الله وحماس الى رغبة اسرائيل فى التهدئة، مع عكس ما كانت تستعد وتتهيا له اسرائيل من عدوان على غزة. لذلك كان من الطبيعى أن يرفض أردوغان الرد على مكالمته الهاتفية بتركياً لوزير العدل مهمة اعلان تجميد أنشطة السفير الإسرائيلى، وكان من نتائج هذا الخلاف أن هدّد الشارع التركى الهائج فريق كرة السلة الإسرائيلى، الأمر الذى فرض على حكومة أولمرت وقف الرحلات السياحية إلى استانبول، كما ارتفع مستوى الإدانة التركية للهجوم الإسرائيلى على قطاع غزة معتبرة إياه "جريمة ضد الإنسانية". وكان أردوغان واحداً من أبرز القادة والذى ذهب بعيداً فى ردة فعله تجاه العدوان على غزة، متسائلاً عن مبررات تلك الوحشية التى أبدتها إسرائيل فى تعاملها مع مدينة غزة؟ قائلاً: "إن ما تقترفه إسرائيل من مذابح يفتح جيروحا يصعب شفاؤها فى ضمير الإنسانية، مطالباً بشكل غير مباشر بمنع دخول إسرائيل مجلس الأمن لرفضها تنفيذ قراراته. إلا أن موقفه الراض للعدوان والمنحاز تماماً لحركة حماس، كانت وستكون له العديد من الانعكاسات على العلاقات التركية الخارجية ومصالحها المتعددة على أكثر من واجهة.

- ولقد أتاحت أزمة العدوان على غزة لتركيا فرصة للعب دور إقليمى أكبر بالمنطقة ومحاولة ملء الفراغ الناتج عن الانقسام العربى حول هذه الأزمة، فضلاً عن تعاضد صورة تركيا فى ذهنية دول وشعوب المنطقة بعد أن بادرت تركيا بتحميل إسرائيل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع فى غزة. فقد

عملت تركيا منذ اللحظة الأولى لوقوع العدوان على وقف إطلاق النار وعودة التهدئة. وقد جاء التحرك التركي بدافع شعبي أولا، حين خرج مئات الآلاف من الأتراك إلى الشوارع للتنديد بالحملة الإسرائيلية مطالبين بقطع العلاقات العسكرية على الأقل مع إسرائيل وطرد سفيرها من تركيا. أما الدافع الثاني فقد كان سياسيا، حيث تقدم عدد كبير من نواب الحزم الحاكم والمعارضة أيضا باستقالاتهم من لجنة الصداقة الإسرائيلية التركية، فضلا عن أن الأوساط العلمانية التركية التي كانت تعتقد بأن الشرق الأوسط مستتق لا يجب على تركيا أن تدخله، باتت هذه الأوساط تثمن جهود حزب العدالة والتنمية الحاكم فيما يتعلق بمد أواصر التعاون مع دول المنطقة، والذي تراكم ليعطى تركيا هذا الدور الإقليمي، ساعد على ذلك أن عدداً من أطراف أزمة غزة -خاصة من جانب مجموعة دول الممانعة - وضمنها حماس - سعت إلى إعطاء تركيا دور بارز في حل الأزمة على حساب المبادرة المصرية، بل زعمت هذه الأطراف أن المبادرة المصرية هي مبادرة مصرية-تركية- فرنسية مشتركة، خاصة بعد أن قام وزير الخارجية المصري بزيارة أنقرة في بداية الأزمة لتنسيق التعامل مع الأزمة، وحتى لا يحدث تعارض في الأعمال، وهو ما نفاه الوزير المصري مؤكداً على أن المبادرة مصرية بحتة.

- ومن المعروف أن الأتراك كانوا شركاء سوريا وإسرائيل في المفاوضات غير المباشرة التي تستهدف الوصول إلى معاهدة سلام بين البلدين تؤدي إلى انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان. كما أن وضعهم أحسن من وضع إيران لأنهم أصدقاء أيضا لإسرائيل، وبينهم وبينها ليس فقط علاقات دبلوماسية، بل وأيضا تعاون عسكري. وبينما أعلن أردوغان أن تركيا لا تقل عن إيران حرصا على منظمة حماس، وهو ما زدت عليه حماس بإيجابية عندما طلبت أن تمثلهم تركيا عند معبر رفح، مع اعتقادهم بأن إسرائيل ترحب أيضا بذلك، إلا أن أصواتا مسئولة في أنقرة أعلنت بوضوح أن تركيا لا تريد أن تنتقد إسرائيل بشكل سافر، وأن أنقرة تعلق أهمية خاصة على علاقاتها بإسرائيل، وأن العلاقات التركية الإسرائيلية قد تهتز ولكنها لا تقع. لذلك لم تتردد تركيا في اتهام حماس بارتكاب أخطاء، وأن عليها أن تختار بين أن تكون حركة سياسية تنتهج التفاوض لتحقيق أهدافها الوطنية وتعمل في إطار النظام السياسي الفلسطيني وبين أن تكون حركة مسلحة. فقد صرح بوراك أوزغارغن "أن أنقرة ترى حماس في مفترق طرق، وعليها أن تختار بين حمل السلاح أو الانخراط في العملية السياسية". موضحا "أن تركيا لا توجه النصح لحماس، لكن يجب على حماس أن تتخذ ما تراه ضروريا من خطوات".

ولكن إزاء الضغوط التي تعرضت لها تركيا من الداخل، ومطالب بالتدخل من جانب بعض الأطراف العربية، قامت تركيا بتعليق وساطتها في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، معتبرة أن

قيامها بدور نشط في هذه الأزمة سيعطى لها زخماً إسلامياً وإقليمياً ويعزز مواقع الحزب الحاكم في الداخل. وهو ما عبّرت عنه صحيفة الواشنطن تايمز الإقليمية بقولها أن الهجوم الإسرائيلي على غزة ربما يحمل بين طياته فوائد لتركيا. فيما أطلق بعض المعلقين الأتراك على هذا الدور "العثمانية الحديثة". وهو نفس المعنى الذي هُلت له الصحف التركية واعتبرته عصراً ذهبياً للدبلوماسية التركية عندما وصفت جولة أردوغان العربية أثناء الأزمة بأنها مهمة ومحورية لأنها شملت أربعة ممثلين عرب بارزين مهتمين بأزمة غزة: مصر والسعودية وسوريا والأردن. والتي جاءت كإمءاء موجهة بشكل أكبر للاستهلاك الداخلي. وإن كانت فرص نجاح الجهود التركية ضئيلة، إلا أن الأحاديث التي تناقلتها الصحف التركية حول مصطلح "العثمانية الحديثة" يلمح بما لا يدع مجالا للشك إلى التطلعات التركية الرامية لدخولها كطرف إقليمي مؤثر في منطقة الشرق الأوسط التي كانت ذات يوم جزءاً من الامبراطورية العثمانية، مستغلة في ذلك قدرتها وحدها على الاتصال بجميع الأطراف في المنطقة، إضافة إلى عضويتها في حلف الناتو، وهو ما يمكنها من لعب دور الوسيط في صراعات المنطقة المزمنة. وقد وصل حرص تركيا على أداء هذا الدور إلى حد إبداء استعدادها للمشاركة بإرسال جنود ضمن قوة لحفظ السلام في قطاع غزة. وهو ما أشار إليه تقرير في صحيفة "صباح" اليومية التركية أفاد بأن الحكومة التركية تدفع باتجاه إرسال قوة حفظ سلام دولية لمراقبة تنفيذ أى إتفاق جديد لوقف إطلاق النار. وأن أنقرة ترى أيضاً أن تتولى هذه القوة مراقبة مسألة الانفاق المتواجدة على الحدود بين مصر والأردن وتستخدم لتهرب الأسلحة والذخائر والسلع الاستهلاكية إلى قطاع غزة.

- وتعود أهمية الدور الإقليمي الجديد لتركيا لعدة عوامل أولاً أنها الدولة الوحيدة التي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع كل من طرفي الأزمة حماس وإسرائيل، ولذلك اشتدت حاجة حماس إلى الدور التركي لاسيما بعد قطع الاتصالات بين حماس ومصر بعد رفض الأولى بإيعاز من دمشق وطهران المشاركة في الحوار الوطني الذي سعت القاهرة إلى تنظيمة، ناهيك عن أن تركيا وطدت علاقاتها بحركة حماس منذ عام ٢٠٠٦، حين قام وفد رفيع المستوى من الحركة بزيارة استأبول مما تسبب في إثارة غضب حلفاء تركيا في واشنطن وتل أبيب. ومن ناحية أخرى تتمتع تركيا بعلاقات إستراتيجية وعسكرية قوية مع إسرائيل، حيث تقدر حجم مبيعات المعدات العسكرية الإسرائيلية لتركيا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار سنوياً. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهتها تركيا لإسرائيل بسبب عدوانها على غزة، فقد كان أردوغان حريصاً على ألا تتضرر العلاقات بين البلدين، وهو ما أكدّه أردوغان رداً على الذين ينادون بتجميد العلاقات مع إسرائيل بأنه "يدير جمهورية تركيا وليس متجراً للبقالة".

- أما العامل الثانى الذى يثمن الدور الإقليمى لتركيا الآن، فهو ما سبق أن أشرنا إليه من أن موقعها يتيح لها أكثر من غيرها التحرك إبان الأزمة لمحاولة إنقاذ الموقف فى غزة من خلال علاقاتها الطيبة مع أطراف الانقسام العربى، فتركيا توطدت علاقاتها بسوريا بعد أن رعت المفاوضات غير المباشرة بينها وبين إسرائيل، والتي تمثل أهمية خاصة بالنسبة لدمشق، ناهيك عن علاقاتها الممتازة مع كل من مصر والسعودية. والواقع أن الدور التركى جاء بطلب مصرى وعربى أثر زيارة وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط إلى أنقرة فى بداية الأزمة، مما يعنى أن دورها مطلوب ومقبول عربيا ليس فقط فى تحقيق المصالحة الفلسطينية التى ربما تكون مقدمة للوساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل لإحياء المسار الفلسطينى الإسرائيلى، وإنما أيضا فى تحقيق المصالحة العربية، وهو ما أكده أردوغان بأن الدور التركى لم يعد يقتصر فقط على الوساطة بين أطراف عربية وإسرائيل، وإنما امتد ليصبح وساطة بين أطراف عربية، لاسيما بعد تصاعد الحرب الكلامية بين الدول العربية ووسائل إعلامها بما أصاب العلاقات العربية - العربية بالتوتر. وربما أريد باستدعاء الدور التركى كبخ الدور الإقليمى الإسرائيلى فضلا عن وضع خطوط لعدم تمدد الدور الإيرانى، لأن حضور الأتراك المنتمين إلى المذهب السنى يمكن أن يمثل كابحا ويحدث توازنا مع إيران، وهو ما استثمرته الدبلوماسية التركية أثناء قيام رئيس الوزراء أردوغان بزيارة شملت الأربع دول العربية المشار إليها آنفا.

- ويتمثل السبب الثالث فى تنامى الدور الإقليمى التركى فى أن الحرب على غزة وما سواها من خلافات عربية - عربية، ومحدودية الدور الإيرانى الذى اقتصر على المساندة الإعلامية وتوجيه الدعوة للدول الإسلامية لنصرة أهل غزة، فيما انشغل حزب الله بمهاجمة مصر أكثر من تركيزه على كيفية معالجة الأزمة أو محاولة مد يد المساعدة بشكل عملى إلى حماس والمدنيين المحاصرين فى قطاع غزة. وإزاء هذه المواقف التى لم ترق لمستوى الأزمة، تمكنت تركيا من فرض دبلوماسيتها على نحو كبير فى الشرق الأوسط وإن لم تستطع أن تنافس أو تقلص الدور المصرى، وهو ما تمثل فى حضور الرئيس التركى مؤتمر شرم الشيخ لرؤساء الدول المانحة لإعادة إعمار غزة، مع باقى رؤساء الدول الأوروبية. بينما يتحدد العامل الرابع فى أن الدور التركى المتصاعد أصبح مطلوبا من قوى خارجية فى الغرب وإسرائيل تسعى إلى تدشين نظام إقليمى شرق أوسطى كبديل عن النظام العربى.

وفى معالجة تركيا لأبعاد الأزمة نجحت فى تعظيم نفوذها عبر سياسة عقلانية أظهرتها لدى محيطها الإقليمى باعتبارها طرفا محايدا وليس منافسا، فقد حاولت تركيا تفادى الغام الخلافات العربية - العربية، عندما تبنت المبادرة المصرية من حيث انتهت باستئناف الدعوة إلى تهدئة جديدة، ومصالحة

فلسطينية - فلسطينية، كما واصلت اتصالاتها التشاورية مع الحكومة الإيرانية وغيرها من حكومات المنطقة الأمر الذي اكسبها مساحة ونفوذاً إقليمياً مقبولا من الجميع، لاسيما الأطراف العربية، لأن تركيا وبخلاف الموقف الإيراني لا تملك أجندة لاستغلال أزمات المنطقة بالتدخل المباشر، وموقفها يقوم على تكامل مصالحها السياسية والاقتصادية مع البلدان العربية، وهو ما ظهر جليا في حجم العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بينها وبين الدول العربية خلال الأربع سنوات الماضية، وهو ما يرشحها لأن تكون لاعبا إقليميا مهما ومقبولا في الشرق الأوسط.

- غير أن ثمة معوقات تحول دون تنامي الدور التركي أو تحد منه، يأتي في مقدمتها الفشل في إمكانية تحقيق مصالح عربية فعلية، والتقريب بين طرفي الانقسام الفلسطيني، لأن ذلك سيقص من أوراق الضغط التركي على إسرائيل. وعلى جانب آخر، هناك نزاع دائر على الأدوار الإقليمية في المنطقة، وبزوغ قوى صاعدة اقتصادية - مثل قطر - تريد ان ينعكس ذلك على دورها السياسي، وهو ما يعنى أن تركيا أمامها معوقات عديدة لكي تصبح الدولة الإقليمية الأولى. ولا تقف المعوقات عند هذا الحد فحسب، حيث يعتقد البعض أن الثقل التركي في أزمة غزة كان مرهونا بضغط شعبي ثائر ضد ما كان يرتكب من جرائم إنسانية في غزة، وأن هذا الدور قد تقلص بانقضاء الأزمة، ناهيك عن أن تركيا مشغولة أكثر بفنائها الأوروبي، ومن ثم فهي ترمى بكامل ثقلها خلف الاتحاد الأوروبي الذي تحاول جاهدة اللحاق بقطاره. ومن ناحية أخرى تتعرض تركيا الآن لانتقادات من حلفائها الدوليين على خلفية انسحاب رئيس وزرائها أردوغان من منتدى دافوس في يناير الماضي بعد كلمة الرئيس الإسرائيلي بيريز التي استمرت ٢٥ دقيقة مبررا المجزرة الإسرائيلية قائلا إن حماس هي من دفعت إسرائيل لهذه الحرب، وكان يتكلم بحدة وينظر إلى أردوغان مباشرة بين الحين والآخر. وبدوره علق أردوغان قائلا: "إن بيريز استخدم لغة عنيفة"، وتابع: "موجها حديثه إلى الرئيس الإسرائيلي بحزم "أتذكر الأطفال الذين قتلوا على الشاطئ؟ أتذكر كم قتلتم في غزة؟" لكن رئيس الجلسة لم يمهله سوى ١٥ ق للحديث، وقاطعه قائلا: إن الوقت قد انتهى، وهو ما اعتبره أردوغان "إهانة له ولشعب تركيا" فانسحب غاضبا. وكان لهذا الموقف من جانب أردوغان أثر إيجابي سواء على الصعيد الداخلي في تركيا، حيث استقبلته الجماهير التركية عند عودته لأنقرة استقبال الأبطال، كما كان له أيضا أثر إيجابي على الصعيد العربي. وإن كان لهذه الحادثة أثر سلبي على علاقات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، حيث أخذت نوعا من التوتر الحذر في العلاقات بين الطرفين، وكان هذا اللوبي قد ساند تركيا في عدد من القضايا الهامة لها، لاسيما قضية الأرمن وبناء علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، ولكن ليس من المرجح أن يكون له تأثير مباشر على مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وهو ما انعكس في سرعة مهاتمة بيريز لأردوغان مبديا أسفه لما

حدث، ومؤكدا على حسن العلاقات بين البلدين، لذلك لم يتم استدعاء السفير التركي من تل ابيب، ذلك أن تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية تدرك جيدا أن علاقاتها مع إسرائيل تعتبر رئيسية في تقوية العلاقات مع أمريكا، كما تشكل شهادة حسن سلوك في مساعي الحكومة التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما لا تريد تركيا أن تغضب أمريكا التي قدمت لها دعما استخباراتيا وعسكريا في حربها ومواجهتها لحزب العمال الكردستاني عقب الزيارة التي قام بها أردوغان في نوفمبر ٢٠٠٧. وهو ما دفع عدد من الكتاب الأتراك إلى إنتقاد المعالجة الدبلوماسية التركية للأزمة، ومنهم الكاتب سميح أيديز في مقال له تحت عنوان "التصريحات التي أضرت بسياستنا الخارجية" بصحيفة ميلليت عندما قال "إن تصريحات أردوغان حيال الأزمة قوبلت بإعجاب في الشارع التركي بشكل خاص والشارع العربي بشكل عام، ولو سمحت الديمقراطية بترشيح اسم أردوغان لرئاسة منطقة الشرق الأوسط لحصل على أغلبية أصوات الراديكاليين في المنطقة"، ولكنه أضاف قائلا "إن سياسة أردوغان تجاوزت الخطوط الدبلوماسية المرنة المرسومة، وستلحق الضرر بالسياسة الخارجية التركية". ثم أضاف موضحا: "إذا كان أردوغان ينتقد رفض إسرائيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، فإنني أذكره بأن تركيا رفضت القرار الخاص بانسحاب القوات التركية من قبرص تلبية لمصلحتها وحماية للمصالح الوطنية التركية هناك". وهو ما أكدته الكاتبة التركية قرانى تنج في مقال لها بصحيفة حرييت قالت فيه "إن أنقرة جراء الحرب في غزة انحرفت عن مسارها وكأنها باتت متحدثة باسم قيادات حماس في دمشق". وما أن سكنت أصوات المدافع حتى بدأ النقاش يدور داخل تركيا حيال موقفها من الحرب على غزة. الأمر الذي دفع زعيم حزب الحركة القومية التركي دولت بهاشلى إلى إتهام رئيس الوزراء أردوغان صراحة بالتلاعب على الحبلين عبر محاربة حركة حماس من ناحية، وإدامة العلاقات الطيبة مع إسرائيل، لافتا إلى أن "سياسة تركيا النامية بالمنطقة في السنوات الأخيرة بدأت تفقع في الهواء مثل البالونات"، ولكنها البراجماتية في أبلغ صورها، تلك التي ميّزت سياسة أردوغان أثناء هذه الأزمة، واضحا نصب عينيه المصالح التركية ولا غيرها.

هوامش الفصل الرابع:

(٤٢) د. محمد السيد سليم - رؤية استراتيجية للعداون الإسرائيلي على غزة - السياسة الدولية - إبريل ٢٠٠٩ - ص ٧٤.

وأنظر أيضا: د. عماد جاد - إسرائيل بين الحرب والانتخابات .. أزمة مجتمع ونخبه - السياسة الدولية إبريل ٢٠٠٩ - ص ١١٢

وأنظر أيضا: شلومو تسزنا - ناتنياهو سوف يستكمل المهمة - إسرائيل اليوم - ٢ فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: سامي عماره - موسكو تكشف عن إرسال إشارات إلى إيران وسوريا للتأثير على حماس - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: صلاح عواد - مجلس الأمن يصدر قراراً بوقف إطلاق النار - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٠.

وأنظر أيضا: د. حسن أبو طالب - القرار ١٨٦٠ والنهايات الصعبة - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٤.

(٤٣) د. داليا عبد القادر عبد الوهاب - غزة والأمن القومي المصري - السياسة الدولية إبريل ٢٠٠٩ ص ١٦٤

وأنظر أيضا: د. حسن أبو طالب - أي دور لمصر؟ - الأهرام ٢٠٠٩/٢/٤.

وأنظر أيضا: د. عبد المنعم سعيد - عودة الأمور إلى مصر مرة أخرى - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٩.

(٤٤) سامح راشد - العدوان على غزة .. أبعاد الموقف المصري - السياسة الدولية إبريل ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: كرم جبر - سيناء لن تكون وليمة للذئاب - روز اليوسف ٢٠٠٨/١٢/٢٩.

وأنظر أيضا: حسام سعداوى - عندما تختزل القضية الفلسطينية في بوابة - روز اليوسف ٢٠٠٨/١٢/٢٩.

وأنظر أيضا: محمد عبد النور - مصر أيها الصغار - روز اليوسف ٢٠٠٨/١٢/٢٤.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - هل تواطأت مصر مع إسرائيل ضد حماس؟ - روز اليوسف ٢٠٠٨/١٢/٢٩.

(٤٥) العدوان على غزة - أبعاد الموقف المصري - مصدر سابق هامش ٤٢.

وأنظر أيضا: محمود النوبى - مصر لن تقبل مراقبين على أراضيها - الأهرام ٢٠٠٩ /٢/٢٢.

وأنظر أيضا: كرم جبر - أسرار الزيارة المفاجئة - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٩.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - مصر ترفض طلبا إسرائيليا لإنشاء منطقة عازلة - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/١٣.

وأنظر أيضا: إسرائيل تتجه نحو وقف إطلاق نار من جانب واحد - وكالات الأنباء فى ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: أسامة سرايا - مبارك فى مهمة سلام من أجل الفلسطينيين - الأهرام ٢٠٠٩/٢/١٣.

وأنظر أيضا: د. عمرو هاشم ربيع - أبعاد الموقف المصري من العدوان على غزة - الأهرام ٢٨/١/٢٠٠٩.

(٤٦) أسامة سرايا: المبادرة المصرية تحية حقيقية للرجال - الأهرام ٩/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: رأى الأهرام - كل الخيوط فى يد مصر - الأهرام ٢٨/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: جيهان الحسينى - عباس: على حماس قبول المبادرة المصرية - الحياة ١١/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: محمد صلاح - فصائل دمشق ترفض القرار الدولى والمبادرة المصرية - الحياة ١١/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: أحمد موسى - إطلاق المبادرة المصرية يخرس السنة المتشككين - الأهرام ١٠/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: كرم جبر - المبادرة الواضحة .. والأدوار المشبوهة - روز اليوسف ١٠/٢/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: داوود الشريان - حماس والدور المصرى - الحياة ١١/٢/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: طارق حسن - حماس: اسمعى شعبك - الأهرام ١٠/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: سوسن أبو حسين - حماس: وضعنا تصورا تفصيليا حول المبادرة المصرية - الشرق الأوسط ١٥/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - نص الأرض هنا - روز اليوسف ٢/٣/٢٠٠٩.

(٤٧) مجلة النصر - ملف العدد - كلمات الرئيس مبارك فى الأزمة - العدد ٨٣٦ فى فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: مجدى الدقاق - خطاب الحقيقة وكشف الأوراق - الأهرام ٨/٢/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: د. سامى عبد العزيز - كلمات بقدر مصر - روز اليوسف ٩/٢/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: طارق حسن - مصر تدعم قمة الكويت بمؤتمر شرم الشيخ - الأهرام ٢٠/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: كلمة الرئيس مبارك فى قمة الكويت الاقتصادية - روز اليوسف ٢١/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - هل التزم الرئيس بالتعهدات العشرة فى أزمة غزة؟ - روز اليوسف ٢٣/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: مكرم محمد أحمد - مصارحة ومصالحة - الأهرام ٢١/١/٢٠٠٩.

(٤٨) عبد الله كمال - محور (عرب فارس) ضد مصر ظهر فى إيران أولا - روز اليوسف ٢٣/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: صبحى عسيلة - مصر المفترى عليها - الأهرام ٢٢/١/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: محمد عبد الرازق - الخارجية المصرية: مصر ليست دولة كرتونية ولا ساحة مستباحة - الشرق الأوسط ١٧/٤/٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: كرم جبر - حتى لا ننسى .. هذه مؤامرة قطر ضد مصر - روز اليوسف ٣١/٣/٢٠٠٩.

- وأنظر أيضا: د. علي الدين هلال - الصراع بين القانون والفوضى - الأهرام ٢٠٠٩/٤/١٨.
- وأنظر أيضا: د. عبد المنعم سعيد - "كلاكيته": فلسطين آخر مرة - الأهرام ٢٠٠٩/١/٥.
- وأنظر أيضا: د. حسن أبو طالب - أي دور لمصر؟ - الأهرام ٢٠٠٩/٢/٤.
- وأنظر أيضا: سامي حامد - مصر والاستفزات - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/١٥.
- وأنظر أيضا: د. عبد المنعم سعيد - عودة الأمور إلى مصر مرة أخرى - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٩.
- (٤٩) معيار النجاح الحقيقي - الأهرام ٢٠٠٩/٢/٢.
- وأنظر أيضا: عبد الله كمال - هل التزم الرئيس بتعهداته العشرة؟ روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٣.
- وأنظر أيضا: ميرفت فهمي - أحذروا غضب مصر - روز اليوسف ٢٠٠٩/٤/٢٤.
- (٥٠) سعود الفيصل يهدد مجلس الأمن بـ"إدارة ظهورنا للسلام" - الحياة ٢٠٠٩/١/٨.
- وأنظر أيضا: الأمير تركي الفيصل يحذر: الرياض قد تتخلى عن دعم واشنطن - الأنباء الكويتية ٢٠٠٩/١/٢٥.
- وأنظر أيضا: قمة مبارك وعبد الله بن عبد العزيز - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٤.
- وأنظر أيضا: صلاح القلاب - اجتماع أبو ظبي خطوة نحو مرجعية عربية فاعلة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٢/١٢.
- (٥١) رنا الصباغ - الأردن بين مطرقة إسرائيل وسندان حماس - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٠.
- (٥٢) عبد الله كمال - رئيس تحت التهديد - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٧.
- وأنظر أيضا: عادل مالك - فلسطين جمعهم وإسرائيل فرقهم - الحياة ٢٠٠٩/١/١٨.
- (٥٣) هدى الحسيني - العرب عربان في قمة الكويت - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٩.
- وأنظر أيضا: عباس: مشعل "يلعب في الوقت الضائع" - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٣١.
- (٥٤) كرم جبر - من هنا نبدأ - روز اليوسف ٢٠٠٩/٣/٢٠.
- وأنظر أيضا: حسان حيدر - فرصة ثانية لسوريا - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٢.
- وأنظر أيضا: كرم جبر - سوريا تشن هجوما ضاريا على السعودية - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٧.
- وأنظر أيضا: احمد عيسى - مصادر كويتية - ممتعضون من الموقفين القطري والسوري - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٧.
- وأنظر أيضا: هدى الحسيني - العرب عربان في قمة الكويت - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٩.
- وأنظر أيضا: ميشيل أبو نجم - مصادر فرنسية - سوريا لم تتعاون وكان تركيزها على إضعاف مصر - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٧.
- وأنظر أيضا: صلاح جمعة - الأسد: مصالحة الكويت مجرد كسر جليد - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٨.

وأنظر أيضا: سلمان الدوسري - وزير عربي يتهم قطر وسوريا بمحاولة إفشال أى قرارات عربية مشتركة - شرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: عبده مباشر - حماس ومن تحالفت معهم - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٣.

وأنظر أيضا: د. عادل سليمان - ماذا يريدون من مصر؟ - الأهرام - ٢٠٠٩/٤/٢١.

وأنظر أيضا: هدى الحسيني - سوريا تسعى من وراء القمة إلى سحب الورقة الفلسطينية من مصر - شرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٥.

وأنظر أيضا: الأسد ذو الألف وجه - روز اليوسف - ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: أسامة الغزولي - اللعب مع الصغار - روز اليوسف ٢٠٠٩/٥/١.

وأنظر أيضا: حازم صاغية - عكس المسار الفلسطيني - الحياة ٢٠٠٩/١/١٠.

(٥٥) لماذا لن يحضر الرئيس مبارك قمة الدوحة؟ - روز اليوسف - ٢٠٠٩/٣/٢٩.

وأنظر أيضا: كرم جبر - من هنا نبداً - مصدر سابق هامش ٥٢.

وأنظر أيضا: أحمد موسى - وزير خارجية قطر يعترف "أبلغنا حماس بأنه لا نية لدى إسرائيل لمهاجمة غزة - الأهرام - ٢٠٠٩/١/١٤.

وأنظر أيضا: محمود التهامي - لا قمة ولا يحزنون - روز اليوسف ٢٠٠٩/٤/١٠.

وأنظر أيضا: كرم جبر - سقوط الأقنعة - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٣.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - عندما تعلن قطر التوبة - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠.

وأنظر أيضا: مكرم محمد أحمد - الكرة في الملعب القطري - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣١.

وأنظر أيضا: طارق حسن - من عروبي مصري إلى أمير قطر - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٣.

وأنظر أيضا: كفاح زيون - أمير قطر تجاوز الخطوط الحمراء - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: مكرم محمد أحمد - سوق المزايدات على القمة العربية - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٦.

وأنظر أيضا: طارق حسن - في الدوحة كسبت إسرائيل وإيران .. وخسر العرب والفلسطينيون - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: طارق الحميد - مسرحية الدوحة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: عادل مالك - فلسطين جمعهم وإسرائيل فرقهم - الحياة ٢٠٠٩/١/١٨.

وأنظر أيضا: سامي حامد - قناة الجزيرة في "خطر"! - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - عرض غريب لشراء شاليه - الأهرام ٢٠٠٩/٧/١٨.

(٥٦) عبد الله كمال: بقية حرب غزة .. الهدف قناة السويس - روز اليوسف ٢٠٠٩/٤/١٧.

وأنظر أيضا: كرم جبر - "سفالة" الشيخ حسن نصر الله - روز اليوسف ٢٠٠٨/١٢/٣٠.

- وأنظر أيضا: د. عادل سليمان - ماذا يريدون من مصر؟ - الأهرام ٢٠٠٩/٤/٢١.
- وأنظر أيضا: أسامة سرايا - حزب الله وتسويق الوهم - الأهرام ٢٠٠٩/٤/١٧.
- وأنظر أيضا: وليد شقير - مصر وإيران .. وليس حزب الله - الحياة ٢٠٠٩/٤/١٧.
- وأنظر أيضا: أحمد موسى - المؤامرة الكبرى ضد مصر - الأهرام ٢٠٠٩/٤/١٨.
- وأنظر أيضا: محمد السعدنى - أعمال صغيرة وخطيرة - الأهرام ٢٠٠٩/٤/٢٠.
- وأنظر أيضا: صالح القلاب - عندما يصبح شعار المقاومة غطاءً للاختراقات الإيرانية - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٤/٢٣.
- وأنظر أيضا: محمد مشموش - اسئلة لبنانية حول ما بعد شبكة حزب الله فى مصر - الحياة ٢٠٠٩/٤/٢٢.
- وأنظر أيضا: محمد أمين المصرى - غلمان الفقيه - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣.
- وأنظر أيضا: مصدر مسئول: مصر لن تلتف إلى حماقات نصر الله - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣١.
- وأنظر أيضا: كرم جبر - فزاعة إسرائيل - روز اليوسف ٢٠٠٩/٤/٢٢.
- وأنظر أيضا: أحمد موسى - المقاومة تحولت للإرهاب - الأهرام ٢٠٠٩/٤/١٨.
- وأنظر أيضا: د. عبد المنعم سعيد - كشف الحساب الثانى لأزمة غزة - الأهرام ٢٠٠٩/٤/٢٠.
- وأنظر أيضا: خالد أبو ظهر - هل أصبحت المواجهة الخيار الوحيد؟ - الوطن العربى ٢٠٠٩/٤/٢٢.
- وأنظر أيضا: جهاد سالم - "شبكة مصر" تفضح الدور الخفى للتنظيم الدولى لحزب الله - الوطن العربى ٢٠٠٩/٤/٢٢.
- وأنظر أيضا: عبد المنعم سعيد - دولة الشيخ حسن نصر الله؟! - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٥/٢٧.
- وأنظر أيضا: سناء الجاك - حزب الله بين الحكم والتحكم - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٥/٢٩.
- وأنظر أيضا: مشارى الدايدى - افعل ما شئت يا حزب الله فهو مغفور لك - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٥/٢٦.
- وأنظر أيضا: ديرشبيجل: التحقيق الدولى جمع أدلة تثبت أن حزب الله اغتال الحريرى - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٥/٢٤.
- وأنظر أيضا: جهاد سالم - طهران تخصص مليار دولار لإقامة حزب الله فى كل بلد عربى - الوطن العربى ٢٠٠٩/٤/٢٢.
- (٥٧) أحمد مصطفى - الإخوان المسلمون وحماس - الحياة ٢٠٠٩/١/١٣.
- وأنظر أيضا: وضاح شرارة - إخوانيو مصر والمشرق العربى - الحياة ٢٠٠٩/٤/٢٧.
- وأنظر أيضا: د. مأمون البسيونى - هيكىل والشرب من بحر الجنون - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/١٥.
- وأنظر أيضا: طارق الحميد - لماذا تراجع الإخوان المسلمون؟ - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٤/١٨.
- وأنظر أيضا: عبد الله كمال - عاكف ونانتياهو - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/١٢.

(٥٨) حسام سويلم - الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب على غزة - مختارات إيرانية فبراير ٢٠٠٩ - مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.

وأنظر أيضا: محمد عبد القادر - الدور الإقليمي لتركيا وإيران .. حصاد غزة - المصدر السابق.

(٥٩) رياض علم الدين - حقيقة الدور الإيراني في حرب غزة - الوطن العربي ١٦٦٣ - ١٤ يناير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: أشرف أبو الهول - معركة غزة تترك إيران وحيدة في مواجهة إسرائيل - الأهرام ٢٠٠٩/١/٤.

وأنظر أيضا: صالح القلاب - الحقيقة والوهم في مساندة إيران لفلسطين - شرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: شامى شورش - إيران واحتمالات الاستفادة من اشتعال غزة - الحياة ٢٠٠٩/١/١٢.

وأنظر أيضا: د. محمد السعيد عبد المؤمن - إيران والتآمر على القضية الفلسطينية - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: عبد الرحمن الراشد: حماس: إما إيران أو العرب - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: تقرير إسرائيلي: إيران تدفع مئات الملايين لحزب الله وحماس والجهاد - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٣/١٩.

وأنظر أيضا: أيمن غازي - كيف يُصدّر "نصر الخوميني" الثورة الإيرانية للدول العربية - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣.

وأنظر أيضا: نجاد يعترف بتصدير الثورة الإيرانية للخارج - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠.

وأنظر أيضا: محمد حسن أبو العلا - غزة وخطة التغلغل الإيراني - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٦.

وأنظر أيضا: طهران تخصص مليار دولار لإقامة حزب الله في كل بلد عربي - الوطن العربي ١٦٧٧ في ٢٠٠٩/٤/٢٢.

وأنظر أيضا: رياض علم الدين - حقيقة الدور الإيراني في حرب غزة - الوطن العربي العدد ١٦٦٤.

(٦٠) حسام سويلم - الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب على غزة - مختارات إيرانية - مصدر سابق هامش ٥٨.

وأنظر أيضا: محمد حمدي - حرب حتى النصر - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/١.

وأنظر أيضا: إيران تستهدف السيادة العربية - الحياة ٢٠٠٩/١/١٥.

وأنظر أيضا: وزير الخارجية الإيراني: التوصيفات جاهزة بحق حزب الله - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٤/١٦.

وأنظر أيضا: وحيد عبد المجيد - التفاعلات العربية - الإقليمية تجاه الحرب - السياسة الدولية - إبريل ٢٠٠٩.

(٦١) حسن صبرا - إسرائيل تدعم المشروع الإيراني للسيطرة على الوطن العربي - روز اليوسف - ٢٠٠٨/٤/١٧.

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - دعوة إيرانية لتصدير الثورة الإسلامية إلى جميع أنحاء العالم - روز اليوسف ٢٠٠٩/٣/٢٩.

وأنظر أيضا: كرم جبر - الدولة المتطفلة - روز اليوسف - ٢٠٠٩/٣/٢٧.

وأنظر أيضا: جاكسون يوكي - الرئيس الإيراني في قمة غزة - نيوزويك ٢٠٠٩/٢/٣.

(٦٢) ترتيت بارسى - كتاب التحالف الخائن: الصفقات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة (منشورات Trilateral - الولايات المتحدة ٢٠٠٧).

وأنظر أيضا: عبد الرحمن الراشد - إلى أين أبحرت السفينة الإيرانية المطاردة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٨.

وأنظر أيضا: محبوب البركاني - محاربون بالوكالة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٤/٢٣.

وأنظر أيضا: د. فوزى فهمي: تسليح إسرائيل لإيران سرا - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٦.

وأنظر أيضا: د. طارق الحمد - بل تحدثوا عن إيران - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٣/١٦.

وأنظر أيضا: باسم الجسر - إيران وإسرائيل - مشروع السلام الجديد - المصدر السابق.

وأنظر أيضا: يورام شفيتزر - إيران هي الرابع الأكبر في غزة - مختارات إسرائيلية - فبراير ٢٠٠٩.

(٦٣) حسام سويلم - الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب على غزة - مصدر سابق هامش ٥٦.

وأنظر أيضا: محمد صالح صدقيان - ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية - الحياة ٢٠٠٩/٢/٧.

(٦٤) حديث محمود الزهار إلى صحيفة دير شبيجل الألمانية - الأنباء الكويتية ٢٠٠٧/٦/٢٤.

وأنظر أيضا: حسام سويلم - قراءة استراتيجية في الموقف الإسرائيلي من الحرب على غزة - مختارات إسرائيلية - يونيو ٢٠٠٩.

(٦٥) حسام سويلم - الدور والمصلحة الإيرانية في حرب غزة - مصدر سابق - هامش ٥٦.

(٦٦) شمس الواعظين: حماس ستكون مثل حزب الله بعد حرب الصيف - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٧.

وأنظر أيضا: د. محمد السعيد عبد المؤمن - إيران والتآمر على القضية الفلسطينية - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: إيران تتفنى منع خامنئي المتطوعين من السفر إلى غزة - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٢.

وأنظر أيضا: خالد أبو ظهر - بانتظار صواريخ إيران - الوطن العربي العدد ١٦٦٢ في ٢٠٠٩/١/٧.

- وأنظر أيضا: مجدى الدقاق - الرهان الخاسر على الحرس الثورى الإيراني - الأهرام ٢٠٠٩/١/١١.
- وأنظر أيضا: سامى شورش - إيران واحتمالات الاستفادة من اشتعال غزة - الحياة ٢٠٠٩/١/١٢.
- (٦٧) عبد الله كمال - التحريض على رئيس مصر - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٦.
- وأنظر أيضا: جهاد سالم - الشبكة البحرينية كشفت عن أخطر مخطط سورى إيرانى - الوطن العربى ١٦٦٢ فى ٢٠٠٩/١/٧.
- وأنظر أيضا: خالد أبو ظهر - مصر تواجه التحديات - الوطن العربى - ١٦٦٣ - فى ٢٠٠٩/١/١٤.
- وأنظر أيضا خالد أبو ظهر: دول المبادرات ودول الارتهان - الوطن العربى ١٦٦٤ فى ٢٠٠٩/١/٢١.
- وأنظر أيضا: مأمون فندى - نجاد .. مقابل الإمارات - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٩.
- وأنظر أيضا: عبد الله كمال - العصابة والتقارير الكامل للحرب - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٩، وحرب غزة فى ٢٠٠٩/١/٢٢.
- وأنظر أيضا: عبد الله اسكندر - تصدير الثورة عبر فلسطين - الأهرام ٢٠٠٩/٢/٤.
- وأنظر أيضا: داوود الشريان - إيران ورطت حماس فى حرب خاسرة - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/١٩.
- وأنظر أيضا: خالد أبو ظهر - هل أصبحت المواجهة مع إيران الخيار الوحيد؟ - الوطن العربى ١٦٧٧ فى ٢٠٠٩/٤/٢٢.
- وأنظر أيضا: خالد أبو ظهر - مصر الأمانة حصن العرب - الوطن العربى ١٦٧٦.
- وأنظر أيضا: خالد أبو ظهر - مصر تواجه التحديات - الوطن العربى ١٦٦٣.
- وأنظر أيضا: خالد أبو ظهر - إيران تستخدم القضية الفلسطينية كحصان طروادة - الوطن العربى ١٦٦٢.
- وأنظر أيضا: د. عزمى خليفة - غزة بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الإيراني - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣.
- وأنظر أيضا: غسان شربل - مصر وإيران والانقلاب - الحياة ٢٠٠٩/٤/١٧.
- وأنظر أيضا: إيران تنفى قبول نجاد "حل الدولتين" مع إسرائيل - الحياة ٢٠٠٩/٤/٢٨.
- وأنظر أيضا: داوود الشريان - طهران تقدم الفرصة - الحياة ٢٠٠٩/٦/٢٢.
- وأنظر أيضا: عبد الرحمن الراشد - إيران تغيرت يا عرب إيران - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٦/٢٠.
- وأنظر أيضا: ديفيد اغناطيوس - نظام الملالي .. وانتفاضة الشارع - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٦/٢٢.
- وأنظر أيضا: طارق الحميد - هل بمقدور إيران المساعدة؟ - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٦/٢٩.
- (٦٨) كرم سعيد: أزمة غزة: وتعظيم الدور الإقليمى لتركيا - ملف الأهرام الاستراتيجى - ١٧٠ فى فبراير ٢٠٠٩.
- وأنظر أيضا: صالح النعامى: تركيا: حماس ارتكبت أخطاء، الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٨.
- وأنظر أيضا: أسامة عبد العزيز - تركيا وحسابات المكسب والخسارة - الأهرام فى ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: تقرير إخبارى - العلاقات التركية - الإسرائيلية تهتز ولا تقع - الأنباء الكويتية ٢٠٠٩/٢/٦.
وأنظر أيضا وكالات الأنباء - تركيا: لا نريد إنتقاد إسرائيل ونعلق أهمية خاصة على علاقاتنا - الشرق
أوسط ٢٠٠٩/٢/٣.

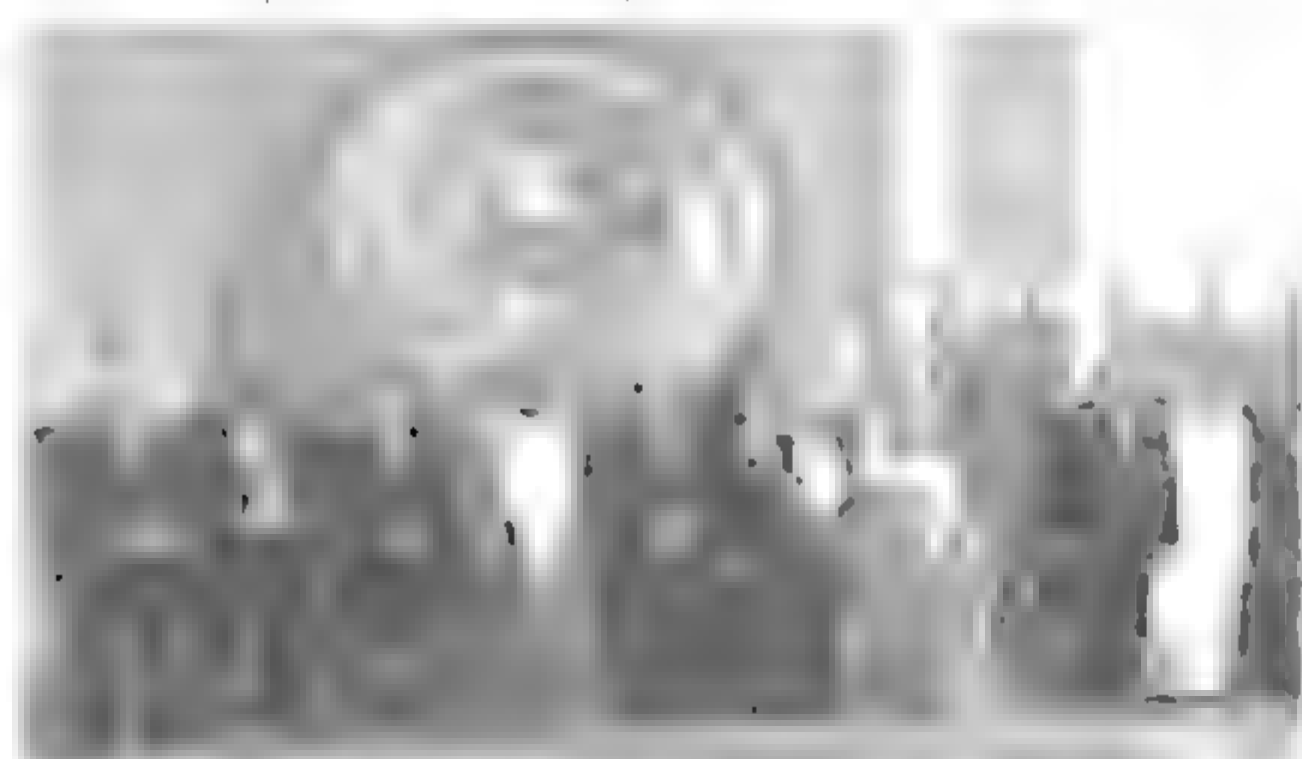
خطب الرئيس مبارك أثناء إدارة أزمة الحرب على غزة



الرئيس مبارك يعلن المبادرة المصرية بحضور
الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي



خطاب الرئيس مبارك للأمة في بداية السنة الهجرية



خطاب الرئيس مبارك في القمة العربية
الاصفادية بتكويت



خطاب الرئيس مبارك في قمة شرم الشيخ لتثبيت
وقف إطلاق النار



خطاب الرئيس مبارك في قمة شرم الشيخ
لإعادة إعمار غزة



خطاب الرئيس مبارك في عيد الشرطة ٤ فبراير ٢٠٠٩



قمة القمة الخليجية وتعلن تنس خطاب في
الدوحة ولم يحضرها الرئيس مبارك إعراباً عن
خشيته من موقف قطر وحضرها الوزير مفيد شهاب

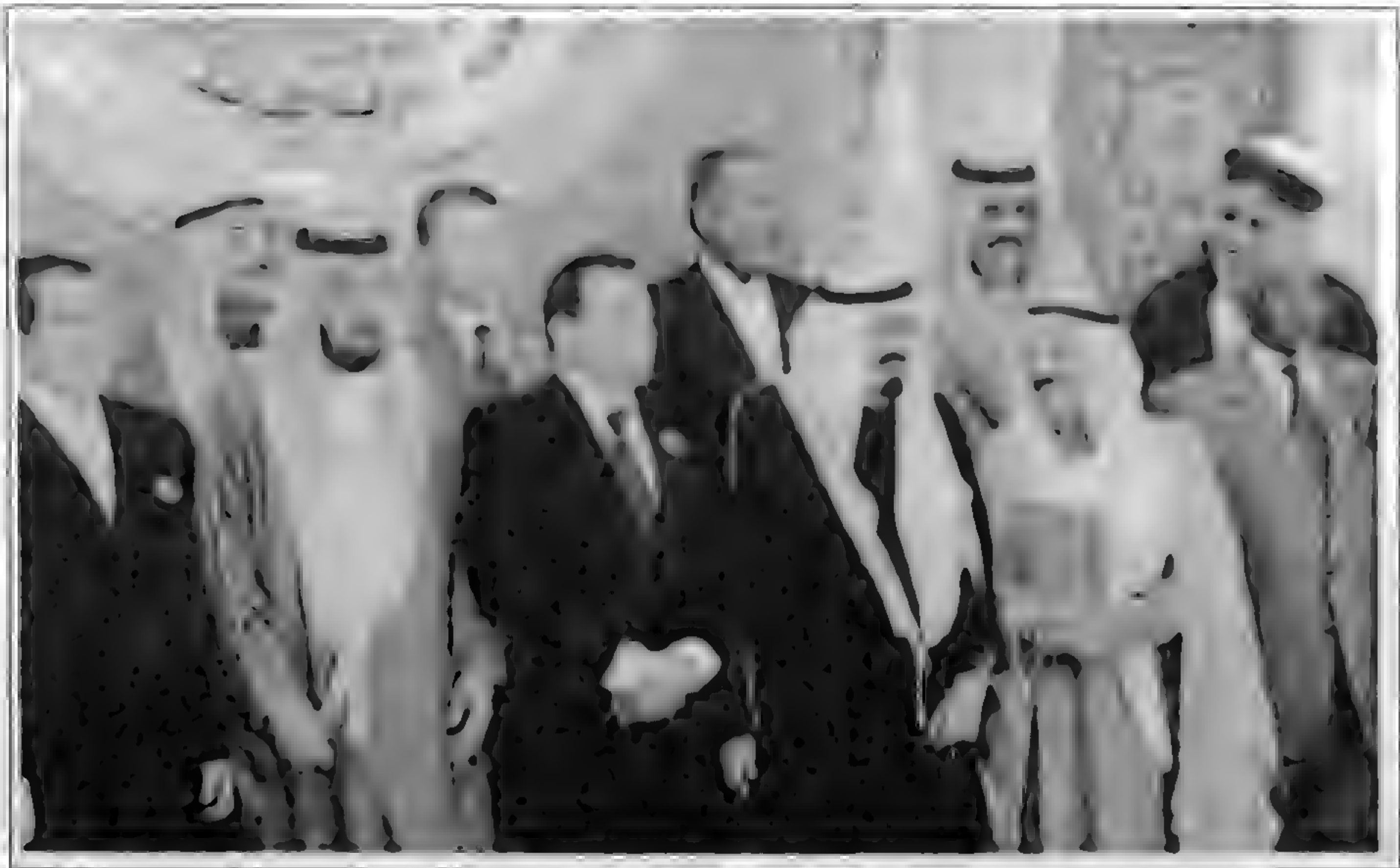


خطاب الرئيس مبارك في عيد العمال

تجاوب مبارك مع جهود المصالحة العربية



اجتماع الرياض للمصالحة مع سوريا



القمة العربية في الكويت

مبارك يرسم الخطوط العريضة للتحركات العربية



الدبلوماسية المصرية تتحرك على كل الأصعدة



لقاءات مبارك مع زعماء العالم الغربي لخدمة القضية الفلسطينية



مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك



مع رئيس وزراء إيطاليا بيرلسكوني



مع رئيس جمهورية إيطاليا جيورجيو نابوليتانو

فلسطين .. من قضية تحرير إلى صراع على السلطة



قادة حماس المستقلين عن الانقسام الفلسطيني



أحمد حمدان (إسماعيل حمدين في لبنان)



خالد ماطر



محمد نعيم ، محمود الزاهر



إسماعيل هنية .. رئيس وزراء حماس



محمد نزال ، المتحدث الإعلامي

والمتهم على مصر

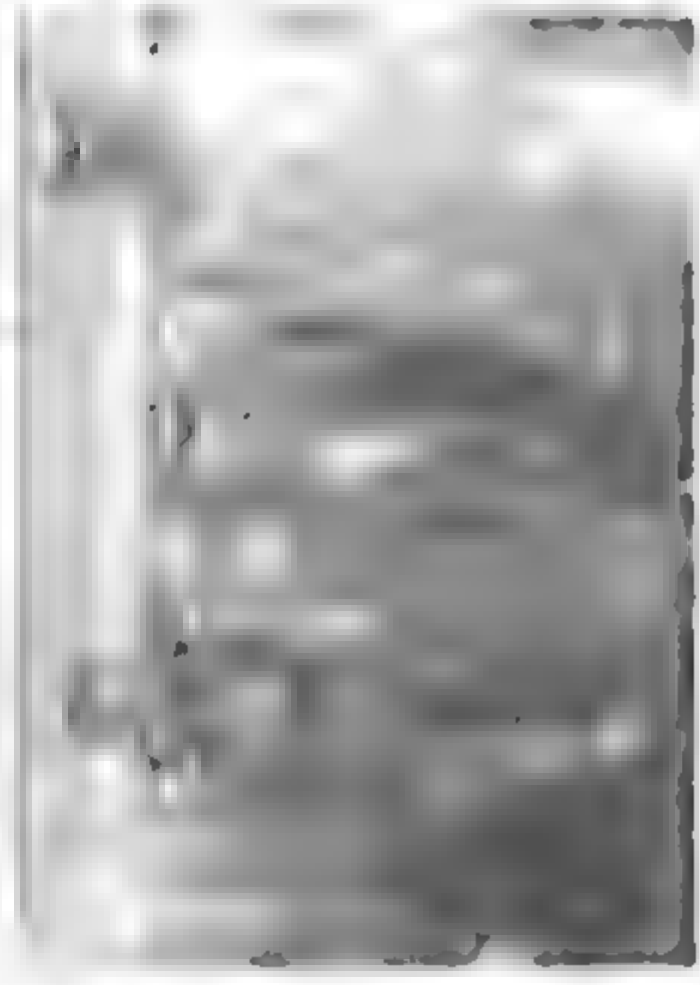
أقطاب دول ومنظمات (المماتعة) العربية وتحالفاتهم مع طهران



حمزة نجاد في طريقه لحضور اجتماع الدوحة

رئيس دولة قطر يرأس اجتماع الدوحة
دول ومنظمات الماتعة وإيران

مماعات :قطر - فلسطين في دول الخليج
تستمر في حضوره الماتعة



سوريا التي تقود دول الممانعة العربية بدعوى مقاومة الاحتلال الاسرائيلي

هضبة الجولان السورية المحتلة لم تطلق فيها طلقة واحدة منذ
٣٦ عاماً فلماذا لم تقاوم دمشق ؟

التحالف السوري - الإيراني - الحماوي

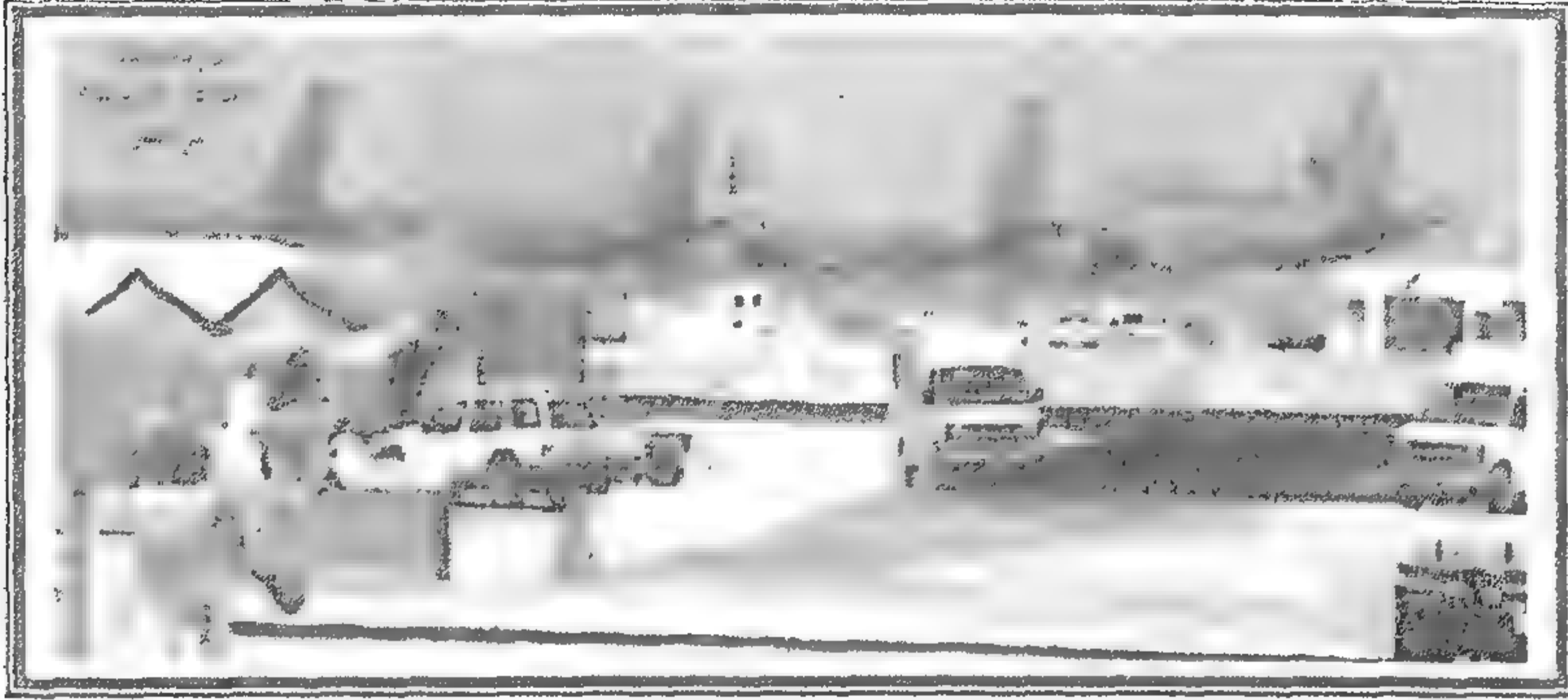
يخدم المصلحة الإيرانية على حساب

المصالح العربية



سور رعاية دمشق الزعماء حمله

تحالفات قطر المشبوهة مع أمريكا وإيران وإسرائيل على حساب المصالح والأهداف العربية



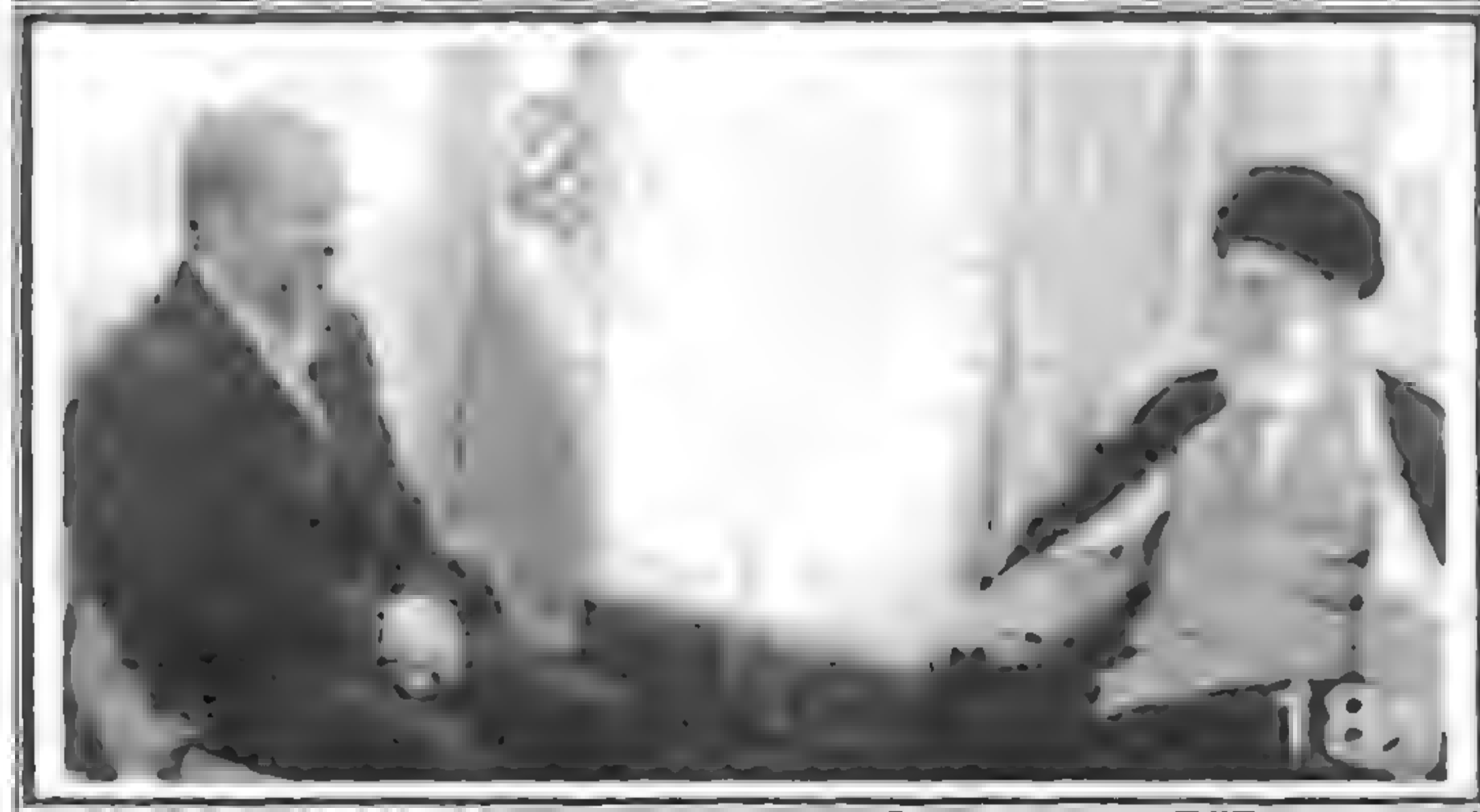
قاعدة " العديد " في قطر .. أكبر قاعدة جوية أمريكية في الشرق
الأوسط وتتمركز بها المقاتلات الشبح F - ١١٧



الجزيرة والقرضاوى والقاعدة في خدمة إيران مقابل عدم توجيه
صواريخ " شهاب " إلى قطر ؟



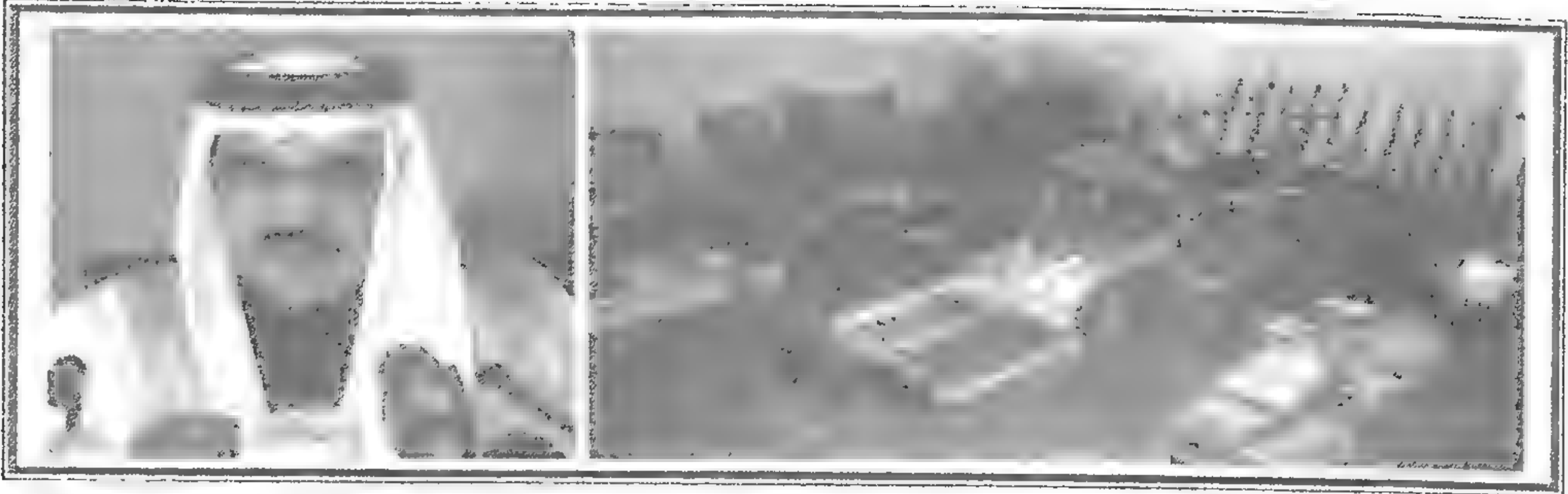
طهران تفرض نفوذها على أشلاء الفلسطينيين
الدور الإيراني رئيسي في دفع حماس نحو الحرب وتكريس الانقسام الفلسطيني



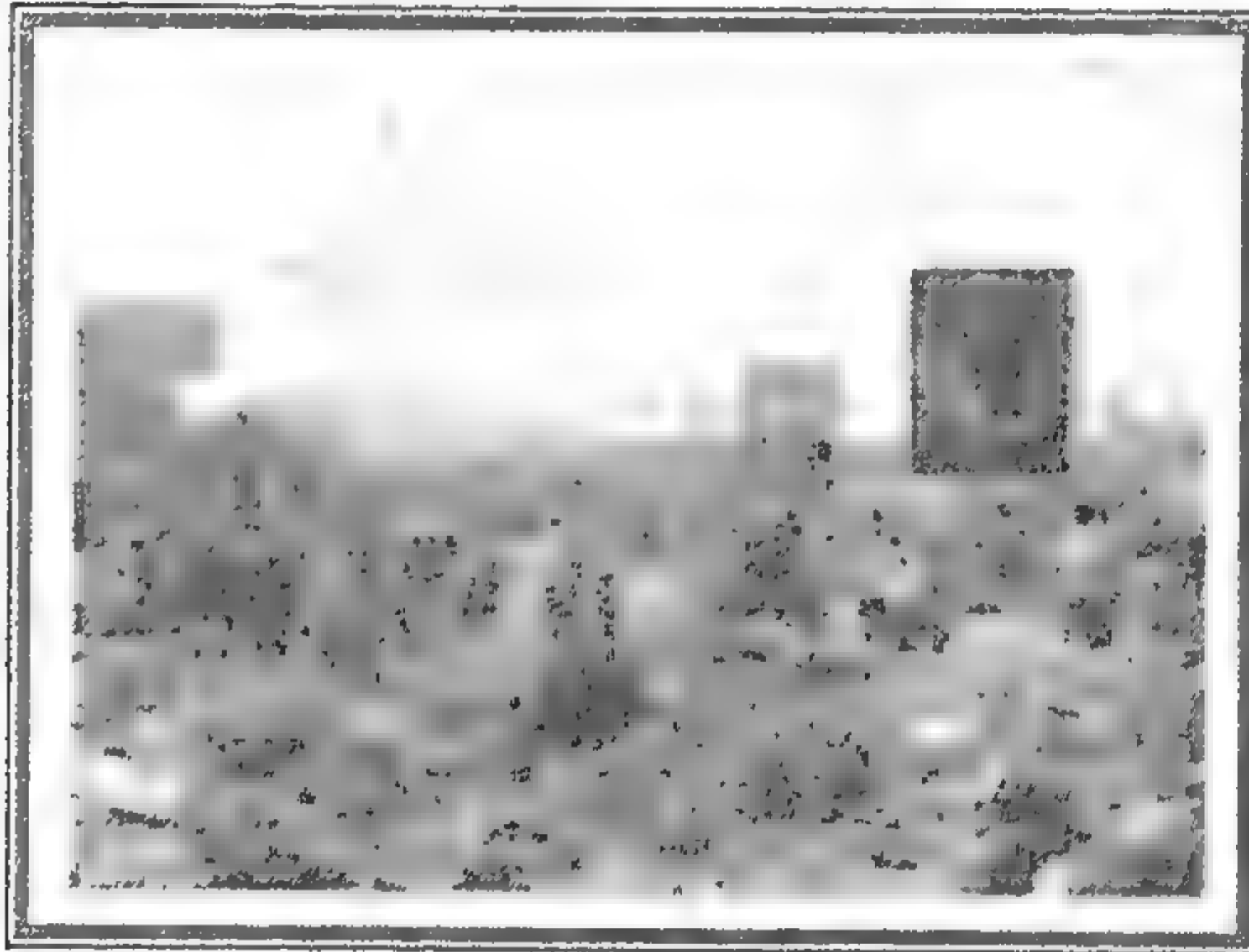
المتاجرة بالشعارات الدينية
وكما رفع حزب الله راياته الصفراء رفعت حماس راياتها الخضراء



إيران تصدر الإرهاب إلى العالم العربي عبر سوريا وحماس وحزب الله

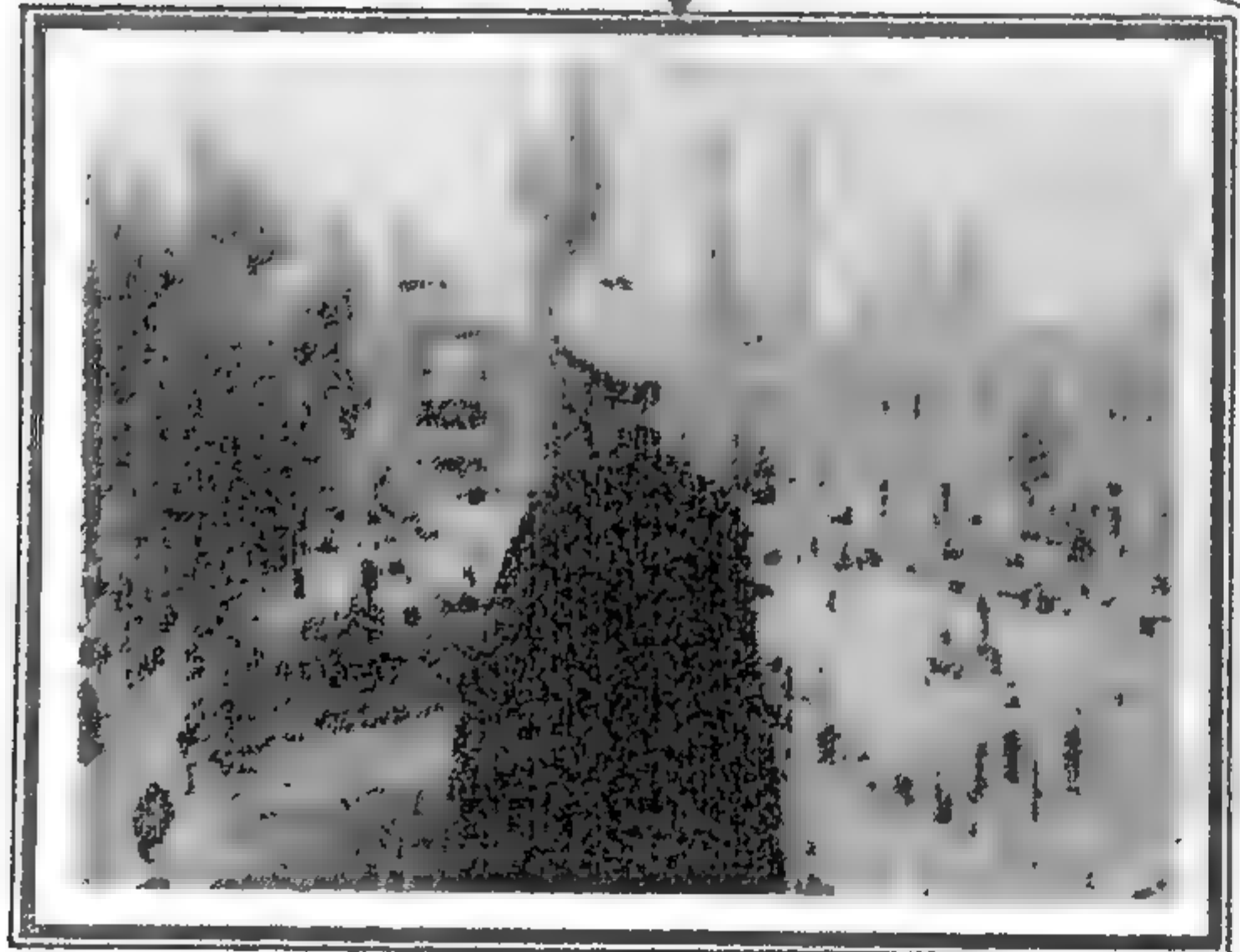
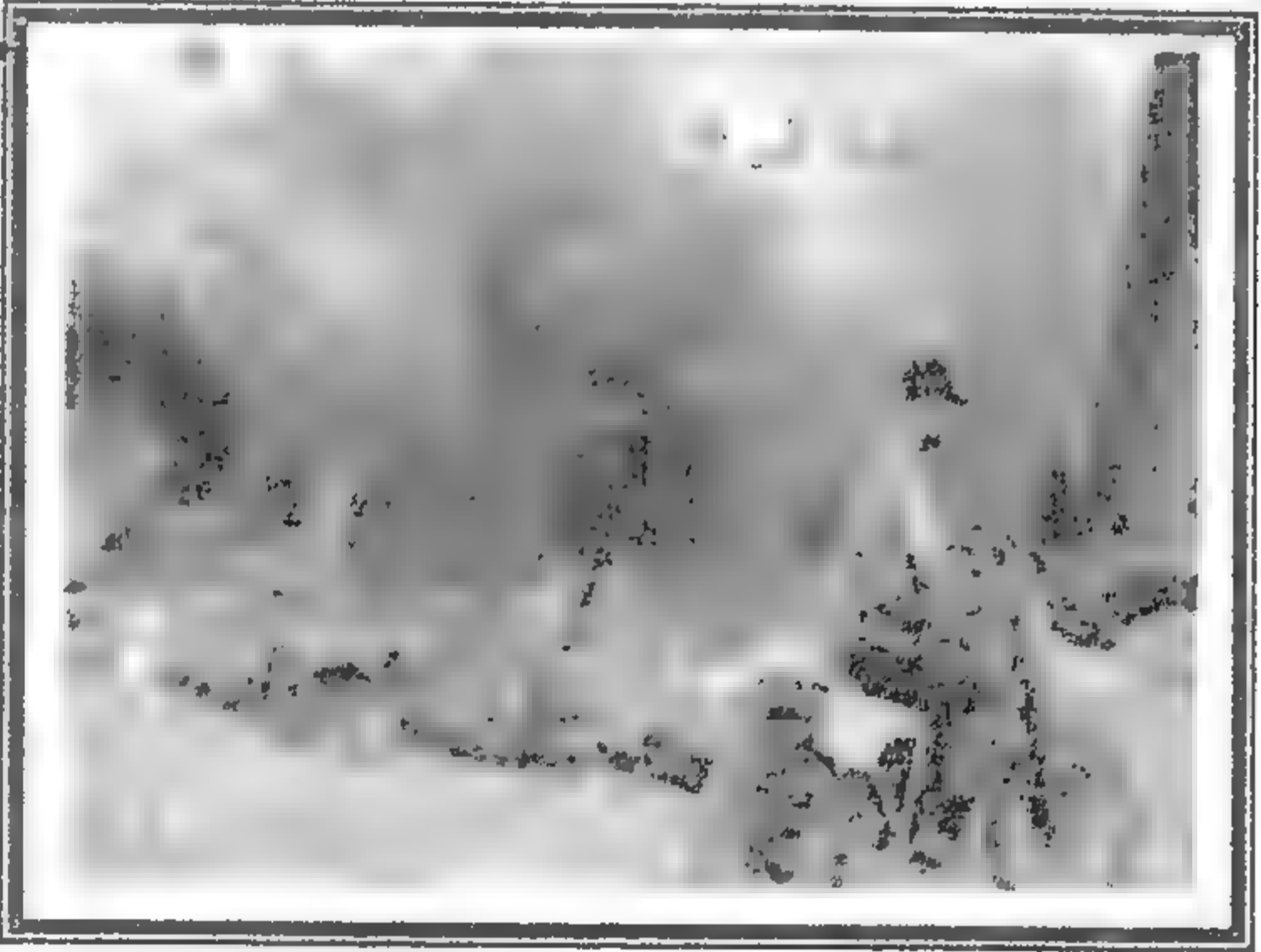


وزير داخلية البحرين يكشف عن الخلية الإرهابية التي تدربت في سوريا بواسطة حزب الله



عصابات حزب الله تجتاح بيروت الغربية في ٩ مايو
٢٠٠٨ تمارس القتل والتخريب ضد أهل السنة بأوامر
طهران باسم المقاومة

ملكي إيران يخططون لإقامة الحكومة الشيعية العالمية ،
ويقومون تحالفات سياسية حتى مع أحزاب مسيحية .



دراسة أمريكية تكشف خطة إيران للسيطرة على المشرق العربي وأفريقيا

السياسة الدينية الشيعية ، وإستقطاب الإعلاميين ، وإطلاق الخطابات الرنانة حول تحدى الشيطان الأكبر .. بعض وسائل تصدير الثورة الخومينية وتشجيع المنطقة ، طهران تخصص مليون دولار لإقامة حزب الله لكل بلد عربي .



بواسطة حزب الله في لبنان



وبواسطة شباب المجاهدين في الصومال



وبواسطة الأحزاب الشيعية في العراق



وحزب جاز الفخر تحولت إلى معنية إيرانية بعد تحول رئيسها ... إلى المذهب الشيعي



وبواسطة الحوثيين في اليمن

الرئيس الإيراني أحمدى نجاد يستقبل حاخامات اليهود !!



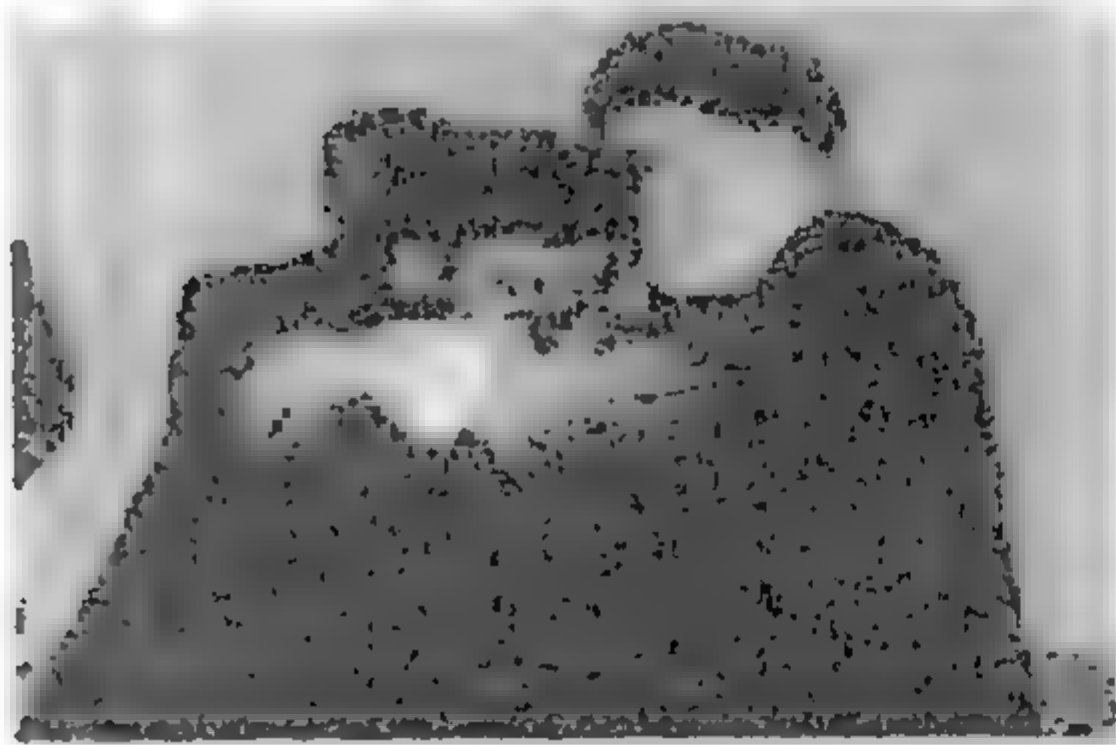


أعضاء مجلس تضليل الشعب



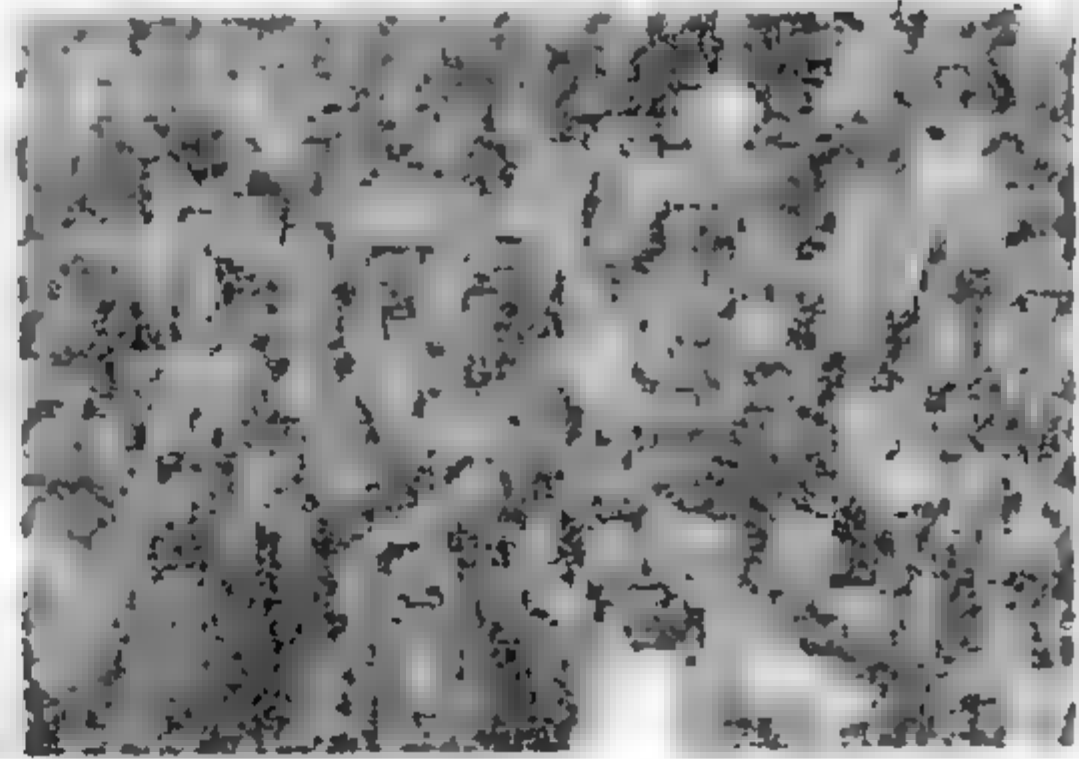
هل ينسى المصريون هذا المشهد ؟..

عندما اقتحم الفلسطينيون بوابة رفح وهدموا الجدار الحدودي ؟!



هل يدرك المخدوعين في حسن

نصر الله مغزى هذه الصورة ؟ .



مظاهرات نظمتها إيران ضد سفارتنا

في طهران .

شبكة مصر تفضح الدور الخفي للتظيم الدولي لحزب الله



عمران قنديل
حزب الله

الحرس الثوري يشترك مباشرة على حزب الله
بعد دمج بصوات القدس الثوريين في
دورات التدريبية في طهران الثوريين
مسؤولي شبكات حزب الله في العالم العربي
معسكرات بورسودان مفتوحة للإخوان المسلمين
علاقة شبكة حزب الله، بملفها الثوري
والأفغان في العراق والميركا الجنوبية

متهمون من فلسطين وسوريا ولبنان والسودان في قضايا تنظيمات إرهابية ضد مصر



البحرية المصرية
مدمعة

112 المدمعة مدمعة مدمعة (112)



المتهم أسير توفيق في قضية حزب الله

ال تفاقية ال منية بين إسرائيل والولايات المتحدة للحد من تهريب الأسلحة
عبر الأنفاق .. أحد طرق التهريب



وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسبي ليفني مع نظيرتها الأمريكية
كونداليزا رايس يوقعان في واشنطن الاتفاقية الأمنية



أعمال بناء وترميم الأنفاق عبر الحدود مستمرة



أنفاق الحدود بين سيناء ورفح تبدأ من غرف النوم !!



الفصل الخامس

ماذا بعد غزة؟

عرض عام للموقف بعد توقف القتال

- لم يكن إعلان إسرائيل في ١٧ يناير ٢٠٠٩ إيقافها الأعمال القتالية في قطاع غزة من جانب واحد، إيذاناً بانتهاء الحرب بمعناها الشامل وإحلال سلام دائم، بل استئنافاً للحرب بوسائل أخرى سياسية واقتصادية وإعلامية، بل وأيضاً عسكرية في بعض الأحيان. حيث حرص كل طرف - إسرائيل من جانب وحماس وحلفاؤها من جانب آخر - أن يثبت للرأى العام الداخلى والعالمى أنه حقق انتصاراً في هذه الحرب، مستنداً في ذلك إلى دعاوى بأنه حقق أهدافه من الحرب، وفي المقابل حرم خصمه من تحقيق أهدافه. واستناداً إلى هذا المفهوم سعى كل طرف أيضاً إلى محاولة استثمار ما اعتبره انتصاراً عسكرياً على الصعيد السياسى، ليحقق على الصعيدين السياسى والإعلامى ما لم يستطع تحقيقه على الصعيد العسكرى.
- كما أعقب توقف القتال وقوع أحداث ومتغيرات كثيرة في الدائرتين الإقليمية والعالمية ارتبطت بشكل أو بآخر بالحرب التي وقعت في غزة ونتائجها، وبالتالي أثرت فيها. من ذلك سيطرة الأحزاب اليمينية المتطرفة على السلطة في إسرائيل وتشكيل حكومة متشددة برئاسة ناتنياهو، دخلت في مواجهة سياسية خفية مع الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك أوباما الذي تبنى منهجاً معتدلاً في معالجة القضية الفلسطينية قائماً على مبدأ إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية، وإيقاف الاستيطان، وتطبيع علاقات الولايات المتحدة مع سوريا بهدف إبعادها عن إيران، ثم جاءت الاضطرابات الشعبية الأخيرة التي وقعت في إيران اعتراضاً على نتائج إنتخابات الرئاسة التي جرت في يونيو ٢٠٠٩، وأسفرت عن التجديد لأحمدى نجاد بفترة رئاسية أخرى، وهو ما أحدث شرخاً عميقاً في مصداقية النظام الإيرانى الحاكم وصلابته بعد أن طعنت جماهير عديدة ورؤوس سياسية ودينية في إيران في شرعية حكومة نجاد، وبلى وفي شرعية النظام الدينى الحاكم نفسه. وكان بالطبع لذلك مردودات سلبية على نفوذ إيران وعلاقاتها بحلفائها في المنطقة العربية، وبالتالي تغيير سلوكياتهم سواء فيما بينهم من ارتباطات أو في علاقاتهم بالقوى المعتدلة في المنطقة العربية، وأيضاً علاقاتهم بالولايات المتحدة. هذا إلى جانب أحداث مهمة أخرى أعقبت حرب غزة وكانت لها علاقة بهذه الحرب، أبرزها مفاوضات المصالحة الفلسطينية التي أدارتها مصر ولا تزال متعثرة بسبب ضغوط مضادة من إيران وسوريا، وهزيمة حزب الله ضمن تحالف المعارضة في الانتخابات التشريعية في لبنان، وفي المقابل فوز الأكثرية المعتدلة التي يمثلها تحالف قوى ١٤ مارس بنسبة وصلت إلى

٧٠%، وهو ما اعتبر هزيمة للسياسة الإيرانية في المنطقة، تضاف إلى هزيمتها في تحقيق أى أهداف سعت إليها إيران من وراء إثارة الحرب في غزة.

ماذا بقى من أهداف لإسرائيل بعد حرب غزة^{١٦٩}

- إن ما جرى في غزة قبل العدوان الإسرائيلي الأخير وأثناءه من عمليات حصار وتدمير وإبادة، لم تكن الهدف الأساسى الوحيد للحرب. صحيح أن ما أعلنته إسرائيل من أهداف حول منع إطلاق الصواريخ على أراضيها جزء من أهداف هذه الحرب، ولكن هذا فى الإطار التكتيكى، كما كانت إزالة أسلحة الدمار الشامل فى العراق هدف تكتيكى لغزو العراق عام ٢٠٠٣، أما الهدف الأكبر والأوسع مدى للحرب على غزة، ومن قبلها الحرب على العراق، هو إعادة رسم الخريطة الإقليمية فى المنطقة بتمكين إسرائيل منها، وإضعاف موقف مصر باعتبارها العقبة الكبرى فى طريق تنفيذ هذا المخطط الطموح. وهو هدف لم يكن ليتحقق بشكل مباشر بينما إسرائيل تتستر وراء أستار السلام، بل يلزم تحقيق تفتيت العالم العربى بعدوان إجرامى كالذى وقع على غزة، أدى فعلا إلى تقسيم الدول العربية بين دول معتدلة ودول ممانعة، كالحال الذى وقع عام ١٩٧٨ عقب إبرام مصر معاهدة كامب ديفيد، حينها تشكلت ما أطلق عليه "جبهة الصمود والتحدى" من عدة دول عربية قاطعت مصر عشر سنوات، كانت سببا فى تسهيل مهمة صدام حسين فى غزو الكويت عام ١٩٩٠، وما آلت إليه الأوضاع العربية من تدهور بعد ذلك وحتى اليوم.

لذلك فإن إسرائيل اليوم فى ظل حكومة ناتنياهو اليمينية المتطرفة - وإتساقا مع هذه الاستراتيجية بعيدة المدى - تتبنى استمرار بقاء الأحزاب والتنظيمات المتشددة فى السلطة فى الدول المجاورة لها، مثل نظام حزب البعث فى سوريا، وحزب الله فى لبنان، وحركة حماس فى غزة مع الحرص على إبقائها فى حالة ضعف غير قادرة على تحدى إسرائيل وإزعاجها. ففى سوريا بعد استمرار نظام حكم الرئيس بشار الأسد مفيدا لإسرائيل، لأنه عبر ٤١ سنة لم يطلق طلقة واحدة فى هضبة الجولان المحتلة واستمرار الوضع هناك هادئا طوال هذه الفترة، ولأن البديل لحكم حزب البعث أن تسيطر جماعة الإخوان على السلطة هناك. وفى لبنان كانت إسرائيل تتبنى فوز حزب الله فى الانتخابات - وهو ما لم يتحقق - لأنها تعرف أنه أقوى من الدولة اللبنانية، وأن قرار الحرب والسلام فى يده، ولكنه لن يجرؤ بعد دروس حرب يوليو ٢٠٠٦ على استفزاز إسرائيل مرة أخرى لأنه يعلم عاقبة ذلك على كيانه ووجوده فى جنوب لبنان، والدليل على ذلك أنه رغم الخطب والكلمات الساخنة التى أطلقها أمين عام هذا الحزب حسن نصر الله أثناء الحرب الأخيرة على غزة، لم يجرؤ على إطلاق صاروخ واحد على شمال إسرائيل، بل عندما انطلقت أربعة صواريخ طائشة من جنوب لبنان بواسطة عناصر من الجبهة الشعبية الفلسطينية، استنكر نصر الله ذلك واعتبره محاولة لتوريط حزب الله فى

حرب مع إسرائيل. وفي السياق نفسه - وكما قلنا آنفا في أهداف إسرائيل من الحرب على غزة - أنها لا تريد إزالة حماس ولكن إضعافها مع بقائها في السلطة في غزة، وفي حالة إنقسام جغرافي وسياسي مع السلطة الفلسطينية وحركة فتح في الضفة الغربية. وإسرائيل في ذلك آمنة من معاودة إطلاق الصواريخ على جنوبها من قطاع غزة بعد الدرس الذي لقيته لحماس والجهاد الإسلامي في الحرب الأخيرة، وما بعدها من هجمات جوية عنيفة ردا على إطلاق بضعة صواريخ فردية.

- وحقيقة الأمر في هذا الشأن أن إسرائيل لا تريد السلام في المنطقة لأنها تتخوف من دولة فلسطينية موحدة على حدودها، مهما كانت مجردة من السلاح. ذلك لأن إسرائيل تخشى من زوالها بالتفوق السكاني العربي على حدودها، ناهيك عن ١,٥ مليون فلسطيني داخلها يشكلون ٢٠% من إجمالي سكان إسرائيل. لذلك عززت سياساتها القوى الإسلامية المتطرفة في المنطقة، وعملت على إفراغ القدس والأراضي المحتلة من مسيحيين غادروا البلد. وفي السياق نفسه لا ترى إسرائيل مانعا من أن يكون القرار السياسي في يدى حزب الله في لبنان، على أن يكون الدور المسيحي مهما، حتى وإن كان في الحكم في لبنان. لذلك كان حزب الله في سدة الحكم في لبنان مع غالبية تمكنه من إدارة البلد هو الخيار المفضل لإسرائيل.

- وبذلك تبقى إسرائيل حالة الحرب سائدة في كل المنطقة، لأنها البرادع الوحيد لإبقاء ونمو مستوطناتها وسياستها للإحتلال، والهيمنة ومعارضة إنشاء الدولة الفلسطينية التي يريدونها العالم بأسره. ومن ثم فإن الاعتدال السياسي العربي المنفتح على العالم غير موات لإسرائيل، لأنه يضطرها إلى إعطاء تنازلات لا ترغب فيها، وهذا ما يقلقها خاصة مع إصرار إدارة أوباما في الولايات المتحدة على تحقيق تسوية للمشكلة الفلسطينية تقوم على إيقاف الإستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية.

- وفي نفس السياق يجب ألا نتجاهل المردودات السلبية لوصول بنيامين نتنياهو إلى السلطة أخيرا في إسرائيل، وتحالفه مع الزعيم اليميني المتطرف أفيجدور ليبرمان، وذلك في ضوء ما صرح به نتنياهو أثناء الحملة الانتخابية متهما حكومة أولمرت ببث الضعف أمام حركة حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية المتشددة، وأعلن أن الحكومة التي سيشكلها في حالة فوزه سوف تعمل على تحطيم حماس. كما أعطى أولوية لاهتمامات حكومته في منع إيران من امتلاك سلاح نووي. أما ليبرمان الذي أصبح وزيرا للخارجية فهو الداعي إلى ترحيل عرب إسرائيل إلى خارجها، وعدم التنازل عن أي جزء في القدس الشرقية، وتكثيف الإستيطان، كما دعا منذ سنوات إلى قصف السد العالي في مصر بقنبلة نووية!! ولذلك، فإذا كان نتنياهو مستعدا لشن حرب ضد إيران لتدمير برنامجها النووي، سيجر بالقطع الولايات المتحدة إليها بعد أن ترد إيران على إسرائيل بقصفها بصواريخ شهاب، وبما ستضطر معه أمريكا إلى التدخل عسكريا دفاعا عن إسرائيل، فإنه أيضا - أي

ناتتيا هو - سيكون مستعداً بدرجة أكبر لشن حرب أكثر عنفاً وأشد دموية ضد حماس في غزة بهدف تدميرها واقتلاعها من هناك، حتى ولو أدى الأمر إلى إعادة إحتلال غزة مرة أخرى. ولا تستطيع حماس ولا سكان قطاع غزة وهم الأهم، مواجهة عدوان إسرائيلى آخر، وفي نفس الوقت لا تستطيع حماس أن تعتمد على حلفائها في دمشق وطهران وجنوب لبنان في دعمها أثناء حرب قادمة، وهم الذين لم يطلقوا أثناء الحرب الأخيرة صاروخاً واحداً ضد إسرائيل.

الملاحقة القضائية لمجرمي الحرب ١٧٠١

- وزعم النجاشي العسكري الذي حققته إسرائيل في الحرب على غزة، فإنها هزمت أخلاقياً بشهادة الكثير من المراقبين في العالم، بما فيهم إسرائيليون، الذين عبروا عن استيائهم وغضبهم من الممارسات الإجرامية التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في غزة، وأدت إلى هذا الحجم الضخم من القتلى والمصابين والدمار والخراب، والذي تجاوز كل الحدود. عبّر عن هذه الحقيقة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بان كي مون الذي طالب إسرائيل بوقف فوري للعدوان وسحب قواتها من القطاع. وأيضاً قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ وفشل الولايات المتحدة في استخدام الفيتو لمنع استصدار هذا القرار، حيث أن حجم الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة أثناء هذا العدوان، لم يسمح لأمريكا أن تتحدى الرأي العام العالمي الغاضب والمطالب بسرعة وقف القتال، لاسيما وأن الحرب دارت بين دولة إسرائيل التي استخدمت أحدث أسلحة ووسائل القتال وبكثافة ضد شعب أعزل، وليس ضد جيش نظامي أوحى ميليشيا مسلحة، تقاتل فوق سطح الأرض، بل كانت معظم كوادر خماس العسكرية مخفية تحت الأرض، مما جعل الشعب الغزاوي فقط هو الذي يواجه العدوان.

وقد اتهمت صحيفة "أفتون بليد" السويسرية الشهيرة الإسرائيليين بقتل الفلسطينيين لسرقة أعضائهم بهدف الإتجار بها، واستندت في ذلك إلى شهادات أسر فلسطينية تتهم جنوداً إسرائيليين بالقبض على شباب فلسطينيين وإعادتهم إلى أسرهم فيما بعد وهم جثث بعد نزع أعضاء منهم. وأشارت في تقريرها إلى الإسرائيلي "ليفى إسحق روزن بيوم" المقيم في أمريكا ويواجه اتهامات بالتورط في قضية تهريب أعضاء بشرية أخيراً سببت عاصفة في كل من أمريكا وإسرائيل. وضربت الصحيفة مثالا على هذه الجرائم الوحشية بشاب فلسطيني يدعى "بلال أحمد رائيان" أطلق عليه الإسرائيليون النيران في مايو الماضي ثم نقلوه في طائرة هليكوبتر إلى مكان غير معلوم، ثم عاد ميتاً وملفوفاً بضمادات المستشفى وصورة جثمان الشاب الفلسطيني وبها ندبة ممتدة من الوجه وحتى المعدة، وأكد الشهود الفلسطينيون أن هذه الجرائم لا تقتصر فقط على الشباب وإنما الأطفال أيضاً.

- ويرجع الاستخدام المفرط في القوة العسكرية من جانب إسرائيل وبعنف ضد شعب غزة، إلى وجود ميل نحو العنف والتطرف في المجتمع الإسرائيلي، يعود جزئياً إلى طبيعة الكيان الإسرائيلي نفسه، باعتباره كيان مصطنع في بيئة غير طبيعية بالنسبة له، ويسوده شعور جارف بعدم الأمان والخوف على بقاء الكيان رغم فارق القوة المادية التي يستحوذ عليها مقارنة بجيرانه، الذين يراهم أعداءً تاريخيين لا يجوز التصالح أو التعايش معهم، وإنما فقط إخضاعهم بالقوة. يؤكد هذا المفهوم أن معظم استطلاعات الرأي التي جرت أثناء العدوان، وافقت نسبة لا تقل عن ٩٢% من الإسرائيليين كانوا مع استمرار القتل والتدمير والتخريب، ولا يعنيه أي اعتبار إنساني تجاه الآخر الفلسطيني، وذلك بالرغم من إنتشار المظاهرات الغاضبة في كثير من مدن العالم التي رفضت العدوان وأدانت إسرائيل وتعاطفت مع الفلسطينيين وطالبت بحمايتهم، وهي المظاهرات التي أبرزت حجم الإدانة وسوء السمعة اللذين لحقا بصورة إسرائيل.

- وإذا كانت إسرائيل قد نجحت بإعدادها السياسي والإعلامي المسبق والمنهجي للحرب، وتحركها الدبلوماسي النشط في الولايات المتحدة وبلدان أوروبا في تسويق مبررات عدوانها على غزة، مدعية أن أصل المشكلة ليس الإحتلال ولا ضعف مردودات المفاوضات مع السلطة الفلسطينية وغياب الأمل لدى الفلسطينيين، ولكن أصل المشكلة في الزعم الإسرائيلي هي المنظمات الإرهابية التي تقف على رأسها حماس وتسعى لإزالة إسرائيل وإقامة دولة دينية في فلسطين مثل دولة طلبان ودولة إيران. فإنها - أي إسرائيل - قد نجحت أيضاً في تسويق فكرة أنه لا يجب إعادة تقوية حماس وحكمها المنفرد في القطاع، ولذلك لا ينبغي في النظرة الإسرائيلية السماح لحماس أن تسيطر أو تتحكم في عمليات إعادة إعمار غزة، وما سيجلبه ذلك من أموال ضخمة يمكن أن توظف حماس بعضها في إعادة التسليح مرة أخرى. هذا بالإضافة إلى نجاح إسرائيل في الحصول على ضمانات أوروبية بعدم التعامل مع القضايا التي قد يرفعها متضررون فلسطينيون أو جماعات حقيقية أيا كانت جنسيتها، من أجل محاكمة قادة إسرائيل وضباطها لما ارتكبوه من جرائم حرب وضد الإنسانية إبان عدوانها على قطاع غزة، واستخدامها أسحلة محرمة دولياً. حيث يعيش قادة وجنرالات وضباط الجيش الإسرائيلي في حالة توتر شديد بعد أن بدأت الحرب القضائية بعد إنتهاء الحرب الدموية. فقد اتخذت حكومة أولمرت قبل أن تغادر السلطة عدة إجراءات احترازية غير تقليدية تجنباً لملاحقات قضائية دولية، من ذلك إخفاء هويات وصور الضباط والجنود الذين شاركوا في الحرب حتي لاتستخدم كدليل ضدهم، خاصة بعد أن بدأت بالفعل ملاحقة قضائية ضد قائد المنطقة الجنوبية فور الكشف عن اسمه - وهو الجنرال يواف جالنت، وأيضاً ضد قائد السلاح الجوي الجنرال عيدو نحوشتان. وقد كشف النقاب في إسرائيل يوم ٢٠٠٩/١/٢١ عن أن جهات غربية وإسرائيلية قدمت

١٥ دعوى إلى محكمة لاهاي لجرائم الحرب ضد ١٥ شخصية سياسية وعسكرية إسرائيلية في مقدمتهم إيهود أولمرت رئيس الوزراء، وتسيبي ليفني وزيرة الخارجية، وإيهود باراك وزير الدفاع، وعمير بيرتس وزير الدفاع إبان الحرب على لبنان ٢٠٠٦، وبنيامين بنى إلعازر وزير البنى التحتية في حكومة أولمرت، وأفي ديختر وزير الأمن الداخلي في حكومة أولمرت - وهو متهم بالمسؤولية عن ممارسة أساليب تعذيب وحشية ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين عندما كان رئيساً للشاباك في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، وكرمي جيلون رئيس الشاباك في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٦ بنفس التهمة، والجنرال دان حالوتس رئيس الأركان السابق عن مسؤولياته في حرب لبنان ٢٠٠٦ ومسؤولياته أيضاً عن قتل المدنيين في لبنان وغزه في عام ٢٠٠٢ عندما كان قائداً للقوات الجوية، والجنرال دورون الموج قائد اللواء الجنوبي الأسبق في عملية السور الوقائي التي اجتاحت غزه عام ٢٠٠٢، والجنرال إلعازر شكيدى قائد السلاح الجوي السابق، والجنرال جيورا آيلاند عندما كان قائداً اللواء الجنوبي، والجنرال جابي اشكنازي رئيس الأركان الحالي، والجنرال متان فلتاني نائب وزير الدفاع الحالي باعتباره مسئولاً عن حصار قطاع غزه، والجنرال موشيه يعلون رئيس الأركان الأسبق المسئول عن مجزرة قانا عام ١٩٩٦ عندما كان قائداً اللواء الشمالي في الجيش، والجنرال شاؤول موفاز وزير النقل الحالي ووزير الدفاع السابق.

- وقد تحول الخديث في الشارع الإسرائيلي عن مدى قدرة حكومة إسرائيل على مواجهة هذا المأزق الصعب، واحتل القانونيون والمحلون القضائيون محل الكتاب في الصحف، كما عقدت إجتماعات طارئة في هيئة الأركان العامة لإعداد خطة قانونية مضادة بمشاركة خبراء في القانون الدولي ومحاكمات مجرمي الحرب. وقد أعربت أوساط عسكرية إسرائيلية عن قلقها من إمكان أن تستعين جهات فلسطينية ومنظمات حقوقية دولية بشهادات جنود إسرائيليين شاركوا في الحرب الأخيرة على قطاع غزه في شأن حجم الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها الجيش ضد المدنيين العزل وعمليات إعدام جرت بدم بارد، لتدعيم شكاواهم إلى محاكم دولية ضد ضباط ومسؤولين سياسيين بإرتكاب جرائم حرب. وقد تسلمت سيرى فريجاردي كبيرة المدعين في هيئة الإدعاء العام في النرويج دعوى قضائية سلمها ٦ محامين نرويجيين ضد قادة سياسيين وعسكريين إسرائيليين مطلوب ملاحقتهم قضائياً.

الحرب الديموجرافية (السكانية) ١٧١

- وبجانب ما أشرنا إليه آنفاً من تصريحات مسئولين إسرائيليين بأن حرب غزه الأخيرة لن تكون نهاية المطاف، لأنها لم تحقق الأهداف بعيدة المدى التي أشرنا إليها في الفصل الأول حول "بلقنة المنطقة" وتفتيتها إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وهو ما نرى ترجمته حالياً فيما

يجرى فى العراق والسودان والمغرب العربى ولبنان وأخيراً فلسطين بفصل دويلة غزة عن دويلة الضفة الغربية. إلى جانب مخطط "شد الأطراف" الذى يفتعل حروباً بين الدول العربية وجيرانها مع دول غير عربية مثل إيران وتركيا وأثيوبيا، وأيضاً مخطط "تكثيف الإستيطان" الذى تصر حكومة ناتنياهو على تنفيذه رغم معارضة أمريكا، فإن هناك مخططاً إستراتيجياً جديداً لم يتحقق بعد ويطلق عليه "الترحيل"، بمعنى ترحيل الفلسطينيين (عرب إسرائيل) من داخل إسرائيل إلى الدول العربية، وهى إستراتيجية ليست جديدة، ولكنها قديمة وتنفذ على مراحل كلما سمحت الظروف فى البيئتين الإقليمية والدولية بذلك، بل ومعلنة منذ قيام إسرائيل وترددت فى تصريحات قادتها وكتابها، وجاءت فى مذكرات بن جوريون الذى قال "أريد الترحيل الإجبارى للفلسطينيين، ولا أراه تصرفاً غير أخلاقى". ويرتبط ترحيل الفلسطينيين من إسرائيل بالهدف الأسمى من إنشائها بإعتبارها "دولة يهودية نقية"، بمعنى آخر ألا يكون فيها وجود لغير اليهود - الذى يطلقون عليهم "الاغيار" أو "الجويم" - وهذا يفسر إصرار ناتنياهو فى الآونة الأخيرة على ضرورة إعتراف الفلسطينيين بـ "يهودية دولة إسرائيل". فى مقابل الموافقة على قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جوار إسرائيل، وتعبير "يهودية الدولة" صار يتكرر من وقت لآخر على ألسنة زعماء إسرائيل، منهم تسببى ليفنى وزيرة الخارجية أثناء العدوان على غزة التى تحدثت قبيل العدوان عن يهودية الدولة بدون فلسطين. وترجمة هذا الشعار على الأرض يعنى الضغط على أهالى غزة، ودفعهم دفعاً إلى تحرك جماعى نحو سيناء واستخدامها فى توطين عرب إسرائيل (فلسطينى ١٩٤٨). وضمن هذا التفكير أيضاً، تصدير غزة إلى مصر، لتتحول إلى مشكلة مصرية، وليست مشكلة إحتلال يجب إنهاؤه.

- وترتبط إستراتيجية "الترحيل" بقضية خطيرة أخرى تعاني منها إسرائيل وتتمثل فى البعد الديموجرافى (السكانى) للصراع العربى-الإسرائيلى، حيث يعتبر هذا البعد سبباً مهماً فى نشوب الصراعات الدولية والإقليمية والأهلية، ويمكن النظر إليه كمصدر نشوب للصراعات بين الأجناس والأعراق المتباينة، كما يمكن النظر إليه أيضاً كمصدر قوة وورقة ضغط فى عملية إدارة الصراعات وحلها. وبالنسبة للبعد الديموجرافى فى الصراع الفلسطينى-الإسرائيلى فهو ذو شقين: الشق الأول إسرائيلى، والآخر فلسطينى. فبالنسبة لإسرائيل، وعلى مدى الستين عاماً الماضية تضاعف عدد السكان اليهود المقيمين فى فلسطين نحو ٩ مرات ليصل إلى ٥,٤ مليون نسمة. ومصدر هذه الزيادة يتمثل فى زيادة نسبة المواليد وأيضاً زيادة معدلات الهجرة، وحيث تشير بيانات الجهاز المركزى الإسرائيلى للإحصاء إلى أن ٢٠% من النمو السكانى الذى حدث خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) كان نتيجة للهجرة الخارجية لاسيما من الإتحاد السوفيتى وبلدان أوروبا

الشرقية، والتي بلغت ٥٠% من إجمالي هجرة اليهود في التسعينات. أما الزيادة الطبيعية داخل حدود إسرائيل فتتمثل في ٤٨ ألف مولود سنوياً. وعلى الرغم من أن السكان اليهود يمثلون ٨٠% من جملة سكان إسرائيل مقابل ٢٠% سكان عرب، فإن المواليد اليهود لا يشكلون سوى ٧٣% من إجمالي مواليد إسرائيل، في حين يشكل المواليد العرب ٢٧% من إجمالي المواليد. وقد نتج عن ذلك أن نسبة السكان أقل من ١٩ سنة تصل إلى ٤٨% بين عرب إسرائيل مقابل ٣٥% من اليهود المقيمين في إسرائيل.

- وإذا انتقلنا إلى أراضي السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وغزه) نجد أن عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في الضفة وغزه تجاوز ٤ مليون نسمة، وهو ما يمثل نحو ٤٠% من إجمالي الفلسطينيين الذين شردتهم النكبات المتتالية، حيث يعيش نحو ١١% في أراضي ٤٨ (داخل إسرائيل) ونحو ٢٨% في الأردن، بالإضافة إلى ١٦% في دول عربية أخرى، ونحو ٥% في باقي دول العالم. وإذا كان إجمالي عدد سكان غزه ١,٥ مليون نسمة مكدسون في مساحة لا تتجاوز ٣٦٠ كم^٢. حيث تصل الكثافة السكانية إلى ٤١٠٠ شخص لكل كم^٢، وهي كثافة مرتفعة جداً بجميع المقاييس، حيث تصل إلى ٨ أضعاف الكثافة السكانية في الضفة الغربية، ونحو ١٣ ضعف الكثافة السكانية في إسرائيل، ويعيش نحو ثلث سكان غزه في مخيمات، ويصل معدل المواليد في غزه إلى ٤,٢‰، وهو أعلى معدل مواليد في الدول العربية، ويكاد لا ينافس قطاع غزه في هذا المعدل المرتفع سوى عدد من الدول الإفريقية. وهو ما يعني أن أهل غزه يضيفون سنوياً إلى رصيدهم السكاني نحو ٦٣ ألف مولود، وقد نتج عن ذلك تركيبة سكانية شابة، حيث نصف السكان دون الخامسة عشرة، ومتوسط حجم الأسرة ٦,٦ فرد، وعلى المدى الطويل، ونتيجة لهذه المعدلات المرتفعة، فقد زاد عدد سكان غزه خلال العشر سنوات الماضية من مليون إلى ١,٥ مليون نسمة - أي زيادة ٥٠% في عشر سنوات (١٩٩٧-٢٠٠٧) - وفي المقابل زاد عدد سكان الضفة الغربية بنحو ٤٠% خلال نفس الفترة. وقد كان سكان غزه في عام ١٩٩٧ يشكلون ٣٦% من سكان الأراضي الفلسطينية، ولكن نتيجة لمعدلات الزيادة السكانية المرتفعة أصبحت نسبتهم ٤٠% من سكان الأراضي الفلسطينية، وتشير التوقعات إلى أن عدد سكان هذه الأراضي سيتجاوز ٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥، وسيقترب من ٩ مليون في عام ٢٠٥٠. ومع استمرار التفاوت في معدلات المواليد لمصلحة غزه، من المتوقع أن يتساوى عدد الفلسطينيين من سكان غزه مع عدد الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية، وهو ما يضيف عاملاً إضافياً في معادلة توازن القوة داخل الجانب الفلسطيني.

- فإذا أضفنا إلى ذلك أن عدد سكان عرب إسرائيل (فلسطيني ٤٨) ١,٢ مليون نسمة، يزدون بمعدل ٤,٢% سنوياً ويشكلون حالياً ٢٠% من إجمالي سكان إسرائيل، فإنهم طبقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء يتوقع أن يصل عددهم عام ٢٠١٥ إلى ٢ مليون نسمة، وحتى مع افتراض أن إجمالي سكان إسرائيل سيصل في عام ٢٠١٥ إلى ٧ مليون نسمة، فإن نسبة العرب داخل إسرائيل سترتفع إلى ٢٨%، وهو ما يهدد مستقبلاً بأن تتحول إسرائيل إلى دولة مزدوجة القومية، وهو ما يتعارض مع أساس قيامها وهو المحافظة على نقاء الهوية اليهودية لسكانها. وخطورة هذا الأمر تتمثل في زيادة مطالب عرب إسرائيل بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة في مجتمع يشكلون حوالى ثلثه، وهو ما لا تستطيع أى حكومة إسرائيلية تجاهله، وقد برزت مؤشرات في وجود أكثر من عشرة نواب عرب في الكنيست، كما وصل أكثر من عربى إلى كرسى الوزارة فى بعض الحكومات الإسرائيلية، ولا تتحمل إسرائيل رفاهية تزايد هذه المطالب لما لها من تأثيرات سلبية على مستقبل إسرائيل ذاته، ومن هنا جاء إلحاح زعماء إسرائيل اليوم على "يهودية الدولة" وإستراتيجية "الترحيل" بمعنى ترحيل الفلسطينيين إلى سيناء والأردن.

- وقد كان سلاح الإنجاب من الجانب الفلسطينى ولا يزال هو سلاح الإستجابة والتحدى أمام القوة الإسرائيلية المتفوقة فى صراع غير متكافئ، ومحاولة من الفلسطينيين لمواجهة سياسة تهويد المناطق المحتلة، وهو ما يشكل أكبر تحدى إستراتيجى أمام إسرائيل لا تستطيع مواجهته إلا من خلال إستراتيجية "الترحيل". ومن الواضح أن السلوك الإنجابى فى قطاع غزة والمتمثل فى معدلات إنجاب تفوق بكثير معدلات الإنجاب فى الضفة الغربية ينبع من توجه عقائدى يتمثل فى "المقاومة بالإنجاب"، وهو ما عبّر عنه الرجل الثانى فى المكتب السياسى لحماس - أبو مرزوق - عقب توقف القتال فى غزة قائلاً "أن ما أنجبته نساء غزة من أبناء أثناء شهر الحرب سيعوض الخسائر البشرية التى وقعت أثناء الحرب". يؤكد هذا المفهوم أن شهداء الإنتفاضة خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى نهاية ٢٠٠٦ والبالغ عددهم ٤٦٧٣ طبقاً لبيانات الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى كان ٥٦% من سكان قطاع غزة التى يقل عدد سكانها عن الضفة كما أسلفنا، وأن نسبته أكبر من الشباب كانت من شباب غزة، حيث كان نصيب غزة ٥٣٠ شهيداً من الذين يقل عمرهم عن ١٨ سنة، ونحو ١٥٠٠ من الشهداء الذين يتراوح عمرهم بين ١٨ و ٣٠ سنة. وعلى التوازي، فإن معدلات البطالة بين سكان غزة كان تاريخياً أعلى من مثيلتها فى الضفة الغربية، حيث كان المعدل قبل الانتخابات التشريعية التى فازت فيها حماس ١٩% فى الضفة مقابل ٣٥% فى غزة، وهو ما يشير إلى أنه إذا كان الضلع الأول فى المثلث هو إنجاب مرتفع والضلع الثانى هو بطالة مرتفعة، فإن الضلع الثالث الذى يكمل المثلث هو حالة اليأس التى ما تلبث أن تتحول إلى طاقة تدميرية، خاصة إذا

ما تحولت غزة بفعل الحصار البحري والبري والجوي، وما هي عليه من مساحة جغرافية صغيرة، إلى ما يشبه سجن مغلق.

رد إسرائيل على استئناف القصف الصاروخي ضدها^{١٧٢}

- ومما يؤكد على حقيقة أن الحرب على غزة لم تنته لمجرد وقف إطلاق النار في ١٧ يناير ٢٠٠٩، استئناف حماس والجهاد إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل، حتى يثبتوا فشل إسرائيل في تحقيق هدف استعادة مصداقية الردع، وأن ذلك موضع شك، وهو ما دفع إسرائيل إلى الرد بعنف عقب كل عملية إطلاق صواريخ، وذلك بشن غارات جوية استهدفت مواقع عسكرية لحماس أفادت المعلومات أنها استعادت نشاطها مثل ورش تصنيع وتجميع الصواريخ، ومقار أجهزة الأمن، والانفاق التي جرى إعادة بنائها - هذا إلى جانب استهداف نشطاء حماس في أماكن تواجدهم وأثناء تحركاتهم. حيث هدد وزير الدفاع باراك بشن هجوم أعنف على قطاع غزة إذا ما استمر إطلاق الصواريخ، أما وزيرة الخارجية السابقة ليفني فقد هددت قائلة: "سيطلق الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية أخرى في قطاع غزة إذا لم تدرك حماس حقيقة عدم موافقة إسرائيل على عمليات تهريب السلاح إلى القطاع وعلى استمرار عمليات إطلاق القذائف الصاروخية على أراضيها". وأضافت "السياسة الواجب إتباعها إزاء حركة حماس يجب أن تقوم على ردعها. وسحقها فقط دون السعي لأي إتفاق معها. أما رئيس الحكومة الجديدة ناتنياهو فقد عبّر عن نفس المفهوم زاعماً أن عملية "الرصاص المصبوب" لم تحقق أهدافها بالكامل، وأن حماس تعيد تسليح نفسها وتختبر الموقف الإسرائيلي، ورأى أن حكومته لا تملك إلا إنجاز ما هدفت إليه العملية السابقة واجتثاث ما أسماه "قاعدة الإرهاب الإيرانية في قطاع غزة"، وطالب ناتنياهو بإسقاط حركة حماس، مضيفاً أنه منذ أكثر من عام ونصف العام يطالب بإسقاط حركة حماس لمنع العنف والإرهاب الإسلامي"، مؤكداً أن التعامل مع حماس سيكون من الأولويات التي سيقوم بها فور تسلمه الحكم. أما الوزير إيلي بشاي زعيم حركة حماس فقد طالب الجيش الإسرائيلي بتدمير ١٠٠ منزل فلسطيني في قطاع غزة مقابل كل صاروخ تطلقه فصائل المقاومة تجاه إسرائيل. أما نائب وزير الدفاع مئان فلناني فقد دعا إلى إعادة احتلال مناطق إطلاق الصواريخ بعمق ٥-٦ كم داخل قطاع غزة، كما لم يستبعد قائد الجبهة الداخلية في الجيش الجنرال يانير جولان القيام بحملة عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة، خاصة بعد أن وصل مدى الصواريخ التي لدى حماس ٤٥ كم وبما يجعلها تستهدف بنى سبع وأشدود. وفي نفس الإطار لم تكتف إسرائيل بالهجمات الجوية، بل شنت عملية برية جراحية بقوات خاصة في شرق خان يونس يوم ٢٢/٣/٢٠٠٩، بينما قصفت الزوارق الحربية منطقة المواصي الساحلية غرب غزة. وقد استمرت عمليات القصف الصاروخي من جانب قطاع غزة والرد الإسرائيلي بعمليات قصف

جوى عنيف ضد أهداف منتقاه فى قطاع غزة حتى نهاية شهر مايو ٢٠٠٩، استخدمت فيها مقاتلات F-١٦ ومروحيات أبابشى وطائرات بدون طيار، أسقطت خلالها قنابل ضخمة تزن الواحدة طناً وذات قدرة ارتجاجية. كما ألقت المقاتلات الإسرائيلية آلاف المنشورات فوق المناطق الحدودية الشرقية لقطاع غزة حذرت فيها المواطنين من الاقتراب من السياج الفاصل لمسافة ٣٠٠ م من رفح جنوباً وحتى بيت حانون شمالاً.

- وفى الوقت الذى كانت تتعرض فيه غزة يوم ٢٠٠٩/٥/١٩ لأعنف الغارات الجوية الاسرائيلية منذ توقف القتال فى الحرب الأخيرة فى ٢٠٠٩/١/١٧، وذلك بعد ساعات من سقوط صاروخ على مستوطنة سديروت، صرح يوفال ديسيكين رئيس جهاز الشاباك أنه لا مفر من إسقاط حكم حماس، قائلاً: "فى نهاية المطاف لدينا طريق واحد فقط، ويجب أن نقرر متى نفعل هذا، أنا أدعى أنه لا حاجة إلى احتلال كل القطاع لإسقاط حكم حماس" واستدرك ديسيكين قائلاً: "يمكن إسقاط حكمها، ولكن لا يمكن اقتلاع حماس من قلوب الناس". ثم أكد أنه لا أمل فى إجراء مفاوضات ما بقيت حماس تسيطر على القطاع، مضيفاً "حماس لن تتنازل أبداً عن حكمها فى القطاع، والسلطة الفلسطينية لن تتنازل أبداً عن حكمها فى الضفة، ولو أجريت انتخابات اليوم فى الضفة فلا مجال لمعرفة من سيفوز، ان انتصاراً آخر لحماس سيكون ضرراً استراتيجياً لإسرائيل ولدول أخرى فى المنطقة".

- وقد دفعت الهجمات الجوية الإسرائيلية العنيفة التى شنتها إسرائيل رداً على استئناف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، دفعت حماس إلى إعلان توقفها عن إطلاق الصواريخ حرصاً على شعب غزة. وكانت مصر قد نقلت إلى حماس فى شهر إبريل ٢٠٠٩ رسالة إسرائيلية مفادها أن الحكومة الإسرائيلية سترد بقوة فى حال استمرار إطلاق الصواريخ. وقد نقلت حماس هذه الرسالة إلى حركة الجهاد الإسلامى التى لم تستجب لطلب حماس بوقف إطلاق الصواريخ، وهو ما قابله شعب غزة بانتقادات شديدة، حتى أن حماس هددت باعدام كل من يطلق صواريخ وقذائف هاون من القطاع دون استشارة حماس، بل وصفت هؤلاء بالخيانة. وأثناء اجتماع عقد فى غزة فى ٢١ إبريل ٢٠٠٩ ضم أربعة فصائل فلسطينية (حماس، والجهاد الإسلامى، والجبهتين الشعبىة والديموقراطية) لهذا الغرض، تحدث ممثل حماس عن ضرورة ضبط عملية إطلاق الصواريخ التى تهدد مصالح الشعب الفلسطينى والاستقرار فى القطاع، ومعالجة أى خرق لاتفاق الفصائل الأربعة حول وقف إطلاق النار. ولهذا الغرض تم تشكيل غرفة عمليات عسكرية مشتركة للتنسيق بين الفصائل الأربعة، على أن تتولى وزارة الداخلية معالجة الخروق الفردية خارج إطار الفصائل الأربعة.

- وبالفعل قامت وزارة الداخلية في حكومة حماس خلال الأسبوع الأول من مارس ٢٠٠٩ باعتقال ١٠ من ناشطي مجموعات "حزب الله الفلسطيني" وذلك على خلفية استمرار الحزب في إطلاق الصواريخ من قطاع غزة من دون التوافق مع الفصائل الفلسطينية الأخرى، وباعتبارهم "خارجون عن الاجماع الفلسطيني" وتضم مجموعات حزب الله منشقين عن سرايا القدس - الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي، ومنشقين عن الوية الناصر صلاح الدين، ويعرفون أنفسهم باعتبارهم متشددين ويتبعون خط أبو مصعب الزرقاوي الذي اغتالته القوات الأمريكية في العراق. وقد ردت سرايا القدس على ذلك بأن قصفها لبلدات في جنوب إسرائيل يأتي رداً على قيام إسرائيل باغتيال خالد شعلان أبرز قادتها وثلاثة آخرين من ناشطيها، في الأسبوع الأول من مارس ٢٠٠٩، وأتهمت سرايا القدس حركة حماس "بأنها تسير على طريق السلطة الفلسطينية في رام الله باعتقالها المقاومين في غزة مثلما تعتقلهم السلطة هناك". وتشوب العلاقة بين حماس والجهاد توترات من حين لآخر، وتتهم الجهاد بمحاولة السيطرة على المقاومة في القطاع ومنعها من إطلاق الصواريخ. وكانت خلافات سابقة قد تفجرت بين الحركتين بسبب اتهام الجهاد لحماس بمحاولة الاستئثار بالدعمين الشيعي والسني، ومحاولة الاستيلاء على مساجد معروفة أنها تتبع الجهاد الإسلامي. ومن المعروف أن الجهاد كانت قد رفضت المشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية التي شاركت فيها حماس عام ٢٠٠٦، ورفضت أكثر من مرة قبول التهدئة مع إسرائيل.

التشدد في مكافحة تهريب الأسلحة إلى غزة^{١٧٣}

- توقع يوفال ديسكين رئيس الشاباك في اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعي في ٢٠٠٩/١/١٨ أن حركة حماس ستتمكن في غضون بضعة أشهر من إعادة حفر أنفاق التهريب التي دمرها الجيش الإسرائيلي في هجومه على قطاع غزة. وطبقا لما قاله ديسكين في هذا الاجتماع فإن "العملية لم تسدد ضربة قاضية للأنفاق، على الرغم من الضربات القاسية التي تلقتها البنى التحتية لحماس، فلم تدمر كل أنفاق التهريب". ورأى أن حماس عانت مما سماه "صدمة إستراتيجية" .. ولم تكن تتوقع أن تطلق إسرائيل عملية بهذا الحجم والاتساع في فترة انتخابية، وأن ترسل قواتها إلى داخل قطاع غزة". أما الجيش الإسرائيلي فكان قد أعلن أنه دمر نصف الأنفاق التي حفرها الفلسطينيون بين مصر وقطاع غزة لتهريب الأسلحة والصواريخ والمنتجات والمقدر عددها ما بين ٣٠٠-٥٠٠ نفق. وزعم ديسكين أنه رغم الانتقادات الشديدة التي وُجّهت لإسرائيل خلال هذا العدوان، فإن أهالي غزة ينتقدون حماس على الدمار الذي جلبته عليهم خلال الهجوم الذي استمر ٢٢ يوما.

وخلال الهجمات الجوية التي شنتها إسرائيل خلال الأشهر التي أعقبت وقف إطلاق النار، وحتى مايو ٢٠٠٩ رداً على قصف مستوطنات جنوب إسرائيل بالصواريخ من قطاع غزة، فقد استهدفت

هذه الهجمات الجوية تدمير كل ما كان يتم اكتشافه من إنفاق في منطقة الحدود برفح، وقد راح ضحية هذه الهجمات عشرات من الفلسطينيين العاملين في مجال حفر الأنفاق. وقد كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت في ٢٠٠٩/٤/٧ أن قيادة الجيش الإسرائيلي أصدرت تعليمات مشددة للمضباط والجنود الذين يخدمون في محيط الحدود مع مصر ولبنان بعدم اطلاق قنابل الأثر البدو العاملين مع الجيش على مخططاته المتعلقة بنصب الكمائن. وقد صدرت هذه التعليمات بعد توافر معلومات بوجود تعاون بين قناصى الأثر والمهربين، وتخشى قيادة الجيش الإسرائيلي من أن يقوم القناصون بإحباط الكمائن المسلحة عبر إبلاغ المهربين بشكل مسبق عن نوايا الجيش.

-

وفي سياق آخر أعرب مسئولون عسكريون إسرائيليون عن خشيتهم من تداعيات توجه حماس نحو حفر أنفاق كبيرة وواسعة وأكثر عمقا لم يسبق لها مثيل على إمتداد الخط الحدودى القاص بين مصر وقطاع غزة. ونقلت صحيفة جيروزاليم بوست في ٢٠٠٩/٤/٧ عن هؤلاء المسئولين أنهم يخشون أن تقوم حماس باستخدام هذه الأنفاق في تهريب أسلحة وصواريخ بعيدة المدى مفككة تكون قادرة على تهديد العمق الإسرائيلى. وقد سبق الإشارة إلى أن الطائرات الإسرائيلية بدون طيار كانت قد شنت في شهر فبراير ٢٠٠٩ غارتين جويتين ضد قوافل تحمل أسلحة من السودان كانت متجهة إلى حركة حماس في غزة وقبل أن تصل إلى داخل الحدود المصرية، بالإضافة لغارة بحرية ثالثة ضد سفينة كانت أيضا تحمل أسلحة في البحر الأحمر متجهة إلى سواحل السودان لتفريغ حمولتها لنقلها براً بنفس الأسلوب إلى قطاع غزة عبر سيناء. وفي نفس السياق كانت السلطات القبرصية قد احتجزت في ٢٠٠٩/١/٢٩ سفينة إيرانية محملة بالأسلحة في البحر الأحمر في طريقها إلى سوريا استجابة لطلب من إسرائيل والولايات المتحدة. وكانت إسرائيل قد طلبت من الأمم المتحدة أن تسمح لها بتفتيش سفن يشتبه بأنها تحمل سلاحا لحركة حماس أو حزب الله عبر البحر، كما توجهت إسرائيل أيضا بطلب مشابه إلى دول الاتحاد الأوروبي ودول حلف الناتو، وقد حضر مسئول أمنى إسرائيلى جلسات لقاء كوبنهاجن في ٢٠٠٩/٢/٤ الذى تباحث فيه الخبراء الأمريكيون والأوروبيون في سبل مكافحة تهريب الأسلحة إلى حماس. وكانت صحيفة معاريف قد ذكرت أن السفن الإيرانية تحمل الأسلحة لحركة حماس، حيث يقوم غواصون بنقلها من تحت البحر، ثم ربطها في سفن وقوارب صيد فلسطينية لتعود بها إلى شواطئ غزة.

-

ومن جانبها نشرت الشرطة المصرية أعدادا ضخمة من رجال الشرطة بملابس عسكرية ومدنية وعربات مدرعة، وأقامت سواتر ترابية وحواجز جديدة لايبعد الواحد منها عن الآخر أكثر من ٢٠٠ متر فقط، داخل مدينة رفح المصرية الملاصقة لرفح الفلسطينية جنوب قطاع غزة، في محاولة للسيطرة على تجارة الأنفاق. وقد أصاب هذا الطوق الواسع من الحواجز المهربين بتوتر شديد بعد

أن تم إغلاق جميع الطرق الترابية التي تؤدي إلى خط الحدود مع غزة؛ ووضعت أعداد كبيرة من قوات الأمن عند كل طريق فرعية للسيطرة على عمليات التهريب. كما عززت أجهزة الأمن المصرية من تواجدتها داخل مدينة رفح، حيث تم تخصيص نحو ٥٠٠ شرطى وضابط من قوات الأمن ورجال المباحث لتدعيم جميع نقاط التفتيش، فيما تتولى قوات حرس الحدود مهمة ضبط ومراقبة الأنفاق باستخدام أجهزة المراقبة الحديثة التي حصلت عليها مصر من أمريكا. وكانت السلطات المصرية قد حددت مناطق الأنفاق على الحدود في مسافة تصل إلى نحو ١٠ كم تمتد من منطقة الصراصورية وحتى البراهمة، حيث أن التربة في هذه المنطقة متماسكة بما يسمح بحفر الأنفاق في حين أن معظم بقية مناطق الشريط الحدودى رملية، وهى المنطقة التى نجحت قوات الحدود فى هدم وإغلاق الكثير من الأنفاق التى أعيد تشييدها بعد توقف القتال.

التدريب فى إسرائيل على مواجهة حرب صاروخية جديدة^{١٧٤}

- وفى إطار الاستعداد لحرب قادمة، أجرت إسرائيل فى الفترة من ٣١ مايو إلى ٤ يونيو ٢٠٠٩ مناورات ضخمة استمرت ٥ أيام - أطلقت عليها (نقطة تحول-٣)، وقد سبقها فى إبريل الماضى مناورة أخرى أطلق عليها (نقطة تحول-٢) استخدمت فيها المقلدات استعداداً للمناورة (نقطة تحول-٣) التى أجريت بالأسلحة والوسائل الحية. وقد تم خلال هذه المناورات تنفيذ تدريبات مكثفة شملت القيادات السياسية والعسكرية والسلطات المحلية والوحدات العسكرية والشرطة والدفاع المدنى، إلى جانب جميع السكان وطلبة المدارس فى إسرائيل. وكان هدف هذه المناورات اختبار مدى قدرة إسرائيل على مواجهة هجمات صاروخية مكثفة من عدة اتجاهات عدائية (إيران وسوريا ولبنان وغزة) فى وقت واحد، وقياس مدى كفاءة جميع القيادات والقوى والأجهزة العسكرية والدفاع المدنى للتعامل مع المواقف الصعبة التى افترضتها قيادة المناورة، والتى تولاها نائب وزير الدفاع الجنرال ماتان فلنائى، إلى جانب قياس مدى استجابة الشعب الإسرائيلى لتوجيهات الأجهزة الحكومية المعنية فى هذه المواقف.

وقد سبق إجراء هذه المناورة مناورة أخرى جوية استمرت ثلاثة أيام شملت موضوعات تتعلق بقدرة القوات الجوية الإسرائيلىة على شن ضربات جوية على مسافات بعيدة تصل إلى ٢٠٠٠ كم (تمثل إيران)، جرى خلالها عمليات إمداد بالوقود فى الجو، وإعادة تمركز فى مطارات دول أخرى، وشن هجمات جوية بواسطة ذخائر خاصة موجهة ذاتياً ضد منشآت نووية تحت الأرض، وإجراء عمليات إبرار جوى لقوات خاصة فى عمق العدو، والتقاط طيارين سقطوا أثناء المعارك بعد تدمير وإصابة طائراتهم.

- وتتحسب إسرائيل جيداً للفترة الباقية من عام ٢٠٠٩ والنصف الأول من ٢٠١٠، حيث تشير توقعات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية إلى أن إيران ستتمكن خلال هذه الفترة من أن تحصل على كمية من اليورانيوم المخصب ٢٣٥ بنسبة ٩٠% تقدر بـ ٢٥ كجم قادرة على بناء قنبلة نووية أو رأس نووية للصاروخ الباليستي "شهاب" أو الصاروخ "سجيل" والذي يصل مداه إلى حوالي ٣٠٠٠ كم. كما تُقدّر هذه الأجهزة الاستخباراتية أن الجهود الأمريكية لإجراء مفاوضات مع إيران، أو فرض عقوبات دولية عليها، بهدف منعها من استكمال برنامجها النووي في شقه التسليحي، ستبوء بالفشل. وهو ما سيفرض على إسرائيل أن تشن ضربة جوية وصاروخية ضد المنشآت النووية الإيرانية لتدمير أو تعطيل البرنامج النووي الإيراني لعدة سنوات. وأن إيران سترد على ذلك بقصف إسرائيل بصواريخ شهاب برؤوس تقليدية وفوق تقليدية (كيماوية وبيولوجية) وستساندها في ذلك كل من سوريا وحزب الله من لبنان وحماس من غزة بشن هجمات بصواريخ سكود وصواريخ أخرى قصيرة المدى (كاتيوشا، قسام، فجر، قادر زلزال، جراد .. إلخ). ومن ثم فإن على إسرائيل أن تتحسب لصد هذه الهجمات الصاروخية المتزامنة باعتراضها وتدميرها خارج أراضيها، أو داخلها بالوسائل القتالية المختلفة (الإنذار المبكر عنها بواسطة الأقمار الصناعية، وقصف مواقع إطلاقها بالمقاتلات، واعتراضها في الجو بالصواريخ المضادة للصواريخ (حيثس، وباتريوت باك-٣، والقبة الحديدية، وسكاى جارد، وثاد، وفلانكس .. إلخ)، وفي حالة سقوطها داخل إسرائيل على أجهزة الدفاع المدني أن تخطى الضحايا إلى المستشفيات، وتزيل آثار الدمار والتلوث الناتج عن هذه الهجمات. هذا إلى جانب التدريب على شن ضربة جوية وصاروخية انتقامية ضد مصادر التهديد في جميع الدول التي ستشارك في قصف إسرائيل بالصواريخ، وقد تستخدم إسرائيل في ضرباتها الانتقامية أسلحة نووية تكتيكية.

- وخلال اليوم الأول من المناورات انطلقت صفارات الإنذار من ٢٧٠٠ جهاز في جميع المدن والبلدات والمستعمرات الإسرائيلية، وأن الهجمات المعادية لإسرائيل تمثلت في قصف بعشرات الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى استهدفت المناطق السكنية والأهداف الاستراتيجية في المناطق الساحلية والوسطى والجنوبية من إسرائيل، إلى جانب هجمات جوية معادية بعضها انتحاري من جانب إيران وسوريا، وأن بعض الصواريخ تم اعتراضها وصواريخ أخرى وصلت إلى أهدافها وأحدثت تدميراً وتلوثاً وخسائر بشرية ومادية جسيمة، وقد تم اختبار أجهزة الدفاع المدني في توجيه السكان إلى ملاجئهم، والسيطرة على التحركات على الطرق، ونقل المصابين إلى المستشفيات، وإعادة فتح الطرق التي دمرت. وكفاءة أطقم جهاز الحرب الكيماوية في إزالة آثار التلوث التي أصابت مصانع حيفا؛ ومستشفى عفولة، ومطار بن جوريون، ومفاعل ديمونة، وميناء إيلات، وبئر

سبع، واشكلون وميناء أشدود وتطهير الأرض والأفراد والمنشآت والمركبات. كما شمل التدريب أيضا تصوير مواقف تم فيها شن عمليات انتحارية في حاقلات ومقاهى فى القدس وحيفا وتل أبيب واحتجاز رهائن، وقصف معسكرات تجميع الاحتياط فى حيفا والخضيرة وناتانيا وبئر سبع وريشون ليتسيون، كما تم اختبار وحدات إطفاء الحرائق فى سرعة الوصول إلى أماكن اندلاعها والتعامل معها.

- كما شملت المناورات كذلك المستوى الحكومى، حيث تم عقد اجتماع طارئ برئاسة ناتياهو بناء على افتراض موقف تتعرض فيه إسرائيل لحرب شاملة من عدة اتجاهات استراتيجية، وانتقال الحكومة المصغرة إلى مركز القيادة والسيطرة الإستراتيجى الرئيسى المخصص لحالات الطوارئ، واختبار نظام الاتصالات منه إلى جميع الجهات المعنية فى إسرائيل وخارجها. وقد تم اختبار القيادة السياسية (مجلس الوزراء المصغر) فى اتخاذ القرارات إزاء المواقف الحرجة السابق الإشارة إليها، وكيفية مواجهتها سواء على المستوى الدفاعى العسكرى أو الدفاعى المدنى، وكذلك قرارات الرد الانتقامى ذو الطبيعة الهجومية، وكيفية التعامل مع حجم ضخم من الخسائر البشرية والمادية، وقدرة رئيس الوزراء وأجهزة الإعلام على مخاطبة الشعب الإسرائيلى وإزالة الآثار النفسية والمعنوية السلبية الناتجة عن تعرض العمق الإسرائيلى لقصف صاروخى مدمر، وطمأنة الإسرائيليين على قدرة الحكومة على التعامل مع الموقف وإزالة آثاره، إلى جانب الاستفادة من الحلفاء فى طلب دعم خارجى مادى وعسكرى وسياسى.

- وفى إطار المناورات الجوية أيضا أجرى سلاح الجو الإسرائيلى تدريبات فى ٢٣ يونيو ٢٠٠٩ قرب الحدود مع سوريا على كيفية اعتراض هجمات جوية سورية، أسقط خلالها نموذج لطائرة سورية أو إيرانية. عبارة عن طائرة بدون طيار ظهرت وكأنها اخترقت الحدود الإسرائيلية، فانطلقت نحوها عدة طائرات F-١٦ من قاعدة حتسور الجوية شمال إسرائيل واعترضتها وأسقطتها بعد ثوان من اكتشافها. وتعقيا على هذه المناورات قيل أن سلاح الجو الإسرائيلى يتدرب حاليا على اعتراض المقاتلات السورية والإيرانية ميج-٢٩ التى حصلت عليها الدولتان من روسيا فى السنوات الأخيرة، ولأنها طائرات متطورة فإن سلاح الجو الإسرائيلى يعيد حساباته وتدريباته لمواجهة هذا الوضع الجديد وبما يضمن استمرار التفوق الجوى الإسرائيلى فى مسرح العمليات.

وقد كشفت مناورات (نقطة تحول-٣) عن عدة نقاط خلل فى الدفاع عن الجبهة الداخلية، حيث تبين أن ٧٠% من البلدات والقرى والبيوت العربية فى (فلسطين ٤٨)، ونحو ٢٠% من البيوت فى أحياء اليهود المتدينين خالية من الملاجئ أو أية وسائل حماية أخرى، وأن العديد من المواطنين لم يكتثروا لصفارة الإنذار، ولم يتوجهوا إلى الملاجئ، وفى مقر الكنيست لم يعرف مدير عام هذه المؤسسة

شينا عن هذه المناورات، ولا إلى أين يهرب ويختبئ، وأن عدداً من الملاجئ غير جاهزة بشكل كاف.

- وقد حملت هذه المناورات عدة رسائل لاعداء إسرائيل في المنطقة، فحواها أن إسرائيل مستعدة لمواجهة أسوأ الاحتمالات، وهو شن هجمات صاروخية كثيفة ومتنوعة ضدها من أربعة إتجاهات استراتيجية في وقت واحد، وأن إسرائيل جاهزة لتقبل أعداد كبيرة من الخسائر البشرية والمادية وتتحسب لها جيداً، ولكنها في ذات الوقت ستكون قادرة على توجيه ضربات انتقامية ضد من سيطلقون عليها الصواريخ تكلفهم أضعاف ما ستعرض له إسرائيل من خسائر، مع عدم استبعاد لجونها لاستخدام سلاحها النووي في هذا المجال، خاصة إذا ما تعرض سكان إسرائيل لهجمات صواريخ مزودة برؤوس كيماوية وبيولوجية، والتي تعتبر ضمن أسلحة الدمار الشامل. هذا بالإضافة لرسالة أخرى إلى شعب إسرائيل لطمأنته لاستعداد الدولة للتعامل مع أشد التهديدات خطورة وبما يقلص خسائره لأدنى حد. هذا بالإضافة إلى رسالة ثالثة إلى الولايات المتحدة بأن إسرائيل لن تقبل تحت أية ظروف أن يتعرض كيانها لتهديدات من جانب أعدائها في المنطقة، ولهذا فإنها ستعمل على تفعيل استراتيجية الضربات الوقائية لمنع نشوب هذه التهديدات أصلاً.

الخلافاً الإسرائيلي - الأمريكي حول عملية السلام^{١٧٥}

- عقب توقف القتال في غزة في ١٧ يناير ٢٠٠٩ حرصت إسرائيل على سرعة استعواض ما استهلكته من ذخائر ومعدات حربية في هذه الحرب، والحصول على نوعيات أكثر تطوراً من الأسلحة والمعدات الحربية التي أثبتت دروس الحرب أهمية تسليح الجيش الإسرائيلي بها. لذلك توجه وزير الدفاع إيهود باراك إلى واشنطن في ٢٨ يناير ٢٠٠٩ لهذا الغرض. وحيث لم تقتصر طلباته على استعواض ما استهلك من ذخائر ومعدات، ولكن كانت المهمة أوسع من ذلك حيث تشمل الاستعداد لمواجهة حزب الله وسوريا وإيران أيضاً في أية حرب قادمة، خاصة في ظل إصرار إيران على المضى قدماً في برنامجها النووي متحدية مجلس الأمن والرأي العام العالمي، لذلك ينبغي على إسرائيل أن تكون مستعدة لمواجهة أسوأ الاحتمالات المتمثلة في عمل عسكري مشترك من جانب هذا التحالف الرباعي، وهو ما يتطلب تزويد إسرائيل باحتياجاتها من المقاتلات F-١٥I, F-١٦I بالنظر لتأخر انتاج المقاتلة F-٣٥. مع إعطاء أهمية قصوى لحصول إسرائيل على وسائل دفاع جوى قادرة على التعدي على الصواريخ قصيرة المدى التي تستخدمها حماس وحزب الله، وليس لدى إسرائيل حتى اليوم ما يمكنها من التصدي لها، كما أن انتاج أنظمة الدفاع الجوى التي تطورها إسرائيل حالياً (مثل القبة الحديدية) للتصدي لمثل هذه الصواريخ سيستغرق وقتاً بالنظر لاستمرار عمليات التطوير والتجارب، الأمر الذي يجعل إسرائيل في أشد الحاجة للحصول على أنظمة دفاع

جوى أمريكية ضد الصواريخ قصيرة المدى مثل (فلاتكس) لإمكان نشرها على حدودها الشمالية الجنوبية والشمالية، لاسيما وأن حماس والجهاد لايزالان يطلقان صواريخهما على بلدات ومستعمرات جنوب إسرائيل. وقد وعدت أمريكا بالاستجابة لمطالب التسليح التي حملها معه باراك.

١- مبدأ إقامة الدولتين:

- وكانت أولى مظاهر الخلاف والصدام بين حكومة إسرائيل اليمينية وإدارة أوباما حول مبدأ إقامة دولتين إحداها فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، حيث من المعروف أن ناتنياهو في أثناء حملته الانتخابية وفي أثناء تشكيله لحكومته وعد مشاركيه في الأحزاب اليمينية والدينية المتشددة رفضه إقامة دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل، وكان ذلك شرطاً لحزب (إسرائيل بيتنا) للدخول في ائتلاف وزارى مع الليكود الذى يرأسه ناتنياهو، وقد أعلن الأخير ذلك أمام الراى العام الإسرائيلى والعالمى، مفضلاً ما أطلق عليه تحقيق تنمية اقتصادية فى المناطق المحتلة. وهذا ما جعله يدخل فى صدام مباشر مع إدارة أوباما التى أعلنت موقفها صريحاً من مسألتين أزعجتا إسرائيل جداً وهما: ضرورة إقامة دولة فلسطينية، وإيقاف التوسع الاستيطانى. أما ما يتعلق بموقف الإدارة الأمريكية من حماس، فقد حسمته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون فى شهادتها أمام الكونجرس عندما أكدت على استمرار الموقف الأمريكى السابق الرافض لإجراء أى اتصال مع حماس، وأن إدارة الرئيس أوباما لن تجرى أى حوار معها إلا إذا قبلت بالشروط الدولية والأمريكية الثلاثة وهى: نبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود، والالتزام بالاتفاقيات السابقة. ولكن المحت إلى إمكانية التعامل مع حكومة وحدة وطنية تشارك فيها حماس، أسوة بالتعامل مع الحكومة اللبنانية التى تضم أعضاء من حزب الله.

٢- أولوية الملف الإيرانى ويهودية الدولة الإسرائيلية:

- وخلال زيارة ناتنياهو لواشنطن فى النصف الثانى من مايو ٢٠٠٩، حمل معه "لائحة مشتريات سياسية" تقوم على ثلاث ركائز: ضرورة تصدى الولايات المتحدة بقوة للبرنامج النووى الإيرانى وإعطائه أولوية مطلقة فى التعامل مع مشاكل الشرق الأوسط، وتحقيق تقارب بين إسرائيل ودول عربية معتدلة، ومعالجة القضية الفلسطينية عبر عدد من القنوات. مع تأكيد ناتنياهو للرئيس الأمريكى على أن وجود إسرائيل هو الضمانة الوحيدة لوجود الشعب اليهودى، وعليه يجب منع وصول سلاح نووى إلى أيدي تنفى حق إسرائيل فى الوجود (يقصد إيران)؛ هذا من جانب. ومن جانب آخر أبدى ناتنياهو توقعه بأنه فى حال حيازة إيران سلاحاً نووياً فإن العالم العربى سيغرق فى موجة من التطرف والتعصب وعندها لن تصمد أية تسوية، ومن هنا تبرز من وجهة نظر ناتنياهو- ضرورة أن تتصدى الولايات المتحدة بجدية للخطر النووى الإيرانى وتحبطه. وأكد ناتنياهو أنه إذا

لم تقض إسرائيل على التهديد الإيراني، فلن تتمكن أى دولة أخرى من القيام بهذه المهمة. وأن إسرائيل على استعداد لتفكيك نقاط استيطانية فى الضفة الغربية، فى مقابل الحصول على دعم واشنطن للموقف الإسرائيلى حيال إيران، كما أشار ناتنياهو إلى أن هذا الخطر الإيرانى يوفر فرصا سياسية غير مسبقة لتطبيع علاقات إسرائيل مع دول عربية معتدلة -مثل السعودية- تشارك إسرائيل نظرتها للخطر الإيرانى، وهو ما ينبغى استغلاله لتوسيع "الكعكة" فى عملية السلام لتشمل إلى جانب الفلسطينيين مصر والأردن والسعودية، وإشراكهم فى اتفاقيات أمنية وإقتصادية مع إسرائيل. وربط ناتنياهو موافقته على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، مع إقرار الفلسطينيين بأن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودى، وأن هذا مطلب إسرائيلى أساسى فى أية مفاوضات للتسوية الدائمة، ولكنه ليس شرطا مسبقا لإجراء مفاوضات. ويرجع إصرار ناتنياهو على إقرار الفلسطينيين بيهودية إسرائيل إلى رغبته فى إبطال مطلبهم بعودة اللاجئين، كما أن هذا الإصرار من جانبه على مطلب "الدولة اليهودية" يحظى بإجماع الإسرائيليين، مما سيعينه على حشد تأييد شعبى واسع لصد الضغوط الأمريكية عليه. لذلك سعى ناتنياهو خلال زيارته لواشنطن إلى بلورة اتفاق مع الولايات المتحدة يحدد "التحفظات الإسرائيلية" على سيادة الكيان الفلسطينى المستقبلى. حيث سيمنع هذا الكيان من إقامة جيش أو إبرام تحالفات وإتفاقيات عسكرية، بينما ستواصل إسرائيل مراقبة الحدود الخارجية والمجال الجوى والمجال الإلكترومغناطيسى.

٣- بواذر حسن نية، أم خداع من جانب ناتنياهو؟

- أما بواذر حسن النية التى أظهرها ناتنياهو تجاه الفلسطينيين -وشرحها للرئيس الأمريكى- فتتمثل فى عدم زيادة عدة المستوطنات مع احتفاظ إسرائيل بحقها فى التوسع داخل المستوطنات المقامة لاستيعاب النمو السكانى فى إسرائيل، سواء من خلال المواليد أو الهجرة- وتفكيك البؤر الاستيطانية العشوائية فى الضفة الغربية، وإزالة الحواجز العسكرية. مع الاستعداد لتبنى بعض بنود "المبادرة العربية للسلام" مع اشتراط منع عودة اللاجئين الفلسطينيين. أما مسألة الحدود فقد أظهر تمسك إسرائيل بإبقاء نصف أراضى الضفة تحت السيطرة الإسرائيلية، بما فيها غور الأردن، حيث لا تستطيع إسرائيل أن تسامح فى كل ما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية والأمنية التى تخصها. كما أبدى ناتنياهو استعداد لاستئناف الاتصالات مع سوريا عبر القناة التركية وبلا شروط مسبقة، ولكنه يرفض الطلب السورى بأن تلتزم إسرائيل مسبقا بالانسحاب من هضبة الجولان. كما أعلنت إسرائيل فى ٢٥/٦/٢٠٠٩ عن استعدادها لانسحاب مشروط من أربع مدن فى الضفة الغربية هى رام الله وقلقيلية وأريحا وبيت لحم، وقالت أن قواتها لن تدخل تلك المدن إلا فى حال "إحباط هجوم وشيك". واعتبرت إسرائيل أن هذا الانسحاب فى نظرتها "اختباراً لأجهزة الأمن الفلسطينية"، وأن

الانسحاب من باقى مدن الضفة يعتمد على نجاح أجهزة الأمن الفلسطينية فى ضبط الأمن فى المدن الأربع المذكورة. وجاءت هذه الخطوات الإسرائيلية فى إطار سياستها الداعية إلى الانفتاح الاقتصادى والأمنى بديلا عن الانفتاح السياسى. وترافقت أيضا مع تشديد السلطة الفلسطينية لإجراءاتها الأمنية خصوصا فى مواجهة حماس.

٤- أسس حل المشكلة فى النظرة الأمريكية

- وقد ردّ الرئيس الأمريكى أوباما على ما أثاره ناتنياهو من قضايا؛ موضحا عدة مبادئ توضح سياسته أبرزها أنه يؤكد على الموقف الأمريكى المبدئى من ضمان أمن إسرائيل والحرص على استمرار الصداقة والشراكة الاستراتيجية القائمة معها وتدعيمها. ولكنه يختلف مع ناتنياهو فيما يتصوره من أن التصدى للخطر الإيرانى سيساعد على حل القضية الفلسطينية، وأن الحقيقة عكس ذلك تماما، لأن حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية سيضمن انحسار التشدد وتقويض النفوذ الإيرانى فى الشرق الأوسط وإضعاف التنظيمات الإرهابية والجماعات العربية المؤيدة لإيران. وأن حل هذه المشكلة فى الرؤية الأمريكية تمثّل فى تحقيق ثلاث مبادئ: الأولى - إقامة دولة فلسطينية مستقلة، الثانى - التزام إسرائيل بتنفيذ ما سبق الاتفاق عليه بشأن "خريطة الطريق" واستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطينى على هذا الأساس، الثالث- إيقاف عمليات التوسع الاستيطانى بشكل مطلق، مع تفكيك المستوطنات غير الثابتة. كما أعرب الرئيس الأمريكى عن تحفظاته على قيام إسرائيل بشن عملية عسكرية ضد إيران، لأن ذلك سيشعل المنطقة كلها وستكون إسرائيل أول المتضررين، إلى جانب تعرض القوات الأمريكية فى منطقة الخليج لعمليات انتقامية من جانب إيران، وهو ما تخشاه الولايات المتحدة، وتفضل فى المقابل فتح باب التفاوض المباشر مع إيران للضغط عليها من خلال عقد صفقة متكاملة تحقق لها بعض مطالبها بشأن طمأننتها لعدم تعرض أمريكا لنظامها السياسى الدينى القائم، والاعتراف بهذا النظام، مقابل أن توقف نهائيا برنامجها النووى وتخضعه لرقابة مشددة من جانب الوكالة الدولية للطاقة النووية، على أن يوضع حد زمنى لإنهاء هذه المفاوضات بنهاية عام ٢٠٠٩، فإذا ما فشلت هذه المفاوضات فى تحقيق الهدف منها، فإنه بإمكان الولايات المتحدة وحلفائها فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية القاسية التى قد لا تتحملها إيران، وتدفع النظام الحاكم فى طهران إلى التراجع عن موقفه. ويمكن بعد ذلك مناقشة الخيارات العسكرية الممكنة.

٥- بيريز يكشف الموقف النهائى لإسرائيل:

- أما الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز فقد كان أكثر وضوحا فى الكشف عن الموقف النهائى لإسرائيل، وذلك أمام أعضاء لجنة الشرق الأوسط المنبثقة عن لجنة الخارجية فى مجلس الشيوخ

الأمريكي، حيث أكد على أن إسرائيل معنية بالسلام وتطلب استئناف المفاوضات فوراً مع السلطة الفلسطينية، كذلك تريد أن تفاوض سائر العرب حول مبادرة السلام العربية، واقترح أن تقبل الإدارة الأمريكية الاقتراح الإسرائيلي لتسوية الخلافات بخصوص البناء الاستيطاني، بحيث تزيل جميع البؤر الاستيطانية في غضون شهور قليلة، وتجمد البناء في معظم المستعمرات الثابتة، مقابل السماح لها ببناء منزل للمستوطنين في المستوطنات القائمة على حدود الخط الأخضر (٤ يونيو ١٩٦٧) والتي تطالب إسرائيل بأن تبقى في تخومها لدى التسوية النهائية مقابل أراضي إسرائيلية تمنحها للدولة الفلسطينية. وكان قد تم الاتفاق بين الجانبين الإسرائيلي والأمريكي على تشكيل لجنتين مشتركتين تبحثان في لندن القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، على أن تعالج اللجنة الأولى الموضوع الإيراني بشكل منفصل، والثانية لموضوع السلام، وذلك على مستويين مهني وسياسي. وفي الموضوع الإيراني، طلب الإسرائيليون أن تكون إسرائيل شريكة كاملة في المعلومات حول ما يجري في إيران، وما تخطط له واشنطن، والخطوات التي تقوم بها إيران في إطار الجهود الدبلوماسية، وموضوع الخيار العسكري. وطلبت إسرائيل أن تبقى الولايات المتحدة الخيار العسكري ماثلاً للعيان كتهديد واضح ومباشر، خصوصاً بعدما قامت كوريا الشمالية بتجاربها النووية والصاروخية الأخيرة، حيث ترى إسرائيل أن تصرف الكوريين يؤكد أن سياسة الخيار الدبلوماسي كخيار وحيد قد فشلت، وقبل أن تسير إيران على طريق كوريا ينبغي أن تخاف. كما طالبت إسرائيل بأن توافق واشنطن على بروز الدور الإسرائيلي كشريك للولايات المتحدة في هذه المعركة. أما في الموضوع الفلسطيني فقد طلبت إسرائيل أن لا تكون هناك علاقة بين معالجة الموضوع الإيراني والمفاوضات الفلسطينية، واقترحت حلاً وسطاً في الموضوع الاستيطاني كما طرحه شيمون بيريز، وتأجيل البت في موضوع الدولة الفلسطينية وإبقاءه مشروعاً على الورق لا يجري أي بحث فيه طالما أن الفلسطينيين على هذه الحالة من "التمزق والعجز وفوضى السلاح والميليشيات وعدم النضوج لإقامة دولة ذات سيادة ونظام وقانون". وتريد إسرائيل بدلاً من ذلك بناء مؤسسات الدولة من تحت إلى فوق، مع التقدم في خطوات لقبول مبادرة السلام العربية، ولكن مع الاستعداد العربي للتراجع عن الموقف الحالي، والموافقة على إجراء مفاوضات لتعديل بعض بنودها.

٦- ليبرمان وجه غير مقبول في أمريكا وأوروبا

- ولأن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيجدور ليبرمان لم يعد مقبولا من جانب الولايات المتحدة ولا الدول الأوروبية ليمثل إسرائيل في التباحث معهم حول القضايا السابق الإشارة لها، نظراً لتطرفه الشديد في رؤيته لحل هذه القضايا، مثل رفضه مبدأ قيام دولة فلسطينية، وعودة اللاجئين

الفلسطينيين، والانسحاب من الضفة، وإصراره على مواصلة الاستيطان، وبأنه لن يتم التوصل إلى حل للنزاع مع الفلسطينيين بدون تسوية الملف الإيراني، حتى أن قادة أوروبيون مثل ساركوزي رئيس فرنسا، عبروا لنتنياهو عن عدم استعدادهم لاستقبال ليبرمان، فقد قررت الحكومة الإسرائيلية أن يقوم إيهود باراك وزير الدفاع بتمثيل إسرائيل عند التعامل مع الدول الغربية. بشأن القضايا السابقة الإشارة إليها. وقد عقب ليبرمان على هذا القرار بأنه تنحى طوعا عن المحادثات مع الإدارة الأمريكية في شأن الاستيطان لوجود "تضارب مصالح واضح" كونه يعيش في مستوطنة "نوكديم" في الضفة الغربية، نافيا بذلك تكهنات عن تهميشه وتكليف باراك متابعة المحادثات مع الإدارة الأمريكية مضيفا "لا أريد أن أتهم لاحقا بتعمد تعطيل محادثات سياسية هامة". وقد أدى هذا الموقف إلى حدوث تكهنات باحتمال أن تشهد تشكيل الحكومة الإسرائيلية تغييرات في الخريف المقبل، مثل دخول حزب كاديما في الحكومة وأن تحل رئيسته "تسيبي ليفني" محل أفيجدور ليبرمان في وزارة الخارجية إذا وجهت له تهم بالفساد أو بعد مغادرة أحزاب متشددة الحكومة في حال حصول تقدم على المسار التفاوضي أو تقديم التنازلات.

٧- خطاب ناتنياهو في جامعة بارايلان رداً على خطاب أوباما في القاهرة:

- وقد رد ناتنياهو على خطاب الرئيس أوباما الذي القاه في القاهرة في ٤/٦/٢٠٠٩، وحدد فيه موقف أمريكا بإقامة الدولة الفلسطينية وإيقاف الاستيطان وتنفيذ خريطة الطريق، بأن أوضح في خطاب له في جامعة بارايلان في ١٤/٦/٢٠٠٩، جملة مبادئ تشكل في محصلتها نوع من الخداع المكشوف، وذلك على النحو التالي:

أ- لم يقل فقط عن إسرائيل أنها "دولة يهودية" كما نقلت عنه الصحف، ولكن قال "أمه للشعب اليهودي - Nation State of the Jewish People، وفي المقابل لم يقل أبداً الشعب الفلسطيني وإنما تحدث عن السلطة الفلسطينية والفلسطينيين والجالية أو المجموعة الفلسطينية Community والجيران الفلسطينيين، وهو ما يعني عدم تسليمه بوجود شعب فلسطيني له حقوق سياسية وعلى أرض ذات حدود ينبغي الاعتراف بها قانونياً.

ب- رفض مبدأ الانسحاب بدعوى أن إسرائيل انسحبت في السابق من دون أن يؤدي ذلك إلى سلام.

ج- طالب بأن تفرض السلطة الفلسطينية حكمها في غزة، وهو ما يعني سعيه إلى نشوب حرب أهلية مع حماس.

د- طالب بأن تكون الدولة الفلسطينية مجردة من السلاح، مقابل إسرائيل نووية، وأن تسيطر إسرائيل على حدودها وفضائها، أي لا دولة.

هـ- أصر على أن تكون القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وهو ما ينسف أى مفاوضات قبل أن تبدأ، لأن الشعب الفلسطيني يصر من جانبه على حقوقه في القدس القديمة التي بمقدساتها الإسلامية تخص جميع مسلمي العالم.

د- طالب بوجود حدود بين إسرائيل وفلسطين يمكن الدفاع عنها، والمعنى الوحيد لذلك هو البقاء في المستوطنات داخل ٢٢% من أرض فلسطين، وضم غور الأردن لإسرائيل.

ز- أن يكون حل مشكلة اللاجئين خارج أراضي إسرائيل، وهذا مستحيل آخر ينسف المفاوضات من أساسها.

ح- عدم تجميد الاستيطان، وهو ما يعنى الاستمرار في الاستيطان متحديا موقف الولايات المتحدة وأوروبا الرافض لاستمرار الاستيطان ومطالباً بإزالته.

ط- كما أن حديث ناتنياهو عن التفاوض من دون شروط مسبقة يعنى إلغاء شروط اللجنة الرباعية وخريطة الطريق وإتفاقات أوسلو، والبدء من نقطة الصفر.

ي- ولم يفت ناتنياهو أن يطالب باستثمارات خليجية، وتعاون اقتصادي مع الفلسطينيين، والتطبيع الكامل مع العرب، والحصول على كل ثمار السلام دون أن يقدم خطوة واحدة في اتجاه تحقيق هذا السلام.

- وقد أكد ناتنياهو على هذه المفاهيم في اجتماع حكومته الأسبوعي يوم ٢٠٠٩/٧/٥ مركزاً على أن المبادئ الثلاثة التي حوّاها خطابه في جامعة بارايلان تحظى بإجماع قومي في إسرائيل، واعتبر ذلك أهم إنجاز لحكومته التي تقترب من يومها المائة. كما عزا الهدوء النسبي على الحدود مع قطاع غزة إلى عملية (الرصاص المصبوب) التي قال أنها "أنشأت بنية تحتية جديدة من الهدوء.. والتعليمات التي أعطيتها تقضى برد قاس على أى إطلاق نار". وأضاف "إننا في معركة متواصلة على الأمن الجارى وعلى الأمن القومي، وهذه هي الأهداف التي سترشدنا في السنوات القريبة لمصلحة كل مواطني الدولة".

٨- ناتنياهو يراهن على الوقت:

- وبتحليل ما ذكره ناتنياهو حول ربط الملف النووي الإيراني بإقامة الدولة الفلسطينية، فسنجد أنه لا يقصد المقايضة، ولكنه يريد -وكذلك وزير خارجيته ليبرمان- أن يؤجل الحديث في القضية الفلسطينية برمتها حتى يتوصل الغرب إلى حل مع إيران حول ملفها النووي، وهو ما قد يستغرق سنوات وحتى تظهر حكومة إسرائيلية جديدة بعد عدد من السنوات. وناتنياهو في ذلك يحاول إعادة ترتيب الأولويات الأمنية في المنطقة، بمعنى أن الملف النووي الإيراني من منظور إسرائيل هو أكثر تهديداً للأمن الأقليمي من بقاء جرح القضية الفلسطينية النازف مفتوحاً ولأجل غير معروف. فبينما يرى العرب ومعهم إدارة أوباما أن القضية الفلسطينية هي أم المشاكل في المنطقة ترى حكومة

ناتنياهو أن الملف النووي الإيراني هو أكبر خطر يهدد الأمن الإقليمي، وهو ما يعنى وجود تناقض تام بين الطرفين فى النظرة للأمن الإقليمي. وبالتالي يعتبر الحديث مع ناتنياهو اليوم مضيعة للوقت. خاصة وأن هذا التناقض إذا ما بدأت به المفاوضات فإنها ستستغرق سنوات من عمر كل من الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية، وهو ما يفقدهما الاهتمام بالقضية، وهذا هو حقيقة ما يراهن عليه ناتنياهو، حيث يرغب فى إلهاء الإدارة الأمريكية بعيدا عن القضية الفلسطينية لسنتين على الأقل، حتى تبدأ حملة تجديد الولاية الثانية لإدارة أوباما والتي عندها تفقد اهتماماتها بالقضايا الخارجية وأبرزها القضية الفلسطينية، حيث ستبرز فى المقابل قضايا خارجية أخرى أهم فى النظرة الأمريكية - مثل التورط العسكرى الأمريكى فى أفغانستان - وهى القضية التى ستكون محل نقاش ومحاسبة واسعة فى حملة انتخابات الرئاسة القادمة بين أوباما ومرشح الحزب الجمهورى، وهو ما يفرض على الدول العربية أن تضغط على الولايات المتحدة لترفض الربط الإسرائيلى بين الملفين الفلسطينى والإيرانى، بل وتفرض على إسرائيل حداً زمنياً لإنهاء المفاوضات حول خريطة الطريق وإعلان الدولة الفلسطينية، مقابل ما تطالب به إسرائيل الولايات المتحدة من فرض حد زمنى لإنهاء المفاوضات. مع إيران حول ملفها النووى.

٩- محاولات إيهود باراك لحل مشكلة الاستيطان

أما إيهود باراك فقد سعى منذ توليه مهمة المحادثات مع الجانب الأمريكى حول قضية الاستيطان، إلى تسويق مخرج لطلب الولايات المتحدة الوقف الكامل للاستيطان فى الضفة الغربية. وذلك بأن يجد مسوغاً قانونياً فى المحكمة العليا الإسرائيلية لنظريته نقل المستوطنين فى المستوطنات التى تسمى عشوائية إلى مستوطنات يعتبرها "شرعية"، وبالتالي يوجد المبرر لتوسيع الأخيرة لاستيعاب القادمين الجدد، وبما يدعم موقفه السياسى بضرورة الاستمرار فى توسيع الاستيطان بموقف قانونى إسرائيلى يستخدمه فى محادثاته مع المسؤولين الأمريكيين. بمعنى آخر أن باراك يريد أن يضع الأمريكيين أمام الواقع القانونى الإسرائيلى للاستمرار فى الاستيطان، ووضع تعارض بين هذا الواقع وبين الطلب الأمريكى لوقفه، وعلى نقل المسألة من ضرورة تنفيذ التزامات "خريطة الطريق"، وتهيئة المناخ على الأرض لحل الدولتين، إلى جدل يطاول السيادة القانونية الإسرائيلية، والتدخل الخارجى فيها، وهو ما يعنى فى النهاية استنزاف مزيد من الوقت من عمر إدارة أوباما، الذى يراهن عليه ناتنياهو وسبق الإشارة إليه.

ويرى الإسرائيليون أن الموقف الأمريكى الداعى إلى وقف الاستيطان جدى وحازم، وأرجعوه إلى خشية الرئيس الأمريكى أن يؤدى تقديم تنازلات فى موضوع الاستيطان إلى إفشال جهوده لتحريك قنوات المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف وفقاً لمبادئ مؤتمر مدريد ١٩٩١. وعليه يسعى

باراك في مباحثاته مع الأمريكيين إلى بلورة تفاهات تحول دون اتساع رقعة الخلاف بين البلدين، وفي المقابل تحول دون إحراج رئيس الحكومة الإسرائيلية ناتنياهو أمام شركائه من أحزاب اليمين والمتدنيين في الائتلاف الحكومي - لذلك طرح باراك فكرة أن توافق إسرائيل على "تجميد مؤقت للبناء" شرط تحديد فترة زمنية له، أو أن تقبل الولايات المتحدة بإتاحة البناء إلى أعلى، وبما يحول دون توسيع مساحة المستوطنات، وفي بغرض التجاوب مع النمو الطبيعي للسكان. ويرى باراك أن التجميد المؤقت للبناء سيساعد على دفع العملية السلمية مع الفلسطينيين إلى الأمام، وعلى تحريك مسار التسوية الإقليمية، وعندها ستصبح قضية البناء في المستوطنات أقل أهمية، وعلى أن تستغل إسرائيل فترة المفاوضات لتحديد الكتل الاستيطانية التي ستبقيها تحت سيطرتها في إطار تسوية دائمة، على أن يسمح لها بالبناء فيها.

- ويدور الخلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة في موضوع الاستيطان -وهو ما ناقشه باراك مع جورج ميتشل المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط مرتين خلال محادثتهما في لندن في شهر يوليو ٢٠٠٧- ليس فقط على وقف البناء في المستوطنات في الضفة الغربية، بل أيضا يدور خلاف حول عدد البؤر الاستيطانية غير الشرعية المطلوب من إسرائيل تفكيكها، فبينما تتحدث إسرائيل عن ٢٣ بؤرة فقط، فإن واشنطن تتحدث عن أكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية أقيمت في العقد الأخير ينبغي تفكيكها. كما ترفض واشنطن أيضا الطلب الإسرائيلي بإخراج مدينة القدس المحتلة ومحيطها الذي يعج بالمستوطنات من دائرة المستوطنات المطلوب وقف البناء فيها، كما أنها لا تعتزم الموافقة على الطلب الإسرائيلي بالبناء في الكتل الاستيطانية الكبرى بدعوى التجاوب مع "التكاثر الطبيعي"، إلى جانب الرفض الأمريكي لمواصلة بناء الوحدات السكنية والباقي قيد الإنشاء. أما المفهوم الإسرائيلي للبؤر الاستيطانية العشوائية التي توافق فقط على إزالتها، فالمقصود بها المواقع الاستيطانية الصغيرة التي أقيمت منذ أواخر تسعينات القرن الماضي في شكل عشوائى على أراضى خاصة في أنحاء الضفة الغربية ومحيط القدس من دون إذن رسمى من السلطات الاسرائيلية، لذلك تعتبرها غير قانونية. وكانت إسرائيل قد التزمت في إطار قبولها "خريطة الطريق" بتفكيك البؤر التي أقيمت بعد تسلم حكومة شارون مهامها عام ٢٠٠١، وعين شارون محامية من النيابة العامة تدعى (طاليا ساسون) لوضع خريطة بالبؤر غير الشرعية، فرسمت خريطة تشمل أكثر من مائة بؤرة غير قانونية أوصت الحكومة بإزالتها، لكن شارون وحكومته وضعا هذه الخريطة والتقرير المرفق بها في الدرج، فيما عملت وزارة الدفاع على إضفاء الشرعية على غالبية البؤر من خلال إلحاقها بالمستوطنات الكبرى التي تعتبرها إسرائيل قانونية والقريبة منها، وبقيت ٢٦ بؤرة لم تتمكن الوزارة من شرعنتها، وأزالت إسرائيل ثلاث بؤر فقط، ووعدت بإزالة الأخرى

(٢٣)، لكن تبين أخيراً أن وزارة الدفاع تخطط لنقل مستوطنى هذه البؤر الى مستوطنات قائمة، وبما يبرر بناء مئات من الوحدات السكنية لاستيعابهم.

وكان باراك قد اقترح على المبعوث الأمريكى ميتشل أن يحضر الأخير الى المنطقة ويقوم بجولات مكوكية بين اسرائيل وعواصم عربية بهدف بلورة "صفقة رزمة" طبقاً لما ذكرته هاريس فى ٢٠٠٩/٧/٤ فى موضوع الاستيطان ومبادرات تطبيع مع اسرائيل. أما الفكرة الثانية التى تبادلها باراك و ميتشل فتتمثل فى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الأشهر القريبة بهدف تحريك عملية التسوية الإقليمية الشاملة، والإعلان عن الخطوات المطلوب من كل طرف القيام بها، وبحيث يلتزم كل من الأطراف المشاركة فى المؤتمر باتخاذ خطوات على الأرض، وبما يسهم فى تخفيف مستوى الريبة فيما بينها. وطبقاً للتقديرات الإسرائيلية، سيتم فى نهاية المطاف التوصل إلى تسوية يتاح بموجبها البناء فى المستوطنات للتجاوب مع التكاثر الطبيعى، لكن بشكل محدود ومقلص ومن دون أن يتسبب ذلك فى توسيع حدود المستوطنات. هذا بالإضافة إلى قيام إسرائيل بإخلاء البؤر الاستيطانية العشوائية غير المرخصة، إضافة إلى مصير نحو ٣٠٠٠ وحدة سكنية قيد البناء، تسعى إسرائيل إلى الحصول على موافقة أمريكية على مواصلة بناءها. وقد أكد مسئول أمريكى بوكالة رويترز أن واشنطن تستوضح من الحكومات العربية ما إذا كانت ستخفف من قيود التعامل مع إسرائيل إذا جمدت بناء المستوطنات، إلا أن الزعماء العرب أبدوا فتوراً حتى الآن تجاه الاقتراحات بإمكان فتح الأجواء أمام شركات الطيران الإسرائيلية، أو السماح بالمكالمات الهاتفية الدولية، أو السماح بدخول السياح بتأشيرات دخول إسرائيلية.

- ويعكس البيان المشترك للمبعوث الأمريكى جورج ميتشل ووزير الدفاع الإسرائيلى إيهود باراك بعد لقاءهما الأخير فى الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٩، النوايا الإسرائيلية الحقيقية تجاه هذا الموضوع، إذ شمل البيان مطالبة الفلسطينيين بـ "مكافحة الإرهاب والتحريض ضد إسرائيل"، ومطالبة الدول العربية بـ "تنفيذ خطوات تطبيع تجاه إسرائيل"، من دون منح ملف المستوطنات الحيز الأهم على رغم أنه الموضوع الذى دفع باراك إلى زيارة واشنطن. ويزيد باراك تأكيداً على النوايا الإسرائيلية بقوله: "من المبكر جداً الإعلان عن تجميد مؤقت لبناء المستوطنات، وقضية الاستيطان، لم تفسد المحادثات". وحديث باراك هذا يأتى فى مقابل الضغوط الأمريكية على إسرائيل لوقف الاستيطان، وردود أفعالها على الساحة الداخلية فى إسرائيل، حيث يعتقد فريق من الإسرائيليين أن هذه الضغوط تنطلق من رؤية الإدارة الأمريكية لخطورة مشاريع الاستيطان على التقدم فى عملية السلام، وتحسين العلاقات بين أمريكا والعالمين العربى والإسلامى، وبما يخدم دعم العرب للموقف الأمريكى فى مواجهة إيران. لذلك أنكرت إدارة أوباما ما تزعمه إسرائيل حول وجود اتفاق مسبق

بينها وبين إدارة بوش السابقة يسمح لإسرائيل باستئناف الاستيطان، ويقر بالوضع الحالي للمستوطنات. هذا في حين يعتقد فريق آخر من الإسرائيليين أنه إذا كانت إدارة أوباما تريد من وراء هذه الضغوط تحسين علاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي، فإن إسرائيل عليها أن تطالب بالثمن المقابل لذلك، وبما يضمن لها أن تستفيد من الأرباح التي ستجنيها أمريكا من وراء هذه السياسة، وأهم ما في ذلك أن يتم تطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي في شكل فعلى وليس صوريا، هذا إلى جانب منفعة أخرى يتوجب على إسرائيل أن تجنيها وهو تدعيم العلاقات المالية والاستراتيجية والعسكرية بين واشنطن وتل أبيب.

- ويرى قطاع غير صغير من المراقبين والمحللين الإسرائيليين أن إسرائيل لا تريد فعلا تجميد المستوطنات بل توسيعها، وأن إدارة أوباما تريد إقناع العالم عامة - والعرب خاصة - بأن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، لم تعد كسابق عهدها في فترة بوش، وأن ناتنياهو هو عاجلا أم آجلا سيدخل في مواجهة مع أوباما، وأن تعنت إسرائيل سيجعلها أمام وضع صعب في بحثها لقضايا حيوية بالنسبة لمستقبلها وأمنها وأهم بكثير من قضية المستوطنات. وهى قضايا القدس والحدود، والاعتراف بإسرائيل كوطن تاريخي للشعب اليهودي، وحق عودة اللاجئين، ونزع سلاح الدولة الفلسطينية القادمة، لذلك فإن إصرار الحكومة على استمرار البناء الاستيطاني سيؤدى إلى إضعاف قدرة إسرائيل على الصمود في هذه القضايا المهمة، ويثير ضد إسرائيل خيرة أصدقائها في الولايات المتحدة وأوروبا.

- ومن جهته انتقد الرئيس الفلسطينى محمود عباس الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية، ووصفه بأنه غير شرعى، وأنه يجب أن يزال، ووصف الموقف الأمريكى فى هذا الشأن بأنه سليم من حيث المطالبة بوقف كل الأنشطة الاستيطانية بما فى ذلك ما يقال عن النمو الطبيعى، إلى جانب التأكيد الأمريكى المتكرر حول إقامة الدولة الفلسطينية. كما شدد على أن "من لا يريد حل قضية اللاجئين الفلسطينيين على طاولة المفاوضات، فإنه لا يريد حلا لكل قضايا الوضع النهائى" مضيفاً: "إن موضوع اللاجئين هو أحد قضايا الوضع النهائى، ونحن متفقون منذ أوسلو على أن هذه القضية ينبغى أن توضع على الطاولة وأساس بحثها هو خريطة الطريق، وبالذات المبادرة العربية التى تقول بحل عادل ومتفق عليه بقضية اللاجئين بحسب قرار مجلس الأمن ١٩٤".

١٠- مشكلة الجولان السورية:

- أما فيما يتعلق بقضية هضبة الجولان السورية، فقد ذكرت صحيفة هآرتس فى ٢٥/٦/٢٠٠٩ أن إدارة الرئيس الأمريكى أوباما تدرس إطلاق مبادرة سلام بين إسرائيل وسوريا تقوم على جعل هضبة الجولان (بعد انسحاب إسرائيل منها) منطقة منزوعة السلاح، وتحويل جزء كبير منها مع

شريط شرق غور الأردن إلى "محمية طبيعية" يطلق عليها "متنزه السلام"، يكون مفتوحا في ساعات اليوم أمام مواطنين إسرائيليين وسوريين. وأن قرار واشنطن بإعادة سفيرها إلى دمشق وزيارة المبعوث الخاص للشرق الأوسط جورج ميتشيل لدمشق، تعد خطوات لتهيئة الأرضية لاستئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية برعاية أمريكية وبمشاركة تركيا. وحيث باتت واشنطن مقتنعة بأن دمج سوريا في العملية السياسية في الشرق الأوسط يعتبر مفتاح المصالحة الفلسطينية الداخلية، والتي من دونها تتضائل الفرص لإحراز تقدم في المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، وتحقيق هدف استراتيجي أهم وهو إبعاد سوريا عن محور إيران - حزب الله - حماس، وهو ما يساعد في استكمال تفكيكه مستقبلا، خاصة في ظروف إنشغال النظام الإيراني بالآزمة الداخلية. وكان الرئيس مبارك خلال لقائه في القاهرة مع الرئيس الأمريكي أوباما في ٢٠٠٩/٦/٤ قد طلب من الأخير العمل من أجل مساهمة سوريا في التوصل إلى تسوية بين فتح وحماس، وإقامة لجنة مشتركة لجميع الفصائل تخضع لإمرة الرئيس محمود عباس، وذلك باعتبار أن دمشق تلاوي خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لـ حماس.

- وكانت صحيفه هآرتس قد ذكرت أن الولايات المتحدة والسعودية تضغطان على سوريا لترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا كخطوة أولى من أجل الضغط على إسرائيل للانسحاب منها وإزالة تبريرات احتفاظ حزب الله بسلاحه. وأوضحت الصحيفة أن هذه الخطوة تأتي في ضوء تحسن الأجواء بين سوريا والولايات المتحدة، وترمى إلى الضغط على دمشق لوقف دعمها السياسي والعسكري لحزب الله. وأشارت إلى أن المطلوب من سوريا في المرحلة الأولى الموافقة على ترسيم الحدود لسحب الذريعة التي تسوقها إسرائيل لتبرير عدم انسحابها من تلك المناطق وربطها بمصير المفاوضات حول الجولان السوري المحتل، وبالتالي سحب التبرير الرئيسي لاحتفاظ حزب الله بسلاحه. فإذا ما قبلت سوريا بالمطالب الأمريكية، فإن ذلك سيكون بمثابة رسالة لحزب الله بأن استمرار تعزيز قوته العسكرية لم يعد ضمن الاستراتيجية السورية، وسيؤدي ذلك إلى تعزيز مكانة وقوة رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري. وقد توافق سوريا على ترسيم الحدود مقابل مبادرات أمريكية تجاهها. أما الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز فقد كان واضحا كعادته عندما قال أن على سوريا أن تختار بين الجولان وإيران، وأن "سوريا لن تحصل على الجولان على طبق من فضة، ولكي تحظى به عليها أن تفترق عن التحالف مع إيران وأتباعها مثل حماس وحزب الله " وأضاف: "إذا أبدت سوريا استعدادا للابتعاد عن هذا المحور، فإنه سيكون ممكنا إجراء مفاوضات سلام جدية وناجعة بشكل فوري" وفي تطور ذو مغزى أعطى ناتنياهو في ٢٠٠٩/٧/١٥ الضوء الأخضر لإعادة طرح مشروع قانون للاستفتاء الشعبي على الانسحاب من الجولان، واعتبر

مراقبون أن هذه الخطوة من جانب ناتنياهوو تعكس قلق إسرائيل من تحسن العلاقات بين واشنطن ودمشق.

١١- ناتنياهوو خطر على إسرائيل ويهدد الأمن القومي الأمريكي:

- وخلاصة الامر في موقف ناتنياهوو، أنه يمارس كل الأعباء السياسية، ويحاول إضاعة الوقت على أمل أن تحدث مفاجأة تؤدي إلى تغيير أولويات الرئيس الأمريكي. وحتى يحدث هذا يحاول حلفاء ناتنياهوو تشويه سمعة الرئيس الأمريكي بمختلف الوسائل باعتباره معاديا للسامية وكارها لليهود. وفي المقابل سعت الدوائر المقربة للرئيس الأمريكي أوباما إلى التأكيد على أن أفكار وممارسات ناتنياهوو تمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي، فضلا عن أنه يشكل خطرا على إسرائيل ذاتها، ويهددها بفقدان الدعم الأمريكي. والمتابع لتصريحات كل من ناتنياهوو وأوباما يلحظ أن ناتنياهوو يبدو قلقا وفي موقف دفاعي، في حين يبدو أوباما مرتاحا ويتصرف بهدوء ولكن بحزم. خاصة وأن موازين القوى داخل إسرائيل تضعف موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي، حيث يحكم بأغلبية ضئيلة، وهو ما سيجعله في النهاية مجبرا إما على الرضوخ إلى إدارة الرئيس أوباما أو الرحيل عن منصبه. وحيث يرى البعض في واشنطن أن الضغوط المتزايدة تدريجيا التي تمارسها الإدارة الأمريكية على الحكومة الإسرائيلية قد تدفع ناتنياهوو إلى التخلي عن تحالفه مع اليمين المتطرف وإلى إشراك حزب الوسط الإسرائيلي (كاديما) برئاسة تسيبي ليفني في ائتلافه الحاكم، وبحيث يصبح الائتلاف الجديد مستعدا للقبول بحل الدولتين وتقديم تنازلات في قضية المستوطنات، والعمل على إقرار السلام الشامل العربي - الإسرائيلي، وهو ما تعهد أوباما بتحقيقه.

- وقد قدم الرئيس الفرنسي ساركوزي هذه النصيحة لناتنياهوو خلال زيارته الأخيرة لباريس في الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٩ - بعد مفاجأة إلغاء لقاء كان قد طلبه ناتنياهوو مع جورج ميتشل في باريس، وجاء ذلك احتجاجا على موافقة باراك على خطة تشمل بناء منازل جديدة في مستوطنة بالضفة الغربية، وهو ما اعتبر بمثابة رسالة تحذيرية من أوباما للإسرائيليين ملخصها أن الإدارة الأمريكية لن تتساهل في أمر المستوطنات، وأنه في حالة إصرار ناتنياهوو على عدم تقديم تنازلات في هذا الشأن فإنه سيعتبر شخصا غير مرحب به في واشنطن، وهو نوع من الضغط السياسي الذي قررت واشنطن لأول مرة ممارسته على ناتنياهوو. خاصة بعد خطابه الذي ألقاه في جامعة بار إيلان السابق الإشارة إليه والذي اعتبرته واشنطن يمثل تحديا قويا للإدارة الأمريكية، وتهديدا واضحا لمصالح الولايات المتحدة. ذلك أن رفض إسرائيل الصريح لحل الدولتين المتساويتين في السيادة والحقوق طبقا لأحكام القانون الدولي يمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي. وتلك درجة من الخطورة بدأت تتعامل معها إدارة أوباما بالبدء في ممارسة أنواع من الضغوط المتدرجة في شدتها على

حكومة ناتنياهو، وهو الأمر الذى أزعج كثيرا من الإسرائيليين ومنهم الكاتب جدعون ليفى الذى كتب عدة مقالات قال فيها أنه إذا كان نيكسون قد أنقذ إسرائيل من محنتها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بإرسال أسلحة وذخائر عبر جسر جوى، فإن أوباما أرسل له فى وقت مصيرى مبادئ لخطه سلام كاملة إذا ما نفذت بجدية فإنها تبشر بإنقاذ إسرائيل من نفسها، ولكن جاءت سياسات حكومة ناتنياهو المتطرفة لتكشف القناع المزيف عن وجه الدولة العبرية والتى كان تدعى إسرائيل من خلفه أنها محبة للسلام. وإذا كان ناتنياهو يراهن على تغيير مواقف أغلب أعضاء الكونجرس بمضى الوقت ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابية فى الولايات المتحدة، كما يراهن أيضا على تراجع أهمية ملف الشرق الأوسط بالنسبة للإدارة الأمريكية إذا ما اشتعلت فجأة ملفات أخرى فى إيران وكوريا الشمالية، ويراهن كذلك على إخلاص أصدقاء إسرائيل فى واشنطن، والذين لم يقولوا كلمتهم بعد، وفى جميع الأحوال لن يكون هؤلاء الأصدقاء سعداء بالضغط أكثر من اللازم على إسرائيل، إلا أنهم فى مرحلة ما سينصحون ناتنياهو بأن يخلى الطريق لتولى تسيبى ليفى زعيمة الليكود رئاسة الوزراء تجنباً لتدهور خطير قد يصيب العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إذا ما استمر ناتنياهو فى سياسته متحديا الإدارة الأمريكية.

إلا أن كثيرين فى العالم العربى وخارجه، وحتى داخل الولايات المتحدة ودول أوروبا - يرون أنه لا فائدة ستعود على عملية السلام من جراء حدوث أى تغيير فى القيادات السياسية الإسرائيلية، ذلك أن من سبقوا ناتنياهو كانوا قد وافقوا على السلام مع الفلسطينيين والعرب، ولقد شنت إسرائيل حربين فى غضون سنتين ونصف على لبنان وقطاع غزة ولم يكن ناتنياهو فى الحكم، وواصلت الاستيطان فى الضفة الغربية وكثفته، وبنت جدار الفصل العنصرى، ورفضت مبادرة السلام العربية، كل ذلك ولم يكن ناتنياهو على رأس الحكومة الإسرائيلية، ومن ثم فإنه لم يأت يوم ولن يأتى يوافق فيه رئيس وزراء إسرائيل - أيا كانت ميوله الحزبية - على حل الدولتين، لأن هذا الحل لا وجود له فى استراتيجية إسرائيل أساسا، فهى تقوم بعملية خداع طويلة بالتظاهر بالرغبة فى السلام بينما تمضى فى الاستيطان، إلى أن يصبح بإمكان الرئيس الأمريكى القول للفلسطينيين والعرب أنه لم تعد هناك أرضا للتفاوض بشأنها.

الاستعداد الإسرائيلى لضرب إيران وأثره على المنطقة^(١٧)

لم تكن المناورات الإسرائيلية الشاملة التى جرت فى إسرائيل فى ٣١ مايو الماضى (نقطة تحول - ٣) والسابق الإشارة إليها، ببعيدة ولا منفصلة عن مخطط إسرائيل لضرب البرنامج النووى الإيرانى إذا ما فشلت المفاوضات المتوقعة بين الولايات المتحدة وإيران، والمتوقع لها أن تجرى فى خريف عام ٢٠٠٩ على أن تنتهى قبل منتصف ٢٠١٠ كحد أقصى، فإذا ما فشلت المفاوضات فى إجبار إيران

على إيقاف برنامجها النووي، عند ذلك يحق لإسرائيل أن تُفعل خيارها العسكري لتدمير منشأتها النووية، وإن كانت الإدارة الأمريكية تفضل إعطاء فرصة أخرى لتفعيل عقوبات اقتصادية وسياسية أشد على إيران. لذلك جاءت المناورات الإسرائيلية تحسبا لرد فعل صاروخي من جانب إيران وحلفائها في المنطقة (سوريا، حزب الله، حماس) رداً على عملية عسكرية إسرائيلية ضد إيران.

- وقد تجاوز الاستعداد الإسرائيلي لاحتمال توجيه ضربة عسكرية إلى إيران المناورات التي تم إجراؤها، والمناورات المشتركة التي أجراها السلاح الجوي الإسرائيلي مع السلاح الجوي الأمريكي بعد ذلك للتدريب على منظومات الدفاع الصاروخي التي قد تستخدمها كل من إسرائيل والولايات المتحدة (حيثس ٢، باتريوت باك -٣، ثاد) في حالة تنفيذ هذه الضربة، لاسيما بعد أن صرح المسؤولون الإيرانيون من أنهم سواء وجهت ضدهم ضربة إسرائيلية فقط، أو ضربة إسرائيلية - أمريكية مشتركة فإن الرد الإنتقامي الإيراني سيشمل الدولتين إسرائيل والولايات المتحدة، والمقصود بالولايات المتحدة هنا هو مواقع القوات الأمريكية في منطقة الخليج أساسا ثم في بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان. كما اقترن هذا الاستعداد الإسرائيلي بإجراء إتصالات مع تركيا لكي تسمح بالطائرات الإسرائيلية بعبور أجواءها في طريقها لضرب إيران، بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عن إعطاء موافقة على استخدام الأجواء العراقية والتسهيلات الجوية الأمريكية في العراق لهذا الغرض. كما أجرت إسرائيل تدريبا على تحريك إحدى غواصاتها طراز دولفين من قاعدتها في حيفا على البحر المتوسط إلى إيلات على البحر الأحمر عبر قناة السويس، وبما يعنى الاستعداد لتوجيهها نحو خليج عمان لشن ضربة انتقامية بالصواريخ كروز في حالة قيام إيران بقصف إسرائيل بالصواريخ شهاب. ذلك أن الغواصة دولفين تحتاج إلى بضعة أيام لتصل إلى منطقة الخليج إذا ما عبرت من خلال قناة السويس، ولكن إذا أرادت سلوك طريق آخر، فإنها تحتاج إلى أسبوعين أو ثلاثة. ولذلك ينبغي أن تكون الغواصتين التي تريد إسرائيل نشرهما في خليج عمان في مواقعها المخططة قريبا من إيران قبل بدء الضربة الإسرائيلية بوقت كاف تحسبا لتداعيات الموقف من جانب إيران، ولذلك جاء عبور الغواصة لقناة السويس بمثابة رسالة ذات مغزى للإيرانيين.

- وقد أكدت مصادر أمنية في إسرائيل أنها لا تثق في إمكانية نجاح الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الغرب مع إيران، لمنعها من إنتاج السلاح النووي - مفاوضات مجموعة الدول دائمة العضوية وألمانيا ٥+١ - ولذلك فإن إسرائيل تستعد لمرحلة ما بعد فشل هذه الجهود، وأنها قد توجهت إلى كل من الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول المعنية، طالبة أن تستعد هي الأخرى لمرحلة ما بعد الفشل. ومما لاشك فيه أن سحب القيادة الأمريكية لقواتها من المدن العراقية وتجميعها في قواعد عسكرية مدافع عنها جيدا أرضاً وجواً يأتي في إطار هذا الاستعداد، والتحسب

لهجمات برية هدد الحرس الثوري الإيراني ومتطوعي الباسيج بشنها بمئات الآلاف من الجنود ضد القوات الأمريكية في العراق ومنطقة الخليج، خاصة وأن قيادة الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين ستكون هدفاً ثميناً للهجمات الصاروخية والانتحارية التي ستشنها بحرية الحرس الثوري في الخليج، وهو ما استعدى تدعيم القوات البحرية الأمريكية في الخليج بقوات إضافية، ووسائل دفاع جوي صاروخي إضافية تم نشرها في معظم دول الخليج تحسباً أيضاً لضربات صاروخية إيرانية.

- ومع أن أوساطاً سياسية وإعلامية في إسرائيل، اعتبرت أن هذا الموقف نابع من التشجيع الذي منحه نائب الرئيس الأمريكي - جو بايدن - عندما صرح في ٢٠٠٩/٧/٥ لقناة إخبارية أمريكية بأن الإدارة الأمريكية ترى أن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها في مواجهة التهديد الإيراني، وأن "الولايات المتحدة لا يمكن أن تملأ على إسرائيل قراراتها" بشأن ضرب المنشآت في قلب البرنامج النووي الإيراني، مضيفاً "إن الإسرائيليين وحدهم قادرون على تحديد ما إذا كان وجودهم مهدداً، على ضوء احتمالية امتلاك إيران لقدرات نووية". إلا أن وزير الدولة الإسرائيلي - يوسي بليد - قال في تصريح له يوم ٢٠٠٩/٧/٦، أنه لا يثق أن بايدن يعبر عن مواقف متفق عليها في البيت الأبيض، وأنه لا يستبعد أن يخرج غداً مسئول أمريكي آخر ويقول موقفاً معاكساً لموقف بايدن، خاصة وأن رئيس هيئة الأركان المشتركة في الولايات المتحدة - الجنرال مايك مولن - كان قد حذر في تصريح قبل ذلك بيومين من أن أي عمل عسكري ضد إيران "يمكن أن يهدد الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط"، وعندما طلب منه الاختيار بين العمل العسكري أو السماح لإيران بامتلاك أسلحة نووية قال: "أن كليهما مر وسيكون لهما نتائج بالغة السوء". وبناءً على ذلك خلص الوزير الإسرائيلي بليد، إلى "أن على إسرائيل أن تعتمد على نفسها فقط".

- وكان أوباما قد تلقى يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٩ - قبل إنتخابات الرئاسة الإيرانية المثيرة للجدل - مؤشرات من وسطاء القنوات الخلفية ممن زعموا أنهم ممثلون للمرشد الأعلى على خامنئي بأن إيران سترد على مقترحات أوباما بشأن المفاوضات المباشرة هذا الصيف. لكن الأحداث التي شهدتها إيران من اضطرابات داخلية وانقسامات بين رجال الدين الحاكمين هناك حول شرعية الانتخابات بعد أن أصبحت رئاسة أحمدى نجاد مطعون فيها، ومصادقية خامنئي نفسه، غيرت الديناميكيات السياسية، وهو ما انعكس في تصريحات كبار مسئولى الإدارة الأمريكية في أنهم لم يتلقوا شيئاً بعد من القيادة الإيرانية. لذلك تعكف الإدارة الأمريكية في هذه الأثناء على إعداد خيارين متقابلين: الأول - تسعى فيه القيادة الإيرانية لاستعادة شرعيتها عبر قبول عرض أوباما بالمفاوضات، وهو موقف قد يضع واشنطن في موقف غير جيد حيث سيضفي المصادقية على حكومة يستنكر أوباما أعمالها. أما الخيار الآخر فهو الذي يمكن أن ترفض فيه الحكومة الإيرانية

المفاوضات. عندئذ ستتحول الإدارة الأمريكية إلى خطوة العقوبات، والتي مهدت لها بالتنسيق الجيد مع كل من روسيا والصين حتى لا يستخدم حق الفيتو عند استصدار قرار من مجلس الأمن بتشديد العقوبات (الذكية) على إيران، والتي لا تقتصر فقط على قطاع الصناعات العسكرية كما كان في عهد إدارة بوش، بل ستكون عقوبات شاملة تستهدف نقاط ضعف الاقتصاد الإيراني، وأبرزها قطاع الصناعات النفطية الذي يشكل ٨٠% من صادرات إيران، ويسهم بما نسبته ٥٠% من الموازنة العامة للدولة، وقطاع الغاز الذي رغم ما تملكه من احتياطي استراتيجي منه إلا أنها تستورد ٤٣% من احتياجاتها منه، كما تستورد ٧٠% من احتياجاتها من منتجات تكرير النفط، وأهمها البنزين والجازولين والذي تسبب رفع أسعارهما في عام ٢٠٠٧ في إحداث ثورة شعبية اطلق عليها إنتفاضة البنزين.

لذلك يتجه أوباما إلى تقليص فترة المفاوضات مع إيران والتي حددها بنهاية العام، حيث قال في هذا الشأن: "علينا أن نقيم خلال الأسابيع والشهور القادمة درجة رغبتهم (إيران) في السير في هذا الاتجاه". إلا أنه من الواضح أن إدارة أوباما في مفاوضاتها القادمة مع إيران: ستمارس تشدداً وضغطاً أكثر من السابق على الجانب الإيراني، مستغلة في ذلك حالة الضعف الداخلي الذي يعانيه نظام حكم الملالي في إيران بعد الاضطرابات الأخيرة، وهو أيضا الوضع الذي يشجع إسرائيل على المضي قدما في الاستعداد لخيارها العسكري، مستغلة ضعف الوضع الداخلي في إيران، وما تشعر به من أن طبقات عديدة من الشعب الإيراني تريد التخلص من نظام الحكم الديني المفروض عليهم. وإن كان رئيس الموساد "مانير داجان" قد قدم تقريره في هذا الشأن إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر، والذي أشار فيه إلى أن الأحداث الأخيرة في إيران لن تغير الوضع القائم هناك، وأن من مصلحة إسرائيل أن يبقى أحمدى نجاد في الحكم لأنه يعطي بتصريحاته الاستفزازية ضد إسرائيل الذريعة لها لشن عل عسكري ضد إيران، وعلى العكس من ذلك فإن فوز أي مرشح إصلاحى - مثل مير حسين موسوى - سيصعب المهمة أمام إسرائيل في إقناع الرأي العام الإيراني والأطراف الدولية بأن الخطر النووي الإيراني ضد إسرائيل مازال مستمرا، مع العلم بأن لا خلاف بين المحافظين والإصلاحيين حول ضرورة استمرار البرنامج النووي الإيراني في شقه العسكري. ووفق هذا الفهم أكد داجان أن إيران سوف تستمر في برنامجها النووي، وأنها قادرة على امتلاك سلاح نووى خلال ١-٢ سنة إذا استمرت الأمور على ما هي عليه، وأنها ستستمر أيضا في دعم حزب الله وحماس، وهو ما يفرض على إسرائيل أن تستمر في الضغط على المجتمع الدولي لفرض المزيد من العقوبات لوقف البرنامج النووي الإيراني، خاصة وأن أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة النووية يشير إلى تشغيل إيران حوالي ٧٠٠٠ جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم لتحويله إلى

وقود نووى، وحيث تملك إيران حاليا حوالى ١٧٠٠ كجم من اليورانيوم المخصب بنسب مختلفه، كما تملك تصميمًا لرأس نووية لصاروخ شهاب حصلت عليه من باكستان، ومن ثم فإنها بحلول عام ٢٠١٠ ستكون قادرة على امتلاك سلاح نووى بقدرة ٢٠ كيلو طن (أى قوة تفجير ٢٠,٠٠٠ طن مادة T.N.T) قادرة على تركيبه فى رأس الصاروخ "شهاب" أو "سجيل"، خاصة وأنها بسبيل زيادة عدد أجهزة الطرد المركزى إلى ٥٠,٠٠٠ جهاز لى تستطيع إنتاج ٥٠٠ كجم يورانيوم مخصب على مستوى التسليح، وحيث يحتاج إنتاج سلاح نووى واحد قدرته ٢٠ كيلوطن إلى ٢٥ كجم من يورانيوم ٢٣٥ مخصب بنسبة ٩٠% فما فوق، أو أقل من هذه الكمية إذا كانت قدرة السلاح النووى أقل من ٢٠ كيلو/طن، مما يعنى أن منشأة ناتانز ستستطيع إنتاج مادة نووية تكفى لتصنيع ٢٥-٣٠ سلاح نووى سنويا .

- أما داني يعلون نائب وزير الخارجية ورئيس الأركان السابق فقد قال: "إن الولايات المتحدة مثل إسرائيل ترى بشكل واضح لا لبس فيه أن إيران يجب ألا تمتلك قدرة نووية عسكرية". وأضاف: "أن تنفيذ عملية عسكرية فى إيران مسألة صعبة ومعقدة، وربما تكون لها عواقب وخيمة، وقد تلحق أضرارا بالغة، لكن هذا أقل خطورة وتعقيدا بكثير من السماح بوجود إيران نووية". وزاد: "بالطبع نحن بوصفنا - يقصد إسرائيل والولايات المتحدة - ننسق الأمور ونجرى تقويمات مشتركة، ولكن يجب ألا يكون هناك خلط، فنحن نفعل ما هو مناسب وجيد بالنسبة لنا ووفقا لتقدير اتنا نحن".
- ويرى بعض السياسيين والعسكريين الإسرائيليين أن التصريحات التى تطلق اليوم من قبل مسئولين إسرائيليين حول ضربة عسكرية ضد إيران تحمل جدية أكثر من أى وقت مضى، وأن ناتنياهو يعمل إنطلاقا من قناعته بأن حصول إيران على قنبلة نووية يعنى خطر فناء إسرائيل، وأن الوقت آخذ بالانتهاء وأن ساعة الحسم قد اقتربت. لذلك فإن احتمال توجيه ضربة عسكرية ضد إيران خلال فترة حكم ناتنياهو بات واقعا أكثر من أى وقت مضى حيث لم يصف رؤساء حكومات سابقين إسرائيليين التهديد الإيرانى بالخطورة ذاتها التى يصفها به ناتنياهو، ولم يحذر أى منهم من محرقة ثانية ومن دمار الشعب اليهودى فى حال حصول إيران على سلاح نووى يعنى: "تحول تاريخى عالمى من شأنه أن يودع السيطرة على مصادر الطاقة فى العالم بأيدى طائفة ظلامية من آيات الله، وتحول الدول العربية رغما عنها إلى دول تابعة لإيران"، مضيفا "أن استمرار وجود الشعب اليهودى مرهون باستمرار وجود دولة إسرائيل، ولكن ثمة حدود للمعجزات، والشعب اليهودى لن يحصل على فرصة ثانية بعد محرقة أوروبا والبعث المتمثل بدولته المستقلة".
- وحديث ناتنياهو هذا لا يعنى أن الحرب مع إيران باتت محتمة، لكنه اراد بهذا الحديث أن يبعث رسالة لأكثر من هدف. وفى هذا يقول الخبير العسكرى الإسرائيلى (يو آف ليمور): "إن إسرائيل

تريد تنفيذ عقوبات حازمة وقاسية، وإلى جانبها تهديد واضح بعملية عسكرية بما يشبه الأجواء التي سادت قبيل الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، وأدت في النهاية إلى الاجتياح الأمريكى وإسقاط نظام صدام حسين. ولكن الإسرائيليون يؤمنون بأن هذا لن يحدث فى ظل الرياح الجديدة فى إدارة أوباما، ولذا يواصلون الاستعداد لأنه سيقود بالضرورة إلى العملية، وسيترك كل الإمكانيات مفتوحة أمام الحكومة الإسرائيلية، فضلا عن أن التهديد بعملية عسكرية يخلق دينامية خاصة به، إذ يمارس الضغط على الطرف الآخر (إيران)، وكذلك كل دولة ثالثة تسعى إلى منعها". ثم يؤكد ليمور على أن إسرائيل بلا شك تحتاج الأمريكيين من أجل التنسيق، والمعلومات الاستخبارية، والأسلحة والذخائر الجوية التى تناسب العملية، "كما تحتاج لهم أيضا للانقاذ فى حال التورط، وبالأساس للإسناد بعد العملية. لذلك فإن الطريق إلى الهجوم، وكذلك الامتناع عنه يمر عبر واشنطن،" وفى هذه اللحظة، فإن أمريكا هى جبهتنا الأساسية فى الحرب ضد إيران".

أما رئيس مجلس الأمن القومى الإسرائيلى السابق (غورا ايلاند)، فإنه يرى أن الخلاف مع الولايات المتحدة ليس قليلا، إذ أنه يتعلق أولا بتقدير المدة التى ستكون خلالها بوسع إيران الحصول على قدرة تنفيذية نووية كاملة، وفى حين يقدر خبراء إسرائيل حصول إيران على سلاح نووى فى غضون سنة، فإن الولايات المتحدة تتوقعه ما بين ٢٠١٢، ٢٠١٥. أما الخلاف الثانى بحسب أيلاند، فإنه يتعلق بوجود خطة إيرانية لتحويل اليورانيوم المخصب إلى سلاح نووى (رأس نووية للصاروخ شهاب)، وفى ذلك يقول: "لقد لاحظ الأمريكيون مثل هذا النشاط عام ٢٠٠٣، ولكن حين فهمت طهران بأن خطتها انكشفت سارعت إلى هدم المصنع وإخفاء الأدلة. وبينما يشير تقرير المخابرات الأمريكية الصادر فى عام ٢٠٠٧ إلى عدم وجود أدلة على استئناف إيران لهذا النشاط، فإن المخابرات الإسرائيلية تؤكد أن إيران تواصل فى الخفاء هذا النشاط، وأنهم نجحوا فى ذلك".

ويمكن القلق الإسرائيلى وطبقا لما يقوله أيلاند - فى عدم استعداد إيران للتنازل عن الشق العسكرى من برنامجها النووى، حتى وإن أظهرت ذلك. لذلك - فى رأيه - أنه يجب حشر إيران أمام واحد من أمرين: تحالف دولى قوى يعزلها اقتصاديا، أو خيار عسكرى ملموس. ولكن سلوك إيران فى الأشهر الأخيرة يظهر أنهم لا يخافون من العقوبات ولا من التهديد بالعمل العسكرى. ذلك لأن الإيرانيين يعتقدون أن بإمكانهم التوصل إلى صفقة مع الإدارة الأمريكية الجديدة يحققون بها مطالبهم فى الحصول على ضمانات أمنية بعدم التعرض لنظام حكمهم، ودور فى منظومة الأمن الإقليمى، وتأمين نفوذ لهم على مناطق الشيعة فى العالم خاصة فى الخليج، وتطبيع علاقات سياسية واقتصادية كاملة مع الغرب بعد رفع العقوبات، مع الحصول على مزايا تقنية.. الخ، وفى الوقت نفسه يواصلون تخصيص اليورانيوم (ظاهرا لأغراض سلمية)، وسيتعهدون فقط ألا يقيموا خطة لانتاج سلاح نووى.

وهكذا يكون بوسع أوباما أن يدعى بأنه نجح في منع إيران من الوصول إلى سلاح نووى، أما إيران من جهتها فستحصل على إقرار بحكم الأمر الواقع بحقها في تخصيب اليورانيوم، وفي مثل هذه الحالة، فإنه حتى لو جمدت خطة السلاح، فإنه سيكون بوسعها أن تستأنفها، وأن تنتج في هذه الحالة سلاح نووى خلال بضعة أشهر. وهنا يكمن القلق الإسرائيلي إذ سيكون من الصعب إسرائيل التعايش مع وضع يكون بوسع إيران في غضون فترة قصيرة الانتقال من وضع دولة تسيطر على التكنولوجيا النووية إلى دولة يوجد لديها بالفعل سلاح نووى.

وقد حدثت عدة تطورات في الأونة الأخيرة رفعت من حدة وسخونة الأزمة النووية الإيرانية، تمثلت في تلميحات وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون في ٢٠٠٩/٧/٨ في لندن للمرة الأولى بأن الاضطرابات التي شهدتها إيران بسبب أزمة الانتخابات الرئاسية قد تؤثر بالسلب على إمكانية نجاح سياسة الانفتاح بين واشنطن وطهران، موضحة "أنه قد لا يكون ممكنا التواصل الأمريكى مع طهران، وأنه في جميع الحالات سنطلب من دول العالم الانضمام إلينا لفرض عقوبات أشد على إيران في محاولة لتغيير سلوك ذلك النظام". وقد جاءت تصريحات الوزيرة الأمريكية فيما حذر رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية جنرال مايك بولين بأن "نافذة فرص" التفاوض مع إيران تتقلص، معبرا عن "قلقه من استمرار إيران في السعى للتسلح النووى، وأنه يزعزع الاستقرار بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط" موضحا أن القلق ليس فقط من حصول إيران على سلاح نووى، بل المخاوف من "إطلاق سباق تسلق نووى في المنطقة". مذكرا أن خيار قصف إيران من ضمن الخيارات المطروحة. إلا أنه خيار سيئ لأن عواقبه لا يمكن التنبؤ بها وقد يكون مكلفا". أما في موسكو فقد أثمرت زيارة الرئيس الأمريكى لروسيا فى بلورة موقف مشترك تجاه إيران، انعكس فى تصريح لجنة الشئون الدولية فى مجلس الشئون الدولية فى مجلس الدوما الروسى (البرلمان) - قسطنطين كوساتشوف - قال فيه أن روسيا والولايات المتحدة وضعتا أول خطوة على طريق التوصل إلى موقف موحد تجاه المشكلة الإيرانية، مشيرا إلى أن طهران ليست شريكا يمكن التنبؤ بتصرفاته. وكان من ثمرة جهود الرئيس أوباما لتشكيل جبهة عالمية موحدة فى مواجهة إيران أن صدر عن اجتماع قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى الذى عقد فى مدينة لاكويلا الإيطالية فى الفترة من ٨-١٠ يوليو ٢٠٠٩ بباث يدعم الرؤية الأمريكية لحل الأزمة النووية الإيرانية؛ ويجدد شهر سبتمبر ٢٠٠٩ كموعدا لإنهاء المفاوضات مع إيران وتحديد موقفها من المطالب الدولية بتجميد برنامجها النووى.

وكان الرئيس أوباما قد حذر فى كلمته فى ختام هذه القمة أن أمام إيران مهلة حتى سبتمبر المقبل حتى تنصاع أو تواجه العواقب، قائلا: أن مجموعة الثمانية مجمعة على أنها لن تنتظر إلى ما لا

نهاية رد إيراني بشأن ملفها النووي، وتسمح بتطوير أسلحة نووية وانتهاك المعاهدات الدولية، ثم نستيقظ يوما لنجد أنفسنا في وضع أسوأ من دون التمكن من التحرك". ثم زاد الأمر إيضاحاً بقوله: "أن قادة مجموعة الثماني قلقون للغاية من "الأحداث المروعة" التي أعقبت الانتخابات الإيرانية، ومن مخاطر الانتشار النووي التي يمثلها البرنامج النووي لطهران على العالم، وأضاف أوباما قائلاً: "لقد عرضنا على إيران مساراً يقودها لتبوء مكانتها الصحيحة في العالم، أما إذا اختارت عدم الدخول من هذا الباب فإن ذلك سيثير قلق دول مجموعة الثماني، ودول أخرى ستقول أنها بحاجة إلى اتخاذ خطوات أخرى (في إشارة إلى خيارى العقوبات والحل العسكرى الإسرائيلى). وأكد أوباما أنه سيعيد تقويم الموقف الإيرانى خلال القمة المقبلة لدول مجموعة الـ ٢٠ فى سبتمبر المقبل. أما الرئيس الفرنسى ساركوزى فقد حذر إسرائيل من شن هجوم من جانب واحد على إيران، مؤكداً أنه سيكون كارثة كبيرة.

تفاقم الخلاف الإسرائيلى - الأمريكى^{١٧٧}

- وقد برز فى منتصف يوليو ٢٠٠٩ تفاقم الخلاف الإسرائيلى الأمريكى، وهو ما أشارت له صحيفة يديعوت أحرونوت فى ٢٠٠٩/٧/١٠ موضحة أن شقة الخلاف تتسع يوماً بعد يوم حيال إصرار الرئيس أوباما على التوصل إلى تسوية دائمة للصراع العربى-الإسرائيلى خلال ولايته الحالية. وأضافت أن الرئيس الأمريكى "وفى خطوة استثنائية" دعا رؤساء المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة للقائه فى البيت الأبيض ليطالب منهم ممارسة ضغط على ناتنياهو، وتأكيد عزمه على التوصل خلال ولايته الحالية إلى تسوية دائمة للصراع العربى - الإسرائيلى، يقدم فيه كل طرف المطلوب منه، وتنفيذ إسرائيل قسطها المتمثل بوقف الاستيطان.
- وقد اتخذ الخلاف بين مساعدى أوباما وناتنياهو فى الآونة الأخيرة (يوليو ٢٠٠٩) منحى شخصياً فى أعقاب ما تُسبب إلى ناتنياهو من إتهام رئيس طاقم البيت الأبيض رام عما نويل- والمستشار السياسى للرئيس -ديفيد إكسلرود- بأنهما "يهوديان مبتليان بالكرهية الذاتية". وهو وضع متدهور فى العلاقات بين أمريكا وإسرائيل ليس له سابقة، ووصفه معلقون إسرائيليون بـ "الحريق الذى إذا لم يتم إخماده بسرعة، سيلتهم ما تبقى من علاقات متميزة بين البلدين". وقد أعرب أصدقاء إسرائيل فى الكونجرس عن صدمتهم من موقف ناتنياهو.
- وقد زاد من تدهور العلاقات بين البلدين غضب الأمريكيين بشكل خاص من مستشار الأمن القومى الإسرائيلى (عوزى أراد)، والذى كان شخصية غير مرغوب فيها فى الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٣ لدوره فى قضية تجسس ونقل معلومات سرية إلى إسرائيل تتعلق بالتسلح النووى الإيرانى، ويعتبرونه صاحب أكبر تأثير على ناتنياهو وسياسته. وكان أراد قد أطلق عدة تصريحات (نارية)

طاولت معظم الملفات التي تهم إسرائيل، عقب فيها على تصريح الرئيس الأمريكي في ٢٠٠٩/٧/٩ بأن الولايات المتحدة لم تمنح إسرائيل الضوء الأخضر لمهاجمة إيران، بأن قال: "أن الولايات المتحدة وإسرائيل مختلفتان في شأن الطريق الصحيحة المستوجبة لمعالجة الملف النووي الإيراني." حيث لم يسبق بحسب مصادر في واشنطن أن وجه موظفون إسرائيليون انتقادات علنية لرئيس أمريكي. كما دعا آراد في تصريحاته المتشددة التي نشرتها صحيفة هآرتس، رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى تصعيد التهديدات المتعلقة بالخيار العسكري ضد إيران، بدعوى أنه كلما كان الخيار العسكري ملموسا، كلما قلّت الحاجة إليه". وزاد قائلا "أن من حق إسرائيل أن تهدد بالقتل الجماعي كي لا تتكرر المحرقة النازية". وأضاف أن إسرائيل لن تنسحب من الجولان مقابل السلام، وستبقى في عمق هضبة الجولان في إطار أي تسوية سياسية وذلك لأسباب استراتيجية وعسكرية واستيطانية والحاجة إلى المياه، وكرر قوله: "نعم للسلام ولا للجولان". ثم نفى وجود ما يسمى بوديعة مرابين لسوريا بشأن التزام إسرائيل بالانسحاب من الجولان مقابل السلام، وأن ناتنياهو في عام ١٩٩٦ طلب من وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر إعادة الوديعة لإسرائيل. وعلى صعيد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، قال آراد أنه يرى في صفوف الفلسطينيين عملية اقتراب حقيقي من المصالحة مع إسرائيل، معتبرا القيادة الفلسطينية "مجموعة غير منظمة من القوى والفصائل". ولكن أعرب عن توقعه قيام دولة فلسطينية "هشة" في عام ٢٠١٥، مضيفا أن إسرائيل يجب أن تحصل على عضوية حلف الناتو كجزء من اتفاق مع الفلسطينيين.

- وباستعراض جميع هذه التطورات الأخيرة، والوقوف على مغزاها السياسي والاستراتيجي، فسند أنها في النهاية تمهد الأرض سياسيا وأمنيا لقيام إسرائيل بشن عملية عسكرية ضد إيران في نهاية عام ٢٠٠٩ أو بداية ٢٠١٠ إذا ما فشلت المفاوضات المزمع إجراؤها بين مجموعة الدول ١+٥ وإيران، وأيضا فشلت العقوبات الاقتصادية التي يتم التلويح بها في إجبار إيران على إيقاف برنامجها النووي، وإخضاعه بالكامل لرقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية. وفي حالة تنفيذ الخيار العسكري فإن إسرائيل ستكون بمثابة رأس رمح لتنفيذ عملية أوسع ستجبر الولايات المتحدة على التورط فيها. بدعوى الدفاع عن إسرائيل عندما تتعرض الأخيرة لضربة صاروخية انتقامية من قبل إيران وحلفائها في المنطقة (حزب الله وحماس)، وستكون حينذاك الفرصة والمبرر أمام إسرائيل متاحة لتصفية حساباتها أيضا مع حزب الله وحماس.

الانقسام الفلسطيني وجهود المصالحة:

- لا يختلف إثنان في أن الخلافات بين الفلسطينيين تعد من الأسباب الرئيسية لنكبة فلسطين بعد السبب الرئيسي الأول وهو الاحتلال. حيث يدرك الجميع تاريخ تجارب المنظمات الفلسطينية العديدة في

الأردن ولبنان، والخلافات مع الدول وانشقاق الفصائل وتفريخ فصائل أخرى باعت نفسها لدول ومنظمات عربية وغير عربية، حتى بات العالم يسمع ويرى عن وجود، أولاً وجود، عشرات المنظمات والأحزاب الفلسطينية المتناحرة والمنتمية إلى هذا الاتجاه أو ذاك، ومنها ما تقاتل وما أثار الفتن بين أخوة الدم والسلاح، ومن دون أن يسأل أحد منهم عن سر عدم إعادة توحيد هذه الفصائل تحت سقف واحد طالما أن الكل يدعى وصلاً بالقضية، وبحقه في احتكار الدفاع عنها. والجواب هو أن معظم هذه الفصائل تاجرت بالقضية الفلسطينية واستخدمتها وسيلة لتحصيل منافع شخصية ومادية وسياسية على حساب الشعب الفلسطيني، ولذلك كما قلنا أننا باعت نفسها وإرادتها لكل قادر على الدفع من خارج فلسطين، ويريد أن يستفيد أيضاً من ركوب هذه القضية لخدمة مصالحه وأهدافه، ولقد شاهد العالم كله خلال حرب غزة الأخيرة نماذج واضحة لهذا الواقع، سواء فيما بين الفلسطينيين أو بين الدول العربية والإسلامية. ولكن بقيت كلمة مصر هي الصادقة والصريحة الذي حذر رئيسها من أن النكبات ستتوالى إذا لم يبدأ الفلسطينيون بأنفسهم ويوحدوا صفوفهم ويمحووا خلافاتهم إلى الأبد، وأن لا أحد سيعينهم إن لم يعينوا أنفسهم. والمشكلة أن أحداً لا يتعلم من دروس التاريخ وعبره من تجارب قريبة وأخرى بعيدة، تماماً كما جرى خلال أيام العدوان الأخير، حيث تركت معظم الفصائل الفلسطينية إسرائيل تمارس مذابحها واعتداءاتها وتعيث دماراً وفساداً في غزة وقتلاً وتشريداً لأهلها، والتهوا بتبادل الاتهامات والتحريض ضد بعضهم البعض أو ضد هذه الدولة أو تلك، واتهام هذا الزعيم أو ذاك، فيما إسرائيل تشمت وتفرح وترتاح.

١- جذور وأسباب الصراع بين فتح وحماس^{١٧٨}

- وتاريخياً من المعروف أن حماس هي التي حاربت فتح حتى عندما كان أعضاؤها أقل من ألف عنصر خلال الانتفاضة الأولى؛ كان همهم منصباً على ضرب عناصر تابعة لفتح بهدف استقطاب التعاطف من خلال الإدعاء بأنهم مظلومون. وعندما أقيمت السلطة الفلسطينية ناصبتها حماس العداء، وأخذت تحرض الناس على العائدين الذين أصبحت لهم بيوتاً وسيارات بينما "أنتم أصحاب الأرض لا تملكون مثل هذه الامتيازات" على حد ما كان يقال على المنابر. ولم يتوقف أيضاً استفزاز السلطة نفسها من جانب حماس التي عرضت عناصرها للسجن والضرب لكي تستثمر ذلك لاحقاً. أما مقاومة حماس فكانت تشهد تصعيداً ضد إسرائيل كلما كانت هناك مفاوضات بين السلطة وإسرائيل أو جرى تسليم منطقة للسلطة.

- وبالعودة إلى مرحلة ما قبل العدوان، كانت غزة موضع تجاذبات محلية وإقليمية ودولية. فلم تعد غزة تلك الرقعة المستطيلة المعزولة الواقعة على ساحل البحر المتوسط بين إسرائيل ومصر، وإنما أصبحت بمثابة جيب يمارس تأثيراً جيوسياسياً متزايداً على الأبعاد الهيكلية والقيمية والتفاعلية

لتوازنات الصراع الكلى والجزئى الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط. فبعد أن نجحت حركة حماس فى إقصاء حركة فتح وفرض سيطرتها الكاملة على قطاع غزة بمدينة الثلاث، وبرغم خروج فتح وهزيمتها داخل القطاع إلا أنها مضت قدما فى مواصلة الصراع مع حماس ولكن بوسائل سياسية وأخرى غير عسكرية. أما داخل القطاع - وتحديدًا داخل حماس - فقد تحول صراع السلطة والثروة الذى كان دائرا بين الحركتين إلى صراع سلطة وثروة بين أجنحتها.

ومن أسباب الصراع الاختلاف حول مفهوم النظام السياسى والسلطة السياسية بمعنى الكلمة. ذلك أن الساحة الفلسطينية لا تفتقد فقط لمجرد حيز جغرافى محدد تقيم فيه مؤسساتها، وتمارس فيه سلطتها، وإنما هى تفتقد أيضا للمجتمع المستقل الذى يشكل موضوعها ومعناها. ولا يخفف من وطأة هذه الحقيقة قيام سلطة فى الضفة والقطاع مع إفتراض توحيدهما، رغم كون هذه السلطة مازالت بطور الترسيم، وبحكم وجود سلطة احتلال، وعدم تحقيق الاستقلال الوطنى بشكل كامل، وأيضا بحكم تآزم حدود معنى الهوية الوطنية الفلسطينية. ولأن الحركة الوطنية حرمت من ممارسة أى نوع من السيادة فى الضفة والقطاع قبل احتلالهما عام ١٩٦٧، حيث كانت الضفة تابعة للأردن فى حين كان القطاع تابعا لمصر. وعلى الرغم من قيام منظمة التحرير بقرار من القمة العربية عام ١٩٦٤، فقد أصر النظام الرسمى العربى حينها على حصر مهمة المنظمة بالعمل من أجل تحرير فلسطين، فى حين أبقيت مسألة السيادة على القطاع والضفة بعهدة مصر والأردن، وهذا ما يفسر ان هذه المنظمة باتت تعرف بأنها بمثابة كيان سياسى ومعنوى للفلسطينيين للتأكيد على نزع أى منحى سيادى عنها. لذلك فإن نشأة ونمو منظمة التحرير الفلسطينية فى الخارج (خارج أرضها ومجتمعها) جعلها مضطرة للخضوع وللتكيف مع الشرط الرسمى العربى للعمل بين الفلسطينيين المتناثرين فى مجتمعات فى عديد من البلدان العربية، وبالتالي التأثير بالاختلافات والتباينات السياسية والأيدولوجية والمصلحية المتواجدة بين الدول العربية، وتوظيف هذه الدول ورقة الفلسطينيين المتواجدين على أراضيها بما يتفق ويخدم أهدافها ومصالحها. وفى ظل هذه الظروف الصعبة والاستثنائية ما كان بإمكان الفلسطينيين توليد حركة سياسية موحدة ومستقلة، ولا تخليق وطنيتهم الخاصة، بحكم التجاذبات والتداخلات مع الواقع العربى السائد بتنافساته ومزايداته، فانعكست الانقسامات العربية على منظمة التحرير الفلسطينية بأن تفرعت منها منظمات أخرى وحركات وأحزاب وضعت نفسها فى تعبئة الدول العربية المتنافسة، وكانت أدواتها فى محاربة بعضها البعض.

عزز من هذا الانقسام الفلسطينى عدم إمكان الحركة الوطنية الفلسطينية بتشعباتها فرض نفسها على شعبها بحكم غياب الحقل الاقتصادى الإنتاجى المستقل، بقدر اعتمادها على المعونات الخارجية التى تزيد من ترسيخ التبعية السياسية والأيدولوجية الفلسطينية للجهة التى تدفع وتقدم هذه المعونات. وقد

عزز من الانقسام الفلسطيني الناتج عن هذه التبعية النفقات الكبيرة الناجمة عن الطابع العسكري/الميليشياوى للمنظمات والحركات الفلسطينية التي نشأت في الخارج، والإغراء المتمثل بقيامها على شكل سلطة معنية بتقديم أنواع من الخدمات لمجتمعات الفلسطينيين المقيمين بالمخيمات في الشتات، لتدعيم وضعها ككيان يمثل الفلسطينيين في الداخل والخارج.

وهكذا اختلفت الحركة الوطنية الفلسطينية عن غيرها، بأنها نشأت خارج أرضها، ولم تعتمد على شعبها بقدر ما اعتمد شعبها عليها، وفوق كل ذلك فقد وجدت هذه الحركة نفسها بتفرعاتها مضطرة للتكيف مع تجاذبات النظام الرسمي العربي، واللعب وفق شروطه، وفي أحيان كثيرة اللعب على متناقضاته، والنتيجة أنها تحولت إلى ما يشبه نظام من الأنظمة، أكثر من كونها حركة تحرر وطني، وهذا ما كان قبل التسوية وقبل قيام السلطة. أضف لذلك أن علاقة هذه الحركة بمجتمعها الفلسطيني في الداخل ظلت علاقة محدودة من جهة المشاركة والمؤسسات والتفاعل السياسي والمدني، بل كانت في الأغلب علاقة عاطفية ورمزية. فلم تعرف الانتظام السياسي/ المؤسساتي، ولا النظام الانتخابي التمثيلي التداولي، وقد أدى هذا الوضع إلى تشكل نوع من طبقة سياسية، في واقع باتت فيه الفصائل وصية على الجماهير، وفي مرحلة تالية بديلا عنها.

وفي كل ذلك استطاعت حركة فتح إدارة هذا النظام معتمدة نظام (الكوتا) - المحاصصة الفصائلية - بحيث بات المجتمع الفصائلي بديلا عن المجتمع الفلسطيني، وبات ثمة طبقة سياسية تحتكر التقرير بمصير الفلسطينيين وخياراتهم الوطنية. وفي هذا النظام الذي يعتمد على الزعيم (الأب)، وعلى الفصائل، كان يتم تعيين أعضاء المجلس الوطني وأعضاء المجلس المركزي الفلسطيني بحيث تقوم القيادة الفلسطينية بانتخاب ناخبها وليس العكس كما هو مفترض. هذا من جهة القيادة، أما من جهة الفلسطينيين فكانوا في الأغلب يمنحون قيادة المنظمة ثققتهم بشكل عفوى وتلقائي وعاطفي، بحكم حرمانهم من الهوية الوطنية، وحنينهم لكيان سياسي، وتبرمهم من معاملة الأنظمة السائدة لهم، وضعف الإدراكات السياسية والتمثيلية لديهم، وأيضا بحكم الشخصية الأبوية والكارزمية للزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

أما ما ساهم في ترسيخ هذا النظام وما نتج عنه من انقسامات، فعوامل عديدة أهمها أن النظام الفلسطيني قام على العسكرية، حيث جرت المبالغة بدور الأجهزة الميليشياوية والأمنية، التي لها علاقة بعلاقات الهيمنة المجتمعية والداخلية أكثر مما لها علاقة بالكفاح المسلح ضد العدو المحتل (إسرائيل)، وأيضا فقد اهتم النظام الفلسطيني بتفرعاته وفصائله بتنمية علاقات المحسوبية في علاقاته بمجتمعهم، مستفيدا من الأموال الطائلة التي تدفقت عليه، ومستغلا الأوضاع الصعبة للفلسطينيين في أماكن اللجوء والشتات، كما سعت الحركة الوطنية الفلسطينية بكافة فصائلها لتوظيف

علاقاتها وخدماتها في التعامل مع الأنظمة العربية السائدة من أجل ترسيخ شرعيتها وهميتها في الساحة الفلسطينية (أى في علاقات الفصائل)، وفي إطار المجتمع الفلسطيني. هذا إلى جانب عامل آخر في غاية الأهمية، وهو أنه في إطار تركيز اهتمام الفصائل الفلسطينية على الأرض والكيان السياسي، لم تعط اهتماما كافيا للإنسان والمجتمع الفلسطيني، ولم تدرك أهمية بناء المجتمع في العملية الوطنية، وهو ما انتهت له حركة حماس واستغلته في بناء قواعدها السياسية وكوادرها الشعبية في غزة، وبالتالي أثمر فوزها بانتخابات عام ٢٠٠٦.

- وإذا انتقلنا إلى الوضع بعد انحسار العدوان الإسرائيلي على غزة، فسنجد أن الوضعية الفلسطينية قد أصيبت بتصدمات خطيرة، قد تفضى إلى انهيارات بنوية، بفعل تضافر عوامل خارجية غير مساعدة، وعناصر داخلية فلسطينية مهيأة لاستقبال السلبيات، أكثر مما هي جاهزة لتثمير الإيجابيات، أو الدفع باتجاه توليدها. حيث سارعت الفصائل المقيمة قياداتها في سوريا إلى توجيه اتهامات "التخوين" و"التواطؤ" مع العدو الفلسطيني .. إلى غير ذلك من مظاهر التراشق بالتهم ضد السلطة الفلسطينية وحركة فتح، وكان ذلك مقصودا - كنوع من الضربات الاستباقية - قبل الجلوس إلى طاولة الحوار، وحيث جرت عملية فرز للفصائل الفلسطينية بين "فصائل مناضلة" وفصائل أخرى "مساومة"، وبين من هم يصرون على استعادة كامل الحقوق، وأخرى لا يتوانون عن التفريط فيها، إلى جانب إتهامات بـ"المراهنة على الخارج"، و"العمالة المجانية"، و"العمل في صفوف مخابرات العدو"، وهو الوضع الذي تسبب حتى الآن في فشل اجتماعات المصالحة التي باشرتها مصر، ساعد على ذلك إرتهان فصائل "الممانعة" - حماس والجهاد والجهة الشعبية، إلى إرادة الدول الضالعة في فلكها، وهي إيران وسوريا، وفردية الرؤية من جانب المفاوضين، بغض النظر عن رؤية مصالح الجماهير الفلسطينية التي تدعى هذه الفصائل أنها تمثلها. وهو الأمر الذي دفع الكثيرين في العالم العربي إلى تحميل قادة الفصائل الفلسطينية المتناحرة مسؤولية ما حل بالشعب الفلسطيني من كوارث، وأن الخلافات الفلسطينية الداخلية، فضلا عن الصراعات الدامية التي وقعت بين حماس وفتح، هي السبب الرئيسي فيما حدث. فماذا يمكن أن تفعل مصر وغيرها من الدول العربية الراغبة في تحقيق مصالحة بين هذه الفصائل، إذا كان أصحاب البيت لا يريدون ترميم بيتهم وترتيب أوضاعهم، ويواصلون التقاتل فيما بينهم على غير مستوى ولأتفه الأسباب؟ ثم لماذا نعلق المشكلة على شماعة الآخرين، ولا نوجه اللوم مباشرة إلى المتسببين في المشكلة وكأنهم أبرياء تماما؟

٢- الصراع داخل حماس^{١٧٩}

- وكانت أبرز مؤشرات الخلافات وصراعات الأجنحة داخل حماس تتمثل في صعود محمود الزهار بما يتيح له أن يصبح في مكانة "رجل حماس القوي"، خاصة وأنه كان يقوم وحده بمفاوضة

المصريين حول ملف القطاع. وظل النفوذ على حماس فى القطاع موضعاً للتجاذب بين الزهار الذى اعتبر نفسه ابن القطاع، وبين زعماء حماس القادمين من الخارج. حيث ينتمى إسماعيل هنية وسعيد صيام وصلاح البردويل ينتمون إلى منطقة الجورة الواقعة بالقرب من عسقلان، أما مشعل فقد كان معترضا على أن يقوم الزهار بمهمة المفاوضات مع المصريين حتى لا يظهر بمظهر وزير خارجية حماس أمام العالم على النحو الذى يخلف إنطباعاً عاماً بأنه "مرجعية" الحركة الأساسية. وكان الزهار كثيراً ما يوجه انتقادات لقيادة مشعل، وأيضاً إسماعيل هنية، قائلاً: "إن أرفع منصب حصل عليه هنية فى الماضى هو تكليفه بمهمة دفع الكرسي النقال الخاص بالشيخ ياسين الذى كان مقعداً".

- وقد شمل صراع الأجنحة داخل حماس الجوانب الآتية:

(١) الجانب العسكرى: فرغم أن قيادة كتائب القسام كانت ميداناً فى يد أحمد الجعبرى، إلا أن مرجعيته السياسية كانت فى يد عماد العلمى وخالد مشعل الموجودين خارج غزة فى دمشق، لذلك كان ينظر الكثيرون إلى العلمى باعتباره الأكثر ارتباطاً بالنظام الإيرانى وأجهزته الأمنية.

(٢) الجانب الأمنى: تم تكوين ما يعرف بـ "القوة التنفيذية" التى كان يقودها سعيد صيام وزير الداخلية (الذى اغتالته إسرائيل أثناء الحرب)، وفى الوقت نفسه تم تكوين جهاز أمن داخلى جديد يقوده الزهار وصيام وهنية. كما استطاع هنية من جانبه أن يكون جهازاً ثالثاً خاص به باسم "جهاز الأمن والحماية". وكان طبيعياً أن تتضارب اختصاصات هذه الأجنحة والأجهزة على النحو الذى أدى إلى تزايد التوترات بين أجنحة حماس.

(٣) الجانب الاقتصادى: حيث ساد خلاف بين "كتائب القسام" و"القوة التنفيذية" حول من يقوم بالإشراف على نقل السلع وتهريبها من الخارج عبر الأنفاق إلى داخل القطاع.

- وقد برز أثناء الحرب الأخيرة على غزة وجود خلافات عميقة بين ما يطلق عليه حماس الداخل وحماس الخارج، أو حماس السياسى وحماس العسكرى. حيث سعى الجميع إلى التأكيد على اعتبار أن فريقه لديه القدرة على قيادة حماس فى المستقبل، وحيث بدا واضحاً أن قيادات حماس فى الداخل تضيق ذرعاً بممارسات قيادات حماس فى الخارج الذين يستثمرون دماء وأرواح الشهداء لأغراضهم الشخصية، وصارت أحاديث داخل غزة عن قيادات حماس فى الخارج الذين يعيشون فى القصور والفيلات، ويمتلكون أرصدة هائلة فى البنوك، ويستمتعون بالسفر وحياة الملوك بينما يعيش شعب غزة محاصراً ولا يجد قوت يومه، حتى بدأت قيادات الداخل تفكر فى الانفصال عن الخارج، لأن استمرار هذه الأوضاع يزيد من مأساة الشعب الفلسطينى، ذلك أن قادة حماس فى الخارج لا يشعرون بمعاناتهم وتضحياتهم. ويجرى هذا فى وقت كانت ولا تزال حماس فى مفترق الطرق بين قبولها السياسة الدولية وشروط المجتمع الدولى وتوحيد الأجماع الفلسطينى، أو الخروج من المعترك

السياسى والاحتفاظ بالدور العسكرى، أو أن تخرج حماس من اللعبة السياسية الفلسطينية والاكتفاء بدور المعارض من الخارج .

ولقد انعكس الصراع الحمساوى بشكل مباشر على المفاوضات الفلسطينية بعد ذلك، وعلى طبيعة الدور المطلوب من القيادات الفلسطينية المسؤولة تجاه شعب فلسطين، وهو ما جعل حماس على يقين من أنها لن تحقق النجاحات التى كانت حققتها قبل ذلك فى حالة القبول بالانتخابات التشريعية والرئاسية، بسبب سلبات الفترة السابقة وغياب الأجندة السياسية، وهو الأمر الذى ترتب عليه قيام الجناح العسكرى لحركة حماس بتعطيل المفاوضات طمعا فى الإبقاء على أدوارهم الحالية، رغم إبداء الرئيس محمود عباس استعداداته التام لتسليم السلطة لـ حماس كاملة إذا ما فازت فى الانتخابات، ولكن لإدراك حماس أنها ستسقط فى أى إنتخابات قادمة بعد أن وعى الشعب الفلسطينى فى غزة والضفة حقيقة أهدافها السلطوية البعيدة عن مصلحة وأهداف الشعب الفلسطينى، وممارساتها السيئة والمشبوهة أثناء العدوان، لذلك رفضت قيادات حماس بشدة إجراء الانتخابات فى موعدها، لاسيما الجناح العسكرى فيها الذى اعتبر أن دوره سيزدهر وسيقوى كلما تنحى الجناح السياسى للحركة عن المشاركة داخل اللعبة السياسية الفلسطينية.

ولقد اعتبر بعض المراقبين أن التعدد ميزة حماس وعيبتها. فتعددهم ربما حمى القيادة من الاستهداف الإسرائيلى، حيث بقيت الحركة برؤوس متعددة منذ اغتيال رئيسها الشيخ أحمد ياسين. من جانب آخر عرفت الحركة بالكثير من الأسماء التى تبرز بقية الفصائل الفلسطينية بقدرتها الخطابية، وشخصياتها الكارزمية، لكنهم جميعا فشلوا فى الاصطفاف الواضح وراء قائد واحد. فقد أظهرت الحرب على غزة حركة حماس بوجوه مختلفة، ومواقف متناقضة أحيانا، حيث انقسمت الحركة إلى فريقين، واحد يعمل فى دمشق ويقرر عن بعد، وآخر فى غزة لا يملك سلطة كاملة على الكوادر. وكان واضحا أن قيادة حماس فى الخارج المقيمة فى دمشق بزعامة مشعل كانت تُعبّر عن موقف سوريا، لاسيما فيما يتعلق بالتهجم إعلاميا على مصر، فى حين كان موقف قيادة حماس فى الداخل أقل عنفا فى التعرض للدور المصرى بالنظر لحاجاتها الشديدة لهذا الدور، وهو الأمر الذى أفقد حماس التأييد الرسمى والشعبى داخل قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطينى فى الداخل الخارج، والتى اعتبرت هجوم قيادات حماس فى الخارج على مصر غير مبرر ويضر بالمصلحة الفلسطينية.

٣- تنظيم القاعدة فى غزة ٢٠٠٨

ومما زاد الأمر خطورة فى قطاع غزة قبل العدوان الإسرائيلى عليها ما كشف عنه الرئيس الفلسطينى محمود عباس فى مارس ٢٠٠٨ عن وجود عناصر من تنظيم القاعدة فى غزة متحالفة مع حماس، ودخلت القطاع بتسهيل منها، وهو ما يهدد بانفجار القضية الفلسطينية برمتها. ذلك أن

القاعدة ليست ولن تكون بالطبع جزءاً من المكون الفلسطيني، كما أن مشروع الدولة الفلسطينية ليس محل اهتمامها، بل ضده. حيث تريد أن تكون غزة ساحة لأعمالها الإرهابية المصدرة ضد مصر أساساً، وليس دولة. وهو ما يتناغم مع المحور السوري - الإيراني الذي أيضاً يريد تحويل غزة إلى ساحة لتحقيق أهدافه في المنطقة، كما هو شأن لبنان في ظل نفوذ حزب الله. ولكن بين حماس والقاعدة ما هو أكثر من أوضاع حزب الله في لبنان، حيث تسيطر حماس بالكامل على القطاع، ولا ينافسها هناك قوى سياسية يعتد بها، فإذا كانت حماس إنشاقاً راديكالياً من حركة الإخوان المسلمين في الأردن مركزه الأول غزة، فالقاعدة في بداياتها لا تخلو من تعريف من هذا النوع، إذا اعتبرنا أن منشئ بيت الأنصار في بيشاور (النواة الأولى لتنظيم القاعدة) الشيخ الفلسطيني عبد الله عزام يمثل إنشاقاً راديكالياً موازياً عن حركة الإخوان المسلمين الأردنيين. وإذا كانت القاعدة تأخذ على حماس استغراقها في برنامج عمل وطني على حساب المشروع الإسلامي الذي تتبناه القاعدة، فإن مهمة تحويل غزة إلى ساحة يبذل تحفظات القاعدة حيالها، لأنها عند ذلك ستفتح غزة أبوابها أمام "الجهاد الإسلامي العالمي"، حتى ولو كان الثمن القضية الفلسطينية برمتها. وهو ما يؤجل الخلاف بين "إخوانية حماس" وسلفية القاعدة"، طالما أن "الساحة الغزاوية" ستفتح الباب أمام تدفق "المجاهدين" على مصر، وتنفيذ عمليات إرهابية فيها بدءاً بالمنتجعات السياحية في سيناء، وقناة السويس، ثم باقى الجعمق المصرى، أما قتال إسرائيل، فهذه مهمة لم تراود القاعدة يوماً. وكما استفادت القاعدة من تسهيلات قدمتها لها كل من سوريا وإيران لتسريب مقاتليها إلى داخل العراق، فإنها تريد أيضاً أن تستفيد من محور سوريا - إيران في تسهيل مهمتها في غزة في تسريب عناصرها إلى مصر. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن وجود القاعدة في غزة يحقق لها أمرين: الأول - تسويق فكرة الارتباط بين حركة المقاومة الفلسطينية، وبين الإرهاب الدولي، والثاني تحرير جيشها من أية قيود في عملياته في غزة. وهذان الأمران لا يضيران حماس في شيء، فالخلط بين المقاومة والإرهاب لا يثيران حساسية فعلية لدى حماس، والتي لم تتورع في الكثير من المحطات عن الأقدام على أفعال تنتمي إلى ثقافة الجهاد العالمي، وسياسة الأرض المحروقة، وبما يحول قطاع غزة إلى أرض خصبة لدعاوى ونزوات تنظيم القاعدة، هذا مع الوضع في الاعتبار أن تواجد القاعدة في غزة، يعتبر مرحلة أولى من مراحل سقوط القضية الفلسطينية، أو من مراحل انتقالها من قضية وطنية إلى ساحة إقليمية تقدم فيها مصالح إقليمية - سورية وإيرانية - على مصلحة الفلسطينيين، وبما يهيئ الظروف لاستقدام سوريين وإيرانيين وقعداويين إلى القطاع بدعوى عالمية الجهاد. وعند ذلك يستحيل حل القضية الفلسطينية تحت وطأة الضغوط الخارجية، وأبرز مثال على ذلك تعطل انتخاب رئيس جمهورية لبنان لأكثر من سنتين بسبب التداخلات الإقليمية،

- ومع بدء وقوع العدوان الإسرائيلي على غزة وخلال أيامه الأولى، استعر الخلاف بين حماس وفتح وانتقل من الميدان السياسى إلى ميدان التصفيات الجسدية. ففي الوقت الذى دعا فيه رئيس الوزراء الفلسطينى سلام فياض - باسم السلطة الفلسطينية - حماس إلى المصالحة وإعادة الوحدة للوطن تؤسسان للشراكة فى إدارة كل شئون البلاد، وليس مجرد تقاسم فى إدارة معبر رفح، وهو ما رفضته حماس زاعمة أنها هى السلطة الفلسطينية لأنها تمثل الشعب الفلسطينى وتشكل حكومته وترأس مجلسه التشريعى. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أنه عندما بدت شواهد ضربة عسكرية إسرائيلية ضد غزة فى منتصف ديسمبر ٢٠٠٨، طالب الصليب الأحمر حماس بالإفراج عن المعتقلين السياسيين رفضت حماس ذلك، وعندما ضربت الطائرات الإسرائيلية السجن قتل حوالى ٥٠ شخصا من هؤلاء المعتقلين، أما الذين تمكنوا من الفرار فقد لاحقتهم عناصر حماس الأمنية وأطلقت النار على سيقانهم حتى تصيبهم بعجز كلى عن الحركة مستقبلا، وقتلت منهم حوالى ١٥٠ فرد، كما أعدم حماس ناصر مهنا، وهو أحد قيادات تنظيم "شهداء الأقصى"، فى منطقة شمال غزة. وعندما اتهمت حركة فتح، حركة حماس بإعدام ٢٧ من كوادر ونشطاء فتح فى القطاع وإعتقال المئات منهم أثناء العدوان، ردت حماس بقولها أنها أعدمت عملاء لإسرائيل، وكانت بذلك تغمز باتجاه أن ناشطين من فتح متورطون فعلا فى التخابر مع الإسرائيليين، بل أن فوزى بروهوم المتحدث باسم حماس ظهر فى فضائية الأقصى واتهم السلطة الفلسطينية فى رام الله بتشكيل غرفة عمليات مشتركة مع إسرائيل لتزويد الأخيرة بمعلومات خاصة بأهداف حماس من خلال المتعاونين معها من أبناء فتح فى غزة. وهو ما نفته فتح بشدة، واعتبرته تحريضا منظما على أبناء حركة فتح من قبل قيادة ميليشيات حماس فى غزة. كما كشفت فتح عن صور خطيرة أظهرت عمليات تعذيب بشعة مارسها ميليشيات حماس ضد أتباع فتح فى معتقل جديد أنشأته أسفل مبنى مستشفى الشفاء، تعرضوا للضرب بواسطة قضبان حديدية، والحرق فى أجسادهم. وقد استمرت عمليات ملاحقة واعتقال عناصر فتح فى غزة من قبل ميليشيات حماس عقب انحسار العدوان الإسرائيلى عن غزة، فيما يشبه عملية تصفية حسابات قديمة ضد فتح واستغلت فيها حماس العدوان الإسرائيلى لاستكمالها. وهو ما دفع ياسر عبد ربه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى شن هجوم شديد على حماس متهما إياها بأنها تسعى فقط لتثبيت "إمارتها الظلامية" فى قطاع غزة، وأنها تنفذ مشروعا إسرائيلييا يفصل الضفة عن غزة، بدعم من إيران وبعض الدول العربية. وذلك بعد أن إنفلتت على أبناء فتح، وحولت المساجد والمستشفيات إلى مراكز تحقيق مع عناصر من فتح، واصفا مشعل ورفاقه بـ "القيادة الدمشقية".

- ورغم محاولات الوساطة المصرية التي تكثفت بعد ذلك لإنهاء الصراع والتوتر بين الفصليين الفلسطينيين وإبرام مصالحة بينهما، فقد اشتعل التوتر بينهما مرة أخرى في أوئل شهر يوليو ٢٠٠٩ عندما كشف متحدث باسم فتح في ٢٠٠٩/٧/٣ عن مؤامرة خططتها حماس لاغتيال الرئيس محمود عباس ومسؤولين آخرين في السلطة الفلسطينية، وأنه تم اعتقال عناصر من حماس ومعهم أسلحة وذخائر وخرائط وصور لكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية ومنازلهم ومقار أعمالهم، وحصول اعترافات منهم موثقة بالصوت والصورة وأن المجموعة التي اعتقلت تضم أكثر من ١٥ فردا من خلايا حماس النشطة في رام الله والخليل ونابلس. وهو ما نفته حماس واعتبرته محاولة من فتح لتبرير "المذبحة" التي ترتكبها السلطة ضد حماس في الضفة لتمهيد الطريق لتطبيق خطة خريطة الطريق والتنسيق الأمني مع إسرائيل. وأعلن رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية في ٢٠٠٩/٧/٦ أن حكومته استطاعت من خلال الاعتقالات التي نفذتها أخيرا ضد منات من أعضاء فتح "أن تفكك العديد من الخلايا الأمنية المأجورة التي تقدم معلومات خطيرة وكاذبة لرام الله، ومن ثم للاحتلال الإسرائيلي". وأضاف أن معظم عناصر هذه الخلايا كان يعمل في الأجهزة الأمنية السابقة، وما زال يتلقى رواتبه وتعليماته أيضا من قيادات أمنية في رام الله تسعى لتخريب الأوضاع في غزة.
- وقد كشف الناطق باسم الأجهزة الأمنية في الضفة العميد عدنان الضميرى - يوم ٢٠٠٩/٧/٥ - أن الأجهزة الأمنية للسلطة صادرت ثمانية ملايين دولار ونصف من أعضاء في حركة حماس كانت تستغل لبناء جهاز أمني لها في الضفة الغربية. وأن هذه الأموال دخلت إلى الأرض الفلسطينية بطريقة غير مشروعة، إضافة لمصادرة أسلحة ومتفجرات بكميات كبيرة في مدن نابلس والخليل وقلقيلية، وأيضا عشرات العبوات التي كانت معدة للتفجير بواسطة عناصر في حماس كانت ستستغل بطريقة بشعة. وأشار إلى أن "الأجهزة الأمنية اكتشفت شققا في نابلس اشترتها حماس كانت معدة كغرف عمليات بين الضفة وقطاع غزة لتنفيذ أوامر تصدر من هناك، منها خطف مسؤولين وعناصر في الضفة، ومخططات أخرى تمس الأمن والقانون". ونفى اتهامات حماس بممارسة الاعتقال السياسي موضحا: "أننا مستمرون في عملنا حتى نتوقف حماس عن عملها بالتخطيط وتنفيذ انقلاب في الضفة كما فعلت في غزة، كما أننا مستمرون في محاربة كل الظواهر الخارجة عن القانون لأنها تشكل اعتداء صارخا على القانون وأمن المواطن". وبدورها نفت حماس هذه الاتهامات، وبالمقابل اتهمت السلطة في رام الله بممارسة اعتقالات لكوادرها وكوادر الجهاد الإسلامي والجهة الشعبية وحزب التحرير، وأنه لن يتم توقيع أى اتفاق مصالحة إلا بعد الإفراج عن المعتقلين ووقف الممارسات التي تقوم بها السلطة ضد كوادر حماس في الضفة. أما

الجبهة الشعبية فقد صعدت من لهجتها ضد الحوار الثنائي بين فتح وحماس متهمة الحركتين ببيع "أوهام" للشعب الفلسطيني.

٥- الصراع بين حماس والجهاد الإسلامي^[٨٢]

- ورغم محاولات حركتا حماس والجهاد الإسلامي، الظهور دوماً بمظهر الفصيلين المتحالفين، باعتبارهما تمثلاً لتياراً إسلامياً متمسكاً بالمقاومة، وهما خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ولعدة سنوات ظلنا خارج منظومة السلطة الفلسطينية قبل أن تلحق بها حماس. لكن هذا التحالف كان دوماً يخفى خلفه خلافاً حول قضايا ليست صغيرة، بل مفصلية، أولها دخول حماس الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، إذ رفضت الجهاد المشاركة في أي انتخابات للسلطة، ومن ثم رفضت الانضمام لحكومة تقودها حماس، واصطدمت مع حكومة حماس في غزة عندما نادى بتهدة مع إسرائيل. واتهمت الجهاد حماس باعتقال عناصر المقاومة لمنعها من إطلاق الصواريخ ضد المستعمرات الإسرائيلية، وبلغت حماس في إدانتها لإطلاق الصواريخ حد وصفها "بالخيانة" لأنها تعطى الفرصة لإسرائيل بالرد بمقاتلاتها وتعريض حياة أبناء غزة للمخاطر. كما اتهمت الجهاد حماس أيضاً بالاستيلاء على مساجدها، ومن ثم بمحاولة الاستئثار بالدعمين السني والشيوعي، وهو ما يبرر الأزمة المالية التي يمر بها تنظيم الجهاد حالياً.

- وقبل ذلك كله كانت الخلافات بين الحركتين من تحت الطاولة، لكن أهمها على الإطلاق، اتهامات ساققتها حماس ضد الجهاد بترويج المذهب الشيعي في الأراضي الفلسطينية عبر علاقة الجهاد بكل من إيران وحزب الله. واستندت حماس في ذلك إلى تشيع بعض عناصر الجهاد فعلاً، ووصلت الهجمة ذروتها بنشر صور لرمضان شلح - أمين عام الجهاد - يزور قبر الخميني، وصعد أئمة مساجد من حماس هجماتهم ضد نشر المذهب الشيعي في الأراضي الفلسطينية، وكانوا يغمزون في قناة تنظيم الجهاد. كما سبق أن اشتكت عناصر من الجهاد من سلوك حماس أثناء الحرب على غزة، حيث انسحب مقاتلوا كتائب القسام من مواقع كانوا يحتلونها بجوار مواقع الجهاد دون تنسيق معهم، معرضين مقاتلي الجهاد وحدهم لنيران الإسرائيليين مما تسبب في تكبد مقاتلي الجهاد خسائر بشرية ومادية جسيمة، هذا في الوقت التي أنكرت فيه وسائل إعلام حماس الدور الذي لعبه مقاتلوا الجهاد في الحرب، حيث نسبت كل الأعمال القتالية الناجحة في الحرب - خاصة إطلاق الصواريخ - لمقاتلي حماس.

- وفيما يتعلق بـ "حرب المساجد" التي تدور بين حماس والجهاد، فإنها تدور من سنوات طويلة للسيطرة على المساجد، ولكنها استعرت وبلغت ذروتها بعد أن وضعت الحرب الأخيرة أوزارها، حيث ضمت حركة حماس عدداً من مساجد الجهاد إلى وزارة الأوقاف في حكومتها المقالة، ويعتبر

ملف المساجد من الملفات الشائكة بين الحركتين، وفي كل مرة انفجرت الأوضاع بين أنصار الحركتين بسبب السيطرة على المساجد، سقط ضحايا خصوصا من الجهاد. وتعتبر هذه القضية أحد أسباب فشل الاندماج بين الحركتين، رغم أنهما ولدتا من رحم واحد هو جماعة الإخوان المسلمين وحيث تستقوى حماس بأجهزتها الأمنية في سيطرتها على ١١ مسجد من ١٧ مسجد يتبعوا حماس.

- وتعبيرا عن غضب الجهاد من سلوكيات حماس ضدها، قاطعت قيادة حركة الجهاد في دمشق، الخطاب الذي ألقاه خالد مشعل في دمشق يوم ٢٠٠٩/٧/٢، رغم عدم وجود سبب سياسي لتخلف قيادة الجهاد عن الحضور، ولكن مصادر في الجهاد أرجعت تخلف قيادتهم عن حضور هذا الخطاب إلى إطلاعهم مسبقا على مضمون الخطاب، ومعرفتهم أن مشعل سي طرح خلاله الموافقة على دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧، وهو أمر ترفضه الجهاد ولا تقربه، وتعتبره خطرا على القضية، ولذلك قررت المقاطعة. وقد أكد القيادة البارز في الجهاد نافذ علام وجود خلافات سياسية وتفهمية مع حماس، ولكنه اعتبرها "تنوعا فكريا واجتهادا لا يفسد للود قضية". وحول أبعاد الخلاف فيما سبق الإشارة إليه، بالإضافة إلى اختلاف الرؤية مع حماس بشأن العلاقات الخارجية والدولية، مؤكداً على أن أي حوار مع إسرائيل يعتبر مخالفا للشرع، كما رفض أيضا إجراء أي حوار مع الإدارة الأمريكية، إلا إذا توقفت عن دعمها لإسرائيل.

- ويكشف الخلاف بين حركتي الجهاد وحماس الكثير من خبايا مكونات الحركتين وتحالفاتهما، وحجم استغلالهما للقضية الفلسطينية، ناهيك بالطبع عن حجم استغلال الدين، ووطأة المال السياسي على قراراتهما. لذلك فإن حركة الجهاد الإسلامي التي تمر بعجز مال قاسي، لجأت إلى سلاح الدين ضد حماس التي بادلتها الرد بالسلاح نفسه، وهو استغلال الدين، وكل ذلك من أجل تعزيز المواقع الداخلية في غزة، وكذلك في أعين مريديهما. وأبرز مثال على ذلك أن حماس في الداخل تهاجم الجهاد على علاقتها بإيران وحزب الله، بينما تدعم إيران حماس ماليا، وقد شاهد الجميع قادة حماس وهم يصلون الجمعة في محراب طهران. وإذا كان الخلاف حول المال أمر مفهوم، بل ومتوقع، خصوصا مع تدهور أوضاع إيران الداخلية، إلا أن الأمر غير المفهوم وغير المقبول هو استغلال الحركتين للدين سياسيا، وخصوصا الموقف من التفاوض مع أمريكا وإسرائيل، وهو ما انعكس في تصريح مفتي حماس عندما قال: "ما الذي يمنع محاوره إسرائيل، الأشكال في من يحاور وفي أوراق الضغط التي يملكها، السلطة تخلت عن أوراق الضغط، ومحاوروها ليس عندهم حصانة إيمانية ولا حصانة وطنية". وهو ما يعني أن حماس اختزلت الدين في رؤيتها هي، وأن على باقي الفلسطينيين الالتزام برؤيتها، ولم يتبق، إلا أن تقوم حماس بفحص كل مفاوض فلسطيني لتقف على حجم حصانته الدينية.

- وقد كشف كثيرون من أعضاء حركة الجهاد أن حماس تمارس أشد الضغوط عليهم، مستغلة الأزمة المالية التي تمر بها الحركة والخلافات الشديدة بين قيادات الجهاد في قطاع غزة مع زعيم الحركة رمضان شلح في الخارج. وتستخدم حماس مع أعضاء الجهاد أسلوب العصا والجزرة، حيث تعرض عليهم مساعدات مالية منها، أو عليهم أن ينتظروا مصيرا مشابها لمصير فتح. وعندما كانت عناصر حماس تهاجم مساجد الجهاد، كانوا يتراجعون عندما يهدد أعضاء الجهاد بعقد مؤتمرات صحفية وكشف ما جرى.

- وقد كشف الخلاف بين حركتي حماس والجهاد عن خطورة ارتهان إرادتهما لمن يدفع لهما في الخارج (إيران) ومن يأوى قيادتهما في الخارج أيضا (سوريا). حيث بات واضحا للجميع تسابق الحركتان لإرضاء إيران بهدف الحصول منها على أموال. وهي تستقبل قيادة كل من المنظمين استقبال رؤساء الدول، مما يرضى غرورهم، فيصدقون أنفسهم، وبالتالي تزداد مواقفهم إنصياعا لإرادة حكام إيران، ويقدمون مصالحهم الذاتية على مصالح الشعب الفلسطيني المطحون. ولقد نسي كل هؤلاء أن إيران التي تدفع باليمن، تنتظر أن تسترد ثمن بضاعتها بالشمال، وذلك بنشر نفوذها بالمنطقة بواسطة هؤلاء القادة الفلسطينيين الذين باعوا إرادتهم لملاي طهران، وزعزعة الوطن الفلسطيني الداخلي.

٦- زبقيّة حركة حماس^[٨٢]

- عندما صرح الرئيس الفلسطيني محمود عباس عقب الحرب بأن: "مشعل إرتكب جريمة يمكن أن يحاكم عليها"، كان صادقا مع نفسه ومع مدركات وشعور شعب غزة الذي أثخنه جراح عدوان إسرائيل الوحشي الذي أتاحه لها مشعل بتحريض ودفع من طهران ودمشق. فلقد ثبت أن حماس مثلها مثل إيران تحسن المماطلة واللف والدوران. حيث لا تستطيع أن تحصل من قاداتها على كلام واضح أو مواقف حاسمة. كما تلمس لديهم سعيا دائما للإفلات من الإلتزامات طالما فيها خسارة لكرسي السلطة. فالشعب الفلسطيني في أمس الحاجة للوحدة، ولكن قادة حماس لا يريدونها أبدا. فتارة يضعون شروطا للتعجيز، وتارة تعلن قيادات الداخل عن رغبتها في الحوار والمصالحة، فيناقض مواقفهم قائدهم في سوريا (خالد مشعل) الذي كان يرى ويعتقد أن إسرائيل لن ترد على صواريخ حماس، أو أن ردها سيكون محدودا، ونتيجة لذلك يورط شعب غزة في حرب غير متكافئة تستمر ثلاثة أسابيع تآكل الأخضر واليابس. وتارة يأتي زعماء حماس بأفكار لا تعكس سوى الرغبة الجامحة في البقاء في السلطة، والحصول على اعتراف عربي ودولي بهم.

- وإذا رجعنا إلى خطاب مشعل في ١١ يناير ٢٠٠٩ الذي أعلن فيه من التلفزيون السوري لاءاته: لا لتهدة دائمة، ولا لقوات دولية، ولا للتضييق على السلاح، فسنجد يكرر بذلك موجه العنتريات التي

كانت سمة الخطاب السياسى للقيادات الفلسطينية والعربية منذ الستينات وحتى اليوم، وكانت سببا فى الكوارث التى حلت بالأمة العربية وفى مقدمتها الشعب الفلسطينى. فقد بشر مشعل سكان غزة بالنصر وأخذ يطلق الشروط والاشتراطات فى وقت كان يسقط فيه الآلاف منهم بين قتلى وجرحى وتهدم الآلاف من مساكنهم على رؤوس أصحابها. فمن المفهوم والمعروف أن يفرض المنتصر شروطه على المهزوم، ولكن من غير المفهوم أن يدعى المهزوم النصر بينما يدرك شعبه عمق الهزيمة التى أصابته، بل ويعيش مأسيتها. وفى هذا الصدد يقول المواطن الغزاوى محمد أبو سهوانة: "أن الحرب الهمجية هدمت منازلنا ودمرت شوارعنا وقتلت أطفالنا ونساءنا. بعدها خرج علينا دعاة المقاومة من المخابئ يرفعون إشارات النصر العظيم، الذى نحن أعلم الناس به. كانوا يطلقون الصواريخ من بين منازلنا ويهربون إلى الجحور، ومنتظر نحن رد الطائرات والدبابات الإسرائيلية تسقط حممها علينا. وكان قدرنا أن نموت من أجل أن تحيا حماس، وأن نكون قربانا لحكام إيران وأوهام الأخوان المسلمين. عضضنا على الجرح وبكىنا بصمت حتى لا نتهم بالخيانة، أو يُجرى ضمنا إلى صفوف الانهزاميين والمتأمرين. انتظرنا أن يصلنا فتات المساعدات عسى أن تخفف من آلامنا وجوعنا، فكانت صدمتنا قاسية، إذ ذهبت المساعدات لمن يحظى برضاء هذا القائد من حماس أو ذاك".

- أما المواطن الفلسطينى سمير خالد فقد كتب رداً على لاءات مشعل قائلا: "لو كان زعيم حماس واقعيا قادرا على قراءة التاريخ والأحداث جيدا، وبالذات تاريخ الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية التى انشقت عن منظمة التحرير، وتحالفت مع دمشق، لكان إنتبه إلى المصير الذى انتهى إليه من سبقه فى هذا المجال، من أمثال زعماء تنظيم "فتح الانتفاضة" الذى انشق عن ياسر عرفات فى الثمانينات بأوامر سورية، وتحت شعار الممانعة أيضا. فقد انتهى أحد قادته البارزين تحت الإقامة الجبرية فى سوريا .. وانتهى القائد الثانى لهذا التنظيم سجيناً فى دمشق بتهمة السرقة وخيانة الأمانة، أما تنظيم فتح الانتفاضة نفسه، فقد صار اسمه (فتح الإسلام) بعد أن انتهى إرهابيا وتسبب فى حرب نهر البارد فى لبنان، ولعل هذا التذكير يفتح أعين مشعل على الحقيقة".

- وعن "زئبقية" قادة حماس يعقب المواطن الفلسطينى سمير على على لاءات مشعل طارحا عدد من الأسئلة: "لماذا أبدى وفد حماس إلى القاهرة مرونة قبل إلقاء مشعل كلمته، ثم عاد إلى التشدد بعدها؟ وفى مقابلة مشعل مع الصحفى الفرنسى التى نُشرت فى الشرق الأوسط قال مشعل إنه "على استعداد للتفاوض مع إسرائيل على حدود ١٩٦٧، وأن حماس ستضمن التنفيذ" وبرر ذلك بقوله "أن عباس ضعيف ولا يتمتع بثقل". ثم عاد وأنكر هذا التصريح. فهل رفضت حماس القرار الأممى لأنها لم تُستشر، أم لأنها لم تشارك فى صياغته؟ هل المشكلة فى معبر رفح أم فى عدم مشاركة حماس فيه؟

ثم تناشد حماس الدول العربية أن تقيم جسرا جويا للسلاح، فلماذا لا تقوم بعض الدول التي تتمتع حماس ببركتها (إيران وسوريا) بأخذ الخطوة الأولى؟ ثم ماهو مفهوم حماس للنصر وكيف تفهم الهزيمة؟".

وعن اللاءات الكثيرة التي يطلقها مشعل، كتب المواطن الفلسطيني زياد سماره متسائلا: "إن مطلب خروج الإسرائيليين من غزة، وفتح المعابر وخاصة معبر رفح، يعيد إلى الأذهان السؤال: ألم تكن إسرائيل خارج القطاع أصلا، وألم تكن المعابر مفتوحة بمراقبة أوروبية ومصرية وفلسطينية كما تطالب حماس اليوم بالضبط؟ فقيم إذن كان إنهاء التهدة مع إسرائيل والتي أعطتها المبرر لشن العدوان؟ الفرق في الحالتين هو أن المعابر لم تكن مفتوحة على هوى حماس، أى لاستباحة الأراضي المصرية. نحن نعرف حماس حتى أيام الراحل الشيخ ياسين، ولكن بعد استشهاده، انتقل حبل القيادة إلى إيران وسوريا، أى إلى جبهة الرفض، حيث بدأت ترفع حماس لاءاتها في وجه كل شئ: لا للمبادرة العربية، لا للرباعية، لا لمنظمة التحرير، لا للإتفاقيات الدولية .. إلى ما هنالك من لاءات".

وحول تبرير حماس قتل أنصار فتح في غزة بزعم أنهم "عملاء"، كتب المواطن الفلسطيني علاء حسن قائلا: "إن أجمل ما في انتصار حماس أنها استبدلت الحصار الإسرائيلي لغزة بحصار من العالم كله بات يفرضه اليوم برا وجوا وبحرا. فلقد انتهت إسرائيل الحرب حسب توقيتها ووفق شروطها، وأجبرت حماس "المنتصرة" على قبول وقف إطلاق النار مرغمة .. كان الله في عون العائلات الفلسطينية في غزة، لقد وقعت بين مطرقة إسرائيل وسندان حماس".

وعن غاية حماس ووسيلتها، كتب محمد عبد الله عبد الله قائلا: "إن حماس تحاكم وتدين وتقتل، ورجالها يعملون بعقلية من يعتقدون بشرعية استخدام الوسيلة إذا كانت تؤدي إلى هدف مشروع، حتى لو كانت الوسيلة محرمة. إن حماس تعمل بأسلوب تكفيرى ولا تعترف إلا بنفسها، وأصبحت تتصرف بجنون".

وتعقبا على إدعاء إسماعيل هنية بتحقيق حماس "نصرا ربانيا، كتب أبو إيمان من غزة قائلا: "إننى من سكان غزة المنكوبة، أصرخ وأقول أن لا نصر هناك ولا يحزنون. لقد أعجبنى تعليق جارتنا وهى سيدة كبيرة فى السن، قالت: "إذا هذا الذى جرى نصر .. كمان إنتصارين ما بيبقى فى غزة سكان". أما الذين قُتلوا فى غزة، فقد قُتلوا على أيدي حماس نتيجة خلافات .. كفاكم الله شر حكمها".

ويعلق صالح الوهبي على خطاب مشعل الذى أطلق عليه "خطاب النصر"، فيقول "أن خالد مشعل لم يكن موقفا فى خطاب "النصر"، فقد عمق فيه الجراح، ووسّع الهوة بين الفلسطينيين قبل أن تجف الدماء، بل قبل أن ينتهى دفن الشهداء الذين سقطوا خلال العدوان على غزة. وقد جاء خطاب مشعل مخيبا لآمال الذين تطلعوا إلى لم الشمل الفلسطيني، والتسامى على الجراح، والوقوف صفا واحدا

ضد العدو الإسرائيلي الذي لم تفرق قذائفه بين حمساوى وفتحواوى، أما الأكثر إيلاما، فهو أن سلطة حماس فى غزة بدأت باعتقال من عارضوا توجه قادتها القابعين فى دمشق. وربما تصفيتهم، ولم يكن مشعل موقفا أيضا فى تجاهله للدعوة الصادقة بتسوية الخلافات الفلسطينية الداخلية التى تؤثر على إحياء التضامن العربى، بل إنه تجاهل أيضا حتى الدعم الذى قدمته السعودية للمنكوبين فى غزة، وكان همه تحذير الدول المانحة من السلطة الفلسطينية التى تحظى باعتراف العرب والعالم".

- وفى شأن الرد على مطالبة ٨ فصائل فلسطينية فى دمشق تعتبر أن رئاسة الرئيس محمود عباس انتهت، كتب المواطن الفلسطينى يوسف الدجاني: "إن الفصائل الثمانية المتواجدة فى سوريا غير معترف بها، ولا يهتم بها أحد. فتاريخها أسود، وهى لم تكن بعيدة فى يوم من الأيام عما جرى للمخيمات الفلسطينية فى لبنان، ولا أحداث الأردن عام ١٩٧٠، ولولا ارتباطها بسوريا وإيران، لما بقى قادة هذه المنظمات فى دمشق التى لم تطلق رصاصة واحدة لتحرير الجولان المحتل. الرئيس عباس الذين لا يعترفون بشرعية رئاسته، منتخب شعبيا، وقد تم التمديد لرئاسته عربيا. وهو رجل يعرف مقدار نفسه، وحدود قوته، ويحرص على دماء شعبه ويريد له السلام. أما قادة تلك الفصائل، فإنها سترخص دماء الفلسطينيين. هذه المنظمات لا مستقبل لها، فكل ما عندها لا يتجاوز الكلام والشعارات".

- وفى نفس الموضوع السابق، كتب المواطن أبو لاوند الكردي من العراق: "إن الرئيس أبو مازن، المعروف باتزانة وعقلانيته، ذكر الحقيقة عندما قال: "مشعل ارتكب جريمة يمكن أن يحاكم عليها". رغم أنه لم يكشف عن بعضها، تقديرا للظروف الفلسطينية والعربية - لقد تحدث كمناضل يشعر بالمسئولية، لذلك لم يتطرق إلى دور طهران ودمشق الصريح فى دفع الفلسطينيين إلى التهلكة. وهو فى ذلك متمسك بالديموقراطية وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، ويبدى حرصا كاملا على عدم السماح بوقوع فراغ دستورى. نعم من ذكر أبو مازن اسماءهم (خالد مشعل، وأحمد جبريل، ورمضان شلح) مُسيرون لا مُخيرون، وثلاثتهم يستحقون المحاكمة بشأن ما جرى فى قطاع غزة وما بعده، بسبب خروجهم على أهم الموثيق والثابت الفلسطينية، أى وحدانية تمثيل الفلسطينيين من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، المعترف بها عربيا ودوليا".

- وتعقيا أيضا على ما زعمته قيادات الفصائل الفلسطينية فى دمشق عن إنتهاء رئاسة عباس، كتب المواطن الفلسطينى أحمد دغلس من النمسا: "إن الفصائل المشار إليها لا تعترف بالسلطة أصلا، فلم تطالب الرئيس بالاستقالة؟ وفوق ذلك، فإن أغلبها غير ممثل فى المجلس التشريعى، وبينها من حاول الحصول على مكان فيه ولم يفلح فى جلب مائة صوت. الرئيس محمود عباس رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التى هى مرجعية السلطة. أما استقالة الرئيس، فتعنى خلق موقع شاغر، فمن يتسلم مهام

هذا الموقع؟ أيريدون رئيسا بديلا لم يسمح له إلا بزيارة طهران أو الإقامة في دمشق؟ ان جميع أبواب العالم مفتوحة لعباس، وهو مرحب به كشخصية سياسية وكرئيس، ما أود قوله هو أن ما يجري ليس سوى مزايدات من قبل فصائل تفتقر إلى الاعتراف بها".

٧- أموال فتح وحماس .. من أين؟^{١٤١}

- على عكس المنطق تماما، فبينما تعيش حركة فتح التي يرضى عنها العالم أزمة مالية صعبة، تقول حركة حماس التي يحاصرها العالم وإسرائيل أن "الخير كثير". فقد أدركت الحركتان أهمية المال من أجل الاستمرار، ولقد دفعتا مئات الملايين فقط لغرض التنظيم والاستقطاب، ومازالتا بحاجة لمئات الملايين الأخرى إذا ما أرادت الاستمرار. وعندما سيطرت حماس على قطاع غزة في منتصف يوليو ٢٠٠٧، قال الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش في قصيدته: "انت منذ الآن غيرك": "سألني" هل يدافع حارس جائع عن دار سافر صاحبها لقضاء أجازته الصيفية في الريفيرا الفرنسية أو الإيطالية .. لا فرق؟ قلت: لا يدافع". فلم يكن الجوع وحده سببا لهزيمة فتح، لكن حماس أحسنت استخدام المال كسلاح، فتسلحت جيدا ودربت عناصرها جيدا وأكرمتهم، كما أكرمت كل تابعيها، بينما تركت فتح جيشها من دون رواتب، ومن دون تدريب، ومن دون اهتمام، وانشغلت بالسلطة على حساب التنظيم. واليوم وبسبب المال صارت حماس تحكم قبضتها على قطاع غزة، بل بنت دولتها هناك، ومازالت قادرة على أن تستمر. وبسبب المال أيضا فقدت فتح القطاع وكادت تفقد الضفة أيضا. ويرجع نجاح حماس أيضا إلى أن حافظت على كونها حركة، لا سلطة، وظلت تحصل على الأموال بكل الطرق الممكنة، عبر الأنفاق، والشنط القادمة من طهران والجمعيات والدول والتجارة، بينما استسلمت فتح لكونها السلطة، وتاهت معها إلى حد ذاب فيه الجسمان. وعندما فقدت فتح السلطة، وجدت أنها بحاجة إلى أن تعيد التنظيم من جديد.

- انتبهت حماس مبكرا لمسألتين هامتين، أهملتهما فتح أكثر بعدما أصبحت الحزب الحاكم في السلطة، وهما المال والإعلام. فمنذ اندلاع الانتفاضة الثانية، عملت حماس على تقديم مساعدات مالية لكل ضحايا الانتفاضة والفقراء والمحتاجين، في وقت كان هؤلاء يقفون بالطوابير أمام مؤسسات تابعة للسلطة من أجل الحصول على مساعدة مادية أو عينية، ولذلك كسبت تأييد قطاع كبير من عامة الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة. كما عمدت حماس إلى إعادة بناء منازل كوارها التي هدمها الاحتلال، بينما كانت عناصر فتح تلجأ إلى بيوت بالإيجار. وحتى داخل السجون الإسرائيلية - كانت عناصر حماس مرفهة من الناحية المالية، وتدفع لهم الحركة راتبا مضافا لذلك الذي كان جميع الأسرى يحصلون عليه من السلطة.

- وهكذا تغلغت حماس بذكاء فى المجتمع الفلسطينى، كان قادتها متواضعين، سيطرت على المساجد، ووقفت على كل المنابر، وأشرفت على حلقات الدروس الدينية، وشكلت لجان الزكاة، وأقامت مدارس ورياض أطفال، وأسست جمعيات خيرية لرعاية اليتامى، وأخرى لتحفيظ القرآن. لذلك لم ينقص حماس المال أبداً، وعندما كانت تنتظر عائلة شهيد فتح الراتب الشهري الذى تصرفه السلطة ولا يزيد عن ٢٠٠ دولار، كانت عائلة أخرى فيها شهيد من حماس تتلقى رعاية كاملة، وكل ما تحتاج إليه بما فى ذلك بناء بيت للعائلة إذا استوجب الأمر ذلك.

- وبذلك كبرت حماس، وكبرت جماهيرها، ولم تتراجع الحركة مالياً، بل تقدمت على صعيد التصنيع العسكرى الذى يحتاج إلى أموال كثيرة، وبنت جيشاً خاصاً، ولاحقاً بنت دولتها فى القطاع، وهنا برز السؤال: من أين تحصل حماس على المال؟

- وللإجابة على هذا السؤال ينبغى أن ندرك حقيقة هامة، وهى أن حماس تعتبر الأبن المدلل للتنظيم العالمى لجماعة الإخوان المسلمين، وبحسب مصادر فى الحركة، فإن حماس تتلقى تمويلاً كاملاً وثابتاً من جماعة الإخوان لذلك فهى المصدر الأول للتمويل. أما كيفية هذا التمويل، فقد اتخذت أشكالاً مختلفة، أهمها على الإطلاق كان تمويل الجمعيات الخيرية والدينية والتعليمية، التى كانت إحدى أذرع حماس، واستمر هذا التمويل على هذا الشكل حتى اليوم. وعندما حاولت إسرائيل ودول أخرى فى العالم أيضاً السلطة الفلسطينية تتبع ووقف أى حوالات مالية لجمعيات حماس سواء فى غزة أو الضفة، لجأت الحركة إلى صيارفة لتحويل الأموال، وقد اعترف بعضهم بإدخال أموال لـ حماس.

- وكان الجيش الإسرائيلى قد شن فى عام ٢٠٠٨ حملة واسعة فى الضفة، تحت اسم "البدلة الشخصية" لاعتقال صيارفة متعاونين مع حماس، وصادر مبالغ مالية تصل إلى ٨٥٠ ألف دولار، وقال أنه وضع يده على وثائق هامة تتعلق بعمليات تمويل حماس خلال تفتيش منازل ١٤ صرافاً. وذكرت إسرائيل أن الأموال تأتى من منظمات خارج البلاد إلى حساب صيارفة عرب، ومن ثم إلى حساب الصيارفة الفلسطينيين، دون رقابة السلطة الفلسطينية. وأبلغ الإسرائيلون السلطة أن حماس تدير حكومة خاصة بها داخل الحكومة الفلسطينية. ومن أجل هدم هذه الحكومة أغلقت السلطة جمعيات ومدارس ومؤسسات تابعة لـ حماس، وقامت بعزل بعض الجمعيات وتعيين إدارات جديدة لتسييرها، فضلاً عن أنها فرضت رقابة مشددة على أنشطتها، خاصة لجان الزكاة التى أعادت السلطة تشكيلها، وأيضاً جمعية "الإصلاح الخيرية" وهى إحدى أكبر جمعيات الحركة، ويعتبر الداعم الرئيسى لهذه الجمعية ما يطلق عليه "انتلاف الخير" الذى يرأسه الشيخ يوسف القرضاوى - وهو من كبار رؤوس جماعة الإخوان فى الخارج ومقيم فى قطر- وكانت مصادر إسرائيلية قد أكدت

أن "أنبوب المال" الذي يغذى حركة حماس يبدأ من "نيوجيرسى" و"تكساس" في الولايات المتحدة، ثم عبر أوروبا، فيفتح صنبوره في دمشق وفمه في جنين وجباليا. وبحسب الإسرائيليين فإن "في قلب شبكة التمويل العالمية لحماس يوجد التنظيم العالمي المسمى "ائتلاف الخير". وكانت محكمة أمريكية في مدينة دالاس قد قضت في منتصف مايو ٢٠٠٩ بسجن خمسة من رؤساء أكبر جمعية إسلامية خيرية في أمريكا لمدد طويلة بعد إدانتهم بتحويل ملايين الدولارات لحركة حماس، منهم مفيد عبد القادر الأخ غير الشقيق لخالد مشعل الذي قضت عليه بالسجن عشرين عاما بتهمة دعم منظمة إرهابية، فيما قضت بعشرات السنوات على أربعة آخرين، من بينهم محمد المزين، قريب موسى أبو مرزوق نائب مشعل. أما شكري أبو بكر، وغسان العشي، اللذان اعتبرتتهما المحكمة مسئولين عن تأسيس "مؤسسة الأرض المقدسة" فقد حوكموا بالسجن لمدة ٦٥ عاما. وجاءت هذه الأحكام المشددة، بعد مضي نحو ستة أشهر على إدانة هيئة محلفين عليا لمؤسسة "الأرض المقدسة"، وإتهامها بالتآمر لمساندة منظمة إرهابية وغسل أموال والاحتيايل الضريبى وتهم أخرى. وكانت هذه المؤسسة ومقرها في إحدى ضواحي دالاس من أكبر المؤسسات الخيرية الإسلامية في الولايات المتحدة، قبل أن تغلقها الحكومة في أعقاب هجمات ٩/١١ / ٢٠٠١، وفي عام ٢٠٠٤ أعلن الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش تجميد أرصدها، ومجموعتى تمويل أخريتين وهما بنك الأقصى العالمى ومجموعة بيت المال الاستثمارية، ومقرهما في الأراضى الفلسطينية، وقال بوش أن المجموعات الثلاث على صلة مباشرة بحماس، وأن الأموال التى تجمعها مؤسسة الأرض المقدسة تستخدم فى تجنيد الأطفال وتدريب الانتحاريين.

وكان موسى أبو مرزوق قد صرح بأنه رغم كل هذه القيود فإن حماس لن تعدم وسيلة من أجل إيصال المال يدا بيد، بما فى ذلك العمل عن طريق الشنطة، واعتبر ذلك عملا مشروعاً، واتهم مصادر تمويل السلطة بأنها "مغمسة بالدم" وأكد أن مصادر تمويل حماس ستبقى مفتوحة، ومضى قائلاً: "نحن لا نحتاج لمال الغرب، ونحن فى الحكومة العاشرة (حكومة حماس) لم نكن نحتاج المال، كان متوافراً لكن المشكلة كانت فى إدخال المال، فقد حاصروا البنوك ومنعونا من إدخال المال باليد، فما الحل؟" واعتبر أن نقل المال عبر الشنط والانفاق عبر الحدود، أمراً مشروعاً. وكشف عن أن "دولا كثيرة تدفع، من بينها إيران والكويت وليبيا والجزائر وقطر، إلى جانب مؤسسات دينية وخيرية وناشطون ورجال خير".

وتأكيداً لحديث أبو مرزوق، كان رئيس مجلس الشورى الإيرانى على لاريجاني، أعلن فى مايو ٢٠٠٩ أن بلاده تعتر بدعمها حركة حماس ولحزب الله اللبنانى، وقال: "إن هذا الدعم هو جزء من التزام إيران فى المنطقة لمساعدة جيرانها فى محاربة الاحتلال. وعلى الرغم من أن دولا تدفع

لحماس وأخرى تدفع لحكومتها، فقد استفادت حماس من تجربة فتح فى السلطة، فحافظت بخلاف فتح على مؤسساتها وجهازها العسكرى، وفصلت بين التنظيم والحكومة. وكان فوزى برهوم قد صرح بأن حكومة هنية تعتمد على أربعة مصادر أساسية للتمويل: المصدر الأول: مدخلات خزينة الحكومة من الضرائب والمعارف والعمل الخدمائى والجمركى.. الخ. والثانى: استغلال بعض المستوطنات المخلاة فى تنمية القطاع الزراعى، والثالث: الموظفون المتطوعون وآخرون متبرعون بالأموال. والرابع: دعم عربى وإسلامى من خارج قطاع غزة، ومن بينها مؤسسات كبيرة تتبرع لصالح الحكومة. كما تعتمد حماس أيضا فى تمويل أنشطتها على مؤسسات تجارية كبيرة عديدة أقامت فى الضفة وغزة، ومحلات ومعارض سيارات ومفروشات، وأجهزة كهربائية، ومحلات كمبيوتر.. ومصانع شتى، يشغلها رجال أعمال حماس.

ومؤخرا عملت السلطة الفلسطينية على تفكيك هذه الامبراطورية المالية، وأعلن الرئيس عباس فى عدة مرات أنه لن يتهاون فى قضية "غسيل الأموال"، وأن لدى السلطة الكثير من المعتقلين الذين عملوا فى غسيل الأموال. وقد أعترف بعضهم بأنهم يديرون مؤسسات بملايين الدولارات. وأن جمعيات ومؤسسات بعضها تعليمى كانت تمول شراء أسلحة لحماس وتدعم بنيتها التحتية. وتمتاز مؤسسات حماس بأنها شبكة مترابطة وقوية، حيث تشتري هذه المؤسسات من بعضها، ولا تذهب إلى مؤسسات أخرى، وإذا ما عجزت مؤسسة أو محل تجارى عن تلبية بعض متطلبات أى من المؤسسات، فإن الحركة تتدخل لتمويل هذا المحل أو المؤسسة للحصول على احتياجاتها، مما يدل على تكامل النظام الاقتصادى لحركة حماس، ورغم ملاحقة السلطة لكل من يشتبه فى كونه مصدر تمويل لحماس -سواء كان فردا أو مؤسسة- فإن هذه المؤسسات مازالت تعمل وبشكل مهين، حيث من الصعب التوصل إلى مصدر التمويل الأول. ولذلك تبحث حماس عن شخصيات تابعين لها وتثق فيهم، وتحولهم إلى رجال أعمال عبر تمويلهم بأموال طائلة لافتتاح مشروعات تخدم أهداف حماس وتدعم نفوذها فى الأراضى المحتلة.

٨- الصراع على أموال إعادة الإعمار^{١٨٥}

لم تكن دماء شهداء غزة قد بردت بعد، حتى خرج خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحماس على العالم فى كلمة متلفزة فى مؤتمر صحفى عقده فى دمشق فى ٢٠٠٩/١/٢١ قائلا: "تكفى ثلاث سنوات لمحاولة لإقصاء حماس عبر إغلاق المعابر .. أن لكم أن تتعاملوا مع حماس التى إكتسبت شرعية فى الانتخابات". وبعد أن تحدث عن "النصر" الذى حققته حماس فى الحرب، ووعده بتعويض المتضررين من الهجوم الإسرائيلى على القطاع، دعا الدول الراغبة فى تمويل إعادة أعمال القطاع فى غزة وتعويض المتضررين فيه إلى التدقيق فى الجهة التى يوجهون إليها هذه الأموال:

قائلا مخاطبا قاداتها: "أقول لكم: هذا المال .. دققوا أين تضعوه، لاتضعوه فى أيدي المفسدين" فى إشارة ضمنية إلى السلطة الفلسطينية. وأضاف "إما أن تضعوه فى يد حكومة إسماعيل هنية.. والخيار الآخر أن تتولوا بأنفسكم بأية طريقة تريدونها برامج الإعمار". منتقدا "البعض فى الساحة الفلسطينية الذى يلوح بالمال" لكسب تأييد فلسطينى غزة. وفى المقابل اتهم ياسر عبد ربه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رجال حماس بتنفيذها "مشروعا انفصاليا" فى غزة، وسرقة مواد الإغاثة المقبلة للقطاع وبيعها. وقد أثارت كلمات مشعل غضبا شديدا ليس فقط فى أوساط الشعب الفلسطينى، بل فى جميع أنحاء الدول العربية، خاصة وأنه أعلن النصر رغم قتل قرابة ١٣٣٠ فلسطينيا وهدم ٤٠٠٠ منزل فى غزة، ناهيك عن ٥٣٠٠ جريح، ثم يعود ليتحدث عن "وسخ الدنيا" أى الأموال، رغم أنه هو القاتل أن الألم عابر، والأذى عابر، أو ليست الأموال أيضا من ضمن ما هو عابر؟ وتساءل الكثيرون: هل الأموال أهم عند حماس من الأرواح والدمار، ودموع الثكالى واليتامى، وأهم من وحدة الصف الفلسطينى التى وضع لها مشعل عشرات الشروط لتحقيقها؟ وكان الجميع يتوقع منه أن يبشر بمرحلة جديدة يعم فيها التقارب بدلا من التنافر، والمصالحة بدلا من المخاصمة والمساومة، وأن يقوم بدور وطنى لا يفرق بين فلسطينى وآخر، وأن يبشر بمرحلة جديدة تبعد البغضاء بين أبناء القضية الواحدة والمصير الواحد، ولكن كان مشعل على عكس المأمول، مضيفا إلى الخلافات السابقة حلقة جديدة من الخصومات تحت عنوان "أموال إعادة الإعمار" بعد أن تناسى المكلومين والمشردين والمجروحين من أهالى غزة.

- وتقدر الأموال المطلوبة لإعادة إعمار غزة بنحو مليارى دولار، تبرع عاهل السعودية بنصفها تقريبا، وباقى دول الخليج تبرعت أيضا بمبلغ مماثل. بخلاف ما سبق أن أشرنا إليه من تبرعات الدول التى شاركت فى قمة شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة.. وهو حجم ضخم من الأموال تخشى الدول المانحة أن تذهب فى غير الغرض المخصص له. لاسيما وأن التاريخ القريب للقضية الفلسطينية يؤكد تسرب أموال تم التبرع بها للشعب الفلسطينى ذهبت للأسف مباشرة إلى حسابات القيادات، ولم يصل للشعب إلا الفتات. فقد كانت التبرعات التى تتدفق على المنظمات الفلسطينية - خصوصا قبل حرب الكويت ١٩٩٠ - تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وبعد حرب الكويت ومساندة الفلسطينيين لصدام حسين، حجبت كثيرا من الدول الخليجية هذه المعونات. ونظرا لعدم وجود دولة ولا حكومة، فكانت الأموال تذهب للأشخاص، ولا يعرف أحد حجمها لأن معظمها كان يتم بطريقة سرية، وإيداعات تذهب وتروح دون أن يعلم أحد هويتها أو حجمها أو من يحصل عليها. لذلك يحذر الجميع بعد انتهاء الحرب على غزة وبدء جمع الأموال لإعادة إعمارها، من تكرار سرقة

أموال الإعمار على غرار ما حدث في جنوب لبنان، حيث تم التبرع بحوالي مليار دولار ذهبت نسبة كبيرة منها أدراج الرياح.

لذلك - ولضخامة حجم الأموال التي خصصت لإعادة إعمار غزة - وقع صراع رهيب بين السلطة الفلسطينية وحماس، فالسلطة في رام الله ترى أنها الجهة الشرعية التي يجب أن تتدفق عليها أموال الإعمار، لتتولى الإنفاق منها على مدمرته آلة الحرب الإسرائيلية. وانها الأحق والأكفأ والأقدر على حصر الخسائر ورسم الخطط ووضع برنامج زمني، وأنها تحوز موافقة الدول الغربية ومعظم الدول العربية. أما حماس فقد أعلنت من جانبها الحرب على الرئيس عباس وحكومته، واتهمتهم بالفساد والانحراف وسرقة أموال الشعب الفلسطيني، وهددت بكشف النقاب عن قضايا خطيرة، تقود إلى محاكمة أبو مازن وأفراد حكومته. وترى بدورها أن من حقها أن تحصل على كامل المعونات، لأنها القوة الموجودة على الأرض في غزة التي تعرضت للدمار، وهي التي تستطيع توظيف الأموال في أماكنها الطبيعية. كما اقترحت أن تحصل هي على المعونات المقدمة من الدول العربية والإسلامية، وأن تحصل السلطة على التبرعات المقدمة من أوروبا والغرب، لأنها تعلم أن الغرب لن تزيد مساهماته عن ٢٠% من الـ ٢ مليار دولار المقدّر الحصول عليها.

أما إسرائيل من جانبها فقد أرادت أيضا حصتها من المعونات، واقترحت تشكيل لجنة بمعرفتها تتولى استلام أموال المعونات والإشراف على مشروعات إعمار غزة بخبرة إسرائيلية. وأعلنت رفضها أن تكون لحماس أية صلة بالمعونات لأنها ستوجهها لإعادة بناء بنيتها العسكرية في القطاع مرة أخرى مستخلصة الدروس من الحرب الأخيرة. مثل دشم الأسلحة والإنفاق ومستودعات ومواقع إطلاق الصواريخ، لذلك لم تسمح إسرائيل بمرور كميات كبيرة من الحديد والأسمنت ومواد البناء حتى لا تستغلها حماس في إعادة بناء مواقعها العسكرية، وطلبت من الدول الأوروبية إعداد قوائم بالسلع والمواد التي سيتم إدخالها إلى غزة لتشرف عليها.

ولقد اعتبر عدد من المراقبين أن الصراع على المعونات أخطر من الانشقاق السياسي، فالصراع على السلطة وعلى الأموال بين فتح وحماس سوف ينعكس وبالا على الفلسطينيين في غزة، وقد يؤدي إلى تأخير خطة الإعمار إلى وقت لا يعلمه أحد. خاصة وأن بعض الدول المانحة تشترط أن تتم المصالحة أولا، وبعدها يتم إعداد خطة تشترك فيها حكومتا رام الله وغزة، لأن غزة هي التي تحتاج للإعمار ولكن بطريقة شرعية. وقد أدى هذا الصراع إلى إحجام كثير من الدول التي أعلنت في بداية الأزمة نيتها في التبرع، وسحبت دول أخرى وعودها، وبدأت مجموعة ثالثة من الدول تشكك في جدوى الإعمار.

- ومن المستغرب أن كلا الطرفين الفلسطينيين المتصارعين، ولإثبات كل منهما أحقيته في أن يشكل البداية الفلسطينية للإعمار -يشدد على أن المهم هو عدم وصول الأموال لغزة عن طريق الطرف الآخر، ويرضى بالمقابل أن يتم ضخ الأموال بواسطة قنوات أخرى، مثل المؤسسات الدولية والمنظمات الأهلية الأجنبية. أما الأخطر من ذلك أن يقوم الطرفان المتصارعان، إما لدرء تهمة الفساد عنهما، أو توريط أحدهما للآخر بذلك، بقبول وصاية مالية خارجية. وهذا القصور في رؤية الطرفين يسمح بالتدخلات الأجنبية مع أن كلا منهما عند الدفاع عن موقفه يدعى أنه ضدها، كما يطيح بالعنوان الفلسطيني الرسمي الذي تم النضال لسنوات لتثبيته أمام العالم.

- وللأسف لم يدرك الفريقان المتصارعان أن عملية إعادة الإعمار لا تتوقف بالنسبة للجهات المانحة والداعمة عند حدود المجال الاقتصادي-المالي، بل تتعدها لتكون شأنا سياسيا بامتياز. ذلك لأن هذه الجهات ليست جمعيات خيرية تتبرع بأموالها لاعتبارات المشاعر الطيبة والقيم الإنسانية الرفيعة، وإنما هي دول لها مصالح وأجندات تسعى لتحقيقها. وبما أن القضية الفلسطينية تشكل المحور في جميع الملفات الشائكة في المنطقة، فإن الصراع بين جميع من يهمهم الأمر يتركز عليها. وما يعنيه ذلك للفلسطينيين أن قضيتهم تتعرض لضغوط مستمرة من جهات مختلفة، ويتعلق أمرها بضرورة التوصل إلى تفاهات وتوافقات بين أطراف عديدة، بينها الطرف الفلسطيني ذاته. ولذلك لن يستطيع الجانب الفلسطيني إملاء موقفه على الآخرين في ضوء تشرذم الموقف الفلسطيني الحادث بين فتح وحماس، لاسيما وأن التجاذبات الفلسطينية بشأن إعادة إعمار القطاع لا تعطى انطبعا إيجابيا لدى أى طرف تابع لها. بل على العكس، فإن الجهات المتربصة بالقضية الفلسطينية تجد لمأربها متنفسا من خلال هذا الانقسام، وتنقل من خلال مسئولية ما تقوم به إسرائيل من فظائع إلى الطرف الفلسطيني الذي يلام على عدم القدرة على اتباع نهج واضح وموحد. بمعنى آخر فإن الانقسام الفلسطيني صار يغطي على الاحتلال والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

- هذا إلى جانب بعد آخر له أهمية قصوى في قضية إعادة إعمار غزة ، وهو ما يتعلق بمضمون الرسالة التي يريد الفلسطينيون إيصالها إلى العالم الخارجى، ذلك أن التركيز الجارى حاليا من جانبهم على قضية إعادة الإعمار - مع أهميته وضرورته القصوى، والانخراط فى صراع داخلى بشأن ذلك، يجعل هذا الإعمار غاية ومرتجى العمل الفلسطينى. وفى هذا يقع الفلسطينيون فى خطأ كبيراً يحيد بهم عن بوصلة الهدف المتمثل بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية. وهو الهدف الذى يجب أن يبقى بارزاً لا يطغى عليه أى هدف آخر. وهو ما يفرض على الفرقاء الفلسطينيين المتصارعين بشأن إعادة الإعمار تركيز وتوحيد رسالتهم للعالم: نعم لإعمار القطاع، ولكن ضمن عملية متكاملة لإنهاء الاحتلال خلال فترة زمنية محددة. وأن إعادة إعمار قطاع

غزة يجب أن يترافق ليس فقط مع إنهاء الحصار في القطاع، بل وأيضاً وأساساً مع وقف الاستيطان، ورفع الحواجز العسكرية عن القدس، وفي مدن الضفة التي يجب ربطها برياً بالقطاع.

٩- دعوة حماس لمرجعية فلسطينية جديدة^{١٨٦}

- وكان الفلسطينيون لا يكفيهم ما هم فيه من إنقسام وتشردم داخلي، فقد شن خالد مشعل من الدوحة في ٢٩/١/٢٠٠٩ هجوماً شرساً على منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكداً أنها لا تشكل مرجعية الفلسطينيين؟، موضحاً "أن قوى المقاومة الفلسطينية تتداول بناء مرجعية وطنية تمثل الداخل والخارج وتضم جيع قوى وتيارات شعبنا وشخصياته الوطنية". مضيفاً: "أنه لم يعد مقبولاً أن يظل الشعب الفلسطيني دون مرجعية وطنية تمثل الداخل والخارج وتحافظ على حق العودة". وزاد قائلاً: "إن فصائل المقاومة ممنوعة منذ أربع سنوات من دخول منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناءها". معتبراً أن المنظمة في حالتها الحالية "لا تشكل مرجعية، بل هي تعبر عن حالة عجز وأداة لتعميق الإنقسام الفلسطيني". وتأكيداً لهذا الموقف المفاجئ من قبل قيادة حماس، أكد رافت ناصيف عضو القيادة السياسية لحماس "إن حماس تعمل الآن على إيجاد مرجعية وطنية تتشكل من كل القوى الموجودة على الأرض وشخصيات مستقلة لحين الوصول إلى توافق وطني، وستكون هذه المرجعية جزءاً من إتفاق لاحق مع فتح"، واعتبر ناصيف أن هذه الخطوة "استثنائية" لسد الفراغ الحالي الناتج عن عدم التوافق بين فتح وحماس. وكان مشعل قد ربط بين المصالحة والمرجعية الجديدة حين قال: "لا يمكن تحقيق مصالحة والشعب الفلسطيني من الداخل والشتات بلا مرجعية وطنية". وهذه هي المرة الأولى التي تجاهر فيها حماس بأنها تسعى لتشكيل مرجعية فلسطينية غير منظمة التحرير، بعد أن نفت ذلك مراراً.

- وقد أحدث هذا الموقف من جانب قيادة حماس ردود فعل غاضبة بين الفلسطينيين والعرب، حيث وصف د.سمير غوشة، رئيس دائرة القدس بمنظمة التحرير، تصريحات مشعل بأنها محاولة لتصفية منظمة التحرير، مؤكداً أنها سياسة فاشلة تسعى إليها ليس فقط لإضعاف المنظمة بل أيضاً لإجهاض المبادرة المصرية للمصالحة. وأكد غوشة أن مشعل بذلك يسعى إلى تكريس شق الوحدة الفلسطينية واستكمال الحملة المشبوهة على مصر من قبل أطراف عربية، كدولة قطر وأطراف إقليمية كإيران، موضحاً أن هذه التصرفات إنتقدتها جميع الفصائل، ومن جانبه، أكد نايف حواتمة - الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: "أن تصريحات مشعل كلام فارغ، موضحاً أن منظمة التحرير قائمة منذ عام ١٩٧٤ بإجماع عربي ودولي، لكن مشعل أراد أن يشكل جبهة تسمى (المقاومة والتحرير) مثل جبهة الرفض التي شكلت بدعم من العراق عام ١٩٧٨".

وذكرت مصادر في حركة الفتح أن حركة حماس تتفاوض في القاهرة على التهدئة والمصالحة بشكل غير جدى، لأنها تريد أن تحقق مصالحها التي تعينها على إعلان إمارة إسلامية في قطاع غزة، وأن لديهم في فتح معلومات تفيد بأن حماس تستغل الوقت، لا من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ولكن من أجل ترسيخ حكم حماس في القطاع، وأنهم في حماس لا يعنيهم عقد صلح مع الرئيس عباس، ولا يعنيهم الوحدة السياسية بين الضفة وغزة، بل يعنيهم أمران: الأول التهدئة في إسرائيل، والثاني فتح معبر رفح. كما أعربت مصادر فتح عن مخاوفها من إعلان حماس وعناصر أخرى عن كيان بديل لمنظمة التحرير بدعم من دمشق وطهران، وأن حماس لا يعنيها إصلاح المنظمة بقدر ما يعنيها توجيه ضربات إلى الرئيس عباس، ولا تخدم القضية الفلسطينية، بل تعيدها إلى الوراء عشرات السنين.

وقد اعتبرت جامعة الدول العربية أن الكلام عن بديل لمنظمة التحرير كلام خطير، ولا يمكن أن ينجح، لكن الإصلاح من داخل المنظمة أمر واجب، محذرة في الوقت نفسه من التدخلات الخارجية والتراشق الإعلامي، وأن أي خيار آخر بخلاف الحوار بين الفلسطينيين سيكون مدمراً للقضية الفلسطينية. ولم تختلف معظم الدول العربية في اعتبار دعوة مشعل لمرجعية جديدة، سيترتب عليه مزيد من الانقسام في الموقفين الفلسطيني والعربي، وسيزيد هموم الفلسطينيين همماً جديداً، بعد أن أصبحوا أمام واقع جديد تسعى حماس إلى تحقيقه على أرض الواقع في مواجهة سلطة لا يزال المجتمع الدولي والجامعة العربية والمنظمات الإقليمية يعتبرونها مرجعيتهم رغم ما يمكن أن يكون فيها من أخطاء وعيوب. وأن الحقيقة غير القابلة للتصرف أو التبديل أو الإزالة هي أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأن بروزها تاريخياً ونجاحها في انتزاع إعراف العالم بها، هو واحد من أهم مكتسبات النضال الوطني الفلسطيني لا ينبغي التفريط فيه. وأن إلغاء المرجعية الفلسطينية يعني البدء من الصفر في سبيل تحقيق إعراف دولي بهذه المرجعية، وهو ما يعني ضياع لكل سنين التفاوض، وما تحقق على الأرض، ومن ضمنه المظلة التي جاءت من خلالها حماس للسلطة وهي إتفاق أوسلو.

وقد اعتبر المراقبون أن دعوة مشعل لتشكيل مرجعية جديدة للشعب الفلسطيني تعنى الانقلاب الثاني الذي تقوم به حماس ضد المنظمة الفلسطينية بعد إنقلاب يونيو ٢٠٠٧ الذي أدى إلى تكريس الانقسام السياسي والجغرافي بين السلطة في رام الله وحماس في قطاع غزة، كما أن دعوة مشعل أيضاً تعد بمثابة "إطلاق أول رصاصة من الخلف على المبادرة العربية"، كما تعنى كذلك إنتهاء مشروع الدولة الفلسطينية، وحيث يحق حينئذ لإسرائيل القول بأنه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه، وهذا ما سيخلص إليه الرئيس الأمريكي أوباما والأوروبيون، وحينها سينكشف حقيقة الهدف

الذى تسعى حماس لتحقيقه من وراء إطلاق هذه الدعوة. ذلك أن إلغاء المبادرة العربية يمكن سوريا من إقحام نفسها فى ملف القضية الفلسطينية رسمياً من ناحية المفاوضات مع أمريكا وأوروبا، خصوصاً أن مرجعية حماس السياسية الآن هى طهران، أما دمشق فهى مجرد دار إقامة لقيادة حماس وغيرها من منظمات محور الممانعة. وبالتالي عندما تشرع سوريا فى المفاوضات مع إسرائيل بضمانة أمريكية، ستبقى دمشق حينها على إيران حليفاً وتستعيد الجولان فى إطار مساومات معروفة مع ناتنياهو، وفى ضوء توافق أمريكى-إيرانى. ومن هنا فإن إعلان مشعل من قطر عن النية لتشكيل مرجعية فلسطينية جديدة، ما هو إلا تنفيذ لما خرج به إجتماع الدوحة، وشروع فى ترسيخ المحور الايرانى-السورى - القطرى الجديد فى المنطقة.

- وقد يتساءل البعض وماذا عن حماس؟ لقد ارتضت أن تكون معول هدم للقضية الفلسطينية، والتضحية بالدماء الفلسطينية وبتاريخ طويل من النضال السياسى والمسلح الذى قاد المنطقة العربية إلى حروب طويلة، تريد حماس محوها بكل بساطة، بعد أن أصبحت مجرد عجلة فى المحور الايرانى - السورى - القطرى، تحركها دول هذا المحور ليس لحل يفضى للوصول إلى الدولة الفلسطينية، وإنما لإعادة عقود من الصراع من أجل القضية إلى المربع رقم واحد، والذى سيحدث حينئذ أن تتحول الضفة الغربية إلى تابع إدارى للأردن، وإعلان غزة إمارة إسلامية، وبما يؤدى إلى توريث مصر وزعزعة استقرارها، وهو أمر ظهرت ملامحه بوضوح منذ إنقلاب حماس فى غزة على السلطة فى يونيو ٢٠٠٧.

- والشاهد أيضاً أن صدور هذه الدعوة من حماس، وفى هذا التوقيت يثير تساؤلات أخرى حول منطق حماس وقدرتها على تحديد الأولويات، ومتطلبات تحقيق المصالح الوطنية بصفتها جزءاً من الشعب الفلسطينى، ولكونها الطرف الذى يسيطر على قطاع غزة حالياً. فهل الأولوية، الآن هى لتكاتف الجهود لإزالة آثار العدوان وإعادة تعمير غزة وإنهاء الانقسام الوطنى والجغرافى فى الكيان الفلسطينى .. أم أن الأولوية هى فى ترك غزة للخراب والدمار، وتكريس الانقسام فى أرجاء الوطن الفلسطينى بالدعوة لتشكيل مرجعية فلسطينية جديدة؟ مما لا شك فيه أن توقيت دعوة مشعل لإنشاء مرجعية فلسطينية جديدة وبديلة عن المنظمة، يستهدف من ورائها إشغال الفلسطينيين والعالم العربى من ورائهم وصرف أنظارهم عن الوضع المأساوى فى قطاع غزة، ومسئولية حماس عن هذا الوضع ومحاسبتها عليه.

- إن أحداً فى العالم العربى لا يعترض على اختيار أى تنظيم أو حزب مرجعيته، وقد اختارت حماس مرجعيتها الايديولوجية فى جماعة الإخوان المسلمين، ومرجعيتها السياسية فى محور طهران - دمشق - الدوحة، ولا أحد أيضاً يعترض على قيام حماس بالترويج لهذه المرجعية. لكن المشكلة

تكمُن في سعى حماس إلى تحويلها مرجعية لجميع الفلسطينيين، في الداخل والخارج وفرضها عليهم، وبما يعنى تحويل هذه المرجعية الجديدة إلى إطار تمثيلي لـ حماس، وبدلاً عن منظمة التحرير، وهو ما لا يتحمّله الوضع الفلسطيني الذي يعاني من تبعات الانقلاب الحمساوى الأول، والعدوان الإسرائيلي الأخير، ولا يستطيع تحمل المزيد من الضربات التي تأتيه من داخله وعلى أيدي من انتخبهم في عام ٢٠٠٦ ممثلين عنه.

١٠- جهود مصر لتحقيق المصالحة^{١٨٧}

منذ ما قبل العدوان الإسرائيلي على غزة، ومصر تسعى لإجراء مصالحة بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة - خاصة حماس وفتح - لرأب الصدع الفلسطيني، وتوحيد موقفهم في مواجهة إسرائيل وأطماعها المتزايدة في الأراضي الفلسطينية التي تبتلعها بأسلوب القضمات كلما لاحت لها الظروف لذلك. ثم وقع العدوان وانتهى بنتائج المعروفة والوخيمة، وحدث ما حدث من تبادل الاتهامات بين الفريقين الفلسطينيين، والتي وصلت إلى حد التخوين والعمالة .. إلخ، فضغطت مصر على الفريقين لإستئناف حوار المصالحة، لاسيما مع بروز حكومة اليمين المتطرف التي يرأسها ناتنياهو في إسرائيل وتزايد أطماعها التوسعية بما في ذلك توسيع الإستيطان وضم القدس الشرقية ويهودية الدولة .. الأمر الذي يفرض على الفلسطينيين أن يوحدوا صفوفهم في مواجهة هذه الهجمة الإسرائيلية الجديدة والشرسة، والتي يقودها ناتنياهو وليبرمان. كما وأن المصالحة الفلسطينية صارت بعد إنحسار العدوان مطلباً دولياً وإقليمياً يتعدى النظام العربى، فبجانب ما أشار إليه قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ من دعم المبادرة المصرية التي تحوى المصالحة، فقد طالب الرئيس الأمريكى أوباما والفرنسى ساركوزى وغيرهما من زعماء العالم، الفصائل الفلسطينية بتوحيد موقفهما حتى يمكن أن يساهم المجتمع الدولى فى الضغط على إسرائيل للقبول بمبدأ قيام الدولة الفلسطينية. كما حاولت تركيا أيضاً دفع الفصيلين إلى تقديم تنازلات متبادلة تؤدي إلى وحدة موقفهما، وتحدث الموفد الأمريكى الخاص بمفاوضات السلام فى المنطقة جورج ميتشيل عن ضرورة قيام حكومة وحدة وطنية بين الفلسطينيين تتيح تثبيت وقف إطلاق النار فى غزة، والانتقال إلى تهدئة فعلية تدوم فترة طويلة، تجرى خلالها مفاوضات حول الوضع النهائى، ذلك أن غياب موقف فلسطينى موحد هو الذى يعيق التفاوض.

ولم يكن خافياً على أحد أن دولاً فى المنطقة على رأسها إيران وسوريا - إلى جانب إسرائيل طبعاً - تسعى إلى تكريس الإنقسام الفلسطينى، لأنه بجانب كونه يخدم مصالحها وأهدافها، فإن هذا الإنقسام يوفر عليها تهمة عرقلة عملية السلام، لاسيما وأنه يعطى إسرائيل ذريعة عرقلة التفاوض بدعوى عدم وجود طرف فلسطينى واحد يمكن أن تتفاوض معه. ولقد بات الإنقسام الفلسطينى يحول دون

إستثمار التضحيات التى دفعها الشعب الفلسطينى منذ إنتفاضة عام ٢٠٠٠، وأمام الغزوات الإسرائيلية المتتالية فى الضفة والحصار عليها وعلى غزه وصولاً إلى الحرب الهمجية الأخيرة على غزه. فجهود المصالحة المصرية فشلت فى خريف ٢٠٠٨ قبل العدوان على غزه بسبب إصرار سوريا على أن تتم فى دمشق وليس فى القاهرة، كما فشلت أيضاً جهود المصالحة نتيجة اشتراطات من نوع جلوس الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسى لحماس - خالد مشعل - على منصة واحدة، وهى اشتراطات دلت - وتأكدت بعد ذلك عبر سبع (٧) جولات مفاوضات قادتتها مصر - أن قرار المصالحة لم يؤخذ بعد فى طهران ودمشق، فلا يزال السجال على حاله حول أين ومتى وعن طريق من تتم إعادة توحيد الموقف الفلسطينى.

- ورغم كل هذه المعوقات، فإن مصر لم تياس واستمرت فى بذل جهودها التى قادها الوزير عمر سليمان رئيس المخابرات العامة من أجل تحقيق المصالحة بصبر يُحسد عليه، وذلك عقب توقف العدوان. فدعت فى فبراير ٢٠٠٩ إلى جلسات حوار فلسطينى-فلسطينى يضم جميع الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، وبعض القوى المستقلة من أجل إنهاء حالة الإنقسام وتوحيد الصف الفلسطينى لإنجاز حقوق الشعب الفلسطينى، وإثباتاً من جانبها على وقوفها على مسافة واحدة من الجميع، وأنه ليس لها غرض خفى سوى مصلحة الفلسطينيين، والأمن القومى المصرى والعربى، وإعادة القطار الفلسطينى إلى مساره الطبيعى، متمثلاً فى حكومة موحدة وبرنامج عمل واضح وأجهزة أمنية فاعلة وملتزمة بالقانون والدستور. وقد انطلق الحوار فى ٢٦/٨/٢٠٠٩ بكلمة قصيرة طالب فيها الوزير عمر سليمان ممثلى الفصائل الفلسطينية بأن يجعلوا قرارهم بأيديهم وأن يبتعدوا عن التوازنات الإقليمية، لاسيما وأن الزمن لا يعمل فى صالح أى فصيل فلسطينى على عكس ما قد يظن ويحسب البعض. وقد تم الإتفاق إلى تشكيل لجان خمسة لبحث وحسم الموضوعات الرئيسية المختلف عليها وهى: المصالحة، والحكومة، والأمن، والانتخابات، ومنظمة التحرير، وأضيفت لها بعد ذلك لجنة سادسة تضم مصر والجامعة العربية تسمى لجنة "التيسير" تكون مهمتها الإستعداد للتدخل من أجل العمل على حسم أية خلافات تظهر خلال إجتماعات اللجان الخمس. واعتبرت لجنة المصالحة مسئولة عن معالجة مشكلة المعتقلين والحملات الإعلامية المتبادلة وتنقية الأجواء بين الطرفين. وكانت حركة فتح قد أفرجت عن ٦١ معتقلاً من حركة حماس فىبادرة حسن نية قبل بدأ إجتماعات الحوار فى القاهرة، وفى المقابل سمحت حماس لأعضاء من فتح فى قطاع غزه بالتوجه إلى الضفة لحضور إجتماع تنظيمى للحركة.

- واستمر الحوار عبر ست جولات فى مصر، وكانت هناك ثلاث نقاط أساسية وملحة ضمن الملفات الخمسة يدور حولها الخلاف وهى: برنامج الحكومة، والتمثيل النسبى فى المجلس التشريعى، وقضية

التوكيلات. وقد قُدمت إقتراحات محددة لحل هذه المشاكل، وهى النص فى برنامج الحكومة على التزام جميع الفصائل بما فيها حماس بقرارات الشرعية الدولية، وهو اقتراح ينهى مشكلة الإعتراف بإسرائيل. أما بالنسبة لمشكلة التمثيل النسبى للقوى السياسية فى المجلس التشريعى، فأحد الإقتراحات يتضمن التمثيل النسبى الكامل، بمعنى أن الوطن كله دائرة واحدة على أن تكون لكل قائمة مرشحين. وبرنامج سياسى موحد مع عدم تحديد نسبة لحسم النجاح، بينما تطالب حماس بتحديد نسبة بين ٧-١٠% من عدد الأصوات لتمكن القائمة من حصد مقاعد، وهو ما ترفضه باقى الفصائل الفلسطينية. وبالنسبة لمشكلة التوكيلات الخاصة بأعضاء المجلس التشريعى والمعتقلين فى السجون الإسرائيلية، فترغب حماس فى تفويض أعضاء غيرهم عن طريق التوكيلات للقيام بمهامهم الدستورية وإدارة المجلس خلال الفترة الانتقالية التى تسبق الانتخابات المقبلة، فى حين ترى فصائل أخرى عدم موافقة ذلك للقانون. ثم برزت فى شهر يونيو ٢٠٠٩ وبقوة قضية المعتقلين وإصرار حماس على الإفراج عن المعتقلين التابعين لها فى رام الله، رغم إتهامهم بجرائم قتل أو شروع فى قتل وغسيل أموال .. إلخ، وذلك قبل إستئناف الحوار، وضرورة تغيير الصورة الأمنية فى الضفة قبل توقيع إتفاق المصالحة المقرر فى هذا التاريخ، خصوصاً وأن عدد المعتقلين ارتفع إلى ٩١٥ معتقلاً بدلاً من إطلاق سراح ٤٠٠ كانوا فى الإعتقال.

وقد تلاحظ عبر جولات الحوار الست التى جرت فى القاهرة خلال الست أشهر الماضية التى كانت تتعقد تقريباً بمعدل جولة كل شهر أو شهرين. أن يقول الإعلام بأن هذه الجولة ستكون الجولة النهائية، ثم تبدأ الجلسات، وتبرز الخلافات، ويتدخل الوسيط المصرى مهدداً ومنذراً ومذكراً بمخاطر الفشل، إلى أن يتم الإعلان فى النهاية عن جولة مفاوضات جديدة ستبدأ بعد شهر أو أقل. ومع تكرار الاجتماعات تقلص الهدف وانحصر فى مجرد إستمرارها وأن لا تنقطع، وتناسى المتناحرون فى حماس وفتح أهداف أصلية عاجلة تتمثل فى حل الخلافات، وصياغة إتفاق تفاهم يمكن بعده أن تأتى أموال المساعدات للبدء فى إعادة إعمار قطاع غزة، ومعالجة جريمة الحرب الكبرى التى خلفتها إسرائيل هناك.

ومع تعثر المفاوضات أرسلت مصر مبعوثاً لها إلى دمشق للإلتقاء بقيادة حماس هناك وبحث أربعة ملفات لاتزال عالقة، وهو موضوع المعتقلين، وملف مشاركة أمنية من فتح فى قطاع غزة، وملف اللجنة العليا المفترض أن تشكل من حماس وفتح والفصائل الأخرى وعدد من المستقلين للإشراف على تنفيذ الإتفاق، وملف الإنتخابات، كما طالب الوفد المصرى من المسؤولين السوريين بذل جهود إلى جانب الجهود المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وبعد اتصالات أجراها مبعوثون سعوديون مع مسئولين سوريين. وطالبت حماس بمشاركة عربية أوسع تضم سوريا وقطر والسعودية

والأردن، وأنه بدون ذلك، وبدون تحقيق تقدم في الملفات الأربعة بما يحقق طمأنة لقوى المقاومة الفلسطينية، لا يمكن لجولات الحوار القادمة أن تؤدي إلى نتيجة. كما قام الوفد المصري بزيارة رام الله بهدف التوصل إلى حلول نهائية ونتائج مشتركة بين الفصائل لوضع تقويم عام للأمر والمساهمة في إنهاء كافة الملفات العالقة.

ومن جانبها أكدت حماس في ٢٠٠٩/٧/١٠ تمسكها بتبويض السجون في الضفة من المعتقلين السياسيين قبل توقيع أي إتفاق مع حركة فتح، وهددت بتأجيل جلسات الحوار إذا لم تتلق برنامجاً واضحاً من رئاسة السلطة الفلسطينية يضع سقفاً زمنياً لإنهاء ملف المعتقلين. كما إشتطت حماس لإجراء الإنتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها تهيئة الظروف على الأرض لذلك. والسماح بإجراء الدعاية الإنتخابية بكل حرية. وكانت حماس قد وافقت على إقتراح الوفد الأمني المصري، والذي يقضى بإبقاء حكومتى رام الله وغزه، وتشكيل لجنة مشتركة من فتح وحماس تضم ٨ أشخاص من كل جانب، تكون مهمتها إعادة إعمار غزه والإعداد للإنتخابات فقط.

- ولا يتفائل المراقبون بإمكان تحقيق نجاح حاسم في الجولات القادمة من الحوار، وأنها لن تكون بأفضل من نتائج الجولات السابقة، وأن أقصى ما يمكن أن يتحقق هو أن يتم الإتفاق تحت ضغط مصر التي بذلت وتبذل جهوداً مقلبة ومضنية كي تسحب كل الحجج التي يتذرع بها ناتنيا هو للتهرب والتملص من عملية السلام، وكي تدعم الجهود التي يقوم بها الرئيس أوباما في هذا المجال، على مجرد بعض الخطوط العامة التي لن تصمد طويلاً. ويرجع السبب في كل هذه العقد والتعقيدات إلى أن حماس ملتزمة إلتزاماً صارماً بالإبقاء على هذا الإنقسام الفلسطيني، والذي لم يكن عفويًا وبعيداً عن العوامل الخارجية منذ البداية إلى أن تتضح الأمور أولاً على المسار السوري في ضوء المحاولات التي تبذلها السعودية لتحقيق تقارب بين دمشق وواشنطن، وثانياً على صعيد الجبهة الإيرانية المتفجرة، وتبلور الموقف النهائي لإيران من المفاوضات مع الولايات المتحدة والذي حددت له مجموعة الدول الثمانية الصناعية ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩. لذلك تراهن حماس على عامل الزمن، وتتصرف كما لو أنه يجري لصالحها، رغم أن كل الشواهد تؤكد أن عامل الزمن لم يعد يلعب لصالح الفلسطينيين بقدر ما يلعب لصالح الإسرائيليين الذين يجيدون استهلاك الزمن وتحويله إلى حقائق استيطانية جديدة ومتشعبة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يؤكد أن بعض مراكز القوى داخل حماس لا تتصرف بوحى من المصلحة الفلسطينية العليا، ولكن بدافع من مصالح فئوية ضيقة تستند إلى دعم خارجي واضح من سوريا وإيران وقطر، وهي أطراف لا يهتمها القضية الفلسطينية ومصير الفلسطينيين ومصالحهم وحقوقهم المشروعة، بقدر ما يهتم تحقيق أهدافهم

وسياساتهم ومصالحهم، وأن إنهاء الانقسام الفلسطيني سيحررهم مادة دسمة في إتصالاتهم الدولية والإقليمية المختلفة.

- من هنا ترفض حماس التجارب السلس والمسئول مع المبادرات والأفكار المصرية، وتختلف من حين لآخر قضايا فرعية مفتعلة كموضوع المعتقلين الذى أسهم فى إفشال الحوار، وأضاف عقبه أخرى للعقبات العسيرة الأخرى العديدة التى أوقفت الحوار الفلسطيني فى المربع ما قبل الأول دائماً. وبذلك أثبتت حماس قدرة هائلة على التعطيل واللف والدوران وتبديد الوقت لصالح القوى الإقليمية السابق الإشارة إليها. ومن مظاهر رهان حماس على عامل الزمن وتبديد الوقت، أنه خلال جلسات الحوار كانت تطالب بتفاصيل، ثم تطلب إيضاحات، وبعدها تطلب تفسيرات، يلى ذلك غموض فى الموقف يسفر عنه مفاجآت جديدة فى شكل إشراك أطراف أخرى عربية إلى جانب مصر، ثم ضمانات من مصر بأن ما يتفق عليه سينفذ.. وهكذا لانهاية لمطالب ومساومات حماس، لأن الأمر - كما إتضح من جديد لايتعلق بالقضايا الفلسطينية موضع التفاوض، ولكن يتعلق بالسلطة وكرسى السلطة ولاشئ غير إستمرارها فى السلطة وتوسيعها نحو الضفة الغربية. لذلك كانت قيادات حماس وممثلوها فى جلسات الحوار تنهرب من الأسئلة الأساسية والحقيقية المطروحة حول قضية فلسطين وشعبها وحركته الوطنية.

- وقد انكشفت أثناء جلسات الحوار حقائق مهمة كانت وراء تعثر المصالحة، منها أن حماس لاتستطيع أن تقبل مصالحة تفقدها قدرتها التى تمكنت منها بعد فوزها فى الإنتخابات، وما قامت به من تغيير جوهري طال البنية الوظيفية الأمنية والمدنية والقضائية فى قطاع غزة، مع ما رافقها من سيطرة على مجمل مناحى الحياة داخل القطاع وحوله، وهى ممارسة سياسية ذاتية لاتزال حماس غير مستعدة أن تتنازل عنها بالطريقة التى يعتقد بها البعض تحت دعاوى الصالح العام، كونها ترى هى بالمقابل أن السلطة الفلسطينية تحاول سلبها له أو مشاركتها به دون أن تقدم لها ما تستحقه. فى حين تنطلق رؤية السلطة الفلسطينية وحركة فتح من أن حماس هى التى يجب أن تأتى للمشاركة على أساس سياسى جديد يحكم الوضع المنتظر بعيداً عن روح الانقسام، وعدم إستغلال الوضع الذى تسيطر فيه حماس بشكل مطلق على غزة وتفرضه على طاولة الحوار، وفرض شروط لاتنسجم مع روح المشاركة السياسية التى يمكنها إعادة روح الوحدة والتوحد الوطنى.

وعند التعرض لموقف حماس من نقاط الخلاف التى تمثل عقبات جادة، متجاهلين عناصر التدخل الخارجية، فسنجد أنها تنطلق من هذا المفهوم المستند إلى تكريس حقائق الانقسام بأشكال جديدة، وإيجاد واقع سياسى خاص فى المسألة الفلسطينية يعتبر أن الوحدة الوطنية المطلوبة ينبغى أن تمثل شكلاً من التعايش بين طرفين وليس وحدة بلد ووطن. فمن الغريب مثلاً بالنسبة للموقف من منظمة

التحرير أنه تم الإتفاق على تطويرها وإصلاحها عبر بعد ديموقراطي للمشاركة من خلال الإنتخابات على قاعدة التمثيل النسبي الكامل داخل الوطن والخارجي، ولكن الشرط المسبق لما طالب به خالد مشعل في خطابه الشهير بالدوحة منع الإتفاق. وبالمثل أيضاً قضية الأجهزة الأمنية، فقد كشف النقاش حولها أن المسألة من وجهة نظر حماس تذهب إلى المس الكلي بالقانون الأساسي وصلاحيات الرئيس ومجمل القوانين التي تم إقرارها بخصوص هذه الأجهزة وظيفة وهيكل. بل إن المبدأ الذي أرادت فتح أن يجري ترسيخه في هذه المسألة، على أساس أن يكون بناء هذه الأجهزة على أساس مهني غير حزبي ووطني، عكسته حماس إلى مفهوم جديد من المحاصصة الحزبية التي تراعى التشكيل القائم بين جناحي الوطن الفلسطيني، أي مراعاة نتائج الإنقسام في المؤسسة الأمنية ودون المساس بها. وكذلك الأمر أيضاً في قضية قانون الإنتخابات، ففي حين ذهب النقاش إلى حماية القانون المختلط وليس التمثيل النسبي، كما هو في منظمة التحرير مثلاً، وكان رسالة حماس تقول أن الواقع السياسي للمنظمة ليس بذى واقع بالسلطة ومؤسساتها، وبما يعزز واقع سلطة حماس في قطاع غزة لتصبح المركز المقبل للقرار الفلسطيني، وهو ما سينسحب بالتالي على الحكومة من حيث التركيب والمهام والبرنامج، وبحيث يصبح قطاع غزة عنصر الفعل الرئيسي في المرحلة المقبلة، ومقر رئيس الوزراء القادم، وذلك في تحايل غريب على الحال الفلسطيني الخاص الذي يتطلب عكس ذلك تماماً، لأن المعركة الوطنية ستكون في الضفة والقدس. وهنا يجب التوقف عند النقاش حول برنامج الحكومة المقترحة. ففي حين تعطي حماس أولوية لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، متجاهلة أسباب فرض الحصار أصلاً، وهي في الأساس استمرار احتفاظ حماس بالأسير الإسرائيلي شاليت، وإطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل ومطالبتها بتهدة طويلة الأمد، فإن الأهم هو إعطاء أولوية في برنامج الحكومة لمسائل لا يختلف معها المجتمع الدولي، وتطمئنه إلى التزامها بما سبق أن التزمت به منظمة التحرير في الإتفاقات الموقعة مع إسرائيل، ونزع الذرائع التي تتذرع بها إسرائيل لاستمرار الحصار، وهما قضيتي شاليت والتهدة، والغريب أنهما قضيتان خارج نطاق الحوار جملة وتفصيلاً، بل لا يطلع عليها المتحاورون أصلاً سوى من وسائل الإعلام. من هنا يؤكد الموقف المصري في الحوار بين الطرفين الفلسطيني على اعتبار قطاع غزة لا يزال تحت الاحتلال ولا يمكن إعتباره مستقلاً كما تظن حماس، وبالتالي لا تزال إسرائيل مسئولة عنه دولياً، ولاستطيع أن تتخلص من هذه المسؤولية بدعوى أنها انسحبت فيه من جانبها في عام ٢٠٠٥، في حين أنها تمارس ضد سكانه أبشع أنواع الحصار، وتشن ضدهم الهجمات العسكرية من وقت لآخر. ومن ثم فإنه في النظرة المصرية يعتبر الحوار بين السلطة في الضفة التي هي تحت الاحتلال، وحكومة حماس المؤقتة في قطاع غزة الذي هو أيضاً تحت الاحتلال، ضرورة حياة، وتعد المصالحة

خياراً وحيداً حتى يمكن إزالة هذا الإحتلال بكل الوسائل المتاحة، وكيفما كان الأمر ستكون حكومة التوافق المطلوب إقامتها تحت الإحتلال، وبالتالي فهي المسنولة عن إزالته. ولكي يتحقق قيام هذه الحكومة أصلاً ينبغي في النظرة المصرية أن يحدث توافق بين الأطراف الفلسطينية، وهو ما يفرض على كل طرف أن يتنازل بقدر ما عن مطالبه الحزبية الضيقة، من أجل القضية الأساسية العادلة وهي "تحرير الأرض".

وقد أبدت مصادر فرنسية وأوروبية تشاؤمها من الوضع الفلسطيني الداخلي، ومن إمكانية توصل حركتي فتح وحماس إلى تفاهم لقلب صفحة النزاع الدامي بينهما، معيدة ذلك إلى تضارب المصالح واختلاف في الأجندة السياسية، وبسبب وضع إقليمي معقد. وترى هذه المصادر أن حماس ليست مستعجلة بتاتاً في تحقيق المصالحة الفلسطينية، وليست مستعدة بتاتاً للتخلي عن السلطة في غزة، خصوصاً وأن سيطرتها على القطاع تدرج في إطار بناء كيان إجتماعي يكون متوافقاً مع رؤيتها الأيديولوجية والإجتماعية والسياسية – بإعتبارها نواة إمارة إسلامية في الأرض الفلسطينية، قابلة للتوسع مستقبلاً شمالاً نحو الضفة، وجنوباً نحو سيناء في مصر، وهي أجندة تتخطى الوضع السياسي الراهن، وتتعامل مع التطورات على ضوء نظرة بعيدة المدى. ومن هذا المنطلق تحولت غزة إلى مختبر لحماس التي تتمتع داخلها بتأييد ٣٠% فقط من الغزاويين، فيما يعارضها ثلث السكان، والثلث الأخير يتأرجح بين التأييد واللامبالاة. وتعتبر حماس أن المجتمع الدولي سيكون في النهاية مضطراً للتعامل معها بإعتبارها حقيقة سياسية قائمة على الأرض، وهو ما سيوفر لها الشرعية التي تحتاج إليها، خصوصاً مع توقف عملية السلام حتى الآن بسبب تعنت حكومة ناتنياهو في التجاوب مع مطالب إدارة أوباما حول المسألتين الأساسيتين وهما وقف الإستيطان وإقامة الحكومة الفلسطينية. ومن هنا تبدو هذه المصادر الأوروبية تخوفها من إتساع الهوة بين غزة من جهة والضفة من جهة أخرى، والمخاطر المترتبة على استمرار الوضع القائم في غزة على حاله، واحتمال أن يكسر هذا الوضع عن طريق العنف مجدداً، حيث لارفع للحصار، ولا بصيص لحدوث مصالحة فلسطينية، أو لمباشرة إعادة بناء ما تهدم من جراء الحرب الإسرائيلية. كما أكدت هذه المصادر على ما يردده الكثيرون من أن سبب تعثر جهود مصر لتحقيق المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين إنما يرجع إلى إلزام حماس بما فرضته عليها إيران من إلتزامات بتأجيل أي خطوات جادة على طريق المصالحة، حتى تبدأ طهران مفاوضاتها المرتقبة مع واشنطن، إذ أن إحكام حماس سيطرتها على غزة تعتبر أحد الأوراق الرئيسية في أيدي طهران عند بدأ هذه المفاوضات.

من هنا يمكننا أن نفهم لماذا تصر حماس في جلسات الحوار الثنائي مع فتح على ما تطلق عليه "ثوابت وطنية" لا يمكن التنازل عنها. من ذلك الإصرار على أن تكون الحكومة المتشددة مجرد

حكومة تصريف أعمال، وألا تلتزم بالمنظمة ولا بالتزاماتها، وأن تستبدل هذه المنظمة بمرجعية أخرى تكون إطاراً قيادياً يتولى الشأن الفلسطيني لحين إجراء الانتخابات الفلسطينية التي تم الاتفاق على إجرائها في بداية العام المقبل ٢٠١٠. كما عطلت حماس أيضاً الاتفاق حول قانون الانتخاب، ولم تتفق على المرجعية المقترحة، ولا على إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية، ولا على الالتزام بما سبق أن ألزمت به المنظمة في إتفاقات دولية. ويمكننا أن نفهم أيضاً لماذا تصر حماس على تسمية الرئيس محمود عباس بـ "الرئيس المنتهية ولايته"، ولماذا يجري تبادل الشتائم والإتهامات بين الفريقين، ولماذا تم الكشف مؤخراً عن إرسال حماس فريق لإغتيال الرئيس عباس وإعتقال أفراد، ولماذا تطالب حماس بالإفراج عنهم.

- وإذا كانت التقديرات الغربية والعربية والفلسطينية ترجع أسباب تعنت حماس وعرقلتها جهود المصالحة التي تبذلها مصر، إلى دور إيران وسوريا في تحفيزها لإتخاذ هذا الموقف، فإن مصادر فلسطينية وعربية أبدت مخاوفها من أن يكون هناك شئ خفى بين حماس وحكومة ناتنياهو، ربما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأنه يوجد هناك لقاء مصالح يتمثل في الاتفاق على هدنة طويلة المدى طرحته حماس ولا تزال تطرحه. وأن هناك خيطاً خفياً بين كل هذه العراقيل التي تضعها حماس في طريق إستعادة الوحدة الفلسطينية، وبين المواقف المتشددة التي تتخذها حكومة ناتنياهو اليمينية والمتطرفة إزاء توجهات الرئيس الأمريكي أوباما لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط وحل قضية فلسطين على أساس خيار الدولتين، دولة مستقلة للفلسطينيين إلى جانب الدولة الإسرائيلية. ويقول أصحاب هذا الرأي أنه من غير المستبعد أن يكون ناتنياهو في مجال محاولاته للتملص من إستحقاقات عملية السلام وفقاً لتوجهات الإدارة الأمريكية، قد أصبح مقتنعاً بالهدنة التي تقترحها حماس، وأنه بات معنياً في ضوء هذه القناعة بالتخلص من السلطة الوطنية في الضفة الغربية بالطريقة نفسها التي جرى التخلص منها في قطاع غزة. ويستند أصحاب هذا الرأي إلى تطورين على جانب كبير من الأهمية، أولهما - أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية قد اكتشفت في الآونة الأخيرة أن حركة حماس من خلال خلاياها السرية تقوم بتخزين ملابس كالمالبس المستخدمة من قبل جهاز حراسات الرئيس عباس وملابس كمالبس شرطة السلطة الوطنية في كل مدن وقرى الضفة الغربية. وثانيهما - هو قيام حركة حماس برصد تحركات وتنقلات الرئيس الفلسطيني بين منزله ومبنى المقاطعة، حيث مقر رئاسته في رام الله، وهو ما يعنى وجود خطط لإغتيال الرئيس عباس واتخاذ إجراءات من أجل تنفيذها، وبما يؤدي إلى إحداث فراغ في الرئاسة الفلسطينية سيملاه وفقاً لدستور السلطة الوطنية رئيس المجلس التشريعي عبد العزيز الدويك - من قيادات حماس في الداخل - والذي خرج من السجون الإسرائيلية مؤخراً وفق صفقة مبهمة يدور حولها لغط كبير. ومن المعروف أن

الدويك كان قد أدلى بتصريحات بعد إطلاق سراحه مباشرة ليست بعيدة في مضمونها عن كل هذه الهواجس والتصورات والتقدير، جدد فيها حث الإسرائيليين على قبول الهدنة التي اقترحتها حماس، وأن هذه الهدنة يجب أن تستمر لأطول فترة ممكنة. كي تسمح بحدوث مصالحة مع الإسرائيليين، وذلك لكي يكون هناك "جيل جديد ينحى جانباً كل أنواع الخلاف، ويسعى للمصالحة.. بدلاً من هؤلاء الشباب الذين يحملون الأحزمة الناسفة على أوساطهم". ونلاحظ هنا أن الدويك تحدث فور خروجه من السجن عن مصالحة مع الإسرائيليين، ولم يشر إلى المصالحة مع إخوانه الفلسطينيين في الضفة.

- وفي نفس السياق قد يكون من المفيد التذكير بأن الهدنة الطويلة التي يجري الحديث عنها، كان قد أوردها المستشار السياسي لإسماعيل هنية - د. أحمد يوسف - في وثيقته الشهيرة التي كان قد أعلنها بعد مفاوضات مع مبعوثين من النرويج وسويسرا وبريطانيا، تتضمن بنوداً حول انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية إلى خط مؤقت متفق عليه، وهدنة لمدة خمس سنوات - أي لن يتم خلالها شن أية هجمات فلسطينية داخل إسرائيل ولا على الإسرائيليين أينما وجدوا، ولن يتم شن هجمات إسرائيلية على الأراضي الفلسطينية ولا على الفلسطينيين أينما وجدوا، وأن تتعهد إسرائيل بعدم إتخاذ أية خطوات من شأنها تغيير الأمر الواقع السائد في المناطق التي لم تكن خاضعة للسيطرة الإسرائيلية في ٤ يونيو ١٩٦٧ ولن يتم بناء أية مساكن جديدة في المستوطنات ولا شق طرق جديدة أو تغيير على المناطق الخضراء. هذا إلى جانب السماح للفلسطينيين بحرية الدخول إلى القدس الشرقية وتنقلهم في باقي أراضي الضفة الغربية المحتلة، مع حرية السفر من غزة إلى الضفة وبالعكس، وكذلك إلى الأردن ومصر. وحقيقة الأمر في شأن هذه الوثيقة أنه يوفر لإسرائيل هدنة مجانية، قد يتم تمديدتها لعشرة أعوام أو لعشرين عاماً أو أكثر مقابل "انسحاب لخطوط متفق عليها"، وإقامة دولة بحدود مؤقتة لا تشمل القدس، مع إسقاط مرجعية حق العودة التي هي القرار الدولي ١٩٤، وإستبداله بإصطلاح "صيانة مبدأ حق العودة". لذلك من غير المستبعد في ظل موافقة حماس على ذلك أن يهرب ناتنياهو من إستحقاقات عملية السلام ومن الضغط الأمريكي، إلى القبول بهذه الوثيقة، وإلى غض النظر على الأقل عن قيام حماس بإنتقلاب في الضفة الغربية على غرار الإنتقلاب الذي قامت به في غزة في يونيو ١٩٦٧، وأثبتت حماس لإسرائيل من خلال هذا الإنتقلاب وما ترتب عليه، أنه بإمكان إسرائيل المراهنة عليها للوفاء بالإلتزامات التي ترى أن السلطة الوطنية قد عجزت عن الوفاء بها، وبخاصة الإلتزامات المتعلقة بالجوانب الأمنية.

ومن جانب آخر حرصت حماس أيضاً على فتح قناة جانبية مع إدارة أوباما، حيث بعثت برسالة إليه عبر السيناتور جون كيري الذي قام في فبراير الماضي بزيارة لقطاع غزة ضمن وفد من

الكونجرس، تطلب فيها حماس الإنفتاح على الحركة الإسلامية.. والإنصاف، وأن تفتح الإدارة الأمريكية حواراً مع حماس باعتبارها الأكثر شعبية في الشارع الفلسطيني، وفازت بالأكثرية في انتخابات المجلس التشريعي. وقد أيد مسئول أمريكي وجود هذه الرسالة، وأن المسؤولين الأمريكيين يدرسونها وكيفية التعامل معها، وأن السيناتور كيري تسلم هذه الرسالة من مديرة الاونروا، وأن كيري سلمها بدوره مع وثائق أخرى إلى القنصل الأمريكي في القدس لتمر بالقنوات الصحيحة. وكان كيري رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ومعه عضوان آخران بالكونجرس رافقاه إلى غزة، قد امتنعوا عن إجراء أية لقاءات مع مسئولين في حماس خلال الزيارة. وقد ارتبط بتسليم هذه الرسالة ترحيب كبير من جانب مسئولى حماس بزيارة الوفد الأمريكي لغزة واعتبروها خطوة في الإتجاه الصحيح. وهذا الموقف من جانب حماس يناقض موقفهم السابق من تحرك وزراء خارجية العرب عقب العدوان إلى نيويورك لإستصدار قرار من مجلس الأمن لإيقاف العدوان، حيث قوبلت جهود مصر والسعودية في هذا السبيل بالتشكيك والطعن من قبل حماس وحلفائها في المحور الإيراني، حين قالوا: "دعوا محور الإعتدال يذهب إلى حلفائه الأمريكيين"، واتركونا للمقاومة. والسبب في هذا التناقض الذي وقعت فيه حماس هو أنها تريد أن تعترف بها واشنطن كمرجعية فلسطينية، وهو ما أكدته مشير المصري عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس عندما رحب بزيارة الوفد الأمريكي، مطالباً واشنطن بضرورة الإعتراف بالشرعية الفلسطينية، وهنا بيت القصيد، فكل المطلوب هو الإعتراف بحماس والتعامل معها وأن كل الدماء البريئة التي سفكت في غزة أثناء العدوان كان من أجل الحصول على هذا الإعتراف، وبما يكرس سلطة ونفوذ حماس على الساحة الفلسطينية، لامن أجل تحرير الأرض كما يزعم قادة حماس. ومن هذا المنطلق جاء سعى حماس لإيجاد مرجعية بديلة للفلسطينيين والتي أعلن عنها مشعل في طهران لتلغى السلطة الفلسطينية. ومن هنا أيضاً يمكننا فهم لهاث حماس، وقبلها الإيرانيين والسوريين، للتواصل مع أمريكا. في حين أنه يوجد طريق قصير جداً لحماس تستطيع من خلاله أن تصل للأمريكيين وغيرهم، وهو الإعتراف بأوسلو وما نتج عنها من إتفاقيات، لاسيما وأن أوسلو هي التي أوصلت حماس عبر الإنتخابات للحكم، ولكن ليس هذا هو الطريق الذي تريده حماس لأنه سيجعلها مرتبطة بالسلطة الفلسطينية الملتزمة بأوسلو، ولذلك تريد حماس أن تنقلب على هذه السلطة الشرعية ولتحل محلها وذلك من خلال السلاح والإنقلابات ومحاولات إغتيال الرئيس عباس، وغير ذلك من أساليب فرض نفسها بالقوة. ومن ثم فإن كل الجهود التي تبذلها مصر وغيرها من الدول العربية، كذلك السلطة الفلسطينية من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية لاتعنى حماس في شئ، وتعتبرها معطلة لسعيها نحو الإطاحة بسلطة المنظمة ولتحل محلها في حكم كل الفلسطينيين داخل وخارج الأراضي

المحتلة، وهو ما يفسر أساليب العرقلة والمماطلة والمماحكة التي تتبعها حماس في جولات الحوار التي تتم في القاهرة.

يتأكد هذا المفهوم من تحليل الخطاب الذي ألقاه خالد مشعل في أواخر يونيو ٢٠٠٩، قبيل أيام قليلة من إنعقاد الجولة الحوارية السادسة بين حركتي فتح وحماس في القاهرة، والذي أثار فيه مجموعة كبيرة من القضايا، ويشير في الوقت نفسه إلى البراجماتية العالية التي بدأت تطل منذ فترة ليست بالقصيرة بين مفردات الخطاب السياسي لحركة حماس. حيث رحّبت حماس بالتغيير الذي طرأ على السياسة الأمريكية في عهد أوباما، معلناً مد يد حماس للرئيس أوباما من أجل حوار جاد بين الحركة والإدارة الأمريكية، معلناً إستعداد حماس لحل يقوم على إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة فوق الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، ربطاً مع حق العودة لسنة ملايين لاجئي فلسطيني. وعلى العكس من ذلك وجّه مشعل إنتقادات للنظام الرسمي العربي عبّر عن خلالها عن رفضه لعدم تعاطي معظم الدول العربية مع حماس باعتبارها الممثل الشرعي للفلسطينيين، ومنتقداً ما أسماه (تهافت) على مساعي التسوية الجارية، مطالباً بإستراتيجية عربية جديدة ذات خيارات متعددة، وهو ما يعنى عدم التمسك بمبادرة السلام العربية. أما فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني الداخلي ومسار العملية الحوارية التي تشرف عليها مصر، فقد ربط النجاح في تحقيق المصالحة بتحقيق ثلاثة أمور: أولها - إنهاء ملف الإعتقال السياسي، والثاني - تحديد الحوار الفلسطيني عما سماه مشعل "الإلتزامات مع إسرائيل والشروط الخارجية"، وثالثهما - تجاوز حلول "النقسيط بالمقطع" لصالح حل "الرزمة الكاملة". وفي محصلة تحليل خطاب مشعل هذا، يمكن أن نستنتج أنه لا إنقلاب دراماتيكي في برنامج وسلوك وتوجهات حماس، ولكنها تحاول إستيعاب معطيات الواقع والبناء عليها لتوسيع فضاءات العمل أمامها. وحيث قرأ زعيم حماس المستقبل بذكاء، وأن الوضع المالي الآن لحماس ومستقبلاً لن يكون كما كان في السابق بل سيسوء، فإيران باعتبارها الممول الرئيسي لحركة حماس لديها مشكلاتها في الداخل بعد أن أفاق الشعب الإيراني على الحقيقة، وأن الموقف الذي نشأ أخيراً وعبر عن نفسه في الإحتجاجات إلصاخبة لم يكن بسبب الإنتخابات وحدها، بل وبسبب الوضع الإقتصادي المتدهور في البلاد، وتصرف حكومة نجاد بأموال شعبها بطريقة غير مسنولة، ومن ثم فإن إيران لن تلتفت إليه، خاصة وأنها تتقارب الآن مع أمريكا، ولا أحد من الطرفين يريد أن يشتعل الصراع بينهما إلى المواجهة العسكرية، وأن عاجلاً أو آجلاً سيتوصلان إلى الحل الذي يضمن لأمريكا عدم وصول البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة التسلح النووي، وفي نفس الوقت يضمن لإيران فسحة من الحركة الإقليمية التي تناور من خلالها على الزعامة والهيمنة على بعض الدول المجاورة، وفي سبيل ذلك لن تقف إيران عقبة أمام إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وستوقف دعمها المادي

والمعنوى لحركة حماس طبقاً لشروط واشنطن. أما سوريا فإنها بدورها ماضية في التقارب مع أمريكا بعد تطبيع العلاقات معها، وأن شرط واشنطن لتخلي سوريا عن تحالفاتها مع إيران وحزب الله وحماس ستستجيب له دمشق، ولن تفوت هذه الفرصة مهما كان الثمن، كما شاهد مشعل بعينيه ترجمة ذلك على أرض الواقع في خسارة المعارضة اللبنانية وعلى رأسها حزب الله رهاناتها في الإنتخابات اللبنانية، على الرغم من كل ما توفر لها من دعم سورى وإيرانى، وأن الطوفان قادم لا محالة. لذلك تنبه مشعل لكل هذه التطورات وسارع إلى إستباق ما قد يستجد منها، وقدم مالدیه ليلحق بالركب قبل فوات الأوان، ومن هنا جاء إقترابه من واشنطن، مدركاً أنها الطريق الوحيدة الباقية لديه ليحافظ على مكتسباته - أو بعضها مستقبلاً - في غزة، وفي ضوء رفض دولى وعربى للتعامل معه إذا ما أصر على سياساته السابقة، ومن ثم عليه أن يغير هذه السياسات - ولو شكلياً - حتى يمكنه مستقبلاً أن يجد مصدراً عربياً للتمويل بعد أن تغلق إيران صنبورها.

المبادرة الأمريكية المتوقعة^{١٨٨}

- أصبح من المعروف، وشبه المعلن أن يعلن قريباً الرئيس الأمريكى أوباما عن مبادرة أمريكية لحل المشكلة الفلسطينية، وذلك فى ضوء ترسخ معطيات جديدة على الأرض، صارت تشكل منطلقاً للحركة الأمريكية. وأبرز هذه المعطيات تآكل المحور الإيرانى - السورى - حزب الله - حماس، وذلك بعد أن انكشفت ضعف الموقف الداخلى فى إيران، وتحقيق واشنطن إختراقاً فى علاقتها مع سوريا، وهزيمة حزب الله فى إنتخابات لبنان، وما أكدته استخبارات إسرائيلية وغربية عن تراجع تهريب الأسلحة من إيران إلى حماس، نتيجة إحكام الحصار الإسرائيلى والأمريكى والأوروبى على دروب وممرات تهريب السلاح إلى غزة، سواء عن طريق البحر أو براً عبر الأنفاق المتواجدة فى منطقة الحدود بين مصر وغزه، ومن المعطيات الجديدة التى على الأرض وأثرت فى بلورة المبادرة الأمريكية المتوقعة، إدراك أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية والأمريكية ضعف موقف حماس فى غزة رغم إحكام سيطرتها الأمنية على القطاع، وأنه فى حالة إنتخابات حرة قادمة ستفقد حماس مساندة الغزويين لها وستسقط فيها، وأنها ضُربت وتضررت سمعتها بشدة فى الحرب السابقة، وأنه من غير المحتمل أن تقول أى شئ لإثارة المزيد من القتال بسبب الحصيلة الكبيرة من الخسائر فى صفوف المدنيين الذين يندمون على إنتخابهم لحماس عام ٢٠٠٦.

- ومن المعطيات الجديدة أيضاً والتي ستؤثر فى صياغة المبادرة الأمريكية، تزايد الضغط الدولى على إسرائيل لحملها على الإستجابة لمتطلبات السلام ووقف الإستيطان وإقامة الدولتين وتنفيذ القرارات والإتفاقيات الدولية. وهو ما تمثل فى أنه لأول مرة نجد مسئولاً دولياً بحجم المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالإتحاد الأوروبى - خافيير سولانا - يطرح فكرة تحديد تاريخ محدد لإقامة دولة

فلسطينية يتم بعده إعتراف مجلس الأمن بهذه الدولة، حتى إذا لم يتوصل الإسرائيليون والفلسطينيون إلى إتفاق. ولأول مرة أيضاً تبعت الخارجية البريطانية برسالة سرية إلى إسرائيل عبر سفارتها في لندن تخطر بها فيها بأنها - فى أعقاب ضغوط برلمانية شديدة ومنظمات حقوق الإنسان - قررت إعادة النظر فى أسس تصدير السلاح إلى إسرائيل، وأنها فرضت بالفعل حظراً على بيع معدات ووسائل قتالية لسلاح البحرية الإسرائيلية على خلفية مشاركته فى العدوان الأخير على غزة. أضيف إلى ذلك عبارات الغزل الحذر التى طرأت على العلاقات الأمريكية-السورية، والتى تمثلت فى إبداء الرئيس الأمريكى أوباما إستعداده لقبول دعوة نظيره السورى بشار الأسد لزيارة دمشق بعد إتصالات إيجابية بين الدولتين.

- ورغم حرص الرئيس أوباما فى إجتماعه مع رؤساء المنظمات اليهودية على تأكيد دعم بلاده التقليدى لإسرائيل، إلا أنه طالبهم بالضغط على إسرائيل لتقبل بمقترحاته لحل النزاع بينها وبين الفلسطينيين، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الإستيطان. وقد أبدى المجتمعون معه تأييدهم لممارسة ضغوط على إسرائيل، ولكنهم طالبوا بأن تغيير الإدارة الأمريكية نبرتها مع إسرائيل، وأن تمارس الإدارة أيضاً ضغوطاً على الدول العربية لتحسين علاقاتها مع إسرائيل وهو ما أبدى أوباما تفهماً له. وهو ما انعكس فى تراجع حدة الإنتقادات الأمريكية لإسرائيل على خلفية موقفها الراض وقف النشاط الإستيطانى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وحيث أبدت وزيرة الخارجية هيلارى كلينتون فى مجلس العلاقات الخارجية يوم ٢٠٠٩/٧/١٥ "تفهماً للصعوبات السياسية" التى تواجهها الحكومة الإسرائيلية فى وقف الإستيطان، والإنذار الذى وجهته إلى إيران بالقول: "أن نافذة الحوار معها ليس مفتوحة زمنياً".

- وكانت صحيفة هاآرتس قد أفادت بأن الرئيس الأمريكى سيعلن قريباً عن خطة سياسية لدفع عملية السلام تحدد أساساً جدول أعمال زمنياً ملزماً لإدارة المفاوضات فى شأن القضايا الجوهرية وإنهاءها والتوصل إلى التسوية الدائمة. ولكنها أضافت أن الخطة لا تتطرق إلى تفاصيل المفاوضات، ولا تطرح معايير لحل الملفات الإشكالية والقضايا الجوهرية، وإنما "الإطار المفاوضات وشكل إدارتها وآليات متابعتها والجدول الزمنى". ونقلت الصحيفة عن دبلوماسى غربى مطلع على الإتصالات بين الولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ودول عربية معتدلة فى شأن ملامح الخطة قوله أن الرئيس الأمريكى معنى بالإعلان عن خطته فقط بعد حل قضية البناء فى المستوطنات، وترتيب مسألة "الملفات الطيبة" من جانب الدول العربية تجاه إسرائيل. وبحسب هذا الدبلوماسى فإن الإدارة الأمريكية غيرت مقاربتها فى مسألة البناء فى المستوطنات، وهى معنية بالتوصل إلى تسوية حولها مع إسرائيل، بعد أن أدركت أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بتجميد تام للبناء، وأن هذا المطلوب

غير منطقي وغير عملي، خصوصاً وقف بناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية تم الشروع في بنائها وليس ممكناً وقفه، هذا إضافة إلى فشل الإدارة الأمريكية في الحصول على "بإدرات حسن نية" من دول عربية كان ممكناً مقايضتها بوقف الإستيطان. وزاد بأن ميتشيل يحاول الآن التوصل إلى صيغة يكون فيها البناء في حده الأدنى، على أن يتزامن ذلك مع قيام إسرائيل بخطوات أخرى لبناء الثقة مع الفلسطينيين بصرف النظر عن قضية الإستيطان - مثل الإنسحاب جزئياً من مدن الضفة، وفتح بعض المعابر على قطاع غزة - وهذا ما سيحاول ميتشيل الحصول عليه في زيارته المقبلة للمنطقة، وإن كان العالم العربي يشكك في نوايا رئيس الوزراء الإسرائيلي ناتنياهو، خاصة بعد خطابه بجامعة بار إيلان في يونيو الماضي - والسابق الإشارة إليه - بل ويخشى من خداعه في قضية المستوطنات.

- وقد أكدت مصادر أمريكية في ٢٠٠٩/٧/١٧ أن الإجابة عن سؤالين هما: مدة وقف الإستيطان، وأى أنشطة نمو طبيعي داخل بعض المستوطنات سيسمح بها من دون أن تؤثر على قضايا الحل النهائي، هي التي ستقرر مصير المفاوضات الأمريكية-الإسرائيلية للوصول إلى اتفاق في شأن الإستيطان يمهّد في الوقت نفسه لإطلاق المفاوضات خلال أسابيع، ويشجع على خطوات عربية مقابلة، والاستفادة من الجو الإقليمي لإستكمال الزخم في عملية السلام. ويحرص الجانب الأمريكي في هذا الصدد على ضمان التجميد لمرحلة كافية تمهّد لبدء المفاوضات التي ستتطرق بطبيعة الحال إلى قضايا الحل النهائي. وتنقل الأوساط الأمريكية تفاؤلاً واشنطن بإحتمال توصل ميتشيل بعد لقائه بوزير الدفاع الإسرائيلي باراك إلى مثل هذا الاتفاق، وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية قد أكدت نية الإدارة في إطلاق المفاوضات سريعاً، وخلال أسابيع. في ذات الوقت الذي تسعى فيه الإدارة الأمريكية إلى إقناع الجانب العربي باتخاذ خطوات إنفتاح تجاه إسرائيل، مثل تسهيل التأشيرات، وفتح المجالات الجوية، والتبادل الثقافي. وتتوقع الإدارة الأمريكية أن تنجح هذه الجهود مع بعض الدول الخليجية وشمال أفريقيا (المغرب وتونس) وإلى حد أقل مع قوى محورية. وأن الإدارة تحاول الاستفادة من الجو الإقليمي عموماً (التطورات في إيران)، وإعتبار أن حل الدولتين يخدم المصلحة القومية الأمريكية، كما أن وقوف الكونجرس إلى جانب الإدارة الأمريكية والرئيس أوباما في تأييد هذه السياسة، سوف يضع ناتنياهو في موقف دفاعي خلال زيارته لواشنطن ولقائه نواب الأقلية اليهودية في الكونجرس الذين أبلغوه ضرورة الإسراع في حل الدولتين والوصول إلى تسوية.
- أما عن تفاصيل المبادرة الأمريكية فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي، فإن هناك أحاديث عن إمكانية العودة لوثيقة أمريكية قديمة أعدتها وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت في عام ٢٠٠٠ لتكون تصوراً نهائياً لحل القضية الفلسطينية، أهم ما جاء فيها:

أولاً: يكون نهر الأردن والجسور المقامة عليه من الجهة الغربية تحت السيادة الفلسطينية، على أن يتم نشر قوة مراقبين دولية تضم في صفوفها وحدة إسرائيلية كبيرة.

ثانياً: تخضع منطقة غور الأردن على الجانب الغربى للسيادة الفلسطينية، مع تمتع الإسرائيليين بحق إستئجارها لمدة طويلة من الزمن (رفض الفلسطينيون هذا الإقتراح ولايزالون يرفضونه).

ثالثاً: تقول وجهة النظر الأمريكية وفقاً لوثيقة أولبرايت هذه أن هناك صيغة عامة فيما يتعلق بحق العودة تلبي المطلب الفلسطينى والعربى، ولكن يجب أن يكون معروفاً أن هذا الحق بالنسبة للأراضي الإسرائيلية لن يكون مطلقاً، ولكن سيقصر على عدد محدود جداً لايشكل أى قلق لإسرائيل، أما بالنسبة لأراضي الدولة الفلسطينية المنشودة فإنه سيكون وفقاً لما يقرره الفلسطينيون أنفسهم.

رابعاً: حل قضية القدس يجب أن يستند إلى القرارات الدولية وفي مقدمتها القرار ٢٤٢، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التعاطى مع وجهة النظر الإسرائيلية القائلة بإمكانية نقل أحياء عربية فى هذه المدينة للسيادة الفلسطينية، وضم الأحياء اليهودية (حائط المبكى) لإسرائيل من الناحية الديموجرافية.

- أما رئيس الوزراء الإسرائيلى ناتنياهو، فقد بلور وطاقم وزرائه المقربين، فكرة شيمون بيريز لتسوية مرحلية للصراع الإسرائيلى الفلسطينى بنوى طرحها فى القريب، ويستند هذا المشروع إلى خطة قديمة طرحت فى إسرائيل عام ٢٠٠٠ ولكن السلطة الفلسطينية بقيادة عرفات كانت قد رفضتها، وهى تتلخص فى إقامة دولة فلسطينية فى حدود مؤقتة من دون القدس ومن دون تسوية قضية اللاجئين، وتتضمن البنود الآتية:

١- إقامة دولة فلسطينية على ٨٠% من مساحة الضفة الغربية، على أن تظل بقية المنطقة بأيدى الإسرائيليين على شكلين: الأول: يضم الكتل الإستيطانية والطرق التى توصل إليها، وهى بمساحة ١٠% من الضفة، والثانى: غور الأردن ويؤجر لإسرائيل لمدة ٢٠ سنة.

٢- يؤجل البحث فى موضوعى القدس واللاجئين الفلسطينيين إلى المفاوضات حول التسوية الدائمة، التى تجرى عندما يحين الوقت لذلك بين الطرفين، بحيث تجرى المفاوضات بين دولتين (إسرائيل وفلسطين).

٣- المفاوضات حول الدولة ذات الحدود المؤقتة لا تتم مع السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية، كما جرت الأمور حتى اليوم، بل مع وفد من الجامعة العربية يضم ممثلين عن السلطة الفلسطينية، حتى تكون نتائجها مقبولة من معظم الفلسطينيين فى قطاع غزة وليس الضفة الغربية فقط.

- وتدعى إسرائيل في تفسير وتبرير هذا التوجه، أنه لا يوجد في الطرف الفلسطيني من يفاوض إسرائيل، فالرئيس عباس يرفض التفاوض حالياً، ويجد أعذاراً غير مقنعة لذلك، وموقفه غير مقبول وغير مفهوم من الغرب، وحتى لو وافق وحضر المفاوضات، فإنه لا يستطيع التفاوض والتوقيع باسم الشعب الفلسطيني، فالقيادة الفلسطينية ممزقة ومتصارعة فيما بينها وتتقاسم السلطة والأرض، حماس في قطاع غزة، وفتح في الضفة الغربية، ولا توجد قيادة موحدة يعتمد عليها.
- وقد ذكرت صحيفة معاريف أن بيريز عرض هذا المشروع على بعض القادة العرب ومعظمهم تحفظوا عليه، إلا أن بيريز لا يترك مناسبة إلا ويحاول فيها إقناع ناتنياهو ورفاقه بمشروعه. ويحاول ناتنياهو ووزير دفاعه باراك إعادة بلورة هذه الخطة لعرضها على الأمريكيين قبل أن يعلن الرئيس الأمريكي خطته للسلام في الشرق الأوسط.

المقاومة بين الحقيقة .. وشعارات المتاجرة^{١٨٩}

- أثارت الحرب الأخيرة على غزة في يناير ٢٠٠٩، ومن قبلها حرب لبنان في صيف ٢٠٠٦، تساؤلات كثيرة حول حقيقة شعار المقاومة الذي رفعته حماس في غزة، وحزب الله في لبنان، حيث خاضا هذين الحربين تحت هذا الشعار، ومدى ما حققته أعمال المقاومة في الحالتين الفلسطينية واللبنانية من مكاسب وخسائر لشعبيهما؟ ومتى تكون المقاومة المسلحة واجبة وما هي إلزاماتها تجاه شعبيها؟ ومتى تفسح الطريق للمقاومة الدبلوماسية لتؤدي دورها استثماراً لنتائج المقاومة المسلحة؟ وهل الشعب هو الذي يدافع عن المقاومة ويكون ضحية أعمالها، وقد تكون هذه الأعمال ليست أكثر من مغامرات لا تتسم بالمسؤولية ورهانات خاسرة، أم أن المقاومة هي التي تدافع عن الشعب وتحميه وتضحي بنفسها في سبيله؟ وهل دور المقاومة هو حماية الشعب من هجمات المحتل أم هو مبارزة المحتل عسكرياً في معارك غير متكافئة لمجرد التأكيد على وجود المقاومة دون إلحاقها خسائر عسكرية بالعدو ذات مغزى مماثلة لخسائرها، حتى لو أبى الشعب الذي تقاوم من أجله؟ وهل يحق لفصيل من فصائل المقاومة استخدام السلاح في فرض واقع سياسى على حساب فصيل مقاوم آخر في أرض مازالت محتلة؟ وأياً كانت الدوافع، هل يمكن للمقاومة الوطنية أن ترهن نفسها لإرادة قوى إقليمية لا تهمها مصلحة الوطن، بل تهمها مصلحتها فقط وتُسخر المقاومة لخدمة هذه المصالح مقابل ما تقدمه لها من دعم مادي؟ وهل يمكن للمقاومة الوطنية أن تستثمر أعمالها ضد العدو في تحقيق مكاسب سياسية داخلية على حساب وحدة الوطن، وتتسبب في إثارة فتنة وإنقسامات داخلية؟ وهل من الدين أن تتلحف قوى المقاومة به، وتتاجر بشعاراته لتحقيق طموحاتها السياسية؟ .. إلى غير ذلك من التساؤلات التي أثارت بعد أن كثر استخدام شعار المقاومة عقب الحرب الأخيرة على غزة، للجم الذين إنتقدوا ممارسات حماس أثناء هذه الحرب تحت شعار المقاومة، والتي تسببت

فى تكبيد شعب غزه خسائر بشرية ومادية جسيمة ما كان أغناه عنها فى ظل معاناة الحصار، خاصة وأن نتائج الحرب لم تسفر عن أى تغيير فى أوضاع القطاع المحاصر عما كان الحال عليه قبل الحرب، بل زاد الحصار إحكاماً عليه بفعل مشاركة الدول الكبرى فيه إلى جانب إسرائيل.

- ومن المؤكد أن حق الشعوب الواقعة تحت الإحتلال فى المقاومة مكفول ومُعترف به طبقاً لمواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولى والوثائق الدولية لحقوق الإنسان. فمن حق الشعوب إستخدام كل السبل للتخلص من الإحتلال بما فى ذلك المقاومة المسلحة. وتختلف المقاومة المسلحة المشروعة عن الأعمال الإرهابية، فالأخيرة ترتكب أعمال عنف ودون أسباب مشروعة، وتستخدم شعار المقاومة لتحقيق أغراض سياسية على حساب مصالح الشعب وانتهاكاً لحرماته. وأحداث التاريخ تحوى صوراً مشرفة من أعمال المقاومة المشروعة ضد قوى الإحتلال.. مثل المقاومة الفرنسية ضد قوات الإحتلال النازى أثناء الحرب العالمية الثانية، والمقاومة الليبية ضد المحتل الإيطالى فى ثلاثينيات القرن الماضى، والمقاومة الجزائرية ضد المحتل الفرنسى فى خمسينات وستينيات القرن الماضى، ناهيك عن المقاومة المصرية ضد صور الإحتلال الفرنسى والبريطانى الذى تعرضت له مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، فضلاً عن مقاومة الإحتلال الإسرائيلى لسيناء عقب حرب ١٩٦٧. وكانت كل هذه النماذج من أعمال المقاومة سبباً فى تحرير الأراضى المحتلة.

- والمقاومة هى مجموعة تنظيمات تخوض كفاحاً سياسياً أو مسلحاً ضد المحتل والمستعمر فى أراضى محتلة، وغالباً ما تشكل المقاومة من أجنحة عسكرية وسياسية، على أن كليهما يخضع لقيادة سياسية واحدة تقود كافة الأجنحة وفصائل المقاومة. ويجب أن تكون هناك أدوات وأساليب تستخدمها المقاومة فى الوقت والمكان المناسبين ضد المحتل، سواء بالقوة المسلحة بتنفيذ عمليات نوعية تكبد العدو خسائر بشرية ومادية تجبره على التراجع عن أهدافه، أو فى مرحلة معينة تلجأ المقاومة إلى المفاوضات السياسية مع العدو للوصول إلى تسوية سياسية تحقق من خلالها أهداف المقاومة الوطنية. ولذلك ينبغى أن يكون لهذه المقاومة التى تتفاوض مع العدو ظهير وطنى وتأييد شعبى، لأنه إذا حدثت فجوة بين الشعب والمقاومة، غالباً ما ينتج عنها عطباً فى النضال ضد المحتل وبما يؤثر سلباً على مسيرة المقاومة، ويفقدها شرعيتها، وتصبح بداية يستغلها المحتل للقضاء عليها.

- كما يجب أن يكون برنامج المقاومة وأجندتها قاصرة على مواجهة المحتل فقط، وأن تكون منطلقاتها وطنية صرفة، وليست تنفيذاً لأجندات خارجية أو تعبيراً عن وجهات نظر لدول وقوى كبرى حتى لو كانت تتخذ هذه الحركات من بعض هذه الدول مقراً لها. كما يجب أن تكون محركات المقاومة لديها القدرة على معرفة ما يدور فى الأقاليم الموجودة فيها وما يكتنفها من صراعات داخلية، وتأثير النظام الدولى على الدائرة الإقليمية. فإذا ما قامت أى حركة مقاومة بالتمرد على النظام الدولى أو الإقليمى

الذى تنتمى إليه، أو رهنت نفسها لقوى إقليمية على حساب قوى إقليمية أخرى ناصبتها العداء، فإنها بذلك تكون قد ارتكبت خطأ إستراتيجياً قد تدفع ثمنه بشكل أو بآخر يؤثر على مسيرتها، وبالتالي يؤثر على النضال الوطنى والأهداف التحررية التى تسعى لتحقيقها. وهو ما يفرض أن يكون للمقاومة قيادة سياسية موحدة تسيطر على تخطيط وتنفيذ أعمالها، سواء من فصيل واحد أو من عدة فصائل، وأن تتمتع هذه القيادة بالفكر والإبداع السياسى، وأن بيدها وحدها قرار الحرب والسلام بعد إتفاق جميع الفصائل.

- وهنالك مسئولية من المقاومة تجاه الشعب الذى يمثل الظهير الإجتماعى والسند الحقيقى الذى أعطاها ثقته فى الدفاع عنه، وعليها أن تأخذ أمر حمايته فى عين الاعتبار، ولا تستخدم ثقة الشعب فيها استخداماً عبثياً دون مسئولية، وذلك حتى لا تفقد شعبيتها ولا تخوض أية مغامرات عسكرية دون حساب المكاسب والخسائر أولاً، وكذلك دراسة الأوضاع الإقليمية والتوازنات الدولية التى قد تؤثر على مسيرة المقاومة، وألا يكون استخدام سلاح المقاومة بشكل إستعراضى ولكن يجب أن يكون إستخدامه لدعم العمل السياسى. فعلى مر التاريخ لم تحقق المقاومة المسلحة لكل حركات التحرر الوطنى أى نصر عسكرى، أو تم إجبار المحتل على الجلاء تنفيذاً لإرادة الشعوب، لأن المقاومة كانت متفوقة عسكرياً، فدائماً كانت موازين القوة العسكرية فى صالح المحتل، ولكن حركات المقاومة نالت مطالبها من خلال التفاوض والعمل السياسى، وليس العمل العسكرى وحده. حيث تستخدم الأعمال العسكرية للمقاومة كورقة ضغط تساعد المفاوض السياسى فى تفاوضه مع المحتل المتفوق عسكرياً حتى يستجيب للمطالب الوطنية. ففى مرحلة معينة من النضال الوطنى يكون الكفاح المسلح واجباً ومفيداً، وفى مراحل أخرى قد ينبغى أن يزاح السلاح جانباً ويخلى الطريق للعمل الدبلوماسى والمفاوضات السياسية لتتصدر النضال الوطنى، مستثمرة ما حققه الكفاح المسلح من إنجازات. وفى جميع مراحل النضال الوطنى فإن الوحدة الوطنية بين كافة القوى السياسية والعسكرية فى البلد هى الضمان الأول والرئيسى لنجاح المقاومة فى تحقيق أهدافها، وألا تتخذ المقاومة من أساليب الكفاح المسلح ما يربد سلباً على جماهير الشعب البريئة، عند ذلك ستكون المقاومة موضع تقدير وإحترام ودعم ومساندة كافة القوى السياسية والإجتماعية والإقتصادية فى البلد المناضل وخارجه على الساحتين الإقليمية والدولية، بل ويصبح دعم المقاومة واجباً وطنياً وقومياً على الأصبغة السياسية والمعنوية والعسكرية والإقتصادية والإعلامية.

- ولذلك يجب أن يكون للمقاومة هدفاً سياسياً وإستراتيجياً واضحاً ومحددًا تسعى لتحقيقه أولاً من خلال الكفاح المسلح، يؤدى إلى التفاوض والحوار مع المحتل لإجباره على الرحيل، فلا توجد مقاومة مسلحة بلانهاية؛ بل لا بد أن تنتهى بالتفاوض، كما لا تنجح مفاوضات سياسية دون أن تسبقها مقاومة

مسلحة. فمثلاً المقاومة فى جنوب أفريقيا، وفى فيتنام، وفى الجزائر، وفى مصر ضد المحتل البريطانى.. بدأت بالكفاح المسلح ساعية للتفاوض مع المحتل أو المستعمر لتحقيق إنهاء مظاهر إحتلاله والرحيل إلى بلده. هذا مع الوضع فى الاعتبار أن كل بلد له تجربته الخاصة فى المقاومة، والنابعة من ثقافته ومنظومة القيم السياسية والاجتماعية والبيئية التى ينتمى إليها والمعتقدات الدينية لها، وقد لا يمكن تجربتها فى بلد آخر تختلف عنها فى كل ذلك. لذلك فإن لكل حركة مقاومة ملامحها التى يحددها زمنها ومكانها، بالإضافة بالطبع لملامح الأرض التى تعمل عليها، وطبيعة الجبهات. التى تتحالف معها. وإن اتفقت جميع حركات المقاومة فى العالم وعبر التاريخ على أن هدفها هو التحرير، تحرير الأرض ومن وما عليها، فالحرية هى الهدف النهائى للمقاومة، فيها وبها وحده يتحقق الوجود الإنسانى بما يحققه البشر من إنجازات تجعل لحياتهم معنى. وغنى عن القول أن المقاومة تسعى لتحقيق أهدافها بأقل قدر من الخسائر، تنتظر اللحظة التى يبدو فيها بصيص أمل فى السلام، فتعمل على إقتناصها واستثمارها بما يحقق إستكمال أهدافها.

- ولقد عرفت المقاومة فى حركات التحرير المختلفة عبر التاريخ كيف تختار طريقها الصحيح وفقاً لحسابات معروفة، فلم تكن من خياراتها عمليات الإنتحار الجماعية أو النهج النضالى المغمض العينين، ولكنها جميعاً أدركت بحسها الثورى أن هناك توازنات لابد من وضعها فى الاعتبار، حتى أن بعض حركات المقاومة الكبرى ضد النازيين فى الحرب العالمية الثانية وازنت بين مقتضيات النضال وبين ضرورة الحفاظ على إمكاناتها وقدرتها وممتلكاتها، بدلاً من التدمير الشامل والتخبط الأعمى. واضعة نصب أعينها كيف تحافظ على رصيدها الوطنى، وفى الوقت نفسه تتمكن من تقديم قضيتها إلى العالم المعاصر بشكل مقبول ومعقول. ومدركة فى ذات الوقت أن المجابهة الحقيقية مع العدو تكمن فى وحدتها الوطنية، وإعادة بناء السلطة فى بلدها على أسس سليمة، وتشكيل حكومة تأسيسية وطنية جديدة تشرف على إعادة البناء وإجراء الإنتخابات وبما يحسم أمر التمثيل السياسى فى هذه الحكومة، ويحدد خريطة طريق للمستقبل. وخلال تحقيق كل ذلك لابد من فترات سماح بين كل مرحلة نضال والتى تليها - سواء كانت مسلحة أو سياسية - يتم خلالها تقييم ما تم من إنجازات وما صادفته المقاومة من عراقيل وصعوبات وأسباب ذلك، وكيفية التغلب عليها، استعداداً لخوض مرحلة تالية من النضال الوطنى يتم فيها تحقيق مزيد من الأهداف. لذلك فإن المقاومة فى جوهرها ليست مجرد إطلاق صواريخ، أو نصب كمائن للعدو، أو شن غارات مسلحة، أو تنفيذ إغتيالات وتفجير منشآت، ولكن إستراتيجية متكاملة تأخذ فى الاعتبار كل الحسابات والعواقب، وتحمى ظهرها بدعم شعبى وإقليمى ودينى وشرعية دولية. والتاريخ ملئ بنماذج ووقائع عديدة من أساليب المقاومة، وهو يذكر جيداً انه لم تنجز أية مقاومة هدفها فى تحرير شعبها إلا حين كانت كلمته

موحدة، وحين كانت فصائل المقاومة كلها قادرة على خوض معركة واحدة ضد الآخر، وليس ضد نفسها، وليس على حساب شعبها.

- والشعب هو الذى يحاسب المقاومة، ومهما طال الوقت فسوف يعلن موقفه منها، ويقرر ما لها وما عليها. ولأن المقاومة فى ذاتها هدف نبيل فليس عليها أن تهدر مصالح الوطن، فلا تتسبب فى إشعال حروب أهلية ولا تتحول إلى فصيل إنقلابى، ولا تعتقد أو تعمل بإعتبارها دولة داخل الدولة. كما أن شرعية المقاومة فى أنها تكون من الأرض المحتلة ضد الاحتلال، وليس عبر أرض ثالثة لأنها تفقد شرعيتها ومبررها عندما تقوم بأى عمل خارج أراضيها، كما تفقد شرعيتها أيضاً إذا تعدت على سيادة دول أخرى، أو ساهمت فى تهديد أمنها وتقويض إستقرارها وانتهاك قانونها. وأن ترأى المقاومة بنفسها أن تكون أداة فى أيدى قوى إقليمية أو دولية لتهديد أمن واستقرار دول أخرى مجاورة، أو وسيلة بعض الدول فى فرض الهيمنة وبسط النفوذ لخدمة مصالحها وليس لخدمة بلادها المحتل. وهناك لحظة يجب أن تقف عندها المقاومة لى تسأل نفسها عن ضرورة ما تقوم به وماله وما عليه، وهل هو فى صالح الشعب أم أنه يسبب ضرراً له.

- وقد لخص الرئيس مبارك جوهر وحقيقة المقاومة ذات الأهداف الوطنية الخالصة فى أول خطبة ألهاها مع بداية أزمة غزه، قال فيها: "إن الحق فى مقاومة الاحتلال حق ثابت ومشروع.. لكن المقاومة تبقى مسئولة أمام شعوبها.. تحكم لها أو عليها.. بقدر ما تحققه من مكاسب لقضاياها، أو تجلبه من خراب ودمار وإهدار لأرواح الشهداء". والمعنى واضح ولا يقبل الجدل، وقد قال الرئيس ذلك فى بداية العدوان وقبل أن يرتفع عدد الشهداء ليتعدى الـ ١٥٠٠، وكان وقتها العدد يقارب الـ ٢٠٠. من هذا الحديث للرئيس مبارك يتضح أن لا أحد يريد من المقاومة أن تتراجع ولا أن تسلم، ولا يمكن أن يطلب من المقاومين أن يتركوا السلاح، ولكن المعارك كر وفر، والموازن العسكرية لها حساباتها، والضحايا من البشر لهم قيمتهم ودمائهم ليست رخيصة، ومن ثم فإن توجيه النصيح بهذا المعنى الذى أوضحه الرئيس مبارك يحمى المقاومة من رعونة المواقف التى يمكن أن تجلب عليها لعنة الشعب إن أجلاً أو عاجلاً. ومن المؤسف على سبيل المثال أن المقاومة الحمساوية فى غزه قد استعدت لحماية كوادرها السياسية والعسكرية ببناء التحصينات، و تجاهلت بناء ملاجئ للمدنيين ليتمكن أن يحتموا بها من وبلاات القصف الإسرائيلى الجوى والمدفعى والبحرى الذى كان متواصلاً على مدار الساعة، وهو موقف سيسأل عنه شعب غزه حركة حماس، وسيحاسبها على تركه مكشوف الظهر والرأس، وكيف تنفق أموالاً طائلة لبناء الأنفاق لتحمى بها كوادرها، ثم لاتنفق شيئاً لحماية المدنيين الذين كانوا يلهثون أثناء الهجمات الجوية الإسرائيلية بحثاً عن ملاجئ يحتمون بها فلا يجدون.

- ومن بين أهم المعضلات التي طرحتها حماس وحلفاؤها أثناء وبعد الحرب على غزة، ذلك الجدل بين جدوى التسوية والمسعى السلمى للقيادة الفلسطينية ومن يساندها من الدول العربية وعلى رأسها مصر، وجدوى الحل عن طريق المقاومة. وفى هذا تقول حماس وحلفاؤها لقد جربنا السلام سنوات طويلة ولم نحقق شيئاً، فلماذا لا نجرب خيار المقاومة. ولورد على هذه المقولة أن من تتصدر تبني هذه المقولة هي سوريا التي أعلنت أن عاصمتها (دمشق) هي عاصمة المقاومة، وأقامت فيها مهرجان المقاومة. لا يزال الجولان فيها محتلاً ولم تطلق فيه طلقة واحدة منذ ٣٦ عاماً!!، كما أن خيار السلام لم يثبت فشله فقد أدى إلى عودة سيناء إلى مصر، وأدى أيضاً إلى نشوء السلطة الفلسطينية التي جعلت حماس تنقلب على من كان فيها لى تحصل عليها. وليس هناك يقين من أن حماس تسعى من خلال المقاومة إلى تحقيق أهداف التحرر خالصه، بقدر ما تسعى أطراف إقليمية بعينها إلى أن توظف المقاومة لتتوب عنها فى حروب بالوكالة .. لى تبعد الأنظار عن ملفاتها وأخطرها الملف النووي الإيراني من خلال جذب الأنظار لما يحدث فى فلسطين. كما لا يمكن أن نفصل ما بين الإطار القانونى للأراضى العربية فى فلسطين وما يفرضه من خصائص، وما بين ضرورة المضى قدماً فى عملية التسوية، ذلك أنه إذا كانت هناك سلطة تفاوض فلا بد من أن يكون لديها كل الصلاحية. خاصة وأن الإسرائيليين يدركون جيداً أن هناك خلافات داخل الصفوف الفلسطينية، ومن ثم فهم يسعون دائماً لتفجيرها بكل السبل، بما فى ذلك عدم مساعدة الرئيس عباس فى أن ينال الشعب الفلسطينى ما يريد. أما أن تأتى حماس اليوم وتقول أنه فشل وخياره للتسوية لم يعد مقبولاً، فإنها تخدم بذلك إسرائيل التي لا تريد لمسار التسوية أن يستمر ويستكمل أهدافه فى إجبارها على الإنسحاب من الأراضى المحتلة، وتسليمها لأصحابها وتعترف بدولتهم، لاسيما وأن المقاومة الفلسطينية المسلحة اليوم لا تملك القدرة أو الطاقة التي تجعلها تستطيع أن تحقق أى شئ ذو قيمة للشعب الفلسطينى، بدليل ما حدث فى حرب غزة. وبالتالي فإن المقاومة والمفاوضات يجب أن يرفدا بعضهما بعضاً، وهذا الأمر لا يتحقق فى الحالة الفلسطينية بالتوازي ولكن بالتوالى، لذلك يجب أن يتضمن التوافق الفلسطينى الداخلى التوصل إلى إستراتيجية موحدة تقوم بالأساس على أساس منح فرصة زمنية للمبادرة الأمريكية الجديدة لتتفاعل مع المبادرة العربية للسلام، ليحققا معاً أهداف إزاحة الاحتلال الإسرائيلى عن الأراضى المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية.

- أما قول حماس بأنها لا تسعى إلى تسوية، وأن بإمكانها أن تحتل استمرار الصراع عقداً أو عقدين أو ثلاثة، ولكن المهم بالنسبة لها ألا يحدث تنازل، فإنها بذلك تكون قد تناسلت كيف يمكن أن يؤثر هذا على مستقبل الحقوق الفلسطينية التي تذوب يوماً بعد يوم، ناهيك عما يمكن أن تسببه مقاومة مسلحة للشعب الفلسطينى من إيذاء من قبل إسرائيل عندما ترد على كل عمل مقاوم بغارة جوية وحشية يدفع

ثمّنها المدنيون العزل فقط كما حدث فعلا بعد توقف حرب غزة. وإذا كانت المقاومة الحمساوية تستطيع أن تحقق ما تريد فعليها أن تعلن على الناس أجندتها الزمنية لتنفيذ ذلك، وجدول أعمالها حتى تحصل على تأييد الشعب الفلسطيني لها، أو قد لا يوافق الشعب على هذه الأجندة، خاصة مع بيان تقديرها لحجم الخسائر المتوقعة في الجانبين، ومدى قدرة الشعب الفلسطيني على تحمل رد الفعل الإسرائيلي، وأن تظهر حماس كيف يمكنها هزيمة الجيش الإسرائيلي في ذات الوقت الذي تحمي فيه الشعب الفلسطيني، وتضمن عدم ضياع حقوقه، لاسيما الجغرافية.

- وهنا يتعين مواجهة هذا الأمر بصراحة تامة، لأنه يحمل من الزيف والنفاق أكثر مما يحمل من حقيقة. ذلك أن الهدف من الإطاحة بالتسوية السلمية ليس هدفاً خالصاً لحركة حماس، ولكنه هدف أبعد لإيران ومن خلفها سوريا. حيث تريد إيران إسقاط المعاهدات وإنهاء العملية السلمية، ثم من خلال عملية طويلة تؤدي كما تتخيل إيران إلى نشوء دولة واحدة في فلسطين على شكل إمارة إسلامية تابعة لها، يمكن لإيران بتراكم الدعم لها أن تحولها إلى دولة فلسطينية شيعية تدور في فلكها مثل لبنان بعد أن يسيطر عليها حزب الله تدريجياً، والغريب في أمر الداعين للمقاومة، أنهم يدعون لها من بعيد. فخالد مشعل يقاوم بالتصريحات من دمشق، وإيران تقاوم بالشنائم من طهران، في حين أن المرشد خامنئي يمنع الشباب الإيراني من الإلتحاق بالمقاومة في غزة، وسوريا تدفع حماس وحزب الله عن بعد ليقاوموا عنها بالوكالة، وهؤلاء وهؤلاء يريدون الحرب حتى آخر فلسطيني ولبناني وليس آخر إيراني أو سوري. وأخيراً فإنه ليس صحيحاً أن خيار المقاومة لم يتم تجريبه، فلقد تم اللجوء إلى خيار السلام بعد سنوات طويلة من النضال والمقاومة التي لم تؤد إلى نتائج ملموسة.

- وإذا عدنا إلى عام ٢٠٠٥ عندما انسحبت إسرائيل من قطاع غزة بعد أن فككت مستوطناتها هناك، وكان ذلك من جانب واحد، فقد استهدفت من ذلك تحقيق هدفين: الأول إحراج السلطة الوطنية الفلسطينية وإظهارها بمظهر العاجز عن ضبط الأمن بعد الانسحاب، أما الهدف الآخر فيتمثل في الإمساك بالصفة الغربية بشكل أفضل من أجل تكريس الإحتلال وضمان عدم إزالة المستوطنات منها. وقد أوضح هذا الهدف صراحة في عام ٢٠٠٤ "دوف فسيجلاس" مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون قبل أن يدخل في غيبوبته الطويلة، فقد أكد فسيجلاس في حديث له مع صحيفة إسرائيلية أن الهدف من الانسحاب من غزة، هو "تجميد العملية السياسية، نظراً لأنها يمكن أن تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية". وهنا وقع الفلسطينيون في الفخ الإسرائيلي. فلقد كان السلاح الذي يدخل غزة يستخدم معظمه ضد السلطة الوطنية وليس ضد إسرائيل على النحو الذي وقع في يونيو ٢٠٠٧، وأدى إلى سيطرة حماس بالكامل على القطاع، وكان هذا هدفاً رئيسياً

ومحورياً لحركة حماس، وليس له أدنى علاقة بمقاومة المحتل الإسرائيلي، ومن نتائجه قيام كيانين فلسطينيين منفصلين ومتعاضدين أحدهما في غزة والآخر في الضفة، وذلك للمرة الأولى منذ نشوء القضية الفلسطينية، الأمر الذي شكل أكبر خطر على هذه القضية ومستقبلها، بل ومستقبل الشعب الفلسطيني ذاته في غياب أفق سياسى للقضية، يركز على برنامج محدد يقبل به المجتمع الدولي مبنى على قيام دولتين مستقلتين أحدهما فلسطينية والآخرى إسرائيلية على أرض فلسطين. لذلك لم تعترض إسرائيل يوماً على إدخال السلاح إلى غزة بأى طريقة من الطرق، طالما أنه يستخدم في الاحتراب الفلسطينى - الفلسطينى، ولكنها كانت ولا تزال تتدخل عندما ترى أن كمية ونوعية السلاح المهرب إلى غزة، يمكن أن يستخدم ضدها، كما فعلت بضرب القافلة السودانية المحملة بالإسلحة الإيرانية فى يناير ٢٠٠٩ قبل أن تدخل الأراضي المصرية متجهة إلى سيناء ثم غزة. أما استخدام السلاح المهرب لتكريس الانقسام الفلسطينى وتجميد العملية السلمية، فإن إسرائيل ترحب به وتشجعه، بل وتدعمه أيضاً.

- وإذا كان هناك من اعتبر أن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة - وهو سجن كبير لمليون ونصف فلسطينى - يمكن أن يحوله إلى قاعدة إنطلاق للمقاومة لتحرير فلسطين ودحر الاحتلال في الضفة، فقد نسى هؤلاء بأن القطاع بسكانه يعتمد على إسرائيل بموارده الحيوية (الكهرباء والطاقة والماء والمواد الطبية والتموينية)، والتي تتحكم أيضاً في معابرهم، وبالسيطرة على مياهه الإقليمية وأجوائه، ونسوا أيضاً أن إطلاق الصواريخ بالشكل العشوائى الذى تم به في حرب غزة، لاتجدى كثيراً في معادلات موازين القوى، بزعم خلق نوع من "توازن الرعب"، ولكنهم يزجون بالقطاع وسكانه في أتون حرب مدمرة، دون قدرة على رد مجده، سوى التهديد الكلامى بزلزلة الأرض تحت إسرائيل، وبأن المقاومة ستعرف كيف ترد، وأن الخيارات مفتوحة، وهى شعارات وتهديدات يعرفها الشعب الفلسطينى، لأنه ظل يسمعها طوال السنوات الماضية، ولكنه لم يلاحظ القدرة على ترجمتها على أرض الواقع. أما المغزى هنا، فهو أن الزمن الراهن ليس زمن المقاومة المسلحة فقط سبيلاً لتحرير الأرض، لا فى الأجندة العربية ولا الأجندة الدولية، ولا بمتناول الأجندة الفلسطينية، لذا فثمة مغامرة فى زج القطاع، أو تحميله عبء هذه المهمة. هذا فى وقت تروج فيه إسرائيل لإدعاءات أنها دولة مسالمة، وأنها مع السلام، فى حين أن الفلسطينيين لا يؤمن لهم، وها هم يعتدون عليها بالصواريخ والكمائن وخطف الجنود، وهو ما سمح لها بتغطية بطشها الوحشى بالشعب الفلسطينى سياسياً وإعلامياً. هذا فى وقت كان الفلسطينيون فيه - ولا يزالون - أحوج للتوافق على إستراتيجية جديدة للقطاع، ودوره فى العملية الوطنية لتقدمه كنموذج لبناء الكيان الفلسطينى مستقبلاً، وتحويله لذخر للشعب الفلسطينى ببنائه تنموياً فى جميع المجالات العلمية والإنتاجية والإقتصادية والخدماتية، لأن

الشعب الذى يعرف كيف يعيش ويتطور ويبنى، يعرف أكثر كيف يناضل بشكل أفضل لاستعادة حقوقه.

وإذا كانت حماس تدعى أن الديمقراطية هي منهجها فى الحكم، مستندة فى ذلك إلى أن الشعب الفلسطينى فى إنتخابات عام ٢٠٠٦ قد منحها تفويضاً بإتخاذ المقاومة سبيلاً أوحداً لتحقيق أهداف النضال الفلسطينى، فإن فى ذلك مغالطة كبرى. لأن الشعب الفلسطينى عندما انتخب نواب حماس فى المجلس التشريعى، كان ذلك فى إطار إتفاق أوصلو الذى سمح لحماس بخوض الإنتخابات، وتحت مظلة السلطة الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى والمعترف بها عربياً ودولياً. وإذا كانت حماس راغبة حقاً فى إلزام المعنى الديموقراطى، فقد كان من الواجب عليها أن تتوجه للشعب فى غزه بعد أن سيطرت عليه وحدها فى إنقلابها فى يونيو ٢٠٠٧، طارحة استفتاء عام، أو اجراء حوار شعبى حقيقى، طلباً لاستقصاء آراء شعب غزه وتفضيلاتهم بين المضى فى حالة التهدة النسبية مع إسرائيل، أو إنهاؤها والتصعيد ضد المحتل تحت يافطة المقاومة. إلا أن الثابت أن حماس لم تسأل مواطنى غزه فى ذلك، بل إنفردت سلطويًا بإتخاذ قرار إنهاء التهدة، وفرضت كلفته الباهظة على مواطنى غزه، وهو منهج استعلائى تمارسه حماس فى التعامل مع شعبها تحت مبدأ دينى أرسنه جماعة الإخوان المسلمين - وفرعها حماس فى غزه - يقوم على السمع والطاعة دون مناقشة، شاطبة عن عمد تاريخ طويل من النضال المسلح لفصائل فلسطينية أخرى أبرزها فتح، زاعمه أن تاريخ المقاومة الفلسطينية يبدأ بحماس وينتهى بها.

وطالما أن البعد الدينى قد أقحمته حماس على شعار المقاومة الذى ترفعه تبريراً للسياسات والممارسات التى تتبناها، فإنه بذلك تكون قد أضفت نوعاً من القدسية على هذه السياسات والممارسات، وهو ما نرى انعكاساته ومظاهره فى الخطب التى يطلقها زعماء حماس من فوق منابر المساجد وأمام الكاميرات فى الفضائيات، وأيضاً فى المسيرات التى تنظمها حماس وتحشد لها أتباعها، حيث يجرى الزنير والهتاف والقسم على السمع والطاعة والتلويح بالقبضات فى الهواء دليلاً على تبنى المقاومة المستمرة. وبذلك أصبح أمام حزب سياسى له صفة دينية مقدسه، يرفض مناقشة سياساته وممارساته بدعوى أنها ذات منطلق إسلامى. وهو ما يعنى عملياً فك الارتباط التام بين المقاومة والأهداف السياسية والإستراتيجية لإستخدام القوة المسلحة، ويصبح الإعتماد على القوى الخارجية مباحاً لأنه فى عرف حماس دعم إسلامى، ويصير أيضاً التعدى على الحدود مع مصر واختراقها وتهديد أمنها واستقرارها وانتهاك حرماناتها، يعتبر فى عرف حماس - وكذلك حزب الله - أمراً مستباحاً لأنه يخدم أهداف المقاومة الإسلامية، والتى تعطى أولوية الولاء والانتماء للدين وليس

للوطن والأرض والأهل والعشيرة، وكان هناك انفصالاً بين الولاء والانتماء للدين وبين الولاء والانتماء للوطن.

وللرد على هذه الدعاوى الباطلة والفاصلة التي تتاجر بالدين لأغراض وأهداف سياسية وسلطوية، وتستخدم وترفع شعارات الدين البراقة لخدمة هذه الأهداف والأغراض، ينبغي أن نعرف ونؤكد على حقيقة مهمة وهي أنه لا يوجد انفصال ولا انفصام بين الولاء والانتماء للدين والولاء والانتماء للوطن، وما يعنيه ويمثله الوطن من أرض ومقدسات وأهل وعشيرة وثروات ومصالح سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك لسبب بسيط وهو أن المسلمين يعبدون ربهم ويقيمون شعائر دينهم على أرض الوطن ووسط الأهل والعشيرة، وهو ما يتطلب الدفاع عن الوطن بكل ماتعنيه كلمة الوطن، حتى يمكن لأبنائه أن يقيموا شعائر دينهم في أمان واستقرار وحرية. وفي هذا الصدد ينبغي أن نتذكر حديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من مات دون ماله فهو شهيد، ومن مات دون عرضه فهو شهيد" وبديهي أن المال والعرض متواجدة على أرض وبين أهل ينبغي الدفاع عنهم. وأيضاً حديث حضرته عن وطنه مكة "والله انك لأحب بلاد الله إلى قلبي". ناهيك عن أحاديث حضرته عن مصر وأهلها والتي وصفهم فيها بأنهم "خير أجناد الأرض، وأنهم في رباط إلى يوم القيامة"، كما وصف مصر بأنها "كنانة الله في أرضه، من أرادها بسوء قصمه الله"، ولذلك أوصى بها حضرته صحابته وأهل بيته خيراً. وخطورة هذا الغطاء الديني لما تعتبره حماس "مقاومة" أنه ينسف معنى المواطنة، كما ينسف حدود الدولة ومعايير الأمن القومي، ويدفعنا لخوض حروب لصالح دول أخرى في الدائرة الإقليمية - مثل إيران - لانجني من ورائها سوى الكوارث، كما يحول الوطن إلى مجرد بقعة جغرافية في كيان أضخم تذوب فيه، وهو ما يطلقون عليه الإمبراطورية الإسلامية أو دولة الخلافة، ويسمح بدخول شعوب وجيوش دول أخرى لأرضنا بدعوى "الاممية الإسلامية"، وغزو الفلسطينيين لشمال سيناء واحتلالها بزعم أنها كلها أرض الإسلام.. إلى غير ذلك من تداعيات سلبية على أمن الوطن واستقراره ومصالحه.

هذا في حين أن ما فعلته حماس مصادم للدين تماماً، خاصة عندما تخلى قادتها عن حماية أهالي غزة، وطالبوهم بالصبر وعدم الاستسلام ولو تمت إبادة غزة كلها، ثم اختبأوا في الأنفاق. وعندما أشعل قادة حماس الحرب مع إسرائيل تترسوا بشعب غزة، وهو ما يوضح عشق قادة حماس للسلطة. وبلغ الاستهتار بهم إلى حد أن وضع أحدهم نظرية إتخاذ الشعب دروعاً بشرية. لذلك، فإن مأساة غزة تتمثل حقيقة في أن حماس تريد أن تنفرد بالقرار.. وعلى الآخرين أن يسددوا الفاتورة. لقد اطلقوا صواريخهم من وسط النساء والأطفال ليصنعوا لأنفسهم بطولات على حساب أهل غزة، ثم صرخوا "أغيثوا غزة.. غزة المنكوبة". وقادة حماس في ذلك مثلهم كمثّل قادة حزب الله، الذين

أشعلوا الحرب مع إسرائيل في صيف عام ٢٠٠٦ في لبنان، ثم تترسوا بشعبها بينما اختبأ حسن نصر الله وزمرته في الأنفاق، ودفع شعب لبنان ثمن تهوورهم أكثر من ألف قتيل وآلاف الجرحى، ناهيك عن الخراب والدمار الذي لحق بلبنان. فهل هذه هي المقاومة، وهل هذا هو الجهاد الذين يتشدقون ويتاجرون به؟ إن الجهاد بالسلاح هو أحد الخيارات بحسب مصلحة المسلمين التي يقدرها من فوضهم الشعب في إتخاذ قرارات الحرب والسلام، لا أهل الإنتهازية السياسية الذين يتخذون المقاومة وسيلة لكسب شرعية أو شعبية ولو بالتضحية بالشعب، وهو ما ليس له أية صلة بالدين لأن الإسلام لا يجيز إجبار الناس على ما لا طاقة لهم به.

- ومما يدل على عدم جدية ما ترفعه حماس من شعارات المقاومة والجهاد التي تتاجر بها، أنه بينما كانت تنتهم حركة فتح بمحاربة المقاومة واعتقال المقاومين وتعذيبهم، صارت بعد سيطرتها على غزة تمارس الدور نفسه وبطرق أظف. أما الأسوأ من ذلك فهو أن حماس تختلف عن فتح في غياب أية استراتيجية واضحة لديها لممارسة المقاومة عسكرياً وسياسياً، بينما فتح إختارت التفاوض السلمى سبيلاً لتحقيق قيام الدولة الفلسطينية. ولقد كشفت الحرب الأخيرة على غزة فظائع مارسستها حماس ضد المقاومين ومطلقى الصواريخ من المنظمات الفلسطينية الأخرى، وتجلت في إعتقال وسحب سلاح كل من شارك في صد العدوان من الفصائل الأخرى. والدليل على ذلك ما جاء في تقرير جديد للمخابرات الإسرائيلية نشر في يونيو ٢٠٠٩، أشاد بالهدوء الأمنى على حدود إسرائيل الشمالية (حيث حزب الله) والشرقية والجنوبية (حيث حماس)، خصوصاً في شهرى مايو ويونيو ٢٠٠٩، حيث لم يصب أى مواطن أو جندي إسرائيلى، وأن السيطرة الأمنية من طرف حماس فى الجنوب وحزب الله فى الشمال أفضل من الوضع الأمنى تحت السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن ما يسمى بالمقاومة فقد مضمونها، حيث توقفت الأعمال العدائية المسلحة تقريباً، وأرجع تقرير المخابرات الإسرائيلية ذلك التحسن فى الموقف إلى نجاح إستراتيجية الردع، وسرعة رد الفعل الإسرائيلى عقب إطلاق أى صاروخ من قطاع غزة. لذلك فإن حماس - طبقاً للتقرير - كثيراً ما تصطدم بحلفائها فى سبيل الحفاظ على الأمن والهدوء على حدود إسرائيل الجنوبية. ولا ينفى هذا أن التهدة التي تمارسها حماس على حدود غزة مع إسرائيل، تأتي أيضاً بناء على توجيهها من إيران وسوريا اللتان تريان مصلحة فى هذه التهدة لأنها تخدم سياستهما تجاه الولايات المتحدة فى المرحلة القادمة.

١- دور الإعلام في الأمن القومي ١٩٠١

- لم يعد مصطلح الأمن القومي لأى دولة قاصرا على الدور الذى تنهض به القوات المسلحة للدولة لردع العدائيات والدفاع عن الوطن بكل حرمانته، بل أصبح مفهوم الأمن القومي يضم كل قوى الدولة الشاملة الأخرى وهى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والأيدولوجية إلى جانب القوة العسكرية. وبالتالي فإن إعلام الدولة بشقيه العام والخاص، ومن خلال جميع وسائله أصبح مسئولا ومشاركا فى حماية الأمن القومي للدولة من خلال نهوضه بمهمتين أساسيتين يماثلان مهمة القوات المسلحة، ولكن فى الإطار الإعلامى، وهما:

أ- الردع الإعلامى: ذلك من خلال شن الحملات الإعلامية الهجومية ببعديها "الوقائى" و "الاستباقى". وكلاهما يستهدف إلزام العدو/الخصم أن يتبنى نهج "الدفاع الإعلامى"، ويمتنع عن شن هجمات إعلامية ضد الدولة. وفى البعد الإعلامى "الوقائى" يتم كشف مساوئ العدو القديمة والحديثة، التاريخية منها والمعاصرة. وفضح عوراته على الأصعدة المختلفة - السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية، وتبعيته لقوى أجنبية وإقليمية يعمل لحسابها بالأجر، وخيانات رموزه للقضايا القومية، ومحاولاتهم المكشوفة لإثارة الفتنة بين الدول والشعوب.. الخ. وبذلك ينشغل العدو من خلال وسائل إعلامه بالدفاع عن نفسه بدلا من أن يشن هجمات إعلامية ضدنا. أما البعد الإعلامى الآخر، وهو الهجوم الإعلامى "الاستباقى"، فهو يُبنى على أساس توقع الموضوعات التى ستعتمد عليها وسائل إعلام العدو فى شن هجماتها الإعلامية ضدنا، والعمل على إحباطها مسبقا بطرح الحقائق الموضوعية والمقنعة حولها مسبقا، وبذلك يتم حرمان العدو من إثارتها أصلا. وفى كلا البعدين "الوقائى" و "الاستباقى" نلاحظ أن المخطط الإعلامى الذى ينبغى وضعه أن يكون "هجوميا"، وتستخدم لتنفيذه الوسائل والطرق والأساليب الأكثر فاعلية وتأثيرا فى الهجوم على قيادات وقوى العدو السياسية والأمنية والعسكرية وأيضا الشعبية والأكثر قبولا وإقبالا من جانب القيادات والقوى وال جماهير المطلوب التأثير فيها، سواء عندنا أو عند العدو/الخصم.

ب- تبني مواقف الدولة والدفاع عنها: وذلك من خلال شرح وإيضاح الغايات والأهداف القومية للدولة ومصالحها فى الدوائر المحلية والإقليمية والدولية، وبالتالي تفسير السياسات والاستراتيجيات والمواقف التى تتبناها الدولة تحقيقا لهذه الأهداف، ودفاعا عن هذه المصالح ، وبأنها الأفضل فى ظل الظروف الدولية والإقليمية المعاصرة لصيانة استقلال الدولة والمحافظة على أمنها واستقرارها وحرمان شعبها، فى وجه عدائيات شرسة تستهدف تقويض والاعتداء على كل ذلك. وفى هذا البعد الإعلامى ينبغى التركيز على كشف التهديدات التى يتعرض لها الأمن القومى داخليا

وخارجيا من قبل القوى المعادية. ويستمر هذا النهج في الدفاع عن القرارات السياسية والعسكرية والأمنية التي تتخذها الدولة أثناء إدارة الأزمة/الأزمات، وتبرير كل قرار سياسى/عسكرى/أمنى تتخذه القيادات السياسية والأمنية والعسكرية للدولة إزاء كل موقف تحاول العدائيات فرضه على الدولة.

- وفي كلا المهمتين ينبغي على من يخطط لإعلام الدولة -العام والخاص- أن يضع نصب عينيه أن لا مكان للإعلام الدفاعى، بل ينبغي أن يتسم التخطيط والتنفيذ الإعلامى بالنهج الهجومى، فقد أثبتت التجارب التاريخية والمعاصرة أنه الأنجح فى تلبية متطلبات الأمن القومى للدولة، شرط أن يكون هناك تخطيط جيد وتنسيق مستمر ومسبق بين القيادات السياسية والإعلامية فى الدولة حيال مواجهة جميع المواقف المحتمل نشوبها من قبل وقوع الأزمة وأثناءها وبعدها، وأن تكون القيادات الإعلامية التى تضع الخطة الإعلامية للدولة لإدارة الأزمة، على علم مسبق بما ترمى إليه القيادة السياسية من وراء كل قرار تتخذه، حتى تمهد له إعلاميا. هذا إلى جانب تنسيق العرض وتوزيع الأدوار بين وسائل الإعلام العام (التابعة للدولة) ووسائل الإعلام الخاص.
- وإذا كان الإعلام هو المُعبّر عن "منظومة الأمن القومى" بكل مشتملاتها ومفهومها الواسع، فإنه يجب على مسئولى التخطيط والتنفيذ الإعلامى أن يعوا حقيقة مهمة، وهى أن الأمن القومى فى مصر هو "العجلة" التى تحرك السياسة والاستراتيجية فى مصر. لاسيما وأن مصر تواجه- وعبر تاريخها- تهديدات أمنية جسيمة لأمنها القومى من جميع الاتجاهات الاستراتيجية الأربعة، سواء من الشرق حيث إسرائيل وإمارة حماس الإسلامية، أو من الجنوب حيث التهديدات المستمرة لمياه النيل شريان الحياة على أرض مصر، وحيث يتم تهريب السلاح وتسلل الإرهابيين من السودان لمصر، وكذلك وقعت فى الماضى القريب (سبعينات القرن الماضى) تهديدات من ليبيا فى الغرب، ومن الشمال عبر البحر المتوسط، إلى جانب تهديد آخر داخلى لا يقل فى خطورته عن التهديدات الأمنية الخارجية، وهو المتمثل فى جماعة الإخوان التى تريد السيطرة على الحكم لإقامة إمارتها "الظلامية" المتلحفة زورا وبهتانا بالإسلام، والمتاجرة بالشعارات الدينية البراقة لتستقطب بواسطتها جماهير المصريين الذين لا يدركون حقيقة الأهداف الهدامة لهذه الجماعة، ومخططاتها التخريبية والانقلابية للسيطرة على الحكم وتحويل مصر إلى "أفغانستان" أخرى عندما كانت تحت حكم طالبان. وفى مخططات هذه الجماعة المحظورة صرف ولاء وانتماء أتباعها عن وطنهم مصر إلى بلدان أخرى تزعم أنها تقيم شرع الإسلام، وما يترتب على ذلك من تحويلهم من أدوات بناء وتطوير إلى أدوات هدم وقتل وتخريب باسم الدين. وهو ما يفرض فى المقابل على وسائل الإعلام فى مصر أن تكشف حقيقة هذه الجماعة وتاريخها الأسود فى مصر منذ عشرينات القرن الماضى. وأهدافها

التخريبية، والوسائل والأساليب والطرق الهدامة و"القدرة" التي تتبعها لتنفيذها، بما فى ذلك تبعيتها لقوى إقليمية معادية لمصر على رأسها اليوم إيران، ويفرض أيضا على وسائل الإعلام إعادة بناء نفوس ومعنويات المصريين لتكون فى خدمة أهداف ومصالح بلدهم مصر، وبما يعزز أواصر الولاء والانتماء الوطنى، وتفضيله على أى انتماءات أخرى، وحيث لا تعارض إطلاقا بين الولاء، والانتماء للدين والعقيدة والولاء والانتماء للوطن.

كما ينبغى على الإعلام المصرى أن يعى حقيقة خصوصية الدور المصرى إقليميا وعربيا وإسلاميا وأفريقيا، ذلك لأن أمن مصر القومى مرتبط بكل هذه الدوائر الأربع، وفيها دول ذات ارتباطات عسكرية وأمنية مع أحلاف خارجية، كما تشارك مصر فى المنظمات الفاعلة فى هذه الدوائر.. مثل المؤتمر الإسلامى والجامعة العربية والاتحاد الأفريقى، هذا إلى جانب دائرة خامسة هى دول وقوى المركز فى النظام الدولى، والتي تضم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبى واليابان والصين، وكذلك المنظمات الانسانية والشعبية التى تمارس تأثيرا فى عمليات صنع القرار فى عواصم الدول التى تقع فيها هذه الدائرة المهمة والمؤثرة على حركة تفاعلات النظام الدولى ككل، ومصر فى جميع هذه الدوائر والمؤسسات ليست مجرد عضو فيها، بل هى عضو قيادى بارز ومحورى فيها ولها دور فاعل ومؤثر لا يستطيع أحد تجاهله، وهو ما عبّر عنه فى أزمة غزة الأخيرة قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠، وتصريحات رؤساء الدول الكبرى. ولذلك مثلت مصر على الدوام والاستمرار فى العقل المصرى والعقل العربى والإسلامى، دولة قدوة، لذلك احتلت مرتبة رائدة وأولى فى الأدبيات والدراسات السياسية الخارجية بين الدول العربية والإسلامية والإفريقية، باعتبارها أكبر الدول تأثيرا فى هذه الدوائر. ولذلك يجب أن يكون للإعلام المصرى خطته للتأثير فى جميع هذه الدوائر وبلغاتها بما يدعم صانع القرار المصرى فيما يصدر عنه من قرارات ومواقف، ويؤمن لسياساته وقراراته أثناء إدارة الأزمات المساندة السياسية والشعبية فى بلدان هذه الدوائر. أما على المستوى الداخلى، فإن مبدأ ممارسة الحرية الإعلامية، والاحترام المتبادل بين الدولة وكل التنظيمات والأحزاب السياسية المشروعة لا ينبغى أن يتعارض مع ما يخدم المصالح والأهداف والقضايا الوطنية، وأن تكون محصلة الإعلام الداخلى تأمين الإجماع الوطنى حول قرارات القيادة السياسية، ودعم الولاء والانتماء الوطنى وإعلانه فوق باقى الانتماءات العرقية والطائفية والمذهبية. كما أن الحرص على وجود رأى والرأى الآخر ينبغى ألا يسمح ب بروز وجوه وأصوات نشاز فى وسائل الإعلام يكون لها تأثير هدام على التماسك الوطنى والروح المعنوية لقوى الشعب وجماهيره، ومعوق ومعرقل لحركة العمل الوطنى التى تقودها القيادة السياسية بدعوى الديمقراطية، وهو ما يفرض فى المقابل إبراز وعرض الوجوه والأصوات التى تدعم مسيرة العمل

الوطني وتؤمن الولاء والانتماء الوطني وتساند صانع القرار المصري فيما يتخذه من قرارات، وتقضى على كل الأصوات التي تحارب ذلك وتشكك فيه.

- ولكي يتحقق ذلك ينبغي أن يحرص الإعلام على إظهار الحقائق بكافة مظاهرها وصورها وتوثيقها حتى يقتنع المتلقي، فهي أبلغ رد على ما يثيره الأعداء والخصوم من شائعات وأكاذيب مغرضة تستهدف النيل من مقومات الأمن والاستقرار في الوطن. لأن إبراز الحقائق غير القابلة للشك أو التكذيب يعطى مصداقية لوسائل الإعلام المصري التي تطرحها، وفي كل ما تطرحه بعد ذلك من معلومات وأخبار وآراء ومواقف، وتدفع الناس داخل وخارج مصر على اختلاف ميولهم السياسية والعقائدية إلى التوجه لوسائل الإعلام المصري بحثا عن الحقيقة فيها لإيمانهم بما تطرحه وتصديقا له، ولن يعبا الناس بعد ذلك ولن يصدقوا وسائل الإعلام الأخرى التي تنشر الأكاذيب وتشوه الحقائق، وسينصرفون عنها تلقائيا. ذلك لأن الإنسان بطبعه ينشد ويبحث عن الحقيقة، أيا كان مكانها ومصدرها، ويخضع ما يتعرض عليه من معلومات وأخبار على التمهيص العقلي الذي يجب أن يسعى الإعلام المصري إلى تشغيله وإيقاظه في أذهان ونفوس الناس. وفي هذا الإطار فإن الملكية الخاصة لبعض وسائل الإعلام المصرية لا ينبغي في سعيها لتحقيق الربح المادي، أن يكون ذلك سببا في إظهار آراء ومواقف وأصوات تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على هدم مقومات الأمن القومي، والتشكيك في المواقف والقرارات التي تتخذها القيادات السياسية في الدولة تحت مزايم حرية الإعلام واستقلال وسائله، وتخدم جهات أجنبية معادية سواء بالوعي أو باللاوعي.

- وإذا كانت الدولة تسعى لإعداد نفسها وكافة قواها الشاملة للدفاع عن الوطن وأمنه، فإن الإعلام المصري باعتباره إحدى هذه القوى الشاملة عليه النهوض بأربع وظائف رئيسية مهمة للغاية وهي:

أ- نقل الواقع من خلال علاقة سليمة وصادقة مع الوقائع والأحداث، والتعليق عليها بما يساند مواقف صانع القرار.

ب- التنشئة التربوية والثقافية لدمج الأفراد في جسم المجتمع وأهدافه الفكرية، لأن مهمة الإعلام تنويرية تربوية توجيهية وليست ترفيهية فقط.

ج- إبراز القيم والمثل الأخلاقية العليا في كل مجالات الفكر والنشاط الإنساني، والتي يرسى الدين وتقاليده وأعراف المجتمع المصري قواعدها وركائزها الأساسية، وبما يحارب في نفس الوقت الأفكار والمعتقدات والممارسات الفاسدة والهدامة، التي تنشر وتحض على الإرهاب والتطرف والرذيلة وتفسد الأخلاق وتدمر الإنسان معنويا وجسديا، وإظهار وتجسيم المخاطر المترتبة عليها، وبذلك يساهم الإعلام فعلا في بناء المواطن المصري الصالح القادر على المساهمة في بناء وتطوير مجتمعه.

د- فرض الأفكار والمواقف والآراء التي تعزز قيم الولاء والانتماء الوطني، والعمل لصالح الوطن، وإعادة التذكير بالمواقف التاريخية التي اتخذتها مصر دفاعا عن الإسلام والعروبة في حروبها عبر التاريخ ضد الصليبيين والتتار واليهود (معارك حطين وعين جالوت والمنصورة وحرب أكتوبر ١٩٧٣)، وخصوصية مصر في الإسلام كما أبرزتها آيات القرآن الكريم وأحاديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، والاستفادة في ذلك بأدوات التأثير الإعلامي التي تلاءم روح العصر بهدف تغيير السلوك الاجتماعي، وبما يقضى على الانحرافات والتوجهات غير السوية منه، وتعديل مسار الأداء الإنفعالي الذي لا يتناسب مع متطلبات العصر، وتحارب مظاهر الفساد خوفا من الله في الدنيا والآخرة، أكثر من الخوف من القوانين الوضعية، وفي ذلك ينبغي ضرب الأمثلة ممن سعوا لجمع أموال الدنيا والسلطة حراما وبدون حق والتي لم تفيدهم بشئ بعد أن رحلوا من دار الدنيا إلى دار الآخرة والحساب، وكيف أن الله تعالى كان ولا يزال سريع الحساب لهم وأمثالهم في الدنيا بفضحهم قبل حسابهم في الآخرة.

- وتعتبر القنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية والإنترنت من أبرز وسائل العصر تأثيرا في المجتمعات والأفراد، وهو ما يفرض توجيه اهتمامات خاصة لتطويرها بما يلائم متطلبات واحتياجات الأمن القومي داخليا وخارجيا. هذا مع الوضع في الاعتبار أن هناك فرق بين البرامج الإخبارية والأخرى السياسية، فالأولى ترتبط بتحليل الحدث موضوع الساعة، أما الثانية فهي طوال الوقت عليها مسئولية تبني مفاهيم الدولة وأمنها وحمايتها وخيارات قيادتها، ومساهمة المواطنين في حماية الدولة، وأن يكون هناك إلمام بالأحداث، وأن يكون المذيع والإضيف لكل منهما دور وليس مجرد استعراض في غير موضعه، وأن تكون المادة المقدمة شيقة وجذابة تصحبها دائما الصورة، ويستفاد في ذلك بالبرامج الأكثر قبولا وإقبالا عند المشاهدين - مثل برنامج "البيت بيتك" على سبيل المثال؛ على أن تكون البرامج الحوارية وهي تسعى لحرية الكلمة، أن تكون هذه الكلمة مسئولة ويتم التعبير عنها بوضوح ودقة، ومن خلال أسلوب حوارى لا يتدنى لمرحلة الإسفاف أو الغلو أو التطاول، فبدون شفافية، لن يصدقك أحد وستكون كمن يخاطب نفسه. وهو ما يفرض إمداد القائمين على وسائل الإعلام بقاعدة بيانات دقيقة يثق فيها الناس. ذلك لأن الناس يكون لديها استعداد لتصديق ما يثار ضد الدولة عند إعلام العدو/الخصم ما لم يقدّم الإعلام بتوضيح الحقيقة بقوة وثقة. بمعنى "قدم لى معلومة صحيحة موثقة وصادقة، وقل لى رأيا مقنعا حتى لا أتأثر بالآخر وأصدقك كبديل عنك." ذلك أن ذهاب المشاهد لوسائل إعلام أخرى غير إعلام الدولة، معناه أنه لا يوجد اطمئنان أو مصداقية للمعلومات التي تقدمها وسائل إعلام الدولة، ولا إطمئنان أيضا لكفاءة الإعلاميين العاملين

فيها، وكلاهما كارتتان كبيرتان، وبديلهما طرح الحقائق كاملة، وتقديم المعلومة الوافية التي تخص رأينا العام، ثم شرح دلالات المواقف التي تعرضنا لها، وسبب توضيحنا لها.

٢- الإعلام المصري في حرب غزة ١٩١١

بشكل عام، يمكن القول أن الإعلام المصري في حرب غزة أخفق في تحقيق الأهداف والمهام التي كان من المفروض أن ينهض بها في هذه الحرب، بما يحمي صورة مصر ويدافع عن أدائها السياسي في هذه الأزمة، وإبراز دورها التاريخي في القضية الفلسطينية رداً على الحملات الإعلامية الضارية التي وجهتها لمصر للأسف أجهزة إعلام عربية وسورية وقطرية ولبنانية (حزب الله)، وفلسطينية تابعة لحماس والجبهة الشعبية والجهاد، وأيضاً إيرانية، فضلاً عن الإسرائيلية التي كانت أقل حدة في الهجوم على مصر مقارنة بالحملات الإعلامية الشرسة التي استهدفت مصر، لاسيما من قنوات فضائية مثل الجزيرة (القطرية) والعالم (الإيرانية) وقناة الأقصى (حماس) وقناة المنار (حزب الله) والفضائية (السورية). كما وجدت للأسف بعض الصحف الخاصة في مصر والتابعة لجماعة الإخوان المحظورة في حرب غزة مناسبة لتصفية حسابات داخلية، وتحقيق مكاسب ضد النظام الحاكم في مصر، وباع بعض الإعلاميين المصريين للأسف أيضاً أنفسهم للقنوات الفضائية التي استهدفت الإساءة لمصر، حيث وجدوها فرصة للتهجم على النظام والإساءة له؛ وبذلك تحولت وسائل غير قليلة من الإعلام المصري الخاص إلى مطية للذين يريدون تهميش موقع مصر ودورها التاريخي المشهود في حماية الحقوق العربية، وموقع العرب في المنطقة.

وقد بدا موقف الإعلام المصري هذم المرة غريباً، فالكل يتذكر أن هذا الإعلام بكل تياراته رفض الاستجابة للموقف العربي المعادي للسياسة المصرية بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وحينها تعامل الإعلام المصري المعارض للرئيس السادات مع الموقف بحسابات سياسية ووطنية مختلفة، ورفض الانخراط في موجة الهجوم على مصر، وتمسك في الوقت ذاته بموقف وطني رافض للتطبيع. ولهذا لم تفلح تلك الحملة آنذاك في إضعاف مصر وتشويه دورها، رغم أن العالم العربي بكل دوله وإعلامه كان في الموقع المضاد للموقف المصري. لكن الموقف اختلف في الحرب على غزة، إذا انضمت وسائل إعلام مصرية خاصة إلى وسائل الإعلام العربية والإيرانية المعادية لمصر، وشاركت في الهجوم على مصر وقياداتها وشككت في دورها دفاعاً عن القضية الفلسطينية. وقد أرجع المراقبون هذا الموقف السلبي من جانب بعض الإعلاميين والسياسيين المصريين إلى مناخ الحرية الذي منحه الحكومة المصرية لوسائل الإعلام العامة والخاصة، وللسماع لوسائل إعلام عربية وإيرانية بفتح مكاتب لها في مصر، قادرة على الدفع بسخاء لكل من يسمح لنفسه من المصريين بالتهجم على مصر وقياداتها. كما استغلت جماعة الإخوان فرصة

الحرب على غزة، وموقف الحكومة المصرية من معبر رفح، لتكثيف هجومها على النظام فى وسائل الإعلام التى تعمل باسمها، كما كلفت الإعلاميين التابعين لها بالتعريض بالموقف المصرى فى الفضائيات العربية التى استمرت التهجيم على مصر، لعل الجماعة المحظورة تستطيع فى ظل هذا المناخ المعادى للنظام الحاكم أن تحصل منه على تنازلات فى الحرب السياسية الدائرة بينها وبينه، وهو ما أعطى الخلاف حول الموقف المصرى من الحرب حجما إعلاميا أكبر مما يستحق، فقد كانت الحرب فى شكلها المادى تجرى فى غزة، لكن رعاها السياسية والإعلامية كانت تجرى على الأرض المصرية. ولقد اكتشف المراقبون المحايدون بعد الحرب أن أحد أهدافها كان إضعاف مصر، وتحميل مصر كل أوزار ومشاكل هذه الحرب، والمؤسف أن بعض وسائل الإعلام المصرى الخاص استجاب لهذه الحملة، اعتقادا خاطئا منه أن التماشى مع بعض الشعارات المغلفة بعبارات المقاومة والجهاد يحمى صورة مصر.

- ولأنه ليس فى العالم إعلام عن واقع ولكن هناك على الدوام إعلاما عن موقف، وما بين الواقع والموقف فروق هائلة، لذلك لم تكن التغطية الإعلامية للحرب على غزة تعبيراً عن واقع ولكنها فى أفضل صورها كانت استخداما للواقع أو جزء منه فى تسويق موقف سياسى تتبناه قوى تقف خلف وسائل الإعلام. ولقد كانت مصر هى الأكثر حظا فى انفعالات الشارع العربى الموجه بوسائل عديدة يأتى فى مقدمتها التلفزيون وما تبثه من خلاله الفضائيات والمحطات الأرضية الحكومية لمختلف الدول. وكان ذلك طبيعيا بحكم حجم مصر وتاريخها وعلاقتها بالقضية الفلسطينية وقدرتها الحقيقية على مواجهة الأزمة، وكذلك بحكم موقف بعض القوى العربية والإقليمية المعادية من السياسة الخارجية المصرية. غير أن الذى يثير الأسى المصرى هو الأداء الإعلامى لمصر فى تلك الأزمة وتداعياتها. فلم تكن أحداث غزة مفاجئة لأحد، ولم تكن تداعياتها فى الشارع العربى مجهولة أو غير متوقعة. فمصر هى التى سعت ألا يقع ما وقع، ومصر هى التى حذرت مما وقع، وكنا فى مصر بحكم الوساطة بين حماس وإسرائيل أكثر علما بما سوف يقع، ولكن واقع الحال - خاصة بالنسبة للجهاز الإعلامى الحكومى - يشير إلى أننا كنا كمن فوجئ بما حدث فى الشارع العربى، فترك الجهاز الإعلامى الحكومى مصر ورئيسها بموقفه الوطنى والقومى والرشيد عرضة للهجوم من وسائل الإعلام المعادية وجمهورها الذى غررت به طويلا، بل أن الرئيس قام بأداء الدور الإعلامى الذى كان من المفروض أن تنهض به وسائل إعلام الدولة، وكان أولى بها أن تقف موقفا مغائرا تدعم فيه واقعية الموقف الرسمى المصرى، وصلاحيته الحالية والمستقبلية لإدارة الصراع العربى-الإسرائيلى المزمع.

- وفى حرب غزة كان الإعلام المصرى فى مسيس الحاجة إلى إدراك وتطبيق المبدأ الإعلامى القائل: "ليس مهما أن تفعل فقط ما هو طيب، ولكن المهم أن تقنع الآخرين بأن ما تفعله هو الطيب فعلا".
- فلقد فشل التلفزيون المصرى بقنواته الأرضية والفضائية فى تطبيق هذا المبدأ عند تغطيته لأحداث غزة، فلم يكن أدائه على قدر الجهد الذى بذلته القيادات السياسية والدبلوماسية طوال فترة الأزمة، بل للأسف كان فى بعض الأحيان مصدر إجهاض لكثير من فعاليتها داخليا وخارجيا. وإذا كان مقبولا - فى بعض الأحيان - قبول الفشل فى تبرير المواقف السلبية للدول، وفى تسويقها للرأى العام العالمى، فإنه من غير المقبول على الإطلاق سواء على أسس احترافية أو غير احترافية، الفشل فى تسويق المواقف الإيجابية التى لها ما يدعمها على أرض الواقع، ولها ما يساندها من الحقيقة.
- ومن خلال المتابعة الدقيقة لأداء القنوات التلفزيونية المصرية لأحداث غزة، ولبعض التقارير والبحوث الخاصة بمعدلات وأنماط مشاهدة القنوات العربية أثناء الأزمة يمكن رصد مجموعة الملاحظات التالية:

أ- كان الخطاب الإعلامى المصرى فى معظمه موجها للداخل وللتأثير فيه أكثر من توجهه إلى الخارج العربى والإسلامى ومخاطبته، وإذا كان ذلك مقبولا ومنطقيا من القنوات المحلية الأرضية، فإنه كان غير منطقى من القنوات الفضائية المصرية. ولذلك - ومع الأسف الشديد - فقد فشل الإعلام المصرى فى تأمين الداخل واقناع الخارج. حيث تشير كثير من الدراسات وتقارير المشاهدة إلى أن القنوات المصرية لم تكن على أجندة المشاهد المصرى أثناء الأحداث، كما لم يكن لها وجود عند المشاهد العربى، وهو الأمر الذى يثير التساؤل حول أسباب عدم وجود قناة مصرية لها مصداقية التحدث إلى الجمهور الداخلى فى مصر، ولها إمكانية التغلغل فى المجتمعات العربية وإمكانية التأثير فيها، شبيه بما كانت تقوم به إذاعة صوت العرب فى الخمسينات، وقناتى الجزيرة والعربية حاليا.

ب- كما أن الخطاب الإعلامى المصرى كان ولا يزال قائما على التبرير ورد الفعل أكثر من المبادرة، إذا استغرقت معظم البرامج فى الرد على الانتقادات التى تم توجيهها لمصر، وفى محاولة دحض الأسس التى تقوم عليها هذه الانتقادات، وإن تم ذلك بأسلوب تقليدى تجاوزته الممارسات التلفزيونية الاحترافية، ولم تستطع القنوات التلفزيونية أن تطرح "فكرة إعلامية" أو "أطروحة فكرية" تدور حولها المناقشات فى القنوات الفضائية المنافسة، وبالتالي يقل تركيزها على نقد مصر والنيل من قيادتها. من هذه الأفكار والأطروحات - على سبيل المثال - مستقبل شعب غزة والقضية الفلسطينية بعد انحسار العدوان على غزة؟، ومسئولية حماس عن الدفاع عن الشعب الغزوى، وهل المقاومة هى التى تدافع عن الشعب أم العكس؟، وخطورة ومدى استمرار تأثير

الدور السلبي لإيران على القضية الفلسطينية؟، ولماذا لم تطلق أى من إيران وسوريا وحزب الله صاروخا واحداً على إسرائيل أثناء الحرب؟، ومدى قناعة الفلسطينيين بفكر المقاومة بعد الخسائر التي تعرضوا لها أثناء الحرب؟ وماذا كان يمكن أن يحدث فيما لو استجاب الرئيس مبارك لغوغائية الإعلام ومظاهرات الشارع العربى، وهل سيكون ذلك فى صالح مصر أم فى غير صالحها؟، وماذا كان سيستتبع فتح معبر رفح بلا قيود أمام تدفق الفلسطينيين على شمال سيناء، وما هو السيناريو المتوقع فى حالة رفض عودتهم إلى غزة؟

جـ إن مبالغة وسائل الإعلام المصرية فى تقدير أهمية بعض الأحداث السابقة على أحداث غزة، أدت إلى الصعوبة البالغة فى تبرير الأحداث اللاحقة لها. فعلى سبيل المثال بالغت القنوات المصرية فى تأكيد أهمية زيارة وزيرة خارجية إسرائيل تسيبى ليفنى للقاهرة قبل الغزة بيوم واحد، وأكدت "رضوخ إسرائيل إلى المطالب المصرية" و"تقدير إسرائيل الكبير للدور المصرى"، فقد أدت هذه المبالغة فى التأكيدات إلى صعوبة تبرير أحداث اليوم التالى، وإلى إصابة القنوات المصرية بصدمة جعلتها غير قادرة على نقل ما يحدث بعد ذلك وتفسيره. وذلك على رغم أن ما حدث جاء فى سياق تصعيدات سابقة، وكنتيجة لمقدمات استمرت فترة طويلة قبل يوم الغزو والاحتياح، وتوقعها الجميع وعلى رأسهم المسئولون المصريون، فكان من الواجب أن يتحسب لها الإعلام المصرى مسبقا وجيدا بإعداد المواد التى تعزز الموقف المصرى الذى قام أساسا على تحذير حماس من مغبة قرارها بإنهاء التهدة من جانبها، وتحميلها جزئيا مغبة عدم الاستجابة للتحذير المصرى، فى حين أنها استجابت لخداع رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها عندما أبلغها أن إسرائيل لن تهاجم غزة، ولكن للأسف لم يستفد الإعلام المصرى من التحذير الذى وجهته مصر لحماس، والتعامل معه باعتباره عملا إيجابيا من جانب مصر ينبغى التثويه به والتركيز عليه، كما لم يستفد الإعلام المصرى أيضا من اعتراف رئيس الوزراء القطرى بأن إسرائيل خدعته، وأنه بالتالى خدع حماس بتبليغها عدم وجود نوايا إسرائيلية لمهاجمة غزة.

د- كما كان من الأخطاء التى وقع فيها الإعلام المصرى أنه فى رده على انتقادات القنوات الفضائية العربية، اعتمد على أسلوبى التهوين والتخوين. فمن ناحية تمت الإشارة إلى أن ما يقوله الآخرون، إنما يعبر عن رأى قلة، وأنه لا يعبر عن رأى الشارع العربى، وأنه "كلام فاضى" لا يصدر إلا عن جهلة بدور مصر وبقيمنتها، وأن تأثيره لا يتجاوز المتحدثين به. ومن ناحية أخرى تمت الإشارة إلى أصحاب الرأى المخالف والمنتقدين لدور مصر - خاصة فى قناة الجزيرة - على أنهم أبواق لدول أخرى (إسرائيل - إيران - سوريا - حزب الله - قطر) وأنهم خائنون وعملاء، ومشكوك فى ولائهم للقضايا العربية، وإذا كان ذلك صحيحا فى الكثير منه، فإنه لم يكن من

المناسب الاعتماد كلية على هذين الأسلوبين فقط باعتبارهما الأنسب للرد، وباعتبارهما قادرين على كسب المعركة الإعلامية في الحرب ضد مصر. لاسيما وأنه لم تقدم المعلومات التي تدل على صحة هذه الاتهامات، رغم توافرها في أحداث سابقة ولاحقة تدل وتؤكد على صحة تبعية من هاجموا مصر في الداخل والخارج، أنهم يعملون لحساب جهات أجنبية، حتى يصدق المشاهد المصري والعربي ما يوجه لهؤلاء من اتهامات.

هـ- وكان من المؤسف ألا تعرض معظم وسائل الإعلام المصري التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي المصري إذا ما استجابت القيادة السياسية في مصر لرغبات حماس ومن ورائها فيما يتعلق بفتح معبر رفح دون قيود أمام دخول الفلسطينيين، وأن ذلك يعني تنفيذ مخطط إسرائيلي - أمريكي قديم وحديث يسعى لضم شمال سيناء إلى غزة، واستباحتها للفلسطينيين ليقيموا فيها مخيماتهم وليستولوا على منازل وممتلكات المصريين في مدن هذه المحافظة على النحو الذي وقع في يناير ٢٠٠٨ عندما هدموا الجدار الحدودي الفاصل بين مصر وغزة، وعاثوا في محافظة شمال سيناء فساداً، من حيث اقتحام منازل المصريين في مدن رفح المصرية والعريش والشيخ زويد على سكانها ومحاولة احتلالها بالقوة، إلى جانب تسريب عربات مفخخة وكميات من المتفجرات والأسلحة والذخائر إلى داخل سيناء، وصل بعضها إلى معابر القناة، وتهريب ملايين من الدولارات المزيفة تسببت في خراب بيوت الكثير من التجار المصريين. إلى غير ذلك من مظاهر تهديد الأمن المصري، وجميع هذه الأحداث موثقة بالصوت والصورة كان من الممكن لوسائل الإعلام المصرية الاستفادة بها في إبراز المخاطر التي يتعرض لها الأمن المصري فيما لو تم فتح معبر رفح دون قيود، ناهيك عن سهولة تصور ما يمكن أن يترتب على ذلك من مخاطر تتمثل في جعل شمال سيناء قاعدة إنطلاق لشن هجمات ضد إسرائيل، ستدفع بالضرورة الأخيرة إلى الرد على قواعد الفلسطينيين في سيناء، وبما قد يؤدي إلى إعادة احتلال سيناء بواسطة إسرائيل مرة أخرى متذرعة بهذه الهجمات، وأن هذا بالضبط ما تطمح فيه كل من إسرائيل وإيران وسوريا وحماس وحزب الله، حقداً من أنفسهم على مصر التي نجحت في عام ١٩٨٢ في استعادة سيناء حتى آخر حبة رمل في طابا، بينما لا تزال الجولان السورية والضفة الغربية محتلتين حتى اليوم. هذا ما كان يجب على الإعلام المصري التركيز عليه في الرد على المطالبات الملحة في وسائل الإعلام العربية المعادية لمصر بإعادة فتح معبر رفح بدون قيود أمام الفلسطينيين، هذا في حين أن هذا المعبر كان بالفعل مفتوحاً طوال أيام الحرب أمام الحالات الإنسانية ولإدخال كافة المعونات التي قدمت إلى غزة على النحو السابق إيضاحه. ولو ركز الإعلام المصري فقط على هذه النقطة من حيث ما يمكن أن يتعرض له الأمن القومي المصري من مخاطر، لادرك المصريون في

الداخل وتنبهوا على حقيقة المخاطر الأمنية التي تستهدف مصر، وثيقتوا من حكمة الموقف الذي اتخذته القيادة السياسية في مصر من وراء قراراتها باستمرار السيطرة الحازمة على معبر رفح، ولأمكن أيضا دحض إدعاءات المروجين للفتنة في وسائل الإعلام العربية، باعتبار أن الأراضي المصرية (مقدسة)، ولا يمكن تحت أي مبرر السماح لأي إنسان عربي أو غير عربي بانتهاكها بشكل غير قانوني، لاسيما وأن أي من الدول العربية التي تطالب مصر بفتح معبر رفح لا تسمح لأحد بأن ينتهك حدودها وأراضيها على النحو الذي تطالب هي به مصر. ولقد كان من الممكن لوسائل الإعلام المصرية - بل من الواجب - أن تعرض تصورا لسيناريو يفترض قبول مصر للضغط عليها لفتح هذا المعبر دون قيود، وما يمكن أن يترتب عليه من كوارث أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية يمكن أن يحقق بمصر، ظهرت دلالاتها عندما اجتاحت جحافل حماس الحدود عند رفح في يناير ٢٠٠٨ وهدمت الجدار الحدودي آنذاك. كما كان يتعين أيضا على وسائل الإعلام المصرية أن تطرح وبصدق سؤالاً مهماً على الرأي العام المصري والعربي، ماذا لو أن القيادة السياسية في مصر كانت على قدر الذي يريدون من الاندفاع؟ وهو سؤال يوجه في الأساس لأبناء الشعب المصري الذي أغوتهم الفضائيات وسلبت عقولهم عبثية الاتهامات الباطلة والظالمة بأن مصر تخلت عن دورها، وأعطوا أذانهم لمن يزعمون أن مصر تخلت عن دورها، في حين أنهم هم المتسببون في محرقة غزة، بعد أن استخفوا بتحذيرات ونصائح مصر، فخذلوها بعد أن عانت من أجل القضية الفلسطينية ستين عاماً؛ وباعوا أنفسهم لدول لم تطلق رصاصة واحدة في اتجاه إسرائيل، وسلموا أنفسهم رهائن لحسابات دول تتلاعب بقضاياهم المشروعة. والغريب في هذا الأمر أن الإعلام المصري للأسف أيضاً لم يستغل ويستفد من التصريحات التي أطلقها مسئولون في إيران تؤكد أن هدف إيران هو إشعال الموقف في غزة بواسطة حماس لأنه يخدم مصالح إيران في المشرق العربي بنفس الصورة التي يخدم بها حزب الله مصالح إيران في جنوب لبنان (تصريحات شمس الواعظين مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٧)، كما لم يستفد الإعلام المصري أيضاً من وثائق قديمة وحديثة تشير إلى مخططات إسرائيلية - أمريكية تستهدف ضم سيناء إلى قطاع غزة.

و- وللأسف فإن وسائل الإعلام المصرية لم تنتهج الأسلوب الذي انتهجته القيادة السياسية والخارجية المصرية في التعامل مع القضية، وهو "الواقعية السياسية"، ولجأت إلى "التهويمات الإعلامية" وإلى أسلوب "التهيج" الذي وصل في بعض البرامج إلى درجة "التهريج"، وإلى أسلوب الصياح أكثر من الرد الموضوعي والتفكير الهادئ. وإذا كانت القواعد الإعلامية تشير إلى أنه إذا كانت الأحداث ساخنة فلا بد أن يكون التفكير فيها هادئاً وبارداً، فهي لا تحتاج إلى عوامل إضافية

للتسخين أو لشد الإنتباه وجذب الاهتمام، فإن ما قامت به وسائل الإعلام المصرية فى هذا الصدد كان أبعد ما يكون عن ذلك.

ز- كما لم تستطع وسائل الإعلام المصرية تسويق المبادرة المصرية فى الخارج، وفى الترويج لها ودعمها لدى الشارع العربى على الأقل، بل إنها لم تستطع حتى مجرد التأكيد على نسبة هذه المبادرة إلى مصر، حيث تمت تسميتها تارة "بالمبادرة الفرنسية"، وتارة أخرى بـ"المبادرة التركية"، وتارة ثالثة بـ"المبادرة الفرنسية - المصرية" وقليلًا ما تم وصفها فى وسائل الإعلام العربية بالمبادرة المصرية، الأمر الذى إضطر معه وزير الخارجية المصرية إلى الإعلان وبصوت عال أن هذه المبادرة مصرية خالصة، وهو ما أشار إليه قرار مجلس الأمن ١٨٦٠. وقد ترتب على ذلك أنه لم يتم تكوين إتجاهات إيجابية لدى الشارع العربى نحو هذه المبادرة، وتكوين موقف شعبى مساند لها، خاصة وأن الإعلام المصرى قصر فى إبراز السيناريوهات الكارثية المتوقعة فى حالة عدم الاستجابة لهذه المبادرة، واستمرار الحرب فى حصد أرواح الفلسطينيين فى غزة ودمائهم ودمار ممتلكاتهم، والانعكاس السلبى لذلك على مسار القضية الفلسطينية مستقبلاً، لاسيما فى ظل تكريس الانقسام الفلسطينى الذى زرعت بذرته ما يسمى بدول الممانعة العربية. ولعل ذلك يطرح السؤال مجدداً عن حجم الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام المصرية فى دعم السياسة الخارجية المصرية، وفى الترويج لها مقارنة بوسائل دول أخرى أقل حجماً وتاريخاً وأهمية.

ح- ولقد أختزلت وسائل الإعلام المصرية الدور المصرى فى القضية فى إسعاف الجرحى وتقديم المعونات الغذائية والإنسانية للفلسطينيين، وأصبحت الأخبار المتعلقة بهذا الموضوع مكررة ومكررة وبشكل يومية فى النشرات الإخبارية المصرية، ولعل ذلك "هو ما دعا المتحدثين باسم حركة حماس إلى استغلال هذا التركيز فى عرض هذا الجانب، إلى القول بأن الفلسطينيين لا يريدون من مصر أن تصبح مجرد "سيارة إسعاف"؛

ط- ولقد عانى الإعلام المصرى فى تغطيته لأحداث غزة من ظاهرة الازدواجية والثنائية الفكرية، فمن ناحية كانت التغطية الإخبارية ليوميات الهجوم العسكرى الإسرائيلى متعاطفة للغاية بحق، وبشكل موضوعى مع الفلسطينيين، وتم التركيز على معاناتهم الإنسانية، وعلى ظروف حياتهم الصعبة التى تشبه الجحيم (على حد وصف تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا الأسبق)، ومن ناحية أخرى، كانت البرامج التحليلية والحوارية غير متعاطفة مع الفلسطينيين تماماً، فى حين كان من الواجب على وسائل الإعلام المصرية لتجنب هذه الازدواجية أن تربط بين معاناة فلسطينى غزة وقرارات وممارسات حركة حماس التى تتولى زمام الأمور فى القطاع، وتحميل قيادة حركة حماس وحدها

هذه المسؤولية خدمة للأهداف والمخططات الإيرانية والسورية، دون الهجوم على باقى الفلسطينيين على اختلاف فصائلهم وطوائفهم حتى لا تكتسب عدااء هذه الفصائل المعارضة لسياسات حماس وممارساتها.

وإذا تناولنا دور الإعلام المصرى فى التعامل مع حادث الخلية الإرهابية التابعة لحزب الله التى تم الإمساك بها قبل أن تنفذ عملياتها فى مصر، وهى حادثة تعتبر من توابع الحرب على غزة والدور التحريضى الذى لعبه حزب الله ضد مصر فى هذه الحرب وما بعدها، وهو دور مفضوح بكل المقاييس بعد أن اعترف به أمين عام هذا الحزب حسن نصر الله، فسنجد أن الإعلام المصرى لم يستغل هذه الحادثة كما يجب لكشف أبعاد المخططات التخريبية لهذا الحزب، وإيران التى ترعاه والذين تبنا نهجه وروجوا لزعيمه فى وسائل الإعلام فى مصر وخارجها، ممن اعتبروا حسن نصر الله هو المثال والقوة والبطل، رغم أن الكثيرين اكتشفوا زيف دعاويه وبطولاته الوهمية. ولقد أدى كشف أجهزة الأمن المصرية عن المخطط التخريبى لهذه الحرب إلى إزاحة النقاب عن حقيقة وجود طابور خامس داخل أجهزة الإعلام المصرية يعمل لحساب إيران وحزب الله وحماس، ممن يقتاتون على فتات موائد ملأى طهران، ويهاجمون الدولة المصرية وقياداتها السياسية والأمنية، ويرددون للأسف نفس الكلمات القبيحة التى ترددها وسائل إعلام إيران وحزب الله ضد مصر. فقد انكشف هؤلاء أمام الرأى العام المصرى والعربى، وبعضهم لا يفرقون بين دورهم كمعارضين سياسيين وهذا حقهم، وبين مصالح وطنهم والسير وراء مشروعات خارجية وتبنى أجندات إيرانية وسورية وقطرية. وبسبب المصالح المادية لعناصر هذا الطابور الخامس، غابت عنهم القيم والمبادئ الوطنية، وكان حريا بالإعلام المصرى أن يستفيد مما لدى أجهزة الأمن المصرية من معلومات عن هذه العناصر وطبيعة عمالتها لدول أجنبية تسعى لضرب الأمن والاستقرار فى مصر، وما تحصل عليه من أموال ومزايا مادية من إيران وغيرها، بهدف واحد هو الهجوم على مصر ومحاولة النيل من قياداتها وسياساتها بتوجيه الاتهامات الظالمة، ضمن المخطط الذى أرادوا أن يجرؤا مصر إليه. فكان من المهم ومن الواجب أن يسعى الإعلام المصرى إلى فضح كل من تعاملوا ضد المصالح الوطنية، وإظهار ما يحصلون عليه من أموال ومزايا للإخلال بأمن مصر واستقرارها، وإظهار أن مصر بها قلاقل وعدم استقرار، وكلها أمور ثبت أنها كاذبة، ولكن للأسف لم يستغل الإعلام المصرى حقيقة ما أسفرت عنه الأحداث من كذب دعاوهم، حيث لم يتأثر الأمن والاستقرار فى مصر بالتحريضات التى بثها عملاء طهران فى وسائل الإعلام لإثارة المصريين ضد نظامهم الحاكم لصالح المشروع الإيرانى فى المنطقة، كما لم تستفد وسائل الإعلام المصرية بما لدى الأجهزة

الأمنية فى مصر من معلومات حول إتصالات هذه العناصر مع إيران وحزب الله وحماس ليحصلوا منهم على التوجهات الإعلامية ضد مصر.

٣- إعتراقات وآراء حول قصور الإعلام المصرى^{١٩٢}

ولقد اعترف رئيس الوزراء المصرى د. أحمد نظيف فى حديث له نشر فى روز اليوسف فى ٢٠/٢/٢٠٠٩ بوجود قصور وتقصير فى الإعلام المصرى، وأنه لم يكن يقظاً ولا متبصراً بضرورة دوره، وأن منظومة الإعلام المصرى لا تعى أنها باتت من أهم أدوات قياس قوة الدولة؛ وذلك حين قال: "تنقصنا المنظومة الإعلامية السليمة، وعلينا أن نستفيد من تجربة غزة، وندرس كيف يمكن أن يصل صوتنا للآخرين .. والقيام بعملية تطوير لقنواتنا التلفزيونية والفضائية"، وأضاف: "فى عصر الإعلام الكبير ليس معقولاً أن يكون لى موقف وألعب دوراً مهماً فى قضية شائكة ومحورية، ولا أستطيع أن أعبر أو أدافع عنه .. اليوم هناك قنوات مصرية خاصة، وأخرى عربية، وحولنا قنوات كانت تتخذ مواقف وهى قائمة على كوارى مصرية، والعاملون بها مصريون .. فكيف لا نستغل ذلك؟ الكوارى موجودة عندنا من أبناء مصر، ولكن المنظومة مفقودة". كما تساءل كثيرون كيف لم يستعد الإعلام المصرى مبكراً بإعداد مخطط إعلامى واضح المعالم والأهداف والرسائل المطلوب إطلاقها تعبيراً عن هذه الأهداف، لاسيما وأن حماس بدأت منذ مارس ٢٠٠٨ حملتها الدعائية على الحدود عبر اللافتات والميكروفونات لإثارة الفوضى والشغب واجتياح الحدود المصرية، فلماذا لم يضع الإعلام المصرى خطة لمواجهة ذلك الوضع واحتمالات تصاعد الموقف، وترك هذه الثغرة الإعلامية مفتوحة طوال شهور عدة لتنفذ منها قنوات ذات توجهات وأجندات ضد مصر ليتحول الأمر من قضية فلسطين إلى قضية معبر. كما تساءل كثيرون أيضاً كيف لرجل مثل حسن نصر الله عميل لدولة إيران على حساب وطنه لبنان، يذكره إعلامنا بكل تبجيل واحترام يسبقه اسم "سماحة الشيخ"، وهو الذى يستخدم حنجرته لزعة إستقرار الجبهة الداخلية المصرية وتشكيكها فى قدرات القيادة السياسية، بل ويطلق لنفسه العنان لمخاطبة جيش مصر يطالبه بالانقلاب على قياداته. ولأسف فقد استخدم هذا الشخص التلفزيون كأداة سريعة الوصول إلى أذهان الجماهير العربية، فماذا فعل تلفزيون مصر؟ الذى لم ينطق بحرف يوضح تخاريف هذا الرجل إلا بعد ٤٨ ساعة وهو أمر فى هذا التوقيت يعتبر زمناً طويلاً للغاية، والأكثر فداحة من ذلك أن التناول فى الرد على هذا الرجل كان على استحياء، غير مفند بأسانيد قوية وبشكل حاسم، موضحاً قلتات هذا الرجل الذى مازال "لبنان" وطنه يعانى من جراء أفعاله التى يحركها بلد آخر هو إيران كونها ممولة له وأبرز أخطائه اجتياح عصابات حزب الله بيروت فى ٩ مايو ٢٠٠٨ ومهاجمتها منازل ومنشآت جماهير السنة وقتلهم مردين شعارات دينية شيعية معادية لصحابة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أما الكاتب داود الشريان فقد كتب في صحيفة الشرق الأوسط متسائلا عما أصاب الإعلام المصري من تراجع وغياب وعدم تأثير على الساحة العربية، على عكس ما كان عليه الأمر في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، رغم زيادة كم الصحف والإذاعات والقنوات التلفزيونية والفضائية. فقد كشفت أزمة مصر الأخيرة مع حزب الله أن الإعلام المصري لم يعد بذات التأثير لدرجة أن زعيم حزب الله - حسن نصر الله - نفسه استخف به وقال "أن الحملة المصرية على حزب الله فشلت في تحقيق أهدافها"، ثم تلاها بشكر بمؤيدي حزب الله من الصحافيين المصريين، وأن هذا أمر لا يمكن قبوله في حق صحافة عريقة مثل الصحافة المصرية. والشريان كاتب عمود متميز ويغار على مصر، ولكن يبدو أن الكيل قد فاض به. وهذا مؤشر آخر ينضم إلى مجموعة كبيرة من المؤشرات والدلائل يقول عنها الكاتب مأمون فندى في مقاله بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١ في صحيفة الشرق الأوسط "لا بد وأن يحث مسئولى الإعلام في مصر على إعادة النظر وبسرعة فيما يخص منظومتهم الإعلامية. خاصة وأن مصر مليئة بالمواهب من جيل الشباب ممن حصلوا على تعليم أفضل، ولكن هؤلاء لا يجدون لهم مكانا في جو سيطر عليه من باعو أقلامهم لحساب دول أخرى معادية لمصر تدفع لهم أكثر، وصاروا للأسف يخوفون ويرهبون ويخونون أصحاب الأقلام الوطنية الشريفة، ويشككون في نزاهة كل من يتلفظ ولو بكلمة واحدة ضد الدولة الفارسية، بل لقد صار لإيران صحفا زاعقة في مصر طغت للأسف على صوت الصحافة المصرية العريقة بوطنيتها". ثم يضيف الفندى في مقاله قائلا: "لدينا اليوم أكثر من خمسمائة قناة تلفزيونية منفلة لا معايير فيها لى شئ، لدينا بعض مالكي القنوات التلفزيونية والصحف ممن لا يعرفون ما يُكتب في صحفهم أو ما يذاع في قنواتهم .. أنظر إلى حالة مثل حالة مصر التى واجهت خطر العبث بسيادتها وأمنها من قبل حزب الله، نجد أن هذا الحزب قد استأجر بعض تلفزيونات مصر وصحف مصر الرسمية مفروشة. الدولة فى واد وإعلامها فى واد آخر..".

وفى مقال للكاتب جمال نازى فى روز اليوسف فى ٢٠٠٩/١/٣٨ يوضح تفصيلا ما حدث من حرب إعلامية انهزم فيها الإعلام المصري، فيقول: "بينما كان العدوان على غزة على أشده، كانت هناك حرب تدور فى الفضائيات .. وكانت القنوات التلفزيونية العربية تنقل ما يحدث على الهواء أولا بأول، وبينما كان الناس يتنقلون بين القنوات الفضائية خاصة الجزيرة والعربية وأحيانا BBC البريطانية، كان التلفزيون المصري غائبا مغيبا عن الأحداث. وفى الوقت الذى كانت فيه الفضائيات المختلفة تستعرض وجهة نظر أصحابها دولا وأشخاصا، لم يكن هناك من يتبنى وجهة نظر مصر الرسمية ويوضح موقفها، كان هناك غياب فضائى تلفزيونى أثمر تأثيرا ولو مؤقتا على الشارع العربى الذى لم يسمع من القنوات التلفزيونية سوى وجهة نظر واحدة فقط، وعندما انتهى العدوان

على غزة كان واضحا هزيمة الإعلام المصرى وانسحابه أمام القنوات الأخرى". ثم أضاف موضحا أسباب هذه الهزيمة: "لقد كانت كل فضائية تدافع عن مصالح ممولياها بالحق وبالباطل، وفي المقابل كانت البرامج على القنوات المصرية هزيلة، لا تقنع أحدا، وغير بعيد عن هذا القنوات المصرية الخاصة التى عملت بعشوائية ودون خطة محددة حتى أن الضيوف الذين استضافتهم هذه القنوات كانوا مكررين، وكانوا ينتقلون من قناة لأخرى كأنه لا يوجد أحد غيرهم .. لقد كان واضحا أن المشاهد لا يجد فى القنوات المصرية ما يطفى عطشه نحو المعلومات وما يجرى على أرض المعركة، ولم يجد أيضا من يحلل له ما يدور فى الكواليس السياسية وتركناه يتلقى ما يبثه الآخرون سواء سُمّا أو عَسَلًا. بل إن هذا المشاهد عندما كان يتحول عن القنوات العربية المختلفة لم يجد سوى القنوات الخاصة ليُشاهد عبر برامجها ما لم يجده فى قنوات تلفزيون الدولة، رغم عشوائية هذه القنوات سواء فى مواقفها أو ضيوفها. ولعل هذا ما جعلنا نتساءل: ماذا يوجد فى هذه القنوات ويفتقده التلفزيون المصرى؟ هل هى الحرية أم الإمكانات المادية أم تنوع الضيوف واختلاف توجهاتهم وتعدد أصواتهم، مما يتيح للمشاهد معرفة كل الآراء، أم أن هناك أزمة ثقة بين المشاهد وكل ما ينتمى للحكومة".

- ويضيف جمال نازى تفصيلا ما كان يحدث فى الفضائيات المعادية لمصر من أساليب ملتوية لدفع المتحدثين دفعا إلى التهجم على مصر، فيقول: "تابعنا مذبذبة ونشرات قنوات فضائية بعينها يدفعون المتحدثين معهم هاتفيا أو عبر الأقمار الاصطناعية، يدفعونهم دفعا إلى إنتقاد وإدانة مصر وحكومتها بشكل أو بآخر جراء ما يحدث بقطاع غزة على خلفية زيارة ليفنى للقاهرة .. وكيف تركوا المجرم الإسرائيلى وتصرفات حماس الخرقاء، وتحولوا إلى الهجوم على شقيقتهم الكبرى مصر. وتابعنا كيف يتم إجراء مداخلات هاتفية وضيوف عبر الأقمار الصناعية بكثافة، وكيف يتاح المجال لمن يهاجم سياسات القاهرة، وكيف يتم إنتقاء من يهاجمون سياسات القاهرة من داخل القاهرة، أو ممن هم معروفون بضعف الحجة وافتقار القدرة على سرعة الرد على الأسئلة المباشرة أثناء ظهورهم على قناة مثل قناة الجزيرة، وشاهدنا كيف تتم مقاطعة الضيف الذى يتحدث بشكل عقلانى وموضوعى محاولة إخراجهم عن إطاره، وإذا فشلت كل هذه المحاولات يتم إنهاء المداخلة بحسم". ثم ينتقل جمال نازى ليصف منتقدا ما كان يجرى على القنوات المصرية، فيقول: "أما فى قنواتنا فلم نجد إلا مداخلات مباشرة وأحادية الاتجاه، إتسمت بسعى ساذج لاكتساب كلمة إشادة بدورنا أو اجتهدات غير معضدة للخروج بتوضيح لحقيقة موقفنا على أرض الواقع، وهى الرسالة التى كان من المفترض أن يتم توجيهها بأساليب متنوعة، منها إبراز بعد نظر التحرك المصرى وإخلاصه فى التوصل لحل والخروج بالأبرياء من الأزمة، وإظهار كيفية أن الدور المصرى كان متعدد المحاور

ما بين التنسيق مع تركيا من جانب ومع فرنسا من جانب آخر، ومن خلال المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية وأمام مجلس الأمن الدولي في نيويورك من جانب ثالث. هذا إلى جانب توضيح دور القاهرة الأساسي كعمود فقري لأي تفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واللقاءات والاتصالات المتوالية بالسلطة الوطنية الشرعية، وعدم استبعاد حماس على الرغم من أن حكومتها مقالة وهي في الوقت نفسه أحد أسباب الكارثة التي تحل بأبناء غزة".

- وعن ضعف أداء القنوات المصرية مهنيًا وتأخرها في التعاطي مع المواقف المتسارعة للأزمة، يمضي جمال نازي قائلًا: "لا أقول أن دور القنوات المصرية كان غائبًا بشكل تام، ولكن أقول أنه كان يتم بطرق بدائية لم تؤت ثمارها بالدرجة الكافية على مستوى رجل الشارع العادي، خاصة وأن هذا الدور غاب تمامًا في الساعات الثماني والأربعين الأولى للاجتياح الإسرائيلي لغزة. بل إن قناعتى أن حالة الاستقرار والرضا لدى رجل الشارع العادي عن أداء القيادة السياسية المصرية إنما تعود إلى نظرية الالتفاف "حول العلم، أى حول القيادة السياسية كردة فعل مضادة للحملة الشرسة التي طالتنا من إتجاهات مختلفة، وهي طعنات غادرة في الظهر، وبالتالي هي ليست نتيجة جهد إعلامي توضيحي يبسط حقيقة الأمور ومجرياتها. والأدهى من هذا أن الإعلام الرسمي المصري لم يستغل حالة الالتفاف حول العلم المصري ورموز بلده".

- ثم يمضي جمال غازي موضحًا عدم اهتمام وسائل الإعلام المصري بمخاطبة رجل الشارع العادي، واختيار الأساليب والطرق التي تناسب مستواه العقلي، وتسعى إلى جذب مساندًا لسياسة بلده، فيقول: "افتقرت الساحة الإعلامية المرئية المصرية - وتحديدًا الرسمية منها - إلى لغة الخطاب الإعلامي السهل الصادق التي يستوعبها المواطن البسيط الذي يمثل نسبة غير قليلة من تعداد سكان مصر، جنبًا إلى جنب مع البرامج الأفلاطونية التي تخاطب الصفوة والتي لم تصل إلى رجل الشارع العادي ولا للمشاهدين البسطاء من البيوت، حيث لا موعِد ثابت لها، ولم تحقق رابطة ثقة وتصديق المشاهدين على مدى سنوات، ولم يتم تغيير القائمين عليها أو مقدميها، ربما باستثناء البرنامج الناجح (البيت بيتك)".

- . وعن عدم استغلال وسائل الإعلام المصرية لخطب الرئيس مبارك الست التي ألقاها أثناء الأزمة، وشرح فيها الموقف المصري ومبرراته، وأدى خلالها الدور الذي كان من المفترض أن يؤديه الإعلام المصري، يقول جمال غازي: "للأسف لاحظنا التجزؤ المتباطئ، وفي وقت متأخر لحملة تكرار مقاطع من كلمة السيد الرئيس التي تلخص الموقف برصانة وبلاغة وتدحض كل الافتراءات، والمشكلة هنا أن ما حدث جاء بعد فوات الأوان وانصراف كم لا بأس به من الباحثين عن تفسير من مصر لما يحدث إلى قنوات أخرى، بل والكارثة أن بعض القنوات المصرية غير الرسمية كانت أكثر

حرفية فى تناولها لخطب الرئيس وتوضيحها لموقف مصر الصائب والإيجابى .. وهنا يبرز أن تكرار مقاطع من الكلمة وحده لا يكفى، وكان من الضرورى أن تكون هناك قراءات لما جاء فى الكلمة بمستويات مختلفة، ورصد من الشارع لمدى تجاوب رجل الشارع معها، ونفس الشئ من عواصم عربية.

- وينتقد جمال غازى عدم مواكبة التلفزيون المصرى للأحداث فى توقيت حدوثها وعلى الأرض، وينفى أن يكون ذلك بسبب قصور الموارد المالية التى يتم توجيهها "فى أوجه أنفاق إدارية على حساب أنماط إعلامية حيوية لا يمكن إهمالها"، فيقول: "لقد كنا لاعبين فى فريق التابعين، أى أننا كنا فى مأزق عدم وجود تخطيط إعلامى مسبق لمواجهة أى أزمات طارئة، فافتقدنا المواكبة، والأكثر أننا كنا فى موقع رد الفعل معظم الوقت بعد تلقى الصفحات والكلمات الواحدة تلو الأخرى، هذا فضلا عن أن مصادر الصورة المتاحة لنا غير مملوكة لنا بالأساس، وبالتالي طغى عليها الطابع الغربى إلا كلما تيسر. فلابد من إنشاء شبكة مراسلين وفرق تصوير للقنوات المصرية فى كل أنحاء الوطن العربى والعواصم العالمية المهمة، وأن تكون تبعيتها المالية والتحريرية للقنوات المصرية وليس لأى وكالة إخبارية مصرية أو غير مصرية.

- ثم ينتقل جمال غازى لينقد موقف الإعلام المصرى فى تعامله مع المظاهرات التى خرجت فى بعض الدول تندد بالموقف المصرى من الأزمة، وتتهجم على القيادة المصرية، فيقول: "تابعنا جميعا أخبار وبعض لقطات المظاهرات التى خرجت للهتاف أمام سفارات مصر فى العواصم العربية، ثم بعدها فى عواصم غير عربية .. الخ. وصدمتنا حالة الإرتخاء الإعلامى الحكومى الذى لم يحرك ساكنا ولم ينتفض للرد بموضوعية وبحسم وبحزم على تلك التحركات الجبانة، والتى تعمى أبصار الجموع وتضلّلهم لتحاشى مواجهات مع حكوماتهم بالأساس لمواقفها السلبية والمتخاذلة قديما وحديثا. لماذا لم نُصوّر لقطات لهذه المظاهرات من داخل سفاراتنا ونذيعها لنوضح للرأى العام المصرى مدى نبل القيادة المصرية وصبرها وطول بالها على مثل هذه الصغائر، ولكشف وجوه من قاموا بها، وعدم التسامح معهم بعد أن تنقشع الغمة حتى يكونوا عبرة لمن يعتبر، لماذا لم نجد من يفند شعارات وهتافات تلك المظاهرات، ويكشف مدى سذاجتها ومدى تورط من حركوا هذه المظاهرات للغطية على فضائحهم وفشلهم بأن، بصدروا اللوم إلى الشقيقة الكبرى مصر؟ " ثم يضرب جمال غازى مثلا مما جرى لهذا الفشل الإعلامى فى تناول هذه الأحداث، فيقول "شاهدنا أن من يحاول أن يغير مجرى حديث كاتب عملاق وينقله إلى مناطق الانتقاد والبعد عن النصيح بالالتفاف حول القيادة، بل إن هذا المراسل بُهت عندما سمع الكاتب الكبير يقول: "إن الرئيس حسنى مبارك هو عنوان السياسة المصرية"، فعاجله بتعقيب مقاطعا: "حتى لا ننتهم بالمثالية، دعنا نتعرف على تقييمك للدور

المصري"، وذلك بهدف إعادته إلى مجرى أهداف القناة التي ينتسب لها أو المرجو من تسجيل الحلقة. وللأسف لم نجد من يرد المثل بالمثل، ويأخذ مقتطفات من الحديث ويكرره، وأن دور مصر أساسى ومحورى فى مجابهة الأزمة، وأن يرد على حسن نصر الله بأنه أخطأ فى دعوته للشعب المصرى بالتمرد، ولا أعتقد أن فى مثل هذه الأوضاع تكون هناك ممنوعات أو ما يمنع ظهور من يمكن أن نحقق به الدفاع المطلوب إعلاميا عن قيادتنا السياسية".

ثم ينتقل جمال نازى إلى الصحافة المصرية وموقفها من معالجة أزمة غزة، فيقول: "غير بعيد عن هذا الحال حال الصحافة المصرية، والتي فقدت تأثيرها على الشارع العربى، ولم يعد هناك قارئ عربى يتابع أيا من هذه الصحف أو يتأثر بها سواء كانت قومية أو حزبية أو خاصة .. إن الاتهام بموالة الصحف القومية للحكومة فتح الباب للتساؤل عن من يحدد أجندة الصحف: هل الحكومة فى الصحف القومية مثلما يشاع أم الممول ورجل الأعمال المالك للصحف الخاصة هو الذى يدير معاركها ويحدد توجهاتها حسب مصالحه وارتباطاته المالية والشخصية؟ وفى الصحافة الحزبية هل تتغير سياساتها بتغير تحالفات الحزب، فيصبح عدو الأمس صديقا، ومن يدافع عنه اليوم خصما وهدفا للهجوم عليه، والأهم هل يمكن فى ظل الأزمة المالية التى تعاني منها الصحف خاصة القومية أن تنافس صحفا ومجلات عربية يتبناها مليونيرات وتقف وراءها دول غنية، وما هو موقف صحفنا قومية وخاصة فى ظل أزمة مالية ستتخفض معها الإعلانات وهى الممول الرئيسى لها؟". ثم يتساءل جمال نازى عن موقف الصحف المصرية من الصحافة الإلكترونية مستقبلا، فيقول: "وإذا كانت الصحف المصرية تراجعت مهنيا وماليا، فهل تسحب الصحافة الإلكترونية والمدونات البساط من تحت أرجلها، وهل تصبح صاحبة التأثير الأكبر، خاصة وأن معظم الشباب والأجيال الجديدة تجد متنفسها فى هذه المواقع، بل إنها أصبحت هى الأخرى مسرحا للمعارك التى تدور بين أصحاب الرؤى المختلفة سواء سياسية أو ثقافية أو رياضية سواء مصريين أو عربا؟ وهل يمكن أن يكون لدينا مواقع رسمية أو غير رسمية تشرح وجهة النظر المصرية، أم أننا سنتراجع أيضا على مستوى المواقع الإلكترونية مثلما تراجعنا فضائيا وصحافيا؟".

ثم ينهى جمال نازى مقاله فى روز اليوسف ملخصا ما حدث، فيقول "لقد كان العدوان على غزة رغم بشاعته فرصة لكى نعيد تقييم الإعلام المصرى الذى لقى هزيمة ونكبة، وإن كان البعض يعتبرها نكسة فقط يمكن أن نفيق منها ونعاود أمجادنا إذا شخصنا الداء وعرفنا الدواء".

وقد أرجع إعلاميون مصريون آخرون - أمثال الكاتب أنور عكاشة، والفنان حسين فهمى، د. لميس جابر، وشريف الشوباشى إنصراف معظم الجمهور المصرى عن قنوات تلفزيون الدولة إلى الروتين المتحكم فى أداؤها وبيروقراطية الوظيفة وعدم إتساع سقف الحرية. حيث ينتظر مسئولوا الإعلام

بدءاً من وزير الإعلام ورئيس قطاع الأخبار وحتى معدوا البرامج والمذيعون التعليمات من المستوى الأعلى ليتحركوا وليتكلموا، وذلك خوفاً وتخوفاً من المحاسبة، سواء في اختيار الموضوع أو إدارته أو حتى إختيار الضيف، الأمر الذي يحد من حركة الجميع. كما اجتمع رأيهم على أنه لا ينبغي تعليق الأخطاء التي تشوب الإعلام الرسمي على شماعة الإمكانيات، ذلك أن الروتين والبيروقراطية هما اللذان يجعلان منظومة الإعلام عاجزة عن مواكبة التطورات. هذا في حين أصبح لدى القنوات الخاصة برامج متميزة يقف وراءها فريق إعداد متفوق ومذيعون يتسمون بقدر لا بأس به من الفكر والمعرفة والقدرة على البحث عن المعلومة الصحيحة. كما أن هذه القنوات الخاصة "شفيت" من آفة الأقدمية التي تفرض على الجمهور وجوهاً قديمة وبالية، فضلاً عن حرية إتخاذ القرار وعدم إنتظار التعليمات من أعلى، ناهيك عن حرص القنوات الخاصة على أن تتسم برامجها بالمصداقية والحرية وعدم وجود قائمة طويلة وعريضة بالمحظورات.

.. أما محمد جوهر - صاحب شركة "فيديو كايرو" التي أسست وأنشأت عدداً من القنوات المهمة الآن .. مثل المحور ودريم وغيرها، فقد أثار قضية المعايير والعناصر، قائلاً: "لم تعد لدينا مقومات صناعة إعلام صالحة .. فصناعة الإعلام تحتاج إلى العديد من المعايير والعناصر، بينما الصناعة لدى قنوات تلفزيون الدولة لا تتسم بحرفية ولا يوجد لديها حضور للسياسة أو الثقافة أو المجتمع، ونستطيع أن نقول أن القنوات الخاصة الجديدة لديها تلك المقومات العلمية إلى حد ما". وتتمثل تلك المقومات التي وضعها محمد جوهر، والتي يعتبرها الدليل للقنوات الحكومية لكي تواكب المسيرة في تحديد هدف عام لإرسال كل قناه، وأن يكون لها إطار إقتصادي سليم تحدد في إطاره أولويات المشاهدين الذين يتم استهدافهم. كذلك يجب الإعتماد بشكل أساسي على التكنولوجيا، وأن يكون لدى العاملين معرفة كافية بها وبكيفية استخدامها، مع ضرورة أن تواكب أي قناة الحركة الديموقراطية الحديثة التي أطلقتها مصر، وأن تحاول الوصول للبناء العلوي للمجتمع الجديد الذي لديه مشاكل يريد من يعبر عنها، وهو ما يفرض أن تدار هذه القنوات بعقلية متطورة: أما بخصوص محتواها فإن البرامج التي تقدمها هذه القنوات لابد أن يكون فيها غرس لثقافة التطور التي تحرك المجتمع نحو المشاركة السياسية على أسس وطنية، وأن تخاطب هذه المضامين الشباب بشكل أساسي وجذاب، أيضاً لابد من وجود مضامين قادرة على مخاطبة الطفل من مختلف الطبقات، وأن يكون هناك اهتمام حقيقي بالمرأة. وعن مدى توافر بعض هذه العناصر في الإعلام الرسمي أجاب متسائلاً: "هل الإعلام الذي يطلق عليه إعلام قوى يُعبّر عن أو يمثل الشخصية المصرية ويعالج مشاكلها الحياتية اليومية؟ هل شاهدت برنامجاً واحداً ينصح الناس حول كيفية مواجهة إرتفاع الأسعار؟ هل

شاهدت برنامجا يناقش بشكل جذاب قضايا نوى الاحتياجات الخاصة؟ أو برنامجا يتحدث عن البطالة والدعم وكيف يذهب إلى مستحقه؟".

- ويتساءل رئيس تحرير روز اليوسف - عبد الله كمال - كيف يمكن للمسؤولين عن القمر الصناعي المصرى (نايل سات) أن يسمح لفضائيات معادية لمصر- مثل الجزيرة، والمنار، والأقصى، والعالم- أن تبث موادها الإعلامية المسمومة ضد مصر عبر هذا القمر المصرى؟! ولماذا لم يتم تحذير هذه القنوات من مغبة خرق الإتفاقيات التى أبرمتها مع مصر فى هذا الشأن بالأ تبت موادا تهدد الأمن القومى المصرى، ولماذا عندما تمادت فى غيها لم يقطع عنها الإرسال عبر نايل سات؟ وهى تعلم جيدا أن هناك ملايين المشاهدين فى مصر والدول العربية تعتمد فقط على نايل سات فى مشاهدة منات. القنوات الفضائية لمختلف الدول فى بث برامجها. ويعتقد عبد الله كمال أنه لو كان الإرسال قد قطع عن القنوات المعادية لمصر خلال أزمة غزة لأجبرت هذه القنوات على تغيير توجهاتها العدائية ضد مصر.

٤- توصيات مراكز دراسات تخصصية فى الإعلام: ١٩٣١

- بعد أن قامت عدة مراكز تخصصية فى الإعلام بتشخيص أزمة الإعلام المصرى، وضعت عدة توصيات إعتبرت مبدئية ولكنها عاجلة حتى يتم إعادة تقويم المنظومة الإعلامية بصفة عامة وإعادة صياغتها وتفعيل مضمونها، وقد جاءت التوصيات على النحو التالى:

أ- يكون وزير الإعلام مسئولاً عن سياسات الإعلام بمعناها العام وليس التلفزيون فقط، ولا يتدخل فى تفاصيل العمل التلفزيونى ولا يقيم فى مبنى الإذاعة والتلفزيون.

ب- رئيس إتحاد الإذاعة والتلفزيون يصير مسئولاً عن جميع القنوات العامة منها والخاصة، وفى المقابل يجب توافر حرية المعلومات.

ج- القنوات المصرية الخاصة عليها دور مهم، ويجب أن تنسق وتتقاسم الأدوار مع إعلام الدولة، وفى هذه الحالة يجب عقد جلسات عمل طارئة يتم فيها تقسيم الأدوار بشكل ضمنى فيما بينها، ومعلن فى الأداء، لأننا فى ظرف من ظروف الحرب الإعلامية.

د- تشكيل مجلس أمن قومى يرأسه رئيس الوزراء، وعضوية الوزارات السيادية، وأن يكون لهذا المجلس اجتماعات دورية شهرية أو أسبوعية، أو يومية فى حالة الأزمات وعند الضرورة. وأن يسير هذا المجلس جنباً إلى جنب مع تشكيل مجلس الدفاع الوطنى الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٨٨٥ لسنة ١٩٧٠، ولهذا المجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماته أو خبراته من الوزراء، ولذا فإن على وزارة الإعلام أن تكون على مسافة فكرية قريبة من متخذى القرار "الرئاسة - مجلس الوزراء" وأن تكون عضواً أساسياً فى مجلس الدفاع.

هـ- دعم القناة الإخبارية المصرية وتطويرها، وجمع كل الوثائق والأفلام الوثائقية التي تتداول في البرامج ذات الراعى الخاص لتصبح أرشيفا للتلفزيون، وأن تتضمن هذه البرامج لقناة الأخبار ولا تكون على القنوات الأولى والثانية. هذا مع دعم برنامج البيت بيتك لماله من قاعدة جماهيرية عريضة ومن كل الفئات، بأن يتضمن مادة إخبارية تتفاعل مع وجدان رجل الشارع، ولا تخلق لديه تضاربا بين رأى المذيع واتجاهات الدولة، وأن تعطى لهذا البرنامج مساحة وقتية أكثر مما هى عليه الآن، ويقوم باستطلاع رأى الشارع فى الأحداث لتكون عنوان فقرة لليوم التالى.

و- برنامجا "حديث المدينة" و"إتكلّم" الأول يخاطب العامة والثانى يخاطب المثقفين، ولذا يجب أن يكونا فى توقيتات مناسبة للفئات المستهدفة، وأن يتم فيهما تبني قضايا الشارع المصرى بفكر يؤصل الإلتناء لدى المواطن وليس إثارة تحفزه فقط.

ز- أن يعاد النظر فى برامج أخرى فى ضوء معرفة من هو جمهورها الذى تستهدفه، خاصة وأن الشارع لا يذكرها من قريب أو بعيد، ولكنها فى الوقت نفسه تستحوذ على مساحة كبيرة من وقت التلفزيون. فى حين أنه توجد برامج قوية ولكنها تراجع ولم يعد لها عائد لدى الشارع، ولذا يجب إعادة تفعيل مضمونها. مع تطوير برنامج "طلّاع النصر" ليصبح أساسا فى قناة الأخبار ويرجح تغيير الاسم ليساير هدف البرنامج الأساسى.

ح- يجب تخصيص برنامج أسبوعى على قناة الأخبار أيضا لأنشطة وزارة الداخلية؛ على أن يقوم البرنامج فى الوقت نفسه بتوعية المواطن فى كيفية تعامله مع الشرطة والحصول على حقوقه.

ط- أن يكون هناك تحديداً واضحاً لـ"الخط الأحمر" وهو الخط الذى يجب ألا يتجاوزه أى من كان بأى شكل من الأشكال، لأنه يعتبر خط تماسك الجبهة الداخلية التى بدورها تقود جبهات الحفاظ على حدود الوطن وسيادته .. إذ كيف يذهب المواطن أو الجندى للدفاع وهو غير مقتنع بقضية بلده؟!

ى- على الإعلام المصرى توضيح أننا لن نترك حماس تتجح إعلاميا على حدودنا، وهى الفاشلة فى وقف هجوم المحتل الإسرائيلى الذى هو هدفها، ويجب على منظومة الإعلام أن تعى بأن الخط الأحمر لدينا هو الأمن القومى المصرى، وأن الاقتراب منه هو منطقة محظورة، وأن الأمن العربى مهم، ولكن ليس أهم من الأمن القومى المصرى.

ك- ربط الأحداث بالنسبة لمذيع الأخبار وليس مجرد تشبيك الحدث، ولكن مهمته أن تكون لديه أسئلة واعية للوصول إلى المعنى المراد من خلال ضيوف أو وزراء غير متكررين. وهو ما يتطلب عقد جلسات عمل لتوزيع الأدوار والأشخاص، حتى لا يشعر المواطن أن ما يتلقاه مفروض عليه وليس واقعيا أو مقنعا.

- ثم خلصت الدراسة إلى أن تطوير الإعلام المصرى فى مراحله الحالية لا يقتصر على تحديث الأجهزة والمعدات والديكورات، وإنما هو فى الدرجة الأولى إعداد جيل متطور من الكوادر الإعلامية، باعتبار أن الإنسان هو صاحب الرسالة الإعلامية والإداة لتحقيق ذلك. ولأن التطور التكنولوجى جعل من عملية الإتصال بالجمهور أدواراً متعددة، فهى عملية تؤدى وظائف إعلامية معتادة "تنقيف"، وفى الوقت نفسه عملية "سياسية" تؤدى إلى خلق منابر فعالة وقنوات حية للممارسة الديمقراطية، وتطوير العملية الإقتصادية، وبناء المجتمع، ومن ثم فإن التعامل مع الإعلام يتطلب قاعدة بشرية وفنية رفيعة المستوى.

خلاصة وتوصيات:

إن مصدر الخلل الأساسى فى الصراع العربى - الإسرائيلى، والذي يدفع إسرائيل إلى تكرار عدواناتها ضد الدول العربية بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص، هو القوة غير المتكافئة بين العرب وإسرائيل، والنتائج عن الدعم الغربى الكامل وغير المحدود سياسياً وعسكرياً اقتصادياً ومعنوياً لإسرائيل. وهو ما أحدث خلافاً جسيماً فى الميزان الإستراتيجى لصالح إسرائيل. إلى جانب عدم وجود رادع إستراتيجى عربى مضاد فى مواجهة الرادع النووى الإسرائيلى. ناهيك عن الخلافات والصراعات العربية - العربية، والخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، ودخول إيران بثقلها المادى والسياسى والدينى على خط الصراع العربى - الإسرائيلى بما يتفق ومصالحها، وإنجراف قوى سياسية عربية وفلسطينية وراءها حرصاً على مكاسب مادية تجنيهاً من إيران، وهو الأمر الذى عمّق الإنقسام العربى والفلسطينى. ومن غير المتوقع إمكان التوصل إلى تسوية سلمية فى ظل استمرار هذا الخلل فى الميزان الإستراتيجى وزيادة تعمقه وإتساعه، وهو ما يستدعى قيام الدول العربية بإجراء مراجعة شاملة للأوضاع المتعلقة بالصراع العربى - الإسرائيلى، وبمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، يكون هدفها إرساء قواعد لعلاقات أكثر توازناً وإستقلالية. وحتى يتحقق ذلك لن يكون العدوان الإسرائيلى على غزة فى يناير ٢٠٠٩ هو الأخير فى سلسلة حروب الصراع العربى - الإسرائيلى، بل سيتلوّه عدوانات إسرائيلية أخرى تسعى لتحقيق أهداف المنظومة الإستراتيجية الإسرائيلية بعيدة المدى فى تفتيت العالم العربى وإقامة الكومنولث العبرى السابق الإشارة إليه آنفاً فى أهداف إسرائيل بعيدة المدى.

وفيما يتعلق بالحالة الفلسطينية، فقد أكدت الحرب على غزة عجز كل طرف فلسطينى بمفرده عن مواجهة التحديات التى تعترض طريقه أو التى تواجهه. فقد ثبت وتأكد عجز الطرفين (السلطة وحماس) عن التوصل إلى إتفاق أو توافق حول المشكلات والمعضلات التى أثاروها، وتمسك وتشبث كل طرف بموقفه ورؤيته وهواجسه وحرصه على التمسك بالسلطة أكثر من الحرص على

القضية الفلسطينية، خاصة مع تسليم حماس إرادتها لقوى إقليمية عربية (سوريا) وغير عربية (إيران) صارت تعمل بموجب اجندتها وتوجيهاتها، والتي في مجملها تتعارض مع المصلحة الفلسطينية، بل وتسعى إلى ترسيخ الانقسام والخلاف والصراع الفلسطيني - الفلسطيني الذي يصب في مصلحة هذه القوى الإقليمية. الأمر الذي يتوقع معه عدم تقديم تنازلات تقرب الفجوة بين الطرفين، بل والأخطر من ذلك أن يسعى كل طرف إلى إنهاء سيطرة الطرف الآخر على المنطقة من الأرض والفلسطينية التي يقف عليها - سواء في الضفة أو قطاع غزة - وذلك بأساليب إرهابية كالهجمات المسلحة والتفجيرات والاغتيالات كالتى وقعت بينهما في الماضى القريب. حيث ستؤدى مثل هذه الأعمال إلى إشعال حرائق داخلية لن يتم إخمادها بسهولة، وستكون فرصة ذهبية لإسرائيل لتنفيذ باقى مخططاتها فى تصفية القضية الفلسطينية، ولن ينجو أى فصيل فلسطينى من نيران هذا الحريق مهما ظن أنه إنتصر فى هذه المعركة، كما ستنتفى فائدة حماس لإيران وسوريا عندما تصل الدولتان إلى عقد صفقات مع الولايات المتحدة ستكون بالطبع على حساب كل من حماس وحزب الله، وسيفقدان حينها ما يحصلان عليه منهما من دعم مالى وسياسى، وستعزى حماس حينذاك من الغطاء الإيرانى - السورى الذى تتدثر به حالياً.

- وفيما يتعلق بحركة حماس خصيصاً، فإن استمرار تبنيها لايديولوجية جماعة الإخوان المتشددة، ومتاجرتها بالشعارات الدينية البراقة لأجل مصالح سياسية وسلطوية، سيفقدها ما تبقى لها من رصيد لدى الجماهير الفلسطينية بعد أن خسرت كثيراً نتيجة فشلها وتقايسها عن حماية شعب غزة أثناء العدوان الإسرائيلى عليه. ومن دلائل استمرار حماس على السير فى نهجها الأيديولوجى الخاطئ ممارسة أتباعها لإساليب العنف ضد الآخرين من غير التابعين لها، لاسيما فى المدارس والمعاهد والجامعات بزعم إرتدائهم أزياء يعتبرونها غير إسلامية أو يقيمون إحتفالات فى مناسبات غير دينية لا تعترف بها حماس، حتى وصل الأمر إلى استخدام الجنازير وإلقاء الأحماض (ماء النار) على وجوه الآخرين، الأمر الذى ضاعف غضب وضيق الفلسطينيين ضد حماس، بعد أن اكتشفوا أن العنف لدى أتباعها متأصل ضد الآخرين. وهذا ما أشارت له إستطلاعات الرأى أخيراً، بعد أن بات الفلسطينيون واعين تماماً لما سيكون عليه الحال لو أصبحت حماس هى السلطة الفلسطينية فعلياً. وأكثر ما يزعج حماس اليوم هو المقارنة بين واقعى الضفة الغربية وغزة وتعداد الفوارق الواضحة. ذلك أن الناس فى الضفة رغم الاحتلال لا يزالون قادرين على ممارسة حياتهم وإنتاجهم وممارسة مقاومة سلمية للاحتلال، بينما فقد الناس فى غزة حتى القدرة على ممارسة أبسط المسلمات، حيث يجلسون اليوم فيما تبقى من منازلهم ينتظرون المعونات الخارجية، بينما تعتبر حماس هذا الإنتظار

صموداً أسطورياً، ويرد شعب غزة على هذه المزاعم الحمساوية بأن القدرة على الحياة والاستمرار هو الصمود الحقيقي، وليس إنتظار حصص الارز والخبز والصابون.

ومن المتوقع في الأشهر القليلة القادمة أن تواجه حركة حماس تحد آخر داخلي يتمثل في حركة معارضة سياسية وأمنية ودينية من قبل جماعات دينية أكثر تشدداً منها، منها جماعة "جند أنصار الله" السلفية المتشددة التي أعلن زعيمها عبد اللطيف موسى - الملقب بـ"أبو النور المقدسي" - في خطبة الجمعة من مسجد النور برفح يوم ٢٠٠٩/٨/١٤ عن ولادة "إمارة إسلامية بدءاً برفح، وخروج أنصاره إلى الشوارع بسلاحهم، مما أدى إلى وقوع مواجهات مسلحة بينهم وبين عناصر من حماس، نتج عنها وقوع ٢٦ قتيل وجرح أكثر من ضعف هذا العدد، ومقتل زعيم هذه الجماعة ومساعديه. وقد سبق أن أعلنت جماعات أخرى سلفية متشددة عن نفسها في غزة، منها: "جند أنصار الله"، و"تنظيم جلجلت"، و"أنصار السنة"، و"كتائب التوحيد والجهاد" و"جيش الإسلام"، و"جيش الأمة"، و"فتح الإسلام"، و"التكفير"، و"عرين الأسد للمجاهدين المقاتلين"، و"كتائب سيوف الحق"، و"جيش القاعدة"، قامت بعمليات إرهابية ضد سكان القطاع .. مثل تفجيرات في حفلات الزفاف، ودور العبادة للمسيحيين، وصالونات التجميل، إلى جانب استهداف الأجانب وخطف عدد من الصحفيين منهم مراسل الإذاعة البريطانية BBC وعدد من العاملين في منظمات الإغاثة، وكلها ممارسات أسفرت عن مضاعفة حالة السخط العارمة التي تسود سكان قطاع غزة ضد نظام حماس وهذه الجماعات. ويعتقد أن هذه الجماعات تعتق فكر تنظيم القاعدة، كما تعارض هذه الجماعات مشاركة حماس في الانتخابات بزعم أنها مخالفة لأحكام الشريعة. وتسلط هذه الأحداث الأخيرة الضوء على الصعوبات التي تعيشها حماس فقد اكتشفت حماس ليس فقط عدم قدرتها على تحدي إسرائيل كما سبق وأعلنت، لأن ذلك يعنى ببساطة المجازفة بحرب جديدة تخسر فيها حماس ما تبقى لها من رصيد فلسطيني وعربي، ولكنها إكتشفت أيضاً أن عدد حلفائها داخل القطاع يتآكل، بل أصبح أقل من أصابع اليد الواحدة. واكتشفت كذلك أن ثمن كسر العزلة مرتفع، وأن ثمن إعادة الإعمار مرتفع، وثمر إنجاز الحوار الفلسطيني مرتفع، وبالتالي فإن عليها أن تتغير لتصبح مقبولة عربياً ودولياً، وبعد أن أدركت حقيقة أن علاقاتها حتى مع العالم الإسلامي أقل عمقا مما اعتقدت. ولا تكفى ورقة الجندي الإسرائيلي الأسير (شاليت) لمساعدة حماس على إحتمال أنقال كل هذه التحديات، ولا حتى احتمال الانتظار، ولأن الوقت لم يعد يعمل لصالحها بعد التغيرات المتوقعة في سياسة كل من إيران وسوريا باتجاه الولايات المتحدة، وتخليهما عنها. وزيادة التحديات التي تواجهها في الداخل من جانب جماعات أكثر تشدداً منها وبما يؤدي إلى صراعات مسلحة تحول غزة إلى صومال أو باكستان أخرى.

- أما فيما يتعلق بإيران فإن المتأمل في الأحداث الإيرانية الداخلية الأخيرة يتأكد لديه أن هذه الأحداث تتسارع، وقد يترتب عليها حدوث حمامات من الدماء، ذلك أن ما جرى من محاكمات للإصلاحيين، وما تم إعلانه من الاعترافات تحت ضغط التعذيب، من الممكن أن يجعل السيناريو المتوقع أكثر سوءاً. فقد يصاحب ذلك فرض عفوبات شديدة على قادة الإصلاحيين مما قد يؤدي إلى نشوب مواجهات على نطاق أوسع، وقد بحلول حكومة نجاد التغطية على مشاكلها الداخلية من خلال تصديرها إلى الخارج في بلدان الخليج العربية، لاسيما في العراق حيث تدخلها السافر في شئونه الداخلية، وتأجيج الصراع الطائفي فيه عن طريق دعمها للقوى المتطرفة وميليشياتها ونشر العناصر المخابراتية الإيرانية، وما يسمى بفيلق القدس وفرق الموت التابعة لهم في كل مفاصل المجتمع العراقي، مستغلة الفراغ الاستراتيجي والأمني الناتج عن انسحاب القوات الأمريكية. فإذا ما أرادت دول الخليج العربية المحافظة على أمنها فإنه يتوجب عليها البدء بوضع حد لهذا التدخل، لأن هيمنة إيرانية على العراق تعنى هيمنة إيرانية على باقي دول الخليج.

- أما مصر فستظل مستهدفة من قبل كل من إسرائيل وإيران وحماس وحزب الله، وستستمر محاولات التآمر عليها من قبل هذه القوى الإقليمية وغيرها بهدف تهديد الأمن والاستقرار في مصر، وذلك من خلال المحاولات المتكررة لاختراق الحدود مع قطاع غزة، وإرسال المتسللين المسلحين عبر حدود مصر الجنوبية، وتشكيل خلايا إرهابية في الداخل، واستغلال أي مشاكل داخلية لإثارة الشعب ضد حكومته، مستخدمين في ذلك الفضائيات المعادية لمصر لشن الحملات الإعلامية المخططة مسبقاً ضدها بسبب وبلا سبب. ولن يوقف ذلك ويحد من خطورته سوى وعى سياسى جماهيري بخطورة المؤامرات والتهديدات التي تتعرض لها مصر ومصادر ها التي ينبغي كشفها وكشف أهدافهم وفضح القائمين عليها أولاً بأول، وأهمية وحدة وتماسك الجبهة المصرية في مواجهة مصادر التهديد، وإعلاء قيم الولاء والانتماء الوطنى بين الجماهير المصرية، والضرب بقوة على أيدي المتلاعبين بأمن واستقرار مصر في الداخل والخارج.

- وتفرض متطلبات الأمن القومى المصرى - خاصة بعد قصف إسرائيل لقوافل تحمل أسلحة وذخائر داخل الأراضي السودانية وقرب الحدود مع مصر في يناير ٢٠٠٩ كانت متجهة إلى حماس عبر الحدود المصرية، وأيضاً بعد اكتشاف خلية حزب الله الإرهابية في إبريل ٢٠٠٩ - تفرض هذه الأحداث إعطاء أهمية خاصة وكافية وأولية لتأمين حدود مصر الجنوبية والشرقية، بعد أن كشفت عن ضعف الإجراءات التأمينية للحدود المصرية للدول المتاخمة، خصوصاً الحدود الجنوبية، مع سرعة العمل على سد هذه الثغرات وذلك بدفع المزيد من التعزيزات الأمنية إلى هذه المناطق الحدودية، ونشر الكمائن في المناطق الجبلية والصحراوية المتاخمة للحدود مع السودان، والتي

تستخدم من جانب عناصر حزب الله لتهريب الأسلحة والدفع ببعض العناصر الإرهابية والمتطرفة من السودان وإليه. وذلك أن الطبيعة الجبلية للمنطقة الجنوبية كانت تحول دون وصول أفراد الشرطة إليها، وهو عذر غير مقبول لأنه يسمح لمهربى الأسلحة والمخدرات بالنفاذ من تلك المناطق، حيث كانوا يستخدمون بدو الصحراء كمرشدين لما لهم من دراية بالطبيعة الجغرافية لتلك المناطق والتسلل عبر ممراتها وخيرانها إلى داخل مصر، لاسيما سيناء حيث يتعاون بعض بدوها مع عناصر من حماس على شق أنفاق التهريب عبر خط الحدود في أماكن بعيدة عن مراقبة عناصر الأمن المصرية.

- سيتأثر الموقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية) مستقبلا بأربعة تطورات يتوقع حدوثها في عام ٢٠١٠ وهى على النحو التالى:

١- مدى نجاح الإدارة الأمريكية فى إجبار إسرائيل على القبول بالمبادرة الأمريكية الجديدة لحل المشكلة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بوقف الاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية، وما قد يترتب على ذلك من خطوات على صعيد تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل.

٢- مدى نجاح الإدارة الأمريكية فى دفع إسرائيل وسوريا للدخول فى مفاوضات مباشرة، قد تسبقها مفاوضات غير مباشرة بإشراف تركيا استكمالا لمفاوضات سابقة جرت فى عهد حكومة أولمرت. وأبعاد الصفقة التى يحتمل أن تسفر عنها هذه المفاوضات فى شأن ملفات الجولان وتحالفات سوريا مع إيران وحزب الله.

٣- ما ستسفر عنه التطورات الداخلية فى إيران وما يسودها من اضطرابات شعبية وصراعات بين أجنحة النخبة الحاكمة والحرس الثورى والمراجع الدينية، وتأثير ذلك على ثبات واستقرار النظام الحاكم فى إيران، وبالتالي قوة نفوذه فى الخارج.

٤- ما ستسفر عنه المحادثات الأمريكية الإيرانية حول الملف النووى الإيرانى وملفات أخرى، بعد أن حددت قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٩ لى تحديد إيران موقفها من هذه المحادثات، وما قد يترتب على ذلك من فرض عقوبات إضافية على إيران، وطبيعة ردود فعل الأخيرة على ذلك على الساحتين العراقية والأفغانية لإنهاك الولايات المتحدة هناك، واحتمالات قيام إسرائيل بتنفيذ خيارها العسكرى ضد إيران، وإنعكاسات كل ذلك على مجمل قضايا المنطقة.

هوامش الفصل الخامس:

(٦٩) حسام سويلم - قراءة استراتيجية في الموقف الاسرائيلي من الحرب على غزة - مختارات اسرائيلية يونيو ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: عصام عبد العزيز - سيناريوهات ما بعد مجزرة غزة - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٦

وأنظر أيضا: د. عبد العليم محمد - جنون الانفصال عن الواقع - الاهرام ٢٠٠٩/١/١٥

وأنظر أيضا: عاطف الغمري - الاهداف الاستراتيجية لما بعد غزة - الاهرام ٢٠٠٩/١/٢٥

وأنظر أيضا: ناتنياهو: مهمتى القضاء على نفوذ ايران في المنطقة .. والقدس عاصمة موحدة لاسرائيل - الاهرام ٢٠٠٩/١/٢٩

(٧٠) اسعد تلحمي - الجيش الاسرائيلي قلق من احتمالات المحاكمة الدولية - الحياة ٢٠٠٩/٣/٢١

وأنظر أيضا: ميشال أبو نجم - شكوى للجنائية الدولية ضد اسرائيل - الشرق الاوسط ٢٠٠٩/١/٢٢

وأنظر أيضا: إسرائيل مرعوبة من الحرب القضائية - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣١

وأنظر أيضا: دعاوى ضد أولمرت وباراك وليفني و ١٢ شخصية إسرائيلية في لاهاي - الشرق الاوسط في ٢٠٠٩/١/٢٢

(٧١) د. ماجد عثمان: الحرب الديموجرافية .. غزة الى أين - الاهرام ٢٠٠٩/٢/١٦

وأنظر أيضا: حسام سويلم - كتاب إسرائيل ونظرية جديدة للحرب - توزيع الاهرام ١٩٩٨ ص ٥٣

(٧٢) وكالات الأنباء - بارك يهدد بشن هجوم جديد على غزة - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠، ٢٠٠٩/٢/١، ٢٠٠٩/٢/٤

وأنظر أيضا: وحدات إسرائيلية خاصة تتوغل شرق خان يونس - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٤

وأنظر أيضا: فتحي صباح - مناشير اسرائيلية تحذر "الغزيين" من الاقتراب من السياج الحدودي - الحياة ٢٠٠٩/٥/٢٦

وأنظر أيضا: فتحي صباح - مصر نقلت إلى حماس رسالة إسرائيلية بأنها ستد بقوة على الصواريخ - الحياة ٢٠٠٩/٥/٣

وأنظر أيضا: كفاح زيون - شرطة حماس تعتقل مسئولين في حزب الله الفلسطيني - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٣/٧

وأنظر أيضا: كفاح زيون - الجهاد تتهم حماس بإعتقال ناشطيها في غزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٣/١٠

وأنظر أيضا: كفاح زيون - حماس: إطلاق الصواريخ على إسرائيل يحدث في الوقت الخطأ - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٣/١٤

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - رئيس الشاباك: لا مفر من إسقاط حماس - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٥/٢١

- (٧٣) وكالات الأنباء - الشاباك: حماس ستعيد حفر الأنفاق خلال بضعة أشهر - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٩
- وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - ناتنياهو: حكومتى ستعمل على تحطيم حماس - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٢/٤
- وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - إسرائيل تخشى حفر أنفاق كبيرة لتهديب صواريخ بعيدة المدى - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٤/٨
- وأنظر أيضا: كفاح زيون - إيقاف سفينة أسلحه إيرانية فى قبرص - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٣١
- وأنظر أيضا: يسرى محمد - الشرطة المصرية تشدد إجراءاتها فى رفح لوقف التهريب - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٥/٣
- (٧٤) حسام سويلم - ما وراء المناورات الاسرائيلية (نقطة تحول - ٣) - مجلة القدس يونيو ٢٠٠٩
- وأنظر أيضا: د. عماد عواد - المناورات العسكرية الاسرائيلية - روز اليوسف ٢٠٠٩/٦/٣
- وأنظر أيضا: حسيني فتح الله - المناورات الجوية لا تحل المشكلة الاسرائيلية مع ايران - الاهرام ٢٠٠٩/٥/٢٥
- وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - صفارات الإنذار أطلقت ٢٧٠٠ جهاز فى جميع أنحاء إسرائيل - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٦/٣
- وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - إعادة توزيع كمادات واقية فى إسرائيل - الحياة ٢٠٠٩/٤/١٨
- وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - سلاح الجو الإسرائيلى يجرى مناورات على حرب ضد غزة ولبنان - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٥/٢٣
- وأنظر أيضا: أسعد تلحمى - إسرائيل تستعد لـ "نقطة تحول-٣" أكبر مناورة للجبهة الداخلية - الحياة ٢٠٠٩/٥/٢٦
- وأنظر أيضا: أيمن المهدي - المناورة الإسرائيلية تحول - ٣ - الاهرام - ٢٠٠٩/٥/٢٠
- وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - حزب الله يطالب بتسليح الجيش اللبنانى بمناسبة إطلاق إسرائيل أضخم مناورات فى تاريخها - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٦/١
- وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - سلاح الجو الإسرائيلى يتدرب على إسقاط طائرات سورية - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٦/٢٥
- (٧٥) وكالات الأنباء - إسرائيل تسعى للحصول على صفقات أسلحة أمريكية متطورة عقب الحرب على غزة - الاهرام ٢٠٠٩/١١/٢٧
- وأنظر أيضا: مصطفى قاسم - إسرائيل لن تقبل حل الدولتين - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٤/٢١
- وأنظر أيضا: أسعد تلحمى - ناتنياهو يحمل إلى واشنطن قائمة مشتروات سياسية - الحياة ٢٠٠٩/٤/٢٤

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - لديرمان: لاجل للنزاع مع الفلسطينيين بدون تسوية الملف النووي - الأهرام ٢٠٠٩/٤/٢٥

وأنظر أيضا: مأمون فندى - ربط ناتنياهوو - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٤/٢٧

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - إدارة أوباما توجه رسالة طمأنه لإسرائيل - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٥/٢٨

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء: ناتنياهوو - مواجهة الخطر الإيراني أكثر أهمية من النقاط الإستيطانية - الأهرام ٢٠٠٩/٥/٢٧

وأنظر أيضا: محمد يونس - إسرائيل تعلن إنسحابا مشروطا من ٤ مدن في الضفة - الحياة ٢٠٠٩/٦/٢٦

وأنظر أيضا: أسعد تلحمي - ناتنياهوو يعتبر موقفة من حل الدولتين محط إجماع - الحياة ٢٠٠٩/٧/٦

وأنظر أيضا: جهاد الخازن - عيون و آذان - الحياة ٢٠٠٩/٧/٥

و أنظر أيضا: أسعد تلحمي - الخلاف الرئيسى بين إسرائيل وواشنطن حول البؤر الإستيطانية - الحياة ٢٠٠٩/٧/٧

وأنظر أيضا: أمال شحادة - نقاش إسرائيلى حول المفاضلة بين الاستيطان والعلاقة مع أمريكا - الحياة ٢٠٠٩/٧/٧

وأنظر أيضا: عصام عبد العزيز - ناتنياهوو .. خطر على إسرائيل - روز اليوسف ٢٠٠٩/٧/١٠

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - ضغوط أمريكية وسعودية على سوريا لترسيم الحدود فى مزارع شبعا - روز اليوسف ٢٠٠٩/٧/٦

وأنظر أيضا: Another War, Another Defeat, by John J. Meersheimer, The American Conservative, January ٢٦, .

٢٠٠٩

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - بيريز: على سوريا أن تختار بين الجولان وإيران - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٧/٧

(٧٦) وكالات الأنباء: تل أبيب تعتبر مهاجمة طهران أقل خطورة من إمتلاكها سلاحا نووية - الحياة ٢٠٠٩/٧/٧

وأنظر أيضا: أمال شحادة - إسرائيل: الأصوات الداعية إلى ضرب إيران ترتفع - الحياة ٢٠٠٩/٥/٣١

وأنظر أيضا: د. محمد السعيد إدريس - إسرائيل وأزمة إيران السياسية - الأهرام ٢٠٠٩/٧/٧

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - تل أبيب تعتبر أحمدى نجاد كنزا للسياسة الاسرائيلية - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٦/١٤

- وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - إسرائيل تستعد لمرحلة ما بعد فشل الجهود الدبلوماسية الغربية مع إيران - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٧/٧
- وأنظر أيضا: جويس كرم - الإستراتيجية الأمريكية حيال إيران - الحياة ٢٠٠٩/٥/٣١
- (٧٧) أسعد تلحمي: الخلافات الأمريكية - الإسرائيلية تتفاقم - الحياة ٢٠٠٩/٧/١١
- وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - أوباما: العالم لن ينتظر حتى تمتلك إيران سلاحا نوويا - الأهرام ٢٠٠٩/٧/١١
- وأنظر أيضا: أسعد تلحمي - مستشار ناتنياهو: سنبقى في عمق الجولان - الحياة ٢٠٠٩/٧/١١
- وأنظر أيضا: نظير محلي - أوباما يستعين بقيادة اليهود الأمريكيين ضد ناتنياهو - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٧/١١
- (٧٨) عبدو فحمد - غزة وسط تجاوزات محلية وإقليمية ودولية - القبس الكويتية ٢٠٠٨/٢/٩
- وأنظر أيضا: ماجد كيالي - مصادر الهيمنة والشرعية السياسية في الساحة الفلسطينية - الحياة ٢٠٠٩/٣/١٥
- وأنظر أيضا: أحمد جابر - بعد غزة: محاذرة الاستبداد النضالي - الحياة ٢٠٠٩/٢/١
- (٧٩) عبد الرحمن الراشد - حماس .. أزمة تعدد القيادة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١١
- وأنظر أيضا: هاني لبيب - سبيناريوهات حماسوية - روز اليوسف ٢٠٠٩/٣/٣٠
- (٨٠) حازم الأميني - القاعدة في غزة - الحياة ٢٠٠٨/٣/٢
- (٨١) كفاح زيون - فتح تقول: أن حماس أعدمّت العشرات من عناصرها - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٥
- وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - حماس تقوم بتعذيب عناصر من فتح في مستشفى الشفاء - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٦
- وأنظر أيضا: على الصالح - يتحدث باسم فتح: حماس تتعقب تحركات أبو مازن - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٧/٤
- وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - عبد ربه: حماس تطبق مؤامرة إقليمية لتأسيس إمارة ظلامية في غزة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٣
- وأنظر أيضا: فتحي صباح - البيلطة تصدر أموالا وأسلحة تهدف لبناء جهاز أمنى لحماس في الضفة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٧/٦
- وأنظر أيضا: محمد يونس - حرب أمنية ومالية بين فتح وحماس في الضفة - الحياة ٢٠٠٩/٧/٧
- وأنظر أيضا: كفاح زيون - فياض يدعو حماس الى المشاركة في السلطة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٣

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - حماس تتهم أحد كبار مستشاري عباس بقيادة خلايا تخريبية - الحياة

٢٠٠٩/٧/٨

(٨٢) فتحي صباح - غزة: حرب مساجد بين حماس والجihad - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٧/١١

وأنظر أيضا: كفاح زيون - الجهاد: خلافاتنا مع حماس سياسية وفقهية - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٧/٤

وأنظر أيضا: طارق الحميد - فحص الحصانة الإيمانية قبل التفاوض - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٧/٦

(٨٣) محمد أبو سمهدانة - غضب غزاوى - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٢/١

وأنظر أيضا: سمير خالد - لقطات من تاريخ الإنشاقيين - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٣

وأنظر أيضا: سمير على - أسئلة إلى حماس - المصدر السابق

وأنظر أيضا: فاروق خليل - مشعل يقدم "وصفة" النصر - المصدر السابق

وأنظر أيضا: زياد سمرة - لاءات كثيرة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٢/٢٩

وأنظر أيضا: أحمد دغلس - فصائل محنطة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٢/١

وأنظر أيضا: صالح الوهبي - خيبة ودعوة للإنقسام - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٢

(٨٤) كفاح زيون - أموال فتح وحماس .. من أين؟ - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٥/٢٩

(٨٥) على الجرباوى - إعادة إعمار غزة والصراع بين فتح وحماس - الحياة ٢٠٠٩/٣/١٢

وأنظر أيضا: طارق الحميد - مشعل .. والأن معركة الأموال - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٣

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - مشعل: أن لكم أن تتعاملوا مع حماس - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٢

وأنظر أيضا: كرم جبر - هل يسرقون أموال الإعمار؟ - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٢

(٨٦) أحمد قنديل: مشعل يهاجم منظمة التحرير - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠

وأنظر أيضا: سوسن أبو حسين - تفاعلات دعوة مشعل بشأن المنظمة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٢/٣

وأنظر أيضا: محمد صلاح - مرجعية جديدة .. إنشاق جديد - الحياة ٢٠٠٩/٢/١

وأنظر أيضا: طارق حسن - مفاجأة مشعل - الاهرام ٢٠٠٩/١/٣١

وأنظر أيضا: صالح النعامي - حماس: سنحاور أبو مازن بصفة قائد فتح لارئيسا - الشرق الأوسط

٢٠٠٩/١/٢١

وأنظر أيضا: عبد الله إسكندر - منظمة التحرير: المرجعية و البرنامج - الحياة ٢٠٠٩/٢/١

وأنظر أيضا: عبد الستار حتيّة - الجامعة العربية الحديث عن بديل لمنظمة التحرير.. خطيراً - الشرق

أوسط ٢٠٠٩/٢/٣

(٨٧) وليد شقير - الجواب على المصالحات بالصواريخ - الحياة ٢٠٠٩/٢/٧

وأنظر أيضا - وكالات الأنباء - سليمان للفصائل الفلسطينية: اجعلوا قراركم بأيديكم - روز اليوسف
٢٠٠٩/٢/٢٧

وأنظر أيضا - أيمن مهدي - أزمة الفصائل الفلسطينية - الاهرام ٢٠٠٩/٤/٢
وأنظر أيضا - سعاد جروس - مبعوثا سليمان في دمشق - الشرق اوسط ٢٠٠٩/٧/٨
وأنظر أيضا - كفاح زيون - حماس: لن نشارك في جلسة ٢٥ يوليو دون أجوبة واضحة بشأن المعتقلين -
الشرق اوسط ٢٠٠٩/٧/١١

وأنظر أيضا: د. حسن أبو طالب - المصالحة العربية مازالت متعثرة - الاهرام ٢٠٠٩/٧/٨
وأنظر أيضا: حسن عصفور - المصالحة المرتقبة وشروطها الخاصة - الاهرام ٢٠٠٩/٣/٢٣
وأنظر أيضا: ميشيل أبو نجم - مصادر أوروبية: لحماس أجندة تتخطى الواقع السياسى - الشرق اوسط
٢٠٠٩/٥/١٨

وأنظر أيضا: صالح القلاب - هل يسعى ناتنياهوو لإنقلاب في الضفة الغربية؟ - الشرق اوسط ٢٠٠٩/٧/٩
وأنظر أيضا: طلحة جبريل - رسالة "عقب الباب" من حماس الى أوباما - الشرق الاوسط ٢٠٠٩/٢/٢٢
وأنظر أيضا: طارق الحميد - حماس والترهيب بالأمريكيين - الشرق اوسط ٢٠٠٩/٢/٢١
وأنظر أيضا: على بدوان - برجماتية حماس في النظرة الى الصراع مع إسرائيل - الحياة ٢٠٠٩/٧/١
(٨٨) صالح القلاب - ميشيل في المنطقة مجددا - الشرق اوسط ٢٠٠٩/٧/١٦

وأنظر أيضا: مسعود الحناوى - إسرائيل على نار هادئة - الاهرام ٢٠٠٩/٧/١٥
وأنظر أيضا: أسعد تلحمى - إستخبارات إسرائيلية وغربية تؤكد تراجع تهريب الأسلحة من إيران إلى
حماس - الحياة ٢٠٠٩/٧/١٨

وأنظر أيضا: أسعد تلحمى - إسرائيل تلمس تغييرا في نبرة أمريكا إزاء الإستيطان - الحياة ٢٠٠٩/٧/٢٧
وأنظر أيضا: جويس كرم - مدة تجميد الإستيطان والإستثناءات محور المفاوضات الأمريكية الإسرائيلية -
الحياة ٢٠٠٩/٧/١٨

وأنظر أيضا: غريف ويت - حماس مازالت تحكم سيطرتها على قطاع غزة - الشرق اوسط ٢٠٠٩/١/٢٥
وأنظر أيضا: نظير مجلى - ناتنياهوو يطرح إقامة دولة فلسطينية مؤقتة على ٨٠% من الضفة - الشرق
اوسط ٢٠٠٩/٧/١٩

(٨٩) ماجد كيالى - ولكن، ما هي إستراتيجية حماس العسكرية؟ - الحياة في ٢٠٠٨/١٢/٧
وأنظر أيضا: الاستير كروك - جوهر المقاومة الإسلامية - الشرق اوسط ٢٠٠٩/٦/١٥
وأنظر أيضا: عيسى جاد الكريم - حماس تنتصر على شعب فلسطين - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٨
وأنظر أيضا: مصطفى الفقى - القضية الفلسطينية على مفترق طرق - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٠

وأنظر أيضا: خير الله خير الله - من يخدم تهريب السلاح إلى غزة - روز اليوسف ٢٠٠٩/٤/٢٣

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - هل سقط خيار السلام؟ - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/١٢

وأنظر أيضا: د. عبد المنعم سعيد - إعادة ترتيب الأوراق - الاهرام ٢٠٠٩/١/١٢

وأنظر أيضا: مقالات منظر تنظيم الجهاد المصري - د. فضل - في الشرق الأوسط ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٦

إبريل ٢٠٠٩

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - المخابرات الإسرائيلية تشيد بالهدوء الأمني على حدودها مع لبنان وغزة -

الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٧/٨

(٩٠) عصام عبد العزيز - الإعلام والأمن القومي - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢٠

وأنظر أيضا: أيمن غازي - إذا لم يصدقك الناس .. يذهبوا لغيرك - المصدر السابق

وأنظر أيضا: عبدالله كمال - الإعلام وتهديد الأمن القومي المصري - المصدر السابق

(٩١) جمال نازي - إعلام يحكم نفسه - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠

وأنظر أيضا: طارق مصطفى - تليفزيون الدولة .. إعلام أتلغه الهوى - ٢٠٠٩/١/٣٠

وأنظر أيضا: داود الشريان - الاعلام المصري في الحرب - الحياة ٢٠٠٩/٢/١

وأنظر أيضا: د. أيمن منصور - التليفزيون المصري وأحداث غزة - الاهرام ٢٠٠٩/٢/٢

وأنظر أيضا: أحمد موسى - فضيحة الطابور الخامس - الاهرام ٢٠٠٩/٤/١١

وأنظر أيضا: مامون فندی - صحافة عزبة شلبي - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٥/٤

وأنظر أيضا: د. فاطمة سيد أحمد - أسباب هزيمة الاعلام المصري - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢٠

(٩٢) جمال نازي - هل يشهد ٢٠٠٩ تغييرا اعلاميا في الواقع والمواقع؟ - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠

وأنظر أيضا: طارق مصطفى - تليفزيون الدولة .. إعلام أتلغه الهوى - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠

وأنظر أيضا: أسباب هزيمة الاعلام المصري - المصدر السابق

(٩٣) د. فاطمة سيد أحمد - أسباب هزيمة الاعلام المصري - مصدر سابق هامش (٨٩)

الرئيس مبارك يستقبل الرئيس الأمريكى باراك أوباما بقصر القبة بالقاهرة



باراك أوباما فى زيارة منطقة الأهرام





خطاب الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى جامعة القاهرة فى ٤ يونيو ٢٠٠٩ طالب فيه إسرائيل بالموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية ، وإيقاف الاستيطان .



خطاب بنيامين نتنياهو فى جامعة بار ايلان يرد فيه على خطاب الرئيس الأمريكى فى القاهرة ويرفض فيه إيقاف الإستيطان ، ويربط إقامة الدولة الفلسطينية بالموافقة على يهودية دولة إسرائيل .

الوزير عمر سليمان يدير الجهود المصرية للمصالحة الفلسطينية



تحولات عهد أوباما



- * إسرائيل لم تعد استثناء .. وإيباك فقدت سحرها .
- * أوباما لن يقدم حلولاً للعرب إذا لم يملكو رؤية موحدة لقضاياهم .
- * تقليص معونات أمريكا لإسرائيل ، والإمتناع عن استخدام الفيتو ، وضمانات القروض ، والتبرعات .. وسائل تستطيع بها أمريكا الضغط على إسرائيل .
- * ناتياهو يقايض الدولة الفلسطينية بإيقاف البرنامج النووي الإيراني .



الدور التركي في أزمة غزة
الأتراك قادمون .. خلافة عثمانية أم كاريزما اردوغانية ؟



الرئيس التركي رجب طيب اردوغان ورئيس وزراء إسرائيل
أولمرت في أنقرة



رئيس الوزراء التركي رجب اردوغان يستقبل في أنقرة على
لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني

الثورة الإيرانية ضد (الديكتاتور) أحمدى نجاد

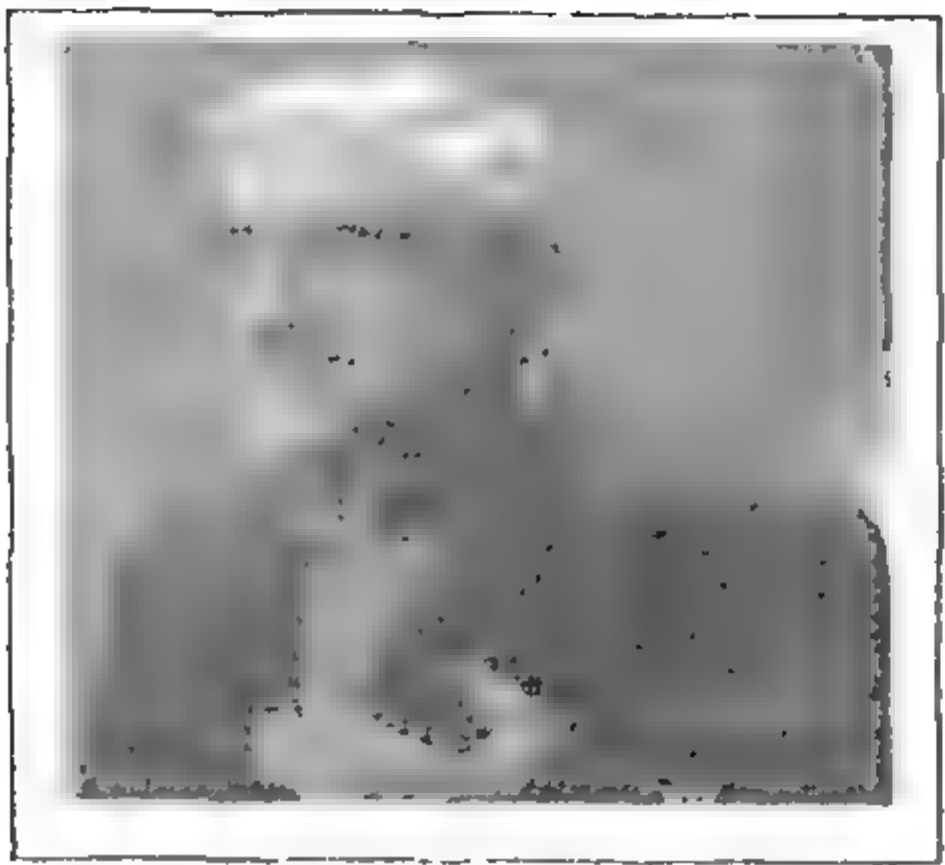


في آلاف عتصر من حرب الله بطاردين الظالمين في شوارع إيران

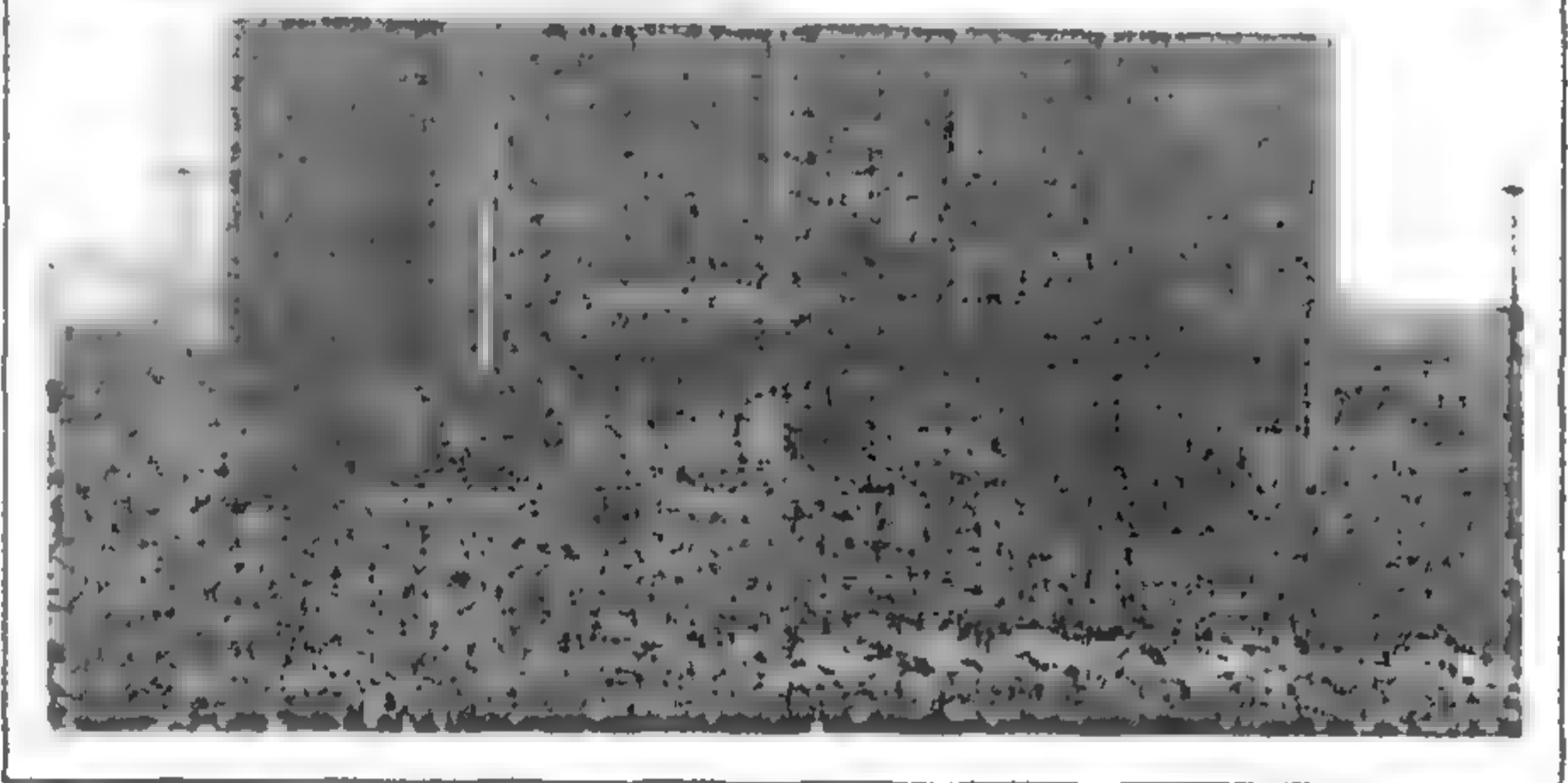
نَجَاد يَطْلُب التَّجْدَة مَنْ نُصْرَ اللَّهِ



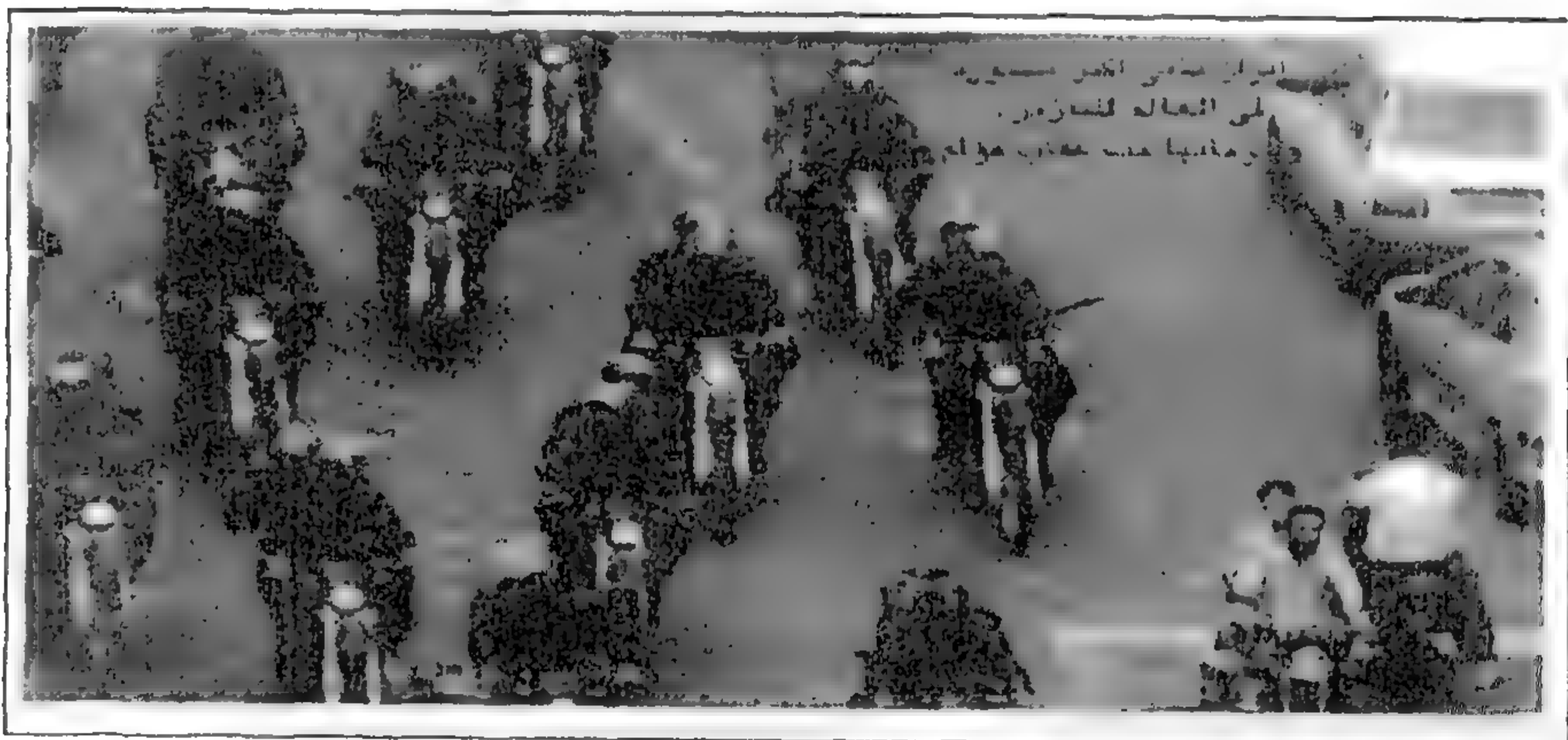
- حرب خامنئي - رافسنجاني تنذر بنهاية الثورة الخمينية .
- " هل يجرو رافسنجاني على إزاحة المرشد . .
- الحرس الثوري هو الحكم الحقيقي في إيران .
- " إيران من ديكتاتورية دينية إلى ديكتاتورية عسكرية .
- خطر الانقلاب العسكري يثير قلق الملاي .



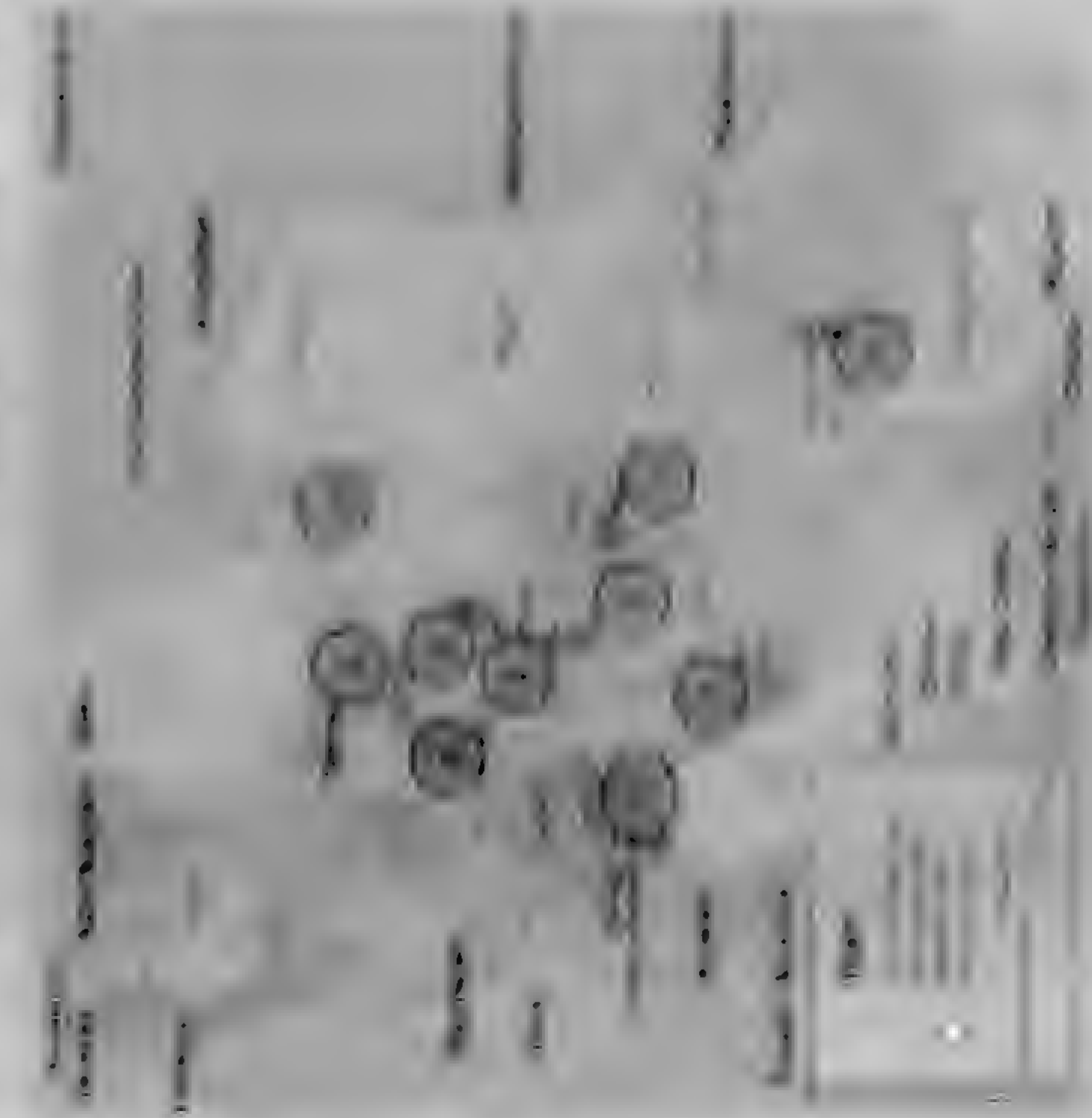
زعماء المعارضة: الأول حسين موسى
والثاني مهدي كروبي



فشل " الثورة الخضراء "
يفتح الطريق أمام
الضربة العسكرية ويعجل بسقوط
نظام حكم الملالي في إيران

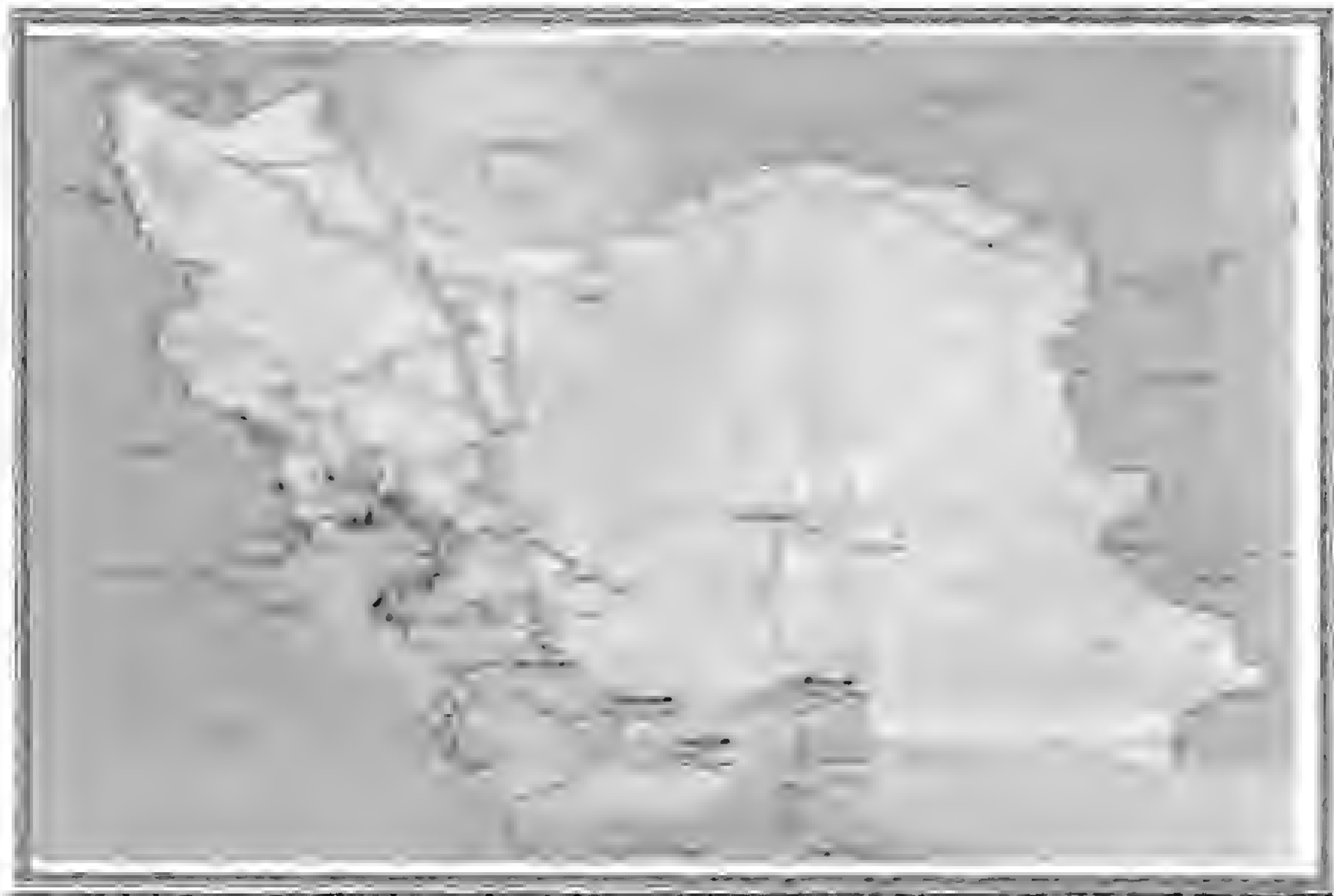


مواقع ايران النورونية الأساسية



- 1- منجم ساجانه .
 - 2- اركدان (طحن البورانيوم).
 - 3- منجم جيليني.
 - 4- اصفهان (تحويل البورانيوم).
 - 5- تاتانز (تخصيب البورانيوم).
 - 6- طهران (مختبرات).
 - 7- بوشهر (مفاعل 1000 ميجاوات).
 - 8- اراك (ماء ثقيل).
 - مفاعل انتاج النظائر المشعة.
 - 9- اراك (تخزين نظائرات).
 - 10- غورستان (مفاعل جديد).
- منشأة الخلايا الحارة للفصل البلوتونيوم.

في دراسة لـ "إيباك" عن الأبعاد العسكرية لضربة أمريكية ضد إيران
 قصف ٢٠٠ موقع إيراني لتأخير
 امتلاك طهران لقتلة نووية



أمريكا تهدد بقطع خطوط النفط وموانئ التصدير في إيران

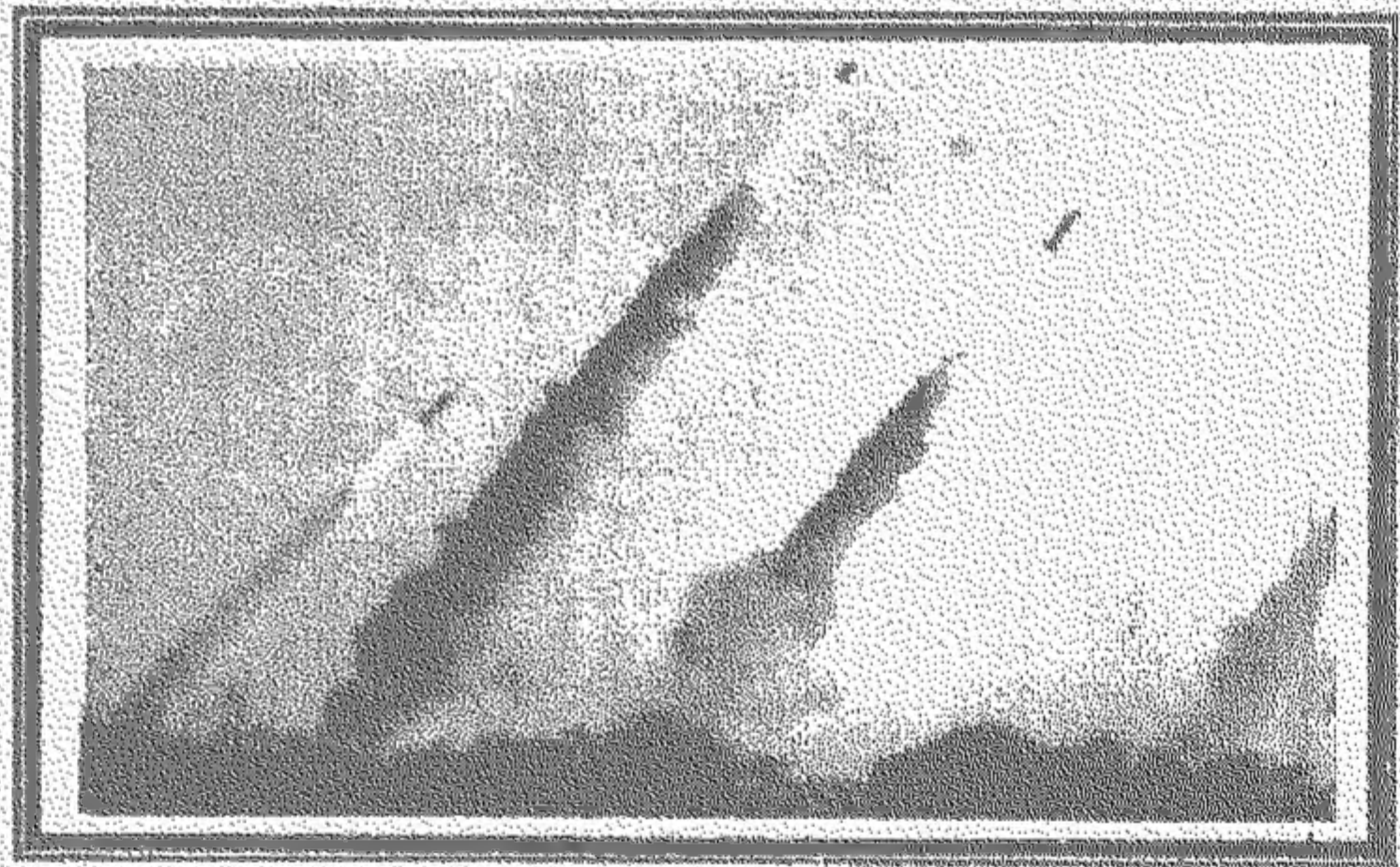
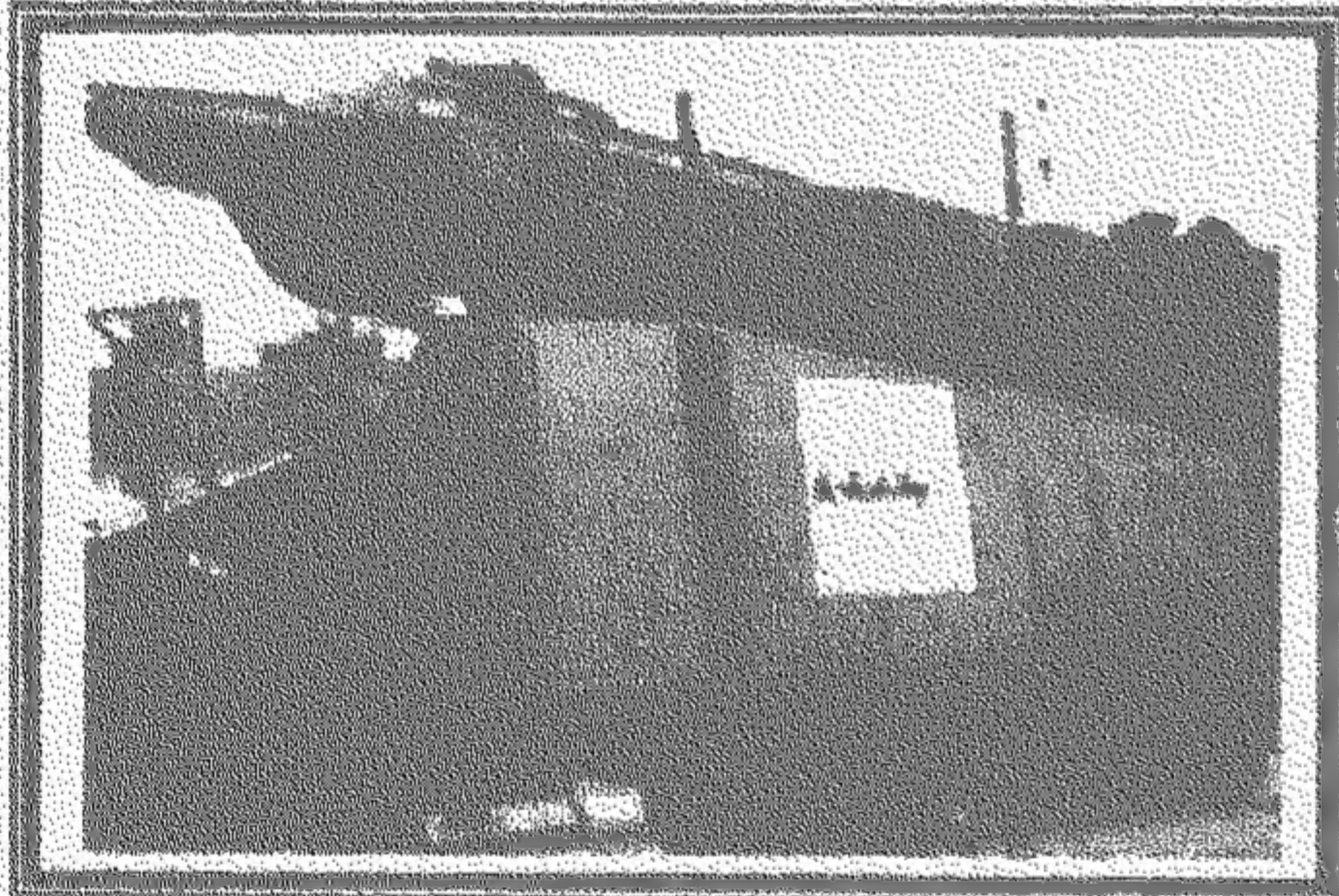


حقيقة عودة التهديد العسكري الإسرائيلي لطهران
 من ألبين تمنج أوباما ٦ أشهر قبل
 قصف إيران !

الصواريخ شهاب والبرنامج النووي تمنح نظام حكم الملالي قدرة ردع إستراتيجية



المنشآت النووية الإيرانية



رقم الإيداع ١٧٤٦٤ / ٢٠٠٩

التقييم الدولي 071 - 5878 - 977

هذا الكتاب

المؤلف



- لواء أركان حرب متقاعد / حسام سويلم
- خريج الكلية الحربية في مصر - أبريل ١٩٥٦ م .
- ماجستير علوم عسكرية من أكاديمية فستزل العسكرية بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٥ .
- زميل كلية الحرب بأكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ١٩٨٣ .
- قائد وحدات المدفعية وتشكيلاتها ، ثم قائد مدفعية المنطقة العسكرية الغربية عام ١٩٨٤ .
- عمل بهيئة عمليات القوات المسلحة ، وإدارة المخابرات الحربية ، ومدرسا بالمعاهد والكليات العسكرية ثم مديرا لمركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة .
- عمل ملحقا عسكريا لجمهورية مصر العربية لدى الهند خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٨ .
- خاض حروب الصراع العربي الإسرائيلي في أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ .
- مؤلفاته في المكتبة العسكرية تشمل :
- الأبعاد الحضارية للصراع العربي الإسرائيلي ، إسرائيل عام ٢٠٠٠ ، والحرب العراقية الإيرانية ، (التفتيت) إستراتيجية إسرائيل الخفية ضد العالم العربي ، القلعة النووية الإسرائيلية والعلاقات المصرية السودانية
- مؤلفاته في المكتبة العسكرية تشمل :
- من وراء ضياع البوم - جديدة للحرب بين الهند وإسرائيل بين المطرقة والهندى ، القوى العظمى حسين للحكم في حق الأمة العربية العراق ، وخمس المرتزقة في العراق لبنان ، الهيمنة السريعة على مسرح العمليات ، ودور إسرائيل في العراق .
- بعد التقاعد في عام ١٩٨٨ يعمل باحثا إستراتيجيا وكاتبا ومعلقا في وسائل الإعلام العربية والأجنبية .

يلقى الضوء على أبعاد العدوان الإسرائيلي على غزة ، من حيث خصائص مسرح العمليات والبيئة السياسية له قبل العدوان ، واعداد إسرائيل للمسرح سياسيا وعسكريا ، وأهدافها السياسية والإستراتيجية على المديين القصير والبعيد . وفي الجانب المقابل أهداف حماس من قبولها تحدى الحرب وطبيعة إعدادها له وما شابه ذلك من تقصير . وفي الفصل الثاني يلقي الكتاب الضوء على مجريات الحرب عسكريا على الجانبين ، والعقيدة العسكرية التي حكمت التخطيط للحرب وتنفيذها على الجانبين ، والمراحل الثلاث التي مرت بها الحرب ، وظروف توقف القتال . هذا إلى جانب إيضاح نوعيات المعدات الحربية التي استخدمها الطرفان . وفي الفصل الثالث يوضح الكتاب حصاد الحرب على الجانبين ، ومدى ما حققه كل طرف من أهداف ، والمقاييس العلمية للانتصار في الحروب ، إلى جانب الخبرات والدروس المكتسبة ، خاصة في مجال التأمين المعلوماتي . وفي الفصل الرابع يتحدث الكتاب عن تداعيات الحرب وتفاعلاتها في البيئتين الإقليمية والدولية ، خاصة الانقسام العربي والفلسطيني ، والدور الرائد الذي لعبته مصر ومعها المملكة العربية السعودية لإنهاء الأزمة وتحقيق المصالحة العربية والفلسطينية . وفي المقابل الدور الهدام الذي لعبته مجموعة دول ومنظمات «الممانعة العربية» وإيران ضد المصالح العربية . أما الفصل الخامس فيتعرض للأوضاع في المنطقة بعد الحرب ، وافرازاتها السياسية والإستراتيجية ، والتوقعات المستقبلية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة ، سواء فيما يتعلق بالإدارة الأمريكية الجديدة ، أو سيطرة اليمين المتشدد على الحكم في إسرائيل ، وأيضا ما يسود إيران من اضطرابات داخلية ، وتوقعات توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية ضد إيران .

Bibliotheca Alexandrina



0799077